

٢١٧٣

أخ

الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ، للخطيب الشربيني ،

محمد بن أحمد - ٩٧٧ هـ . بخط علي بن أحمد الشافعي

سنة ١٢٣٥ هـ .

١٦ × ٢٢ سم

٢٣ ، ٢١ س

٤٧٧ ق

٦٢٣٨

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الأعلام ٦ : ٢٣٤ هدية العارفين ٢ : ٢٥٠

١- المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د- شرح الخطيب الشربيني على أبي شجاع .

١٢٥٣

١ / ١٢٥٣

٧٤٢١





هذا

كتاب الامام الفاضل والهام
الكامل للعالم العلامة والبرهان

الفهامة الشيخ فخر

الخطيب الشريفي نفعا

الله به ويعلمه

والمسلمين في

الدنيا والآخرة

رب العالمين

آمين

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٢٨ - ف ١٢٥٣
العنوان: المقطع في حل الفاضل في حجاج
المؤلف: الخطيب الشريفي، محمد بن أحمد - ٩٧٧ هـ
تاريخ النسخ: ١٢٢٥ هـ -
اسم الناسخ: علي بن محمد السلفي -
عدد الأوراق: ٧٧ - ٤ -
ملاحظات: المداومة منفرطة -

٢٣٦

فقره الحمد لله فالحمد مستلزم خبر ما بعده وأصله النص لأنه من الصادرات التي تنصب بأفعالها المضرة
وقد قرئ بشاذ أو أنا عدل عنه إلى الرفع ليدل على عدم الحمد وبشاذة له تكاد وتحدده وحدوثه أو
ثم أتى باللام للعلالة على الاستغراق ومن هنا يظهر كيف سلازم ورفعه في قوله تعالى صلى الله
عليه وآله إبراهيم قالوا سلاما أي تسلم سلاما قال سلام أي عليكم لأنهم جاءوا بالجملة
الغفيلة الدالة على الحدوث ونصبوا سلاما فاجابهم بالجملة الاسمية الدالة على الدوام
فإنه لا بد من الرفع لانه البلوغ والتمام وإذا جيبتم بالجملة في جواب ما من منها سبيلهم
قال المصنف في هذا الموضع من غير دلالة على ما في زمان ذلك المعنى والمسمى فهو
الذي وضع فلما الوضع يأتيه وإذا عرفت هذا فنقول الاسم قد يكون غير المسمى وقد يكون
نفس المسمى إما الاقوال فلا تأمل تعلم بالضرورة ان لفظة الجدار
مغايرة لحقيقة الجدار وكذلك اسمها والارض وغيرهما واما
الثاني فلان لفظة دالة على معنى مجرد عن الزمان فيكون الاسم والمسمى واحدا فهذه اما
عندي في هذه المسئلة انتهى قال الشاذ في اثبات السبل بادلها
منها بانيق العبارة ترفيق وسراعاة علم البيان في
فكبرها تنسيق والسلم في اعتراض الشارح نحو فبق التمر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم ونسبتان
 كتاب الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع تاليف الشيخ الامام العلامة
 العبد المذنب وحيد دهره وفريد عصره شمس الدنيا والدين الفقير الى
 رحمة ربه المجيب الشيخ محمد الشريفي الخطيب نفقنا الله ببركاته والمسلمين
 بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه ائمة **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحمد لله الذي نشر للعلماء اعلاما وثبت لهم على الصراط المستقيم اقداما
 وجعل مقام العلم اعلو مقامه وفضل العلم باقائمة الحج الدينية ومعرفة
 الاحكام الشرعية وادوع العارفين لطايفهم ثم اهل المحاضرة والاهل
 ووفو العلماء العاملين لخدمته وهم والذين المنام واذاق المحبين لذة قرب
 وانسه فتعلمهم عن جميع الانام احده سبحانه وتعالى على جزيل الانعام
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام واشهد ان سيدنا
 ونبينا محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وصفيه وخليفه امام كل امام وعلى
 اله وصحبه وارواحهم وذريته الطيبين الطاهرين صلاة وسلاما دائما
 الى يوم الدين **وبعد** فيقول رحمه ربه القريب المجيب محمد الشريفي الخطيب ان مختصر
 الامام العلامة الجليل البحر الفهامة شهاب الدنيا والدين احمد بن حسين المصنف في
 الشهر بابي شجاع المستر غاية الاختصار لما كان من ابدع مختصر في الفقه
 صيف وانجم من صنوع له فيه على مقدار حجمه الف التمس من بعض الاعزة
 على من الفضل المزددين الى ان اصنع عليه شرحا يوضح ما اشكل منه ويفتح
 ما اغلاق منه ضامنا الى ذلك من الفوائد المستجادة والقواعد المحررات التي وضعها
 في شروحي على التبيين والتمهيد فاستخرجت الله تعالى مدة من الزمان
 بعد ان صليت ركعتين في مقام امامنا الشافعي رضي الله عنه وارضاه وجعل
 الحق متفكرا ومثواه فلما انشرح لذلك صدري بترعت في شرحه بقره اعيان اذني
 الرغبات راجيا بذلك جزيل الاجر والثواب انجاني فيه الايجاز والتحليل والاطناب
 العمل حرصا على المقرب لفهم قاصده والحصول على فهم فوائده ليكتفي به المبتدي عن
 الخطا في غيره والمتوسط عن المراجعة لغيره فاني مؤمل من الله ان يجعل هذا

العلم

الكنز

قوله السري بفتح السين هو
 الفعل اي مدلول الحارث وبشرها
 هو الغطاء وهو الفصح وهو

الكتاب عمدة ومرجوا ببركة الكريم الوهاب فاكل من صنف اجاد ولاكل من قال
 وفي بالمراد والفضل مواهب والناس في الفنون مراتب والناس يتفاوتون
 في الفضائل بل وقد تظفر الاواخر بما تركه الاولين وترك الاول للآخر
 وكرم الله على خلقه من فضل وجوده وكل ذي نعمة محسود والمحسود لا يسود
 وسميته بالاقناع في حل الفاظ ابي شجاع اعاني الله تعالى على اكماله
 وجعله خالصا لوجهه الكريم بكمه وافضاله فلا يلجأ منه الا اليه ولا اعتمد
 الا عليه وهو حسي ونعم الوكيل واسئله البسائر الجليل قال توفقه رحمته الله
 تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم** اي ابتدي او افتتح او اواف الف وهذا اولي اذ
 كل فاعل يبدأ في فعله بسم الله ليضم ما جعلت التسمية مبداء كما ان المسافر
 اذا حل دار محل فقال بسم الله كان المعنى بسم الله اخل وبسم الله
 اخل والاسم مشتق من السمو وهو العلو فهو من الاسماء المحذورة
 الامحار كيد ودم لكثرة الاستعمال ثبتت اويلها على السكون وادخل
 عليها هاء الوصل لتعذر الابتداء بالسكوت قبل من الوسم وهو العلامة
 وفيه عشر لغاة نظما بعضهم في بيت فقال **بسم** وسمما واسم بتثنية اول
 سماعا شتمت انجلا والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع المحامد لم يسم به سواه تسمي قبل ان يسمي وانزل على آدم في جملة
 الاسماء قال تعالى هل تعلم له سميا اي هل تعلم احدا سمى الله عز وجل
 تعالى واصله الكايمام ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم خذفت الهمزة
 طلبا للتحفة ونقل حركتها الى الالف الاله بلامين متحركين ثم سكنت
 الاولى وادعت في الثانية للتسهيل والالف في الاصل يقع على كل
 معبود بحق وباطل ثم غلبت على المعبود بحق كما ان التسمي اسم لكل
 كوكب ثم غلبت على الزيا وهو عز في عند الاكثر وعند المحققين انه اسم
 الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العظيم في الفين وثلاثمائة وستين موضعا
 واختاره النووي تبع الجماعة انه الحقي القيوم قال اول ذلك لم يذكر في القرآن
 الا في ثلاثة مواضع في البقرة وال عمران وطه والرحمن الرحيم صفتان

قوله السري بفتح السين هو
 الفعل اي مدلول الحارث وبشرها
 هو الغطاء وهو الفصح وهو
 قوله السري بفتح السين هو
 الفعل اي مدلول الحارث وبشرها
 هو الغطاء وهو الفصح وهو

مشبهان بيننا لهما لغة من مصدر رحم والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
الساند على زيادة المعنى كما قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد وقدم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسم صفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ
لا يقال غير الله تعالى بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام **فان قال**
الشيخ في تفسيره قبل الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربع صحيف
ثلاث ستون وصحفي ابراهيم ثلاثون وصحفي موسى قبل التوراة عشرة
والتوراة والابجيل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب مجموع في القرآن
ومعاني القرآن مجموع في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموع في البسملة
ومعاني البسملة مجموع في يا ايها ومعاني يا ايها في كان ما كان وفي يكون
ما يكون زاد بعضهم ومعاني **الله** في نطقها **الحمد لله** بدا بالبسملة
ثم الحمد لانه اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بخبر كل امر ذي بال اي حال بهم
بشرعا لا يبداه بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع اي ناقص البركة
غير تمام فيكون قليل البركة وفي رواية رواها ابو داود والحمد لله وجمع المصنف
رحمته تعالى كغيره بين لا ابتداء بين عمال بالرايتين واسارة الى انه
لا تغادر بينهما اذ الابتداء حقيقي واصافي فالحقيقي حصل بالبسملة
والاصافي بالحمد لانه اوان الابتداء ليس حقيقيا بل امر عري في يمتد من الاخذ
في التاليف الى الشروع في المقصود فالكتب المصنفة مبتداها الخطبة يتألفها
والحمد اللفظي لغة التاليف بالسان على الجمل لا اختيار على جهة التمجيد
اي التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصره ام بالفواضل
وهي النعم المتعدية فدخل في التاليف الحمد وغيره كقول الشاعر
اني على بيات فاني اتي عليك بمنزل الجوري وخرج باللسان
الشاعر كالحمد النفسي وبالحمد التاليف باللسان على غير الجمل ان قلنا
برأي ابن عبد السلام ان التاليف حقيقة في الخير والشر وان قلنا برأي
المجهر وهو الظاهر حقيقة في الخير فقط ففائدة ذلك تحقيق الماهية
او دفع توهم ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوز وبلا اختيار

غيره

قوله بغيره اي بغيره فان المقادير لا يحصل الا
بشرائط خمسة من غير التساوي الروايتين وتكون
رواية البسملة ببايت وتكون البسملة مبتداه وان
يراد بالابتداء بينهما واحدا وهو لا ابتداء الحقيقي عند

غيره تقول مدحت اللؤلؤة على حسنها دون حمدتها وبعلى جهة التمجيد
ما كان على جهة الاستعظام والسخر به نحو قوله تعالى ذاق انك انت العزيز
الكريم وعرفا فعل شي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم
او غير سواء كان ذكر باللسان ام اعتقاد او محبة باللسان ام اعتقاد
وخدمة بالاركان كما قيل افادكم النعماني ثلاثة **يدي** واللسان والضمير
والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف القيد جميع ما انعم الله تعالى
به عليه من السمع والبصر وغيره الى ما خلق لاجله والمدح لغة
التساب باللسان على الجمل مطلقا على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على
الاختصاص المدح بنوع من الفضائل وحده الحمد لله خبرية
لفظا انشائية معنى حصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان لمدلولها وجوز
ان تكون موضوعا شرعا لانشاء الحمد مختص بالله تعالى كما افاد تلميح
سواء اجعلت فيه ال لا استفراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر الجنس
كما عليه الجمهور لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغته تعالى ام
للمعنى كالتالي في قوله تعالى اذ هما في الغار كما نقله ابن عبد السلام واجاز
الواحد علي ان المعنى ان الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به انبياء
واولياؤه مختص به والعبادة محمد من ذكر فلا فرد منه لغيره واولى الثلاثة
لجنس وقوله **رب** بما جرح على الصفة معناه المالك لجميع الخلق من الانس
والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم يقال عالم
الانس وعالم الجن والملائكة الى غير ذلك ويسمى المالك بالرب لانه يحفظ
ما يملك ويرببه ولا يطلق على غيره الا مقيدا كقوله تعالى ارجع الى ربك وقوله
العالمين اسم جمع عام بفتح ال لام وليس جمعا لانه العالم عام في العقلاء
وغيرهم والعالمين مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعلم منه قاله
ابن مالك وتبعه ابن هشام في توضيحه وذهب كثير الى انه جمع عالم
على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا المصنف فذهب
ابن الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة ثم

غيره تقول مدحت اللؤلؤة على حسنها دون حمدتها وبعلى جهة التمجيد
ما كان على جهة الاستعظام والسخر به نحو قوله تعالى ذاق انك انت العزيز
الكريم وعرفا فعل شي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم
او غير سواء كان ذكر باللسان ام اعتقاد او محبة باللسان ام اعتقاد
وخدمة بالاركان كما قيل افادكم النعماني ثلاثة **يدي** واللسان والضمير
والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف القيد جميع ما انعم الله تعالى
به عليه من السمع والبصر وغيره الى ما خلق لاجله والمدح لغة
التساب باللسان على الجمل مطلقا على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على
الاختصاص المدح بنوع من الفضائل وحده الحمد لله خبرية
لفظا انشائية معنى حصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان لمدلولها وجوز
ان تكون موضوعا شرعا لانشاء الحمد مختص بالله تعالى كما افاد تلميح
سواء اجعلت فيه ال لا استفراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر الجنس
كما عليه الجمهور لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغته تعالى ام
للمعنى كالتالي في قوله تعالى اذ هما في الغار كما نقله ابن عبد السلام واجاز
الواحد علي ان المعنى ان الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به انبياء
واولياؤه مختص به والعبادة محمد من ذكر فلا فرد منه لغيره واولى الثلاثة
لجنس وقوله **رب** بما جرح على الصفة معناه المالك لجميع الخلق من الانس
والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم يقال عالم
الانس وعالم الجن والملائكة الى غير ذلك ويسمى المالك بالرب لانه يحفظ
ما يملك ويرببه ولا يطلق على غيره الا مقيدا كقوله تعالى ارجع الى ربك وقوله
العالمين اسم جمع عام بفتح ال لام وليس جمعا لانه العالم عام في العقلاء
وغيرهم والعالمين مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعلم منه قاله
ابن مالك وتبعه ابن هشام في توضيحه وذهب كثير الى انه جمع عالم
على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا المصنف فذهب
ابن الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة ثم

مشبهان بيننا لهما لغة من مصدر رحم والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
الساند على زيادة المعنى كما قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد وقدم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسم صفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ
لا يقال غير الله تعالى بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام **فان قال**
الشيخ في تفسيره قبل الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربع صحيف
ثلاث ستون وصحفي ابراهيم ثلاثون وصحفي موسى قبل التوراة عشرة
والتوراة والابجيل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب مجموع في القرآن
ومعاني القرآن مجموع في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموع في البسملة
ومعاني البسملة مجموع في يا ايها ومعاني يا ايها في كان ما كان وفي يكون
ما يكون زاد بعضهم ومعاني **الله** في نطقها **الحمد لله** بدا بالبسملة
ثم الحمد لانه اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بخبر كل امر ذي بال اي حال بهم
بشرعا لا يبداه بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع اي ناقص البركة
غير تمام فيكون قليل البركة وفي رواية رواها ابو داود والحمد لله وجمع المصنف
رحمته تعالى كغيره بين لا ابتداء بين عمال بالرايتين واسارة الى انه
لا تغادر بينهما اذ الابتداء حقيقي واصافي فالحقيقي حصل بالبسملة
والاصافي بالحمد لانه اوان الابتداء ليس حقيقيا بل امر عري في يمتد من الاخذ
في التاليف الى الشروع في المقصود فالكتب المصنفة مبتداها الخطبة يتألفها
والحمد اللفظي لغة التاليف بالسان على الجمل لا اختيار على جهة التمجيد
اي التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصره ام بالفواضل
وهي النعم المتعدية فدخل في التاليف الحمد وغيره كقول الشاعر
اني على بيات فاني اتي عليك بمنزل الجوري وخرج باللسان
الشاعر كالحمد النفسي وبالحمد التاليف باللسان على غير الجمل ان قلنا
برأي ابن عبد السلام ان التاليف حقيقة في الخير والشر وان قلنا برأي
المجهر وهو الظاهر حقيقة في الخير فقط ففائدة ذلك تحقيق الماهية
او دفع توهم ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوز وبلا اختيار

قرن بالشاع على الله تعالى الشاع على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بقوله **وصل**
الله ولم على سيدنا محمد النبي لقوله تعالى **ورفعنا لك ذكرك** اي لا اذكر الا
 وتذكر بي كما في صحيح ابن حبان ولقوله الشافعي رضي الله عنه احب
 ان يقدّم المروء بين يدي خطبته اي بكسر الخاء وكل امرئ عليه غير هاجم الله
 تعالى والشاع عليه والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وافرد
 الصلاة عن السلام مكرهه كما قال النووي في اذكاره وكذا عكسه ويحمل
 ان المصنف اتي بها لفظا واسقطها خطأ ويخرج بذلك عن الكراهة
 والصلاة من الله تعالى حمدة مقدرة بتعظيمه ومن الملائكة استغفار من
 المومنين اي ومن الجن تنزع ودعا قاله الازهري وغيره واختلف في
 وقت وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على قول واحد **كل صلاة**
 واختاره الشافعي في الشهد الاخير منها **والثاني** في العزم **والثالث** كلما ذكر
 واختاره الحلي من الشافعية والطيالسي من الحنفية والخم من المالكية وابن بط
 من المالكية **والرابع** في كل مجلس **والخامس** في اول كل دعاء واخره لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كفتح الركب اجعلوني في اول كل دعاء وفي
 وسطه وفي اخره رواه الطبراني عن جابر **ومحمد** علم على نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به بالهام من الله تعالى بانه يكثر حمد
 المخلوق لكثرة خصال الحميد كما روي في السير انه قيل لجد عبد المطلب وقد
 سماه في سابع ولادته موت ابيه قبلها لم سميت اسك محمد وليس من اسماء
 ابائكم ولا قومك قال يرحمك ان يحمي في السماء والارض وقد حقق الله حقه
 كما سبق في علمه **والنبي انسان** اوجي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه والرسول
 انسان اوجي اليه بشرع وامر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكسه **وعلى الله**
 وهم على الاصح مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب وقيل كل مؤمن تقى وقيل
 امته واختاره جمع من المحققين والمطلب مفعول من الطلب واسمه شيبه

الحمد

الحمد على الاصح لانه ولد وفي راسه شيبه ظاهرة في ذوايته وهاشم
 لقب واسمه عمرو وقيل له هاشم لان قريبنا اصابهم تحت فخره بعيرا
 وجعل لقومه مرفقة وثريدا فلذلك سمي هاشم طسمة العظم **وعلى صبح**
 وهو جمع صاحب والصحابي من اجتمع مؤمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم
 في حياته ولوساعة ولولم يرو عنه شيئا في ذلك الا على كائن امر
 مكتوم والصغير النوبي ولو غير ميمز كن حكمة صلى الله عليه وسلم او وضع يده على
 راسه وقوله **اجمعين** تأكيد وفي بعض النسخ **اما بعد** ساقطة في اكثرها
 اي بعد ما تقدم من الحمد وغيره وهذه الكلمة يوتي بها الانفال من اسلوب
 الى آخره ولا يجوز الايتان بها في اول الكلام ويستحب الايتان بها في الخطب
 والمكائبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عقد البخاري لها بابا
 في كتاب الجمعة وذكر فيه احاديث كثيرة والعامل فيها اما عند سمي لنيابتها
 عن الفعول والفعل نفسه عند غيره والاصل مما يحسن من بني عبد **فقد سألني**
 اي طلبتني **بعض الصادق** جمع صديق وهو الخليل وقوله **حفظهم الله**
 حملة دعائه **ان اعلم** اي اصف مختصرا وهو ما قل لفظه وكثر معناه لا بسو
 وهو ما كرر لفظه ومعناه قال الخليل الكلام يسط ليفهم ويحضر ليحفظ في علم
الفقه الذي هو المقصود من بين العلوم بالذات وباقيها كالالات لانه

قوله
 وقد
 تظاهرت
 الايات
 والافعال
 والادوات
 من الله تعالى يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى قل رب زدني علما وقوله تعالى خطيب غم يعقوب بن
 والافعال انما يختص الله من عباده العلماء والايات في ذلك كثيرة معلومة ومن الخطباء من يحسن ايقاع
 من النبي صلى الله عليه وسلم من يروى الله به خير يفقه في الدين رواه البخاري وسلم فكعب فيعرج
 وسام والافعال
 من الصحابة اهو

قوله
 قد
 تظاهرت
 الايات
 والافعال
 والادوات
 من الله تعالى يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى قل رب زدني علما وقوله تعالى خطيب غم يعقوب بن
 والافعال انما يختص الله من عباده العلماء والايات في ذلك كثيرة معلومة ومن الخطباء من يحسن ايقاع
 من النبي صلى الله عليه وسلم من يروى الله به خير يفقه في الدين رواه البخاري وسلم فكعب فيعرج
 وسام والافعال
 من الصحابة اهو

يعرف الحلال والحرام وغيرهما من الاحكام وقد تظاهرت الايات والافعال
 والادوات والافعال انما يختص الله من عباده العلماء والايات في ذلك كثيرة معلومة ومن الخطباء من يحسن ايقاع
 من النبي صلى الله عليه وسلم من يروى الله به خير يفقه في الدين رواه البخاري وسلم فكعب فيعرج
 وسام والافعال
 من الصحابة اهو

وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه لان يهدي الله بك رجلا واحد احب اليك من خمر النعم رواه ابن كهل عن ابن مسعود وقوله صلى الله عليه وسلم اذ مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاثة صدقة تجارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوا له والاحاديث في ذلك كثيرة معلومة ومن الآثار عن علي رضي الله عنه كفى بالعلم شفا ان يدعيه من لا يحسنه ويفرح به اذ انساب اليه وكفى بالجهل ذما ان يتبرأ منه من هو فيه وعن علي رضي الله عنه العلم خير من المال العلم يحرسك وانت تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكك بالانفاق وعن الشافعي رضي الله عنه من لا يحب العلم لا خير فيه فلا يكون بينك وبينه معرفة ولا صداقة فانه حياث القلوب ومصباح البصائر وعن الشافعي ايضا طلب العلم افضل من الصلاة النافلة وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال يجلس علم فقه خير من عبادة ستين سنة والاشارة في ذلك كثيرة معلومة ثم اعلم ان ما ذكرناه في فضل انما هو في من طلبه مريدا به وجه الله تعالى فمن اراده لغرض دنيوي كالاورباصة او منصب او جاه او شهرة او نحو ذلك فهو مذموم قال الله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزله من حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نزل منها وماله في الاخرة من نصيب قال صلى الله عليه وسلم من تعلم علما ينتفع به في الاخرة يريده عرضا من الدنيا لم يرح راحة الجنة اي لم يجد ربحا وقال صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة اي من المسلمين عالم لا ينتفع بعلمه وفي ذم العالم الذي لا يعمل بعلمه اخبار كثيرة وفي هذا القدر كفاية لمن وفقه الله تعالى **الفقه لغة** الفهم مطلقا كما هو الاصطلاح الاسنوي واصطلاحا كما في قواعد الزركشي معرفة الاحكام المحيطة بها واستنباطها على **مذهب** اي ما ذهب اليه **الامام الشافعي** من الاحكام في المسائل بما راعى عن مكان الذهاب واذا ذكر المصنف هذا الشافعي **رضي الله تعالى عنه** فليست في طرف من اخباره تتركاه فنقول هو خير الامة وسultan الائمة محمد بن عبد الله ابن ادریس ابن العباس ابن عثمان

مقدم

ابن شافع

ابن شافع ابن السيب ابن عبيد ابن عبد يزي بن هاشم ابن المطلب ابن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله ابن المطلب ابن هاشم ابن عبد مناف وهذا نسب عظيم كاقبل نسب كان عليه من شمس الضحى نورا ومن فلق الصباح عونا ومن شافع وما فيه الا سيده من سيد حاز المكارم والتقى والجود والشافعي ابن السائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو متبرع واسلم ابو السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بني هاشم فاشرف في جملة من اسروا وقد انفسه ثم اسلم وعبيد مناف ابن قصير ابن كلاب ابن مرة ابن كعب ابن لوي بالهجر وتركه ابن غالب ابن فهر ابن مالك ابن النضر ابن كنانة خزيمية ابن مدركة ابن لياس ابن مضر ابن نزار ابن معد بن عدنان والاجماع متفقة على هذا النسب الى عدنان وليس فيها بعد الى ادم نسب صحيح فيما ينقل وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتى في النسب الى عدنان اسك ثم يقول كذب النسابة اي بعده ولد الشافعي رضي الله عنه على الاصح بغزة التي توافيتها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بعسقلان وقيل بمناخنة سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين وحفظ الموطا وهو ابن عشرة وتفقه على مسلم ابن خالد مفتي مكة المعروف بالزحجي شدة شقرة من باب اسماء الاضداد واذا لم يتلافى وهو ابن خمسة عشر سنة مع انه نشأ بينهما في حجر امه في قلة من العيش وضيق حال وكان في شبابه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد في القضاة ونحوه حتى ملا منها جاييا ثم رحل الى مالكة بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة فاقام بها سنتين فاجتمع عليه

ابن شافع

في الفعلين **وسئلني** ايضا بعض الاصدقاء **ان اذكر فيه من التقسيمات** مفتوح
 لما يحتاج الى تقسيمه من الاحكام الفقهية الاية كما هو في المياه وغيرها
 مما استقر **ومن حصر** اي ضبط **الخصال** الواجبة والمندوبة **فاجته** اي
 السائل **الى ذلك** اي الى تصنيف مختصر بال كيفية المطلوبة وقوله **طالب**
 حال من ضمير الفاعل اي يريد **الثواب** اي الجزاء من الله تعالى على تصنيف
 هذا المختصر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من
 ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وقوله **راغب**
 حال ايضا مما ذكر اي ملحق **الى الله تعالى** الاعانة من فضله على تحصيل
التوفيق الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد **للصواب** الذي هو
 ضد الخطا بان يقدرني على اتمامه كما اقدرني على ابتداءه فانه كرم
 جواد لا يرد من سئله واعتمد عليه **انه** سبحانه وتعالى **على ما يشاء** اي
 يريد **قدير** اي قادر والقدرة صفة تؤثر في الشيء عند تقليدها وهي
 الصفات الثمانية القديمة الثابتة عند اهل السنة التي هي صفات
 الذات القديم المقدس وهو سبحانه وتعالى **بعبد** جمع عبد وهو كما قال
 المحكم الانسان حرا كان او رقيقا فقد رعى صلى الله عليه وسلم بذلك في
 اسرف المواطن كالحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب بحمان الذي
 اسره بعبد للاق الى ابو علي الرفاق وليس للمؤمن صفة اثم ولا اسرف
 من العبودية كما قال القائل لا تدعني الا بعباده فان اسرف اسمائي
 وقوله **لطيف** من اسمائه تعالى بالاجماع والمطف الرافة والرفو وهو من
 الله تعالى التوفيق والعصمة بان يخلق قدرة الطاعة في العبد
فاية قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب عليه السلام
 اعطاه في البشارة كلاما كان يرويه عن ابيه عن جده عليهم
 الصلاة والسلام وهي يا لطيف فوق كل لطيف الطفي بي في امور
 كلها كما احب ورضني في ديني واخوتي وقوله **خير** من اسمائه تعالى
 ايضا بالاجماع اي عالم بعباده وبافعالهم واقرالهم وموضع حوائجهم

في الفعلين **وسئلني** ايضا بعض الاصدقاء **ان اذكر فيه من التقسيمات** مفتوح
 لما يحتاج الى تقسيمه من الاحكام الفقهية الاية كما هو في المياه وغيرها
 مما استقر **ومن حصر** اي ضبط **الخصال** الواجبة والمندوبة **فاجته** اي
 السائل **الى ذلك** اي الى تصنيف مختصر بال كيفية المطلوبة وقوله **طالب**
 حال من ضمير الفاعل اي يريد **الثواب** اي الجزاء من الله تعالى على تصنيف
 هذا المختصر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من
 ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وقوله **راغب**
 حال ايضا مما ذكر اي ملحق **الى الله تعالى** الاعانة من فضله على تحصيل
التوفيق الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد **للصواب** الذي هو
 ضد الخطا بان يقدرني على اتمامه كما اقدرني على ابتداءه فانه كرم
 جواد لا يرد من سئله واعتمد عليه **انه** سبحانه وتعالى **على ما يشاء** اي
 يريد **قدير** اي قادر والقدرة صفة تؤثر في الشيء عند تقليدها وهي
 الصفات الثمانية القديمة الثابتة عند اهل السنة التي هي صفات
 الذات القديم المقدس وهو سبحانه وتعالى **بعبد** جمع عبد وهو كما قال
 المحكم الانسان حرا كان او رقيقا فقد رعى صلى الله عليه وسلم بذلك في
 اسرف المواطن كالحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب بحمان الذي
 اسره بعبد للاق الى ابو علي الرفاق وليس للمؤمن صفة اثم ولا اسرف
 من العبودية كما قال القائل لا تدعني الا بعباده فان اسرف اسمائي
 وقوله **لطيف** من اسمائه تعالى بالاجماع والمطف الرافة والرفو وهو من
 الله تعالى التوفيق والعصمة بان يخلق قدرة الطاعة في العبد
فاية قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب عليه السلام
 اعطاه في البشارة كلاما كان يرويه عن ابيه عن جده عليهم
 الصلاة والسلام وهي يا لطيف فوق كل لطيف الطفي بي في امور
 كلها كما احب ورضني في ديني واخوتي وقوله **خير** من اسمائه تعالى
 ايضا بالاجماع اي عالم بعباده وبافعالهم واقرالهم وموضع حوائجهم

في
 كرى
 في
 في

قوله تعالى القديم قال الشيخ المذاق السائل الذي ذكره في كتابه القديم
 سبعة عشر والثاني وعشرين سيقار صغيرا بل لا يفتقر ما قاله
 الشيخ البخاري في حاشيته على كتابه في حاشيته
 مسئلة ١٠٠٠ قد رتب تحتها الشيخ في حاشيته

الكلب وانما نقول الماء في رفع الحدث لقوله تعالى فام تخذوا ما قبلكم
والامر للوجوب فلورفع غير الماء لما وجب التيمم عند فقدته ونقل ابن
المنذر وغيره الاجماع على اشتراطه في الحدث وفي ازالة الحدث لقوله
صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين حين قال الاعرابي في المسجد
صبوا عليه ذنوبا من ماء والذنوب الدلو المملئة ماء والامر للوجوب
كما مر فلو كان غير لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لان
الطهر به عند الامام تعبدى وعند غير معقول المعنى لما فيه من الرقة
واللطافة التي لا توجد في غيره **تنبيه** يجوز اذا اضعف الى الضعف
كان بمعنى الصحة واذا اضعف الى الافعال كان بمعنى الكل وهو صحيح
بمعنى الامرين لان من امر غير الماء على اعضاء الطهارة بنية الوضوء
او الغسل لا يصح ويحرم لانه يقرب بما ليس بموضوعا للتقرب فيعجز
لثلاثة **سبع مياه** بتقديم السنين على الموحدة احدها **ماء السماء**
لقوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويبدل المصنف
لشرفها على الارض كما هو الاصح في المجموع وهل المراد بالسما في
الاية المحرم المعهود او السحاب قولان حكاهما النووي في وقائي
الروضنة ولا مانع انه ينزل من كل منهما **وثانيها ماء البحر** المالح
لحديث هو الطهور ماؤه لكل ميتة صححه الترمذي وسي
بحر العقدة والتسعة **تنبيه** حيث اطلق البحر فالمراد به المالح
غالبا **ثالثها** في العذب كما قاله في التكميم **فائدة** اعترض بعضهم
على الشافعي في قوله كل ماء من بحر عذب او مالح فالنظير جائز
بانه نحن وانما يصح من بحر مالح وهو مخطئ في ذلك قال الشاعر
فلو تغلبت في البحر والبحر مالح لا يصبح ما البحر من ريقها عذبا
ولكن ثمة البقية اذاه الى ذلك قال الشاعر
وكم من عائب قولنا صحى وافته من الفهم السقيم
وثالثها ماء النهر العذب وهو بفتح الهاء وسكونها كالنيل والفره
ونحوها

قوله الامام ايرامام
الحرمي متا اطلق
الامام يرايه هذا
التمثيل لغة
الاتفاظ واصلا
عنوان البحث
الذي يبحث تعلم من
البحث السابق
اجمالا اجماع

ويقال

قوله وهو مخطئ
اي القائل ان الماء
هو مذبوق

قوله
المعقود
يؤيد
الصحيح
اهم
قوله
الى
فقال
لا اطلاق
البحر
اي قائل
فقد عند
الطهور

ونحوها بالاجماع **ورابعها ماء البئر** لقوله صلى الله عليه وسلم الماء لا يجسه
شي لما سئل عن بئر بضاعة بالضم لانه نوضا منها ومن بئر رومة
تنبيه تشمل اطلاق البئر بئر زمزم لانه صلى الله عليه وسلم نوضا منها
وفي المجموع حكاية الاجماع على صحة الطهارة به ولانه لا ينبغي ازالة
النجاسة به لاسيما في الاستنجاء لما قيل انه يورث البواسير وذكره
ابن الملقن في شرح البخاري وهل ازالة النجاسة به حرام امر
مكروه او خلاف الاول وجه حكاهما الدميري والطبري المناشري
من غير ترجيح تبعالا لاذري والمعتد الكراهة ابا ذر رضي الله
عنه ازال به الدم الذي ادمته قريش حين رجوعه كايحيى بن عمار
مسلم وغسلت اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما ولدها عبد
الله ابن الزبير رضي الله عنهما حين قتل وقطعت اوصاله
بما شرب من محض من الصحابة وغيرهم ولم ينكر ذلك عليها واحدا
منهم **وخامسها ماء العين** الارضية النابعة من ارض او جبل او
الحيوانية كالنابغة من الزلال وهو ينعد من الماء على صورة حيوان
والانسانية كالنابغة من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم من ذاته على خلاف
فيه وهو افضل المياه مطلقا **سادسها ماء الثلج** بالمثلثة **وسابعها ماء**
البرد بفتح الراء لانها ينزلان من السماء فيخرج منها الجوى في الهواء كما يعرف
لها على وجه الارض قال ابن الرفعة في الكفاية فلا يرد الى على المصنف
وكذا لا يرد عليه ايضا وشيخ بخار الماء لانه ماء حقيقة وينقص
وهذا هو المعتمد كما صححه النووي في مجموع وغيره وان قالوا في
نابع فيه عامة الاصحاب وقالوا يسمى بخارا وشيخا الاماء على
الاطلاق ولا ماء الزرع اذا قلنا بظهوره ونبته وهو المعتمد لانه
يخرج من تحت المياه المذكورة **ثم المياه المذكورة على اربعة اقسام**
احدها **ماء طاهر** في نفسه **مظهر** بغير غير **مكروه** استعماله
وهو الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم ما بلا قيد باضافة كما هو

لان
هو في صحيح

المفاد

قوله ثم المياه
التي هي المذكورة
والتي هي المذكورة
اي الماء المذكور
اي الماء المذكور
اي الماء المذكور

من المستعمل ما غسل به من راس او خف وما غسلت به الكافرة
 فكل تحليلها المسلم واورد ضابط المستعمل ما غسل به الرجلان بعد
 الخف وما غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وما غسل به الخبث
 المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع انها لم تستعمل في فرض واجيب عن
 الاول بمنع عدم رفعه كما هو في الخارج رضي الله عنه في ترجمه
 على المتطهر بعد مسح الخف لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئا وعزل الثاني
 بانه استعمل في فرض وهو رفع حدث المستفاد به اكثر من فرضه وعزل الثالث
 بانه استعمل في فرض اصاله **فايده** الماء مادام مترددا على القصور لا يثبت
 له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة الى الاستعمال بالاتفاق للضرورة
 فلو نوى جنبه فغسل الجنبه ولو قبل تمام الانقاس في ماء قليل اجزاه الغسل
 به في ذلك الحدث وكذا في غيره ولو من غير جنبه كما هو مقتضى كلام الامة
 وصح به القاضي وغيره ولو نوى جنبان معا بعد تمام الانقاس في ماء
 قليل طهر او مرتبا ولو قبل تمام الانقاس فالاول فقط او نوبا معا في
 اثنا لم يرتفع حدثهما عن باقية ما ولو شك في المعية فالظاهر كما
 جئت بعضهم انها يطهران لاننا لا نسلب الطهورة بالشك وسلبها
 في حق احدهما فقط نرجح بل يرجح والماء المتردد على عضو المتوضي
 وعلى بدن الجنبه على المتنجس ان لم يتغير طهر فان جرد الماء من عضو المتوضي
 الى عضوه الاخر وان لم يكن من اعضاء الوضوء كان جاوزا من كونه
 او تقاطع من عضو ولو من عضو بدن الجنب صار مستعملا نعم ما يغلب
 فيه التقاطع من الكف الى الساعد وعكسه لا يصير مستعملا للفتنة
 وان خرقة الهوى كاجزائه الرافي ولو غرغ بكفه جنب نوى دفع الجنابة
 او حدث بعد غسل وجهه الغسله الاولى على ما قاله البركشي وغيره
 او الفسلات الثلاثة كما قاله ابن عبد السلام وهو اوجب ان لم يرد

مسح ٤

قوله الغسل
 المتغير احولا

مسح

هذا هو الوجه في الاستعمال
 في حق احدهما فقط نرجح بل يرجح
 والماء المتردد على عضو المتوضي
 وعلى بدن الجنبه على المتنجس ان لم يتغير طهر فان جرد الماء من عضو المتوضي
 الى عضوه الاخر وان لم يكن من اعضاء الوضوء كان جاوزا من كونه
 او تقاطع من عضو ولو من عضو بدن الجنب صار مستعملا نعم ما يغلب
 فيه التقاطع من الكف الى الساعد وعكسه لا يصير مستعملا للفتنة
 وان خرقة الهوى كاجزائه الرافي ولو غرغ بكفه جنب نوى دفع الجنابة
 او حدث بعد غسل وجهه الغسله الاولى على ما قاله البركشي وغيره
 او الفسلات الثلاثة كما قاله ابن عبد السلام وهو اوجب ان لم يرد

الاقتضار

الاقتضار على اقل من ثلاث من ماء قليل ولم ينوي الاعتراف بان نوى
 استعمالا او اطلق صار مستعملا فلو غسل بما في كفه باقي يده لا غيرها
 اجزاه اما اذا نوى الاعتراف بان قصد نقل الماء من الاثنا والغسل
 به خارج لم يصير مستعملا **ومثل الماء المستعمل الماء المتغير** طعمه ولونه
 او ريح **بما يثبت خالطه من الاعيان الطاهرات** التي لا يمكن
 فصلها المستغنى عنها كسك وزعفران وما شجر ومي وماء جلي تغير
 يمنع اطلاق اسم الماء عليه سواء كان الماء قليلا او كثيرا لانه لا يسم ماء
 ولهذا لو خلف لا يشرب ماء ولا يشربه ووكفي في شربه فشربه لك او لا
 له ويكفي لم يثبت ولم يقع الشرب له سواء كان التغير حسي او قديريا
 حتى لو وقع في الماء ما يوافق في الصفات كما لو ورد المنقطع الرابحة
 فلم يتغير ولو قدرناه بخالف الوسط كلون العصير وطعم الرومان
 وريح اللادن لغيره ضربان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المسماة
 للواقع فيه فقط ولا يقدر بالاشد كلون كبر وطعم لكل وريح
 المسك بخلاف الخبث لغلظه اما ماء الملح فلا يضر التغير به وان
 كثرة لانه منعقد من الماء والماء المستعمل كايه فيفرض له مخالفا وسطا
 للماء في صفاته لا في تكثر الماء فلو ضم اليه ماء قليل قلين صار طهورا
 وان اثر في الماء بفرضه مخالفا ولا يضر تغير سبب بظاهر لا يمنع
 الاسم لتغير صيغته الماء عنه ولبقاء اطلاق اسم الماء عليه وكذا
 لو شك في ان تغيير كثير او يسر نعم ان تغير كثير اثم شك في
 ان التغير الان يسرا وكثير لم يظهر عملا بالاصل في الحالين ق
 الاذري لا يضر تغيره مكث وان حش التغير وطين وطلب

قوله المتغير
 المتغير ان التغير
 في طعمه ولونه
 او ريح
 او في صفاته
 كسك وزعفران
 وما شجر ومي
 وماء جلي
 تغير يمنع
 اطلاق اسم
 الماء عليه
 سواء كان
 الماء قليلا
 او كثيرا
 لانه لا يسم
 ماء ولهذا
 لو خلف لا
 يشرب ماء
 ولا يشربه
 ووكفي في
 شربه فشربه
 لك او لا له
 ويكفي لم
 يثبت ولم
 يقع الشرب
 له سواء
 كان التغير
 حسي او
 قديريا حتى
 لو وقع في
 الماء ما
 يوافق في
 الصفات
 كما لو ورد
 المنقطع
 الرابحة
 فلم يتغير
 ولو قدرناه
 بخالف
 الوسط
 كلون
 العصير
 وطعم
 الرومان
 وريح
 اللادن
 لغيره
 ضربان
 تعرض
 عليه
 جميع
 هذه
 الصفات
 لا المسماة
 للواقع
 فيه فقط
 ولا يقدر
 بالاشد
 كلون
 كبر
 وطعم
 لكل
 وريح
 المسك
 بخلاف
 الخبث
 لغلظه
 اما ماء
 الملح
 فلا يضر
 التغير
 به وان
 كثرة
 لانه
 منعقد
 من الماء
 والماء
 المستعمل
 كايه
 فيفرض
 له
 مخالفا
 وسطا
 للماء
 في
 صفاته
 لا في
 تكثر
 الماء
 فلو
 ضم
 اليه
 ماء
 قليل
 قلين
 صار
 طهورا
 وان
 اثر في
 الماء
 بفرضه
 مخالفا
 ولا يضر
 تغير
 سبب
 بظاهر
 لا يمنع
 الاسم
 لتغير
 صيغته
 الماء
 عنه
 ولبقاء
 اطلاق
 اسم
 الماء
 عليه
 وكذا
 لو شك
 في ان
 تغيير
 كثير
 او يسر
 نعم ان
 تغير
 كثير
 اثم
 شك
 في ان
 التغير
 الان
 يسرا
 وكثير
 لم يظهر
 عملا
 بالاصل
 في
 الحالين
 ق
 الاذري
 لا يضر
 تغيره
 مكث
 وان
 حش
 التغير
 وطين
 وطلب

قوله في

قوله في يظهر
 ضمني هو هذا

وما في مفرم وممر ككبريت وزرنيخ ونورة لتغذ صون الماء
ذلك ولا يضر اوراق الشجر تانثرت وتفتت واختلطت وان
كانت ربيعية او بعيدة عن الماء لتغذ صون الماء عنها لان طرحت
وتفتت واخرج منها الطلح والزرنيخ وودق ناعما والقي فيه
غيره فانه يضر او تغير بالثمار الساكنة فيه لا مكان التمر عنها
غالبا واحترز بقيد الجالط عن الجوار والطاهر كعود ودهن
ولو مطيبين وكافور صلب فلا يضر التغير به لا مكان فصله وبقا
اسم الاطلاق وكذا لا يضر التغير بتراب ولو استعمل طرحت لان تغيره
بمجرد كروية فلا يمنع اطلاق اسم الماء عليه **نعم** ان تغير حتى
صار لا يسمى لا طينا رطبا صر وما تقر في التراب المستعمل هو
المعتمد وان خالف فيه بعض المتأخرين **ورابعها ما تجس** اي متجس
وهو الذي حلت فيه اي لا فته **نجاسة** تذرك بالبر وهو قليل
دون القلتين بلامه ابطال فاكتر سواء تغير ام لا المفهوم حديث
القلتين الآتي وخبر مسلم اذا استيفظ احدكم من نومه فلا يغسل
يده في الاثنية حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدي ابن بابت يده نهاه
عن الغسل خشية النجاسة ومعلوم انها اذا خفيت لا تغير الماء فلو لا
النجاسة بوصولها اليه **او كان كثيرا** بان بلغ قلتين فاكتر
تغير بسبب النجاسة كخروج الطلح ولو كان للتغير بغير
حسا او تقدير فهو نجس بالاجماع المخصص بخبر القلتين الآتي
وخبر الترمذي وغيره الماء لا ينجسه شيء كما خصه مفهوم خبر
القلتين الآتي فالتغير الحسي ظاهر والتقدير بان وقعت فيه نجاسة
ما بعدة توافق في الصفات كموال انقطعت رائحته ولو فرض نجاسة
له في اغلظ الصفات كالون الخبز وطعم الخلد وريح المسك لغيره
فانه يحكم

ترواه او تغير بالثمار
التي فاته يضر ايضاً
او ماء

الظاهر

يحكم بنجاسته فان لم يتغير فطهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المائتين
لم يحل الخبث قال الحاكم على شرط الشيخين وفي رواية ابي داود وغيره
باسناد صحيح فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحل الخبث اي يدفع النجس
ولا يقبله وفارق الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملاقات النجاسة بان
كثيره قوي ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره وان كثر **تنبيهات**
الاول لو شك في كونه قلتين ووقعت فيه نجاسة هل ينجس ولا ينجس
روايتان اصحهما الثاني بل في **الغوري** في شرح المذهب الصواب
انه لا ينجس الا الاصل الطاهرة وشككنا في نجاسة منجسة ولا يلزم
من حصول النجاسة التنجيس التام لو تغير بعض الماء المتغير كجاء
جامدة لا يجب التباعد عنها بقلتين والباقي ان قل فنجس ولا فطاهر
فلو غرق ولو من ماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم يتغير ولم
يغرفها مع الماء باطن الدلو طاهر لا نقصا له ما فيه عن البيهقي ان
ينقص عن القلتين لا ظاهرها التنجيس بالباقي المتنجس بالنجاسة
لقلته فان دخلت مع الماء او قبله في الدلو انعكس الحكم **قلت**
قائمت الدلو اوضح من تذكيره فان زال تغير الحية او القديري بنفسه
بان لم يحدث فيه شيء كان زال بطول المكث او بماء انضم اليه بفعل او غيره
او اخذ منه والباقي قلنان طرلزوال سبب التنجس فان زال تغير بمس او غيره
كزعفران او بنزاب لم يطر لان لا يذري ان اوصاف النجاسة زالت او
غلب عليها ما ذكرنا من التنجس من النجس ستة لا يطر بها اصاله بان لا
يسيل ومها عند شق عضو منها في جباها كزبور وعقرب وورع وذباب
دمبل وبرغوث لا نحو حية ويطفئ وفارة فلا تنجس ماء او غيره بوقوعها
فيه بشرط ان لا يطرح باطراح ولم تغيره لمسقة الاحتراز عنها وخبر الجاهل
اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم لينزع فان في احدي

جناحه داء اي وهو ليسار كما قيل وفي الاخر شفا زاد ابو داود ان يتقي
 جناحه الذي فيه الداء وقد يفضي عنه الى موته فلو تجسس لما بيع لما امر به
 وقيس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دما فلو سكننا في كل
 دما استحق بجسمها ففجرحه للحاجة قاله الغزالي في فتاويه ولو كانت
 مما يسيل دما لم يكن لادم فيها ادم لا يسيل لصغرها فلما حكم
 ما يسيل دما قاله القاضي ابو الطيب ويستثنى ايضا تجسس لا يشاهد بالهر
 لقلة كنقطة بول او خمر وما يعلق بخور جل ذباب لعسر الاحترار عنه
 فاشبه دم البعوض قال الزركشي وقياس الاستئذان الكلب من يسير
 الدم المعفوع عنه ان يكون هناك مثله وقد يفرق بينهما بالمشقة والفرق اوجه
 ويعني ايضا عن روث السمك الذي لم يغير الماء وعن اليسير عن فامن
 شعر تجسس من غير نحو كلب وعن كثير من مركوب وعن قليل دخان تجسس
 وغبار سرجين ونحو مما تحمله الريح كالذرو عن حيوان تتجسس المنفذ
 اذا وقع في الماء المشقة في صوفه وهذا لا يعنى عن ادى مستحق
 وعن الدم الباطن في اللحم والعظم فانه يعنى عنه ولو تجسس فم
 حيوان طاهر من هرة وغيرها ثم غاب واسكن وروده ما ذكر
 ثم ولغ في طاهر لم يجسه مع حكمنا بجاسه فانه لان الاصل كالحنة
 وطهارة الماء وقد اعتضد اصل الطهارة لما باحتمال ولو غلب في ماء
 كثير في الغيبة فرج **والقلتان** بالوزن **خمسماية رطل** بكسر الراء افصح
 من فتحها **بالفرداي** اخذ من رواية البيهقي وغيره اذا بلغ الماء
 قلتين بقلال حجر لم يجسه شيء والقللة في اللغة الحرة العظيمة
 سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها بيديه اي يرفعها ويحملها
 الهاؤ الجاهل قرية بقرب المدينة النبوية تجلب منها القلال وقيل هي
 بالبحرين قاله الاوهري قاله في الحاد وهو الاشبه ثم روي عن الشافعي

رضي الله عنه
 منقوش في نسخة
 منقوش في نسخة

منقوش في نسخة
 منقوش في نسخة

رضي الله عنه عن ابن جريج انه قال ريت قللا من القلال منها
 تسع فريتين او فريتين وشيا اي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب
 الشيء نصفه اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب
 فتكون القلتان خمس قرب والغالب ان القرية لا تزيد على مائة رطل
 بفرداي وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم في
 الاصح فالجوز به خمس مائة رطل **تقريبا** في الاصح فيعنى عن نقص
 رطل او رطلين على ما صحى في الروضة وضح في التحقيق ما جزم به
 الرافي انه لا يضر نقص قد لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معي
 من الاشياء المغيرة كان باخذ اناقين في واحد قلطان وفي الاخر دو
 ثم يضع في احدهما قدر من المغير ويضع في الاخر قدره فان لم يظهر
 بهما تفاوت في التغير لم يضر ذلك والاخر وهذا اولى من الاول الضبط
 وبالمساحة في المربع ذراع وربع طولا وعرضا وعقا وقيل دو ذراعان
 طولا وذراع عرضا والمراد فيه بالطول العنق وبالعرض ما بين حايطي
 البير من ساير الجوانب وبالذراع في المربع ذراع الايدي وهو شبران
 تقريبا واما في المدور فالمراد في الطول ذراع البخاري الذي هو ذراع
 الايدي ذراع وربع تقريبا والماء الجاري وهو ما يدفع في مستواؤه يخف
 كراك فيها من التفرقة بين القليل والكثير وفيما استثنى مفهوم
 حديث القلتين فانه لم يفضل بين الجاري والراكذ لكن العبرة في
 الجاري بالجارية نفسها لا بجمع الماء وهي كافي المجمع الرفع بين حايطي
 النهر عرضا والمراد بها ما يرتفع من الماء عند توجهه اي تحقيقا او تقدير
 فان كثرت الجرية لم تجس الا بالتغير وهي في نفسها منفصلة عما بها
 وما خلفها من الجريات حكما وان اتصلت بها حسا اذ كل جرية طائفة لما
 امامها هاربة عما خلفها من الجريات ويعرض كون الجرية قلتين بان يسحبا

منقوش في نسخة
 منقوش في نسخة

الميتة اي وكذا بطوب الخ الذي نجس بالموت
وانما الميتة الغالب فلو سلخ جلده مع جوارحه

ويجعل الحاصل بين انما يؤخذ قدر عرق الجربة ويضرب في قدر طوله اثم
ويجعل الحاصل في قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربع لوجوده في مقدار
القلتين في الربع ففتح القلتين بان يضرب ذراعا ورعا طولها في مثل عرضها
في مثلها عرقا يحصل مائة وخمسة وعشرون وهي الميزان اما اذا كان امام الحاري
ارتفاع يرده فله حكم الرائد **فصل** في بيان ما يظهر وباطنه وما يستعمل من
الابنية وما يمنع **وجلود الحيوانات الميتة** كلها **تظهر** ظاهرا وباطنا **الدباغ**
ولو بالفا الدباغ عليه نحو دباغ او بالفاية على الدباغ كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
ايما اهاب دباغ فقد ظهر روه مسلم وفي رواية هل لا اخذتم اهابها فديغتموه
فانفعتم به والظاهر مالا في الدباغ والباطن مالا يلاق الدباغ ولا فرق في
الميتة بين ان تكون مأكولة اللحم ام لا كما يقتضيه عموم الحديث والربح ترجع
فضوله وهو ما يقتضيه من لحم ودم وطوباة التي تفسده بقاؤها وبطيبة
نزعها بحيث لو نفع في الماء لم يعد اليه النتن والفساد وذلك انما يحصل بحرق
بكر الحاء الممثلة وتشديد الرائحة وهو ما يلدغ كالقنطرة والعفص وقشور الزمان
ولا فرق في ذلك بين الطاهر كذا ذكره النجس كزرق الطير ولا يكتفي بالخبير بالتراب
ولا بالشمس ونحو ذلك مما لا ينزع الفضول وان جف الجلد وطابت رائحته
لان الفضلات لم تنزل وانما جددت بدليل انه لو نفع في الماء عادت اليه العفونة
ويصير المذبذوغ كسوب تنجس للاقائه للادوية النجسة او التي تنجس
قبل طهر عينه فيجب غسله كذلك فلا يصلي فيه ولا عليه قبل غسله ويجوز
بعده قبل ما لم يمنع من ذلك مانع ولا يحمل اكله سواء اكان من مأكول اللحم
ام من غيره بخبر الصحيحين انما حرم من الميتة اكلها وخرج بالجسد للشعر
لعدم تأثره بالدباغ قال النووي ويعفى عن قليله **الاحل** **الحل** **والحريم** فلا
يظهر الدباغ قطعاً لان الحياة في افادة الطهارة ابلغ من الدباغ والحياة
لا تقيد طهارة وكذا ما تولد منها او من احدها مع حيوان طاهر ماد كره
وعظم الحيوانات الميتة وشعرها وقرنها وظفرها وظلها نجس

لقوله

الميتة اي وكذا بطوب الخ الذي نجس بالموت
وانما الميتة الغالب فلو سلخ جلده مع جوارحه
ويجعل الحاصل بين انما يؤخذ قدر عرق الجربة ويضرب في قدر طوله اثم
ويجعل الحاصل في قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربع لوجوده في مقدار
القلتين في الربع ففتح القلتين بان يضرب ذراعا ورعا طولها في مثل عرضها
في مثلها عرقا يحصل مائة وخمسة وعشرون وهي الميزان اما اذا كان امام الحاري
ارتفاع يرده فله حكم الرائد فصل في بيان ما يظهر وباطنه وما يستعمل من
الابنية وما يمنع وجلود الحيوانات الميتة كلها تظهر ظاهرا وباطنا الدباغ
ولو بالفا الدباغ عليه نحو دباغ او بالفاية على الدباغ كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
ايما اهاب دباغ فقد ظهر روه مسلم وفي رواية هل لا اخذتم اهابها فديغتموه
فانفعتم به والظاهر مالا في الدباغ والباطن مالا يلاق الدباغ ولا فرق في
الميتة بين ان تكون مأكولة اللحم ام لا كما يقتضيه عموم الحديث والربح ترجع
فضوله وهو ما يقتضيه من لحم ودم وطوباة التي تفسده بقاؤها وبطيبة
نزعها بحيث لو نفع في الماء لم يعد اليه النتن والفساد وذلك انما يحصل بحرق
بكر الحاء الممثلة وتشديد الرائحة وهو ما يلدغ كالقنطرة والعفص وقشور الزمان
ولا فرق في ذلك بين الطاهر كذا ذكره النجس كزرق الطير ولا يكتفي بالخبير بالتراب
ولا بالشمس ونحو ذلك مما لا ينزع الفضول وان جف الجلد وطابت رائحته
لان الفضلات لم تنزل وانما جددت بدليل انه لو نفع في الماء عادت اليه العفونة
ويصير المذبذوغ كسوب تنجس للاقائه للادوية النجسة او التي تنجس
قبل طهر عينه فيجب غسله كذلك فلا يصلي فيه ولا عليه قبل غسله ويجوز
بعده قبل ما لم يمنع من ذلك مانع ولا يحمل اكله سواء اكان من مأكول اللحم
ام من غيره بخبر الصحيحين انما حرم من الميتة اكلها وخرج بالجسد للشعر
لعدم تأثره بالدباغ قال النووي ويعفى عن قليله الاحل الحل والحريم فلا
يظهر الدباغ قطعاً لان الحياة في افادة الطهارة ابلغ من الدباغ والحياة
لا تقيد طهارة وكذا ما تولد منها او من احدها مع حيوان طاهر ماد كره
وعظم الحيوانات الميتة وشعرها وقرنها وظفرها وظلها نجس

لقوله نجس حرمت عليكم الميتة والدم ونجس ما لا حرمته له ولا ضرر فيه يدل
على نجاسته والميتة ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية فيدخل في الميتة
ما لا يؤكل اذا ذبح وكذا ما يؤكل اذا احتل شرط من شروط التذكية كذا في
المجوه والمحرم للصد وما ذبح بالعظم ونحوه والجزء المنفصل من الحي
كيسه ذلك الحي ان طاهر افاطه وان نجس فنجس بخبر ما قطع من حي نحر
كيسه رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين والمنفصل من الادمي والسمك
والجراد طاهر ومن غيرها نجس **الشعر** اوصوف او ريش او وبر او ما كوا فطاه
بالاجماع ولو نشف منها او انتف قانقالي ومن اصوامها او اوارها او شعاعها
اثاثا ومناعا الى حين وهو محمول على ما اذا اخذ بعد التذكية او في الحياة
على ما هو المعهود ولو شكنا فيها ذكره الفصل من طاهر ونجس حكما
بطلانه لان الاصل في الطهارة وشكنا في النجاسة والاصل عدم النجاسة
ما لو اينا قطعة لحم شئنا هل هي من مذكاة او لا لان الاصل عدم التذكية
والشعر على العضو المبان نجس اذا كان العضو نجسا متعاله والشعر
المنفصل من **الادي** هو الفصل منه في حال حياته ام بعد موته طاهر لقوله
نعم ولقد كرمنا بني ادم وقضية التكريم انه لا يحكم بنجاسته بالموت سواء
المسلم وغيره واما قوله نعم انما المشركون نجس فالمراد بنجاسة الاعتقاد
او اجناسهم كالنجس لاجناسة الابدان وتحل ميتة السمك والجراد لقوله صلى
الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال ثم
اعلم ان الاعيان جراد وحيوان فالجراد كله طاهر لانه خلق منافع العباد
ولو من بعض الوجوه قال نعم هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما
يحصل الانتفاع او يكل بالطهارة الامان على الشارع على نجاسته
وهو كل مسكر ما يع لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وكذا الحيوان
كل طاهر مما را الا ما استنناه الشارع ايضا وهو الكلب ولو معلى الحبر

الميتة اي وكذا بطوب الخ الذي نجس بالموت
وانما الميتة الغالب فلو سلخ جلده مع جوارحه
ويجعل الحاصل بين انما يؤخذ قدر عرق الجربة ويضرب في قدر طوله اثم
ويجعل الحاصل في قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربع لوجوده في مقدار
القلتين في الربع ففتح القلتين بان يضرب ذراعا ورعا طولها في مثل عرضها
في مثلها عرقا يحصل مائة وخمسة وعشرون وهي الميزان اما اذا كان امام الحاري
ارتفاع يرده فله حكم الرائد فصل في بيان ما يظهر وباطنه وما يستعمل من
الابنية وما يمنع وجلود الحيوانات الميتة كلها تظهر ظاهرا وباطنا الدباغ
ولو بالفا الدباغ عليه نحو دباغ او بالفاية على الدباغ كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
ايما اهاب دباغ فقد ظهر روه مسلم وفي رواية هل لا اخذتم اهابها فديغتموه
فانفعتم به والظاهر مالا في الدباغ والباطن مالا يلاق الدباغ ولا فرق في
الميتة بين ان تكون مأكولة اللحم ام لا كما يقتضيه عموم الحديث والربح ترجع
فضوله وهو ما يقتضيه من لحم ودم وطوباة التي تفسده بقاؤها وبطيبة
نزعها بحيث لو نفع في الماء لم يعد اليه النتن والفساد وذلك انما يحصل بحرق
بكر الحاء الممثلة وتشديد الرائحة وهو ما يلدغ كالقنطرة والعفص وقشور الزمان
ولا فرق في ذلك بين الطاهر كذا ذكره النجس كزرق الطير ولا يكتفي بالخبير بالتراب
ولا بالشمس ونحو ذلك مما لا ينزع الفضول وان جف الجلد وطابت رائحته
لان الفضلات لم تنزل وانما جددت بدليل انه لو نفع في الماء عادت اليه العفونة
ويصير المذبذوغ كسوب تنجس للاقائه للادوية النجسة او التي تنجس
قبل طهر عينه فيجب غسله كذلك فلا يصلي فيه ولا عليه قبل غسله ويجوز
بعده قبل ما لم يمنع من ذلك مانع ولا يحمل اكله سواء اكان من مأكول اللحم
ام من غيره بخبر الصحيحين انما حرم من الميتة اكلها وخرج بالجسد للشعر
لعدم تأثره بالدباغ قال النووي ويعفى عن قليله الاحل الحل والحريم فلا
يظهر الدباغ قطعاً لان الحياة في افادة الطهارة ابلغ من الدباغ والحياة
لا تقيد طهارة وكذا ما تولد منها او من احدها مع حيوان طاهر ماد كره
وعظم الحيوانات الميتة وشعرها وقرنها وظفرها وظلها نجس

مسام ظهوراً واحداً إذا وقع فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً
 بالتراب وجه الدلالة أن الطهارة ما حدث أو خبت أو تكرمت ولا
 حدث على الأنا ولا تكرمت فتعنت طهارة الخبث فتبت نجاسة فيه
 وهو أطيب جرائه بل هو أطيب الحيوان نكته لكثرة ما يلهث فيقيتها
 أولى والخنزير لأنه أسوأ حالاً من الكلب وفرع كل منهما مع الأخراج
 غير من الحيوانات الطاهرة كالتولد بين ذيب وكلبة تغلب النجاسة
 وإن الفضلات منها ما يستحيل في باطن الحيوان وهو نجس كدم ولو
 تحلب من كبد أو طحال لقوله تعالى حرث عليكم الميتة والدم أي الدم
 المسفوح وقيح لأنه دم مستحيل وفيه وإن لم يتغير وهو الخارج من
 المعدة لأنه من الفضلات المستحيلة كالبول وجرة وهي بخر الجيم ما
 يخرج من البعير وغيره للاجترار ومرت وهي بخر الليم ما في المرارة وأما
 الزباد فطاهر قال في المجمع لأنه إما لبن سائر حرث كما قاله الماوردي
 أو عرق سنور بري كما سمعته من نقباء أهل الخبرة بهذا لكن يغلب
 اختلاف ما بيننا فقط شعره فالحذر زعموا وجد فيه فإن الأصح منع
 كل البري وينبغي العفون قليل شعره وأما المسك فهو أطيب الطيب
 كأرواه مسام وفارده طاهرة وهي خراج بجانب سرة الظبية كالسلعة
 فتحتك حتى تليقها واختلصوا في العبر فمنهم من قال إنه نجس لأنه يخرج
 من بطن دويبة لا يؤكل لحمها ومنهم من قال إنه طاهر لأنه ينبت في الحجر
 ويلفظ وهذا هو الظاهر وروث ولو من سمك وجراد لما روي البخاري
 أنه صلى الله عليه وسلم لما جئ له بحجرين وروثه ليستنجي بها أخذ الحجرين
 ورد الروث وقال هذا ركس والركس النجس وبول للأمر بصب الماء عليه
 في بول الأعرابي في المسجد رواه الشيخان ومذي وهو بالمعوجة ما يبيض
 رقيق يخرج بلا شهوة عند ثورانها للأمر بغسل الذكر منه في خبر الصحيحين

بين
 بين ذيب

قوله من أظواهر ما إذا
 كان من أظواهر ما إذا
 كان من أظواهر ما إذا
 كان من أظواهر ما إذا

في

في قصة علي رضي الله تعالى عنه وروى وهو بالمهمل ما أبيض كدر تخين
 يخرج عقيب البول وعند حمل شيء ثقيل قياساً على ما قبله والأصح طهارة شيء
 غير الكلب والخنزير وروى أحمد ما لا أصل لحيوان طاهر ولبن ما لا يؤكل
 غير لبن الأدي كلبين إلا أن لا يستحيل في البطن كالدّم أما لبن ما يؤكل
 لحمه كلبين الفرس وإن ولدت بغلاً فطاهر قال تعالى لبنا خالصاً سائغاً للشاربين
 وكذا لبن الأدي إذا لا يلبق بكرامته أن يكون منثاً أو نجس وكلامهم
 شامل للبن الميتة وبه جزم في المجمع ولبن الذكر والصغيرة وهو
 المعقد منها ما لا يستحيل وهو طاهر كعرق ولعاب ودمع من حيوان
 طاهر والعلقه وهي الدم الغليظ المستحيل من الدم في الرحم والمضغة وهي
 العلقه تستحيل فتصير قطعة لحم ورطوبة الفرج من حيوان طاهر وهو
 غير ما كور طاهرة ولا يظهر نجس العين بغسل ولا باستحالة الأشياء
 للجلد إذا دغ كامر والثاني الخمر إذا تخللت بنفسها فظهر وإن نقلت
 من شتمل له ظل وعكسه فإن خللت بطرح شيء فيها لم تظهر وما نجس
 بملاقات شيء من كلب غسل سباعاً أحداها بتراب طهور يعم محل النجاسة
 والخنزير كالكلب وكذا ما تولد منهما وما نجس ببول صبي لم يتناول قبل
 مضى حولين غير لبن للتقدي بضع خبر الصحيحين عن أم قيس أنها
 جئت بأبن لها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره
 فقال عليه فدعها فتنفخ ولم يغسله وما نجس بغير الكلب وخم والصبي الذي
 لم يتناول غير اللبن إن كانت النجاسة حكيمة وهي ما يتيقن وجودها ولا يدرك
 لها طعم ولا لون ولا ريح كدخول الماء إلى ذلك المحل بحيث يسيل عليه زائداً على
 النضج وإن كانت عينية وجب بعد زوالها عنها إزالة الطعم وإن عسر فلا يضر
 بقاؤه كلون الدم أو رشح كرايحة الخمر عسر زواله للمسقة بخلاف ما إذا سهل
 فيضرب قاءه فإن بقي بمحل واحد معاصر لقوة دلالتها على بقاء العين وثبت

وغيب

ورود الماء على المحل ان كان قليلا لا يتنجس الماء لو عكس الغسل طاهر
ان انفصلت بلا تقيد ولا زيادة وزن وقد ظهر المحل **فروع** يظهر بالفصل
مصبوغ بمتنجس انفصل منه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الفصل على وزنه قبل
الصبغ وان بقي اللون لعسر زواله فان زاد وزنه ضرر فان لم ينفصل عنه
لم يقدح به لم يظهر لبقا الخاصة فيه ولو صب على موضع نحو بول او حمر من
ارض ماء غمره طهر اما اذا صب على نفس نحو البول فانه لا يظهر والدين بكسر
ان خالطه نجاسة جامدة كالروث لم يظهر وان طبع وصار اجزا لعين النجاسة
وان خالطه غيرها كالبول طهر ظاهره بالفصل وكذا باطنه ان تقع في الماء
كان رخوا يسهل الماء كالعين ولو سقيت سكين او طبع لحم بما نجس كغسلها
ويظهر الرقيق المتنجس بفصل طاهر ان لم يخلط بين نجسه وغسله تقطع
والدم يظهر كالدهن ويكفي غسل موضع نجاسة وفقت على ثوب ولو غلب
عصر ولو نجس ما بع غير الماء ولود هذا بعد نظره اذ لا ياتي الماء على
كله واذا غسل في المتنجس فاليابغ في الفرقة لفصل كلما في حد الظاهر
ولا يباع طعاما ولا شرا قبل غسله ليلا يكون اكلا للنجاسة **ولا**
يجوز لذكر او غيره استعمال **الزهر** او **الزهر** او **الفضة**
بالاجماع ولقول صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في هراجة الذهب والفضة
ولا تأكلوا في صحافها مستق عليه ويقاس غير الاكل والشرب عليها وانما
خصا بالذكر لانها اظهر وجوه الاستعمال واعلمها ويجوز على الولي ان
يسقي الصغير بمسحط من انايبها ولا فرق بين الانا الكبير والصغير حتى
ما يخلط له اسنانه والبل الذي يكتل به الاضروقة كان يحتاج الى جلاء
عنه بالميل فيباح استعماله والوضوء منه صحيح والمأخوذ منه من مأكول
او غيره حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوصه ما ذكر ويجوز البول في
الاناء منها او من احداهما كما يجوز استعمالهما مجزعا ايضا اتخاذهما من غير
استعمال

استعمال لان ما لا يجوز استعماله للرجال ولا لغيرهم حرم اتخاذه كالة
الملاهي ويجل استعمال كل ماء طاهر ما عدا ذلك سواء اكل من نجاس
ام من غيره فان نموه غير النقد كماء نجاس وخام ولا حوب من نجاس
او حوم بالنقد ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار او موه النقد بغير
أو صدي مع حصول شيء من النجاسة به او الصداحل استعمال لقلة النجاسة في
الاولى فكانه معدوم ولعدم الخيلا في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا
اتخاذه فالعلة مركبة من تضيق النقدين والخيلا وكسر قلوب الفقرا
ويحرم تويده سقف البيت وجدرانه وان لم يحصل منه شيء بالعرض على
النار ويحرم استئذنته ان حصل منه شيء بالعرض عليها والافلا ويجل
استعمال واتخاذ النفيس كياقوت وزبرجد وبلور بكسر الباء وفتح
اللام ومرجان وعقيق والمتخذ من الطيب المرتفع كسك وغير
وعود لانه لم يرد فيه شيء ولا يظهر فيه معنى السرف والخيلا وما صيبت
من انما بفضة صينة كثيرة كلها او بعضها وان قل الزينة حرم استعماله
واتخاذه او صغيرة بقدر الحاجة فلا يحرم للصغر ولا تكره للحاجة وما
روى البخاري عن عاصم الاحول قال رايت قديح رسول الله صلى الله عليه
وسلم عند انس بن مالك رضي الله تعالى عنه وكان قد انصدع اي انشق
فلسله بفضة اي شدة بخيط فضة والفاعل هو انس كما رواه البيهقي
قال انس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القديح اكثر من
كني كذا مرة او صغيرة وكلها وبعضها الزينة او كبيره كلها الحاجة جاز
مع الكراهة فيهما اما في الاولى فللصغر وكذا لفقد الحاجة واما في الثانية
فللحاجة وكذا للكبر وصيغة موضع الاستعمال نحو شرب كثيره فيها ذكر
من التفصيل لان الاستعمال منسوب الى الاثنا وكلمة **تبيها** موجه الكبر
والصغر العرف فان شك في كبرها فالاصل الاباحة قاله في المجموع

توبة الخيلا أي
التجيب

لأنه لا يخلط له أسنانه والبل الذي يكتل به الاضروقة كان يحتاج الى جلاء عنه بالميل فيباح استعماله والوضوء منه صحيح والمأخوذ منه من مأكول او غيره حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوصه ما ذكر ويجوز البول في الاناء منها او من احداهما كما يجوز استعمالهما مجزعا ايضا اتخاذهما من غير استعمال

بالمين من يمين في لانه صلى الله عليه وسلم كان يجب التيامن ما استطاع
 في شانه كل في طهوره وترجله وتنعله وسواك رواه ابوداود **وهو في**
ثلاثة مواضع اي احوال **استسقاء** احدها **عند تغير** اي تغير
 ليحذ القم وقوله **من ادم** بفتح الهمزة وسكون الراء الكون او وهو
 الامساك عن الاكل **من غير** اي الاكس كقوم واكل في مخرج كربة **وبابها**
عند القيام من النوم خبر الصحاحين كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من
 النوم يشوف فاه اي يركه بالسواك **وثالثها عند القيام الى الصلاة**
 ولو نفل وكبر ركعتين من نحو التزويج او لتيم اولها فاذا الطهورين وصلاة
 جنازة ولو لم يكن القم متغيرا واستاك في وضوءها بخبر الصحاحين
 لولا ان اشتق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة اي امر اجاب بخبر
 ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحمدي باسناد
 جيد وكايتا كفيما ذكرنا كذا ايضا في الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم لولا
 ان اشتق على امتي لامرهم بالسواك عند كل وضوء اي امر اجاب ومحل في الوضوء
 على ما قاله ابن الصلاح وابن القيم في عدة بعد غسل الكفين وكلامهم في ما
 وغيره يميل اليه وهذا هو الظاهر وان قال الغزالي كما وادي محل قبل التسمية
 ولقراءة قرآن او حديث او علم شرعي ولذكر الله تعالى والنوم ولدخول منزل
 وعند الاحتضار ويقال انه يسهل خروج الروح وفي السجود للاكل وبعد الوضوء
 وللصائم قبل وقت الخوف **فائدة** من فوائده السواك انه يطهر القم ويرضي
 الرب ويبيض الاسنان ويطيب النكهة ويسوي الظفر ويشد اللثة ويبيط
 الشيب ويصفي الخلقه ويديكي الفطنة ويصاعف الاجر ويسهل النزاع
 كما ورد في الشهادة عند الموت ويسن التحليل قبل السواك وبعد ومن
 امر الطعام وكون التحلل من عود السواك ويكره نحو الحديد **فصل في الوضوء**
 وهو يضم الواو واسم للفعل وهو استعمال الماء في اعضاء مخصوصة وهو المراء

هنا

هذا هو الذي يتوضى به وهو ما حو من الوضوء
 وهو الحسن والنظافة وايضا من ظلمة الذنوب واما في الشرع
 فهو افعال مخصوصة مفتتحة بالنية قال الامام وهو تعبد لا
 يعقل معناه لان فيه مسحاين مفسولات ولا تنظيف فيه وكان وجوب
 مع وجوب الصلوات الخمس كما رواه ابن ماجه وفي وجوبه اوجه
 احدها الحدث وجوب ما وسعنا ثابتهما القيام الى الصلاة او نحوها
 ثالثها ما هو الاصح كافي التحقيق وشرح سام وله شروط وفروض
 وسنن فشروطه وكذا الغسل ما مطلق ومعرفة انه مطلق ولو طنا
 وعدم الحابل وجري الماء على العضو وعدم المنافي من نحو حصى ونفا
 في غير غسال الج ونحوها كغسال العرق ومس ذكر وعدم الصارف
 ويعبر عنه بدوام النية واسلام وتميز ومعرفة كيفية الوضوء كظيره
 الا في في الصلوة وان يغسل مع المفسول جزا يتصل بالمفسول ويحيط
 به ليتحقق به استيعاب المفسول وتحقق المقتضي للوضوء فلو شك هل
 احدث ام لا لم يصح وضوءه على الاصح وان يغسل مع المفسول ما هو
 مشتببه فلو خلق له وجهان او يدان او رجلان وتبته الاصل بالزيادة
 وجب غسل الجميع ويزيد وضوء صاحب الضرورة باشتراط دخول الوقت
 ولو طنا ونقدم الاستنجا والتحفظ حيث احتيج اليه والمولاة بينهما وبين
 الوضوء واما فروضه فذكرها بقوله **وفروض الوضوء** جمع فرض وهو الواجب
 مترادفان الا في بعض احكام الحج كما ستعرف ان شاء الله تعالى هناك وقوله
شتر خبر فروض زاد بعضهم سابعها وهو الماء الطهور قال في المجموع ولا
 لصواب انه شرط كما مر واستكمل بعد التراب ركن في التيم واجيب بان
 التيم ظاهرة ضرورة الادراك من الغرض **النية** كرفع حدث على اي دفع
 حكمه لان الواقع لا يرتفع وذلك كمرئ الصلاة ولو لم يسمع التحفلات

هذا هو الذي يتوضى به وهو ما حو من الوضوء
 وهو الحسن والنظافة وايضا من ظلمة الذنوب واما في الشرع
 فهو افعال مخصوصة مفتتحة بالنية قال الامام وهو تعبد لا
 يعقل معناه لان فيه مسحاين مفسولات ولا تنظيف فيه وكان وجوب
 مع وجوب الصلوات الخمس كما رواه ابن ماجه وفي وجوبه اوجه
 احدها الحدث وجوب ما وسعنا ثابتهما القيام الى الصلاة او نحوها
 ثالثها ما هو الاصح كافي التحقيق وشرح سام وله شروط وفروض
 وسنن فشروطه وكذا الغسل ما مطلق ومعرفة انه مطلق ولو طنا
 وعدم الحابل وجري الماء على العضو وعدم المنافي من نحو حصى ونفا
 في غير غسال الج ونحوها كغسال العرق ومس ذكر وعدم الصارف
 ويعبر عنه بدوام النية واسلام وتميز ومعرفة كيفية الوضوء كظيره
 الا في في الصلوة وان يغسل مع المفسول جزا يتصل بالمفسول ويحيط
 به ليتحقق به استيعاب المفسول وتحقق المقتضي للوضوء فلو شك هل
 احدث ام لا لم يصح وضوءه على الاصح وان يغسل مع المفسول ما هو
 مشتببه فلو خلق له وجهان او يدان او رجلان وتبته الاصل بالزيادة
 وجب غسل الجميع ويزيد وضوء صاحب الضرورة باشتراط دخول الوقت
 ولو طنا ونقدم الاستنجا والتحفظ حيث احتيج اليه والمولاة بينهما وبين
 الوضوء واما فروضه فذكرها بقوله **وفروض الوضوء** جمع فرض وهو الواجب
 مترادفان الا في بعض احكام الحج كما ستعرف ان شاء الله تعالى هناك وقوله
شتر خبر فروض زاد بعضهم سابعها وهو الماء الطهور قال في المجموع ولا
 لصواب انه شرط كما مر واستكمل بعد التراب ركن في التيم واجيب بان
 التيم ظاهرة ضرورة الادراك من الغرض **النية** كرفع حدث على اي دفع
 حكمه لان الواقع لا يرتفع وذلك كمرئ الصلاة ولو لم يسمع التحفلات

المقصد من الوضوء رفع المانع فاذا نواه فقد تفرغ المقصود
 وخرج بقولنا عليه ما نوى غيره كان بال ولم يتم فنوى
 رفع حدث النوى فان كان عامدا لم يصح او غلطاهم وضابط
 ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كذكره القاصي وغيره انما يعتبر
 التفرغ جملة وتفصيلا او جملة لا تفصيلا يضر الغلط فيه فالاول
 كالغلط من الصوم الى الصلاة وعكسه والثاني تعيين الامام وما
 لا يجب التفرغ له لا جملة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كخطاها
 وفي تعيين الامام حيث لم يجب التفرغ للامامة اما اذا وجب التفرغ
 لها كامام الجمعة فانه يضر والاصل في وجوب النية قوله صلى الله عليه وسلم
 كافي للصحيحين انما الاعمال بالنيات اي الاعمال المعتمدة شرعا
 وحقيقتهما لغة القصد وشرعا قصد الشيء مقترنا بعقله وحكمها
 الوجوب كما علم مما مر ومحلها القلب والمقصود بها تمييز العباد
 عن العادة كاجلوس للاعتكاف تارة وللسترحة اخرى او
 تمييز بينهما كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل اخرى وشرطها سلام
 النائي وتميزه وعلمه بالمنوي وعدم اتيانه بما ينافيها بان يستعملها
 حكما وان لا تكون معلقة فلو قال ان شاء الله فان قصد التعليل او اطلق
 لم يصح وان قصد التبرك صحت ووقتها اول الفرض كاول غسل جزء
 من الوجه وانما لم يوجبوا المقارنة في الصوم لعسر مراقبته الفجر
 وتطبيق النية عليه وكيفية مختلف حسب الابواب فتكفي هنا نية
 رفع حدث كما مر او نية استباحة شيء مفتقرا الى وضوء كالصلاة
 والطواف ومن المسحوق لان رفع الحدث انما يطلب هذه الاشياء

قوله فالاول كالفصل من الصور الى الصلاة
 فان الصور يتأثر بقصد فيه التفرغ
 له جملة وتعيين بكونه عن ذكر او قضا فيه
 التفرغ له تفصيلا فاذا اخطأ منه لغيره صور ومثله الصلاة لم يرد

فاذا

فاذا نواها فقد نوى غاية القصد او ادأ فرض الوضوء او فرض الوضوء
 وان كان المنوي صيبا او ادأ الوضوء او الوضوء فقط لتفرغه المقصود
 فلا يشترط التفرغ الفرضية كما لا يشترط في الحج والعمرة وصوم رمضان
تنبيه ما تقرر من الامور السابقة محله في الوضوء غير المجرد اما
 اما المجرد فالقياس عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع والاستباحة قال
 الاسنوي وقد يقال يكفي بها كالصلاة المعادة غير ان ذلك مشكل
 خارج عن القواعد ولا يقاس عليه قال ابن العماد وتخرج على الصلاة
 ليس بعيد لان قضيتة التجديد ان يعيد الشيء بصفته الاولى انتهى
 والاو لا ولي لان الصلاة اختلف فيها بآهل فرضه الاولى والثانية ولم يقل
 احده في الوضوء فيما علمت بذلك وانما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية
 الغسل لان الوضوء لا يكون الالعادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل
 فانه يطلق على غسل الجنابة وغسل الخباسة وغيرها ولو نوى الطهارة
 عن الحدث صح فان لم يقل عن الحدث لم يصح على الصحيح كما في زوائد
 الوضوء وعلمه في المجمع بان الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن
 خبث فاعتبر التمييز ومن دام حدثه كاستحاضة ومن به سلس بول او ريح
 كفاه نية الاستباحة المتقدمة دون نية الرفع المار بها واحدة ونه
 له الجمع بينهما جزوا من خلاف من اوجبه لتكون نية الرفع للحدث
 السابق ونية الاستباحة او توجها لللاحق وبهذا يندفع ما قيل انه قد
 جمع في نية بين مبطل وغيره ويكفيه ايضا نية الوضوء وخوها مما
 تقدم كما صرح به في الحاوي الصغير **تنبيه** حكم نية دايم الحدث فيما
 يستتبعه من الصلوات حكم نية التيمم كذكره الراعي هنا واعقله
 من الروضة وسبب ذلك ان شاء الله في التيمم ولا يشترط في النية
 الاضافة الى الله تعالى لكن يستحب كما في الصلاة وغيرها ولو نوى الشاك بعد

قوله فالقياس عدم الاكتفاء
 في نية الرفع
 في الوضوء
 في غير المجرد

خوها

وضوئه في حديثه احتياطاً فإن محدثاً لم يجز له التردد في النية بالضرورة
 كما لو قضا فنية الظهر مثلاً كما في أنها عليه ثم بان أنها عليه لم يكن كما
 إذا لم يتبين حديثه فانه يجز له للضرورة ولو قضا الشاك وجوباً بان شك بعد
 حديثه في وضوئه فتقضى اجزاه وان كان متردداً الا ان الاصل بقاء الحديث بل لو نوى
 في هذه ان كان محدثاً فعن حديثه والا فتعديده صحيح ايضاً كما في المجموع ومن نوى
 بوضوئه تبرداً او شيئاً يحصل بدون قصد كتنظيف ولو في الشك وضوئه مع نية
 معتبرة اي ستحضر عند نية التبرد او نحو نية الوضوء اجزاه كحصول ذلك من
 غير نية كصل نوى الصلاة ودفع الغريم فانها تجزى لان الاشتغال عن الغريم
 لا يقتضي اذنية فان فقد النية المعتبرة كان نوى التبرد وقد غفل عنها لم يصح
 غسل ما غسله نية التبرد ونحوه ويلزمه اعادته دون استئناف القراءة
تنبيه هذا بالنسبة للصحة اما الثواب فقال الزكشي الظاهر عدم حصوله
 وقد اختلفوا في الغزالي فيما اذا شارك في العبادة غير هاتين امرديوم عنار الباعث
 على العمل فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد
 الديني غلب فلم يقدر وان تساوى انسا قضا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر
 فيه مطلقاً سواء اتى القصدان او احدهما انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر
 واذا ابطال وضوئه في اثباته حديث او غيره قال في المجموع عن الرواية في احتمال
 ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير
 اختياره فنعم ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف
 الصلوة انتهى والا وجدها تفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم
 ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطع نية التيمم فيعيد بها التيمم
 ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يجز له ان يباح مع
 الحديث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي ان يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة
 وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها **فروع** لو نوى ان
 يصل

هذا الحديث لا يثبت فيه اجر وان شارك في العبادة غير هاتين امرديوم عنار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني غلب فلم يقدر وان تساوى انسا قضا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقاً سواء اتى القصدان او احدهما انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر واذا ابطال وضوئه في اثباته حديث او غيره قال في المجموع عن الرواية في احتمال ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير اختياره فنعم ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف الصلوة انتهى والا وجدها تفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطع نية التيمم فيعيد بها التيمم ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يجز له ان يباح مع الحديث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي ان يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها فروع لو نوى ان يصل

بصل بوضوئه ولا يصح له ان يصح وضوئه لتلاعبه وتناقضه وكذا لو نوى
 به الصلاة بمكان نجس ولو نوى في وضوئه غسل فانفسلت في الغسل
 الثانية او الثالثة بنية الغسل او في اعادته وضوءا وغسل النسيان لم اجزاه
 بخلاف ما لو انفسلت في تجديد وضوئه لانه لا يجزي لانه طهر مستقل بنية لم توجه
 لرفع الحدث اصلاً ويجوز ان يكون **عند** او **غسل** اي مفسول من اجزاء الوجه
 لتفريقها بالاولى كالفرض والصلاة وغيرها من العبادات ما عدا الصوم فلا يكفي
 اقترانها بما بعد الوجه قطعاً كحلوا اول المغسولات وجوباً عنها ولا بما قبله
 من السنن اذ المقصود من العبادات الكاها والسنن نوابغ هذا اذا عرفت
 قبل غسل شيء من الوجه فان بقيت الى غسل شيء منه كغسل كف يداً او غسل لسان على
 السنن السابقة لانه اذا اخلت عن النية لم يحصل له ثوابها ولو اقررت النية
 بالمقصود والاستنشاف والغسل معجز من الوجه اجزاه وان عرفت النية
 بعده سواء اغسله بنية الوجه وهو ظاهر اذ لا وجود لغسل جزء من الوجه
 مقروناً بالنية لكن يجب اعادته غسل الجزء مع الوجه على الاصح في الروضة لوجود
 المصارف ولا يجزي المضمضة ولا الاستنشاق في الشق الاول لعدم تقديمها
 على غسل الوجه قال القاضي محلي فانية لم تقترن بمضمضة ولا استنشاق
 حقيقة ولو وجدت النية في انشاء غسل الوجه دون اوله كفت ووجب
 اعادته المغسول منه قبلها فوجبها عند غسل اول جزء منه ليعتد به ويقدم
 منه انه لا يجب استصحاب النية الى اخر الوضوء لكن محل في الاستصحاب المذكري
 اما الحكمي وهو ان لا ينوي قطعها ولا ياتي بما ينافيها كالردة فواجب كما علم مما
 مروله تفريق النية على اعضاء الوضوء بان ينوي عند كل عضو رفع الحدث عنه
 كما ذكره الرافعي لانه يجوز تفريق افعاله فكذلك تفريق النية على افعال وصل
 تنقطع النية بنوم ممكن وجهان او جهتها الاول الحدث الاصغر لا يجعل كل البتة

هذا الحديث لا يثبت فيه اجر وان شارك في العبادة غير هاتين امرديوم عنار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني غلب فلم يقدر وان تساوى انسا قضا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقاً سواء اتى القصدان او احدهما انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر واذا ابطال وضوئه في اثباته حديث او غيره قال في المجموع عن الرواية في احتمال ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير اختياره فنعم ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف الصلوة انتهى والا وجدها تفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطع نية التيمم فيعيد بها التيمم ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يجز له ان يباح مع الحديث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي ان يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها فروع لو نوى ان يصل

هذا الحديث لا يثبت فيه اجر وان شارك في العبادة غير هاتين امرديوم عنار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني غلب فلم يقدر وان تساوى انسا قضا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقاً سواء اتى القصدان او احدهما انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر واذا ابطال وضوئه في اثباته حديث او غيره قال في المجموع عن الرواية في احتمال ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير اختياره فنعم ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف الصلوة انتهى والا وجدها تفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطع نية التيمم فيعيد بها التيمم ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يجز له ان يباح مع الحديث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي ان يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها فروع لو نوى ان يصل

هذا الحديث لا يثبت فيه اجر وان شارك في العبادة غير هاتين امرديوم عنار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني غلب فلم يقدر وان تساوى انسا قضا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقاً سواء اتى القصدان او احدهما انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر واذا ابطال وضوئه في اثباته حديث او غيره قال في المجموع عن الرواية في احتمال ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير اختياره فنعم ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف الصلوة انتهى والا وجدها تفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطع نية التيمم فيعيد بها التيمم ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يجز له ان يباح مع الحديث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي ان يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها فروع لو نوى ان يصل

هذا الحديث لا يثبت فيه اجر وان شارك في العبادة غير هاتين امرديوم عنار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني غلب فلم يقدر وان تساوى انسا قضا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقاً سواء اتى القصدان او احدهما انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر واذا ابطال وضوئه في اثباته حديث او غيره قال في المجموع عن الرواية في احتمال ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير اختياره فنعم ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف الصلوة انتهى والا وجدها تفصيل في الوضوء والصلاة وبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطع نية التيمم فيعيد بها التيمم ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يجز له ان يباح مع الحديث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي ان يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها فروع لو نوى ان يصل

بل اعطى الرضوخا صفة كاصحى في التحقيق والمجوع وانما لم يجز مس
 المصنف بغير حال ان شرط الماس ان يكون متظرا ويرتفع حدث كل
 عضو بجزء غسله والثاني من الفروض **غسل ظاهر كل الوجه** لقوله تعالى
 فاغسلوا وجوهكم وللأجتماع والمراد بالفصل الانفصال سواء كان
 بفعل المتوضي ام بغيره وكذا الحكم في سائر الاعضاء وحد الوجه طولا
 ما بين منابت شعر الرأس تحت منتهى الخيوط ومنها بفتح اللام على المشهور
 وهما العظامان اللذان نبت عليهما الاسنان السفلى وعرضا ما بين اذنيه
 لان الوجه ما يقع به المواجهة وهي تقع بذلك وخرج بظاهره اخل الانف
 والغم والعين فانه لا يجب غسل ذلك قطعا وان انفتح بقطع جفن او
 شقة لان ذلك في حكم الباطن ولا يشك ذلك بما لو سلخ جلد الوجه فانه
 يجب غسل ما ظهر منه لان هذا من محل ما يجب غسله فكان بدلا بخلاف ما
 ذكر فانه ليس بدلا عن شيء مع انه يمكن غسله قبل ازالة ما ذكر فلا يجب
 غسله بعد ازالته وهو ظاهر ولا يسن غسله اخل العين ولكن يجب غسل ذلك
 ان نجس والفرق غلط النجاسة بدليل انها تزال عن الشهيد اذا كانت من
 غير الشهادة اتماما على العين فيفضل بالاختلاف فان كان عليه ما يمنع
 وصول الماء الى المحل الواجب كالرماس وجب ازالته وغسل ما تحته وبما
 شعر لاسه الاصلع وهو من اخسر الشعر عن ناصيته فانه لا يلزم غسلها
 ودخل موضع الغم فانه من الوجه كوصول المواجهة به وهو ما يثبت على الشعر من
 الجبهة والغم ان يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا يقال رجل غم وامرأة
 غما والعرب تنادى به وتعدج بالزعر لان الغم يدل على البلادة والجبن والخل
 والزعر بضد ذلك **تنبيه** منتهى المحيين من الوجه كما نقرروا اما موضع
 التحذير من الرأس لا انفصال شعره شعر الرأس وهو ما يثبت على الشعر
 الخفيف بين ابداء العذار والنزعة سمي بذلك لان النساء والاشراف يجذون

الشعر عنه

الشعر عنه ليتسع الوجه وضابطه كما قاله الامام ان يضع طرف
 خيط على راس الاذن والطرف الثاني على اعلى الجبهة ويفرض هذا
 الخيط مستقيما لما نزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التحذير
 ومن الرأس ايضا النزعتان وهما يباضان يكشفان الناصية
 وهو مقدم الرأس من اعلى الجبين والصدغان وهما فوق الاذنين متصلان
 بالعذرين لدخولهما في تدوير الرأس ويسن غسل موضع الصلع والتحذير
 لنزعتان والصدغان مع الوجه للخلاف في وجوبها في غسله ويجب غسل
 جزء من الرأس من الخلق ومن تحت الحنك ومن الاذنين ومن الوجه اليسار
 الذي بين العذار والاذن لدخوله في حده وما ظهر من حمرة الشفتين ومن
 ومن الانف بالجذع ويجب غسل كل هذب وهو الشعر النابت على اجفان
 العين وحاجب وهو الشعر النابت على اعلى العين سمي بذلك لانه يحجب عن
 العين شعاع الشمس وعذار وهو الشعر النابت المحاذي للاذن بين الصبيغ
 والعارض وشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة
 فم الانسان عند الشرب وشعر نابت على الخد وعنقه وهو شعر النابت على
 الشفة السفلى اي يجب غسل ذلك ظاهرا وباطنا وان كثف الشعر لان كثافته
 نادرة فالحق بالغالب المحيية من الرجل وهي بكر اللام الشعر النابت على الذن
 خاصة وهي جمع المحيين ان خفت ويجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت
 ويجب غسل ظاهرها ولا يجب غسل باطنها العسر ايضا الماء اليه مع الكثافة
 لغير النادرة ولما روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم توضأ فغرف فغرفه غسل
 بها وجهه وكانت حبيته الكثيرة كثيفة وبالغرفة الواحدة لا يصل الماء الى ذلك
 غالبا وان خوف بعضها وكثف بعضها وتميز فكل حكم وان لم يتميز بان كان

ورد في بعض هذا الخط اي
 يجعل احد مد الخط اي

الكثيف متفرقا بين اثنا الخفيف وجب غسل الكل كما قال الماوردي لان افراد
 الكثيف بالغسل يشق وامر بالماء على الخفيف لا يجزى وهذا هو الوجه الاول
 في المجموع ما قاله الماوردي خلاف ما قاله الاصحاب والشعر الكثير ماستر البشرية
 عن المخاطب بخلاف الخفيف والعارضان وهما المختطان عن القدر المحاذي للاذن
 كالجمعة في جميع ما ذكره وحجج بالرجل المرأة فيجب غسل ذلك منها ظاهرا وباطنا
 وان كثف لذرة كذا فتمها ومثلها الخنثى ويجب غسل سبعة نيت في الوجه وان
 خرجت عن حده لحصول المواجهة بها واعلم ان التفصيل المذكور في شعر الوجه
 اذا كان في حده اما الخارج عنه فيجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا ان جفت
 كما في العباب وظاهرها فقط مطلقا ان كفت كما في الروضة وبعضهم
 قرر في هذه الشعور خلاف ذلك فاحذر **تنبيه** من له وجهان
 وكان الثاني مسامتا الاول وجب عليه غسلهما كاليد من على عضو واحد
 اولاسان كفي مسح بعض احدهما والفرق ان الواجب في الوجه غسل
 جميعه فيجب غسل جميع ما يسمي وجهها وفي الرأس ما يسمي لاسا وذلك
 يحصل ببعض احدهما ذكره في المجموع **والثالث** من الفروض **غسل** **اليد**
اليد من كفيه وذراعيه **الى** مع **الرفق** او **قد** **اليد** ان فقد الماء
 رواه مسلم عن ابي هريرة في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه توضع فغسل وجهه فاستبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى اشرع
 في العضد ثم اليسرى حتى اشرع في العضد الاخرى وللإجماع ولقول
 تعالى وايد بكم الى الموت الى بمعنى مع كما في قوله تعالى من انصارك الى
 الله وقوله تعالى ويزدكم قوة الى قوتكم فان قطع بعض ما يجب غسله
 من اليدين وجب غسل ما بقى منه لان الميسور لا يسقط بالمعسور

المعتد

بعض

هذا هو الوجه الثاني
 في غسل الوجه
 وهو ان يغسل
 الوجه كله
 من غير ان
 يمسح به
 او يمسح
 به من غير
 ان يغسل
 الوجه كله

ولقول

ولقول صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فواتمه ما استطعتم او
 قطع من مرفقه بان غسل عظم الذراع وبقي العظام المسمى برأس
 العضد فيجب غسل رأس عظم العضد لانه من المرفق او قطع من فوق المرفق
 ندب غسل باقي عضده كما لو كان سليم اليد وان قطع من منكبه ندب غسل
 محل القطع بالماء كما نص عليه ويجب غسل شعر على اليدين ظاهرا وباطنا
 وان كثف لذرة وغسل ظفروا ن طال وغسل باطن ثقب وشقوق فيها
 ان لم يكن له غور في اللحم والا وجب غسل ما ظهر منه فقط ويجزى هذا في
 سائر الاعضاء كما يقتضيه كلام المجموع في باب صفة الغسل وغسل يد
 زايدة ان نبت محل الفرض ولو من المرفق كاصبع زايدة وسلعة سواء
 جاوزت الاصلية ام لا وان نبت بغير محل الفرض وجب غسل ما حاذى
 منها محل وقوع اسم اليد عليه مع محاذاته محل الفرض بخلاف ما لم يحاذه وان
 لم يتميز الزايدة على الاصلية بان كانتا اصليتين او احديهما زايدة ولم يتميز
 بخوف خش قصير ونقص اصابع وضعف بطش غلها وجوبا سواء اخرجتا
 من اليكب ام من غيرهما بخلاف اتيان الفرض بخلاف نظير من السرة حيث
 تقطع احدهما فقط كما سياتي ان شاء الله تعالى في بابها لان الوضوء مبني
 على الاحتياط لانه عبادة والحدسناه على الدلالة عقوبة ويجزى هذه
 الاحكام في الرجلين وان نزلت جلدة العضد منه لم يجب غسل شيء منها
 لا المحاذي ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خروجها من محل الفرض او
 نقلت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانهما منه وان نزلت جلدة احدهما
 من الاخرى ان نقلت من احدهما وبلغ القطع الى الاخرى نزلت منه للاعتبار
 بما انتهى اليه نقلها لا بما منه نقلها فيجب غسلها فيما اذا بلغ نقلها من

نسخة
او تلك

اداء الحدود بالشيء

العضد الى الذراع دون ما اذا ابلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا
من محل الفرض في الاول دون الثاني ولو انشقت بعد تقليم احداهما لا
وجب غسل ما حاذي الفرض منها دون غيره ثم ان يخاف عنه وجب غسل ما تحتها
ايضا لندرة وان سرتة الكتف بغسل ظاهرها ولا يجب فقها فلو غسل ثم
زال لزمه غسل ما ظهر من تحتها لان الاقتصار على ظاهرها كان للضرورة وقد
زال ولو توهم ان تقطعت يده او تنقبت لم يجب غسل ما ظهر الا بحدوث يجب
عنه كالظاهر اصاله ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه ان يحصل
من يوضيه ولو باجرة مثل والنية من الاذن فان تقدر عليه ذلك فيهم وصلى
واعاد لندرة ذلك **الرابع** من الفروض **مسح بعض الرأس** بما يسمى سحما
ولو بعض بشرة راسه او بعض شعره ولو واحدة او بعضها في حد الرأس بان
لا يخرج بالمد عنه من جهة نزوله فلو خرج به عنه منها لم يكف حتى لو كان
يحيث لو مدحرج عن الرأس لم يكف المسح عليه قاله قاضي واسمحو ابراهيم
وروي مسلم انه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته وكتفه بمسح
البعض فيما ذكرناه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احد بوجوب
خصوص الناصية وهي الشعر الذي بين الزغتين والاكتفيا بها يمنع وجوب
الاستيعاب ويمنع وجوب التقدير بالربع او اكثر لانها دونه والباء اذا
دخلت على متعدد كما في الآية تكون للتعيين وعلى غيره كما في قوله تعالى وليطو
بالبيت العتيق تكون للالصاق فان قيل لو غسل بشرة الوجه وترك الشعر
او عكسه لم يجر هذا كان هناك كماله الجيب بان كلاما من الشعر والبشرة بحد
عليه اسم الرأس عرفا اذ الرأس اسم لما راس وعلاو الوجه ما تقع به الوجهة
وهي تقع على الشعر والبشرة معا فان قيل هذا لا يكتفى بالمسح على النازل عن

مسح الرأس على ما ذكرناه من ان السحما هو ما بين الزغتين والاكتفيا
وهو ما بين الزغتين والاكتفيا وهو ما بين الزغتين والاكتفيا

حواشي

حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير في النسك اجيب بان المسح عليه غير مسح
على الرأس والمأمور به في التقصير انما هو مسح الرأس وهو صادق بالنازل ويكفي
عند بعض الراس لانه مسح وزيادة ووضع اليد عليه بلا مد حصول المقصود
من وصول البلل اليه ولو قطر الماء على راسه او فرض للمطر وان لم ينو
المسح اجزاه لما مر ويجزي مسح يده ونابج لا يذوبان لما ذكره ولو حلق
رأسه بعد مسحه لم يعد المسح لما مر في قطع اليد **والخامس** من الفروض
غسل جميع الرجلين باجماع من يعتمد باجماع **مع الكعبين** من كل رجل
او قدرهما ان فقد كما مر في المرفقين وهما العظام النابتان من الجانبين
عند مفصل الساق والقدم ففي كل رجل كعبان لما روى الشيخان ابن
بشر انه صلى الله عليه وسلم قال اقيموا صفوفكم فرايت الرجل منا يلكم
بمكب صاحبه وكعبه بكعبه رواه البخاري قال يفتك وارجلكم الى الكعبين
ففرق في السبع بالنصب وباجر عطف على الوجه لفظا في الاول ومعنى في
الثاني جرحه على الجوارود على دخول الكعبين في الغسل ما دل على المرفقين
فيه وقد مر **تنبيه** ما اطلعه الاصحاب هنا من ان غسل الرجلين فرض
بحر كماله الرافعي على غير لابس الخف او على ان الاصل الغسل والمسح
بدله عند وجب ازالة ما في شقوق الرجلين من عيب كشمع وحقا قال الجوزي
ان لم يصل الى اللحم ويجعل على ما اذا كان في اللحم غورا اخذ مما مر عن
المجموع ولا يظهر تركه من ذائب ولون نحو حنا وجب ازالة ما تحت
الاطفار من وسخ يمنع وصول الماء ولو قطع بعض القدم وجب غسل
الباقى وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما مر في اليد
السادس من الفروض **الترتيب على حكم ما ذكرناه** من البداية بغسل

وقد اوردوا ما لا يخفى من ان السحما هو ما بين الزغتين والاكتفيا
وهو ما بين الزغتين والاكتفيا وهو ما بين الزغتين والاكتفيا

مسح الرأس على ما ذكرناه من ان السحما هو ما بين الزغتين والاكتفيا
وهو ما بين الزغتين والاكتفيا وهو ما بين الزغتين والاكتفيا

قوله قالوا لا يستندون وهو انه يرتفع حدة وان كان الماء قليلا لان الماء مادام مستودعا على الصفة لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه اجماعا

الوجه معروفنا بالنية ثم باليد ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين لغسله صلى الله عليه وسلم المبدأين للوضوء المأمور به رواه مسلم وغيره ولقوله في حجة الوداع ابدوا بماء الله تعالى رواه النسائي باسناد صحيح والعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لانه تعالى ذكره مسوحا بين مفسولات وتفرق المتخاضرات لترتكب العرب الالفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لانه بقرينة الامر في الخبر ولان الآية بينان للوضوء الواجب فلو استعان بأربعة غسلوا اعضاءه دفعة واحدة ونوى حصوله غسل الوجه فقط ولو اغتسل بحدوث حدثا اصغر اينية رفع الحدث او نحوه ولو تعمدا اوبنية رفع الجذبة غاطا صرح ولان لم يمكن قدر الترتيب لانه يكفي لرفع اعلى الحديثين فلا يصح اولى تقدير الترتيب في لحظات لطيفة ولو احدث واجنب اجزاء الغسل عنهما لانه لا يصح الا صغرا وان لم يوف في الاكبر فلو اغتسل الارجلين او الايدي مثلا ثم احدث ثم غسل ما عن الجنبات وتوضا لم يجز إعادة غسلها لارتفاع حدثها بغسلها عن الجنبات وهذا وضو حال عن غسل الرجلين واليدين وهما مكشوفتان بلا علة قال ابن القاسمي وعن الترتيب وغلظه الاصحاب يانه غير حال عند بل وضو لم يجز فيه غسل الرجلين واليدين قال في المجموع وهو انكار صحيح ولو غسل بدنه الا اعضاء الوضوء احدث لم يجز ترتيبها ولو شرب تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده او بعد الفراغ لم يؤثر وما فرغ من فروع الوضوء شرع في سنده فقال **وسنة عشر اشيا** بالمد غير مصرح جمع شاي والمصنف لم يحصر السنن فيما ذكره وسنذكر زيادة على ذلك الادلة **التسمية** اول الوضوء لخبر النسائي باسناد جيد عن اسحق قال طلب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءا فلم يجدوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم

واحد منكم ما فاني بما فوضع يده في الماء الذي فيه الماء ثم قال توضوا باسم الله اي قائلين ذلك فرائض الماتفور من بين اصابعه حتى توضوا بخمسين رجلا وخبر توضوا باسم الله رواه النسائي وابن خزيمة وابن ماجه لا يوجب الوضوء المبينة لواجباته ولما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله فضعيف واقبلها بسم الله وكلها كالحائض المحرم على الاسلام ونعمة والمحمد الذي جعل الماء طهورا لا لغيره الغزالي بعد هارب اعود ذلك من هزل الشياطين واعوذ بك رب ان يحطرون ويسن التسمية لكل امر في بال اي حال يهتم به من عبادة وغيرها كغسل وتيمم وفتح وجماع وتلاوة ولو من انشاء بصورة لا الصلاة

وجع وذكر وحكم محرم او مكروه والمراد بالاول الوضوء اول غسل الكفين فينوي الوضوء ويسمي الله عنده بان يقرن النية بالتسمية عند اول غسلها ثم يتلفظ بالنية ثم بالتسمية ثم يكمل غسلها لان التلفظ بالنية والتسمية سنة لا يمكن ان يتلفظ بهما في زمن واحد فان تركها سهوا او عدا او في اول طعام كذلك اني بها في الشايه فيقول بسم الله او لا واخره كخبر اذا اكل احدكم فليذكر اسم الله تعالى فان سبي ان يذكر الله تعالى في اوله فليقل اسم الله اوله واخره رواه الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس بكل الوضوء حالة الجماع مستوحا وبالنسبان العمد ولا ين ان ياتي بها بعد فراغ الوضوء لا نقضاً له كما صرح ابن القاسمي به المجموع بخلافه بعد فراغه من الاكل فانه ياتي بها ليتقاي الشيطان ما اكل وشرب ان يكون الشرب كالاكل **والثانية غسل الكفين** الى كوعيه قبل ان يمسح به ان يمسح طهرها او توضا من نحو ابريق الاتباع رواه الشيخان فان شرب في طهرها غسلها ما قبل **ادخالها الاناة** الذي فيه ماء قليل او ماء بارد فلا يكون مايع وان كثر **ثلاثا** فان ادخلها ما قبل ذلك كره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا واكلتون واجمعت عليه

صالح منكم ما فاني بما فوضع يده في الماء الذي فيه الماء ثم قال توضوا باسم الله اي قائلين ذلك فرائض الماتفور من بين اصابعه حتى توضوا بخمسين رجلا وخبر توضوا باسم الله رواه النسائي وابن خزيمة وابن ماجه لا يوجب الوضوء المبينة لواجباته ولما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله فضعيف واقبلها بسم الله وكلها كالحائض المحرم على الاسلام ونعمة والمحمد الذي جعل الماء طهورا لا لغيره الغزالي بعد هارب اعود ذلك من هزل الشياطين واعوذ بك رب ان يحطرون ويسن التسمية لكل امر في بال اي حال يهتم به من عبادة وغيرها كغسل وتيمم وفتح وجماع وتلاوة ولو من انشاء بصورة لا الصلاة

قوله قالوا لا يستندون وهو انه يرتفع حدة وان كان الماء قليلا لان الماء مادام مستودعا على الصفة لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه اجماعا

صالح منكم ما فاني بما فوضع يده في الماء الذي فيه الماء ثم قال توضوا باسم الله اي قائلين ذلك فرائض الماتفور من بين اصابعه حتى توضوا بخمسين رجلا وخبر توضوا باسم الله رواه النسائي وابن خزيمة وابن ماجه لا يوجب الوضوء المبينة لواجباته ولما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله فضعيف واقبلها بسم الله وكلها كالحائض المحرم على الاسلام ونعمة والمحمد الذي جعل الماء طهورا لا لغيره الغزالي بعد هارب اعود ذلك من هزل الشياطين واعوذ بك رب ان يحطرون ويسن التسمية لكل امر في بال اي حال يهتم به من عبادة وغيرها كغسل وتيمم وفتح وجماع وتلاوة ولو من انشاء بصورة لا الصلاة

قوله قالوا لا يستندون وهو انه يرتفع حدة وان كان الماء قليلا لان الماء مادام مستودعا على الصفة لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه اجماعا

صالح منكم ما فاني بما فوضع يده في الماء الذي فيه الماء ثم قال توضوا باسم الله اي قائلين ذلك فرائض الماتفور من بين اصابعه حتى توضوا بخمسين رجلا وخبر توضوا باسم الله رواه النسائي وابن خزيمة وابن ماجه لا يوجب الوضوء المبينة لواجباته ولما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله فضعيف واقبلها بسم الله وكلها كالحائض المحرم على الاسلام ونعمة والمحمد الذي جعل الماء طهورا لا لغيره الغزالي بعد هارب اعود ذلك من هزل الشياطين واعوذ بك رب ان يحطرون ويسن التسمية لكل امر في بال اي حال يهتم به من عبادة وغيرها كغسل وتيمم وفتح وجماع وتلاوة ولو من انشاء بصورة لا الصلاة

قوله
به اي في الحديث
وقوله فيه
اي في الائمة
الحديث اهـ

استيفظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثا قبل ان يغسلها
ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده متفق عليه الا لفظ ثلاثا
فاسلم فقط اشار بما عدل به فيه الاحتمال نجاسة اليد
في النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالحجر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل
لهم التزود وعلى هذا حمل الحديث لا على مطلق النوم كما ذكره الترمذي
في شرح مسلم واذا كان هذا المراد فمن لم يغمز واحتمل نجاسة
يده كان في معنى التام وهذه الفسلات الثلاث هي المندوبة
اول الوضوء لكن ندب تقديمها عند الشك على غسل يده ولا تزول
لكراهة الا بغسلها ثلاثا لان الشارع اذا اغتاضا حكما بغاية
انما يخرج عن عهده باستيفائها فسطما قيل من انه ينبغي زوال الكراهة
بواحدة ليتيقن الطهر بها لا الكراهة اذا اتيقن طهرها ابتداء ومن هنا يؤخذ
ما جحد الاذري ان محل عدم الكراهة عند تيقن طهرها اذا كان مستند
بثبوت غسلها ثلاثا فلو غسلها فيما مضى عن نجاسة متبينة او مشكوكه
مرة او مرتين كره غسلها قبل غسلها اكمال الثلاث ومثل المايح
في ذلك كل ما كثر رطب كما في العباب فان تعذر عليه الصب لكبر الاناء
ولم يجد ما يعرف به منه استعان بغيره او اخذ بطرف ثوب نظيف
او بغيره او نحو ذلك اما اذا اتيقن نجاستها فانه يحرم عليه ادخالها
في الاناء قبل غسلها لما في ذلك من التضخم بالنجاسة وخرج بالما الفيل
الكثير فلا يكره فيه كما قال النووي في دقايقه **والثالثة المضمضة وهي**
جعل الماء في الفم ولو من غير اداة فيه ومج منه والربعة الاستنشاق
بعد المضمضة وهو جعل الماء في الانف وان لم يصل الى الحيشوم وذلك

للاستنجاء

في حديثه في الاستنجاء

في حديثه في الاستنجاء

للاستنجاء رواه الشيخان واما خبر تفضيلها واستشفوا فضعف
تنبيه تقديم غسل اليدين على المضمضة وهي على الاستنشاق مستحق
لا مستحب عكس تقديم اليدين على اليسرى وقرئ الرواية بان
اليدين مثلا عضوان متفقان اسما وصورة بخلاف الفم والانف
فوجب الترتيب بينهما كما لا يد والوجه فلوا في الاستنشاق مع المضمضة
حسب دونه وان قدمه عليها ففضيلة كلام المجموع ان المخرج
وقال في الروضة لوقد المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يجب
الكف على الاصح قال الاسنوي وصوابه ليوافق ما في الصحيح لم يجب
المضمضة والاستنشاق على الاصح انتهى والمعتمد ما في الروضة لقوله
في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان خرج السن فيجب منها
ما وقع اولها فانه ترك غير فلا يعتد بفعله بعد ذلك كما لو تقوّد
ثم اتى بدعا لا فتاح ومن فوا يد غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق
اولا معرفة او صاف الماء وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت
اولا ويسن اخذ الماء باليد اليمنى ويسن ان يبالغ فيه ما غير
المصاييم لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية صحيح ابن القطان اسناده
اذا توضأت فابلع في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صايما والمبالغة
في المضمضة ان يبلغ الماء الى أقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثات
ويسن ادابة الماء في الفم ومجته وامرار اصبع يده اليسرى الاستنشاق
على ذلك وفي الاستنشاق ان يصعد الماء بالانف الى الحيشوم ويسن
الاستنشاق للامر به في خبر الصحيحين وهو ان يخرج بعد الاستنشاق
ما في الفم من ماء واذا يغتسل يده اليسرى واذا بالغ في الاستنشاق فلا

في حديثه في الاستنجاء

في حديثه في الاستنجاء

فليكون

يستغنى فيه برسقوط الاستشاقا قاله في المجموع اما الصيام فلا ين
له المبالغة بل تكبر خوف الافطار كما في المجموع فان قيل لم يحرم ذلك
كما قالوا بتحريم القبلة اذ اجبى الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف
الفساد اجيب بان القبلة غير مطلوبة بل داعية لما يصاد
الصوم من الانزال بخلاف المبالغة فيما ذكرناه هنا يمكن
اطباق الحلق ومح الماء وهناك لا يمكن رد الماء اذ اخرج لانه
مأدافق وبانه ربما كان في القبلة افساد لعبادة اثنين ولا يظهر
تفضيل الجمع بين المصنعة والاستشاقا على الفصل بينهما للصحة
الاحاديث الصحيحة في ذلك ولم يثبت في الفصل شي كما قاله النووي في مجموع
وكون الجمع بثلاث عرف بمقتضى من كل ثم يستشاق افضل من الجمع بفرقة
بمقتضى منها ثلاثا ثم يستشاق منها ثلاثا او بمقتضى منها ثم يستشاق
من ثم كذلك ثالثة وثالثة للاخبار الصحيحة في ذلك وفي الفصل كيفيات
بل ثلاثة افضل من مقتضى بفرقة ثلاثا ثم يستشاق باخرى ثلاثا والثالثة
ان يقتضى بثلاث عرفات ثم يستشاق بثلاثة عرفات وهذه انظف
الكيفيات واضعفها والسنة بتأدي واحدة من هذه الكيفيات لما
علم ان الى الاثر في الافضل منها **فائدة** في الفرقة لغتان الفتح والضم
فان جمعت على لغة الفتح تعين فتح الراء وان جمعت على لغة الضم جاز
اسكان الراء وضمها وفتحها فتلخص في عرفات اربع لغات **الخامسة**
سبح جمع الراء للاتباع رواه الشيخان وحروجا من خلاف من وجه
والسنة في كيفية ان يضع يده على مقدم الراء ويلصق بسببته
بلاخرى وابهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى القفا ثم يردهما الى المكان
الذي

لصيام

قوله
ثالثة
اي ثلث
جاءا

الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب وحينئذ يكون الزهارة والروحة

سحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب فان لم ينقلب شعر
لصفره او لقصده او عدمه لم يرد لعدم الفائدة فان ردها لم تحب
ثانية لان المأصرا مستعلا فان قبل هذا مشكل فليس النفس في ما قليل
ثاويرا رفع الحدث ثم احدث وهو من نفس ثم نوى رفع الحدث حال انقاسه
فان حدثه يرفع ثانيا اجيب بان ما المسح نافذ فليس له قوة كقوة هذا
ولذلك لو اعاد ما غسل الاذراع مثلا ثانيا لم تحب له غسله اخرى
لانه نافذ بالنسبة الى ماء الانغراس **تنبية** اذا مسح كل يده
يقع كل فرضا او ما يقع عليه الاسم والباقي منه وجهان كنظيره من تطويل الركوع
والسجود والقيام واخراج البعير عن خمس في الزكاة واختلف كلام
الشيخين في كتبهما في الرجوع في ذلك ورجح صاحب العبا بان
ما يقع عليه الاسم في الراس فرض والباقي تطوع ومثله في ذلك ما يمكن
فيه التجري كالركوع بخلاف ما لا يمكن كغير الركوة وهو تفصيل حسن
فان كان على راسه نحو عمامة كحمار وقلنسوة ولم يرد رفع ذلك كحل بالمسح
عليها وان لبسها على حدث نجس لم يرد رفعه عليه ولم يرد مسح راسه
وعلى عمامة وسواء اعسر تخيها ام لا ويفهم من قولهم كل انه لا يمسح الا

فقط

على العمامة ونحوها وهو كذلك **والسادسة مسح جميع اذنيه** ظاهرها
وباطنها بما ماء جديد لانه صلى الله عليه وسلم مسح في وضوئه برأسه
واذنيه ظاهرهما وباطنهما واودخل اصبعيه في صماخي اذنيه وباخذ
لصماخيه ايضا ما جديدا وكيفية المسح ان يدخل يده في صماخيه
ويدبرهما في المعاطف ويمر بهما عليه ظاهر اذنيه ثم يلصق كفيه وهما

قوله
فصح بنا
صحة
عامتها
وكلها
عامتها

الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب وحينئذ يكون الزهارة والروحة
سحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب فان لم ينقلب شعر
لصفره او لقصده او عدمه لم يرد لعدم الفائدة فان ردها لم تحب
ثانية لان المأصرا مستعلا فان قبل هذا مشكل فليس النفس في ما قليل
ثاويرا رفع الحدث ثم احدث وهو من نفس ثم نوى رفع الحدث حال انقاسه
فان حدثه يرفع ثانيا اجيب بان ما المسح نافذ فليس له قوة كقوة هذا
ولذلك لو اعاد ما غسل الاذراع مثلا ثانيا لم تحب له غسله اخرى
لانه نافذ بالنسبة الى ماء الانغراس **تنبية** اذا مسح كل يده
يقع كل فرضا او ما يقع عليه الاسم والباقي منه وجهان كنظيره من تطويل الركوع
والسجود والقيام واخراج البعير عن خمس في الزكاة واختلف كلام
الشيخين في كتبهما في الرجوع في ذلك ورجح صاحب العبا بان
ما يقع عليه الاسم في الراس فرض والباقي تطوع ومثله في ذلك ما يمكن
فيه التجري كالركوع بخلاف ما لا يمكن كغير الركوة وهو تفصيل حسن
فان كان على راسه نحو عمامة كحمار وقلنسوة ولم يرد رفع ذلك كحل بالمسح
عليها وان لبسها على حدث نجس لم يرد رفعه عليه ولم يرد مسح راسه
وعلى عمامة وسواء اعسر تخيها ام لا ويفهم من قولهم كل انه لا يمسح الا

للاستماع رواه سلم وعذره وانما لم يجب التثليث لانه صلى الله عليه وسلم
 توضأ مرة وتوضأ مرتين مرتين **تبيينه** سكت المصنف عن تثليث القول
 كالسمية والتشهد اخر الوضوء ان ذلك سنة فقد روى التثليث في القول
 في التشهد احمد وابن ماجه وصرح به الروياني وظاهران غير التشهد
 مما في معناه كالسمية مثله وسياقي ان شاء الله تعالى انه يكون تثليث مسح الخف
 قال الزركشي والظاهر الحاق الجيرة والعمامة اذا كان بالمسح عليها بالخف
 وتكره الزيادة على الثلاث والنقص عنها الا لعذر كما سياتي لانه صلى الله عليه وسلم
 توضأ ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم رواه
 ابو داود وغيره وقال في المجموع انه صحيح قال نقل عن الاصحاب وغيرهم
 من زاد على الثلاث او نقص فقد اساء وظلم في كل من الزيادة والنقص فان
 قيل كيف يكون اساءة وظلما وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرتين
 مرتين اجيب بان ذلك كان لبيان الجواز فكان في ذلك الحال افضل لان
 البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب قال ابن دقيق العيد ومحل التكرار
 في الزيادة اذا افيها على قصد نية الوضوء اي او اطلق فلوزاد عليها
 بنية التبرؤ او مع قطع نية الوضوء عنها لم يكن وقال الزركشي ينبغي ان
 يكون موضع الخلاف ما اذا توضأ بما ساء او مملوك له فانه توضأ من ماء
 موقوف على من يتطهر به او توضأ منه كما المدارس والربط حرمت الزيادة بلا
 خلاف لانها غير ماذون فيها انتهى **تبيينه** قد يطلب ترك التثليث كان
 صياق الوقت بحيث لو استغفر به خرج الوقت فانه يجره عليه التثليث او قل
 المأبج لا يكفي الا للعرض فتعزم الزيادة لانها توجه الى التيمم مع القدرة
 على الماء كما ذكره البغوي في فتاويه وجرى عليه النووي في التحفة واحتاج
 الى الغرض

قوله والظاهر الحاق الجيرة والعمامة اذا كان بالمسح عليها بالخف
 تدب تثليثها وقصا وقوله
 بالحق متعلق بالحاق
 وفرق بين بينهما وبين
 الحين بانه انما ذكره في
 تحاشا لتعظيمه ولا تتركه
 هما ١٥١ مدني

قوله في الزيادة اذا افيها على قصد نية الوضوء اي او اطلق فلوزاد عليها
 بنية التبرؤ او مع قطع نية الوضوء عنها لم يكن وقال الزركشي ينبغي ان
 يكون موضع الخلاف ما اذا توضأ بما ساء او مملوك له فانه توضأ من ماء
 موقوف على من يتطهر به او توضأ منه كما المدارس والربط حرمت الزيادة بلا
 خلاف لانها غير ماذون فيها انتهى **تبيينه** قد يطلب ترك التثليث كان
 صياق الوقت بحيث لو استغفر به خرج الوقت فانه يجره عليه التثليث او قل
 المأبج لا يكفي الا للعرض فتعزم الزيادة لانها توجه الى التيمم مع القدرة
 على الماء كما ذكره البغوي في فتاويه وجرى عليه النووي في التحفة واحتاج
 الى الغرض

الى الغرض عند العطش بان كان معه من الماء ما يكفي للشرب توضأ به مرة
 ولو ثلث لم يفضل للشرب شيء فانه يحرم التثليث كما قال الجبلي في الاجاز
 وادراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء واداره ولا يجري تعدد قبل تمام
 العضو نعم لو مسح بعض لاسه ثلاثا حصل التثليث لان قولهم من
 سأل الوضوء تثليث الممسوح شامل لذلك وامامنا تقدم فحمل في عضو
 يجب استيعابه بالتطهير ولا بعد تمام الوضوء فلو توضأ مرة مرة ثم توضأ
 ثانيا وثالثا كذلك لم يحصل التثليث كما جزم به ابن المقرئ في روضه
 وفي فروع الجويني ما يقتضيه وان افهم كلام الامام خلافا فان
 قيل قد مر في المضمضة والامتناع ان التثليث يحصل بذلك اجيب
 بان الغم والافت كعضو واحد تجاوز ذلك فيه ما كاليدين بخلاف الوجه
 واليد مثلا لتباعدهما فيبقى ان يلزم من احدهما ثم ينتقل الى الآخر
 ويأخذ الشاك باليقين في المفروض وجوبا وفي المندوب ندبا لان
 الاصل عدم ما زاد كما لو شك في عدد الركعات فاذا شك هل غسل ثلاثا
 او مرتين اخذ بالاقل وغسل اخرى **والعاشرة الوضوء** بين الاعضاء في
 التطهير بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الطهرى ومنع
 الشخص نفسه والزمان والمكان ويفقد الممسوح مغسولا هذا في غير
 وضوء الضرورة كما تقدم وما لم يصبق الوقت والا فيجب الاعتناء بالغسلة
 الاخيرة ولا يحتاج التفريق الكثير الى تجديد نية عند غروبها لان حكمها
 باق وقد قدمنا ان المصنف لم يجرس بين الوضوء فلذلك ذكر منها شيئا مما
 تركه من السائل ترك الاستعانة بالصب عليه لغير عذر لانه الاكثر من فعله
 صلى الله عليه وسلم ولانها نوع من الستم والتكبر وذلك لا يليق بالمنعبد والاجر

قوله وادراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء واداره ولا يجري تعدد قبل تمام
 العضو نعم لو مسح بعض لاسه ثلاثا حصل التثليث لان قولهم من
 سأل الوضوء تثليث الممسوح شامل لذلك وامامنا تقدم فحمل في عضو
 يجب استيعابه بالتطهير ولا بعد تمام الوضوء فلو توضأ مرة مرة ثم توضأ
 ثانيا وثالثا كذلك لم يحصل التثليث كما جزم به ابن المقرئ في روضه
 وفي فروع الجويني ما يقتضيه وان افهم كلام الامام خلافا فان
 قيل قد مر في المضمضة والامتناع ان التثليث يحصل بذلك اجيب
 بان الغم والافت كعضو واحد تجاوز ذلك فيه ما كاليدين بخلاف الوجه
 واليد مثلا لتباعدهما فيبقى ان يلزم من احدهما ثم ينتقل الى الآخر
 ويأخذ الشاك باليقين في المفروض وجوبا وفي المندوب ندبا لان
 الاصل عدم ما زاد كما لو شك في عدد الركعات فاذا شك هل غسل ثلاثا
 او مرتين اخذ بالاقل وغسل اخرى **والعاشرة الوضوء** بين الاعضاء في
 التطهير بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الطهرى ومنع
 الشخص نفسه والزمان والمكان ويفقد الممسوح مغسولا هذا في غير
 وضوء الضرورة كما تقدم وما لم يصبق الوقت والا فيجب الاعتناء بالغسلة
 الاخيرة ولا يحتاج التفريق الكثير الى تجديد نية عند غروبها لان حكمها
 باق وقد قدمنا ان المصنف لم يجرس بين الوضوء فلذلك ذكر منها شيئا مما
 تركه من السائل ترك الاستعانة بالصب عليه لغير عذر لانه الاكثر من فعله
 صلى الله عليه وسلم ولانها نوع من الستم والتكبر وذلك لا يليق بالمنعبد والاجر

صاحب

فيما ذكره

قوله وادراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء واداره ولا يجري تعدد قبل تمام
 العضو نعم لو مسح بعض لاسه ثلاثا حصل التثليث لان قولهم من
 سأل الوضوء تثليث الممسوح شامل لذلك وامامنا تقدم فحمل في عضو
 يجب استيعابه بالتطهير ولا بعد تمام الوضوء فلو توضأ مرة مرة ثم توضأ
 ثانيا وثالثا كذلك لم يحصل التثليث كما جزم به ابن المقرئ في روضه
 وفي فروع الجويني ما يقتضيه وان افهم كلام الامام خلافا فان
 قيل قد مر في المضمضة والامتناع ان التثليث يحصل بذلك اجيب
 بان الغم والافت كعضو واحد تجاوز ذلك فيه ما كاليدين بخلاف الوجه
 واليد مثلا لتباعدهما فيبقى ان يلزم من احدهما ثم ينتقل الى الآخر
 ويأخذ الشاك باليقين في المفروض وجوبا وفي المندوب ندبا لان
 الاصل عدم ما زاد كما لو شك في عدد الركعات فاذا شك هل غسل ثلاثا
 او مرتين اخذ بالاقل وغسل اخرى **والعاشرة الوضوء** بين الاعضاء في
 التطهير بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الطهرى ومنع
 الشخص نفسه والزمان والمكان ويفقد الممسوح مغسولا هذا في غير
 وضوء الضرورة كما تقدم وما لم يصبق الوقت والا فيجب الاعتناء بالغسلة
 الاخيرة ولا يحتاج التفريق الكثير الى تجديد نية عند غروبها لان حكمها
 باق وقد قدمنا ان المصنف لم يجرس بين الوضوء فلذلك ذكر منها شيئا مما
 تركه من السائل ترك الاستعانة بالصب عليه لغير عذر لانه الاكثر من فعله
 صلى الله عليه وسلم ولانها نوع من الستم والتكبر وذلك لا يليق بالمنعبد والاجر

على قدر النصب وهي خلاف الأولى اما اذا كان ذلك لعذر كمرض
فلا يكون خلاف الأولى دفعا للمشقة بل قد تجب الاستعانة اذا لم يمكنه
التطهير الا بربا ولو ببدل اجرة مثل والمراد بترك الاستعانة الاستقلال بالافق
لا طلب الاعانة فقط حتى لو اعانة غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك **ومنها**
ترك نظف الما لانه كالتي يري من العبادة فهو خلاف الأولى كما جزمه النووي
في التحقيق وان رجع في زيادة الروضة انه مباح **ومنها** ترك تشفيف
الأعضاء بعذر لانه يزيل اثر العبادة ولانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة
انه يموت بمسح برفقة وجعل يقول بالما هكذا ينفضه رواه الشيخان ولادليل
في ذلك لا باحة النفس فقد يكون فعلة صلى الله عليه وسلم يمان الجواز اما اذا
كان هناك عذر كحر وبرد او التصاق بخاسة فلا كراهة قطعا او كان يتيمم
عقب الوضوء لا يمنع البلل في وجهه ويديه النيم واذا استشفه فلا ولى ان لا يكون
بذيله وطرف ثوبه وخوصها قال في الدخاير فقد قيل ان ذلك يورث الفقر **ومنها**
ان يضع المتوضي ان الما عن يمينه ان كان يعترف منه وعن يساره ان كان يصيب
منه على يديه كما يروق لان ذلك امكن فيهما قال في العجم **ومنها** تقديم النية مع اول
السنن المتقدمة على الوجه ليحصل له ثوابها كما مر **ومنها** التلطف بالمضي قال ابن
المقري سرامع النية بالقلب فان اقتصر على القلب كفى والتلفظ فلا او تلفظ
بخلاف ما نوى فالعبرة بالنية **ومنها** استصحاب النية ذكرنا الى اخر الوضوء **ومنها**
التوجه للقبلة **ومنها** ذلك اعضا الوضوء وبالف في العقب خصوصا في الشا
فقد ورد ويل للاعقاب من الماء **ومنها** البداية باعلا الوجه وان ياخذ ما تكفي بها
ومنها ان يبدى في غسل يديه يا طرف اصابعه وان صبه عليه غيره كما جرى عليه
النووي في تحقيقه خلافا لما قاله القيمري من انه يبدى بالرفق اذا صبه عليه غيره **ومنها**
ان يقتصر

ان يقتصر في المآفكره السرف فيه **ومنها** ان لا يتكلم بلا حاجة وان لا يلطم وجهه بالما **ومنها** ان يتعبد موقه وهو طرف العين الذي يلي الانف بالسبيله الايمن باليمن واليسر باليسر ومثله المحاذ وهو الطرف الاخر ومحل غسلها اذا لم يكن فيها رص يمنع وصول الماء الى محله والا فغسلهما واجب كما ذكره في المجموع ومث الاشارة اليه وكذا كل ما يخاف اغفاله كما كان لغضون **ومنها** ان يخرج خاتما يصل الماخنة **ومنها** ان يتوق الرشايش **ومنها** ان يقول بعد فراغ الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا يديه الى السماء كما قاله في العباب الشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهدان محمدا عبده ورسوله خبر مسلم من توفاه فقال الشهدان لا اله الا الله الى اخره ففتح له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين زاد الترمذي على شرط مسلم سبحانك اللهم وبحمدك اشهدان لا اله الا انت استغفرك والتوب اليك خبر الحاكم وصححه من توفاه ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت الخ كتب في رق ثم طبع بطابع وهو بكسر الباء وفتحها اي الخاتم فلم يكسر في يوم القيمة اي لم ينطق اليه ابطال وليس ان يصلي ركعتين عقب الفراغ من الوضوء **ثم** يندب ادامة الوضوء ليس لقراءة القرآن او سماعه او الحديث او سماعه او روايته او حمل كتب التفسير اذا كان التفسير اكثر او الحديث او الفقه وكتابتها وقراءة علم شرعي واقرائه ولاذان وجلس في مسجد او دخوله والوقوف بعرفة والسعي والزيارة قبره عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم او غيره ولغو وم يقظة وتيسن من حمل ميت ومسه ومن فصد وحجم واكل لحم الجوز ورفقهه مصل ومن لمس الرجل والمرأة بدن الخنثى او احد قبليه وعند الغضب كل كلمة قبيحة ومن قصر شاربه او حلق راسه

قوله والفضول وهو طيات البطن

قولہ رافعا بدیرای و بصرہ و
لا ان استقامتہ فی ظلمۃ و فساد
لشئ بسبب ظلمہ لا فساد و
لہ اعنی طالب احبہ

قوله بطايعه فيهم الى صهيون
سكنوا فيها الى ابدى

وَبِسْ رَكْبَتِي عَقِبَ الْوَيْدِ
يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلِ وَلَوْ أَنَّهُ
فَاسْتَفْقَدَهُ اللَّهُ فَجَاوَزَ
بَعْدَ رَحْمَةٍ وَيَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ
اللَّهُ يَتَفَقَدُ اللَّهُ عِبْدَهُ غَنُورًا
رَحْمَةً أَوْ عَزْرًا



قوله الذي هو موجود على اليدين وعلى كل واحد منهما
صل عليه وسلم من الله ان يفرح به ستة فالتسوية
فيه لا كل بعده اي ان المراد بالوضوء في الحديث الوضوء
المتين وهو موجود على اليدين فقام على ما لا يعرفه

ولخطبة غير الجمعة والارادة بالوضوء الشرعي لا اللغوي ولا يندب للبس
ثوب وصوم وعقد نكاح وخرج لسفر وللقا قادم وزيارة والد وصدق
وعيادة مريض وتشيع جنازة ولا دخول سوق ولا دخول على نحو امير
فصل في الاستنجاء وهو طهارة مستقلة على الاصح واخره المصنف عن
الوضوء اعلاما بما يجوز تقديم الوضوء عليه وهو كذلك بخلاف التيمم لان الوضوء
يرفع الحدث وارتفاعه يحصل مع قيام المانع ومقتضاه كما قال الاسنوي
عدم صحة وضوء ايم الحدث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث وهو الظاهر
وان قال بعض المتأخرين ان الماء اصل في رفع الحدث فكان اقوى من التراب
الذي لا يرفع اصلا **والاستنجاء** استفعال من طلب الاستنجاء وهو الخالص من الشئ
وهو ما حوذا من نجوت الشجر وانجبتها اذا فطعتها لان المستنجي يقطع به
الاذى عن نفسه وقد يترجم هذا الفصل بالاستطابة ولا شك ان الاستطابة
طلب الطيب فكان قاضي الحاجه يطلب طيب نفسه باخراج الاذى وقد عبر
عنه بالاستنجاء من الجمار وهو الحصا الصغير وتطلق الثلاثة على ازالة النجاسة
على المنفذ لكن الاولان يمان الحجر والماء والثالث يختص بالحجر **واجب من**
خروج البول والغايط وغيرهما من كل خارج ملوث ولو نكحوا كدم
وودي ازالة النجاسة لا على الفور بل عند الحاجة اليه **والافضل ان**
يستنجى بالاجار او ما في معناها **ثم يتبع بالماء** لان العين تزول بالحجر او
ما في معناه والاثر يزول بالماء من غير حاجة الى خمسة النجاسة وقضية التيمم
ان لا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر وان لم يكن بوجوب الثلاثة
الاتفاق الاول صرح الجليلي بقلا عن الغزالي وقال الاسنوي في الثاني المعنى
وسياق كلامه يدل ان عليه انتهى والظاهر ان بهذا يحصل اصل فضيلة الجمع

واما كمالها

واما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر وقضية كلامه
ان فضيلة الجمع لا فرق فيها بين البول والغايط وبه صرح شيخه وغيره وهو
المعتمد وان حرم القفال باختصاصه بالغايط وضوء الاسنوي وشمل
اطلاق حجارة الذهب والفضة اذا كان كل منهما قاعا وحجارة الحرم يجوز
الاستنجاء بها وهو الاصح **ويجوز له ان يقتصر فيه على الماء** فقط لانه الاصل
في ازالته النجاسة **ويقتصر على ثلاثة اجار** لانه صلى الله عليه وسلم حوזה بها
حيث فعله كما رواه البخاري وامر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي ويستنج
بثلاثة اجار الموافقة لما رواه مسلم وغيره من نبيه صلى الله عليه وسلم عن
الاستنجاء باقل من ثلاثة اجار ويجب في الاستنجاء بالحجر امران احدهما
ثلاث مسحات بايتم بكل مسحة المحل ولو كانت باطراف حجر فخر مسلم
عن سلمان بن امارك روى الله صلى الله عليه وسلم ان يستنجى باقل من ثلاثة اجار
وفي معناها ثلاثة اطراف حجر بخلاف رمي الجمار لا يكفي حجره ثلاثة اطراف
عن ثلاث رميات لان القصد من عدد الرمي وهما عدة المسحات ولو غسل
الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا كرواء وبغية ثانياه ما انقأ المحل كما قال **ينبغي**
بهن اي بالاجار وما في معناها **المحل** فان لم ينق بالثلاث وجب لانه في
برامع فاكتر الى ان لا يبقى الاثر لا يزيله الا الماء او صفار الخنزير ويسن بعد
الانقائ ان لم يحصل بوتر الا يترابوا حده كان حصل برابع فيأتي بخامسة
لما رواه الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استنجى احدكم
فليستمر وثر او صر فيه عن الوجوب رواية ابو داود وهو قول صلى الله عليه وسلم
ولم من استنجى فليوتر من فعل قد احسن ومن لا فلا حرج وفي معنى الجارود
كل جامد طاهر قال غير محرر خشب وخرف لحصول الغرض به كالحجر فخره بالحجر

قوله الذي هو موجود على اليدين وعلى كل واحد منهما
صل عليه وسلم من الله ان يفرح به ستة فالتسوية
فيه لا كل بعده اي ان المراد بالوضوء في الحديث الوضوء
المتين وهو موجود على اليدين فقام على ما لا يعرفه

قوله الذي هو موجود على اليدين وعلى كل واحد منهما
صل عليه وسلم من الله ان يفرح به ستة فالتسوية
فيه لا كل بعده اي ان المراد بالوضوء في الحديث الوضوء
المتين وهو موجود على اليدين فقام على ما لا يعرفه

المابع غير لما الطهور كما الورد والمحل وبالظاهر المحرم كالبعير والمنتجس كلما القبل
 الذي وقعت فيه نجاسة وبالقالع نحو الزحاج والقصا الملس وغير محرم
 المحرم كطعم ادي كالحبز او جني كالعظم لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الاستنجاء بالعظم وقال انه زاد اخوانكم اي من الجن فطعموا الادي والاولان
 المسح بالبحر خمسة وهي لا تناط بالمعاصي واما مطعمو البهائم كالحشيش فيجوز
 والمطعمون لها والادوي يعتبر فيه الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الرواية
 والاصح الثبوت قاله الماوردي والرواية وانما جاريا بالمع انه مطعم لانه يدفع
 النجس عن نفسه بخلاف غيره واما الثمار والفلوك ففيها تفصيل ذكرته في شرح
 المنهاج وغيره ومن المحرم ما كتب عليه اسم تعظم او علم كحديث وفقد في المما
 ولا بد من تقيد العلم بالمحرم سواء كان شرعا كما مر امر الحساب ونحوه فظ
 وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية اما غير المحرم كالفلسفة ومنطق شتمل
 عليها كما قاله بعض المتأخرين فلا اما غير المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل
 يحمل عليه اطلاق من حوزة وجوبه القاضي بوريق التورية والايجل وهو محمول
 على ما علم بتعبيره بل منها و خلا عن اسم الله ونحوه والحق بما فيه علم محرم جلد
 المنصل بدون المنفصل عنه بخلاف جلد اخصى فانه يمنع الاستنجاء مطلقا
 وشرط الاستنجاء بالبحر وما الخواص لان جرجا ان لا يجف الخارج فان جف تعين
 الماء لو بالثاني بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما وصل الاول كيفية الحجر وحكم
 الغايط المابع كالبول في ذلك وان لا ينتقل عن المحل الذي اصابه عند خروجه
 واستقر فيه وان لا يطرأ عليه اجنبى نجسا كان او طاهرا طبيا ولو بلل المحر اما
 الجاف الطاهر فلا يؤثر فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء نعم البلل بعرق المحل لا يضر
 لانه ضروري وان يكون الخابج المذكور من فرج معاد فلا يخرجه في الخابج

قوله في قوله المابع غير لما الطهور كما الورد والمحل وبالظاهر المحرم كالبعير والمنتجس كلما القبل
 الذي وقعت فيه نجاسة وبالقالع نحو الزحاج والقصا الملس وغير محرم المحرم كطعم ادي كالحبز او جني كالعظم لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الاستنجاء بالعظم وقال انه زاد اخوانكم اي من الجن فطعموا الادي والاولان المسح بالبحر خمسة وهي لا تناط بالمعاصي واما مطعمو البهائم كالحشيش فيجوز
 والمطعمون لها والادوي يعتبر فيه الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الرواية والاصح الثبوت قاله الماوردي والرواية وانما جاريا بالمع انه مطعم لانه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره واما الثمار والفلوك ففيها تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن المحرم ما كتب عليه اسم تعظم او علم كحديث وفقد في المما ولا بد من تقيد العلم بالمحرم سواء كان شرعا كما مر امر الحساب ونحوه فظ وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية اما غير المحرم كالفلسفة ومنطق شتمل عليها كما قاله بعض المتأخرين فلا اما غير المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل يحمل عليه اطلاق من حوزة وجوبه القاضي بوريق التورية والايجل وهو محمول على ما علم بتعبيره بل منها و خلا عن اسم الله ونحوه والحق بما فيه علم محرم جلد المنصل بدون المنفصل عنه بخلاف جلد اخصى فانه يمنع الاستنجاء مطلقا وشرط الاستنجاء بالبحر وما الخواص لان جرجا ان لا يجف الخارج فان جف تعين الماء لو بالثاني بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما وصل الاول كيفية الحجر وحكم الغايط المابع كالبول في ذلك وان لا ينتقل عن المحل الذي اصابه عند خروجه واستقر فيه وان لا يطرأ عليه اجنبى نجسا كان او طاهرا طبيا ولو بلل المحر اما الجاف الطاهر فلا يؤثر فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء نعم البلل بعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون الخابج المذكور من فرج معاد فلا يخرجه في الخابج

من غيرهم

قوله في قوله المابع غير لما الطهور كما الورد والمحل وبالظاهر المحرم كالبعير والمنتجس كلما القبل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقالع نحو الزحاج والقصا الملس وغير محرم المحرم كطعم ادي كالحبز او جني كالعظم لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه زاد اخوانكم اي من الجن فطعموا الادي والاولان المسح بالبحر خمسة وهي لا تناط بالمعاصي واما مطعمو البهائم كالحشيش فيجوز والمطعمون لها والادوي يعتبر فيه الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الرواية والاصح الثبوت قاله الماوردي والرواية وانما جاريا بالمع انه مطعم لانه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره واما الثمار والفلوك ففيها تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن المحرم ما كتب عليه اسم تعظم او علم كحديث وفقد في المما ولا بد من تقيد العلم بالمحرم سواء كان شرعا كما مر امر الحساب ونحوه فظ وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية اما غير المحرم كالفلسفة ومنطق شتمل عليها كما قاله بعض المتأخرين فلا اما غير المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل يحمل عليه اطلاق من حوزة وجوبه القاضي بوريق التورية والايجل وهو محمول على ما علم بتعبيره بل منها و خلا عن اسم الله ونحوه والحق بما فيه علم محرم جلد المنصل بدون المنفصل عنه بخلاف جلد اخصى فانه يمنع الاستنجاء مطلقا وشرط الاستنجاء بالبحر وما الخواص لان جرجا ان لا يجف الخارج فان جف تعين الماء لو بالثاني بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما وصل الاول كيفية الحجر وحكم الغايط المابع كالبول في ذلك وان لا ينتقل عن المحل الذي اصابه عند خروجه واستقر فيه وان لا يطرأ عليه اجنبى نجسا كان او طاهرا طبيا ولو بلل المحر اما الجاف الطاهر فلا يؤثر فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء نعم البلل بعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون الخابج المذكور من فرج معاد فلا يخرجه في الخابج

من غيرهم كالحابج بالفضد ولا في شفتي تحت المعدة ولو كان الاصل مسدلا لان
 الاستنجاء به على خلاف القياس ولا في بول خنثى مشكلا وان كان الخارج من
 احد قبله لاحتمال زيادته نعم ان كان له آلة فقط لا تشبه آلة الرجال ولا
 آلة النساء اجزا الخ فيها ولا في بول نبت يقيته دخل مدخل الذكر لا تنساره عن
 مخرجه بخلاف البكر لان البكارة تمنع نزول البول مدخل الذكر ولا في بول الا
 اذا وصل البول الى الجذوة وتجزى في دم حيض او نفاس وفايدته فيمن
 انقطع دمها وعجزت عن استعمال الماء استنجت بالمجرثم نيمت الخوم من فانها
 تصل ولا اعادة عليها ولو نذر الخابج كالدوم والودي والمذي او انتشر في
 عادة الناس وقيل عادة نفسه ولم يجاوز في الغايط صغفه وهي ما انضم
 من اللين عند القيام وفي البول حشفته وهي ما فوق الختان او قد هاس
 مقطوعا كما قاله الاسنوي جاز المحر وما في معناه اما النادر فلان القسم
 الخابج الى معتاد ونادر مما يتكرر ويحسر البحث عنه فانبط الحكم بالمخرج وما
 المنتشر فوق العادة فلعسر الاحتراز منه لما صح ان المهاجرين اكلوا اللحم لما
 هاجروا ولم يكن ذلك عادة لهم وهو ما يرق البطون ومن رقب بطنه استغفر ما
 يخرج منه ومع ذلك لم يوروا بالاستنجاء بالما ولا ان ذلك يتعذر ضبط
 فنيط الحكم بالصحة والحشفة او ما يقوم مقامها فان جاوز الخابج ما ذكر مع
 الاتصال لم يخرج في الجواز ولا في غيره فخرج عما تقدم من البلوى ولا يجلب استنجاء
 لدود وبعر بلا لوث لفوات مقصود الاستنجاء من ازالة النجاسة او تخفيفها
 ولكن يسر خروجه من الخلاف والواجب في الاستنجاء ان يغلب على ظنه زوال النجاسة
 ولا يضر ثم رجا بابه فلا يدرى علمي بقاها على العمل وان حكما على يده بالنجاسة
 لاننا لم نحقق ان محل الريح باطن الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه

الاصح

قوله في قوله المابع غير لما الطهور كما الورد والمحل وبالظاهر المحرم كالبعير والمنتجس كلما القبل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقالع نحو الزحاج والقصا الملس وغير محرم المحرم كطعم ادي كالحبز او جني كالعظم لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه زاد اخوانكم اي من الجن فطعموا الادي والاولان المسح بالبحر خمسة وهي لا تناط بالمعاصي واما مطعمو البهائم كالحشيش فيجوز والمطعمون لها والادوي يعتبر فيه الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الرواية والاصح الثبوت قاله الماوردي والرواية وانما جاريا بالمع انه مطعم لانه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره واما الثمار والفلوك ففيها تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن المحرم ما كتب عليه اسم تعظم او علم كحديث وفقد في المما ولا بد من تقيد العلم بالمحرم سواء كان شرعا كما مر امر الحساب ونحوه فظ وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية اما غير المحرم كالفلسفة ومنطق شتمل عليها كما قاله بعض المتأخرين فلا اما غير المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل يحمل عليه اطلاق من حوزة وجوبه القاضي بوريق التورية والايجل وهو محمول على ما علم بتعبيره بل منها و خلا عن اسم الله ونحوه والحق بما فيه علم محرم جلد المنصل بدون المنفصل عنه بخلاف جلد اخصى فانه يمنع الاستنجاء مطلقا وشرط الاستنجاء بالبحر وما الخواص لان جرجا ان لا يجف الخارج فان جف تعين الماء لو بالثاني بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما وصل الاول كيفية الحجر وحكم الغايط المابع كالبول في ذلك وان لا ينتقل عن المحل الذي اصابه عند خروجه واستقر فيه وان لا يطرأ عليه اجنبى نجسا كان او طاهرا طبيا ولو بلل المحر اما الجاف الطاهر فلا يؤثر فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء نعم البلل بعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون الخابج المذكور من فرج معاد فلا يخرجه في الخابج

قوله في قوله المابع غير لما الطهور كما الورد والمحل وبالظاهر المحرم كالبعير والمنتجس كلما القبل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقالع نحو الزحاج والقصا الملس وغير محرم المحرم كطعم ادي كالحبز او جني كالعظم لما روي مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه زاد اخوانكم اي من الجن فطعموا الادي والاولان المسح بالبحر خمسة وهي لا تناط بالمعاصي واما مطعمو البهائم كالحشيش فيجوز والمطعمون لها والادوي يعتبر فيه الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الرواية والاصح الثبوت قاله الماوردي والرواية وانما جاريا بالمع انه مطعم لانه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره واما الثمار والفلوك ففيها تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره ومن المحرم ما كتب عليه اسم تعظم او علم كحديث وفقد في المما ولا بد من تقيد العلم بالمحرم سواء كان شرعا كما مر امر الحساب ونحوه فظ وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية اما غير المحرم كالفلسفة ومنطق شتمل عليها كما قاله بعض المتأخرين فلا اما غير المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل يحمل عليه اطلاق من حوزة وجوبه القاضي بوريق التورية والايجل وهو محمول على ما علم بتعبيره بل منها و خلا عن اسم الله ونحوه والحق بما فيه علم محرم جلد المنصل بدون المنفصل عنه بخلاف جلد اخصى فانه يمنع الاستنجاء مطلقا وشرط الاستنجاء بالبحر وما الخواص لان جرجا ان لا يجف الخارج فان جف تعين الماء لو بالثاني بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما وصل الاول كيفية الحجر وحكم الغايط المابع كالبول في ذلك وان لا ينتقل عن المحل الذي اصابه عند خروجه واستقر فيه وان لا يطرأ عليه اجنبى نجسا كان او طاهرا طبيا ولو بلل المحر اما الجاف الطاهر فلا يؤثر فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء نعم البلل بعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون الخابج المذكور من فرج معاد فلا يخرجه في الخابج

محول قولهم وما يخالف ذلك لا يقول عليه اعلم ان هذه المسئلة
ضعفة والعلل بها لا يجوز كما ينص على ذلك جميع ائمة المتأخرين
كالشيخ الطوسي في الشرح البشيري واستاذنا الحنفيا وي ولفظ
على ذلك الشيخ في حاشيته على التحرير بعد ان نقل العبارة التي قالها
البرماوي حيث قال والمعدة استناع ذلك في زماننا هذا وعدم العمل
به لانه يشترط في مذهبنا الصبر على الزوج البصر ان المزوج ابا او جدا او ان
يكون عدلا وان يكون في تزويجه مصلحة للبصر وان يكون المزوج للمراة
المرأة وليسها العدل بحضرة عدلين فمن اختلف شرط من ذلك بشرط
لم يحصل التحليل لصناد النكاح قال في شرحهم رغب ذكره ثلاث
الشروط ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من فاعل ذلك والاكتفاء
غير صحيح لان الغالب او المحقق ان الذين يزوجون اولادهم
للاداة ذلك انما هم السخلة المواطبون على ترك الصلاة وارتكاب
المحرمات وان تزوجهم اولادهم لذلك الغرض اعني التحليل لا المصلحة
لا مصلحة فيه للطفل بل مصلحة اي مصلحة واقل ذلك تقطعه
للنساء وكثيرا ما يقع فيه ان المزوج للمراة غير وليها بان قول
رجلا اجنبيا في عقد نكاحها وقد نقل عن الشيخ الطوسي والشهاب
البشيري اتم انهما يرتضيا المسئلة المصلحة كيف لا والحكام لان
حكام ضرورية والى مذهبنا الحنفية مسالتي بطلانها وبعضهم
يحلل بجعل دراهم للصغير ويقولون ان في ذلك مصلحة لم مع ان
هذه المصلحة لو سلمت بان كان الصبي هو الذي ياخذ الدراهم
لا تقاوم ما يترتب على تزويجه من المفاسد التي من جلستها قطع
للنساء في صغرهم كما هو لزوم المهر في ماله ان كان له مال قال شيخنا
الحنفى فلا يجوز الا فتا بهذه المسئلة ولا يعتبر بهد بما
نقله البرماوي عن شيخنا في غير الحاشية فانه غير محمول عليه
ان من حاشية استاذنا على التحرير وكذا لا يجوز الا فتا
ببطلان العقد الاول لاجل اسقاط التحليل واعتراض المفتي
بانه يجوز ذلك باطنا لا بعينه لان جواز ذلك باطنا محله
في الزوج العدل واين هو الان في الحرف من الحاشية
البرماوي تمت

قولوا واشهدوا ان لا اله الا الله اعترف بلساني واذعنوا بقلبي لذلك
ومعنى الاذعان حديث النفس التابع للمعرفة وهو يسمى الايمان
على الحقيقة التحقيق وليس سماه المعرفة التي هي المحذور
المطابق للحق عن دليل اذا وجدت في كثير من الكفار ولم
يؤمنوا في الايمان لعدم ادعائهم لها كما قال تعالى يعرفون كما يعرفون
ابنائهم قوله ان لا اله الا الله ان محضته من الثقلية واسمها
ضير الشان محذوف ولا نافية الجنس واسمها متين معها على
الفتح في كل نصب والا ادمت وضرب لفظ الجلالة بدل من الضير
المستتر في الخبر ولا يعود بالنصب بدل من اسم لا اذ لا تعد الا في
الانكرات وهاهنا اشكال وهو ان الخبر المحذوف ان قدر من
مادته الوجود ورد عليه ان تلك الخلة لا تغد في الامكان
عن غير الله من الالهية وان قدر من مادة الضير محذور الاصل
لا اله ممكن الا الله فهو ممكن والكون موجود اشرف واجب
بتقدير الخبر ممكن بالا مكان العام وهو سلب الضرورة
اي الوجوب عن الطرفين المتخالفين والظرف المتخالف هنا هو عدم
العدم اذ المولى موجود ولا يبدل والمعنى على ذلك
لا اله موجود بالا مكان العام الا الله فهو ممكن امكننا عاما
ومعناه ان العدم ليس بواجب وكونه جائزا او مستحيلا
شرا اخر لا دليل من خارج على استحالة مجوز العدم
سبحانه وتعالى اه في يادي

سید علی حسینی

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فلا تنجس بالشك ولا من هذا المحل قد تخفف فالتخفيف في الاستنجاء بالماء فحقف
 فيه هنا بعلبة ظن زوال الجاسة **فان اراد المستنجي الاقتصار على ارجائها**
 اي الماء والماء ف**الافضل** من الاقتصار على الحجر لانه يزيل العين بخلاف الحجر
 والاستنجاء الغير ما ذكر فقد بطل الماء وردي وغيره الاجماع على انه لا يجزئ الاستنجاء
 من النور والريح قال ابن الرفعة لم يفرق الاصحاب بين ان يكون المحل طيبا
 او يابسا ولو قيل بوجوبه اذا كان المحل طيبا لم ينعقد كما قيل به في دخان الجاسة
 وهذا مردود فقد قال الجرجاني ان ذلك مكره وصرح الشيخ نصر المذني
 بتأييم فاعله والظاهر كلام الجرجاني وقال في الاحياء يقول بعد فراغ الاستنجاء
 اللهم طهر قلبي من الفنا وحسن فرجي من الفواحش **ويحجب** قاضي الحاجه
استقبال القبلة واستدبارها ندبا اذا كان في غير المعدل ذلك مع سائر
 مرتفع فلهذا ذراع بغيرها فاكثريته وبينه ثلاثة اذرع فاقبل بذراع
 الاودي وارخا ذبعا كاف في ذلك فبهما حينئذ خلاف الاولى ويحرم ان
 في البناء غير المعدل قضاء الحاجة **وفي الصلوة** بدون السائر المتقدم والاصل
 في ذلك ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال اذا انتم الغايط فلا
 تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غايط ولكن شرقوا وغربوا
 وفيها انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر
 الكعبة وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة ببول فرائبه
 قبل ان يقبض بعاء مستقبلها رواه الترمذي وحسنه فحملوا على الخبر الاول
 المنفرد للحرمه على الفضل وما الحق به لسهولة اجتناب انحاذاه فيه بخلاف
 البناء غير المذكور مع الصلوة فيجوز فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم بيانا
 للجواز وان كان الاول لما ذكره كما مر اما المعدل ذلك فلا حرمه فيه ولا كراهة
 وله خلاف

والشرح

يعد

قوله بخلافه انما هو
 وهو البناء غير المعدل
 مع السائر اذ هو

ولا خلاف الاولى قاله في الجمع ويستثنى من الحرمه ما لو كانت الريح
 تهب عن يمين القبلة وشمالها فانها لا يحرمان للضرورة واذا تعارض
 الاستقبال والاستدبار تعين الاستدبار ولا يحرم ولا يكره استقبال القبلة
 ولا استدبارها حال الاستنجاء والجماع او اخراج الريح اذ النهي عن استقبالها
 واستدبارها مقيد بحالة البول والغايط وذلك مستثنى في الثلاثة **ويحجب** ندبا
البول والغايط في الماء الركد للنهي عن البول في حديث مسلم ومثله الغايط
 بل اولي النهي في ذلك للكراهة وان كانه المأقلا لا مكان طهره بالكثرة
 وفي الليل استدكره لان الماء بالليل ماوى الجن اما الجارية في الجمع عن
 جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثيري ولكن يكره في الليل لما مر
 ثم قال وينبغي ان يحرم في القليل مطلقا لان فيه اتلا فاعليه وعلى غيره
 ورد بما تقدم من التعليل وبانه يخالف للنص وسائر الاصحاب فتعوكا
 لاكتنجا بخبره ولم يفل احد بتعريمه ولكن يشك بما مر من انه يحرم استعمال
 الا ان النجس في الماء القليل واجب بان هناك استعمالا بخلافه **هنا تنبيه**
 محل عدم التعريم اذا كان الماء اقل من يتعين عليه الطهر به بان وجد غيره اما اذا
 لم يكن له كملوا لغيره او مسبل اوله وتعين للطهارة بان دخل الوقت ولم
 يجد غيره فانه يحرم عليه فان قيل الماء العذب ربوي لانه مطعوم فلا يجزئ البول
 فيه اجيب بما تقدم ويكره ايضا فضا الحاجة لقرب الماء الذي يكره فضاها
 فيه لعموم النهي عن البول في الموارد وصب البول في الماء كالبول فيه ويحجب
 ذلك ندبا **تحت الشجر الثمرة** ولو كان الثمر مباحا وفي غير وقت الثمرة
 صيانة لها عن التلويث عند الوقوع لتعاقبها النفس ولم يحرموا لان النجس
 غير متيقن نعم اذا لم يكن عليها ثمر وكان يجري عليها الماء من مطر او غيره قبل

قوله وزد ما تقدم
 من التعليل
 وهو قوله لا مكان
 طهره بالكثرة اعمد

او مباحا

ان تتركه بكرة كالويل تحتها ثم اورد عليه ما ظهور ولا فرق في هذا وفي غيره مما تقدم بين البول والغايط ويجتنب ذلك **في الدنيا في الطريق** المسلك لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعائين قالوا وما اللعائين قال الذي يتجمل في طريق الناس او في ظلمهم سببا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عادة فنسب اليهما بصيغة المبالغة اذا صله الايمان فحول المبالغة والمعنى اجذروا سبب اللعن المذكور وخبراني داود باسناد جيد نقول اللعائين الثلاثة البراري الموارد وقارعة الطريق والظل والملا عن مواضع اللعن والموارد طريق الماء والنجس التغوط وكذا البراز وهو يكره الباع على المختار وقس بالغايط البول كما صرح في المذهب وغيره بكرهه ذلك في المواضع الثلاثة وفي المجمع ظاهر كلام الاصحاب بكرهه وينبغي حرمة للاخبار الصحيحة ولا ذية المسلمين انتهى والمعقد ظاهر كلام الاصحاب وقارعة الطريق اعلاه وقيل صدره اي اوله وقيل ما برز منه اما الطريق المجهول فلا كراهة فيه ويجتنب ذلك في **الظل** للمني عن النجس في ظلمهم اي في الصيف ومثله موضع اجتماعهم في الشجر في الشتاء وفي **الثقب** وهو بضم المثلثة المستدير النازل للمني عنه في خبر ابي اود وغيره لما يقال انه مسكن الجن ولا بد فيه حيوان ضعيف يتأذى او قوي فيؤذي او ينحسه ومثله السرب وهو بفتح السين والراء الشق المستطيل قال في المجمع ينبغي تحريم ذلك للمني عنه الا ان يعد لذلك اي لقضاء الحاجة فلا تحريم ولا كراهة والمعتمد ما مر من عدم التحريم **ولا يتكلم على البول والغايط** اي يسكت حال قضا الحاجة فلا يتكلم بذكر ولا غيره اي بكرة له ذلك الا الضرورة كانه اذا راعى فلا يكره بل قد يجب تحذير لا يخرج الرجلان بضر بيان الغايط كاشفين عن عورتها يتحدان فان ادته يفتت على ذلك رواه الحاكم

الاستاذ

نداء

يعني بيان الغايط

رواه الحاكم وصححه ومعنى بضر بيان بيان والمقت البغض وهو ان كان على المجمع فبعض موجب انه مكره فلو عطف حمدا له تعاقبه ولا يجر كلسانه اي بكلام يمتنع به نفسه اذ لا يكره الحسن ولا التفاضل وظاهر كلامهم ان الغرض لا يجر حينئذ وقول ابن كح انها لا تجوز اي جواز المستوي الطرفين فكره وان قال الا ذرعي اللايق بالتعظيم المنع ويسن ان لا ينظر الى فرجه ولا الى خارج منه ولا الى السماء ولا يعث بيديه ولا يلتفت يمنة وشمالا **ولا يستقبل الشمس ولا القمر** بول او غايط اي يكره له ذلك **ولا يستدبرهما** وهذا ما جرى عليه ابن المقري في روضه والذي نقله النووي في اصل الروضة عن المجهول انه يكره الاستقبال دون الاستدبار وقال في المجمع وهو الصحيح المشهور وهذا هو المعتمد وان قال في التحقيق انه لا اصل لكرهته فاختار ابا حنيفة وحكم استقبال بيت المقدس واستدباره حكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما ونسب انما يبعد عن الناس في الصحرا وما الحق بهما من البنيان الى حيث لا يسمع للمخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم سن لهم الابعاد عنه كذلك ويستتر عن اعينهم برفع ثلثي ذراع فاكثر بينه وبينه ثلاث ذراع فاقبل لقوله صلى الله عليه وسلم من اى الغايط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ويحصل الستر برحلة او وهرق او رخا ذيله هذا اذا كان بصحرا او بينان لا يمكن تسقيفه كان جالس في وسط مكان واسع فان كان في بناء يمكن تسقيفه كان جالس في وسط مكان اي عادة كفي كما في اصل الروضة قال في المجمع وهذا الادب متفق على تحبابه

من البور

[illegible]

وعدة النقض بها غير معقولة المعنى فلا يقاس عليها غيرها فلا نقض
بالبلوغ بالسن ولا بمس لا مرد الحزن ولا بمس فزع البهامة ولا بأكل لحم
الحمر وعلى المذهب في الأربعة وإن صحح المذوي الأخير منها من جهة الدليل
ثم أجاب من جهة المذهب فقال أقرب ما يشترق في ذلك قول الخلفاء الرشديين
وجاهير الصحابة ومجاهدين النقض به أن القائل به لا يعتدي إلى شيء من
مع أنه لا فرق ولا بالفتنة في الصلاة ولا لما اختص بها النقض كسائر
النواقض وما روي من أنها تنقض ضعيف ولا بالنجاسة الخارجة من غير
الفرج كالنفسد والحجامة لما روي أبو داود بإسناد صحيح أن رجلا من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم خرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما
ببعض فرماه رجل من الكفار بسهم فزعه وصلى ودمه يجري وعلم النبي صلى
الله عليه وسلم به ولم ينكره وأما صلته مع الدم فلقلة ما أصابه منه ولا شفاء
دائم الحدث لأن حدثه لم يرتفع فكيف يصح عد الشفاس سببا للحدث مع أنه
لم يزل ولا ينزع الحنف لأن نزعه يوجب غسل الرجلين فقط على الأصح
أحدهما أي شيء يخرج من أحد السبلين أي من قبل المتوضي الحي الموضع
ولو خرج الولد أو أحد ذكرين يقول بأحدهما أو أحد فرجين يقول بأحدهما
ويجوز بالأخر فإن بال بأحدهما أو حاض به فقط فقد اختص الحكم به أما
المشكل فإن خرج الخارج من فرجه جميعا فهو محدث وإن خرج من أحدهما
فلا نقض أو من دبر المتوضي الحي سواء كان الخارج عينا أم رجا طاهرا أم
نجسا جافا أم رطبا عتادا أكولا أو نادرا كدم انفصل أم لا قليلا أم كثيرا طوعا
أم كرها والاصل في ذلك قوله تعالى أو جأ أحدكم من الغائط الآية والغائط المكان
المطهر من الأرض تقضي فيه الحاجة سمي بالخارج للحجورة وحديث الصحيحين
فهو خطا حصل للمؤمنين من غير قصد أو أنهم حملوا أن الشرطية لا يقرب جوارها إلا

الذي صلى الله عليه وسلم قال في المذي يغسل ذكره ويتوضا وفيها اشتكى
إلى النبي صلى الله عليه وسلم الذي يجعل اليد التي يجذ الشيء في الصلاة قال
لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا والمراد العلم بخرجه لا سمعه
ولا شمه وليس المراد حصر الناقض في الصوت والريح بل في وجوب
الوضوء بالاشك في خروج الريح ويقاس بما في الآية والأخبار كل خارج
ما ذكر وإن لم تدفعه الطبيعة كعود خرج من الفرج بعد أن دخل فيه
تنبيه التعبير بالسبلين جري على الغالب إذا المرأة ثلاث مخارج
أشأن من قبلها وواحد من دبرها ولأنه لو خلق للرجل ذكران فإنه ينتقض
بالمخارج من كل منهما كما مر وكذا لو خلق للمرأة فرجان كما ذكره في المجموع
وبستى من ذلك خروج مني الشخص نفسه الخارج منه أو لا كان أمني بمجرد
نظر أو احتلام ممكنا مقعدة فلا ينتقض وضوءه بذلك لأنه واجب عظم
الامر وهو الفسل مخصوص فلا يوجب ادونها وهو الوضوء بعين مكرنا
المحصن لما أوجب اعظم المحدين كونه زنا المحصن فلا يوجب ادونها كونه
زنا وإنما أوجب المحض والنقاس مع إيجابها الغسل لأنها بمنعان صحة الوضوء
فلا يجامعانه بخلاف خروج الذي يصح معه الوضوء في صورة سلس التي في جامع
أما مني غيره إذا عاد فينقض خروجه لفقد العلة لعدم ولدت ولدا جافا انتقض
وضوؤها لأن الولد سقط من منيها ومن مني غيرها أو ما خرج بعض الولد
يظهر أنها تنجز بين الوضوء والغسل لأنه محتمل أن يكون من منيها فقط أو من
منه فقط ولو استند بحججه الأصل من قبل أو دبريان لم يخرج منه شيء وإن
لم يلتزم والتج مخرج بدله تحت معدنه وهي بفتح الميم وكسر الهمزة على الإنصاح
سقط الطعام وهي من السرة إلى الصدر كما قاله الأطباء والفقهاء والمغويون

قوله ولو من الخرج الولد تقيم في الغسل قاله من
سقط الولد الذي يولد منه

والأما اختصار الأولين من المالان أن الشرطية لا يقرب جوارها إلا
فإن حصل للمؤمنين من غير قصد أو أنهم حملوا أن الشرطية لا يقرب جوارها إلا
فإن حصل للمؤمنين من غير قصد أو أنهم حملوا أن الشرطية لا يقرب جوارها إلا

قوله الذي يجذ الشيء في الصلاة قال
يتوضأ حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا

قوله الذي يجذ الشيء في الصلاة قال
لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا والمراد العلم بخرجه لا سمعه
ولا شمه وليس المراد حصر الناقض في الصوت والريح بل في وجوب
الوضوء بالاشك في خروج الريح ويقاس بما في الآية والأخبار كل خارج
ما ذكر وإن لم تدفعه الطبيعة كعود خرج من الفرج بعد أن دخل فيه

قوله الذي يجذ الشيء في الصلاة قال
لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا والمراد العلم بخرجه لا سمعه
ولا شمه وليس المراد حصر الناقض في الصوت والريح بل في وجوب
الوضوء بالاشك في خروج الريح ويقاس بما في الآية والأخبار كل خارج
ما ذكر وإن لم تدفعه الطبيعة كعود خرج من الفرج بعد أن دخل فيه

هذا حقيقة ما والمراد بها هنا السرة فخرج منه المعتاد خروجه كقول اونا دار
 كدود دم ولقضى لقيامه مقام الاصل في نقض الخارج منه المعتاد خروجه
 والنادى فذلك هذا ايضا وان اففتح في السرة او فوقها والاصل مسند
 او تحنها والاصل مفتوح فلا ينقض الخارج منه اما في الاول فلان ما
 يخرج من المعدة او فوقها لا يكون مما احاطت الطبيعة لان ما تحمله تنقله
 الى اسفل فهو بالقياسه واما في الثانية فلا ضرورة الى جعل الحادث يخرج
 مع افتتاح الاصل وحيث انما المنفتح كالاصلي انما هو بالنسبة للنقض با
 خارج منه فلا يخرج في المحل ولا ينقض الوضوء به ولا يجب الغسل ولا غير
 من احكام الوضوء بالايلاج فيه ولا يحرم النظر اليه حيث كان فوق العورة قال
 الماوردي هذا في الاستداد العارض اما الخلق فينقض معه الخارج من المنفتح مطلقا
 والمسند حيث يد كعضو زائد من الخلق لا وضوء به ولا غسل بالايلاج ولا
 الايلاج فيه قال النووي في كنهه على التبيه ان تغييرهم بالانسداد يشعر
 بما قاله الماوردي وخرج بالمنفتح ما يخرج من شئ من المنافذ الاربعة
 كالغم والاذن فانه لا ينقض **والثاني** من نواقض الوضوء **التور** وهو
 استرخاء اعصاب الدماغ بسبب طوبات الاجرة الصاعدة من المعدة
 وانما ينقض اذا كان **على غير هيئة الممكن من الارض** **مقعد** اي اليه
 وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العنان وكما السه من نام فليتنوضا رواه
 ابوداود وغيره والسه بسين مائلة مشددة مفتوحة وهما حلقة
 الدبر والوكاء بكسر الواو والمد الحيط الذي يربط به الشئ والمعنى فيه ان
 البقطة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه الشئ ولا يشعر به فان
 قيل عدم خروج شئ فكيف عدل عنه وقيل بالنقض اجيب بانه لما جعل

هذا حقيقة ما والمراد بها هنا السرة فخرج منه المعتاد خروجه كقول اونا دار كدود دم ولقضى لقيامه مقام الاصل في نقض الخارج منه المعتاد خروجه والنادى فذلك هذا ايضا وان اففتح في السرة او فوقها والاصل مسند او تحنها والاصل مفتوح فلا ينقض الخارج منه اما في الاول فلان ما يخرج من المعدة او فوقها لا يكون مما احاطت الطبيعة لان ما تحمله تنقله الى اسفل فهو بالقياسه واما في الثانية فلا ضرورة الى جعل الحادث يخرج مع افتتاح الاصل وحيث انما المنفتح كالاصلي انما هو بالنسبة للنقض با خارج منه فلا يخرج في المحل ولا ينقض الوضوء به ولا يجب الغسل ولا غير من احكام الوضوء بالايلاج فيه ولا يحرم النظر اليه حيث كان فوق العورة قال الماوردي هذا في الاستداد العارض اما الخلق فينقض معه الخارج من المنفتح مطلقا والمسند حيث يد كعضو زائد من الخلق لا وضوء به ولا غسل بالايلاج ولا الايلاج فيه قال النووي في كنهه على التبيه ان تغييرهم بالانسداد يشعر بما قاله الماوردي وخرج بالمنفتح ما يخرج من شئ من المنافذ الاربعة كالغم والاذن فانه لا ينقض الثاني من نواقض الوضوء التور وهو استرخاء اعصاب الدماغ بسبب طوبات الاجرة الصاعدة من المعدة وانما ينقض اذا كان على غير هيئة الممكن من الارض مقعد اي اليه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العنان وكما السه من نام فليتنوضا رواه ابوداود وغيره والسه بسين مائلة مشددة مفتوحة وهما حلقة الدبر والوكاء بكسر الواو والمد الحيط الذي يربط به الشئ والمعنى فيه ان البقطة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه الشئ ولا يشعر به فان قيل عدم خروج شئ فكيف عدل عنه وقيل بالنقض اجيب بانه لما جعل

فذلك كاهل
 ظاهر كلامهم

بغيره

بمنتهى خروجه من غير شعوره اقيم مقام اليقين كما اقيمت الشهادة
 المعينة للظن مقام اليقين في شغل الذمة اما اذا نام وهو ممكن اليه
 من مقره من ارض وغيرها فلا ينتقض وضوءه ولو كان مستندا
 الى ما لو زال لسقط لان خروج شئ حينئذ من دبره ولا عبرة
 باحتمال خروج ریح من قبله لانه نادى ولقول النبي صلى الله عليه وآله
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ينامون حتى تخفق رؤسهم الارض
 تحمل على نوم الممكن جمع بين الحديثين فدخل في ذلك ما لو نام محشيا
 وانه لا فرق بين الخفيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيرها **نعم**
 ان كان بين مقعد ومقر تخاف نقض كالتقليل في الشرح الصغير عن الروياني
 واقروا ولا تكمن لمن نام على قفاه ملصقا بمقعد بمقره ومن خصايصه
 صلى الله عليه وآله انه لا ينقض وضوءه بنوم مضطجعا وليس الوضوء من النوم
 بمكنا خروجا من خلاصة **الثالث** من نواقض الوضوء **زوال العقل**
 الغريزي الجنون او **سكر** وان لم ياشم بهم **وبعارض مرض** كاعطاء
 او تناول دواء لان ذلك ابلغ من النوم ولا فرق بين ان يكون مقعدا
 ام لا **قائده** قال الغزالي الجنون يزول العقل والاعمال غيرهم والنوم
 يستتر **تنبيه** علم من كلام المصنف ان اوائل السكر الذي لا
 يزول به الشعور لا ينقض وهو كذلك **والرابع** من نواقض الوضوء
مس الرجل ببشرته بشره **المرأة من غير حاييل** لقوله تعالى ولا
 مستتم النساء اي مستتم كقري به فحفظ الحس على المحل من الغايط ورتب
 عليها الامر بالتيمم عند فقد الماء فدل على انه حدث لا جامع لم لانه خلاف
 الظاهر اذا الحس لا يختص بالجماع قال تعالى فامسوا اي امسوا بالجماع

ثم يصلون ولا
 يتوضون رواه
 مسلم ورواه
 ابوداود ينامون
 حتى تخفق رؤسهم

قوله او اول السكر الذي لا يزول به الشعور لا ينقض وضوءه

قوله من الرجل بشرته بشره المرأة من غير حاييل لقوله تعالى ولا مستتم النساء اي مستتم كقري به فحفظ الحس على المحل من الغايط ورتب عليها الامر بالتيمم عند فقد الماء فدل على انه حدث لا جامع لم لانه خلاف الظاهر اذا الحس لا يختص بالجماع قال تعالى فامسوا اي امسوا بالجماع

الله عليه وسلم لعلمك لمست ولا فرق في ذلك بين ان يكون بشهوة او اكرها او
نسيان او يكون الرجل ممسوحا او خصيا او عينا او المرأة عجولا شوها او
كافرة بفحش او غيره اوحدة او رقيقة او احدى مايتاكن لا ينتقض وضوء
الميت والممسوح المحسن باليد والمعنى فيه انه مظنة ثوران الشهوة ومثله في
ذلك باقي صور الالتحاق الحق به بخلاف النقض بمس الفرج كما سيأتي فانه
يختص ببطن الكف لان المس انما يشير الشهوة ببطن الكف والمس يشير بها
به وبغيره والبشرة ظاهر الجلد وفي معناها اللحم كلحم الاسنان واللسان
واللثة وباطن العين وخرج ما اذا كان على البشرة خايل ولورقيقة **نعم**
لو كثر الوسخ على البشرة من العرق فان لمسه ينقض لانه صار كالخمر من
البدن بخلاف ما اذا كان من غبار والسن والشعر والظفر كما سيأتي وبالرجل
والمرأة الرجلان والمرأتان والخنثى مع الرجل او المرأة ولو بشرت
لاستغفار مظنتها ولا احتمال التوافق في صور الخنثى والمراد بالرجل الذكور
اذا بلغ حدا يشتهى لا البالغ وبالمراة الانثى اذا بلغت كذلك لا البالغة
تنبيه لو لمست المرأة رجلا جانيا او الرجل امرأة جنية هل ينتقض وضوء
الادبي ام لا ينبغي ان يبنى ذلك على صحة مساحتهم وفي ذلك خلافا في
في النكاح ان شاء الله تعالى ولا ينتقض لمس محرمة بنسب او رضاع او مصاهرة
ولو بشهوة لانها ليست مظنة للشهوة بالنسبة اليه كالرجل ولو شك
في المحرمية لم ينتقض وضوءه لان الاصل الطهارة وظاهر كلامهم ان
الحكم كذلك وان اختلطت محرمة باجنبيات غير محصورات وهو كذلك
لان الطهر لا يرفع بالشك **نعم** ان تزوج بواحدة منهن انتقض وضوءه
بمسها لان الحكم لا ينتقض وان قال البعض المتأخرين ينبغي عدم النقض

كما لو تزوج بصغيرة لا تشتهى ومثل ذلك ما لو تزوج بامرأة مجهولة النسب فاستحقها
ابوه ولم يصدق فان النسب ثبت ونصير اختا له ولا يفسخ نكاحه وينتقض
بإسماها ما تقدم قال بعضهم وليس لنا من ينكح اخته في الاسلام الا هذا ولا
تقتض صغيرة ولا صغير لم يبلغ كل منهما حد النكاح عرقا لان مقتضى الشهوة
بخلاف ما اذا بلغاها وان انتفت بعد ذلك نحوهم كما تقدمت الاشارة اليه
ولا شعر وسن وظفر وعظم لان معظم الالتذاذ في هذه انما هو بالنظر دون
اللمس ولا ينقض العضو المبين غير الفرج ولو قطعت المرأة نصفين هل
ينقض كل منهما او لا وجهان والا فرب عدم الانتقاض قال الناصري ولو كان
احد الجزين اعظم نقض دون غيره انتهى والذي يظهر انه ان كان بحيث يطلق
عليها اسم المرأة نقض والا فلا وتقدم انه ينتقض الوضو بلمس الميتة والميت
ودفع اللطوي في رسالته ان رجح عدم النقض بلمس الميتة والميت وعد
من السهو والخاسر وهو اخر التوافق **مسئله** من فرج **الادمي** من نفسه
او غيره ذكر اكان او انثى متصلا او منفصلا **يباطن الكف** من غير حائل كخبر
من مس فرجه فليتنوضا رواه الترمذي وصححه ونجس ابن حبان اذا افطن
احدكم يده الى فرجه وليس بينهما سترة ولا حجاب فليتنوضا والافضل لغة
المس بطن الكف فثبت النقض في فرج نفسه بالنظر فيكون في فرج غيره
او لانه الحس لهذا حرمه غيره بل ثبت ايضا في رواية من مس ذكره فليتنوضا
وهو شامل لنفسه ولغيره واما خبر عدم النقض بلمس الفرج فقال ابن حبان
وغيره انه منسوخ والمراد بطن الكف الراحة مع بطون الاصابع والاصبع
الراية ان كانت على سنن الاصابع انتقض باللمس ما والا فلا وسميت
كفالا انها كف الادي عن البدن وبفرج المرأة ملتقى شفرين على المنفذ فلا

الوفاء مع

نقض مس الا شين والباطن الا لين ولا بما بين القبل والدير ولا بالعانة
وينقض مس حلقه اي الادبي على الجديد لانه فرج وقياسا على القبل
بجامع النقض بالخارج منها والمراد بها ملتقى المنفذ لا ما وراءه ولا من حلقه ساكنه
وحكي فتحها وينقض بعض الذكر المبين كسر كله الا ما قطع في الختان اذ لا يقع
عليه اسم الذكر قاله لما ورد في واما قبل المرأة والدير فالمتجه انه ان بقي اسمها
بعد قطعها فنقض سبها والا فلا لان الحكم منوط بالاسم ومن لم يترك نقض
المس كل منهما سواء اكانا عاملين ام غير عاملين لا زايده مع عامل ومحل له
كاف الا سوي بقلا عن الفوراني اذ لم يكن سامتا للعامل والا فهو كاصبع
زائدة سائمة للبقية فينقض ومن لم يكن نقضا بالمس وكانت عاملتين
ام غير عاملتين لا زايده مع عامله فلا تنقض اذ كان الكفان على معصمين
بخلاف ما اذا كانا على معصم واحد وكانت على سمة الاصلية كالاصبع
الزائدة فانها ينقض المس بها وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب
والذكر الا شل وباليده اشلا وخرج ببطن الكف راس الاصابع وما بينهما
وحرفها وحرف الكف فلا نقض بذلك لخروجها عن سمت الكف وضابط
ما ينقض ما ستر عند وضع احدي اليدين على الاخرى مع تحامل يسير ونفج
الادبي فرج بهيمة او طير فلا نقض به قياسا على عدم وجوب ستره وعدم
تحريم النظر اليه **تتم** من القواعد المقدرة التي بني عليها كثير من الاحكام
الشريعة استصحاب الاصل وطرح الشك وبما كان على ما كان وقد جمع
الناس على ان الشخص لو شك هل طلق زوجته ام لا ان يجوز له وطئها
واذا لو شك في امرأة هل تزوجها ام لا ان يجوز له وطئها ومن ذلك ان لا يقع
يقين طهر او حدث بظن ضده ولو يتيقن الطهر والحدث كان وجدا منه بعد

الغرض

الفرج وجهل السابق منها اخذ بضد ما قبلها فان كان قبلها محدث فهو
الان متطهر سواء اعتاد تجديده الطهر ام لا لانه يتيقن الطهر وشك
في رافعه والاصل عدمه او متطهر فهو الان محدث ان اعتاد التجديد
لانه يتيقن الحدث وشك في رافعه والاصل عدمه بخلاف ما اذا لم يتيقن
فلا يخذ به بل يخذ بالطهر لان الظاهر تاخير طهره عن حدثه بخلاف من اعتاده
فان لم يذكر ما قبله ما فان اعتاد التجديد لزمه الوضوء لغرض الاحتمال بين بلا
مريح ولا سبيل في الصلاة مع التردد المحض في الطهر والا اخذ بالطهر ومن
هذه القاعدة ما اذا شك من نام قاعدا ممكنا ثم مال وانتبه ايها المتيقن
او شك هل مراره روي او حديث نفس وهل لمس الشعر او البشرة فلا نقض
بشي من ذلك **فصل في وجوب الغسل** وهو يفتح العين وضيمها لغة سيلان
الماء على الشيء مطلقا والفتح اشهر كما قاله النووي في التهذيب ولكن الفقهاء
او اكثرهم بما يستعمل بالضم وعرضا سيلانه على جميع البدن مع الميتة والغسل
بالكسر يغسل به الرأس من نحو سدر وخطي **والذي يوجب الغسل ستة اشياء**
منها الثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وفيها الاولى النفاختان
بادخال حشفة ولو بلا قصد او كان الذكر اشلا او غير منتشر او قدرها من
مقطوعها فرجها من امرأة ولو ميتة او كان على الذكر خرقه ملفوفة ولو غليظة
لقول الله عليه وسلم اذا النفاختان فوجب الغسل اي وان لم يزل
رواه مسلم واما الاخبار الدالة على اعتبار الانزال بخبرنا المما من الما فمستوحاة
واجاب ابن عباس بان معناه انه لا يجب الغسل بالاحتلام الا ان ينزل وذكر
الختان جري على الغالب فلو ادخل حشفة او قدرها من مقطوعها في فرج
بهيمة او في دبر كان الحكم كذلك لانه جماع في فرج وليس المراد بالنفاختان

قوله اذا النفاختان
اي المني والحيض
والاستبراء

انضمامها لعدم ايجابة الفصل بالاجماع بل بما ذكره ما يقال التقا الفارسان
 اذا اتخذا نيا وان لم ينضموا وذلك انما يحصل باذخال الحشفة في الفرج اذ
 الختان محل القطع في الختان وحنان المرأة فوق ما يخرج البول ويخرج البول
 فو قد دخل الذكر ولو اوجح جوفه فورا وغيره في ادوي ولا حشفة له فكل
 يعتبر ايلاج كل ذكر او ايلاج قدر حشفة معتدلة قال الامام فيه نظر موكول
 الى نظر الفقيه انتهى وينبغي اعتماد الثاني وجوب صبي ومجنون او مجا او اوج
 فيهما وجوب عليهما الفصل بعد الكمال وصح من تميز وحزبه ويومر به كالوضوء
 وايلاج الخنثى وما دون الحشفة لا اثر له في الفصل وما الوضوء فيجب على الموج
 فيه بالنزع من دبره ومن قبل انثى وايلاج الحشفة بالخائيل جاز في سائر
 الاحكام كافساد الصوم والنجس والخنثى بين الوضوء والفصل بايلاجه
 في دبره كرا مانع من النقض لمسه او في دبر خنثى اوج ذكره في قبل
 الموج لانه اما جنب بنقد دبره كورنته فيهما وانوثته وذكره الاخر في
 الثانية او محدث بنقد دبره كورنته فيهما مع انوثته الاخر في الثانية فخر
 بينهما لما سبق فيمن استبد عليه المني بغيره وكذا يجبر الذكر اذا اوج
 الخنثى في دبره ولا مانع من النقض كما هو مقتضى كلام الشيخين في باب
 الوضوء اما ايلاجه في قبل خنثى او في دبره ولم يوج الاخر في قبله فلا
 يوجب عليه شيئا ولو اوج رجل في قبل خنثى فلا يجب عليهما غسل ولا وضوء
 لاحتمال انه رجل فلو اوج ذلك الخنثى في واضح اخراج جنب بقينا وحده
 لانه جامع او جومع بخلاف الاخرين لاجنبية عليهما واحداث الوضوء
 الاخر بالنزع منه اما اذا اوج الخنثى في الرجل الموج فان كلا منهما يجب
 ومن اوج احد ذكره يجب ان كان يبول به وحده ولا اثر للاخر في

نقض الطهارة

هذا هو الوجه في ايلاج الخنثى في الرجل الموج فان كلا منهما يجب

نقض الطهارة اذا لم يكن على سنة فان كان على سنة وكان يبول بكل
 منهما او لا يبول بواحد منهما او كان الاستداد عارضا اجنب بكل منهما والثاني
المرأة اي خروج المني بتدبيرها او سمع تخفيفها اي مني الشخص نفسه الخارج
 منها ولمدة وان لم يجاوز فرج الثيب بل وصل الى ما يجب غسله في الاستنجاء
 اما البكر فلا بد من بروزه الى الظاهر كما انه في حق الرجل لا بد من بروزه
 عن الحشفة والاصل في ذلك خبر مسلم انما المأم من الماء وخبر الصحيحين ان
 جات ام سلمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل علي
 المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء اما الخنثى المشكل اذا
 خرج المني من احد فرجه فلا غسل عليه لاحتمال ان يكون زائدا مع افقاح
 الاصل فان امني منها او من احدهما وحاض من الآخر وجب عليه الفصل
 ولا فرق في وجوب الفصل بخروج المني بين ان يخرج من طريقة المعتاد وان
 لم يكن مستحكما او من غير اذا كان مستحكما مع استداد الاصل وخروج
 من تحت الصلب فالصلب هنا كالمعدة في فصل الحديث فيفرق بين الاستداد
 العارض والخلق كما فرق هناك كما صوبه في المجموع والصلب انما يعتبر
 للرجل كما قاله في المهمات اما المرأة فباين قرايمها وهي عظام الصدر قال
 تعالى يخرج من بين الصلب والترائب اي صلب الرجل وترائب المرأة فان
 خرج غير المستحكم من غير المعتاد كان خروجه لمرض فلا يجب الفصل به بلا
 خلاف كما في المجموع عن الاصحاب ولا يجب بخروج مني غيره منه ولا بخروج
 منه بعد استدخاله ويعرف المني بتدقيقه بان يخرج بدقائق قال تعالى
 من ما وافق وسمي مني لانه يعني اي ينصب اوله بخروجه مع فتور الذكر
 والكسار الشهوة عقبه وان لم يتدفق لقلته او خرج على لون الدم او

قوله ام سلمة بنت
 محمد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال اذا رأت الماء
 اما الخنثى المشكل
 اذا خرج المني من
 احد فرجه فلا غسل
 عليه لاحتمال ان
 يكون زائدا مع
 افقاح الاصل فان
 امني منها او من
 احدهما وحاض من
 الآخر وجب عليه
 الفصل ولا فرق
 في وجوب الفصل
 بخروج المني بين
 ان يخرج من
 طريقة المعتاد
 وان لم يكن
 مستحكما او من
 غير اذا كان
 مستحكما مع
 استداد الاصل
 وخروج من تحت
 الصلب فالصلب
 هنا كالمعدة في
 فصل الحديث
 فيفرق بين
 الاستداد العارض
 والخلق كما فرق
 هناك كما صوبه
 في المجموع
 والصلب انما
 يعتبر للرجل
 كما قاله في
 المهمات اما
 المرأة فباين
 قرايمها وهي
 عظام الصدر
 قال تعالى
 يخرج من بين
 الصلب والترائب
 اي صلب الرجل
 وترائب المرأة
 فان خرج غير
 المستحكم من
 غير المعتاد كان
 خروجه لمرض
 فلا يجب الفصل
 به بلا خلاف
 كما في المجموع
 عن الاصحاب
 ولا يجب بخروج
 مني غيره منه
 ولا بخروج منه
 بعد استدخاله
 ويعرف المني
 بتدقيقه بان
 يخرج بدقائق
 قال تعالى من
 ما وافق وسمي
 مني لانه يعني
 اي ينصب اوله
 بخروجه مع
 فتور الذكر
 والكسار الشهوة
 عقبه وان لم
 يتدفق لقلته
 او خرج على
 لون الدم او

قوله كان كان المني ان يقول

ما نقولون ولا جنبنا الا عابري سبيل قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع
 الصلاة لانه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره قوله
 تعالى هذه من صوامع وبيع وصلوات ولقوله عليه الصلاة والسلام لا اهل
 المسجد كالحايض ولا جنب رواه ابو داود عن عياشة رضي الله عنها وعن
 ابيها وقال ابن القطن انه حسن وخبر بالملك والترفد العبور للالة
 المذكورة وكما لا يحرم الا يكره ان كان له فيه عرض مثل ان يكون المسجد قرب
 طريقه فان لم يكن له عرض كرمه كافي الروضة واصليها وحيث عبر لا يكلف
 الاسراع في المشي بل يمشي على العادة وبالمسالم الكافر فانه يمكن من الملك
 في المسجد على الاصح في الروضة واصليها وبغير النبي صلى الله عليه وسلم هو
 فلا يحرم عليه قال صاحب التلخيص ذكر من خصا يصح صلي الله عليه وسلم
 ودخوله المسجد جنباً وبالمسجد المدارس والربط ومصلحة العيد وغو
 ذلك وبلا عذر ما اذا حصل له عذر كان احتمل في المسجد وتعذر عليه
 الخروج لاغلاق باب او خوف على نفسه او عصبوه او منفعة ذلك
 او على ماله فلا يحرم عليه الملك ولكن يجب عليه كافي الروضة ان يتيمم
 ان وجد غير ثياب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له ان يتيمم به فلو خالف
 وتيمم به صح تيممه كالتيمم برباب مقصوب والمراد برباب المسجد الداخل
 في وقفه لا المجمع من ربيع ونحوه وثانيهما يحرم على من ذكر قراءة القرآن
 باللفظ في حق الناطق وبالاشارة في حق الاخرس كما قال القاضي
 في فتاويه فانها منزلة منزلة النطق هنا وذلك لحديث الترمذي وغيره
 لا يقرأ الجنب ولا الحايض ثيابا من القرآن ولعن من حدث اكبر اجزا القرآن
 على قلبه ونظر في المصحف وقراءة ما سخط تلاوته وتحريك لسانه

وخالق قرا في المصاحف وقرا في المصاحف
 وهو غير مناسبا لانه محال في جميع المقاصد
 اهـ ذوات رحمه الله تعالى

وهو

قوله المصلاة اي المروضة فقط لانه لا يصلي النوافل والصلاة بطهارة لا يقرب الا واجبا
 ولو خالف الصلاة لانه محال في جميع المقاصد
 معين واجبت وقد اظهرت فانما يجب ان يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بقصد
 القرآن وينتاب عليه ثواب العاجب اهـ اجتهاد في احكام مديني

وهو بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة القرآن وفاقا لمطهروين
 يقرأ الفاتحة وجوبا فقط للصلاة لانه مضطر اليها اما خارج الصلاة
 فلا يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يوطأ الحايض او النفس اذا انقطع
 دمها ويحل لمن ذكر اذ كان القرآن وغيرها كمواظبة واجبارها واحكامه
 لا بقصد قرآن كقوله عند الركوب حان الذي سخر لنا هذا وما كنا له
 مقرنين اي مطيقين وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون فان
 قصد القرآن وحده اوع الذكر حرمة وان اطلق فلا كما ثبت عليه في الحديث
 لعدم الاخلاق بجرمته لانه لا يكون قرانا الا بالقصد قاله النووي وغيره
 وبين للمحب غسل الفرج والوضوء لاكل والشرب والنوم والجماع والحايض
 يضر النفس بعد انقطاع عنها **فصل في احكام الغسل وفرايض الغسل**
 ولو مسونا **فلا تاشيا** على ما صححه الرافي من عدم الاكتفا لهما
 بغسل عن الحدث والنجس وفرضان على ما صححه النووي في كتبه من الا
 كتفا لهما بغسل وهو المذهب الاول **النية** لحديث انما الاعمال بالنيات
 فينبوي رفع الجنبات اي ارفع حكمها ان كان جنباً ورفع حدث الحيض
 ان كانت حايضا او لنوطا كافي الروضة واصليها او الغسل من الحيض كما
 قاله ابن المقري فلونوي شخص رفع الجنبات وحدثه الحيض او عكسه
 او نوى رفع جنبات الجماع وجنباته بالاحلام او عكسه صح مع الغلط
 دون العمد كمنظيره في الوضوء كذا في المجموع وقضية تعليمهم ايجاب
 الغسل عن النفاس يكون دم حيض مجتمعا انه يصح نية احدهما بالآخر
 وبه جزم في البيان ويكفي نية رفع الحدث عن كل البدن وكذا مطلقا
 في الاصح لا يستلزم رفع المطلق رفع المقيد ولانه ينصرف الى حدثه لوجود

قوله صومع مع معناه
 القريبان اليه
 والبيع مقيد للصلاة
 لانه لا يجوز له ان يوطأ
 النفس اذا انقطع
 دمها ويحل لمن ذكر
 اذ كان القرآن وغيرها
 كمواظبة واجبارها
 واحكامه لا بقصد قرآن
 كقوله عند الركوب حان
 الذي سخر لنا هذا وما
 كنا له مقرنين اي مطيقين
 وعند المصيبة ان الله
 وانا اليه راجعون فان
 قصد القرآن وحده اوع
 الذكر حرمة وان اطلق
 فلا كما ثبت عليه في
 الحديث لعدم الاخلاق
 بجرمته لانه لا يكون
 قرانا الا بالقصد قاله
 النووي وغيره وبين
 للمحب غسل الفرج
 والوضوء لاكل والشرب
 والنوم والجماع والحايض
 يضر النفس بعد انقطاع
 عنها **فصل في احكام
 الغسل وفرايض الغسل**
 ولو مسونا **فلا تاشيا**
 على ما صححه الرافي من
 عدم الاكتفا لهما بغسل
 عن الحدث والنجس
 وفرضان على ما
 صححه النووي في
 كتبه من الاكتفا
 لهما بغسل وهو
 المذهب الاول
 النية لحديث
 انما الاعمال
 بالنيات
 فينبوي رفع
 الجنبات اي
 ارفع حكمها
 ان كان جنباً
 ورفع حدث
 الحيض ان
 كانت حايضا
 او لنوطا
 كافي الروضة
 واصليها او
 الغسل من
 الحيض كما
 قاله ابن
 المقري
 فلونوي
 شخص رفع
 الجنبات
 وحدثه
 الحيض او
 عكسه او
 نوى رفع
 جنبات
 الجماع
 وجنباته
 بالاحلام
 او عكسه
 صح مع
 الغلط دون
 العمد
 كمنظيره
 في
 الوضوء
 كذا في
 المجموع
 وقضية
 تعليمهم
 ايجاب
 الغسل
 عن
 النفاس
 يكون
 دم
 حيض
 مجتمعا
 انه
 يصح
 نية
 احدهما
 بالآخر
 وبه
 جزم
 في
 البيان
 ويكفي
 نية
 رفع
 الحدث
 عن
 كل
 البدن
 وكذا
 مطلقا
 في
 الاصح
 لا
 يستلزم
 رفع
 المطلق
 رفع
 المقيد
 ولانه
 ينصرف
 الى
 حدثه
 لوجود

وحكي عكسه وقيل الكسوف بالكاف اوله فيهما والخسوف اخره وقبل
غير ذلك **والسابع الغسل من غسل الميت** سواء كان الميت مسلما ام
لا وكان الغاسل طاهرا ام لا كما يفيض لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا
فليغتسل ومن حمله فليتنوضا رواه الترمذي وحسنه واما لم يجب لقوله
صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه رواه الحاكم
ويسن الوضوء من مسه **والثامن غسل الكافر** ولو مرتدا **اذ اسلام** تعظيما
للاسلام وقد امر صلى الله عليه وسلم قبس ابن عاصم به لما آلم واما لم يجب
لان جماعة اسلموا ولم يامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل هذا ان
لم يعرض له في كفره ما يوجب الغسل والا وجب على الاصح ولا يعرف
بالغسل في الكفر في الاصح **تنبيه** قد عام من كلامه ان وقت الغسل
بعد اسلامه لتصح اليه ولانه لا سبيل الى تاخير الاسلام بعده بل
المصرح به في كلامه تكفير من قال الكافر جازيا لم اذهب فاعتسل ثم
اسلم لوضاء ببقائه على الكفر تلك الحظوة **والثاني غسل المجنون**
وان تقطع جنونه **والعاشر غسل المغمى عليه** ولو لحظته **اذ افاقا** ولم
يتحقق منهما الزوال للاتباع في الاعذار واه الشيخان وفي معناه الجنون
بل اولي لانه يقال كما قال الشافعي قل من جن الا والنزل **والحادى عشر**
الغسل عند الاحرام حج او عمره اوتهما ولو في حال حيض المرأة ونفاسها
والثاني عشر الغسل لدخول مكة المشرفة ولو كان حلالا على المنصوص
في الام قال السبكي وحسنه لا يكون هذا من اغسال الحج الا من جهة
انه يقع فيه ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو احرم المكي بغيره من
قريب كالتنعيم واغتسل لم يندب له الغسل لدخول مكة **والثالث عشر**

الغسل

هذا هو الغسل عند الاحرام
والغسل عند دخول مكة
والغسل عند الجنون
والغسل عند المغمى عليه
والغسل عند الكفر
والغسل عند الموت
والغسل عند الحيض والنفاس
والغسل عند دخول مكة
والغسل عند دخول المدينة
والغسل عند دخول الحرم
والغسل عند دخول المسجد
والغسل عند دخول البيت
والغسل عند دخول الدار
والغسل عند دخول الطريق
والغسل عند دخول السوق
والغسل عند دخول الحمام
والغسل عند دخول الخلاء
والغسل عند دخول المني
والغسل عند دخول البول
والغسل عند دخول الدم
والغسل عند دخول العرق
والغسل عند دخول العذبة
والغسل عند دخول العذرة
والغسل عند دخول العذرة
والغسل عند دخول العذرة

الغسل **للقوف بعرفة** والافضل كونه بمنى ويحصل اصل السنة في غيرها
وقبل الزوال بعد الفجر لكن تقريبه للزوال افضل كتقريبه من ذهابه
في غسل الجمعة **والرابع عشر الغسل للميت بمزدلفة** على طريقة ضعيفة
لبعض العراقيين والمذهب في الروضة وحكاية في الزوايد عن الجمهور
ونصر الام استحبابه للوقوف بمزدلفة بعد صبح يوم النحر وهو الوقوف
بالشعر الحرام **والخامس عشر الغسل لرمي الجمار الثلاث** في كل يوم من ايام
التشريق فلا غسل لرمي جرفة العقبة يوم النحر قال في الروضة اكتفاء
بغسل يوم العيد ولان وقته متسع بخلاف رمي ايام التشريق **و**
السادس عشر والسابع عشر الغسل للطواف اي لكل من طواف الافاضة
والوداع وهذا ما جرى عليه النووي في مسنده الكبير وقال فيه ايضا
ان الاغتسال للحلق مسنون لكنه في الروضة تبع الكبير قال وزاد
في القديم ثلاثة اغسال لطواف الافاضة والوداع وللحلق قال في
المهمات وحاصله ان الجديد عدم الاستحباب لهذه الامور الثلاث
وهو مقتضى كلام المنهاج انتهى وهذا هو المعتمد وقد منا ان الاغتسال
المسنون لا يتحصر فيما قاله المصنف بل منها الغسل من الحجامه ومن
الخروج من الحمام عند ارادة الخروج وللاعتكاف ولكل ليلة من رمضان
وقبده الاذرع من يجهر للجما عذ وهو ظاهر ولدخول الحرم والحلق
العانة ولبلوغ الصبي بالسن ولدخول المدينة الشريفة وهي موجودة
في بعض النسخ فيكون هو السابع عشر وعند سيلان الوادي و
لتفريق راحة البدن وعند كل اجتماع من مجامع الخير اما الغسل
للملوكات الحسن فلا يسن الغسل لها لما في ذلك من المشقة واكد

هذا هو الغسل عند الاحرام
والغسل عند دخول مكة
والغسل عند الجنون
والغسل عند المغمى عليه
والغسل عند الكفر
والغسل عند الموت
والغسل عند الحيض والنفاس
والغسل عند دخول مكة
والغسل عند دخول المدينة
والغسل عند دخول الحرم
والغسل عند دخول المسجد
والغسل عند دخول البيت
والغسل عند دخول الدار
والغسل عند دخول الطريق
والغسل عند دخول السوق
والغسل عند دخول الحمام
والغسل عند دخول الخلاء
والغسل عند دخول المني
والغسل عند دخول البول
والغسل عند دخول الدم
والغسل عند دخول العرق
والغسل عند دخول العذبة
والغسل عند دخول العذرة
والغسل عند دخول العذرة
والغسل عند دخول العذرة

بطلانها فليستفيد المسح ايضا لكن لو احدث بعد لبسه غير حدثه الدائم
 وقبل ان يصلي بوضوء اللبس فرضا لم يمسح الا لفريضة فقط ولو اخل
 وان احدث وقد صلى بوضوء اللبس فرضا لم يمسح الا لفعل فقط لان
 مسحه موقب على طهره وهو لا يفيد اكثر من ذلك فان اراد فريضة اخرى
 وجب نزع الخف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على فريضة
 ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث على المذهب
 اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه استئناف طهر نعم ان اخذ الدخول
 في الصلاة بعد الطهر لغير مصلحتها او حدثه بجري بطل طهره **واستدرك**
 للمسح في حق المقيم والمسافر من حين انقضاء الزمن الذي **يجزئ** فيه
بعد لبس الخفين لان وقت جواز المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدة
 منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف
 لبسا على طهارة اوله لم تحسب المدة ولو بقي شهرا مثلاً الا انها عبادة
 موقته فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة وعلم مما تقرر
 ان المدة لا تحسب من ابتداء الحدث لانه ربما يستغرق غالب المدة وشمل
 اطلاقهم الحدث بالنوم واللبس والمس وهو كذلك **فان مسح** بعد الحدث
 المقيم في الخضر على خفيه ثم سافر سفر قصر او مسح المسافر على خفيه
 في السفر ثم اقام قبل استيفاء مدة المقيم ثم كل منهما مسح مقام
 تغلبا للحضر لا صالة فيقتصر في الا ولعل على مدة حضر وكذا في الثاني
 ان اقام قبل مدة كاسروا لا وجب النزع ويجزئه ما زاد على مدة المقيم
 ولو مسح احدي رجله حضرا ثم سافر ومسح الا حذى سفل اتم مسح مقيم
 كما صحه النووي تغلبا للحضر خلافا للرافعي ومثله ذلك ما لو مسح احدي

رجله وهو

رجله وهو عاصم ثم اخرى بعد توقيتها يظهر **تيسر** قد علم من اعتبار
 المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا بمعنى وقت الصلاة
 حضرا وعصيانا انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة ولا يشترط
 في الخف ان يكون حلالا لان الخف يستوفي به الرخصة لانه يجوز
 للرخصة بخلاف منع القصر في سفر المعصية اذ يجوز له السفر فيكفي
 المسح على المغصوب والرياح الصفيق والمخذ من طهارة وذهب
 للرجل كالتيتم بتراب مغصوب واستثنى في العباب ما لو كان اللابس
 الخف من مائتة ووجهه ظاهر والفرق بينه وبين المغصوب ان
 الحرم منه عن اللبس من حيث هو لبس فصار كالحف الذي لا يمكن تتابع
 المشي فيه والنهي عن لبس المغصوب من حيث انه متعدد في استعمال المال
 الغير واستثنى غير جلد الادي اذ اتخذ من خفا والظاهر ان كالمغصوب
 ولا يجزئ المسح على الجرموق وهو خف فوق خف ان كان فوق قوي ضعيفا
 كان او قويا لورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه او الجرموق لا
 نعم الحاجة اليه وان ادعت اليه الحاجة امكنه يدخل يده بينهما
 ويمسح الاسفل فان كان فوق ضعيفا كفي ان كان قويا لانه الخف والاسفل
 كاللفافه والا فلا كالاسفل الا ان يصل الى الاسفل القوي فيكفي ان كان
 بقصد مسح الاسفل فقط او بقصد مسحهما معا ولا بقصد شي منهما
 لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الما اليه لا بقصد مسح
 الجرموق فقط فلا يكفي المسح عليه فقط ويتصور وصول الما بقصد
 الي الاسفل في القويين بصبه في محل الحز **فزع** لو لبس خفا على جيرة
 لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح

قد لا يصح في
 القوي او
 في غير
 في غير
 في غير

قد لا يصح في
 القوي او
 في غير
 في غير
 في غير

على العمامة وسن مسح اعلاه واسفله وعقبه وحروفه خطوطا بان يضع
 يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى اخر ساقيه
 ويمر اليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرجا بين اصابع يديه فاستيعابه
 بالمسح خلاف الاولي وعليه يحمل قول الروضة لا يندب استيعابه ويكره تكراره
 وغسل الخف ويكفي مسح مسحة كسح الرأس في محل الفرض بظاهره على الخف
 لا باسفله وباطنه وعقبه وحروفه اذ لم يرد الاقتصار على شي منها كما ورد الا
 قتلصا على الاعلى فيقتصر عليه وقفا على محل الرخصة ولو وضع يده المبثلة
 عليه ولم يمرها وفطر عليه اجزا ولا مسح لثا في بقا المدة كان فيسي ابتدائها
 او انه مسح حضرا او سفرا لان المسح رخصة بشرط منها ابتداء المدة
 فاذا اشك فيها رجع الى الاصل وهو الغسل **ويبطل** حكم المسح في حق
 لا يمس الخف **بثلاثة اشياء الاول بخلعها** او احدها او بظهور
 بعض الرجل او شي مما ستره من رجل ولقافة وغيرها **والثاني**
انقضاء المدة المحدودة في حقهما فليس لاحدهما ان يصلي بعد انقضاء
 مدته وهو بطهر المسح في الحالين **والثالث ما يوجب الغسل** من جنابة
 او حيض ونفاس وولادة فينزح ثم يبتطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل
 لا يمسح بالمسح ببقية المدة كما اقتضاه كلام الراعي وذلك بخبر صفوان
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين او سفرا ان
 لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام وليا يهن الا من جنابة رواه الترمذي وغيره
 وصححه وقيس بالجنابة ما في معناها ولان ذلك لا يتكرر تكرار الحد لا يصح
 وفارق الجيرة مع ان في كل منهما مسحا باء علاسا ترك الحاجة موضوعا على
 طهر بان الحاجة ثم استد والنزع اشق ومن فسد خفه او ظهر شي مما

سكون

هذا هو الوجه في المسح
 وهو ان يمسح باليمين
 على الخف واليسرى على
 الخف واليسرى على الخف
 واليسرى على الخف

هذا هو الوجه في المسح
 وهو ان يمسح باليمين
 على الخف واليسرى على
 الخف واليسرى على الخف
 واليسرى على الخف

ستره من رجل ولقافة وغيرها او انقضت المدة وهو بطهر
 المسح في الثلاثة لزمه غسل قدميه فقط لبطلان طهرهما دون
 غيرهما بذلك وخرج بطهر المسح طهر الغسل ولا حاجة الى غسل
 قدميه **تمه** لو نحت رجل في الخف بدم او غير نجاسة غير معفو
 عنها وامكن غسلها في الخف غسلها ولم يبطل مسحه وان لم يكن يجب
 النزع وغسل النجاسة وبطل مسحه ولو بقي من مدة المسح ما يسع
 ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين فاكثر ان فقدت
 صلاته لانه على طهارته في الحال وصح الاقذابه ولو علم المقتدي
 بحاله وبفارقته عند عرض المبطل قال في الاجبا يستحب لمن اراد
 ان يلبس الخزان ينفضه ليلا يكون فيه حية او عقرب او شوكه
 او نحو ذلك واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن ابي امامة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من باله واليوم فلا يلبس خفيه حتى
 ينفضهما **فصل** في التيمم هو لغة القصد يقال تيممت فلانا وتيممت
 وتاممت وامتته اي قصده ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقوا
 وشرعا ايصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وحقت
 به هذه الامة والاكثر من على انه فرض في سنة ست من الهجرة وهو
 رخصة على الاصح واجمعوا على انه مختص بالوجه واليدين وان كان
 الحديث اكبر والاصح فيه قبل الاجماع قوله تعالى وان كنتم مرضى او على
 سفر فلا تعذبوا انفسكم في الصلاة الا ان طهرتم او اغتسلوا او امسحوا
 برؤوسكم واورقابكم ولعلكم تذكرون **وشرايط التيمم** جمع شريطة
 كما قاله الجوهري **تمه** اشيا كذا في اكثر النسخ والمعهود في كلامه

هذا هو الوجه في المسح
 وهو ان يمسح باليمين
 على الخف واليسرى على
 الخف واليسرى على الخف
 واليسرى على الخف

الاخر

هذا هو الوجه في المسح
 وهو ان يمسح باليمين
 على الخف واليسرى على
 الخف واليسرى على الخف
 واليسرى على الخف

وقالت له ما ولدي فت ملأ يده وجلس في هذه الحالة فسقطت الامة من يده في اليمنى
 فامر مسكتا تحض بها فذهبت وانت بها فقال لها ما بظاها فقد بظاها فقالت لم انما
 ابطاني لا تبرأ جميع المسك الذي في يدي فبصر بها فلما تبصر بها فقال لامة ملك بكم كان
 كذا وقام هاربا امام شخصنا فضالى

ستة كما استعرفه النبي الاول **وجود العذر** وهو العجز عن استعمال الماء
 والعجز ثلاثة اشياء احدها فقد **بسبب سفر** والمسافر اربعة احوال
 الحالة الاولى ان يتيقن عدم الماء فيتيمم حينئذ بلا طلب اذا لا فائدة فيه
 سواء اكان مسافرا ام لا وفقده في السفر جري على الغالب الحالة الثانية
 ان لا يتيقن العدم بل جواز وجوده وعدته فيجب عليه طلبه في الوقت قبل
 التيمم ولو تأخر منه مما جوزه فيه من رحله ورفقته المنسوبين اليه وليست
 كان ينادي فيهم من معه ما يجوده ثم ان لم يجد الماء في ذلك نظر حوا
 يمينا وشمالا واما ما خلفه الى المداوي وحقق موضع الحضرة والظن
 بمزيد احتياط ان كان مستويا الارض فان كان وهدية وجبل تردد ان
 امن مع ما ياتي اختصاصا وما لا يجب بذله لما طهارة الحدي لحقه فيه
 غوث رفقته لو استغاث بهم فيه مع تشاغلهم باستغاثهم فان لم
 يجد ما يقيم لظن فقده الحالة الثالثة ان يعلم ما يحمل يصله مسافر
 الحاجة كاختطاب واحتشاش وهذا فوق حد الغوث المتقدم ويحي
 حد القرب فيجب طلبه منه ان امن غير اختصاص وما لا يجب بذله لما
 طهارة ثمنه او اجرة من نفس وعضو وما لا يزيد على ما يجب بذله لما
 وانقطاع عن رقة وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه ما
 لو نضابه خرج الوقت فانه لا يتيمم لانه واحد للماء ولم يعتبر هنا
 الا من على الاختصاص ولا على الماء الذي يجب بذله بخلافه فيما امر لتيقن
 وجود الماء للحالة الرابعة ان يكون الماء فوق ذلك المحل ويسمى حد البعد
 فيتيمم ولا يجب قصد الماء بعده فلو تيقنه آخر الوقت فانتظار افضل
 من تعجيل التيمم لان فضيلة الصلاة بالوضوء ولو اخر الوقت بلغ منها

بالتيمم

هذا هو الوجه في وجوب التيمم في هذه الحالات الستة
 وهو العجز عن استعمال الماء
 والعجز ثلاثة اشياء
 احدها فقد بسبب سفر
 والمسافر اربعة احوال
 الحالة الاولى ان يتيقن عدم الماء
 فيتيمم حينئذ بلا طلب
 اذا لا فائدة فيه
 سواء اكان مسافرا ام لا
 وفقده في السفر جري على الغالب
 الحالة الثانية ان لا يتيقن العدم
 بل جواز وجوده وعدته فيجب عليه طلبه
 في الوقت قبل التيمم
 ولو تأخر منه مما جوزه فيه من رحله
 ورفقته المنسوبين اليه وليست
 كان ينادي فيهم من معه ما يجوده
 ثم ان لم يجد الماء في ذلك نظر حوا
 يمينا وشمالا واما ما خلفه الى المداوي
 وحقق موضع الحضرة والظن بمزيد
 احتياط ان كان مستويا الارض فان كان
 وهدية وجبل تردد ان امن مع ما ياتي
 اختصاصا وما لا يجب بذله لما طهارة
 الحدي لحقه فيه غوث رفقته لو استغاث
 بهم فيه مع تشاغلهم باستغاثهم فان لم
 يجد ما يقيم لظن فقده الحالة الثالثة
 ان يعلم ما يحمل يصله مسافر الحاجة
 كاختطاب واحتشاش وهذا فوق حد
 الغوث المتقدم ويحي حد القرب فيجب
 طلبه منه ان امن غير اختصاص وما لا
 يجب بذله لما طهارة ثمنه او اجرة من
 نفس وعضو وما لا يزيد على ما يجب
 بذله لما وانقطاع عن رقة وخروج وقت
 والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه ما
 لو نضابه خرج الوقت فانه لا يتيمم
 لانه واحد للماء ولم يعتبر هنا الا من
 على الاختصاص ولا على الماء الذي
 يجب بذله بخلافه فيما امر لتيقن
 وجود الماء للحالة الرابعة ان يكون
 الماء فوق ذلك المحل ويسمى حد البعد
 فيتيمم ولا يجب قصد الماء بعده
 فلو تيقنه آخر الوقت فانتظار افضل
 من تعجيل التيمم لان فضيلة الصلاة
 بالوضوء ولو اخر الوقت بلغ منها

بالتيمم اوله وان ظنه او ظن او يتيقن عدمه او شك فيه اخر الوقت فتعجل
 التيمم افضل لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء بسبب الشك خوف
 محذور من استعمال الماء بسبب يطو برة **اموض** او زيادة الم او شين
 فاحش في عضو ظاهر للعذر وللآية السابقة والشين الاثر المستكرم
 من تغير لون او نحو او استحشاش وثقة بقي ولحمة تزيد والظاهر ما
 يبدو وعند المهنة غالبها الوجه واليدين ذكر في ذلك الرافعي وذكر في الجناب
 ما حاصله انه ما لا يعد كشفه هتكا للمهنة ويمكن رده الى الاول وخرج
 بالفاحش اليسير كقليل سواد وبالظاهر الفاحش في الباطن فلا اثر
 لخوف ذلك ويعتمد في خوف ما ذكر قوله عدل في الرواية السبب الثالث
 حاجته اليه لعطش حيوان محترم ولو كانت حاجته اليه لذلك في المستقبل
 صونا للروح او غيرها عن التلف فيتم مع وجوده ولا يكتفى الظاهر
 به ثم جمعة وكثرة العذر اية لانه مستقذر عادة وخرج بالمحترم غير
 والعطش المبيح للتيمم يعتبر بالخوف في السبب الثاني والعطشان
 الما من ماله قهرا ببدله ان لم يبدله له **والشيء الثالث دخول وقت الصلاة**
 فلا يتيمم بوقت فريضا او نفلا قبل وقته لان التيمم طهارة ضرورة ولا
 ضرورة قبل الوقت بل يتيمم له فيه ولو قبل الايتان بشرطه كسره
 جمعة وانما لم يصح التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن المتصفح
 بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا تكون زوالها شرطا للصلاة
 والا لما صح التيمم قبل زوالها عن الثوب والمكان والوقت شامل
 لوقت الجواز ووقت العذر ويدخل وقت الصلاة الجازة بانقضاء الفصل
 او بدله ويتم للفعل المطلق في كل وقت اراده الا وقت الكراهة اذا اراد

هذه هي الرواية
 في وجوب التيمم
 في هذه الحالات
 الستة
 وهو العجز عن استعمال الماء
 والعجز ثلاثة اشياء
 احدها فقد بسبب سفر
 والمسافر اربعة احوال
 الحالة الاولى ان يتيقن عدم الماء
 فيتيمم حينئذ بلا طلب
 اذا لا فائدة فيه
 سواء اكان مسافرا ام لا
 وفقده في السفر جري على الغالب
 الحالة الثانية ان لا يتيقن العدم
 بل جواز وجوده وعدته فيجب عليه طلبه
 في الوقت قبل التيمم
 ولو تأخر منه مما جوزه فيه من رحله
 ورفقته المنسوبين اليه وليست
 كان ينادي فيهم من معه ما يجوده
 ثم ان لم يجد الماء في ذلك نظر حوا
 يمينا وشمالا واما ما خلفه الى المداوي
 وحقق موضع الحضرة والظن بمزيد
 احتياط ان كان مستويا الارض فان كان
 وهدية وجبل تردد ان امن مع ما ياتي
 اختصاصا وما لا يجب بذله لما طهارة
 الحدي لحقه فيه غوث رفقته لو استغاث
 بهم فيه مع تشاغلهم باستغاثهم فان لم
 يجد ما يقيم لظن فقده الحالة الثالثة
 ان يعلم ما يحمل يصله مسافر الحاجة
 كاختطاب واحتشاش وهذا فوق حد
 الغوث المتقدم ويحي حد القرب فيجب
 طلبه منه ان امن غير اختصاص وما لا
 يجب بذله لما طهارة ثمنه او اجرة من
 نفس وعضو وما لا يزيد على ما يجب
 بذله لما وانقطاع عن رقة وخروج وقت
 والا فلا يجب طلبه بخلاف من معه ما
 لو نضابه خرج الوقت فانه لا يتيمم
 لانه واحد للماء ولم يعتبر هنا الا من
 على الاختصاص ولا على الماء الذي
 يجب بذله بخلافه فيما امر لتيقن
 وجود الماء للحالة الرابعة ان يكون
 الماء فوق ذلك المحل ويسمى حد البعد
 فيتيمم ولا يجب قصد الماء بعده
 فلو تيقنه آخر الوقت فانتظار افضل
 من تعجيل التيمم لان فضيلة الصلاة
 بالوضوء ولو اخر الوقت بلغ منها

بخلاف ما لو ذهب ثلث المافاته لا يجب عليه قبوله بالإجماع لعظم المنية بشرط
 قصد التراب لقوله تعالى فتمموا صبراً طيباً أي اقصدوه فلو سقطه رجع
 على عضو من أعضاء التيمم فرده عليه ونوى لم يكف وإن قصد بوقوفه في
 مهبط الريح التيمم لانتفا القصد من جهته بانتفا النقل المحقق له ولو تم
 بأذنه بأن نقل الماذون التراب إلى العضو وردده عليه جاز على النص
 كالوضوء لا بد من نية الأذن عند النقل وعند مسح الوجه كما لو كان هو
 المنيهم والالم يصح جزئاً كالوجه بغير أذنه ولا يشترط عذر لإقامة
 فعل بأذنه مقام فعله لكنه يندب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع
 القدرة خروجاً من الخلاف بل يكف له ذلك كما صرح به الدبيري ويجب
 عليه عند العجز ولو باجته عند القدرة عليها **فرايضه** أي التيمم
 جمع فريضة أي أركانه هنا **أربعة أشياء** وعدها في المنهاج
 خمسة فزاد على ما هنا النقل وعدها في الروضة سبعة فجعل التراب
 والقصد ركيزين واسقط في المجموع التراب وعدها ستة وجعل التراب
 شرطاً والأولى ما في المنهاج إذ لو حسن عدا التراب ركناً حسن عدا الماذون
 في الظاهر وأما القصد فداخل في النقل الواجب قرن النية به الركن
 الأول وهو الذي سقط المصنف نقل التراب إلى العضو المحسوس بنفسه
 أو بما ذونه كما مر فلو كان على العضو تراب فرده عليه من جانب إلى
 جانب لم يكف وإنما صرحوا بالقصد مع أن النقل المقرون بالنية
 منتظم في رعاية اللفظ الآية فلو تلف التراب من الريح بكه أو يده مسح
 به وجهه أو تمسك في التراب ولو غفر عذر أجزاءه ونقله من وجهه
 إلى يدان حدث بعد زوال تراب مسحه عنه تراب أو نقل من يد إلى وجه

معناه
 كقوله الماذون
 على المكان

هذا هو الوجه
 في التيمم
 وهو أن ينوي
 التيمم على وجهه
 أو يده أو وجهه
 أو يده أو وجهه
 أو يده أو وجهه

أو يده أو وجهه

أو من يد إلى أخرى أو من عضو وردده إليه ومسحه به كقوله ذلك
 لوجود مسح النقل والركن الثاني في كلام المصنف **النية** أي نية استباحة
 الصلاة ونحوها مما تقتض استباحته إلى طهارة كطواف وحمل مصحف
 وسجود تلاوة إذا الكلام الآن **النية** في صحة التيمم وأما ما يستباح
 به فسياسة ولو تيمم بنية الاستباحة طائفاً إن حدثت أصغر فبأن أكبر
 أو عكسه صح لان موجبها واحد وهو التيمم وإن نذر لم يصح لنسبته
 ولو اجتب في سفره ونسي وكان يتيمم وقتاً ويتوضأ وقتاً أعاد صلوات
 الوضوء فقط لما مر ولا يتكفي نية رفع حدث أصغر أو أكبر أو الطهارة عن
 أحدهما لان التيمم لا يرفعه ولو نوى فرض التيمم وفرض الطهارة أو التيمم
 المفروض لم يكف لان التيمم ليس مقصوداً في نفسه وإنما يوقي به عن
 ضرورة فلا يجعل مقصوداً بخلاف الوضوء ولهذا استحب تجديد الوضوء
 بخلاف التيمم ويجب قرن النية بالنقل لانه أول الأركان واستدامتها
 التي من شئ من الوجه كما في المنهاج كاصلة فلو عزبت قبل المسح لم يكف
 لان النقل وإن كان ركناً فهو غير مقصود في نفسه قال الاستواري المحقق
 الاكتفاء باستحضارها عندها وإن عزبت بينهما وتقليل الرافعي بينهما
 وهذا هو الظاهر والتعبير بالاستدامة جري على الغالب لان هذا الزمن
 يسير لا تغرب فيه النية غالباً ولو ضرب يديه على بشرة امرأة تنقض وعليها
 تراب فإن منع الميثاق البشريين صح تيممه والأفلا وأما ما يتباح له بنيتته
 فإن نوى استباحة فرض ونقل أبعاله عملاً بنيتته أو فرضاً فقط فله
 النقل مع لان النقل تابع له فإذا أصححت طهارة لك صل فللمتابع أولى
 أو نقله فقط أو نوى الصلاة وأطلق به صلى به النقل ولا يصلح به الفرض

هذا هو الوجه
 في التيمم
 وهو أن ينوي
 التيمم على وجهه
 أو يده أو وجهه
 أو يده أو وجهه
 أو يده أو وجهه

قوله فان وجده في صلاة الخ هذا محترز قول المتن المار في غير وقت الصلاة اي
فان وجده ولو في عهد القرب وان ضاق الوقت ولا ياتي هذا ما تقدم في وجوب الطلب
في عهد القرب من انه يستترط ان يخرج الوقت لان ذلك مفروض فيما يسقط فرضه
بالتيمم بخلاف ما لا يسقط فرضه بالتيمم فيجب الطلب وان خرج الوقت مرحومي
وخبر بوجوده توجهه اي في الصلاة فلا تبطل به الصلاة مطلقا ويبطل به
غيرها كقراءة وطواف ووطئ وقول وانظر لو راى المار في الصلاة وشك هل هذا
المحل مما يغلب فيه النقص والوجود فهل يبطل بتدوذه ام لا لانا نحققنا
الانقضاء وشككتنا في المبطل كل محتمل وفي ذلك على المحل وجوب القضاء ان
قارن شكه الحزم وظاهره بطلانها فراجعها وانما اصل ان روية المار
وتوجهه والعقد على عنه وزوال العلة تارة تكون مع حائل وتارة تكون
بلا حائل واذا كانت مع حائل فتارة يتقدم علمه وتارة يتأخر وتارة يقارن
ن فلهذه ستة عشر صورة وعلى كل ما ان يكون قبل الصلاة او فيها
وهي تسقط بالتيمم ام لا فاجملة ثمانية واربعون صورة فان تقدم علم
الحائل او قارن فلا يبطلان مطلقا واما اذا كان بلا حائل وبجائيل متأخر
فتارة يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة وتارة يكون بعد التلبس بها فان
كان قبل التلبس بها يبطل مطلقا وان كان بعد التلبس بها لم يبطل مطلقا
بطلت في التوهم مطلقا واما في غيره فينظر ان كانت الصلاة يسقط فرضها
بالتيمم لم يبطل والا يبطلت بطلان التيمم وهو مداني في حاشية
مونها ستة عشر انك لما تقور في الاربع صور المتقدمة تارة تكون مع
حائل وتارة تكون بلا حائل وحيث قلت وان كانت مع حائل فتارة يتقدم علم
الخ فالاربعة التي بلا حائل طرحت فتأخذ الثلاثة وهي ما اذا ما تقدم علمه
او تأخر او قارن وتضربها في الاربعة صور المتقدمة وهي روية المار وتوجهه
والعقد على عنه وزوال العلة يحصل اثني عشر ثم تصنف لهم الاربعة المبرورة
وهي ما اذا علم المار وتوجهه او قدر على عنه او زالت العلة بلا حائل فيصير
الاربعة عشر صورة وهذا من توضيح الواضح ولكن الاعمال بمقاصدها
فقال الله تعالى التوفيق لي الخير ببركة نبينا صلى الله عليه وسلم اه

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text appears to be a continuous narrative or a list of items, with some lines being more distinct than others. There are several small, dark spots and stains scattered across the page, particularly in the center and towards the right edge. The paper has a yellowish, aged appearance with some minor discoloration and a slightly rough texture.

عن روية المارديس المراد روية لم يسمع قط بل المراد العلم قد روي
 الاخر ولو كان قديما وان لم يكن لطهارة امه مديون

بطلان التيمم فقال **والذي يبطل التيمم بعد صحتة ثلاثة اشياء الاول**
اي الذي يبطل الوضوء ونقدم بيانه في موضعه **والثاني روية الماء**
الطهور في غير الصلاة وان ضاق الوقت بالاجماع كما قاله ابن المنذر
 وخبر ابي داود التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء
 فاسته جلدك رواه الحاكم وصححه ولانه لم يشرع في المقصود فصار
 كالوراء في اثنا التيمم ووجود ثمن الماء عند مكان شرائه كوجود الماء
 وكذا توههم الماء وان زال سريعا لوجوب طلبه بخلاف توههم الستره
 لا يجب عليه طلبها لان الغالب عدم وجدانها بالطلب للخل بها ومن
 التوههم روية سراب وهو ما يرى نصف النهار كانه ماء او روية غمامة
 مطبقة بقربه او روية ركب طلع او نحو ذلك مما يتوههم معه المافلو
 سمع قايلا يقول عندي ما لغايب بطل تيممه لعلمه بالمافلو سمع قايلا
 قبل المانع او يقول عندي لغايب ما لم يبطل تيممه لمقارنة المانع وجود
 الماء ولو قال عندي ما حاضرا ما وجب طلبه منه ولو قال لفلان ما ولم يعلم
 السماع غيبته ولا حضوره وجب السؤال عنه اي وبطل تيممه في الصور
 لما من ان وجوب الطلب يبطله ولو سمعه يقول عندي ما ورد بطل ايضا
 وجود ما ذكر قبل تمام تكبير الاحرام كوجوده قبل الشروع فيها وانما يبطل
 وجود الماء ونوهه ان لم يقترن بمانع يمنع من استعماله كعطش سمع لا بها
 وجوده والحالة هذه كالعدم فان وجد في صلاة لا يسقط فقام
 بالتيمم بان صلى في مكان يعد فيه وجود الماء يبطل تيممه اذا قايد بالا
 شغل بالصلاة لانه لا بد من اعادة تيمم وان اسقط التيمم فقامها
 لم يبطل تيممه لانه يشرع في المقصود فكان كالرؤبة ككفر الرقبة بعد الشروع

في القصر

عن روية المارديس المراد روية لم يسمع قط بل المراد العلم قد روي
 الاخر ولو كان قديما وان لم يكن لطهارة امه مديون

في الصوم ولان وجود الماء ليس حرجا لكنه مانع من ابتداء التيمم ولا فرق
 في ذلك بين صلاة الفرض وظهوره وصلاة جنازة والنفل كعيد ووتر
 ولوراي المسافر لما في ائنا صلاته وهو قاصر ثم نوى الإقامة او نوى
 القاصر الا تمام عند روية الما بطلت صلاته تغليبا لحكم الإقامة
 في الاولى ولحدوث ما لم يستبجده منها وفي الثانية لان الاتمام
 كافتتاح صلاة اخرى وثنا امرين من موضعه في الصلاة كوجدان
 المسافر الما فيها في نظر ان كانت مما سقط بالتيمم لم يبطل وان كانت
 مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجيرة على حد شطط وقطع
 الصلاة التي تسقط بالتيمم لينوضا ويصلي بدلها افضل من اتمامها كما
 لو وجب لكفر الرقبة في اثنا الصوم ولخرج من خلاف من حرم اتمامها
 الا اذا ضاق وقت الفريضة فيحرم قطعها كما جزم به في التحقيق ولو يتم
 ميت وصلى عليه ثم وجدا لما وجب غسله والصلاة عليه سواء اكان في
 اثنا الصلاة ام بعدها ذكره البغوي في فتاويه ثم قال ويحتمل ان
 لا يجب وما قاله محله في الحضر ما في السفر فلا يجب شي من ذلك كما في
 كما جزم به ابن سراقه في تلقينه لكنه فرضه في الوجدان بعد الصلاة
 فعلم ان صلاة الجنازة كغيرها وان تيمم الميت كتيمم الحي ولوراي الما في
 صلاة التي تسقط بالتيمم بطل تيممه بسلامه منها وان علم تلفه قبل سلامه
 لانه ضعف لرؤية الماء وكان مقتضاه بطلان الصلاة التي هو فيها لكن
 خالفناه بحرثها ويسلم الثانية لانها من جملة الصلاة كما جتة النووي
 تبع الروايين ولورات حايط تيمم لفقد الماء وهو جامع ما حرم
 عليها تمكينه كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره ووجب النزاع كما في مجموع

عن روية المارديس المراد روية لم يسمع قط بل المراد العلم قد روي
 الاخر ولو كان قديما وان لم يكن لطهارة امه مديون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
البرهان على وحدانيته

وعينه لبطالان طهرها ولوراه هود وبها لم يجب عليه النزح لبقا طهرها ولو لم
راي الماني اشارة قد تيمم لها بطل تيممه بالروية سوانوى قراة قدر
معلوم ام لا بعد ارتباط بعضها ببعض قاله الروياني ولا يجاوز المتفضل
الذي وجد الماني صلاته الذي لم ينو قد لا ركعتين بل يسلم منها لانه
الاحب والمعهود في الفل هذا اذا راي الما قبل قيامه للثالثة فافوتها
والا اتم ما هو فيه فان نوى ركعة او عدة اتمه لان عقاد نيته عليه
فاشبه المكتوبة المقدرة ولا يزيد عليه لان الزيادة كافتتاح نافلة
بدليل افتقارها الى قصد جديد وتوراي الماني اننا الطواف بطل
تيممه بناء على انه يجوز تفريقه وهو الاصح والثالث من البطالات **الردة**
والعياد بالله تعالى بخلاف الوضوء لقوته وضعف بدله لكن تبطل
نيتا فيجب تجديد نية الوضوء **وصاحب الجبار** جمع جيرة وهي حشبة
او حوها كقصة توضع على الكسر ويشد عليها لينجبر الكسر **مسح** بالماء
عليها حيث عثر نزعها خوف محذور مما تقدم وكذا اللصوق بفتح اللام
والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تقطير شي فيها يمنع من وصول
اما وجب مسح كلها بالما استعماله ما امكن بخلاف التراب لا يجب
مسحها به وان كانت في حلة لانه ضعيف فلا يؤثر من ورا حيل ولا يقد
المسح بمدة بل له الاستدامة الى الاندمال لانه لم يرد فيه تاقيت
ولان الساتر لا ينزع للجناية بخلاف الخف فيهما ويسمح الجنب ونحوه
شا والمحدث وقت غسل عليه ويشترط في الساتر ليكن مادام ان لا يحد
من الصحيح الاما لا بد منه للاستمسك ويجب غسل الصمايح لانها
طهارة ضرورية فاعبر الايمان فيها باقتضى المكن **ويشتم** وجوبا لما روى ابو

قوله فيها
اي في الطواف
هو قوله

ما روي في الساتر
من عدم اعادة الصلاة
على طهره في كل مرة
او في كل مرة
او في كل مرة
او في كل مرة

داود والدارقطني

ابوداود والدارقطني باسناد كل حاله ثقات عن جابر في المشحج الذي
احتلم واغتسل فدخل الماء شحجه فأت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على راسه خوفة ثم مسح عليها وبطل
سائر جسده والتيمم بدل عن غسل العضو العليل ومسح الساتر بدل
عن غسل ما تحت اطرافه من الصحيح كافي التحقيق وغيره وقضية ذلك
انه لو كان الساتر بقدر العلة فقط او بازيد وغسل الزايد كله لا يجب المسح
وهو كذلك فاطلاقهم وجوب المسح جري على الغالب من ان الساتر ياخذ
زيادة على محل العلة والفصد كالجرح الذي يخاف من غسله ما روي تيمم ان خاف
استعمال الماء عصابته كاللصوق ولما بين جبات الجذري حكم العضو
الجريح ان خاف من غسله ما مر واذ اظهر دم الفصادة من اللصوق وشق عليه
نزعه وجب عليه مسحه ويعفى عن هذا الدم المختلط بالما تقديم المصلحة
الواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تلحاح مصل الفرض حيث تقدرت عليه
القراة الواجبة واذا تيمم الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي وادى فريضته
الفرض ثان وثالث وهكذا ولم يحدث بعد طهارته الاولى لم يعد الجنب ونحوه
غسلا لما غسله ولا مسح لما مسحه والمحدث كجنب فلا يحتاج الى اعادة غسل
ما بعد عليه لانه لما احتاج اليه لو بطلت طهارة العليل وطهارته باقية
اذ ينقل بها وانما يعيد التيمم لضعفه عن اداء فرض ثان بخلاف من سمي نعة
فان طهارة ذلك العضو لم تحصل واذا امتنع وجوب استعمال الماني فعضو
من محل الطهارة لنحو مرض او جرح ولم يكن عليه ساتر وجب التيمم لئلا يبق
موضع العلة بلا طهارة فيم التراب ما امكن على موضع العلة ان كان يحمل
التيمم ويجب غسل الصحيح بقدر الامكان لما روى ابوداود وابن حبان في

في المسح على الجنب
في المسح على الجنب
في المسح على الجنب
في المسح على الجنب
في المسح على الجنب
في المسح على الجنب

حديث عمرو بن العاص في رواية لها انه غسل معاطفه ونوضا وضوه للصلاة
 ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما اسكنه ونوضا وتيمم للباقي وتلطف
 في غسل الصحاح المجرى للعليل فيضع خرقة مبلولة بقربه ويتخاضل عليها
 ليغسل بالمقطر فيها ما حواله من غير ان يسيل اليه فان لم يقدر على ذلك
 بنفسه استعان ولو باجرة فان تقدر في المجمع ان يقضي ولو جرح عضو
 المحدث او امتنع استعمال المافيه ما لغير جراحة فيجب تيمم ان يسهل على الاصح
 وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل لقدر العليل وكل من اليدين والرجلين
 كعضو واحد ويستحب ان يجعل كل واحدة كعضو فان كان في اعضائه الاربعه
 جراحه ولم يعمها فله بد من ثلاث تيممات الاول للوجه والثاني لليدين والثالث
 للرجلين والراس يكفي فيه مسح ما قل منه كما مر فان عمت الراس فاربعة وان
 عمت الاعضاء كلها فتيمم واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل
ويحلى صاحب الحيرة اذا مسح عليها وغسل الصحاح وتيمم **ولا اعادة**
عليه ان كان وضعها على طهر لانه اولى من المسح على الخف للضرورة
 هنا هذا اذا لم تكن الحيرة على محل التيمم والاوجب القضا قال في الوقت
 بالاخلاق لنقص البدن او بعد جمعا ونقله في المجموع كالرافعي عن جماعة
 ثم قال في اطلاق الجمهور يقتضي انه لا فرق انتهى وما في الروفة اوجه
 ما ذكرناه وان وضعها على حدث سواء كان في اعضا التيمم ام في غيرها من
 اعضا الطهارة وجب نزعها ان امكن بلا ضرر يبيح التيمم له ثم مسح على
 ساخر فاشترط فيه الوضع على طهر كالحف فان تعدد نزعها يبيح مسح على
 لغوات شرط الوضع على الطهارة فان تنفي تشبيهه حيث بدأ بالحف وكذا يجب
 القضا ان اسكنه النزع ولم يفعل وكان وضعها على طهر ولو تيمم عن حدث

البركة

هذا الحديث انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة

هذا الحديث انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة

اكثر ثم احدث حدثا اصغرا انتقض طهره الا صغرا لا اكبرا كما لو احدث بعد غسل
 فيحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجدا لما لا
 مانع فلو وجد خابية مائسبة تيمم ولا يجوز الطهر منها لانها انما وضعت
 للشرب نظر المغالب ولم يقض صلاته كما لو تيمم بحضرة ما يحتاج اليه لعطش
 وصلى به ولو نسي المافي رحله او اصله فيه فلم يجد بعد معان الطلب
 وتيمم في الحالين وصلى ثم تذكره في السبيل ووجد في الاصل ففني لانه في
 الحالة الاولى واجد لما اسكنه قصر في الوقوف عليه فيقضي كما لو نسي ستر العورة
 وفي الثانية عذر نادرا لا يدوم ولو اصل رحله في رحال بسبب ظلم او غيرها
 فتيمم وصلى ثم وجده وفيه المافان لم يعم في الطلب ففني لتقصيره وان
 اسعن فيه فلا قضا اذ لا ما معه حال التيمم وفارق اضلاله في رحل بان
 تخيم الرفقة اوسع غالبا من تخيمه فلا يعد مقصودا ولو ادرك المافي رحله
 ولم يشعر به او لم يعلم بغير حقيقة هناك فلا اعادة ولو تيمم لا اضلاله
 عن القافلة او عن الماء او غصب يابه فلا اعادة بلا خلاف ذكره في المجموع
فروع لو اتلف المافي الوقت لغرض كبر وتنظيف وتخير مجتهد
 لم يعصى العذر او اتلفه عبثا في الوقت او بعد عصي لتغريظه باللاف
 مانعين للطهارة ولا اعادة عليه اذ تيمم في الحالين لانه تيمم وهو فاقدم الماء
 اما اذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ما الطهارة وان كان يعصى
 من حيث انه اضاعة مال ولا اعادة ايضا لما مر ولو باعدها وهبه في الوقت
 بلا حاجة له ولا لغيره او ائتمنت كعطش لم يصح بيعه ولا هبته لانه
 عاجز عن تسليمه شرعا لثبته للطهر وهذا فارق صحة هبة من لزوم كفارة
 او ديون فوجب ما يملكه وعليه ان يسترده فلا يصح تيممه ما قدر عليه البقاء

هذا الحديث انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة

هذا الحديث انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة

هذا الحديث انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة
 في رواية اخرى انما هو في رواية واحدة

على ملكه فان عجز عن استزاد ان يتيم وصلى وفقضى تلك الصلاة التي فوت الماء
في وقتها المقصود دون ما سواها لانه فوت الما قبل دخول وقتها ولا يقضى
تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل يؤخر القضا الى وجود الماء او حاله يسقط فيها
فيها بالتيمم ولو انزل الماء في يد المتهب او المستري ثم تيمم وصلى فلا إعادة عليه
لما سلف ويضمن الماء المستري دون المتهب لان فاسد كل عقد كصحة
في الضمان وعدله ولو مرعا في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم
تيمم وصلى اجزاه ولا إعادة عليه لما مر ولو عطشوا ولم يتيمم ما شربوه وهو
وضمنوا للوارث بقبضه لا بمثله ولو كان مثليا اذا كانا بيرة للماء فيها
قيمة ثم رجعا الى وطنهم ولا قيمة له فيه واراد الوارث تغريمهم اذ لو ردوا الماء
لكان اسقاطا للضمان فان فرض الغرم مكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة
ولو بدون قيمته مكان الشرب وزمانه غرم مثله كساير المثليات ولو اوصى
بصرفها لاولي الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمصلحة
ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان ووجد الما قبل موتها
قدم الاول اسبقه فان ماتا معا وجهل السابق او وجد الما بعدها قدم
الا فضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب الى الرحمة لا بالحرية والنسب
وتخو ذلك فان استويا افرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكنف
المنطوق به ثم المتنجس لان طهره لا بد له ثم الحايض والنفسا لعدم
خلوها عن النجس عاليا ولعلظ حدثهما فان اجتمعا قدم افضلهما فان
استويا افرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث المحدث حدثا صغرا
نعم ان كفا المحدث دونه فالمحدث اولى لانه يرتفع به حدثه كما لا دون
الجنب **يتيمم** المعذور وجوب **كل فريضة** فلا يصلي بتيمم غير فرض لان

قوله على ملكه فان عجز عن استزاد ان يتيم وصلى وفقضى تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها المقصود دون ما سواها لانه فوت الما قبل دخول وقتها ولا يقضى تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل يؤخر القضا الى وجود الماء او حاله يسقط فيها فيها بالتيمم ولو انزل الماء في يد المتهب او المستري ثم تيمم وصلى فلا إعادة عليه لما سلف ويضمن الماء المستري دون المتهب لان فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدله ولو مرعا في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا إعادة عليه لما مر ولو عطشوا ولم يتيمم ما شربوه وهو وضمنوا للوارث بقبضه لا بمثله ولو كان مثليا اذا كانا بيرة للماء فيها قيمة ثم رجعا الى وطنهم ولا قيمة له فيه واراد الوارث تغريمهم اذ لو ردوا الماء لكان اسقاطا للضمان فان فرض الغرم مكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة ولو بدون قيمته مكان الشرب وزمانه غرم مثله كساير المثليات ولو اوصى بصرفها لاولي الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمصلحة ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان ووجد الما قبل موتها قدم الاول اسبقه فان ماتا معا وجهل السابق او وجد الما بعدها قدم الا فضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب الى الرحمة لا بالحرية والنسب وتخو ذلك فان استويا افرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكنف المنطوق به ثم المتنجس لان طهره لا بد له ثم الحايض والنفسا لعدم خلوها عن النجس عاليا ولعلظ حدثهما فان اجتمعا قدم افضلهما فان استويا افرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث المحدث حدثا صغرا نعم ان كفا المحدث دونه فالمحدث اولى لانه يرتفع به حدثه كما لا دون الجنب يتيمم المعذور وجوب كل فريضة فلا يصلي بتيمم غير فرض لان

الوضوء كان

لان الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة والتيمم بدل عنه ثم
سأخ ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات
بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه لما روي البيهقي باسناد صحيح عن
ابن عمر قال تيمم كل فرض صلاة وان لم يحدث ولا نه طهارة ضرورة
ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فمستنع
المجمع بتيمم واحد بين طوافين مفروضين وبين طواف فرض وفرض
صلاة وبين صلاة جمعة وخطبتها على ما رجحه الشيخان وهو
المعتمد لان الخطبة وان كانت فرض كفاية اذا قيل انها قايمة مقام
ركعتين والصبي لا يودي بتيمم فرض كالبالغ لان ما يودي به كالفرض
في التيمم وغيرها **ثم** لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته
نقل كما صح في التحقيق ونقله في المجمع عن العراقيين فان قيل
لم يجعل كالبالغ في انه لا يجمع بتيمم فرضين ولا يصل بالفرض اذا بلغ
اجيب بان ذلك احتياط للمعبادة في انه يتيمم للفرض الثاني ويتيمم اذا
بلغ وهذا في غاية الاحتياط وخروج بما ذكره تكين الحايض من الوطئ
مرارا وجمعه بين فرض آخر بتيمم واحد فانها جائزان والندرك فرض
عين لتعيينه على الماذر فاشبه المكتوبة فليس له ان يجمعه مع فرض آخر
موداة كانت او مقضية بتيمم واحد ولو تعين على ذي حدث اكبر
تعليم فاتحة او حمل مصحف او نحو ذلك الحايض انقطع حيضها واراد
الزوج وطبها وتيمم من ذكر لفريضة كان له ان يجمع ذلك معها وكذا له معها
صلاة الجنازة لانها ليست من جنس فرائض الاعيان فهي كالنفل في حوال التيمم
في الجملة وانما تعين القيام فيها مع الفدية لان القيام قوام بالعدم البركوع

قوله على ملكه فان عجز عن استزاد ان يتيم وصلى وفقضى تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها المقصود دون ما سواها لانه فوت الما قبل دخول وقتها ولا يقضى تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل يؤخر القضا الى وجود الماء او حاله يسقط فيها فيها بالتيمم ولو انزل الماء في يد المتهب او المستري ثم تيمم وصلى فلا إعادة عليه لما سلف ويضمن الماء المستري دون المتهب لان فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدله ولو مرعا في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا إعادة عليه لما مر ولو عطشوا ولم يتيمم ما شربوه وهو وضمنوا للوارث بقبضه لا بمثله ولو كان مثليا اذا كانا بيرة للماء فيها قيمة ثم رجعا الى وطنهم ولا قيمة له فيه واراد الوارث تغريمهم اذ لو ردوا الماء لكان اسقاطا للضمان فان فرض الغرم مكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة ولو بدون قيمته مكان الشرب وزمانه غرم مثله كساير المثليات ولو اوصى بصرفها لاولي الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمصلحة ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان ووجد الما قبل موتها قدم الاول اسبقه فان ماتا معا وجهل السابق او وجد الما بعدها قدم الا فضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب الى الرحمة لا بالحرية والنسب وتخو ذلك فان استويا افرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكنف المنطوق به ثم المتنجس لان طهره لا بد له ثم الحايض والنفسا لعدم خلوها عن النجس عاليا ولعلظ حدثهما فان اجتمعا قدم افضلهما فان استويا افرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث المحدث حدثا صغرا نعم ان كفا المحدث دونه فالمحدث اولى لانه يرتفع به حدثه كما لا دون الجنب يتيمم المعذور وجوب كل فريضة فلا يصلي بتيمم غير فرض لان

قوله على ملكه فان عجز عن استزاد ان يتيم وصلى وفقضى تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها المقصود دون ما سواها لانه فوت الما قبل دخول وقتها ولا يقضى تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل يؤخر القضا الى وجود الماء او حاله يسقط فيها فيها بالتيمم ولو انزل الماء في يد المتهب او المستري ثم تيمم وصلى فلا إعادة عليه لما سلف ويضمن الماء المستري دون المتهب لان فاسد كل عقد كصحة في الضمان وعدله ولو مرعا في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا إعادة عليه لما مر ولو عطشوا ولم يتيمم ما شربوه وهو وضمنوا للوارث بقبضه لا بمثله ولو كان مثليا اذا كانا بيرة للماء فيها قيمة ثم رجعا الى وطنهم ولا قيمة له فيه واراد الوارث تغريمهم اذ لو ردوا الماء لكان اسقاطا للضمان فان فرض الغرم مكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة ولو بدون قيمته مكان الشرب وزمانه غرم مثله كساير المثليات ولو اوصى بصرفها لاولي الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمصلحة ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان ووجد الما قبل موتها قدم الاول اسبقه فان ماتا معا وجهل السابق او وجد الما بعدها قدم الا فضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب الى الرحمة لا بالحرية والنسب وتخو ذلك فان استويا افرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكنف المنطوق به ثم المتنجس لان طهره لا بد له ثم الحايض والنفسا لعدم خلوها عن النجس عاليا ولعلظ حدثهما فان اجتمعا قدم افضلهما فان استويا افرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث المحدث حدثا صغرا نعم ان كفا المحدث دونه فالمحدث اولى لانه يرتفع به حدثه كما لا دون الجنب يتيمم المعذور وجوب كل فريضة فلا يصلي بتيمم غير فرض لان

والسجود فيها فتركها بحسن صورته ولو نيم لنافلة كان له ان يصلي به الجازاة
 لما ذكره **ويصلى بتيمم واحد ما شاء من النوافل** لا النوافل تكثر فيؤدي إيجاب
 التيمم لكل صلاة منها الى التردد والى حرج عظيم فنفق في امرها كما خفف ترك
 القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولو تدا تمام كل صلاة دخل
 فيها فله جمعها مع فرض لان ابتدائها بترك الركعة في الرواية ولو صلى بالتيمم منفردا
 او في جماعة ثم اراد اعادة جماعة جاز لان فرضه الاول ثم كل صلاة او جباها
 في الوقت **والوجوب** اعادة تكبيرها على خشبة ففرضه الثانية ولو ان
 يعيدها بتيمم الاول لان الله ولي وان وقعت نفلا فالأيتان بها فرض فان قيل
 كيف جمعها بتيمم مع ان كلا منهما اجب بان هذا كالمسنية من حسن مجوز
 جمعها بتيمم وان كانت فرضا لان الفرض بالذات واحدة ومن شئني احدي
 الخمس لم يعلم عينها كفاها لهن تيمم لان الفرض واحد وما سواه وسيلة له
 فلو تكرر المسنية بعد لم يجب اعادةها كما رجحه في الجمع او نسي منهن مختلفتين
 ولم يعلم عينها أصلا كلاسها بتيمم او صلى اربعها كالظهر والعصر والمغرب
 والعشاء بتيمم واربعها ليس منها التي يداها أي العصر والمغرب والعشاء والصبح
 بتيمم خريفها بيقين او نسي منهن متفقين او شاك في اتقانها ولم يعلم
 عينها ولا تكون المتفقين الا من يؤمن فيصلي الخمس مرتين بتيمم يبرأ من
تيمم على فاق الظهورين وهما الماء والتراب كحبوس بحمل ليس فيه واحد
 منها ان يصلي الفرض مرة الوقت ويعيد اذا وجد احدها وانما يعيد بالتيمم في
 يسقط به الفرض اذا فائدة بالاعادة في محل لا يسقط به الفرض وخرج بالفرض
 النفل فلا يفعل ويقضي وجوبا بتيمم ولو في سفر لبردة لئلا يفقد ما يستحق به
 الماء لثوبه اعطاه وتيمم لفقد ما يحل بتدبر فيه فقد ولو سافر للندرة

فانما هو في حقه
 في الصلاة
 في النوافل
 في التيمم
 في الجمع
 في الفرض
 في السفر
 في الماء
 في التراب
 في حبوس
 في البراءة
 في النسيء
 في التيمم
 في الجمع
 في الفرض
 في السفر
 في الماء
 في التراب
 في حبوس
 في البراءة
 في النسيء

قوله العريين مع جماعة كانوا مبتلين فجاؤا الى عبد النبي صلى
 وماروا به عواجال النبي صلى الله عليه وسلم فصاروا
 يشربوا فشأنهم الله تعالى فلما نزلوا من البلاء الذي كان بهم
 فتركوا الحمار وهرجوا بهم فلما هربوا جاورهم القعابه فوقعه عليه فوقع
 ففقد بخلافه بحمل لا يند فيه ذلك ولو مقيما وتيمم لفقد ما وجب
 في سفر معصية كأتق لان عدم القضاء رخصة فلا تنطبق بسفر المعصية
فصل في ازالة نجاسة وهي لفة كما يستقذر وسرعا مستقذر يمنع من
 صحة الصلاة حيث لا مخرج **وكل ما يبع خرج من احد السبيلين** اي
 القبل والدبر سواء كان معناده كالبول والغائط او نادرا كالودي والمذي
بحسن كان ذلك من حيوان مأكول ام لا لاحاديث الدالة على ذلك فقد
 روي البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما حي له حجر من وروثة يستنجي بها اخذ الحجر
 ورد الروثة وقال هذا ركس والركس النجس وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث القبر
 اما احدهما فكان لا يستبري من البول رواه مسلم وفسر به سائر الاوال ولما
 امره صلى الله عليه وسلم العريين بشرب البول الا بل فكان للندوي والندوي
 بالنجس جاز عند فقد الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم
 يجعل الله شفا امي فيما يحرم عليها فحمل على الحجر والمذي وهو طاهر ما ابيض
 رفيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثوبها والودي وهو بالمهمل ما ابيض
 كدر يخرج عقب البول او عند حمل شئ فيقول **تيمم** في بعض نسخ المتن
 فكما يخرج بلفظ المضارع باسقاط ما يبع فأنكره موصوفة اي كل شئ **فان**
 هذه الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة كما جزم به البغوي وغيره
 وصحة القاضى وغيره وهو المعتمد خلافا لما في الشرح الصغير والتحقيق
 من النجاسة لان بركة الحبشية شرب بوله صلى الله عليه وسلم فقال اني
 تلح النار بطنك وصحة الدارقطني وقال ابو جعفر الترمذي دم النبي
 صلى الله عليه وسلم طاهر لان ابا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو
 غلام حين اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشربه فقال صلى

فانما هو في حقه
 في الصلاة
 في النوافل
 في التيمم
 في الجمع
 في الفرض
 في السفر
 في الماء
 في التراب
 في حبوس
 في البراءة
 في النسيء
 في التيمم
 في الجمع
 في الفرض
 في السفر
 في الماء
 في التراب
 في حبوس
 في البراءة
 في النسيء

الله عليه وسلم من خالط دمه لم يمسسه النار **فائدة اخبر**
 اختلف المتأخرون في حصاة يخرج عقب البول في بعض الاحيان وتسمى
 عند العامة بالحصىة هل هي نجسة او متنجسة نظهر بالفصل والذي يظهر
 فيها ما قاله بعضهم وهو ان اخبر طبيب عدل بانها مستفدة من البول فهي نجسة
 والا فتنجسة **الا المني** فظاهر من جميع الحيوانات الا الكلب والخنزير
 وفرع احدهما اما مني الادمي فالحديث عايشة رضي الله عنها انها كانت
 تحت المني من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه متفق عليه واما غير الادمي
 فلا اصل حيوان طاهر فاشبهه مني الادمي ويستحب غسل المني كما في الجمع
 للاخبار الصحيحة فيه وخروجها من الخلاف والبيض الماخوذ من
 حيوان طاهر ولو من غير ما كول طاهر وكذا الماخوذ من الميتة ان تصلح لزر
 القز وهو البيض الذي يخرج منه دود القز ولو استحالة البيضة وما في
 طاهرة على ما صححه النووي في تنقيحه هنا وصح في شروط الصلاة منه
 انها نجسة والا وجه حمل هذا على ما اذا لم يتخيل حيوانا والا على خلافه
 وقوله **وغسل جميع الاروات والابواب واجب** اي من ما كول وغيره
 اراد به النجاسة المتوسطة كالبول والقياط بدليل ذكره النجاسة الخفيفة
 والمغلظة بعد ذلك وكيف غسل ذلك مرة لحديث كانت الصلاة حبي
 والفعل من الجنابة والبول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسأل الله حتى جعل الصلاة خمسة والفعل من الجنابة مرة وغسل
 البول مرة رواه ابو داود ولم يضعفه وأمر صلى الله عليه وسلم بصب
 ذنوب على بول الاعرابي وذلك في حكم غسلة واحدة وهو حجة الوجوب
تنبيه النجاسة على قسمين حكيمية وعينية فالحكيمية كبول جف ولم يدرك

لم يصفه ببول

قوله واما ما
 معطوف على قوله
 في قوله لا يمسسه النار
 قوله واما ما
 معطوف على قوله
 في قوله لا يمسسه النار

له صفة يكفي الما عليها مرة والعينية بحب إزالة صفاتها من طعم ولون
 وريح الاما عسر زواله من لون او ريح فلا يجب ازالته بل يظهر المحل اما
 اذا اجتمعا فتجب ازالتهما مطلقا لقوة دلالة لهما على بقاء العين كما يدل
 على بقاءها الطعم وحده وان عسر زواله ويؤخذ من التقليل ان محل ذلك
 فيما اذا بقي في محل واحد فان بقيا متفرقين لم يضر ولا يجب الاستعانة
 في زوال الامر بغير الما الا ان تعينت وشروط ورود الما ان قل لا ان كثر
 على المحل لئلا يتنجس الما بعكس فلا يظهر المحل والغسالة القليلة المنفصل
 بلا تغير وبلا زيادة وزن بعد اعتبار ما يشبه المحل وقد ظهر المحل طاهر
 لان المنفصل بعض ما كان متصلا وقد فرض طهره ولا يشترط العصاراة
 البطل بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن ليس خروجها من الخلاف فان
 كانت كثيرة ولم يتغير ولم تنفصل فطاهرة ايضا وان انفصلت متغيرة او غير متغيرة
 وزاد وزنها بعد ما ذكر او لم يزد ولم يظهر المحل فنجسة **رفع** ما نقل من البحر
 فوجد فيه طعم زبل او لونه او رائحته حكم بنجاسته كما قاله البقوي في
 تعليقه ولا يشك عليه قولهم لا يجد بريح الخمر لوضوح الفرق وان احتمل ان
 يكون ذلك من قرية جايئة لم يحكم بنجاسته وهذه المسئلة مما نعم بها النبي
 ثم شرع في حكم النجاسة فقال **الابول الصبي الذي لم ياكل الطعام**
 اي التغذي قبل مضي حولين **فائدة يظهر برش الما عليه** بان يرش عليه
 ما يغمره ويغلبه بلا سيلان بخلاف الصبية والختي لا بد في بولهما من
 الفصل على الاصل ويحققنا السيلان وذلك بخبر الصحيحين عن ام
 قيس انها جأت بان لها صغير لم ياكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فرعا بما ففضحه ولم يغسله وخبر الترمذي

النجسين

قوله ويؤخذ
 في التعليق
 لقوله لقوة
 لهما الخ هو

قوله ويؤخذ
 في التعليق
 لقوله لقوة
 لهما الخ هو

قوله ويؤخذ
 في التعليق
 لقوله لقوة
 لهما الخ هو

قوله ويؤخذ
 في التعليق
 لقوله لقوة
 لهما الخ هو

بحسبك بنحوه واوله
خوسفون لاصلاح
فلا مضاعف المضرم

وحسنه بفصل من بول الجارية ويرش من بول الغلام و فرق بينهما بان
الايتلاف بحمل الصبي كثر فحقت في بوله وبان بوله ارق من بولها
فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به والحق بها الخنثى وخرج بقيد التقدي
كافي المجموع وبقبل مضي حولين ما بعدهما اذ الرضاع حينئذ كالطعام
كما نقل عن النضر ولا بد مع التفاح من ازالة اوصافه كبقية النجاسة
وانما سكتوا عن ذلك لان الغالب سهولة زوالها خلافا للذكري من
ان بقاء اللون والريح لليضرب **ولا يعفى عن شيء من النجاسات** كلها ما بدركه
البصر الا اليسير في العرف **من الدم والقيح** الاجنبيين سواء كان
من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه او من غير غيرة دم الكلب والخنزير
وفزع احدهما لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل
المساحة قال في الام والقليل ما تغفاه الناس اي عدوه عفو او اخرج
دم ائحبال الى نقي وفساد ومثله الصديد مادام نحو الكلب فلا يعفى عن
شيء منه لغلظه كما صرح به في البيان ونقله عنه في المجموع واقره وكذا
لو اخذ ما اجنيا ولطخ به بدنه او ثوبه فانه لا يعفى عن شيء منه لتقدي
بذلك فان التلصيح بالنجاسة حرام وامادم الشخص نفسه الذي لم
يفصل كدم الرمايل والقروح وموضع الفصد والحجامة فيعفى عن قليله
وكثيره انشر بعرق ام لا ويعفى عن دم البراغيت والقمل والبقي وورثم الذباب
وعن قليل بول الخفاش وعن روثه وبول الذباب لان ذلك مما تعبه
البلوى ويشق الاحتراز عنه ودم البراغيت والقمل وشحاتهمها من
الانسان وليس لها دم في نفسه فاذا ذكره الامام وغيره في دم البراغيت
ومثلها القمل **تنبيه** محل العفو عن سائر الدما ما لم يختلط باجنبي فان

مقوله ما قبل
مقوله اي فوقع
بقيدها حتى لا
يقتلها

قد روي عن الامام
حاصل ما قيل في
بالنظر للعفو
انها على ثلاثة اقسام
الاول ما لا يعفى عنه
مطلقا اي قتل او
كثير او قتل او
تعدى بغيره وما
اختلط باجنبي على
ما ياتي والثاني ما يعفى
قليله دون كثيره وهو
الدم الاجنبي اذا لم يكن
من مملوك ولم يتعدى
بغيره وما يشاك
الدم والقيح غير الا
اجنبيين كدم الدمايل
والقروح والبثور
والفصد والحجامة
والحجامة فيعفى عن كثيره
كما يفتر عن قليله وان
انتشر للحجامة ما لم
تكن بغيره او حيا وز
محلها ولا تنفي عن قليله
او مداني

اختلط به

تعلقه ولو دم نفسه وسواء ولو
تعلقه ولو دم نفسه وسواء ولو
تعلقه ولو دم نفسه وسواء ولو
تعلقه ولو دم نفسه وسواء ولو

اختلط به ولو دم نفسه كان خرج من عنه دم او دم لثته لم يعفى عن شيء
منه **نعيم** يعفى عن ما الطهارة اذ لم يعتد وصنعه عليها والا فلا يعفى عن
عن شيء منه قال النووي في مجموع في الكلام على كيفية المسح على الخف
لو تجسس اسفل الخف بمقوعه لا يسمح على اسفله لانه لو سمحه لاد التلوث
ولزمه حينئذ غسله وغسل ايدي انتهى واختلف فيما لو لبس ثوبا فيه
دم براغيث وبدنه رطبا فقال المتولي يجوز وقال الشيخ ابو علي لا يجوز
لانه لا ضرورة الى تلوث بدنه به جزمه المحب الطبري تفقها ويمكن حمل
كلام الاول على ما اذا كانت الرطوبة بما وضوا وغسل مطلوب لمشفة
الاحتراز كما لو كانت بعرق والثاني على غير ذلك كما علم مما مر وينبغي ان
يلحق بما الطهارة ما يتساقط من الماحال شربه او من الطعام حال اكله
او جعل على جرحه او القول تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج واما
ما لا يدركه فيعفى عنه ولو من النجاسة المغلظة لمشفة الاحتراز عن
عن ذلك **تنبيه** اقتصار المصنف في حصر الاستثناء على ما ذكره ممنوع
كما يعلم مما تقدم وتقدم في المياه بعض صور منها يعفى **وما** اي ويعفى
عن الذي **لا ينفسر سائلة** من الحيوانات عند شق عضو منها كالذباب
والرئوس والقمل والبراغيث ونحو ذلك **اذا وقع في الاناء** الذي فيه ما بيع
الماء بشرط ان لا يطرحه طارح ولم يغيره لمشفة الاحتراز
عنه ونحوه بخبر البخاري اذا وقع الذباب في شراب احدكم فاليغسه كله ثم
لينزعه فان في احد جناحيه داي وهو ليس اركا قيل وفي الاخر شفا
زاد ابو داود وانه يتقي نجاسة الذي فيه الداء وقد يفضي عنه الى مؤلف
نجس المايع لما مر به وقيل بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دما

قد روي عن الامام
حاصل ما قيل في
بالنظر للعفو
انها على ثلاثة اقسام
الاول ما لا يعفى عنه
مطلقا اي قتل او
كثير او قتل او
تعدى بغيره وما
اختلط باجنبي على
ما ياتي والثاني ما يعفى
قليله دون كثيره وهو
الدم الاجنبي اذا لم يكن
من مملوك ولم يتعدى
بغيره وما يشاك
الدم والقيح غير الا
اجنبيين كدم الدمايل
والقروح والبثور
والفصد والحجامة
والحجامة فيعفى عن كثيره
كما يفتر عن قليله وان
انتشر للحجامة ما لم
تكن بغيره او حيا وز
محلها ولا تنفي عن قليله
او مداني

قوله مما لا يسيل دمها في الحاجة
او فيها كبر لا يسيل لصفها كما لصف
فهيما تحتان ام تفرير

فلو شكنا في سبل دمها امتنع بمنزلة ما يخرج للحاجة قاله الغزالي
في فتاويه ولو كانت تلك الحيوانات مما يسيل دمها لكن لادم فيها
وفيها دم لا يسيل لصغرها فلما حكم ما يسيل دمها فان غيرته الميتة لكن
او طرحت فيه بعد موتها قصد ان يحسن جزما كما جزم به في الشرح والحاوي الصغير
ومعهم قواها بعد موتها قصد ان لو طرحتها لكانت لا قصد طرحتها على
مكان اخر فوقع في المايح او طرحتها من لا يميز او قصد طرحتها في وقت
في حجة فانت فيه ان لا يضر وهو كذلك وان كان في بعض نسخ الكتاب
ومات فيه فظاهر انها طرحت فيه حجة فيفضل فيها بين ان تقع بنفسها ام
لا ثم اعلم ان الاعيان جاد وحيوان فالجماد كله طاهر لانه خلق منافع
العباد ولومن بعض الوجوه قال فيق وهو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا
وانما يحصل الانتفاع او يكمل بالطهارة الا ما نص عليه الشارع على نجاسته
وهو المسكر للمايح وكذا الحيوان كله طاهر لما رآنا استثناء الشارع ايضا
وقد نبه على ذلك بقوله **والحيوان كله طاهر** اي طاهر العين حال حياته
الاكل ولو علمنا الخبر مسلم ظهورا لنا احكم اذا وقع فيه الكلب ان يفسده
مرات اولاهن بالتراب وجه الدلالة ان الطهارة اما حدث او خبث
او تكرمه ولا حدث على الانا ولا تكمرة فتعيب طهارة الخبث فتب نجاسة
غده وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلمث فيقيها اولي
والخنازير كس المعجزة لانه اسوا حال من الكلب لانه لا يقضى وينقض هذا
التعليل بالخبثات ونحوها ولذلك قال النووي ليس لنا دليل واضح على
نجاسته لكن ادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته وغور من يذهب اليك
ورواية عن ابي حنيفة انه طاهر ويرد النقض بانه مندوب الى قتل لا يضر

فانما هو الذي لا يسيل دمها في الحاجة
او فيها كبر لا يسيل لصفها كما لصف
فهيما تحتان ام تفرير

في قوله

وتفريق

فيه ولا يمكن الانتفاع به بحمل شيء عليه ولا كذلك الخبثات فيها **وما تولد**
منها مع الاخر ومع غيره من الحيوانات الطاهرة ولو ادميا كما المتولد

بين ديب وكلية تغلبها النجاسة لتولد منها والفرع يتبع الاب في
النسب والام في الرق والحريه واشرفها في الدين واجاب البدر في تقرير
الحرية واخفها في عدم وجوب الزكاة واخسها في النجاسة وتحريم

الذبيحة والمنائح **والميتة** وهي ما زالت حيا فخلا بذكاة شرعية كذبيحة
المجوس والمجوس بضم الميم وما ذبح بالعظم وغير المأكول اذا ذبح **كالباحسة**

بالموت وان لم يسيل دمها حرمة تناولها قال في حرمات عليكم الميتة وتحريم
ما ليس يحترم ولا ضرر فيه يدل على نجاسته وخروج بالمقريف المذكور الجنب
فان ذكاته بذكاة امه والمصيد التي لم تدرك ذكاته والمتروكي اذا ماتا
بالسهم ودخل في نجاسة الميتة جميع اجزائها من عظم وشعر وصفوف ووبر

وغير ذلك لان كلا منها تحله الحياة ودخل في ذلك ميتة دود نحو خول وقمل
فانما نجسة لكن لا نجسه لعسر الاحتراز عنها ويجوز اكله معه لعسر تمييزه

الميتة السمك وميتة **الجراد** فطاهران بلا جماع ولقوله صلى الله عليه وسلم
احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والمكيد والطيال ولقوله صلى الله عليه وسلم

في البحر هو الطهور ماؤه الحلي ميتته والمراد بالسمك كل اكل من حيوان البحر
وان لم يسمى سمكا كما سياتي ان شاء الله تعالى في الاطعمة والجراد اسم جنس واحد

جرادة يطلق على الذكر والانثى **والايسة الادي** فانها طاهرة لقوله تعالى ولقد
كرمنا بني ادم وقضيت انكريم ان لا يحكم بنجاسته بالموت وسوا المسلم

وغيره واما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد واحتجابكم
كالنجس لا نجاسة الابدان واما خبر الحاكم لا نجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس

ولو كان نجسا لكان نجس ما اصابه مع غسل ما اصابه مع
لا وجبنا على فاسله

غسل ما اصابه مع

غسل ما اصابه مع

في قوله
وتفريق

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

يجس جوا ولا مينا فخر على الغالب ولانه لو تجس بالموت كان نجس العين
كسائر الميتات ولو كان كذلك لم يورث غسله كسائر الاعيان النجسة
فان قيل ولو كان طاهر لم يورث غسله كسائر الاعيان الطاهرة احييت به
عنه غسل الطاهر بدليل المحدث بخلاف نجس العين **ويغسل الانا وكل**
خامد ولو نقصا من صيد او غيره وجوبا من ولوغ كل من الكلب والخنزير
وفرع احدهما وكذا بملاقات شيء من اجزائهما سواء في ذلك لغابة
وبوله وسائر رطوباته واجزائه الجافة اذا لاقى رطبا **سبع مرات** بما
طهور **احداهن** في غير ارض ترابية **بتراب** ظهوره يعم محل النجاسة
بان يكون قدرا كذا الما ويصل بواسطة الى جميع اجزاء المحل ولا بد من
مرجه بالما قبل وضعهما على المحل وبعده بان يوضعا ولو مرتين ثم يمزجا
قبل الغسل وان كان المحل رطبا اذا الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته
خلاف الاسنوي في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل والاصل في ذلك
قوله المصنف عليه السلام اذا ولغ الكلب في الاناء غسله سبع مرات اولاهن التراب
رواه سلم وفي رواية لم وعفروه التراب منه بالتراب اي بان يصاحب السابعة
كافي رواية ابي داود السابعة بالتراب وفي رواية صحيحة الترمذي اولاهن
او اخرهن بالتراب وبين روايتي مسلم نفاذ من في محل التراب فيستاقطان
في تعيين محله وكيف بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية الدارقطني احدا
بالطحا فقص على اللعاب والحق به ما سواه ولان لعابه اشرف فضلائه واذا
ثبت نجاسته فغير من بوله وروث وعرق ونحو ذلك والى **تلبية** اذا لم
تزرعي النجاسة الا بست غسلات مثلا حسب واحدة كما صححه النووي
ولو اكل لحم نحو كلب لم يجب السبع محل الاستنجاء كما نقله الروياني عن الشافعي

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قاعدة حمام غسل داخله كلب ولم يمهده نظيره واسم الناس على حله
والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة في حصر الحمام وقوطره
تبقن اصابة شيء منه من ذلك فنجس الاطاهر لا مالا ينجسه بالشك و
الحمام يمرور الماء عليه سبع مرات احداهن بطفل لان الطفل يحصل به الترتيب
كما صرح به جماعة ولو مضت مدة بمثل امر عليه ذلك ولو بواسطة الطين
الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كما في الهرم اذا اكلت نجاسة وغلبة
غيبه بمثل فيها طهارة فما يتعين التراب ولو غبارا من وان افاد الثوب جمعا
بين نوعي الطهور فلا يكفي غيره كشنان وصابون وبين جعل التراب مجزئ
الاخفيف والاولى اولى لعدم احتياجه بعد ذلك الى تزيين ما يترسش من
جميع الغسلات ولا يكفي تراب نجس ولا يستعمل في حديث ولا يجب ترتيب
ارض ترابية اذا لمعنى الترتيب التراب فيكفي تسيعها بما وجد ولو اصاب
ثوبه مثلا منها شيء قبل تمام السبع لم يجب تزيينه قياسا على ما اصابه من
غير الارض بعد تزيينه ولو ولغ نحو الكلب في اناء فيه ماء قليل ثم كثر حتى بلغ قلبي
ظهر الماء دون الاناء نقله النووي في تزيينه عن ابن الحداد واقره فان كان في
الاناء ما كثر ولم ينقص بولوغه عن قلبي لم ينجس الماء ولا الاناء ان لم يكن اصاب
جرمه الذي لم يصل الماسع رطوبة احدهما قاله في المجموع وقصيته انه لو اصاب
ما وصل الماسع هوفيه لم ينجسه وتكون كثرة الماء مانعة من تنجسه وبه صرح
الامام وغيره **تنبيه** هل يجب الرقعة الما الذي تنجس بولوغ الكلب ونحوه
او يندب وجهان الصحيح الثاني وحديث الامور الرقعة محمول على من راد
استعمال الاناء ولو اذ دخل كلب لسه في اناء فيه ماء قليل فان خرج منه جافا
لم يحكم بنجاسته او رطبا فكذا في اصح الوجهين عمله بلاصل ورطوبته

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة
قوله المصنف في غسل الجنابة

يَحْتَمِلُ الْهَافُ مِنْ لَعَابِهِ **وَيُغْسَلُ مِنْ سَائِرِ أَيْ بَاقِي الْخِجَاسَاتِ** الْمُخَفَّةِ وَالْمُتَوَسِّطِ
مَرَّةً وَجَوَابًا تَقِي عَلَيْهِ وَقَدْ مَرَدَ لَيْلُ ذَلِكَ وَكَيْفِيَّةُ الْفَسْلِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ
وَعَسَلَ جَمِيعُ الْأَبْوَالِ وَالْأَرْوَثِ وَاجِبٌ **وَالثَّلَاثُ** وَفِي بَعْضِ النُّسخِ
وَالثَّلَاثُ ثَبَاتُهَا **أَفْضَلُ** أَيْ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَرَّةٍ فَيُنْذَبُ أَنْ يُغْسَلَ غَسْلَيْنِ
بَعْدَ الْفَسْلَةِ الْمَزِيدَةِ لِعَيْنِ الْخِجَاسَةِ لِنَجْلِ الثَّلَاثِ فَإِنَّ الْمَزِيدَ لِلْخِجَاسَةِ
وَاحِدَةٌ وَأَنْ يَفْقِدَتْ كَمَا مَرَّ فِي غَسَلَاتِ الْكَلْبِ لَا سِتِحْبَابَ ذَلِكَ عِنْدَ الشَّكِّ
فِي الْخِجَاسَةِ فِي حَدِيثٍ إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَعِنْدَ تَحَقُّقِهَا أَوَّلَى
وَشَمِلَ ذَلِكَ الْمَغْلَظَةَ وَبِهِ صَرَحَ صَاحِبُ الشَّامِلِ الصَّغِيرِ فَيُنْذَبُ مَرَّتَانِ
بَعْدَ طَرَاهَا وَقَالَ الْجَمَلِيُّ لَا يُنْذَبُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَبِيرَ لَا يُكْبَرُ كَمَا أَنَّ الْمَصْغَرَّ لَا يُصْغَرُ
أَيِ فَمَثَلُ الْخِجَاسَةِ الْمُخَفَّةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ وَنِ الْمَغْلَظَةِ وَهَذَا أَوْجَهُ
تَنْبِيْهٌ قَدْ عَلِمَ مَا نَقَرْنَا أَنَّ الْخِجَاسَةَ لَا يَشْتَرُطُ فِي إِذَا التَّهَانِيَةِ بِخِلَافِ
طَهَارَةِ الْحَدَثِ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّرْوِكِ كَقَرَّكَ
الزَّنَا وَالْقَصَبُ وَأَمَّا وَجِبَتْ فِي الصَّوْمِ مَعَ أَنْ مِنْ بَابِ التَّرْوِكِ لِأَنَّ مَا كَانَ يُحْصَوُ
لِقَعِ الشَّهْوَةِ وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى الثَّقُوقَ بِالْفِعْلِ وَجِبَ أَنْ يَبَادَرَ بِغَسْلِ
الْمُتَجَسِّسِ عَاصٍ بِالتَّجَسُّسِ كَانَ اسْتَعْمَلَ الْخِجَاسَةَ فِي بَدَنِهِ بِغَيْرِ عَذْرِ خُرُوجِهَا
مِنَ الْمُعْصِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا بِهِ فَلَمْ يَحْتَاجِ الصَّلَاةَ وَيُنْذَبُ أَنْ يُجَاهِدَ
فِي مَا عَدَا ذَلِكَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَغْلَظَةِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ
وَأَنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ يَنْبَغِي وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ بِالْمَغْلَظَةِ مُطْلَقًا إِلَى الْأَسْوَئِ
وَالْعَامِيِّ بِالْجَنَابَةِ يَحْتَمِلُ الْحَاقِقُ بِالْعَامِيِّ بِالتَّجَسُّسِ وَالتَّجَنُّهِ خِلَافَهُ لِأَنَّ الَّذِي
عَصَاهُ هُنَا مُتَلَبِّسٌ بِخِلَافِهِ ثُمَّ إِذَا غَسَلَ فَمَنْهُ التَّجَسُّسُ فَلْيَبَالِغْ فِي الْغُرَّةِ
لِيُغْسَلَ كَمَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ وَلَا يَبْلُغْ طَعْمًا وَلَا شَرِبًا قَبْلَ غَسْلِهِ لِيَلَا يَكُونَ

قوله ولا يملك
الشيء الا ما
يريد الله

اكلا نجاسة نقله في المجموع عن الشيخ ابي محمد الجويني واقره **واذا تخللت**
الحمة اي المحترمة وغيرها والمحترمة هي التي عصرت بقصد التحلية او هي التي
 عصرت لا بقصد الحمة وهذا الثاني اولى **بمنفسها طهرت** لان علته النجاسة
 والتحريم الاسكار وقد زال ولا العصور قالوا لا يتخلل الا بعد التحريم فلو لم نقل
 بالطهارة لتعذر اتخاذ حيل الحرة وهو حلال اجماعا ويظهر منها ما وان قلت
 وان علت حتى ارتفعت وتنجس بهما فوقيها منه وتشرّب منها للضرورة
 وكذا انظر ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه او فتح راس الدابة لزال الشدة
 من غير نجاسة خلقتها **وان خللت بطرح شي** فيها كالصل والخبز الحار
 ولو قبل التحريم **تطهر** لتنجس الطرح فيها فينجسها بعد نقلها خلا **تنبيه**
 لو عبر بالوقوع بدل الطرح كان اولى ليلاليد عليه ما لو وقع فيها شي بغير طرح
 كالقارح فانها لا تطهر معه على الاصح نعم لو عصرا لعب ووقع منه بعض
 حبات في عصيره لم يمكن الاحتراز عنها ينبغي ان لا تضرو ولو نزع العين
 منها قبل التخلل تضرب لقصد العلة بخلاف العين النجسة لان النجس قبل
 التجسس فلا تطهر بالتخلل ولو ارتفعت بالاغليان بل بفعل فاعلم بطهر
 الدين اذا لا ضرورة ولا الحرة لا تضاهيها بالارتفاع النجس فلو نزع النجس طهرت
 بالتخلل ولو بعد جفافه خلا فالبلغوي في تقييده بقيل الجفاف ولو نقلت من
 الى اخر طهرت بالتخلل بخلاف ما لو اخرجت منه ثم صب فيه عصير فخر ثم تخلل
 والخموي شدة من ماء لعب ويؤخذ من الاقتصار عليها ان النيذ وهو
 المخذ من غير اللعب كالتمر لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي ابو الطيب نجس
 الماء حالة الاستعداد فينجسه بعد الاغلا بخلا وقال البلغوي يطهر واختاره
 السبكي لان المأين ضروريته ويدل له ما صرحوا به في باب الربا انه لو باع

[illegible]

خل تم بخل عنب او خل لبب بخل رطب صم ولو اخلت طعصير بخل
 مغلوب ضرر لانه لغلة الخلف فيه يتخمر فيتنفس به بعد تخلله او بخل
 غالب فلا يضر لانه الاصل والظاهر عدم التخمير واما المساوي فينبغي
 الحاقه بالخل الغالب لما ذكر **قفايد** الخمر موشة كما استعمالها المصنف وقد
 تذكر على ضعف ويقال فيها خمر بالتا في لغلة قليلة **قمة** قال الحليم
 قد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاثة صور الاولى ان يصب في الدرن
 المتعلق بالخل الثانية ان يصب الخل في العصير فيصير بخا طته خلا من
 غير تخمر لكن محله كما علم مما مر ان لا يكون العصير غالبا الثالث اذا تخمرت
 حبات العنب من عناقيده ويملا منها الدرن ويطين راسه ويجوز اساك
 ظروف الخمر والانتقاء بها واستعمالها اذا غسلت وامسك المحترمة
 لتصبر خلا وغير المحترمة يجب راقتهما فلوم يرقها فتخلط طهرت على الصحيح
 كما مر **فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة** وقد ذكرها على هذا الترتيب
 فقال الذي **يخرج من الرحم** اي القبل المرأة مما يتعلق به الاحكام من
 الدماء **ثلاثة دماء** فقط واما دم الفساد الخارج قبل التسع ودم الايسة
 فلا يتعلق به حكم والاصح انه يقال له استحاضة ودم فساد الاول
الحيض والثاني النفاس والثالث الاستحاضة وكل منها احد
 بيمز **فالحيض** لغة السيلان نقول العرب حاضة الشجرة اذا سال
 صمغها وحاض الوادي اذا سال وشرع ادم جيلة اي تفنضه الطباع السليمة
وهو الدم الخارج من فرج المرأة اي من اقصى رحمها **على سبيل الصحة**
 احتراز عن الاستحاضة **من غير سبب الولادة** في اوقات معلومة
 احتراز من النفاس والاصل في الحيض انه ويستلونه عن الحيض اي

هذا هو الحيض
 وهو الدم الخارج
 من فرج المرأة
 على سبيل الصحة
 احتراز عن الاستحاضة
 من غير سبب الولادة
 في اوقات معلومة
 احتراز من النفاس
 والاصل في الحيض
 انه ويستلونه عن
 الحيض اي

لجملها

الحيض خبر الصحيحين هذا شي كتبه الله على بنات ادم قال المجاحظ
 في كتاب الحيوانات والذي يبيض من الحيوانات اربعة الادميات والارب
 والضبع والخفاش جمعها بعضهم في قوله ارباب تحضن والنساء ضبع
 وخفاشها دوامة وراة عليه غيره اربعة اخر وهي الناقة والكلبة والورقة والحجر
 اي الانثى من الجمل وله عشرة اسماء حيض وطث بالمثلثة وصحن كيار
 واعصار ودراس وعراك بالعين المهملة وفراك بالفاء وطس بالسين
 المهملة ونفاس **ولونه** اي الدم الاقوي **اسود** ثم احمر والاشقر اقوي
 من الاصفر وهو اقوي من الاكدر وماله راحة كربة اقوي مما لا راحة
 له والخنين اقوي من الرقيق والاسود **مخمد** بماء ممل ساكنه ودال مهملة
 مكسورة بينهما مثناه فوق اي صار ما خوذ من احضام النهار وهو شنداد
 حرم **لذاع** بذاك معجزة وعين مهملة اي موجه **تنبية** لو خلق للمرأة فرجان
 فقياس ما سبق في الاحداث ان يكون الخارج منهما حيضا ولو حاض
 الخنثى من الفرج وامني من الذكر حكما بيلوغه واشكاله او حاض من الفرج
 خاصة فلا يثبت للدم حكم الحيض لجواز كونه رجلا والخارج دم فساد قاله
 في الجمع **والنفاس** لغة الولادة وشرعا هو **الدم الخارج** من فرج المرأة
عقب الولادة اي بعد فراغ الرحم من الحمل وسمي نفاسا لانه يخرج عقب
 نفيس يخرج بما ذكر دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لان ذلك
 من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل ذلك دم فساد نفيم
 المتصل من ذلك بحيضها المتقدم **حيض تنبيه** قوله عقب بحذف الياء التخافية
 هو الافصح ومعناه ان لا يكون متراخيا عما قبله **والاستحاضة** هو الدم
الخارج لعله من عرق من ادنى الرحم يقال له العاذل بذا المعجمة ويقال مملكة

قوله الجاحظ
 في كتاب الحيوانات
 والذي يبيض من
 الحيوانات اربعة
 الادميات والارب
 والضبع والخفاش
 جمعها بعضهم
 في قوله ارباب
 تحضن والنساء
 ضبع

قوله الجاحظ
 في كتاب الحيوانات
 والذي يبيض من
 الحيوانات اربعة
 الادميات والارب
 والضبع والخفاش
 جمعها بعضهم
 في قوله ارباب
 تحضن والنساء
 ضبع

هذا هو الحيض
 وهو الدم الخارج
 من فرج المرأة
 على سبيل الصحة
 احتراز عن الاستحاضة
 من غير سبب الولادة
 في اوقات معلومة
 احتراز من النفاس
 والاصل في الحيض
 انه ويستلونه عن
 الحيض اي

كما حكاه ابن سيدة وفي الصحيح بحجة **وراء في غير ايام اكثر الحيض** غير
ايام **الكثرة النفاس** واخرج ابن حبان لا والاستحاضة حدث دائم فلا
تتمنع الصوم والصلوة وغيرهما مما يمنعه الحيض كسائر الاحداث للضرورة
فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء والتيمم ان كانت تيمم وبعد
ذلك تعصبه وتوضا بعد عصبه ويكون ذلك وقت الصلاة
لانها طهارة ضرورة فلا تصح قبل الوقت كالنيم وبعد ما ذكرنا من الصلاة
تقليل الحدث فلو اخرجت لمصلحة الصلاة كستر عورة وانظار جماعة
واجتهاد في قبلة وذهاب الى مسجد وتحصيل سائر ما ينظر لانها
لا تعد بذلك مقصود وان اخرجت لغير مصلحة الصلاة فربما يطل
وضوؤها وتيممها فتجب اعادة واعادة الاحتياط لتكرار الحدث والتجسس
مع استغنائها عن احتمال ذلك لعدم ثبوتها على المبادىء ويجب الوضوء فرض
ولو منذ وركا النيم بقا الحدث وكذا يجب لكل فرض تجديد العصابة وما يغني
بها من غسل قياسا على تجديد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة ولم
تعد انقطاعه وعوده واعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب العادة
الوضوء والصلاة وجب الوضوء وازالة ما على الفرج من الدم **واقول الجف**
زمن ايام وليلة اي مقدار يوم وليلة وهو اربعة وعشرون ساعة
فليكن **والكثرة خمسة عشر يوما لياليها** وان لم يتصل الدم والمراد
خمس عشرة ليلة وان لم يتصل دم اليوم الاول بليلته كان رات الدم اول
النهار للاستقرار اما خبر اقل الحيض ثلاثة ايام والكثرة عشرة ايام فمبين
كما في المجموع **وغالب** اي الحيض **سبعة اوسبع** وباقي الشهر غالب الطهر
مخبر ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الحمنة بنت جحش رضي

عن ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال الحمنة بنت جحش رضي

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحمنة بنت جحش رضي

الله تعالى عنها حيض في علم الله ثقل ستة ايام او سبعة كما حيض النساء يظهرن ميثا
حيضهن ويظهرن اي الرمي الحيض واحكامه فيما اعلمك الله به من عادة النساء
من ستة ايام او سبعة والمراد غالبهن لا سيما لانتفاء الكل عادة النساء من
سبعة ايام او اوطر دت عادة امرأة بان حيض اقل من يوم وليلة او اكثر من خمسة
عشر لم يتبع ذلك على الاصح لان بحث الاولين اتم واحتمال عروض دم فساد
للمرأة اقرب من خرق العادة المستقرة وتسمى المجاوزة للخمسة عشر المستحاضة
فيحضر فيها فان كانت مبتدأة وهي التي ابتدها الدم حمزة بان ترى في بعض الايام
وما قويا في بعضها وما ضعيفا فالضعيف من ذلك استحاضة والقوي منه حيض
ان لم ينقص القوي عن اقل الحيض ولا جاوز الكثرة ولا ينقص الضعيف عن اقل الطهر
وهي خمسة عشر يوما كسابق وان كانت مبتدأة غير حمزة بان رأت بصقة واحدة
او فدت شرطا تميز من شرط السابعة حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون
تمة الشهر وان كانت معتادة غير حمزة بان سبق لها حيض وطهر وهي تعلم ما
قدرا ووقفا فزاد اليها قدرا ووقفا وثبتت العادة المتيقن عليها ما ذكرتم ويحكم
لمعتادة ميمر بتمييز لاعادة مخالفة له ولم يتخلل بينهما اقل طهر لان التمييز اقوى
من العادة لظهوره فان ثبت عادتها قدرا ووقفا وهي غير حمزة فيحيض في
في احكامها السابقة لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض لا في طلاق وعبادة
تفترق كصلاة وتغسل لكل فرض ان جهلت وقت انقطاع الدم ونصوم رمضان
لاحتمال ان تكون طاهرة ثم شهر كاملا فيحصل لها من كل اربعة عشر يوما فيبقى
عليها يومان ان لم تعد الانقطاع ليلا فان اعتادته لم يبق عليها شيء واذا بقي
عليها يومان فصوم لهما من ثمانية عشر يوما ثلاثة اولها وثلاثة اخرها فيحصل
فان ذكرت الوقت دون القدر او بالعكس فليقين من حيض وطهر حكمه وهي في

قوله لاولين ايامها في
ومن بعد هذا هو المتيقن

شهر

الزمن المحمل للحيض والظهور كناية لها فيما مر والاظهر ان دم الحامل حيض
 وان ولدت متصلا بالخرجه بلا تخلل نقلا طلاق الالة السابقة والاحبار
 والنقابين وما اقل الحيض فاكثر حيض تبعا لها بشرط وهي ان لا يجاوز ذلك
 خمسة عشر يوما ولم تنقص الدماء عن اقل الحيض وان يكون النفاخ متواشيا بين
 دم حيض فاذا كانت ترى وفنا دما ووقنا نقا واجتمعت هذه الشروط حكنا
 على الحمل بانه حيض وهذا يسمى قولا السحب وقيل ان النفاخ طهر لان الدم اذا دل
 على الحيض وجب ان يدل النفاخ على الطهر وهذا يسمى قولا للقط **واقول دم النفاخ**
 ابيض فقه وعبارة المنهاج كحظة وهو زمن الحجة وفي الروضة واصلاها
 لا احد لا قبل اي لا يقدري على ما وجد منه وان قل يكون نقاسا ولا يوجد
 اقل من حجة فالمراد من العبارة كما قال في الاقلية واحد وتقدم تعريف النفاس
 لغة واصطلاحا ويقال لذات النفاس نفسا بضم النون وتفتح الفاء جمعها نفاس
 ولا نظير الالة عشرة افعال وقال نقا واذا العشاء عطلت ويقال في
 فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكر النفاق بينهما والضم افصح واما الحائض
 فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع **واكثره ستون**
يوما بلبا له او غالية اربعون يوما بلبا لها اعتبارا بما لو جود في الجميع كما مر
 في الحيض لما خبرني داود عن ام سلمة كانت النفسا تجلس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اربعين يوما فلا دالة فيه على نفي الزيادة او حمل على الغالب
 واختلف في اوله فقبل بعد خروج الولد وقبل اقل الطهر فاوله فيما اذا اخرخرجه
 عن الولادة من الخرج لاستنها وهو ما صححه في التحقيق وموضع من المجموع عكس
 ما صححه في اصل الروضة وموضع اخر من المجموع وقضية الاخذ بالاول ان زمن
 النفا لا يحسب من الستين لكن صرح ابلقيني بخلافه فقالت ابتداء الستين من

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

قد مر واختلاف في اوله
 او اخرخرجه من الخرج
 وهو ما صححه في التحقيق

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

الولادة وزمن النفا

الولادة وزمن النفا لا نفاس فيه وان كان محسوبا من الستين ولم ار من
 حقق هذا انتهى ومقتضى هذا انه يلزمها قضا ما فاتها من الصلوات المفروضة
 في هذه المدة ومقتضى قول النووي انها اذا ولدت ولدا جافا بطل صومها
 انه لا يجب عليها ذلك ويكره على حليلها ان يتمتع بها بما بين السر والركبة
 قبل غسلها وهذا هو المعتمد ما اذا لم تنزل الدم الا بعد خمسة عشر يوما فكثر
 فلا تقاس لها اصلا على الاصح في المجموع وعلى هذا يحل للزوج ان يتمتع
 بها قبل غسلها كالجنب وقول النووي في باب الصيام انه يبطل صومها
 بالولد الجاف محله اذا رأت الدم قبل خمسة عشر يوما **قائده** انما ابو
 سهل يعني لطيفا في كون اكثر النفاس ستين ان المني يمكث في الرحم اربعين
 يوما لا يتغير ثم يمكث مثلها علقه ثم يمكث مثلها مضغعة ثم يتفح فيه الروح
 كما جاء في الحديث الصحيح والولد يتغذى بدم الحيض وحيتئذ فلا يجمع
 الدم من حين النفاخ لكونه غذا الولد وانما يجمع في المدة التي قبلها وهي
 اربعة اشهر واكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون اكثر النفاس ستين
واقول زمن الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما لان الشهر
 غالبا لا يخلو عن حيض وظهر واذا كان اكثر الحيض خمسة عشر يوما لقرآن
 يكون اقل الطهر كذلك وخرج بقوله بين الحيضتين الطهر بين الحيض والنفاس
 اذا قلنا ان المحمل تحيض وهو الاصح ام تأخرت عنه وكان طوره بعد
 بلوغ النفاس اكثره كما في المجموع اما اذا طرأ قبل بلوغ النفاس اكثره فلا يكون
 حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما **واحد لاكثر** اي الطهر بالاجماع
 فقد لا تحيض المرأة في عمرها الا مرة وقد لا تحيض اصلا **واقول زمن** اي سن
تحيض فيه المرأة وفي بعض النسخ الجارية **تسع سنين قريية** كما في المحرر ولو

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

قوله في الاقلية كتاب لابن
 دقيق العيد

كما قال الماوردي واما نقله وتعلمه فيجوز ان يحجى اسلامه والا فلا **تنبيه**
 يحل لمن به حدث اكبر اذ كان القرآن وغيرها كمواعظه واخباره واحكامه
 لا بقصد قرآن كقوله عند الركوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
 اي مطيقين وعند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون وما جرى به لسانه
 بلا قصد قرآن قصد القرآن وحده او مع الذكر حرم وان اطلق فلا كما
 نبه عليه النووي في دقايقه لعدم الاخلال بحرمته لانه لا يكون قرآنا
 الا بالقصد قال النووي وغيره وظاهر ان ذلك جار فيما يوجد نظمه في
 غير القرآن كالآيتين المتقدمتين والبسملة والحمد وما لا يوجد نظمه الا
 فيه كسورة الاخلاص واية الكرسي وهو كذلك وان قال الزركشي لا شك
 في تحريمه ما لا يوجد نظمه في غير القرآن وتبعه على ذلك بعض المتأخرين كما
 شمل ذلك قول الروضة اما اذا قرأ شيئا منه لا على قصد القرآن فيجوز
والرابع من شي من المصحف ينشئت الميم لكن الفتح غريب سواء في ذلك
 ورقه المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى لا يسه الا المظهر ون يحرم ايضا
 من جلده المتصل به لانه كالجزم منه ولهذا يتبعه في البيع واما المتصل
 عنه فقضية كلام البيان حل شدة وبه صرح الاسنوي وفرق بينه
 وبين حرمة الاستنجاء بان الاستنجاء فحش ونقل الزركشي عن الغزالي
 انه يحرمه اياه ايضا ولم ينقل ما يخالفه وقال ابن العماد انه الاصح بقاء
 لحرمة قبل انفصاله انتهى وهذا هو المعتقد اذا لم ينقطع نسبه عن
 المصحف فان انقطع كان جعله كتابا لم يحرمه منه قطعا وكذا يحرم
حمله اي المصحف لانه ابلغ من المس نهم بجوار حمله لضرره وكفى عليه
 من عرق او حرق او نجاسة او وقوعه في يد كافر ولم يتمكن من الطهارة
 بل يجب اخذه حينئذ كما ذكره في التحقيق والمجموع فان قدر على التيمم

قوله في الميم لانه كالجزم منه
 قوله في البيع واما المتصل
 قوله في الاستنجاء فحش
 قوله في الميم لانه كالجزم منه
 قوله في البيع واما المتصل
 قوله في الاستنجاء فحش

جرد من المصحف

رجب وخرج بالمصحف غيره كقراءة وانجيل ومسوخ تلاوة من القرآن
 وان لم ينسخ حكمه فلا يحرم ويجل حمله في متاع نبه على انه اذا لم يكن
 مقصود ابا حمل بان قصد حمل غيره او لم يقصد شيئا لعدم الاخلال
 بتعظيمه حينئذ بخلاف ما اذا كان مقصود ابا الحمل ولو مع الامتعة
 فانه يحرم وان كان ظاهرا كلام الشيخين يقتضي الحل في هذه الصور
 كما لو قصد الجنب القراءة وغيره او حمل حمله في تفسيره سواء اتميزت الفاظه
 بلون ام لا اذا كان التفسير اكثر من القرآن لعدم الاخلال بتعظيمه حينئذ
 وليس هو في معنى المصحف بخلاف ما اذا كان القرآن اكثر منه لانه في
 معنى المصحف او كان مساويا له كما يؤخذ من كلام التحقيق والفرق
 بينه وبين الحل فيما اذا استوى الحريم مع غيره ان باب الحرير اوسع
 بدليل جواز النسا وفي بعض الاحوال للرجال كبر وظاهر كلام الامام
 حيث كان التفسير اكثر لا يحرمه مطلقا في المجموع لانه ليس
 بمصحف اي ولا في معناه وحيث لم يحرم حمل التفسير ولا مسه بلا طهارة
كرها والخامس الدخول في المسجد بمكث او تردد لقوله تعالى لا تقربوا
 الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل
 قال ابن عباس وغيره اي لا تقربوا مواضع الصلاة لانه ليس فيها عبور سبيل
 بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره في الصلاة هدمت صوامع وبيع وصلوات
 ومساجد ولقوله صلى الله عليه وسلم لا اجل المسجد كحايض ولا جنب رواه
 ابو داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها وخرج بالملك والتردد العبور
 للآية المذكورة اذا لم تخف الحايض تلويثه وخرج بالمسجد المداير
 والربط ومصلحة العيد ونحو ذلك وكذا ما وقف بعرضه مسجدا شايعا وان

قوله في الميم لانه كالجزم منه
 قوله في البيع واما المتصل
 قوله في الاستنجاء فحش
 قوله في الميم لانه كالجزم منه
 قوله في البيع واما المتصل
 قوله في الاستنجاء فحش

قال الاسنوي المتجه الحاقه بالمسجد في ذلك وفي التحية للدخول ونحو ذلك بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للمأمور اذا تبعه عن امامه اكثر من ثلثماية ذراع **والسادس الطواف** فرضه وواجبه ونقله سواء كان في ضمن نسك ام لا لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة الا ان الله احل فيه الكلام من تكلم فلا يتكلم الا بخبر رواه الحاكم عن ابن عباس وقال صحاح الاسناد **السابع الوطئ** ولو بعد انقطاعه قبل الغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووطئها في الفرج كبيرة من العامد العالم بالتحريم المحذور وكيفر مستحله كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم بخلاف الناسي الجاهل والمكره الخبر ان الله تجاوز عن امي الخطا والسيئات وما استكرهوا عليه رواه البيهقي وغيره ويسن للواطي المتعبد المختار العالم بالتحريم في اول الدم وقوته التصديق بمنقال اسلاوي من الناصب الخالص في اخر الدم وضعفه بنصف منقال مختار اذا وقع الرجل اهل وهو حايض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار رواه ابوداود والحاكم وصححه ويقاس النفاس على الحيض ولا فرق في الواطي بين الزوج وغيره فغير الزوج مقيس على الزوج الوار في الحديث والواطي بعد انقطاع الدم الى الطهر كالواطي في اخر الدم ذكره في المجموع ويكفي التصديق ولو على فقير واحد وانما يجب لانه وطي محرم لا اذى فلا تجب به كفارة كاللواط ويستثنى من ذلك المختار فلا كفارة بوطئها وان حرم ولو اخبرته بحيضها ولم يمكن صدقها لم يثقل اليها وان امكن صدقها حرم وطئها وان كذبها فلا لانها بما عانته ولان الاصل عدم التحريم بخلاف من علق به طلاقها واخبرته به فانها

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في البيت الذي لا يملكه المالك

في ذلك ما تقدم مقامه

نقله وان كان

تطلق وان كذبها تنصير في تعليقه بما لا يعرف الا من جهتها ولا يكفر طهرها ولا استعمال ما سته من ماء او عجين او نحو **والثامن الاستمتاع** بما بين السر والركبة ولو بلا شهوة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض ونحوه داود باسناد جيد ان صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امراته وهي حايض فقال ما فوق الارزار وخض عفوه عموم خبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح ولان الاستمتاع بما تحت الارزاد يدعو الى الجماع فحرم خبر من حرمه حول المحايض بك الكسرا فصاح كما ذكره النووي في رايه ان يقع فيه وخرج بما بين السر والركبة هما وباقي الجسد فلا يحرم الاستمتاع بهما وبما سته الاستمتاع بالنظر ولو بشهوة فانه لا يحرم اذ ليس هو اعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة قال الاسنوي وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلق بما بين السر والركبة حكمه حكم تمتعانه بها في ذلك المحل انتهى والصواب في نظم القياس ان تقول كلما منعناه منه تمنعها ان تمسه به فيجوز له ان يلمس جميع بدنه ساير بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمسكها من لمسه بما بينهما واذا انقطع دم الحيض لزم ان مكانه ارتفع عنها سقوط الصلاة ولم يحل مما حرم به قبل الغسل او التيمم غير الصور لان تحريمه بالحيض لا بالحديث بدليل صحته من الجنب وقد زال وغير الطلاق لزوال المعنى المقتضي للتحريم وهو تطويل العدة وغير الطهر فانها مأمورة به وما عدا ذلك من المحرمات فهو باق الى ان تطهر بماء او تيمم اماما عدا الاستمتاع فلان المنع منه انما هو لاجل الحدث والحدث باق وامام الاستمتاع فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وقد قري بالسند والتخفيف اما

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في البيت الذي لا يملكه المالك

في ذلك ما تقدم مقامه

نقله وان كان

[illegible]

وَقَدْ زَعَمَ الْفُلُوحُ

سأجيبه في غير هذا الموضع عليه وسلم ولم ينكر عليه السلام

[illegible]

فيهما مصحف والخريطة وعما لكيس من آدم وغيره ولا بد ان يكونا معدين
للمصنف كاق له ابن المقري لا انما كانا معدين له كانا كاجله وان لم يدخل
في بيعه والعلاقة كاخريطة اما اذا لم يكن المصنف فيهما او هو فيهما ولم
يعد له لم يحرم مسهما ويحرم مس ما كتب لدرس قران ولو بعض اية كخرج لان
القران قد ثبت فيه للدراسة فاشبه المصنف اما ما كتب لغير الدراسة ك
لقيمة وهي ورقة يكتب فيها شيء من القران ويلحق على الراس مثله للترك
والتياب التي يكتب عليها والدرهم فلا يحرم مسها ولا حملها لانه صلى الله عليه وسلم
كتب كتابا الى عمر بن الخطاب عليه السلام فيه ما اهل الكتاب يقولون الى كلمة سواء بيننا وبينكم
الاية ولم يامر حاكمها بالتحفظ على الطهارة ويكره كتابة الحروز وتعليقها
الا اذا جعل عليها شيئا او نحو ويندب الطهر لحمل كتب الحديث ومسها
وحمل الحديث قلب ورق المصنف بعود ونحو قال في الروضة لانه ليس بحامل
ولا ماس ويكره كتب القران على حايط ولو لمسجد ونياب وطعام ونحو ذلك
ويجوز هدم الحايط وليس الثوب واكل الطعام ولا تضر ملاقاته ما في المعدة
بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فانه يحرم ولا يكره كتب شي من القران
في انا لغير ماوه للشفاء خلافا لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم
واكل الطعام كسرب الماء كراهة فيه ويكره احراق خشب نقش بالقران الا ان
قصد به صيانة القران فلا يكره كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام وعليه يحمل
تحريق عثمان رضي الله تعالى عنه المصاحف ويحرم كتب القران او شيء من اسمائه
تعالى تجس او على تجس ومسه به اذا كان غير مقصود عنه كما في الجمع لا يطهر
من متنجس يحرم المشي على فرش او خشب نقش شي من القران ولو خيف
على مصحف تجس او كافر او تلف بنحو غرق او ضياع ولم يمكن من تطهيره جازم لم

هذا المصنف والخريطة وعما لكيس من آدم وغيره ولا بد ان يكونا معدين للمصنف كاق له ابن المقري لا انما كانا معدين له كانا كاجله وان لم يدخل في بيعه والعلاقة كاخريطة اما اذا لم يكن المصنف فيهما او هو فيهما ولم يعد له لم يحرم مسهما ويحرم مس ما كتب لدرس قران ولو بعض اية كخرج لان القران قد ثبت فيه للدراسة فاشبه المصنف اما ما كتب لغير الدراسة كقيمة وهي ورقة يكتب فيها شيء من القران ويلحق على الراس مثله للترك والتياب التي يكتب عليها والدرهم فلا يحرم مسها ولا حملها لانه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى عمر بن الخطاب عليه السلام فيه ما اهل الكتاب يقولون الى كلمة سواء بيننا وبينكم الاية ولم يامر حاكمها بالتحفظ على الطهارة ويكره كتابة الحروز وتعليقها الا اذا جعل عليها شيئا او نحو ويندب الطهر لحمل كتب الحديث ومسها وحمل الحديث قلب ورق المصنف بعود ونحو قال في الروضة لانه ليس بحامل ولا ماس ويكره كتب القران على حايط ولو لمسجد ونياب وطعام ونحو ذلك ويجوز هدم الحايط وليس الثوب واكل الطعام ولا تضر ملاقاته ما في المعدة بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فانه يحرم ولا يكره كتب شي من القران في انا لغير ماوه للشفاء خلافا لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم واكل الطعام كسرب الماء كراهة فيه ويكره احراق خشب نقش بالقران الا ان قصد به صيانة القران فلا يكره كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام وعليه يحمل تحريق عثمان رضي الله تعالى عنه المصاحف ويحرم كتب القران او شيء من اسمائه تعالى تجس او على تجس ومسه به اذا كان غير مقصود عنه كما في الجمع لا يطهر من متنجس يحرم المشي على فرش او خشب نقش شي من القران ولو خيف على مصحف تجس او كافر او تلف بنحو غرق او ضياع ولم يمكن من تطهيره جازم لم



مع الحديث الشريف

قوله ويندب كتبه والبضاعة قال ابن سم قال النووي ويست الغنام للمصنف ويست تطيبه وحمله
على كرسى وتعليقه واستدش السبكي على تعليقه ما لقياس على الاستدش لا يسود ويد العالم والصالح
والوالد من المعلوم انه افضل منهم قال قديمي وقتني منذ كراهة اخذ الغنم منه وذكر
الغناد ان من استعار كتابا فوجد فيه غلظا لم يجز اصلاحه او مصحفا وجب وقيد الملقيني
وغنم بالمسلك اما الموقوف فيجوز اصلاحه او مصحفا وجب وقيد الملقيني

مع الحديث في الاخيرة ووجب في غيرها صيانة له كما مر الاشارة اليه ومجرم
السفر الى ارض الكفار اذا خيف وقوعه في ايديهم وتوسده وان خاف سرقته
وتوسد كتب علم الاخوف من نحو سرقته **نعم** ان خاف على المصنف من تلف بنحو
غرق او تجس او كافر جاز له ان يتوسد بل يجب عليه ويندب كتبه وايضا
ونقطه وشكله ويمنع الكافر من مسه لا سماعه ويحرم تعليمه وتعلمه ان
كان معاندا وغير المعاند ان رجي اسلامه جاز تعليمه والا فلا وتكره
القرأة بفهم متنجس ويجوز بلا كراهة بحمام وطريق ان لم يلته عنها ولا
كرهت ولا يجب منع الصغير المميز من حمل المصنف والروح للتعلم اذا
كان محدثا ولو حدثا الاكره كما في فتاوي النووي لحاجة تعلمه ومشقة استمراره
منظها بل ينوب وقضية كلامهم ان محل ذلك في الحمل المتعلق بالدراسة
فان لم يكن لغرض او لغرض اخر منع منه جزما كما قاله في المهمات وان نازع
في ذلك ابن العماد واما غير المميز فيحرم تمكنه من ذلك ليلايته كراهة القراءة افضل
من ذكر لم يجز حمل فان خص به بان ورد الشرع فيه به فهو افضل منها ويندب
ان يتعود لها جهرا ان جهرا بها في غير الصلاة اما في الصلاة فيسر مطلقا
ويكفيه تقوؤ واحد ما لم يقطع قرأته بكلام او فصل طويل كالفصل بين الركعات
وان يجلس وان يستقبل وان يقرأ بتدبر وتخشع وان يرتل وان يبكي عند القراءة
والقرأة في المصنف افضل منها عن ظهر قلب الا ان زاد خشوعه وحضور
قلبه في القرأة عن ظهر قلب فهي افضل في حقه وتحرم بالشاذ في الصلاة وخا
وهو ما نقل احاد اقرانا كايماهما في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا

هذا المصنف والخريطة وعما لكيس من آدم وغيره ولا بد ان يكونا معدين للمصنف كاق له ابن المقري لا انما كانا معدين له كانا كاجله وان لم يدخل في بيعه والعلاقة كاخريطة اما اذا لم يكن المصنف فيهما او هو فيهما ولم يعد له لم يحرم مسهما ويحرم مس ما كتب لدرس قران ولو بعض اية كخرج لان القران قد ثبت فيه للدراسة فاشبه المصنف اما ما كتب لغير الدراسة كقيمة وهي ورقة يكتب فيها شيء من القران ويلحق على الراس مثله للترك والتياب التي يكتب عليها والدرهم فلا يحرم مسها ولا حملها لانه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى عمر بن الخطاب عليه السلام فيه ما اهل الكتاب يقولون الى كلمة سواء بيننا وبينكم الاية ولم يامر حاكمها بالتحفظ على الطهارة ويكره كتابة الحروز وتعليقها الا اذا جعل عليها شيئا او نحو ويندب الطهر لحمل كتب الحديث ومسها وحمل الحديث قلب ورق المصنف بعود ونحو قال في الروضة لانه ليس بحامل ولا ماس ويكره كتب القران على حايط ولو لمسجد ونياب وطعام ونحو ذلك ويجوز هدم الحايط وليس الثوب واكل الطعام ولا تضر ملاقاته ما في المعدة بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فانه يحرم ولا يكره كتب شي من القران في انا لغير ماوه للشفاء خلافا لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم واكل الطعام كسرب الماء كراهة فيه ويكره احراق خشب نقش بالقران الا ان قصد به صيانة القران فلا يكره كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام وعليه يحمل تحريق عثمان رضي الله تعالى عنه المصاحف ويحرم كتب القران او شيء من اسمائه تعالى تجس او على تجس ومسه به اذا كان غير مقصود عنه كما في الجمع لا يطهر من متنجس يحرم المشي على فرش او خشب نقش شي من القران ولو خيف على مصحف تجس او كافر او تلف بنحو غرق او ضياع ولم يمكن من تطهيره جازم لم

قوله ويندب كتبه والبضاعة قال ابن سم قال النووي ويست الغنام للمصنف ويست تطيبه وحمله على كرسى وتعليقه واستدش السبكي على تعليقه ما لقياس على الاستدش لا يسود ويد العالم والصالح والوالد من المعلوم انه افضل منهم قال قديمي وقتني منذ كراهة اخذ الغنم منه وذكر الغناد ان من استعار كتابا فوجد فيه غلظا لم يجز اصلاحه او مصحفا وجب وقيد الملقيني وغنم بالمسلك اما الموقوف فيجوز اصلاحه او مصحفا وجب وقيد الملقيني

وعشيا وحين تظهرون قال ابن عباس اراد بحين نمسون صلاة المغرب والعشا وحين تضجحن صلاة الصبح وبعشيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وخبر امي جبريل عند البيت مرتين فخطبني الظهر حين زالت الشمس وكان النبي اي الظل قد زال الشراك والعصر حين كان ظله اي الشيء والمغرب حين افطر الصائم اي دخل وقت افطاره والعشا حين غاب الشفق الاحمر والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلي في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين افطر الصائم والعشا الى ثلث الليل والفجر فاسفروا لهذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه ابو داود وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله اي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله عنه فاحيا به اشراكهما في وقت ويدل به خبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس فالتمس بحضر العصر ثم المصنف فقال **اول وقتها** اي الظهر **والثاني** اي وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو ميل الشمس عن وسط السماء اسم بلوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب لا في الواقع بل في الظاهر لان التكليف انما يتعلق به وذلك بزيادة ظل الشيء على ظله حالة الاستواء وحده وانه ان لم يقع عنده ظل قال في الروضة كاصلها وذلك يتصور في بعض البلاد مكنة وصنعوا اليمن في اطول ايام السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر الزوال عقب التكبير او في اثنيائه لم يصح الظهر وان كان التكبير حاصلا بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره **واخره** اي وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله **بعدي** اي سوى ظل

[illegible]

الزوال الموجود عند الزوال وإذا اردت معرفة الزوال فاعتبر بقامتك
او بشاخص تقيمه في الارض مستوية وعلم على رأس البطل فزال الظل ينقص من
الخط فلو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فلو وقت الاستواء ان
اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت قال العلماء وقامت كل انسان
سنة اقدام ونصف مقدمه والشمس عند المتقدمين من ارباب علم الهيئة
في السما الرابعة وقال بعض محققي المتأخرين في السادسة وهي افضل من القمر
لكثرة نفعها قال الاكثرون والظاهر ثلاثة اوقات وقت فضيلة اوله
ووقت اختيار الى اخره ووقت عذروفت العصر لمن يجمع وقال القاضي
لها اربعة اوقات وقت فضيلة اوله الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه ووقت
اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى اخره ووقت عذروفت
العصر لمن يجمع ولها وقت ضروره وبأي وقت حرمه وهو اخر وقتها
بحيث لا يسعها ولا عذروان وفعت اذا يجربان في سائر اوقات الصلوات
والعصر اي صلاتها وسميت بذلك لمعاصرتها وقت المغرب **واول**
وقتها الزيادة على ظل المثل وعباره التنبية اذا صار ظل كل شيء مثله
وزاد في زيادة وأشار الى ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله
فان جاوز ظل الشيء مثله باقل زيادة فقد دخل وقت العصر وليس ذلك
مخالفا للصحيح وهو انه لا يشترط حدوث زيادة فاصلة كما في المنهاج
كامله بل هو محمول على ان وقت العصر لا يكاد يعرف الا بها وهي من وقت
العصر وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة **واخره في وقت الاختيار**
الى ظل المثلين بعد ظل الاستوى ان كان الحديث جبريل الماروسمي **عليه**
مختار لما فيه من الرجحان على ما بعده وفي الاقليد سمي بذلك لاختيار

قولہ و قال بعض صحفہ امتاخرہ
الاضفیق والعمد انہا فی السہا
الرابعہ ابو عمر الحسن

ظل الشبراخ

عقود والقصور في الصلاة والوقوف
على الأصح من أحوال كثير من أئمة

جبريل اياه وقرأ جبريل في الحديث الوقت ما بين هذين محمول على وقت
 الاختيار **واخره في وقت الجواز الى غروب الشمس** حديث من ادرك ركعة
 من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر متفق عليه وروى ابن ابي شيبة باسناد في
 مسلم وقت العصر ما لم تغرب الشمس **تنبيه** للعصر سبعة اوقات وقت
 فضيل اول وقت ووقت اختيار ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمع ووقت
 ضروره ووقت جواز بلا كراهة ووقت حرمة وهو اخر وقتها بحيث لا يسعها
 وان قلنا انها اذا وزاد بعضهم ثامنا وهو وقت العشاء فيما اذا احرم بالصلاة
 في الوقت ثم افسدها عمدا فانها تصير قضاء كما نص عليه القاضي حسين
 في تعليقه والمتولي في النعمة والرواي في البحر ولكن هذا رأي ضعيف **والغروب**
اي صلاتها ووقتها واحد اي لا اختيار فيه كما في الحديث المار
وهو اي اوله يدخل بعد غروب الشمس حديث جبريل سميت بذلك لانها
 عقب الغروب واصل الغروب البعد يقال غرّب بفتح الراء اي بعد والمراد بكامل
 الغروب ويعرف في العران بزوال الشعاع من رؤس الجبال واقبال كمال القوة
 الظلام من المشرق ويمتد على القول الجديد **بمقدار ما يودن لوقتها**
يتوضاوي ستر العوا وبمقدار خمس ركعات كما في المنهاج لان جبريل
 عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها كذا استدل
 به اكثر الاصحاب ورد بان جبريل السلام انما بين الوقت المختار وهو
 المسعى بوقت الفضيلة واما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه
 تعرض له وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة والى ما ادبنا من الغروب وبقا
 البعدية وذكرها الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بنا على انه ليس

الزمان

في وقتها واحد اي لا اختيار فيه كما في الحديث المار
 وهو اي اوله يدخل بعد غروب الشمس حديث جبريل سميت بذلك لانها
 عقب الغروب واصل الغروب البعد يقال غرّب بفتح الراء اي بعد والمراد بكامل
 الغروب ويعرف في العران بزوال الشعاع من رؤس الجبال واقبال كمال القوة
 الظلام من المشرق ويمتد على القول الجديد بمقدار ما يودن لوقتها يتوضاوي ستر العوا

ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل
 كذا اطلقه الرافي وقال القفال يعتبر في حق كل انسان الوسط من فعل نفسه
 لانهم يختلفون في ذلك ويمكن حمل كلام الرافي على ذلك ويعتبر ايضا قدر
 اكل لقمة يكسرها حدة الجوع كما في الشرحين والروضة لكن صوب في الشقايح
 وغيره اعتبار الشبع بما في الصبح حين اذا قدم العشاء فادبوا به قبل صلاة
 المغرب ولا تجلوا على عشايتكم وحمل كلامه على الشبع الشرعي وهو ان ياكل
 لقيمات يقيم عليه والعشاء في الحديث محمول على هذا ايضا قال بعض السلف
 اتحبونه عشاكم لحيث انما كان اكلهم لقيمات **تنبيه** لو عبر المصنف بالظهر
 بدل الوضوء ليشتمل الفضل والتيمم وانزاله الخبز كان اولي وعبر جماعة
 بلبس الشيا ب بدل ستر العورة واستحبه لاسنوي لتناوله التعمم والتقصير
 والارتداء ونحوها فانه يستحب للصلاة ويمتد وقتها على القول القديم حتى
 يغيب الشفق الاحمر قال النووي قلت القديم اظهر قال في الجمع بل هو جدي
 ايضا لان الشافعي رضي الله تعالى عنه علق القول به في الاملا وهو ان يكتب
 الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه احاديث في مسلم منها وقت
 المغرب ما لم يغيب الشفق واما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد
 فمحمول على وقت الاختيار كما مر وايضا احاديث مسلم متقدمة عليه لانها
 متاخرة بالمدينة وهو مقدم بمكة ولانها اكثر رواة واصح اسنادا منه
 وعلى هذا المغرب ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار اول وقت
 ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع قال لاسنوي
 نقلا عن الترمذي ووقت كراهة وهو تاخيرها عن وقت الجديد انتهى
 ومعناه واضح مراعاة للقول بخروج الوقت ولها ايضا وقت ضرورة

في وقتها واحد اي لا اختيار فيه كما في الحديث المار
 وهو اي اوله يدخل بعد غروب الشمس حديث جبريل سميت بذلك لانها
 عقب الغروب واصل الغروب البعد يقال غرّب بفتح الراء اي بعد والمراد بكامل
 الغروب ويعرف في العران بزوال الشعاع من رؤس الجبال واقبال كمال القوة
 الظلام من المشرق ويمتد على القول الجديد بمقدار ما يودن لوقتها يتوضاوي ستر العوا

في وقتها واحد اي لا اختيار فيه كما في الحديث المار
 وهو اي اوله يدخل بعد غروب الشمس حديث جبريل سميت بذلك لانها
 عقب الغروب واصل الغروب البعد يقال غرّب بفتح الراء اي بعد والمراد بكامل
 الغروب ويعرف في العران بزوال الشعاع من رؤس الجبال واقبال كمال القوة
 الظلام من المشرق ويمتد على القول الجديد بمقدار ما يودن لوقتها يتوضاوي ستر العوا

ووقت حرمة **والعشا** ويدخل **اول وقتها اذا غاب الشفق الاحمر** لما سبق
 وخرج بالاحمر الاصفر والابيض ولم يقيد في المحر بالاحمر وانصرف الالام
 اليه لغة لان المعروف في اللغة ان الشفق هو الاحمر كذا ذكره الجوهرى والاذى
 وغيرهما قال الاسنوي ولهذا لم يقع التعرض له في اكثر الاحاديث **تنبيه**
 من لا عشا لهم بان يكونوا بنوع لا يغيب فيها شفقهم بقدر وقت قدر ما
 يغيب فيه الشفق باقرب البلاد اليهم كعادهم القوت المجري في الفطرة ببلده
 اى فان كان شفقهم يغيب عندهم مع ليلهم اعتبر لانه ربما استغرق ليلهم بنه
 على ذلك في الحادى **واخره في وقت الاختيار الى ثلث الليل** بخبر جابر
 السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت
 الاختيار وفي قول نفسه خبر لولا ان اشق على امتي لا خوت العشا الى نصف
 الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ووجه النووي في شرح مسلم وكلامه
 في الجمع يقتضي ان الاكثرين عليه ومع هذا فالاول هو المعتمد واخره في وقت
الجواز الى طلوع الفجر الثاني اى الصادق حديث ليس في النوم تفريطا لما
 التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى رواه مسلم خرجت
 بابل فبقى على مقتضاه في غيرها وخرج بالصادق الكاذب والصادق
 هو المنتشر منه معترضا بنواحي السما بخلاف الكاذب فانه يطالع
 مستطيل لا يعلا منه كذب السرجان وهو بكسر السين كما قاله ابن الحاجب
 الذي يعبه ظلة وثمة بذب السرجان لطوله فلها سبعة اوقات وقت
 فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت
 عذر وقت المغرب لمن جمع ووقت كراهة وهو ما قاله الشيخ ابو حامد
 بين الفجرين **والصبح** اى صلاة وهو بضم الصاد وكسرها لغة اول النهار

فذلك

هذا هو الوقت الذي لا يتعدى فيه صلاة الفجر الى صلاة الصبح ولا صلاة الصبح الى صلاة الظهر ولا صلاة الظهر الى صلاة العصر ولا صلاة العصر الى صلاة المغرب ولا صلاة المغرب الى صلاة العشا ولا صلاة العشا الى صلاة الفجر الثاني

قوله على شرط الشيخين اى رجال الثقاتين

هذا هو الوقت الذي لا يتعدى فيه صلاة الفجر الى صلاة الصبح ولا صلاة الصبح الى صلاة الظهر ولا صلاة الظهر الى صلاة العصر ولا صلاة العصر الى صلاة المغرب ولا صلاة المغرب الى صلاة العشا ولا صلاة العشا الى صلاة الفجر الثاني

فلذلك سميت به هذه الصلاة وقيل لانها تقع بعد الفجر الذي يجمع نياضاً وحراً
 والعرب يقول وجه صبيح لما فيه بياض وحرم **واول وقتها طلوع الفجر**
اشا اى الصادق حديث جابر فانه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام
 والشراب على الصائم وانما يجزمان بالصادق **واخره في وقت الاختيار**
الى الاسفار وهو الاضاعة لخبر جابر السابق وقوله فيه بالنسبة اليها
 الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار **واخره في وقت الجواز**
الى طلوع الشمس حديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الى
 تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها بخلاف غروبها فيما مر
 المحاق امام يظهر بما ظهر فيها ولان وقت الصبح يدخل بطلوع بعض
 الفجر فتاسب ان يخرج بطلوع بعض الشمس فلها ستة اوقات وقت
 فضيلة اول وقتها ووقت اختيار ووقت جواز بل كراهة الى الاحمر
 ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرورة وهي نهارية لقوله تعالى
 وكلاوا واشربوا الآية وللأخبار الصحيحة في ذلك هي عند الشافعي رضي
 الله تعالى عنه والاصحاب الصلاة الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلاة الوسطى الآية اذ لا فتوت الا في الصبح وخبر مسلم قال عياشة
 عن يكت لها مصحف الكتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت
 سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ العطف يقتضي التقدير قال
 النووي عن الحاروي الكبير صحة الاحاديث انها العصر شغلوا عن الصلاة
 الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه
 ولا يقال فيه قولان كما قاله الماوردي ولا يكون تسمية الصبح عذاة كما
 في الروضة والاولى عدم تسمية بابذلك وتسمي صباحا ونجراً لان القرآن جاء

هذا هو الوقت الذي لا يتعدى فيه صلاة الفجر الى صلاة الصبح ولا صلاة الصبح الى صلاة الظهر ولا صلاة الظهر الى صلاة العصر ولا صلاة العصر الى صلاة المغرب ولا صلاة المغرب الى صلاة العشا ولا صلاة العشا الى صلاة الفجر الثاني

قوله على شرط الشيخين اى رجال الثقاتين

هذا هو الوقت الذي لا يتعدى فيه صلاة الفجر الى صلاة الصبح ولا صلاة الصبح الى صلاة الظهر ولا صلاة الظهر الى صلاة العصر ولا صلاة العصر الى صلاة المغرب ولا صلاة المغرب الى صلاة العشا ولا صلاة العشا الى صلاة الفجر الثاني

بالتائيه والسنة بهما معا ويكره تسمية المغرب عشا وتسمية العشا
عقمة هذا ما حزم به في التحقيق والمنهاج ولولا بدل الروضة لكن قال في
الجمع نص في الام على انه يستحب ان لا تسمى بذلك وهو مذهب حقيقي
اصحابنا وقالت طائفة قليلة يكره انتهى والاول هو الظاهر لورود النهي
عن ذلك ويكره النوم قبل صلاة العشا بعد دخول وقتها لانه لا يصلي الله
عليه ولم كان يكره ذلك ويكره الحديث بعد فعلها لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره
ذلك الا في خير كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقه وابتداء صيف ورجوع
عند رفاقتها وتكلم بما دعت الحاجة اليه كحساب ومحادثة الرجل اهله ملاطفة
او نحوها فلا كراهة لان ذلك خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة وروى
الحاكم عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليلة
عن بني اسرائيل **قائلا** روى مسلم عن النوايس بن سمعان قال ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسته في الارض اربعين يوما يوم كسبه ويوم
كشبهه ويوم كجمعه وسائر ايامه كايامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسبهنا
فيه صلاة يوم قال لا اقدر لاله قدما قال لا استوي فيستثنى هذا اليوم
عما ذكر في الوقت ويقاس به اليومان التالين له وقال في الجمع وهذه صلاة
يستحب ان ينها نص على حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى **تنبيه** علم
ان وجوب الاصل هذه الصلوات موع الى ان يسفر من الوقت ما يسعها واذا
اراد تاخيرها الى اثناء وقتها لزمه الغرم على فعلها في الوقت على الاصح في
التحقيق فان اخرها مع الغرم على ذلك ومات في اثناء الوقت وقد بقي منه
ما يسعها لم بعض بخلافه الحج لان الصلاة لها وقت محدود ولم يقصر
باخراجها عنه واما الحج فقد قصر باخراجه عن وقته بموته قبل فعله
والا فضل ان يصليها اول وقتها اذا تيقنه ولو عشا القوم صلى الله عليه وسلم

في وقتها ان يصليها اول وقتها اذا تيقنه ولو عشا القوم صلى الله عليه وسلم
باجاز

هذا الحديث يدل على ان صلاة العشا لا تجزئ الا في وقتها ولا في غير وقتها
ولا في وقتها الا في وقتها ولا في غير وقتها ولا في وقتها الا في وقتها
ولا في غير وقتها الا في وقتها ولا في وقتها الا في وقتها ولا في غير وقتها
الا في وقتها ولا في غير وقتها الا في وقتها ولا في وقتها الا في وقتها

في جواب اي الاعمال فضل الصلاة في اول وقتها او في اخر وقتها
نعم يسن تاخير صلاة الظهر في سنة الحراي ان يصير المحيطان
ظل يمتد فيه طالب الجماعة بشرط ان يكون ببلد خارج كالحجاز لمصلحة
بمصلحة ياتونه كلهم او بعضهم بمسقة في طريقهم اليه ومن وقع من صلاة
في وقتها ركعة فاكثرها لعل اذا ومن جهل الوقت لم يحرم اجتهاد
جواز ان قدر على اليقين والا فوجوبها بخو ورد فان علم ان صلاته
بالاجتهاد وقعت قبل وقتها اعادها وجوبا وبإدراكها وجوبا
ان خاف بلا عذر وندب ان فات بعد ركوعه وبين ترتيب القابت
وتفديته على المحاضر التي لا يخاف فوتها وكره كراهة تحريم كما صححه
في الروضة في غير حرم مكة صلاة عند استواء الشمس الا يوم الجمعة
وعند طلوعها وبعد الصبح حتى ترتفع كوخ وبعد صلاة العصر اذا
ولو جموعة في وقت الظهر وعند اصفرار الشمس حتى تغرب الا صلاة
لها سبب غير متاخر عنها كفايئة لم يقصد تاخيرها اليها وصلاة كسوة
وتحفة لم يدخل اليه بنيتها فقط وسجدة شكر فلا تكرر في هذه الاوقات
بحرم مكة حرم المدينة فالتكفير **فصل** فيمن تجب عليه الصلوة وفي بيان النوازل
وقد شرع في الاوقات **وشرائط وجوب الصلاة ثلاث اشياء** الاول
الاسلام فلا تجب على كافر اصلي وجوب مطالبته بها في الدنيا لعدم صحتها منه
لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة لتمكنه من فعلها بالاسلام والثاني
البالوغ فلا تجب على صغير لعدم تكليفه لرفع القلم عنه كاصح في الحديث والثالث
العقل فلا تجب على مجنون لما ذكره وسكت المصنف عن الرابع وهو النفاذ عن الحيض

هذا الحديث يدل على ان صلاة العشا لا تجزئ الا في وقتها ولا في غير وقتها
ولا في وقتها الا في وقتها ولا في غير وقتها ولا في وقتها الا في وقتها
ولا في غير وقتها الا في وقتها ولا في وقتها الا في وقتها ولا في غير وقتها
الا في وقتها ولا في غير وقتها الا في وقتها ولا في وقتها الا في وقتها

قوله ولا تقص على كذا فإني سألوك فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

والنفاس فلا تجب على حايض ونفساء لعدم صحتها من حيثها من اجبقت فيه
 هذه الشروط وجبت عليه الصلاة بالاجماع ولا قضا على كذا فردا السلام
 لقوله تعالى قل الذين كفروا ان ينزلوا يغفر لهم ما قد سلف نعم المراد يجب عليه
 قضا ما فاتة في زمن الردة بعد اسلامه تغليظا عليه ولانه الزمها بالاسلام
 ايام الجنون مع ما قبلها فلا تسقط عنه بالجنون كفى الا دعي ولو اراد ثم جن فقتل المدة التي ينتهي
 تغليظا على ولو سكر اليها سكره لامة جنونه بعد ما بخلاف مدة جنون المريد لان من جن في
 مستديان ثم جن فقتل ردة مرتد في جنونه حكاه من جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه
 ولو ارتدت او سكرت ثم حاضت او نفست لم تقص زمن الحيض والنفاس
 وفارقت الجنون بان اسقاط الصلاة عنها عزيمة لانها مكلفة بالترك
 وعنده رخصة والمراد بالسكران ليس من اهلها وما وقع في الجموع من
 قضا الحايض الردة زمن الجنون نسب فيه الى السهو ولا قضا على الطفل
 اذا بلغ ويامر الولي بها اذا مير ولو قضا ما فاتة بعد التمييز والتمييز
 بعد اسكال سبع سنين ويضرب على تركها بعد عشرة سنين تحذروا
 الصبي اي والصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين
 فاضربوه عليها اي على تركها صححه الترمذي وغيره **تنبيه** ظاهر
 كلامهم انه يشترط للضرب تمام العاشرة لكن قال العميري انه يضرب
 في اثنا عشر سنة والاسنوي وجزم به ابن المقرئ وهو الظاهر لانه
 البلوغ ومقتضى ما في الجموع ان التمييز وحده لا يكفي في الامر بل لابد
 معه من السبع والى الكفاية انه المشهور واحسن ما قيل في حد التمييز
 انه يصير الطفل بحيث ياكل ويشرب ويستنجي وحده وفي رواية ابي داود
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل متى يصلي الصبي قال اذا عرف شماله من يمينه

قوله ولا تقص على كذا فإني سألوك فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

قوله ولا تقص على كذا فإني سألوك فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

قوله ولا تقص على كذا فإني سألوك فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

قال العميري

سم قوله ويقتضيه ان كذا فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

قال العميري والمرد اذا عرف ما يضروه وما ينفعه قال في الجمع والامر والضرب
 واجبان على الولي ايا كان أوجبا او وصيا او قيا من جهة القاضي انما ان
 الملتقط ومالك الرقيق في معنى الاب وكذا المودع والمستعير ونحوهما قال
 الطبري ولا يقتصر على مجرد صيغته بل لابد معه من التهديد وقال في الرضخ
 يجب على الاب والامهات تعليم اولادهم الطهارة والصلاة والشرائع ولا يفتقر
 على الحايض والنفساء اذ ظهر تأويل جرم عليهما او يكره وجهان او جهما
 الثاني ولا على الجنون او مغمى عليه اذا افاقا حديث رفع القلم عن ثلاثة
 عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى
 يبرأ فورد النص في الجنون وقيس عليه كل من زال عقله بسبب بعد فيه
 ولولا هذه الاسباب المانعة من وجوب الصلاة وقدر بقي من الوقت
 قدر تكبيرة فالكثرة وجبت الصلاة لان القدر الذي يتعلق به الاجاب
 يستوي فيه قدر الركعة ودونها ويجب الظهر مع العصر باذراك قدر من تكبيرة
 اخروفت العصر ونحو المغرب مع العشاء باذراك اخروفت العشاء
 لا تخاد وقتي الظهر والعصر ووقتي المغرب والعشاء في العذر ففي الضرورة
 اولى ويشترط للوجوب ان يخلو الشخص من الموانع قدر الطهارة والصلاة
 اخف ما يجزي كركعتين في صلاة المسافر **تنبيه** لو بلغ الصبي في الصلاة
 بالسن وجب عليه اتمامها لانه ادراك الوجوب وهي صحيحة فلزمه اتمامها
 كما لو بلغ بالنهار وهو صائم فانه يجب عليه الامساك بقية النهار واجزائه ولو
 جمعة لانه صلى الواجب بشرطه وتوقع اولها موقلا لا يمنع وقوع اخرها واجبا
 كصوم مريض شفي في اثنا عشر يوما وان بلغ بعد فعلها بالسن او بغيره فلا يجب
 عليه عادتها بخلاف الحج اذا بلغ بعد يجب عليه عادته لان وجوبه مرة في

قوله ولا تقص على كذا فإني سألوك فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

قوله ولا تقص على كذا فإني سألوك فلو قضاها لم تنقصتم من ركنها عدم الاستحباب القضا
 وهل ينقص قضاؤه فيه نظر وجزم السيوطي في فتاواه بان قضاها نحو الصلاة والصوم والصلوات
 الاستحباب وهو وجوبه عندى وان خالفه غيره من عدمه لا يفتقروا في شيء المذهب فان قيل من
 قرينة ولا يحتاج لنسبة كصدقة وحقوق وصلته وجهان فان كانا فلا يثبت عليه لكن يطعن بهما في الدنيا
 ويوسع في زرقه وفي عيشته وفي شمس السلام ان قد يفتن عنه بها عت المذهب في الآخرة انه مسلم
 فالصواب المختار ان يثبت عليه في الآخرة انه مسلم

122

الحضرة فيبذل النظر

[illegible]

من الليل وترافان كان له يتجبد آخر الوتر الى ان يتجبد والا وتر بعد
فريضة العشاء واجتنبها هذا ما في الروضة كاصلها وقيد في المجموع بما
اذا لم يشق ببقية آخر الليل والافنا خيره افضل خبر مسلم من خاف
ان لا يقوم آخر الليل فالوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر
الليل فان صلاته آخر الليل مشهودة وذلك افضل وعليه حمل خبر
ايضا باده والصبح بالوتر فان اوتر ثم تجبد لم يندب له اعادة الخبر
لا وتران في ليلة ويندب القنوت آخر وتره في النصف الثاني من رمضان
وهو كقنوت الصبح في لفظه وحمله والجمهور ويسن جماعة في وتر رمضان
والتوافل الموكد بعد الرواتب ثلاثة الاولى **صلاة الليل** وهو التجبد
ولو عبر به لكان اولى بمواظبة صلى الله عليه وسلم ولقول تعالى ومن الليل فأتجد
به نافلة ذلك وقوله تعالى كافلا من الليل ما يهيجون وهو لغة رفع النوم
بالكلية واصطلاحا حصوله في النوم في الليل بعد النوم كما في النافلي
حين سيم بذلك بما فيه ترك النوم ويسن التمسك بالقبول وهي
النوم قبل الزوال وهي بمنزلة السجود للصيام لقوله صلى الله عليه وسلم
استعينوا بالقبول على قيام الليل رواه ابوداود **فايد** ذكر ابوا
الوليد النيسابوري ان ائمة التجبد يسفع في اهل بيته وروي ان
الحسين روي في النوم فليل له ما فعل الله بك فقال طاحت تلك الا
وغابت تلك العبادات وفنيت تلك العلوم وذبت تلك التوسم
وما نفعنا الا ركعات كنا نركعها عند السحر ويكره ترك التجبد
لعماده بلا عذر ويكره قيام بليل يضيق قال صلى الله عليه وسلم بعد
الله ابن عمر وابن العاصي الم اخبرناك قصوم النهار وتقوم الليل

فقل بي

هذا الحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة
والحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة
والحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة

هذا الحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة
والحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة
والحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة

نقلت بلي قال فلا تفعل صم ولا فطر وقم ونم فان لجسدك عليك حواء الى اخره
اما قيام لا يضرد لوفي ليال كاملة فلا يكرم فقد كان صلى الله عليه
وسلم اذا دخل العشر الاواخر من رمضان احيا الليل ويكره تخصيص
ليلة الجمعة بقيام بصلاة خبر مسلم لا تخص ليلة الجمعة بقيام من بين
الليالي اما احياها بغير صلاة فلا يكره خصوصا بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها **الثانية صلاة الضحى**
واقهار ركعتان واكثرهما ثمان كما في المجموع عن الاكثرين وصح في
التحقيق وهذا هو المعتقد وفي المنهاج ان اكثرها اثنتا عشرة ركعة
وقال في الروضة افضلها ثمان واكثرها اثنتا عشرة ويسن ان يسلم
من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال والاختيار
فعلها عند مضي ربع النهار **الثالثة صلاة التراويح** وهي عشرون
ركعة وقد اتفقوا على سنتها وعلى انها المرادة من قوله صلى الله
عليه وسلم من قام رمضان ايماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من
ذنبه رواه البخاري قوله ايماننا اي تصديقا بانه حق معتقدا
افضلته واحتسابا اي اخلاصا والمعروف ان الغفران مختص
بالصغار وتسن الجماعة فيها لان عمر جمع الناس على قيام
شهر رمضان الرجال على ابي ابن كعب والتا على سليمان ابن ابي
حاتمة وسبغت كل اربع منها ترويجة لانهم كانوا يترجون عقبها اي
يتروحون قال الحليم والسري كونها عشرون لان الرواتب اي الموكد
في غير رمضان عشر ركعات فصوت عفت لانه وقت جد وشبهه راتى
ولا هل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثون لان العشر خمس

فقل بي

هذا الحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة
والحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة
والحديث يدل على ان التجبد في الليل من الاجتهاد لا من النسخة

فكان اهل مكة يطوفون بين كل ترويحين سبعة اشواط فجعل اهل المدينة
 بدل كل اسبوع ترويجة يساويهم ولا يجوز ذلك لغيرهم كما قاله الشيخان
 لان اهلها اشرفا بهمجرة وبدخه صلى الله عليه وسلم وفعلها بالقرآن في جميع
 الشهر افضل من تكرر سورة الاخلاص ووقتها بين صلاة العشاء ولو
 قدما وطلع فجر الثاني قال في المجموع ولا تصح بنية مطالعة
 بل ينوي ركعتين من التراويح او من قيام رمضان ولو صلى اربعاً بتسليمه
 لم يصح لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظهر والعصر والفجر
 التراويح بمشروعية الجماعة فيها اشبهت الفرائض فلا تغير عما ورد
تنبيه تدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقت الفرائض
 والتي بعده بفعله ويخرج وقت النوعين بخروج وقت الفرض لانهما
 تابعا له ولو فات الغل الوقت نذب قضاءه ومن القسم الذي لا
 تندب الجماعة فيه تحية المسجد وهي ركعتان قبل الجلوس لكل داخل
 تحصل بفرض او نفل اخر وتكرر بتكرار الدخول على قرب وتفتت بجلوسه
 قبل فعلها وان قصر الفصل الا ان جلس لها وقصر الفصل وتفتت
 بطول الوقوف كما افق به بعض المتأخرين **فايد** قال الاسنوي التحية
 اربع تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومشي
 بالري وزيارته تحية عرفة بالوقوف وتحية لقاء المسام بالسلام **تم** من
 القسم الذي لا تسن الجماعة فيه صلاة السابغ وهي اربع ركعات يقول
 فيها ثلاثمائة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر بعد التحم
 وقبل القراءة خمسة عشر وبعد القراءة وقبل الركوع عشرة وفي الركوع عشرة
 وكذلك في الرفع منه وفي السجود والرفع منه والسجود الثاني فلهذا

خمس ركعون

هذا هو الوقت الذي
 يدخل وقت الرواتب
 التي قبل الفرض
 بدخول وقت
 الفرائض
 والتي بعده
 بفعله
 ويخرج وقت
 النوعين
 بخروج وقت
 الفرض
 لانهما
 تابعا له
 ولو فات
 الغل الوقت
 نذب
 قضاءه
 ومن القسم
 الذي لا
 تندب
 الجماعة
 فيه
 تحية
 المسجد
 وهي
 ركعتان
 قبل
 الجلوس
 لكل
 داخل
 تحصل
 بفرض
 او نفل
 اخر
 وتكرر
 بتكرار
 الدخول
 على
 قرب
 وتفتت
 بجلوسه
 قبل
 فعلها
 وان
 قصر
 الفصل
 الا ان
 جلس
 لها
 وقصر
 الفصل
 وتفتت
 بطول
 الوقوف
 كما افق
 به
 بعض
 المتأخرين
فايد
 قال
 الاسنوي
 التحية
 اربع
 تحية
 المسجد
 بالصلاة
 والبيت
 بالطواف
 والحرم
 بالاحرام
 ومشي
 بالري
 وزيارته
 تحية
 عرفة
 بالوقوف
 وتحية
 لقاء
 المسام
 بالسلام
تم
 من
 القسم
 الذي
 لا تسن
 الجماعة
 فيه
 صلاة
 السابغ
 وهي
 اربع
 ركعات
 يقول
 فيها
 ثلاثمائة
 مرة
 سبحان
 الله
 والحمد
 لله
 ولا اله
 الا الله
 والله
 اكبر
 بعد
 التحم
 وقبل
 القراءة
 خمسة
 عشر
 وبعد
 القراءة
 وقبل
 الركوع
 عشرة
 وفي
 الركوع
 عشرة
 وكذلك
 في
 الرفع
 منه
 وفي
 السجود
 والرفع
 منه
 والسجود
 الثاني
 فلهذا

خمس ركعون في اربع بنات ثمانية وصلاة الاوابين ونسب ذلك وهي
 عشرون ركعة بين المغرب والعشاء اقلها ركعتان لحديث الترمذي
 انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى ستة ركعات بين المغرب والعشاء كات له
 عبادة اثني عشر سنة وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا
 الوضوء وركعتا الاستخارة وركعتا الحاجة وركعتا التوبة وركعتان
 عند الخروج من المنزل وعند دخوله وعند الخروج من مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعند بدو ركعة من ركعات الفجر وركعتان عقب خروج
 من الحمام وركعتان في المسجد اذا قدم من سفره وركعتان عند الفلحان
 امكة وركعتان اذا عقد على امرأة وذفت اليه وليس لهما من قبل الوقوع
 ان يصلي ركعتين وادلة هذه السنن مشهورة لا يحتملها شرح هذا الكتاب
 في المجموع ومن البدع المذمومة صلاة الرغائب اثنا عشرة ركعة بين
 المغرب والعشاء ليلة اول جمعة من رجب وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة
 ولا يغتبر بمن يفعل ذلك وافضل القسم الذي لا تسن الجماعة فيه الترويض
 ركعتا الفجر وهما افضل من ركعتين في جوف ثم باقي روايت الفرائض ثم الضحى
 ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء ركعتي الطواف والاحرام والتحية وهذه
 الثلاثة في الافضلية سواء والقسم الذي تسن فيه الجماعة افضل من الذي لا تسن
 فيه **تم** تفصل رتبة الفرائض على التراويح وافضل القسم الذي تسن الجماعة
 فيه صلاة العيدين وقصبة كلهم تساوي العيدين في الفضيلة قال في الحاشية
 لكن لا يجمع في النظر من جميع عبد الله الضحى فصلافة افضل من صلاة الفطر
 تكبير الفطر افضل من تكبير ثم بعد العيد في الفضيلة كسوف الشمس خسوف

هذا هو الوقت الذي
 يدخل وقت الرواتب
 التي قبل الفرض
 بدخول وقت
 الفرائض
 والتي بعده
 بفعله
 ويخرج وقت
 النوعين
 بخروج وقت
 الفرض
 لانهما
 تابعا له
 ولو فات
 الغل الوقت
 نذب
 قضاءه
 ومن القسم
 الذي لا
 تندب
 الجماعة
 فيه
 تحية
 المسجد
 وهي
 ركعتان
 قبل
 الجلوس
 لكل
 داخل
 تحصل
 بفرض
 او نفل
 اخر
 وتكرر
 بتكرار
 الدخول
 على
 قرب
 وتفتت
 بجلوسه
 قبل
 فعلها
 وان
 قصر
 الفصل
 الا ان
 جلس
 لها
 وقصر
 الفصل
 وتفتت
 بطول
 الوقوف
 كما افق
 به
 بعض
 المتأخرين
فايد
 قال
 الاسنوي
 التحية
 اربع
 تحية
 المسجد
 بالصلاة
 والبيت
 بالطواف
 والحرم
 بالاحرام
 ومشي
 بالري
 وزيارته
 تحية
 عرفة
 بالوقوف
 وتحية
 لقاء
 المسام
 بالسلام
تم
 من
 القسم
 الذي
 لا تسن
 الجماعة
 فيه
 صلاة
 السابغ
 وهي
 اربع
 ركعات
 يقول
 فيها
 ثلاثمائة
 مرة
 سبحان
 الله
 والحمد
 لله
 ولا اله
 الا الله
 والله
 اكبر
 بعد
 التحم
 وقبل
 القراءة
 خمسة
 عشر
 وبعد
 القراءة
 وقبل
 الركوع
 عشرة
 وفي
 الركوع
 عشرة
 وكذلك
 في
 الرفع
 منه
 وفي
 السجود
 والرفع
 منه
 والسجود
 الثاني
 فلهذا

الفرغم الاستقامت الترابيح والاحصاء للنفل المطلق وهو لا يتقيد
 بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يؤخر الصلاة خير موضوع استكثر
 او اقل فان نوى فوق ركعة تشهد اخر فقط او اخر كل ركعتين فاكثر فلا
 يشهد في كل ركعة واذا نوى قد لا فله زيادة عليه ونقص عنه ان نوى والا
 بطلت صلاته فان قام لزيادة سجدتها فتذكر قعد ثم قام للزيادة ان شاء الله
 والنفل المطلق لميل افضل منه بالنهار وباطل في كل ركعتين
 قسمين وافضل من ذلك السدس الرابع والخامس ويسن السلام من كل ركعتين
 نواهما او اطلق النية ويسن ان يفصل بين سنة الفجر والفرصة باضطجاع على
 يمينه للاتباع وان يقرأ في اولى ركعتي الفجر والمغرب والاشجار وخيمة المسجد
 قل يا ايها الكافرون وفي النية الاخلاص ويتأكد كثرة الدعاء والاستغفار
 في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير كد وعبد السحر افضل **تنبيه**
 لم يتعرض المصنف لسجدة التلاوة والشكروند ذكر مختصر التعميم الفائدة كما
 هذا المختصر تنسجج التلاوة لقاري وسامع قصد السماع ام لا قراءة
 لجميع اية السجدة سرودة وتأكيد السامع بسجود القاري وهي اربع عشرة
 سجدة الح والثلث في الفصل في الجمع واقرأ والبقية في الاعراف والرعدي
 والنخل والاسرار ومريم والفرقان والنمل والتمثيل وحرم السجدة وحملها مع
 ليس منها سجدة من بل هي سجدة شكر تنس في غير الصلاة وسجد معي لقراءة
 الامام وما فليجد امامه فان تخلف عن امامه او سجد هود ونه بطلت
 صلاته ويكبر المصلي كغيره ذهابا لهوي ورفع من السجدة بلا رفع يدي في الرفع
 من السجدة كغير المصلي واركب السجدة لغير مصلي تحرم وسجود وسلام
 وشروط الصلاة وان لا يطول فصل عفا بين ما وبين قراءة الآية وتكرار
 الآية وسجدة الشكر لا تدخل صلاة وتسن للمحرم نعمة او انتفاع نعمة او

هذا المختصر تنسجج التلاوة لقاري وسامع قصد السماع ام لا قراءة
 لجميع اية السجدة سرودة وتأكيد السامع بسجود القاري وهي اربع عشرة
 سجدة الح والثلث في الفصل في الجمع واقرأ والبقية في الاعراف والرعدي
 والنخل والاسرار ومريم والفرقان والنمل والتمثيل وحرم السجدة وحملها مع
 ليس منها سجدة من بل هي سجدة شكر تنس في غير الصلاة وسجد معي لقراءة
 الامام وما فليجد امامه فان تخلف عن امامه او سجد هود ونه بطلت
 صلاته ويكبر المصلي كغيره ذهابا لهوي ورفع من السجدة بلا رفع يدي في الرفع
 من السجدة كغير المصلي واركب السجدة لغير مصلي تحرم وسجود وسلام
 وشروط الصلاة وان لا يطول فصل عفا بين ما وبين قراءة الآية وتكرار
 الآية وسجدة الشكر لا تدخل صلاة وتسن للمحرم نعمة او انتفاع نعمة او

في وقت

روية مبتلي او فاسق معلن ويظهرها للفاسق الا ان خاف ضرره لا يستل
 بناذ وهي سجدة التلاوة ولما فرغها كنافلة ويسن مع سجدة الشكر حتى
 كافي المجمع الصفة ولو تقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب حرم وما يحرم
 ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولو الى القبلة او قصد
 الله تعالى وفي بعض صور ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى عن ذلك **فصل في**
 شروط الصلاة واركائها وسننها والسنن ابعاض وهي التي تجبر بسجود السهو
 وهيات وهي التي لا تجبر والركن كالشرط في الابد منه ويفارقة بان الشرط هو
 الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر والركن ما تشتمل
 عليه الصلاة كالركوع والسجود فخرج بتعريف الشرط المذكور لا الكلام فلبست
 بشرط كما صوب في المجمع بل مبطل للصلاة كقطع النية وقيل انها شروط كما
 قال الغزالي ويشهد للاول ان الكلام البشري ناسيا لا يضر ولو كان تركه من
 الشروط لضرر **فائدة** وقد شبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط
 كحياته والبعض كاعضائه والهيئات كشعره وقد بدأ بالقسم الاول فقال

وشروط الصلاة جمع شرط والشرط يسكون الى اللفظ العلامة ومنه شرط الصلاة
 اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه وعدمه ولا يلزم من وجوده وجوده
 ولا عدم لذاته والمانع لغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده عدمه ولا
 يلزم من عدمه وجوده ولا عدم لذاته كالكلام فيها عدا والمعتبر من الشرط لخصته
 الصلاة **قبل الدخول فيها** اي قبل التلبس بها **الحسن الاول طهارة الاعضاء**

من الحدث الاصغر وغيره فلو لم يكن متطهرا عند احرامه مع القدرة على الطهارة لم
 تنعقد صلاته وان احرم متطهرا فان سبقه الحدث غير المدام بطلت صلاته لبطان
 لا في طهارته ولو صلى ناسيا للحدث ائيب على قصده لا على فعله الا القراءة ونحوها محالا
 لا يلزم من عدمه شيء بل يلزم من وجوده عدمه كالكلام الاجنبي في الصلاة والرق في الارض وخبره
 الثاني وهو قوله لا يلزم من وجوده عدمه والسبب فيه ان يلزم من وجوده الوجود كالقراءة في الارض
 فانه يلزم من وجوده وجوده فخرج ما يقتضيه الثالث وهو قوله كذا ان مقتضى الشرط ما ليس
 الذي هو شرط لوجود الزكاة مع النصاب الذي هو سبب لوجوده فان الزكاة وجبت باجتماع شئتين وهما
 الشرط والسبب ولم يجب لذات الشرط او اقتضى ان الشرط ناسيا كالتدين على القول التضييق فانه مانع لوجوبها مع
 ان الشرط موجود او اجبوري

وقوله واذا نوى نية متعطف
 لا يلزم من عدمه شيء بل يلزم من وجوده عدمه كالكلام الاجنبي في الصلاة والرق في الارض وخبره
 الثاني وهو قوله لا يلزم من وجوده عدمه والسبب فيه ان يلزم من وجوده الوجود كالقراءة في الارض
 فانه يلزم من وجوده وجوده فخرج ما يقتضيه الثالث وهو قوله كذا ان مقتضى الشرط ما ليس
 الذي هو شرط لوجود الزكاة مع النصاب الذي هو سبب لوجوده فان الزكاة وجبت باجتماع شئتين وهما
 الشرط والسبب ولم يجب لذات الشرط او اقتضى ان الشرط ناسيا كالتدين على القول التضييق فانه مانع لوجوبها مع
 ان الشرط موجود او اجبوري

يقف على الوضوء فانه يثاب على فعله ايضا قال ابن عبد السلام في
اثابته على القراءة اذا كان جينا نظرا انتهى والظاهر عدم الاثابة
والحدث لغة هو الشيء الحادث واصطلاحا امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع
من صحة الصلاة حيث لا مخرج وهو كما قال ابن الرفعة معنى ينزل منزلة المحسوس
ولذلك يقال بتبعيضه وارتفاعه عن كل عضو وطهارة **النجس** الذي لا يقع
عنه في ثوبه او بدنه حتى يدخل فيه وذه او عينه او اذنه ومكانه الذي
يصلي فيه فلا تصح صلاة مع شيء من ذلك ولو مع جهله بوجوده او بكونه مبطلا
لقوله تعالى وثيابك فطهر واما جعل داخل الفم والانف ههنا كظاهرهما بخلاف
غسل الجنابة لفظا لغير النجاسة بدليل انه لو وقعت نجاسة في عينه وجب
غسلها ولا يجزئ غسلها في الطهارة فلو اكل متنجسا لم تصح صلاة ما لم يغسل
غسلها ولا يجزئ غسلها في ثوبه من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها الزمان اعلامه لان
الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قال ابن عبد السلام كما لو راينا صبيا
يرفأ بصبية فانه يجب علينا منعها وان لم يكن عصيانا واستثنى من المكان ما
لو كثر رزق الطير فانه يعف عنه المشقة في الاحتراز عنه وقيد في المطلب العفو
بما اذا لم يتعد الشيء عليه قال الزركشي وهو قيد متعين وزاد غيره وان لا يكون
رطبا او رجلا مبلولا **تنبيه** لو نجس ثوبه بما لا يعف عنه ولم يجد ما يغسله
وجب قطع موضعها ان لم تنقص قيمته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي فيه
لو اكثره هذا ما قاله الشبان تبعاً للمثولي وقال الاسنوي يعتبر اكثر الامرين
من ذلك ومن ثمن الماء واشتراه مع اجرة غسل عند الحاجة لان كلاهما لو ان
وجب تحصيل انتهى وهذا هو الظاهر وقيد الشبان ايضا وجوب القطع بجهل
سنة العرف بالظاهر قال الزركشي ولم يذكر المثولي والظاهر انه ليس بقيد بناء على ان

منه جدي

قوله في الظاهر من
عدم العلم بالنجاسة
حينئذ لا يثبت على
الاصح عدمه وانما
يقارن على الصلاة
كناية عن وجوب
الاحتراز عن النجاسة
سنة العرف بالظاهر
هو من شرط المتكبر
بما لا يعف عنه

قوله في ثوبه او بدنه حتى
يدخل فيه وذه او عينه او اذنه
ومكانه الذي يصلي فيه
فلا تصح صلاة مع شيء من ذلك
ولو مع جهله بوجوده او بكونه
مبطلا لقوله تعالى وثيابك فطهر
واما جعل داخل الفم والانف ههنا
كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة
لفظا لغير النجاسة بدليل انه لو
وقعت نجاسة في عينه وجب غسلها
ولا يجزئ غسلها في ثوبه من يريد
الصلاة نجاسة لا يعلم بها الزمان
اعلامه لان الامر بالمعروف لا
يتوقف على العصيان قال ابن عبد
السلام كما لو راينا صبيا يرفأ
بصبية فانه يجب علينا منعها
وان لم يكن عصيانا واستثنى من
المكان ما لو كثر رزق الطير فانه
يعف عنه المشقة في الاحتراز عنه
وقيد في المطلب العفو بما اذا لم
يتعد الشيء عليه قال الزركشي
وهو قيد متعين وزاد غيره وان
لا يكون رطبا او رجلا مبلولا
تنبيه لو نجس ثوبه بما لا يعف
عنه ولم يجد ما يغسله وجب قطع
موضعها ان لم تنقص قيمته
بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي
فيه لو اكثره هذا ما قاله الشبان
تبعاً للمثولي وقال الاسنوي يعتبر
اكثر الامرين من ذلك ومن ثمن
الماء واشتراه مع اجرة غسل عند
الحاجة لان كلاهما لو ان وجب
تحصيل انتهى وهذا هو الظاهر
وقيد الشبان ايضا وجوب القطع
بجهل سنة العرف بالظاهر قال
الزركشي ولم يذكر المثولي والظاهر
انه ليس بقيد بناء على ان

من وجب ما يستمر بعض العورة لزمه ذلك وهو الصحيح انتهى وهذا هو الظاهر ولو
اشتبه عليه طاهر ونجس من ثوبين او بيتين اجتهد فيهما للصلاة وصلى فيما طهره
الظاهر من الثوبين او البيتين فاذا صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة اخرى لم يجب
تجديدا لاجتهاده فان قيل ان ذلك يشكل بالاجتهاد في المياه فانه يجتهد فيها
لكل فرض اجيب بان بقا الثوب او المكان كبقا الطهارة فلو اجتهد فتغير ظنه
عمل بالاجتهاد الثاني فيصلي في الاخر من غير اعادة كما لا يجب اعادة الاولى اذ
لا يلزم من ذلك نقص اجتهاده باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل احد الثوبين بالاجتهاد
بجدة الصلاة فيها ولو جمعها عليه ولو اجتهد في الثوبين او البيتين فلم يظهر له
شيء صلى عاريا وفي احد البيتين حرمة الوقت واعاد لتقصيره لعدم ادراك العلامة
ولان مع ثوبين في الاولى ومكان في الثانية ظاهر بيقين ولو اشتبه عليه بدنان بردي
الاقتداء باحدهما اجتهد فيهما وعمل باجتهاده فان صلى خلف واحد ثم تغير ظنه الى
اخر صلى خلفه ولا يعيد الاولى كما لو صلى باجتهاد الى القبلة ثم تغير اجتهاده الى جهة
اخرى فان تحير صلى متقرا او لم نجس بعض ثوب او بدن او مكان ضيق وجهل
ذلك البعض وجب غسل كل تصح الصلاة فيه فان كان المكان واسعا لم يجب عليه
الاجتهاد فله ان يصلي فيه بلا اجتهاد وكذا عن ضبط الواسع والضيق والاحسن
في ضبط ذلك العرف ولو غسل بعض نجس كثر ثم غسل باقيه فان غسل معه
مجاورة طهر كله والا فغير المجاورة ولا تصح صلاة نحو قابض طرف شيء قبل
متصل نجس وان لم يتحرك بحركته ولا يضر جعل طرفه تحت رجله ولا نجس كاذبه
ولو وصل عظمه بحاجة نجس من عظمه لا يصلح الوصل غيره عذر في ذلك
فصح صلاته معه ولا يلزمه نزعها اذا وجد الطاهر كما في الروضة كما صلبها
فان لم يجتمع لوصله او وجد صالحا غيره من غير ادبي وجب عليه نزعها ان من

قوله في ثوبه او بدنه حتى
يدخل فيه وذه او عينه او اذنه
ومكانه الذي يصلي فيه
فلا تصح صلاة مع شيء من ذلك
ولو مع جهله بوجوده او بكونه
مبطلا لقوله تعالى وثيابك فطهر
واما جعل داخل الفم والانف ههنا
كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة
لفظا لغير النجاسة بدليل انه لو
وقعت نجاسة في عينه وجب غسلها
ولا يجزئ غسلها في ثوبه من يريد
الصلاة نجاسة لا يعلم بها الزمان
اعلامه لان الامر بالمعروف لا
يتوقف على العصيان قال ابن عبد
السلام كما لو راينا صبيا يرفأ
بصبية فانه يجب علينا منعها
وان لم يكن عصيانا واستثنى من
المكان ما لو كثر رزق الطير فانه
يعف عنه المشقة في الاحتراز عنه
وقيد في المطلب العفو بما اذا لم
يتعد الشيء عليه قال الزركشي
وهو قيد متعين وزاد غيره وان
لا يكون رطبا او رجلا مبلولا
تنبيه لو نجس ثوبه بما لا يعف
عنه ولم يجد ما يغسله وجب قطع
موضعها ان لم تنقص قيمته
بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي
فيه لو اكثره هذا ما قاله الشبان
تبعاً للمثولي وقال الاسنوي يعتبر
اكثر الامرين من ذلك ومن ثمن
الماء واشتراه مع اجرة غسل عند
الحاجة لان كلاهما لو ان وجب
تحصيل انتهى وهذا هو الظاهر
وقيد الشبان ايضا وجوب القطع
بجهل سنة العرف بالظاهر قال
الزركشي ولم يذكر المثولي والظاهر
انه ليس بقيد بناء على ان

قوله في ثوبه او بدنه حتى
يدخل فيه وذه او عينه او اذنه
ومكانه الذي يصلي فيه
فلا تصح صلاة مع شيء من ذلك
ولو مع جهله بوجوده او بكونه
مبطلا لقوله تعالى وثيابك فطهر
واما جعل داخل الفم والانف ههنا
كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة
لفظا لغير النجاسة بدليل انه لو
وقعت نجاسة في عينه وجب غسلها
ولا يجزئ غسلها في ثوبه من يريد
الصلاة نجاسة لا يعلم بها الزمان
اعلامه لان الامر بالمعروف لا
يتوقف على العصيان قال ابن عبد
السلام كما لو راينا صبيا يرفأ
بصبية فانه يجب علينا منعها
وان لم يكن عصيانا واستثنى من
المكان ما لو كثر رزق الطير فانه
يعف عنه المشقة في الاحتراز عنه
وقيد في المطلب العفو بما اذا لم
يتعد الشيء عليه قال الزركشي
وهو قيد متعين وزاد غيره وان
لا يكون رطبا او رجلا مبلولا
تنبيه لو نجس ثوبه بما لا يعف
عنه ولم يجد ما يغسله وجب قطع
موضعها ان لم تنقص قيمته
بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي
فيه لو اكثره هذا ما قاله الشبان
تبعاً للمثولي وقال الاسنوي يعتبر
اكثر الامرين من ذلك ومن ثمن
الماء واشتراه مع اجرة غسل عند
الحاجة لان كلاهما لو ان وجب
تحصيل انتهى وهذا هو الظاهر
وقيد الشبان ايضا وجوب القطع
بجهل سنة العرف بالظاهر قال
الزركشي ولم يذكر المثولي والظاهر
انه ليس بقيد بناء على ان

من نزعته ضربه باليد والرجل ثم يمشي في الصلاة
 المذكور وعني عن محل استجماع في الصلاة والبرق في المالم بجوار الصلوة والخشفه
 في حقه لا في حق غيره وعما عسر الاحترار عنه غالبا من ظنين شارع بخس يقينا
 لعسر تجنبه ويختلف العنونه وقتا ومكانا من ثوب وبدن وعن دم نحو براغيث
 ودمايل كفل وعن دم فهد وحجم بحملها وعن روث ذباب وان كثر ما ذكر ولو
 بانشار عرق لعمى البلوى بذلك لان كثر بفعله كان كثر بجهله فكل براغيث او
 عصفور لدم لم يعرف عن الكثير عرفا كما هو حاصل كلام الرافي والمجمع وعن
 قليل دم اجني لا عن قليل دم نحو كلب غلظ وكالدم فيما ذكر قبح وصديد وما
 قروح ومنطقه ربح ولو صلى بخس غير مقصوده لم يعلم او علم ثم سني فصلي
 ثم تذكروا حجت الاعادة وتجب اعادة كل صلاة يتقن فعلها مع الخس
 بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها **والثاني ستر العورة** عن العيون ولو
 كان حاليا في ظلة عند القدرة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
 ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة فان عجز وجب ان يغطي عاريا
 ويتم ركوعه وسجوده ولا اعادة عليه ويجب ستر العورة في غير الصلاة
 ايضا ولو في الخلوة الحاجة كما عتسال وقال صاحب الذخاير يجوز كشف
 العورة في الخلوة لادنى عرض قال ومن الاغراض كشف العورة للثريد
 وصيانة الثوب من الادناس والعبارة عند كسر البيت وغيره وانما وجب
 الستر في الخلوة لاطلاق الامن بالستر ولان الله سبحانه وتعالى احق ان يستحي
 منه ولا يجب ستر عورته عن نفسه بل يكره نظره اليها من غير حاجة وعورة
 الذكر ما بين سترته وركبته لخبر البيهقي واذا نزع احدكم امره عبده او
 اجيره فلا تنظر اي الامه الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة ومثل

الذكر ما بين السرة والركبة

هذا الحديث يدل على ان السرة والركبة هما ما بين السرة والركبة
 من نزعته ضربه باليد والرجل ثم يمشي في الصلاة
 المذكور وعني عن محل استجماع في الصلاة والبرق في المالم بجوار الصلوة والخشفه
 في حقه لا في حق غيره وعما عسر الاحترار عنه غالبا من ظنين شارع بخس يقينا
 لعسر تجنبه ويختلف العنونه وقتا ومكانا من ثوب وبدن وعن دم نحو براغيث
 ودمايل كفل وعن دم فهد وحجم بحملها وعن روث ذباب وان كثر ما ذكر ولو
 بانشار عرق لعمى البلوى بذلك لان كثر بفعله كان كثر بجهله فكل براغيث او
 عصفور لدم لم يعرف عن الكثير عرفا كما هو حاصل كلام الرافي والمجمع وعن
 قليل دم اجني لا عن قليل دم نحو كلب غلظ وكالدم فيما ذكر قبح وصديد وما
 قروح ومنطقه ربح ولو صلى بخس غير مقصوده لم يعلم او علم ثم سني فصلي
 ثم تذكروا حجت الاعادة وتجب اعادة كل صلاة يتقن فعلها مع الخس
 بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها **والثاني ستر العورة** عن العيون ولو
 كان حاليا في ظلة عند القدرة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
 ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة فان عجز وجب ان يغطي عاريا
 ويتم ركوعه وسجوده ولا اعادة عليه ويجب ستر العورة في غير الصلاة
 ايضا ولو في الخلوة الحاجة كما عتسال وقال صاحب الذخاير يجوز كشف
 العورة في الخلوة لادنى عرض قال ومن الاغراض كشف العورة للثريد
 وصيانة الثوب من الادناس والعبارة عند كسر البيت وغيره وانما وجب
 الستر في الخلوة لاطلاق الامن بالستر ولان الله سبحانه وتعالى احق ان يستحي
 منه ولا يجب ستر عورته عن نفسه بل يكره نظره اليها من غير حاجة وعورة
 الذكر ما بين سترته وركبته لخبر البيهقي واذا نزع احدكم امره عبده او
 اجيره فلا تنظر اي الامه الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة ومثل

قوله والعورة ما بين السرة والركبة هذه من لفظ الحديث لانه المقصود من الدليل قوله ان الحديث لما عني
 الحكم ويدل لذلك الحديث الذي في ثم وهو قوله صلوا على العورة ما بين سترته وركبته
 ان الرجل ثلاث عورات احدها السرة وان فقط وذلك في الخلوة ويجوز كشف ما بين سترته وركبته
 السرة في غير الصلاة بان الله تعالى يرى المستر مستادا وعنه مقطوعا تاركا للادب لان محل اختصا به في قوله الادب
 عند السقاء الفرض وثانيتها ما بين سرة وركبته وذلك في الصلاة وعند الرجال والنساء في جميع بدنه
 وذلك بالنسبة للنساء الا جانب والعورة اربعة احدها ما بين سترتها وركبتها وذلك في الخلوة وعند النساء مطلقا
 الذكر من بهارت جامع ان راس كل منهما ليس بعورة وخرج بذلك السرة والركبة والرجال المحارم وثانيتها
 فليسا من العورة على الاصح **قائمة** السرة موضع الذي يقطع من المولود والسر ما بعد الوجه والكتفين وذلك
 ما يقطع من سترته ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع والركبة توصل ما بين طرف عند النساء والكاهنات ووجه
 الخنزير اعلى الساق وكل حيوان ذي اربع ركبته في بدنه وعرقها غنتر ما بين سرة وركبته لا
 في رجله وعورة الحرة غير الوجه والكفين لظهور البطن الى الكوعين لغو
 ثوبا وليدين رينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وانما لم
 يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما والخشيت كالانثى رقا وحرية فان
 اقتصر الخشيت الحر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الاصح في الروضة
 والافقه في المجمع للشك في السرة وصح في التحقيق الصحة ونقل في المجمع
 في نواقض الوضوء عن البيهقي وكثيرا يقطع به للشك في عورته وقال الآخرون
 وعليه الفتوى انتهى ويمكن الجمع بين العبارتين يقال ان دخرا في الصلاة
 مقتصر على ذلك لم تصح صلاته للشك في الانقضاء وان دخل مستويا
 كالحرة وانكشف شيء من غير ما بين السرة والركبة لم يضر للشك في البطلان
 نظرا لما قالوا في صلاة الجمعة ان العدد لو كمل بخشيت لم تنعقد الجمعة
 للشك في الانقضاء وان انقضت الجمعة بالعدد المعبر وهناك خشيت
 لا بد عليه ثم بطلت صلاة واحد منهم وكمل العدد بالخشيت لم تبطل الصلاة
 لا ما يتقنا الانقضاء ولكن في البطلان وهذا فروع من العريز الوجه
 فتح الله تعالى على من تلقاه بقلب سليم وشرط الساتر جرم يمنع ادراك
 لون البشرة لا يجمعها ولو بطيها وخوما كدر كما صاف مراكم بخضرة ويجب
 النظير على فاقد الثوب ونحوه ولو لم يكن هو خارج الصلاة خلافا لبعض
 المتأخرين ويجب ستر العورة من اعلاها وجانبها الى اسفلها ولو كان

قوله من بهارت جامع ان راس كل منهما ليس بعورة
 فليسا من العورة على الاصح قائمة السرة موضع الذي يقطع من المولود والسر ما بعد الوجه والكتفين وذلك ما يقطع من سترته ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع والركبة توصل ما بين طرف عند النساء والكاهنات ووجه الخنزير اعلى الساق وكل حيوان ذي اربع ركبته في بدنه وعرقها غنتر ما بين سرة وركبته لا في رجله وعورة الحرة غير الوجه والكفين لظهور البطن الى الكوعين لغو ثوبا وليدين رينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وانما لم يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما والخشيت كالانثى رقا وحرية فان اقتصر الخشيت الحر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الاصح في الروضة والافقه في المجمع للشك في السرة وصح في التحقيق الصحة ونقل في المجمع في نواقض الوضوء عن البيهقي وكثيرا يقطع به للشك في عورته وقال الآخرون وعليه الفتوى انتهى ويمكن الجمع بين العبارتين يقال ان دخرا في الصلاة مقتصر على ذلك لم تصح صلاته للشك في الانقضاء وان دخل مستويا كالحرة وانكشف شيء من غير ما بين السرة والركبة لم يضر للشك في البطلان نظرا لما قالوا في صلاة الجمعة ان العدد لو كمل بخشيت لم تنعقد الجمعة للشك في الانقضاء ولكن في البطلان وهذا فروع من العريز الوجه فتح الله تعالى على من تلقاه بقلب سليم وشرط الساتر جرم يمنع ادراك لون البشرة لا يجمعها ولو بطيها وخوما كدر كما صاف مراكم بخضرة ويجب النظير على فاقد الثوب ونحوه ولو لم يكن هو خارج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين ويجب ستر العورة من اعلاها وجانبها الى اسفلها ولو كان

ولو صلى بلا اجنبها اعادة مطلقا لتركه الواجب وعلى المجتهد التاميز
حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيرها الى خوف الفوات افضل
وبعمل النجم بحسابه جواز ولا يقلده غيره على الاصح في التحقيق
وبغيره والمخاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها في معنى
النجم وهو من يرى ان اول الوقت طلوع النجم الفلاني كما يؤخذ من نظيره
في الصور **المخاسب استقبالات القبلة** بالصدر لا بالوجه لقوله تعالى
وجعلك شطراي نحو المسجد الحرام والاستقبال لا يجب في غير الصلاة
فحين ان يكون فيها وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قال للمسي صلى الله عليه وسلم
خلاد ابن رافع الزرقي الانصاري اذا قلت الى الصلاة فاسمع الوضوء ثم استقبل
القبلة رواه الشيخان وروى انه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة اي
وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رايتموني اصلي فلا تصح الصلاة
بدونه اجماعا والغرض في القبلة اصابة العين في القرب بقيت وفي البعد
ظنا فلا يكفي اصابة الجهة لهذه الادلة فخرج عن محاذات القبلة
بعض بدنه بان وقف بطرفها وخرج عنه ببعضه بطلت صلاته ولو امتد
صف طويل بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذاة بطلت صلاته لانه
ليس مستقبلا لها ولا شك انهم اذا بعدوا عنها حاذوها وصحت صلاتهم
لان حال الصف لان صغير الحجم كلما زاد بعده زادت محاذاته كعرض الرماح
واشتمكن بان ذلك انما يحصل مع الانحراف ولو استقبل الركن صح كما قال
الاذري لانه مستقبل للسان المحاور للركن وان كان بعض بدنه خارجا
عن الركن من الجانبين بخلاف ما لو استقبل الحجر بكسر الحاء فقط فانه لا
يكفي لانه كونه من البيت مظلونا لا مقطوع به لانه انما ثبت بالاحاد **في**

قوله عباد مطلقا اي عباد الله

قوله ويقل المتفق على
 بل وجوبه اذ قد اوردوا
 قوله ولا يفتد به غير سيات في
 الصوم اذ اذا صدق اعتد
 وهل هنا كذلك او لا يفرق بينه
 وقوله على الوقت هنا دون الصوم
 سم على وقت في فتاوى مكره
 لا فرق بين ما هنا والصوم وانما
 على سواها اذ اجماع
 قوله كما يتوون اي علمتوني

تقريباً

قوله ولو مستقبل الزمان الى الابد
اي الى لاسكن كما ان شئ من ذلك

تنبيه اسقط المصنف شرط اساسا وهو العلم بكيفية الصلاة بان يعلم فرضيتها ويميز فرضها من سنها **ثم** ان اعتقدها كلها فرضا وبعضها ولم يميز فرضها من سنها وكان عابها ولم يقصد فرضا بنقل صحت **ويجوز** للمصنف ترك استقبال القبلة في حالتين الحالة الاولى في صلاة **شدة الخوف** فيما يباح من قتال وغيره فرضا كانت او نقله فليس التوجه بشرط فيها لقوله تعالى فان خفتهم فرجالا او ركبا قال ابن عمر يستقبل القبلة في استقبالها رواه البخاري في التفسير قال في الكفاية نعم ان قد ذكر ان يصلي قائما الى غير القبلة وركبا الى القبلة وجب الاستقبال لركبا لانه اكد من القيام لان القيام يسقط في النافذة بغير عذر بخلاف الاستقبال **والحالة الثانية في النافذة في السفر** المباح لقاصد محل معين لان النقل يتوسع فيه لجواز قاعد اللقاء وفلما فر المذکور التفضل ماشيا وكذا **اعلم الراحلة** في حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به اي جهة مقصده فاذا اراد الفريضة نزل واستقبل القبلة رواه البخاري وجاز للمساكين قياسا على الراكب بل اولى والحكمة في التخفيف في ذلك على الناس ان الناس يحتاجون الى الاسفار فلو شرط فيها الاستقبال للنفل لادى الى ترك اورادهم او مصالح معاشهم فخرج بذلك النفل في الحضر فلا يجوز وان احتاج للتردد كما في السفر لعدم ورود **تنبيه** يشترط في حق المسافر ترك الافعال الكثيرة من غير عذر كالركض والعدو ولا يشترط طول سفره لعموم الحاجة قياسا على ترك الجمعة والسفر القصير قال القرافي والبقوي مثله ان يخرج الى مكان لا يلزم فيه الجمعة لعدم سماع النداء وقال الشيخ ابو حامد وغيره مثل ان يخرج الى ضيعة سيرتها ميل ونحوه وهما

قوله ولم يقصد فيها نقل اي
بشرية بقدر قوتها نقلها الى ايا
الزبد والوقد لم يباين لها
لفظ النفس كان لوي نقل
يقول ولم يقصد بغير نقل
كما في بعض النسخ

[illegible]

او اكثر وبه يشتر خبر اذا امت الى الصلاة الا في ومن عدها اركانها فذلك لا
وصدق اسم السجود وخوم بدونها وجعلت اركانها لتغايرها باختلاف
معالها ومن جعلها ركنا واحدا فلكونها جنسا واحدا كما عدهوا السجودين
ركنا لذلك **الاول النية** لانها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها لا في جميعها
فكانت ركنا كالنكبر والركوع وقيل هي شرط لانها عبارة عن قصد فعل الصلاة
فكون خارج الصلاة ولهذا قال القراني في الشرط استنبه والاصل فيها قول
تعالى وما امروا الا بعبادة الله مخلصين له الدين قال الماوردي والاحلاص
في كلامهم النية وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى واجتمعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وبذلك لان الصلاة لا
تتعد الا بها فان الاداء ان يصل فرضا ولو نذر او قضا او كفاية وجب قصد
فعلها لتمييز عن سائر الافعال وتعيينها لتمييز عن سائر الصلوات ويجب نية
الفرضية لتمييز عن النفل ولا يجب في صلاة الصبي كما صح في التحقيق وصوب
في الجمع خلافا لما في الروضة واصلها لان صلواته تقع بفعل فكيف ينوي
الفرضية ولا يجب الاضافة الى الله تعالى لان العبادة لا تكون الا له تعالى ويجب
لتحقيق معنى الاخلاص ويستحب نية استقبال القبلة وعدم الركعات
ولو غير العدد كان نوى الظهر ثلاثا او خمسا لم تنعقد وتصح نية الاداء
بنية القضا وعكسه عند جهل الوقت بغيره او خوم كان ظن خروج
الوقت فصلاها قضا فان وقته او ظن بقا الوقت فصلاها اذا بان
خروجه لاستعمال كل بمعنى الاخر تقول قضيت الدين واديت به معنى واحد
قال تعالى فاذا قضيتهم مناسككم اي اديتم اما اذا افقر ذلك عالما فلا
تصح صلواته لتلاعبه كالنقل في الجمع عن تصريحهم **فهم** ان قصد بذلك

قوله وما امروا اي في التوراة
التي هي التي هي التوراة
والانجيل وعلى هذا فلا بد
ان يشرع من قبلنا ليس شرعا
لنا وان ورد في شريعةنا
يعتبر في شريعةنا

قوله غير نية ومثله
وضوء ومثله
وسعة طواق ومثله
استخارة اذا جمعها
مع اي فرض كان صحيح
صلواته انتهى

المعنى اللغوي لم يضر

المعنى اللغوي لم يضر كما قاله في الانوار ولا يشترط التعرض للوقت فلو
عين اليوم واخطا لم يضر كما هو قضية كلام اصل الروضة ومن عليه فوات
لا يشترط ان ينوي ظهر يوم كذا بل يكفي نية الظهر والعصر والنفل في وقت
الوقت او ذوالسبب كالقصر في اشتراط قصد الصلاة وتعيينها كصلوة
الكسوف وراثة العشا قال في الجمع وكسنة الظهر التي قبلها او التي
بعدها والوتر صلاة مستقلة فلا يضاف الى العشا فان اوتر بواحدة
او اكثر وصل نوى الوتر وان فصل نوى بالواحدة الوتر ويخبر في غيرها
بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة وهي اولى اوركتين من الوتر
على الاصح هذا ان نوى عدد اذان قال اصلي الوتر فاطلق صح ويجعل على
ما يريد من ركعة الى احدى عشر وتر او لا يشترط نية المفلية ويكفي في
النفل المطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا بسبب نية فعل الصلاة
والنية بالقلب بآل اجماع لانها المقصد فلا يكفي النطق مع غفلة القلب
بالاجماع وفي سائر الابواب كذلك ولا يضر النطق بخلاف ما في القلب
كان قصد الصبح وسبق لسانه الى الظهر ويندب النطق بالمعنوي قبيل التكبير
ليساعد اللسان القلب ولانه ابعد عن الوسواس ولو عقب النية بلفظ
ان شاء الله او نواها وقصد بذلك التبرك او ان الفعل واقع بحسنة الله
لم يضر والتعليق او اطلق لم تصح للعاقبة **فائدة** لو قال شخص
لاخر صل فرضك والادعية ينادي وصى بهن النية لم يستحق الديار
واجزائه صلواته ولو نوى الصلوة ودفع الغريم صحة صلواته لانه دفع
حاصل وان لم ينو بخلاف ما لو نوى بصلواته فرضا ونفلا غير خية
وسنة وغرضه لتشريكه بين عبادتين لا تندرج احدهما في الاخرى

قوله وما امروا اي في التوراة
التي هي التي هي التوراة
والانجيل وعلى هذا فلا بد
ان يشرع من قبلنا ليس شرعا
لنا وان ورد في شريعةنا
يعتبر في شريعةنا

قوله اذا قال اصلي الوتر
ولا يطلق لا يقع الاعمال
شأن هذا المعنى
لان ادنى احوال فلا يجوز
تجاوز فمادة عليه ولو
انقص عنها وبقا في
مستكم فبعد نذر فوتر
واطلق جملته في خلاص
فما كان الاطلاق
ستعين من ثلاث

قوله غير نية ومثله
وضوء ومثله
وسعة طواق ومثله
استخارة اذا جمعها
مع اي فرض كان صحيح
صلواته انتهى

فصل في الصلاة
 في الصلاة على المصلي حاله لا يخلو من وجوب ركعتين
 في كل صلاة من ركعتين أو ركعة واحدة
 في كل صلاة من ركعتين أو ركعة واحدة
 في كل صلاة من ركعتين أو ركعة واحدة

معيّن

ولو قال أصلي لنواب الله تعالى أو لله رب من عقابه صحت صلاته خلافا
 للمخزومي الثاني من أركان الصلاة **القيام في الفرض مع القدرة**
 عليه ولو باجزة فاضلة عن مؤنة ومؤنة مؤنة يومه وليتة فيجب حالة
 الإحرام به بخبر البخاري عن عمران ابن حصين كانت في بواسير فسالت
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا
 فإن لم تستطع فعلى جنب زاد النسي في أن لم تستطع فمستلقيا لا يكلف
 الله نفسا الا وسعها واجمع الائمة على ذلك وهو معلوم من الدين بالضرورة
 وخرج بالفرض المستقل والقادر العاجز وقد يفتي في ذلك صحة صلاة الصبي
 الفرض قاعدا مع القدرة على القيام والاصح كما في البحر خلافا ومثل صلاة
 الصبي الصلاة المعتادة واستثنى بعضهم من ذلك مسایل الاولى ما لو
 خاف لاكب سفينة غرقا او دوران رأسه فانه يصلي من فعود ولا اعادة عليه
 الثانية ما لو كان به سلس يول لوقام سال يوله وان فقد لم يسل فانه
 يصلي من فعود على الاصح بلا اعادة ومنها ما لو قال طيب تفتة عن بعينه
 ماء ان صليت مستلقيا امكن مداواتك فله ترك القيام على الاصح ولو امكن
 المريض القيام منفردا بلا مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة الا بان يصلي في
 بعضها كما في زيادة الروضة الثالثة ما لو كان للغزاة رقيب يرقب العدو
 ولو قام لراه العدو وجلس القراءة في محكم ولو قاموا الراهم العدو
 تدبير الحرب صلوا فعودا ووجبت الاعادة على المذهب للذمة ذلك
 لان خافوا قصد العدو ولم فلا يلزم الاعادة كما صح في التحقيق
 والفرق بين ما هنا وما مر ان العدو هنا اعظم منه ثم وفي الحقيقة
 الاستثنا لان من ذكر عاجزا بالضرورة الذواوي او خوف الفرق او

وفي الخبر ان رجلا رآه
 وذكره مستجاب بقرينة
 ٧١٥٤

قوله من ذلك اي من وجوب
 القيام مع القدرة

قاعدة لا افضل الانفراد
 وتصح مع الجماعة وان
 تعد في بعضها كمن فسد
 الصلاة فخرج

الخوف على السليم

قوله وخوفه ان لا يصلي
 في الصلاة

وقد روي في النية على القيام
 في الصلاة

الخوف على السليم او خوف ذلك فان قبل لم اخذ القيام على النية مع انه
 مقدم عليها اجيب بانها ركن في الصلاة مطلقا وهو ركن في الفرض
 فقط فلذا قدمت عليه وشرط القيام نصب ظهر المصلي لان اسم القيام لم
 معه فان وقف مخيا الى قدامه وخلفه او ما يلا الى يمينه او يساره بحيث
 لا يسمي قائما لم يصح قيامه اتركه الواجب بلا عذر والاخنا السالك
 ان يصير الى الركوع اقرب كما في الجوع ولو استند الى شيء كجدار اجزاء
 مع الكراهة ولو انحامل عليه وكان بحيث لو وقع ما استند اليه سقط
 لوجود اسم القيام وان كان بحيث يرفع قدميه ان شأوه مستند لم يصح
 لانه لا يسمي قائما بل معلق نفسه فان عجز عن ذلك وصار كراكم
 لكبرا وغيره وقف وجوبا كذلك العجز عن الانتصاب وزاد وجوبا
 انحناه لركوعه ان قدر على الزيادة ليميز الركعتان ولو امكنه القيام
 متكيا على شيء او القيام على ركبتيه لزم ذلك لانه ميسوره ولو
 عجز عن ركوع وسجود دون قيام قام وجوبا ففعل ما امكنه في الخنا
 لها بصلبه فان عجز فبرقبته ورأسه فان عجز او ما اليهما او عجز عن
 قيام بالحق شقة شديدة فقد كيف شأوا فزاسته افضل من
 نزعه وغيره لانه فعود عبادة ويكره الاقفا في قعدان الصلاة
 بان يجلس المصلي على وركيه ناصبا ركبتيه للمني عن الاقفا في الصلاة
 رواه الحاكم وصححه ومن الاقفا نوع مسنون بين السجدة بين وان
 كان الاقفا شرا افضل منه وهو ان يضع اطراف اصابعه رجليه ويضع
 اليه على عقبية ثم ينحني المصلي قاعدا لركوعه ان قدره واقله ان ينحني
 الى تحاذي جبهته محل سجوده وركوعه القاعدا في النقل كذلك فان

قوله وخوفه ان لا يصلي
 في الصلاة

قوله وخوفه ان لا يصلي
 في الصلاة

خاف ان لا يصلي

حود كثيرة الاحرام وهي
 من خصائص هذه الامة
 واما الامم السابقة فكلوا
 بدخلوا في الصلاة بالتسبيح
 والتمجيد مع من اجاب

المامونين جهر بعضهم ندبا واحدا واكثر بحسب الحاجة ليلغ عن جهر الصبي
انه صلى الله عليه ولم صلى في مرضه بالناس وابو بكر رضي الله عنه يسعهم التكبير
ولو كبر بالا حرام تكبيرات ناويا بكل منها الا فتتاح دخل في الصلاة بالاول
وخرج منها بالاشفاق لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة بطلت
صلاته هذا ان لم ينوي بين كل تكبيرتين خروجا او افتتاحا او الا فخرج
بالنية وبدخل بالتكبير فان لم ينو بغير التكبير الا في شئ لم يضر لانه
ذكر وتحمل ما ذكر مع العمد كما قال ابن الرفعة اما مع السهو فلا بطلان
ومن عجز هو ناطق عن النطق بالتكبير بالعربية ترجم عنها بأي
لغة شاء ووجب التعلم ان قدر عليه ولو سقر الى بلد اخر
لان ما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب **فايدة** انما سميت هذه
التكبيرات بتكبير الاحرام لانه يحرم بها على المصلي ما كان حلالا له
قبلها من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب والتكلام ونحو ذلك ومن
رفع يديه في تكبير الاحرام بالاجماع مستقبلا بكيفية قبله ميلا طرف
اصابعها نحوها مفرقا اصابعها تقرقا وسطا كما ستفانها وترفعها
مقابل منكبيه بحيث ابى عمر رضي الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه ولم
كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة قال في شرح مسلم معنى
حذو منكبيه ان تخاذي اطار اصابعه اعلا اذنيه وابهاماه بشماتي
اذنيه ولاحتاه منكبيه ويجب قرن النية بتكبير الاحرام لانها اول الاركان
بان يقرنها بالاول ويتصحبها بالآخر واخاذا النووي في شرح المذهب
والوسيط تبع الامام الغزالي الاكتفا بالمقارنة العرفية عند العلما حيث
بعد مستحضر للصلاة افتداء بالاولين في نسخهم بذلك وقال ابى

قوله ما ذكر مع العمد كما قال ابن الرفعة اما مع السهو فلا بطلان
ومن عجز هو ناطق عن النطق بالتكبير بالعربية ترجم عنها بأي
لغة شاء ووجب التعلم ان قدر عليه ولو سقر الى بلد اخر
لان ما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب

قوله كلك

قوله بان تقر منها هو من قرن
بقرن تكبير اوله وتصحبه بالآخر
من باب ضرب او مضاجع

الرفع الذي

قوله وفيهما سورة هو من كلام الفقه والمعتد الاول بالنسبة لمن يملكه وان كان الثاني هو الايق
بحا سين الاربعة كما قاله شيخنا الاكتفا بالمقارنة العرفية هو الاكتفا بالمقارنة بحرف منها
وقيل غير ذلك وذهب الامة الثلاثة الى الاكتفا بوجوه اربعة قبل التكبير غير مرغوب في احد

الرفعة انه الحق وصوب السبكي وفيهما السورة والسورة عند تكبيره الام
من تلاعب الشيطان وهي تدل على خيل العقل او جمل في اليد ولا يجب
استصحاب النية بعد التكبير للعسر لكن يسن ويعتبر عدم المنا في كافي عقد الايمان
بالله تعالى فان نوى الخروج من الصلوة او تردد في ان يخرج او يستمر
بخلاف الوضوء والاعتكاف والنج والصوم لانهما اصبحت بابا من الاربعه فكان

تأثيرها باختلاف النية **سورة** الرابع من اركان الصلاة **قراءة سورة**

الفاتحة في كل ركعة مما مر في خبر المصلي صلاة الاربعة مسبوق فلا يجب
فيها بمعنى انه لا يستقر وجوبها عليه لتحمل الامام لها عنه **تنبيه** يتصور
سقوط الفاتحة في كل موضع حصل للماموم فيه عذر يخلف بسببه عن
الامام باربعة اركان طويلة وزال عذره والامام راكع فيتحمل عنه

الفاتحة كما لو كان بطي القراءة او نسي ان في الصلاة او اعتنع من سجود
بسبب زحمة او شدة بعد ركوع امامه في قراءة الفاتحة فيتحلف

في الهانته على ذلك الاسنوي **وبسم الله الرحمن الرحيم اية منها** اي

من الفاتحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة سبع ايات وعدلهم الله الرحمن

الرحيم اية منها رواه البخاري في تاريخه وروى الدارقطني عن ابى هريرة

انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأتم الحمد لله فافروا بسم الله الرحمن الرحيم

ايها ام القرآن وام الكتاب والسبع المنان وبسم الله الرحمن الرحيم احسن
اياتها وروى ابن خزيمة باسناد صحيح عن ام سلمة ان النبي صلى

قوله ما ذكر مع العمد كما قال ابن الرفعة اما مع السهو فلا بطلان
ومن عجز هو ناطق عن النطق بالتكبير بالعربية ترجم عنها بأي
لغة شاء ووجب التعلم ان قدر عليه ولو سقر الى بلد اخر
لان ما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب

السور والقود فلو لم تكن قرأنا لما اجازوا ذلك لانه يحمل على اعتقاد ما
 ن ليس بقرآن قرأنا ولو كانت للفصل كما قيل ثبتت في اول سورة ولم تثبت
 في اول الفاتحة فان قيل القرآن انما ثبت بالتواتر اجيب بان محله
 فيما ثبت قرأنا قطعا انما ثبت قرأنا حكما فيكفي فيه الظن كما يكفي في
 كل ظني وايضا اثباتها في المصحف بخط من غير تكبر في معنى التواتر
 فان قيل لو كانت قرأنا لكفر جاحدا اجيب بانها لو لم تكن قرأنا
 لكفر مثبتها وايضا التكفير لا يكون بالظنبيات وهي اية كاملة من
 اول الفاتحة قطعا وكذلك فيما عدا سورة من باقي السور على الاصح
 والسنة ان يصلها بالمحمد وان يجهر بها حيث يشرع الجهر بالقرآن
فايد ما ثبت في المصحف الا ان من اسما السور والاعشار شرع
 ابتداء المجاز في زمنه ونجب رعاية حروف الفاتحة فلو اني قادر
 او من امكن المعلم بد حرف منها باخر لم تصح قرآنه لتلك الكلمة لتغيره
 النظم ولو ابدل ذال الذين المعجمة بالمهملة لم تصح كما اقتضى اطلاق
 كلام الرافعي وغيره الجرم به خلافا للزركشي ومن تبعه وكذا لو ابدل حاء
 الحمد بباءها ولو نطق بالقاف سرودا بينها وبين الكاف كما تنطق
 بها العرب صح مع الكراهة كما جزم به الروابي وغيره وان قال في الجمع
 فيه نظره يجب رعاية تشديداتها الاربع عشر منها ثلاث في البسملة فلو
 خفف منها تشديدا بطلت قرآن تلك الكلمة لتغير النظم ولو شددوا مخفف
 اسوا اجزاه كما قاله الواوذي ويجب رعاية ترتيبها بان ياتي بها
 على نظرها المعروف لانه مناط البلاغة واله عجزا فلو بدلت نصفها الثاني
 لم يغيره وبني على الاول ان سمي بتأخيره ولم يطل الفصل ويسانف

والسور والقود فلو لم تكن قرأنا لما اجازوا ذلك لانه يحمل على اعتقاد ما
 ن ليس بقرآن قرأنا ولو كانت للفصل كما قيل ثبتت في اول سورة ولم تثبت
 في اول الفاتحة فان قيل القرآن انما ثبت بالتواتر اجيب بان محله
 فيما ثبت قرأنا قطعا انما ثبت قرأنا حكما فيكفي فيه الظن كما يكفي في
 كل ظني وايضا اثباتها في المصحف بخط من غير تكبر في معنى التواتر
 فان قيل لو كانت قرأنا لكفر جاحدا اجيب بانها لو لم تكن قرأنا
 لكفر مثبتها وايضا التكفير لا يكون بالظنبيات وهي اية كاملة من
 اول الفاتحة قطعا وكذلك فيما عدا سورة من باقي السور على الاصح
 والسنة ان يصلها بالمحمد وان يجهر بها حيث يشرع الجهر بالقرآن
فايد ما ثبت في المصحف الا ان من اسما السور والاعشار شرع
 ابتداء المجاز في زمنه ونجب رعاية حروف الفاتحة فلو اني قادر
 او من امكن المعلم بد حرف منها باخر لم تصح قرآنه لتلك الكلمة لتغيره
 النظم ولو ابدل ذال الذين المعجمة بالمهملة لم تصح كما اقتضى اطلاق
 كلام الرافعي وغيره الجرم به خلافا للزركشي ومن تبعه وكذا لو ابدل حاء
 الحمد بباءها ولو نطق بالقاف سرودا بينها وبين الكاف كما تنطق
 بها العرب صح مع الكراهة كما جزم به الروابي وغيره وان قال في الجمع
 فيه نظره يجب رعاية تشديداتها الاربع عشر منها ثلاث في البسملة فلو
 خفف منها تشديدا بطلت قرآن تلك الكلمة لتغير النظم ولو شددوا مخفف
 اسوا اجزاه كما قاله الواوذي ويجب رعاية ترتيبها بان ياتي بها
 على نظرها المعروف لانه مناط البلاغة واله عجزا فلو بدلت نصفها الثاني
 لم يغيره وبني على الاول ان سمي بتأخيره ولم يطل الفصل ويسانف

ان تعدوا طالع

ولما حصل ان اذ شرع في النصف الاول من الفاتحة لا يقصد التحصيل واستمر
 الى تمام الفاتحة عتد به والا فلا مدد بين باختصاصه وسرعان ما كثر
 اية وحملت من الفاتحة واستصحب ما بعدهه من نص والاضر على المصنف قال في

ان تعدوا طالع الفصل ويجب رعاية موالاتها بان ياتي بكلماتها على الولا
 مع خبر صلوا كما لا يتوفاي اصلي فيقطعها تخطي ذكر وان قل وسكون طالع
 عرفا بلا عذر فيها او سكون قصده قطع القراءة لا شعاع ذلك بالاعراض
 عن القراءة بخلاف سكون قصير لم يقصد به القطع او طويل او تخطي
 ذكر بعد من جهل او سخط او عيا او تعلق ذكر بالصلوة كتابه
 لقراءة امامه وفتحه عليه اذا توقف فيها فان عجز عن جميع الفاتحة لعدم
 معلم او مصحف او غيره ذلك فسمع ايات عدد اياتها ياتي بها ولو متفرقة
 لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة **تنبيه** ظاهر اطلاقهم ان لا
 فرق بين ان تعيد المتفرقة معنى منظوما ام لا كما نظر قال في الجمع وهو
 اي الثاني المختار كما اطلقت الجمهور واحدا امام الاول واقره في
 الروضة واصلها قال بعضهم والثاني هو القياس قال الاذري المختار
 ما ذكره الامام واطلاقهم محمول على الغالب ثم ما اختاره الشيخ في النور
 انما يفتح اذا لم يحسن غيره ذلك امامه حفظه متواليه او متفرقة منتظم
 المعنى فلا وجه له وان قيل اطلاقهم انتهى وهذا يشبه ان يكون جمعا
 بين الكل بين وهو جمع حسن ومن يحسن بعض الفاتحة ياتي به ويبدل
 الباء ان احسنه والا كرهه في الاصح وكذا من يحسن بعض بدلها
 من القرآن ويجب الترتيب بين الاصل والبدل فان كان يحسن الالية
 في اول الفاتحة اتي بها ثم ياتي بالبدل وان كان اخر الفاتحة اتي بالبدل
 ثم بالالية وان كان في وسطها اتي ببدل الاول ثم قرأ ما في الوسط ثم اتي
 ببدل الاخر فان عجز عن القرآن اتي بسبعة انواع من ذكر ودعاء
 لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة ويجب تعلق الدعاء بالآخر كما رجمه

ولما حصل ان اذ شرع في النصف الاول من الفاتحة لا يقصد التحصيل واستمر
 الى تمام الفاتحة عتد به والا فلا مدد بين باختصاصه وسرعان ما كثر
 اية وحملت من الفاتحة واستصحب ما بعدهه من نص والاضر على المصنف قال في

ولما حصل ان اذ شرع في النصف الاول من الفاتحة لا يقصد التحصيل واستمر
 الى تمام الفاتحة عتد به والا فلا مدد بين باختصاصه وسرعان ما كثر
 اية وحملت من الفاتحة واستصحب ما بعدهه من نص والاضر على المصنف قال في

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة
اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد
غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات
لا تتراحم ا

واسجد واوجز اذا امت الى الصلوة وانما عدا ركنها لا تحادها كما عده بعضهم
الطائفة في محالها الاربع ركنها واحد كذلك وهو لغة التطامن
والميل وقيل الخضوع والنزول وشربها اقله مباشرة وبعض جهته
ما يصلي به من ارض او غيرها بخبر اذا سجدت فكن جهته ولا تنظر
نظر رواد ابن حبان في صحيحه وانما اكتفى ببعض الجهة لصدق
السجود عليها بذلك وخرج بالجهة الجبين والاذن فلا يكفي وضعها
فان سجد على منضلة كطرف كمد الطويل او عمامة جازان لم يتحرك بركته
لان في حكم المنفصل عنه فان تحرك بركته في قيام او قعود او غير ذلك كمد
على عاتقه لم يحر فان كان متعمدا لما بطلت صلاته او ناسيا او جهلا
لم ينقل واعاد السجود ولو صلى من قعود فلم يتحرك بركته ولو صلى من قيام
لم يتحرك بركته اذا العزم بالمال الراهنه هذا هو الظاهر ولم اذكره
وخرج بمنضلة ما هو في حكم المنفصل وان تحرك بركته كعود بيده
فلا يضر السجود عليه كما في المجموع في نواقض الوضوء ولو سجد على شيء
في موضع سجوده كورقه فالتصقت بجهته وارتفعت معه وسجد عليها
فانما ضروا وانما هاهنا سجد لم يضر ولو سجد على عصا بخرجه او نحو
ضر ورقه بان شق عليه انما لم يلزمه الاعادة لانها اذا لم تلزم مع
الايمان للعذر فهذا اولى وكذا لو سجد على شعر نبت على جهته لان ما نبت
عليها مثل شرة ذكره البغوي في فتاويه ويجب وضع جزء من ركبته
ومن باطن كفيه ومن باطن اصابع قدميه في السجود تحب المنيحين امرت
ان السجد على سبعة اعظم الجهة واليد والركبتين واطراف القدمين
ولا يحك كفه ساهل بركه كشف الركبتين كما نص عليه في الامم **فرع** لو خلق له

الاسان واربع

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

راسان واربع ايدي واربع ارجل هل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين
وما بعدهما ام لا الذي يظهر انه ينظر في ذلك ان عرف الزايد فلا اعتبار
به والا اكتفى في الخروج عن عمدت الواجب بوضع بعض احد الجهتين
وبعض يدين وركبتين واصابع رجلين اذا كانت كلها اصلية فان شئبه
الاصلي بالزايد وجب وضع جزء من كل منهما **والعاسر** من اركان الصلاة
الطائفة اي السجود كحديث النبي صلى الله عليه وسلم وجبان يصيب محل
سجوده ثقل راسه للخبر لما اذا سجدت فكن جهته ومعنى النقل ان
يتحامل بحيث لو فرض تحته فقل او حشيش لا تكسر وظهر اثره في بدو فرضت
تحت ذلك ولا يعتبر هذا في بقية الاعضاء كما يؤخذ من عبارة الروضة وعبارة
التحقيق ويندب ان يضع كفيه حذو مكبيه وينشر اصابعهما مضمومة للمقبلة
ويعتمد عليها وجبان لا يلهوي لغبر السجود كما في الركوع فلو سقط على
وجهه من الاعتدال وجب العود اليه ليهوي منه لا تنفاه الهوي في السقوط فان
سقط من الهوي لم يلزمه العود اليه بل يجب ذلك سجود الا ان قصد موضع
الجهة الاعتماد عليها فقط فانه يلزمه اعادة السجود لوجود المصارف
ولو سقط من الهوي على جنبه فانقلب بنية السجود او بلا بنية او بنية
وبنية الاستقامة وسجد اجزاه فان نوى الاستقامة فقط لم يجره لوجود
المصارف بل يجلس ثم يسجد ولا يقوم ثم يسجد فان قام عامدا بطلت صلاة
كما صرح به في الروضة وغيرها وان نوى مع ذلك صرفه عن السجود بطلت
صلاته لانه زاد فعلا لا يزداد مثله في الصلاة عامدا ويجب فيه السجود ان
ترتفع اساقفه على اعاليه للاتباع كما صححه ابن حبان فلو صلى في سفينة
مثلا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميلها صلي على حسب حاله ولزمه الاعادة

عالم

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قوله سرتين وانما طلب تكراره ارغاما للبطان حيث لم يسجد لادم ولا مشارة اي مزيدا لتواضع حيث وضع الطرف على عظامه على ما ذكره الاقدام فيكره للاد غام وتنبه لافعة في التواضع والمفكر على جاية دعاء المصلين السجود والركعات لا تتراحم ا

قلنا هذا السادة فلهذا الابدان لانهم فيها الموارث ويزيدون في قدرته
الادب ينجح المزارع وما يقدرون على تسيده وحي في كماله على المزارع

وإنما عظم ذكرها في خبر النبي صلى الله عليه وآله فمحمول على أنها كانت معلومة له ولهذا لم يذكره التشهد والجلوس والنية والسلام وإذا وجبت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب القعود لها بالنسبة ولا يؤخذ وجوب القعود لها من عبارة المصنف وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص آل إبراهيم

قوله لم يجتمعوا في غيره فقال نعم رحمته الله وبكائه عليكم أهل البيت

قوله لم يجتمعوا في غيره فقال نعم رحمته الله وبكائه عليكم أهل البيت

وأما عظم ذكرها في خبر النبي صلى الله عليه وآله فمحمول على أنها كانت معلومة له ولهذا لم يذكره التشهد والجلوس والنية والسلام وإذا وجبت الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب القعود لها بالنسبة ولا يؤخذ وجوب القعود لها من عبارة المصنف وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص آل إبراهيم

قوله لم يجتمعوا في غيره فقال نعم رحمته الله وبكائه عليكم أهل البيت

المسلم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال لا نقول الكبير والمعنى في السلام إن المصلي كان مستغفرا عن الناس وقد قبل عليهم وأقله السلام عليكم فلا يجزي السلام عليهم ولا تبطل به صلاة لأنه عا الغائب ولا عليك ولا عليكم ولا سلامي عليكم ولا سلام عليكم فإن تعدد ذلك مع علم بالتحريم يبطل الصلاة ويجزي عليكم السلام مع الكراهة كما نقله في المجموع عن النص وأكمل السلام عليكم ورحمة الله لأنه لما تكرر ولا تسن زيادة وسكانه كما صححه في المجموع وصوبه **السابع** عشر من أركان الصلاة **نية الخروج من الصلاة** وجب شرها بالنسبة الأولى في قول فان قدمها عليها أو أخرها عنها عامدا بطلت صلاته والأصح أنها لا تجب قياسا على سائر العبادات ولأن النية السابقة مشحنة على جميع الصلوة ولكن تسن خروجها من الخلاف **والثامن** عشر من أركان الصلوة **ترتيبها** أي الأركان كما ذكرنا في عدها المشتمل على قرن النية بالكبير جعلها مع القراءة في القيام وجعل تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القعود في الترتيب فانها بعد تشهد كما جزم به في المجموع كما مر في مرتبة وغير مرتبة باعتبار من ودليل وجوب الترتيب الاتباع كما في الأخبار الصحيحة مع خبر صلوا كما رأيتموه في أصلي وعدة من الأركان بمعنى الفروض صحيح وبمعنى الأجزاء تغليب ولم يتعرض المصنف بعد الأركان وصورة الرافعي تبعها الإمام بعدم تطويل الركن القصير وبين الصلاة بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا ولم يعدد الأركان ركن الكونه كما يجز من الركن القصير أو لكونه أشبه بالتروك وقال النووي في تنقيحها لولا والترتيب شرطان وهو أظهر من عددهما ركنين انتهى والمشهور بعد الترتيب ركنها والاول شرط ولما

قوله وأقله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لا نقول الكبير والمعنى في السلام إن المصلي كان مستغفرا عن الناس وقد قبل عليهم وأقله السلام عليكم فلا يجزي السلام عليهم ولا تبطل به صلاة لأنه عا الغائب ولا عليك ولا عليكم ولا سلامي عليكم ولا سلام عليكم فإن تعدد ذلك مع علم بالتحريم يبطل الصلاة ويجزي عليكم السلام مع الكراهة كما نقله في المجموع عن النص وأكمل السلام عليكم ورحمة الله لأنه لما تكرر ولا تسن زيادة وسكانه كما صححه في المجموع وصوبه

قوله وأقله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لا نقول الكبير والمعنى في السلام إن المصلي كان مستغفرا عن الناس وقد قبل عليهم وأقله السلام عليكم فلا يجزي السلام عليهم ولا تبطل به صلاة لأنه عا الغائب ولا عليك ولا عليكم ولا سلامي عليكم ولا سلام عليكم فإن تعدد ذلك مع علم بالتحريم يبطل الصلاة ويجزي عليكم السلام مع الكراهة كما نقله في المجموع عن النص وأكمل السلام عليكم ورحمة الله لأنه لما تكرر ولا تسن زيادة وسكانه كما صححه في المجموع وصوبه

وسبع جهل محلها منجدة ثم ثلاث اي ثلاث ركعات
 لان الخصال في ركعة الاسجد وفي ثمان سجرات يجب
 سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور بتركها ثمانية
 او يسجد على عاتقه وكالعلم بتركها ما ذكره في
 المتن في ترتيب بعضها على بعض كالاستفتاح والتعوذ وترتيبها على الترتيب
 الفرائض كالفتاححة والسورة شرط في الاعتداد بها سنة لا في صحة
 الصلاة فان ترك ترتيب الاركان بتقديم ركن فغلي او سلام كان
 ركع قبل قرأته او سجدا وسلم قبل ركوعه بطلت صلاته او سجد فافعل
 بعد متروكه لقول وقوعه في غير محله فان تذكر متروكه قبل فعل مثل فعل
 والا اجزاه عن متروكه وتدارك الباقي **فهم** ان لم يكن المثلي من الصلاة
 كسجود تلاوة لم يجز فلو علم في اخر صلاته ترك سجدة من ركعة
 اخيرة سجدة تشهدا ومن غيرها او شك لزومه ركعة فيهما او علم في
 ناسية مثلاً ترك سجدة من الاولى فان كان جالس بعد سجدة التي فعلها سجدة
 من قيامه ولا في جالس مطمئناً يسجد او علم في اخرها عتبه ترك سجدة
 او ثلاث جهل محل الخمس فيهما وجب ركعتان او اربع جهل محلها وجب سجدة
 ثم ركعتان او خمس وست جهل محلها فثلاث ركعات او سبع جهل محلها
 فسجدة ثم ثلاث ركعات وفي ثمان سجرات سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور
 ذلك بترك الطائفة او بسجود على عاتقه وكالعلم بتركها ما ذكره في
 فرغ من الاركان شرع في ذكر السنن فقال **وسننها** اي المكتوبة **قبل**
الدخول فيها اي قبل التلبس بها **شيان** الاول **الاذان** وهو بالمعجزة
 لغة الاعلام قال في اذان في الناس الحج اي علمهم به وشرعاً قوله مخصوص
 بوقت الصلاة المفروضة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى واذا
 ناديتهم الى الصلاة وخبر الصحاح ان اذ احضرت الصلاة فليؤذن لكم
 احكم وليؤمكم الكبريم **والثاني الاقامة** في الاصل مصدر اقام وسمي
 الذكر المختص به لانه يقيم الى الصلاة والاذان والاقامة مشروعات بالاجماع
 من التلاوة في الثانية فخير ان بالثانية والاربعية
 من الاولى وسجدة من ركعة واحدة
 وسجدة من ركعة واحدة

فها سنة المكتوبة دون غيرها من الصلوات كالسنن وصلاة الجازة
 والمندورة لعدم ثبوتها فيه بل يكره ان فيه كما صرح به صاحب الانوار وشرع
 الاذان في اذان المولود اليقظ والاقامة في اليسر كما سيأتي ان شاء الله
 تعالى للعقيقة ويشترط الاذان ايضاً اذا قولت الغيلان اي عرفت الجان
 كبر صحيح ورد فيه ويندب الاذان المنفرد وان يرفع صوته به الا بموضع وقت
 فيه جماعة قال في الروضة كاصلها وانصرفوا يؤذن الاولى فقط من
 صلوات والاها ومعظم الاذان مثنى ومعظم الاقامة فرادى والاصل في
 ذلك خبر الصحاح من امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والمراد منه
 ما قلناه فالاقامة احد عشر كلمة والاذان كلماته تسعة عشر كلمة بالترجيع
 ويسن الاسراع بالاقامة مع بيان حروفها فيجمع بين كل كلمتين منهما
 بصوت والحكمة الاخيرة بصوت والترجيل في الاذان فيجمع بين كل كلمتين
 بصوت ويفرد باقي كلماته الامر بذلك كما اخرجه الحاكم ويسن الترجيع
 في الاذان وهو ان ياتي بالشهادتين سرا قبل ان ياتي بها جهراً والتشبيب
 في اذان الصبح وهو قوله بعد الحيعلتين الصلوة خير من النوم مرتين
 ويسن القيام في الاذان والاقامة على حال ان احتيج اليه والتوجه للقبلة
 وان يلتفت بعنقه فيهما يمينا مرة في حي على الصلاة مرتين في الاذان
 ومرة في الاقامة وشمالاً في حي على الفلاح كذلك من غير تحريك صدره
 عن القبلة وقديم عن مكانها وان يكون كل من المؤذن والمقيم عدله في
 الشهادة عالي الصوت حسنة وكرها من فاسق وصبي يمزواعي
 وحده ومحدث والمكرهه لجنب اسند وهي في الاقامة اخلط واشترط

وجنب

اذا تفوت وقت
 يصح وترتيب
 وذلك بفعل الله
 لكن بسبب افعال
 واقوال بلهها الله
 منها ما قالته الله
 فعلته ما جعلها الله
 من صفة الى صفة
 من غير تشيخ

قال المصنف ولا يستلزم الترتيب والاولاين كلما تمها وحجاجة جهه ودخول وقت
 مطلقا ويدون مع قصد التشبه بغير لوان الخ في قبال ذكره عقب اذ ان اجزا في شتم
 فاذا ان اتمم التدب وقد يجب بالذکر ويحرم قبل الوقت او من غير ان دفع صوتها
 به او قصد التشبه وتكره من فاسق وهي صير واعى وحده ولا تغتفره الا باحقة من

في الاذان والاقامة الترتيب والاولاين كلما تمها وحجاجة جهه ودخول وقت
 الاذان الصبح من نصف الليل ويشترط في المؤذن والمقيم الاسلام
 والتمييز ولغيره النساء المذكورة ويسن مؤذنان للمسجد وخوّه ومن فويدها
 ان يؤذن واحد للصبح قبل الفجر واخر بعده ويسن السامع المؤذن
 والمقيم مثل قولها الا في حيضات ونسب وكلمتي الاقامة فيقول
 في كل كلمة في الاول ويقول في الثاني صدقت وبررت وفي الثالث اقامها
 الله وادامها وجعلني من صالح اهلها ويسن لكل من مؤذن ومقيم
 وسامع وسامع ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراع
 من الاذان والاقامة ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته
تنبيه الاذان وحده افضل من الاقامة وقيل ان الاذان مع الاقامة
 افضل من الاقامة وصحيح النووي هذا في تكته **وستها بعد**
الدخول فيها ابعاض وهيئات فابعاضها ثمانية المذكور منها
 هنا **ثبثان الاول التشهد الاول** كله او بعضه **والثاني القنوت**
في ثمانية الصبح كله او بعضه ومحل الافتصار على الصبح من بقية
 الصلوات الخمس في حال الامن فان نزل بالمسلمي نازلة لانزلت
 استح في سائر الصلوات ولكن ليس هذا من الابعاض وهو اللهم
 اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك
 لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي وله يقضي عليه
 وان لا يذلس واليت ولا يغفر من عاديته تباركت ربنا وتعاليت
 للاتباع وهكذا في اعتدال ركعة **الوتر في جميع النصف الثاني**

هذا هو التشهد الاول
 اللهم رب هذه الدعوة التامة
 والصلاة القائمة آت محمد
 الوسيلة والفضيلة وابعثه
 مقام محمود الذي وعدته
 هذا هو التشهد الثاني
 اللهم رب هذه الدعوة التامة
 والصلاة القائمة آت محمد
 الوسيلة والفضيلة وابعثه
 مقام محمود الذي وعدته

قوله استقبلي
 الدعاء فان كان دعا
 ويطلب امر ليس له
 دفع يدعيه الى الله وان
 كان نازلة امر يصح
 فليكون يديه الى الارض
 وظهره الى السماء

في الاذان

من رمضان سوا التراويح ام لا وهو كقنوت الصبح في الفاظه
 بالسجود ويسن المنفرد ولا مام قوم بحصوريين رضوا بالتطويل ان يقول
 بعد قنوت عمر رضي الله تعالى عنه وهو مشهور وقد ذكرته في شرح التنبيه
 وغيره والبعض الثالث القنوت للتشهد الاول والمراد بالتشهد الاول اللفظ
 الواجب في التشهد الاخير دون ما هو سنة فيه والرابع القيام للقنوت الرابع
 والخامس الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الاول والسادس
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت والسابع الصلوة على
 الاربعة القنوت والثامن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الاخير وظاهر
 ان القنوت للصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم التشهد الاول والصلوة
 على الاربعة لاخيرها القنوت الاول وان القيام لها بعد القنوت كالقيام له في بعض
 الابعاض بذلك وسميت هذه السنن ابعاضا لغيرها بالجمهر بالسجود من الابعاض
 الحقيقية اي الاركان وخارج بها بقية السنن كاذكار الركوع والسجود فلا
 يجبر تركها بالسجود ولا يسن الصلاة على الا في التشهد الاول خلافا
 لبعض المتأخرين **وهيئاتها** جمع هيئة والمراد بها هنا ما عدى الابعاض من
 السنن التي لا تجبر بالسجود وهي كثيرة والمذكور منها هنا **عشر خصل**
 الاولى **رفع اليدين** اي رفع كفيه للقبلة مكشوفتين منشورتين الاصاب
 مفرقة وسطا **عند ابتداء تكبيرة الاحرام** مقابل منكبيه بان يجاذي
 اطراف اصابهما على اذنيه وابهاماه بشميتي اذنيه وراحتاه منكبيه
وعند الهوي الى الركوع وعند **الرفع منه** وعند القيام الى الثالثة من
 التشهد الاول كما صرح به في المجموع وفي زوايد الروضة وحزم به في شرح
 سلم ايضا **والثانية وضع بطن كف اليمن على ظهر الشمال** بان يقبض

قوله قنوت عمر رضي الله عنه
 اما ان ايضا كانت قنوت
 وسلم اما ان ايضا كانت قنوت
 سيدنا عمر رضي الله عنه

هذا هو التشهد الاول
 اللهم رب هذه الدعوة التامة
 والصلاة القائمة آت محمد
 الوسيلة والفضيلة وابعثه
 مقام محمود الذي وعدته
 هذا هو التشهد الثاني
 اللهم رب هذه الدعوة التامة
 والصلاة القائمة آت محمد
 الوسيلة والفضيلة وابعثه
 مقام محمود الذي وعدته

في قيام او بدله يمين كوع يسار وبعض ساعدها وسبغها تحت صدره
 فوق سرة للاتباع وقبل تخيير بين بسط اصابع اليمنى في عرض المفصل
 وبين نشرها صوب الساعد والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين
 فان ارسلها ولم يعيث فلا بأس والكوع العظم الذي يلي ابهام اليد والبوع
 الذي يلي ابهام الرجل يقال لغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه والرفع
 المفصل بين الكف والساعد **والثالثة دعا التوجه** نحو وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي
 ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
 وانا من المسلمين **فايده** معنى وجهت وجهي اي اقبلت بوجهي وقيل قصدت
 بعبادتي ومعنى فطر ابتدأ الخالق على غير مثال والحنيف المائل الى
 الحق وعند العرب من كان على ملة ابراهيم وانجما والتمات الحياة
 والموت والنسك العبادة **والرابعة الاستعاذة** للقرأة لقول
 فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت
 قرأته فقل عوذ بالله من الشيطان الرجيم يقول ذلك كل ركعة لانه مبتدأ
 فيها قرأة والاولى اكد للاتفاق عليها **فايده** الشيطان اسم كل شمر
 ما خوذ من شطن اذا بعد وقيل من شاط اذا احترق والرجيم المطرود
 وقبل المرجوم ويسن الاسرار بعد الافتتاح والتعوذ في السرية والجمرية
 كسائر الاذكار السنوية **والخامسة الجهر بالقرأة في موضع** فيسن
 لغير المأموم ان يجهر بالقرأة في الصبح واولتي العشاءين والجمعة والعيد
 وخسوف القمر والاستسقاء والنرايح ووتر رمضان وركعتي الطواف
 ليلا او وقت الصبح **والاسرار** بها **في موضع** فيسر في غير ما ذكر الا

في قيام او بدله يمين كوع يسار وبعض ساعدها وسبغها تحت صدره
 فوق سرة للاتباع وقبل تخيير بين بسط اصابع اليمنى في عرض المفصل
 وبين نشرها صوب الساعد والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين
 فان ارسلها ولم يعيث فلا بأس والكوع العظم الذي يلي ابهام اليد والبوع
 الذي يلي ابهام الرجل يقال لغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه والرفع
 المفصل بين الكف والساعد **والثالثة دعا التوجه** نحو وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي
 ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
 وانا من المسلمين **فايده** معنى وجهت وجهي اي اقبلت بوجهي وقيل قصدت
 بعبادتي ومعنى فطر ابتدأ الخالق على غير مثال والحنيف المائل الى
 الحق وعند العرب من كان على ملة ابراهيم وانجما والتمات الحياة
 والموت والنسك العبادة **والرابعة الاستعاذة** للقرأة لقول
 فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت
 قرأته فقل عوذ بالله من الشيطان الرجيم يقول ذلك كل ركعة لانه مبتدأ
 فيها قرأة والاولى اكد للاتفاق عليها **فايده** الشيطان اسم كل شمر
 ما خوذ من شطن اذا بعد وقيل من شاط اذا احترق والرجيم المطرود
 وقبل المرجوم ويسن الاسرار بعد الافتتاح والتعوذ في السرية والجمرية
 كسائر الاذكار السنوية **والخامسة الجهر بالقرأة في موضع** فيسن
 لغير المأموم ان يجهر بالقرأة في الصبح واولتي العشاءين والجمعة والعيد
 وخسوف القمر والاستسقاء والنرايح ووتر رمضان وركعتي الطواف
 ليلا او وقت الصبح **والاسرار** بها **في موضع** فيسر في غير ما ذكر الا

في نافلة الليل

في نافلة الليل المطلق فيتوسط فيها بين الاسرار والجمهر ان لم يشوش
 على نائم او مضطرب او نحوه ومحل الجهر والتوسط في المرأة بحيث لا يسمع جني
 ووقع في المجمع ما يحالفه في الغنى واجبت عنه فشرح المنهاج والعبارة
 في الجهر والاسرار في الفريضة المقضية بوقت القضا لا بوقت الاداء
 قال الادريسي ويشبه ان يلحق بها العبد والاشبه خلافه كما اقتضاه
 كلام المجمع في باب صفة صلاة العبد قبل باب التكبير على ما اصل
 ان القضا يحل الاداء ولان الشارع ورد بالجهر بصلاة في محل الاسرار
 فيستصحب **والسادسة التامين** عقب الفاتحة بعد سكتة لطيفة لقا
 في الصلاة وخارجها للاتباع بمد وقصر والمد اخص واشهر وامين
 اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح ويخفف الميم فيه ولو شرد له لم
 تبطل صلاته لقصد الدعاء ويسن في جهرية جهر بها وان يؤمن المأموم مع
 تامين امامه كخبر الشيخين اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تامينه
 تامين الملائكة عقره ما تقدم من ذنبه **فايده** في تهذيب النووي حكاية
 اقوال كثيرة في امين من احسنها قوله وباب ابن منبه امين اربعة احرف
 يخلق الله تعالى من كل حرف مكا يقول اللهم اغفر لمن يقول امين وخرج
 في جهرية السرية فلا جهر بالتامين فيها ولا معينة بل يؤمن الامام
 وغيره سرا مطلقا **والسابعة قرأة السورة** ولو قصيرة **قرأة الفاتحة** بعد
 في ركعتين او لمين لغير المأموم من امام ومنفرد جهرية كانت الصلاة
 او سرية للاتباع اما المأموم فلا تسن له سورة ان سمع للمني عن قرأته
 ليجازي يسمع قرأة امامه فان لم يسمعها الصم وبعد او سماع صوت لم
 يفرقه او اسرار امامه ولو في جهرية قرأ سورة اذا لامع لسكونه فان

بعد

في قيام او بدله يمين كوع يسار وبعض ساعدها وسبغها تحت صدره
 فوق سرة للاتباع وقبل تخيير بين بسط اصابع اليمنى في عرض المفصل
 وبين نشرها صوب الساعد والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين
 فان ارسلها ولم يعيث فلا بأس والكوع العظم الذي يلي ابهام اليد والبوع
 الذي يلي ابهام الرجل يقال لغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه والرفع
 المفصل بين الكف والساعد **والثالثة دعا التوجه** نحو وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي
 ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
 وانا من المسلمين **فايده** معنى وجهت وجهي اي اقبلت بوجهي وقيل قصدت
 بعبادتي ومعنى فطر ابتدأ الخالق على غير مثال والحنيف المائل الى
 الحق وعند العرب من كان على ملة ابراهيم وانجما والتمات الحياة
 والموت والنسك العبادة **والرابعة الاستعاذة** للقرأة لقول
 فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت
 قرأته فقل عوذ بالله من الشيطان الرجيم يقول ذلك كل ركعة لانه مبتدأ
 فيها قرأة والاولى اكد للاتفاق عليها **فايده** الشيطان اسم كل شمر
 ما خوذ من شطن اذا بعد وقيل من شاط اذا احترق والرجيم المطرود
 وقبل المرجوم ويسن الاسرار بعد الافتتاح والتعوذ في السرية والجمرية
 كسائر الاذكار السنوية **والخامسة الجهر بالقرأة في موضع** فيسن
 لغير المأموم ان يجهر بالقرأة في الصبح واولتي العشاءين والجمعة والعيد
 وخسوف القمر والاستسقاء والنرايح ووتر رمضان وركعتي الطواف
 ليلا او وقت الصبح **والاسرار** بها **في موضع** فيسر في غير ما ذكر الا

سبق المأموم بالا ولتين من صلاة امامه بان لم يدركهما معه قراها في
 باقي صلاته اذا نذركه ولم يكن قراها فيما ذكره ولا سقطت عنه لكونه
 تسبوقا لبل لا تخلوا صلاة عن السورة بلا عذر وليس ان يطول من
 تسن له سورة قراءة اولى على ثانية للاتباع **نعم** ان ورد نص بتطويل
 الثانية اتبع كما في سلة الزحام انه يسر للامام تطويل الثانية
 ليالحقه منتظر السجود وليس لمنفرد ولا امام برضى محصورين في صبح
 طوال المفصل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشاء او ساطه وفي غروب
 قصاره وفي صبح جمعة في الاولى ثم تنزل في الثانية هل في للاتباع
والثامنة التكبيرات عند ابدا الحفظ كركوع وسجود وعند ابتداء
الرفع من السجود ويمد الى اننها الجلوس والقيام **والثاسعة قول**
سمع الله من حمدك اي تقبل منه حمده ولو قال من حمدك سمع له كفي
 وقوله **ربنا لك الحمد** والحمد لله ربنا لك الحمد وتبوا فيها قبل ذلك ملا
 السموات والارض ومله ما شئت من شئ بعد اي بعدهما كما كرسى
 كرسى السموات والارض وان يزيد منفرد وامام محصورين راضين با
 لتطويل اهل الشا والحمد الحق ما قال العبد وكلنا لا عبد لا مانع لما
 اعطيت ولا معطي لما سئلت ولا ينفذ الجدي الغنا منك اي من عندك
 الحمد ويحمر الامام بسمع الله من حمده ويسر ربنا لك الحمد ويسر
 بهما نعم المبلغ بجمهر بجمهر الامام ويسر بما يسره قاله في الجمع لانه
 ناقل وتبعه عليه جمع من شارحي المنهاج وبالغ بعضهم في التشيع
 على تارك العمل به بل استحسنته في المهمات وقول ينبغي قراتها لان
 عمل الناس على خلافه انتهى وترك هذا من كثرة جهل الامة والحوادث

قوله ربنا لك الحمد والحمد لله ربنا لك الحمد وتبوا فيها قبل ذلك ملا
 السموات والارض ومله ما شئت من شئ بعد اي بعدهما كما كرسى
 كرسى السموات والارض وان يزيد منفرد وامام محصورين راضين با
 لتطويل اهل الشا والحمد الحق ما قال العبد وكلنا لا عبد لا مانع لما
 اعطيت ولا معطي لما سئلت ولا ينفذ الجدي الغنا منك اي من عندك
 الحمد ويحمر الامام بسمع الله من حمده ويسر ربنا لك الحمد ويسر
 بهما نعم المبلغ بجمهر بجمهر الامام ويسر بما يسره قاله في الجمع لانه
 ناقل وتبعه عليه جمع من شارحي المنهاج وبالغ بعضهم في التشيع
 على تارك العمل به بل استحسنته في المهمات وقول ينبغي قراتها لان
 عمل الناس على خلافه انتهى وترك هذا من كثرة جهل الامة والحوادث

العاشرة

والعاشرة السبوح في الركوع بان يقول سبحان ربنا العظيم ثلاثا
 للاتباع ويزيد منفرد وامام محصورين راضين بالتطويل اللهم لك
 ركعت وبك امنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظي
 وما استقلت به قدمي للاتباع وتكره القراءة في الركوع وغيره من
 بقية الاركان غير اقيام كما في المجموع **والحادى عشر السبوح**
في السجود بان يقول سبحان ربنا الاعلا ثلاثا ويزيد منفرد وامام
 محصورين راضين بالتطويل اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت
 سجد وجهي للذي خلقه وصوره وخلق سمعي وبصري فبارك الله
 احسن الخالقين وبين الدعاء في السجود وخبر سلم اقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجد فاكثروا الدعاء اي في سجودكم والحكمة في
 اختصار العظيم بالركوع والاعلا بها السجود كما في المهمات ان الاعلا
 افضل لتفصيل والسجود في غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي
 هي اشرف الاعضاء على مواطن الاقدام ولهذا كان افضل من الركوع فجعل
 الابلغ مع الابلغ انتهى **والثانية عشر وضع راس اصابع اليدين على**
طرف الخدين في الجلوس بين السجدين ناسرا اصابعه مضمومة
 للقبلة كما في السجود وفي الشهد الاول وفي الاخبار **يسط** يده اليسرى
 مع ضم اصابعها في شطرها الى جهة القبلة بان لا يفرج بينها فتوجه
 كلها الى القبلة **ويقبض** اصابع يده اليمنى كلها **الا مبحجة** وهي بكسر
 الهمزة بين الهمزة والواو على فانه يرسلها **ثلاثين** اي يرفعها مع امالتها
 قليلا حال كونه **متشهدا** عند قوله لا اله الا الله للاتباع ويديم رفعها ويقصد
 من ابتداء بهمة الا الله ان المعبود واحد فيجمع في توحيده بين

قوله خشع عبادك لم يقو لك وان لم تكن خاشعا لانه في حكم الخاشع
 خلافا لما قاله الخبير

قد روي في بعض النسخ
 ان السجود في الركوع
 لا يشرع فيه الا في
 السجدة الاولى
 والى ذلك ما رواه
 الشيخان في مسندهما
 والى ذلك ما رواه
 الشيخان في مسندهما

خلافا للآلية حيث قالوا بانه مكرر في كل ركعة

اعتقاده وقوله وفعله ولا يجزئها الا بتابع فلو جرحها كره ولم تبطل صلاته
والا فضل قبض الابهام بحجبها بان يضعها تحتها على طرف راحته للاتباع
فلو ارسلها معها او قبضها فوق الوسطى وحلق بينهما او وضع اعلمه الوسطى
بين عقد في الابهام افي بالسنة لكن ما ذكرنا فضل الثالثة عشر **الاقتران**
بان يجلس على كعب يساره بحيث يلي ظهرها الارض وينصب يمناه ويضع
اطراف اصابع يمينها للقبلة يفعل ذلك **في جميع الجلسات** الخمسة ويجب
الجلوس بين السجدين والجلوس للشهادة الاول وجلوس المسبوق والجلوس
الشامى وجلوس المصلي قاعدا للقرة **والرابعة عشر التورك** وهو كالا فترش
لكن يخرج يساره من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض لا يتباع **في**
الجلسة الاخيرة فقط وحكمة التمييز بين جلوس الشاهد بين
ليعلم المسبوق حالة الامام **والخامسة عشر التسليم الثانية**
على المشهور في الروضة الا ان بعضه عقب الاول ما يتا في صلاة فيجب
الاقتصار على الاول وذلك كان خرج وقت الجمعة بعد الاول او انقضت
مدة المصح او شك فيها او خرق الحف او نوى القاصر الامامة او انكشفت
عورته او سقط عليه نجس لا يفي عنه وتبين له خطاه في الاجتهاد او
عنفت امة مكشوفة الرأس ومخرو او وجد العاري ستره ويسن اذا التمسك
ان يفصل بينهما كما صرح به الغزالي في الاحبا وان تكون الاولى يمينا والاخرى
شمالا لتلفت في التسليم الاولى حتى ترى حذو اليمين وفي التسليم الثانية
حتى ترى حذو اليسر كذلك فيبتدئ السلام مستقبل القبلة ثم يلتفت
ويقيم سلامه بتمام التفاتة ناويا السلام على من التفت هو بوجهه اليه من
سلايكة ومؤمن اسرجن فينوي بركة اليمين على من عن يمينه وبركة اليسر

قول في صوم

علم من يسار

في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة
في كل ركعة من كل صلاة

على من عن يساره وينوي على من خلفه وامامه بايها شاء والاولى
اولى وينوي ماموم الرد على من سلم عليه من امام وماموم فينوي من
علم **بين** المسلم بالسلمة الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه
وامامه بايها شاء ويسن للماموم كما في التحقيق ان لا يسلم الا بعد فراغ
الامام من التسليمين **فصل** فيما يختلف فيه حكم الذكر والانثى

في الصلاة كما قال **والرابعة تحالف الرجل** في حالة الصلاة **في**
حسة اشياء وفي بعض النسخ اربعة اشياء اما الاول **فالرجل** الذكر
وان كان صبيا ميمزا **يجازي** اي يخرج **موفقيه عن جنبه** في
ركوعه وسجوده للاتباع **والثاني يقلل** بضم حرف المضارعة
اي يرفع **بطنة عن تحديه في السجود** لانه ابلغ في تمكين الجبهة
والانف محل سجوده وابعده من هيات الكسالى كما هو في شرح
سلم عن العلماء **والثالث يجهز في موضع الجهر** المتقدم بيانه
في الفصل قبله **والرابع اذا تابه** اي اصابه **شيء** كتنبيه امامه على
سهو واذا نه لداخل وانه اذ اعى حشي وقوعه في محذور **رجح** اي
قال بحان امه لخبر الصحيحين من تابه شيء في صلاة فليس يجزئ
وانما التصديق للنساء ويعتبر في السبوح ان يقصده الذكر
او الذكر والاعلام والابطال **صلواته الخامسة عورة الرجل**
اي الذكر ولو كان صغيرا حرا كان او غيره ويتصور في غير المميز
في الطواف **ما بين السرة والركبة** لخبر البيهقي باذ واج احكم
امه عمده او اجبره فلا تنظر اي الامة الى عورة والعورة
ما بين السرة والركبة اما السرة والركبة فليسا من العورة

قد روي في اختلاف الفقهاء في وضعية اليدين والصفحة ١٢٠

قد روي كتنبيه امامه في مشقة ثلاثة
امامته مشاركة الى ان تماناه في الصلاة
امامته بوضعية اليدين والصفحة ١٢٠
كالان في دخول الدار واجبت كالذكر
اعني اجماعهم

في الصلوة بل يجزى في الغرض ويجوز في النفل والاولى الاجابة فيكون
عليها عدمها ولو فرض امامه اياك تغيب وياك تستعين فقالها بطلت
صلاته ان لم يقصد تلاوة او دعا كافي التحقيق فان قصد ذلك لم تبطل
ولو قال استعنت بالله او استعنا بالله بطلت صلاته الا ان يقصد ذلك
الدعاء ولو سكت طويلا عمدا في غير ركن قصير لم تبطل الصلوة لان ذلك
لا يجزئ هيئة الصلاة **والثامن** الاشياء التي تبطل الصلاة **العمل** الذي
ليس من جنس الصلاة **الكثير** في العرف فما بعده العرف قليلا كخلع الخنجر
ولبس الثوب الخفيف قليل وكذا الخطوتان المتوسطتان والقرئتان
كذلك والثلث من ذلك او غيره كثير ان توالى سواء كانت من جنس
خطوات ام من اجناس كخطوة وضربة وخلع نعل وسواها كانت
الخطوات الثلاث بقدر خطوة ام لا ولو فعل واحدة بنية الثلاثة
بطلت صلاته كما قاله **العمراني فايده** الخطوة بفتح الخاء هي المرق
الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين ولو نزل في فعل هل انتهى
الى الحد الكثرة ام لا قال الامام فينقطع فيه ثلاثة اوجه اظهرها انه
لا يوترق وتبطل بالوثبة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابع
بلا حركه كف في سحبه او عقد او حل او خوضك كتحريك لسان
او جفانه او شفثيه وذكره مرارا ولا تبطل بذلك اذا
لا يجزى ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فاشبه الفعل القليل
وهو الفعل المبطل كعمده **والثالث** الحدث فان احدث قبل
التسليمه الاولى بعد كان او سهوا بطلت صلاته لبطلان
طهارته بالاجماع ويجوز من التعليل ان فاقد الطهور اذا

فان كان الحدث من جنس الصلاة لم يفسد الصلاة بل يجزى في الغرض ويجوز في النفل والاولى الاجابة فيكون عليها عدمها ولو فرض امامه اياك تغيب وياك تستعين فقالها بطلت صلاته ان لم يقصد تلاوة او دعا كافي التحقيق فان قصد ذلك لم تبطل ولو قال استعنت بالله او استعنا بالله بطلت صلاته الا ان يقصد ذلك الدعاء ولو سكت طويلا عمدا في غير ركن قصير لم تبطل الصلوة لان ذلك لا يجزئ هيئة الصلاة والثامن الاشياء التي تبطل الصلاة العمل الذي ليس من جنس الصلاة الكثير في العرف فما بعده العرف قليلا كخلع الخنجر ولبس الثوب الخفيف قليل وكذا الخطوتان المتوسطتان والقرئتان كذلك والثلث من ذلك او غيره كثير ان توالى سواء كانت من جنس خطوات ام من اجناس كخطوة وضربة وخلع نعل وسواها كانت الخطوات الثلاث بقدر خطوة ام لا ولو فعل واحدة بنية الثلاثة بطلت صلاته كما قاله العمراني فايده الخطوة بفتح الخاء هي المرق الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين ولو نزل في فعل هل انتهى الى الحد الكثرة ام لا قال الامام فينقطع فيه ثلاثة اوجه اظهرها انه لا يوترق وتبطل بالوثبة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابع بلا حركه كف في سحبه او عقد او حل او خوضك كتحريك لسان او جفانه او شفثيه وذكره مرارا ولا تبطل بذلك اذا لا يجزى ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فاشبه الفعل القليل وهو الفعل المبطل كعمده والثالث الحدث فان احدث قبل التسليمه الاولى بعد كان او سهوا بطلت صلاته لبطلان طهارته بالاجماع ويجوز من التعليل ان فاقد الطهور اذا

لو لم تبطل الصلاة

الحدث لم تبطل صلاته وجوز على ذلك السنوي وظاهر كلام الصحاح
انه لا فرق وهو المعتمد والتعليل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم
له لقوله تعالى وربايبكم الا في حوزكم فان الربيه تحرم مطلقا
فلفظ الحجر لا مفهوم له **تنبيه** لو صلا ناسيا للحدث اتي على
قصده لا على فعله الا القرأة وخوها مما لا يتوقف على وضوفانه
يتأب على فعله ايضا اما الحدث بين المسلمين فلا ينصر لان
عروض المنصر بعد التحلل من العبادة لا يؤثر ويسن لمن احدث
في صلاته ان ياخذها بغيره ثم ينصرف ليؤتمر ان رجع سرا على نفسه
وينبغي ان يفعل كذلك اذا احدث وهو منتظر الصلاة خصوصا
اذا قرب اقامتها واقامت **الرابع حدوث الخجاسة** التي
لا يقع عنها في ثوبه او بدنه حتى داخل بغيره او غمه او عينه او
اذنيه لقوله تعالى وثيابك فطهر وانما جعل داخل الغم والاذن
هنا كظاهرهما بخلاف غسل الخجاسة لغلظ امر الخجاسة فلو وقع
عليه نجاسة رطبة او يابسة فازالها في الحال بقلع ثوب او نفضه
لم يضر لا يجوز ان يتخلى الخجاسة بيده او ماله فان فعل بطلت صلاته
فان تخاها يعود فكذلك في احد وجهين هو المعتمد **تنبيه** لو نجس
ثوبه بما لا يقع عنه ولم يجد ما يفسله وجب قطع موضعها ان
لم ينقص قيمته بالقطع اكثر من اجرة ثوب يصلي فيه واكثره هذا
كما قال الشيخان تبعاً للمثولي وقال السنوي يعتبر اكثر الامر
من ذلك ومن ثمن الما لو اشتراه مع اجرة غسله عند الحاجة لان
كلامهما لو انفرد وجب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر وقيد الشيخا

لو لم تبطل الصلاة ولو سكت طويلا عمدا في غير ركن قصير لم تبطل الصلوة لان ذلك لا يجزئ هيئة الصلاة والثامن الاشياء التي تبطل الصلاة العمل الذي ليس من جنس الصلاة الكثير في العرف فما بعده العرف قليلا كخلع الخنجر ولبس الثوب الخفيف قليل وكذا الخطوتان المتوسطتان والقرئتان كذلك والثلث من ذلك او غيره كثير ان توالى سواء كانت من جنس خطوات ام من اجناس كخطوة وضربة وخلع نعل وسواها كانت الخطوات الثلاث بقدر خطوة ام لا ولو فعل واحدة بنية الثلاثة بطلت صلاته كما قاله العمراني فايده الخطوة بفتح الخاء هي المرق الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين ولو نزل في فعل هل انتهى الى الحد الكثرة ام لا قال الامام فينقطع فيه ثلاثة اوجه اظهرها انه لا يوترق وتبطل بالوثبة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابع بلا حركه كف في سحبه او عقد او حل او خوضك كتحريك لسان او جفانه او شفثيه وذكره مرارا ولا تبطل بذلك اذا لا يجزى ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فاشبه الفعل القليل وهو الفعل المبطل كعمده والثالث الحدث فان احدث قبل التسليمه الاولى بعد كان او سهوا بطلت صلاته لبطلان طهارته بالاجماع ويجوز من التعليل ان فاقد الطهور اذا

بقيد ماء مباح او مملوكة
فان كان الحدث من جنس الصلاة لم يفسد الصلاة بل يجزى في الغرض ويجوز في النفل والاولى الاجابة فيكون عليها عدمها ولو فرض امامه اياك تغيب وياك تستعين فقالها بطلت صلاته ان لم يقصد تلاوة او دعا كافي التحقيق فان قصد ذلك لم تبطل ولو قال استعنت بالله او استعنا بالله بطلت صلاته الا ان يقصد ذلك الدعاء ولو سكت طويلا عمدا في غير ركن قصير لم تبطل الصلوة لان ذلك لا يجزئ هيئة الصلاة والثامن الاشياء التي تبطل الصلاة العمل الذي ليس من جنس الصلاة الكثير في العرف فما بعده العرف قليلا كخلع الخنجر ولبس الثوب الخفيف قليل وكذا الخطوتان المتوسطتان والقرئتان كذلك والثلث من ذلك او غيره كثير ان توالى سواء كانت من جنس خطوات ام من اجناس كخطوة وضربة وخلع نعل وسواها كانت الخطوات الثلاث بقدر خطوة ام لا ولو فعل واحدة بنية الثلاثة بطلت صلاته كما قاله العمراني فايده الخطوة بفتح الخاء هي المرق الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين ولو نزل في فعل هل انتهى الى الحد الكثرة ام لا قال الامام فينقطع فيه ثلاثة اوجه اظهرها انه لا يوترق وتبطل بالوثبة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابع بلا حركه كف في سحبه او عقد او حل او خوضك كتحريك لسان او جفانه او شفثيه وذكره مرارا ولا تبطل بذلك اذا لا يجزى ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فاشبه الفعل القليل وهو الفعل المبطل كعمده والثالث الحدث فان احدث قبل التسليمه الاولى بعد كان او سهوا بطلت صلاته لبطلان طهارته بالاجماع ويجوز من التعليل ان فاقد الطهور اذا

ايضا وجوب القطع بحصول ستر العورة بالظاهر في الزرع
 ولم يذكره المتولي والظاهر انه ليس بقيد بناء على ان من وجد
 ما يستره بعض المعورة لزمه ذلك وهو الصحيح انتهى وهذا
 هو الظاهر ايضا ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة
 وان لم يتحرك بركته كطرف عمامته الطويلة وخالف ذلك ما لو
 سجد على متصل به حيث تصح صلاة ان لم يتحرك بركته لان اجتناب
 النجاسة في الصلوة شرع للتعظيم وهذا ينافيه والمطلوب في
 السجود كونه مستقرا على غير محدث مكن جبهته ان اذا سجد
 على متصل به لم يتحرك بركته حصل المقصود ولا تصح صلوة قابض
 طرف شيء كجل على نجس وان لم يتحرك بركته لانه حامل المتصل بركته
 فكانه حامل لها ولو كان بطرف الجبل الملقى على ساحل خوكب وهو ما جعل
 في عنقه وسند ودا سفينة صغيرة بحيث يتحرك الجبل لم تصح صلوة
 بخلاف سفينة كبيرة لا تتحرك فانه كالدار ولا فرق في السفينة بين ان
 تكون في البر او في البحر خلافا لما قاله الاسنوي من انها اذا كانت في البر
 لم تبطل قطعا صغيرة كانت او كبيرة ولو وصل عظمه لا تكساره مثلا
 نجس لعقد الظاهر الصالح للوصل فعذوري في ذلك فتصح صلوة معه
 للضرورة قال في الروضة كاصليها ولا يلزمه نزعها اذا وجد الظاهر
 انتهى وظاهره انه لا يجب نزعها وان لم يخف ضررا وهو كذلك وان خاف
 بعض المتأخرين في ذلك اما اذا وصل به مع وجود الظاهر الصالح
 ولم يحتاج الى الوصل فانه يجب عليه نزعها ان لم يخف ضررا ظاهرا وهو
 وهو ما يبيح التيمم فان مات من وجب عليه النزع لم ينزع لفتك حرمة

قوله سفينة او جمل ظاهره
 سفينة فيها نجاسة لانه
 متصل بمحصل نجس اشد

قوله اذا وجد الظاهر
 ظاهره انه لا يجب نزعها
 وان خاف ضررا ظاهرا

ولسقوط التكليف

ولسقوط التكليف عنه وفضية التعليل الاول تحريم النزع وهو ما
 نقله في البيان عن عامة الاصحاب **فروع** الوشم وهو غرز الجلد
 بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذر عليه نحو بيلة ليزرق او بخضر بسبب
 الدم الحاصل بغرز الجلد بالابرة حرام للنهي عنه فيجب ازالته ما لم
 يخف ضررا يبيح التيمم فان خاف لم يجب ازالته ولا اثم عليه بعد
 التوبة وهذا اذا فعله برضاه بعد بلوغه والا فلا يلزمه ازالته
 وتصح صلوة وامامته ولا ينجس ما وضع فيه يد مثله اذا كان
 عليها وشم ولود او جرحه بدوا نجس وخاطه بخط نجس او
 شق موضع في يده وجعل فيه دما فكا جبر بعظم نجس فيما امر
والخامس انكسار شئ من العورة ولم يقصر كالوطيرت الريح سائرة
 الى مكان بعيد فان امكن ستر العورة في الحال بان كشف الوجه ولو
 فرد في الحال لم تبطل صلوة لانفتاح المحذور ويغتفر هذا العارض
 البير **والسادس تغيير النية** الى غير المتوى فلو قلب صلوة التي
 هو فيها صلاة اخرى عالما عايدا بطلت صلوة ولو عقب النية بلفظ
 ان شاء الله او بواها وقصد بذلك التبرك او ان الفعل واقع بالنية
 لم يضر او التعليق او اطلق لم تصح المناقاة ولو قلب فرضا نفلا مطلقا
 ليذكر جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليذكرهما صح ذلك
 اما لو قلبها نفلا معينا ركعتي الضحى فلا تصح لانقاره الى التقيين
 ام لا ولا يصح لشرع الجماعة كما لو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر
 فلا يجوز القطع كما ذكره في المجموع **والسابع استبدال القبلة** او التحول
 ببعض صدره عنها بغير عذر فان كان عذرا فقد تقدم في موضع **الثاني**

قوله وهو غرز الجلد
 بالابرة حتى يخرج الدم
 ثم يذر عليه نحو بيلة
 ليزرق او بخضر بسبب
 الدم الحاصل بغرز الجلد
 بالابرة حرام للنهي عنه
 فيجب ازالته ما لم يخف
 ضررا يبيح التيمم فان
 خاف لم يجب ازالته ولا
 اثم عليه بعد التوبة

قوله وان خاف ضررا
 ظاهرا هو ما يبيح
 التيمم فان خاف من
 النجاسة او غيرها
 فله ان يركع التيمم
 ولو كان في الصلاة
 فله ان يركع التيمم
 ولو كان في الصلاة
 فله ان يركع التيمم

قوله وقد تقدم في
 المسألة من ان من
 صلى صلاة مفردة
 وصلاة شدة الطهارة

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها
نقل قول غير متبطل وانما الشك في ترك بعض معين هل يفسد سجودا لا او بعض بهم هل هو قنوت او تشهد او غير
بالبعض المندوب وبالجمعين اليهم خامسها ايقاع الفعل مع التردد في زيادته

بالله لا خير في روع يؤدي الى سقاط فرائض الله تعالى **فصل في سجود**
وهو السهو في الصلوة فرضا كانت او نفلا وهي لغة نسيان الشيء والخطا
عنه واصطلاحا الغفلة عن الشيء في الصلاة وانما ليس عند ترك
ما موريه من الصلاة او فعل منه عنده ولو بالشك كاسياقي وقد
بدأ بالقسم الاول فقال **والمتروك من الصلاة** فرضا كانت او
نفلا **ثلاثة اشياء** وهي **فرض وسنة** اي بعض **وهيئة** وتقدم
بيانها **فالفرض** المتروك سهوا **الاينوب** اي لا يقوم **عنه سجود**
السهو ولا غيره من سنن الصلاة بل حكمه انه **ان تذكر** قبل سلامه
ايقبه لان حقيقة الصلاة لا تتم بدونه وقد يشرع مع الاتيان به
السجود كان سجدا قبل ركوعه سهوا ثم تذكر فانه يقوم ويركع ويسجد
لهذه الزيادة فان ما بعد المتروك لغو وقد لا يشرع السجود لتذكرة
بان لا يحصل زيادة كما لو كان المتروك السلام فتذكر عن قرب ولم ينقل
عن موضع فيسلم من غير سجود وان تذكر بعد السلام **والزمان**
قريب ولم يطأ نجاسة **ايقبه** وجوبا **وبني عليه** بقبلة الله وان
تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد **وسجد السهو** فان
طال الفصل او وطأ نجاسة استأنفها وتعارف هذه الامور وطأ
النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة والمرجع في طوله وقصره
الى العرف وقيل يعتبر بالقصر بالقد الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
في خبر ذي اليمين والمنقول في الخبر انه قام ومضى الى ناحية المسجد
ولاجع ذي اليمين وسال الصحابة فاجابوه ثم شرع في القسم
الثاني فقال **المسنون** اي البعض المتروك عمدا او سهوا **لا يسجد**

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها
نقل قول غير متبطل وانما الشك في ترك بعض معين هل يفسد سجودا لا او بعض بهم هل هو قنوت او تشهد او غير
بالبعض المندوب وبالجمعين اليهم خامسها ايقاع الفعل مع التردد في زيادته

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها
نقل قول غير متبطل وانما الشك في ترك بعض معين هل يفسد سجودا لا او بعض بهم هل هو قنوت او تشهد او غير
بالبعض المندوب وبالجمعين اليهم خامسها ايقاع الفعل مع التردد في زيادته

اليه بعد التلبس بغيره كما تذكر بعد انتصابه ترك الشاهد الاول اي
عليه العود لانه تلبس بفرض فلا يقطع به سنة فان عاد عامدا عالما بالتحريم
بطلت صلاته لانه زاد قنودا عمدا وان عاد له ناسيا انه في الصلاة فلا
ينبطل عهده ويلزمه القيام عند تذكره **ولكنه يسجد للسهو** لانه زاد جلوسا
في غير موضعه وترك الشاهد والجلوس في موضعه او جاهلا بتحريم
العود فكذلك لا يبطل في الاصح كناسي لانه مما يخفى على العوام ويلزمه القيام
عند العلم ويسجد للسهو **تنبيه** هذا في المنفرد والامام واما المأموم فلا
يجوز له ان يتخلف عن امامه للشاهد فان تخلف بطلت صلاته لمخش
المخالفة فان قبل قد صرحوا بان له لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف
ليقنت اذا الحقة في السجدة الاولى **احجب** بانه في تلك لم يحدث في
تخلفه وقفا وهذا احدث فيه جلوس تشهد ولو قد المأموم فانتصب
الامام ولو انتصبا معا ثم عاد لم يعد المأموم لانه اما مخطي به فلا يوافقه
في الخطا او عامدا فصلا بباطلة بل يفارقه او ينتظر حملا على انه
عاد ناسيا فان عاد معه عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته او ناسيا او
جاهلا فلا واذا انتصب المأموم ناسيا وجلس امامه للشاهد الاول
وجب عليه العود لان المتابعة اكد مما ذكره من التلبس بالفرض ولهذا سقط
بها القيام والقراءة عن المسبوق فان لم يعد بطلت صلاته اذا لم
ينوي المفارقة فان قيل اذا ظن المسبوق سلام الامام فقام ترك
العود وليس له ان ينوي المفارقة **احجب** بان المأموم هنا فعل فعلا
للامام ان يفعل ولا كذلك في المستكمل بالانه بعد فراغ الصلاة
فجاءه المفارقة لذلك اما اذا تعمد تركه فلا يلزمه العود بل ليس كما

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها

قوله في سجود السهو واسما به خمسة اوجه احدى اركانها ترك بعض فاشهدا سهوا ما يبطل عدا فقط قالوا فيها

ربحه النووي في التحقيق وغيره وان صرح الامام بخبره حينئذ ووفق
 الركعة بين هذه وبين ما لو قام ناسيا حيث يلزمه العود كما مر بان العباد
 الشغل الواجب وهو القيام فخير بين العود وعدمه لانه خير بين خيارين
 بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به لانه لما كان معذورا كان قيامه
 كالعود فيلزمه المناعبة كالولم يقع لعظم اجرم والعامد كالمفوت لتلك
 السنة بتعمده فلا يلزمه العود اليها ولو ركع قبل امامه ناسيا فخير بين
 العود والانتظار ويفارق ما مر من انه يلزمه العود فيما لو قام ناسيا
 فخشى المخالفة ثم فيقيد فرق الركعتين بذلك او عامدا سن لم العود
 ولو ظن المصلي قاعدا انه تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة
 للثالثة لم يعد الى قراءة التشهد وان سبقه لسانه بالقراءة وهو
 ذاكرانه لم يتشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعدد القراءة
 كعدم القيام وبقى اللسان اليها غير معتد به ولو نسي قنوتا فذكره في
 سجوده لم يعد له لتلبسه بفرض او قبله بان لم يضع جميع اعضاء
 السجود حتى لو وضع الجبهة فقط او بعض اعضاء السجود جازله
 العود لعدم التلبس بالفرض وسجد للسهو وان بلغ اقل الركوع في هوي
 لانه زاد ركوعا سهوا او العدم مبطل لان ضابط ذلك ما يبطل
 عند كركوع زائدا وسجود سهوا وسهوه وما لا كالالتفات والخطوتين
 لم يسجد للسهو ولا لعدم ورود السجود له ولو قام الخامسة
 في رابعة ناسيا ثم تذكر قبل جلوسه عاد الى الجلوس فان كان
 قد تشهد في الرابعة لم يتذكر حتى تقرأ في الخامسة اجزا ولو ظنه
 تشهدا لا وفي ثم يسجد للسهو وان كان لم يتشهد اتى به ثم يسجد

قوله ولو ظنه اجزا وقعه
 علم يسجد بركعة العطف الى الزيادة
 وفي بعض النسخ لم يسجد وترى غير
 صحيحة ام

السهو

للسهو ولم ولو شك في ترك بعض معين كقنوت سجدة لان الاصل عدم
 الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لان المندوب قد لا يقتضي
 السجود بخلاف الشك في ترك بعض مبهم كان شك في المندوب هل هو
 بعض او لا لضعفه بالابهام وبهذا علم ان التقيد بالمعنى يقتضي
 من زعم خلافه فجعل ائمه كالمعنى وانما يكون كالمعنى فيما اذا علم انه
 ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا او تشهد اول او غيره من الاعضاء
 فانه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود او شك في الركعات منهي عنه وان
 ابطل عمده ككلام قليل فلا يسجد لان الاصل عدمه ولو سهى وشك
 هل سهى بالاول او بالثاني يسجد لتيقن مقتضيه ولو سهى وشك هل
 يسجد للسهو ام لا يسجد لان الاصل عدمه او هل يسجد واحدة او اثنتين
 يسجد اخرى **والهبة** كالسجعات ونحوها مما لا يجبر بالسجود **لا يعود**
اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها سواء تركها عمدا او
 سهوا **واذا شك في عدد ما اتى به من الركعات** اهي ثالثة ام
 رابعة **بني على اليقين وهو العدد الاقل** لانه الاصل **وبياقي حوا**
بما بقي بياقي بركعة لان الاصل عدم فعلها **ويسجد له سجود السهو**
 للتردد في زيادته ولا يرجع في فعله الى غيره كما حكم اذا نسي حكمه لا
 ياخذ بقود الشهود عليه فان قيل انه صلى الله عليه وسلم راجع الصلاة
 ثم عاد الى الصلاة في خبر ذي اليمين اجيب بان ذلك محمول على
 تذكره بعد رجوعه قال الركعتين فينبغي تخصيص ذلك بما اذا لم
 يبلغوا حد التواتر وهو جئت حسن وينبغي انه اذا صلى في جماعة
 وصلوا الى هذا الحد ان يكتفي بفعلهم والاصح انه يسجد وان زال

قوله ولو شك في ترك بعض معين كقنوت سجدة لان الاصل عدم
 الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لان المندوب قد لا يقتضي
 السجود بخلاف الشك في ترك بعض مبهم كان شك في المندوب هل هو
 بعض او لا لضعفه بالابهام وبهذا علم ان التقيد بالمعنى يقتضي
 من زعم خلافه فجعل ائمه كالمعنى وانما يكون كالمعنى فيما اذا علم انه
 ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا او تشهد اول او غيره من الاعضاء
 فانه في هذه يسجد لعلمه بمقتضى السجود او شك في الركعات منهي عنه وان
 ابطل عمده ككلام قليل فلا يسجد لان الاصل عدمه ولو سهى وشك
 هل سهى بالاول او بالثاني يسجد لتيقن مقتضيه ولو سهى وشك هل
 يسجد للسهو ام لا يسجد لان الاصل عدمه او هل يسجد واحدة او اثنتين
 يسجد اخرى **والهبة** كالسجعات ونحوها مما لا يجبر بالسجود **لا يعود**
اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها سواء تركها عمدا او
 سهوا **واذا شك في عدد ما اتى به من الركعات** اهي ثالثة ام
 رابعة **بني على اليقين وهو العدد الاقل** لانه الاصل **وبياقي حوا**
بما بقي بياقي بركعة لان الاصل عدم فعلها **ويسجد له سجود السهو**
 للتردد في زيادته ولا يرجع في فعله الى غيره كما حكم اذا نسي حكمه لا
 ياخذ بقود الشهود عليه فان قيل انه صلى الله عليه وسلم راجع الصلاة
 ثم عاد الى الصلاة في خبر ذي اليمين اجيب بان ذلك محمول على
 تذكره بعد رجوعه قال الركعتين فينبغي تخصيص ذلك بما اذا لم
 يبلغوا حد التواتر وهو جئت حسن وينبغي انه اذا صلى في جماعة
 وصلوا الى هذا الحد ان يكتفي بفعلهم والاصح انه يسجد وان زال

شك قبل سلامه بان تذكرها رابعة لفعلها مع التردد وكذا حكم
 ما يصلي مترد او احقل كونه زايده انه يسجد للتردد في زيادته
 وان زاد شك قبل سلامه بان تذكر قبله انها رابعة للتردد في زيادتها
 اما لا يجمل زيادة كان شك في ركنه من رابعة اهي ثالثة
 ام رابعة فتذكر فيها انها ثالثة فلا يسجد لان ما فعل منها مع
 التردد لا بد منه ولو شك بعد سلامه وان قصر الفصل في ترك
 فرض غير نية وتكبيره تحرم لم يؤثر لان الظاهر وقوع السلام
 عن تمام فان كان الفرض نية او تكبيرة تحرم استأنف لانه شك في
 اصل الانعقاد وهل الشرط كالقصر اختلف فيه كلام النوري فقال
 في المجموع في موضع لو شك هل كان متطهرا انه يؤثر فارقا بان الشك
 في الركن يكثر بخلافه في الطهر وبان الشك في الركن حصل بعد يقين
 الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر فانه شك
 في الانعقاد والاصل عدمه قال الاسنوي ومقتضى هذا الفرق ان يكون
 الشرط كلها كذلك وقال في الحاشية وهو فرق حسن لكن المنقول عدم
 الاعادة مطلقا وهو المنجوع وعمله بالمشقة وهذا هو المعتمد كما هو
 ظاهر كلام ابن المقري وقوله في المجموع بالنسبة الى الطهر فيمنع الخف
 عن جمع والموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك
 بعد طواف نكح هل طاف متطهرا ام لا لا يلزمه اعادة الطواف
 وقد نقل عن الشيخ ابي حامد جواز دخول الصلاة بطهر شكوكه تقدم
 فيه وظاهر ان صورته ان يذكر انه متطهر قبل الشك ولا فلا **تغيير**
 لا يخفى ان مرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعد الشك سلام لا

في المجموع في موضع لو شك هل كان متطهرا انه يؤثر فارقا بان الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهر وبان الشك في الركن حصل بعد يقين الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر فانه شك في الانعقاد والاصل عدمه قال الاسنوي ومقتضى هذا الفرق ان يكون الشرط كلها كذلك وقال في الحاشية وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة مطلقا وهو المنجوع وعمله بالمشقة وهذا هو المعتمد كما هو ظاهر كلام ابن المقري وقوله في المجموع بالنسبة الى الطهر فيمنع الخف عن جمع والموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك بعد طواف نكح هل طاف متطهرا ام لا لا يلزمه اعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ ابي حامد جواز دخول الصلاة بطهر شكوكه تقدم فيه وظاهر ان صورته ان يذكر انه متطهر قبل الشك ولا فلا تغيير لا يخفى ان مرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعد الشك سلام لا

في المجموع في موضع لو شك هل كان متطهرا انه يؤثر فارقا بان الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهر وبان الشك في الركن حصل بعد يقين الانعقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر فانه شك في الانعقاد والاصل عدمه قال الاسنوي ومقتضى هذا الفرق ان يكون الشرط كلها كذلك وقال في الحاشية وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة مطلقا وهو المنجوع وعمله بالمشقة وهذا هو المعتمد كما هو ظاهر كلام ابن المقري وقوله في المجموع بالنسبة الى الطهر فيمنع الخف عن جمع والموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك بعد طواف نكح هل طاف متطهرا ام لا لا يلزمه اعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ ابي حامد جواز دخول الصلاة بطهر شكوكه تقدم فيه وظاهر ان صورته ان يذكر انه متطهر قبل الشك ولا فلا تغيير لا يخفى ان مرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعد الشك سلام لا

جعل بعد

لا يحصل بعده عود الى الصلاة بخلاف غيره فلو سلم ناسيا السجود
 السهو ثم عاد وشك في ترك ركن لزمه تداركه كما يقتضيه كلامهم
 وسهو المأموم حال قدوة الحسية كان سمي عن الشك الاول او
 الحسية كان سهوا الفرقة الثانية في ثابتهما من صلاة ذات الوقاع
 فيحمله امامه كما يتحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما كالقنوت وخرج
 بحال القدوة سهوه قبلها كما لو سمي وهو منفرد ثم اقتدي به فلا
 يتحمله وان اقتضى كلام الشيخين في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم
 اقتدي به حال سهوه وسهوه بعد ما كما لو سمي بعد سلام امامه او
 كان مسبوقا ام موافقا لانها القدوة فلو سلم المسبوق بسلام
 امامه فذكره حاله لا بني على صلته وسجد السهولان سهوه بعد القدوة
 ويؤخذ من العلة انه لو سلم بعد لم يسجد وهو كذلك قال الاذري ويحيى
 المأموم سهوا امامه غير المحذور وان احدث الامام بعد ذلك لتطرق
 التحلل لصلته من صلاة امامه ولتحمل الامام عنه السهو اما اذا بان امامه
 محدثا فلا يلحقه كسره ولا يتحمل هو عنه ادلا قدوة حقيقه حال السهو
 فان سجدا امامه للسهو لزمه نيا بعه وان لم يعرف انه سمي حمله على انه
 سمي فلو ترك المأموم المناهضة عمدا بطلت صلته لمخالفة حال القدوة
 فان لم يسجد الامام كان تركه عمدا او سهوا وسجد المأموم بعد سلام الامام
 جبر التحلل ولو اقتدى بسبوف بمن سمي بعد اقتديا او قبل سجده
 ثم يسجد ايضا في اخر صلته لانه محل السهو الذي لحقه فان لم يسجد
 الامام سجدا مسبوقا اخر صلاة نفسه لما مر **وسجد السهو**
 وان كثر السهو سجدا ان لا تقتضيه صلاة الله عليه ولم عليها في قصه ذي

قوله المسبوق اي ندب

في فصل الصلاة في ركعتيها
 في فصل الصلاة في ركعتيها
 في فصل الصلاة في ركعتيها

في فصل الصلاة في ركعتيها
 في فصل الصلاة في ركعتيها

في فصل الصلاة في ركعتيها
 في فصل الصلاة في ركعتيها

فصل في سجدة التوبة

البين مع تعدده فانه صلى الله عليه وسلم سلم من تسعين وتكلم ومشى
لانه يجبر ما قبله وما وقع فيه وما بعده حتى لو سجد للمسهو ثم سجد
سلامه بكلام او غيره او سجد للمسهو ثلاثا سهوا فلا يسجد ثانيا
لانه لا يامس من وقوع مثله في السجود ثانيا فيتسلسل قال الرمي
مسئلة التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من يتحرى في علم تهتك
به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب فهل تهتك في الفقه
فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يلزمه ان يسجد
قال لا لان المصغر لا يهجر وكيفيتهما كسجود الصلاة في واجباته ومنذ
كوضع الجبهة والظاينة والتخامل والتكيس لا فرائض في الجلوس بينهما
والنورك بعدها وباتي بذكر سجود الصلاة فيهما وهو **للاحاديث لما**
فلا تبطل الصلاة بركعة ومجمل بعد شهره **وقبل السلام** لانه صلى الله
عليه وسلم صلاهم الظرف مقام من الاولين ولم يجلس فقام الناس معه
حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدة
قبل ان يسلم ثم سلم رواه الشيخان قال الزهري وفعله قبل السلام هو
احد الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم وقد يتعد سجود السهو صورا كما
لوحى امام الجمع وسجد السهو فبان قوتها اتموها ظهرا وسجدا ثانيا
احد الصلاة لبيان ان السجود الاول ليس في اخر الصلوة ولو ظن
سهوا فسجد فبان عدم سجود السهو وسجد السهو لانه اذا سجد من طوا
ولو سجد في اخر صلاة مقصورة فلزمه الاتمام سجد ثانيا فلهذا ما يعقد
في السجود صورا لاحكام **تم** لو نسي من صلاته ركعا وسلم منها بعد
قراعتها ثم احرم عقبها باخرى لم يتفقد لانه محرم بالاولى فان ذكر قبل

قوله هل يلزمه ان يسجد لانه لا يامس من وقوع مثله في السجود ثانيا فيتسلسل قال الرمي مسئلة التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من يتحرى في علم تهتك به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب فهل تهتك في الفقه

قوله هل يلزمه ان يسجد لانه لا يامس من وقوع مثله في السجود ثانيا فيتسلسل قال الرمي مسئلة التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من يتحرى في علم تهتك به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب فهل تهتك في الفقه

طول الفصلين

قوله هل يلزمه ان يسجد لانه لا يامس من وقوع مثله في السجود ثانيا فيتسلسل قال الرمي مسئلة التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من يتحرى في علم تهتك به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب فهل تهتك في الفقه

طول الفصل بين السلام ونيقن الترك بنى على الاول وان تحلل
كلام يسير ولا يعقد بما اتي به من الثانية او بعد طول استئنافها بطلا
بطول الفصل فان احرم بالآخر بعد طول الفصل انعقدت الثانية
لبطلان الاولى بطول الفصل واعاد الاولى ولو دخل في الصلاة وظن
انه لم يكبر للاحرام فاستأنف الصلاة فان علم بعد فراغ الصلاة الثانية
انه كبر تمت بها الاولى وان علم قبل فراغه بنى على الاولى وسجد للمسهو في
الحالين لانه في ناسيا بما لو فعله عامدا بطلت صلاته وهو الاحرام الثاني
فصل في بيان الاوقات التي تكرم فيها الصلاة بلا سبب وهي كراهة
تكريم كما صح في الروضة والجموع هنا واضح في التحقيق وفي
الطهارة من المجموع انها كراهة تنزيه **وهي خمسة اوقات لا يصلح**
فيها اي في غير حرم مكة **الاصلاة لها سبب** غير متأخر فانها
تصح كفاية وصلاة كسوف واستسقاء وطواف وتجنية وكسوف
وسجدة تلاوة وشكر وصلاة جنازة وسواها كانت الفائتة فرضا
ام نفلا لانه صلى الله عليه وسلم صلا بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان
بعد الظهر اما ما له سبب متأخر كركعتي الاستحارة والاحرام فانها
لا تنعقد كالصلاة التي لا سبب لها **تنبيه** هل المراد بالمتقدم وتسميه
بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع او الى الاوقات المذكورة كما في اصل
الروضة رايان اظهرهما كما قاله الاسنوي الاول وعليه جري ابن الرفعة
فعليه صلاة الجنازة ونحوها كركعتي الطواف بسببها متقدم وعلى الثاني
قد يكون متقدما وقد يكون مقارنا بحسب وقوعه في الوقت ومحل
ما ذكره الم يتحرى وقت الكراهة ليقفها فيه والابان قصد تاخير

قوله وان

قوله هل يلزمه ان يسجد لانه لا يامس من وقوع مثله في السجود ثانيا فيتسلسل قال الرمي مسئلة التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من يتحرى في علم تهتك به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو والادب فهل تهتك في الفقه

موله لا تحرقوا بصلواتكم
اي لا تقعدوا او مدا

الغائبة أو الجائزة ليتوفا فيه أو دخل المسجد وقت الكراهة
بنية النية فقط أو قراية سجدة يسجد هافيه ولو قرأها قبل الوقت
لم يضر للأخبار الصحيحة كخبر لا تخروا أصلا ثم طلوع الشمس
ولا عزوبها ثم أخذ المصنف في بيان الاوقات المذكورة فقال
مندا يا ولها بعد صلاة الصبح أداء **حتى تطلع الشمس** وترتفع
للذي عنه في الصحيحين وثانيها **عند** مقارنة طلوعها سواصل
الصبح **لا حتى تكامل في الطلوع وترتفع بعد ذلك قدر**
رمح في رأي العين والافالمسافة بعينه وثالثها **عند الاستوى**
حتى تروى وما روى مسلم عن عتبة بن ربيعة ثلاث ساعات
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ان يصلي فيهن أو يقدر فيهن موقفا
حين تطلع الشمس بأربعة حتى ترتفع وحين تقوم قائم الظهر حتى
تقبل الشمس وحين تصيف للغروب فالظهر ثم شدة الحر وقايمها
البعير يكون باركا فيقوم من شدة الحر إلى رضى وتصيف بها مشاة
من فوق ثم ضاد معجمة ثم مشاة من تحت مشددة أي تميل والراد بالدفن
في هذه الاوقات ان يعرق الشخص هذه الاوقات لأجل الدفن وسبب
الكراهة كما جاء في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع
ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استوت قارنها
فاذا زالت فارقتها فاذا انكس للغروب قارنها فاذا غربت فارقتها
رواه الشافعي بسنده واحتلوا في المراءى بين الشيطان فقيل قومه
وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل ان الشيطان
يدني رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

له وقيل غير ذلك ونزول الكراهة بالزوال ووقت الاستئذان الطيف
لا يستع للصلاة ولا يكاد يشعر به حتى نزول الشمس الا ان الحر
يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة الا يوم الجمعة فتستثنى من
كلامه لاستثناؤه في خبر ابي داود وغيره والاصح جواز الصلاة
في هذا الوقت مطلقا سواء حضر الى الجمعة ام لا وقيل يختص بمن
حضر الجمعة وصححه جماعة **ورابعها بعد صلاة العصر** اذا ولو
مجموعة في وقت الظهر **حتى تغرب الشمس** يكملها بالنهي عنه في الصحيحين
وخامسها عند مقارفة الغروب حتى تنكس الشمس وبها النهي
عنه في مسلم **تنبيه** قد علم مما نقلنا انقسام النهي في هذه الاوقات
الى ما يتعلق بالزمان وهو ثلاثة اوقات عند الطلوع وعند الاكسار
وعند الغروب والى ما يتعلق بالفعل وهو وقتان بعد الصبح اذا
وبعد العصر كذلك وتقسيم هذه الاوقات الى خمسة هي عبارة الجموع
وتشعرهم في الحرم عليها وهي اولى من اقتصار المنهاج على الاستئذان
وعلى بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر قال الاستاذي المراد **خبر**
بجهر الصلاة في الاوقات انما هو بالنسبة الى الاوقات للاصلية
والافنية في كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود
الامام لخطبة الجمعة انتهى وانما ترد الاول اذا قلنا الكراهة للتنزيل
وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهما بعد طلوع الفجر الى صلاة
وبعد المغرب الى صلاة وقال انها كراهة تحريم على الصحيح ونقله
عن النصارى انتهى والمشهور في المذهب خلافة واخبرني بعض الخائبة
ان التحريم مذهبهم وخرج بغير حرم مكة حرما فلا تنكره فيه في

لە و فێر عەزیز

فعله مطلقا اي سواء كان لها سبب متقدم ومقارن او لا ولا في غير ذلك من الخلق اي لانه ما كان
ما الحكاية في كراهتها مطلقا حتى في حرم مكة **مسألة** اي

شي من هذه الاوقات مطلقا بخبري يبي عبد مناف لا تمنعوا
احدا طاف بهذا البيت وصلى آتية ساعة شائ من ليل او نهار رواه
الترمذي وغيره وقال حسن صحيح ولما فيه من زيادة فضل
الصلاة نعم هي خلاف الاولى خروج من الخلاف وحجج بحرم مكة
حرم المدينة فانه كغيره **فصل** في صلاة الجماعة والاصل فيها
قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فامت لهم الصلاة الآية
امر بها في الخوف في الامن اولى والاخبار بخبر الصحيحين صلاة
للمعامة افضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة وفي رواية
بمخمس وعشرين درجة قال في المجموع والامساواة لان القلب لا
ينبغي الكثير او انه اخبر اولا بالقليل ثم احببه الله بزيادة الفضل
فاخبر بها وان ذلك يختلف باختلاف احوال المصلين ومكن
صلى الله عليه وسلم مدة مقام بمكة ثلاث عشر سنة يصلي بغير جماعة
لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم
فلما هاجروا الى المدينة اقام الجماعة وواظب عليها وانفق الاجماع
عليها وفي الاحياء عن ابي سليمان الداراني انه قال لا تقوت احدا
صلاة الجماعة الا يذنب اذنبه قال وكان السلف يعززون انفسهم
ثلاثة ايام اذا فاتتهم التكبير الاولى وسبع ايام اذا فاتتهم الجمعة
واقلها امام ومأموم كما يعلم مما سياتي وذكر في المجموع في باب
هيئة الجمعة ان من صلى في عشرة الاف لم سبع وعشرون درجة
ومن صلى مع اثنين لم ذلك لكن درجات الاولى **وصلاة**
الجماعة في المكتوبات غير الجمعة **سنة مؤكدة** ولوللناس

قوله في هذه الاوقات مطلقا بخبري يبي عبد مناف لا تمنعوا
احدا طاف بهذا البيت وصلى آتية ساعة شائ من ليل او نهار رواه
الترمذي وغيره وقال حسن صحيح ولما فيه من زيادة فضل
الصلاة نعم هي خلاف الاولى خروج من الخلاف وحجج بحرم مكة
حرم المدينة فانه كغيره فصل في صلاة الجماعة والاصل فيها
قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فامت لهم الصلاة الآية
امر بها في الخوف في الامن اولى والاخبار بخبر الصحيحين صلاة
للمعامة افضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة وفي رواية
بمخمس وعشرين درجة قال في المجموع والامساواة لان القلب لا
ينبغي الكثير او انه اخبر اولا بالقليل ثم احببه الله بزيادة الفضل
فاخبر بها وان ذلك يختلف باختلاف احوال المصلين ومكن
صلى الله عليه وسلم مدة مقام بمكة ثلاث عشر سنة يصلي بغير جماعة
لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم
فلما هاجروا الى المدينة اقام الجماعة وواظب عليها وانفق الاجماع
عليها وفي الاحياء عن ابي سليمان الداراني انه قال لا تقوت احدا
صلاة الجماعة الا يذنب اذنبه قال وكان السلف يعززون انفسهم
ثلاثة ايام اذا فاتتهم التكبير الاولى وسبع ايام اذا فاتتهم الجمعة
واقلها امام ومأموم كما يعلم مما سياتي وذكر في المجموع في باب
هيئة الجمعة ان من صلى في عشرة الاف لم سبع وعشرون درجة
ومن صلى مع اثنين لم ذلك لكن درجات الاولى صلاة الجماعة في المكتوبات غير الجمعة سنة مؤكدة ولوللناس

لله ولوللناس

لا احاديث السابقة وهذا ما قاله الرافي وتبعه المصنف والاح
المقصود كما قاله النووي انها في غير الجمعة فرض كفاية لرجال احرار
مقيمين غير عراة في ادا مكتوبة لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة
في قرية ولا بد ولا لاقام فيهم الجماعة الا استخوذ عليهم الشيطان
اي غلب فعلك بالجماعة فانما ياكل الذيب من الغنم القاصية رواه ابو
داود والسائي وصححه ابن حبان والمحكم فنجب حيث يظهر شعاع الجماعة
بافانها بحمل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد بحال يظهر بها الشعاع
ويسقط الطلب بطائفة وان قلت فلو اطبقوا على اقامتها في البيوت ولم
يظهر بها شعاع لم يسقط الفرض فان امتنعوا كلهم من اقامتها على ما
ذكر فاتهم الامام او نائبه دون احاد الناس وهكذا لو تركها اهل محلة
في القرية الكبيرة او البلد فلا تجب على الناس ومثل الخناقي ولا على من فيه
رق لا شغلهم بخدمة السادة ولا على المسافرين كما جزم به في التحقيق
وان نقل السبكي وغيره عن نضر الام انها تجب عليهم ايضا ولا على العراة
بل هي والافراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عجميا او في ظلمة فستحب ولا في
خلف مقصية من نوعها بل تسن اما مقصية خلف مؤداة او بالفرس
او خلف مقصية ليست من نوعها فلا تسن ولا في مندورة بل ولا تسن
اما الجمعة فالجماعة فيها فرض عين كما سياتي في بابها ان شاء الله تعالى
والجماعة في المسجد لغير المرأة ومثلها الخنثى افضل منها في غير المسجد
كالبيت وجماعة المرأة والخنثى في البيت افضل منها في المسجد بخبر
الصحيحين يصلوا بها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة صلاة المرأة
في بيته الا المكتوبة اي فهي في المسجد مشتمل على الشرف واظهار الشعاع

افضل لان المسجد

قوله لرجال احرار مقيمين غير عراة في ادا مكتوبة لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا لاقام فيهم الجماعة الا استخوذ عليهم الشيطان اي غلب فعلك بالجماعة فانما ياكل الذيب من الغنم القاصية رواه ابو داود والسائي وصححه ابن حبان والمحكم فنجب حيث يظهر شعاع الجماعة بافانها بحمل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد بحال يظهر بها الشعاع ويسقط الطلب بطائفة وان قلت فلو اطبقوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعاع لم يسقط الفرض فان امتنعوا كلهم من اقامتها على ما ذكر فاتهم الامام او نائبه دون احاد الناس وهكذا لو تركها اهل محلة في القرية الكبيرة او البلد فلا تجب على الناس ومثل الخناقي ولا على من فيه رق لا شغلهم بخدمة السادة ولا على المسافرين كما جزم به في التحقيق وان نقل السبكي وغيره عن نضر الام انها تجب عليهم ايضا ولا على العراة بل هي والافراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عجميا او في ظلمة فستحب ولا في خلف مقصية من نوعها بل تسن اما مقصية خلف مؤداة او بالفرس او خلف مقصية ليست من نوعها فلا تسن ولا في مندورة بل ولا تسن اما الجمعة فالجماعة فيها فرض عين كما سياتي في بابها ان شاء الله تعالى والجماعة في المسجد لغير المرأة ومثلها الخنثى افضل منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة والخنثى في البيت افضل منها في المسجد بخبر الصحيحين يصلوا بها الناس في بيوتكم فان افضل الصلاة صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة اي فهي في المسجد مشتمل على الشرف واظهار الشعاع

[illegible]

قوله مستدعا الى التبتع
كان يقول الله جسم
مخلوق ما اذ قال له
كاجسامنا فانه يكفر
بعباده و

فرغ من الموعظة إذا لم يدخل
 الامام في الصلاة فوجد ما وقت
 الدخول وحضر بعض الامومين
 رجوا زيادة ذنب وان يحل ولا
 ينظر لهم لان الصلاة اول الوقت
 بخاتمة قبيلة ٢ فضل منها آخر
 بخاتمة كثيرة ٣ من ثم السجدة
 ومن عليها ٤ مائة سجدة يجب
 عليه الصلاة فيه وان لم يحضر
 أحد يصلي بمائة لا يغني مائة
 اليسوز بالصور بخلاف مائة
 لم تحضر طلبة لانه لا يقام بلا
 مقام في الصلاة لاجل
 الوفاء للمجاهدين سقطت
 لهم فرض الكفاية ان كانوا على
 صورة البشر ولا فلا كما يحتمل
 ١ حوله ٢ من غير شتم
 وذكره لا تنفي العزيمة والتموم
 لاختلاف الجهة وان توقف في
 ذلك الزيادة ٣ من الموضع
 ٤ الا وهو ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

[illegible]

قوله امور كثر لمقت والشم ستة شروط الاول نية المأموم الاتمام المقتان وهو من زيادة النية ان لا يتقدم على
امامه في الوقت بان يتأخر ويساويه الثالث اجتماع المأموم والامام في مكان واحد الرابع وهو من زيادة النية ان لا يتقدم
نظم صلاتهم في الاوقات الظاهرة فلا يعجز اقتداء بصلي الظاهر لعل لا يفسد كونهن الخامس وهو من زيادة النية
الشم ايضا التوافق في سنة التحسين فيها المصلحة كسجدة ثلاثة وثلاثون والسادس وهو من زيادة النية ايضا فتبينه
الامام بان يتأخر عن غيره ولا يسبقه
مركبين فليبين ولا يتقدم عن
بها كذا ذكره في شروطها
اقتصر على اثنين وادرج في ثابتهما
العلم بالانتقالات الامام وهو شرط
الشيخ وقد نظمها بعضهم بقوله
واقتلوا النظم وتابع واعلمت
افعال متبوع مكان يحسن
واخذوا فاحسنوا خسر
في موطن مع نية تحذر
ويكون شرط القعدة
هـ كذا قالوا لا يعنون
الشرطية مع كونها منها احد
هـ ان لا يعلم بطلان صلاة
من يريد الاقتداء به كحسني
من رجه فانها ان لا تكون
صلاة الامام فاقصة موجبة
للعصا فالشأن ان لا يفضل
المأموم على الامام بصفة
ذاتية كالذكورة والافوثة
راعيها ان لا يفضل في القعدة
فلا يصح اقتداء قاري بامي
خامسها ان لا يكون بالامام
ما يعينه الاستقلال خلا
بعض اقتداء مقتد فليست
اشي عشر بشرط ان لا ينفذ
قوله وان كان اما في الغاي
اي ان يترك بحضور الجماعة
على مقتده فان لم يبق لم
تصح النية كان لا يترك
سجدة واحدة في فراسة
بها مشي عن مس على بن جعفر
يصر لثلاثة الا ان جوز
اقتداء اجنبي ومالك بن قيس
جمعهم
قوله حاز الفضيلة من حيث
تخلو نية الامام بعد التحم
فانما تروى عنه مشقة الصلاة
الجماعة في قلاسم ولقد المرعوي
في التحسين والفرق ان الامام
مستقل في النية والامام
فان مستقلا حازا بغيرها كخط
لانيمة وكذا في حقه ذلك فاستدل
قوله ان لم يكن من اجل الوجوب كترقيق وحده ونوي غير الجماعة بان نوي الظاهر واذا
نواه بهم كقتلوه في التشهد الاول في ان ياتي بنية الظاهر ويسلوا معه او غار قده في
التشهد الاول والا فضل لا تستلزم ان نوي الجماعة مشطت نية الامامة
تقدم وظاهره في وش الجماعة فلهذا وجب بالظن كمن لو صلى لنفسه وجاز
فرادي انفق مع انه يترك الجماعة بخلافه انما قوة اعتنا الجماعة والجمعة بالمرط ولا تستعمل

الامامة فيها فانها

الامامة فيها فان اخطا الامام في غير الجمعة وما الحى بها في يقين تابعه الذي نوي
الامامة به لم يضر لان غلظه في النية لا يزيد على تركها اما اذا نوي ذلك في الجمعة
او ما الحى بها فانه يضر لان ما يجب التفرض له يضر لخطا فيه المتاني من شروط
الاقتداء عدم تقدم المأموم على امامه في المكان فان تقدم عليه في اشتاء صلاته
بطلت او عند الحرم لم تنفقد بتكبير الاحرام قياسا للمكان على الزمان
نعم يستثنى من ذلك صلاة شدة الخوف كما سيأتي فان الجماعة فيها
من الافراد وان تقدم بعضهم على بعض فلو شك هل هو مقدم ام لا
كان كان صلاة صحيحة مطلقا لان الاصل عدم المنس كنافله النووي
في فتاويه عن النهي ولا تنقض مساواة المأموم لامامه والاعتبار في التقدم
للقائم بالعقب وهو مؤخر القدم لا الكعب فلو ساويا في العقب تقدم
اصابع المأموم لم يضر نعم ان كان اعتماده على روس الاصابع ضرر كما
بحسب السنوي ولو تقدمت عقبه وتاخرت اصابعه ظهر **تنبيه** لو اعتمد على
احدى رجليه وقدم الاخرى على رجل الامام لم يضر ولو قدم احدى رجليه
واعتمد عليهما لم يضر كما في فتاوي البغوي والاعتبار للقاعدة بالالية كما
افنى به البغوي اي ولو في التشهد ما في حال السجود فيظهر ان يكون
المعتبر روس الاصابع ويشمل ذلك الراكب وهو الظاهر وما قيل من
ان الاقرب فيه الاعتبار بما اعتبروا به في السابقة بعيد وفي المضطجع
بالجنب وفي المستلقي بالراس وهو احد وجهين يظهر اعتماده وفي
المقطوعة رجل ما اعتمد عليه وفي المصلوب بالكنف ومن ان
يقف الامام خلف المقام عند الكعبة وان يستدير المأمون حولها
ولا يضر كونهم اقرب اليها في غير جهة الامام منه اليها في جهته كالمو

قوله امور كثر لمقت والشم ستة شروط الاول نية المأموم الاتمام المقتان وهو من زيادة النية ان لا يتقدم على
امامه في الوقت بان يتأخر ويساويه الثالث اجتماع المأموم والامام في مكان واحد الرابع وهو من زيادة النية ان لا يتقدم
نظم صلاتهم في الاوقات الظاهرة فلا يعجز اقتداء بصلي الظاهر لعل لا يفسد كونهن الخامس وهو من زيادة النية
الشم ايضا التوافق في سنة التحسين فيها المصلحة كسجدة ثلاثة وثلاثون والسادس وهو من زيادة النية ايضا فتبينه
الامام بان يتأخر عن غيره ولا يسبقه
مركبين فليبين ولا يتقدم عن
بها كذا ذكره في شروطها
اقتصر على اثنين وادرج في ثابتهما
العلم بالانتقالات الامام وهو شرط
الشيخ وقد نظمها بعضهم بقوله
واقتلوا النظم وتابع واعلمت
افعال متبوع مكان يحسن
واخذوا فاحسنوا خسر
في موطن مع نية تحذر
ويكون شرط القعدة
هـ كذا قالوا لا يعنون
الشرطية مع كونها منها احد
هـ ان لا يعلم بطلان صلاة
من يريد الاقتداء به كحسني
من رجه فانها ان لا تكون
صلاة الامام فاقصة موجبة
للعصا فالشأن ان لا يفضل
المأموم على الامام بصفة
ذاتية كالذكورة والافوثة
راعيها ان لا يفضل في القعدة
فلا يصح اقتداء قاري بامي
خامسها ان لا يكون بالامام
ما يعينه الاستقلال خلا
بعض اقتداء مقتد فليست
اشي عشر بشرط ان لا ينفذ
قوله وان كان اما في الغاي
اي ان يترك بحضور الجماعة
على مقتده فان لم يبق لم
تصح النية كان لا يترك
سجدة واحدة في فراسة
بها مشي عن مس على بن جعفر
يصر لثلاثة الا ان جوز
اقتداء اجنبي ومالك بن قيس
جمعهم
قوله حاز الفضيلة من حيث
تخلو نية الامام بعد التحم
فانما تروى عنه مشقة الصلاة
الجماعة في قلاسم ولقد المرعوي
في التحسين والفرق ان الامام
مستقل في النية والامام
فان مستقلا حازا بغيرها كخط
لانيمة وكذا في حقه ذلك فاستدل
قوله ان لم يكن من اجل الوجوب كترقيق وحده ونوي غير الجماعة بان نوي الظاهر واذا
نواه بهم كقتلوه في التشهد الاول في ان ياتي بنية الظاهر ويسلوا معه او غار قده في
التشهد الاول والا فضل لا تستلزم ان نوي الجماعة مشطت نية الامامة
تقدم وظاهره في وش الجماعة فلهذا وجب بالظن كمن لو صلى لنفسه وجاز
فرادي انفق مع انه يترك الجماعة بخلافه انما قوة اعتنا الجماعة والجمعة بالمرط ولا تستعمل

قوله لكن لا يتوجه المأموم الى وضوء يصح صلاة المأموم ان لا يكون ظهره الى وجه الامام حقيقة او
وقد قيل ان قد فعلوا ان لا يكون بينهما حائل كصورتها اذا كانا في جوف الكعبة والكعبة وبالنسبة
ان يكون بينهما حائل كما اذا كان في الامام خارج الكعبة والمأموم فيها كما في

وقفا في الكعبة واختلفا جهة ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجها
جاز وله التوجه الى اي جهة شاء ولو وقف بالعكس جاز ايضا لكن لا يتوجه
المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام لتقدمه حينئذ عليه وليس ان
يقف الذكر ولو صبيا عن يمين الامام وان يتأخر عنه قليلا للاتباع
واستعمال الادب فان جاء ذكر اخر احرم عن يساره ثم يتقدم الامام
او يتأخران في قيام وهو افضل هذا اذا امكن كل من التقدم والتأخر
والافضل الممكن وان يصطف ذكران خلفه كأمراة فالكثير وان يقف
خلفه رجال لفضلهم فصبيا لكن محله اذا استوجب الرجال الصف
والاكمل هم او بعضهم فتأتي الاحتمال ذكرهم ففسا. وذلك للاتباع
وان تقف امامتهم وتطهرن فلو امتحن غير امرأة قدم عليهن وكا
مرأة عاراة بهر في وضوءه كمرءة مأموم انفراد عن صف من جنسه
بل يدخل الصف ان وجدته وله ان يخرج الصف الذي يليه فافوته
اليها لتقصيرهم بتركها ولا يتقدم خرق الصفوف بصفين كما راعه
بعضهم وانما يتقدم بخطى الرقاب الا في الجمعة فان لم يجد سعة
احرم ثم بعد احرامه خبر انه شخص من الصف ليصطف معه وسن
لجروءه ساعده **وبجواز للمصل المتوضي ان ياتم** بالمتيم الذي لا اعاد
عليه وبما سمح الخف ويجوز للقيام ان يقف بالقاعد والمضطجع
لا يصلي عليه وسلم صلى في مرضه قاعدا وابوكبر والناس قياما
وان ياتم العدل **بالحر** الفاسق ولكن تكره خلفه وانما صح لما رواه
الشيخان ان ابن عمر كان يصلي خلف الحاج قال الشافعي وكفى به
فاسقا وليس لاحد من ولادة الامور يتقدم فاسقا اماما في الصلوات

قوله وان يتأخر عنه قليلا
فانما يتأخر عنه قليلا
فانما يتأخر عنه قليلا

قوله وهو ان يتأخر عنها
فانما يتأخر عنها قليلا

قوله وبما سمح الخف
فانما يتأخر عنه قليلا
قوله وبما سمح الخف
فانما يتأخر عنه قليلا

كما قال الماوردي

كما قال الماوردي فان فعل لم يصح كما قال بعض المتأخرين والبتدع الذي
لا يكفر ببدعة كالفاسق **والعبد** اي يجوز للحر ان ياتم بالعبد لان وكان
مولى عايشة كان يؤمها لكن الحر وان كان اعلى منه **وبالباغ** اي المراهق
لان عمر ابن سلمة بكسر اللام كان يوم قومه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو ابن ستة اشهر وراه البخاري لكن اولى من الصبي والحر البالغ العبد
اولى من الرقيق والعبد البالغ اولى من الحر الصبي وفي العبد الفقير والحر غير
الفقير ثم ثلاثة اوجه اصحها انها سواء وان بعض اولى من كمال الرق
والاعلى والبصير في الامة سوا ويقدم الوالي على ولايته الاعلى فالاعلى على
غيره فامام نائب نعمان ولادة الامام الاعظم فهو مقدم على الوالي ويقدم السن
في مكان بحق ولو باعادة على غيره لا على معير للساكن بل يقدم المعير عليه ولا
على سيد غير سيد كاتب فافقه فافرقا ورع فافقه فافقه فافقه فافقه
فانظف ثوبا وبدا وصنعة فاحسن صوتا فاحسن صوتا فافقه فافقه فافقه
لا بصفات تقدم لمن يكون اهلا للامامة **ولا** يصح اقتداؤه بمن يقتد
بطلان صلاة كشافي فتدعي بحججه مس فرجه لان اقتصدا اعتبارا
باعتماد المقتدي وكجتهدين اختلفا في ان من الماء طاهر ومتنجس فان
تقيد الطاهر صح اقتدا بعضهم ببعض مالم يقتض ان امام للمجاسة ولو كانت
حسة من انية فيها نجس على حسة فظن كل طهارة انية فهو ضابط وام
بالباقي في صلاة من الحسن اعاد ما ايت به اخر او لا يصح اقتداؤه بمقتد
ولا بمن تلزمه اعادة كتييم لبرد ولا يصح ان **ياتم** ذكر رجل وصبي مميز
ولا حنثي **بانثي امارة** او صنية مميزة ولا حنثي مشكل لان الاثني ناقصة
عن الرجل والحنثي المأموم يجوز ان يكون ذكر او الامام انثي لقول الله

قوله الذي لا يكفر ببدعة
فانما يتأخر عنه قليلا
قوله الذي لا يكفر ببدعة
فانما يتأخر عنه قليلا

قوله وبما سمح الخف
فانما يتأخر عنه قليلا
قوله وبما سمح الخف
فانما يتأخر عنه قليلا

قوله على ثلاث مائة ذراع بذر ع ليد المعتدلة وهو شبران وقوله
تقريباً فلا يضرب زيادة ثلاثة أذرع فاقدمه

فان قيل الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد حال كونه
قريباً منه اي من المسجد بان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع فتر
يعتبر من اخر المسجد لان المسجد كله شيء واحد لانه محل الصلاة فلا يدخل
في الحد الفاصل **وهو عالم بصلاة** اي الامام الذي في المسجد في احد
الامور المتقدمة **ولا تحيل هناك** بينهما كاللحاح المتفرج الذي يمنع
الاستطراق والمشاورة **جاز** الاقدا حينئذ فلو كان المأموم في المسجد والامام
خارجاً اعتبر المسافة من طرفه الذي يلي الامام فان حال حيل لا باب فيه
او فيه باب مغلقة منع الاقدا لعدم الاتصال وكذا الباب المردود والشباك
يمنع الحصول الحائل من وجبه اذ الباب المردود مانع من المشاهدة والشباك
يمنع من الاستطراق قال الاسوي نعم قال المغيرة في فتاويه لو كان الباب مفتوحاً
منع من الاستطراق في اثناء الصلاة لم يقصر انتهى اما الباب المفتوح يجوز
عندنا الوقوف بخداية والصف المتصل به وان خرجوا عن الجماعة بخلاف
العدل عن محاذاته فلا يصح اقتداؤه للحايل وان كان الامام والمأموم
غير مسجد في فضاء او بنا شرط في فضاء لم يحوطا او سقفاً لا يزيد ما
بينهما ولا ما بين كل صفيين او شخصين ممن ائتم بالامام خلفه او بجانبه على الثلاثة
بذر ع الاذي غريباً اخذ من عرف الناس فاتهم بعد ونما في ذلك تحقيقاً
فلا يضرب زيادة ثلاثة أذرع كافي التهذيب وغيره وان كان في بنائين كصحن
وصفة من دارا وكان احدهما بسا والاخر بفصا شرط مع ما مر انما
حائل بينهما يمنع مرورا ورويته او وقوف واحد حذاً متقدماً في الحايل
ان كان فان حالاً ما يمنع مرورا كشباك او روية كباب مردود ولم يقف احد
فيما لم يصح الاقدا اذ الحيلولة بذلك تمنع الاجتماع واذا صح اقتداً

فان كان الاستطراق بينهما من غير اذوار او انقطاع ولا في المشاهدة اعز من الاستطراق

الواقف فيما مضى

الصلاة معهم والافضل للمدافع
حينئذ استمراره قائماً

الواقف فيما مضى اقتداء من خلفه او بجانبه وان حيل بينه وبين
الامام ويكون ذلك كالامام لمن خلفه او بجانبه لا يجوز تقدمه عليه
كما لا يجوز تقدمه على الامام ولا يقصر في جميع ما ذكره شارح ولو كثر طارفة
ولا يفرق ان اخرج الى ساحة لا يما لم يعد الحيلولة وكبر ارتفاعه على
امامه وعكسه حيث اسكن وقوفهما على مستوا الحاجة كتعليم الامام المأموم
صفة الصلاة وكتبليع المأموم تكبيرة الامام فيسن ارتفاعاً كذلك
كقيام غير مقيم من مريد الصلاة بعد فراغ اقامته لانه وقت الدخول
في الصلاة سواء اقام المؤذن ام غيره اما المقيم فيقوم قبل الاقامة ليقيم
قائماً ذكره ابننا نقل بعد شروع المقيم في الاقامة فان كان في النقل انه
ان لم يجسأ تمامه **فت** جماعة بسلام الامام والا نذب له قطع ودخل فيها
لأنها اول منه والرابع من شروط الاقدا توافق نظم صلاتيهما في الافعال
الظاهرة فلا يصح الاقدا مع اختلافه مكتوبة وكسوف او جفارة لتعد
المتابعة ويصح اقتداء مؤدٍ بقاض ومفترض بمستعمل وفي طويدة تحفهم
كظن يصح وبالعكس ولا يضر اختلاف في الامام والمأموم والمفتدي
في نحو الظهر يصح او مغرب كسبوق فيهم صلاة بعد سلام الامام والمفتدي
متابعه في قنوت الصبح وشهد اخيراً المغرب وله فراقه بالنية اذا
بهما والمفتدي في صبح او مغرب بخو ظر اذا اتم صلاته فارقه بالنية والا
فضل انتظاره في صبح ليس مع بخلافه في المغرب ليس انتظاره لانه
يجوز جلوس تشهد لم يفعل الامام ويقف في الصبح ان امكنه القنوت
بان وقف الامام بسراً والا تركه ولا سجود عليه لتركه وله فراقه بالنية
ليقت تحصيلاً للسنة والخامس من شروط الاقدا موافقة في سنن

في صبح

قوله ود فراقه بالنية اي بنية
او بنية عدم التتابع في وقت
واحد

قوله على ثلاث مائة ذراع بذر ع ليد المعتدلة وهو شبران وقوله
تقريباً فلا يضرب زيادة ثلاثة أذرع فاقدمه

قوله ما جاز الامور المتقدمة
اي بقرينة او روية بعض
صفا وسامع او سماع
صوت يبلغ الله
قوله كالباب المفتوح
للافتتاح اي وانفتح الحائل كاللحاح
الحي كالباب المفتوح
عبارة سم بان يقف قبالة المسجد
مع فتحة بحيث يرى الامام او
بعض المأمومين فيد فلو حصل
والمسجد عن يمينه او يساره
بصلوة الامام فيه قريباً ولا حائل
هناك كما تقدم بان كان له وجه
بيمينه او يساره باب مفتوح وقد
عنده بحيث يرى الامام وبعض
المأمومين فالظاهر جواز ذلك
وان كان لو راد المردود في الامام
صارة القبلة عن يمينه او يساره
لان الظاهر ان ذلك غير ضرر
بل المضروب استند بانه لا
سرايين قاسم مستد بغير
سم

فان قلت لبيد ان مقتضى فان
بغيره لم يضر ايضاً ما لم يكن يغلط
الما سر او بارة او قسنة
التعبير بالانطلاق ان الرد لا يضر
بالا وفي هذه والذ في كلام المغيرة
الرد لا انطلق وعبارة سم
لورده الرجوع بعد الاحرام لم يضر
كما نقله الاسوي عن فتاويه
المغيرة لانه يقتضي عدم حيلولة
سالا فيفتقر في الاقدا وان نقل
غيره عنها بخلاف ذلك لانه لم نقل
وهي الصلابة والامام بيمينه
امكان الاستطراق بينهما من غير اذوار

قوله على تفصيل فيه وهو ان المأموم اذا تركه امامه وجبت عليه متابعتة ان لم يعادله وان جلس امامه وتركه
فهو فان لم يتركه امامه وجبت عليه طاعة وان تركه امامه فله ان يتصرف في نفسه كما يشاء
قوله تبعية المأموم للمأمور لا انما هو ان المأموم لا يعادله في طاعة المأمور بل يتبعه في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه
من غير ان يعادله في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه
تفحص مخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة ثلاثا وتشهدا وعلى تفصيل فيه بخلاف
مخالفة في غير ذلك كسجدة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
الا ان يفحص فيه مخالفة كجلسة الاستراحة والسكس من شروط الاقامة الشرعية
امامه بان يتأخر تحريمه عن حرمة امامه فان خالفه لم تنعقد صلاته وان لا
يتخلف عنه بها بلا عذر فان خالفه في السبوق والتخلف بهما ولو غير طويلين
بطلت صلاته بخلاف مخالفة بلا عذر بخلاف سبقة بها ناسيا او جاهلا لكن
لا يعتد بتلك الركعة فيما ياتي بعد سلام امامه بركعة وبخلاف سبقة بركن كان ركع
قبلا وان عاد اليه او ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لان ذلك يسير
لكنه في الفعلي بلا عذر حرام وبخلاف سبقة بركتين غير فعليين كقراءة وركوع
او تشهد وصلاة على النبي الله عليه السلام ولا تجب اعادة ذلك وبخلاف تخلفه
بفعل مطلقا او بفعلين بعد كان ابتدا امامه هو السجود وهو في قيام
القراءة والسبوق هما يقاس بالتخلف بها بخلاف المخالف في غير التحريم كنهها
في الافعال مكروهة سفوتة لفصلية الجماعة كما جزم به في الروضة وهل هي
سفوتة تماقارنية فيه فقط او لجميع الصلاة الظاهر الاول وامانواب الصلاة
فلا يفوت بارتكاب مكروه فقد صرحوا بانها اذا صلى بارض مفسومة ان
على حصول الثواب فالمكروه اولي والعذر للمخلف كان اسرع امام قرائته وركع
قبل امام موافق له الفاتحة وهو بطي القراءة فيها ويسعى خلفه مالم يسبق
بأكثر من ثلثة اركان طويلة فان سبق بأكثر من ثلثة بان لم يفرغ من الفاتحة
الاول امام قائم عن السجود او جالس للتشهد تبعه فيما هو فيه ثم تدارك
بعد سلام امامه ما فاتة كسبوق فان لم يفرغ من الفاتحة في وقتها
افتتاح مفذور كبطي القراءة فيما ياتي فيه مالم يفرغ من الفاتحة
وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فانه معذور بغيرها ويسعى خلفه

انما هو ان المأموم اذا تركه امامه وجبت عليه متابعتة ان لم يعادله وان جلس امامه وتركه فهو فان لم يتركه امامه وجبت عليه طاعة وان تركه امامه فله ان يتصرف في نفسه كما يشاء قوله تبعية المأموم للمأمور لا انما هو ان المأموم لا يعادله في طاعة المأمور بل يتبعه في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه من غير ان يعادله في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه

كما هو في بطي القراءة

بالقراءة اذا لا عبرة بظنه اذ ربما سعى عدم ادراكه اول القيام فهو من الظن البيت
انما هو ان المأموم اذا تركه امامه وجبت عليه متابعتة ان لم يعادله وان جلس امامه وتركه فهو فان لم يتركه امامه وجبت عليه طاعة وان تركه امامه فله ان يتصرف في نفسه كما يشاء
قوله تبعية المأموم للمأمور لا انما هو ان المأموم لا يعادله في طاعة المأمور بل يتبعه في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه من غير ان يعادله في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه
تفحص مخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة ثلاثا وتشهدا وعلى تفصيل فيه بخلاف
مخالفة في غير ذلك كسجدة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
الا ان يفحص فيه مخالفة كجلسة الاستراحة والسكس من شروط الاقامة الشرعية
امامه بان يتأخر تحريمه عن حرمة امامه فان خالفه لم تنعقد صلاته وان لا
يتخلف عنه بها بلا عذر فان خالفه في السبوق والتخلف بهما ولو غير طويلين
بطلت صلاته بخلاف مخالفة بلا عذر بخلاف سبقة بها ناسيا او جاهلا لكن
لا يعتد بتلك الركعة فيما ياتي بعد سلام امامه بركعة وبخلاف سبقة بركن كان ركع
قبلا وان عاد اليه او ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لان ذلك يسير
لكنه في الفعلي بلا عذر حرام وبخلاف سبقة بركتين غير فعليين كقراءة وركوع
او تشهد وصلاة على النبي الله عليه السلام ولا تجب اعادة ذلك وبخلاف تخلفه
بفعل مطلقا او بفعلين بعد كان ابتدا امامه هو السجود وهو في قيام
القراءة والسبوق هما يقاس بالتخلف بها بخلاف المخالف في غير التحريم كنهها
في الافعال مكروهة سفوتة لفصلية الجماعة كما جزم به في الروضة وهل هي
سفوتة تماقارنية فيه فقط او لجميع الصلاة الظاهر الاول وامانواب الصلاة
فلا يفوت بارتكاب مكروه فقد صرحوا بانها اذا صلى بارض مفسومة ان
على حصول الثواب فالمكروه اولي والعذر للمخلف كان اسرع امام قرائته وركع
قبل امام موافق له الفاتحة وهو بطي القراءة فيها ويسعى خلفه مالم يسبق
بأكثر من ثلثة اركان طويلة فان سبق بأكثر من ثلثة بان لم يفرغ من الفاتحة
الاول امام قائم عن السجود او جالس للتشهد تبعه فيما هو فيه ثم تدارك
بعد سلام امامه ما فاتة كسبوق فان لم يفرغ من الفاتحة في وقتها
افتتاح مفذور كبطي القراءة فيما ياتي فيه مالم يفرغ من الفاتحة
وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فانه معذور بغيرها ويسعى خلفه

كما هو في بطي القراءة

بالقراءة اذا لا عبرة بظنه اذ ربما سعى عدم ادراكه اول القيام فهو من الظن البيت
انما هو ان المأموم اذا تركه امامه وجبت عليه متابعتة ان لم يعادله وان جلس امامه وتركه فهو فان لم يتركه امامه وجبت عليه طاعة وان تركه امامه فله ان يتصرف في نفسه كما يشاء
قوله تبعية المأموم للمأمور لا انما هو ان المأموم لا يعادله في طاعة المأمور بل يتبعه في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه من غير ان يعادله في كل ما امر به من غير ان يعادله في كل ما نهى عنه
تفحص مخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة ثلاثا وتشهدا وعلى تفصيل فيه بخلاف
مخالفة في غير ذلك كسجدة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
الا ان يفحص فيه مخالفة كجلسة الاستراحة والسكس من شروط الاقامة الشرعية
امامه بان يتأخر تحريمه عن حرمة امامه فان خالفه لم تنعقد صلاته وان لا
يتخلف عنه بها بلا عذر فان خالفه في السبوق والتخلف بهما ولو غير طويلين
بطلت صلاته بخلاف مخالفة بلا عذر بخلاف سبقة بها ناسيا او جاهلا لكن
لا يعتد بتلك الركعة فيما ياتي بعد سلام امامه بركعة وبخلاف سبقة بركن كان ركع
قبلا وان عاد اليه او ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لان ذلك يسير
لكنه في الفعلي بلا عذر حرام وبخلاف سبقة بركتين غير فعليين كقراءة وركوع
او تشهد وصلاة على النبي الله عليه السلام ولا تجب اعادة ذلك وبخلاف تخلفه
بفعل مطلقا او بفعلين بعد كان ابتدا امامه هو السجود وهو في قيام
القراءة والسبوق هما يقاس بالتخلف بها بخلاف المخالف في غير التحريم كنهها
في الافعال مكروهة سفوتة لفصلية الجماعة كما جزم به في الروضة وهل هي
سفوتة تماقارنية فيه فقط او لجميع الصلاة الظاهر الاول وامانواب الصلاة
فلا يفوت بارتكاب مكروه فقد صرحوا بانها اذا صلى بارض مفسومة ان
على حصول الثواب فالمكروه اولي والعذر للمخلف كان اسرع امام قرائته وركع
قبل امام موافق له الفاتحة وهو بطي القراءة فيها ويسعى خلفه مالم يسبق
بأكثر من ثلثة اركان طويلة فان سبق بأكثر من ثلثة بان لم يفرغ من الفاتحة
الاول امام قائم عن السجود او جالس للتشهد تبعه فيما هو فيه ثم تدارك
بعد سلام امامه ما فاتة كسبوق فان لم يفرغ من الفاتحة في وقتها
افتتاح مفذور كبطي القراءة فيما ياتي فيه مالم يفرغ من الفاتحة
وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فانه معذور بغيرها ويسعى خلفه

كما هو في بطي القراءة

افضل فصل في صلاة المسافر من حيث القصر والمجموع المختص بالمسافر
 يجوزها تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالبا مع كيفية الصلاة
 بنحو النظر والاصل في القصر قبل الاجماع قوله نعم واذا ضربتم في الارض الالية
 قال يعلى بن ابي امية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقدام الناس فقال عجب
 بما عجزت من فسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله
 بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه مسلم والاصل في الجمع اخبار تاني ولما كان
 القصر اهم هذه الامور بدأ المصنف به كغيره فقال **وكجز المسافر** لغرض
 صحيح **قصر الصلوة الرباعية** المكتوبة دون الثانية والثالثة **بمجموع**
شرايط ونزك وشروط اخر سنكلم عليها **الاول ان يكون سفره في غير**
معصية سواء كان واجبا كسفر حج او مندوبا كزيارة قبره صلى الله
 عليه وسلم او مباحا كسفر تجارة او مكروها كسفر منفرد اما العاصي بسفره ولو
 في اثناءه كابن قتيبة فلا يقصر لان السفر بسبب للرخصة فلا تناط بها
 المعصية بغيره رخص السفر نعم بل عليه التيمم مع وجوب اعادة ما صلاها
 به على الاصح كما في المجموع فان تاب فاول سفره محل ثوبته فان كان طويلا
 اوله يشترط للرخصة طوله كاكل الميتة للمضطر فيه رخصه والا فلا والحق سفره
 المعصية ان يتعب نفسه او دابته بالركض بلا غرض شرعي ذكره في الروضة كاجلها
والشرط الثاني ان تكون مسافة اي السفر المباح ثمانية واربعين ميلا هي اربعة
 ذهابا وهي مرحلتان وهما سير يومين معتدلين بسير الاثقال وهي **مسافة**
فوسحا ولو قطع هذه المسافة في لحظة في بر او بحر قصر فقد كان ابن عمر وابن عباس
 يقصران ويفطران في اربعة برد ومثله انما يفعل بتوقيف وخرج بندها
 الايام معه فلا يحسب حتى لو قصد مكانا على مرحلة نبية ان لا يقيم فيه بل يرجع

فليس القصر

هذا هو الوجه في القصر
 وهو ان يكون السفر
 في غير معصية
 وان يكون مسافة
 ثمانية واربعين ميلا
 وان يكون في غير
 ركعة واحدة
 وان يكون في غير
 ركعة واحدة
 وان يكون في غير
 ركعة واحدة

فليس له القصر وان ناله مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسمى سفر طويلا
 والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحديد لا تقرب لثبوت التقدير
 بالاميل عن الصحابة ولان القصر على خلاف الاصل فيحاط فيه بتحقيق
 تقدير المسافة والميل اربعة الاف خطوة والخطوة ثلاثة اقدام والقدمان
 ذراع والذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ستة شعيرات
 معتدلات ومعترضات والشعيرة ستة شعرات من شعر البرذون وخرج
 بالها شعبة النسوية لبني هاشم الاموية المنسوب لبني امية فالمسافة بها اربعة
 اذ كل خمسة قدر ستة هاشمية **والشرط الثالث ان يكون موديا للصلاة**
 المقصودة في احدا وقائتها الاصل او العذر او الضرر فلا تقصر فايته
 الحضر في السفر لانه ثابت في ذمته تامة وكذا لا تقصر في السفر فايته مشكوك
 في انها فايته سفر او حضرا حياطا ولان الاصل الايتما ويقتضي فايته
 سفر قصر في سفر قصر وان كان غير سفر فايته دون الحضرة نظر الى
 وجود السبب **والشرط الرابع ان ينوي القصر مع تكبيرة الاحرام** كال
 الميتة ومثل ميتة القصر بالنوى الظاهر مثلا ركعتين وان لم ينو رخصا كما
 قال الامام ومالو قال اودي صلاة السفر كما قاله المنوي فلو لم ينو ما ذكر
 بان نوى الايتما او اطلق اتم لانه المنوي في الاولى والاصل في الثانية
 ويشترط التحرر عن منافي ميتة القصر في دوام الصلاة كنية الايتما
 فلو نواه بعد ميتة القصر اتم **تنبيه** قد علم من ان الشرط التحرر
 عن منافيها انه لا يشترط استدامة ميتة القصر هو كذلك ولو احرم
 قاصر ثم تردد في انه يقصر او يتم اتم او شك في انه نوى القصر ام لا اتم وان
 تذكر في الحال انه نواه لانه ادى جزا من صلاته حال التردد على القيام ولو

هذا هو الوجه في القصر
 وهو ان يكون السفر
 في غير معصية
 وان يكون مسافة
 ثمانية واربعين ميلا
 وان يكون في غير
 ركعة واحدة
 وان يكون في غير
 ركعة واحدة
 وان يكون في غير
 ركعة واحدة

قام امامه لثالثه فشكل هل هو متم ام ساه انهم وان بان انه ساهي
ولوقام القاصر لثالثه عدلا بلا موجب للاتمام كنية او نية اقامة بطلت
صلاته او كونه انهم تذكر عاد وجوبا وسجدة نذبا وسلم فان اراد عند تذكره
ان يتم عاد المقصود وجوباً ثم قام ناويا للاتمام **والشرط الخامس ان لا**
ياتي بمقيم او بمن جهل سفره فان افنداه ولو في جزء من صلته كان
ادركه في اخر صلته او احدث هو عقب افندائه لزومه الا تمام بخبر الامام
احمد عن ابن عباس بن ميل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربعا اذا
اتي بمقيم فقال تلك السنة وله قصر الصلاة المعادة ان صلاها ولا يقصروا
وصلاتها ثانيا خلف من يصليها مفصورة او صلاها اماما وهذا هو
الظاهر وان لم ار من تعرض له ولو افندى عن طئه مسافر اتيان مقيما
فقط او مقيما ثم انحرفنا لزومه الا تمام اما لو بان محرفا ثم مقيما او بان
معا فلا يلزمه الا تمام اذا لاقدرة في الحقيقة وفي الظاهر طئه مسافرا
ولو استخلف قاصر لحدث او غيره مما انتم المقدرون به كالامام ان
عاد واقندى به ولو لم يلزم الا تمام مقتديا ففسدت صلته او صلاته اماما
او بان امامه محرفا انتم لا ينها صلاة وجب عليه اتمامها وما ذكر لا يدفع
ولو بان للامام حدث نفسه لم يلزمه الا تمام ولو احرره منفرد او لم يحرره
القصر ثم فسدت صلته لزومه الا تمام كما في المجموع ولو فقد الطهورين
فشرع فيها بنية الا تمام ثم قدر على الطهارة قال المتوفي وغيره قصر لان ما
فعله ليس بحقيقة صلاة قال لا بدعي ولا على ما قالوا بناء على انها ليست بصلاة
شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه انتهى وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيمن صلى
بتيمم من يلزمه الاعادة بنية الا تمام ثم اعادها ولو افندى مسافرا وشك في

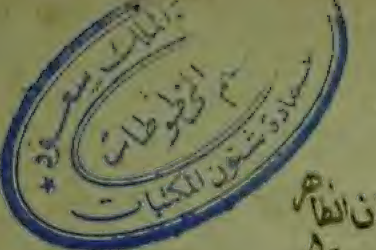
قوله فان اراد عند تذكره ان يتم عاد المقصود وجوبا ثم قام ناويا للاتمام

لا يقال لان التيمم لا يتم الا بنية الا تمام لان التيمم لا يتم الا بنية الا تمام

قوله فان اراد عند تذكره ان يتم عاد المقصود وجوبا ثم قام ناويا للاتمام

نعم القصر في

بنية القصر فخره هو بنية القصر جازله القصران بان الامام قاصر لان الظاهر
من حال المسافر القصر فان بان انه متم لزومه الا تمام فان لم يجزيم بالنية بل قال
ان قصر قصره والابان انتم انتمت جازله القصران قصر امامه لانه لو في ما نفس
الامر فهو قصر صريح بالمقتضي فان لم يظهر للمأموم ما نواه الامام لزومه الا تمام
احتياطاً هذا هو الشرط التي انشأها المصنف ولما التزم عليها فامرو
الاول بشرط كونه مسافرا في جميع صلته فلو لم ينتهي سفره فيها كان بلغت
دارا فانه او شك في انتهائه انتم لزال سبب الرخصة في الاولى والشك فيه
في الثانية والثاني يشترط قصد موضع معلوم معين او غير معين او سفره
ليعلم انه طويل فيقصر اولاً فلا قصر للهايم وهو من لا يدرك بان يتوجه وان
طال سفره لا يتفاه على بطوله اوله ولا طالب غريم اوابى يرجع متى وجده ولا
يعلم موضعه نعم ان قصد سفر مرحلتين او لا كان علم انه لا يجد مطلوبه قبلهما
جازله القصر كما في الروضة واصلا وكذا لو قصد الهايم سفر مرحلتين كما شئت
عبارة المحرر ولو علم الاسيران سفره طويل ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر
قبل مرحلتين ويقصر بعدهما ومثل ذلك ياتي في الزوجة والعبد اذا نوت الزوجة
انها ستخلصت من زوجها رجعت والعبد انه متى عتق رجعت فلا يترخصان
قبل مرحلتين ولو كان لمقصده طريقان طويل يبلغ مسافة القصر وقصيرا
يلزمه فسلك الطويل لغرضه يني او يدنو كسهولة طريق او من جازله القصر
لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح وان سلك مجرد القصر ولم يقصد شيئاً
كما في المجموع فلا يقصر لانه طول الطريق على نفسه من غير غرض ولو تبع العبد
ام الزوجة والحجزي مالك امره في السفر ولا يعرف كل واحد منهم مقصده فلا قصر
لهم وهذا قبل بلوغهم مسافة القصر فان قطعوها قصر وكما مر في الاسير فلو نوى



قوله فان اراد عند تذكره ان يتم عاد المقصود وجوبا ثم قام ناويا للاتمام

لا يقال لان التيمم لا يتم الا بنية الا تمام لان التيمم لا يتم الا بنية الا تمام

قوله فان اراد عند تذكره ان يتم عاد المقصود وجوبا ثم قام ناويا للاتمام

المساقي وهو من وجهه من موضع آخر فاذن انتهى سره لذل لان المبدأ او كانت
على احد القطع بجوه وهو له من غير توقع على شيء اخر وان كان موجبا اخر توقعه انقطاع
لا فرق بين انانية قبل بلوغه الاقامة به فينقطع بلوغه واما باقامة به اقامة فاطمة
يرجع اليه بان نفي الاقامة المذكورة بوضع في ضمة الهمزة

[illegible]

لساير وقت اولي تاخير واخرية تقديم للاتباع وشرط التقديم اربعة
شروط الاول الترتيب بان يتبدى بالا على لان الوقت لها والثانية
تبع والثاني نية الجمع لتمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا او
عسافيا ولي ولومع تحمله منها والثالث الموالاة بان لا يطور بينهما
فضلا ولا زكرا وانما ذكره من الاول لاعادها واحدا

فلا تفرحوا بغيره ولا تحزنوا له
هذا هو الحق الذي لا يبدل
ولا يتغير ولا يزول ولا يفنى

تدارك
 وتأخير الوجود المخرج فان ذكرانه من الثانية ولم يطل الفصل بين
 عصا وان وقعت اذ آتت سلامها والتكرار هو صحتها فان طال بطلت الثانية ولا جمع لطلوع
 فان لم ينوي الجمع في وقت الاوّل فلو جمع في وقت الاوّل من الاولى ام من الثانية اعلاهما
 لاحتمال انه من الاول بغير جمع تقديم والرابع دوام سفره الى عقد الثانية
 فلو اقام قبله فلا جمع لزوال السبب وسرط للتأخير امران فقط احدهما
 قوله بسمها اي جميعها متصور
 ان اراد قصرها والاوتانسة
 وجد ان هو المعتمد هو مد
 وقطعها ان لو اخر اليه الى وقت لا يسع الاول ولم يبق منه ما يسع اعظم
 وكان قضاء الثانية دوام سفره الى تمامها فلو اقام قبله صارت الاولى
 قضا لانها تابعة للثانية في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي الجمع
 اذا اقام في اثنا الثانية ينبغي ان تكون الاولى ادائه خلاف وما
 بحسب مخالف لا تطلقه قال السبكي وتبعه الاسنوي وتعليقهم منطبق على
 تقديم الاولى فلو عكس واقيم في اثنا الظهر فقد وجد العذر في جميع
 المتبوعة واول الثانية وقيل ما مرق في جمع التقديم انها اذا على الاصح
 اي كما افهمه تعليلهم واخرى الطاووسى الكلام على اطلاقه فقالوا وانما
 اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير
 بل بشرط دوامه الى تمامها لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر
 وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع واما وقت العصر فيجوز فيه الظهر
 بعد السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيها
 والا جاز ان ينصرف اليه لو وقع بعدها فيه وان ينصرف الى غيره لو وقع
 بعضها في غيره الذي هو الاصل انتهى وكلام الطاووسى هو المعتمد ثم شرع
 في الجمع بل لظن فقال **ويجوز للحاضر اي المقيم في المطر** ولو كان صقيفا

قوله بسمها اي جميعها متصور
 ان اراد قصرها والاوتانسة
 وجد ان هو المعتمد هو مد
 وقطعها ان لو اخر اليه الى وقت لا يسع الاول ولم يبق منه ما يسع اعظم
 وكان قضاء الثانية دوام سفره الى تمامها فلو اقام قبله صارت الاولى
 قضا لانها تابعة للثانية في الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي الجمع
 اذا اقام في اثنا الثانية ينبغي ان تكون الاولى ادائه خلاف وما
 بحسب مخالف لا تطلقه قال السبكي وتبعه الاسنوي وتعليقهم منطبق على
 تقديم الاولى فلو عكس واقيم في اثنا الظهر فقد وجد العذر في جميع
 المتبوعة واول الثانية وقيل ما مرق في جمع التقديم انها اذا على الاصح
 اي كما افهمه تعليلهم واخرى الطاووسى الكلام على اطلاقه فقالوا وانما
 اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير
 بل بشرط دوامه الى تمامها لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر
 وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع واما وقت العصر فيجوز فيه الظهر
 بعد السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيها
 والا جاز ان ينصرف اليه لو وقع بعدها فيه وان ينصرف الى غيره لو وقع
 بعضها في غيره الذي هو الاصل انتهى وكلام الطاووسى هو المعتمد ثم شرع
 في الجمع بل لظن فقال **ويجوز للحاضر اي المقيم في المطر** ولو كان صقيفا

جئنا بيل النور

جئنا بيل النور ونحوه كذا ورد ذابين **الاجمع** ما يجمع بالسفر
 قال شيخنا الامام في قوله مع جملة كان في وقت صوم الثاني
 ولو جمعة مع العصر خلافا للرواية في منعه ذلك **تقديم في وقت**
الاولى لما في الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم من غير خوف
 ولا سفر قال الشافعي كما ان ارى ذلك في المطر ولا يجوز ذلك تأخير لان
 استدامت المطر ليست الى الجامع فقد ينقطع فيؤدي الى اخرجها عن
 وقتها من غير عذر بخلاف السفر بشرط التقديم ان يوجد نحو مطر عند
 تحريرها ليقارن الجمع وعند تحلل من اوله في ليتصل باول الثانية فينبغي
 منه اعتبار امتداده لجمع بينهما وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في اثنا الاولى
 او الثانية او بعدها وتشرط ان يصلي جماعة بمصلي بعيد عن باب داره
 عرفا بحيث يتأذى بذلك في طريقه اليه بخلاف من يصلي ببيته منفردا
 او جماعة او بمشي الى المصلي في كبر او كان المصلي قريبا فلا يجمع لانقطاع الثانية
 وبخلاف من يصلي منفردا لانقطاع الجماعة فيه واما جمعه صلى الله عليه وسلم
 مع ان بيوت اذواجه كانت بحسب المسجد فاجابوا عنه بان بيوتهم
 كانت مختلفة واكثرها كان بعيدا فلعله حين جمع لم يكن بالقرب وجاب
 ايضا بان الامام ان يجمع بالما مومنين وان لم يتأذى بالمطر صرح به ابن ابي
 هريرة وغيره قال الحنفى الطبري ومن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد
 ان يجمع والا احتياج الى صلاة العصر والعشاء في جماعة وفيه مشقة
 في رجوعه الى بيته ثم عوده او في اقامته وكلام غيره يقتضيه **تقديمه**
 فذعام مما مر انه لا يجمع بغير السفر ونحو المطر فلا يخالف الا بصريح وحكي
 في الجمع جماعة من اصحابنا جوازها بالذكوات قال وهو قوي جدا في المرض

قوله بيل النور اي على
 النور واسفل النور اي
 في وقت صوم الثاني
 قال شيخنا الامام في قوله مع جملة كان في وقت صوم الثاني
 ولو جمعة مع العصر خلافا للرواية في منعه ذلك
تقديم في وقت
الاولى لما في الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم من غير خوف
 ولا سفر قال الشافعي كما ان ارى ذلك في المطر ولا يجوز ذلك تأخير لان
 استدامت المطر ليست الى الجامع فقد ينقطع فيؤدي الى اخرجها عن
 وقتها من غير عذر بخلاف السفر بشرط التقديم ان يوجد نحو مطر عند
 تحريرها ليقارن الجمع وعند تحلل من اوله في ليتصل باول الثانية فينبغي
 منه اعتبار امتداده لجمع بينهما وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في اثنا الاولى
 او الثانية او بعدها وتشرط ان يصلي جماعة بمصلي بعيد عن باب داره
 عرفا بحيث يتأذى بذلك في طريقه اليه بخلاف من يصلي ببيته منفردا
 او جماعة او بمشي الى المصلي في كبر او كان المصلي قريبا فلا يجمع لانقطاع الثانية
 وبخلاف من يصلي منفردا لانقطاع الجماعة فيه واما جمعه صلى الله عليه وسلم
 مع ان بيوت اذواجه كانت بحسب المسجد فاجابوا عنه بان بيوتهم
 كانت مختلفة واكثرها كان بعيدا فلعله حين جمع لم يكن بالقرب وجاب
 ايضا بان الامام ان يجمع بالما مومنين وان لم يتأذى بالمطر صرح به ابن ابي
 هريرة وغيره قال الحنفى الطبري ومن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد
 ان يجمع والا احتياج الى صلاة العصر والعشاء في جماعة وفيه مشقة
 في رجوعه الى بيته ثم عوده او في اقامته وكلام غيره يقتضيه **تقديمه**
 فذعام مما مر انه لا يجمع بغير السفر ونحو المطر فلا يخالف الا بصريح وحكي
 في الجمع جماعة من اصحابنا جوازها بالذكوات قال وهو قوي جدا في المرض

والرجل واخذاه في الروضة لكن فرضه في المزن وحري عليه ابن المقرئ
 قال في المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعي انتهى وهذا هو الايق
 بحاسن الشريعة وقد قال بقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى
 ذلك ليس ان يراعي الارفق بنفسه فمن يحجم في وقت الثانية بقدر
 بشرط جمع التقديم او في وقت اولي يؤخرها بالامر بالمقدين وعلى
 المشهور قال في المجمع وانما لم يلحق الرجل بالمطر كما في عذر الجمعة
 والجماعة لان تاركها ياتي بيد لها والجامع يترك الوقت بلا بدل
 ولان العذر فيها ليس مخصوصا بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والرجل
 منه وعذر الجمع مضبوط بما جات به السنة ولم يخج بالرجل **نقطة** قد جمع
 في الروضة ما يختص بالسفر الطويل وما لا يختص فقال الرخص المتعلقة
 بالطويل اربع القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثة ايام والجمع
 على الاظهر والذي يجوز في القصر ايضا اربع ترك الجمع وكل الميتة ليس
 مختصا بالسفر والتفعل على الراحلة على المشهور والتيمم واسقاط الفرض
 به على الصحيح فيهما ولا يختص هذا بالسفر ايضا بنه عليه الرافي وريد
 على ذلك صور منها ما لو سافر المودع ولم يجد المالك ولا وكيله ولا الحاكم
 ولا الامين فله اخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استصحب معه
 ضرة زوجته بفرقة فلا قضاء عليه ولا يختص بالطويل على الصحيح وقع
 في المهمات نصحيح عكسه وهو كما قال الزركشي **فصل** في صلاة
 الجمعة بضم الهم واسكانها وفتحها وحكى كسرهما وجمعها جمعاء وجمع كيت
 بذلك لاجتماع الناس لها وقيل لما جمع في يومها من الخير وقيل لانه جمع
 فيه خلق آدم وقيل لاجتماعه فيه مع حوى في الارض وكان يسمى في

واقض الله تعالى له
 بولده ثم ولد له
 ثم ولد له ثم ولد له
 بجمعة على هذا الترتيب
 ٥٠ تقر

والا انما هو يوم الجمعة
 وانه يوم الجمعة
 وانه يوم الجمعة
 وانه يوم الجمعة

الجاهلية في يوم الجمعة

الجاهلية في يوم الجمعة اي الذين المعظم وهي فضل الصلوات ويومها افضل الا
 وخبر يوم طلعت فيه الشمس يعني الله تعالى فيه سمائة الف عتيق من النار من
 مات فيه كتب الله تعالى اجر شهيد ووفي فتنة القبر وهي بشرطها الاية فرض
 على لقوم تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
 اي امضوا الى ذكر الله وقوله في الصلاة عليه وسلم روح الجمعة واجب على كل محتلم
 وقد فرضت الجمعة والنبى صلى الله عليه وسلم بمكة ولم يصلها حينئذ اما لانه لم
 يكمل عددها عنده اولا لان من شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة
 مستخفيا والجمعة ليست ظاهرا مقصولا وان كان وقتها وقتا ويندرك به بل
 صلاة مستقلة لانه لا يعني عنها ولقوله عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير
 قصر على لسان نبىكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى رواه الامام احمد
 وتخص بشرط لزومها وشروط لصحتها واذا بكت في كلها وقد بدأ بالقسم الاول
 وقال **وشرايط وجوب صلاة الجمعة سبعة اشياء** بتقديم السير على الوحدة الاول
الاسلام وهو شرط في كل عبادة والثاني **البالوغ** والثالث **العقل** فله جمع على
 صبي ولا على مجنون كغيرها من الصلوات والتكليف ايضا شرط في كل عبادة
 في الروضة والغنى عليه كالمجنون بخلاف السكران فانه يلزمه قضاؤها اظهرها
 كغيرها **الرابع الحرية** فلا تجب على من فيه رق لنقصه ولا شتفاله بحقوق
 السيد عن النبي لها وشمل ذلك المكاتب لانه عبد ما بقي عليه درهم **الخامس**
الذكورية فلا تجب على امراة وخفى لنقصها **السادس الصحة** فلا تجب
 على مريض ولا على معذور ومخفى في ترك الجماعة مما يتصورها من الاعذار
 تجهيز الميت كما اقتضاه كلامهم واسهال لا يضبط الشخص نفسه معه
 ويخش منه تلوث المسجد كما في النقطة وذكر الرافي في الجماعة ان الحبيب
 السعي من الغيرة ضرورة الجمعة بعدت وادارة الروح

قد رقت القبر في القبر
 قد رقت القبر في القبر

قد رقت القبر في القبر
 قد رقت القبر في القبر

قد رقت القبر في القبر
 قد رقت القبر في القبر

قد رقت القبر في القبر
 قد رقت القبر في القبر

قد رقت القبر في القبر
 قد رقت القبر في القبر

قوله اذ لم يكن مقصدا فيه اي في الحسرة فان كان مقصدا وجوز عن بيته عساده
قوله فيكون هذا كذا لان اي في جملة اي عساده

لما لم يكن مقصدا فيه اي في الحسرة فان كان مقصدا وجوز عن بيته عساده

اذ لم يكن مقصدا فيه فيكون هذا كذلك وافنى البغوي بانه يجب اطلاقه
لفعلها والقاضي بان القاضي ان رأى المصلحة في منعه منع والا فلا وهذا
اولى ولو اجتمع في المجلس اربعون فصاعدا قال الاستوي فالفقهاء ان الجمعة
تلتزم واذا كان فيهم من لا يصالح لا قامتها فحل واحد من البلدة التي لا
يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم ام لا والظاهر كما قال بعض المتأخرين
ان ذلك وتلزم الشيخ الهرم والرس ان وجد امر كمالا او اجارة او اعارة
ولو ادعى كما قال في المجموع ولم يشق الركوب عليها كمشقة المشي في الوحل
لاستغناء الضرر ولا يجب قبول الموهب لما فيه من المنفعة والشيخ من جاوز
الاربعة فان الناس صغار واطفال وصبيان وذراكي الى البلوغ وشبان
وفتيان الى الثلاثين وكهول الى الاربعة وبعد الاربعة الى الرجل شيخ والراة
شيخة واستنبط بعضهم ذلك من القرآن العزيز قال تعالى واتيناها الحكم صبيا
قالوا سمعنا فاني نذكرهم ويحكم الناس في عهدوهم لان له ابايها كيد والهرم
اقصى الكبر والزمان لا ابتلا والعاهة وتلزم الاعيان وجد قايلا ولو باجرة
مثل بجرها او متبرعا او ملكا فان لم يجده لم يلزمه المحضور وان كان محسن
المشي بالعصى حله والقاضي حينئذ فيه من التعرض للضرر **نعم** ان كان
قريبا من الجامع بحيث لا يتضرر بذلك ينبغي وجوب المحضور عليه لان
المعبر عدم الضرر وهذا لا يتضرر ومن صحت ظهر من لا تلزم جمعة صحيحة
جمعة لانها اذا صحت من تلزم من لا تلزم اولى وتغنى عن ظهره وان
ينصرف من المصل قبل احرامها الا نحو مريض كاعلى لا يجد قايلا وليس
له ان ينصرف قبل احرامه ان دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره فعلاها
او اقيمت الصلاة **نعم** لو اقيمت الصلاة وكان ثم مشقة لا يتحمل كمن به

قوله اذ لم يكن مقصدا فيه اي في الحسرة فان كان مقصدا وجوز عن بيته عساده

قوله اذ لم يكن مقصدا فيه اي في الحسرة فان كان مقصدا وجوز عن بيته عساده

الكل من انقطاع

ظن انقطاعه فاحس به ولو بعد تحريمه وعلم من نفسه انه ان مكث
سبعة فالحج كما قال لا ذري ان له الانصراف فالفرق بين المستثنى والمستثنى
منه ان المانع في نحو الميضي من وجوبها مشقة المحضور وقد حضر تحتها
والمانع في غيره صفات قائمة به لا تزول بالمحضور **والسابع الاستيطان**
قالوا ان يعبر عنه بالمقيم فلا جمعة على سافر سافرا مباحا ولو قفيرا
لاستغناؤه وقد روي من فروع الجماعة على سافر لكن قال البيهقي والصحيح
وقفه على ابن عمر واهل القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة وهو ان
من اهل الكمال المستوطنين او بلغهم صوت عال من مؤذن يؤذن كعادته
في علو الصوت والاصوات هادية والرياح والكرة من طرف يلهم لبلد
الجمعة مع استواء الارض لزمهم والمعتبر كجامع من اصغى ولم يكن اصم ولا
جاوز سمعه حد العادة ولو لم يسمع منهم غير واحد ويعتبر كون المؤذن
على الارض لا على عال لانه لا ضبط نحوه قال القاضي ابو الطيب قال
اصحابنا الا ان يكون البلد في ارض بين اشجار كطبرستان وتابعه
في المجموع فانها بين اشجار يمنع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على
متساويا لا شجارا وقد يقال للمعتبر السماع لو لم يكن مانع وفي ذلك
مانع فلا حاجة لاستثناؤه ولو سمعوا النداء من بلد من محضوره كثر
جماعة اولى فان استويا فترات الاقرب اولى كمنظيره في الجماعة
فان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور لم تلزمهم الجمعة
ولو ارتفعت قرية فسمعت ولو تساوت لم تسمع او انخفضت فلم تسمع
ولو تساوت لسمعت لزم الثانية دون الاولى اعتبارا بتقدير الاستواء
ولو وجدت قرية فيها اربعون كالمون فدخلوا البلد وصلوا فيها سقطت

قوله اذ لم يكن مقصدا فيه اي في الحسرة فان كان مقصدا وجوز عن بيته عساده

قوله اذ لم يكن مقصدا فيه اي في الحسرة فان كان مقصدا وجوز عن بيته عساده

عنهم سواء اسمعوا النداء لا ويجزى عليهم ذلك بتعطيلهم الجمعة في قريتهم
ولودائق العيد يوم الجمعة فحضر اهل القرية الذين يبلغهم النداء للصلاة العيد
ولودرجعوا الى اهلهم فانتم الجمعة فلم الرجوع وترك الجمعة على الاصح
نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم فالظاهر انه ليس لهم تركها ويجزى
عليه من لزمت الجمعة السفر بعد الزوال لان وجوبها يتعلق به بمجرد دخول
الوقت الا ان يغلب على ظنه ان يدرك الجمعة في مقصده او طريقه فحضر
المقصود او يتضرر بخلفه لها عن الوقفة فلا يجزى دفعا للمضرة عما
يجزى انقطاعه عن الوقفة بالاضطرار فليس بعذر بخلاف نظيره من التيمم لان
الظن يتكرر في كل يوم بخلاف الجمعة وبانه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر
في المقاصد وقبل الزوال واوله من الفجر كعبادة في الحرم وغيرها وانما
حرم قبل وان لم يدخل وقتها لانها مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي
قبل الزوال على بعيد الدار وسنغير من تلزمه الجمعة ولو لم يجزها جماعة
في ظهرك واخفاوها ان خفي عذرهم لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الامام
وسنمن رجي زوال عذرهم قبل فوت الجمعة كعبد يرجو العتق تاخير
ظهور الى فوت الجمعة امامن لا يرجو زوال عذرهم كأمراة فتعجيل الظهر
افضل ليحوز فضيلة اول الوقت ثم شرع في القسم الثاني وهو شروط
الصحة فقال **وشرايط صحة فعلها** مع شروط غيرها **ثلاثة** بل
ثمانية كما سترها الاول **ان تكون البلد** اي ان تقام في خطبة انبئية
او طان المجيعين من البلد سواء الرحاب المسقفة والساحات والسجاد
ولو انهم من الانبئية واقاموا على عمارتها لم يضرا نذرهما في صحة
الجمعة وان لم يكونوا في مظل لانها وطنهم ولا تنعقد في غير بنا الا

في هذه الصلاة

في هذه الصلاة

هذه خلاف ما لو نزلوا مكانا واقاموا فيه ليعمره قرية لا تصح
جمعتهم فيه قبل البناء استصحابا للاصل في الحالين وكذا وصلت طائفة
خارج الانبئية خلف جمعة منعقدة لا تصح جمعتهم لعدم وقوعها في
الانبئية المحبسة وان خالف ذلك بعض المتأخرين ويجوز في الفضا
المعدود من خطبة البلد **مصر كانت او قرية** بحيث لا تقصر فيه
الصلاة كما في الكني الخارج عنها بالمعدود منها بخلاف غير المعدود منها
فمن اطلق المنع في الكني الخارج عنها اراد هذا قال الاذري واكثر اهل
القرى يوحون المسجد عن جدار القرية قليلا صيانة له عن نجاسة
البهائم وعدم انغداد الجمعة فيه بعيد وقول القاضي ابو الطيب قال
اصحابنا لو بنى اهل البلد مسجدهم خارجا لم يجز لهم اقامة الجمعة فيه
لا انفصاله عن البناء محمول على انفصال لا يعيده من القرية انتهى وفي
فتاوى ابن البرقي انه اذا كان اي البلد كبيرا او ضربا ما حو الي احد
لم ير حكم لوصله عنده ويجوز اقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما مخرج
انتهى والضابط فيه ان لا يكون بحيث تقصر الصلوة قبل مجاوزته اخذ
مما مره لولا زوم احد الخيام موضع من الصحرا ولم يبلغهم النداء من محل
الجمعة فلا جمعة عليهم ولا يصح منهم لانهم على هيئة المستوفزين
وليس لهم انبئية المستوطنين ولان قبائل العرب كانوا مقيمين حول
المدنية وما كانوا يصلونها وما امرهم صلى الله عليه وسلم بها **الثانية**
من شروط الصحة **ان يكون العدد اربعين** رجلا ولو مرضى منهم
الامام **من اهل الجمعة** وهم الذكور الاحرار المكفون المستوطنون
بمحلها لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا الا الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم

فيه صح

لم يجمع بحجة الوداع مع غيره على الإقامة أي ما العدم التوطن
 وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة كما في الصحيحين وصلى به الظهر
 والعصر تقديم كما في خبر مسلم ولو نقصوا فيها بطلت لأشراط
 العدد في دواها كالوقت وقد فات فيتمها الباقيون ظهر في
 خطبته لم يجب ركن منها فعل حال نقصهم لعدم سماعهم ثم فإن
 عاد وأقربا عرفا جاز بنا على ما مضى منها فإن عاد وأبعد طول الفصل
 وجب استئناؤها الانتفاء المولاة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم
 والأئمة بعده فيجب اتباعهم فيها كنقصهم بين الخطبة والصلوة
 فإنهم إن عاد وأقربا جاز البناء والا وجب الاستئناف لذلك
 ولو أحرما ريعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وإن لم
 يكونوا سمعوا الخطبة وإن أحرما عقب انقضاء الأولين قال
 في الوسيط قسمت الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة وقصص الجمعة
 خلف عهده وصبي ميمز ومسا فرو من بان محدثا ولو حدثنا أكبر كغيرها
 أن تم العدد بغيرهم بخلاف ما إذا لم يتم إلا بهم **والثالث** من شروط
الوقت وهو وقت الظهر لا يتبع رواه الشيخان مع خبر صلوا كما
 رايتوني أصلي في شرط الأحرار بها وهو باق بحيث يسمعها جميعها
فإن خرج الوقت أضاف عنها وعن خطبتيها أو شك في ذلك
أو عدت الشروط أي شروط صحتها أو بعضها كان فقد العدد
 أو الاستيطان **صلبت** حيث **ظهر** كالوفات شرط القصر يرجع إلى الإتمام
 فعلم أنها إذا فاتت لا تنقض الجمعة بل ظهر أو خرج الوقت وهم
 فيها وجب الظهر بناءً والحاق الدوام بالإستفاير بالقرأة من حيث
 خلاص.

أي صح جمعة
 أمام

بخلاف ما لو شك في خروجه لأن الأصل بقاء وأما المسبوق المذكور مع
 الإمام منها ركعة فهو كغيره فيما تقدم فيه إذا خرج الوقت قبل سلامه فإنه
 يجب ظهر بنا وإن كانت تابعة لجمعة صحيحة ولو سلم الإمام الأولى وسعة
 وثلاثون في الوقت ولها الباقيون خارجة صحت جمعة الإمام ومن معه
 أما المسلمون خارجة أو فيه لو نقصوا عن أربعين كان سلم الإمام فيه
 وسلم من معه أو بعضه خارجة فلا تصح جمعتهم فإن قيل لو تبين حدث
 المأمومين دون الإمام صحت جمعة **كما نقله الشيخان** عن البيان مع
 عدم انقضاء صلواتهم فهذا كان هنا كذلك **أجيب** بأن الحديث تصح
 جمعة في الجملة بان لم يجد ماء ولا ترابا خلا فيها خارج الوقت والرابع
 من الشروط وجود العدد كاملا من أول الخطبة الأولى إلى انقضاء الصلوة
 يخرج مسئلة الانقضاء المتقدم والخامس الشروط أن لا يسبقها
 ولا يقارنها جمعة في محلها ولو عظم كقوله الشافعي لأنه صلى الله عليه وسلم
 والحلفاء الراشدين لم يقيموا سوا جمعة واحدة ولأن الافتقار على
 واحدة تنضم إلى المقصود من اظهار اشعار الاجتماع واتفاق الكلمة قال
 الشافعي ولأنه لو جاز فعلها في مسجدين لجاز في ساجد العنابر ولا يجوز
 اجتماعا إلا إذا كثر المحل وعرض اجتماعهم في مكان بان لم يكن في محل الجمعة
 موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد للمجاعة بحسبها
 لأن الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعيتين وقيل
 ثلاث فلم يتكر عليهم جملة الأكثرين على عسر الاجتماع قال الروياني ولا
 يحتمل مذهب الشافعي غيره وقال الصميري وبه أفنى المزي في عصره والظاهر
 أن العبرة في العسر من يصلي لا بمن تكرر ولو لم يحضر ولا يجتمع أهل

فلم يعموا

البلد كما قيل بذلك وظاهر النص منع التعدد مطلقا وعليه اقبح صاحب
 التبيين كالشيخ ابي حامد ومناقبه فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعدد
 فيه الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظهر فلو سبقها جمعة
 في محل لا يجوز التعدد فيه فالصحيحة السابقة لاجتماع الشرايط فيها فاما
 لاحقة باطله المعبر سبق النحر بتمام التكبير وهو الاول وان سبقه الاخر باطله
 فلو وقعنا معا او شك في المعية فلم يدر هل وقعنا معا ام مرتبا استوفيت
 الجمعة ان اتسع الوقت ^{لأن} في المعية فليست احدهما الاولى من الاخرى ولا
 الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزية قال الامام وحكم الله بانهم اذا عاودوا
 الجمعة برئت ذمتهم مشكلا لاحتمال تقدم احدهما فلا يصح الاخرى فاليقين
 ان بقيوا جمعة ثم ظهر اقال في الجمع وما قاله سحب والافالجمعة كافيته
 في البراءة كما قالوا لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزية في حق كل طائفة
 وان سبقت احدها ولم تنعين كان سمع مريضان تكبيرتين
 متلاحقتين وجهلا المتقدمة فاخبرا بذلك او تعينت وسبت
 بعده صواظهر لانا يتفنا جمعة صحيحة في نفس الامر ولا يمكن
 اقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت بها الجمعة غير معلومة
 والاصل بقا الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهما الظاهر **قوله**
 الجمع المحتاج اليها مع الزايد عليها كالجمةين المحتاج الى احدهما
 ففي ذلك التفصيل المذكور فبينهما كما افهمه البرهان ابن ابي شريف
 وهو الظاهر **وفرايضها ثلاثة** وهذا لا يخالف من غير بالشروط
 كالجهور فان الشروط ثمانية كما مر اذا الفرض والشروط قد يجتمعان
 في ان كل منهما لا بد منه الاول وهو الشرط السادس **خطبتان**

خبر الصحيحين

في كتاب الصلاة

الخبر الصحيحين عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة
 خطبتين يجلس بينهما وكونها قبل الصلوة بالاجماع الاسن مشد مع خبر
 صلوا كما رايتوني اصلي ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما قال في الجمع
 ثبتت صلاة صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين واركبها خمسة اولها حمد
 الله تعالى للاتباع وثانيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها
 عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى فافتقرت الى ذكر رسول الله عليه وسلم
 كالصلاة ولفظ الحمد والصلاة متعين للاتباع فلا يجزي الشكر والثناء
 ولا اله الا الله وخوف لك ولا يتعين لفظ الحمد بل يجزي تحميد الله او
 الحمد او تحميد الله ويتعين لفظ الجلالة فلا يجزي الحمد للرحمن او تحميد ولا
 يتعين لفظ اللهم صل على محمد بل يجزي نصلي على محمد واصلي او تحميد لك
 ولا يتعين لفظ الحمد بل يكفي الحمد او النبي او الماحي او الحاشر او تحميد لك
 ولا يكفي رحم الله محمدا وصلى الله عليه وثالثها الوصية بالمعروف والنهي
 عن المنكر ولا يتعين لفظ الوصية بالتقوى لان الفرض الوعظ والحث
 على طاعة الله تعالى فيكفي اطيعوا الله وراقبوه وهذه الثلاثة اركان في
 كل من الخطبتين ورابعها قراءة آية في احدهما لان الغالب ان القراءة
 في الخطبة دون تعين قال الامام وروي انه يجزي ان يقرئ بين قرائنها
 قال وكذا قبل الخطبة وبعد فراغه منها ونقل ابن كجب ذلك عن النص
 صريحا قال في الجمع ويسن جعلها في الاولى ولو قرأ آية سجدة نزل
 وسجد ان لم يكن فيه كلفة فان حشني من ذلك طول فصل سجدة مكانه
 ان امكن والا تركه وخامسها ما يقع عليه اسم دعا للمؤمنين والمؤمنات
 باخروني في الخطبة الثانية لان الدعاء يليق بالحواليم ولو خص به الحائضين

كقوله رحيم الله كفي بخلاف ما لو خص به الغائبين فيما يظهر كما لو خذ
من كلامهم ولا بأس بالدعاء للسلطان بعينه كما في رواية الروضة ان
لم يكن في وصفه مجازفة قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالصفات
المكاذبة الا الضرورة ويسن دعاء الائمة المسلمين وولادة امورهم بالصلاة
والاعانة على الحق والقيام بالعدل وتحذير الروي شرط ان تكونا عربيتين
والمراد ان كانا لا يتبعان السلف والخلف فان لم يكن ثم من يجس العريضة
ولم يكن تعلمها خطب بغيرها او امكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل
فرض الكفاية فيمكن في تعلمها واخذ **يقوم** القادر **فيها** جميعا فان عجز
عنه خطب جالسا **ويجلس بينهما** للاتباع يعلمان في جلوسه كما في
المجلس بين السجدين او من خطب قاعا العذر فصل بينهما استكنة
وجوبا ويشترط كونهما في وقت الظهر وشترط ولا بينهما وبين اركانها
وبينهما وبين الصلاة وظهر عن حدث اصغر واكبر وعن نجس غير معفو
عنه في بدنه وثوبه ومكانه وسر العورة في الخطبتين واسماع الاربعين
الذين تنعقد بهم الجمعة ومنهم الامام اركانها لان مقصودها وعظمتهم
وهو لا يحصل الا بذلك فعلم انه يشترط سماعها ايضا وان لم يفهم معناها
كالعامة يقرأ الفاخرة في الصلاة ولا يفهم معناها فلا يكفي الاسرار كالادب
ولا اسماع دون الاربعين ولا حضورهم بل سماع بعضهم او بعدا ونحو
ومن ترتيب اركان الخطبتين بان يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على النبي صلى
عليه وسلم ثم بالصيغة ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما لم
يجب حصول المقصود بدونه ومن لمن سمعها سكوت مع اصغالها بقوله
تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون

خطبته وكرهه

الخطبة وسميت قرانا لاشتمالها عليه ووجب له السلام وسن
تسميت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عند قرأت الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي وان الله
كلام الروضة اباحة الرفع وصح القاضي ابو الطيب بكر اهتبه
وعلم من سن الانصات فيما عدم حرمته الكلام فيها لانه صلى الله
عليه وسلم قال من سئل عن الساعة ما اعدت لها فقال حب الله ورسوله
قال انك مع من احببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت
فالامر في الآية المذهب جمعا بين الدليلين اما من لم يحافسك او يشتغل
بالذكر والقراءة وذلك اولى من السكوت ومن كونها على منبر فان لم يكن على
منبر فعلى مرتفع وان يسلم على من عند المنبر وان يقبل عليهم اذا صعدوا ونحو
وانتهى الى الدرجة التي يجلس عليها المسماة بالمستراح وان يسلم عليهم ثم يجلس
فيؤذن واحد للاتباع في الجميع وان تكون الخطبة فضيحة جزلة لا يستدله
ولا ركيكة قريبة للفهم لا غريبة وحسبة اذا لا يستفيع بها اكثر الناس وتو
لان الطول يمل والقصور يخل واما خبر مسلم اطيلوا الصلاة واقصروا
الخطبة فقصرها بالنسبة الى الصلاة وان لا يلتفت في شيء منها بل يستمر
مقبلا عليهم الى فراغها وسقطهم ان يقبلوا عليه مستقيمين له وان يشتغل براه
نحو سيف وميانه بحر المنبر وان يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة
الاخلاص وان يقيم بعد فراغه من الخطبة مؤذنا ويأمر ليبلغ الخراب
لله الذي مروجوه وان يقرئ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الحمد وفي الثانية
الناحية جهرا للاتباع وروي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرئ في الجمعة

قوله والصلاة على النبي
الصوت بها ضعيف
والاعتناء بالاباحة
او بغيره

يسمى بها

قوله فضيحة اي
خالية من الغلبة
التي تفرق قولها خبر
اي حلوقة

سبح اسم ربك الاعلى وهل انك حديث العائشة قال في الروضة كان يقرأها بين
 يفتي وقت وهاتين في وقت منها ستان **الركن الثاني** وهو الشرط السابع **ان**
تصل ركعتين بالاجماع ومراعاة صلاة مستقلة ليست بظهور مقصورة و
 لركن الثالث وهو الشرط الثامن ان تقع **في جماعة** ولو في الركعة الاولى لانها
 لم تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا كذلك وهل يشترط
 تقدم احوار من تتقدمهم لتصح لغيرهم او لا اشترط البخاري ذلك ونقل في
 الكفاية عن القاضي وريح البيهقي الثاني وقال الركني ان الصواب انه لا
 لا يشترط تقدم من ذكر وهذا هو المذهب قال البيهقي وهل ما قاله القاضي
 اي ومن تبعه من عدم الصحة بنبى على الوجه الذي قاله انه القياس وهو
 انه لا يصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيره والاصح
 الصحة ثم شرع في القسم وهو الادب وتسمى صيات فقال **وهي انها اي**
 الحالة التي تطلب لها المذكور منها هذا **الربع الاول الغسل** لمن يريد حضورها
 وان لم يجب عليه الجمعة لحديث اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل وتعارف العيد
 حيث لم يختص بمن يحضر بان غسلة الزينة واطهار السروى وهذا للتنظيف
 ورفع الاداعن الناس مثله ياتي في التزين وروى غسل الجمعة واجب
 على كل محتلم اي متأكد ووقت من فجر الصادق ونقريبه من ذهابه الى الجمعة
 افضل لانه اقضى الى المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة ولو تعارض
 الغسل والتكبير في ركعة الغسل اولى فان عجز عن الماء كان فوضاه عنده
 او كان جريحاً في غير اعضاء الوضوء نيم بنية الغسل بان ينوي التيمم
 عن غسل الجمعة احرار المفضلة كسائر الاعتسالات **والثاني تنظيف**
الجسد من الروائح الكريهة كالصناب لان تياذى به فيزول الماء وغيره

قوله وتعارف العيد
 العيد هو مدا

قال الركني

قال الركني من نظف ثوبه قل حبه ومن طاب رجليه زاد عقله ويسن
 السواك وهذه الامور لا تختص بالجمعة بل تسن لكل حاضر يجمع كما نص
 عليه لكنها في الجمعة استدراجاً **والثالث اخذ الظفر** ان طارفاً
 كذلك فينتف ابطه ويقص شاربه ويحلق عانته ويقوم مقام
 الحلق القص والسف واما المرأة فتنتف عانته بل يجب عليها ذلك عند
 امر الزوج لها به على الاصح وان تقاضت وجب قطعاً والعانة الشعر
 الثابت حوالي ذكر الرجل وقبل ما حلق الراس فلا يندب الا في سنك
 وفي المولود في سابع ولادته وفي الكافر اذا اسلم واما في غير ذلك
 فهو مباح ولذلك قال المتولي ويتزين الذكر بحلق راسه ان جرت
 عادته بذلك وسياتي في الضحية ان من اراد يضيح كبره لم يفعل ذلك
 في عشر ذي الحجة فهو مستثنى **رابعا الطيب** اي استعماله والذين باحس
 ثيابه لحديث من اغتسل يوم الجمعة ولم يتخط اعناق الناس ثم صلى ما
 كتب له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما
 بينها وبين الجمعة التي قبلها وافضل ثيابه البيض كخبر البسوا من ثيابكم
 البياض فانها خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم ويسن للمام ان يزيد في
 حسن الهيئة والعمامة والارثاء للاتباع ولانه منظور اليه **ويستحب**
 لكل سامع الخطبة **الانصات** الى الامام **في وقت** قراءة **الخطبة الاولى**
 والثانية وقد مر ذلك ويكره كما نص عليه في القم ان يتخطى رقاب الناس
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يراى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال لم اجلس فقد
 اذيت وانيت اي تاخرت ويستثنى من ذلك صور منها الامام اذا لم يبلغ
 المنبر والحراب الا بالتحطية فلا يكره له لا يضطره اليه ومنها اذا وجد

قوله والظفر الذي على اليد
 ليس بجمعة

وليس من احسن
 ثيابه ومستحب من طيب
 اذا كانت عنده ثم
 التي الجمعة ولم يجمع

اي وسعة
اهمدا
الرد على من ادعى ان
الخطبة لا تكون الا في
الجمعة

في
في الصفو التي بين يديه فرجة لم يبلغها الا بخطي رجل او رجلين فلا يكون له
وان وجد غيرها التقصير لقوم باخلاء فرجة لكن ليس اذا وجد غيرها الا
بخطي فان زاد في الخطي عليها ولو من صف واحد وجب ان يتقدموا الى الفرجة
اذا اقيمت الصلاة كره كثرة الاذا ومنها اذا سبق الصبيان والعبيد وغير
المستوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضروا الخطي لسامع
الخطبة اذا كانوا لا يسمعونها مع البعد وليس انه يقرأ الكهف يومها وليلتها
لقول الله عليه وسلم من قرأ الكهف في يوم الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين
وروي البيهقي من قرأ ليلة الجمعة اضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق
ويكثر الدعاء يومها وليلتها اما يومها فلرجاء ان تصادف ساعة الاجابة
قال في الروضة والصالح في ساعة الاجابة ما ثبت في صحيح مسلم ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال احيى ما بين ان يجلس الى امام الى ان تقضى الصلاة فاق
في الممات وليس المراد ان ساعة الاجابة مستغرقة لما بين الجلوس واخر
الصلاة كما يشعر به ظاهر عبارته بل المراد ان الساعة لا تخرج عن هذا
الوقت فانها لحظة لطيفة ففي الصحيحين عند ذكره اياها واشار به
يقولها واما ليلتها فلقول الشافعي بلغني ان الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة
وللقياس على يومها وليس كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها
خبر ان من افضل ايامكم يوم الجمعة قاله اكثر واعلى من الصلاة فيه فان صلاتكم
معروضة علي وخبر اكثر واعلى من الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى
علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين
سنة ويحرم على من تلزمه الجمعة الشاغل عنها بالبيع وغيره بعد الشروع

قوله اضاء له من النور
الملائكة تكتب له الحسنات
ومستقر هذا انه لا يبر
في خمسة ايام
في قدر

ويكثر من الصلاة على
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في يومها
وليستها مع

في الاذان

كراس

في الاذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على المنبر لقوله تعالى اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع لورد النص في البيع وقس عليه
غيره فان صح بيع لان النبي المعين خارج عن العقد ويكره قبل الاذان
المذكور بعد الزوال بدخول وقت الوجوب ومن دخل للصلاة الجمعة والا
يقرأ في الخطبة الاولى والثانية او هو جالس بينهما يصلي ركعتين **والا**
ثم يجلس لخبر مسلم جاء سليلك القطافي يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم
يخطب فجلس فقال له يا سليلك قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما ثم قال اذا
جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما هذا
ان صلى سنة الجمعة والاصلاها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على
ركعتين بكل حال فان لم يحصل تحية كان في غير مسجد لم يصل
شيئا فاطلاهم ومنعهم من الرابطة مع قيام سببها يقتضي انه لو تذكر في
هذا الوقت فرضا لا ياتي به وانه لو اتي به لم ينغفر وهو اظهر كما قال بعض
المناظرين اما الداخل في اخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها فانه
تكبير الا حرام مع الامام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة
ولا يقعد لئلا يكون جالسا في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها
في هذه استحباب الامام ان يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها وما قاله
نصر عليه في الام والاراد بالتحفيف فيما ذكره لا اقتصار على الواجبات كما قاله
المركشي لا الاسراع قال ويدل له بما ذكره من انه اذا ضاق الوقت وازاد
الوضوء اقتصر على الواجبات ويجب ايضا تخفيف الصلاة على من كان فيها عند
صعود الخطيب المنبر وجلوسه وان لم يسمع الخطبة لا عارضه عند التحية
ونقل فيه الماوردي الاجماع والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وان صعد

بيعه مع

قوله ان بعد ركعتين ليس
في ركعتين ليس قيد

قوله في خيار مسجد
اي بان كان في قضاء
هو في صلاة الجمعة له

قوله في الواجبات ضعيف
التميز ما يطول الصلاة في الامام

ولا تباح لغز الخطبة
من الحاضرين فافلت بعد
صعوده المنبر وجلوسه صح

الخطيب المنبر ما لم يبتد الخطبة وبين الصلاة حيث تحرم حينئذ ان قطع الكلام
 ينهي متى ابتد الخطيب الخطبة بخلاف الصلوة فانه قد يفتوته بها سماع او الخطبة
 واذا احرم لم تنعقد كما قاله البلقيني لان الوقت ليس لها **تمة** من ادرك
 مع امام الجمعة ركعة ولو مطلقا لم تفته الجمعة فيصلي بعد زوال قدرته
 بمفارقة او سلامه ركعة ويسن ان يجهر فيها قال صلى الله عليه وسلم من
 ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلاة وان ادرك دون
 الركعة فاتته الجمعة لمفهوم الخبر فيتم بعد سلام امامه ظهر او بنوي وجزا
 في افتداه جمعة موافقة للامام ولان الياس لم يحصل منها الا بالسلام
 واذا ابطت صلاة امامه جمعة كانت او غير ما خلفه عن قرب مقتد به قبل
 بطلانها جاز لان الصلاة با ما بين بالتعاقب جازية كما في قصة ابي بكر
 مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه وكذا لو خلفه غير مقتد به في جمعة ان لم يخالف
 امامه في نظم صلاته ثم ان كان الخليفة في الجمعة ادرك الركعة الاولى
 تمت جمعة الخليفة والمقتدين والا فتمت الجمعة لهم لانه لا بد انهم ادركوا
 الركعة كاملة مع الامام وهو يدركها معه فيتمها ظهر كذا ذكره الشيخان
 وقضيت ان يتمها ظهرا وان ادرك معه ركوع الثانية وسجودها لكن قال
 البغوي يتمها جمعة لانه صلى مع الامام ركعة وبراعى التسبوق بنظم صلاة
 الامام فاذا شهدوا اشار اليهم بما يفهمم فراغ صلاتهم وانظروا هم لم يركعوا
 معه افضل ومن تخلف لعذر عن سجود وامكنه على شيء من انسان او
 غيره لزمه السجود لممكنه منه فان لم يكن فليستظر ممكنه منه نداء ولو
 في جمعة ووجوبه الاولى جمعة على ما بحثه الامام واقرب عليه الشيخان فان
 تمكن منه قبل ركوع امامه في الثانية سجد فان وجده بعد سجوده قائما

قوله بمفارقة الصلوة
 للمأموم او سلامه راجع للامام

من الصلوات

عن الامام صح

ادركها مكبو

او ادركها مكسبو وان وجده فرغ من ركوعه وافقه فيما هو فيه ثم يصلي
 ركعة بعده فان وجده قد سلم فاتته الجمعة فيتمها ظهرا وان تمكن في ركوع
 امامه في الثانية فليركع معه بحسب ركوعه الاول فركعته مطلقا فان
 سجد على ترتيب صلاة نفسه عالما عامدا بطلت صلاته والا فلا ينقل
 لعذره ولكن لا يحسب سجوده المذكور لها الفقة الامام فاذا سجد ثانيا ولو سجد
 حسب هذا السجود فان كل قبل سلام الامام ادرك الجمعة والا فلا **فصل**
 في صلاة العيدين والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام وقبل كثرة عوايد الله
 تعالى فيه على عباده وقيل يعود السرور بعوده وجمعه عياد وانما جمع بالياء
 وان كان اصله الواو للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخشب
 والاصول في صلاته قبل الاجماع مع الاخبار الالائية قوله تعالى فصل لربك وانحر
 اراد به صلاة الاضحى والذبح واول عيد صلاة صلى الله عليه وسلم عيد الفطر
 في السنة الثانية من الهجرة فهي سنة كما قال **وصلاة العيدين سنة** لقوله
 صلى الله عليه وسلم للسائل عن الصلاة خمس صلوات كتبتن الله على عباده
 قال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع **مؤكدة** مواظبة صلى الله عليه وسلم
 عليها وتشرع جماعة وهي افضل في حق غير الحاج بمبنى اما هو فلا تسن له
 صلاتها جماعة وتسن له منفردا وتشرع ايضا للمنفرد والعبد والمرأة
 والمرهق والمختنى والمسافر فلا يتوقف على شروط الجمعة ووقتها ما
 بين طلوع الشمس وزوالها يوم العيد ويسن تأخيرها لترفع الشمس
 كرمح للاتباع **وهي ركعتان** بالاجماع وحكمها في الاركان والشرائط
 والسنن كسائر الصلوات يجرم بها بينة صلاة عيد الفطر والاضحى هذا
 اقلها وبها ان كلها مذكورة في قوله **يكبر في الركعة الاولى سبعاً** بتتقيم

٢٤

قوله يعني ليس قبيحاً بل
 ومثله خمسة اقسام
 وقد كرم بها بلفظ منكر الزجر
 ليعلمه ان لا يتركها الا في

الذين على الموحدة **سوى تكبيرة الاحرام** بعد دعا الافتتاح وقيل
 المتعذر لما رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العبد بين في
 الاولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبل القراءة وعلم من عبارة المصنف
 ان تكبيرة الاحرام ليست من السبعة وجعلها مالم والمزني وابوتور
 منها يقو بذبا بين كل اثنين منها كاية معتدلة يهلل ويكبر ويحمد
 ويحسن في ذلك ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر لانه لا يبق بالحال وهي الباقيات الصالحات ثم يتعوذ بعد
 التكبيرة ويقرأ الفاتحة كغيرها من الصلوات **ويكبر في الركعة الثانية**
 بعد تكبيرة القيام **خمساً سوى تكبيرة القيام** بالصفة السابقة
 قبل التعوذ والقراءة للخير المتقدم ويحمر ويرفع يديه ندبا في الجميع
 كغيرها من تكبير الصلوات ويسن ان يضع يمينه على يساره تحت صدره
 بين كل تكبيرتين كما في تكبيرة الاحرام ولو شئت في عدد التكبيرات اخذ
 بالاقل كالنحو ودعا الافتتاح فليس فرضا ولا بهضا فلا يسجد
 تركهن وان كان الزكركلهن او بعضهن مكروها ويكبر في قضا
 صلاة العبد مطلقا لانه من هياتها كما مر ولو سني التكبيرات وشع
 في القراءة ولو لم يتم الفاتحة لم يندركها ولو نذرها بعد التعوذ
 ولم يقرأ كبر بخلاف ما لو تعوذ قبل الافتتاح لا ياتي به لانه بعد
 التعوذ لا يكون **سنة** قبل قاريا ويندب ان يقرأ بعد الفاتحة في الركعة
 الاولى وفي الثانية اقرب او سج اسم ربك الله على في الاولى والثانية
 في الثانية جهرا لا يبع **ويخطب بعدهما** اي الركعتين **خطبتين**
 جماعة لا منفرد كخطبتي جمعة في اركان وسنن لا في شروط خلا والمجرا

في غير هذه الركعات
 كما في عدد الركعات
 وهذه التكبيرات من
 الهيئات كالنحو

كما في عدد الركعات
 وهذه التكبيرات من
 الهيئات كالنحو

في غير هذه الركعات
 كما في عدد الركعات
 وهذه التكبيرات من
 الهيئات كالنحو

وهو قراءة الجنب

وحرمه قراءة الجنبية في احدها ليس لكونها ركنا فيها بل لكون الآية قرآنا
 لكن لا يخفى انه معتبر في اد السنة لاسماع والسمع كون الخطبة عربية
 وسن ان يعلمهم في عيد الفطر الفطرة وفي عيد الاضحية **فوق** قال
 ايمنا الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعبد بين والكسوفين والشمس
 واربع في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها وكل منها
 ثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى **ويكبر ندبا في افتتاح الخطبة**
الاولى تسعا بتقديم المشافة على السين **ويكبر في افتتاح الثانية سبعا**
 بتقديم السين على الموحدة ولا وفرا في الجمع تشبيها للخطبتين بصلاتي العبد
 فان الركعة الاولى تشمل على سبع تكبيرات فان فيها سبع تكبيرات وتكبير
 الاحرام وتكبير الركوع والركعة الثانية على سبع تكبيرات فان فيها
 خمس تكبيرات وتكبير القيام وتكبير الركوع والاول سنة في التكبيرات
 وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين او فون بين كل تكبيرتين جاز
 والتكبيرات المذكورة ليست من الخطبة بل مقدمة لها كما فرض على السائفة
 وافتتاح الشئ قد يكون بمقدمته التي ليست منه ومن غسل العبد ولو لم
 يرد المحض لانه يوم ذينة ويتدخل وقته بنصف الليل وتكبير بعد الصبح
 لغير امام وان يحضر امام وقت صلاته ويجعل المحض في اصح ويؤخره
 في فطر قليلا وحكمة وقت الشاع الضحية ووقت صدقة الفطر قبل
 الصلوة وفعلها بمسجد افضل لشرفه لا العذر كضيقه واذا خرج لغير المسجد
 استخلف ندبا من يصلي ويخطب فيه وان يذهب للصلاة في طريق طويل ما
 شيا بسكنة ويرجع في اخر قصير كجمعة وان ياكل قبلها في عيد فطر والاولى
 ان يكون على عمر وان يكون وترا ويسك عن الاكل في عيد الاضحية ولا يكره

نسخة
 ويكره

نفل قبلها بعد ارتفاع الشمس لغير امام اما بعدها فان لم يسمع الخطبة
فكذلك والاكراه لانه بذلك مقرر عن الخطيب بالكلمة واما الامام فيكره
له النفل قبلها وبعدها لا يستغفاله بغير الالههم **ويكره** نفلها احد
غير الحاج **من غروب الشمس ليلتي العيد** اي عيدا الفطر والاضحى
برفع صوت في المنازل والاسواق وغيرها ودليله في الاول قوله
تعالى ولتكموا العدة اي عدة صوم رمضان وتكبروا لله اي عند
انكائها وفي الثاني القياس على الاول وفي رفع الصوت اظهار شعائر
العيد واستثنى الراقي منه المرأة وظاهر ان محله اذا حضرت مع غير
بحارها ونحوهم ومثلها الختني ويستمر **ان يدخل الامام في الصلاة**
اي صلاة العيد اذا الكلام مباح اليه والتكبير اولى ما يشتغل به لانه
ذكر الله تعالى وشعائر اليوم فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه **ويكره**
في عيد الاضحى خلف صلاة الفريضة والنوافل ولو قانته وصلاة جنازة
من بعد صلاة صبح يوم عرفه الى بعد صلاة العصر من الحزرايا
التشريع الثلاث للاتباع واما الحاج فيكبر عقب كل صلاة من ظهر
يوم خرواؤها او لصلاة بعد انتهائها وقت التلبية الى عقب صبح اخر
ايام التشريق لانها اخر صلواته يعني وقبل ذلك لا يكبر بل يلبس لان التلبية
شعاره وخرج بما ذكر الصلوات في عيد الفطر فلا يسن التكبير عقبها
لعدم وروده والتكبير عقب الصلوات يسمى مقبدا وما قبله مطلقا
ومرلا وصيغته المحبوبة الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر والله الحمد والتحسن في الام ان يزيد بعد التكبير
الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله وحده بكرة واصيلا

التكبير

قوله من بعد صلاة
الضحى يعني بعد صلاة
الضحى من طلع
الشمس كان اذ
العيد

الثلاث

لا اله الا الله

لا اله الا الله ولا تعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا
اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده
ولا اله الا الله والله اكبر ونقبل شهادته هلال يوم الثلاثاء فنفسر
ثم ان كانت شهادتهم قبل الزوال بمن يسمع الاجتماع والصلاة او بعد
منها صلى العيد حبس اذا والا فتصلي فضا متى اريد فضاوها اما هاديا
بعد اليوم بان تشهد وبعده الغروب فلا تقبل في صلاة العيد فتصلي من
الغدا اذا او تقبل في غيرها كوقوع الطلاق والعنق المعلقين برؤية
الهلال والعبادة فيما لو شهدوا قبل الزوال وعدها بوقت التعديل
نقطة قال القموني لم ير الا احد من اصحابنا كلاما في التهنية بالعيد
والاعوام والاشهر بما يغفله الناس لكن نقل الحافظ المتندي عن الحافظ
المقدسي انه اجاب عن ذلك بان الناس هم الزواج مختلفين فيه والذي اراده
مباح لاسنة ولا بدعة واجاب الشهاب بن حجر بعد اطلاعه على ذلك
بانها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روي في
قول الناس بعضهم لبعض في العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكر من
اخبار وانا رضعيفه لكن مجموعها يحتاج في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعلوم
التهنية لما يحدث من نعمة او ينفع من نعمة بمسروعة سجود الشكر وال
المقرية وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما خلف
في غزوة فتبوء انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم
قام اليه طلحة ابن عبيد الله ففناه ويندب احيا ليلتي العيد بالعبادة
ويحصل ذلك باحيا معظم الليل **فصل في صلاة الكسوف للشمس والخسوف**
للمرء هذا هو الافصح كما في الصحاح ويقال فيها كسوفان وخسوفان

والشمس بعد ما
سجدنا على سجدة
التي عليها وسلم
العيد

قوله في التهنية
منها يعني التهنية
منها يعني التهنية
منها يعني التهنية

واقول احيا الايام بان يصلي العشاء
جماعة والجمعة مع جماعة او في

قال علماء الهيئة ان كسوف الشمس لا حقيقة له لعدم تغيرها في نفسها لا
صوتها من جرمها وانما القمر يحول بظلمة بيننا وبينها مع بقا نورها في
لون القمر كما في وجه الشمس فيظن ذهاب صوتها واما خسوف
القمر حقيقة بذهاب صوتها لان صوتها من صوت الشمس وكسوفه
بحلوله تظل الارض بين الشمس وبينه فلا يمتد فيه صوت الشمس الا
في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا
لله اي عند كسوفهما واخبار كثر مسلم ان الشمس والقمر يتان من
آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا حياة فاذا رايت ذلك فصلوا
حتى ينكشف ما بينكم **وصلاة الكسوف** الشامل للخسوف **سنة** للدليل
المذكور وغيره **مؤكدة** لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس
كما رواه الشيخان والخسوف القم كما رواه ابن جابر في كتابه عن
الثقة وواظب عليها وانما يجب لخبر الصحيحين هل علي غيرها
اي الجهر قال لا الا ان تطوع ولا يهاذات ركوع وسجود لا اذان لها
كصلاة الاسسقا واما قول الشافعي في الام لا يجوز تركها فمحمول على
كراهته لتأكيدها بوافق كلامه في موضع اخر والمكروه قديم بعد
الجواز من جهة اطلاق الجائز على مستوي الطرفين **فان فاتت وفوات**
صلاة كسوف الشمس بالانحلال وبغروبها كاسفة وفوات صلاة خسوف
القمر بالانحلال وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر **تقص** له وال المعنى الذي
لاجله شرعت فان حصل الانحلال او الغروب في الشمس او طلوع الشمس
في القمر في اثناهما لم تبطل بخلاف **ويصلي الشخص لكسوف الشمس**
وخسوف القمر ركعتين في كل ركعة ركوعان كما سيأتي في كلامه فحرم

فمن لم يركع في كسوف الشمس
او خسوف القمر لم يركع
في صلاة الكسوف
فمن لم يركع في كسوف الشمس
او خسوف القمر لم يركع
في صلاة الكسوف

بنيته صلاة

بنيته صلاة الكسوف ويقرب بعد الافتتاح والتقود الفاتحة ويركع ثم
يعتدل ثم يقرا الفاتحة ثانيا ثم يركع ثانيا ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدة
ويأتي بالطرائق في كل ركعة ركعة ثم يصلي ركعة ثالثة كذلك لا يتابع
وقولهم ان هذا اقلها اي اذا شرع فيها بنيتها هذه الزيادة والا في الجمع
عن مقتضى كلام الاصحاب انه لو صلاها كسنة الظهر صحت وكان تاركا
للافضل او جعل على انه اقل الكمال ولا يجوز زيادة ركوع ثالث فالكثير
لطول مكث الكسوف ولا يجوز اسقاط ركوع الانحلال كساير الصلوات
لا يزداد على اركانها ولا ينقص منها وورد ثلاث ركوعات واربع ركوعات
في كل ركعة واجاب الجمهور بان احاديث الركوعين في الصحيحين فهي
اشهر واصح فقد ثبت على يقية الروايات واكلها في كل ركعة **قياماً**
قبل السجود **يطيل القراءة فيها** فيقرأ في القيام الاول كما في نص الام
بعد الفاتحة ولوايها من افتتاح وتقود البقرة بكاملها ان احسبها
والا فقد رواه ويقرا في القيام الثاني كما يقرأ في القيام الثالث
كافية وخمسين منها وفي القيام الرابع كاية منها تقريباً في الجميع ونص
في البويطي انه يقرأ في القيام الثاني الى عمدا او قدرها وفي الثالث النساء
او قدرها وفي الرابع المائدة او قدرها والمحققون على انه ليس بخلاف
بل هو للتقريب وفي كل ركعة **ركوعان يطيل التسبيح فيها** فيسبح
في الركوع الاول من الركوعات الاربعة في الركعتين قدر ما يسهل من البقرة
وفي الركوع الثاني قدر ثمانين منها وفي الركوع الثالث قدر سبعين منها
بتقديم السجدة على الموحدة كما في النهاج خلافا لما في التنبيه من تقديم
المشاة الفوقية على السجدة وفي الركوع الرابع قدر خمسين منها تقريباً

فمن لم يركع في كسوف الشمس
او خسوف القمر لم يركع
في صلاة الكسوف
فمن لم يركع في كسوف الشمس
او خسوف القمر لم يركع
في صلاة الكسوف

في الجميع لثبوت التطويل من الشارع بلا تقدير **ون السجودات** اي فلا
يطلبها كالجلوس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني والشهد وهذا ما جرى
عليه الرافعي والصحيح كما قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وثبت في الصحيحين
في صلاة صلي الله عليه وسلم لكسوف الشمس ونص في كتاب ابو يطي انه يطولها
نحو الركوع الذي قبلها قال البهوي فالسجود الاول كالركوع الاول والسجود
الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة وظاهر كلامهم استحباب
هذه الاطالة وان لم يرض بها المأمومون ويفرق بينها وبين المكتوبة
بالندبة ولو نوى صلاة الكسوف واطلق صل نخل على اقل وهي كسنة
الظن او على ادني الحال وهو ان يكون ركوعين قياسا قالوا في صلاة
الوترانه مخبرين الاقل وغيره ان يكون هذا كذلك ولم ار من ذكره
وتن الجماعة فيها الا اتباع كما في الصحيحين وتنس المنفردة والعبد
والمرأة والمسافر كما في المجموع وليس للنساء عترة ذي الهيات الصلاة
مع الامام وذوات الهيات يصلين في بيوتهم منفردات فان اجتمعن
فلا بأس وبين صلتهن في الجامع كظنيره في العيد **ويخطب الامام بعد**
اي بعد الصلاة خطبتين خطبتين عيد فيما مكن لا يكبر فيها لعدم ورود
وانما تن الخطبة للجماعة ولو مسافرين بخلاف المنفردة ويحت فيها
السامعين على فعل الخير من توبة وصدقة وعتق ونحوها لا من ذلك
في البخاري وغيره وليس الغسل لصلاة الكسوف واما التطييف
بحلق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن
فانه يضيق الوقت ويظهر انه يخرج في ثياب بذلة قياسا على الاستفا
لانه لا يبق بالحال ولم ار من يفرض له ومن ادرك الامام في ركوع اول

في الركوع الاول

من الركعة الاولى او الثانية ادرك الركعة كما في سائر الصلوات او
ادرك في ركوع ثان او في قيام ثان من ركعة فلا يدرك شيئا منها الا
الاصل هو الركوع الاول وقيامه والركوع الثاني وقيامه في حكم التابع
ويستوفى قراءة كسوف الشمس لانها نهارية **ويجوز في قراءة خسوف القمر**
لانها صلاة ليل او ملحقة بها وهو اجماع ولو اجتمع عليه صلاتان فاكتر
ولم يأت في الفوات قدم الاخر منهن فواتهم الا كدفع على هذا لو اجتمع عليه
كسوف وجمعة او فرض اخر غيرهما قدم الفرض جمعة او غيرها لان فعله يحتم
فكان اهم هذا ان يخيف فوته لضيق وقته ففي الجمعة يخطب لهما ثم يصلها
ثم الكسوف ان بقي ثم يخطب وفي غير الجمعة يصل الفرض ثم يفعل بالكسوف
ما عرف ان لم يخف فوت الفرض قدم الكسوف لتعريضها للفوات بالايجلا
ويخففها كما في المجموع فيقرأ في كل قيام بالفاحة ونحو سورة الاخلاص
كما نص عليه في الامم ثم يخطب الجمعة في صورتها متعرضا للكسوف ولا يصح
ان يقصده معها بالخطبة لانه شريك بين فرض وفعل مقصود وهو متع
ثم يصل الجمعة ولا يحتاج الى اربع خطب لان خطبة الكسوف متأخرة عن
صلاتها والجمعة بالعكس ولو اجتمع عيد وجنابة او كسوف وجنابة فقدت
الجنابة فيهما خوفا من تغيير الميت ولكن محل تقديمها اذا حضرته
الولي والا فرد الامام جماعة ينظرونها واستغفر مع الباقي بغيرها
والعيد مع الكسوف كالفرض معه لان العيد افضل منه لكن يجوز ان
يقصدها معا بالخطبتين لانها سكتان والقصد منها واحد مع انها
تابعان للمقصود فلا تنصرف بينهما بخلاف الصلاة **نقطة** ليس لكل
احد ان يتفرع بالرعا عند الرلازل ونحوها كالصواعق والريح الشديد والخسف

نأية الى الصبح حيث لا عذرنا سبأه صلى الله عليه وسلم ولان الناس كثير من فلا
 يسعهم المسجد غالباً طاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان استثنى
 بعضهم مكة وبيت المقدس بفضل البقعة ومنها ما موروون باحضار الصبيان
 وصامورون باناجنهم **الحديث** اليوم **الرابع** من صيامهم صياما لمحدث ثلاث
 لافرد وعونهم المنقذ وينبغي للخارج ان يخفف اكله وشربه تلك الليل ما
 امكن ويخرجون غير متطيبين ولا من زين بل **في ثياب بنلة** بكسر الموحدة و
 المحمة اي مهتة وهو من اضافة الموصوف الى صفته اي ما يلبس من الثياب في وقت
 الشغل ومباشرة الخدمة وتضرب الانسان في بيته **وفي استكانة** اي
 خشوع وهو خفض القلب وكون الجوارح وخفض الصوت ويراد به ايضا التذلل
وفي قصر الى الله تعالى ويسن لهم التواضع في كلامهم ومشيم وجلوسهم للانع
 ويتنظفون بالسواك وقطع الروايح الكريهة بالغسل ويخرجون من طريق
 ويرجعون من طريق اخر سادة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحقا مكشوفين
 الروي ويخرجون معهم نديا الصبيان والشيخ والعجايز ومن لاهية لمن
 النساء والخنثى القبيح المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاهم اقرب الى
 اذ الكبير ارفق قلبا والصغير لاذن عليه لقوله صلى الله عليه وسلم وجل نزل
 وتنصرون الابضعفايكم رواد الجلال وروى بسند ضعيف لولا شباب
 وبهايم رتع وثيوخ ركم واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وتقم بعضهم ذلك
 فقال **ولا عباد لاله ركم** وجميعه من الايام **التام** رضع
ومهل في الفلاة رتع **صب عليكم العذاب** الراجع
 والمرد بالركع الذين اخذت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة ويسن اخرج
 اليهايم لان الخبز قد صابها ايضا وفي الحديث ان نبيا من الانبياء خرج

عوض

لا يرد عليه من الله شيء ولا يرد عليه من الله شيء

جودهم صلاة لهم اليهايم

يسئ

يستسفي واذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا
 فقد استجب لكم من اجل ثمان النملة رواه الدارقطني وفي البيان وغير
 ان هذا النبي هو سليمان عليه السلام وان النملة وفقت على ظهرها وفقت
 يديها وقالت اللهم انت خلقتنا فان رزقتنا ولا فاهلكتنا قال وروى
 انها قالت اللهم اننا خلقنا من خلقك لا غنا لنا عن رزقك فلا تهلكنا
 بنوب بني ادم ونقف اليهايم معزولة عن الناس وبفرق بين الامهات
 والا اولاد حتى يكثر الصياح والضجة والروقة فيكون اقرب الى الاجابة
 ولا ينع اهل الذمة المحض لانهم مسترزقون بفضل الله ولهم وقد
 يجيبهم اسد رجايم ويكرم اخرجهم للاستسفا لانهم في مكانا سببا للقط
 قال **الشافعي** ولا اقل لكن يكرم لكرمهم قال **النوري** وهذا يقتضي كفا اطفال الكفار
 وقد اختلف العلماء فيهم اذ امانوا فقال **الاكثر** انهم في النار وطايفة لا يعلم حكمهم
 والمحققون انهم في الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير مكلفين وولدوا
 على الفطرة انهم وتجر هذا انهم في حكم الدنيا كقادر فلا يصل عليهم ولا يدفون
 في مقابر المسلمين وفي الة خرف مسلمون فيدخلون الجنة ويسن لكل احد من
 يستسفي ان يتشفع بما فعله من خير بان يذكره نفسه فيجعله شافعا لاهل
 ذلك لايق بالشدائد كما في خبر الثلاثة الذين آووا في الغار وان يتشفع باهل
 الصلاح لان دعاهم اقرب الى الاجابة لاسيما اقارب النبي صلى الله عليه
 وسلم كما استشفع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال اللهم اننا اذا تم طنا نتوسل
 اليك بنبينا فتنسقنا واننا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون رواه البخاري
ويصل الامام **هم ركنين** للاتباع رواه الشيخان **كصلاة العيدين** في

في حج

فقل لا غنا لنا عن رزقك
 ووطايفة وكانت قد سئلت
 والثانيها العجدة كذا قلته لا
 للتأنيث ١٥٥

ثور لا غنا بالفضل لانه ضد
 الفقر واما ما يرفع الصوت بالغنا
 فبالسدا لا يرفع من

اكرم من اخرج ما اكرم
 صبا منهم من اخرج
 كذا رخص لان
 ذنوبهم مع اخرج

فوالعبدان اولاد الكفار في الجنة
 لا يخدم بل لا يخدمونهم ولا يدفون

فوالعبدان اولاد الكفار في الجنة
 لا يخدم بل لا يخدمونهم ولا يدفون
 فوالعبدان اولاد الكفار في الجنة
 لا يخدم بل لا يخدمونهم ولا يدفون

كيفية ما من التكبير بعد الافتتاح قبل التقدوذ والقراءة سبعاً في الأولى وحسباً
 في الثانية ويرفع يديه ووقوفه بين كل تكبيرتين كاية معتدلة والقراءة في
 الأولى جهرًا بسورة ق وفي الثانية اقتربت ارجع والغاشية قياساً
 نصاً ولا توقف جوفت عيده ولا غيره فتصلي اي وقت كان من ليل او نهار
 لا يها ذات سبب فذارت مع بسببها **ثم يخطب** الامام **بعدها** اي الركعتين
 ويجزي الخطبتان قبلهما للاتباع رواه ابوداود وغيره وسيد التكبيرهما بالتفقا
 العظيم م اولهما فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه بكل تكبير
 ويكثر في اثنا الخطبتين من قول استغفر واربعاً ان كان غفاراً يرسل السماء عليكم
 مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم نهاراً ومن
 دعا الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم
 لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم ويتوجه للقبلة
 من نحو ثلث الخطبة الثانية **ويجوز** الخطيب **تدبره** عند استقبال القبلة
 للتفاد والتحويل الحال من الشدة الى الرخا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب
 ان قال الحسن وفي رواية مسلم واجب الفال الصالح ويجعل غير ذلك اية يباد
 والاولع وعكسه **ويجعل اعلاه اسفله** وعكسه **ويجعل اسفله اعلاه** والتحويل والتثاني تنكيس
 وذلك للاتباع في الأولى ولهمه صلى الله عليه وسلم بالتثاني فانه استسقى عليه
 خيصة سوداً فارق ان ياخذ بأسفلها فيجعل أعلاه فاما نقلت
 عليه قلبها على عاتقه ويحصلان معاً يجعل الطرف الاسفل الذي على
 شقه الايمن على عاتقه الايسر وهذا في الرد المربع اما المدور والمثلث
 فليس فيه الى التحويل قال القولي لانه لا يتهيأ فيه للتكيس وكذا الرد
 الطويل ومراده كغيره ان ذلك منفسر لا متعذر وتفعله الناس وهم طوائف

قوله خطبة سوداء
 اما ان يكون من سوداء
 او من سوداء
 او من سوداء
 او من سوداء
 او من سوداء

شذوذاً

شذوذاً تبعاً له وكل ذلك مذروب **ويكثر في الخطبتين من الدعاء** ويبالغ فيه
 سر وجهر فيرفع الحاضرون ايديهم في الدعاء مشددين بظهور الكفيم الى السماء كقوله
 الاتباع والحكمة فيه ان المقصد رفع البلا بخلاف المقاصد حصول
 شيء **ومن الاستغفار** والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا
 لان ذلك ارجا لحصول المقصود **ويدعو** في الخطبة الأولى **ببذلة**
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كنهه امامنا الشافعي في المختصر
 وهو **اللهم قيار حمة** بضم السين اي اسقنا رحمة تحمله نصب بالفعل
 المقدر **ولا سقيا عذاب** اي ولا تسقنا سقيا عذاب **واللهم** بفتح الميم
 واسكان المهمل هو الانلاف وذهاب البركة **ولا بلا** بفتح الموصلة وبالمد
 هو الاختيار ويكون بالخير والشر كما في الصحاح والمراد هنا الثاني **ولا اله**
 باسكان المهمل اي صار يهدم المساكن ولو تضرروا بكثرة اطراف السنة
 ان يسئلوا الله رفعه بان يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم حين استسقى
 بذلك **اللهم على الاكام والظراب** بكسر المعجمة جمع ظرب بفتح اوله
 وكسر ثانيه جبل صغير والاكام بالمد جمع اكم بضمين جمع اكام بوزن
 كتاب جمع اكم بفتح ثين جمع اكم وهو اسفل المرتفع من الارض اذا لم
 يبلغ ان يكون جبلاً **وميات الشجر ويطون الاودية** جمع واد وهو
 اسم الحفرة على المشهور **اللهم** اجعل المطر حوالينا ولا تجعله علينا في
 الابنية والبيوت وهما في موضع نصب على الظرف والمفعول كما قال ابن
 الاثير ولا يصح لذلك لعدم ورود الصلة له ويدعو في الخطبة الأولى ايضا
 بما رواه الشافعي في الام والحنيفة عن سالم بن عبد الله بن عمر بن رسول الله
 عليه وسلم كان اذا استسقى قال **اللهم** اي يا الله **اسقنا** بقطع الحفرة من

سنة اي ١٠٠٠

قوله حوالينا منصوب
 بالياء و١١ منصوب
 بالياء

اسقوا وصلها سقا فقد ورد الماضي ثلاثيا ورباعيا قال الله واسقينا هم ما
 عذقا وسقا هم ربهم شرا باطهورا **غيثا** بمنزلة اي مطر **مغيثا** بضم الميم
 اي منقذ من الشدة باروايته **هنيئا** بالمد والهم اي طيبا لا ينقصه شئ **ميا**
 بوزن هنيئا اي محمود العاقبة **مريعا** بفتح الميم وكسر الراء وبيا مشاة
 من تحت اي ذريع اي غاما خوذ من المراجعة وروى بالموحدة من تحت من
 اذا قولهم ارفعتم الملية اذا اكلت ماشاء والمعنى واحد **عذقا** بفتح عجمة
 ود الهملة مفتوحة كثر ثمانا والخير وقيل الذي فطره كبار **جلا** بفتح الجيم
 وكسر اللام يجدل الارض اي يعمها الجمل الغرس وقيل هو الذي يجلل الارض
 بالنبات **سحا** بفتح السين وتشديد الحاء المهملة اي شديد الوقوع على الارض
 يقال سح الماء يسح اذا سال من فوق الى اسفل وساح يساح اذا جرى على
 وجه الارض **طبعا** بفتح الطاء والياء اي مطبقا على الارض اي مستوعبا لها
 فيصير كالطبق عليها يقال هذا مطابق له اي ساو له **دايما** اي مستمر نفعه
 الى انتهاء الحاجة اليه فان دامه عذاب **اللهم اسقا الغيث** تقدم شرحه
ولا تجعلنا من القانطين اي لا يسين بنا خير **المطر اللهم** اي يا الله **ان**
بالبلاد والعباد والهايم والخلق كما في سياق المختصر **من الجهد** بفتح الجيم
 وضمها اي المشقة وقيل البلاد كذا في مختصر الكفاية وقيل هو قوله الخيرا
 لفران سوء الحال **والجوع** لفظ الحديث والآراء وهو يفتح المشقة وبالهمزة
 الساكن والمدثرة الجوع فغير عنه المصنف بمعناه **والضنك** بفتح الضد
 واسكان النون اي الضيق **ما لا يشكوا الا اليك** لانك القادر على النفع
 والضرر وشكوا بالنون في اوله **اللهم انبت لنا الراعي** واد لنا الصانع
 بالبن وهو يفتح الهمزة وكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة من الاداء

الربع البعيد ربع
 اكل الربيع وروي
 بالمشاة من فوق
 قولهم ارتفع ح

تور عطفوا العباد على
 البلاد من عطف الخلق على
 الخلق كان في

وهو الكثر

وهو الاكثار والضرع بفتح الضاد المعجمة يقال ضرعت الشاة اي نزل
 لبنها قبل الشج قال في الصحاح **وانزل علينا من بركات السماء** اي خيراتها
 وهو المطر **وانبت لنا من بركات الارض** اي خيراتها وهو النبات والثمار
 اقوال اخرجها الشيخ ابو حيان قال وذلك ان السماء تجري بحري الاب
 والارض تجري بحري الام ومنها حصل جميع الخيرات بخلاف الله وتدين
واكشف عنا من اليبلا بالمد اي الحالة الشاقة **ما لا يكشفه غيرك** وفي
 الحديث قبل قوله واكشف عنا اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والغري
اللهم اننا نتفرك اي نطلب مغفرتك بكرمك وفضلك **انك كنت**
غفارا اي كثيرا لمغفرة **فايدة** ذكر التعليل في قوله نعم ان الله كان
 على كل شئ محسبا ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصلا بالله سبحانه وتعالى
 يصلح للماضي والحال والمستقبل واذا كان موصولا بغير الله تعالى يكون
 على خلاف هذا المعنى **فارسل السماء** اي مظلة لان المطر ينزل منها الى
 السحابة والسحابة نفسها او المطر **عليها مدد** بكسر الميم اي كثير الدر
 والمعنى ارسل علينا كثيرا ويسن لكل احد ان يظهر اول مطر السنة ويكشف
 من جسده غير عونه ليصيبه شئ من المطر تبركا والابتعاد **ويغتسل**
 او يتوضا ندبا كل احد في **الوادي** وموتفسره **اذا سال ماوه** والافضل
 ان يجمع بين الغسل والتوضا في الجمع فان لم يجمع فليتوضا والمجته
 كافي للمهمات للجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء والغسل
 الوضوء لا يشترط فيها النية وان قال السنوي فيه نظر الا ان يصادف وقت
 وضوء او غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن لئلا اول مطر السنة
 ومركبة **ويسبح للرعدي** اي عند الرعيد **والبرق** فيقول سبحان من يسبح

تجزي من الاب فالطير
 شيئا ينزل منه التنظية والارض
 بمنزلة رجع المرأة او يعرج

وهو جالس **ثم يسلم بها** نحو فضيلة التحلل معه كالاولى فضيلة الحرم
 مع وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأت الرقاع مكانا من تحت
 ارض غطفان رواها الشيخان وسعت بذلك لان الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم لقوا ابا رجلهم الخرق لما تقرحت وقيل اسم شجرة هناك وقيل باسم جبل
 فيه بياض وحمرة وسواد يقال الرقاع وقيل لترفع صلاتهم فيها ويقرأ الايام
 بعد قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعد ما في زمن انتظار
 الركعة الثانية ومشهد في جلوسه لا انتظارها فان صلى الامام مغربا
 على كيفية ذات الرقاع في ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من
 عكسه الجائز ايضا وينتظر في الثانية في جلوس تشهد او قيام الثالثة
 وهو افضل او يصلي رابعة في كل ركعتين فلو قرعهم اربع فرق وصل كل
 فرقة ركعة صحيحة صلاة للجميع وهو كل فرقة يحول في اولاهم لا قدامهم فيها
 وكذا ثانية الثانية لا الثانية الاولى لانفرادهم وهو الامام في الركعة الاولى
 يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولي لفارقته قبل السجود **والضرب الثاني**
ان يكون العدو في جهة القبلة ولا سائر جهات وبينهم وفيها كثرة
 بحيث تقاوم كل فرقة العدو **فيمضون امام صفين** فاكثر خلفه **ثم**
جميعا ويستقرون معه الى اعتدال الركعة الاولى لان الحراسة الاتية
 محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله **فاذا سجد** الامام في الركعة الاولى
سجد معه احد الصفيين سجدتين **ووقف الصف الاخر** على حاله الى
 اعتدال **ثم يسلم** اي الساجدين مع الامام **فاذا رفع** الصف الساجدين
 السجدة الثانية **سجدوا** اي الحارسون لا كالركعتين **ووقفوا** في
 الركعة الثانية وسجد مع الامام في الركعة الثانية من حرسه ولا وحده

له

الفرقة الساجدة اول

الفرقة الساجدة اول مع الامام فاذا اجلس الامام للشهد سجد من حرس
 في الركعة الثانية وبشهد الامام بالصفيين ويسلم بها وهذه صفة صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعصفان بضم العين وسكون السين المهلتي
 قرية بقرب خليص منها وبين مكة اربعة بردوسميت به لعصف السيول
 فيها وعبارة المصنف كغيره في هذا صاودة بان يسجد الصف الاول في
 الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيها بمكانه او نحو ذلك ان
 وبالعكس ذلك في اربع كيفيات وكلها جائزة اذا لم تذكر افعالهم في التحول
 والذي في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع التحول
 وله ان يرتبهم صفوف فائهم بحرس صفان فاكثر وانما احتضت الحراسة بالسجود
 دون الركوع لان الركوع يمكنه بالمشاهدة ولا يشترط ان يحرس جميع من في
 الصف بل لو حرس في الركعتين فرقتا صف على المناوبة ودام غيرهما على
 المتابعة جاز بشرط ان يكون الحراسة تقاوم العدو وحتى لو كان الحارس
 واحد بشرط ان لا يزيد الكفار على اثنين وكذا يجوز لو حرس فرقة واحدة
 لمصولة الغرض بكل ذلك مع قيام العذر ويكره ان يصلي باقل من ثلاثة
 وان يحرس اقل منها **والضرب الثالث ان يكون** فعلهم الصلاة **في شدة**
الخوف وان لم يلتزم القتال بحيث لم يأموا هجوم العدو ولا لولاه عنه وانقسموا
 او **التعامل الحربي** اي القتال بان لم يتمكنوا من تركه وهذا كناية عن شدة
 اختلافهم بحيث يلتصق بعضهم ببعض او يقاومونه التصاقه **فصيل**
 كل واحد حينئذ **كيف يمكنه الجلاء** اي ماشيا **او راكبا** لقوله تعالى فان
 خفتم فرجالا او ركباناً وليس لترك الصلاة عن وقتها **استقبال القبلة**
وغير استقبال لها فيعذر كل منهم في ترك توجه القبلة عند العجز عنه

لو ولو

بسبب العدو والمضرة وقال ابن عمر رضي الله عنهما في تفسير الآية السبق
 القبلة وغير مستقبلين قال نافع لأمره لا يرفع إلا من فرغ من الصلاة قال الشافعي
 أن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلوا أخرف عنهما بإجماع الدابة
 وطال الزمان بطلت صلاة ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت
 الجهة وتقدموا على بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة وتقدموا
 على الإمام كما صرح به ابن الرفعة وغيره المضرة والجماعة أفضل من
 أفرادهم كما في الأمن لعموم الأخبار في فضل الجماعة وبغذر أيضا في
 الأعمال الكثيرة كالضربات والطعنات المتواليه لحاجة القتال قياسا
 على ما ورد من المشي وترك الاستقبال ولا يعذر في الصباح لعدم الحاجة
 إليه لأن السكوت أصيب ويحب أن يليق السلاح إذا دعي دما لا يعنى
 عنه فإن عجز عن ذلك شرعا بان احتياج إلى أسلحة أمسكه للحاجة ويقفه
 خلافا لما في المنهاج لنذرة عذر كما في المجموع عن الأصحاب فإن عجز عن
 ركوع أو سجود أو ما بهما للمضرة وجعل السجود أخفض من الركوع
 ليحصل التمييز بينهما وله حاضر إذا كان مسافرا صلاة شدة الخوف
 في كل مباح قتال وهرب كقتال عادل لباغ وذو مال لقاصد أخذه ظلما
 والضرب من حريق وسيل وسبع لا مقدر عنه وغيره له عند عساره وهذا
 كله إن خاف فوت الوقت كما صرح به ابن الرفعة وغيره وليس محرما
 خاف فوت سجدة وفوت بغيره إن صلى المعتما ما كتبا أن يصليها سدا
 لأن لم يخف فوت حاصل كفوت نفس وصل له أن يصليها ما كتبا وفوت
 الحج أعظم حرمة الصلاة أو يحصل الوقوف لصعوبة فضا الحج وكهولة
 قضا الصلاة وجهان بحج الراعي منها الأول والنووي الثاني بل هو

هو المعتمد

وهو المعتمد وعليه فتأخيرها واجب كما في الكفاية ولو صلوا صلاة شدة
 الخوف لشي ظنوه عدوا وأكثر من ضعفهم فإن خلافة قضوا إذا
 عبرة بالظن البين خطأ وه الضرب الرابع الذي اسقطه المصنف أن
 يكون العدو في غير القبلة أو فيها وتم سائر وهو قليل وفي المسلمين
 كثرة وخيف هجومه فرب الإمام القوم فرقتين ويصلي بهم مرتين كل
 مرة بفرقة جميع الصلاة سواء كانت الصلاة ركعتين أم ثلاثا أم
 أربعا وتكون الفرقة الأخرى اتجاه العدو وتحرس ثم تذهب المصلحة إلى
 جهة العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلي بهم مرة أخرى جميع الصلاة وتقع
 الثانية للإمام نافذة وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بطن نخل مكانا من نجد بارض غطفان وإن جازت في غير الخوف ففي
 مندبة فيه عنه كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في القلعة
تمه تنصح الجمعة في الخوف حيث وقع ببلد كصلوة عسافان وكذا
 الرقاع لا كصلوة بطن نخل إذا لا تقام الجمعة بعد أخرى ويشترط في ذلك
 ذات الرقاع أن يسمع الخطبة عدد تنصح به الجمعة من كل فرقة بخلاف ما لو
 خطب بفرقة وصلى بأخرى ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الأولى
 في الصلاة بطلت أو في الثانية فلا الحاجة مع سبوا نفيادها وتجهز
 الطائفة الأولى في الركعة الثانية لأنهم منفردون ولا تجهر الثانية في
 الثانية لأنهم مقفون به ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية **فصل فيما**
يجوز لبسه للمحارب وغيره وكما لا يجوز وبهذا فقال **ويحرم على الرجال**
 المكملين في حال الاختيار وكذا الخنثى خلافا للفقهاء **ليس الحرير** وهو
 ما يحل عن الدودة بعد موتها والقز وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه وهو

جهة
ع

الفرقة

و

منه كل فرقة طائفة

بظهور شيء من اماراته كما سترخا قدم وميل انف وانخساف
صدع فان شك في موته اخرو جوابا قاله في الجمع الى اليقين
بغير الراحه او غير واصل الفصل تعميم بدنه بالمامه لان ذلك
هو الفرض في الفصل من الجايه في حق الحي فلا يشترط تقديم ازاله النجا
عنه كما يلوح به كلام الجمع خلافا لما توجهه عبارة المنهاج من انه
يشترط تقدم ازالته ولا يجب بنية الغسل لان القصد بغسل
الميت النظيف وهي لا تتوقف على بنية فيكفي غسل كافرا غرقا لان
ما مرون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا وانكلمه ان يغسل
في خلوة لا يدخلها الا الغسل ومن يعينه والولي وفي قيس الراو
في سخياف لانه استرله على مرتفع كالج لئلا يصيبه الرشاش
بما بارد لانه يشد البدن الاحاجه الى المسخن كمنح وبرد وان
يجلسه الغسل على المرتفع برفق ما لا الوراثة ويضع يمينه
على كتفه واليها في فقرت فقاء لئلا يميل راسه ويستند ظهره بركه
اليمنى ويمر يمينه على بطنه بمائله الخرج ما فيه من الفضلات ثم يضع
لقاه ويغسل بخرقه ملفوفه على يمينه ثم يلقها ويلف خرقة
اخرى على اليد وينظف اسنانه وشعره ثم يوضيه كالحج ثم يغسل راسه
فحيتة بنحو درويش شعرهما ان تلبس بمشط واسع الاسنان برفق
وبرد المستف من شعرهما اليه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يجرفه
الشقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي فقاء ثم يجرفه الى شقه الايمن

عوله ويرد شعرها والحمد
والمراسم في الفم وجعها
في العظام

فيعزل شقه الايسر كذلك مستقيماً في ذلك كله نحو صدر ثم يزيل بما
من فرقه الى قدمه ثم يجمعه كذلك بما قراح فيه قليل كافر كما سيأتي
حيث لا يضر الماء هذه الاعمال المذكورة غسلة وسن ثمانية وثلاثة
كذلك ولو خرج بعد الغسل نجس وجب ازالته عنه ويندب ان لا ينظر
الغاسل من غير عورة الا قدر الحاجة اما عورته فيحرم النظر اليها وان
يغطي وجهه بخفة وان يكون الغاسل اميناً فاذا راي خيراً من ذكره او
صديقاً حرم ذكره الا المصلحة كبدعة ظاهرة ومن تغذر غسله يمس كافي غسل
الجنب ولا يكره له نحو جنب غسله والرجل اولى بالرجل والمرأة اولى بالمرأة
وله غسل حليلته من زوجة غير رجعية ولو نكح غيرها وامته ولو
كتابية ولو زوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكح غيرها وامته ولو
لم ولا من الزوج او السيد لها فان لم يحضر الا اجنبي في الميت المرأة او الا
في الرجل يمس الميت **فهم** الصغير الذي لم يبلغ حدا الشهوة يفضل الرجل اذا
لنا ومثله الخنثى الكبير عند فقد العمر قال في الجمع ويعمل فوق ثوب
ويحيط بالغاسل في غرض البصر والشم والاولى بالرجل في غسله
الاولى بالصلاة عليه درجة وهم رجال العصبة من النسب ثم الولا
ثم الامام او نائبه ان انتظم بيت المال ثم ذوال الارحام وخرج بدرجة
الاولى بالصلاة صفة اذا الافقه او الامن الاسن والاقرب والبعيد
الفقيه اولى من الاقرب غير الفقيه هذا عكس ما في الصلاة والاولى
بها في غسلها قراباتها واولاهن ذات محرمية وهي من لو فذرت ذكراً
لم يحل نكاحها وبعد القرابات ذات ولافا جنبية فزوج فرجال
محرم كقرتيب صلاتهم فان تنازع مستويان اقرب بينهما والكافر

احق بقربه الكافر ولو اهل ميت كاصدقائه بتقبيل وجهه ولا بأس
 بالاعلام بموته بخلاف نبي الجاهلية وهو الذابح من الشخص وذكر ما
 ومما خرم **والثاني تكفينه** بعد غسله بماله لبسه حيا من حرير
 وغيره وكره مغالاة فيه وكره لانتى نحو معصفر بن حوير وسرغفروا
 قل الكفن ثوبا واحدا واختلف في قدره هل هو ما يستر العورة او
 جميع البدن الاراس المحرم ووجه الحرم وجهان صحيح في الروضة
 والجمع والشرح الصغير الاول فيختلف قدره بالذكورة والانوثة كما
 صرح به الرازي لا بالرق والحربة وصح النووي في مناسكه الشافعية
 واختاره ابن المقري في شرح ارشاده كالا ذرعي تبعا لجمهور
 الحراسيين وجمع بينهما في روضة فقال واقله ثوب يعم البدن
 والواجب ستر العورة فحل الاول على انه حق الله تعالى والثاني على انه
 حق الميت ولا تنفذ وصيته باسقاطه على الاول وكذا على الثاني
 صرح في الجمع عن التقريب والامام والغزالي وغيرهم انه لو اوصى
 بستر العورة فقط لم نصح وصيته اي مراعاة الخلاف ولو لم يوصي
 فقال بعض الورثة يكفن بثوب يستر جميع البدن وبعضهم بساتر
 العورة فقط وقلنا بجواز كفن بثوب ذكره في الجمع اي لانه حق
 الميت ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة كفن بها المأمور
 وقبل ثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي النسخة انه
 على الخلاف قال النووي وهو اقبس فوجب ان يكفن بثلاثة ولو
 كان عليه دين سترق فقال الغرما يكفن في ثوب والورثة
 في ثلاثة اجيب الغرما ولو قال الغرما يكفن بساتر العورة والورثة

قوله وكره مغالاة فيه
 غير مطلق لا في الكفن
 بل في كراهة المغالاة
 اذا لم يكن ثوبا واحدا
 يحجب عليه او غايبا
 او موقفا ولا
 حرمت
 الميت

قوله وكره لانتى نحو معصفر بن حوير
 والذابح من الشخص
 وهو الذابح من الشخص
 وهو الذابح من الشخص

قوله وكره لانتى نحو معصفر بن حوير
 والذابح من الشخص
 وهو الذابح من الشخص
 وهو الذابح من الشخص

بساتر جميع البدن

بساتر جميع البدن اجب الورثة ولو اتفقت الغرما والورثة على ثلاثة
 جاز بلا خلاف وصاصله ان الكفن بالنسبة حق الله تعالى ستر
 العورة فقط وبالنسبة للغرما سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة
 ثلاثة فليس للورث المنع منها تقديم الحق المالك وفارق الغرما
 بان حقه سابق وبان منفعة صرف المال له يعود الى الميت بخلاف
 الوارث فيها هذا اذا كفن من تركته اما اذا كفن من غيره فلا
 يلزم من تجهيزه من قريب وكبير وزوج وبنت المال الا ثوب واحد
 سائر جميع بدنه بل لا يجوز الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم
 من كلام الروضة وكذا اذا كفن مما وقف للتكفين كما افق به ابن الصباغ
 قال ويكون سابقا اي فلا يكفى ستر العورة لان الزايد عليها حق
 للميت كما هو اما الا فضل للرجل والمرأة فسياتي وسن مفسو لانه
 للمصديق وان يبسط احسن الغاييف واوسعها والباقي فوقها وان
 يذر على كل واحدة وعلى الميت حتى طوا وان يوضع الميت فوقها مستلقيا
 وان يشد اليها بخرق وان يجعل على منافذ قطن عليه حتى يطوى وتلف
 عليه غاييف وتشد الغاييف بشداد خوف الانتشار عند الحمل الا ان
 يكون محرما وتخل الشداد في القبر وتخل تجهيز الميت تركته الازوجة
 وخادمها فتجهيزها على زوج غني عليه نفقة فان لم يكن للميت
 تركه فتجهيزه على من عليه نفقة حيا في حمل من قريب وسيد فان لم يكن
 للميت من تلزمه نفقة فتجهيزه على بيت المال **والثالث الصلاة**
عليه وهي من خصايص هذه الامة كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة
 قال وكذا الا بصا بالثلاث وشرط لصحتها شروط غيرها من الصلوات

قوله ان الكفن على
 بالنسبة حق الله تعالى ستر
 العورة فقط وبالنسبة للغرما
 سائر جميع البدن

قوله بساتر جميع البدن
 بساتر جميع البدن

قوله بساتر جميع البدن
 بساتر جميع البدن

بعد خان اولی

[illegible]

عدد وهو قال الروياني فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي لم يصح
ولو احرز الامام بالصلاة على جازة ثم حضرت اخرى وهم في الصلاة ترك
حتى يفرغ ثم يصلي على الثانية لانه لم ينوها ولا ذكره في المجموع ولو صلى
على حي وميت صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا ويجب على المأمومين
الاعتناء بالركن الثاني **فيما ذكر عليه كغيرها من العرايض والركن الثالث**
الركن الرابع الاتباع رواه الشيخان فلوراد عليها لم تبطل صلاته لانه
انما زاد ذكر او اذا زاد امامه عليها لم يسئ له متابعتها في الروايد لعدم
سنيته للامام بل يفارقه ويسلم او ينتظره ليسلم معه وهو افضل **والركن**
الرابع قراءة الفاتحة كغيرها من الصلوات ولعموم خبر لا صلاة لمن لم
يقربها فحة الكتاب وقوله **يقرب الفاتحة بعد التكبيرة الاولى** هو ظاهر
كلام الغزالي وتبعه الرازي وصححه النووي في تبيينه ولكن الرابع كما
رجحه النووي في منهاجه من زيادته انها تجزي في غير الاولى من الثانية
والثالثة والرابعة وحرمه في المجموع وفي المجموع يجوز ان يجمع في التكبيرة
الثانية بين القراءة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثالثة بين
القراءة والدعاء الميت ويجوز اخلا التكبيرة الاولى من القراءة انتهى ولا
يشترط الترتيب بين الفاتحة وبين الركن الذي قرات فيه ولا يجوز
ان يقرأ بعضهما في ركن وبعضها في ركن اخر كما يجوز من كلام المجموع
لان هذه الخصلة لم تثبت وكالفاتحة فيما ذكر عند العز بن عبد الله والركن
الخامس **يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية**
للاتباع واقلها اللهم صلى على محمد ونسئ الصلاة على الانا كالعالمين
والمؤمنات عقبها والمحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

الركن السادس

قد ذكرنا ان يشهد بختمه قبله اي وعقباته ثم لا بد ان يشهد بختمه

والركن السادس يدعوا للميت بخصوصه لانه المقصود الاعظم
من الصلاة وما قبله مقدمة له فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
والواجب بما ينطلق عليه الاسم كاللهم ارحمه اللهم اغفر له واما الاكمل
فسيأتي وقوله الاذاعي الاشبه ان غير المكلف لا يجب الدعاء لعدم تكليفه
قال الغزالي باطل ويجب ان يكون الدعاء **بعد التكبيرة الثالثة** فلا تجزي
في غيرها بلا خلاف قال في المجموع وليس تخصيص ذلك الاجم الا
تباع انتهى ويكفي ذلك ومن رفع يديه في تكبيراته اخذ ومنكبه ويضع
يديه بعد كل تكبير تحت صدره كغيرها من الصلوات ونحو ذلك لقراءة واسأله
به وبقراءة ليلا ونهارا ونزول افتتاح وسورة لطولها وظاهر
كلامهم ان الحكم كذلك ولو صلى على قبر وغاب لانه مبنية على التخفيف
واما اكمل الدعاء **فيقول بعد قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا**
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وان شأنا اللهم من احييته منا فاحييه على الاسلام
ومن توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم اي يا الله هذا اي الميت عبدك
وابن عبدك بالتبينة تغليبها للذكر **خروج من روح الدنيا** بفتح الدال
هو نسيم الريح **وعنها** بفتح السين اي الاشاع وبالجر عطف على العزور
المضاف **وحسينها اي الدنيا واجبا فيها** اي ما يحبه ومن يحبه
الظلمة القبر وما هو الاقرب من هو منكرو تكبير كذا في المجموع عن القاضي
حين قال في المهمات لكن اللفظ يتناول ما يلقاه في القبر وفيما
بعد **كان يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان**
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك الي جميع خلقك وانت
اعلم به اي منا اللهم انه نزل بك اي ضيف لك وانت الكرم الاكرمين

في قوله لا اله الا انت وحده لا شريك لك وان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك الي جميع خلقك وانت اعلم به اي منا اللهم انه نزل بك اي ضيف لك وانت الكرم الاكرمين

وضعف الكرام لا يضام **وانت خير من ذول به** وينكر اللفظ مطلقا
 سواء كان الميت ذكر ام انثى لانه عايد على الله تعالى قال الدميري وكثيرا
 ما يغلط في ذلك **واصبح فقيرا الى رحمتك** الواسعة **وانت عني عن**
عذابه وقد جيتاك اي قصدتك **راغبين اليك شفعا له** عندك
الهم ان كان محسنا لنفسه اي عندك **فرد في احسانك** اي احسانك
 اليه **وان كان سيئا** عليها **فتجاوز عنه بكرمك** **ولفقه** اي ائله **برحمتك**
رضاك عنه **وقه** بفضلك **فتنة** السوال في **القبور** باعانة على التثبيت
 في جوابه **وقه عذابه** العلوم صحيحة من الاحاديث الصحيحة **واسبح**
له بفتح السين اي وسبح له **في قبره** مد البصر كما صح في الخبر **وجاف**
الارض اي ارفعها **عن جنبيه** بفتح الجيم وسكون النون بعد ما اثبتة
 جنب كما هو عبارة الاكبرين وفي بعض نسخ الام الصحيحة عن جثته
 بضم الجيم وفتح المثناة المستددة قاري المهمات وهو احسن لدخول
 الجنين والظهر والبطن انتهى **ولفقه برحمتك** **الامن من عذابك** **الشامل**
 لما في القبر ولما في القبعة واعيد باطلاقه بعد تقييده بما تقدم اهتماما
 بشانه اذ هو المقصود من هذه الشقاعة **حتى تبعته** من قبره بحسبك
 وروحه امن من هولاء الموقف ساقي زمره المتقين **لا جنتك يا ارحم**
الراحمين جمع ذلك الشافعي رحمه الله تعالى من الاخبار واستحسنه الا
 صحاب ووجد في نسخة من الروضة ومحبوبها وكذا هو في المجموع والمنشور
 في قوله ومحبوبه واحبايته الجوز رفعه جعل الواو للمحال وهذا في
 البالغ الذكر فان كان انثى عبر بالامة وانت ما يعود اليها وان ذكر
 بفضلك الشخص لم يضر كما في الروضة وان كان خنثى قال الاسنوي فانتجه

في قوله **راغبين اليك** اي في طلبك
 في قوله **شفعا له** اي شفعا له عندك
 في قوله **برحمتك** اي برحمتك

في قوله **واسبح له** اي وسبح له
 في قوله **وجاف الارض** اي ارفعها
 في قوله **عن جنبيه** اي عن جنبيه

الصغير المملوك

التعبير بالمملوك ونحوه قال فان لم يكن للميت اب كان كان ولد زنا قال قيسا
 ان يقول فيه وابن امتك انتهى والقياس انه لو لم يعرف ان الميت ذكر او
 انثى ان يعبر بالمملوك ونحوه ويجوز ان ياتي بالصواب مذكرا على ارادة
 الميت او الشخص وموته على ارادة لفظ الجنازة وانه لو صلى على
 جمع معا ياتي فيه بما يناسبه واما الصغير فيقول فيه مع الاول **فقط**
 اللهم اجعله فرط لا يوبه اي سابقا مهيأ مصالحها في الآخرة وسلفا
 وذخرا بالذال المعجمة وعظمة واعتبارا وشفيعا وثقلا به موازيتها
 وافرغ الصبر على قلوبهما لان ذلك مناسب للمال وزاد في المجموع
 على هذا ولا تفتنهما بعده ولا تخرمهما اجره ويوثق فيها اذا كانت الميت
 انثى ويأتي في الخنثى ما مر ويكفي هذا الدعاء للطفل ولا ينافي قولهم
 انه لا بد للدعاء في الميت ان يخص به كما مر لثبوت النص في هذا مخصوصه
 وهو قول صل الله عليه وسلم والسقط يصل على ويدعى لوالديه بالعافية
 والرحمة ولكن لو دعي لم يخص به كغيره ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط
 ان يدعى هذا الدعاء بعد الثالثة قال الاسنوي وسوا فيما قالوه مات
 في حياته ابويه ام لا وقال الزركشي محله في الابوين الحسين **المسلمين**
 فان لم يكونا كذلك اتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى ولو جهل اسمهما
 فالأولى ان يعلق على ايمانها خصوصا في ناحية يكثر فيها الكفار
 ولو علم كغيرهما كتبعية الصغير للسبا في حرم الدعاء لهما بالمغفرة
 والشقاعة ونحوهما **ويقول في التكملة الرابعة** **يا اللهم لا تخزنا**
بفتح المشاة الفوقية وضمها **اجن** اي اجعل الصلاة عليه او
 اجعل المصيبة به فان المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد **ولا**

مات
 فائدة من
 ما في قوله
 فإله الله

قوله
 فإله الله
 فإله الله

هذه في الرابعة اي بعد ما في
 في قوله
 فإله الله

تفتا بعد اي بالابتلا بالمعاصي وزاد المصنف كالنبيه **واعف** **تفتا بعد**
وله واستحسنه الاصحاب ويسن له ان يطول الدعاء بعد الر
كما في الروضة نعم لو خيف تغير الميت او انفجاره لو اتى بالسنن فالقباس
كما قال الاذرعى الاقتصار على الاركان **والركن السابع** **يسلم بعد**
التكبير **الرابعة** كلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعددده و
يؤخذ من ذلك عدم سن وبركاته خلافا لما قاله ابن ذلك وانه
يلفت في السلام ولا يقتصر على تسليم واحدة يجعلها تلقا وجهه وان
قال في الجمع انه لا يشترط حمل الجنازة بين العمودين بان يضعها رجل
على عاتقه ولاسة بينهما ويحمل المخرتين رجلا من افضل من التربع
والتربع بان يتقدم رجلا من وبتا خزان ولا يحملها ولو اتى الا الرجال
لضعف النساء عن حملها فيكون له ذلك وحرم حملها على هيئة مزورة
كحملها في قفلة او هيئة يخاف منها سقوطها والمشي امامها وقرتها
بحيث لو التفت لراها افضل من غيره ويسن اسراع بها ان امن
تغير الميت بالاسراع والا فتاى به فان خيف تغيره بالتاى ايضا
زيد في الاسراع وسن تغيره اذ كر ما يستتره كقبعة وكرة لفظ في الجنازة
بل المسح المذكري في الموت وما بعده واتباعها بنار في مجمر او غيرها
ولا يكره الركوب في رجوعها ولا اتباع مسلم جنازة قريبه الكافر
قال الاذرعى ولا يبعد الحاق الزوجة والمملوك بالتقريب قال وهل
يلحق به الجار كما في العيادة فيه نظر انتهى لا بعد فيه وتحرم الصلاة
على الكافر ولا يجب طهره لانه كرامه وهو ليس من اهلها ويجب علينا
الذي في تكبير التحي ودفعه حيث لم يكن له مال ولا من تلزمه نفقته وقا

بذمة ولو

بذمة ولو اخلط من يصل على غيره ولم يميز كسلم بكافر وغير
شاهد بشهد وجب تجهيز كل اذ لا يتم الواجب الا بذلك ويصل
على الجميع وهو افضل وعلى واحد فواحد بقصد من يصل عليه في الكيفية
ويغتفر التردد في النية ويقول في المثال الاول اللهم اغفر للمسلم منهم
في الكيفية الاولى ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما في الكيفية الثانية
وتسن الصلاة عليه بسجدة وثلاثة صفوف فالتحريم ما من مسلم
يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف الا غفر له ولا تسن اعادةها ومع
ذلك لو اعيدت وقعت نفلا ولا تؤخر غير ولي اما هو فتؤخره
ماله يخف تغيره ولو نوى امام ميتا حاضرا او غائبا او ماموم اخر
كذلك جاز لان اختلاف نيتها لا تقصر ولو تخلف الماموم عن امامه
بلا عذر بتكبيره حتى شئ امامه في اخرى بطلت صلاته اذا اقتدى
هنا انما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحتمل شبهه التخلف بركة
فان كان ثم عذر كسيان فلا تبطل الا بتخلفه بتكبيرتين على ما
فتساه كلامهم ولا شك ان التقدم كالتخلف بل اولى ويكبر المسبوق
ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها كالردع لان ما ادر كاول
صلاته ولو كبر الامام اخرى قبل قرأته كبر معه وسقطت القراءة عنه
كما في غيرها من الصلوات واذا سلم الامام نذر المسبوق حتما باني
التكبيرات باذكارها وجوبا في الواجب ويسن ان لا يرفع الجنازة
حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه ثم شرع في اكل الدفن
الموعود بذكره فقال **ويدفن في اللحد** وهو بفتح اللام وضمة واوكون
لحا فيهما اصله الميل والمراد ان يحفر في اسفل جانب القبر القبلي

شواذ بالذو

هذا هو الوجه في التكبيرات
فان كان ثم عذر كسيان فلا تبطل الا بتخلفه بتكبيرتين على ما
فتساه كلامهم ولا شك ان التقدم كالتخلف بل اولى ويكبر المسبوق
ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها كالردع لان ما ادر كاول
صلاته ولو كبر الامام اخرى قبل قرأته كبر معه وسقطت القراءة عنه
كما في غيرها من الصلوات واذا سلم الامام نذر المسبوق حتما باني
التكبيرات باذكارها وجوبا في الواجب ويسن ان لا يرفع الجنازة
حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه ثم شرع في اكل الدفن
الموعود بذكره فقال **ويدفن في اللحد** وهو بفتح اللام وضمة واوكون
لحا فيهما اصله الميل والمراد ان يحفر في اسفل جانب القبر القبلي

ما يلاحظ الاستواء قد رماي مع الميت ويساره وهو افضل من الشئ يقع
الجمعة ان صلبت الارض وهو ان يحفر قبر القبر كما نهر او بين جانبيه
بلثي او غير غير فاسته النار ويجعل الميت بينهما اما الارض الرخوة
فالشئ افضل من خشية الانهيار ويؤضع في المهد او غيره **مستقل**
القيلة وجوبا تنزيلا له منزلة المصل فلو وجه لغيرها بنشر وجهه
للقيلة وجوبا ان لم يتغير والا فلا ينشر ويؤضع الميت نذبا عند
موخر القبر الذي يبصر عنده **قيل** رجل الميت **وسيل** بضم المضارعة
على البناء المفعول اي يدخل من **قبل** بكسر القاف وفتح الموحدة اي حجة
رأسه برفق لما روى انه صلى الله عليه وسلم سئل من قبل رأسه ويدخله
الاحق بالصلاة عليه درجة فلا يدخله ولو انشأ الا الرجال لكن الاحق
في الانثى زوج وان لم يكن له حق في الصلاة فحرم تعبد بها لانه كالحرم
في النظر ونحوه فمحسوس فمجبوب فخصي لضعف شهودهم فاجبني صالح
ويحسن كون الدخول وتراوا حدا فاكتر بحسب الحاجة ويسن سنن القبر
بثوب عند الدفن وهو غير ذكر من انثى وخشى **الأكاذيب** **ويقول**
الذي يلجأ اي يدخل القبر نذبا **بسم الله وعلى امته** اي ديني **رسول**
الله صلى الله عليه وسلم للاتباع وفي رواية سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم **ويضعه في القبر** على حبه لا يمتد بها كما مر في الاضطجاع
عند النوم فان وضع على يساره كرم ولم ينشر ويبعد ان يقضي
بجده الى الارض **بعد ان** يوسع بان يزداد في طوله وعرضه وان **يقع**
القبر وهو بضم حوف المضارعة وفتح المهملة الزيادة في النزول
قائمة وبسطة من رجل معتد لها وهما اربعة اذرع ونصف كما

صوبہ الخوار

صوبه النوى خلافا للرافعي في قوله انهما ثلاثة اذرع ونصف يتعالم الى
ويندب ان يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر وظهره بخولصة حجر
حتى لا يتكب ولا يستلقى وان يسند فمحه بفتح الفا وسكون التاء بخولص
كلين بان يبنى بذلك ثم يسد فرجة بكسر الباء وطين او خوها وكره ان
يجعل له فرش ومخدة وصندوق لم يحتاج اليه لان ذلك اضاعه مال
اما اذا احتيج الى صندوق لنداوة وخوها كخاوة في الارض فلا يكره
ولا تنفذ وصيته الا حينئذ ولا يكره دفنه ليلا مطلقا ودفن كراهة
صلاة ما لم يتجرم بالاجماع فان تحراه كره كما في المجموع **ولا يبنى** على
القبر قبة كبيت **ولا يخصص** اي يضيء بالخص وهو الجبس وقيل
والمراد هناها واحدهما اي يكره البناء والتخصيص انتهى عنهما في
صحيح مسلم وخرج بتخصيصه تطيينه فانه لا بأس به كما نص عليه
وقال في المجموع انه الصحيح وتكره الكتابة عليه واكتب اسم صاحبه
ام غيره ويكره ان يجعل على القبر مظلة لان عمر رضي الله تعالى عنه رأى
قبة فحماها وقال دعوه يظله عمله ولو بني عليه في مقبرة مسلمة
وهي التي جرت عادة اهل البلد بالدفن فيها حرم وهدم لانه يضيق
على الناس ولا فرق بين ان يبنى قبة او بيت او مسجدا او غير ذلك
ومن الميسل كما قال الدميري قرافة مصر قال ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ
مصر ان عمر وابي العاص اعطاه المقوقس فيها مالا جزيلا وكرامته
وجد في الكتاب الاول انها تربة الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكتب
اليه اني لا اعرف تربة الجنة الا اجساد المؤمنين فاجعلوها لموتاكم ويندب
ان يرس القبر عما لانه صلى الله عليه وسلم فعلى بقبر ولده ابراهيم والاوى فرد

2011

قوله ولا يكره له فشرحه غير نفيًا
صلواته عليه وسلم وبقية الأنبياء
فلا يكره في حقهم أيضًا لا من
باب ينوش له وهو غير صحيح

قوله ويكره الكتابة ثم خرجت
الابنات والاولاد واعلموا
فلا يكره في حقهم شيئا لم يكره
فيهم رحم على لانها كذا في حقهم

هو اسم لكل من سلك حصره

له و ان ليرش اي عقب الدفتان اوج

ان يكون ظهورا باردا وخرج بالما الورود فالرئس به مكروه لانه اضاعة
مال وقال السبكي لا بأس من بديره اذا قصد به حضورا للملايكة فانها تحب
الراحة الطيبة انتهى ولعل هذا هو مانع الحرمة من اضاعة المال وليس
وضع الجريد الا خضر على القبر وكذا الريحان ونحوه من الشئ الرطب ولا
يجوز للغير اخذه من على القبر قبل بيه لانه صاحبه لم يعرض عنه الا
عندي بيه لزوال نفقه الذي كان فيه وقت طوبته وهو الاستغفار
وان يضع عند راسه حجر او خشبة او نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع
عند راس عثمان ابن مظعون صحرة وقال اتعلم بها قبر اخي لا دفن اليه
من مات من اهلي ويندب جمع قارب الميت في موضع واحد من المقبرة لانه
اسهل على الزائر والدفن بالمقبرة افضل منه بغيرها لينال الميت دعا
المايين والزائرين ويكره الميت بها لما فيها من الوحشة ويندب زيارة
القبور التي فيها المسلمون للرجال بالا جماع وكانت زيارتها منهيها عنها
ثم نسخت بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها
ويكره زيارتها للنساء لانها مظنة لطلب كآيتهن ورفع اصواتهن **نعم**
يندب لمن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها من اعظم القربات ينبغي
ان يلحق بذلك بقية الانبياء والصالحين والشهداء ويندب ان يسلم
الزائر لقبور المسلمين مستقبدا وجه الميت قايل ما علمه صلى الله عليه وسلم
لاصحابه اذا خرجوا للمقابر السلام على اهل الدار من المؤمنين والمؤمنات
وانا ان شاء الله نفيكم لاحقون اسأل الله لنا ولكم العافية او
السلام عليكم اهل دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون كما
رواهما مسلم زاد ابو داود والهم لا تخرمنا اجورهم ولا تقتلنا بعدهم

فائدة من زار القبر وقرا فيها سورة الاخلاص مائة مرة كتب الله له بها مائة الف حسنة

قوله قبر في قوله وهو قبر

فائدة من زار القبر وقرا فيها سورة الاخلاص مائة مرة كتب الله له بها مائة الف حسنة

عدد من زار القبور

لكن بسند ضعيف

لكن بسند ضعيف وقوله ان شاء الله للتبرك ويقرأ عند ما ليس من القرآن
فان الرحمة تنزل في محل القراءة كما صرح به في الرحمة ويدعوا له عقب
القراءة لان الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة اقرب الى الاجابة وان يقرب
زائره منه كقربه منه في زيارته حيا احترامه له قال النووي ويندب
الاكثر من الزيارة للرجال وان يكثر الوقوف عند قبور اهل الجنات
ولا بأس بالكعبة على الميت قبل الموت وبعدة قال في الروضة كاصلا
لكنه والكعبة قبل الموت اولى من بعده **كلمة** الا ولى عدمه بحضوره المتحضر
والكعبة عليه بعد الموت خلاف الاولي لانه حينئذ يكون اسفا على ما
فان نقله في المجمع عن الجمهور وهو حرام كخبر الناجحة اذا تم تثقا
يوم القيمة وعليها سربال من قطران وذرع من جوب رواء مسلم
سربال القيص والزرع قبره فوقه **ولا شق جيب** ونحوه كشر شعر
وتسويد وجهه والقارصا على راس ورفع صوت بافراط في البكاء
يحرم ذلك كخبر الشيخين ليس من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعي
بدعوا المجاهلية والحجب هو تقوير موضع دخول راس الميت من الثوب
قاله صاحب المطالع ويحرم ايضا الخزع تصرب صدر ونحوه كضرب خذ
ومن ذلك ايضا تغير الرزي ولبس غير ما جرت به العادة والضابط كل
فعل يتضمن اظهار جزع بنا في الاقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى
يعذب الميت بشئ من ذلك ما لم يوصي به قاله تعالى ولا تزر وازرة وزر
اخرى بخلاف ما اذا وصي به وعليه حمل جمهور الاخبار الواردة بتغيب
الميت على ذلك والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد ان ما ذكره نحو على
الكافر وغيره من اصحاب الذنوب ويندب المبادرة بقضاء دين الميت

والميت

فائدة من زار القبور
فائدة من زار القبور
فائدة من زار القبور

فائدة من زار القبور

لكن يكون غير نوح وهو في الصورة بالذبح قاله في المجمع

فقر له نفس المريد اي الذي يقصر
في العبادات وصياته ولم يخلص من
دوم خاف تركه واما اذا خلص
فتركه فلا حرج ولا حرج في غيبه
الا بنينا ايمانهم فلا حرج مطلقا
او مد الي

ان يسر حال قبل الاستغفار بتجهيزه بخبر نفس المؤمن اي روحه معلقة
اي محبوسة عن مقامها الكريم بدنية حتى يقضى عنه رواه الترمذي وحسنه
ويجب المبادرة عند طلب المستحق حقه وتنفيذ وصيته وتجب
عند طلب الوصي له المعين وكذا عند المكنة في الوصية للمفقر او نحوهم
من ذوي الحاجات وقد كان اوصى بتجهيزها ويكره تمثيل الموت لغير
نزل به في بدنه او صديق في دينه الا للفتنة دين فلا يكره كما في
المجموع وانما تمنيه لغرض اخر ويحب كتمني الشهادة في
سبيل الله ويسن التداوي بخبر ان الله لم يضع داء الا وضع
له دواء غير الهم والموت قال في المجموع فان ترك التداوي ترك
فهو افضل ويكره اكرام المريض عليه وكذا اكرامه على الطعام
ويجب ان يستعد للموت كل كلف بتوبة بان يبادر بها لئلا يفاجأ
الموت المفوت لها وسن ان يذكر من ذكر الموت بخبر اكثر وامن ذكر
هادم اللذات فانه ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثره كثير
من الامل والدينيا وقليل من العمل وهادم بالذال الجمجمة اي قاطع
ويحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل ابعده من مقبرة
محل موته ليدفن فيه الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس
نص عليه الشافعي لتفصيله ما **ويغري** ندبا **اهله** اي الميت كبيرهم
وصغيرهم ذكرهم وانما رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد
حسن ما من مسلم يغري اخاه بمصيبة الا كساه الله من خمل الكرامة
يوم القيمة **نعم** الشابة لا يغريها اجني ولا يغري بها محاربا وزوجها
وكذا من الحقهم في حوز النظر فيما يظروا وصرح به ابن خيران بانه يجب

التغرية بالمملوك

اي باع
في المجموع
وكذا
في المجموع

التغرية بالمملوك بل قال الزركشي يستحب ان يغري بكل من يحصل له عليه وجدا
ذكره الحسن البصري حتى الزوجة والصديق وتعبيرهم بالاهل جري على الفا
ويذهب البداهة باضعفهم عن حمل المصيبة وتس قبل دفنه لانه وقت
شد الجزع والحزن ولكن بعد اولى لا شغلهم قبله بتجهيزه الا
ان افراط حزنهم فتقديما اولى ليصبرهم وغايتها **الا** اخر **ثلاثة ايام**
تقربا **تخص من** وقت الموت لحاضرو من القدر ولغاي وقيل من وقت
دفنه وتثل لغاي المريض والمحبوس فتكره التغرية بعدها اذا الغرض
منها تسكين قلب المصاب والغالب كونه فيها فلا يجد حزنه ويقال
في تغرية المسلم بالمسلم اعظم الله اجره اي جعله عظيما واحسن غزاه
اي جعله حسنا وغفر لبيته ويقال في تغريته بالكافر الذي اعظم الله
اجره وصبره واخلف عليك او جبر مصيبتك وغزاه لك ويقال في
تغرية الكافر بالمسلم غفر الله لبيته واحسن غزاه اما الكافر غير المحترم
من حزبي او مرتد كما بحثه الا ذري فلا يغري وصل هو حرام او مكروه
الظاهر في المهمات الاول ومقتضى كلام الشيخ ابو حامد الثاني وهو
الظاهر هذا ان لم يروج اسلامه فان رجي اسلامه استحب كما يؤخذ
من كلام السبكي واما تغرية الكافر بالكافر في غير مندوبة فما اقتضاه
كلام الشرح والروضة بل هي جائزة ان لم يروج اسلامه وصيغتها
اخلف عنه عليك ولا تقصر عدوك لان ذلك ينفعنا في الدنيا اكثر
لخزية وفي الاخرة بالقدار من النار قال وهو مشكل لانه دُعَاء دائم
الكفر والمختار تركه وسفعد ابن النقيب بانه ليس فيه ما يقتضي البقاء
على الكفر ولا يحتاج الى تاويله بتكثير الجزية **ولا يدفن** **اثنان** ابتداء

و جديا حزن ولو قتلته يحصل
فيها اكلان التوجس

في المجموع

قوله النوري
واسمه عبد الله

في قبر واحد بل يفرد كل ميت بقبر حاله الاختيار للاتباع فلو جمع
اشان في قبر واتحد الجنس كرجلين وامراتين كره عند الماوردي وحرم
عند السرخسي ونقله النوري في مجموعه مقتضرا عليه وعقبه بقوله
وعبارة الاكثرين ولا يدفن اشان في قبر وانزع في التحريم المبك
وسياقي ما يفوي التحريم **الالحاجة** اي لضرورة كافي كلام الشيخين كان
كثير الموقوع وسرا افراد كل ميت بقبر فيجمع بين الاثنين والثلاثة في قبر
بحسب الضرورة وكذا في ثوب الاتباع في قتل احد رواه البخاري فيقدم
حينئذ افضلها ما نذبا وهو الاحق بالامامة الى جدار القبر القبلي لانه صلى
الله عليه وسلم كان يسئل في قتلى احد عن اكثرهم قرانا فيقدمه الى المحدث لكن لا
يقدم فرع على اصله من جنسه وان علا حتى يقدم المحدث ولو من قبل الامة
وكذا المحدث قاله الاسنوي فيقدم الاب على الابن وان كان افضل
نحمة الابوه وتقدم الام على البنت وان كانت افضل منها اما الابن مع
الام فيقدم لفصله الذكورة ويقدم الرجل على الصبي والصبي على الحنثي
والحنثي على المرأة ولا يجمع رجل وامرأة في قبر الا لضرورة فيحرم عندنا
كافي الحياة قال ابن الصلاح ومحلها اذ لم يكن بينهما محرمية او زوجية
والا فيجوز الجمع قال الاسنوي وهو ضحية والذي في الجمع انه لا فرق
فقال انه حرام حتى في الام مع ولدها وهذا هو الظاهر اذ العلة في منع الجمع
الاذا لان الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين المحرم وغيره ولا بين ان
يكونا من جنس واحد ام لا والحنثي مع الحنثي او غيره كالاثنى مع الذكر
لصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة كالمحرم ويحجز بين الميتين بتراب حيث جمع بينهما
نذبا كما حرم به ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو اتحد الجنس واما نبشته بعد

قوله النوري
واسمه عبد الله
يحيى والرافعي
واسمه عبد الكريم
الرحوم

دفنه وقيل بالله

دفنه وقيل بالبلاء عند اهل الخبرة بتلك الارض للنقل وغيره كصلاة عليه
وتكفينه فحرام لان فيه هتكا محرمته الا لضرورة بان دفن بلا
غسل ولا تيمم بشرطه وهو من يجب غسله لانه واجب فاستدرك عند
قربه فيجب على المشهور نبشته ان لم يتغير او دفن في ارض او في ثوب مغموصين
وطالبهما ما اكتم ما فيجب النبش ولو تغير الميت ليصل المستحق الى حقه وبين
لصاحبهما الترتيب ومحل النبش في الثوب اذا وجد ما يكفن فيه الميت والا
فلا يجوز النبش كما افترضاه كلام الشيخ ابي حامد وغيره قال الرافعي والكفن
الحريز للرجل كما مقتضى قال النوري وفيه نظر وينبغي ان يقطع فيه بعدم
النبش انتهى وهذا هو المعتقد لانه حق الله تعالى او وقع في القبر ما لا واثق
كما تم فيجب نبشته وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعه ملا وفيه في المذهب
بطلب ما كنه وهو الذي يظهر اعتماده قياسا على الكفن والفرق بان الكفن
ضروري لا يجزي ولو بلغ ما لا تغيره وطلبه صاحبه كافي الروضة ولم يمتنع
اذا بمثله او قيمته احرم من الورثة او غيرهم كافي الروضة نبش وشق حوفة
واخرج منه ورد بصاحبه اما اتباع ما لا ينش فإنه لا ينش ولا ينش
لاستهلاكه ماله في حال حياته او دفن لغير القبلة فيجب نبشته مالم يتغير
ويوجه للقبلة بخلاف ما اذا دفن بلا تكفين فإنه لا ينش لان غرض
التكفين الستر وقد حصل بالتراب **فتنة** يسن ان تقف جماعة بعد
دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا
فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر للاخيم واسألوا له التثبيت
فانه الان يسئل ويسن تلقين الميت المكلف بعد الدفن الحديث ورد فيه
قال في الروضة والحديث وان كان ضعيفا لكنه اعتقد بنشوا هذين الاحاديث

قوله النوري
واسمه عبد الله
يحيى والرافعي
واسمه عبد الكريم
الرحوم
قوله النوري
واسمه عبد الله
يحيى والرافعي
واسمه عبد الكريم
الرحوم
قوله النوري
واسمه عبد الله
يحيى والرافعي
واسمه عبد الكريم
الرحوم

امطناع

وهذه الاموال

10

زكاة

فان علي سيدتهم

قوله زكاه البقر كما كانت زكاه البقر خفيف بين الابل لان
اول انصاب الابل جسر واول انصاب البقر فلا يكون واول
كان يزكي زكاه البقر ولا يجب في اقل من ثلاثين منه ولو
كان على صورة الابل قال محمد بن ابي النسيم المديني لا يسكن
فالمراد بين دنان ويعني عصب فيه عالم مستقر اهو وعين
سم تكلي ما يشته اهو كذا عظم المديني اهو مد

لحاجة اولها والفرار او مطلقا على ما افهمه كلامهم فان قيل يشك عدم
 الكراهة فيما اذا كان حاجة وقصد الفرار بما اذا اتخذ ضربة صغيرة لئلا
 وحاجة اجيب بان الضربة فيها اتخاذ فتقوي المنع بخلاف الفرار ولو باع
 النقد بفضله ببعض التجارة كالصيارفة استأنف الحول كلما ابدل وكذلك
 الزكاة قال ابن سريج بشر الصيارفة بان لا زكاة عليهم **واما الزروع فتخرج فيها**
ثلاثة شرائط الاول ان يكون مما يزرع اي يتولى اسبابه الا الذين
 كالخيط والشعر والارز والعنبر **والثاني ان يكون الزرع قوتا مدحرا**
 كالخمس والباقل وهو بالتشديد مع القصر القول والزرع وهي عجمية
 ثم راحقفة والخرطان وهو يظم لها والظا الجلبان بضم الجيم والماش
 وهو بالجمعة نوع من الجلبان فتجب الزكاة في جميع ذلك لورودها في بعضه
 في الاخبار والحق به الباقي ولما قول صلى الله عليه وسلم لا يبي موسى الا شعري
 ومعاذ حين بعثهما الى اليمن فيما رواه الحاكم لا تأخذ الصدقة الا من هذه
 الاربعة الشعر والخيط والتمر والزبيب فاحصر فيه اصنافا في بالنسبة
 الى ما كان موجودا عندهم وخرج بالقوت غير كوخ ورومان وتين ولوز
 وتقاح ومشمش وبالاختيار ما يقتات في الحذب اطراف الحبب البوديت
 كحب الخنظل وحب الغاسور وهو الاشارة فلا زكاة فيها كما لا زكاة في اختيار
 من الطبا وخوها وابد المصنف تبع الغرض قيد الاختيار كما يزرع الادميون
 وعبارة التنبية بما يستنته الادميون لان ما لا يزرع عودا ويستثنونه
 وليس فيه شيء يقتات اختيارا **التنبية** يستثنى من اطلاق المصنف ما وحمل
 السبل جاتا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضا فانه لا زكاة فيه كالحل
 المباح بالصحر وكذا انما البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد
 لربط

قوله كوخ ورومان
 هذا بقول المتن
 وقال حنا وخرج
 حنظل كما كوخ
 وتين فان الكلام في الزرع
 قد استثنى من اطلاق المصنف
 هذا بقوله لا يبي موسى
 لا زكاة في حنظل
 فانه لا يبي موسى
 فانه لا يبي موسى
 فانه لا يبي موسى

والفرا والفرار

قوله كوخ ورومان
 هذا بقول المتن
 وقال حنا وخرج
 حنظل كما كوخ
 وتين فان الكلام في الزرع
 قد استثنى من اطلاق المصنف
 هذا بقوله لا يبي موسى
 لا زكاة في حنظل
 فانه لا يبي موسى
 فانه لا يبي موسى
 فانه لا يبي موسى

والفرا والفرار والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس
 لها مالك معين ولو اخذ الامام الخراج على ان يكون بدلا عن العشر كان
 اخذ القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الزكاة
 تمه **والثالث ان يكون نصيبا كاملا وهو خمسة اوسق**
 لقول صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه الشيخان
 والوسق بالفتح على الافصح وهو مصدر بمعنى الجمع سمي به هذا المقدار لاجل
 ما جعده من الصيعان قال تعالى والبلبل وما وسق اي جمع وسياقي بيان لا اوسق
 بالوزن في كلامه وقد رها بالكيل في الشرح خمسة اراد بونصف وبغيره في
 خمسة اوسق ان تكون مصفاة بنيتها لا فسر عليها لان ذلك لا يוכל معها وما
 اذ حرق في قشر ولم يكل معه من ارز وعلس بفتح العين واللام نوع من البر نصيبا
 عشر اوسق غالبا اعتبار القشرة الذي ادخل فيه اصله له وانقي ولا يكل
 في النصيب جنس يجنس كالحنظل مع الشعر وكل في نصيب نوع باخر كبر بعلس
 لانه نوع منه كما هو يخرج من كل من النوعين بقسطه فان عسر خراجه لكثرة
 الانواع وقلة مقدار كل نوع منها اخرج الوسط منها لا اعلاها ولا ادناها
 رعاية المجابين ولو تكلف واخرج من كل نوع قسطه جازبل هو الا فضل وان شئت
 بضم السين وسكون اللام جنس مستقل لانه يشبه الشعر في برودة الطبع
 والخطم في اللون والملاسة فاكتسب من تركب الشبهتين طبعها بغيره وصار
 اصلا براسه فلا يضم الى غيره **واما الثمار فتجب الزكاة في شئين**
منها فقط وهما تمر النخل وثمر الكرم اي العنب لانها من الاوقات
 المدخرة ولو عبر المصنف بالعنب لكان اولى لوروده النبي عن تسمية بالكرم
 قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمنا انما الكرم الرجل المسلم رواه مسلم قبل

المصري

قوله العنبر وهو شبيه بطلع
 في قنين وهو في البحر مشقة
 حبيبتين وهو ثمر حنظل في ب

قوله كوخ ورومان
 هذا بقول المتن
 وقال حنا وخرج
 حنظل كما كوخ
 وتين فان الكلام في الزرع
 قد استثنى من اطلاق المصنف
 هذا بقوله لا يبي موسى
 لا زكاة في حنظل
 فانه لا يبي موسى
 فانه لا يبي موسى
 فانه لا يبي موسى

سعي كرم من الكرم بفتح الراء لان الخمر المتخذة منه تجعل عليه فكره ان يسمي وجعل
المؤمن احق بما يشق من الكرم يقال رجل كرمي باسكان الراء وفتحها اي كرمي وكرم
الخيول والاغنام افضل الثمار وشجرها افضل بالانفاق واختلوا بها
والرايح ان الخلد افضل لورود كرموا عاتكم الخلد المطعمات في الخلد وانها
خلقت من طينة والخل مقدم على العنب في جميع القرآن ونسب صلى الله عليه وسلم
الخلة بالمؤمن فانها تشرب براسها فاذا قطع ماتت وينتفع بجميع جزاها
وهي الشجرة الطيبة المذكورة في القرآن فكانت افضل وليس في الشجر شجرة
ذكر وانني محتاج الانقي الى الذكر سواء نسب صلى الله عليه وسلم عين الدجال بحجة
العنب لانها اصل الخمر وهي امر الحيات **وشرايط وجوب الزكاة فيها**

اي الثمار **اربعة اشياء** بل خمسة كما ستعرفه وهي **الاسلام والحربة**
والملك التام والخصاب وقد علمت محترزاتها ما تقدم والخامس يدو
الصالح وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالبا فعلا منه في الثمر الماكول المتلون
منه اخذ في حمرة او سواد او صفرة وفي غير المتلون كالعنب الابيض
لينة ونموه وهو صفاو وجريان الملعبة اذ هو قبل بد والصالح
لا يصلح للاكل **ولما عرض العادة** جمع عرض يفتح العين واسكان
الراء اسم لكل ما قابل التقدير من صنوف الاموال **ففي الزكاة فيها**
خبر الحاكم باسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الابل صدقتها
وفي العنم صدقتها وفي البر صدقتها وهو ما يقال لامتنعة البراز والصالح
وليس فيه زكاة عين فصدقته زكاة تجارة وهي تقليب المال بمعاوضة
لغرض الروح **بالشرائط الخمسة المذكورة في زكاة الاعان** وتروك سادا
وهوان يملك بمعاوضة كهر وعوض خلع وصلح عن دم فلا زكاة فيها

قوله في جميع القرآن الا في سورة
عيس لقوله فيها وعنبا وقعبا
ونزيتنا وخالقنا فقدم العنب
على الخلد وكما بان من الخلد
مقدم عليه اذ احدثها وتبين
فاصل فلا فرق هذه الآية للثمة

قوله في العنم صدقتها وفي البر صدقتها
وهو ما يقال لامتنعة البراز والصالح
وليس فيه زكاة عين فصدقته زكاة تجارة
وهي تقليب المال بمعاوضة لغرض الروح
بالشرائط الخمسة المذكورة في زكاة الاعان
وتروك سادا وهوان يملك بمعاوضة كهر
وعوض خلع وصلح عن دم فلا زكاة فيها

ملك بغير معاوضة

ملك بغير معاوضة كهيئة بالاثواب وارث ووصية لانفاق المعاوضة
وسابعا وهوان ينوب حال التملك المجارة ليقهر عن القنية ولا يجب تجديدها
في كل تغير وتسمى بالبنو القنية فانها القطع الحول فيحتاج الى تجديد النية
مقرونة بتصرف **فصل في بيان نصاب الابل وما يجب اخراجه** **اول**

نصاب الابل خمس حديث ليس فيما دون خمس من الابل صدقة **وفيهما**
شاة وانما وجبت الشاة وان كان وجوبها على خلاف الاصل للرفق بالقر
لان ايجاب البعير بملكه واجباب جزء من بعير وهو الخمس مضرب وبالفقر
وفي عشر ثلثان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع

شياه والشاة الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الابل جذعة ضان لها
سنة او اجزعة وان لم يتم لها سنة كما قاله الرافعي في الاضحية ونزل ذلك
منزلة البلوغ بالنسب والاحلام او ثنية معز لها ستان فهو بخير بين
الجذعة والثنية ولا يتعين غالب غنم الابل بخير في كل خمس شاة تطلق على
الضان والمعر لكن لا يجوز الانتقال الى غنم بعد اخرى لا يملكها في القنية
او خير منها ويجزى الجذع من الضان او الثاني من المعز كالاضحية وان كانت
الابل انا فالصدق اسم الشاة عليه ويجزى بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين
عوضا عن الشاة الواحدة او الشياه المتعددة وان لم يساو قيمة الشاة لانه
يجزى عن خمس وعشرين كما سياتي فغما دونها اولى وافادت اضافة الى
الزكاة اعتبار كونه انثى بنت مخاض فما فوقها كما في المجموع **وفي خمس**

وعشرين من الابل بنت مخاض من الابل وهي التي لها سنة وطعت
في الثانية سميت بذلك لان امها بعد سنة من ولادتها تحمل مرة اخرى فخير
من المخاض اي الحوامل **وفي ستة وثلاثين بنت لبون** من الابل وهي غنم لها

قوله في جميع القرآن الا في سورة
عيس لقوله فيها وعنبا وقعبا
ونزيتنا وخالقنا فقدم العنب
على الخلد وكما بان من الخلد
مقدم عليه اذ احدثها وتبين
فاصل فلا فرق هذه الآية للثمة

قوله والشاة الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الابل جذعة ضان لها
سنة او اجزعة وان لم يتم لها سنة كما قاله الرافعي في الاضحية ونزل ذلك
منزلة البلوغ بالنسب والاحلام او ثنية معز لها ستان فهو بخير بين
الجذعة والثنية ولا يتعين غالب غنم الابل بخير في كل خمس شاة تطلق على
الضان والمعر لكن لا يجوز الانتقال الى غنم بعد اخرى لا يملكها في القنية
او خير منها ويجزى الجذع من الضان او الثاني من المعز كالاضحية وان كانت
الابل انا فالصدق اسم الشاة عليه ويجزى بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين
عوضا عن الشاة الواحدة او الشياه المتعددة وان لم يساو قيمة الشاة لانه
يجزى عن خمس وعشرين كما سياتي فغما دونها اولى وافادت اضافة الى
الزكاة اعتبار كونه انثى بنت مخاض فما فوقها كما في المجموع **وفي خمس**
وعشرين من الابل بنت مخاض من الابل وهي التي لها سنة وطعت
في الثانية سميت بذلك لان امها بعد سنة من ولادتها تحمل مرة اخرى فخير
من المخاض اي الحوامل **وفي ستة وثلاثين بنت لبون** من الابل وهي غنم لها

من النسخة في تحصيل **نسخة** من عدم واجبا من الابل ولو جرد في
 قومه ويصطبه ما له ان يصعد درجة وياخذ جيرانا وابل سليمة او ينزل درجة
 ويصطبه الجيران كما جاز له في خبرنا في النسخة في النسخة
 والنزول للمالك لا يما شرا تخفيفا عليه والجيران شاتان بالصفة
 السابقة او عشرون درهما تقريبا خالصا بخيرة الدافع ساعيا كان
 او مالكا وله صعود درجتين فاكثر ونزول درجتين فاكثر مع تعدد الجيران
 وهذا عند عدم الفرق في جهة الخرجة ولا يبعث جيران ولا يجري شاة
 وعشر دراهم لجيران واحد للمالك رضي بذلك لان الجيران حق له اسقا
 اما الجيران فيجوز بيعهم ما فيجوز ثبات عشرون درهما لجيران
 كالنكاحين ولا جيران في غير الابل من بغل وعظم **فصل** في بيان نصيب
 الغنم وما يجب احرازه **اول نصيب الغنم اربعون وفيها شاة**
جذعة من اللسان بالعموم تركها سنة او ثنية من المع بفتح
 العين لها شتان وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائة
واحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة اربع شياه ثم في كل مائة
شاة لحديث انس في ذلك رواه البخاري ونقل التافه في اهل العلم
 لا يختلفون في ذلك ولو تفرقت ماشية المالك في اماكن هي كالتي في
 مكان واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدين لم يمت الزكاة ولو ملك ثمانين
 في بلدين في كل بلد اربعون لا تلزمه الا شاة واحدة وان بعث الماشية
 بينهما خلا فالامام احمد فانه يلزمه عنده عند الباعدين شاتان **ثمة**
 يجري في اخراج الزكاة نوع عن نوع اخر كضان عن مرق وعكسه من
 الغنم وارحية عن مهيمة وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه

قوله ويصطبه ما له ان يصعد درجة وياخذ جيرانا وابل سليمة او ينزل درجة ويصطبه الجيران كما جاز له في خبرنا في النسخة في النسخة والنزول للمالك لا يما شرا تخفيفا عليه والجيران شاتان بالصفة السابقة او عشرون درهما تقريبا خالصا بخيرة الدافع ساعيا كان او مالكا وله صعود درجتين فاكثر ونزول درجتين فاكثر مع تعدد الجيران وهذا عند عدم الفرق في جهة الخرجة ولا يبعث جيران ولا يجري شاة وعشر دراهم لجيران واحد للمالك رضي بذلك لان الجيران حق له اسقا اما الجيران فيجوز بيعهم ما فيجوز ثبات عشرون درهما لجيران كالنكاحين ولا جيران في غير الابل من بغل وعظم فصل في بيان نصيب الغنم وما يجب احرازه اول نصيب الغنم اربعون وفيها شاة جذعة من اللسان بالعموم تركها سنة او ثنية من المع بفتح العين لها شتان وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائة واحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة لحديث انس في ذلك رواه البخاري ونقل التافه في اهل العلم لا يختلفون في ذلك ولو تفرقت ماشية المالك في اماكن هي كالتي في مكان واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدين لم يمت الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل بلد اربعون لا تلزمه الا شاة واحدة وان بعث الماشية بينهما خلا فالامام احمد فانه يلزمه عنده عند الباعدين شاتان ثمة يجري في اخراج الزكاة نوع عن نوع اخر كضان عن مرق وعكسه من الغنم وارحية عن مهيمة وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه

من البقر

قوله برعاية القيمة واجتمع ما قبله وهو صادق بالاداء تحتل نوع كما اذا كانت كلها غنما مثلا ما خرج
 عنها مخرقا وكانت كلها غنما فانخرج عنها ناقة فلا بد من رعاية القيمة بان يكون العنق في الاول تساوي
 قيمة الناقة لو اخرجها وكذا بالعكس وشالا ما اذا خلتل النوع ما قاله الشرح

من البقر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنرا وهي اثني عشر نجاة من الضان
 عنرا ونجاة بقيمة ثلاثة ارباع عنرا وربع نجاة وفي عكس ذلك عكسه
 ولا يرخد ناقص من ذكر وعقب وصغير الا من مثله في غير ما من جوار
 اخذ من اللبن والحوال والذكر من الشياه في الابل والتبيع في البقر فان
 اخلف ماله نقصا وكالا واتخذ نوعا اخرج كاملا برعاية القيمة وان لم
 ينفق ثم بنافض ولاخذ جوار حاصل واكولة وهي السمينه للاكل
 ولذي وهي حديثه العهد بالسنج بان يمسى لها من ولادتها نصف
 نصف شهر كما قاله الاذري وشهران كما نقله الجوهري الا برضى مالكاها
 باخذها نعم ان كانت كلها خيارا اخذ الخيار منها الا الحوامل فلا يرخد
 منها حامل كما نقله الامام واستحسنه ويؤخذ زكاة سائمة عند ورودها
 مالا ينفق اقرب الى الضبط حينئذ فلا يكفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزم
 ان يتبع المرامي فان لم ترد المايمان اكتفت بالكل وقت الربيع فعند موت
 اهلها او هجرتهم ويصدق خرجها في عدتها ان كان فقرا والا فعد ولا
 عدتها عند مضيق ثمره واحدة واحدة ويصدق كل من المالك والساعي او نأ
 بهما قضيت يشيران به الى كل واحدة او يصيدان به فلهما لان ذلك لا يعد
 عن الغلط فان اختلفا بعد العدة وكان الواجب تخلف به اعاد العدة
فصل في زكاة خلطة الاوصاف وتسمى خلطة جوارا وهي المذكورة
 في كلامه **الحليطان** من اهل الزكاة في نصاب او في اقل منه ولا حدما نصاب
 ولو في مائة من نقد او غيره كما سياتي **بزيكيا** وجوار **زكاة** بالنصب
 نزع الحافض اي زكاة المال **الاحد** اجماعا كما قاله ابو حامد **شرايط**
 بل عشره مع انه جرى على واحد ما ذكره على اي صنف كما سيعرف مع ابداله بغيره
 في النسخة

قوله ولا يرخد ناقص من ذكر وعقب وصغير الا من مثله في غير ما من جوار اخذ من اللبن والحوال والذكر من الشياه في الابل والتبيع في البقر فان اخلف ماله نقصا وكالا واتخذ نوعا اخرج كاملا برعاية القيمة وان لم ينفق ثم بنافض ولاخذ جوار حاصل واكولة وهي السمينه للاكل ولذي وهي حديثه العهد بالسنج بان يمسى لها من ولادتها نصف نصف شهر كما قاله الاذري وشهران كما نقله الجوهري الا برضى مالكاها باخذها نعم ان كانت كلها خيارا اخذ الخيار منها الا الحوامل فلا يرخد منها حامل كما نقله الامام واستحسنه ويؤخذ زكاة سائمة عند ورودها مالا ينفق اقرب الى الضبط حينئذ فلا يكفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزم ان يتبع المرامي فان لم ترد المايمان اكتفت بالكل وقت الربيع فعند موت اهلها او هجرتهم ويصدق خرجها في عدتها ان كان فقرا والا فعد ولا عدتها عند مضيق ثمره واحدة واحدة ويصدق كل من المالك والساعي او نأ بهما قضيت يشيران به الى كل واحدة او يصيدان به فلهما لان ذلك لا يعد عن الغلط فان اختلفا بعد العدة وكان الواجب تخلف به اعاد العدة فصل في زكاة خلطة الاوصاف وتسمى خلطة جوارا وهي المذكورة في كلامه الحليطان من اهل الزكاة في نصاب او في اقل منه ولا حدما نصاب ولو في مائة من نقد او غيره كما سياتي بزيكيا وجوار زكاة بالنصب نزع الحافض اي زكاة المال الاحد اجماعا كما قاله ابو حامد شرايط بل عشره مع انه جرى على واحد ما ذكره على اي صنف كما سيعرف مع ابداله بغيره في النسخة

قوله ولا يرخد ناقص من ذكر وعقب وصغير الا من مثله في غير ما من جوار اخذ من اللبن والحوال والذكر من الشياه في الابل والتبيع في البقر فان اخلف ماله نقصا وكالا واتخذ نوعا اخرج كاملا برعاية القيمة وان لم ينفق ثم بنافض ولاخذ جوار حاصل واكولة وهي السمينه للاكل ولذي وهي حديثه العهد بالسنج بان يمسى لها من ولادتها نصف نصف شهر كما قاله الاذري وشهران كما نقله الجوهري الا برضى مالكاها باخذها نعم ان كانت كلها خيارا اخذ الخيار منها الا الحوامل فلا يرخد منها حامل كما نقله الامام واستحسنه ويؤخذ زكاة سائمة عند ورودها مالا ينفق اقرب الى الضبط حينئذ فلا يكفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزم ان يتبع المرامي فان لم ترد المايمان اكتفت بالكل وقت الربيع فعند موت اهلها او هجرتهم ويصدق خرجها في عدتها ان كان فقرا والا فعد ولا عدتها عند مضيق ثمره واحدة واحدة ويصدق كل من المالك والساعي او نأ بهما قضيت يشيران به الى كل واحدة او يصيدان به فلهما لان ذلك لا يعد عن الغلط فان اختلفا بعد العدة وكان الواجب تخلف به اعاد العدة فصل في زكاة خلطة الاوصاف وتسمى خلطة جوارا وهي المذكورة في كلامه الحليطان من اهل الزكاة في نصاب او في اقل منه ولا حدما نصاب ولو في مائة من نقد او غيره كما سياتي بزيكيا وجوار زكاة بالنصب نزع الحافض اي زكاة المال الاحد اجماعا كما قاله ابو حامد شرايط بل عشره مع انه جرى على واحد ما ذكره على اي صنف كما سيعرف مع ابداله بغيره في النسخة

قوله ولا يرخد ناقص من ذكر وعقب وصغير الا من مثله في غير ما من جوار اخذ من اللبن والحوال والذكر من الشياه في الابل والتبيع في البقر فان اخلف ماله نقصا وكالا واتخذ نوعا اخرج كاملا برعاية القيمة وان لم ينفق ثم بنافض ولاخذ جوار حاصل واكولة وهي السمينه للاكل ولذي وهي حديثه العهد بالسنج بان يمسى لها من ولادتها نصف نصف شهر كما قاله الاذري وشهران كما نقله الجوهري الا برضى مالكاها باخذها نعم ان كانت كلها خيارا اخذ الخيار منها الا الحوامل فلا يرخد منها حامل كما نقله الامام واستحسنه ويؤخذ زكاة سائمة عند ورودها مالا ينفق اقرب الى الضبط حينئذ فلا يكفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزم ان يتبع المرامي فان لم ترد المايمان اكتفت بالكل وقت الربيع فعند موت اهلها او هجرتهم ويصدق خرجها في عدتها ان كان فقرا والا فعد ولا عدتها عند مضيق ثمره واحدة واحدة ويصدق كل من المالك والساعي او نأ بهما قضيت يشيران به الى كل واحدة او يصيدان به فلهما لان ذلك لا يعد عن الغلط فان اختلفا بعد العدة وكان الواجب تخلف به اعاد العدة فصل في زكاة خلطة الاوصاف وتسمى خلطة جوارا وهي المذكورة في كلامه الحليطان من اهل الزكاة في نصاب او في اقل منه ولا حدما نصاب ولو في مائة من نقد او غيره كما سياتي بزيكيا وجوار زكاة بالنصب نزع الحافض اي زكاة المال الاحد اجماعا كما قاله ابو حامد شرايط بل عشره مع انه جرى على واحد ما ذكره على اي صنف كما سيعرف مع ابداله بغيره في النسخة

الذهب الخالص ولو غير مضر وب **عشرون مثقالا** بالاجماع بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة وهذا المعدل تحريمه ولو نقص في ميزان ونم في اخر فلا زكاة على الاصح للثبوت في النصاب والمنقال لم يتغير حاله جاهلية ولا اسلام وهو ثمان وسبعون حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها ما ذوق وطال **وفيها** اي نصاب الذهب **ربع العشر** وهو نصف مثقال تحديدا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من عشرين دينارا شئ وفي عشرين نصف دينار **وفيما زاد على النصاب في حساب** ولوبيرا **ونصاب الورق** وهو بكسر الراء الفضة ولو غير مضر وبه **ما يتاد درهم** خالصه بوزن مكة تحديدا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من خمسة اواق من الورق صدقة والا وقي بهضم الحقرة وتشد يد اليه على الا شهر ربعون درهما بالنص وهو المشهور ولا اجماع قاله في المجموع والمراد بالدرهم الدراهم الاسلمية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان وكانت في الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمان عمر رضي الله عنه وقيل عبد الملك على هذا الوزن واجمع المسلمون عليه ووزن الدرهم ستة دنانق والدنانق ثمان حبات وخمسة حبات فالدرهم عشرة اسباع كان **مثقالا** ومتى نقص من المنقال ثلاثة اعشاره كان درهما لان المنقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة بقي درهم **وفيها** الدراهم المذكورة **ربع العشر** منها وهو خمسة دراهم لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة

قوله المثقال والمنقال
مقداره اثنا وسبعون حبة
شعيرة معتدلة
احمر مبرر

قوله المثقال والمنقال
مقداره اثنا وسبعون حبة
شعيرة معتدلة
احمر مبرر

ربع العشر

قوله وما زاد في مثقاله فمضروب **عشرون مثقالا** بالاجماع بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة وهذا المعدل تحريمه ولو نقص في ميزان ونم في اخر فلا زكاة على الاصح للثبوت في النصاب والمنقال لم يتغير حاله جاهلية ولا اسلام وهو ثمان وسبعون حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها ما ذوق وطال **وفيها** اي نصاب الذهب **ربع العشر** وهو نصف مثقال تحديدا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من عشرين دينارا شئ وفي عشرين نصف دينار **وفيما زاد على النصاب في حساب** ولوبيرا **ونصاب الورق** وهو بكسر الراء الفضة ولو غير مضر وبه **ما يتاد درهم** خالصه بوزن مكة تحديدا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من خمسة اواق من الورق صدقة والا وقي بهضم الحقرة وتشد يد اليه على الا شهر ربعون درهما بالنص وهو المشهور ولا اجماع قاله في المجموع والمراد بالدرهم الدراهم الاسلمية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان وكانت في الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمان عمر رضي الله عنه وقيل عبد الملك على هذا الوزن واجمع المسلمون عليه ووزن الدرهم ستة دنانق والدنانق ثمان حبات وخمسة حبات فالدرهم عشرة اسباع كان **مثقالا** ومتى نقص من المنقال ثلاثة اعشاره كان درهما لان المنقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة بقي درهم **وفيها** الدراهم المذكورة **ربع العشر** منها وهو خمسة دراهم لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة

قوله وما زاد في مثقاله فمضروب
عشرون مثقالا بالاجماع
بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم
المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة
وهذا المعدل تحريمه ولو نقص في ميزان
ونم في اخر فلا زكاة على الاصح للثبوت
في النصاب والمنقال لم يتغير حاله
جاهلية ولا اسلام وهو ثمان وسبعون
حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع
من طرفيها ما ذوق وطال وفيها اي نصاب
الذهب ربع العشر وهو نصف مثقال
تحديدا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في
اقل من عشرين دينارا شئ وفي عشرين
نصف دينار وفيما زاد على النصاب في
حساب ولوبيرا ونصاب الورق وهو بكسر
الراء الفضة ولو غير مضر وبه ما يتاد
درهم خالصه بوزن مكة تحديدا لقوله
صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من خمسة
اواق من الورق صدقة والا وقي بهضم
الحقرة وتشد يد اليه على الا شهر
ربعون درهما بالنص وهو المشهور ولا
اجماع قاله في المجموع والمراد بالدرهم
الدراهم الاسلمية التي كل عشرة منها
سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل وكل
عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان
كانت في الجاهلية مختلفة ثم ضربت في
زمان عمر رضي الله عنه وقيل عبد الملك
على هذا الوزن واجمع المسلمون عليه
وزن الدرهم ستة دنانق والدنانق ثمان
حبات وخمسة حبات فالدرهم عشرة
اسباع كان مثقالا ومتى نقص من
المنقال ثلاثة اعشاره كان درهما لان
المنقال عشرة اسباع فاذا نقص منها
ثلاثة بقي درهم وفيها الدراهم
المذكورة ربع العشر منها وهو خمسة
دراهم لقوله صلى الله عليه وسلم وفي
الرقة

قوله المثقال والمنقال
مقداره اثنا وسبعون حبة
شعيرة معتدلة
احمر مبرر

قوله بمبارها
أي ميزانها
١٠٠

بالخاس ويكره للامام ضربا المغشوش بخبر الصحيحين من غشنا فليس
منا وليلا يغشى به بعض الناس بعضا فان علم معيارها صحت
المعاملة بها وكذا ان كانت مجهولة علم الاصح تباع الغالية والمجوة
ويكره لغير الامام ضرب الداهم والدناير ولو خالصه لانه من شأن الامام
ولان فيه فتيانا عليه **لا يجب ليك المباح** من ذهب او فضة كحل
لامرأة **زكاة** لانه معد لاستعمال مباح فاستبى العوامل من النعم وزكي
الحرم من حلي ومن غيره كالاواني بالاجماع وكذا المكروه كالصبة الكبير
من الفضة للحاجة والصغيرة للزينة ومن المحرم المبل المرأة وغيرها فحرم
عليها ما نهم لو اتخذ شخص ماله من ذهب او فضة لجلال عينه فهو مباح
فلا زكاة عليه والسوار والحلي للباس الرجل بان يقصده باخذها
فما حرم ان بالقصد والحش في حلي النساء كالرجل وفي حلي الرجال كالمراة
احتياطاً للشك في اباحته فلو اتخذ الرجل سواراً مثلاً بلا قصد لا
لبس ولا غيره او بقصد اجادة لمن لا استعماله بلا كراهة فلا زكاة فيه
لانتهاء القصد المحرم والمكروه وكذا لو انكسر الحلي المباح للاستعمال وقصد
اصلاحه وامكن بلا صوغ فلا زكاة ايضا وان دام احواله له وام صوره
الحلي وقصد اصلاحه وحيث اوجبنا الزكاة في الحلي واختلفت قيمة
وزنه فالعبرة بقيمة لا بوزنه بخلاف الحرم بعينه كالاواني فالعبرة
بوزنه لا بقيمة فلو كان له حيلة وزنه ما يادهم وقيمة ثلاثمائة نخير
بين ان يخرج ربع عشره مائة ثم يبيعه الساعي بغير جنسه ويفرقوا
ثمنه على المستحقين او يخرج خمسة مصوغة قيمتها سبعة ونصف
نقد ولا يجوز كسره ليعطي منه خمسة مكسوة لان فيه ضرراً عليه وعلى

قوله بعينه اي مع وزنه وقوله لا بوزنه
اي بقطعه والا فلو كانت معتبرا بغيره

قوله بغير جنسه اي بغير ما كان عليه
قوله بغيره اي بغير ما كان عليه

المستحقين او كان

قوله بغير جنسه اي بغير ما كان عليه
قوله بغيره اي بغير ما كان عليه

المستحقين او كان له انا كذلك تخيير بين ان يخرج خمسة من غيره او كسره
ويخرج خمسة او يخرج ربع عشره مائة او يخرج على الرجل حلي الذهب
ولو في الزينة الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم احل الذهب والحديد لانا اني
وحترم على ذكرها الا الانف اذا جذع فانه يجوز ان يتخذ من الذهب
لان بعض الصحابة قطع انفه في غزوة فالتخذ بقا من فضة فالتن
عليه فامر به صلى الله عليه وسلم ان يتخذ من ذهب والاعنلة فانه يجوز
اتخاذها من قطع من ولو لكل اصبع من الذهب قياسا على الانف
والسن فانه يجوز لمن قطع سنه اتخاذ سن من ذهب وان تعددت
قياسا ايضا على الانف ويجرم سن الحاتم من الذهب على الرجل وهي
السعة التي يمسك بها الفقر ويحل للرجل من الفضة الحاتم بالاجماع
ولانه صلى الله عليه وسلم اتخذ حاتم من فضة بل لبسه سواء كان في اليمن
ام في البصرة لكن اليمن افضل والسن ان يجعل الفضة مما يلي كفه ولا
يكره للمرأة لبس خاتم الفضة **تبيها** لم يقرض الاصحاب لمقدار الخاتم
المباح ولعلمهم المتفاوتية بالعرف اي عرف تلك البلدة وعادة امثالها
فيها وهذا هو المعتمد وان قال الاذرعى الصواب ضبطه بدون متقال
ولو اتخذ الرجل حواتم كثيرة لبس الواحد منها بعد الواحد جائز في
الروضة واصلها فان لبسها معا جاز في غير الروضة ما لم يورد الى
اسراف كما يوضح من كلامهم ولو تختم الرجل في غير الخنصر جاز مع الكراهة
لما في شرح مسلم ويحل للرجل من الفضة تخلية الات الحرب كالسيف والرجح
والمنطقة لاما لا يلبسه كالسرج والجمام وليس للمرأة تخلية الزينة
في المنطقة بن ذهب ولا فضة ولها لبس انواع حلي الذهب والفضة كالسوار وكذا

قوله بغير جنسه اي بغير ما كان عليه
قوله بغيره اي بغير ما كان عليه

قوله بغير جنسه اي بغير ما كان عليه
قوله بغيره اي بغير ما كان عليه

قوله وكذا ما يشيخ بها الخ اي لها بسنة اما في سنة والاستثناء فلا يجوز قوله الثبالة اما
اصل السرف فهو مكره واما اسراف الرجل في الله الحرب ويجوز تحلية المصحف
بمبلغه ام لا قوله المصحف ومثله التايم وكذا عبده وكيسه وعلاقته وجب عليه لا كرسية
ما نصح بهما من الثياب وتختم المبالغة في الشرف كالحال وزنه ما يتا
دينار وكذا يجوز اسراف الرجل في الله الحرب ويجوز تحلية المصحف
بفضة للرجل والمرأة ويجوز لها فقط بذهب لعمرا حل الذهب للرجل
لانث امتي قال الغزالي وموكتب المصحف بذهب فقد احسن ولا
زكوة في سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت لعدم ورودها في ذلك
في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه **ونصاب الزروع**
والفواخسة اوسق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة
اووق صدقة والاووق جمع ووق بفتح الواو وكسر هاء يجمع
الصيعان وهي بالوزن الف رطل **وسقاية رطل بالعراقي**
بالبغداد لان الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل
وثلاث بالبغدادى وقدرت به لانه الرطل الشرعي وهو مائة وثمانية
وعشرون درهما واربعة اسياع درهم والنصاب المذكور تحديد كما في
نصاب المواشي وغيرها والعبرة فيه بالمكيل على الصحيح ولما قدر
بالوزن استظهارا واذا وافق الكيل والمعتبر في الوزن من كل نوع
في الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين وكيله بالاردب المصري
ستارادب وربع اردب كما قاله القوي يجعل القدحين صاعا كزكاة
الفطر وكفارة اليمن خلافا للسكي في جعلها خمسة ارباب
ونصف وذلك لانه جعل الصاع قدحين الاسبعي بد **ببي**
لا يضم ثمر عام وزرعة الى ثمر وزرع عام اخر ويضم ثمر العام بفضة
بعض في اكمال النصاب وان اختلف ادراكه لاختلاف المواضع
وبلاده بخراة وبرودة كخد ونهامه فيها حارة يسرع
في حراة وبرودة كخد ونهامه فيها حارة يسرع

نابذة ما يدان في سنة او سنة ما يدان في سنة ما يدان في سنة ما يدان في سنة
ادراك الثمر بها خلافا ليدرها والمراد بالعام هذا اثني عشر شهرا
عربية والعبرة بالنصف هنا باطلا عنها في عام فيضم طلع نخلة الى الاخر
ان طلع الثاني قبل جراد الاول وكذا بعده في عام واحد **فم** لو ان
نخل مرتين في عام فلا يضم بل هما كثره عامين وزرع العام بضمها
وان اختلفت زراعتها في الفصول والعبرة بالنصف هنا اعتبار وقوع
حصاديهما في سنة واحدة اثني عشر شهرا عربية كما مر **ويجب فيها**
الحبة اوسق وما زاد ان سقت بما الساع او بما السبع وهو
نفتح المهلة وسكون المشاة تحت السيل او بما انصب من جبل ونهر
او عين او شرب بغيره لقرية من الماء وهو البعل سواء في ذلك الثمر والزرع
العشر كما لا يجب فيها ان سقت بد **ولاب** بضم اوله وفتح وهو
ما يدبره الحيوان او دالية وهي البكرة او ناعورة وهي ما يدبره الماء
بنفسه او بفتح من نحو نهر حيوان وسي الذكور ناضحا والانتى صخة
او بما استراه او ذهب له لعظم المنة فيه او غصبه لوجوب صفاته **نصف العشر**
وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشيرا بالعشر
وفيما سقى بالنضح نصف العشر والنقد لا جماع على ذلك كما قال البيهقي
وعنه والمعنى فيه كثرة المؤنة وخفتها كما في العلوفة والساعة والعشري
بفتح المهلة والمثلثة ما سقى بما السيل الجاري اليه في حفرة وتسمى الحفرة
عائلا لانه المار بها اذالم يعلمها والقنوات والسواقي المحفورة من البحر
العظيم كالطريق في السقي بما يجري فيها منه العشر لان مؤنة القنوات انما
تخرج لعمارة القرية والانهار وانما تحفر لاجل الارض فاذا انتهت وصل الماء
الى الزرع بطبعه مرة بعد اخرى بخلافا للسقي بالنضح ونحوها فان المؤنة
مردودة بالافضل فسمانية وسقاية
في ثمرها من السقاية وسقاية
في ثمرها من السقاية وسقاية

للزراع نفسه وفيما سقى بالنوعين كالنضج والمطر يسقط باعتبار مدة عيش
 الثمر والزراع ونمايتها لا يكثرها ولا بعد السقيات فلو كانت المدة من يوم
 الزرع مثله الى يوم الادراك ثمانية اشهر واحتاج في اربعة منها الى سقيه
 فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقى بالنضج وجب ثلاثة
 ارباع العشر وكذا الوجهان المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة احدا
 بالاستواء واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى بالسيل وفي
 شهرين الى ثلاثة سقيات فسقى بالنضج وجب ثلاث ارباع
 العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في ان سقى بماذا
 صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهم الساعي
 خلفه ندبا وجب الزكاة فيما ذكره ويبرر وصلاحيته لانه حينئذ ثمره
 كامل وهو قبل ذلك بلح وحصره وباشتهاد جب لانه حينئذ طعا
 وقبل ذلك قبل والصلاحي من ثمر وغيره بلوغه صفة يطلب فيها
 غالبا وعلامته في الثمر المتلون منه اخذه في حمرة وسواد او صفرة
 كبلح وعناب ومشمش وفي غير المتلون منه كالعناب الابيض
 لونه ونموه وهو صفاؤه وجريان الماخيه وبد وصلاحيه بعضه
 وان قل كظهوره وسن خوصه اي حزر كل ثمر فيه زكاة اذا بدا صلاحه
 على مالكة لا يباع فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها او
 ثمره كل النوع وطبا ثم يابس او ذلك للتصنيف اي لنقل الحق من
 العين الى الذمة ثمر او زيبا ليخرجه بعد جفافه وتطري في الخارص
 المذكور عالم بهل للشهادات كلها بشرط تصنيف من الامام او
 نايبه لمخرج من مالكا او نايبه وقبوله للتصنيف فلذلك حينئذ
 تصرف في

الماكول
 ما كان من الثمرات
 التي لا يباع
 فيطوف الخارص
 بكل شجرة
 ويقدر ثمرها
 او ثمره كل النوع
 وطبا ثم يابس
 او ذلك للتصنيف
 اي لنقل الحق من
 العين الى الذمة
 ثمر او زيبا
 ليخرجه بعد
 جفافه وتطري
 في الخارص
 المذكور عالم
 بهل للشهادات
 كلها بشرط
 تصنيف من
 الامام او نايبه
 لمخرج من مالكا
 او نايبه وقبوله
 للتصنيف فلذلك
 حينئذ تصرف في

تصرف في الجميع فان ادعى حيف الخاص فيما يخرصه او غلظه بما يبعد له
 يصدق اليمينه ويحط في الثانية القدر المحتمل وان ادعى غلظه بالمحتمل
 بعد تلف الخروص صدق بيمينه ندبا ان اتهم والابلايمين وان ادعى

تلف الخروص كله او بعضه فلو ادعى لكن اليمين هنا سنة بخلافها
 في الوديع فانها واجبة **فصل في زكاة العروض والمعدن والركاز**
 وما يجب اخراجه **وتقوم عروض التجارة عند الخراج**

به هذا اذا ملك مال التجارة بنقد ولو في ذمته او غير نقد البلد الفاعل
 او دون نصاب فانه يقوم به لانه اصل ما يبدى واقر به اليه من نقد البلد
 فلو لم يبلغ به نصابه تجب الزكاة وان بلغ بغيره اما اذا ملكه بغير
 نقد كعروض وكحك وخلع فبغالب نقد البلد يقوم به فلو حال الحول
 تجل لا نقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس او نحوها اعتبر اقرب
 البلاد اليه فان ملكه بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به والباقي
 بغالب نقد البلد فان غلب نقدان على التساوي وبلغ مال التجارة
 نصابا باحد هادون الاخر قوم به لتحقيق تمام النصاب باحد
 النقدين وبهذا فارق مال الوتم النصاب في ميزان دون اخر او
 بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به وان بلغ نصابا بكل منهما خيرة
 المالك كما في شاتي الجبران ودراهمه وهذا هو المعتمد كما صححه
 في اصل الروضة وان صح في الممناع كما صله انه يتعين الانفع
 للمستحقين ويضم ربح حاصل في اثنا الحول ان لم ينض بما
 يقوم به فلو اشترى عرضا بما يتي درهم فصارة قيمته في الحول
 ولو قبل اخذه بلحظة ثلاثمائة زكاه اخذ اما ان انض دراهم

قد ذكرنا في كتابنا
 في الزكاة ما
 قد ذكرنا في كتابنا
 في الزكاة ما

قد ذكرنا في كتابنا
 في الزكاة ما
 قد ذكرنا في كتابنا
 في الزكاة ما

قد ذكرنا في كتابنا
 في الزكاة ما
 قد ذكرنا في كتابنا
 في الزكاة ما

او دنایر بما یقوم به وامسکه الی آخر الحول فلا یضم الی الاصل بل یزید

الأصل حول ويفرد الريح حول ويخرج من قيمة ذلك لامن العرش

ربع العشر اما ان ربع العشر كما في الذهب والفضة لانه يقوم بهما

واما ان في القيمة فلا انها متعلقة فلا يجوز اخراجه من عين العرض

وما يواي لصاب استخرج من معدن الذهب والفضة اي استخرج

ذلك من هو من اهل الزكوة من ارض مباحة او مملوكة له يخرج منه اي انصاف

ربع العشر يوم الاداء السابقة بخبر وفي الرقة ربع العشر وما زاد فمخا

المال لان الجور انما يعتد لاحكامها الزاوية المستقيمة في الزاوية

فأشبهه الثمار والزرع ويضم بعض المخرج إلى بعض إن أتى المعدن

وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقا الاول على ملكه

ولا يشترط في الضم انفصال النبل لانه لا يحصل غالباً الاستفراق واذا قطع

العمل بعد ذلك كاصلاح الة ومريض ضم وان طال الزمن عرفا فان قطع بلونه

بأنه قد لم يضم طال الزمن أم لا لعرضه ومعنى عدم الضم أنه لا يضم الأول إلى الثاني

في اكمال النصاب ويصم الثاني الى الاول ان كان باقيا كما يصم الى ما ملكه

بغير المعدن كانت وهبة في احوال النصاب فاذا استخرج من الفضة حبيبات

ورحمها بالعمل الاول ومائة وخمسين بالناسي فلاحه في المحرم

بے ایمانہ و کفریہ نہ ہو چنانچہ اگر وہ مالکِ احمق ہی میں غیر بقدر

فليس يخرج بقولها وحقول اسرار الرب واما ما يحذر الرفيق فلسيده فلزمه
من المعين ولا زكوة عليه فيه واما ما يحذر الرفيق فلسيده فلزمه

زكاة ويجمع الذي من اخذ المحدث والركاز بدار الاسلام مما يجمع

منه

٥٠

من الاحياء لان الدار للمسلمين وهود خيل فيها والمانع له الحاكم فقط

فانما اخذه قبل منفه ملكه كما لو احتطب ويفارق ما احياه بتايد

ضرم وقت وجوب حق المعدن حصول النسل في يده وقت الإخراج

قلب الخليل والتسعة من التراب ونحوه كما ان وقت الوجوب
في الصلاة اذ لا يروى الا في الصلاة **والله اعلم**

سأذهب أوفضه **يؤخذ بالخاء المعجمة من الكاف الخ** رواه

السُّخَّانُ وَخَالَفَ الْمَعْدِنَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا مُؤْنَةَ وَخُصَا أَوْ مُؤْنَةً

٢ فقلة فكثير واجبه كالعشرات ويصرف هو والمعدن مصرف الزكاة

لأنه حق واجب في الاستفادة من الأرض فاستبدوا واجب على المزارع

والثمار **تعتيب** قد علم انه لا بد ان يكون نصيبا من المقدولا

يُشْرَطُ فِيهِ الْحَوْلُ وَالرَّكَازَةُ مَعْنَى الْمُرُكُوزِ وَهُوَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْمُرَدُّ

باجاهليه ما قبل الاسلام اي قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم

كما صرح به الشيخ ابو علي سمي بذلك لكثرة جهالة اهل

فَيَكُونُ الْمَدْفُونُ الْجَاهِلِيَّ كَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مَا لَكَ بِلَفْتَةِ الدُّعَاءِ

فان علم انها بلغت وعاند ووجد في بيانه او بلده التي استهاكته

فليس بركا ذبل في محاكاه في المجموع عن جماعة واقهر وان يكون

مدفونان و جدّه ظاهر فان علم ان السيل اظهره فريكان وانه

کاتھرا ولفظہ وان شد فیما لو شد فی انہ ضرب کما علیہ

اول السلام وسباني فان وجد فيني اسلم مي كان يكون عليه في
سنة الف او السبع مائة من الهجرة النبوية و عليه ما كنتم فافهموا

عن مالك بن نيار انه قال سئل عن رجل قال يا رسول الله اني اريد ان اعلم ما لي من مال الله في الارض فاني لم اعلم ما لي

[illegible]

فقد بالخارج المعجزة او بالجمع
كما في بعض النسخ وفعل
اختياره الاول لانه لا يلزم
منه الرجوع الاخذ

افقيه

قد رما قبله ما واقيمة
على لنا نسوي عبيها
بغير عاقل وهو في

قوله فليقطع اي فيكون الواجب سنة
ثم ان الامان يتملكه ان لم يظلم امر ملكه الله مد

فی الزلجہ

فلقطة وكذا ان لم يباع من اي الضربين الجاهلي والاسلامي هو
بان كاشمالا اثر عليه كالتبر وانما يملك الركا والواجده ويلزمه
اذا وجد في موات او في ملك احياء فان وجد في مسجد او
شارع فلقطة وان وجد في ملك شخص او في موقف عليه للشخص
ان ادعاه وان لم يدعه بان نفاه او سكت فله ملك منه وهكذا
حتى ينهي الامر الى المحي الارض فيكون له وان لم يدعه لانه ملكه ولو
تنازع في الركا في الملك بايع ومشتري او مكر ومكتر او معير ومستعير
صدقة ذواليد يمينه كما لو تنازع في ائنة الدار **فصل في زكاة**
الفطر ويقال صدقة الفطر سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقا
ايضا زكاة الفطر بكسر الفاء والتا في اخرها لانها من الفطر التي هي الخلفة
المراوه بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال وكيع ابن الجراح
زكاة الفطر شهر رمضان كسبحة في السهو للصلاة تجبر نقصان النور
كما يجبر السجود ونقصان الصلاة والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس
صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين
وجب زكاة الفطر بثلاثة شرايط بل اربعة كما استعرف الاول
الاسلام فلا فطرة على كافر اصلي لقول صلى الله عليه وسلم من المسلمين
وهو اجماع قال الماوردي لانها طهرة وليس من اهلها والمراد انه
ليس مطالبها باخراجها ولكن يعاقب عليها في الهرة واما فطرة المرتد
فمن عليه مائة موقوفة على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد ولو
غرب الشمس ومن تلزم الكافر نفقته مرتد لم تلزمه فطرة حتى يعود الى الاسلام

واما اذا كانا من كافرين فلا يعدم وجوبها ومع ذلك لو وجدها انسان فلا يكره لانهما وان
 لم يدر احد منهما انهما كافرين كانت بحما عليهما كحرف فلا يكره جاحد هاتون فيهما الله تعالى
 الا اذا كانا من المشركين كالمجوس واليهود والوثنيين كانا يكرهان في كل حال
 لهما الا اذا كانا من الكفار الذين لا يدر احد منهما انهما كافرين فلا يكره جاحد هاتون فيهما الله تعالى

الثاني **تغريب كل التمس من اخروم من رمضان** لانها مضى
 في الحديث الى الفطر من رمضان في الجيز لما هي ولا بد من ادراك
 جزم من رمضان وجزم من ليلة سؤال او مع اخر جزم من رمضان او
 كان هناك مهاياة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم او نفقة قريب
 بين اثنين كذلك في غلبتها الا ان وقت الوجوب حصل في ليلتهما فخرج
 عن من مات بعد الغروب دون من ولد بعده وليس ان تخرج قبل
 صلاة العيد لا تباع وهذا جرى على الغالب من فعل الصلاة اول
 النهار فان اخرج استحباب الا اذا اول النهار ويحرم تاخيرها عما
 يوم العيد لا عذر كغيبته ماله او استحقاقه الثالث من الشروط
وجود الفضل اي الفاضل عن قوة وقوف من تلزمه نفقة
 من عياله من زوجته او بعضية او ملكية **في هذا اليوم**

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

في الديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولولا دي كارجحه في
 المجموع والشرط الرابع الذي تركه المصنف الحرة فلا فطره على رقيق
 لا عن نفسه ولا عن غيره اما غير المكاتب كتابته صحيحة فلعدم
 ملكه واما المكاتب المذكور فله ضعف ملكه اذا تلحق عليه زكاة ماله ولا
 نفقة قريبه ولا فطره على سيده عند الاستقلال بخلاف المكاتب
 كتابته فاسدة فان فطرته على سيده وان لم تلحق عليه نفقته ومن بعضه
 حر تلزمه من الفطرة بقدر ما عليه من الحرية وباقها على مالك الباقي هذا
 حيث لا مهاداة بينه وبين مالك بعضه فان كانت مهاداة اختصت
 الفطرة بمن وقعت في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك ويترك
 عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من زوجته ومبعضه ورقيقة المسلمين
تنبيه ضابط ذلك من تلزمه فطره نفسه لزمه فطره من تلزمه نفقته
 بملك او قرابة او زوجية اذا كانوا مسلمين ووجد ما يودي عنهم
 واستثنى من هذا الضابط مساييل منها لا يلزم المسلم فطره الرقيق
 لقرب والزوجة الكفار وان وجبت نفقتهم لقوله صلى الله عليه وسلم
 في الحر السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرة زوجته حرة كانت
 او غيرها وان اوجبنا نفقتها في كسبه ونحوه لانه ليس هلا لفطرة
 نفسه فكيف يحمل عن غيره ومنها لا يلزم الابن فطرة زوجته ابيه
 ومستولدة وان وجبت نفقتها على الولد فان النفقة لازمة لالا
 مع اعسار فحملها الولد بخلاف الفطره ومنها عبد بيت المال يجب
 نفقته دون فطرته ومنها الفقير العاجز عن الكسب يلزم المسلمين
 نفقته دون فطرته ومنها ما نص عليه في الام انه لو اجر عبده وشرط

نفقته

في الاما اذا كان يركب عن غيره فالعبرة بقوت بلد المودى
 تحت وفقره في نفسه وان كان فطرا فلام المشق
 فطره صاعا من ثوبه فطره بلده من ثوبه اذا اراد
 عن نفسه او غيره فلهذا ان بينه وبينه فطره بلده من ثوبه اذا اراد
 سنة ١٠٠٠

نفقته على المستاجر فان الفطرة على سيده ومنها عبد المالك في المساقاة
 والقراض اذا شرط عمله مع العامل فنفقته وفطرته على سيده ومنها
 ما يوجب بالنفقة ومنها عبد المجد فلا يجب فطرته وان وجبت
 نفقتها سواء كان عبد المجد ملكا له او موقوفا عليه ومنها الموقوف
 على جهة او معين كرجل ومدرسة ورباط ولو اعسر الزوج وقت
 الوجوب او كان عبدا لزم سيد الزوجة الامة فطرته لا الحر والامر
 ولا زوجها لا نفقا يساره والفرق كال تسليم الحر نفسه بخلاف
 الامة لا تستخدم السيد لها ويترك عن نفسه وعن من تلزمه زكاة
صاعا من غالب **قوت** بلده ان كان بلديا وفي غيره من غالب
 قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف النواحي والمعتبر في
 غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت
 الوجوب خلافا للفرابي في وسيط ويجري القوت الاعلى عن القوت
 الادنى لانه زاد خيرا ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الادنى
 والادنى زيادة الال قنيات له المقصود فالخير من الال والادنى
 خير من الربيب والشعر خير من التمر لانه ابلغ في الال قنيات والتمر
 خير من الربيب فالشعر خير منه بالادنى وينبغي ان يكون
 الشعر خيرا من الال وزوان الارز خير من التمر ولم ان يخرج عن
 نفقته من قوت واجب وعن من تلزمه فطرته كزوجته وعبد
 وقريب او عمن تبرع عنه بثلثه باذن اعلاه منه لانه زاد خيرا وله
 ببعض الصاع المخرج عن الشخص الواحد من جنسين وان كان

فطره لا يستخدم السيد بها
 لانه يسيل من ان يتقدم
 ولا فطره المصلحة انما سلة
 للزوج لئلا ينهارا حتى يجب
 نفقتها لان الفطرة تابعة للنفقة
 رجومي ومما اصل الامة ان كانت
 سلة للزوج لئلا ينهارا ففليس
 نفقتها ثم ان كان موقوفا ففطرته
 عليه ايضا وان كان حرا
 ففليس السيد وان كانت حرة
 لئلا فقط وليستخدمها السيد
 نهرا فليس على زوجها سلة
 ففليس السيد

فطره زيادة الاقضية الاثر في النفقة

فطره بلده من ثوبه اذا اراد
 سنة ١٠٠٠

وایضا رسیدیم

بنو قریظہ

وَالْأَقْلَامُ حُرٌّ وَاللَّيْلُ عَلَيْهِمْ جَامِدٌ

فقدت بالبقا اي خلاط ساذق
كان حلة نا فوضا الامم من العشرة
سكنين مرسى احمد ابن

[illegible]

ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجوم ام اما مكاتب الزكي فلا يعطي من زكاة شئ العود الفائدة اليه مع كونه ملكه والسادس الغارم وهو ثلثة من ثلثين لنفسه في مباح طاعة كان ام لا وان صرفه في معصية او في غير مباح كخر وتاب وذن صدقة او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف ما لو تدين لمعصية وصرفه فيها ولم يتب ولو لم يحتاج فلا يعطى او تدين لا صلاح ذات الدين اي الحار بين القوم كان خافضته بين فيسكنين تدار عتافي قتل لم يظهر فائده فيحل الرية تسكيناً للفطنة فيعطى ولو غنيا ترغيباً في هذه المكرهات وتدين لضعفان فيعطى ان اعسر مع الاصل او اعسر وحده وكان متبرعاً بالضعفان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابع في سبيل الله تعالى وهو غار ذكر متطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانة له على الغزو والثلث ابن السبيل وهو منتهي سفر من بلد مال الزكاة ويجوز له في سفره ان احتاج ولا معصية بسفره **تنبيه** من علم الدافع من امام او غيره حاله من استحقاق الزكاة وعدمه عمل بعلمه ومن لا يعلم حاله فان ادعى غيالا او تلف مال عرف انه له فيكلف بينه لسببهما كعامل ومكاتب وغارم وبقيته المولفة وصدق غار وابن السبيل فلا يعين فان خلفا عما اخذ لاجله استرد منهما ما اخذاه والبينة هنا اخبار عدلين او عدل وامرأتين ويعني عن البينة استفاضة بين الناس وتصديق دأين في الغارم وسيل المكاتب ويعطى فقير ومساكين كفاية عمر غالب فيشترى ان بما يعطى عقارا يستغلانه والله امام ان يشترى له

القول في بيان ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجوم ام اما مكاتب الزكي فلا يعطي من زكاة شئ العود الفائدة اليه مع كونه ملكه والسادس الغارم وهو ثلثة من ثلثين لنفسه في مباح طاعة كان ام لا وان صرفه في معصية او في غير مباح كخر وتاب وذن صدقة او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف ما لو تدين لمعصية وصرفه فيها ولم يتب ولو لم يحتاج فلا يعطى او تدين لا صلاح ذات الدين اي الحار بين القوم كان خافضته بين فيسكنين تدار عتافي قتل لم يظهر فائده فيحل الرية تسكيناً للفطنة فيعطى ولو غنيا ترغيباً في هذه المكرهات وتدين لضعفان فيعطى ان اعسر مع الاصل او اعسر وحده وكان متبرعاً بالضعفان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابع في سبيل الله تعالى وهو غار ذكر متطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانة له على الغزو والثلث ابن السبيل وهو منتهي سفر من بلد مال الزكاة ويجوز له في سفره ان احتاج ولا معصية بسفره تنبيه من علم الدافع من امام او غيره حاله من استحقاق الزكاة وعدمه عمل بعلمه ومن لا يعلم حاله فان ادعى غيالا او تلف مال عرف انه له فيكلف بينه لسببهما كعامل ومكاتب وغارم وبقيته المولفة وصدق غار وابن السبيل فلا يعين فان خلفا عما اخذ لاجله استرد منهما ما اخذاه والبينة هنا اخبار عدلين او عدل وامرأتين ويعني عن البينة استفاضة بين الناس وتصديق دأين في الغارم وسيل المكاتب ويعطى فقير ومساكين كفاية عمر غالب فيشترى ان بما يعطى عقارا يستغلانه والله امام ان يشترى له

ذلك ما في العتق

ذلك ما في الغاري هذا فمن لا يحسن الكسب بحرفة ولا التجارة اماناً يحسن الكسب بحرفة فيعطى ما يشترى به الاتها او تجارة فيعطى ما يشترى به ما يحسن التجارة فيه ما يفي رجه بكفايته غالباً فيعطى مكاتب غارم لغیر اصلاح الدين ما عجز عنه من وفاء دينهما ويعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده او ماله ان كان له في طريقة مال ويعطى غار حاجته في غزوه ذهاباً واياباً واقامة له ولعِياله ويملكه فلا يسترد منه ويهيأ للمكاتب ان لم يطق المشي او قال سفره وما يحمل عليه زاده و متاعه ان لم يقدر مثله حملها كاهن السبيل والمولفة يعطى ما الاما او المالك بما يراه والعامل يعطى اجرة مثله ومن فيه صفتا استحقاق كفقير غارم ياخذ باحداها وتجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم ان امكن بان قسم الامام او نايبه ووجدوا الظاهر لاية فان لم يمكن بان قسم المالك اذ لا عامل ولا امام ووجد بعضهم **وجوب الدفع الى من يجله** وتعميم من وجد منهم وعلى الامام احاد كل صنف وكذا المالك ان اخصر بالبلد وفي لم المال فان لم يخصص او اواخصر ولا وفي بهم المال لم يجز الاقتصار **على اقل من ثلاثة من كل صنف** لذكره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد يعني سبيل الله وابن السبيل الذي هو المجنس **العامل** فانه يسقط اذا قسم المالك ويجوز حيث كان ان يكون واحداً ان حصلت به الكفاية وتجب التسوية بين الاصناف غير العامل ولو زادت حاجة بعضهم وله تجب التسوية بين احاد الصنف الا ان يقسم الامام وتساوى الحاجات فتجب التسوية ويحرم على المالك ولا يجزئ نقل الزكاة من بلد وجوبها

القول في بيان ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجوم ام اما مكاتب الزكي فلا يعطي من زكاة شئ العود الفائدة اليه مع كونه ملكه والسادس الغارم وهو ثلثة من ثلثين لنفسه في مباح طاعة كان ام لا وان صرفه في معصية او في غير مباح كخر وتاب وذن صدقة او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف ما لو تدين لمعصية وصرفه فيها ولم يتب ولو لم يحتاج فلا يعطى او تدين لا صلاح ذات الدين اي الحار بين القوم كان خافضته بين فيسكنين تدار عتافي قتل لم يظهر فائده فيحل الرية تسكيناً للفطنة فيعطى ولو غنيا ترغيباً في هذه المكرهات وتدين لضعفان فيعطى ان اعسر مع الاصل او اعسر وحده وكان متبرعاً بالضعفان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابع في سبيل الله تعالى وهو غار ذكر متطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانة له على الغزو والثلث ابن السبيل وهو منتهي سفر من بلد مال الزكاة ويجوز له في سفره ان احتاج ولا معصية بسفره تنبيه من علم الدافع من امام او غيره حاله من استحقاق الزكاة وعدمه عمل بعلمه ومن لا يعلم حاله فان ادعى غيالا او تلف مال عرف انه له فيكلف بينه لسببهما كعامل ومكاتب وغارم وبقيته المولفة وصدق غار وابن السبيل فلا يعين فان خلفا عما اخذ لاجله استرد منهما ما اخذاه والبينة هنا اخبار عدلين او عدل وامرأتين ويعني عن البينة استفاضة بين الناس وتصديق دأين في الغارم وسيل المكاتب ويعطى فقير ومساكين كفاية عمر غالب فيشترى ان بما يعطى عقارا يستغلانه والله امام ان يشترى له

القول في بيان ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجوم ام اما مكاتب الزكي فلا يعطي من زكاة شئ العود الفائدة اليه مع كونه ملكه والسادس الغارم وهو ثلثة من ثلثين لنفسه في مباح طاعة كان ام لا وان صرفه في معصية او في غير مباح كخر وتاب وذن صدقة او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف ما لو تدين لمعصية وصرفه فيها ولم يتب ولو لم يحتاج فلا يعطى او تدين لا صلاح ذات الدين اي الحار بين القوم كان خافضته بين فيسكنين تدار عتافي قتل لم يظهر فائده فيحل الرية تسكيناً للفطنة فيعطى ولو غنيا ترغيباً في هذه المكرهات وتدين لضعفان فيعطى ان اعسر مع الاصل او اعسر وحده وكان متبرعاً بالضعفان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابع في سبيل الله تعالى وهو غار ذكر متطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانة له على الغزو والثلث ابن السبيل وهو منتهي سفر من بلد مال الزكاة ويجوز له في سفره ان احتاج ولا معصية بسفره تنبيه من علم الدافع من امام او غيره حاله من استحقاق الزكاة وعدمه عمل بعلمه ومن لا يعلم حاله فان ادعى غيالا او تلف مال عرف انه له فيكلف بينه لسببهما كعامل ومكاتب وغارم وبقيته المولفة وصدق غار وابن السبيل فلا يعين فان خلفا عما اخذ لاجله استرد منهما ما اخذاه والبينة هنا اخبار عدلين او عدل وامرأتين ويعني عن البينة استفاضة بين الناس وتصديق دأين في الغارم وسيل المكاتب ويعطى فقير ومساكين كفاية عمر غالب فيشترى ان بما يعطى عقارا يستغلانه والله امام ان يشترى له

قوله الى بلد اخر المراد الى محل تقصير فيه الصلاة فالبلد الذي لا يقصر فيه

مع وجود المستحقين الى بلد اخر فان عدت الاصناف في بلد وجوبا
او فضل منهم شيء وجب نقلها او الفاضل الى مثلهم باقرب بلد اليه فان
عدم بعضهم او فضل عنه شيء رد نصيب البعض او الفاضل عنه على
الباقين ان نقص نصيبهم عن كفايتهم اما الامام فله ولو بناييه
نقل الزكاة مطلقا ولو امتنع المستحقون من اخذها قوتلوا **فروع**
لو كان شخص عليه دين فقال المديون لصاحب الدين ادفع لي من زكائك
حتى اقضي دينك ففعل اجزاء عن الزكاة ولا يلزم المديون الدفع اليه
عن دينه ولو قال صاحب الدين اقضي ما عليك لارده عليك من
زكائي ففعل صح الفضا ولا يلزم رده اليه فلو دفع اليه وشرط
ان يقضيه ذلك عن دينه لم يجزه ولا يصح قضائه بها ولو نوى
بلا شرط جاز ولو كان عليه دين فقال جعلته عن زكائي لم يجز على
الصحيح حتى يقضيه ثم يرده اليه وقيل يجزه كما لو كان وديعة
وخمسة لا يجوز دفعها اي الزكاة اليهم **الاول الفقير بال** حاضره عنده
او كسب لا يفي به كيفية **والثاني العبد** غير المكاتب اذا لحق فيهما الى
به رقب غير المكاتب **والثالث بنواها** **اشتم** وبنو **المطلب** فلا يحل
لها القول صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس
وانها لا تحل ل محمد ولا لالا محمد رواه مسلم قال لا احل لكم اهل البيت
من الصدقات شيئا ان لكم في خمس الخسوسا بكفيكم او بعينكم اي بل
بعينكم ولا يحل ايضا لمواليهم كخبر مولى القوم منهم **والرابع من تلزم**
الزكاة نفقة بزوجية او بعينية **لا يدفعها اليهم باسم** اي من
سهم **الفقر** **او لاسم المساكين** لغنايتهم بذلك ولما دفعها اليهم من

قوله دفع الفضة لغنايتهم اي لعلها لا تكون حراما على غيره

اي لا يملكها من غير اذن المالك

بقية العروة

باقى الاصناف اذا كانوا بذلك المصنف الا ان المرأة لا تكون عاملة ولا غائبة
كما في الروضة **تنبيه** افرد المصنف الضمير في نفقة حملا على لفظين
وجعه في اليهم حملا على معناها ولا حاجة تقيد به بالزكاة اذ من تلزم
غير الزكاة نفقة كذلك فلو حذفه لكان اخصرا واشمل **والخامس لا**
تصالح الكافر كخبر الصالحين المتقدمة نحو خن من اغنيايتهم وتورد على قولهم
نعم الكيال والحال والمحافظة وخبرهم يجوز كونهم كفارا استاجرين من اسلمهم
العامل لان ذلك اجرة لا زكاة **تنبيه** يجب اداء الزكاة فورا اذا تمكن من
الاداء بحضور مال واخذ الزكاة من امام او ساع او سحق او جفاف ثم
وتنقيه حب وخلو مال من مهم ديني او ديني كصله واكل ونقد
على غائب قايلا وعلى استيفاء دين حال ويزوال حجر فليس تقبيل راحة
قبض ولا يشترط نقر بصدق بموت او وطى وفارق الاجرة بانها مستحقة
في مقابلة المنافع فيفقوا انها ينسخ العقد بخلاف الصداق فان اخرجه
ادائها وتلف المال ضمن وله اداؤها مستحقة الا ان طلبها امام عن اربع سنين
مال ظاهر فيجب اداؤها وله دفعها الى الامام بلا طلب منه وهو افضل
من نقر يقها بنفسه ويجب نيته في الزكاة كذا زكائي او فرض صدقي
او صدقة مالي المفروضة ولا يكفي فرض مالي لانه يكون كفارة او ندرا
ولا صدقة مالي لانها تكون نافذة ولا تجب في النية تعيين مال فان
عينه لم يقع عن غيره ويلزم الولي عن مجزئ وتكفي النية عند رها
عن المال ويجزئ وعند فقهاء الامام او وكيله والفضل ان ينوي عند
نقر يقها ايضا وله ان يوكل في النية ولا يكفي نيته الامام عن الزكاة بلا اد
منه الا عن منعه من ادائها فيكون ويلزمه اقامته لها مقام نية الزكاة
في

قوله لا يحل ل محمد ولا لالا محمد رواه مسلم

قوله لا يحل ل محمد ولا لالا محمد رواه مسلم

والزكاة تتعلق بالمال الذي يجب فيه تغلق شركة بقدرها فلو باع ما
 به الزكاة أو بعته قبل اخراجها بطل في قدرها لان باع مال تخارة
 بلا محاباة فلا تبطل لان متعلق الزكاة القيمة وهي لا تغترب بالبيع
 وسن للامام ان يعلم شهر الاخذ الزكاة وسن ان يكون الحرام لانه
 اول السنة الشرعية وان يقيم نعم زكاة وفيه لا باع في محل فلهذا
 للناس لا يكثر شعره وحرم الوسم في الوجه لله في **تق** صدقة الطوع
 سنة لما ورد في هاشم الكتاب والسنة وتخل لغنى ولذي القربى لا للمني
 صلى الله عليه وسلم وتخل لكافر ودفعه اسرا وفي رمضان ونحو قريب كزوجه
 وصديق في ارقب فاقرب افضل وتجر بما يحتاجه من نفقة وغيرها
 لمونه من نفسه وغيره اوله لا يظن له وقالوا تصدق به ويسن بما
 فضل عن حاجته لنفسه ومونة يومه وليلة وفصل كسوته ووفاد
 ان صبر على الاضاعة والاكره كافي المذهب ويسن الاكثار من الصدقة
 في رمضان وامام الحاجة وعند كسوف ومريض وسفر وجح وجهاد
 وفي ارضه وامكنة فاضلة كعشر في الحجة وايام العيد ومكة والمدينة
 ويسن ان يخص بصدقة اهل الخير والمحتاجين ولو كان التصديق
 بشئ يسير ففي الصحيحين وانفق النار ولو شق ثمره وقال تعالى
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن تصدق بشئ كه ان يملك من حمة
 من دفعه اليه بمعاوضة او غيرها يجرم من بالصدقة ويبطله ثوابها
 ويسن ان يتصدق بما يجبه قال تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما
 تحبون **كتاب الصيام** هو الصوم لغة الامساك ومنه قول تعالى
 حكاية عن مريم اني نذرت للصوم اي امساكا وسكوتا عن الكلام
 قوله كتاب الصوم اخذ قديمه على اكثر من اربعة اشياء من يجب عليه خلاف
 فلو كان افضل وجعل افضل لان وظيفة العزم كغير الصغار والكل
 وجوز في الصيام بالمال والاولاد لان كل منهما سدا له الا بال
 وكل منهما مصدر كصيام واقتضى الصوم من الشارب العزم والامانة
 فمن خصه صيام هذه الامة وقرب في السنة التي كانت من ادراج في شعبان
 صيام على الله عليه وسلم سبع سنين ثمانية فاضل واحد كامل تعطينا

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

وذكره قال المحقق
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

قوله اية كتب عليكم الصيام اية واحدة بالامام المعهودات في الامة الشرعية في يوم
 رمضان وجعلها حجة على من لم يسمعها وقوله تعالى احسب على الذين من قدامك
 الا ومن عن عليهما من رمضان الا انهم قبلوا عنه واقتضيت فاصل الصوم ووث
 قال ابن عبد السلام رمضان افضل الشهور ونحو حديث رمضان سيد الشهور
 وشرا عا اساله عن المفطر على وجه مخصوص مع النية والاصل في وجوبه قبل
 الاجماع اية كتب عليكم الصيام وخبرني الاسلام على حسن وفرض في
 شعبان في السنة الثامنة من الهجرة واركانه ثلاثة صائم ونية وامساك
 عن المفطرات ويجب صوم رمضان باحد امرين بالمال شعبان ثلاثين
 يوما او روية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لقوله صلى الله عليه وسلم
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا **الحديث** شعبان ثلاثين
 ووجوبه معلوم من الدين بالضرورة فان وجد وجوبه فهو كافر الا ان يكون
 قريب عهد بالسلام او نشأ بعيدا عن العلم او من ترك صومه غير جاهد
 في من غير عذر كمن كفر كان قال الصوم واجب علي ولكن لا الصوم حليس وضع
 من الطعام والشراب بها واليحصل له صورة الصوم بذلك وثبت رؤيته
 في حق من لم يره بعد كالمادة لقول ابن عمر اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم
 اني رايت الهلال فصام وامر الناس بصيامه رواه ابو داود وصححه
 ابن حبان وماروي الترمذي وغيره ان اعرابيا شهد عند النبي صلى الله
 عليه وسلم برويته فامر الناس بصيامه والمعه في ثبوت بالواحد الا حيا
 للصوم وهي شهادة حسية قالت طائفة منهم البغوي ويجب الصوم
 انما علم من اخبر موثوق به بالروية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكر
 عند القاضي وكيف في الشهادة اشهد اني رايت الهلال وحمل ثبوت
 بعد في الصوم قال الزركشي وتوافقه كصلة الراوي والاعتكاف
 والحرمان بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا في غيره ذلك كدين موجب
 ووقع طلاق وعق معلقين به هذا كما قاله البغوي ان سبق التعليق
 بالشهادة فلو حكم القاضي بدخول رمضان بشهادة عدل ثم قال قائل ان ثبت

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان
 في كل سنة من رمضان

في رمضان فغير الصوم اربعة اشهره

رمضان فغير الصوم اربعة اشهره
 يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراض به **تنبيه**
 يضاف الى الروية والكمال العدة فمن دخلها بالاجتهاد عند
 الاستنباط والظاهر كما قاله الفرعي ان الامارة الدالة كروية القنابل المتعلقة
 بالماير في اخر شعبان في حكم الروية ولا يجب الصوم بقوله المنجم ولا
 يجوز ولكن لان يعمل بحسبه كالصلاة كافي المجموع وقال انه لا يجزيه عن
 فرضه لكن صح في الكفاية انه اذا اجاز اجزاه ونقل عن الاصحاب وهذا
 هو الظاهر والحاسب وهو من يعتد من ذلك القمر بقدر يسير في معنى
 المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا عبرة ايضا
 بقوله من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان الليلة اول رمضان
 فلا يصح الصوم به بالاجماع لفقد ضبط الراي لا للسك في الروية

وشرايط وجوب الصوم اي هيام رمضان ثلاثا

كما ستعرفه الاول **الاسلام** ولو في ما مضى فلا يجب على الكافر الاصل
 وجوب مطالبته كما مر في الصلاة **والثاني البلوغ** فلا يجب على صبي
 كالصلاة ويومر به سبع ان اطاقه ويضرب على تركه **الثالث العقل**
 فلا يجب على مجنون الا اذا اتم بمريل عقله من شراب او غيره
 فيجب ويلزمه قضاءه بعد الافاقة والشرط الرابع الذي تركه المصنف
 اطاقه الصوم فلا يجب على من لا يطيقه حسبا او شرعا لكبر او مرض
 لا يرجى برؤه او حيض او نحو **تنبيه** سكت المصنف عن شروط المهر
 وهي اربعة ايضا اسلام وعقل ونفاق عن حيض ونفاس في وقت

وقرائض الصوم

قوله وقرائض الصوم اي ما يخرج من الصوم
 من غير ان يفسد الصوم او يفسد الصوم
 من غير ان يفسد الصوم او يفسد الصوم

في رمضان فغير الصوم اربعة اشهره
 يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراض به
 يضاف الى الروية والكمال العدة فمن دخلها بالاجتهاد عند
 الاستنباط والظاهر كما قاله الفرعي ان الامارة الدالة كروية القنابل المتعلقة
 بالماير في اخر شعبان في حكم الروية ولا يجب الصوم بقوله المنجم ولا
 يجوز ولكن لان يعمل بحسبه كالصلاة كافي المجموع وقال انه لا يجزيه عن
 فرضه لكن صح في الكفاية انه اذا اجاز اجزاه ونقل عن الاصحاب وهذا
 هو الظاهر والحاسب وهو من يعتد من ذلك القمر بقدر يسير في معنى
 المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا عبرة ايضا
 بقوله من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان الليلة اول رمضان
 فلا يصح الصوم به بالاجماع لفقد ضبط الراي لا للسك في الروية

قوله وقرائض الصوم اربعة اشهره
 يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراض به
 يضاف الى الروية والكمال العدة فمن دخلها بالاجتهاد عند
 الاستنباط والظاهر كما قاله الفرعي ان الامارة الدالة كروية القنابل المتعلقة
 بالماير في اخر شعبان في حكم الروية ولا يجب الصوم بقوله المنجم ولا
 يجوز ولكن لان يعمل بحسبه كالصلاة كافي المجموع وقال انه لا يجزيه عن
 فرضه لكن صح في الكفاية انه اذا اجاز اجزاه ونقل عن الاصحاب وهذا
 هو الظاهر والحاسب وهو من يعتد من ذلك القمر بقدر يسير في معنى
 المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا عبرة ايضا
 بقوله من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان الليلة اول رمضان
 فلا يصح الصوم به بالاجماع لفقد ضبط الراي لا للسك في الروية

الربعتا شيا الاول النية

لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
 ومحلها القلب ولا تكفي باللسان قطعا ولا يشترط التلفظ بها قطعا كما
 قاله في الروضة **تنبيه** ظاهر كلام المصنف انه لو تسحر بسقوي على الصوم
 لم يكن نية وبه صرح في العدة والمعتد انه لو تسحر بصوم او شرب لدفع
 العطش نهائيا او امتنع من الاكل والشرب او الجماع خوف طلوع الفجر كان
 ذلك نية ان خطر به الصوم بالصفات التي يشترط النقص لها تنقضي
 كل منها قصد الصوم ويشترط لفرض الصوم من رمضان او غيره بقضائه
 او نذر التبييت وهو يقع في النية لئلا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 النية قبل الفجر فلا صيام له ولا بد من التبييت لكل يوم لظاهر الخبر
 ولان صوم كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم
 كالصلاة لتخللها السلام والصبي في تبييت النية لصحة صومه كالبالغ
 كافي المجموع وليس على اصنافهم نقل يشترط فيه التبييت الا هذا
 ولا يشترط في التبييت النصف الاخير من الليل ولا يضرب الاكل والجماع
 بعدهما ولا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تبنيه ليله ويصح النقل
 بنية قبل الزوال ويشترط حصول شرط الصوم من اول النهار بان
 لا يسبقها منافي للصوم ككفر او جماع **والثاني تعيين النية**

الفرض بان ينوي كل ليلة ان يصام عدا عن رمضان او عن نذرا وعن
 كفارة لانه عبادة مضافة الى وقت فوجب لتعيين في بيته كالصلوات
 الخمس وخرج بالفرض لنقل فانه يصح نية مطلقة فان قيل قاله
 المجموع هكذا اطلقه الاصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم
 الواجب كعرفه وعاشورا وايام البيض وسنة من شوال كرواتب الصلاة

في رمضان فغير الصوم اربعة اشهره
 يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراض به
 يضاف الى الروية والكمال العدة فمن دخلها بالاجتهاد عند
 الاستنباط والظاهر كما قاله الفرعي ان الامارة الدالة كروية القنابل المتعلقة
 بالماير في اخر شعبان في حكم الروية ولا يجب الصوم بقوله المنجم ولا
 يجوز ولكن لان يعمل بحسبه كالصلاة كافي المجموع وقال انه لا يجزيه عن
 فرضه لكن صح في الكفاية انه اذا اجاز اجزاه ونقل عن الاصحاب وهذا
 هو الظاهر والحاسب وهو من يعتد من ذلك القمر بقدر يسير في معنى
 المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا عبرة ايضا
 بقوله من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بان الليلة اول رمضان
 فلا يصح الصوم به بالاجماع لفقد ضبط الراي لا للسك في الروية

قوله بل لو نوى به غيرها ولو فرضنا حصوله ايضا ان لنا ما حصل المقصود منها وهو
لو ادناه في التشبيه بالانحط في المحلة قوله واقره بشخصنا في المقصد ما اطلقه البيان
في فتاويه ان من صليها صليها من قضاها وتفرغ حصل له ثواب تطوعها انقلا

اجيب بان الصوم في الايام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به
غيرها حصل ايضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم **بالمسجد**
قضية سكوت المصنف عن النقص المفترضة انه لا يشترط التعرض لها وهو
كذلك كما صح في المجموع تبعا للاكثرين وان كان مقتضى كلام
المصنف الاجتهاد والعرف بين صوم رمضان وبين الصلاة ان صوم
رمضان من البالغ لا يقع الا فوضا بخلاف الصلاة فان العادة نقل
ويتصور ذلك في الجمع بان يصليها بمكان ثم يدرك جماعة في اخر صلاتها
فيصليها معهم فانها تقع له نافذة ولا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط
الاداء لان المقصود منها واحد ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان
صوم عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد
كونه منه بقوله من يتق به من عبد وامراه او فسق او براحق فيصالح
ويقع عنه قال في المجموع فلو نوى صوم عن نقلا ان كان من شعبان
والاثنين رمضان ولا اماره فبان من شعبان صح صوم نقلا لان الاصل
بقاؤه او بان من رمضان لم يصح فرضا ولا نقلا وان نوى ليلة الثلاثين
من رمضان صوم عن ان كان من رمضان اجزاه ان كان منه لان الاصل
بقاؤه **والثالث الاسالك عن كل مفطر من الاكل والشرب والجماع**
ولو تغير انزال لقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث
الجماع **وعن تعدد القبي** وان يتيقن انه لم يرجع شي الى جوفه مما سياتي
والرابع من الشروط معرفة طرفي النهار بقينا او ظنا التحقق لسناك
جميع النهار **تنبيه** انفراد المصنف بهذا الرابع وكان اخذه من قوله
لو نوى بعد الفجر لم يصح صومه او اكل معتقدا انه ليل وكان قد طلع الفجر

بصالح ايضا

قوله بل لو نوى به غيرها ولو فرضنا حصوله ايضا ان لنا ما حصل المقصود منها وهو لو ادناه في التشبيه بالانحط في المحلة قوله واقره بشخصنا في المقصد ما اطلقه البيان في فتاويه ان من صليها صليها من قضاها وتفرغ حصل له ثواب تطوعها انقلا

قوله بل لو نوى به غيرها ولو فرضنا حصوله ايضا ان لنا ما حصل المقصود منها وهو لو ادناه في التشبيه بالانحط في المحلة قوله واقره بشخصنا في المقصد ما اطلقه البيان في فتاويه ان من صليها صليها من قضاها وتفرغ حصل له ثواب تطوعها انقلا

لا يصح ايضا وكذا لو اكل معتقدا ان الليل قد دخل فبان خلافه
لزمه القضا وحاصل ذلك انه اذا افطر او شرب بلا تحريم لم يبيح
الحال صح في تحريمه لا في افطاره لان الاصل بقاء الليل في الاولى والثانية
في الثانية فان بان الصواب فيها صح صومها او الفطر فيها لم يصح
ولو طلع الفجر وفيه طعام فلم يلبس شيئا منه بان طرحه واسكه بفيه
صح صومه وان انزل لتولده من مباشرة مباحة **والذي يقطر الصائم**
عشر اشياء الاولى **اوصل** من عين وان قلت كسمامة **عند احتيا**
علماء التحريم **الى مطلق الجوف** من منفذ مفتوح سواء كان يحيل الفدا
او الدوا كباطن الحلق والبطن والامعاء وباطن الراس لان الصوم
هو الامساك عن كل ما يصل الى الجوف فلا يضر وصوله الى كل شرب
مسام جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وان وجد اثر ابياطنه ولا يضر وصول
ريقه من غيرة جوفه او وصوله ذباب او بعوض او غير طريق او غلبة
دقيق جوفه لعسر الحزعة والنقطة في باطن الاذن مفطر ولو سبق
ما المضمضة او الاستنساك الى جوفه نظر ان بالغ افطر والا فلا ولو
يقطع طعام بين اسنانه فخرى لم يضره من غير قصد لم يفطر ان جرح عن
تخثيره ومجه لا نه معذرة فيه غير مفطر ولو اوجر كان صب ما في حلقه
مكره لم يفطر فكذا ان اكرم حتى اكل او شرب لان الحكم اختياره
ساقط وان اكل ناسيا لم يفطر وان كثر خبز الصالحين من نسي
وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه
الناس **الحقنة** وهو يغم الممطرة او خال دوا ونحوه من الدبر فتعبر
بها من **احد السبلين** فيه تجوز فالتقطير في باطن الاحليل او

قوله بل لو نوى به غيرها ولو فرضنا حصوله ايضا ان لنا ما حصل المقصود منها وهو لو ادناه في التشبيه بالانحط في المحلة قوله واقره بشخصنا في المقصد ما اطلقه البيان في فتاويه ان من صليها صليها من قضاها وتفرغ حصل له ثواب تطوعها انقلا

قبلة ان دور

وما قيل وكل خير في اتباع من سلفه
وكل شر في اتباع من خلفه

كفيلة ان حرك شهود خوف الانزال والا فتكره اولى **والسادس الحيف**
 للاجماع على تجريمه وعدم صحته قال الامام وكون الصوم لا يصح منها
 لا يدرك معناه لان الطهارة ليست مشروطة فيه وهل وجب عليها
 ثم سقط او لم يجب اصلا وانما يجب القضا بامر جديد وجهان اصحهما
 الثاني قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية وقال
 في المجموع يظهر هذا وبه في الايمان والتعاليق بان يقول متى وجب
 عليك صوم فانت طالق **والسابع النفاس** لانه دم حيض يجمع **والثامن**
الرذيلة لما فيها العبادة وسكت المصنف عن بيان العاشرة
 لظاهر ان الولادة فانها مبطل للصوم على الاصح في التحقيق وهو
 المعتمد خلا لما في المجموع من الحاقها بالاحتلام لوضوح الفرق
 ولعل المصنف تركه لهذا الخلاف او النسيان او سهو **ويستحق في**
الصوم ولو نقلنا اشياء كثيرة المذكور منها هنا **ثلاثة اشياء** **الاول**
تججيل الفطر اذ احقق غروب الشمس فخير الصالحين لا تزال امني
 بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام احمد واخروا السحور ولما في ذلك من
 مخالفة اليهود والنصارى ويكره له ان يوضو اذ قصد ذلك وراى ان
 فيه فضيلة والا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الامم وسين
 كونه على رطب فان لم يجد فغلى ثم غر فان لم يجد فغلى ما خبز كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يفطر قبل ايشى على رطبات فان لم يكن فغلى ثمات
 فان لم يكن حتى حوات من ماء فانه ظهور رواه الترمذي وسين
 السحور فخير الصالحين تسحر وافان في السحور بركة وخير ما ختم
 في صحيحه استعينو بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار

من انما يحبون لمنافات
 العباداة واجمع مجمع
 من انما يحبون لمنافات
 العباداة واجمع مجمع

قوله دع الخ اي ما مثله
فيه الى ما

لوصح المصنف بس السحور كما ذكرته لكان أولى فان استحبابه مجمع عليه وذكر في المجموع انه يحصل بكثير المأكول وقليله ففي صحيح ابن حبان فتحرروا لو جرعة ماء ويدخل وقتة بنصف الليل **والثالث ترك الهجر** وهو بفتح الهاء ترك الهجران **من الكلام** جميع النهار لانه صلى الله عليه وسلم راي رجلا قائما فسال عنه فقالوا هذا ابو اسرائيل نذر ان يقوم ولا

السبي وحديث خسر يفطر ن الصائم المغيبة والقيمة الى اخره ضعيف
وان فتح قال الماوردى فالمراد بطلان الثواب لا الصوم قال ومن هنا
حسن عداله حترار عنه من اداب الصوم وان كان واجبا مطلقا وليس

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

وهو مكروه كما في المجموع ويسن أن يغتسل عن حدث الكبر لئلا يكون
على طهر من أول الصوم وإن يقول عقب فطره اللهم لك صمت وعلى
رزقك افطرت لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك رواه الشيخان
وإن يكثر تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره ويقرأ على غيره
في رمضان كما في الصحيحين أن جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في
كل سنة فيعرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في رمضان حتى ينسخ وإن
اعتكف فيه إلا سيما في العشر الأواخر لأنه ساء في ذلك وله حان بصلوات

مسلم أيام منى أيام اكل وشرب وذكر اهله تقى ويكتم صوم يوم الشك
كراهة تنزيه قال الاسوي وهو المعروف المنصهر الذي عليه الاكثرون
لعمد في المذهب تحريم كافي الروضة والمنهاج والجمع لقول عمار بن ياسر
من صام يوم الشك فقد عصا بالاقاسم صلى الله عليه وسلم تنبيهه يمكن حمل
كلام المصنف على كراهة التحريم فوافق المرح في المذهب الا ان يوافق صوم
عادة لم في نطوعه كان كان يسه الصوم او يصوم يوما ويفطر يوما او

١٧٦
قوله افطر فوج من ضعيف وجعل ان لم
يكن يفسد من اكله فلو كان اكله فطر
فقط لم يفسد من اكله
هـ القاه

قوله وعلى زرك افطرت ومن
ان يذبح على ذلك وبك امتنت
واعلم انك لو كملت ذهب القفا
ن من اكله المروق وبك الامت
المعروف انما هو الذي اوسع الفضل
ضمت ورزقني فافطرته
قوله فافطرته
قوله فافطرته
قوله فافطرته

فعله عن قضا او نذر اي تقدم
 له لم يقصد ان يعا عذبة اذا نذر
 لا يصوم يوم الشك والنصف الشك
 الا يصوم الا في يوم الشك
 فيكون يوم الشك الا في يوم الشك

الاثنين والخميس فوافق صومه يوم الشك ولم يصوم عن قضا او نذر كنظيره
 من الصلاة في الاوقات المكروهة بخبر لا تقدر مؤامره من يوم او يومين
 الا رجلا كان يصوم صوما فليصمه فقيس بالوارد الباقي بجامع السبب
 فلو صامه بلا سبب لم يصح كصوم يوم العيد بجامع التحريم وقوله
او يصل بما قبله مبني على جواز ابتداء صوم النصف الثاني من شعبان
 نظوعا وهو وجه ضعيف والاصح في المجموع تحريمه بلا سبب ان لم
 يصل بما قبله او صامه عن قضا او نذر او وافق عادة له خيرا اذا انتصف
 شعبان فلا يصوم واراه ابو داود وغيره فعلى هذا ان يكون صل
 يوم الشك الا بما قبل النصف الثاني ولو اوصل النصف الثاني بما
 قبله ثم افطر فيه حرم عليه الصوم الا ان يكون له عادة قبل النصف
 الثاني فلم يصوم ايامها فان قيل هلا استحب صوم يوم الشك اذا
 اطبق الغيم خروجا من خلاف الامام احمد حيث قال بوجوب الصوم
 حينئذ اجيب باننا لا نراعي الخلاف اذا خالف سنة صريحة وهي
 هنا خبر اذا غم عليكم فاحملوا عدة شعبان ثلاثين ويوم الشك هو
 يوم الثلاثاء بين من شعبان اذا حدث الناس برؤيته او شهد بها عدد
 نذر شهاده ثم كسبان او نساء او عبيد او فسقة وطعن صدقهم كما قال
 الراعي وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت كونه منه نعم من
 اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن النعماني
 في طائفة اول الباب وتقدم في اثباته صحة نية المعتقد لذلك وقوع
 الصوم عن رمضان اذا ثبت كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع
 الثلاثة لان يوم الشك الذي يجر صومه هو على من لم يظن الصدقة
 هنا موضع واما من ظنه او اعتقد صحته اليقينية وجب عليه الصوم

وهذا في موضعين

فعله عن قضا او نذر اي تقدم
 له لم يقصد ان يعا عذبة اذا نذر
 لا يصوم يوم الشك والنصف الشك
 الا يصوم الا في يوم الشك
 فيكون يوم الشك الا في يوم الشك

الشك في صوم

وهذان موضعان فقولا الاسوي ان كلام الروضة وشرح المهذب متفق
 من ثلاثة اوجه في موضع تجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع منع
 اما اذا لم يحدث احد بالروية فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان
 وان اطبق الغيم بخبر فان غم عليكم **فم** الفطر بين الصومين واجب
 اذا الوصال في الصوم فرضا كان او نفلا حرام للمني عنه في الصحيحين
 وهو ان يصوم يومين او اكثر ولا يتناول بالليل مطعوما عدا الباعذر
 ذكره في المجموع وقضيته ان الجوع ونحوه لا يمنع الوصال لكن في
 البحر هو ان يستديم جميع واصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن
 الصلاح نحوه وهذا هو الظاهر ثم شرع فيما تجب به الكفارة فقال
ومن وطئ بنفسه جميع الحشفة او قدرها من مقطوعها **عليه**
 بخلافه علما بالحرمة **في الفرج** ولو دبر من ادحا وغيره **في الفرج**
 ولو قبل تمام الغروب وهو كلف صائم اثم بالوطئ بسبب الصوم **عليه**
 وعلى الموطوءة المكلفة **الفحص** لافساد صومها بالاجماع **وعليه** وحده
الكفارة دونها نقصان صومها بتعرضه للبطلان بعروض الحيض
 ونحوه فلم يجعل حرمة حتى يتعلق بها الكفارة فتختص بالرجل الواطي
 ولا تنها عن مالي يتعلق بالجماع كالهرة فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل
 الموطوء كما نقل ابن الرضعة والواطئ وايتان البهينة حكم الجماع فيما ذكر
 كما شمله ما ذكر في الحد فخرج بقيد الوطي للفطر بغيره كالاكل والشرب
 والاستمناء والمباشرة فيما دون الفرج المفضية الى الازالة فلا كفارة
 به وبقيت جميع الحشفة او قدرها من مقطوعها ادخال بعضها فلا
 كفارة به لعدم فطره به وبقيت العمد السنيان لان صومه لم يفسد بذلك

فعله عن قضا او نذر اي تقدم
 له لم يقصد ان يعا عذبة اذا نذر
 لا يصوم يوم الشك والنصف الشك
 الا يصوم الا في يوم الشك
 فيكون يوم الشك الا في يوم الشك

فعله عن قضا او نذر اي تقدم
 له لم يقصد ان يعا عذبة اذا نذر
 لا يصوم يوم الشك والنصف الشك
 الا يصوم الا في يوم الشك
 فيكون يوم الشك الا في يوم الشك

قوله ومن وطئ نكاحا حصل ما ذكره في هذا المقام من الشروط احدى عشر بشرط الاول منها على الغافل عن الواجب
مخرج المرأة الموطوءة والرجل الموطوء الثاني ان يكون كسبه مقصد الخرج الثاني من نكاحها لا كسره ولو على الزنا او من كان
نكاحه لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث ان يكون اما قد صوم ما خرج من الصوم او لم يصوم فيكون صومه بنفسه
الفطر اذا جامع زوجته الصلابة ان كان لا يكون الا فسادا بالوطئ فيمضي الا فسادا بغيره السادس ان ينشأ من نكاحه
مخرج ما اذا فسد به بالوطئ وغيره معا السابع ان يستمر على الاكل في اليوم ويغير عنه بان يفسد يوما كاملا او يفسد
ما اذا جامع ومات بعد الجماع فتسقط عنه الكفارة الثامن ان يكون من اداء رمضان فيقيد بمقتضى النذر والقتل
ومن وطئ او لم رمضان اذا صار
بالاجتهاد ولم يتحقق له منه
او صام يوم الشك حاشا ان
ان من رمضان وتاسع ان
يأتي به نكاح الصبي العاشر ان يكون
المسافر الفاعل الصوم في الصلابة
لترخصه بالافطار لانه لا يتم
به الصوم بل للزنا او لعدم
نية الترخيص بخلافه عشر عدم
التمسك بمخرج من ظن بقا الليل
او شك فيه او دخوله او شك
فيه فيان نهاه فلا كفارة
وكذا من اكل ناسيا فظن انه
او ظن فوطئ عامدا فظن ولا
كفارة عليه فان الكفارة
كالحد تدوم بالشبهة اهـ

وبالاختيار الاكراه لما ذكره بعالم التحريم جهله لغرب علمه بالسلام او
فشا بمكان بعيد عن العلماء فلا كفارة عليه لعدم فطره به **نعم** لو علم
التحريم وجهل الكفارة وجبت عليه اذا كان من حقه ان يمنع وبالفجر
الوطئ في ما دونه فلا كفارة فيه اذا انزل وبنيهار رمضان غيره
كصوم نذرا وكفارة فلا كفارة فيه لان ذلك من خصوص رمضان
وبالمكلف الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة لعدم وجوب الصوم عليه
وبالصائم ما لو افطر بغير وطئ ثم وطئ او نسي النية ليلا واصبح مسكا
او وطئ فلا كفارة حينئذ وبالاثم ما لو وطئ المريض او المسافر ولو
بغير نية الترخيص ولو ظن وقت الجماع بقا الليل او شك فيه او ظن
باجتهاد دخوله فيان جماعة فيها لم تلزمه كفارة لا تنقلا لانه
ولا كفارة على من جامع عامدا بعد الاكل ناسيا وظن انه افطر بالاكل لانه
يعتقد انه غير صائم وان كان الاصح بطلان صومه بهذه الجماع كالمو
جامع على ظن بقا الليل فيان خلافه ولا على مسافر افطر بالزنا من
خصا لان الفطر جائز له وانما بسبب الزنا لا بالصوم **تنبيه** قيد في
الروضة الجماع بانهم تبعوا للظن في احتراز من المرأة فانها تقطع بخول
سني من الذكر فزجهما ولودون الحشفة وزيقوة كخروج ذلك بالجماع
اذ الفساد فيه بغيره ومن جامع في يومين لزمه كفارتان لان كل يوم
عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتاهما سواء اكرر عن الجماع الاول قبل
الثاني ام لا كالحجين جامع فيهما فلو جامع في جميع ايام رمضان لزمه كفارة
بعدها فان تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان كان باربع
زوجات وحدوث السفر ولو طويلا بعد الجماع لا يسقط الكفارة
لان السفر المنشأ في اثنا النهار لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة

بالتام

ولكن احذر

قوله لا يسقط الكفارة بهما ما استقطعا بعد وجوبها احد امور ثلاثة طرد الموت اثنا النهار وطرد الجنون والتقاء
الي بلد اهلهم فيه معيدين مطعمهم كالحق فطعمه الله الذي وجب عليه فيه الكفارة وكذا لو جامع في بلد
يوما لا يجزى عليه صومه يوم عيد فالتعلق في بلد بخلاف بلده في المطلق فمضى صومه في بلد غير بلده
قال الكشاف نعم وجبت سقطت الكفارة ثم عاذلهم الله في وجبت عليه فمضى بلاده لا يعود الوصوب
لان المسافر لا يعود هكذا الفعل عن تقريره وهو ظاهر في ما ثبت بها بشرط بعض الافاضل ان يكون
عاد قبل الغروب الى البلد تسعين اذ لم يخرج عن كبره وانظر لو شرب في الحنظل هل يكون
سقطا ولا كسرة وقضية التقليظ ان كان يحد فاسوطه منها سقط اهـ وهو مما
وكذا حدوث المرض لا يسقطها لان المرض لا ينافي الصوم فيتحقق ههنا
حرمته **وهي** اي الكفارة المذكورة موبة فيجب اولا **اعتق رقبة**
مؤمنة سلفة من الميعوب المضرة بالعمل كما سيأتي ان شاء الله تعالى
في الظهار **فان لم يجد** فاصيام شهرين **متتابعين فان لم يستطع**
صومها **فاطعام ستين مسكينا** او فقيرا الخبر الصحيحان عن ابي
هريرة جازل جل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلك قال وما هلكك قال
وافقت امرائي في رمضان قال فهل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل
تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما
تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فاتي النبي صلى الله عليه وسلم
بعرق فيه ثم فقال تصدق بهذا فقال على فقر من ايا رسول الله
فوالله ما بين لابتيها اي جليليها اهل بيت اخو ج الى من افضوك
صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابها ثم قال اذهب فاطعمه اهلك والعرق
بفتح العين والرام كل يسج من خوص النخل وكان فيه قدر خمسة
عشر صاعا وقيل عشرون ولو شرب في الصوم ثم وجد الرقبة نبت عنها
ولو شرب في الاطعام ثم قدر على الصوم نبت له فلو عجز عن جميع الخصا
المذكورة استقرت الكفارة في ذمته لانه صلى الله عليه وسلم امر الاعرابي
بان يكفر بما دفعه اليه مع اخباره بعجزه فدرا على انها ثابتة في الذم
لانه حقوق الله تعالى اذ عجز عنها العبد وقت وجوبها فان كانت
لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر وان كانت بسبب منه استقرت
في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزاء الصيد وفدية الخلق ام لا
ككفارة القتل والظهار واليمين والجماع ودم القنع والقران فان قيل

قوله ومن وطئ نكاحا حصل ما ذكره في هذا المقام من الشروط احدى عشر بشرط الاول منها على الغافل عن الواجب
مخرج المرأة الموطوءة والرجل الموطوء الثاني ان يكون كسبه مقصد الخرج الثاني من نكاحها لا كسره ولو على الزنا او من كان
نكاحه لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث ان يكون اما قد صوم ما خرج من الصوم او لم يصوم فيكون صومه بنفسه
الفطر اذا جامع زوجته الصلابة ان كان لا يكون الا فسادا بالوطئ فيمضي الا فسادا بغيره السادس ان ينشأ من نكاحه
مخرج ما اذا فسد به بالوطئ وغيره معا السابع ان يستمر على الاكل في اليوم ويغير عنه بان يفسد يوما كاملا او يفسد
ما اذا جامع ومات بعد الجماع فتسقط عنه الكفارة الثامن ان يكون من اداء رمضان فيقيد بمقتضى النذر والقتل
ومن وطئ او لم رمضان اذا صار
بالاجتهاد ولم يتحقق له منه
او صام يوم الشك حاشا ان
ان من رمضان وتاسع ان
يأتي به نكاح الصبي العاشر ان يكون
المسافر الفاعل الصوم في الصلابة
لترخصه بالافطار لانه لا يتم
به الصوم بل للزنا او لعدم
نية الترخيص بخلافه عشر عدم
التمسك بمخرج من ظن بقا الليل
او شك فيه او دخوله او شك
فيه فيان نهاه فلا كفارة
وكذا من اكل ناسيا فظن انه
او ظن فوطئ عامدا فظن ولا
كفارة عليه فان الكفارة
كالحد تدوم بالشبهة اهـ

قوله ومن وطئ نكاحا حصل ما ذكره في هذا المقام من الشروط احدى عشر بشرط الاول منها على الغافل عن الواجب
مخرج المرأة الموطوءة والرجل الموطوء الثاني ان يكون كسبه مقصد الخرج الثاني من نكاحها لا كسره ولو على الزنا او من كان
نكاحه لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث ان يكون اما قد صوم ما خرج من الصوم او لم يصوم فيكون صومه بنفسه
الفطر اذا جامع زوجته الصلابة ان كان لا يكون الا فسادا بالوطئ فيمضي الا فسادا بغيره السادس ان ينشأ من نكاحه
مخرج ما اذا فسد به بالوطئ وغيره معا السابع ان يستمر على الاكل في اليوم ويغير عنه بان يفسد يوما كاملا او يفسد
ما اذا جامع ومات بعد الجماع فتسقط عنه الكفارة الثامن ان يكون من اداء رمضان فيقيد بمقتضى النذر والقتل
ومن وطئ او لم رمضان اذا صار
بالاجتهاد ولم يتحقق له منه
او صام يوم الشك حاشا ان
ان من رمضان وتاسع ان
يأتي به نكاح الصبي العاشر ان يكون
المسافر الفاعل الصوم في الصلابة
لترخصه بالافطار لانه لا يتم
به الصوم بل للزنا او لعدم
نية الترخيص بخلافه عشر عدم
التمسك بمخرج من ظن بقا الليل
او شك فيه او دخوله او شك
فيه فيان نهاه فلا كفارة
وكذا من اكل ناسيا فظن انه
او ظن فوطئ عامدا فظن ولا
كفارة عليه فان الكفارة
كالحد تدوم بالشبهة اهـ

قوله ومن وطئ نكاحا حصل ما ذكره في هذا المقام من الشروط احدى عشر بشرط الاول منها على الغافل عن الواجب
مخرج المرأة الموطوءة والرجل الموطوء الثاني ان يكون كسبه مقصد الخرج الثاني من نكاحها لا كسره ولو على الزنا او من كان
نكاحه لان الزنا لا يباح بالاكراه الثالث ان يكون اما قد صوم ما خرج من الصوم او لم يصوم فيكون صومه بنفسه
الفطر اذا جامع زوجته الصلابة ان كان لا يكون الا فسادا بالوطئ فيمضي الا فسادا بغيره السادس ان ينشأ من نكاحه
مخرج ما اذا فسد به بالوطئ وغيره معا السابع ان يستمر على الاكل في اليوم ويغير عنه بان يفسد يوما كاملا او يفسد
ما اذا جامع ومات بعد الجماع فتسقط عنه الكفارة الثامن ان يكون من اداء رمضان فيقيد بمقتضى النذر والقتل
ومن وطئ او لم رمضان اذا صار
بالاجتهاد ولم يتحقق له منه
او صام يوم الشك حاشا ان
ان من رمضان وتاسع ان
يأتي به نكاح الصبي العاشر ان يكون
المسافر الفاعل الصوم في الصلابة
لترخصه بالافطار لانه لا يتم
به الصوم بل للزنا او لعدم
نية الترخيص بخلافه عشر عدم
التمسك بمخرج من ظن بقا الليل
او شك فيه او دخوله او شك
فيه فيان نهاه فلا كفارة
وكذا من اكل ناسيا فظن انه
او ظن فوطئ عامدا فظن ولا
كفارة عليه فان الكفارة
كالحد تدوم بالشبهة اهـ

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

سبها ولم صرف امداد من الفدية الى شخص واحد لان كل يوم عبادة
مستقلة فالامداد بمنزلة الكفارات بخلاف امداد الواحد فانه لا يجوز
صرفه الى شخصين لان كل يوم فدية تامة وقد اوجب الله تعالى صرف
الفدية الى الواحد فلا ينقص عنها ولا يلزم منه امتناع صرفها فديتين
لا شخص واحد كما لا يمتنع ان ياخذ الواحد من زكوات متعددة
جس الفدية جنس الفدية جنس الفطرة ونوعها وصفها وقد سبق
بيان ذلك في زكاة الفطر ويعبر فيها المدا الذي توجه هذا وفي الكفا
ان يكون فاضلا عن قوله كركوة الفطر قاله الفقهاء في فناويه وكذا
ما يحتاج اليه من سكن وخادم **تنبيه** تجب فدية التأخير قبل دخول
رمضان الثاني ليؤخر الفضا مع الامكان جائز في الاصح كتجديد
الكفارة قبل الحنك المحرم ويحرم التأخير ولا شيء على الهرم وانما
ولامنا استندت مشقة الصوم على التأخير الفدية اذا **اخرها**
عن السنة الاولى وليس له ولا الحمل ولا الموضع تجب فدية
يومين فاكثر كما لا يجوز تجديد الزكاة لعامين بخلاف ما لو عمل من
ذكر فدية يوم فيه او في ليلة فانه جائز **والنهي** وان نفدي بسببه
والسافر طويلا ما **يفطر** ان **بقية** **الزكاة** **ويقتضيان**
لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر اري فافطر فدية من
ايام اخر ولا بد في فطر المريض من مسقة تباع له التيمم فان خاف
على نفسه الهلاك او منفعة عضو وجب عليه الفطر قال تعالى ولا
تقتلوا انفسكم وقال تعالى ولا تلاقوا بايديكم الى التهلكة ثم ان كان
المريض مطبقا فله ترك النية ومقطعا كان كان يحرم وقنادون وقت
قوله مطبقا اي مستقرا بلا وهما الامور

نظر ان كان محرم

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

نظر ان كان محميا وقت الشروع جاز له ترك النية والافطه ان ينوي
فان عاد المرض واحتاج الى الافطار افطر ومن عليه الجوع والعطش
حكم المريض واما المسافر سفر المذكور فيجوز له الفطر ان لم يتضرر به ولكن
الصوم افضل لما فيه من براءة الذمة وعدم اخلا الوقت عن العبادة ولا لانه الاكثر
من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذا تضرر به نحو مرض او ألم يشق عليه احتماله
فالفطر افضل لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صابغا في السفر
قد ظلم عليه فقال ليس من البر ان تصوموا في السفر **نعم** ان خاف من الصوم
تلف نفس او عضوا او منفعة حرم عليه الصوم كما قاله الفقهاء في المستصفي
ولو لم يتضرر بالصوم في الحال ولكن يخاف الضعف لوصام وكان سفر حج او غيره
فالفطر افضل كما نقله الرافعي في كتاب الصوم عن التتمة واقرة **تنبيه**
سكت المصنف عن صوم التطوع وهو مستحب في الصحيحين من صام
يومين في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا واما كد صوم
يوم الاثنين والخميس انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومها وقال انها يومان
تعرض فيهما الاعمال فاحب ان يعرض عليهما وانما صام وصوم يوم عرفة وهو
تاسع ذي الحجة لغير الحاج لخير مستم صيام يوم عرفة يكفر السنة التي
قبله والتي بعده وصوم عاشوراء وهو عاشوراء المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم
احسب على الله ان يكفر السنة التي قبله وصوم تاسوعاء وهو تاسع المحرم
لقوله صلى الله عليه وسلم لان بقيت الى القابل لا صوم من اليوم التاسع فاما
قبله وصوم سنة من سوا الفطر صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه
ستة من سوا كان كصيام الدهر وتابعها افضل عقب العيد ويكره
افراد يوم الجمعة بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن ما في الحج الى مكة...

قوله ومن سائر ما في الخبر في الصلاة...

قوله يصوم التطوع ومثله من الكفاية...
قوله يصوم يوم قبله او يوم بعده وكذا افراد السبت والاحد...
قوله يصوم يوم السبت الا فيها افترض عليكم...
قوله يصوم يوم الاحد وصوم الدهر غير يوم العيد...
قوله صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر...
قوله ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه...
قوله قطعها اما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم...
قوله صام وان شأ أفطر واما الصلاة فقياس على الصوم...
قوله او صلاة واجبة حرم عليه قطعها...
قوله تعدى بالفطر واخر الصلاة بلا عذر...
قوله افضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم...
قوله شعبان فصل في الاعتكاف وهو لغة البث...
قوله المسعود من شخص نية والاصل فيه قبل الاجماع...
قوله وانتم عاكفون في المساجد وخبر الصحابة...
قوله العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف...
قوله الله تعالى ثم اعتكفوا واحد من بعده...
قوله روي عن ابي ابراهيم واسماعيل ان طهر...
قوله اعتكاف سنة مؤكدة وهي مستحبة اي مطلوبة في كل وقت...

قوله ومن سائر ما في الخبر في الصلاة...
قوله يصوم يوم قبله او يوم بعده...
قوله يصوم يوم السبت الا فيها افترض عليكم...
قوله يصوم يوم الاحد وصوم الدهر غير يوم العيد...
قوله صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر...
قوله ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه...
قوله قطعها اما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم...
قوله صام وان شأ أفطر واما الصلاة فقياس على الصوم...
قوله او صلاة واجبة حرم عليه قطعها...
قوله تعدى بالفطر واخر الصلاة بلا عذر...
قوله افضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم...
قوله شعبان فصل في الاعتكاف وهو لغة البث...
قوله المسعود من شخص نية والاصل فيه قبل الاجماع...
قوله وانتم عاكفون في المساجد وخبر الصحابة...
قوله العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف...
قوله الله تعالى ثم اعتكفوا واحد من بعده...
قوله روي عن ابي ابراهيم واسماعيل ان طهر...
قوله اعتكاف سنة مؤكدة وهي مستحبة اي مطلوبة في كل وقت...

قوله ان طهر في اي بان طهر فحصر في المحرم والمراد...
قوله قيل ان غنم سيدنا اسماء بنت عميس...
قوله ان يصوم كل ليلة باذنه...
قوله ليالي العشر جماعة ويعتزم على صلاة...

افضل ليالي السنة قال تعالى ليلة القدر خير من الف شهر...
العمل في القدر ليس فيها ليلة القدر وفي الصحيحين...
ايما نا واحنا باعقره ما تقدم من ذنبه وهي تحصر في العشر...
نصر عليه الشافعي رحمه الله تعالى وعليه الجمهور...
وقال المزني وابن خزيمة انها مستقلة في ليالي العشر...
واختاره في المجمع والمذهب الاول قال النووي في شرح...
فضلها الا من اطلع الله عليها لكن قال المتولي يجب...
العشر حتى يجوز الفضيلة على اليقين فظاهر هذا انه يجوز...
اطلع عليها ام لا وهذا اولي نعم حال من اطلع عليها...
بوتها ايها روي عن ابي هريرة رضي الله عنه...
الاحيرة في جماعة من رمضان فقد ادرك ليلة القدر...
الله تعالى انها ليلة الحادي والعشرين او الثالث والعشرين...
عباس واي هي ليلة سبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم...
خولا بين قولنا ومن علاماتها انها طلقة لاحارة ولا باردة...
الشمس صحتها ايضا ليس فيها كثير شعاع ويندر ان يكثر في...
ليلتها من قول اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عني...
في يومها كما يجتهد في ليلتها وخصت بها هذه الامة وهي باقية...
يوم القيمة ويسن لمن رآها ان يكتبها **وله** اي الاعتكاف **شرطان** اي...
ركنان مراده بالشرط ما لا بد منه بل ان كان اربعة كما...
بالفلك وغيره من العبادات وتجب نية فرعية في نذر...
وان اطلق الاعتكاف بان لم يقدر له مدة كفته نية وان طاله...
قوله ومن سائر ما في الخبر في الصلاة...
قوله يصوم يوم قبله او يوم بعده...
قوله يصوم يوم السبت الا فيها افترض عليكم...
قوله يصوم يوم الاحد وصوم الدهر غير يوم العيد...
قوله صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر...
قوله ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه...
قوله قطعها اما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم...
قوله صام وان شأ أفطر واما الصلاة فقياس على الصوم...
قوله او صلاة واجبة حرم عليه قطعها...
قوله تعدى بالفطر واخر الصلاة بلا عذر...
قوله افضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم...
قوله شعبان فصل في الاعتكاف وهو لغة البث...
قوله المسعود من شخص نية والاصل فيه قبل الاجماع...
قوله وانتم عاكفون في المساجد وخبر الصحابة...
قوله العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف...
قوله الله تعالى ثم اعتكفوا واحد من بعده...
قوله روي عن ابي ابراهيم واسماعيل ان طهر...
قوله اعتكاف سنة مؤكدة وهي مستحبة اي مطلوبة في كل وقت...

قوله ومن سائر ما في الخبر في الصلاة...
قوله يصوم يوم قبله او يوم بعده...
قوله يصوم يوم السبت الا فيها افترض عليكم...
قوله يصوم يوم الاحد وصوم الدهر غير يوم العيد...
قوله صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر...
قوله ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه...
قوله قطعها اما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم...
قوله صام وان شأ أفطر واما الصلاة فقياس على الصوم...
قوله او صلاة واجبة حرم عليه قطعها...
قوله تعدى بالفطر واخر الصلاة بلا عذر...
قوله افضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم...
قوله شعبان فصل في الاعتكاف وهو لغة البث...
قوله المسعود من شخص نية والاصل فيه قبل الاجماع...
قوله وانتم عاكفون في المساجد وخبر الصحابة...
قوله العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف...
قوله الله تعالى ثم اعتكفوا واحد من بعده...
قوله روي عن ابي ابراهيم واسماعيل ان طهر...
قوله اعتكاف سنة مؤكدة وهي مستحبة اي مطلوبة في كل وقت...

قوله ومن سائر ما في هذا الكتاب من الأحكام والآداب...

لخرج من المسجد بلا عزم عود وعاد جدها سوا الخرج للمبرز ام لغيره
لان ما مضى عبادة تامة فان عزم على العود كانت هذه العزيمة قايمة مقام
النية ولو قدير بمدة يوم وشهر وخرج لغير تبرز وعاد جدها النية ايضا
وان لم يطل الزمن لقطعها الاعتكاف بخلاف خروجه للتبرز فانه لا يجب
تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالاستئذان عند النية لان
لذرة متتابعة فخرج لغيره لا يقطع التسابع فلا يلزمه تجديدها
اخرج لتبرز ام لغيره **والثاني المبيت** بقدر ما يسمى عكوف اي اقامة
حيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فلا يكون قدرا
ولا يجب السكون بل يكفي التردد فيه واستاد الى الركن الثالث بقوله
في المسجد فلا يصح في غيره للاتباع رواه الشيخان والاحكام و
لقوله نعم ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد والجامع اولى
من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه وليلا يحتاج الى الخروج للجمعة
وخروج من خلاف من اوجبه بل لو نذر مرة متتابعة فيها يوم
جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع
لان خروجه لها يبطل متابعه ولو عين الناذر في نذر مسجد مكة
او المدينة الاقصى تعين فلا يقوم غيرها مقامها لمزيد فضلها
قال صلى الله عليه وسلم لا تشدوا الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد
هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى رواه الشيخان ويقوم
مسجد مكة مقام الاخرين لمزيد فضلها وعليها ويقوم مسجد المدينة
مقام الاقصى لمزيد فضلها عليه فلو عين مسجدا غير الثلاثة لم يتعين
ولو عين زمن الاعتكاف في نذر تعين والركن الرابع معتكف وشرط

قوله ولا يصح له ان يعتكف بمسجد من مساجد مكة والمدينة واليمن...

قوله ولا يصح له ان يعتكف بمسجد من مساجد مكة والمدينة واليمن...

اسلام وعقل

قوله ولا يصح له ان يعتكف بمسجد من مساجد مكة والمدينة واليمن...

اسلام وعقل وخلو عن حدث اكبر فلا يصح اعتكاف من النصف بصد
شي من العدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث اليه
بالمسجد **ولا يخرج من المسجد في الاعتكاف المنذر** ولو غير مقيد بمدة
ولا يتابع **الاحتكاك بالانسان** من بول وغائط وما في معناها كفيل من جنابة
ولا يصح ذهابه لتبرزه بدله لم يفتش بعدها عن المسجد ولا له دار اخرى
اقرب منها للفتش ولم يجد بطريقه مكانا لا يقابله فلا يقطع التسابع به فلا
يجب تبرزه في غيره اذ كسفاية المسجد ودلصديقه المجاورة له المشقة
في الاول والمدة في الثاني اما اذا كان له اخرى اقرب منها او فتش بعدها
ووجد بطريقه مكانا لا يقابله فينقطع التسابع بذلك لاغتسانه بالاقرب
في الاولى واحتمال ان ياتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طويلا يومه
في الذهاب والرجوع ولا يكلف في خروجه لذلك الاسراع بل يمضي على
سجيته الملهودة واذا فرغ منها واستنبح فله ان يتوضأ خارج المسجد
لان يقع تابع لذلك بخلاف ما لو خرج له مع مكانه في المسجد فلا
يجوز وضوءه بغوي الفتحش بان يذهب اكثر الوقت في التبرز
الى الدار ولو عاد فريض في طريقه او راقا دما في طريقه لقضاها
جته لم يضر ما لم يعد عن طريقه ولم يطل وقوفه فان طال او عدل
انقطع بذلك تنابعه ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينظرها
ولم يعد اليها عن طريقه جاز والا فلا ولا ينقطع التسابع بخروجه
بعذر كسيان لا اعتكافه وان طال زمنه **او عذر من حيض** او
نفاس ان طال مدة الاعتكاف بان كانت لا تخلو عنه غالبا او جبانته من
اختلام التحريم المك في حيشه **وعذر مرض** ولو جنونا او غما لا يمكن **اللقاء**

قوله ولا يصح له ان يعتكف بمسجد من مساجد مكة والمدينة واليمن...

الاعتكاف في المسجد الحرام في مكة اي يتوق مع المقيم في المسجد الحرام في مكة

معه اي يتوق معه المقيم في المسجد الحرام في مكة في شرب وطييب ويخاف منه
تلويت المسجد كاسهلا وادرا بول بخلاف مرض لا يجوز الخروج كصديق
وحج خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لقا
حريق ولا ينقطع التتابع بخروج مؤذن راتب الى منارة منفصلة عن
المسجد قريبة منه الا اذا كان لها مبنية لم معدودة من نوابه وقد اعتاد
الراتب صعودها وان الناس صوتة فيعذر فيه ويجعل من الاذان كما
مستثنى من اعتكافه ويجب في اعتكاف من ذور متتابع قضاء من خروج
من المسجد لعذر لا يقطع التتابع كمن حيض ونفاس وجبانه غير فطر
لانه غير معتكف فيه الا من نحو تبرر بما يطلب الخروج له ولم يطل بزمه عادة
لا يقطع التتابع في الاعتكاف في البيت فلا يجب قضاءه لانه مستثنى
من الاعتكاف في البيت ولا بد منه ولا معتكف فيه بخلاف ما يطول بزمه كمرض وعدة وحيض
ونفاس **ويبطل** الاعتكاف المذكور وغيره **بالوطي** من عالم يتجرعه ذكر الاعتكاف
سوا الوطي في المسجد اخرج عند خروجه لقضاء حاجته او نحوها اعتكافا
العبادة البدنية واما المباشرة بشهوة فيما دون الفرج كسوق وقبلة فينبطه
ان النزل والا فلا تبطل بما مر من الصوم وخرج بالمباشرة ما اذا نظر او فكر
فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة ما اذا قبل بقصد الاكرام ونحوه او بدلا
قصد فلا تبطل اذا انزل والا ستمنا كما مباشرة ولو جامع ناسيا لا
اعتكاف او جاهلا فكجامع الصائم ناسيا صومه او جاهلا فلا يبطل كما
مر في الصائم ولا يبطل في الاعتكاف التطييب والتزيين باغتسال او
قص شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لانه لم يفعل
ام صلى الله عليه وسلم تركه ولا امر بتركه والاصل بقاؤه على له باحة وله ان

فمن فتنه ربه في الاعتكاف في البيت لا يقطع التتابع في الاعتكاف في البيت ولا بد منه ولا معتكف فيه بخلاف ما يطول بزمه كمرض وعدة وحيض ونفاس **ويبطل** الاعتكاف المذكور وغيره **بالوطي** من عالم يتجرعه ذكر الاعتكاف سوا الوطي في المسجد اخرج عند خروجه لقضاء حاجته او نحوها اعتكافا

ينزوح وينزوح

ينزوح وينزوح بخلاف الحرم ولا يكره له الصنایع في المسجد كالحياطة
والكتابة ما لم يكثر منها فان اكثر منها كرهت لحرمته الا كتابة العلم فلا
يكره الاكثر منها لانها طاعة كتعلم العلم ذكره في المجمع وله ان ياكل
ويشرب ويعسل يديه فيه والاولى ان ياكل في سفرة او نحوها وان يعسل
يده في طست او نحوها ليكون انظف للمسجد ويجوز نفضه كستفله
خلافا لما جرى عليه لغوي من الحرمة لا تقاوم على جواز الوضوء في سقاط
ما فيه في ارضه مع انه مستعمل ويجوز الاحتجام والنفض فيه في الناصع
الكراهة اذا امن تلويت المسجد ويجوز البول فيه في انا والفرق بين
ما تقدم وبينه ان الدماء احف منه لما مر انه يعفى عنها في محلها وان كثرت
اذا لم تكن بفعله وان اشتغل المعتكف بالقرآن والعلم فزيادة خير
لانه طاعة **خاتمة** بين للمعتكف الصوم والاتباع والمخرج من خلافه
اوجبه ولا يبطل الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده لخبر الصحيحين ان
عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله اني نذرت اعتكف ليلة في الجاهلية قال
او في نذرك فاعتكف ليلة وخبر ابن ابي ليلى عن علي المعتكف صيام الا ان
يجعله على نفسه ولو نذر اعتكاف شهر فمضى بعينه فبان انه انقضت قبل
نذره لم يلزمه شيء لان اعتكاف شهر قد مضى محال وهل الافضل المتطوع
بالاعتكاف الخروج لعبادة المريض ودوام الاعتكاف قال الاصحاب
هما سوا وقال ابن الصلاح ان الخروج لها مخالف السنة لان النبي صلى
عليه وسلم لم يكن يخرج لذلك وكان اعتكافه تطوعا وقال البلقيني ينبغي
ان يكون موضع التسوية في عبادة الاجانب اما ذوالرحم والاقارب
والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعبادتهم افضل لاسيما اذا علم

قوله من كان في بلد من بلاد المسلمين...

والكسب مشقة عظيمة وان قصر سفره وكان يكسب في يوم كفاية ايام الحج
كلن الحج بان يخرج له لقلة المشقة حيث قد في المجموع ايام الحج بما
بين زوال السابع في الحج وزوال ثالث عشر وهو في حق من لم ينفر المفرد
الاول فان لم يجد زاد واحتاج ان يسئل الناس كرم له اعتادا
على السؤال ان لم يكن لم كسب والامنع بنا على تخريم المسئلة للمكسب
كما بحته الاذري والتايف من شروط الاستطاعة وجود **الراحلة**
الصالحة لمنه بشر او استجار بمش او اجرة مثل من بينه وبين
مكة مرحلتان فاكثر قدر على المشي ام لا لكن يندب للمقادير على المشي
الحج خروجه من خلاف من اوجه ومن بينه وبين مكة دون مرحلتين
وهو قوي على المشي يلزمه الحج لعدم المشقة فلا يعتد في حقه وجود
الراحلة فان ضعف عن المشي ان عجز او لحقه ضرر ظاهر فكا البعيد عن
مكة في شرط في حقه وجود الراحلة وان لحقه بالراحلة مشقة كثرة
اشترط محمل وهو الحشبة التي يركب فيها ببيع او اجارة بعوض مثله
دفع المهر في حق الرجل ولان سائر الانثى واحوط للمخنة واشترط
شريك ايضا مع وجود المحمل يجلس في الشق الاخر لتقدر ركوب شق
لا يعاد له شيء فان لم يجد لم يلزمه النسك وان وجد مونة المحمل بتمامه
او كانت العادة جارية في مثله بالعادة لا بالانقال كما هو ظاهر كلام الاصحاب
ويشترط كون ما ذكر من الزاد والراحلة والمحمل والشريك فاضلين عن دينه
حالا كان او موحلا وعن كلفة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وايابه وعن
مسكنه الا ان لم يستغرق الحاجة وعن عبد بليق ويحتاج اليه لخرقة ويلزمه
صرف مال تجارة الى الزاد والراحلة وما يتعلق بهما **والشرط السادس** للرجوب

في...

تحلية الطريق اي امانه ولو ظنا في كل مكان بحسب ما يليق به فلو خاف في
طريقه على نفسه او عضوه او نفس محترمة معه او عضوها او ماله ولو سيرا
سبعا او عدوا او ورصدا ولا طريق له سواه لم يجب النسك عليه لحصول
الضرر والمراد بالامن الامن العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده
قبض من تركته كما نقله البلقيني عن النضر فيجب ركوب البعير ان غلبت
السلامة في ركوبه وتعين طريقا كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة
فان غلب الهلاك او استوى الامر ان لم يجب بل يحرم لما فيه من الخطر
والسابع مكان السير الى مكة بان يكون قد بقي عليه من الوقت ما يمكن
السير المعتاد لاداء النسك وهذا هو المعتاد كما نقله الرافي عن الائمة
وان اعترضه ابن الصلاح فانه يشترط لا استقراره الا الوجه فقد صوب
النووي ما قاله الرافي وقال السبكي ان نص الرافي ايضا يشهد له ولا بد
من وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة اهل بلده الخروج
فيه وان يسيرا والسير المعتاد فان خروجه قبله او اخره الخروج بحيث
لا يصلون مكة الا باكثر من مرحلة في كل يوم او كانوا يسرون فوق العادة
لم يلزمه الخروج هذا ان احتيج الى الرفقة لدفع الخوف فان امن الطريق
بحيث لا يخاف الواحد فيها الزم ولا حاجة للرفقة ولا نظر الى الوجهة
بخلافها فيما سري التيمم لانه لا بد لها هنا بخلافه ثم والثامن من شروط
الرجوب وهو من شروط الاستطاعة ان يثبت على الراحلة او في محمل
ونحوه بلا مشقة شديدة فمن لم يثبت عليها اصلا او يثبت في محمل عليها
لكن بمشقة شديدة لكبر ونحوه انتفى عنه استطاعة المباشرة ولا يضر
مشقة تحمل في العادة ويشترط وجود ما وزاد بحال يعتاد حملها منها

قوله بان يكون قد بقي عليه من الوقت ما يمكن السير المعتاد لاداء النسك... قوله في خط الشرح... قوله لا بأس بها... قوله في خط الشرح...

[illegible][illegible]

بابا وینا کا عند

طوافه والخامس كونه سبعا والسادس كونه في المسجد والسابع نية الطواف
ان استقل بان لم يشمله فك والثمانى عدم صرفه لغيره كطلب غريم وسنة

قوله لا سلام هو وضع يده على
السود وان يقبل يده بعد وضعها
عنه يعني ان ينقل يده من ذلك
الاثر ومن هذا اخذ القليل
على تقبل اليد الاولى والعلماء
والصالحين وغيرهم من هذا
الاجزاء بعد مسحها

[illegible]

تولد بعرفه اخ حاصله آینه
اذا و قوبار ضها صبح و سندا
على عرصه شجرة في هوا عرفه
والاصل خاليع فلا على
والقصص ايضاً في هوا عرفه
اما لوطار في هوا بها الرقوش

هو اعرفه والاصل خارج فلا
يكون وما اذا كان اصل الشجرة
فعره والقصه خارج فغيره
فلا فغيره قبا ما على
الاعتقاد فغيره ليس هو
المعتاد

في المكان المذكور

علاء الدين

سنة ١٢٠٠
سيفو وبنو شتو العام
سيفو وبنو شتو العام
سيفو وبنو شتو العام
سيفو وبنو شتو العام

اليه سريانا كما لم يجزه مجاوزته بغير احرام بالاجماع فان جاوزه لزمه العود
 ليحرم والا اذا ضاق الوقت او كان الطريق نحوفا فان لم يعد لعذر او غيره
 لزمه دم وان احرم ثم عاد قبل تلبس بلبس سقط الدم عنه والا فلا وميقات
 العمرة المكافي لما هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم يلزمه الخروج الى اداء الحل
 ولو باقل من خطوة فان لم يخرج واتى بافعال العمرة اجزاه في الاظهر ولكن عليه
 دم فلو خرج الواقي للحل بعد احرامه وقيل للطواف والسعي سقط عنه الدم
 وافضل الجاهل الحل الجهرانه ثم التقيم ثم الحديده **والواجب الثاني رمي الجمار**
الثالث كل يوم من ايام التشريق الثلاث ويدخل في كل يوم من ايام التشريق
 بزوال شمسها ونجس وقت اختياره بغير وبها واما وقت جوازها فالي اخرها
 التشريق فان تفرقوا انفصل من متى بعد الغروب او عاد لشغل في اليوم الثاني
 يعيد رمي جاز وسقط ميت الليلة الثالثة ورمي يومها وشرط لصحة رمي
 ترتيب الجمرات بان يرمي اولها الى الجمره التي تلي مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى
 جمره العقبة **تنبيه** لو قال المصنف والرمي لكن اخصر واجود ليشمل
 رمي الجمره العقبة يوم النحر فانه واجب يجبر تركه بدم ويدخل وقته بنصف ليلة
 النحر ويسبق وقت اختياره الى غروب شمس يومه واما وقت الجواز فالي اخر
 ايام التشريق ويشترط في رمي النحر وغيره كونه سبع مرات وكونه بيد اليمين
 الوارد وكونه بحجر فجرى باقاعه وفصد المرمى وتحقق اصابته بالحرق الطبري
 ولم يذكر واني المرمى جدا معلوما غير ان كل جمره عليها علم فينبغي ان يرمي
 تحته على الارض ولا يبعد عنه احتياطا وقد قال الشافعي رضي الله عنه
 الحج مجتمع الحص لا ما سأل من الحصى وحده بعض المتأخرين بثلاثة اذاع
 من سائر الجواب الا في جمره العقبة فليس لها الا وجه واحد وهو رميها بدم

والواجب الثالث

في رمي الجمرات يوم التشريق الثاني

في رمي الجمرات يوم التشريق الثاني

في رمي الجمرات يوم التشريق الثاني

والواجب الثالث الحلق على القول بان استباحة محظوره وهو مرجوح والمفتد
 انه ركن على القول ولا يظهر انه نسك كما مر بل نقل الامام الاتفاق على كونه حائضا
 يصح المصنف ما ذكره من العود بابدال هذا المرجوح بالمبيت بمنزله فانه واجب
 على الاصح ويجبر تركه بدم والواجب فيه ساعة في النصف الثاني من الليل فان
 وقع قبل النصف لزمه العود فان لم يدر حتى طلع الفجر لزمه دم ويسن ان يأخذ
 منها حصي الرمي وهو سبعون حصاة منها سبع لرمي يوم النحر والباقي وهو ثلاثون
 حصاة ويسن ان يرمي بقدر حصي الخذف وهو دون الاثنية طولاً وعرضاً
 بقدر الباقلا ومن عجز عن الرمي اناب من يرمي عنه ولو ترك رميا من يوم النحر او ايام
 التشريق نذر كما في ايام التشريق اذا والا لزمه دم بترك رمي ثلاث رميات
 فاكثر والواجب الرابع المبيت بمنى ليالي ايام التشريق معظم الليل كما لو حلف
 لا يبيت بمكان لا يحسن الا بمبيت معظم الليل فان تركه لزمه دم ومحل وجوب
 بيت الليلة الثالثة لمن لم ينقل للنفرة الاولى كما مر في الاشارة اليه والواجب الخامس
 النحر عن محرقات الاحرام واما طواف الوداع فهو واجب مستقل ليس من المناسك
 على المعتمد فيجب على غير نحو حايض كنفسا بفراق مكة ولو مكيا او غير حاج
 ومعتمر او فارقه السفر قصيرا في المجموع ويجبر تركه بدم فان عاد بعد فراقه
 بلا طواف قبل مسافة القصر وطاف فلا دم عليه وان مكث بعد الطواف لا لصلاة
 اقيمت او اشتغل سفر كشرائه اذ اعاد الطواف **تنبيه** بسن دخول البيت
 والصلاة فيه وشرب ما نذر من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يجر حاج ومعتمر
 وليس ان قصد المدينة المشرفة لزيارته ان يكثري طريقه من الصلاة والسلام
 عليه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي بين قبره ومبصره وصلى تحية المسجد

في رمي الجمرات يوم التشريق الثاني

في رمي الجمرات يوم التشريق الثاني

الذو الجبر

100

A photograph of a manuscript page from the Voynich manuscript. The page contains several lines of text written in the characteristic Voynich script. The script is composed of various stylized, looped, and angular characters, which are not understood by modern scholars. The text is arranged in approximately 10 horizontal lines across the page. The paper appears aged and slightly discolored.

قوله الطبيب ان كان المراد به
العين فهو على تقدير مضاف
مضاف الى استعارة وان كان
المراد به الطبيب فلا يحتاج الى
تقدير مضاف او
غيره بان يخلط
بغيره فيقول طعمه
ريح واما اللون فلا يصح
يقاوة وحده على المعتد ام عوض

والطواف المشروع بالسعي إن لم يكن فعل قبل وحمله اللبس ستر الرأس الرجل
والوجه للمرأة والخلق والقلم والطيب والصيد لا يحل به عقد النكاح ولا الباشرة
فيما دون الفرج لما روى السائى بأسا جيد كما قال النووي إذا ربيتم المحرم حل
لكم كل شيء إلا النساء وإذا فعل الثالث بعد الاثنين حصل التحلل الثاني وحل
به باقي المحرمات بلا إجماع ويجب عليه الأتيان بما بقي عليه من أعمال الحج وهو الرمي
والبيت مع أنه غير محرم كما أنه يخرج من الصلاة بالتسليم الأولى ويطلب
منه التسليم الثانية لكن المطلوب هنا على سبيل الوجوب وهناك على سبيل
الندب أما العمره فليس لها التحلل واحد لأن الحج يطور زمنه وتكثر
أعماله فأبىح بعض عمراته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمره
وتغير ذلك الحيض والحجابه لما طال من الحيض جعل الارتفاع محظورا
محلان انقطاع الدم والاعتسلا والحجابه لما قصرت منها جعل الارتفاع
محظورا تمحل واحد وإذا جامع المحرم **لا يخرج منه** أي إلا حرام بالفساد
بل يجب المصروف فاسد نسكه من حج أو عمره لا إطلاق قوله تعالى وأتموا الحج والعمره
لله فإنه لم يفصل بين الصحيح والفساد وصورة الأحرام بالحج فاسدا
أن يفسد العمر بالجماع ثم يدخل عليها الحج فإنه يصح على الأصح في الرخصة
وبنقد فاسد على الأصح في الرخصة في باب الأحرام قال في الجواهر
وإذا سئلت عن أحرام ينفقد فاسد بهذه صورته ولا أعلم لها أخرى
أنتهى وأما إذا أحرم وهو جامع فلم ينفقد أحرامه على الأصح في رواية
الرخصة ثم شرع في القسم الثاني وهو لقوات فقال **من فاته الوقت**
بعرفة بعد راي وغيره وذلك بطلوع فجر يوم النحر قبل حضوره عرفات وبقائه
يفوت الحج **تحلل** وجوبها في المجموع ونظر عليه في الأم ليلا يصير محرما بالحج

۵۲۴

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قوله ومن خاتمة الوقوف على
قيد الفصل يا حي محمد المحمدي
قوله غلب اي غير المحمدي عوفي
بصائر الاحكام في غير وقيل لعل
خاتم الكتاب في غير وقيل هو
اي منه لا من غيره اذ عوض

2. 2. 2.

في غير استلزام واستدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه حينئذ لا يجوز وحمل
التحلل بعمره اي بعلمها فياتي باركانها الخمسة المتقدم بيانها نعم شرط
اجاب السعي ان لا يكون سعي بعد طواف قدوم فان كان سعي لم يحتاج
لاعادته كما في المجموع عن الاصحاب **وعليه القضاء** فور من قابل الحج الذي
فاته نفوات الوقوف سواء كان فرضا ام نفلا كما في الافساد لانه لا يخلو
عن تفصيله وانما وجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان نشأ عنه
بان احصر فسلك طريقا اخر فانه الحج محلل بعمره فلا اعادة عليه لانه
بذلك ما في كونه فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها
اجيب بان المراد بالقضاء القضاء اللغوي لا القضاء الحقيقي وقيل لانه لما احرم
به تضيق وقته ويلزمه قضاء عمره الاسلام مع الحج كما قاله في الروضة لان عمره
التحلل لا يجري عن عمره الاسلام وعليه مع القضاء **الهدي** ايضا وهو كدم
المتع وسياتي **ومن ترك ركنا** من اركان الحج غير الوقوف او من اركان
العمره سواء اتركه مع امكان فعله ثم لا كما يحايض قبل طواف الافاضة
لم يحل بطاع المشاة المحتانية وكسر الهلة اي لم يخرج **من احرامه حتى**
يأتي به اي المترك ولو بعد سنين لان الطواف والسعي والحلق لا اخرجه
لوقتها اما ترك الوقوف فقد عرف حكمه من كلامه سابقا **ومن ترك واجبا**
من واجبات الحج او العمره المتقدم ذكره سواء تركه عمدا او كسرا او جهلا
لزمه بتركه وهو شاة كما سياتي **ومن ترك ركنا** من سنن الحج او العمره
لم يلزمه بتركها شي كتركها من ساير العبادات **فصل في الدماء والوجبه**
وما يقوم مقامها **والدماء الواجبة في الاحرام** بترك ما مورار ارتكاب
منه **خمس اشيا** بطريق الاختصار وبطريق السط يسع الاداء القنعة

قول العنيدة الأولى استقامتها

فقد فعل عمر ولا يشترط
ثلاث افعال في الفعل
نفس العترة وانما الفعل
المتعلق به لا ولا يشترط
من الاسلام لا ولا يشترط
عند كل فعل من افعال
سورة قلما يشترط في اوله فعل
فقد فعل عمر ولا يشترط
الذي

قولهم يا زينة قضيت امره الاسلام
اي اني بان انا ان اطلب امره الذي
فانه قد انا فيك بالعقبات وانا
يجوز ان يعرض الغرض في عام الفوات
لانه لا وقت لها ان تخرج عرض

وكانوا يرضون بها ما كانوا
يشتون من أهل مكة أو قرية منها
طوافا في صلاة أو لا هم في
لها من ماله أو لا من ماله

ووضعت على نفسها اوقافا لم
يكنها فيه الرجم حتى تمهل
لعملها

قول لأجل الضوق لأن الضوق
يظهر الخلل والاعوجاج عليها
فقدت الدماء الخاوية
ففضلت

منها او عن سنها او عن
الجم يغفلون بسبب تركها او عن

ودم الفوات والدم المنوط بترك ما مور ودم الحلق والقلم ودم الاحصا
 ودم قتل الصيد ودم الجاع ودم الاستمتاع ودم القران فهذه تسعة
 انواع اخل المصنف بالاخير منها والثمانية معلومة من كلامه
 في الثلاثة الاولى داخل في تعبيره بالنسك كما سيظهر لك ودم الاستمتاع
 داخل في تعبيره بالترف كما سيظهر لك ايضا وتعرف التاسع ان
 شأ أحد نف **احرام** اي الدماء **الواجب بترك نسك** وهو
 شامل لثلاثة انواع الاول دم التمتع وانما وجب بترك
 الاحرام بالحج من ميقات بلد والثاني دم الفوات للوقوف بعد
 التحلل بعمل عمره كما مور والثالث الدم المنوط بترك ما مور من الوا
 جيات المتقدمة **وهو** اي الدم الواجب في هذه الانواع الثلاثة
على الترتيب والتقدير وسياتي بيان التقدير واما الترتيب فهو
 ما اشار اليه بقوله **شاة** بحرية في الاضحية او سبع بدنة او سبع
 بقرة ووقت وجوب الدم على التمتع احرام بالحج لانه حينئذ يصير
 متمتعاً بالعمرة الى الحج ويجوز ذبحه اذا فرغ من العمرة ولكن الا
 فضل ذبح يوم النحر وشرط وجوبه ان لا يكون من حاضري المسجد
 الحرام وهو من مسكنة دون مسافة الفصر من الحرم وان يحرم بالعمرة
 في اشهر الحج من ميقات بلد وان يحج بعدها في سنتها وان لا
 يعود الى الاحرام بالحج الى الميقات الذي احرم منه بالعمرة بعد مجا
 زة الميقات وقد بقي بينه وبين مكة مسافة الفصر فعليه
 دم الاساة **فان لم يجد** تارك سد شاة بان عجز عنها حسا

قوله اخل المصنف بالاخير منها
 لان داخل في الاول وهو دم ترك
 النسك لان القران فيه ترك
 ميقات احد الشكوك فانه يحرم
 بها ما من ميقات واحد

قوله شاة لثلاثة في نسك
 بل شاة لثلاثة او عوض

قوله الدم المنوط بترك ما مور
 وحينئذ تعرف ان كل دم
 ابل القربى او عوض

قوله في اشهر الحج من ميقات بلد
 لان داخل في الاول وهو دم ترك
 النسك لان القران فيه ترك
 ميقات احد الشكوك فانه يحرم
 بها ما من ميقات واحد

بان فقدتها او ثمنها

بان فقدتها او ثمنها او شرعاً بان وجدها بالكثير من ثمن مثلها او
 كان محتاجاً اليه او غاب عنه ماله او نحو ذلك في موضعه وهو الحرم
 سواء قدر عليه ببلده ام لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدي
 يختص بحج الحرم والكفارة لا تختص **فصيام عشرة ايام** بدلها
 وجوباً **ثلاثة منها في الحج** لقول تعالى فمن يجداي الهدي فصيام ثلاثة
 ايام في الحج اي بعد الاحرام بالحج فلا يجوز تقديمه على الاحرام بخلاف
 الدم لان الصوم عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة
 والدم عبادة مالية فاستبش الزكاة ويستحب قبل يوم عرفه لانه ليس
 بالحاج فطره فيحرم قبل سادس ذي الحجة ويصومه وتاليه واذ احرم
 في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمه على يوم النحر فان اخرها
 عن يوم النحر اثم وصارت قضاء وليس لسفر عذر في تأخير صومها
 لان صومها متعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافراً فلا يكون
 السفر عذراً بخلاف رمضان ولا يجوز صومها في يوم النحر وكذا في
 ايام التشريق في الجديد ولا يجب عليه تقديم الاحرام من يمكن
 من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر خلافاً لبعض المتأخرين في وجوب
 ذلك اذا لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز ان لا يحج في هذا العام وينسب
 للموسر ان يحرم بالحج يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة للاتباع وللأمر به
 كافي الصحاحين وسمى يوم التروية لانتقام فيه من مكة الى منى فصيام
 بعد الثلاثة **سبعة ايام اذا رجع** الى اهله **وقوله** ان اراد الرجوع
 اليهم لقوله تعالى وسبعة ايام رجعتم ولقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً
 فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله رواه الشيخان فلا يجوز

ووطنه

قوله او ثمنها او شرعاً بان وجدها بالكثير من ثمن مثلها او
 كان محتاجاً اليه او غاب عنه ماله او نحو ذلك في موضعه وهو الحرم
 سواء قدر عليه ببلده ام لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدي
 يختص بحج الحرم والكفارة لا تختص

قوله في اشهر الحج من ميقات بلد
 لان داخل في الاول وهو دم ترك
 النسك لان القران فيه ترك
 ميقات احد الشكوك فانه يحرم
 بها ما من ميقات واحد

صومها في الطريق لذلك فان اراد الاقامة بمكة صامها بها كما قاله في البحر
ويندب لتتابع الثلاثة والسبعة اداء كانت او قضا لان فيه مبادرة
لقضا الواجب وخروج من خلاف من اوجبه **نعم** ان احرم بالبحر سادس
ذي الحجة لزوم صوم الثلاثة والثلاثة متتابعة لصيق الوقت لا التتابع
نفسه ولو فاتته الثلاثة في الحج بعذر وغيره لزوم قضاها وبصرف
في قضاها بينها وبين السبعة بقدر اربعة ايام يوم الفجر و ايام التثنية
ومدة امكن السير الى مكة على العادة الغالبة كما في الاداء لوصام عشر
ولا حصلت الثلاثة ولا يهتد بالبقية لعدم التفرق **والثاني الرمز**
الواجب بالحق والتزفة كالقلم من اليد والرجل وتكمل الغنية في الزلزلة
ثلاثة اظفار لا بان اخذ الزمان والمكان لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم
اي شعرها وشعر سائر الجسد ملحق به بجامع التزفة وما الظفر فنيا سا
على الشعر ما فيه من التزفة والشعر يصدق بالثلاث وفتين بالاظفار
ولا يعتبر جميعه بالاجماع ولا فرق في ذلك بين الناس لان حرام والجاهل
بالحرمة لعدم اليقين وكسائر الاله فاته وهذا بخلاف الناسي والجاهل
في التمتع باللبس والطيب والكنهن والجماع ومقدمة لا اعتبار العلم
والقصد فيه وهو منتف في **نعم** لو ازالها مجنون او مغف عليه وصبي غير
مميز لم تلزمه الغنية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي انهما يعقلان
فعلها فينسبان الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجاري على قاعدة الا
تلاف وجوبها عليهم ايضا ومثلهم في ذلك النائم ولو ازيل لان يقطع
جلده وعصونه بحب فيه شيء لان ما ازيل تابع غير مقصود بالازالة
ولزمه في الشعر الواحد والظفر الواحد وبعض شيء من احداهما

ثلاثة شعرات او مخرج
وفيه الشك
بأنه لو كان الشعر
أو الظفر واحدا
لم يلزمه في
الواحد والآخر
الواحد وبعض
شيء من أحدهما
فإنه لو كان
الواحد والآخر
الواحد لم يلزمه
في الواحد

طعام وفي

طعام وفي الشعرين او الظفرين مدان والمعدون في الحلق باذاه قتل
او نحو كوسخ ان يحلق ويغدي لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او
الاسنوي وكذا تلزمه الغنية في كل محرم ابيح للمحاجة الالبس السرويل
او الخفين المقطوعين لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة
ما يوجبها مخفف فيهما والحصر فيما قاله ممنوع او مؤول فقد استثنى صور
لا فدية فيها منها ما اذا ازال ما يثبت من الشعر في عينه وتادى به ومنها
ما اذا ازال القدر ما يغطيها من شعر راسه وحاجبيه اذا طال بحيث يسير
بهم ومنها ما لو انكسر ظفرهم فقطع المودي منه فقط **تنبيه** وفي اطلاق خلع
المصنف التزفة كما تقدم التنبيه عليه في تعداد الانواع دم الاستمتاع
كالطبيب في اللبس ومقدمات الجماع والجماع بين المتحدين ودهن
شعر الراس والحية ولو محلو فتين والحق الحجب الطبري بذلك بحسب الحاجب
والعذار والشارب والعنفقة وفصل ابن النقيب فالحق بالحجة ما انفصل
بها كالشارب والعنفقة والعذار دون الحاجب والهدس وما على الجبهة
ومرت الاشارة الى ذلك وان هذا هو الظاهر **وهو** اي الدم الواجب بما ذكر
هنا **على التخيير** والتقدير فيجب **شاة** حزمة في الاضحية او ما يقوم مقامها
من سبع بدنة او سبع بقرة **او صوم ثلاثة ايام** ولو منفرقة **او الصدقة** **ثلاثة**
اصع بمدا الهنرة وضم الهنرة جمع صاع **على ستة فساكين** كل مسكين
نصف صاع وتقدم في زكاة الفطر بيان الصاع وذلك لقوله تعالى فمن
كان منكم مريضا او تادى من راسه اي حلق فدية من صيام
او صدقة او نسك **فدية** سائر الكفارات لا يزداد المسكين فيها على مدالا
في هذه **والثالث الدم الواجب بالاحصاء** وهو المنع من جميع الطرق

فدية في الشعرين او الظفرين مدان والمعدون في الحلق باذاه قتل او نحو كوسخ ان يحلق ويغدي لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او الاسنوي وكذا تلزمه الغنية في كل محرم ابيح للمحاجة الالبس السرويل او الخفين المقطوعين لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما يوجبها مخفف فيهما والحصر فيما قاله ممنوع او مؤول فقد استثنى صور لا فدية فيها منها ما اذا ازال ما يثبت من الشعر في عينه وتادى به ومنها ما اذا ازال القدر ما يغطيها من شعر راسه وحاجبيه اذا طال بحيث يسير بهم ومنها ما لو انكسر ظفرهم فقطع المودي منه فقط

من سبع بدنة او سبع بقرة او صوم ثلاثة ايام ولو منفرقة او الصدقة ثلاثة اصع بمدا الهنرة وضم الهنرة جمع صاع على ستة فساكين كل مسكين نصف صاع وتقدم في زكاة الفطر بيان الصاع وذلك لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او تادى من راسه اي حلق فدية من صيام او صدقة او نسك فدية سائر الكفارات لا يزداد المسكين فيها على مدالا في هذه والثالث الدم الواجب بالاحصاء وهو المنع من جميع الطرق

وقوله ولو لم يترك عند الاحرام
انما ذم تركه عند الاحرام
فلا يتركه وان طلق او نفق او طلق
بالفردى بان قال الفدية الاحرام
بشرط ان التحلل باحد من المذبح
سبع اشبه احرام التحلل بالاحرام
فمنه لصحة تركه في التحلل بالاحرام
فقط وان قالوا تحلل بالاحرام
لكنه المذبح مع الفدية في التحلل
مع الفدية فانما هو في الاحرام
وتنفسه عن لا يلزم كفره في الاحرام
فقد في هذا الاستقيل كفره في الاحرام

فی سفره

نظره مع سقايه انه لا بد ان يبل
في ان يقدروا عذرتك

[illegible]

قوله ولا تقصدا على المحصر المتطوع اي ان قاتله او قوتله فهو حلال بان يتخلل من اجراءه ثم قاتله او قوتله
بوجه وهو حلال اما اذا قاتله او قوتله وهو في حرام فليس حلالا فان ستم ما كفى في طريقه
فصار حراما غير متطوع والوجه في القضا وهذا اذا سلك طريقا خيرا فصرح لا واما اذا
قاتله او قوتله بغيره من سائرهم القضا واما اذا سلك طريقا اطول من الاقصر وهو حرام لا حرام متطوعا
والوجه في القضا ان القضا بغيره من سائرهم فلا يقصدا عليه وهذا كله في التطوع اما العزم فان
وسادس الموانع للدين فليس يلزم الدين تحليلا اذ لا ضرر عليه في احرامه ولا
منعه من الخروج ان كان موسرا والدين حالا ليوفيه حقه بخلاف ما اذا
كان مقصرا او موسرا والدين مؤجلا فليس له منعه اذ لا يلزمه اداؤه حينئذ
فان كان الدين يحل في عينه استحب له ان يוכל من يقضيه عند حلوله
ولا يقصدا على المحصر المتطوع لعدم وروده فان كان شكه فرضا مستقرا
كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سني الامكان اعتمدت الاستطاعة
بعد ذلك الاخصار **والرابع الدم الواجب بقتل الصيد** المأكول البري
الوحشي او المنولد من المأكول البري الوحشي ومن غيره كمنولد بين حمار وحشي
وحمار اهلي واعلم ان الصيد ضربان ماله مثل من النعم في الصورة والخلق
تقريبا فيضمن به وما لا مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه نفل ومن الاول
ما فيه نفل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف فيتبع قد
شرح المصنف في بيان ذلك فقال **وهو اي الدم المذكور على التحريم** من ثلاثة
امور **ان كان الصيد المقتول والمزمن ماله مثل اي شبه هواري من النعم**
وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة في قوله **اخرج المثل من النعم** اي
يخرج المثل من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرا به في ذلك
النعماء ذكر اكان او انشئ بدنه كذلك فلا تجزي بقرة ولا سبع شاة او
اكثر لاجزاء الصيد تراعي فيه التماثلة وفي واحد من بقرة الوحش وحمار
بقرة وفي الغزال وهو ولد الظبية الى ان يطالع قرناه معر صغير في
الذكر خدي وفي الانثى عنق فان طالع قرناه يسمى الذكر ظيبا والانثى
ظبية وفيها عذروها نى العزالى ثم لها سنة وفي الهرب عنق
وهي انثى العرا اذا قوت ماله تبلغ سنة وفي الربيع جفيرة وهي انثى

قوله ولا تقصدا على المحصر المتطوع اي ان قاتله او قوتله فهو حلال بان يتخلل من اجراءه ثم قاتله او قوتله بوجه وهو حلال اما اذا قاتله او قوتله وهو في حرام فليس حلالا فان ستم ما كفى في طريقه فصار حراما غير متطوع والوجه في القضا وهذا اذا سلك طريقا خيرا فصرح لا واما اذا قاتله او قوتله بغيره من سائرهم القضا واما اذا سلك طريقا اطول من الاقصر وهو حرام لا حرام متطوعا والوجه في القضا ان القضا بغيره من سائرهم فلا يقصدا عليه وهذا كله في التطوع اما العزم فان

قوله ولا تقصدا على المحصر المتطوع اي ان قاتله او قوتله فهو حلال بان يتخلل من اجراءه ثم قاتله او قوتله بوجه وهو حلال اما اذا قاتله او قوتله وهو في حرام فليس حلالا فان ستم ما كفى في طريقه فصار حراما غير متطوع والوجه في القضا وهذا اذا سلك طريقا خيرا فصرح لا واما اذا قاتله او قوتله بغيره من سائرهم القضا واما اذا سلك طريقا اطول من الاقصر وهو حرام لا حرام متطوعا والوجه في القضا ان القضا بغيره من سائرهم فلا يقصدا عليه وهذا كله في التطوع اما العزم فان

قوله ولا تقصدا على المحصر المتطوع اي ان قاتله او قوتله فهو حلال بان يتخلل من اجراءه ثم قاتله او قوتله بوجه وهو حلال اما اذا قاتله او قوتله وهو في حرام فليس حلالا فان ستم ما كفى في طريقه فصار حراما غير متطوع والوجه في القضا وهذا اذا سلك طريقا خيرا فصرح لا واما اذا قاتله او قوتله بغيره من سائرهم القضا واما اذا سلك طريقا اطول من الاقصر وهو حرام لا حرام متطوعا والوجه في القضا ان القضا بغيره من سائرهم فلا يقصدا عليه وهذا كله في التطوع اما العزم فان

العرا اذا قوت ماله تبلغ سنة وفي الربيع جفيرة وهي انثى

العرا اذا بلغت اربعة اشهر وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة وما لا نفل فيه من الصيد
عمن سياتي يحكم بمثله من النعم عدلان لقوله ان يحكم به ذوا عدل منكم لا اية
والعبرة بالماثلة بالخلقة والصورة تقر بها الى تخفيفا في النعماء من
البدنة لا بالقيمة فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي
الانثى انثى وفي الصحيح صحاح وفي المعيب معيب ان اتخذ جنس اعيب وفي
السمي سمي وفي الهزيل هزيل ولو ذري لم يهي بالصحيح والمعيب بالمسلم
او الهزيل بالسمن فهو افضل وجبان يكون العدلان ففيه من فطينين
لانها حينئذ عرف بالشبه المعتبر شرعا وما ذكره من وجوب الفقه الخاص بما
يحكم به هنا وما في المجموع عن الشافعي والاصحاب من ان الفقه مستحب
محمول على زيادته **تنبيه** لو حكم عدلان بان له مثلا وعدلان بعده
فهو مثلي كما جزم به في الرخصة ولو حكم عدلان بمثلي واخران بمثلي اخر خير
على الاصح ثم ذكر الثاني من الثالث في قوله **او قومه** اي المثل بدارهم بقيمة
سكة يوم الاحراج **واستقر بقيمة** اي بقدرها طعاما يحز في الفطرة
او مما هو عند **وتصدق به** اي الطعام وجوبا على مساكين الحرم وفقرا به
القاطنين وغيرهم ولا يجوز له التصديق بالدارهم ثم ذكر الثالث من الثلاثة
في قوله **او صام عن كل مد من الطعام يوما في اي مكان كان وان كان الصيد**
الذي وجب فيه الدم **مما لا مثل له** مما لا نفل فيه كالجرد وبقية الطيور ما عدا
الحمام لما سياتي سواء كان ابر حنة من الحمام ام لا **اخرج بقيمة** اي بقدرها
طعاما وانما الزمته القيمة عملا بالاصل في المتقومات وقد حكمت الله تعالى
بها في الجراد لانه مصفون لا مثل له فضمن بالقيمة كمال الادمي ويرجع في
القيمة الى عدلين اماما لا مثل له مما فيه نفل وهو الحمام وهو ما عاب اي ضرب

قوله ولا تقصدا على المحصر المتطوع اي ان قاتله او قوتله فهو حلال بان يتخلل من اجراءه ثم قاتله او قوتله بوجه وهو حلال اما اذا قاتله او قوتله وهو في حرام فليس حلالا فان ستم ما كفى في طريقه فصار حراما غير متطوع والوجه في القضا وهذا اذا سلك طريقا خيرا فصرح لا واما اذا قاتله او قوتله بغيره من سائرهم القضا واما اذا سلك طريقا اطول من الاقصر وهو حرام لا حرام متطوعا والوجه في القضا ان القضا بغيره من سائرهم فلا يقصدا عليه وهذا كله في التطوع اما العزم فان

قوله ولا تقصدا على المحصر المتطوع اي ان قاتله او قوتله فهو حلال بان يتخلل من اجراءه ثم قاتله او قوتله بوجه وهو حلال اما اذا قاتله او قوتله وهو في حرام فليس حلالا فان ستم ما كفى في طريقه فصار حراما غير متطوع والوجه في القضا وهذا اذا سلك طريقا خيرا فصرح لا واما اذا قاتله او قوتله بغيره من سائرهم القضا واما اذا سلك طريقا اطول من الاقصر وهو حرام لا حرام متطوعا والوجه في القضا ان القضا بغيره من سائرهم فلا يقصدا عليه وهذا كله في التطوع اما العزم فان

مدرسة علمي شريفة ومنه فانية عن
 سجنان وادب من شريفة الما و...
 بر في وجع الملبس وهو...

الابلا من هذا اي جمع صوته وغرة كالبيام والمقري والفاخنة وكل
 مطوق في الواحد منه شاة من ضان او معز يحكم الصعبة رضي الله تعالى
 عنهم وفي مستندهم وجهان اصحهما توقيف بلغتهم فيه والثاني ما بينهما
 من الشبه وهوائف البيوت وهذا انما ياتي في بعض انواع الحرام اذ لا
 ياتي في الفواخت ونحوها ويصدق بالطعام على مساكين الحرم وقوله
 كما مر **اصام عن كل يد من الطعام يومها** في اي موضع كان قياسا على
 المثل **تبينه** يعتبر قيمة المثل والى الطعام في الزمان بجالة الاخراج على
 الاصح وفي المكان بجميع الحرم لانه محل الذبح لا يجعل الاكله في على المذهب
 وغير المثل يعتبر قيمته في الزمان بجالة الاكله في الاخراج على الاصح
 وفي المكان يجعل الاطلاق لا بالحرم على المذهب **والخامس الدم الواجب**
بالوطي المفسد وهو اي الدم المذكور على الترتيب والتعديل على المذهب فيجب
 به **بذقة** على الرجل بصفة الاضحية لقضا الصعبة رضي الله تعالى عنهم
 وخرج بالوطي المفسد مسئلتان الاولى ان يجامع في الحج بين التحللين
 الثانية ان يجامع ثانيا بعد جماعه الاولى قبل التحللين وفي الصورتين
 انما يلزم شاة وبالرجل المرأة وان شملتها عبارة فلا فدية عليها على
 الصحيح وان كان الواطى زوجها او غيره محرما لم حلالا **تبينه** حيث
 اطلقت البدنة في كتب الحديث والفقه المراد بها البعيرة كراكان او انثى
فان لم يجد اي البدنة فقرة تجزي في الاضحية فان لم يجدها اي
البقر فبيع من الغنم من الضان او المعز ومنها فان لم يجد اي
الغنم فبقر البدنة بداهم بسعة مكة حال الوجوب كما قال السكيت وغيره
 وليست المسئلة في الشرحين والروضة **واستري بسمها** اي بقدرها

قوله وهو الذي لثاة في
 بالغنم والذئبة والكرام

قد رتبة المشايخ في بعض النسخ
 لفظ المثل من غير ما في آخره
 وهو ظاهر لان الدم لا يقوم هو
 المثل كالبذنة لا المثل الذي
 هو النعامة وفي بعض النسخ
 بيا في آخره وهو غير ظاهر لان
 المشايخ قد ماتوا والتقوم بسمها
 لا لا منقذ ومضاف اي قيمة
 مثل المشايخ

قوله وبالرجل المرأة اي
 ان يقول ويخرج بالثاة على المفسد
 فانه لا فدية عليها سواء كان المفسد
 به حلالا او محرما وغيره كراكان
 فلا شر على المفسد لانه لا يفسد

طعام

طعاما او اخوجه مما عنده **وتصدق به** في الحرم على مساكينه فقرايه
فان لم يجد طعاما صام عن كل يد يومها في اي مكان كان ويجعل
 المنكسر **تبينه** المراد بالطعام في هذا الباب ما يجزي عن الفطرة
 ولو قدر على بعض الطعام وعجز عن الباقي اخرج ما قدر عليه وصام
 عما عجز عنه وقد عرفت مما تقدم ان المذكور في كلام المصنف ثمانية
 انواع واما النوع التاسع الموعود بذكره فيما تقدم فهو دم القران
 وهو كدم المتع في الترتيب والتقدير وسائر احكامه المتقدمة
 وانما لم يدخل هذا النوع في تفسيره بترك الشك لانه دم جبر لا دم
 سدى على المذهب في الروضة وسأاتي جميع الدماء في خاتمة هذا الباب
 ان شاء الله تعالى **ولا يجزيه الهدي ولا الاطعام الا بالحرم مع**
 التفرقة على مساكينه وفقرايه بالنية عندها ولا يجزيه على اقل من ثلثه
 من الفقراء او المساكين او منها ولو غربا ولا يجوز له اكل شيء منه ولا
 نقله الى غير الحرم وان لم يجد فيه مسكينا ولا فقيرا **تبينه** افضل
 بقعة من الحرم الذبح معتمرا لانهما موضع تحلله ولذبح الحاج معا
 لانها موضع تحلله وكذا حكم ما ساقه الحاج والمعتمر من هدي تحلل
 او نقل مكانا في الاختصاص والافضلية ووقت ذبح الهدي وقت
 الاضحية على الصحيح والهدي كما يطلق على ما يسوقه الحرم ويطلق
 ايضا على ما يلزمه من دم الجذرات وهذا الثاني لا يختص بوقت
 الاضحية **وبجزيه ان يصوم** ما وجب عليه عند التحيز والتحيز حيث
 من حل او حرم كما مر اذ لا منفعة لاهل الحرم في صيامه وجب
 فيه تبين النية وكذا تعيين جهة من تمتع او قران ويجوز ذلك

قوله ولا يجزيه الهدي
 يطلق على ما يسوقه الحاج للمكة
 او غيرها من مكة ويطلق على ما يلزم
 من دم الجذرات في الحرم وهذا الاصل
 ولا كان فلهذا لا يوراد بغيره

وجوب الغذية مع الحمل والنسيان وفي الحلق والقام الوجوب معهما **خاتمة** حيث
 اطلق في الناس الدم فالمراد به كرم الاضحية فتجري البدنة او بقرة عن سبعة دماء
 وان اختلفت اسبابها فلو ذبحها عن دم وجب فالغرض سبعها فله اخراجه
 واكل الباقي الا في جزء الصيد المتالي فلا يشترط كونه كالاضحية فيجب في الصغير
 صغير وفي الكبير كبير وفي الغنم غنم كما مر بل لا تجري البدنة عن شاة وحاصل
 الدمار جمع باعتبار حكمها الاربعة اقسام دم ترتب و تقدير و دم ترتب و تقدير
 و دم تخيير و تقدير و دم تخيير و تقدير القسم الاول يستعمل على دم التمتع والقران
 والقوات والمنوط بترك ما مورده هو نراك الا حرام من الميتات والرمي والميت
 غير ذلغه ومنى وطواف الوداع فلهذا الدماء ترتيب بمعنى انه يلزمه الذبح ولا
 يجزئ العدة الى غير ذلك الا اذا عجز عنه و تقدير بمعنى ان الشارع قد ساعد اليه
 بما لا يزيد ولا ينقص والقسم الثاني يستعمل على دم الجماع فهو دم ترتب و تقدير
 بمعنى ان الشارع امر فيه بالتقويم والعدول الى غير محب القيمة فتجب فيه بدنة
 ثم بقرة ثم سبع شاة فان عجز قوم البدنة بدراهم واشترى بالدرهم طعاما
 وتصدق به فان عجز صام عن كل يوم او يحل ان تكسر كما مر وعلى دم الاحصاء
 فعليه شاة ثم طعام بالتقدير فان عجز صام عن كل مديوم والقسم الثالث
 يستعمل على دم الحلق والقام فيتعذر اذ اخلق ثلاث شعرات او قام ثلاثة
 اضفار ولا بين ذبح وطعام ستة مسالك لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة
 ايام وعلى الاستئمان وهو التطيب بالدهن بفتح الدال المراس والمخينة وبعض
 شعر الوجه على خلاف تقدم واللبس ومقدمات الجماع والاستئمان والجماع
 غير المنفسد والقسم الرابع يستعمل على دم جزا الصيد والشجر فلهذا
 الدماء عشرون دما وكلها لا يختص بوقت كما مر وتراق في النسك الذي وجب

فقد ودم القوات يجزي بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالمقتنع اذا فرغ من
عمرة فانه يجوز له ان يذبح قبل الاحرام بالحج وهذا هو المذهب وان قيل لا يذبح الا
لا يجزي الا بعد الاحرام بالقضاء وكلها وبذلكها من الطعام تخفى تفرقة الحرم على
مساكينه وكذا يختص به الذبح الا المحصر فيذبح حيث احصر كما هو فان عدم
المساكين في الحرم اخر كما مر حتى يجدهم من نذر النصدق على فقر الحرم بلد
فلم يجدهم وليس من قصد مكنة الحج او عمره لا يملك اليها شي من النعم خبر
الصحيح ان صلى الله عليه وسلم اهدى في حجة الوداع مائة بدنة ولا يجزئ ذلك
الا بالنذر يستأن ان يقتل البدنة او البقرة فعلن من النعال التي تلبس الاحرام
ويصدق بها بعد ذبحها ثم يخرج صفحة اسنمها اليمنى جديدة مستقبلة
بها القبلة ويلطخها بالدم تعرف والغنم لا تجزئ بل يقتدر على القرب واذا انها
ولا يلزم بذلك ذبحها **كتاب البيوع وغيره من انواع المعاملات**

شيء يصح السلم فيه موصوف في الزمة بلفظ السلم في انرا اذا وجدت

ولا يتم الا بتام القواعد المنطقية والشعرية والمنطقية ولا تتم القواعد الا ببيان الاحكام المتعلقة
بها فتمت فان تعلقت الاحكام بتام القواعد المنطقية فهي العبادات وان تعلقت بتام القواعد الشعرية
فان كانت شعورية بطلت احكامها في المعاملات وان كانت شعورية فبطلت احكامها في المعاملات وان كانت
الاحكام تمام القواعد المنطقية فالحج والعمرة وان علم ان السبع مضر في طواف حبة الصخرة والعبادة وعقدوا
بابه كان واشترطوا بحدوده ونزومهم وحققوا له بابا والحجاء منكم ليس قبل القيس بعده
فيه ودوم القوافي يجري بعد دخول وقت الاحرام بالقبض كالمتمتع اذا فرغ من
عمرة فانه يجوز له ان يذبح قبل الاحرام بالحج وهذا هو المعتقد وان قال ان المظفر
لا يجري الا بعد الاحرام بالقبض وكلها وبذلك يمان الطعام تحقيق تفرقة بالحرم على
مساكنه وكذا يختص به الذبح الا المحصر فيذبح حيث احصر كما مر فان عدم
المساكن في الحرم اخر كما مر حتى يجدهم كمن نذر التصديق على فطر الحرم بلد
القبض

فان ونيتم بما قلتم ونيتم انما
ان عدوكم فان ارضن تحت يدي
فان ونيتم بما قلتم ونيتم انما
ان عدوكم فان ارضن تحت يدي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

قوله مع بقية شروط الخ كان الاولي حذفه لانه يشاه على ان المراد عقد السلم وقد عرفت ان المراد
عقد البيع الم عوض

الصفات المشروطة ذكرها فيه على ما وصفت به العيين المسلم فيها مع
بقية شروط الاية في باب **الثالث بيع عيني غايبة** عن مجلس العقد وحاضرة
فيه **لم تشاهد للعقد فلا يجوز** الذي عن بيع الغرر **تبينه** مراده بالجواز فيما ذكر
في هذه الافواع ما يعم الصحة والاباحة اذ تقاطع العقود الفاسدة حرام والرابع
بيع المنافع وهو الاجارة وساقى والبيع شروط خاصة كما في المنهاج ذكر
المصنف منها ثلاثة الاورسها ما ذكره قوله **وبيع بيع كل عني طاهر عينا**
او بطل بغيره فلا يصح بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالحل والمزج لانه
في معنى نجس العين وكذا الدهن كالزيت فانه لا يمكن تطهيره في الاصح فانه لو امكن
لما ابرأه السم فيما رواه ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال في الغارة التي
تموت في السم فان كان جامدا فالحرقها وما حولها وان كان ما يعاقر يقوم
اما ما يمكن تطهيره كالنوب المتنجس والاجرة المجونة بما يبيع نجس كولي فانه يصح
بيعه لا مكان طهره وسياتي محترز قوله طاهر في كلامه والشرط الثاني ما ذكره بقوله
منفعة شرعا ولو في المال كالحبس والعبد الصغير وساقى محترزه في كلامه
والشرط الثالث ما ذكره بقوله **مملوك** اي يكون للعاقدة عليه ولاية فلا يصح عقد
تصولي وان اجازته المالك لعدم ولايته على المفقود عليه ويصح بيع ماله
ظاهر ان بان بعد البيع انه لم يكن باع ماله من ثمة طارئة حادثة فيان ميتا ليق
ملكه والشرط الرابع قدره تسليمه في بيع غير العيين ليعتق بحدوده
الغرض فلا يصح بيع نحو مال كابق ومقصود من لا يقدر على رد العجزة
عن تسليمه حالا بخلاف بيعه لقادر على ذلك نعم احتاج فيه الى موافقة في الطلب
بشيء المنفع ولا يصح بيع جزء معين ينقص بقطعه قيمة او قيمة الباقي كجزء
اانة او ثوب نفيس ينقص بقطعه ما ذكره المحرر عن تسليم ذلك شرعا لان التسليم

قوله عقد تصولي بالاضافة وهو
من ليس مالا ولا ذكيا ولا وليا
قوله اي ان يكون
كلام المتفق عليه انما هو ذلك لان
ان المدة او على العدة او ولاية كالان
والحد والوصف بغيره او من انشأه
ما لم يملكه بغيره او من انشأه
والطاف بغيره بغيره
حقه فله بغيره
بغيره بغيره

قوله على

فيه لا يمكن الا بالكر والقطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص بقطعه
ما ذكره كجزء غليظ كلباس لا تنفك المحذور والشرط الخامس العلم به للعاقدين
عينا وقدر وصفه على ما ياتي بيانه حذرا من الغرر لما روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الغرر ويصح بيع صاع من صبرة وان جهلت صيغتها لعلمها بقدر
المبيع مع تساوي الاجزاء فلا غرر ويصح بيع صبرة وان جهلت صيغتها
كل صاع بدرهم ولا يضر في مجهول الصيغ ان الجهل بحيلة الثمن لا بمعلوم
بالتفصيل وبيع صبرة بجملة الصيغ انما يدرهم كل صاع بدرهم ان خرج مائة
والا فلا يصح لغدر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله لا يبيع احد ثوبين مثلا
بهما ولا يبيع باحدهما وان تساوت قيمتهما او كلاه ذكرا البيت بر او ثوب
ذو الحصة ذهبا وعملا البيت وانه الحصة مجهولان او بالف درهم
و نائمه للجهل ببعين المبيع في الاولى وبعين الثمن في الثانية ويقدر
في الباقي فان عين البكران قال بعتك مالا ذكرا البيت من ذي البرص لا كما
الاخذ قبل فلفه فله غرر وقد بسطت الكلام عليه في غير هذا الكتاب
اخذ المصنف في المحترز قوله طاهر بقوله **فلا يصح بيع عيني نجسة** سواء
امكن تطهيرها بالاستحالة كجلد الميتة ام لا كالسرجين والكلب ولومعلا والحرة
ولو محترمة خبر الصحاحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال ان
الله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير وقيس بهما في معناهما اخذ في
محترز قوله منفع به بقوله **ولا يصح بيع مالا منفعة فيه** لانه لا
يعد مالا فاخذ المالا في مقابلته للمنفعة عن اضاعة المال وعدم منفعة
اما الحشرة التي لا تنفع فيها كالحنفسا والحية والعقرب
ولا عبرة بما ذكر من منافعتها في الخواص ولا يبيع كل سبع او طير لا ينفع

قوله العلم به عينا وقدر وصفه على ما ياتي بيانه حذرا من الغرر لما روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ويصح بيع صاع من صبرة وان جهلت صيغتها لعلمها بقدر المبيع مع تساوي الاجزاء فلا غرر ويصح بيع صبرة وان جهلت صيغتها

قوله علمها بقدر المبيع مع تساوي الاجزاء فلا غرر ويصح بيع صبرة وان جهلت صيغتها

قوله علمها بقدر المبيع مع تساوي الاجزاء فلا غرر ويصح بيع صبرة وان جهلت صيغتها

ما ينفع به
في البيع والشراء

ما ينفع به

كالاسد والذئب والحداة والغراب غير المأكول ولا ينظر لمنفعة الجلد بعد الموت
ولا لمنفعة الريش في البدر ولا لاقتنا الملوك لبعضها المهيبة والسيلة
اما ما يقع من ذلك كالعهد للصيد والفيل للقتال والخل للصل والطاوس
للانيس بلونه فيصح واما لقنة كعبي الخطه والشعر ولا اترافهم ذلك الى
امثاله او وضعه في فخ ومع هذا يحرم غصده ويجب برده ولا ضمان فيما تلف
اذ لا مال له ولا يصح بيعه الى اللهو المحرمة كالطنبور والزمارة والرباب وان
اتخذت المذكورات من بقر اذا لانفع بها شرعا ويصح بيع ائنة الذهب
والفضة لانها المقصود ان ولا يشككل بما من منع بيع الات الملاحى
اتخذت منها لان ائنتها يباح استعملها للمحاجة بخلاف ذلك ولا يصح
بيع كتب الكفر والتنجيم والشبهة والفلسفة كما حرم في المجموع ولا يصح
السمك في الماء الا اذا كان في بركة صغيرة لا يمنع الماء رؤيته وسهل
اخذة فيصح في الاصح فان كانت البركة كبيرة لا يمكن اخذه الا بشقة
شديدة ثم يصح على الاصح وبيع الحمام في البرج على هذا التفصيل ولا
يصح بيع الطير في الهوى ولو حمام اعتمادا على عادة عودها على الاصح
لعدم الوثوق بعودها الا للخل فيصح بيعها براء على الاصح في الزوايد
وفيه في المهمات تبعا لابن الرفعة بان يكون اليقطين في الخلية
فارقا بينه وبين الحمام بان الخل لا يقصد بالحوار بخلاف غيرها
من الطيور فانها تقصد بها ويصح بيعه في الكوارة ان شاهد جميع
والافهم من بيع الغائب فلا يصح **نسيه** سكت المصنف عن اركان
البيع وهي ثلاثة كافي المجموع وهي الحقيقة عاقدة بايع ومشتري ومقود
عليه مثنى وعن وصيغه ولو كناية وهي ايجاب كبعثك ومكثك والتمريفي

في البيع والشراء
ما ينفع به

وجعلته الربكة

قوله ويرد ان في الدنيا قد فلا يصح بمعاطاة وهو اسكت من ايجابين او احدهما
ولا فرق في عدم ائنة بين الصغير وعثر عند الامام ما لا ينفع به في البيع ولو
حسب الاستدراك او بقاء القصور في كبر بعضه فخر وعدم ائنة ولو لم يكن
اقله ما يقع في الحقيقة ان لا يرد على الدرس بخلاف كم عثر ينصف فيقارنه جنة ولو لم يكن
وجعلته لك بكذا انا ويا البيع وقولك اشتريت ومكثت وقيل ان تقدم
على الايجاب كبعثي بكذا لان البيع منوط بالرضا كما جازما البيع عن تراض
والرضى خفي فاعبر ما يدعيه من اللفظ فلا يصح بمعاطاة ويؤكد كل ما جازما
بها او بدله ان تلف بشرط في الايجاب والقبول له بكتابة او اشارة اخرى
ان لا يتخللها كلام اجنبي عن العقد ولا سكوت طويل وهو ما اعرابا عنه
عن القبول وان يتوافق الايجاب والقبول معنى فلو اوجب بالف كسفر
فقبل بصحة او عكسه لم يصح ويشترى ايضا عدم التعليق والتايت
فلو قال ان مات ابي فقد بعثت هذا بكذا او بعثت بكذا اشهر لم يصح
وبشرط في العاقد بايعا او مشتريا اطلاق تصرف فلا يصح عقد صبي
او مجنون او مجنون عليه بسفه وعدم اكراه بغير حق فلا يصح عقد مكره
في ماله بغير حق لعدم رضاه ويصح بحق كان توجه عليه بيع ماله لو فاديا
فاكره الحاكم عليه ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح لانه ابلغ في الاذن
واسلام من يشترى له ولو بوكالة مصحف او نحو ذلك حديث او كتب
علم فيها انار السلف او مسلم او مرتد لا يعتق عليه كما في ملك الكافر
للمصنف ونحو من الاهانة والمسلم من الاذلال وقد قال الله تعالى ولا
يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا ولحقا علقه الاسلام في المرتد
بخلاف من عتق عليه كابييه او ابنه فيصح لا سفا اذ لا له بعدم استقرار
ملكه **فايده** يتصور دخول الوفيق المسلم في ملك الكافر في مسائل
نحو الاربعين صورة وقد ذكرتها في شرح ائنها ج وافرد بها البلقيني
بتصنيف دون الكراسه والسائل جميعها لانه اسباب الاول الملك
القرري الثاني ما يفيد الفسخ الثالث ما يستعقب الفسخ فاستفاد

قوله ويرد ان في الدنيا قد فلا يصح بمعاطاة وهو اسكت من ايجابين او احدهما
ولا فرق في عدم ائنة بين الصغير وعثر عند الامام ما لا ينفع به في البيع ولو
حسب الاستدراك او بقاء القصور في كبر بعضه فخر وعدم ائنة ولو لم يكن
اقله ما يقع في الحقيقة ان لا يرد على الدرس بخلاف كم عثر ينصف فيقارنه جنة ولو لم يكن
وجعلته لك بكذا انا ويا البيع وقولك اشتريت ومكثت وقيل ان تقدم
على الايجاب كبعثي بكذا لان البيع منوط بالرضا كما جازما البيع عن تراض
والرضى خفي فاعبر ما يدعيه من اللفظ فلا يصح بمعاطاة ويؤكد كل ما جازما
بها او بدله ان تلف بشرط في الايجاب والقبول له بكتابة او اشارة اخرى
ان لا يتخللها كلام اجنبي عن العقد ولا سكوت طويل وهو ما اعرابا عنه
عن القبول وان يتوافق الايجاب والقبول معنى فلو اوجب بالف كسفر
فقبل بصحة او عكسه لم يصح ويشترى ايضا عدم التعليق والتايت
فلو قال ان مات ابي فقد بعثت هذا بكذا او بعثت بكذا اشهر لم يصح
وبشرط في العاقد بايعا او مشتريا اطلاق تصرف فلا يصح عقد صبي
او مجنون او مجنون عليه بسفه وعدم اكراه بغير حق فلا يصح عقد مكره
في ماله بغير حق لعدم رضاه ويصح بحق كان توجه عليه بيع ماله لو فاديا
فاكره الحاكم عليه ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح لانه ابلغ في الاذن
واسلام من يشترى له ولو بوكالة مصحف او نحو ذلك حديث او كتب
علم فيها انار السلف او مسلم او مرتد لا يعتق عليه كما في ملك الكافر
للمصنف ونحو من الاهانة والمسلم من الاذلال وقد قال الله تعالى ولا
يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا ولحقا علقه الاسلام في المرتد
بخلاف من عتق عليه كابييه او ابنه فيصح لا سفا اذ لا له بعدم استقرار
ملكه **فايده** يتصور دخول الوفيق المسلم في ملك الكافر في مسائل
نحو الاربعين صورة وقد ذكرتها في شرح ائنها ج وافرد بها البلقيني
بتصنيف دون الكراسه والسائل جميعها لانه اسباب الاول الملك
القرري الثاني ما يفيد الفسخ الثالث ما يستعقب الفسخ فاستفاد

قوله ويرد ان في الدنيا قد فلا يصح بمعاطاة وهو اسكت من ايجابين او احدهما
ولا فرق في عدم ائنة بين الصغير وعثر عند الامام ما لا ينفع به في البيع ولو
حسب الاستدراك او بقاء القصور في كبر بعضه فخر وعدم ائنة ولو لم يكن
اقله ما يقع في الحقيقة ان لا يرد على الدرس بخلاف كم عثر ينصف فيقارنه جنة ولو لم يكن
وجعلته لك بكذا انا ويا البيع وقولك اشتريت ومكثت وقيل ان تقدم
على الايجاب كبعثي بكذا لان البيع منوط بالرضا كما جازما البيع عن تراض
والرضى خفي فاعبر ما يدعيه من اللفظ فلا يصح بمعاطاة ويؤكد كل ما جازما
بها او بدله ان تلف بشرط في الايجاب والقبول له بكتابة او اشارة اخرى
ان لا يتخللها كلام اجنبي عن العقد ولا سكوت طويل وهو ما اعرابا عنه
عن القبول وان يتوافق الايجاب والقبول معنى فلو اوجب بالف كسفر
فقبل بصحة او عكسه لم يصح ويشترى ايضا عدم التعليق والتايت
فلو قال ان مات ابي فقد بعثت هذا بكذا او بعثت بكذا اشهر لم يصح
وبشرط في العاقد بايعا او مشتريا اطلاق تصرف فلا يصح عقد صبي
او مجنون او مجنون عليه بسفه وعدم اكراه بغير حق فلا يصح عقد مكره
في ماله بغير حق لعدم رضاه ويصح بحق كان توجه عليه بيع ماله لو فاديا
فاكره الحاكم عليه ولو باع مال غيره باكرهه عليه صح لانه ابلغ في الاذن
واسلام من يشترى له ولو بوكالة مصحف او نحو ذلك حديث او كتب
علم فيها انار السلف او مسلم او مرتد لا يعتق عليه كما في ملك الكافر
للمصنف ونحو من الاهانة والمسلم من الاذلال وقد قال الله تعالى ولا
يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا ولحقا علقه الاسلام في المرتد
بخلاف من عتق عليه كابييه او ابنه فيصح لا سفا اذ لا له بعدم استقرار
ملكه **فايده** يتصور دخول الوفيق المسلم في ملك الكافر في مسائل
نحو الاربعين صورة وقد ذكرتها في شرح ائنها ج وافرد بها البلقيني
بتصنيف دون الكراسه والسائل جميعها لانه اسباب الاول الملك
القرري الثاني ما يفيد الفسخ الثالث ما يستعقب الفسخ فاستفاد

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

نور علیہ ای علی بکر ۵۰

۳۲ کیلوج

ثم يكتل لهم ويكون القبض والاقبال صحيحين ويكفي استدامة في نحو الكيا
 فلو قال بكون القبض من اليد الى عليه لك ففعل عند القبض لا اتحاد القابل
 والقبض وكل من العاقدين حبس عوضه حتى يقبض مقابل ان خاف فوته
 او غيره فان لم يخف فوته ونشاز عاقد في الاستدراج ان عين الثمن كما يبيع
 فان كان في الزمة اجبر البائع فاذا سلم اجبر المشتري ان حضر الثمن
 والا فان اعسره فللبائع الفسخ بالفسخ وان لم يكن له
 بمسافة القصر حجر عليه في امواله كلها حتى يسلم الثمن وان كان ماله بمسافة
 القصر كان له الفسخ فان صبر فالجحر كما مر وحل الجحر في هذا وما قبل اذا
 لم يكن محجورا عليه بفسخ والا فلا محجور واما الثمن الموعود فليس للبائع حبس
 المبيع به لوضاه بتأخيرته ولو حل قبل التام فلا حبس ايضا ولا يجوز
 بيع اللحم بالحيوان من جنسه او بغير جنسه ما كونه بيع لحم البقر
 بالضان وغيره كببيع لحم ضان بحمار للمني عن بيع اللحم بالحيوان اما بيع الجمل
 بالحيوان فيصح بعد دفعه بخلاف قبله ويجوز بيع الذهب بالفضة وعكسه
مقتضى اي زايلا احدهما عن الاخر شرطين الاول كونه نقدا اي حالا او
 الثاني كونه مقبوضا بيد كل منهما قبل تفرقهما او تخايرهما وكذلك المطعومات
 المتقدم بيانها لا يجوز بيع الجنس منها اي المطعومات بمثل سواء اتفق
 نوعا ام اختلف الاستلانة شرط الاول كونه مقبوضا والثاني كونه نقدا
 والثالث كونه مقبوضا بيد كل منهما قبل تفرقهما او تخايرهما كما مر بانه في
 بيع النقد بمثل والمماثلة تعتبر في التكيل كبدل وان تفاوت في الوزن في الوزن
 وزنا وان تفاوت في التكيل والمعتبر في كون الشيء مكيلا او موزنا غالب عادة
 تجاز في علمه والادب عليه ولم يظهر انه اطلع على ذلك واقره وما لم يكن في

وما في معناه كالشحم
 والكتف والقلب والكبد
 والطحال والالوية محج

ذلك العهد

ذلك العهد وكان وجهه حال وجوبه كالقريبي فيه عادة بلد البيع فان
 كان اكبر منه فالوزن ولو باع جزافا نقدا او طعاما بجنسه تخيلا لم يصح
 البيع وان خرجا سوا المجهول بالمماثلة عند البيع وهذا معنى قول الاصحاب
 المجهول بالمماثلة كحقيقة المفاضلة وتعتبر المماثلة للربوب حال الكمال فتعتبر
 في الثمار والحبوب وقت الجفاف وتنقيتها فلا يباع رطب المطعومات بغيرها
 بفتح الراءينها ولا يجازها اذا كانت من جنس الا في مسئلة الغراب ولا يكتفي بمماثلة
 الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المماثلة في الحبوب حبوا وفي حبوب الدهن
 كالسهم بكم السبي حبوا وهذا في العلب والرطب زيبا او تمر او خل غلب
 ورطب او عصيرة ذلك وفي اللبن لبن او سمن او خالصا صنف شحم او نادر
 فيجوز بيع بعضه ببعض وزنا وان كان ما يباع على النقص ولا يكتفي بمماثلة
 ما ائثرت فيه النار بالطبخ او الغلي او الشوي ولا يضر تأخير تعيين كالصودا والسمن
ويجوز بيع الجنس منها اي المطعومات بغيره كالحنطة بالشعير **مقتضى**
 بشرطين الاول كونه نقدا اي حالا والثاني كونه مقبوضا بيد كل منهما قبل
 تفرقهما وقبل اختيارهما لا يجوز بيع الغر وهو غيرا معلوم للمني عنه ولا
 يشترط العلم به من كل وجه بل يشترط العلم بعين المبيع وقدره وصفته
 فلا يصح بيع الغايب الا اذا كان راد قبل العقد وهو مما لا يتغير غالبا
 كالارض والاواني والحديد والنفاس ونحو ذلك كما مر في اليه في الفصل
 قبل هذا ويعتبر روية كل شيء بما يليق به ففي الكتاب لا بد من روية
 ورقة وفي الورق البياض روية جميع الطاقات وفي الدار لا بد من
 روية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمساحات والبالوعة
 وكذا روية الطريق كما في المجموع وفي البستان روية اشجاره وبحري
 الماء الذي مائة وكذا يشترط روية الماء الذي تدور به الرحى خلافا

قوله السويق هو الشحم
 ويذكر في نسخة وقيل دقيق
 القمح المحصر في مثل ذلك

لا ينفي لاختلاف الغرض ولا يشترط روية اساس جدران
 البستان ولا روية عروق الاشجار ونحوها ويشترط روية الارض
 في ذلك ونحوه ولو راي الزبنا الحام واضها قبل بنائها لم يكن روية
 كما لا يخفى في التمر روية طبها كما لو راى سحلة او طبيا فكلما لا يصح
 بيعها بل روية اخرى ويشترط في الرقيق ذكر كان او غير روية ما
 سوى العورة واللسان والاسنان ويشترط في الدابة روية كلها حتى شعرا
 فيجب رفع السرج والا كاف ولا يشترط اجراؤها ليعرف سبورها ولا يشترط
 في الدابة روية اللسان والاسنان ويشترط في الثوب نشره فيرى الجميع ولو
 لم ينشر مثله الا عند القطع ويشترط في الثوب روية وجهي ما يختلف منه كان
 يكون صفيقا كدنياج منقش وبسط بخلاف ما لا يختلف وجهها ككراس
 فيكون روية احدها ولا يصح بيع الدين في الفرج وان حلب منه شي قبل البيع
 للمني عنه ولعدم رويته ولا بيع الصوف قبل الجز والتركيب لاختلاف طه
 بالمعادن فان قبض قطعة وقال عتقك عن صح صح ولا يصح بيع مسك
 اخلط بغيره لجهل المقصود كخولي مخلوط بنحو ما **قوله** ان كان بهو
 بغيره كالحالينة والذبح صح لان المقصود بيعه لا المسك وحده ولو باع احد
 في قارته لم يصح ولو فتح راسها كالحم في الجلد فان راها فارغة ثم ملئت
 سكال يره ثم راي اعلاه من راسها وراها خاوية ثم استتره بعد رده
 اليها جاز وما فرغ المصنف من صحة العقد وفساده شرع في لزومه وجواز
 وذلك بسبب الخيار والاصل في البيع اللزوم لان القصد منه نقل الملك
 وقضية الملك التصرف وكلاهما فرغ اللزوم الا ان الشارع اثبت فيه خيار
 رقا بالمعاقدتين وهو نوعان خيار نشي وخيار يقصه خيار التمشي

هذا هو المقصود من روية الدابة روية كلها حتى شعرا
 فيجب رفع السرج والا كاف ولا يشترط اجراؤها ليعرف سبورها
 ولا يشترط في الدابة روية اللسان والاسنان ويشترط في الثوب نشره
 فيرى الجميع ولو لم ينشر مثله الا عند القطع ويشترط في الثوب روية وجهي ما
 يختلف منه كان يكون صفيقا كدنياج منقش وبسط بخلاف ما لا يختلف وجهها
 ككراس فيكون روية احدها ولا يصح بيع الدين في الفرج وان حلب منه شي قبل البيع
 للمني عنه ولعدم رويته ولا بيع الصوف قبل الجز والتركيب لاختلاف طه
 بالمعادن فان قبض قطعة وقال عتقك عن صح صح ولا يصح بيع مسك
 اخلط بغيره لجهل المقصود كخولي مخلوط بنحو ما **قوله** ان كان بهو
 بغيره كالحالينة والذبح صح لان المقصود بيعه لا المسك وحده ولو باع احد
 في قارته لم يصح ولو فتح راسها كالحم في الجلد فان راها فارغة ثم ملئت
 سكال يره ثم راي اعلاه من راسها وراها خاوية ثم استتره بعد رده
 اليها جاز وما فرغ المصنف من صحة العقد وفساده شرع في لزومه وجواز
 وذلك بسبب الخيار والاصل في البيع اللزوم لان القصد منه نقل الملك
 وقضية الملك التصرف وكلاهما فرغ اللزوم الا ان الشارع اثبت فيه خيار
 رقا بالمعاقدتين وهو نوعان خيار نشي وخيار يقصه خيار التمشي

بانتظامه

ما ينفي طاه المتعاقدان باختيارها وشهروها من غير توقف على فوات امري
 المبيع وسببه المجلس والشرط وقد بد بالسبب الاول من النوع الاول بقوله
ولما يبان بالخيار والم يتفرقا بعد ما عن مجلس العقد واختار لزوم
 العقد لقولهما اختارا لزوم العقد فلو اختار احدهما لزوم فقط حقه من الخيار
 وبقي الحق فيه للاخر لما روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار
 ما لم يتفرقا او يقول احدهما للاخر اخترا وتثبت خيارهما للمجلس في كل
 بيع وان استعقب عتقا كسرى بعضه وذلك كرويي وسلم وتولية وتزويك
 لا في بيع عبده ولا بيع ضميم لان المقصود هو العتق ولا في قسمة غير رد
 ولا في حوالة ولا في ابر او صلح حططة وكما وصية بالثواب ونحو ذلك مما
 لا يسمي بيعا لان الخيار ما ورد في البيع لما الهبة بثواب فابيع فيثبت
 فيها الخيار على المعقد خلافا لما جرى عليه في الهبة ويعتبر في التفريق
 العرف فابعد الناس تفريقا لمصر به العقد وما لا فلا لان ما ليس احدرا
 ولا لغة يرجع فيه الى العرف فلو قالها وتماشيا من ذلك ما خيارها كما لو
 طال مكثهما وان زادت المدة على ثلاث ايام واعرضا عما يتعلق بالعقد
 وكان ابن عمر راوي الخبر اذا ابتاع شيئا فارق صاحبه فلو كان في دار كبير
 فالتفرق فيها بالخروج من البيت او من الصحن الى الصفة والبيت وان
 كانا في سوق او صحر اخيان بولي احدهما للاخر ظهروا وبمشتي قليلا ولو
 لم يبعد عن سماع خطابه وان كانا في سفينة او دار صغيرة فخرج
 احدهما منها ولو تناديا بالبيع من بعيد ثبت لهما الخيار وانما لم يفرق
 احدهما مكانه فان فارقته ووصل الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد
 عد تفريقا بطل خيارها ولو مات احدهما في المجلس وجن او اعمى عليه النقل

قوله وان استعقب عتقا كسرى بعضه وذلك كرويي وسلم وتولية وتزويك
 لا في بيع عبده ولا بيع ضميم لان المقصود هو العتق ولا في قسمة غير رد
 ولا في حوالة ولا في ابر او صلح حططة وكما وصية بالثواب ونحو ذلك مما
 لا يسمي بيعا لان الخيار ما ورد في البيع لما الهبة بثواب فابيع فيثبت
 فيها الخيار على المعقد خلافا لما جرى عليه في الهبة ويعتبر في التفريق
 العرف فابعد الناس تفريقا لمصر به العقد وما لا فلا لان ما ليس احدرا
 ولا لغة يرجع فيه الى العرف فلو قالها وتماشيا من ذلك ما خيارها كما لو
 طال مكثهما وان زادت المدة على ثلاث ايام واعرضا عما يتعلق بالعقد
 وكان ابن عمر راوي الخبر اذا ابتاع شيئا فارق صاحبه فلو كان في دار كبير
 فالتفرق فيها بالخروج من البيت او من الصحن الى الصفة والبيت وان
 كانا في سوق او صحر اخيان بولي احدهما للاخر ظهروا وبمشتي قليلا ولو
 لم يبعد عن سماع خطابه وان كانا في سفينة او دار صغيرة فخرج
 احدهما منها ولو تناديا بالبيع من بعيد ثبت لهما الخيار وانما لم يفرق
 احدهما مكانه فان فارقته ووصل الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد
 عد تفريقا بطل خيارها ولو مات احدهما في المجلس وجن او اعمى عليه النقل



[illegible]

فشارطه للاجنبي خيارا
يموت الاجنبي في ارضه
وليس موته

الأحد

[illegible]

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

فخذوا ساق لا تورثه شئنا ولا نفوت عرضا فلا رد بهما وبالثالث مالا
يغلب فيه ما ذكر كقطع سن في الكبير وشوكة في اوانها في الامة فلا رد به
وان نقصت القيمة به وذلك العيب الذي يثبت الرد به كنهها حيوان لنقصه
نفوت للعرض من الخلل فانه يصلح لما لا يصلح له الخصى رفيقا كان الحيوان
او بهيمة **والعالم في الشريان الحصى** فيكون كشوكة الامة وجاحه وعضنه
ورحمه لنقص القيمة بذلك وزيارقيق وسوقته وبقاؤه وان لم يتكرر ذلك منه
او تاب عنه ذكره كان او انثى صغيرا او كبيرا خلافا للهروي في الصغير ونحوه
الناسي من تغير المعدة اما تغير الغم لقلح الاسنان فلا لزوم له بالتنظيف
وصانته ان كان سحما اما الصنان لعارض كعرق او اجتماع وسخ او
نحو ذلك كحركة عنيفة فلا رد به في الفرائض ان خالف العادة سوا حدث
العيب قبل قبض المبيع بان قارن العقد ام حدث بعده قبل القبض لان
المبيع حينئذ من ضمان البايع فكذا جزؤه وصفته او حدث بعد القبض واستند
لسبب مقدم على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بجناية سابقة على القبض
جهلها المشتري لانه لتقدم سببه كالمقدم فان كان عالما به فلا خيار له
ولا ردش ويضمن البايع المبيع بجميع الثمن بقتله برودة مثلا سابقة على
قبضه جهلها المشتري لان قتله لتقدم سببه كالمقدم فينفسخ البيع
فيه قبل القتل فان كان المشتري عالما به فلا شيء له بخلاف ما لو مات بمرض
سابق على قبضه جهلها المشتري فلا يضمنه البايع لان المرض يزداد شيئا
فتشيا الى الموت فلم يحصل بالسابق والمشتري ارش المرض وهو ما بين
قيمة المبيع صحيحا ومريضها من الثمن فان كان المشتري عالما به فلا شيء
له ويتفرع على سبيلتي الردة والمرض منه التجهيز في على البايع في تلك

7-10-16

وعلى المشتري في هذه وأما الأمر الثاني وهو ما يطرأ حصوله بشرط
فهو كالوابع حيوانا أو غيره بشرط برأته من العيوب في المبيع فبإ
عن عيب باطن حيوان موجود فيه حال العقد جهله بخلاف غير
العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن حدث
بعد البيع وقبل القبض مطلقا لا ينصرف الشرط إلى ما كان موجودا عند
العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان على البائع أم لا ولا عن عيب باطن في
الحيوان على المشتري ولو شرط البراءة عما يحدث منها قبل القبض ولو مع اللوحود
منها لم يصح الشرط لأنه إسقاط للشيء قبل ثبوته ولو تلف المبيع غير
الربوي المبيع بجنسه عند المشتري ثم علم عيبا به رجع بالارش إلى العقد
الرد بغوات المبيع أما الربوي المذكور كخلى ذهب ببيع بوزنه ذهباً
فبان مبيعاً بعد تلفه فلا ارش فيه والآنقص الثمن فيصير الباقي منه
مقابلاً بأكثر منه وذلك ربا والرد بالعيب **على الفور** فيسقط بالتأخير بلا
عذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر بحصوله وأكله خل وقتها فقصا
حاجة وتكمل ذلك أو الليل وقيد ابن الرفعة كون الليل عندنا بكلفة المسير
فيه فيرده المشتري ولو بوكيلة على البائع أو موكلة أو وكيلة أو وارثه أو
يرفع الأمر الحاكم ليفصله وهو أكد في الرد في حاضر بالبلدة ممن يرد عليه
لأنه ربما أحوجه إلى الرفع وواجب في غايب عن البلد وعلى المشتري
استرداد بفسخ في طريقه إلى المردود عليه والحاكم أو حال بوكيلة أو عذر
فإن عجز عن الاسترداد بالفسخ لم يلزمه تلف بالفسخ وعليه ترك استعمال
لأنه ركب ما عسر وقوده فلو استخدم رقيقاً وترك على دابة سرحا
أو كافاً فلا رد ولا ارش لا شعاع ذلك بالرضى بالعيب لو حدث

في جميع اصلاوات ذلك

عن عيب باطن حيوان موجود فيه حال العقد جهله بخلاف غير
العيب المذكور فلا يبرأ عن عيب في غير الحيوان ولا فيه لكن حدث
بعد البيع وقبل القبض مطلقا لا ينصرف الشرط الى ما كان موجودا عند
العقد ولا عن عيب ظاهر في الحيوان علمه البائع ام لا ولا عن عيب باطن في
الحيوان علمه ولو شرط البراءة عما يحدث منها قبل القبض ولو منع للوجود
منها لم يصح الشرط لانه اسقاط للشيء قبل ثبوته ولو تلف المبيع غير
الرئوي المبيع بجثسه عند المشتري ثم علم عيبا به رجع بالارش لتعذر
الرد بغوات المبيع اما الرئوي المذكور كحلي ذهب بيع بوزنه ذهب
فبان معيبا بعد تلفه فلا ارش فيه والا تنقص الثمن فيصير الباقي منه
مقابلا باكثر منه وذلك ربا والرد بالعيب **على الفور** فيسطل بالتأخير بلا
عذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر نحو صلاة وكل دخل وقتها كقضا
حاجة وتكميل ذلك الليل وقيدان الرفع كون الليل عند كلف المسير
فيه فيرده المشتري ولو يوكله على البائع او موكله او وكيله او وارثه او
يرفع الامر بحاكم ليفصله وهو اكر في الرد في حاضر البلدة ممن يرد عليه
لانه ربما اوجهه الى الرفع وواجب في غايب عن البلد وعلى المشتري
استرداد بفسخ في طريقه الى المردود عليه والحاكم او حال توكله او عذر
فان عجز عن الاسترداد بفسخ لم يلزمه تلف بالفسخ وعليه ترك استعمال
التركيب ما عسر موقه وقوده فلو استخدم رقيقا وترك على دابة سرجا
او كافا فلا رد ولا ارش لا شعاع ذلك بالرضى بالعيب لو حدث

سقط الرد القهري لا ضراره بالبائع ثم ان رضى بالعيب البائع
 رد المشتري عليه بلا ارش للمحدث او قنع به بلا ارش للقديم وان لم يرض
 به البائع فان انفقا في غير الروي على فسخ او اجارة مع ارش للمحدث
 او القديم قداك ظاهر والا اجيب طالب الامساك سوا كان المشتري
 ام البائع لما فيه من تقرب العقد اما الروي فينبغي فيه الفسخ مع ارش
 الحادث وعلى المشتري اعلام البائع فور البائع بالحادث مع القديم
 ليختار ما تقدم فان اخر اعلامه بلا عذر فلا رد له ولا ارش عنه
 لا شعرا لتاخير الرضى به ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه كسر
 بغير غام وحوز وتقوير بطبخ مدود بعضه رد بالعيب القديم ولا
 ارش عليه للمحدث لانه معذور فيه واما الامور الثالث وهو ما يظن حصوله
 بالتقريب الفعلي من التصديقه وهي ان يترك البائع حلب الناقة او غيرها
 قبل بيعها ليتوهم المشتري كثرة اللبن فيثبت المشتري الخيار فان كانت
 ما كوز رد معها صاع ثم بدل اللبن المحلوب وان قل اللبن ولو بعد مدة المصالة
 تعد الصاع بعددها كما ينص عليه هذا اذا لم يتفقا على رد غير الصاع من
 اللبن وغيره سواء اتلف اللبن ام لا بخلاف ما اذا لم يحلب وانفقا على الرد
 والعبارة في التمر بالمستوسط من عمر البلد فان فقد قيمته بالمدينة الشريفة وقيل
 باقرب بلد التمر له ويثبت الخيار للمجاهل بالتصديقه على الفور ولا يختص خيارها
 بالنعم بل نعم كل ما كوز من الحيوان والحادية والاثنان لا يرد ههنا شيئا بدل
 اللبن لان لبن الحادية لا يعتاض عنه غالبا ولين الاثنان نجس الاعرض
 لا يرد قهرا بعيب بعض ما بيع صفقة لما فيه من تفريق الصفقة
 ولو اختلفا في قدم عيب يمكن حذو ثبوت صدق البائع بميمنه لموافقة الاول

قوله والا اجيب طالب الامساك سوا كان المشتري
 المتقدم وان لم يرض به البائع فانه لا ارش له

قوله مدود بعضه او حاصرا
 اقرع في كثرة البطح او عوص
 قوله كسر او حاصرا
 اي بعد الحاجة والا فلا يرد

قوله فروع ثلاثة الاول منع الرد
 القهري لبعض البع والشايف
 الا خلا في قدم العيب وحده
 الثالث حكم الزيادة
 قوله لا يرد قهرا
 على المتقدم

استمر

قوله لا يرد قهرا
 اي لا يرد قهرا
 اي لا يرد قهرا
 اي لا يرد قهرا

من استمرار العقد ويختلف كجوابه والزيادة في البيع والتمن المتصلة كتمن
 يتبعه في الرد اذا لا يمكن افرادها كتمن قارن ببيع امة في الرد والزيادة
 المنفصلة كالولد والاجر لا يمنع الرد بالعيب وهي لمن حصلت في ملك
 من مشترا وبائع وان رد قبل القبض لا ينافي مع ملكه وجبس القناعة
 وماء الرمي الذي يديرها المظن المرسل ما دكل منها عند البيع وتحر الوجه
 وتسيو الشعر وتجديد يثبت الخيار لا الطخ ثوب الرقيق بمراد تخيلا
 لكن بانه فظهر كونه غير كاتب فلا رد له اذ ليس فيه كبير عذر **ولا يجوز**
بيع التمرة مطلقا اي بغير شرط قطع ولا تنقيته **الا بعد بدو صلاحها**
 ويجوز بشرط قطعها وبشرط ابقائها سواء كانت الاصول لاحدها ام لغيره
 لانه صلي احد عليه لم ينع من بيع التمرة قبل بدو صلاحها فيجوز بعد بدوه وهو
 صادق بكل من الاحوال الثلاثة والمعنى الفارق بينهما ان العاهة بعد
 غالبا لظلمها واكثرها وقبل الصلاح ان يبع مفردة عن الشجر لا يجوز
 البيع ولا يصح الخبر المذكور الا بشرط القطع في الحاد وان كان الشجر للمشتري
 وان يكون المقطع مستغابا واذا كان الشجر للمشتري لم يجب الوفا بالشرط
 اذ لا معنى لتكليفه قطع ثم عن شجره وان بيعت التمرة مع الشجر جاز
 بلا شرط لان التمرة هنا تتبع الاصل وهو غير متعرض للعاهة ولا يجوز
 بشرط قطعها لان فيه حرجا على المشتري في ملكه ولا يصح بيع البطيخ
 والبادنجان ونحوهما قبل بدو صلاح الا بشرط القطع وان بيع من
 مالك الاصول عامر ولو باعه مع اصوله فكبيع التمرة مع الشجر على
 المتقدم وبشرط بيع التمرة بعد بدو صلاح ظهور المقصود
 من الحب التمرة لئلا يكون بيع غايب كتمن وعنب لانها اما الاحكام لم تغير

قوله لا يرد قهرا
 اي لا يرد قهرا
 اي لا يرد قهرا
 اي لا يرد قهرا

والعقد في السبل البيح بعد دون سنه

حسن و قلمنا السلام

[illegible]

الطرفين

[illegible]

قوله ذكر نوعه في الرقيق نوعه منعت ونوده ووصفه ونوده في قامة من ذكره أو صفة قتلا
سبعة تنبيه وضو كل عضو من أعضاء الرقيق منقذ لا يرد إلى غيره الوجوه ام

بلا حرجا لا كان او مؤجلا وشرطي السلم في الرقيق ذكر نوعه كتركي
فان اختلف صنف النوع كروحي وجمي ذكره وذكر لونه ان اختلف كالبهي
مع وصفه كان يصف بياضه بشمرة وذكر سبعة كالبهي خمس سنين وذكر
قده طولا او غيره فربما في الوصف والسن والقدر حتى لو شرط كونه ابن سبع
سنين مثلا لزيادة ولا نقصان لم يجر لندته ويعتمد قول الرقيق في الاختلاف
وفي السن ان كان بالغوا لا يقول سبعة ان ولد في الاسلام والا فقول النخاس
اي الدلائل بطلونهم وذكر كونه وانثى وشرط في ما شئت من بقر وال
وغيرهما ما ذكر في الرقيق الا ذكر وصف اللون والقدر فلا يشترط ذكرهما
وشرط في طير وسمل نوع وجثة وفي لحم غير صيد وطير نوع كلهم
بقر وذكر خصي وضع معلوف جذع او صدها من فخذ او غيرها كلنف
ويقبل عظم اللحم معقار وشرط في ثوب ان يذكر جنسه كقطن ونوعه
وبالذي ينبغي في ان اختلف الغرض وطوله وعرضه وكذا غلظه
وصفا قمت ونوعه او صدها ومطلق الثوب يجعل على الخام ويصح
السلم في المقصود وفي مصبوغ قبل سجه وشرط في ثمر او زبيب
اوجب كبر ان يذكر نوعه كزبي ولونه كاحمر بالدي كدفي وجرة كبرا
وصفر وعنفه اجدانه وشرط في عمل نخل مكانه كجباري زمانه كصيفي
ولونه كالبهي **والثالث ان لا يكون المسلم فيه معينا** بل بشرط ان يكون
دينا لان لفظ السلم موضوع له فلو اسلم في معين كان قال اسلم اليك
هذا الثوب في هذا العبد فقبل لم ينعقد سلا لا تنفك الرتيبة ولا بيعا لا
اختلاف اللفظ **والرابع ان لا يكون المسلم فيه من موضع معين** لا يؤمن
انقطاعه فيه فلو اسلم في غمر قرية صغيرة او بستان او ضيعة اي في قدر

قوله سبعة تنبيه وضو كل عضو من أعضاء الرقيق منقذ لا يرد إلى غيره الوجوه ام

قوله ذكر نوعه في الرقيق نوعه منعت ونوده ووصفه ونوده في قامة من ذكره أو صفة قتلا
سبعة تنبيه وضو كل عضو من أعضاء الرقيق منقذ لا يرد إلى غيره الوجوه ام

معلوم

معلوم من لم يصح لانه قد ينقطع بجائحه ونحوها وظاهر كلامهم انه لا فرق
في ذلك بين السلم الحال والمؤجل وهو كذلك اما اذا اسلم في غمر ناحية
او قرية عظيمة صح لانه لا ينقطع غالبا **والخامس ان يكون المسلم فيه ما**
يصح بيعه لانه يبيع بشئ موصوف في الذمة ويشترط فيه لفظ السلم فلا
الركن في ليس لنا عقد بخصيص بصفة الا هذا والكاح ويؤخذ من كون السلم
بيعا انه لا يصح ان يسلم الكافر في الرقيق المسلم وهو الاصح كما في الجمع ومثل
الرقيق المسلم الرقيق المرتد **المسلم فيه حينئذ ثمانية شروط**
الاول ان يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي تختلف
بها الغرض اختلافا ظاهرا وينضبط بها المسلم فيه وليس الاصل عدتها
لتقريبه من المعانيه وخروج بالقيده لا ولما يتسامح بها كما ذكره كالكل والسمن
في الرقيق وبالثاني ما لا ينضبط كما مر وبالثالث كون الرقيق قويا على العمل
او ضعيفا او كائنا او امييا او نحو ذلك فانه وصف يختلف به الغرض باختلاف
ظاهرا مع انه لا يجب التعرض له لان الاصل عدمه **والثاني ان يذكر قدره** اي
السلم فيه **بما سمي الجمالة عنه** من كيل فيما يكال ووزن فيما يوزن المحدث للكار
اول الباب او عدد فيما يعد او ذرع فيما يذرع قياسا على ما قبلها ويصح
سالم المكيل وزنا والموزون الذي ينائي كيله كيل وحمل الامام اطلاق
الاصحاب جواز كيل الموزون على ما يعد المكيل في مثله ضابط فيه فلا يصح
ان يسلم في فئات المسك ونحو كيله وقيل يصح كاللاري الصغار ورفق
بكثير في تفاوت في المسك ونحوه بالنقل على الحمل وتراكمه بخلاف اللؤلؤ
بجصل تلك تفاوت كالقح والبول وسنن في الجرجاني وغيره النقدي ايضا
فان يسلم فيها الا بالوزن ويشترط الوزن في البطيخ والبقاشا والباذنجان
فان يسلم فيها الا بالوزن ويشترط الوزن في البطيخ والبقاشا والباذنجان

قوله ذكر نوعه في الرقيق نوعه منعت ونوده ووصفه ونوده في قامة من ذكره أو صفة قتلا
سبعة تنبيه وضو كل عضو من أعضاء الرقيق منقذ لا يرد إلى غيره الوجوه ام

قوله مفرد بان يقول
بان يقول اسلمت اليك في
الخلق العدم

مکرم

قوله وان كان موطلا ذكر وقت محله
معناه ان كان موطلا وجب ان يذكر
قوله فاجيب بالان ظاهر عليه ان
مطلوب بيان ان الوقت يكون ايسر
من ذلك

فعله اكنى بالاشهر
لا تفعل من شهرين
السا قبله شلتا فلو كان
من الشهر الاخير فهل يكمل منه او لا
في تفصيل فان كان قاصدا فلا
تكمل بل يحل باول الشهر الرابع
واما ان كان عاملا فيكمل ذلك
اليوم من اليوم الاخير من الشهر
الاخير فاذا مضى منه ما يكمل الشهر
الذي وقع فيه العقد حل الاجل
ولا يتوقف على قضاء الشهر

هو نعم الله على المؤمنين

خبرني؟ مسلم الرجل مع حسن جيد في جميع الصور وهو عظيم جدا في كل اول والى ان اتم

قوله ان عميد قبا غلبا
المع والاحبة قد مر عالم
نقد اعتمد لان الخارج واحد
فقال هو لا يقبلية قوله باخر
p1

تقدم في تحرير العلم اب القرائي
على المصنف قال في هذه العنق
والرصيد اذا جاز ام

قولہ الاستقصا کتاب التفتاب
بازاں شہر مدائن

فردی و لا یفعلوا استغفار
استغفار و صفی عزان
عصف علی قوله فلا یفعل
فیما یبدر و جود ۱۰۵
قوله ان الذکر امر

۱۰۰

للتسليم ولم يكن له مونة فلا يشترط ما ذكره بنعني مكان العقد
 للتسليم للمعرف ويكتفي في تعيينه ان يقول تسليم لي في بلدة كذا الا ان يكون
 كبيرة كبغداد والبصرة ويكتفي احضاره في اولها ولا يكتفي احضاره الى
 منزله ولو قال في اي البلاد شئت فسد او في اي مكان شئت من بلد
 كذا فان التسليم لم يجز والاجاز او ببلد كذا وبلد كذا فله تسليم او يصح
 وينزل على تسليم النصف لكل بلد وجهان اصحهما كما قال الشافعي الاول
 قال في المطلب والفرق بين تسليمه في بلد كذا وتسليمه في شهر كذا حيث
 لا يصح لاختلاف الغرض في الزمان دون المكان فلو عين مكانا فخرج
 عن صلاحية التسليم تعين اقرب موضع صالح له على الاقبس في الروضة
 من ثلاثة او جردا ما السالم الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم **نعم**
 ان كان غير صالح للتسليم اشترط البيان كما قاله ابن الزوفة فان عيننا
 غيره تعين بخلاف المبيع المعين لان السالم يقبل لتأجيل قبل شرط
 يتضمن تأخير التسليم بخلاف المبيع والمراد بموضع العقد تلك المحلة
 لانفس موضع العقد **السابع ان يتقابضا** المسلم والسالم اليه نفسه
 او نايبه راس مال السالم وهو الثمن في مجلس العقد قبضا حقيقيا **قل**
التفرق او التخيير لان المذموم كالشرك كما مر في الخيار اذ لو تأخر كان
 في معنى بيع الدين بالدين ان كان راس المال في الزمة ولان في السالم غرر
 فلا يضم اليه غرر تأخير راس المال ولا به من حلول راس المال كالصرف فلو
 تفرقا قبل او الزمناه بطل العقد وقبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما
 يقابل من السالم فيه وصح في الباقي بنقسطه وخرج بقيد الحقيق في الوحال
 المسلم اليه براس مال وقبضه المسلم اليه في المجلس فلا يصح فلا

قد مر اما السالم المحال في المجلس
 او الجبل او غيره

قد مر او التخيير او بيع الدين بالدين
 والعقد عند ذم المذموم كالمشرك
 لا اسلام على ما بينهما وهو حقيق

قد مر ولو حال في محله قد مر قبضا
 حقيقيا او محققا

سواء اذني

سواء اذن في قبضه المحيل ام لا لان الحوالة ليست قبضا حقيقيا فان المحال
 عليه يودي عن جهة نفسه لا عن جهة المسلم **نعم** ان قبضه المسلم من المحال
 عليه او من السالم اليه بعد قبضه ياذن وتسليم اليه في المجلس صح ولا يشترط
 تعيين راس المال في العقد بل الصحيح جوازه في الذمة فلو قال اسلمت الملك دينار
 في ذمتي في كذا ثم عين الدينار في المجلس قبل التخيير جاز ذلك لان المجلس
 حريم العقد فله حكمه فان تفرقا او تخيرا قبل بطل العقد **والثامن ان**
يكون العقد باجرا لا بد حيا والشرط لها ولا لاحدهما لانه لا يحتمل
 التاجيل والخيار اعظم غراما منه لان مانع من الملك او من لزومه واحترز
 بفقد الشرط عن خيار المجلس فانه يثبت فيه لعدم قوله صلى الله عليه وسلم
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والسالم يبيع موصوف في الزمة كما مر **تمة**
 لو حضر السالم اليه السالم فيه المثل قبل وقت حلوله فامتنع السالم من قبوله
 لغرض صحيح بان كان حيوانا يحتاج له مونة لها وقع او وقت اغارة او كان
 تمرا او خيارا يرد له عند المحل طريا او كان مما يحتاج الى مكان له مونة كالحنطة
 الكثير لم يجبر على قبوله فان لم يكن للسالم غرض صحيح في الامتناع جبر
 على قبوله سواء كان للموذي غرض صحيح في التخييل كغفر رخصا وضمان او
 مجرد مبرة ذمته ام لا كما اقتضاه كلام الروض لان عدم قبوله لم يقف
 فان اصر على عدم قبوله اخذ الحاكم له ولو حضر السالم فيه الحال في مكان
 التسليم لغرض غير البراء اجبر السالم على قبوله او لغرضها اجبر على قبوله
 او لا يبر او ظهر المسلم بالسالم اليه بعد المحل في غير محل التسليم وطالبه
 بالسلم فيه ولنقل مونة ولم يتحولها المسلم عن السالم اليه لم يلزمه الاداء
 ولا يطاق له بقيمة وان امتنع المسلم من قبوله في غير محل التسليم لغرض صحيح

قد مر ولا يشترط تعيينه في هذا العقد
 قد مر ولا يشترط تعيينه في هذا العقد
 قد مر ولا يشترط تعيينه في هذا العقد

قد مر ولا يشترط تعيينه في هذا العقد
 قد مر ولا يشترط تعيينه في هذا العقد
 قد مر ولا يشترط تعيينه في هذا العقد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

لم يجز على قبوله لشهره بذلك فان لم يكن له غرض صحيح اجبر على قبوله ان كان
للموذي غرض صحيح لتصل براءة الذمة ولو اتفق كون راس المال المسلم بصفة
المسلم فيه فاحضره وجب قبوله **فصل في الرهن وهو لغة الثبوت ومنه**
الحالة الرهنه وشرا جعل عين ماله وثيقة بدين يستوفي منها عند غدر
وفائه والاصل فيه قبل الاجماع قولنا فله من مقبوضه قال القاضي بقائه
فارهنوا واقتضوا لان مصدر جعل جزا الشرط فاقترن بالفاخرى مجرى الامر
كقولنا فخر برقبه مؤمنة وخبر المصحين انه صلى الله عليه وسلم رهن رهنه
عند يهودي يقال له ابوالشحم على ثلثين صاعا من شعير لاهل والوثاق
بالحقوق ثلاثة شهاده ورهن وضمان فالشهادة بخوف المحرم والاخران
خوف الافلاس وان كانا رهنه مرهون ومرهون به وصيغة وعاقدان وقد
يذكر الركن الاول وهو المرهون **فقال وكما جاز بيعه من الاعيان جاز**
رهنه فلا يصح رهن دين ولو مومي عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولو رهن
منفعة كان يرهن سكن داره مدة لان المنفعة تنلف فلا يحصل بها ثبات
ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكانب وام ولد وبصاح رهن المشاع
من الشرب وغيره ويقبض بتسلم كله كما في البيع فيكون بالتخليه في غير
المنقول وبالنقل في المنقول ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان ابي
الاذن فان رضي المرهن بكونه في يد الشريك جاز وباب عنه في القبض وان
قبضه فله حصة نقله ان خضع له ولو تبا عا نصيب كما لم يكون في يده لما وبتش من منطوق كلام المصنف
فيما لا يكره فثبت ان الرهن في العينات جاز
حصة الشريك والفرق بين الرهن
على المنفعة وبين الرهن في العين
حكمة فلا يظن فيها التقدي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

يصح رهنها ولا يصح بيعها بالامنة التي لها ولد غير عير لا يجوز افراد احدهما
بالبيع ويجوز بالرهن ومما لا حاجة ببيعان ويقوم المرهون منها موصوفا
بكونه حاضرا ومحصونا ثم يقوم مع الاخر فالرأيد على قيمته قيمة الاخر
ويوزع الثمن عليهما بتلك النسبة فاذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع
الاخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث فيستحق حق المرهون ثلثي الثمن ثم شرع
في الركن الثاني وهو المرهون به **فقال في الرهن** اي شرط المرهون به
كونه دينا فلا يصح بالعين المضمومة كالمنقبض والمستعار ولا بغير المنقبض
كالقراض والمودع لانه نقاذ الرهن في المداينة فلا يثبت في غيرها ولا بانها
لاستوفي من ثمن المرهون وذلك بخلاف الرهن عند البيع **تنبيه** يوجب
من ذلك مسند كثيرة الوقوع وهي ان الواقف يقف كتابا ويشترط ان لا يخرج
منها كتابا من كان بحسبها فيه لا برهن وذلك لا يصح كما صح به الماوردي
وان افاق القفال بخلافه وضعف بعض ما افق به القفال بان الرهن
احد المحققين والراهن لا يكون مستحقا اذ المقصود بالرهن الوفا من ثمن
المرهون عند التلف وهذا الموقوف لو تلف بغير نقد ولا تقييد لم يقبض على
العا الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكانه قال لا يخرج مطلقا
ان تغدر الاستفاد به في المحل الموقوف فيد وثق بمن يستفاد به في غير ذلك
المحل ان يرد الى محله بعد قضاء حاجته جاز اخراجه كما افق به بعض
المتأخرين ويشترط في الدين الذي برهن به ثلثة شروط الاول كونه
ثابتا فلا يصح بغيره كنفقة زوجته في الغد لان الرهن وثيقة حق فلا
يتقدم عليه والثاني كونه معلوما للعاقدين فلو جهلاه او احدهما لم يصح
والثالث كونه لازما او لا الى الروم فلا يصح في غيره ذلك كمال الكتابة ولا يجعل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية الطيبة

قوله لا يملك مقبض من الرهن بالثمن في مدة الجواز لا يملك في المدة
والاصل في وضعه لزوم بخلاف مال المكاتب وجعل الجعالة وظاهر ان
الكلام حيث قلنا ان ملك المشتري المبيع ليملك البايع الثمن كما اشار اليه
الامام ولا حاجة لقول المصنف **اذا استقر ثبوتها** اي الديون **في الذمة**
بل هو مفترضا لا فرق بين كونه مستقر الثمن المبيع المقبوض ودين السلم
وارض الجنابة وغير مستقر لا جرة قبل استقاء المنفعة وسكت
المصنف عن الركن الاخرين اما الصيغة فيشرط فيها ما شرط في البيع
فان شرط في الرهن مقتضاه تقدم الرهن بالرهن عند تراجم الغرما او
شرط فيه مصلحة كما شهد به او ما لا عرض فيه كان باكل الصداق
كذاصح العقد واذا الشرط الاخير وان شرط ما يضر الرهن او الراهن كان
لا يباع عند المحل وان منفعة الرهن وان تحدث زوايد مرهونة لم
يصح الرهن في الثلاث لاحلال الشرط بالغرض فنفى الاولى وتغير قضية
العقد في الثانية والجملة الزايد وعدمها في الثالثة واما العاقدان فيشرط
فيهما اهلية التبرع والاختيار كافي البيع وخوف فلا يبرهن الولي ابا كان او
غيره مالا صبي والمجنون ولا يبرهن لهما الا لضرورة او غبطة ظاهرة
فيجوز الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما مثالها الضرورة ان يبرهن
على ما يقتضيه الحاجة المنة لولي مما ينتظر من غلة او حلولة دين او نحو
ذلك كنفاق متاع كاسب وان يبرهن على ما يقتضيه او يبيعه موحلا
لضرورة كتهب او نحو ومثالها للغبطة ان يبرهن ما يساوي ما يبره على
ثمن ما اشتره بمائة نسيئة وهو ما يساوي ما يبرهن وان يبرهن على ثمن ما
يبيعه نسيئة لغبطة ولا يلزم الرهن الا بقضيه لما مر في البيع باذن من الراهن او

قوله لا يملك مقبض من الرهن بالثمن في مدة الجواز لا يملك في المدة
والاصل في وضعه لزوم بخلاف مال المكاتب وجعل الجعالة وظاهر ان
الكلام حيث قلنا ان ملك المشتري المبيع ليملك البايع الثمن كما اشار اليه
الامام ولا حاجة لقول المصنف **اذا استقر ثبوتها** اي الديون **في الذمة**
بل هو مفترضا لا فرق بين كونه مستقر الثمن المبيع المقبوض ودين السلم
وارض الجنابة وغير مستقر لا جرة قبل استقاء المنفعة وسكت
المصنف عن الركن الاخرين اما الصيغة فيشرط فيها ما شرط في البيع
فان شرط في الرهن مقتضاه تقدم الرهن بالرهن عند تراجم الغرما او
شرط فيه مصلحة كما شهد به او ما لا عرض فيه كان باكل الصداق
كذاصح العقد واذا الشرط الاخير وان شرط ما يضر الرهن او الراهن كان
لا يباع عند المحل وان منفعة الرهن وان تحدث زوايد مرهونة لم
يصح الرهن في الثلاث لاحلال الشرط بالغرض فنفى الاولى وتغير قضية
العقد في الثانية والجملة الزايد وعدمها في الثالثة واما العاقدان فيشرط
فيهما اهلية التبرع والاختيار كافي البيع وخوف فلا يبرهن الولي ابا كان او
غيره مالا صبي والمجنون ولا يبرهن لهما الا لضرورة او غبطة ظاهرة
فيجوز الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما مثالها الضرورة ان يبرهن
على ما يقتضيه الحاجة المنة لولي مما ينتظر من غلة او حلولة دين او نحو
ذلك كنفاق متاع كاسب وان يبرهن على ما يقتضيه او يبيعه موحلا
لضرورة كتهب او نحو ومثالها للغبطة ان يبرهن ما يساوي ما يبره على
ثمن ما اشتره بمائة نسيئة وهو ما يساوي ما يبرهن وان يبرهن على ثمن ما
يبيعه نسيئة لغبطة ولا يلزم الرهن الا بقضيه لما مر في البيع باذن من الراهن او

اقباض منه

قوله لا يملك مقبض من الرهن بالثمن في مدة الجواز لا يملك في المدة
والاصل في وضعه لزوم بخلاف مال المكاتب وجعل الجعالة وظاهر ان
الكلام حيث قلنا ان ملك المشتري المبيع ليملك البايع الثمن كما اشار اليه
الامام ولا حاجة لقول المصنف **اذا استقر ثبوتها** اي الديون **في الذمة**
بل هو مفترضا لا فرق بين كونه مستقر الثمن المبيع المقبوض ودين السلم
وارض الجنابة وغير مستقر لا جرة قبل استقاء المنفعة وسكت
المصنف عن الركن الاخرين اما الصيغة فيشرط فيها ما شرط في البيع
فان شرط في الرهن مقتضاه تقدم الرهن بالرهن عند تراجم الغرما او
شرط فيه مصلحة كما شهد به او ما لا عرض فيه كان باكل الصداق
كذاصح العقد واذا الشرط الاخير وان شرط ما يضر الرهن او الراهن كان
لا يباع عند المحل وان منفعة الرهن وان تحدث زوايد مرهونة لم
يصح الرهن في الثلاث لاحلال الشرط بالغرض فنفى الاولى وتغير قضية
العقد في الثانية والجملة الزايد وعدمها في الثالثة واما العاقدان فيشرط
فيهما اهلية التبرع والاختيار كافي البيع وخوف فلا يبرهن الولي ابا كان او
غيره مالا صبي والمجنون ولا يبرهن لهما الا لضرورة او غبطة ظاهرة
فيجوز الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما مثالها الضرورة ان يبرهن
على ما يقتضيه الحاجة المنة لولي مما ينتظر من غلة او حلولة دين او نحو
ذلك كنفاق متاع كاسب وان يبرهن على ما يقتضيه او يبيعه موحلا
لضرورة كتهب او نحو ومثالها للغبطة ان يبرهن ما يساوي ما يبره على
ثمن ما اشتره بمائة نسيئة وهو ما يساوي ما يبرهن وان يبرهن على ثمن ما
يبيعه نسيئة لغبطة ولا يلزم الرهن الا بقضيه لما مر في البيع باذن من الراهن او

اقباض منه من يصح عقده للرهن وللعاقدان اية غيره فيه كالعقد لا اية
مقبض من رهن او اية ليل يودي الى اتحاد القابض والمقبض **والرهن**
الرجوع فيه اي المرهون **ما لم يقبضه** المرتهن او اية ويحصل الرجوع
قبل قبضه بتصرف يزيل ملكه بمقتضى لزوم ابطال الرهن ويرهن
مقبوض لتعلق حق الغير وتقيدهما بالقبض هو ما جزمه الشبان
وقضية ان تكون ذلك بدون قبض لا يكون رجوعا لكن نفل السبكي
وغيره عن النص والاصحاب انه رجوع وصوبه الاذري وهو القيد يحصل
الرجوع ايضا بكتابة وتدبير واحبال لان مقصودها العنق وهو مناف
الرهن ولا يحصل بوطي وتزوج لعدم منافاته له ولا بموت عاقد وجنونه
واعماهة ونحو عصبه وابق رقيق وليس لرهن مقبض رهن ولا وطي
وان كانت ممن لا تجل ولا تصرف يزيل ملكا كوقف او ينقصه كترجيح
ولا ينفذ شي من هذه التصرفات الاعناق موسر واولاده ويغرم قيمته
وقت اعتاقه واحباله ويكون رهنا مكانه بغير عقدا قيا لها والاولى
من وطي الراهن حر نسيب ولا يلزم قيمته واذا لم ينفذ العنق والاولاد كونه
مسر فانفذ الرهن نفذ الاولاد لا الاعتناق لان الاعتناق قول فاذا
رد لغا والاولاد فعل لا يمكن رده فاذا اراد الحق ثبت حكمه والراهن
انتفاع بالمرهون لا ينقصه كركوب وكنى لابنا وغراس لانها ينقصان
قيمة الارض ثم ان امكن بلا استرداد المرهون انتفاع بربه الراهن منه
لم يسترده والا فسترده كان تكون دارا يسكنها ويشهد عليه بالاسترداد
ان اتهمه وله باذن المرتهن ما منعناه وله رجوع عن اذنه قبل تصرف
الراهن كما للموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل فان تصرف بعد رجوعه لغا

مقامه

قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن

نصرفه كنصرف وكل عزله موكل وعلى الراهن المالك مؤنة الرهن كنفقة رقيق
وعلف دابة واجرة سقى اشجار ولا يمنع من مصلحة الرهن كنفقة وحجامة
وهو مائة بيد الرهن **ولا يضمنه الرهن** بمثل ولا قيمة اذا تلف **الا بالتقدي**
بالتفريط فيضمنه حينئذ يخرج به عن الامانة ولا يسقط بثلفه شيء من الدين
ويصدق الرهن في دعوى التلغيم منه ولا بصديق في الردع الا كغيره وهو
المعنى ضابط كل امين ادعى الردع على من ائتمنه صدق بيمينه لا الرهن والمتاجر
وان قضي بمعنى ادى الراهن بعض الحق اي الدين الذي يتعلق به الرهن **لم يخرج**
اي ينفك بقى من الرهن حتى يفي اي يودي جميعه لتعلقه بكل جزء من الدين
كرقبة الكاتب وينفك ايضا بفسخ الرهن ولو بدون الراهن لان الحق له
وبالبزاة من جميع الدين ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه باخرى صفقة
اخرى فبزي احداهما عليا انقل نصيبه لتعدد الصفقة بتعدد العاقبة ولو
رهنه عند اثنين فبزي من دين احدهما انفك قسطه لتعدد مستحق الدين
فروع لو رهن شخص عند اخر عشرين في صفقة وسلم احدها له كان رهنا
بجميع المال كالاسلمها وتلف احدها ولو مات الراهن عن ورثة ففوق احدهم
نصيبه لم ينقل كافي المورث ولو مات المرتهن عن ورثة ففوق احدهم ما
نصيبه من الدين لم ينقل نصيبه كالورثة في ورثة بعض دينه وان خالف
في ذلك ابن الرفع **تقمة** لو اختلف الراهن والمرتهن في اصل الرهن او في قدره
صدق الراهن المالك بيمينه لان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن هذا اذا
كان رهن تبرع اما الرهن الشرطي في بيع بان اختلف في اشتراطه فيه
او اتفقا عليه واختلف في شيء مما مر غير الاول فيتحالفان فيه كسائر
صور البيع اذا اختلف فيه ولو ادعى انهما رهنه عبدهما بما يترقبها

وهذه هي

من احدها انك قسطه
لتعدد الصفقة بتعدد
العقد ولو رهنه عند
ثلاث فبزي احداهما

قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن

قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن

وصدقة احدهما فنصيبه رهن بخمس من واحد له باقراره وحلفا المكذب
لما مر وقبل شهادة المصدق عليه لمحوها عن التهمة ولو اختلفا في قبض
الرهن وهو بيد الراهن او مرتتهن وقال الراهن غصبته او قبضته عن
جهة اخرى كاعارة صدق بيمينه ومن عليه الفان مثله باحدهما رهن فادى
الفاو قال دية عن الراهن صدق بيمينه لانه اعلم بقصده وكيفية
ادائه فان لم ينو شيئا جعله عايشا منها ومن مات وعليه دين يتعلق
كم رهون ولا يمنع التعلق لثا فلا يتعلق الدين بزوايد الزكاة والوارث
اساكنها بالاقول من قيمتها والدين ولو تصرف الوارث ولا دين ففقط ادى
بنحوه ببيع بعيب تلف ثمنه ولم يسقط الدين باد او ابرا او نحو قسح
التصرف لانه كان سابقا له في الظاهر **فصل** في الحجر وهو لغة المنع وشرا
المنع من التصرفات المالية والاصل فيه قوله تعالى وابتلوا النياحى حتى اذا
بلغوا النكاح الا به وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا
الا به **والحجر يضرب على جماعة** المذكور هنا **است** والحجر عن نوع
شرح لمصلحة نفسه يضرب على ثلاثة فقط الاول الحجر على الصبي
ذكر ان كان او انثى ولو مميزا الى بلوغه فينفك بلا قاض لانه حجر ثبت
بلاقاض فلا ينوقف زواله على ذلك قاض وعبر في المنهاج ككثير
رشد قال الشافعي وليس اخذه فابل من عبر بالنكاح اراد الاطلاق
الكل ومن عبر بالاول اراد حجر الصبي وهذا اول لان الصبي يستقل
بالحجر وكذا التبذير واحكامها متغايرة **والثاني الحجر على المجنون**
اذا فقه منه فينفك بلا قاض كما مر في الصبي **الثالث الحجر على**
البالغ السفيه **ابدا** **كالحاله** كان يربيه في حجر اخوه او يضيعة بالحق الذي

قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن

قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن

قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن
قوله ونحوه في الرهن

غلب فاحش في معاملة أو بصرفه في محرم لافي خير كصدقة ولا في نحو
 مطامع وملايسر وشرا ما كثيرة للمنع وان لم يلبق بحاله لان
 المال يوجز ليقنع ويلتذ به وقصيته انه ليس بحرام وهو كذلك **نعم**
 ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض ولم يكن له ما يوفيه به فحرام ونوع
 الثاني الذي شرع بمصلحة الغير يضرب على **المفلس وهو الذي ارتكبت**
الديون الحاله اللازمة الزايدة على ماله اذ كانت لا تدبي فيحرم عليه
 وجوبا في ماله ان يستقل او على وليه في ماله موليه ان لم يستقل بطلبه
 او بسؤال الغرماء ولو بنوايهم كاوليائهم فلا تجزى ما هو جله له ان يطالب
 به في الحال واذا جرح حال لم يجز له ان الاجل مقصود له فلا يفت
 عليه ولو من الديون لم يجز له وما دفع في اصل الروضة من تصحيح
 الخلو به نسب فيه الى السهو ولا يحل الا بالموت او الردة المتصلة به او
 استرقاق الحربي كما نقله الرافعي عن النص ولا بد من غير لازم كجور
 كتابه نعمك المديون من اسقاطه ولا بد من مساوي ماله او اقرضه
 وله بد من مدته وان كان فورا كما قاله الاسوي خله فاما كونه بعض
 المتأخرين والمراد بماله العيني والديني الذي يتيسر له دأمنه خلاف
 المنافع المنصوب والغايب ونحوهما ويباع في الديون بعد الجهر عليه
 مكنه وخادمه ومركوبه وان احتاج الى خادم او مركوب لزمانته
 او منصبه لان تحصيلها بالكراسهل فان تعذر فعلى المسلمين ويترك
 له دست وثوب يلبق به وهو يفسر وسراويل وعذبل ومكعب وتراد
 في الشاجية او ضرورة ولا يجب عليه ان يوجر نفسه لبقية الدين لقوله
 نعم وان كان في عسر فنظرة الى ميسره فان ادعى المديون انه معسر
 او قسم

في ماله من غير ان يملكه ولا يملكه غيره وان كان له مال فليس له ان يوجر نفسه لبقية الدين لقوله نعم وان كان في عسر فنظرة الى ميسره فان ادعى المديون انه معسر او قسم

او قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا يملك غيره وان كان له مال فليس له ان يوجر نفسه لبقية الدين لقوله نعم وان كان في عسر فنظرة الى ميسره فان ادعى المديون انه معسر او قسم

في ماله من غير ان يملكه ولا يملكه غيره وان كان له مال فليس له ان يوجر نفسه لبقية الدين لقوله نعم وان كان في عسر فنظرة الى ميسره فان ادعى المديون انه معسر او قسم

الحلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما يبرحه النائم والمراد به هنا خروج المني في نوم أو يقظة سحاج أو غيره ووقف امكان الامساك لتسع سنين مقررته بالا
ستقرار وهي تخريدية بخلاف الحيض فان السنين فيه تقريبية او حيق في
حق الا نفي بالاجماع واما جعلها فعلامته على بلوغها بالا ماني فليس بلوغا
لانه مسبوق بالا نزال فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبل ستة اشهر وشي
والرشد يحصل ابتداء بمصالح دين وماله حتى من كان حرا يبطل العدة من كبيرة او ا
فسم منهم ركبوا بان لا يفعل في الاول عمر ما يبطل العدة من كبيرة او ا
على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه ويختبر رشد الصبي في الدين
والمال يعرف رشده وعدم رشده قبل بلوغه لاية وابتلوا اليشامي اليقيم
انما يقع على غير البالغ فيختبر فوق مرة بحيث يظن برشده فلا يكون
المرق لانه قد يصيب منها اتفاقا اما في الدين فبمشاهدة حاله في العبادات
بقيام بالواجبات واجتنابه المحظورات والشبهات واما في المال فيختلف
قمة مراتب الناس فيختبر في معاملته ويسلم له المال ليشاح لا يبعده ثم ان اراد
العقد عقدا عليه ويختبر ولذراع برراعة ونفقة عليها بان ينفق على
به القوام بمصالح الزرع والمرأة بالمرغز وصون نحو اطعمه عن نحو صر فلو
فسق بعد بلوغه رشدا فلا حجر عليه وبذر بعد ذلك حجر عليه القاضي لا
غيره وهو وليه او جن بعد ذلك فولية وليه في الصغير وولي الصغير الاب
فابوه وان علا كولي النكاح فوصي فقاوض ويتصرف بمصلحة ولو كان تصرفه
باجل حب العرف وبعرض واخذ شفعة ويشهد حتما في بيعه لاجل ويرث
بالثمن رهنا وافي او يبنى عقاره بطين واجر ولا يبيعه الا الحاجة كنفقة
او غبطة بان يرغب فيه بالثمن ثمن مثله وهو جحد مثله ببعضه الا ان

او خيلا منه بكله ونزكي في ماله ويموته بالعروف فان ادعى بعد كماله ببعاله لا مصلحة
على وصي وامين حلف الكدعي وادعى ذلك على اب او ابيه خلفا لانها غير متعين
بخلاف الوصي والا ميين اما القاضي فيقبل قوله بلا تحليف **وتصرف القاطن**
بعد ضرب الحجر عليه في ماله **ببيع** فيما بنيت **في ذمته** كان باع سلما طعاما
او غيره او اشترى شيئا ممن في ذمته او باع فيها لا بلفظ السلم واقتضى
او استأجر صرح وثبت المبيع والفسخ ونحوها في ذمته اذ لا ضرر على الغرماء
دون تصرفه في شيء من **اعيان ماله** الموقوف في الحياة بالانشاء مبدا كان
باع او اشترى بالعين او اعتق او اجر او وقف فلا يصح لتعلق حق الغرماء
به كالموت ولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على سراغة مقصود
الحجر كالسفيه وخرج بقيد الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التبرير والوصية
فيصح منه وبقيد الانشاء الاقرار فلو اقر بعين او دين وجب قبل الحجر قبل
في حق الغرماء وان اسند وجوبه الى ما بعد الحجر بمعاملة او لم يقيد بمعاملة
ولا غيرهما لم يقبل في حقهم وان قال عن جنابة بعد الحجر قبل فراحم المحمي
عليه لعدم نقصه وبقيده مبدا اريد ما كان اشتراؤه قبل ثم اطاع على
عيب فيه بعد الحجر اذا كانت الغبطة في الرد ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه
زوجته واستيفاءه القصاص واسقاطه القصاص ولو جازا اذ لا
يتعلق بهذه الاشياء ماله ويصح استحاقه النسب في نفسه باللغات
المريض المتصل مرضه بالموت **فيما زاد** وعلى **الثالث** من ماله **موقوف**
تنفيذه على **اجازة** جميع **الوقف** بالقبول الذي يباينها في الوصية
من بعد اي بعد موته لا قبله ولو حذف لفظة من كان اخضر
القيد اي الرقيق قال ابن حزم لفظ العبد يشمل الامة فكانه قال الرقيق

[illegible]

قوله والشهادات فيه نظرا لصلواتها ليست بقرائن الا ان يقررا او لا بالقرينة الا ان يقررا او لا بالقرينة
والطلاق ايضا ان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه
وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه

الذي يصح نصرته لنفسه لو كان حرا ينقسم الى ثلاثة اقسام ما لا ينفذ
وان اذن فيه السيد كالولاءات والشهادات وما ينفذ بغير اذنه كالقبول
والطلاق وما يتوقف على اذن كالبيع والاجارة فان لم يوافق له في التجارة
لم يصح شراؤه بغير اذنه لانه محجور عليه نحو سببه كما مر في تزوجه
البائع سواء كان في يد العبد او في يد سببه فان تلف في يد العبد فانه **يكون**
في ذمته بيع اذا عتق لشوته برضى مالكة ولم ياذن فيه السيد
لضابط فيما تلف العبد او تلف تحت يده ان لم يرض بغير رضى سخره
كالتلف او تلف بغصب تعلق المصان برقبته ولا يتعلق بذمته وان
لم يرض سخره كافي المعاملات فان كان بغير اذن السيد تعلق
بذمته يتبع به بعد عتقه سواء اراد السيد في يد العبد ام لا او باذنه
تعلق بذمته وكسبه وماله تجارة وان تلف في يد المبيد كان للبائع
تضمين السيد لو وضع يده عليه ولم يطالبه العبد ايضا بعد التعلق
بذمته لا قبله لانه معسر وان اذن له السيد في التجارة تصرف بالاجماع
بجواز اذنه لانه تصرف مستفاد من الاذن فاقصر على الماذون فيه
فان اذن له في بيع لم يتجاوز كالكيل وليس له اذنه في التجارة
النكاح ولا يوجر نفسه ولا يتبرع لانه ليس من اهل التبرع ولا
يهمل سببه ولا رقبته الماذون له في التجارة بيع وشراؤها
لان تصرفه للسيد ويد في حق السيد كالسيد بخلاف المكاتب
ولا يتمكن من عزل نفسه ولا يصير ماذون له بسكوت سببه ويقبل
اقراره بديون المعاملة ومن عرف رفق شخص لم يجر له معاملة حتى يعلم
الاذن له بجماع سببه او بينة او شيوخ بين الناس ولا يكفي قول العبد

قوله والشهادات فيه نظرا لصلواتها ليست بقرائن الا ان يقررا او لا بالقرينة
والطلاق ايضا ان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه
وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه

انما يكون

عقود

قوله والشهادات فيه نظرا لصلواتها ليست بقرائن الا ان يقررا او لا بالقرينة
والطلاق ايضا ان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه
وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه وان عودت لزوجها لا يثبت له الرجعة من غير اذنه

انما دوني لانه متهم ولا يملك العبد بتمليك سببه ولا بتمليك غيره لانه
ليس له اذن في ذلك لانه محجور فاسببه البهيمية **فصل في الصلح**
يذكر منه من اشراج الروشن في الطرق والصلح لغة قطع النزاع وشرا
عقد يحصل به ذلك وهو انواع صلح بين المسلمين والكفار وبين الامام
والبيعة وبين الزوجين عند الشقاق وصالح في المعاملات وهو المراد
هنا والاصل فيه قبل الاجماع قوله نعم والصلح خير وخير الصلح جائز
بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا ولا يقطع بتعدي المترك
عن وعن ولما اخذ بعلى والبائغ بالبا وهو صلح على اقرار وصالح
على اقرار قد بدا بالتم الاور فقال **ويصح الصلح مع الاقرار**
في الاموال الثالثة في الذمة فلا يصح على غير اقرار من اشكارا وسكوت
كما قاله في المطلب عن سببه الرازي وغيره كان ادعى عليه دارا فانكر او سكت
ثم تقاضا عليها او على بعضها او على غير ذلك كتب او دين لانه في الصلح
على غير المدعي به صلح محرم ولا محال ان كان المدعي صادقا لمحررم المدعي به او
بعضه عليه او محلل لمحررم المحرم ان كان المدعي كاذبا باحزاه ما لا يستحقه بلحق
بذلك الصلح على المدعي به او بعضه فقول المنهاج ان جرى على نفس المدعي به
صحيح وان لم يكن في المحرور لا غيره من كتب الشجين والقول بان لا يستقيم
لان على البائغ خلان على الماخوذ ومن وعى المترك ومردود بان ذلك
جرى على الغالب كما مر في الاشارة اليه وبان المدعي المذكور ما خذ ومترك
باعتبارين غايته ان الغا الصلح في ذلك لا كالكار ولا نسيان الصيغة
باخذ العرضين وقوله صاحبين عما ندمه ليس اقرا لانه قد يريده
قطع الخصومة ويستثنى من بطلان الصلح على الامكار سائل منها

اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم اذ لم يبدل احد عرضا من خالص مذكورها
ما اذ السلم على اكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار او طلق احدي
زوجتيه ومات قبل البيان او التعيين ووقف الميراث بينهما فاصطحن
ومنها ما لو نذرا عيا ودية عند رجل فقال لا اعلم لا يكما هي اوداري
بيهما واقام كل بينه ثم اصطحا واذا انصالحا ثم اختلفا في انهما انصالحا على
افرار وانكارا فالذي نصر عليه الشافعي ان القول قول معدعي الا نكار لان
الاصل ان لا عقد ولو اقيمت عليه بينة كلزومه بلا قرار ثم انكر جاز الصالح
ولو انكر فصولح ثم قر كان الصالح باطلا قال لما ورد في يصح الصلح
ايضا في كل ما يقضي اي يؤول اليها اي الاموال كالعقود عن القصاص من
ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على ما يلفظ الصلح كصالحته من
كذا على ما استحققه على من قصاص فانه يصح او يلفظ البيع فلا وهو

فان كان الميراث بين رجلين ووقف بينهما فاصطحا واذا انصالحا ثم اختلفا في انهما انصالحا على افرار وانكارا فالذي نصر عليه الشافعي ان القول قول معدعي الا نكار لان الاصل ان لا عقد ولو اقيمت عليه بينة كلزومه بلا قرار ثم انكر جاز الصالح ولو انكر فصولح ثم قر كان الصالح باطلا قال لما ورد في يصح الصلح ايضا في كل ما يقضي اي يؤول اليها اي الاموال كالعقود عن القصاص من ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على ما يلفظ الصلح كصالحته من كذا على ما استحققه على من قصاص فانه يصح او يلفظ البيع فلا وهو

اي الصلح ضربان صلح عن دين و صلح عن عين وكل منهما نوعان الاول
من نوعي الدين وعليه اقتصر المصنف **ابرا** وسياتي في كلامه والثاني من
نوعي الدين وتركه المصنف اختصارا معاوضة وهو الجاري على غير
العين المدعاة فان صلح عن بعض اموال الربا على ما يوافق في العلة
اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في نفس الصلح
على له صح وان لم يكن العوضان ربويين فان كان العوض عينا صح
الصلح وان لم يقبض في المجلس وان كان دينيا صح على الاصح ويشترط
تعيينه في المجلس والنوع الاول من نوعي العين وتركه المصنف اختصارا
صلح الخطية وهو الجاري على بعض العين المدعاة كمن صلح من دار على
بعضها او من ثوبين على احدهما وهذا هبة بعض العين المدعاة لمن هو

فان كان الميراث بين رجلين ووقف بينهما فاصطحا واذا انصالحا ثم اختلفا في انهما انصالحا على افرار وانكارا فالذي نصر عليه الشافعي ان القول قول معدعي الا نكار لان الاصل ان لا عقد ولو اقيمت عليه بينة كلزومه بلا قرار ثم انكر جاز الصالح ولو انكر فصولح ثم قر كان الصالح باطلا قال لما ورد في يصح الصلح ايضا في كل ما يقضي اي يؤول اليها اي الاموال كالعقود عن القصاص من ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على ما يلفظ الصلح كصالحته من كذا على ما استحققه على من قصاص فانه يصح او يلفظ البيع فلا وهو

مباح

في من فترط الصحة القول ومضى مرة اكان القبض ويصح في البعض
المتركة بلفظ الهبة والتقليد وشبههما وكذا يلفظ الصلح على الاصح كما
من الدار على ريعها ولا يصح بلفظ البيع لعقد الثمن والثاني من نوعي
العين وعليه اقتصر المصنف **معاوضة** وسياتي في كلامه **فالا برا** الذي هو
النوع الاول من النوع الاول من نوعي الدين **اقتصاره من حقه**
من الدين المدعي **على بعضه** ويسمى صلح الخطية ويصح بلفظ
الابرا والخطية وغيرها كالوضع والاستقاط لما في الصحيحين ان كعب بن مالك
رضي الله عنه طلب من عبدالله ابن ابي جرد رضي الله عنهما ان يناله عليه
فارتفعت اصواتهما في المسجد حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج
اليهما ونادى يا كعب فقال ليبيك يا رسول الله فاشا ربيده ان يضع الشطر
فقال قد فعلت فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقضه واذا جرت لك بصفة
الابرا كابر اتك من خمسمية من الالف الذي لي عليك او نحوها مما تقدم كوضعها
او اسقطتها عندك لا يشترط القول على المذهب واقلنا الابرا اسقاط امر
تخليك وكونه اسقاطا او تخليكا اختلاف لزجيم او صحت في شرح المنهاج
وغيره ويصح بلفظ الصلح في الاصح كصالحته عن الالف الذي لي عليك
على خمسمية وهل يشترط القول في هذه الحالة فيه خلاف مدركه مراعاة
اللفظ او المعنى الاصح ما دل عليه كلام الشيخين هنا استراطه ولا يصح
هذا الصلح بلفظ البيع كظهوره في الصلح عن العين **والاجور** اي ولا يصح
فعل اي تعليق الصلح بمعنى الابرا **على شرط** كقوله اذ اجار اس الشهر فقد صلحتك
والمعاوضة الذي هو النوع الثاني من نوعي العين **عدوله من حقه**
المدعي **الى غيره** كان ادعى عليه دارا او شقصا منها فاقر له بذلك وصلحه

فان كان الميراث بين رجلين ووقف بينهما فاصطحا واذا انصالحا ثم اختلفا في انهما انصالحا على افرار وانكارا فالذي نصر عليه الشافعي ان القول قول معدعي الا نكار لان الاصل ان لا عقد ولو اقيمت عليه بينة كلزومه بلا قرار ثم انكر جاز الصالح ولو انكر فصولح ثم قر كان الصالح باطلا قال لما ورد في يصح الصلح ايضا في كل ما يقضي اي يؤول اليها اي الاموال كالعقود عن القصاص من ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على ما يلفظ الصلح كصالحته من كذا على ما استحققه على من قصاص فانه يصح او يلفظ البيع فلا وهو

مباح

قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله

قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله

من اخرج الجناح ولا عن حفرا بارحشوشهم في محالهم وشوارعهم المحفزة
هم في دار الاسلام كما في رضع البنا وهو بحث حسن وحكم الشارع الموقر
حكم غيره فيما سركا اقتضاه كلام الشيخين والطريق ما جعل عند احيا البلاد
قبل طريقا او وقفه المالك ولو بغير احيا كذلك وصرح في الروضة نقلا عن الامام
بانه لا حاجة في ذلك الى لفظ قال في المهمات وعمله فيما عدا ملكه اما فيه فلا
بدن لفظ بصيريه وفقا على قاعدة الاوقاف انتهى وهذا ظاهر وحيث
وجدنا طريقا اعتمدنا فيه الظاهر ولا يلتفت الى مبدا جعله طريقا فان
اختلفوا عند الاحيا في تقديره قال النووي جعل سبعة اذرع تحيط بالصحن
من ابره من رضى الله تعالى عنه ففي رسوله صلى الله عليه وسلم عند اختلاف
في الطريق ان يجعل عرضه سبعة اذرع وقال الزركشي مذهب الشافعي
رضي الله عنه تعالى عنه اعتبار قدر الحاجة والحديث يحول عليه انتهى
وهذا ظاهر فان كان اكثر من سبعة اذرع او من قدر الحاجة على ما
لم يجعل لاحد ان يستولي على شيء من وان قل ويجوز احيا ما حوله
من الموات بحيث لا يضرب المار اما اذا كانت الطريق مملوكة بغيرها
ما كرها فتقديرها الى خيرة والافضل توسيعها وتحريم الصلح على
اشراج الجناح والسباط بعوض وان صالح عليه الامام لان الهوى
لا يفرق بالعقد ويحرم ان يبنى في الطريق دكة او غيرها او يفرس فيها
شجرة ولو اتسع الطريق واذن الامام وانفق الضر لمنع الطريق في
ذلك المحل وتقدر المار بها عند الارحام لانه اذا طالت المدد اشبه
موضعها الهامه لا تقطع اثر استحقاق الطريق فيه بخلاف الهامه
ونحوها **ولا يجوز** اخراج روض في **الدرب المشترك** وهو غير المنافذ

الخالي عن روض

قوله قلوا رادوا الرجوع الى اصل مسابقة الرجوع اذا كان الخبز للروضتين من اشراكها امتنع الرجوع وامتنع بقاؤه باجرة
الارض كما وان كان من غير اشراكها الرجوع ونحوه من اشراكها الرجوع في فتح الباب يصح تعلقا سواء كان من اشراكها
او من غيرهم اي وكان قبة الدار من غير اشراكها الرجوع لا يربط بين الروضتين والاشراك ان الروضتين شانه عدم الضرر
فلا اذ نزلت ولو غرسوا عند الرجوع لتعذر روضهم واما الباب فتشاهد الضرر فاذا رجعوا كانوا سعدوا من فعل رجوعهم على
الارض ولا يمتنع عليهم سواء كان
الفتح سنة لغيرها ام لا لا يجوز
قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان يفتح الباب لانه من
تمام الكلام على الروضتين لا على
فتح الباب لغير روض

الخالي عن نحو مسجد كرباط وبير موقوفين على جهة عامة لغير اهل
ولبعضهم **الابا ذن الشراكا** حكمهم في الاولى ومن باقهم من باب ابعدهم
راسه من محل الخروج ومقابل في الثانية فلواراد والرجوع بعد الاخراج
تلاذذ قال في المطلب في شبه منع قلعه لانه وضع محو ومنع ابقائه باجر
لان الهوى لا اجرة له وبعتبر اذن المكزي ان تضره كما في الكفاية وهل
غير المنافذ من فقه باب له لا من لاصق جداره من غير نفوذ باب اية ويخص
شركة كل منهم بما يبي بابا ورأس غير المنافذ لانه محل تردده **وبحور** لمن
له باب **نقيم الباب** بغير اذن بقية الشراكا في **الدرب المشترك** اذا
سد الباب القديم لا يترك بعض حقه فان لم يسده فاشراكا به منع لان
انضمام الثاني الى الاول يورث جهة وقوف الدواب في الدرب فينصرف
ولو كان بابا اخرا للدرب فالراد نفذ به وجعل الباقي دهليزا الدار جاز
ولا يجوز لمن له باب في راس الدرب المشترك تأخير اي الباب الجدي
الى اسفل الدرب سواء اقر به من القديم ام بعد عنه وسواء في الاول ام
لا **الابا ذن** متى تأخر باب داره من الشراكا عن باب المراد لذلك لان الحق
في زيادة الاستطراق عن تأخر باب داره في ازالة اسقاطه بخلاف من
بابه بين المفتوح ورأس الدرب او مقابل المفتوح كما في الروضة
عن الامام اي المفتوح القديم كما فهم السبكي وغيره وفهم البلقيني
انه الجديد فاعترض عليه بان المقابل للمفتوح مشترك في القدر
المفتوح فيه فله المنع وخارج بالخالي عن نحو مسجد ما لو كان به ذلك
فلا يجوز الاخراج بقية السابق عند الاضرار وان اذن الباقي
ولا الصالح بمال على اخراج جناح او فتح باب لان الحق في الاستطر

قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله
قوله في قوله

فصل في ما يثبت من الميراث من الوارثين من جهة الوارثين والاطراف والنفقات وغير ذلك من هذه النوازل

جميع المسلمين **فصل** يجوز لمن لا صق حيا والديب المدود ان يفتح فيه بابا لاستنفاة وغيرها سواء اسمها ام لا لان له رفع الجدار في بعضه او في لا فتحه لطرق غير اذ هم لتضردهم بمرور الفتح او بمرورهم عليه ولم يبعد الفتح باذنه الرجوع متى شافوا ولا غرم عليهم وللمالك فتح الطاقات لاستنفاة وغيرها بل له انك بعض الجدار وجعل شبك مكانه وفتح باب بين داريه وان كانتا يفتحان الى دربين او درب وشارع لانه يصرف مصارف الملك فهو كما لو ازال الحائط بينهما وجعلها دارا واحدة وترك ما بينهما بحالهما ولو تشارعا جدارا او سقيا بين ملكيهما فان علم انه يسي مع بنا احدهما فله اليد الظهور اماره الملك بذلك وان لم يعلم ذلك فلهما اليد لعدم المصحح فان اقام احدهما بينه انه لم اوجف وتكمل الاخر ففنى له ولا جعل بينهما بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه

فصل في الحوالة وهي بفتح الحاء الفصح من كسرها لغة الحوالة والانتقال وسرعا عقد يقتضي نقل دين من ذمة المدة ويطلق على انتقال من ذمة الى اخرى والاو هو غالب استعمال الفقهاء والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين مطلق الغني ظلم واذا اتبع احدكم على ملي فليستعج باسكان الثاني الموضوعين اي فليجزل كما رواه هكذا البيهقي ويسن قولها على ملي لهذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوزات ويعتبر في الاحتجاب كما يحتمل الاذرع ان يكون الملي وافيلا ولا يهتد في ماله والاصح انها بيع دين بدين جود الحاجة ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان الدينان ربوبيين واركافا سته حيل ومحال ومحال عليه ودين المحال على المحيل ودين المحيل على المحال عليه وصيغة

وكلا

هذا هو الوجه في الاحتجاب...
فصل في ما يثبت من الميراث...
فصل في ما يثبت من الميراث...
فصل في ما يثبت من الميراث...

قوله ودين المحيل ولو باعتراف المحال لا يقبل الحوالة لانه يتضمن استيفاء شرطها كما قاله ابن الرضا في رواق المطالب لو قبل المحال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قبوله مستغنا لاستيعاج شرطه في الاستيفاء فلا اثر لثبته اذ لا ودين نفسه لا يخلق المحيل لانه لا يعلم براءة المحال عليه في وجه الوجهين وعليه فلو نكح حلقا المحال فيها يظهر وبان بطلان الحوالة لا بد من كونه المقبول الاقرار وشغل ذلك ما لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل فستطل الحوالة اذ يقتصر على اقرار المحال عليه لا بد من كونه المقبول الاقرار وشغل ذلك ما لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل فستطل الحوالة اذ يقتصر على اقرار المحال عليه

الحالة الاولى بل خمسة كما استعرفه الاول **رضي المحيل الثاني قبل**

المحال لان المحيل ايضا الحق من حيث شأ فلا يلزم بجهة وحق المحال في ذمة المحيل فلا يستقل الا برضاه لان الذمم متفاوت والامر الوارد للذهب كما مر **تبيين** انما عبر بالقول المستدعي للايجاب لا فائدة انه لا بد من ايجاب المحيل كما في البيع وهي حقيقة حسنة ولا يشترط رضی المحال عليه لانه محل الحق والمصرف كالعقد المبيع ولان الحق للمحيل فله ان يستوفيه بغيره كالوكل غيره بالاستيفاء **والثالث كون**

الحق اي الدين المحال به وعليه لازما وهو مالا خيار فيه ولا بد ان يجوز الاعتياض عنه كالتمن بعد زمن الخيار وان لم يكن **مستقرا في الذمة**

كالصدق قبل الدخول والموت والاجرة قبل مضي المدة والتمن قبل قبض المبيع بان يحيل به المشتري البايع على ثلث وعليه كذلك بان يحيل البايع غيره على المشتري سواء اتفق لدينان في سبب الوجوب ام اختلفا كان كان احدهما غنا والآخر اجرة او قرضا فلا يصح بالعين لما مر انها بيع دين بدين ولا بما لا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم فلا يصح الحوالة به ولا عليه وان كان لازما ولا تصح الحوالة المشاعية ولا للمتحق بالزكاة ممن هي عليه ولا عكسه وان تلف النصاب بعد

الفكس لا يمنع الاعتياض **وتصاع** على الميت لانه لا يشترط رضی المحال عليه وانما صح عليه مع كونه ذميا لان ذلك انما هو بالنسبة خذ بيع للمستحيل اي لم تقبل ذمته شيئا من ماله ولا ذمته من ماله يئنه

حتى يقتضي وظاهره انه لا فرق بين ان يكون له تركة او لا وهو كذلك

قوله الاول...
قوله الثاني...
قوله الثالث...
قوله الرابع...

قوله الخامس...
قوله السادس...

قوله السابع...
قوله الثامن...

قوله التاسع...
قوله العاشر...

قوله الحادي عشر...
قوله الثاني عشر...

قوله الثالث عشر...
قوله الرابع عشر...

قوله لان دين المعاملة لازم في جملة
اي اذا لم يحصل ثبوتها او كان في حيز
احل على المكاتب انهم هم عوقفت

وان كان في الثاني خلاف ولا تصح على التركة لعدم الشخص المحال عليه
وتصح بالدين المشلي كالمنقود والحبوب وبالمقوم كالعبيد والسيات والتمن
في مدة الخيار بان يحيل المشتري البايع على انسان وعليه بان يحيل البايع
انسانا على المشتري لانه ايل الى اللزوم بنفسه والجواز عارض فيه وبطل
الخيار بالحوالة بالتمن لتراضيه عاقديها ولان مقتضاها اللزوم ولو بقي
الخيارات مقتضاها وفي الحوالة عليه بطل في حق البايع لرضاه بها لا
في حق مشتريه برضه فان رضي بها بطل في حقه ايضا في احد وجهين رجه
ابن المقري وهو القيد وتصح حوالة المكاتب لبيده بالخيار لوجود اللزوم
من جهة السيد والمحال عليه فيتم الغرض منها دون حوالة السيد غيره عليه
على الكفاية فلا تصح لان الكتابة جارية من جهة المكاتب فلا يمكن المحال
من مطالبته والرامه وخرج بنجوم الكتابة ما لو كانت للسيد على المكاتب
دين معاملة واحال عليه فانه يصح كما في زوايد الروضة ولا نظر الى اسقاط
بالنهي لان دين المعاملة لازم في الحيلة ولا يصح جعل المعاملة ولا عليه
قبل تمام العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم ثبوت دينها حينئذ خلافه بعد
التمام **الرابع اتفاق** اي موافقة **ما في ذمة المحيل** للمحال من الدين
المحال **وما في ذمة المحال عليه** للمحيل من الدين المحال عليه **في الجنس**
فلا تصح بالدراهم على الدينار وعكسه ولا في القدر فلا يصح بخمسة
على عشرة وعكسه لان الحوالة معاوضة ارفاق جوزت للماجة فاعبر
فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض **وفي النوع والمحل والتأجيل** وفي
قدر الاجل وفي الصحة والتكبر الحاقا لتفاوت الوصف فتفاوت القدر
تنبيه اهتم كلام المصنف انه لا يعتبر اتفاق ما في الرهن ولا في الضمان

وهو كذا

وهو كذلك بل لو احال دين او على دين به رهن او ضمان انفك الرهن
ويرى الضامن لان الحوالة كالقبض والخامس العلم بما يحال به وعليه
قدر اوصفة بالصفات المعبرة في السلم **وتبرأ بها** اي بالحوالة الصحيحة
ذمة المحيل عن دين المحال ويسقط دينه عن المحال عليه ويلزم دين
محال محالا عليه اي بصير نظيره في ذمته فان تعذر اخذه منه بفلس
او غير كجحد وموت لم يرجع على المحيل كما لو اخذ عوضا عن الدين وبلغ
في يده وان شرط يسار المحال عليه او جهله فانه لا يرجع على المحيل لمن
اشترى شيئا وهو مقبوض فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لانه مقصود بترك
المحصر ولو شرط الرجوع عند التقدير بشي مما ذكر لم يصح الحوالة ولو شرط
العاقبة في الحوالة رهنا او ضمنا هل يصح او لا يرجع ابن المقري الاول وصاحب
الانوار الثاني وهو القيد ولا يشترط يثبت في عقد ما خيار شرط لانها لم
تبن على المعاينة ولا خيار مجلس في الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها
على خلاف القياس **فقد** لو فسخ ببيع بعيب او غيره كاقالة وقد احال
مشتريا بعيبا بطلت الحوالة لارتفاع الثمن بانفساخ البيع لان حال
بايع به على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث بخلافه في الاولى
ولو باع عبدا واحال بثمنه على المشتري ثم اتفق المتبايعان والمحال على
حريته او ثبتت يمينه يقيمها العبد وشهدت حجة بطلت الحوالة
لانه بان ان لا ثمن حتى يحال به فيرد المحال ما اخذه على المشتري ويبقى
حقه كما كان وان كذبهما المحال في الحرية ولا يمينه خلفاه على نفق
العلم بهام بعد خلفه ياخذ مال من المشتري لبقا الحوالة ثم يرجع به المشتري
على البايع لانه قضى دينه باذنه الذي تضمنته الحوالة ولو قال المستحق

قوله لان دين المعاملة لازم في جملة
اي اذا لم يحصل ثبوتها او كان في حيز
احل على المكاتب انهم هم عوقفت

قوله لان دين المعاملة لازم في جملة
اي اذا لم يحصل ثبوتها او كان في حيز
احل على المكاتب انهم هم عوقفت

قوله او قال اردت بغير التا هوان بكاف الخطاب والضمير في قوله المستحق وهذا هو المتعين وهذا المستحق اخري
 تضم اقسام اريدت ويضمون في قوله بغير التا هوان بكاف الخطاب والضمير في قوله المستحق وهذا هو المتعين وهذا المستحق اخري
 من وجهه ثلاثة الاول ان هذا اللفظ لا يناسب المستحق الذي لا يتا فيه وانما يناسب المثل والثاني انها على هذا
 الضبط تكون عين الثانية مستعدة في القسم الاول والثالث انها في الحكم لان اتم نص على تصديق
 المستحق فيها مع انه تقدم نص
 على تصديق المستحق عليه

احلتي به او قال الاول عليه المستحق لم تكن لتقبض لي ديني من
 فلان وقال المستحق احلتي به او قال الاول اردت بقولي احلتي
 به الوكالة وقال المستحق بل اردت بذلك الحوالة صدق المستحق عليه
 بيمينه لانه اعرض بارادة والاصل بقاء الحقيق وان قال المستحق عليه
 احلتك فقال المستحق وكنتي او قال اردت بقولي احلتك الوكالة
 صدق الثاني بيمينه لان الاصل بقا حقه نعم لو قال احلتك بالمانة
 التي لك علي علي عمر فلا يجزئ مكر الحوالة لان هذا لا يحتمل الا
 حقيقة ما يفحلف مدعيها والمحال ان يجزئ وان يحال من المحال
 عليه على مدينه **فصل في الضمان** وهو في اللغة الالتزام وشرا
 يقال الالتزام حق ثابت في ذمة الغير واحضار عين مضمونة او
 بد من مستحق حضوره ويقال للعقد الذي يجعل به ذلك ويسمى للترام
 لذلك ضمانا وزعيما وكفيلا وغير ذلك كما بينته في شرح المنهاج وغيره
 والاصل فيه قبل الاجماع اخبار الخبر الزعيم غارمر رواه الترمذي وحسنه
 وخبر الحاكم باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير
 واركان ضمان المالا خمسة ضمان ومضمون ومضمون عنه ومضمون به وصيغة
 اذا علمت ذلك فبدا بشرط الضامن فنقوله **ويصح ضمان من يصح**
 تبرعه ويكون مختارا فيصح الضمان من سكران وفيه لم يجز عليه وجوز
 فليس كثر في الزمة وان لم يطالب الا بعد ذلك المحر لا من صبي ومجنون
 ومجنون بسفه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق في الزمة ومكره
 ولو باكره سبه ويصح ضمان رفيق باذن سيده لانه له سيده وكا لرفيق
 المعضن ان لم تكن مهايأة او كانت وضمن في نوبة سيده فان عين له دأ

جملته في ذلك

هذا هو المتعين وهذا المستحق اخري
 تضم اقسام اريدت ويضمون في قوله بغير التا هوان بكاف الخطاب والضمير في قوله المستحق وهذا هو المتعين وهذا المستحق اخري
 من وجهه ثلاثة الاول ان هذا اللفظ لا يناسب المستحق الذي لا يتا فيه وانما يناسب المثل والثاني انها على هذا
 الضبط تكون عين الثانية مستعدة في القسم الاول والثالث انها في الحكم لان اتم نص على تصديق
 المستحق فيها مع انه تقدم نص
 على تصديق المستحق عليه

قوله الالتزام اي الذي جعلنا العقد وثمة وكذا قسم الضمان الثلاثة في هذا المقصود انما هو الضمان والالتزام
 وجهه اربعة اولها ان الضمان مستلزم على حق والالتزام مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب
 والالتزام مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب
 وجهه اربعة اولها ان الضمان مستلزم على حق والالتزام مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب
 وجهه اربعة اولها ان الضمان مستلزم على حق والالتزام مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب وانما الضمان مستلزم على عيب

جهة ذلك والا فيها يكسبه بعد الاذن في الضمان ومما يبيد ما دونه
 في التجارة ويشترط في المضمون كونه حقا ثابتا حال العقد فلا يصح
 ضمان ما لم يجب كنفقه ما بعد اليوم للزوجة ويشترط في **الديون**
 المضمونة ان تكون لازمة وقوله المصنف **المستقرة في الزمة** ليس بقيد
 بل يصح ضمانها وان لم تكن مستقرة كالمهر قبل الدخول والموت ومن
 المبيع قبل قبضه لانه آيل الى الاستقرار لا يجوز كناية لان المكاتب اسقاطها
 بالفسخ فلا معنى للتوقف عليه ويصح الضمان عن المكاتب بغير هالة
 لا للسيد بناعلان غير هاتسقط ايضا عن المكاتب بعجزه وهو لا يصح
 ويصح بالتش في مدة الخيار لانه آيل الى الزموم بنفسه فالحق بالالام
 وصحة الضمان في الديون مشروطة بما اذا علم الضامن **قدرها** وجنسها
 وصفها لانه اثبات مال في الزمة لا دمي عقد فاشبهه بالمبيع والاجابة لا بد
 ان يكون معين فلا يصح ضمان غير المعين كاحد الدينيين والابرار من الدين
 الجهول جنسا او قدرا او صفة باطل لان البراءة متوقفة على الرضى ولا
 يعقل مع الجهالة ولا تصح البراءة من الاعيان ويصح ضمان رد كل عين
 متى هي في يده مضمونة عليه كقفص بومة ومستعارة كما يصح بالبدن بل
 اولي لان المقصود هنا المال وليس الضامن بردها المضمون له وبها ايضا
 يتلفها فلا يلزمه قيمتها كالموتات المكفولة ببدنه لا يلزم اكفيل الدين
 ولو قال ضمانت مما لك على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضمانا تسعة
 ادخالا للطرف الاول لانه مبدأ الالتزام وقيل عشرة ادخالا للطرفين
 في الالتزام فان قيل ربح النووي في باب الطلاق انه لو قال انت طالق مني
 واحدة الى ثلاثة وقوع الطلاق الثلاثة وقياسه تعين العشرة يجب

هذا هو المتعين وهذا المستحق اخري
 تضم اقسام اريدت ويضمون في قوله بغير التا هوان بكاف الخطاب والضمير في قوله المستحق وهذا هو المتعين وهذا المستحق اخري
 من وجهه ثلاثة الاول ان هذا اللفظ لا يناسب المستحق الذي لا يتا فيه وانما يناسب المثل والثاني انها على هذا
 الضبط تكون عين الثانية مستعدة في القسم الاول والثالث انها في الحكم لان اتم نص على تصديق
 المستحق فيها مع انه تقدم نص
 على تصديق المستحق عليه

جملته في ذلك

بان الطلاق محصور في عدد فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما بين
 درهم وعشرة لزمه ثمانية كما في الاقرار وشرط في الصيغة الضمان والكفالة
 الائمة لفظا يشترط بالانكاح كصفت دينك على فلان او تكفلت بدينه ولا
 يصحان بشرط براءة اصله لمخالفة مقتضاها ولا يتعلق ولا يتوقفت ولو
 كفل بذن غيره واجل اختصاره لم ياجل معلوم صحيح للمحاجة كضمان حاله ولو
 ياجل معلوم وثبت الاجل في حق الضامن ويصح ضمان المورجل حاله ولا
 يلزم الضامن تعجيل المضمون وان التزمه حاله كما لو التزمه الاصيل **والصاحب**
الحق ولو اراد مطالبة من شأني الضامن ولو متبرعا والمضمون عنه بان
 يطالبها جميعا او يطالب اياها شاكيا بالجميع او يطالب احدهما بعهده والاخر بآية
 اما الضامن فليخبر الزعيم غايبا والاصل فلان الدين باق عليه ولو بر الاصيل
 من الدين يرى الضامن منه ولا عكسه في ابراء بخلاف مال بر ابراء كاد ولو
 مات احد هما والدين موحل حل عليه لان ذمته حريت بخلاف الحي فلا يحل عليه
 لانه يرتفع بالاجل وانما يخبر في المطالبة **اذا كان الضمان صحيحا على ما بيناه**
 فيما تقدم من كون الدين لازما معلوم القدر والجنس والصفة وشرط في المضمون له
 وهو المدعي يعرف الضامن عينه لمقاومة الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا
 ومعرفة وكيله كعرفته كافتى به ابن الصلاح وان افنى ابن عبد السلام بخلافه لان
 الغالب ان الشخص لا يوكل الا من هو استدمنه في المطالبة ولا يشترط رضاه لان
 الضمان محض الالتزام لم يوضع على قواعد المعاقبات ولا رضى المضمون عنه
 وهو المدين ولا معرفته لجواز التبرع با دأدين غيره بغير اذنه ومعرفته **واذا ان**
غرم الضامن الحق لصاحبه رجع بما غرمه **على المضمون عنه اذا كان الضمان**
والضمان للدين باذنه اي المضمون عنه لم فيها لانه صرف ماله الى منفعة
 الغير باذنه هذا اذا ادى من ماله ما لو اخذ من سهم الغارمي فادى به الدين فانه

تقرر ولصاحب الحق في هذا شرع الضمان
 وقايرته ان تعذر رجع على المضمون

تقرر بشرط ان المضمون رجع فانه لا يرد
 فقد عيى على المشتري لانه لا يرد على المضمون
 على شرط الاركان ان يضمن المضمون

لا يرجع حاله

لا يرجع كما ذكره في قسم الصدقات وان انتفى اذنه في الضمان والاداء
 فلا يرجع له لتبرعه فان اذن في الضمان فقط وسكت عن الادى رجع
 في الاصح لانه اذن في سبب الاداء ولا يرجع اذا ضمن بغير اذن وادى
 بلا اذن لان وجوب الاداء بسبب الضمان ولم ياذن فيه **نعم** لو ادى شرط
 الرجوع رجع كغير الضامن وحيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى
 يرجع في المنقوض بمثل صورته كما قاله القاضي حنين ومن ادى دين
 غيره باذنه ولا ضمان رجع وان لم يشترط الرجوع العرف بخلاف مال واداه
 بلا اذن فلا ضمان لانه متبرع وانما يرجع مؤد ولو ضامنا اذا شهد بذلك
 ولو رجلا ليخلف معه لان ذلك حجة او ادى بحضرة مدين ولو مع تكذيب
 المدين او في غيبته لكن صدقة المدين تسقوط الطلب باقراره **ولا يرجع**
ضمان الدين المحمول قدره او جنبه او صفته لانه اثبات ماله في الزمة
 بعقد فاشبه البيع **الا فابل** دية فيصح ضمانها مع الجهل بصفتها لانها
 معلومة السن والعدد ولانه قد اعتقره لا في اثباتها في ذمة الجاني فيخفى
 في الضمان ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلد ولا يصح ضمان **مال يجب**
 كضمان ما يستقرضه زيد ونفقته الزوجة المستقبله وتسليم ثوب رهنه
 شخص ولم يتسلمه كما قاله في الروضة **الا ضمانه ركن البيع** او الثمن بعد
 قبض ما يضمن كان يضمن المشتري الثمن او البائع المبيع ان خرج بمقابلته سخفا
 او عيبا وردا وانقصا لنقص صفة شرطت او صفة قد ذلك الحاجة
 اليه وما وجه به القول بطلانه من ان ضمان ماله يجب احيى عنه بانه
 ان خرج المقابل كما ذكرنا وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض
 المضمون لانه انما يضمن ما دخل في ضمان البائع او المشتري **نعم** لو صالح

تقرر ولصاحب الحق في هذا شرع الضمان
 وقايرته ان تعذر رجع على المضمون
 على شرط الاركان ان يضمن المضمون

تقرر بشرط ان المضمون رجع فانه لا يرد
 فقد عيى على المشتري لانه لا يرد على المضمون
 على شرط الاركان ان يضمن المضمون

لا يرجع حاله

نشر وقع السؤال في الدين عما يقع كثيرا في قول الرقيق من ضمان دواب الدين لما جاء موسى والبقرة ما حكمه وما يجب
فيه على الاخذ والماخوذ منه والحوار عنه ان الظاهر ان الدين مقبوض بالشرع والفاصل في ذلك ان المقبوض
مقبوضه هي ولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الاخذ للماخوذ مقبوضه منها الا انهم والمعلق في مقابلته
الدين فالدين مقبوض على الاخذ مثله والبهيمة ذلولها ما تلتك كسائر الاعيان المستاجرة فان تلتك
هي اولادها بلا تقصير من يضمن او بتقصير من ج ش على م ر ا م حار

الضامن عن الدين المضمون بما دونه كان صالح عن مائة ببعضها او بنو قيس
دونها لم يرجع الاجماع ولا الذي بذله **نعم** لو ضمن ذي دين على
مسلم ثم فصلت على خمر لم يرجع فتلحقها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده و
حوالة الضامن المضمون له كالادنى في ثبوت الرجوع وعدمه ولو ضمن
انسان الفالس شخص كان له مطابقة كل منهما بالالف لانه ضامن في جميعها
قال المتولي **فصل** في كفالة البدن ونسبه ايضا كفالة الوجه وهي بفتح
الكاف اسم لضمان الاحضار دون المال **والكفالة بالبدن** اي بدن
من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الاستدعاء **اذا كان** على
الكفيل به حق لله تعالى او حق لادبي الحاجة الى ذلك واستونس لها
بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ان ارسله معكم حتى توفوني وثقا
من الله لتاتمني به بخلاف عقوبة الله تعالى وانما تصح كفالة بدن من ذكر
بأذنه ولو بانيه ولو كان من ذكر صبا او مجنوناً بأذن وليه ومحبوسا وان
تقدر تحصيل الغرض في الحال وميتا قبل دفعه يشهد على صورته اذا تحمل
الشاهد عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب ويظهر شرط
اذن الارث اذا اشتراطنا اذن المكفول وظاهر ان محله فيمن يعتبر اذنه
والا فالمعتبر اذن وليه فان كفيل بدن من عليه مال شرط لزومه لاعلم به اعدم
لزومه للكفيل وكالبدن الجبر الثاني مع كلفه والجزمي الذي لا يعيش بدونه
كراسه ثم ان عين محل التكليف في الكفالة قدك والالتيق محلها كما في السلم
فيهما ويبرأ الكفيل لتسليم المكفول في محل التكليف المذكور بالا حيل تسليم نفسه
عن الكفيل فان غاب لزومه احضاره ان امكن بان عرف محله وامس الطريق
ولا حيل ولو كان بمسافة القصر ويمهل مدة احضاره بان يهل مدة ذهابه

قوله قبل دفعه اي وضعه في القبر وان لم يجهده عليه الشرع وان لم يتغير محله قبل الدفع
في سلمه يتغير في مدة الاحضار في القبر ويشهد على صورة كان كان عليه لشخص دين وهذا
شهود يشهد على صورة ولم يجرى اسمه ونسبه في مات فادوا حية الدين ان حضر للقاء
ليشهد استشهد على صورة حيا فان قضي حقه في كماله لبيت شخص او بغيره فيجب ريب

لكن مخالفة من جهة كون انزل لها ليس الا حيا او ما غير مقتضية فادوا الى يد معاينها وغير عنها
بالا لفاظ من عند نفسه وشي على م ر ا م حار في قوله انما تلتك كسائر الاعيان المستاجرة فان تلتك
وهكذا وهذا من المشابهة فذهبوا الى انهم والمعلق يولدون بما في التمس وطريقة السلخا فله
وطريقه الخلق اعلم وقد اختلفوا في ذلك فذهبوا الى انهم والمعلق يولدون بما في التمس وطريقة السلخا فله
وهو من م ر ا م حار في قوله انما تلتك كسائر الاعيان المستاجرة فان تلتك كسائر الاعيان المستاجرة فان تلتك

واياه على العادة وظاهره ان كان الشرط بولاه مدة اقامة المسا
وهي اربعة ايام غير يومي الدخول والخروج ثم ان مضت المدة المذكورة
ولم يحضره حبس الى ان يتعدلا احضارا المكفول بموت او غير او بول
الدين فان وفاه ثم حضر المكفول قال الاستدعاء فانجحه ان له الاستدعاء
ولا يطالب كفيل بال ولا عقوبة وان فات التسليم بموت او غير لانه لم
يلزمه ولو شرط انه يغرم المال ولو مع قول ان فات التسليم المكفول لم تصح
الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها **فصل** في الشركة وهي بكرة الشين وال
الراو بفتح الشين مع كسر الراء ساكنها لغة الاختلاط وشرعا ثبوت الحق
في شئ لاشين فاكتر على جهة الشين هذا والاولى ان يقول هي عقد يقضي
ثبوت ذلك والاصل فيها قبل المبعث وافخر بشركته بعد المبعث وخبر قوله
الله تعالى انا ثالث الشريكين سالم بخي احدهما صاحبه فاذا خان خرب
من بينهما والمعنى انهما با الحفظ والاعانة فامدهما بالمعونة في اموالها وانزل البركة
في تجارتها فاذا وقعت بينهما الخيانة رفعت البركة والاعانة عنهما وهو معنى
خرجت من بينهما وهي اربعة انواع شركة ابدان بان يشرك اشان ليكون بينهما
كسبها ببدنها وشركة معاوضة يكون بينهما كسبها ببدنها او ماله او علمها
في ما يعرض من عدم وشركة وجوه بان يشركا ليكون بينهما ربح ما يشتركان وما لا
بموجب احوال لهما ثم بيعانه وشركة عنان بكسر العين على المشهور من
عقد الشين ظهر وهي الصيغة وهذا اقتصر المصنف عليها دون الثلاثة
الباقية فباطلة لانها شركة في غير مال كالشركة في احتطاب واصطياد وكثرة
الفر فيها لاسيما شركة الفاوضه **فصل** في انزيا بالمفاوضه وفيها مال شرية
العنان صحح وان كان شركة العنان خمسة عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة
او كان وشروطها ما اشركه بانث وجوه ما شمله التعريف الاول فلا يتوقف على صيغة نقل عن الشركة
ولا يحتاج لتعطيل ولا تكون الا بالاشياء بخلاف الشركة المعقودة بالنقل يشترط لهما ذلك فلا يمكن
التعريف الثاني م عوف

قوله قبل دفعه اي وضعه في القبر وان لم يجهده عليه الشرع وان لم يتغير محله قبل الدفع
في سلمه يتغير في مدة الاحضار في القبر ويشهد على صورة كان كان عليه لشخص دين وهذا
شهود يشهد على صورة ولم يجرى اسمه ونسبه في مات فادوا حية الدين ان حضر للقاء
ليشهد استشهد على صورة حيا فان قضي حقه في كماله لبيت شخص او بغيره فيجب ريب

ذكر المصنف بعضها وذكر شرطاً خمسة فقال **والشركة خمسة شروط**
الخامس منها على وجه ضعيف وهو المبدوء به في كلامه بقوله **ان يكون**
على ناظر اي مضروب **من الدراهم والدنانير** لا على النبر والسبيل ونحو
ذلك من انواع الخلط والامع صحتهما في كل مثلي اما التقدير الخالص في الاجتماع ولما
المستوشق فيه وجهان احدهما كما في الروضة جوازها ان استمر رواجه واما
غير النقدين من المثليات كالنبر والشعير والحديد فعلى الاظهر لانها اذا اختلط
بجنسه ارتفع التميز فاشبهه النقدين ومن المثلي هو الدراهم والدنانير فتصح
الشركة فيها فيما اطلقت الاكثرون هنا من منع الشركة فيه ولعل منهم المصنف
مبني على انه متقوم كما يه عليه في اصل الروضة وهي لا يصح في المتقوم اذا لم يكن
الخلط في المتقومات لانها اعيان مميزة وحبيثة فذيتلت مالا احدهما او ينقص
فلا يمكن قسمه الاخرينها اذا علمت ذلك فالعقد حينئذ ان الشرط اربعة فقط
الاول منها **ان يتفقا** اي المالا **في الجنس والنوع** دون القدر اذا لم يحدد
في التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدرهما **والثاني ان يخلط المالان**
بحيث لا يتميزان لما مر في امتناع المتقوم ولا بد من كون الخلط قبل العقد
فيهما والعقد فان وقع بعدا ولو في المجلس لم يكف اذا لا اشتراك حال العقد في اعيان
العقد بعد ذلك ولا يكتفي بالخلط مع امكن التمييز نحو اختلاف جنس كدراهم ودنانير
او صفة كعصاج ومكسرة وحضنة جديدة وحضنة عتيقة او بيضا وسود الامكان
التمييز وان كان فيه عسر **تيسر** فضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوي
المثليين في القيمة وهو كذا لا فلو خلطوا فقيرا بمقوما يماية بفقير مقوم بخمسين
صح وكانت الشركة انلا بنا على قطع النظر في المثلي عن تساوي الاجزا
في القيمة والافليس هذا القفير مثلا لذلك القفير وان كان مثليا في نفسه
ولو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيرهم ولا يتمكن من التمييز هل يصح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

الحمد لله

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

الابا فان صاحبه ابي في حقه صاحب
تعمله فان شئ خلافه حاصله
ولا ريب وعلما باطله ان عرفت

والرابع ان يكون الرجح والخسران على قدر المالين باعتبار
القيمة لا الاجزاء شرط ذلك ان لا تساوي الشريكان في العمل وتفاوت
فيه لان ذلك ثمرة المالين فكان ذلك على قدرهما كما لو كان بينهما شجرة فانمرت
او شاة فتحت فان شرط خلافة بان شرط تساوي في الرجح والخسران
مع التفاضل في المالين او التفاضل في الرجح والخسران مع التفاضل في المالين
فسد العقد لانه مخالف لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الرجح للاكثر
منهما عملا بطل الشرط كالم شرط التفاوت في الخسران فيرجع كل منهما على
الاخر باجره على ما في مال الاخر كالمقراض اذا فسد وينفذ التصرفات منها
لوجود الاذن والرجح بينهما على قدر المالين ويتسلط كل منهما على التصرف
اذا وجد الاذن من الطرفين بلا ضرر فلا يسع نسبة الغير ولا يغير نقد
البلد ولا يشترى بغيره ولا يسافر بالمال للشركة كما في السفر من الخطر
فان سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامنا ولا يدفع من يعمل
فيه لانه لم يرض بغيره فان فعل ضمن هذا كله اذا فعل بغير اذن شريكه
فان اذن له في شئ مما ذكر جاز ويشترط في العاقد اهلية توكل وتوكل
لان كل منهما وكيل عن الاخر فان كان احدهما هو المتصرف اشترط فاعلم
التوكل وفي الاخر اهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعم كما قاله في الطلب
وكل واحد منهما اي الشريكين فسخا اي الشركة متى شأ ولو بعد
التصرف لانها عقد جاز من الجانبين وينعزلان عن التصرف بفسخ كل
منهما بان قالا احدهما للاخر عزلك او لا تتصرف في نصيبي لم ينعزل
العاقل فيتصرف في نصيب الغير **ومتى مات احدهما او جن او**
اغنى عليه او حجر عليه بفسخ **بطلان** اي انفسخ تمام ان عقد جاز من

الجانبين

فان شرط خلافة بان شرط تساوي في الرجح والخسران مع التفاضل في المالين او التفاضل في الرجح والخسران مع التفاضل في المالين فسد العقد لانه مخالف لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الرجح للاكثر منهما عملا بطل الشرط كالم شرط التفاوت في الخسران فيرجع كل منهما على الاخر باجره على ما في مال الاخر كالمقراض اذا فسد وينفذ التصرفات منها لوجود الاذن والرجح بينهما على قدر المالين ويتسلط كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من الطرفين بلا ضرر فلا يسع نسبة الغير ولا يغير نقد البلد ولا يشترى بغيره ولا يسافر بالمال للشركة كما في السفر من الخطر فان سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامنا ولا يدفع من يعمل فيه لانه لم يرض بغيره فان فعل ضمن هذا كله اذا فعل بغير اذن شريكه فان اذن له في شئ مما ذكر جاز ويشترط في العاقد اهلية توكل وتوكل لان كل منهما وكيل عن الاخر فان كان احدهما هو المتصرف اشترط فاعلم التوكل وفي الاخر اهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعم كما قاله في الطلب وكل واحد منهما اي الشريكين فسخا اي الشركة متى شأ ولو بعد التصرف لانها عقد جاز من الجانبين وينعزلان عن التصرف بفسخ كل منهما بان قالا احدهما للاخر عزلك او لا تتصرف في نصيبي لم ينعزل العاقل فيتصرف في نصيب الغير ومتى مات احدهما او جن او اغنى عليه او حجر عليه بفسخ بطلان اي انفسخ تمام ان عقد جاز من

شرع جماعة مشتركون في ماله من وجوب وزرع وغيرها وتصرف بعضهم في ذلك يسع وج وزرع وبعضهم يكتب دون بعض
وفاصلنا يقال في ذلك ان تصرف واحد منهم من غير اذن لغيره باطلا في نصيبه فان كان باطلا في نصيبه في
الجميع واخر لا يسع وج او ج احدهم بغير اذنهم حسب علمهم وحسبهم واذا حصل من احدهم كتب في منزله وحده واذا
حصل من كل واحد منهم كتب في منزله ويمنع من ان يميز قسم ما حصل من الكتب بينهم على السوية حيث
يتساوون في الكتب بل هو انصافهم واذا حصل من احدهم زوج ودخل بهما من وجب المشترك بينهما
فان كان بينهما بقدر **الزوج** انصافهم واذا حصل من احدهم زوج ودخل بهما من وجب المشترك بينهما
الجانبين واستثنى في انما لا تسقط به فرض صلاة فلا تسخ به لانه خفيف
وظاهر كلام الاصحاب بخالفه **تمت** يد الشريك يد امانة كالمودع والوكيل
فيقبل قوله في الرجح والخسران وفي التلف ان ادعاه بلا سبب او بسبب خفي
كالسرفه فان ادعاه بسبب ظاهر كخرق طوب بينه بالسبب ثم بعد اقامتها
يصدق في التلف به بيمينه فان عرف الخرق دون عموه صدق بيمينه او عموه
صدق بلا يمين ولو قال من في يده الملاهولي وقال الاخر هو شرك او قال من
في يده المال هو شرك وقال الاخر هو لي صدق صاحب اليد بيمينه لانها تدل على
المالك ولو قال صاحب اليد اقسمنما وصار ما في يدي لي وقال الاخر هو شرك
صدق المنكر بيمينه لان الاصل عدم القسم ولو اشترى احدهما شيئا وقال لشريكه
لشركة او لنفسه وكذا بالآخر صدق المشتري لانه اعرف بقصد **فصل**
في الوكالة وهي بفتح الواو وكسرها التفويض يقال وكل امره الى فلان اي فوضه
اليه واكتفه به ومنه توكلت على الله وشرعا تفويض شخص ماله فاعلم ما يقبل
النيابة الا غيره ليفعله في حياته والاصل فيها من الكتاب العزيز قوله تعالى
حكم من اهل و حكم من اهلها ومن السنة احاديث منها خبر الصحابي
عليه السلام بعث السعاة لاختد الزكاة واركانها البعة موكل ووكيل وموكل
فيه وصيغة وباء المصنف بالموكل فقال **كل ما جاز للوكيل التصرف فيه**
بنفسه بملك او ولاية **جاز له ان يوكل فيه** لانه اذا لم يقدر على التصرف بنفسه
فنيابة اولى وهذا في الغالب لا فقد استثنى منه سائل طرد او عكاس في
الطرد الظاهر بجمعة فلا يوكل في كسر الباب واخذ حقه ووكيل قادر وعبد
ما دون له وغيره ما دون له في نكاح ومن العكس كاعمة يوكل في تصرف وان
لم يصح مباشرة له للضرورة وكهرم يوكل جلا لافي النكاح بعد التحلل فيه

فان شرط خلافة بان شرط تساوي في الرجح والخسران مع التفاضل في المالين او التفاضل في الرجح والخسران مع التفاضل في المالين فسد العقد لانه مخالف لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الرجح للاكثر منهما عملا بطل الشرط كالم شرط التفاوت في الخسران فيرجع كل منهما على الاخر باجره على ما في مال الاخر كالمقراض اذا فسد وينفذ التصرفات منها لوجود الاذن والرجح بينهما على قدر المالين ويتسلط كل منهما على التصرف اذا وجد الاذن من الطرفين بلا ضرر فلا يسع نسبة الغير ولا يغير نقد البلد ولا يشترى بغيره ولا يسافر بالمال للشركة كما في السفر من الخطر فان سافر ضمن فان باع صح البيع وان كان ضامنا ولا يدفع من يعمل فيه لانه لم يرض بغيره فان فعل ضمن هذا كله اذا فعل بغير اذن شريكه فان اذن له في شئ مما ذكر جاز ويشترط في العاقد اهلية توكل وتوكل لان كل منهما وكيل عن الاخر فان كان احدهما هو المتصرف اشترط فاعلم التوكل وفي الاخر اهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه اعم كما قاله في الطلب وكل واحد منهما اي الشريكين فسخا اي الشركة متى شأ ولو بعد التصرف لانها عقد جاز من الجانبين وينعزلان عن التصرف بفسخ كل منهما بان قالا احدهما للاخر عزلك او لا تتصرف في نصيبي لم ينعزل العاقل فيتصرف في نصيب الغير ومتى مات احدهما او جن او اغنى عليه او حجر عليه بفسخ بطلان اي انفسخ تمام ان عقد جاز من

1842

فقرانه لكن بعض القوم في نحو وعلو هذا اما الفرق بين
الشيء والشيء وبين الشيء وبين الشيء في قوله تعالى
شربا يا ايها الذين آمنوا فليعملوا في الصالحات ليسحق الله
وفى لنا سعة يستحق اجره انما هو

منها المرأة فتتوكل في طلاق غيرها ومنها السفينة والعبد فيتوكلان في قبول الكاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه ومنها الصبي المأمون فيتوكل في الأذن في دخوله وإيصاله هدية وإن لم تصح مباشرته له بالأذن ويستترط تعيين الوكيل فلو قال لا تسين وكلت أحكما في كذا لم يصح **نعم** لو قال وكلتك في بيع كذا مثله وكل مسلم صح كما بحثه بعض المتأخرين وعليه العمل بشرط في الصيغة من موكله ولو بنائبه ما بشرع مرضاه كوكلتك في كذا كسائر العقود والأول إيجاب والثاني قيام مقامه أما الوكيل فلا يشرط له لفظا أو نحوه المخاف للتوكيل بالإباحة أما بقوله معنى وصرو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولا يشرط في القبول هنا الغيرة ولا المجلس ويصح لو قيت الوكالة نحو وكلتك في كذا إلى رجب وتعليق التصرف نحو وكلتك الآن في بيع كذا ولا يشترط حتى يجي رمضان لا تعليق الوكالة بخوذا جاشعيان فقد وكلتك في كذا **أما** يصح كسائر العقود ولكن ينفذ تصرفه بعد وجوده تعليق عليه الأذن فيه والوكالة ولو جعل غير لازمة من جانب الموكل والوكيل فيجوز **كل واحد منهما** **فصلها مني شاه** ولو بعد التصرف سوا التعلق بها حتى ثالث كبيع الزمان **أما لا يفسخ حكما موت أحدهما** أو جنونه أو غيابه أو شرعا بغير أحدهما بأن يغزل الوكيل نفسه أو يغزل الموكل سوا كان بلفظ الغزل **أما** لا كفسخ الوكالة أو إبطالها أو رفعها ويعتمده إنكارها بلا غرض لم فيه بخلاف إنكاره لها نسيانا أو لغرض كاخفائها من ظالم أو **فصل في ريق وحجر حجر سفة** أو فلتس عما لا ينفذ من انتصف بها وبفسقه فيما فيه العدة شرط كوكالة النكاح والوصاية ونزول ملك موكل عن محل التصرف أو منقته كبيع ووقف نزول الولاية وإيجاز ما وكل في بيعه ومثله تزوجه وهذه

[illegible][illegible]

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

الحی (مورخ)

1/10

الحوار ولو وكل يبيع موجلا صاع وان اطلق الاجل وحمل مطلق اجل على عرف
في المبيع بين الناس فان لم يكن عرف راعى الوكيل الانفع للوكيل وبشرط الا
وحيث فقد الاجل تبع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال او نقص عن الاجل
كان باع الى شهر ما قال الموكل بعد الى شهر من صح البيع ان لم ينهه الموكل ولم يكن
عليه فيه ضرر كنقص عن او خوف او موتة فقط وبقي ما قال الا سنوي حمله
على ما اذا لم يعين المشتري والا فلا يصح لظهور قصد الحاياه **فروع** لوقال
لو وكيل بيع هذا بكم شئت فلبيعه بغيره فاحس لا بنسبة ولا بغير نقد البلد
او بما شئت او بما تراه فلبيعه بغير نقد البلد لا بغيره ولا بنسبة او بغير نقد
فلبيعه بنسبة لا بغيره ولا بغير نقد البلد او بما عروها ان فلبيعه بغيره
وغنى لا بنسبة وذلك لان كم للمعد في حمل القليل والكثير وما الجنس
في حمل النقد والعرض المكنة في اله خير ما قرن بغيره وان شمل عرف القليل
والكثير ايضا وكيف الحال فشم الحاد **الموجل ولا يجوز** الوكيل ان يبيع ما
وكل فيه **نفسه** فلا من مولى وان اذن له في ذلك لانه متمم في ذلك
بخلاف غيرها كالبية ودلله الرشيد له قبض عن حال ثم سلم المبيع
المعنى ان تسليمه لهما من مقتضى البيع فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ضمن
قيمه وقت التسليم لتقديمه وان كان بدله وان كان الثمن للموجل فله
فيه تسليم المبيع وليس له قبض الثمن اذا حل الا باذن جديد وليس
لو وكيل بشر بشر معيب لاقتضا الاطلاق عرفا التسليم وله تركيل بالا
اذن فيما لم يثبت منه لكونه لا يلبق به او كونه عاجزا عنه عملا بالعرف
لان التفويض مثل هذا لا يقصد منه عينه فلا يوكل العاجز الا في القدر
الذي عجز عنه ولا يوكل الوكيل فيما ذكر عن نفسه بل عن موكله **ولا يجوز** له
ان يبيع ما كان له من موكله او يبيع ما كان له من موكله او يبيع ما كان له من موكله

inel!

یہ عطا

قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة
عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء
ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة
فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية
لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما
يجوز المستثنى من عوص

ليس على شيء الا خمسة او قال ليس على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء
لان العشرة الا خمسة خمسة فكانه قال ليس على خمسة لجعل النبي

الاو متوجها الى مجموع المستثنى والمستثنى منه وان خرج عن قاعدة
ان الاستثناء من النبي اثبات وانما الزم في الاول خمسة لانه في جعل

فيبقى عليه ما استثناءه ولو قدم المستثنى على المستثنى منه ويسمى استثناء
منقطعا لقوله على الف درهم الا ثوبان ان بين ثوب قيمة دون الف

فان بين ثوب قيمة الف فالبيان لغوي وبطل الاستثناء لانه بين بما اراده
فكانه تلفظ به وهو مستغرق وصح ايضا من معين كغيره كقوله هذه الدار

لزيد الا هذا البيت او هو لا العبد له الا واحد او حلف في بيان الواحد لانه
اعرف بمراده حتى لو ما توافقت او دونه الا واحد وزعم انه المستثنى

بمعناه الذي اراده بالاستثناء لاحتمال ما ادعاه وذكر في شرح المنهاج
وغيره فوايد منه لا تخفى هذا المختصر فليراجعها من الادوية الاقرار

في حال الصحة المرض ولو خافا سوا في الحكم بصحة فلو اقر في صحة
بدن الانسان وفي مرضه بدن لاخر لم يقدم الاول بل يتساويان كالمو

ثباتا بالبدن ولو اقر في صحة او في مرضه بدن لا انسان واقر ان بعد
موت بدن لاخر لم يقدم الاول في الاصح لان اقرار الوارث كقرار المورث

لانه خليفة فكانه اقر بالدين **نقطة** لو اقر المريض لا انسان بدنه وكو سقفا
ثم اقر لاخر بعين قدم صاحبها كعكسه لان الاقرار بالدين لا يقضي

جرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير بيع ولو اقر باعتاق اخيه في
الصحة عتق وورث ان لم يجبه غيره او باعتاق عتق في الصحة وعليه دين
مستغرق لركبة عتق لان الاقرار اجبار لا يبرع ويصح اقراره في مرضه

صح كما قاله الرافعي وصح الاستثناء من النبي اثبات وانما الزم في الاول خمسة لانه في جعل فيبقى عليه ما استثناءه ولو قدم المستثنى على المستثنى منه ويسمى استثناء منقطعا لقوله على الف درهم الا ثوبان ان بين ثوب قيمة دون الف فان بين ثوب قيمة الف فالبيان لغوي وبطل الاستثناء لانه بين بما اراده فكانه تلفظ به وهو مستغرق وصح ايضا من معين كغيره كقوله هذه الدار لزيد الا هذا البيت او هو لا العبد له الا واحد او حلف في بيان الواحد لانه اعرف بمراده حتى لو ما توافقت او دونه الا واحد وزعم انه المستثنى بمعناه الذي اراده بالاستثناء لاحتمال ما ادعاه وذكر في شرح المنهاج وغيره فوايد منه لا تخفى هذا المختصر فليراجعها من الادوية الاقرار

قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما يجوز المستثنى من عوص

قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما يجوز المستثنى من عوص

قوله لان منهم كونه هذه العلة تقري في القبول بالصحة وكما بانها ضعفت بما قاله الله وهو قوله لانهم لم يقرروا
تولد ويجري الخلاف في قولنا انما نذكر عليها مع انها دخلت فيها قبلها اهما ما بها وكثرة وقربها وانما قبلها
الدين وهذا يقتضيها ما لها من كونه من عوص قوله وانما نذكر عليها مع انها دخلت فيها قبلها اهما ما بها وكثرة وقربها وانما قبلها
قوله قبل الاستثناء راجع للموت في سائر النكاح مثلما قبل استيفاء المهر او غيره من النكاح عوص

لورثه على المذهب كالاجنبي لان الظاهر انه محقق لانه انتهى الى حاله
فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر وفي قولنا لا يصح لانه منهم حرمان

بعض الورثة ويجري الخلاف في اقرار الزوج بقبض صداقها من زوجها
في مرض موتها وفي اقرار ورثة بهبته اقبضها له حال صحته والخلاف المذكور

في الصحة واما التحريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جمع
منهم فقال في فتاويه وقاله انه لا يجعل المقر له اخذ انتهى والخلاف

في الاقرار بالمال ما لواقرب نكاح او عقوبة فيصير حرما وان افضى الى المال
بالعفو او بالموت قبل الاستيفاء لضعف التهمة **فصل في العارية وهي**

بشد يد اليها وقد تخفف اسم لما يعاردا عقدها من عار اذا ذهب
بسرعة ومنه قيل الفلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيئه والاصل

فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جمهور
المفسرين قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جمهور

بعض كالدنو والفاقد والابرة وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
استعار فرسا من ابي طلحة فركبه والحاجة داعية اليها وهي مسجبة

وقد تجب كعاراة التوب لدفع خرابه وقد خرم كعاراة الامنة من
اجنبي وقد تكرر كعاراة العبد المسلم من كافروا كانها اربعة معبر

ومستعبر ومعار وصيغة وقد بدا المصنف بالمستعار فقال **كل ما يمكن**
الانتفاع به منفعة مباحة مع بقا عينه كالعبد والتوب فخرج بقيد

الاول ما لا ينتفع به فلا يعار ما لا تنفع فيه كالحمار والزمن واما ما يتوقع
نفعه في المستقبل كالمخمس الصغير فالذي يظهر فيه ان العارية ان

قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما يجوز المستثنى من عوص
قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما يجوز المستثنى من عوص
قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما يجوز المستثنى من عوص

قوله وان عشرة الاخوة خمسة ثم وضاح ذلك ان الواحد ان يحسن له ان يكون له عشرة اخوة عشرة الاخوة فان معناه عشرة اخوة واما قوله في هذا الحديث فذلك ان لم يلزمه شيء ووجود عشرة اخوة لان ثمانية اخوة من غير ما بعد ذلك لا يلفظ سوى خمسة اخوة فكانت خمسة اخوة في ثمانية اخوة فان السبق في اللفظ لثلاثة اخوة وبعدها ثمانية لثلاثة اخوة وهو ان المستثنى يكون شبيها فلذلك قال الله في خمسة وقوله ثم جعل من غير ما يجوز المستثنى من عوص

[illegible]

سكت المصنف عن شروط بقية الأركان في شرط طرق المعارضات بغير
 لأنها تبرع بالإباحة المنفعة فلا تصح من صبي وجنون ومكاتب غير
 اذن سيد ومجور رصفه أو فلس وإن يكون مختاراً فلا تصح من مكرم
 وإن يكون مالاً بالمنفعة المعار وإن لم يكن مالاً للمعين لأن الإعارة
 إنما ترد على المنفعة دون العين فتصح من مكترل من مستعير لأنه
 غير مال للمنفعة وإنما أيج له الانتفاع فلا يملك نقل الإباحة
 ويشترط في المستعير تعيين وإطلاق تصرف فلا تصح لغير معين كأن
 قال أعزتك أحدكم ولا لصبي وجنون وفيه الأبعد ولهم إذا لم تكن
 العارية مضممة كان استعار من ستاجر والمستعير أمانة من يتوكل
 له المنفعة لأن الانتفاع راجع إليه ويشترط في الصيغة لفظ يشعر
 بالاذن في الانتفاع كأعزتك أو بطلبه كأعزني مع لفظ الآخر أو فعله
 وإن تأخر أحدهما عن الآخر كما في الإباحة وفي معنى اللفظ الكتاب مع
 تسمية وإشارة أخرى مفهمة ولو قال أعزتك فرسي مثلاً لتعلقه بعلفتك
 أو تعيرني فرسك فهو إجازة لا إعارة نظر إلى المعنى فاسدة لجهالة
 المدة والعرض توجب إجرة المثل ومونة رد المعار على المستعير من مال
 أو من نحو مكترل أن رد عليه فإن رد على المالك فالمونة عليه كما لو رد عليه
 المكترل وخرج بمونة رده مونة فتلزم المالك لأنها من حقوق المالك
 وإن خالف القاضي وقال إنها على المستعير وتصح **العارية مطلقة**
 من غير تعيين بزمان **ومقيدة بزمان** كشهر فلا يفتقر الحال بينهما
نعم الموقته يجوز فيها تكرير المستعير ما استعاره فإذا استعار
 أرضاً لبناً أو غراساً جاز له أن يبني ويفرس المدة بعد الأخرى ما لم

فَوَدَّ نَفْسًا إِلَى الْعَيْنِ رَاجِعًا لَا اسْتَعَارَ
 الْمُسْتَعَارَ وَلَا اسْتَقَارَ الْمُسْتَعَارَ
 فَلَا يَغْتَرِبُ
 الْحَادِثُ فِي الْأَوَّلِ كَمَا
 لَا تَغْتَرِبُ إِلَّا فَمَا قَالَهُ بَعْدَ
 ذَلِكَ أَهْ عَدُوٌّ عَصَى

[illegible]

تفقه
قلع
بالبحر
المعالي
فنتف
من
الذ
بند
لايك
ضع
خلا
من

قوله في المتن خرج به الاطلاق فان كان من المستعملين في ابدال الفريخ وان كان من غيره كان لهما كونه
معاً لانه كان غريم المستعمل وان غريم المستعمل العجمة والحيلولة ثم غريم المستعمل
رجع في المستعمل بقية انه امرارة فكذا

سماوية

قوله فهو المقتدر ليس مقتدر والمقتدر
 الاول هو الذي
 هو عليه ثياب اى وولد الدابة
 وتوولدت عند تغيير ثياب
 القيد فهو غير متغير وان
 تبصرها لظن اني كذا في الكاف
 الدابة وان في فاء فخذ ليستعمل
 لان مركب عليه هو سدايق

A circular blue ink stamp from the University of Aleppo. The outer ring contains the text "جامعة حلب" (University of Aleppo) at the top and "مكتبة المخطوطات والكتب النادرة" (Library of Manuscripts and Rare Books) at the bottom. The center of the stamp features the text "قسم المخطوطات" (Manuscript Department).

قوله وسد الباب الطعام ثم رجع ثم اكله المباح لم ياصلا بالرجوع فانه يفرق بين ما باعته الايمان
 فليس فيها فروع فوعثرت الردية بسبب الحمل لما دون من وجوب الحمل على العادة من الاحكام والافتقار ولم يفرق بينهما في الاستيعاب
 وسما تسمى لظن تعدد ليدخلها في الايمان والافضل ومن الاستعمال لما دون فيه المباح في الشرب والسجدة والاولى معناه ان يعلق
 وانما يشترط لا يفتقر من الشغل بالاستعمال لما دون فيه تعرق ظهر الدابة بسبب الحمل لما دون فيه وهذا وجهها وكذلك
 في السفينة في القتال
 ولم تنقص مدة له الاجرة فان مضت فذوال اليد مقربا لاجرة منكرها ولو
 اختلف المعبر والسعير في رد العارية صدقا لم يعبر به منه لان
 الاصل عدم الرد ولو اسعمل السعير العارية جازها لا يرجع
 المعبر لم يلزمه اجرة فان قيل الضمان لا فرق فيه بين الجمل وعدمه
 اجب ان ذلك عند عدم تسلط المالك وهذا بخلافه والاصل
 بقا السلطنة وبقاء المالك مقصر بترك الاعلام **فصل في الغصب**
 وهو لغة اخذ الشيء ظلما وقيل اخذه ظلما جها لا وشرعا استيلا
 على حق الغير بلا حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله
 نكحوا ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي لا تأكلوا بعضكم مال بعض
 بالباطل واخبار بخبر ان دماكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام رواه
 الشيخان ودخل في التعريف المذكور ما لو اخذ مال غيره بظنه ماله
 فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وقوله الراجعي ان الثابت في هذه حكم
 الغصب لا حقيقته ممنوع وهذا ناطق الى ان الغصب يقتضي الاثم
 مطلقا وليس مراده وان كان غالبا فلوركب دابة لغيره او جلس
 على فراشه فغاصب وان لم ينقل ذلك ولم يقصد الاستيلاء **ون**
غصب مالا او غيره لا حرج ولو دمييا وكان باقيا **الرد** **رد** على الفور
 عند التمكن وان عظم المولدة في رده ولو كان غير متولك حجة تراو
 كليل يقتضي لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه فلو لقي الفا
 صب المالك بمقازاة والمقصود معه فان استرده لم يكلف اجرة النقل
 وان امتنع فوضعه بين يديه يري ان لم يكن لنقله مولدة ولو اخذه المالك
 وشرط على الغاصب مولدة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب

قوله وسد الباب الطعام ثم رجع ثم اكله المباح لم ياصلا بالرجوع فانه يفرق بين ما باعته الايمان
 فليس فيها فروع فوعثرت الردية بسبب الحمل لما دون من وجوب الحمل على العادة من الاحكام والافتقار ولم يفرق بينهما في الاستيعاب
 وسما تسمى لظن تعدد ليدخلها في الايمان والافضل ومن الاستعمال لما دون فيه المباح في الشرب والسجدة والاولى معناه ان يعلق
 وانما يشترط لا يفتقر من الشغل بالاستعمال لما دون فيه تعرق ظهر الدابة بسبب الحمل لما دون فيه وهذا وجهها وكذلك
 في السفينة في القتال
 ولم تنقص مدة له الاجرة فان مضت فذوال اليد مقربا لاجرة منكرها ولو
 اختلف المعبر والسعير في رد العارية صدقا لم يعبر به منه لان
 الاصل عدم الرد ولو اسعمل السعير العارية جازها لا يرجع
 المعبر لم يلزمه اجرة فان قيل الضمان لا فرق فيه بين الجمل وعدمه
 اجب ان ذلك عند عدم تسلط المالك وهذا بخلافه والاصل
 بقا السلطنة وبقاء المالك مقصر بترك الاعلام **فصل في الغصب**
 وهو لغة اخذ الشيء ظلما وقيل اخذه ظلما جها لا وشرعا استيلا
 على حق الغير بلا حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله
 نكحوا ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي لا تأكلوا بعضكم مال بعض
 بالباطل واخبار بخبر ان دماكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام رواه
 الشيخان ودخل في التعريف المذكور ما لو اخذ مال غيره بظنه ماله
 فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وقوله الراجعي ان الثابت في هذه حكم
 الغصب لا حقيقته ممنوع وهذا ناطق الى ان الغصب يقتضي الاثم
 مطلقا وليس مراده وان كان غالبا فلوركب دابة لغيره او جلس
 على فراشه فغاصب وان لم ينقل ذلك ولم يقصد الاستيلاء **ون**
غصب مالا او غيره لا حرج ولو دمييا وكان باقيا **الرد** **رد** على الفور
 عند التمكن وان عظم المولدة في رده ولو كان غير متولك حجة تراو
 كليل يقتضي لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه فلو لقي الفا
 صب المالك بمقازاة والمقصود معه فان استرده لم يكلف اجرة النقل
 وان امتنع فوضعه بين يديه يري ان لم يكن لنقله مولدة ولو اخذه المالك
 وشرط على الغاصب مولدة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب

الردية لا يصطبل

الدابة لا يصطبل المالك يري ان علم المالك بمشاهدة او اخبار الفقة ولا يبرى
 قبل العام ولو غصب من المودع او الساخر او المتهن يري بالرد الى كل من
 اخذه منه لا الى المتلف لا غير ما دون له من جهة المالك وفي المستعير
 والمستم او جهن او جهنهما انه يبرى الا انهما ما دون لهما من جهة المالك
 لكنهما ضمانان **تنبيه** قضية كلام المصنف انه لا يجب على الغاصب
 رد العين المفصولة بحالها شي وبسبب مسئلة يجب فيها مع الرد الفقة
 وهي مالو غصب امته فحلت بحري يده ثم رد بها مالها فانه يجب عليه
 قيمتها المحيولة لان الحامل بحر لا يتبع ذكره المحب الطبري قال وعلى
 الغاصب التعزير بحق الله تعالى واستيفاه للامام ولا يسقط بارتا
 المالك ويستثنى من وجوب الرد على الفور مسئلتا الاولى مالو غصب
 لوجا وادرجه في سفينة وكانت في لجة وخيف من نزعها هلاكها فحتم
 في السفينة ولو للغاصب على الاصح فلا يلزم في هذه الحالة الثانية
 تاخير الاشهاد وان طالبه المالك فان قيل هذا مشكل لاستقرار الغصب
 اجيب بانه زمن يسير اعترف بالضرورة لان المالك قد ينكره وهو لا يقبل
 قوله في الرد ولزمه مع رده **ارش** **نقصه** اي نقص عينه كقطع او صفته
 كسيان صنعه لا نقص قيمة ولزمه مع الرد والارش **اجرة مثله** لمدة
 اقامته في يده ولولم يستوف المنفعة ولو تفاوتت الاجرة في المدة
 ضمن في كل بعض من ابعاض المدة اجرة مثله فيه واذا وجبت اجرة
 فدخله نقص فان كان بسبب استعمال كبس الثوب وجب مع الاجرة
 ارشه على الاصح وان كان بسبب غير استعمال كان غصب عبدا فنقصت
 قيمته بافء سماوية كسقوط عضوه بمرض وجب مع الاجرة **الارش** ايضا
 وعند طلوع الشمس فيفترقات

قوله وسد الباب الطعام ثم رجع ثم اكله المباح لم ياصلا بالرجوع فانه يفرق بين ما باعته الايمان
 فليس فيها فروع فوعثرت الردية بسبب الحمل لما دون من وجوب الحمل على العادة من الاحكام والافتقار ولم يفرق بينهما في الاستيعاب
 وسما تسمى لظن تعدد ليدخلها في الايمان والافضل ومن الاستعمال لما دون فيه المباح في الشرب والسجدة والاولى معناه ان يعلق
 وانما يشترط لا يفتقر من الشغل بالاستعمال لما دون فيه تعرق ظهر الدابة بسبب الحمل لما دون فيه وهذا وجهها وكذلك
 في السفينة في القتال
 ولم تنقص مدة له الاجرة فان مضت فذوال اليد مقربا لاجرة منكرها ولو
 اختلف المعبر والسعير في رد العارية صدقا لم يعبر به منه لان
 الاصل عدم الرد ولو اسعمل السعير العارية جازها لا يرجع
 المعبر لم يلزمه اجرة فان قيل الضمان لا فرق فيه بين الجمل وعدمه
 اجب ان ذلك عند عدم تسلط المالك وهذا بخلافه والاصل
 بقا السلطنة وبقاء المالك مقصر بترك الاعلام **فصل في الغصب**
 وهو لغة اخذ الشيء ظلما وقيل اخذه ظلما جها لا وشرعا استيلا
 على حق الغير بلا حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله
 نكحوا ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي لا تأكلوا بعضكم مال بعض
 بالباطل واخبار بخبر ان دماكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام رواه
 الشيخان ودخل في التعريف المذكور ما لو اخذ مال غيره بظنه ماله
 فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وقوله الراجعي ان الثابت في هذه حكم
 الغصب لا حقيقته ممنوع وهذا ناطق الى ان الغصب يقتضي الاثم
 مطلقا وليس مراده وان كان غالبا فلوركب دابة لغيره او جلس
 على فراشه فغاصب وان لم ينقل ذلك ولم يقصد الاستيلاء **ون**
غصب مالا او غيره لا حرج ولو دمييا وكان باقيا **الرد** **رد** على الفور
 عند التمكن وان عظم المولدة في رده ولو كان غير متولك حجة تراو
 كليل يقتضي لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه فلو لقي الفا
 صب المالك بمقازاة والمقصود معه فان استرده لم يكلف اجرة النقل
 وان امتنع فوضعه بين يديه يري ان لم يكن لنقله مولدة ولو اخذه المالك
 وشرط على الغاصب مولدة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب

قوله وسد الباب الطعام ثم رجع ثم اكله المباح لم ياصلا بالرجوع فانه يفرق بين ما باعته الايمان
 فليس فيها فروع فوعثرت الردية بسبب الحمل لما دون من وجوب الحمل على العادة من الاحكام والافتقار ولم يفرق بينهما في الاستيعاب
 وسما تسمى لظن تعدد ليدخلها في الايمان والافضل ومن الاستعمال لما دون فيه المباح في الشرب والسجدة والاولى معناه ان يعلق
 وانما يشترط لا يفتقر من الشغل بالاستعمال لما دون فيه تعرق ظهر الدابة بسبب الحمل لما دون فيه وهذا وجهها وكذلك
 في السفينة في القتال
 ولم تنقص مدة له الاجرة فان مضت فذوال اليد مقربا لاجرة منكرها ولو
 اختلف المعبر والسعير في رد العارية صدقا لم يعبر به منه لان
 الاصل عدم الرد ولو اسعمل السعير العارية جازها لا يرجع
 المعبر لم يلزمه اجرة فان قيل الضمان لا فرق فيه بين الجمل وعدمه
 اجب ان ذلك عند عدم تسلط المالك وهذا بخلافه والاصل
 بقا السلطنة وبقاء المالك مقصر بترك الاعلام **فصل في الغصب**
 وهو لغة اخذ الشيء ظلما وقيل اخذه ظلما جها لا وشرعا استيلا
 على حق الغير بلا حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله
 نكحوا ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي لا تأكلوا بعضكم مال بعض
 بالباطل واخبار بخبر ان دماكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام رواه
 الشيخان ودخل في التعريف المذكور ما لو اخذ مال غيره بظنه ماله
 فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وقوله الراجعي ان الثابت في هذه حكم
 الغصب لا حقيقته ممنوع وهذا ناطق الى ان الغصب يقتضي الاثم
 مطلقا وليس مراده وان كان غالبا فلوركب دابة لغيره او جلس
 على فراشه فغاصب وان لم ينقل ذلك ولم يقصد الاستيلاء **ون**
غصب مالا او غيره لا حرج ولو دمييا وكان باقيا **الرد** **رد** على الفور
 عند التمكن وان عظم المولدة في رده ولو كان غير متولك حجة تراو
 كليل يقتضي لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه فلو لقي الفا
 صب المالك بمقازاة والمقصود معه فان استرده لم يكلف اجرة النقل
 وان امتنع فوضعه بين يديه يري ان لم يكن لنقله مولدة ولو اخذه المالك
 وشرط على الغاصب مولدة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولو رد الغاصب

ثم الاجرة حينئذ لما قبل حدوث النقص اجرة مثله سلموا وما بعده اجرة
 مثله معيا واطلاق المصنف شامل لذلك كله **فان تلف** المقتضوب المقتول
 عند الغاصب باقاة او تلف كله او بعضه **فان تلف** الغاصب بالاجماع اما غير
 المقتول كجثة بر وكلب يقتل وزبل وحشرات ونحو ذلك فلا يضمن ولو كان
 مقتولا لولا قدره على نقله اجرة لم يوجبها على الغاصب ويستثنى من ضمان
 المقتول اذا تلف مسائل منها ما لو غصب حربي ما لمسلم او ذمي ثم اسلم
 او عقدت له ذمة بعد التلف فانه لا ضمان ولو كان باقيا وجبرده
 ومنها ما لو غصب عبدا وجب قتله حتى اذنته نفقا برده او نحوها فقتله
 فلا ضمان على الاصح ومنها ما لو قتل المقتضوب في يد الغاصب فقتل
 المالك من القاتل فانه لا شيء على الغاصب لان المالك اخذ بذله قاله
 في البحر **تنبيه** قول المصنف تلف لا يتاثر ما اذا اتلف هو واجنبي
 لكنه ما خذ من باب اولي ولذا قلت او اتلاف لكنه لو اتلف المالك في
 يد الغاصب او اتلف من لا يعقل او من يري طاعة الامر بامر المالك
 بري من الضمان **نعم** لو صار المقتضوب على المالك فقتله دفعا لم يبر
 الغاصب والعلم انه عمده ام لا لان الاتلاف بهذه الجهة كتلف
 العبد نفسه وخبره بقولنا عند الغاصب ما لو تلف بعد الرد فانه لا
 ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده على المالك باجارة او رهن او وديعة
 ولم يعلم المالك فتلف عند المالك فان ضمانه على الغاصب وما لو قتل
 بعد رجوعه الى المالك برودة او جناية في يد الغاصب فانه يضمن
 مقتضوب تلف **بمثله ان كان له مثل** موجود والمثلي ما حصره كل
 او وزن وجاز السليم فيه كما لو اغلي وتراب ونحاس مسلح وقطن

فان قتلته اي قتلته
 حرقه والله اعلم
 ولا يضمن له

فان قتلته اي قتلته
 حرقه والله اعلم
 ولا يضمن له

وان لم يبرح
 وان لم يبرح

وان لم يبرح حبه ودقيقه ونحوه كما قاله ابن الصلاح واما ضمن بمثله
 لاية فمن اعندى عليكم ولانه اقرب الى التالف وما عدا ذلك مقتضوب
 كالخروج والحدود وما لا يجوز السلم فيه كبحون وغالية ومعيب واورد
 على التعريف البر المختلط بالشعير فانه لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب
 المثل لانه اقرب الى التالف فيخرج القدر المحقق منها واجيب بان يجب
 رد مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في يجب رد مثل المقتوم في القرض بان
 امتناع السلم في جهلة لا يوجب امتناعه في جزئية الباقيين بحالهما
 ورد المثل انما هو بالنظر اليهما والسلم فيهما جائز وبعض المثل في
 اي مكان حل به واما يضمن المثل على المثل اذ بقي له قيمة فلو تلف ما عفا
 مثلا ثم اجتمعا عند نهرو جئت قيمة بالمعاقرة ولو صار المثل منقوما
 او مثليا او المقتوم مثليا كجعله الدقيق خبزا او السمسم شيرجا او الشاة
 بحالهما ثم تلف ضمن بمثله الا ان يكون الاخر اكثر قيمة فيضمن به في الثاني وفي
 في الاخيرين والمالك في الثاني بخبرين المثلين اما لو صار المقتوم منقوما
 كانا نخاس صيغ منه حلي فيجب فيه افضى القيم كما لو خذ من امر وخرج بقيد
 الموجود ما اذا فقد المثل حسا او شرعا كان لم يوجد بمكان الغصب ولا هو
 او وجد بالكر من عن مثله فيضمن بافضى قيم المكان الذي حل به المثل
 من حين غصبه حين فقد المثل لان وجود المثل يبقا العين في
 وجوب تسليمه فيلزمه ذلك كما في المقتوم وصورة المسئلة اذ لم يكن
 المثل مفقودا عند التلف كما صور الحمر والا فصره بالاكثر من الغصب الى
 التالف ويضمن المقتضوب **بقوله ان لم يكن له مثل** بان كان منقوما
 فيلزمه قيمته ان تلف باتلاف او بدونه حيوانا كان او غيرم ولو كان با

وان لم يبرح
 وان لم يبرح

فان قتلته اي قتلته
 حرقه والله اعلم
 ولا يضمن له

فان قتلته اي قتلته
 حرقه والله اعلم
 ولا يضمن له

فقدوا نصف العاقلة
 ان كانت ان سقطت وما شئت من رقيق
 او تلفت او تلفت او تلفت من رقيق
 ولم يبق لها ثمن من رقيق او تلفت من رقيق
 ما نقص من الاقصى ان تلفت من رقيق
 الشئ بقوله او تلفت من رقيق او تلفت من رقيق
 او تلفت من رقيق او تلفت من رقيق
 الاقصى من رقيق او تلفت من رقيق

ومسئولة **اكثر ما كانت من يوم اي حين الغصب للرجل** اي حين التلف وان
 زادت على دية الخرج الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد والعبرة في
 ذلك بنقد مكان التلف ان لم ينقله والا فبقيمة كفاية اعتبارا بنقد
 اكثر الامكنة ويضمن البعض بما نقص من الاقصى الا ان تلف بان تلفها
 الغاصب وغيره من رقيق ولها ارض بقدر من حركته ورجل فيضمن باكثر
 الامرين مما نقص ونصف قيمته لاجتماع الشبهين فلو نقص بقطعها
 ثلثا قيمته لزمها النصف بالقطع والسدس بالغصب **م** ان قطعها المالك
 ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وزايد الغصب لم يضمن كالمسحوق
 والمنفصل كالولد مضمون على الغاصب كالاصل وان لم يطلبها المالك بالرد
 ويضمن منقوصا تلف بلا غصب بقيمة وقت تلف لانه بعد معدوم وضمان
 الزايد في الغصب انما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو تلف عبدا مقيتا لزم
 تمام قيمته وامة مقيمة لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب القناع على النص
 المختار في الروضة لان استماعه منها حرم عنه خوف الفتنة وقضيته
 ان القيد الامور الحسن كذلك فان تلف سرية جارية ضمن بالاقصى من الجناية
 الى التلف لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب ففي نفس الاطلاق **اولى**
 لو وقع فصيل في بيت اودينار في بحيرة ولم يخرج الاول الا بهدم البيت
 والثاني الا بكسر الحجرة فان كان الوقوع بتفريط صاحب البيت فحجرة
 فلا غرم على مالك الفصيل والدينار والا غرم الارش فان كان الوقوع
 بتفريطها فالوجه كما قاله الماوردي انه انما يغرم بالنصف لاشراكها
 في التفريط كالمتمصدين ولو ادخلت بهيمة راسها في قدر ولم يخرج
 الا بكسر حاكمت لتخليصها ولا تدبج الماكي لانه كذلك ثم ان صحيحها

فقدوا نصف العاقلة
 ان كانت ان سقطت وما شئت من رقيق
 او تلفت او تلفت او تلفت من رقيق
 ولم يبق لها ثمن من رقيق او تلفت من رقيق
 ما نقص من الاقصى ان تلفت من رقيق
 الشئ بقوله او تلفت من رقيق او تلفت من رقيق
 او تلفت من رقيق او تلفت من رقيق
 الاقصى من رقيق او تلفت من رقيق

مالكها ففعله

مالكها ففعله الارش لتفريطه فان لم يكن معها فان تعدى صباحا القدر
 بوضعها بموضع لاحول فيه اوله فيه حق لكنه قد على دفع البهيمه فلم
 يدفعه اولا رضى له ولو تعدى كل من مالك القدر والبهيمه فحكم حكم
 ما مر عن الماوردي ولو تلفت بهيمة جوهر لم تدبج لتخليصها وان
 كانت مأكولة بل يغرم مالكها ان فرط في حفظها قيمة الجوهر في الجبلولة
 فان تلفت ما يفسد بلا ابتلاع غرم قيمته للفيصول **فصل في**
 الشفعة وهي باسكان الفاعل وحكي ضمها لفة الضم وشراحي تلك
 قهر يثبت للشريك القديم على الحادث بملك بها وضمة والاصل
 فيها خير البخاري عن جابر رضي الله تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا
 شفعة وفي رواية له في ارض وبيع او حايط والربع المنزل والحايط البنا
 والمعنى فيه دفع ضرر روضة القسمة واستحداث المرافق كالمصعد والنو
 والبالوعتي الحصنة الصارية اليه ذكرت عقب الغصب لانها تؤخذ
 قهرا فكانها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير قهرا وانها لانه اخذ
 وما خوذ منه وما خوذ والصيغة انما تجب في الملك وقدر المصنف
 الاخذ فقال **والشفعة واجبة** اي ثابتة للشريك **بالخلطة** اي
 خلطة الشيوع ولو كان الشريك مكائبا وغير عاقل كسجد لم ينقص
 لم يوقف باع شريكه ياخذ له الناظر بالشفعة **دون خلطة الجوار**
 بكسر الجيم ثبت للجوار ولو ملاصقا بخبر البخاري المار وما ورد فيه محمول
 على الجار الشريك جمعا بين الاحاديث ولو قضى بالشفعة للجوار خفي
 لم ينقص حكمه ولو كان الغصبا بها لاشافي نظايره من السائل الاجتهاد
 ان يتصف بكونه شريكا في عينه لانه لا بد
 ان يتصف بكونه شريكا في عينه لانه لا بد
 ان يتصف بكونه شريكا في عينه لانه لا بد

فقدوا نصف العاقلة
 ان كانت ان سقطت وما شئت من رقيق
 او تلفت او تلفت او تلفت من رقيق
 ولم يبق لها ثمن من رقيق او تلفت من رقيق
 ما نقص من الاقصى ان تلفت من رقيق
 الشئ بقوله او تلفت من رقيق او تلفت من رقيق
 او تلفت من رقيق او تلفت من رقيق
 الاقصى من رقيق او تلفت من رقيق

قوله ولا شفعة لشريك في الشفعة كان او هو لا ينصف الشفعة الا اذا اراد ان يبيع جوف دار
فليس للموصى له ينصف الشفعة ان ياخذ بالشفعة او عوض وقوله لا تمنع جوفه الوقت لتعيل
للمحورين ولا تمنع لتعيل للاولى ان تعذر عوف

ولا تثبت ايضا لشريك في المنفعة فقط كان ملكها بوصية وثبت لزمي
على مسلم ومكاتب على سبب عكسها ولو كان بيت المال شريك في ارض فباع
شريكه كان الامام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة ولا شفعة لصاحب
شقص من ارض مشتركة موقوف عليه اذ ابيع شريكه نصيبه ولا لشريكه
اذ ابيع شريك اخر نصيبه كما افق به البلقيني لا تمنع فسخة الوقت
عن الملك ولا تنقأ ملك الاول عن الرتبة **نعم** على ما اختاره الروياني
والنوي من جواز فسخه عنه لامانع من اخذ الثاني وهو المعتمد ان كانت
القسمه فسخة اقرا او بشرط في الماخوذ وهو الركن الثاني ان يكون
فيها ينقسم اي فيما يقبل الفسخة اذا طلبها الشريك بان لا يبطل نفعه
المقصود منه لو قسم بان يكون بحيث ينتفع به بعد القسم من الوجه
الذي كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبيرين وذلك لان علة ثبوت
الشفعة في المنقسم كما مردف ضرر مونة الفسخة والحاجة الى افراد الحصص
الصائقة للشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق
الراغب فيه من الشريكين ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما ابيع لغير
سلطه الشرع على اخذته منه **دونها لا ينقسم** بان يبطل نفعه
المقصود منه لو قسم كحمام وطاحون صغيرين وبذلك علم ان الشفعة
ثبتت لما لك عشرة ارض صغيرة ان باع شريكه ببقيتها لا عكسه لان الاول
يجر على القسم دون الثاني وان يكون في كل ما لا ينقل من الارض

بان يكون ارضا تابعها كشمير وغيره موزون وبناتوابعه من ابواب
وغيرها غير نحو مخرجي نهر لا غنى عنه فلا شفعة في بيت على سقف
ولو مشتركا ولا في شجر افراد بالبيع او ببيع مع مغرسه فقط ولا في شجر
خاف شرط دخوله في ارض ببيع لا تنقأ التبعية ولا في نحو مرد الاغنا

علم فلو باع

قوله ولا شفعة لشريك في الشفعة كان او هو لا ينصف الشفعة الا اذا اراد ان يبيع جوف دار
فليس للموصى له ينصف الشفعة ان ياخذ بالشفعة او عوض وقوله لا تمنع جوفه الوقت لتعيل
للمحورين ولا تمنع لتعيل للاولى ان تعذر عوف

قوله ولا شفعة لشريك في الشفعة كان او هو لا ينصف الشفعة الا اذا اراد ان يبيع جوف دار
فليس للموصى له ينصف الشفعة ان ياخذ بالشفعة او عوض وقوله لا تمنع جوفه الوقت لتعيل
للمحورين ولا تمنع لتعيل للاولى ان تعذر عوف

قوله فلو باع داره كلها خرج مالها كانت مشتركة وباع حصته وتبعتها حقها في المهر فان للشريك ان ياخذ الحصصه مع حقها من
من المهر او عوض

عنه فلو باع داره وله شريك في مهرها الذي لا غنى عنه فلا شفعة حذر من
الاضرار والمشتري بخلاف مالوكا ن له عنه غنى بان كان للدار من اخر ولعله
احداث مهرها الى شارع او نحو ومثل المصنف لما لا ينقل بقوله **كالعقار**
بفتح العين وهو اسم المنزل والارض والضياع كما في تهذيب النووي
تحريره حكايه عن اهل اللغة **وعنه** اي العقار مما في معناه كالحمام
الكبير اذا امكن جعله حمامين والبناء والشجر تبعا للارض كما تقدم **نفيه**
فدعاه من كلامه ان كلما ينقل لا تثبت فيه شفعة وهو كذلك ان لم يكن
تايها كما مروى من المنقول الذي لا تثبت فيه لشفعة البناء على الارض
المحتكره فلا شفعة فيه كما ذكره الدمي وهي مسئلة كثيرة الوقوع وان
يملك الماخوذ بعوض كبيع ومهر وعوض خلع وصلاح دم فلا شفعة
فيما لم يملكه وان جرى بسبب ملكه كالمجعل قبل الفراغ من العمل ولا ضمان
فيما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب ويشترط في الما
منه وهو الركن الثالث تاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ فلو باع
احد الشريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن
الخيار بيع يثبت فالشفعة للمشتري الاول وان لم يشفع بايعه لتقدم
سبب الملك على سبب ملك الثاني لا للثاني وان تاخر عن ملكه ملك
الاول تاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول وكذا لو باع امرئيا بشرط الخيار
لصدا ون المشتري سوا اجازا معا ام احدهما قبل الاخر بخلاف ما لو
اشترى اثنان ارضا او بعضها معا فلا شفعة لاحدهما على الاخر
لعدم سبقه وياخذ الشفيع الشقص من المشتري **المعلوم الذي**
وقع عليه البيع او غيره في اخذ في من مثلي كنفذ وجب مثله

قوله ولا شفعة لشريك في الشفعة كان او هو لا ينصف الشفعة الا اذا اراد ان يبيع جوف دار
فليس للموصى له ينصف الشفعة ان ياخذ بالشفعة او عوض وقوله لا تمنع جوفه الوقت لتعيل
للمحورين ولا تمنع لتعيل للاولى ان تعذر عوف

قوله ولا شفعة لشريك في الشفعة كان او هو لا ينصف الشفعة الا اذا اراد ان يبيع جوف دار
فليس للموصى له ينصف الشفعة ان ياخذ بالشفعة او عوض وقوله لا تمنع جوفه الوقت لتعيل
للمحورين ولا تمنع لتعيل للاولى ان تعذر عوف

ان تيسر والا فبقيمته وفي منقول كعبه وثوب بقيمة كما في الفضة ويعبر
قيمه وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيرها لانه وقت ثبوت
الشفعة ولان ما زاد نازد في ملك الماخوذ منه وخير الشفع في من
موجب بن نجيلة مع اخذه حالا وبز صبر الى المولى ثم ياخذ وان
حل المولى يموت الماخوذ منه دفعا للضرر من الجانبين لانه لو جوزه الاخذ
بالموجب لضرر الماخوذ منه لاختلاف الذمم وان الزم به الاخذ لانه لا ينظر
من الحال اضر بالشفيع لان الاجل يقابل قسط من الثمن وعلم بذلك ان
الماخوذ منه لو رضي بذمة الشفع لم يجبر وهو الاصح ولو بيع مثلا
شفيع وغيره كوثب اخذ الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة
فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم اليه
عشرين اخذ الشقص بأربعة اقسام الثمن ولا خيار للمشتري
تفرق الصفقة عليه لدخوله فيها عالما بالحال وخرج بالمعلوم الذي
قدرة في كلامه ما اذا اشترى بحراف نقدا كان او غيره امتنع الاخذ
بالشفعة لتقدير الوقوف على الثمن والاخذ بالعجز هو غير ممكن وهذا من
الحيل المسقط للشفعة وهي مكروهة لما فيها من ابقاء الضرر وصورها
كثيرة منها ان يبيعه الشقص اكثر من ثمنه بكثير ثم ياخذ به عرضا
يساوي ما تراضيا عليه عوضا عن الثمن او يحيط عن المشتري ما
يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيعه مجهول مشاهدة و
يقبضه ويخلطه بغيره بالوزن او ينفقه او يتلفه
ان يشتري من الشقص جزا بقيمة الكل ثم يهبه الباقي ومنها ان يهب
كل من مال الشقص واخذه للاخر بان يهب له الشقص بالثواب

فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة

المر

ثم يهب له الاخر قدر قيمته فان حشي عدم الوفا بالهبة وكلا امين
يقبضهما منه معا بان يهبه الشقص بالثواب ثم يجعل في يدا امين
ليقبضه اياه ثم يقبضها في حالة واحدة ومنها ان يشتري بمشقوق قيمة
مجهولة كفض ثم يضيقة او يخلطه بغيره فان كان غايها لم يلزم البيع
احضاره ولا الاخبار بقيمة ولو عين الشفع قدر ثمن الشقص كقول
المشتري ان ثمنه بمائة درهم وقال المشتري لم يكن ذلك الثمن معلوم
القدر حلف على نفي العلم بقدره لان اصل عدم علمه فان ادعى الشفع
علم المشتري بالثمن ولم يعين له قدر لم تسمع دعواه لانه لم يدع حقا
له **قوله** لو ظهر الثمن مستحقا بعد الاخذ بالشفعة فان كان معين
كان ان يشتري بهذه المائة بطل البيع والشفعة لعدم المالك وان اشتهر
بثمن في الذمة ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا بدل المدفوع وفي
البيع والشفعة وان دفع الشفع مستحقا لم يبطل الشفعة وان علم
انه مستحق لانه لم يقصر في الطلب ولا خذ سوا اخذ بعين ام لا فان
كان معين في العقد احتاج بذلك جديدا وكخرج ما ذكره مستحقا خذ
نحوه سوا لم يقصر في الشقص لانه ملكه والشفيع فسخه باخذ
الشقص سوا كان فيه شفعة كبيع ام لا كوقف وهبة لان حقه
سابقا على هذه التصرف وله اخذ بما فيه شفعة من التصرف كبيع
لذلك ولانه ربما كان العوض فيه اقل او من جنس هو عليه
قوله اي الشفعة بعد علم الشفع بالبيع **على الفور** لانها حق
ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرود بالعيب والمراد بكونها على

فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة

فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة

فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة
فان كان الماخوذ منه
مجهول المشاهدة

فان قيل انما يتحقق في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيعه شيئا من ماله القراض لان المالك لا ياتي بكثر من مال القراض راسا مال ورجا ولا يشترى ذبح المالك ذكرا كان او انثى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراي غير الاولى ولا في الزايد فيها لانه لم يذن في الزايد فيها وتغيرت بانقضاء النكاح وتفتت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لما فيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بتص عليه ولا يوثق منه نفسه حضرا ولا سفرا وعلى فعل ما يقتضيه فعله كطلي ثوب وورث

بنييه بلا اذن وحل من المالك والعامل رد بعيب ان فقدت مصلحة الا بقاء فان اختلفا على ما لمصلحة في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيعه شيئا من ماله القراض لان المالك لا ياتي بكثر من مال القراض راسا مال ورجا ولا يشترى ذبح المالك ذكرا كان او انثى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراي غير الاولى ولا في الزايد فيها لانه لم يذن في الزايد فيها وتغيرت بانقضاء النكاح وتفتت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لما فيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بتص عليه ولا يوثق منه نفسه حضرا ولا سفرا وعلى فعل ما يقتضيه فعله كطلي ثوب وورث

او عيب حادث

فان قيل انما يتحقق في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيعه شيئا من ماله القراض لان المالك لا ياتي بكثر من مال القراض راسا مال ورجا ولا يشترى ذبح المالك ذكرا كان او انثى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراي غير الاولى ولا في الزايد فيها لانه لم يذن في الزايد فيها وتغيرت بانقضاء النكاح وتفتت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لما فيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بتص عليه ولا يوثق منه نفسه حضرا ولا سفرا وعلى فعل ما يقتضيه فعله كطلي ثوب وورث

فان قيل انما يتحقق في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيعه شيئا من ماله القراض لان المالك لا ياتي بكثر من مال القراض راسا مال ورجا ولا يشترى ذبح المالك ذكرا كان او انثى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراي غير الاولى ولا في الزايد فيها لانه لم يذن في الزايد فيها وتغيرت بانقضاء النكاح وتفتت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لما فيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بتص عليه ولا يوثق منه نفسه حضرا ولا سفرا وعلى فعل ما يقتضيه فعله كطلي ثوب وورث

بالرجوع لاقتضا العرف ذلك وكذا لو تلف بعضه باقته سماوية بعد تصرف العامل جميع وشرا قيا ساعا على ما مر ولو اخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع راس المال الباقي بعد الماخوذ او اخذ بعضه بعد ظهور ربح فالمالك الماخوذ ربح وراس مال مثاله المال مائة والربح عشرون واخذ عشريين فسد سها وهو ثلاثة وثلاثون من الربح لان الربح كرس المال فيستقر للعامل المشروط له منه وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح او اخذ بعضه بعد ظهور خسران فالحسرة موزع على الماخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسرون واخذ عشريين فخصتها من الخسران ربع الخسران فكانه اخذ خمسة وعشرين فيعود راس المال الى خمسة وسبعين ويصدق العامل في عدم الربح وفي قدره لموافقة فيما نقاه للاصل وفي شرا له او القرض وان كان خاسرا ولو اختلفا في القدر المشروط له تخالفا كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن وللعامل بعد الفسخ اخذ المثل ويصدق في دعوى راس المال للمالك لانه ائتمنه كالمودع بخلاف نظيره في المرتهن والمستاجر **قاعدة** كل امين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه الا المرتهن والمستاجر **تنبيه** القراض جائز من الطرفين لكل من المالك والعامل فسخه متى شاء وبفسخ بما تنفسخ به الوكالة كوت احدها وجوبه لما مر انه توكليل وتوكل ثم بعد الفسخ والانفساخ يلزم العامل استيفاء الدين لانه ليس في قبضته ورد قدر راس المال كمثل بان ينصفه وان كان قد تبعه بنقد على غير صفته او لم يكن ربح لانه في عهده رد راس المال كما اخذه وهذا اذا طلب المالك الاستيفاء او التضييع والا فلا

او عيب حادث

فان قيل انما يتحقق في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيعه شيئا من ماله القراض لان المالك لا ياتي بكثر من مال القراض راسا مال ورجا ولا يشترى ذبح المالك ذكرا كان او انثى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراي غير الاولى ولا في الزايد فيها لانه لم يذن في الزايد فيها وتغيرت بانقضاء النكاح وتفتت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لما فيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بتص عليه ولا يوثق منه نفسه حضرا ولا سفرا وعلى فعل ما يقتضيه فعله كطلي ثوب وورث

فان قيل انما يتحقق في ذلك ولا يعمل العامل المالك كان يبيعه شيئا من ماله القراض لان المالك لا ياتي بكثر من مال القراض راسا مال ورجا ولا يشترى ذبح المالك ذكرا كان او انثى ولا من يعتق عليه لكونه بعضه بلا اذن منه فان فعل ذلك بغير اذنه لم يصح الشراي غير الاولى ولا في الزايد فيها لانه لم يذن في الزايد فيها وتغيرت بانقضاء النكاح وتفتت المال في غيرهما الا ان اشترى في ذمته فيقع للعامل ولا يسافر بالمال بلا اذن لما فيه من الخطر فان اذن له جاز لكن لا يجوز في البحر الا بتص عليه ولا يوثق منه نفسه حضرا ولا سفرا وعلى فعل ما يقتضيه فعله كطلي ثوب وورث

فيكون له ويشتري فيه ان كان الصغير راجعا للزور فالأصل ان لا يشتري في ذلك
 لا يشتري في العتق مع انه لا بد منها فيه أيضا فلو كان لا يشتري في العتق وحاشا ما ذكره شروط
 خيرة ويزاد عليها كون المورد غللا أو عتقا أو سائر ان الشراذم عتقوا منها عن الميراث والشرط المحل في
 قوله وشيئة من عتقه لا يعتد به في العتق بان وقع في الشئ ويجاب عنه ان العتق بان شارب ذلك
 الى ان انتهى الميراث لا يعتد به في العتق بان وقع في الشئ ويجاب عنه ان العتق بان شارب ذلك

لورود الكرموا عما تم الخلل المطعون في المحل وانها خلقت في المحل
 والخلل مقدم على العتق في جميع القرآن وثبت صلى الله عليه وسلم الخلل بالموت
 فانها تشرب براسها واذا قطعت ما بين يدي يتفقد جميع اجزائها
 صلى الله عليه وسلم عين الرجل حجة العتق لانها اصل الجرم وهي ام الحيات
 فلا تصح المساقاة على غير خلل وعتب استقلال كيتين ونفاح وشمش
 وبطبخ لانه يهون من غير تعهد بخلاف العمل والعتب ولا على غير في
 ولا على بهم كاحد البساتين كافي سائر عقود المعاوضة ولا على كونه
 في غير غير العامل كان جعل بيده ويده المالك كافي القراض ولا على ودي
 في غرسه ويتعهد والتمرة بينهما كما لو سلم بذرا ليرعه لان الغرس ليس
 من عمل المساقاة ففهم اليه يفسدها ولا على ما بدأ صلاح ثم لغوات
 معظم الاعمال وشرطي العاقدين وهما الركن الثاني والثالث ما سويهما
 في ثمر في القراض وتقدم بيانه وشريك مالك كاجنبي فتصح مساقاة ان
 شرط له زيادة على حصته وشرط في العمل وهو الركن الرابع ان لا
 يشترط على العاقد ما ليس عليه فلو شرط ذلك كشرط على العامل ان
 يبيع جذا الحديقة او على المالك تنقية الثمر لم يصح العقد وشرط
 في الثمر وهو الركن الخامس شروط ذكر المصنف منها شرطين بقوله **والا**
شرطان احدهما ان يقدرها العاقدان **معرفة معلومة** يثمر فيها الشجر
 غالبا كسنة او اكثر كالاجارة فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة
 وادراك الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر اخرى ولا مؤقتة
 لانه لا يثمر فيها الشجر غالبا لخلو المساقاة عن العوض ولا اجرة للعامل
 وان علم او ظن انه لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى احقا لان او جهل

لورود الكرموا

فيكون له ويشتري فيه ان كان الصغير راجعا للزور فالأصل ان لا يشتري في ذلك
 لا يشتري في العتق مع انه لا بد منها فيه أيضا فلو كان لا يشتري في العتق وحاشا ما ذكره شروط
 خيرة ويزاد عليها كون المورد غللا أو عتقا أو سائر ان الشراذم عتقوا منها عن الميراث والشرط المحل في
 قوله وشيئة من عتقه لا يعتد به في العتق بان وقع في الشئ ويجاب عنه ان العتق بان شارب ذلك
 الى ان انتهى الميراث لا يعتد به في العتق بان وقع في الشئ ويجاب عنه ان العتق بان شارب ذلك

لورود الكرموا عما تم الخلل المطعون في المحل وانها خلقت في المحل
 والخلل مقدم على العتق في جميع القرآن وثبت صلى الله عليه وسلم الخلل بالموت
 فانها تشرب براسها واذا قطعت ما بين يدي يتفقد جميع اجزائها
 صلى الله عليه وسلم عين الرجل حجة العتق لانها اصل الجرم وهي ام الحيات
 فلا تصح المساقاة على غير خلل وعتب استقلال كيتين ونفاح وشمش
 وبطبخ لانه يهون من غير تعهد بخلاف العمل والعتب ولا على غير في
 ولا على بهم كاحد البساتين كافي سائر عقود المعاوضة ولا على كونه
 في غير غير العامل كان جعل بيده ويده المالك كافي القراض ولا على ودي
 في غرسه ويتعهد والتمرة بينهما كما لو سلم بذرا ليرعه لان الغرس ليس
 من عمل المساقاة ففهم اليه يفسدها ولا على ما بدأ صلاح ثم لغوات
 معظم الاعمال وشرطي العاقدين وهما الركن الثاني والثالث ما سويهما
 في ثمر في القراض وتقدم بيانه وشريك مالك كاجنبي فتصح مساقاة ان
 شرط له زيادة على حصته وشرط في العمل وهو الركن الرابع ان لا
 يشترط على العاقد ما ليس عليه فلو شرط ذلك كشرط على العامل ان
 يبيع جذا الحديقة او على المالك تنقية الثمر لم يصح العقد وشرط
 في الثمر وهو الركن الخامس شروط ذكر المصنف منها شرطين بقوله **والا**
شرطان احدهما ان يقدرها العاقدان **معرفة معلومة** يثمر فيها الشجر
 غالبا كسنة او اكثر كالاجارة فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة
 وادراك الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر اخرى ولا مؤقتة
 لانه لا يثمر فيها الشجر غالبا لخلو المساقاة عن العوض ولا اجرة للعامل
 وان علم او ظن انه لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى احقا لان او جهل

لورود الكرموا

فيكون له ويشتري فيه ان كان الصغير راجعا للزور فالأصل ان لا يشتري في ذلك
 لا يشتري في العتق مع انه لا بد منها فيه أيضا فلو كان لا يشتري في العتق وحاشا ما ذكره شروط
 خيرة ويزاد عليها كون المورد غللا أو عتقا أو سائر ان الشراذم عتقوا منها عن الميراث والشرط المحل في
 قوله وشيئة من عتقه لا يعتد به في العتق بان وقع في الشئ ويجاب عنه ان العتق بان شارب ذلك
 الى ان انتهى الميراث لا يعتد به في العتق بان وقع في الشئ ويجاب عنه ان العتق بان شارب ذلك

لورود الكرموا عما تم الخلل المطعون في المحل وانها خلقت في المحل
 والخلل مقدم على العتق في جميع القرآن وثبت صلى الله عليه وسلم الخلل بالموت
 فانها تشرب براسها واذا قطعت ما بين يدي يتفقد جميع اجزائها
 صلى الله عليه وسلم عين الرجل حجة العتق لانها اصل الجرم وهي ام الحيات
 فلا تصح المساقاة على غير خلل وعتب استقلال كيتين ونفاح وشمش
 وبطبخ لانه يهون من غير تعهد بخلاف العمل والعتب ولا على غير في
 ولا على بهم كاحد البساتين كافي سائر عقود المعاوضة ولا على كونه
 في غير غير العامل كان جعل بيده ويده المالك كافي القراض ولا على ودي
 في غرسه ويتعهد والتمرة بينهما كما لو سلم بذرا ليرعه لان الغرس ليس
 من عمل المساقاة ففهم اليه يفسدها ولا على ما بدأ صلاح ثم لغوات
 معظم الاعمال وشرطي العاقدين وهما الركن الثاني والثالث ما سويهما
 في ثمر في القراض وتقدم بيانه وشريك مالك كاجنبي فتصح مساقاة ان
 شرط له زيادة على حصته وشرط في العمل وهو الركن الرابع ان لا
 يشترط على العاقد ما ليس عليه فلو شرط ذلك كشرط على العامل ان
 يبيع جذا الحديقة او على المالك تنقية الثمر لم يصح العقد وشرط
 في الثمر وهو الركن الخامس شروط ذكر المصنف منها شرطين بقوله **والا**
شرطان احدهما ان يقدرها العاقدان **معرفة معلومة** يثمر فيها الشجر
 غالبا كسنة او اكثر كالاجارة فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة
 وادراك الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر اخرى ولا مؤقتة
 لانه لا يثمر فيها الشجر غالبا لخلو المساقاة عن العوض ولا اجرة للعامل
 وان علم او ظن انه لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى احقا لان او جهل

لورود الكرموا

فالمسألة
السادسة في بيان
المقتضى لافي الاصل
سأول مقتضى
لانه لا يشترط

الحال فله اجرته لانه عمل طامع وان كانت المساقاة باطله **والشرط الثاني**
ان يعرف المالك للعامل جزا كثيرا كان او قليلا **معلوما** كالثلث في الثمرة
التي وقع عليها العقد والشرط الثالث اختصاصها بالثمر فلا يجوز
شرط بعضه لغيرها ولا كله للمالك قاذ في الروضة وفي استحقاق الاجر
عنه شرط الكل للمالك وجهان كالمقراض احدهما المنع وشرط في الصيغة وهو
الركن السادس ما موفى فيها في البيع غير عدم التاقيت بقربنية ما مر افقا
قنتك او عاملتك على هذا على ان الثمرة بيننا فيقبل العامل لا تفصيل اعمال
بناحية بها عرف غالب في العمل عرفه العاقدان فلا يشترط ان لم يكن فيها
عرف غالب او كان ولم يعرفاه اشترط ويجعل المطلق على العرف الغالب الذي
عرفه غالبا وكان في ناحية **ثم العمل بها على ضربين** هذا شروع في بيان حكم الاول
عمل يعود لنفعه الى الثمرة لزيادتها او صلاحها ويكرر كل سنة كسقي وتنقية
لجري الماء من طين ونحوه واصلاح اجابن يقف فيها الماحول الشجر ليشربه
كسقي باجانب العسل جمع اجانة وناقج الخلد وتنجية حشيش
وقضبان مضرة بالشجر وتغريش للعبان جرت به العادة وهو ان ينصب
اعواد او يظلم او يرفع عليها ويجفظ الثمر على الشجر وفي اليد عن السرقة وال
لشمس والطيران يجعل كل عنقود في وعاء يهيئه المالك كقوصرة وقطعة
وتجفيفه **فهو كله على العامل** دون المالك لا يقتضيه العرف ذلك في المساقاة
قاله في الروضة وانما اعتبر التكرار لان ما لا يتكرر يبقى اثره بعد فراغ المساقاة
وتكاليف العامل مثل هذا ايجاف به **والضرب الثاني عمل يعود لنفعه الى الارض**
من غير ان يتكرر كل سنة لكن يقصد به حفظ الاصول كبناء حيطان البستان
وحفر نهج واصلاح سائر انهار من النهر ونصب الابواب والدولاب ونحو

قوله هذا شروع في بيان حكم الاول
عمل يعود لنفعه الى الثمرة لزيادتها او صلاحها
ويكرر كل سنة كسقي وتنقية لجري الماء من طين
ونحوه واصلاح اجابن يقف فيها الماحول الشجر ليشربه
كسقي باجانب العسل جمع اجانة وناقج الخلد وتنجية
حشيش وقضبان مضرة بالشجر وتغريش للعبان جرت
به العادة وهو ان ينصب اعواد او يظلم او يرفع
عليها ويجفظ الثمر على الشجر وفي اليد عن السرقة
والشمس والطيران يجعل كل عنقود في وعاء يهيئه
المالك كقوصرة وقطعة وتجفيفه فهو كله على
العامل دون المالك لا يقتضيه العرف ذلك في
المساقاة قاله في الروضة وانما اعتبر التكرار لان
ما لا يتكرر يبقى اثره بعد فراغ المساقاة وتكاليف
العامل مثل هذا ايجاف به والضرب الثاني عمل
يعود لنفعه الى الارض من غير ان يتكرر كل سنة
لكن يقصد به حفظ الاصول كبناء حيطان البستان
وحفر نهج واصلاح سائر انهار من النهر ونصب
الابواب والدولاب ونحو

ذلك واللات

المسألة
السابعة في بيان
المقتضى لافي الاصل
سأول مقتضى
لانه لا يشترط

فيكون واللات العمل بالشرع عطف على قول المتن عمل يعود على الارض ولا يصح جرح عطفها على ما قبله لانه ليس من العمل وهو
قصور واللات العمل بالشرع عطف على قول المتن عمل يعود على الارض ولا يصح جرح عطفها على ما قبله لانه ليس من العمل وهو
قصور واللات العمل بالشرع عطف على قول المتن عمل يعود على الارض ولا يصح جرح عطفها على ما قبله لانه ليس من العمل وهو

ذلك واللات العمل كالفاس والمولد والمجل والطلع الذي يلقيه الخلد
والبهية التي تدير الدولاب **فهو كله على رب المال** دون العامل لا
العرف بذلك ويملك حصته من الثمر بالظهور ان عقد قبل ظهوره و
خارق القراض حيث لا يملك فيه الروح الا بالقسمه كما مر بان الزرع وقاية
لراس المال والتمر ليس وقاية للشجر ما بعد ظهوره فيملكها بالعقد اذا
عقد وخرج بالتمر الجريد والكرناز والليف فلا يكون مشتركا بينهما
بل يخص به المالك كما جزم به في المطلب تبعا لما ورد في وغيره قالوا
شرط جعله بينهما على حسب شرطاه في الثمر فوجهان في الحاوي
اتهم والظاهر منها الصحة كما نقله الزركشي عن الصمدي ولو شرطها
للعامل بطل قطعا وعامل المساقاة امين بانفاق الاصحاب ولا يصح
كون العوض غير الثمر فلو ساقاه بدها هم او غيرها لم تنفقد ساقاه
ولا اجارة الا ان فصل الاعمال وكانت معلومة ولو ساقاه على نزع
بالتنصف على ان يساقية على خربا لثلك فسد الاول للشرط الفاسد
واما الثاني فان عقده جاهلا بفساد الاول فكذلك ولا يفسخ
تنقذ المساقاة لا زنة كالاجارة فلو هرب العامل او عجز بمرض او
نحوه قبل الفراغ من العمل وتبرع غيره بالعمل بنفسه او بما له بقي
حق العامل فان لم يتبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم اكثرى الحانم
عليه من يعمل بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مثلا ونعذر احضاره
من مال له ان كان له مال والاكثرى بموجب ان تاتي **لعم** ان كانت
المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب المعين اليمني والتشاي
انه لا يكرى عليه لئلا يملك المالك من الفسخ ثم ان تعذر اكثر او

قوله هذا شروع في بيان حكم الاول
عمل يعود لنفعه الى الثمرة لزيادتها او صلاحها
ويكرر كل سنة كسقي وتنقية لجري الماء من طين
ونحوه واصلاح اجابن يقف فيها الماحول الشجر ليشربه
كسقي باجانب العسل جمع اجانة وناقج الخلد وتنجية
حشيش وقضبان مضرة بالشجر وتغريش للعبان جرت
به العادة وهو ان ينصب اعواد او يظلم او يرفع
عليها ويجفظ الثمر على الشجر وفي اليد عن السرقة
والشمس والطيران يجعل كل عنقود في وعاء يهيئه
المالك كقوصرة وقطعة وتجفيفه فهو كله على
العامل دون المالك لا يقتضيه العرف ذلك في
المساقاة قاله في الروضة وانما اعتبر التكرار لان
ما لا يتكرر يبقى اثره بعد فراغ المساقاة وتكاليف
العامل مثل هذا ايجاف به والضرب الثاني عمل
يعود لنفعه الى الارض من غير ان يتكرر كل سنة
لكن يقصد به حفظ الاصول كبناء حيطان البستان
وحفر نهج واصلاح سائر انهار من النهر ونصب
الابواب والدولاب ونحو

المسألة
السابعة في بيان
المقتضى لافي الاصل
سأول مقتضى
لانه لا يشترط

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

عليه من المالك او غيره ويوفي من نصيبه من الثمن ثم لن تغد
اقتراضه عمل المالك بنفسه او اتفق با شاهد بذلك شرط فيه رجوعا بجر
عمله او بما انفقه ولو مات المساق في ذمته قبل تمام العمل وخلف تركه
عمل وارثه اما منها بان يكره عليه لانه حق واجب على مورثه او من ماله او
بنفسه ويسم له المشروط فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزم
المالك تمكينه من العمل بنفسه الا اذا كان امينا عارفا بالاعمال فان لم يكن
تركة فلا وارث العمل ولا يلزمه ولو اعطى شخصا خروا بانه يعمل عليها
او يتعهدا وفرايها بينهما لم يصح العقد لانه في الاولى يمكنه ايجار
المرأة فلا حاجة الى براد عقد عليها فيه عز في الثانية الفوائد لا تحصل
بعمله **فصل في الاجارة** وهي بكسر الهمزة اسم من ضمها وفتحها لغة
للأجرة وشرعا تملك منفعة بعوض شرط ثاني والاصل فيها قبل الاجماع
اية فان ارضعن لكم ووجه الدلالة ان الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب
اجرة وانما يوجبها ظاهر في العقد فيتعين وخير سلم ان صلى الله عليه
نهي عن المزاجعة وامر بالمزاجعة والمعنى فيها الى الحاجة ذاعية اليها
اذ ليس كل احد مكره ومسيكين وخادم فحوزت لذلك كما جازع الا
واركانا اربعة صبغة واجرة ومنفعة وعافان مكره ومكره واثار في
المصنف رحمه الله تعالى الى احد الاركان وهو المنفعة بقوله **وكاذا سكن**
الانتفاع به منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والاباحة بعوض
معلوم **بقا صيغة** مدة الاجارة **صحة اجارة** كاجرتك هذا الثوب
مثلا فيقول المستاجر قبلت بصيغة هذه العبارة موهنة وهي عند صحت
اجارته وهو الركن الثاني واستاجرت وتنقذ ايضا بقول المجرى لار

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

دكلما مقطوعة

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

مثلا اجرتك

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

مثلا اجرتك منفعة سائمة مثلا على الارض فيقبل المستاجر فهو كالا اجرتك
ويكون ذكر المنفعة تأكيد لقول البائع بعتك عين هذا الدار ورجعتها فخرج بمنفعة
العين وبمقصودة التافهة كاستجار بيتا على كارة لا تعب ومعلومه
القرائن والمجالة على عمل مجهول وبقابلية ما ذكر منفعة الموضع فان العقد
عليها لا تسى اجارة وبغرض جهة المنافع والوصية بها والشركة والاعارة
معلوم المساقاة والمجالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالحج بالرزق
ودلالة الكافر لنا على قلعة تجارية منها وببقا عينه ماله هبة عينه
في الاستعمال كالشعير للسراج فلا تنصح الاجارة في هذه الصور وذكر
لها شروطا اخر او ضمنها في شرح المنهاج وغيره وانما تنصح اجارة ما
اسكن الانتفاع به مع هذه الشروط **اذ اقتدرت منفعة** في العقد
اسرى الاول ان يكون يتعين **من** في المنفعة المجهولة القدر كالسكنى
والرضاع وسقي الارض ومخوذك اذ السكنى وما يشع الصبي من اللبن
وما تروى به الارض من السقي يختلف ولا ينضب فاحتيج الى منفعة
الى تقديره بمدة **او** اى والامر الثاني يتعين محل **عمل** في المنفعة المعلومة
القدر في نفسها كحياطة الثوب والركوب الى مكان فتعين العمل فيها طرقي
الى معرفتها فلو قال ليخطبني ثوبا لم يصح بل يشترط ان يبين ما يريد
من الثوب من قميص او غيره وان يبين نوع الحياطة اهي رومية او
فارسية الا ان تطرد عادة بنوع فيجوز المطلق عليه **منفعة** بقى على المصنف
قوله تروية او فارسية او رومية بقدرته والفا رسية بقدرته وقوله
فسم ثالث وهو تقديرها بما عاكفوله في استجار عين استاجرتك
لي كذا شهرا ما لوجه بين الزمن ومحل العمل كما كترت لك لتخيط هذا الثوب
الهزار لم يصح لان العمل قد يتقدم وقد يتأخر كالا سلم في قفيل خنطه بشرط

201

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...
قوله ان لا يتعدى ثلثي حصة المالك في الميراث...

فصل في اجراء البطلان الاول في انما اتي به منفصلا ولم ينفذ في ماله

كابل او خيل ونوعها كخافي او عربي وذو كورة او انوثه وصفة سيرها
من كونها مصلحة او مجرا او فطو فالان الاغراض تختلف بذلك
وشرط في اجارة العين والذمة للركوب ذكر قدر سراً وهو السير
ليلا او قد تأوب وهو السير نهارا حيث لم يطر عرف فان اطرد
عرف حمل ذلك عليه وشرط فيها الحمل رايه محمول ان حضر او امتحانه
بيدا وتقديره حضر او غاب وذكر جنس كبد وعلى مكر دابة لركوب
اكاف وهو مات تحت البرذعة وبرذعة وجرام وتفر وبرذة وهي الحلقه
تجعل في الانف البعير وخظام وهو زمامه يجعل في الحلقه وينبع في
خوسرج وجبر وكحل وخط وصبع ونحو ذلك عرف مطرد في محل الاجارة
لانه لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فمن اطرد في حقه من العاقدين
شي من ذلك فهو عليه فان لم يكن عرف او اختلف العرف في محل الاجارة
وجب البيان وتصح الاجارة مدة تبقى فيها العين الموصرة غالبا
فيوجر الرقيق والدارن لا يمين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة او سنين
على ما يليق به والارض مائة سنة واكثر **ولا تبطل الاجارة** سواء كانت
واردة على العين او على الذمة **بموت احد المتعاقدين** ولا يجوز فيها
بل تبقى الى انقضاء المدة لانها عقد لازم فلا تنفسخ بالموت كالبيع وتختلف
المستاجر وارثه في استيفاء المنفعة وتنفسخ بموت الاجير اعم
لانه مورد العقد لا ينفذ فلا يستثنى ذلك من عدم الانفساخ
كمن استثنى منه مسائل منها مالوا اجر عبده المعلق عتقه بصفة
فوجدت مع موته فان الاجارة تنفسخ على الاصح ومنها مالوا اجرهم
ولده ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ بموته ومنها المدير فانه كالمعلق

عتقه بصفة

فصل في اجراء البطلان الاول في انما اتي به منفصلا ولم ينفذ في ماله

عتقه بصفة واستثنى غيره ذلك مما ذكره في شرح البهجة وغيره ولا
ولا تنفسخ بموت ناظر الوقف من حاكم او منصوبه او من شرط له النظر
على جميع البطلان ويستثنى من ذلك مالو كان الناظر هو المستحق للوقف
واجرب دون اجرة المثل فانه يجوز له ذلك فاذا مات في اثنا المدة انفسخت
كما لو قال اني الرفعة ولو اجر البطلان الاول من الموقوف عليهم العين الموقوفة
مدة ومات البطلان الموصر قبل تمامها وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في
حصته مدة استحقاقه فقط او اجر الولي صبي او بالمدى لا يبلغ فيها الصبي
بالسن فيبلغ فيها بالاحتلام وهو رشيد انفسخت في الوقف لان الوقف ينقل
استحقاقه بموت الموصر لغيره ولا ولاية له عليه ولا يباينة ولا ينفسخ في الصبي لان
الولي تصرف فيه على المصلحة **وتبطل اي** وتنفسخ الاجارة في المستقبل **تلف**
كل العين المتاجرة كانهما كل الدار والار والاسم وفوات المنفعة بخلاف البيع
المقبوض لا ينفسخ البيع بتلفه بيد المشتري لان الاستيلاء في البيع حصل على
جملة المبيع والاستيلاء على المنافع المفقودة عليها لا يحصل الاشياء شيئا ولا تنفسخ
الاجارة بسبب انقطاع ما ارض استوجرت لزراعة بقا الاسم مع امكن زرعها
بغير الما المقطع بل ثبت الخيار للعب على التراخي وتنفسخ بجسر غير مكر للعين مدة
جسه ان قدر مدة سوا حبه المكري ام غيره لفوات المنفعة قبل القبض ولا
ينفسخ ببيع العين الموصرة للمكري او لغيره ولو بغيره المكري ولا بزيادة
اجرة ولا بظهور طالب الزيادة عليها ولو كانت اجارة وقف كجبرها بالغبطة
في وقفها كما لو باع مالا موليه ثم زادة القيمة او ظهر طالب الزيادة ولا باعثاق
رقيق ولا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق لانه تصرف فيه حاله ملكه
ما لو زوج امته واستقر لها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع عليه بشيء **تبيح**

فصل في اجراء البطلان الاول في انما اتي به منفصلا ولم ينفذ في ماله

ابدال مستوف ومستوفي به كحصول من طعام وغيره ومستوفي فيه
 كان اكثر دابة لركوب في طريق الى قرية بمثل المستوفي والمستوفي به ومستوفي
 فيه او بدون مثلهما المفهوم بالاولي اما الاول فيكون لو اكثر ما اكتره
 لغیره واما الثاني والثالث فلا هما طريقان للاستيف كالركب لا معقود
 عليهما ولا يجوز ابدال مستوفي منه كدابة لانه اما معقود عليه او متعين
 بالقبض الا في اجارة ذمة فيجب ابداله لتلف او تعيب ويجوز مع سلامة
 منها برضى تكثر لان الحق له **والضمان على الاجير** في تلف ما بيده
 لانه أمين على العين المكتره لانه لا يمكن استيفاء حقة الا بوضع اليد
 عليها ولو بعد مدة الاجارة ان قدرت بزمن او مدة امكن الاستيفاء
 ان قدرت بحمل عمل استيفاء لما كان وكالوديع فلو اكثر دابة ولم
 ينفع بها فبقيت واكثره خياطة ثوب او صبغة فتلف لم يضمن
 سوا انفراد الاجير باليدام لا كان فعدا لمكثري معه حتى يعمل او احضر
 له ما اخذ الخياط او غيره من منزله ليعمل كعامل القراض **الابعدان** كان ترك الانتفاع بالدابة فتلفت
 الدابة لم يضمن له ولا لاجيرها لانه انتفع بها في وقت لو انتفع بها في عادة
 وسلمت وكان ضررها او خلعها بالبحار فوق عادة فيها او اركبها او حمل
 الدابة ما يترط شعير بدلا ما يترط رطل او عكسه او حملها عشر افقرة
 برطل عشر افقرة شعير فيصير ضمانا لها التعدي بخلاف ما لو حملها
 عشر افقرة شعير بدلا عشر افقرة برفانه لا يضمن لحقة الشعير مع
 استوائها في الحجم **تلبية** لاجرة لعل كخلق رأس وخياطة ثوب بلا
 شرط اجرة وان عرف ذلك العمل بها لعدم التزامها مع صرف العامل

قوله ولا ضمان على الاجير في التلف
 كان العقد صحيحا وان كان
 وكان الاجير مستوفيا فان كان
 واجارة منه فلا ضمان الا بالقبض
 وان كانت الاجارة من قبيل
 الا بالقبض والضمان على
 ما عليه

ان الاجرة لا تجوز الا بمثل
 وصاحبه وخلافه في التلف
 واما اخذ الخياط او غيره
 من منزله ليعمل كعامل القراض
 والدابة لم يضمن له ولا لاجيرها
 فاما ان يترط رطل او عكسه او
 حملها عشر افقرة شعير فيصير
 ضمانا لها التعدي بخلاف ما لو
 حملها عشر افقرة شعير بدلا
 عشر افقرة برفانه لا يضمن
 لحقة الشعير مع استوائها في
 الحجم

بطلان الاجرة
 بطلان الاجرة
 بطلان الاجرة

منفعة طرا

منفعته هذا اذا كان حراما مطلقا التصرف اما لو كان عبدا او محجورا عليه نفسه
 او غيره فلا ادليس وان اهل التبرع بها فغيره وهذا بخلاف داخل
 الحمام بلا اذن لانه استوفى منفعة الحمام لسكونه فيه وبخلاف
 عامل المساقاة اذا عمل ما ليس عليه باذن المالك فانه يستحق الاجرة الا
 في اصل العمل المتقابل بعوض **تمت** لو قطع الخياط ثوبا وخاطه قبا وقال
 مالكه هذا امرتي فقال المالك بل امرتك بتقطعه قيصا صدق المالك بيمينه
 كما لو اختلفا في اصل الاذن فيخلفانه ما اذن له في قطعه قبا ولا اجرة
 عليه اذا اختلف وله على الخياط ارض نفس الثوب لان القطع بلا اذن موجب
 للضمان وفيه وجهان في الروضة كاصلها بالترجيح احدهما انه ما بين
 قيمته صحيحا ومقطوعا وصحة ابن ابي عمرو وغيره لانه انبت بيمينه
 انه لم ياذن في قطعه قبا والثاني ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا
 قبا واختاره السبكي وقال لا يتجه غير هذا هو الظاهر لان الاصل في القطع
 ما دون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت او كان مقطوعا قبا اكثر
 قيمة فلا شيء عليه ويجب على المكثري تسليم مفتاح الدار الى المكثري اذا
 سلمها اليه لتوقف الانتفاع عليه واذا سلمه المكثري فهو في يده امانة
 فلا يضمنه ولا تعريض وهذا في مفتاح غلق مثبت اما القفل المنقول
 فلا يستحقه المكثري وان اعتيد وعادتها على المجرى سوا اقرارن الخلل
 العقد كدار لآبائهم عرض لها واما فان بادروا بفتحها ولا للمكثري
 الخيار ورفع الثلج عن السطح في دوام الاجارة على المجرى لانه كعمارة
 الدار وتظيف عرشه الدار عن ثلج وكناسة على المكثري ان حصل في
 دوام الدار فان انقضت المدة اجبر على نقل كناسة دون الثلج

قوله ولا ضمان على الاجير في التلف
 كان العقد صحيحا وان كان
 وكان الاجير مستوفيا فان كان
 واجارة منه فلا ضمان الا بالقبض
 وان كانت الاجارة من قبيل
 الا بالقبض والضمان على
 ما عليه

ان الاجرة لا تجوز الا بمثل
 وصاحبه وخلافه في التلف
 واما اخذ الخياط او غيره
 من منزله ليعمل كعامل القراض
 والدابة لم يضمن له ولا لاجيرها
 فاما ان يترط رطل او عكسه او
 حملها عشر افقرة شعير فيصير
 ضمانا لها التعدي بخلاف ما لو
 حملها عشر افقرة شعير بدلا
 عشر افقرة برفانه لا يضمن
 لحقة الشعير مع استوائها في
 الحجم

بطلان الاجرة
 بطلان الاجرة
 بطلان الاجرة

بطلان الاجرة
 بطلان الاجرة
 بطلان الاجرة

دعوت الی اللہ

قوله وفي نسخة وهو فام
فالقائمت يعود القنبر
الى الحفالة باعتبار صيغتها
والتذكير واجع السباو
ذكره باعتبار ان الحزب لقوم
فالقنبر والقنبر بالفتح
غير مستقيم قنا لقرن هو

فيكون
الزراعة
فيكون
الزراعة

فيكون
الزراعة
فيكون
الزراعة

المساقاة على الشجر تبعاً للمحاجة الى ذلك ان اتخذ عقد وعامل بان يكون
عامل المزارعة فهو عامل المساقاة وعسراً فرد الشجر بالسقي وقدمت
المساقاة على المزارعة وان تفاوت الجزان الشرطان من الفرد والزرع
وخارج بالمزارعة المخابرة فلا تنضم تبعاً للمساقاة لعدم ورودها
في ذلك **واذا** افردت المزارعة او المخابرة بان **دفع** مطلق التصرف
لرجل **ارضا** اي مكنه منها **ليرعاها** وكان البذر من المالك **ونشر**
له اي للعامل **جرا** كثيرا كان او قليلا **معلوما** كالثلث **من ريعها**
وهو المسمى بالمزارعة او كان البذر من العامل وشرط للمالك مامر
وهو المسمى بالمخابرة **لم يجر** في الصورتين للذي عن الاولى في مسلم
وعن الثانية في الصحيحين والمعنى في المنع فيها ان تحصل منفعة
الارض بمكنه بلا اجارة فلم يجر العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي
بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد اجارة عليه فحوزت المساقاة
للمحاجة والمغل في المخابرة للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه المالك
اجرة مثل الارض وفي المزارعة للمالك لانه بناء ملكه وعليه للعامل
اجرة مثل عمله وعمله وابه وعمل ما يتعلق به من الآلة سواء **احصل**
شي من الزرع ام لا اخذ من نظيره في الفراض وذلك لانه لم يرض **بمطلق**
منفعته الا يحصل له بعض الزرع فاذا لم يحصل له وانصرف كل المنفعة
للمالك استحق الاجرة وطريق جعل الغلة لهما في صورة افراد الارض
بالمزارعة ان يستاجر المالك العامل بنصف البذر شايعا للزرع له
النصف الاخر في الارض ويعبر نصف الارض شايعا ويستاجر
العامل بنصف البذر شايعا ونصف منفعة الارض كذلك لزرع

للمنصف الاخر

قوله نصف الارض ويرجع عليه الاخر جميع العلف لاجرة مثله فالنصف المشروط ويضمن له الاخر جميع العلف كما قاله
المجس في قوله نصف الارض ويرجع عليه الاخر جميع العلف لاجرة مثله فالنصف المشروط ويضمن له الاخر جميع العلف كما قاله
المجس في قوله نصف الارض ويرجع عليه الاخر جميع العلف لاجرة مثله فالنصف المشروط ويضمن له الاخر جميع العلف كما قاله

للمنصف الاخر من البذر في النصف الاخر من الارض فيكونان شريكين
في الزرع على المناصفة ولا اجرة لاحدهما على الاخر لان العامل
يستحق من منفعة الارض بقدر نصيبه من الزرع والمالك من
بقدر نصيبه من الزرع وطريق جعل الغلة لهما في المخابرة ولا
اجرة ان يستاجر العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله
ومنافع دوابه والآلة او بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع
ولا بد في هذه الاجارة من رعاية الروية وتقدير المدق وغيرها
من شروط الاجارة **وان اكره اياها** اي الارض للمزارعة **بذهب**
او فضة او بهما معا او بعروض كالفلوس والنياب **ونشر** له
طعاما معلوما في ذمته قدره وجنسه ونوعه وصفته عنده
وعند المكترى **جاز ذلك** على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم

فيه الاجماع **تمه** لو اعطى شخص اخرا اية ليعمل عليها او يتعهد
وفوايدها بينهما لم يصح العقد لانه في الاولى يمكن ايجار الدابة فلا
حاجة الى ايراد عقد عليها فيه غرر وفي الثانية الفوايد لا تحصل
ولو اعطاها له ليعلمها من عنده بنصف ثمرها ففعل ضمن له المالك
وضمن الاخر للمالك نصف الدر وهو القدر المشروط له بحصوله بحكم بيع
فاسد ولا يضمن الدابة لانها غير مقابلة بعوض وان قال العلف فهو
ففعول فالنصف المشروط مضمون على العالف بحصوله بحكم الشراء الفاسد
دون النصف الاخر **فصل** في احياء الموات وهو يفتح الميرم والواوودي
الارض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها احد قاله الرافعي وقال الماوردي
هو الذي يكره عامرا ولا حريما عامرا من قريب من العامر وبعد والاصل فيه
ان يبين بعضهما البعض

فيكون
الزراعة
فيكون
الزراعة

فيكون
الزراعة
فيكون
الزراعة

قوله في العادة التي هي العرف الذي يعد مثله **عمارة للمحبي** ويختلف ذلك بحسب الغرض منه وصنابطه ان يهيئ الارض لما يريد فيعتبر في سكن الخويط للبقعة بأجر ولين اوطين او الواح خشب بحسب العادة ونصب باب وسقف بعض البقعة ليهيئها للسكنى وفي زريبة للدواب وغيرها كثمار وغلور الخويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكفي الخويط نصب عفا وحجاب من غير بناء وفي مزرعة جمع نحو تراب كقصب وشوك حوله وتوسيتها عطف على جمع لينفصل المحبي عن غيره وتوسيتها بطم منخفض وكسح سفل ويعتبر حرثها ان لم تزرع الابرة فان لم تيسر الالباء يساق اليها فلا بد منه لتهيئها للزراعة وتطهيتها ماء لها ان لم يكن لها ممر مصاد وفي بستان خويط ولو جمع تراب حول ارضه وتطهيتها ماله بحسب العادة وغرس ليقع على الارض اسم البستان ومن شاع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته او نصب عليه علامة كقصب اجمار او اقطعة الختام فتعبر بذلك القدر وهو شحوقه دون غيره ولكن لو احياه اخر ملكه ولو طال عرفا مدة تجره بلا عذر ولم يجي قاله الامام اجبي وانترك فان استعمل بعد اهل مدة قريبة **تنبيه** من احيى مواتا فظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يحتاج الى علاج كنفط وكبريت وقارور او معدن باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره واخر المتنوي عليه صاحب التنبيه اما بقية ما فلا يملكها بالاحياء مع علمه بها فاسد قصده لان المعدن لا يتخذ اذا ولا بستانا ولا مزرعة او نحوها

ضرب الملك بخولجة كريمة **وصفة الاحياء** الذي تملك به الموات شرعا **ما كان في العادة** التي هي العرف الذي يعد مثله **عمارة للمحبي** ويختلف ذلك بحسب الغرض منه وصنابطه ان يهيئ الارض لما يريد فيعتبر في سكن الخويط للبقعة بأجر ولين اوطين او الواح خشب بحسب العادة ونصب باب وسقف بعض البقعة ليهيئها للسكنى وفي زريبة للدواب وغيرها كثمار وغلور الخويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكفي الخويط نصب عفا وحجاب من غير بناء وفي مزرعة جمع نحو تراب كقصب وشوك حوله وتوسيتها عطف على جمع لينفصل المحبي عن غيره وتوسيتها بطم منخفض وكسح سفل ويعتبر حرثها ان لم تزرع الابرة فان لم تيسر الالباء يساق اليها فلا بد منه لتهيئها للزراعة وتطهيتها ماء لها ان لم يكن لها ممر مصاد وفي بستان خويط ولو جمع تراب حول ارضه وتطهيتها ماله بحسب العادة وغرس ليقع على الارض اسم البستان ومن شاع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته او نصب عليه علامة كقصب اجمار او اقطعة الختام فتعبر بذلك القدر وهو شحوقه دون غيره ولكن لو احياه اخر ملكه ولو طال عرفا مدة تجره بلا عذر ولم يجي قاله الامام اجبي وانترك فان استعمل بعد اهل مدة قريبة **تنبيه** من احيى مواتا فظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يحتاج الى علاج كنفط وكبريت وقارور او معدن باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره واخر المتنوي عليه صاحب التنبيه اما بقية ما فلا يملكها بالاحياء مع علمه بها فاسد قصده لان المعدن لا يتخذ اذا ولا بستانا ولا مزرعة او نحوها

قوله ونصب باب وسقف بعض البقعة ليهيئها للسكنى وفي زريبة للدواب وغيرها كثمار وغلور الخويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكفي الخويط نصب عفا وحجاب من غير بناء وفي مزرعة جمع نحو تراب كقصب وشوك حوله وتوسيتها عطف على جمع لينفصل المحبي عن غيره وتوسيتها بطم منخفض وكسح سفل ويعتبر حرثها ان لم تزرع الابرة فان لم تيسر الالباء يساق اليها فلا بد منه لتهيئها للزراعة وتطهيتها ماء لها ان لم يكن لها ممر مصاد وفي بستان خويط ولو جمع تراب حول ارضه وتطهيتها ماله بحسب العادة وغرس ليقع على الارض اسم البستان ومن شاع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته او نصب عليه علامة كقصب اجمار او اقطعة الختام فتعبر بذلك القدر وهو شحوقه دون غيره ولكن لو احياه اخر ملكه ولو طال عرفا مدة تجره بلا عذر ولم يجي قاله الامام اجبي وانترك فان استعمل بعد اهل مدة قريبة **تنبيه** من احيى مواتا فظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يحتاج الى علاج كنفط وكبريت وقارور او معدن باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره واخر المتنوي عليه صاحب التنبيه اما بقية ما فلا يملكها بالاحياء مع علمه بها فاسد قصده لان المعدن لا يتخذ اذا ولا بستانا ولا مزرعة او نحوها

قوله ونصب باب وسقف بعض البقعة ليهيئها للسكنى وفي زريبة للدواب وغيرها كثمار وغلور الخويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكفي الخويط نصب عفا وحجاب من غير بناء وفي مزرعة جمع نحو تراب كقصب وشوك حوله وتوسيتها عطف على جمع لينفصل المحبي عن غيره وتوسيتها بطم منخفض وكسح سفل ويعتبر حرثها ان لم تزرع الابرة فان لم تيسر الالباء يساق اليها فلا بد منه لتهيئها للزراعة وتطهيتها ماء لها ان لم يكن لها ممر مصاد وفي بستان خويط ولو جمع تراب حول ارضه وتطهيتها ماله بحسب العادة وغرس ليقع على الارض اسم البستان ومن شاع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته او نصب عليه علامة كقصب اجمار او اقطعة الختام فتعبر بذلك القدر وهو شحوقه دون غيره ولكن لو احياه اخر ملكه ولو طال عرفا مدة تجره بلا عذر ولم يجي قاله الامام اجبي وانترك فان استعمل بعد اهل مدة قريبة **تنبيه** من احيى مواتا فظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يحتاج الى علاج كنفط وكبريت وقارور او معدن باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره واخر المتنوي عليه صاحب التنبيه اما بقية ما فلا يملكها بالاحياء مع علمه بها فاسد قصده لان المعدن لا يتخذ اذا ولا بستانا ولا مزرعة او نحوها

والمياه المباحة من الاودية كالنيل والفرات والعيون في الجبال وغيرها وبها الامطار يستوي الناس فيها كغير الناس شركا في ملكه في الماء والكلمة والنار فلا يجوز لاحد حصرها ولا للامام اقطاعها بالاجماع فان اراد قوم سقي ارضهم من المياه المباحة فصنق الماء عنهم سقي الاعلا فالاعلا وحسب كل منهم المباحة يبلغ الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك فان كان في ارض ارتفاع وانخفاض افر وكل طرف لسقي وما اخذ من هذه المياه المباح في اناء او بركة او حفرة او نحو ذلك ملك على الصحيح كالاخطاب والاحتشاش وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وحافر بئر عوات لا يملك بل للارتفاع بها لنفسه مدة اقامته هناك او لغيره من غيره حتى يرتحل حديث من سبق الى الماء لم يسبق اليه مسلم فهو احق به واليه الموقوف في الموات للملك وفي ملكه يملك الحافر ما حفره الا انها ملكه كالنهر والدين **ويجب** عليه **بذل الماء** **بلائذ شرط** بل ستة كما ستعرفه **الاول ان يفضل عن نفسه** لنفسه ومالكه وشجر وزرع **والشرط الثاني ان يحتاج اليه غيره** نفسه فيجب بذل الفاضل منه عن شربه ليشرب غيره المحتاج من الاوسيين وقوله **او بهيمة** اي وجب بذل ما فضل عن مالكه وزرعه لبهيمة غيره المحتار من خرد الصحبيين لا تمنعوا فضل الماء لمتعوا به الكلاب **تنبيه** اطلق المصنف الحاجة وقيد ما اورد في بالناجزة قالوا فلو فضل عنه الآن واحتاج اليه في ثاں الحال وجب بذله لانه يستتلف وخرج بقيد المحترم غيره كالراني المحصن وتارك الصلاة وكذا تارك الوضوء على الاصح في الروضة والمهرند والحرقى والكلب العقور والبهيمة المأكولة اذا وطئت محترمة فان الصحيح انها لا تزج فيجب البذل لها **والشرط الثالث ان يكون** الماء الفاضل عما

قوله ونصب باب وسقف بعض البقعة ليهيئها للسكنى وفي زريبة للدواب وغيرها كثمار وغلور الخويط ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة ولا يكفي الخويط نصب عفا وحجاب من غير بناء وفي مزرعة جمع نحو تراب كقصب وشوك حوله وتوسيتها عطف على جمع لينفصل المحبي عن غيره وتوسيتها بطم منخفض وكسح سفل ويعتبر حرثها ان لم تزرع الابرة فان لم تيسر الالباء يساق اليها فلا بد منه لتهيئها للزراعة وتطهيتها ماء لها ان لم يكن لها ممر مصاد وفي بستان خويط ولو جمع تراب حول ارضه وتطهيتها ماله بحسب العادة وغرس ليقع على الارض اسم البستان ومن شاع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته او نصب عليه علامة كقصب اجمار او اقطعة الختام فتعبر بذلك القدر وهو شحوقه دون غيره ولكن لو احياه اخر ملكه ولو طال عرفا مدة تجره بلا عذر ولم يجي قاله الامام اجبي وانترك فان استعمل بعد اهل مدة قريبة **تنبيه** من احيى مواتا فظهر فيه معدن ظاهر وهو ما يحتاج الى علاج كنفط وكبريت وقارور او معدن باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو علمه قبل الاحياء فانه انما يملك المعدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ابن الرفعة وغيره واخر المتنوي عليه صاحب التنبيه اما بقية ما فلا يملكها بالاحياء مع علمه بها فاسد قصده لان المعدن لا يتخذ اذا ولا بستانا ولا مزرعة او نحوها

والمياه المباحة من الاودية كالنيل والفرات والعيون في الجبال وغيرها وبها الامطار يستوي الناس فيها كغير الناس شركا في ملكه في الماء والكلمة والنار فلا يجوز لاحد حصرها ولا للامام اقطاعها بالاجماع فان اراد قوم سقي ارضهم من المياه المباحة فصنق الماء عنهم سقي الاعلا فالاعلا وحسب كل منهم المباحة يبلغ الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك فان كان في ارض ارتفاع وانخفاض افر وكل طرف لسقي وما اخذ من هذه المياه المباح في اناء او بركة او حفرة او نحو ذلك ملك على الصحيح كالاخطاب والاحتشاش وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وحافر بئر عوات لا يملك بل للارتفاع بها لنفسه مدة اقامته هناك او لغيره من غيره حتى يرتحل حديث من سبق الى الماء لم يسبق اليه مسلم فهو احق به واليه الموقوف في الموات للملك وفي ملكه يملك الحافر ما حفره الا انها ملكه كالنهر والدين **ويجب** عليه **بذل الماء** **بلائذ شرط** بل ستة كما ستعرفه **الاول ان يفضل عن نفسه** لنفسه ومالكه وشجر وزرع **والشرط الثاني ان يحتاج اليه غيره** نفسه فيجب بذل الفاضل منه عن شربه ليشرب غيره المحتاج من الاوسيين وقوله **او بهيمة** اي وجب بذل ما فضل عن مالكه وزرعه لبهيمة غيره المحتار من خرد الصحبيين لا تمنعوا فضل الماء لمتعوا به الكلاب **تنبيه** اطلق المصنف الحاجة وقيد ما اورد في بالناجزة قالوا فلو فضل عنه الآن واحتاج اليه في ثاں الحال وجب بذله لانه يستتلف وخرج بقيد المحترم غيره كالراني المحصن وتارك الصلاة وكذا تارك الوضوء على الاصح في الروضة والمهرند والحرقى والكلب العقور والبهيمة المأكولة اذا وطئت محترمة فان الصحيح انها لا تزج فيجب البذل لها **والشرط الثالث ان يكون** الماء الفاضل عما

ما استخلف بالمال المجهول ان يخلفه ما غيره **في يراوعين** في
 جبل وغيره اما الما الذي لا يخلفه كالفار في امان او حصن مسدود
 فلا يجب بذره فخله على الصحيح والفرق انه في صورة الاستخلاف
 يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل بخلافه في غيره والشرط الرابع
 ان يكون بقرب الما كلاباح نزاعه المواشي والا فلا يجب على المذهب
 لخبر الصحيحين لا تمنعوا فضل الما لمتنوعا به الكلا اي من حيث ان الما
 انما نزع بقرب الما فاذا استنع من الما فند منع الكلا والشرط الخامس ان
 لا يحد مال الماشية عند الكلا ما مباحا والا فلا يجب بذله والشرط
 السادس ان لا يكون على صاحب البئر في ورود الماشية الى مائه ضرر في
 زرع ولا ماشية فان لحقه في ورودها ضرر منعت لكن يجوز الماعه
 استيقا فطر الما لها ولا يجب بذله لزرع الغير كسائر المملوكات وانما وجب
 بذله للماشية لحرمة الروح ولا يجب فضل بذل الكلا لانه لا يستخلف في الحال
 ويقول في العادة وزمن رعيه بطول بخلاف الما وحيث لزمه بذل الما الكلا
 لزمه ان يمكنها من ورود البئر ان لم يضرب والا فلا كما مر وحيث وجب البذر
 لم يجز اخذ عوض عليه وان صح بيع الطعام للمضطر لصحة الهبة على بيع فضل
 الما رواه مسلم ولا يجب على من وجب عليه البذر اعارة الما الاستفانة
 بشرط في بيع الما التقدير بكيل او وزن لا بيري الماشية والزرع والفرقة
 بينه وبين جوار الشرب من ما السقا بعرضه ان الاختلاف في شرب
 الادمي هون منه في شرب الماشية والزرع ويجوز الشرب وحق الدرا
 من الجدول والانهار المملوكة اذا كان السقي لا يضربها لكها اقامة لا
 العرفي مقام اللفظ قاله ابي عبد السلام ثم قال **فهم** لو كان النهر

على ان يعبر

هذا هو الوجه في الاستفانة
 انما هو في حق المملوكات
 والاشياء التي لا تملك
 بالملك والاشياء التي
 لا تملك بالملك والاشياء
 التي لا تملك بالملك

لن لا يعتبر اذنه كالتيمم والا وقاف العامة فغدي فيه وقفه انتهى
 والظاهر الجواز والقناة والعين المشركة يقسم ما وها عند ضيقة
 عنهم بنصب حسيبة في عرض النهر فيها ثقب متساوية او متفاوتة على
 قدر الحصص من القناة او العين والشر كالتقسمة بها اية وهي امرنا صون
 عليه كان يسفي كل منهم يوما او بعضهم يوما وبعضهم اكثر بحسب حصته
 ولو سقي زرعه بما مقصوب ضمن الماء ببذله والغلة لانه المالك للبذر
 فان غرم البذر وتحلل من صاحب الما كانت الغلة اطيبة مما لو غرم البذر
 فقط ولو اشعل نارا في حطب مباح لم يمنع احدا الاستفاح بها ولا
 الاستصباح منها فان كان الحطب له فله المنع من الاخذ منها لا الا صطلا
 بها ولا الاستصباح منها **فصل** في الوقف وهو التجسس والسبيل
 بمعنى واحد وهو لغة الحبس يقال وقفت كذا اي حبسته ولا يقال
 او قفته الا في لغة تميمية وهي ردية وعليها العامة وهو عكس حبس
 فان الفصيح احبس واما حبس فلفظة ردية وبشرعا حبس مال
 يمكن الاستفاح به مع بقائه عليه بقطع التصرف في رقبته على مصرف
 مباح موجود ويجمع على وقوف واوقاف والاصل فيه قوله تعالى لن
 تسالوا الرب حتى تنفقوا مما تحبون فان ابا طلحة لما سمعها رغب
 ووقف بئر بها وهي احبا مواله وخبر مسلم اذا مات ابن ادم انقطع
 عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو
 له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي
 واركانه اربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة والمصنف
 ذكر بعضها معبرا عنها بالشرط فقال **والوقف** اي من مختار اهل

هذا هو الوجه في الاستفانة
 انما هو في حق المملوكات
 والاشياء التي لا تملك
 بالملك والاشياء التي
 لا تملك بالملك والاشياء
 التي لا تملك بالملك

هذا هو الوجه في الاستفانة
 انما هو في حق المملوكات
 والاشياء التي لا تملك
 بالملك والاشياء التي
 لا تملك بالملك والاشياء
 التي لا تملك بالملك

الركن الثاني وهو الولد
والركن الثالث وهو الموقوف
والركن الرابع وهو الموقوف
والركن الخامس وهو الموقوف

قوله في الموقوف
قوله في الموقوف
قوله في الموقوف

قوله في الموقوف
قوله في الموقوف
قوله في الموقوف

قوله في الموقوف
قوله في الموقوف
قوله في الموقوف

قوله في الموقوف
قوله في الموقوف
قوله في الموقوف

تبرع **جاء** اي صاحب وهذا هو الركن الاول وهو الواقف فيصح
كأنه ولو لم يبرع ومن مبعوض لا من مكره ومكاتب ومجور عليه بفلس او
غيره ولو بما شرفه عليه وقوله **ثلاثة شرائط** ذكر أربعة واشطط خاسا
وسادسا وسابعا وثامنا كما ستعرفه الشرط الاول وهو الركن الثاني هو
الموقوف **ان يكون ما يستفيع به عينا معينة** مع **يقا عينة** مملوكا للرا
نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولا بد ان يقبل النقل من ملك شخص
الى ملك اخر ويفيد لا يفوتة بغيره ما حاق مقصودا وسوا كان النفع
في الحال ام كوقف عبد وجحش صغيرا وسوا كان عقارا ام منقولا
كشاع ولو سجد او كدبر وعلق عنقه بصفة قال في الروضة
كاصلها ويعتقان بوجود المصلحة ويبطل الوقف بعقدهما وبنوا غراس
وصفا بارض حتى فلا يصح وقف منفعة لانها ليست بعين ولا ما في الذ
ولا احد عبده لعدم تعيينهما ولا مالا يملك الواقف كذكرى وموصى منفعة
له وحده وكذا لو على ولا مستولدة ومكاتب لانها لا يقبل النقل ولا الة
له ولادهم لزمته لان الة الله محرمة والزنية غير مقصودة ولا مالا
يفيد نفعاً كزمن لا يرجى برره وما لا يفيد الا بفوتة كطعام ورجحان غير
مزدوع لان نفعه في فوته ومقصود الوقف الدوام بخلاف ما يدوم كملك
وعنبر ورجحان مزدوع **والشرط الثاني وهو الركن الثالث وهو الموقوف**
عليه ان يكون الوقف على اصل موجود في الحال وهو على فسمين معينين
وغيره فان وقف على معين اشترط امكن تملكه في حال الوقف عليه
بوجوده في الخارج فلا يصح الوقف على ولد وهو لا ولد له ولا على فقرا
اولاده ولا فقير فيهم فان كان فيهم فقير وعني صح ويعطي منه ايضاً

انفق بوجه

قوله في الموقوف
قوله في الموقوف
قوله في الموقوف

انفق بعد كما قاله البغوي ولا على جنين لعدم صحته تملكه وسوا كان مقصودا
او تابعا حتى لو كان له اولاد وله جنين عند الوقف لم يدخل **نعم** ان انفصل
دخل معهم الا ان يكون الواقف قد سمي المودين او ذكر عددهم فلا يدخل كما
قال الاذري **تنبيه** قد علم مما ذكر ان الوقف على الميت لا يصح لانه لا
يملك وبه صرح المجرباني ولا على احد هذين الشخصين لعدم تعيين الموقوف
عليه ولا على نفس العبد لانه ليس اهلا للملك فان اطلق الوقف عليه
فان كان له لم يصح لانه يقع المواقف وان كان لغيره فهو وقف على سبه
واما الوقف على البعض فالظاهر انه ان كان مهايأة وصدر الوقف
عليه يوم نوبته فالحرا ويوم نوبته سبه فكالعبد وان لم يكن مهايأة
ولاع على الرق والحرية ولو وقف على بيمته مملوكة لم يصح الوقف لانها
ليست اهلا للملك بحال فان قصد به مالها فهو وقف عليه وخروج
بالمملوكة الوقوفة كالحيل الموقوفة في الثغور ونحوها فيصح الوقف
على علقها ويصح على ذي معين بما يمكن تملكه له فيمنع وقف المصحة
وكت العلم والعبد المسلم عليه ولا يصح الوقف على مرتد وحربي ولا
وقف الشخص على نفسه لان الاولين لا دوام لهما مع كفرهما والثالث
لنقد تملك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتخصيل الحاصل بحال
والشرط الثالث ان يكون الوقف موقفا على فرع لا ينقطع سوا اظهر
فيه جهة قرينة كالوقف على الفقرا والعلما والمجاهدين والمساكين والرباط
ام لم تظهر كالاغنيا واهل الذمة والفسقة لان الصدقة عليهم جائزة
ولو وقف على الاغنيا وادعى شخص انه غني لم يقبل الا ببينة بخلاف
مالو وقف على الفقرا وادعى شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلا

قوله في الموقوف
قوله في الموقوف
قوله في الموقوف

بشرط الخيار لنفسه في ابقاء وقفه والرجوع فيه متى شاء أو شرطه لغيره أو
 شرط عوده إليه بوجه ما كان بشرط ان يبيعه أو بشرط ان يدخل من
 يشاء ويخرج من شاء يصح قال الراعي كالعق قال السبكي وما اقتضا
 كلامه بطلان العقد غير معروف وافق القفال بان العقد لا يبطل
 بذلك لانه مبني على الغلبة والسلب **وهو اي الوقف على ما شرط الواقف**
 سوا قلنا الملك له ام الموقوف عليه ام ينتقل الى الله تعالى بمعنى انه
 ينفك عن اختصاص الادبيين كما هو الاظهر اذ مبني الوقف على اتباع
 شرط الواقف **من تقديم وتأخير وتسوية وتفضيل** وجمع وترتيب
 وادخال من شاء بصفة واخرجه بصفة مثالا للتقديم والتأخير
 كقوله وقف على اولادي بشرط ان يتقدم الاورع منهم فان فضل
 شيء كان للباقيين ومثالا للتسوية كقوله بشرط ان يصرف لكل واحد
 منهم مائة درهم ومثالا للتفضيل كقوله بشرط ان يصرف لزيد مائة
 ولعمر خمسون ومثالا للجمع خاصة كوقف على اولادي واولادهم
 فان ذلك يقتضي التسوية في اصل الاعطاء والمقدار بين الكل
 وهو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكورهم واناثهم لان الواو
 لمطلق الجمع لا للترتيب كما هو الصحيح عندنا لا صوليني ونقل جماعة
 عن اجماع النجاشي فان زاد على ذلك ما ناسلوا او بطن بعد بطن اذ
 المراد التعميم في النسب ومثالا للترتيب خاصة كقوله وقف على اولادي
 ثم على اولاد اولادي او الاعلا فالاعلا او الود فالاولاد والاقرب
 فالاقرب لدلالة اللفظ عليه ومثالا للجمع والترتيب كوقف على
 اولادي والاد اولادي فاذا انقضوا فاعلى اولادهم ثم على اولاد

اولادهم ما ناسلوا فتكون الاولاد والاولاد مشتركين وبعدهم
يكونون مترتبين وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف الى البطن
الثاني شي ما بقي من البطن الاول واحد وهكذا في جميع البطن
لا يصرف الى بطن وهناك من بطن اقرب منه الا ان يقول من مات
من اولادي فنصيبه لولده فينبع شرطه ولا يدخل اولاد الاولاد في
الوقف على الاولاد لانه لا يقع عليه اسم الولد حقيقة ويدخل اولاد
البنات في الوقف على الذرية وعلى النسل وعلى العقب وعلى اولاد
الاولاد لصدق اللفظ بهم اما في الذرية فليقله نكاحا ومن ذرية
داود وسليمان المان ذكر عيسى وليس هو الاولاد البنات والنسل
والعقب في معناه الا ان قال علي من ينسب الي منهم فلا يدخل اولاد
البنات فيها ذكر نظر العقيد المذكور هذا ان كان الواقع حلالا فان
كان امرأه خلوا فيه بجعل الانتساب فيها لغويا لا شرعيا فالنقيض
فيها البيان الواقع لا لا حرج ومثال الادخال بصفة والا حرج
بصفة كوقفه على اولادي الارامل واولادي الفقرا فلا يدخل
المتروجة ولا يدخل الغني فلو عادت ارملة وعاد فقير اعاد الاحتفال
وتسحق غير الرجعية في زمن عدتها كما قال في الزايد تفقها
تقعة المولى يشمل الاعلا وهو من له الولد والاسفل وهو من عليه
الاولاد فلو اجعلا اشتركا لساوا لاسم لهما والصفة والاستثناء
يلحقان المتعاطفان بحرف مشترك كالواو والفاء ونحوه ان لم يتخللها
كلام طويل لان الاصل اشتراكهما في جميع المتعلقات سواء تقدمت
عليها ام تاخرت ام توسطت كوقف هذا على محاجي واولادي واحفادي

قوله فيتبع شرطه مثلاً إذا قال وقتيت على ولادي ثم ولاد ولادي على أن مات زيد فنصيبه لولده فأت زيدا وخلقاً ولداً
اختص ولده بنصيبه فان مات آخر شارفت ولد زيد أعانه في حصه عمه لأنه قال لم مقام زيدا ولو كان أبوه موجوداً اختار
حتى لو كان له اخت وقتيت ولد لم يأخذ شيئاً لأن الطبقه الثانية ولم ينص العاقل على أنه يأخذ حصه من ولد الأخت
زيد مثلاً فإذا مات أعانه لهم وخلقوا ولاداً اختص ولد زيد بنصيب أبيه واستقرت معهم في الباقي لأنه ولد لزيد
مستلهم من حيث الطبقه الثانية أما إذا قال وقتيت على ولد زيد ثم ولد زيد فنصيبه لولده فكل من مات اختص
ولده ما تأسلوا فتكون الأولاد والأولاد مشتركين وبعدهم
يكونون مترتبين وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف إلى البطن
الثاني شيء ما بقي من البطن الأول واحد وهكذا في جميع البطون
لا يصرف إلى البطن وهناك من بطن أقرب منه إلا أن يقول من مات

من اولادي فنصيبه لولده فيبيع شرطه ولا يدخل اولاد الاولادي
الوقف على الاولاد لا تدل لا يقع عليه اسم الولد حقيقة ويدخل اولاد
البنات في الوقف على الذرية وعلى النسل وعلى العقب وعلى اولاد
الاولاد لصدق اللفظ بهم اما في الذرية فلقوله نعم ومن ذرية
داود وسليمان اوان ذكر عيسى ليس هو الاولاد البنات والنسل
والعقب في معناه الا ان قال على من ينسب الي منهم فلا يدخل اولاد
البنات فيما ذكر نظر العقيد المذكور هذا ان كان الواقف حلالا فان
كان امرا فادخلوا فيه بجعل الانتساب فيها لغويا لا شرعيا فالنقيض
وهذا ان كان امرا فادخلوا فيه بجعل الانتساب فيها لغويا لا شرعيا فالنقيض

فيها البيان الواقع لاله خراج ومثالا لادخال بصفة والاخراج
بصفة كوقفه على اولادي الارامل واولادي الفقرا فلا يدخل
المزوجة ولا يدخل الغني فلو عادت ارملة وعاد فقير اعد الاحتفاظ
وتسحق غير الرجعية في زمن عدتها كما قال في الزايد تفقها
تقعة المولى يشمل الاعلا وهو من له الولد والاسفل وهو من عليه
الولاء فلو اجععا اشتركا لسا ولا سهم لهما والصفة والاستئنا
يلحقان المتعاطفان بحرف مشترك كالواو والفاء وثم ان لم يتخللها
كلام طويل لان الاصل اشتركا في جميع المتعلقات سواء تقدم
عليها ام تاخر ام توسط كوقف هذا على محاسبي واولادي واحفادي

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

قوله ولا تملك بالبيع
والا تملك بالقبض
المتن ان المهر لا يملك بالبيع
الشئ لا يملك بالقبض
اصلا وهذا ما حذر به الملك
سلكا ما ورا لافاض الملك

مسائل غير ذلك ذكرنا في شرح المنهاج وغيره وشرط في العاقدا هو الركن
الثاني ما مر في البيع فيشرط في الواهب الملك واطلاق التصرف في ماله
فلا يصح من ولي في ماله محرم ولا من مكاتب بغير اذن سيده ويشترط في
الموهوب له ان يكون فيه اهلية الملك لما يوجب له من مكلف وغيره وغير
الكلف يقبل له ولله فلا يصح لمحل ولا لبيهة ولا لرفيق نفسه فان اطلق
الهبة له فهي لسيده **ولا تملك اى لا تملك الهبة الصحيحة غير الفنية**
وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة **الا بالقبض** فلا تملك بالقبض
لما روى الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اهدى الى الجاشي ثلثين
اوقية مسكاً ثم قال لا مسلمة ابي اؤركي الجاشي قدمات ولا اؤركي الهدية التي
اهديت اليه الاسترذ فاذا ردت الى منى لك فكان كذلك ولانه عقد ارفاق
كالقرض فلا يملك الا بالقبض وخرج بالصحيحة الفاسدة فلا تملك بالقبض
وبغير الضمنية كما لو قال اعنق عبدك عني مجانياً فانه يعتق عنه ويسقط
القبض في هذه الصورة كما سقط القول اذا كان التماس العتق بعض
كما ذكره في باب الكفارة وبغير ذات الثواب فانه اذا سلم
الثواب استقل بالقبض لانها بيع **فنية** تحمل كلامه هبة الاب لابنه
الصغير انها لا تملك الا بالقبض كما هو مقتضى كلامهم في البيع وحكم
خلافاً لما حكاه ابي عبد البر ولا بد ان يكون القبض باذن الواهب فيه
ان لم يقبضه الواهب او اكان في بدا المتهب ام لا فلو قبضه لا اذن
ولا اقباض لم يملكه ودخل في ضمانه سواء قبضه في مجلس العقد
بعده ولا بد من امكن السير اليه ان كان غائباً وقد سبق بيان القبض
الا انه هنا لا يكتفي بالاتفاق ولا الوضع بل يدرى بغير اذنه لانه غير مستحق

قوله غير الضمنية سياق
بغيره مقوم لما سبق عليه
على جها افا عتقه فانه لا يتوكل
على قبضه

قوله مستقل بالقبض لو قال
فانما تملك به وقد قبضت كات
ادى

القبض بخلاف

القبض بخلاف البيع فلموات الواهب او الموهوب له قام وارث الواهب
مقامه في الاقباض والاذن في القبض ووارث المتهب في القبض ولا
تفسخ بالموت ولا بالجنون ولا بالاعمال لانها تؤدى الى الزوم كما يبيع
في زمن الخيار **واذا قبضها الموهوب له** اى الهبة الشاملة للهدية
والصدقة **لم يكن الواهب حينئذ الرجوع فيها الا ان يكون الواهب**
والذ وكذا سائر الاصول من الجهتين ولو منع اخلاف الدين على المشهور
سواء قبضها الولد ام لا غنيا كان او فقيراً صغيراً ام كبيراً خبيراً ام لا لم يلزم له
ان يعطي عطية او يهب هبة ف يرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولله راء
الترمذي والحاكم وصحاحه والوالد يشمل كل الاصول ان حمل اللفظ على
حقيقته ومجانة والا الحق به بقية الاصول يجامع ان لكل ولادة كما
في النفقة وحصول العتق وسقوط القود **فنية** محل الرجوع فيما اذا
كان الولد حراً اما الهبة لولده الرقيق فهدية لسيده وحمل ايضا في هبة
الاعيان اما لو وهب لولده ديناً له عليه فلا رجوع سواء قلنا انه تملك
ام اسقاط اذ لا بقا للدين فاشبه ما لو وهب شيئاً فلف وشرط رجوع
الاب او احد سائر الاصول بقا الموهوب في سلطنة الولد ويدخل في
السلطنة ما لواقع الموهوب او غصب فيثبت الرجوع فيها وخرج
بهما ما لوجبي الموهوب او اقلس المتهب وتجر عليه فيمنع الرجوع **نعم**
لو قال انا او دي ارش المجانية وارجع مكن في الاصح ومنع الرجوع
ايضا ببيع الولد الموهوب او وقفه او عتقه وخوذه لك مما يزيل الملك
عنه وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه
الواهب وهو كذلك ولا يمنع الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء

قوله والهدية الشاملة للصدقة
لما سبق عليه

قوله تملك صديق والعتق
ممن اسقاط لغيره

السلطنة لان الملك له وما بعد القبض فلا رجوع له لولا سلطنته ولا يمنع ايضا
 تعليق عتقه ولا تبينه ولا تزويج الرقيق ولا زراعة الارض ولا اجارها لان
 العين باقية بحالها **يستثنى** من الرجوع مع بقاء السلطنة صور منها ما هو
 الاب فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوع وليه بل اذا افاق كان له الرجوع
 ذكره القاضي بطلبه منها ما لا يحرم والموهوب صيد فانه لا يرجع في
 الحاله لانه يجوز ان يات يده على الصيد في حال الاحرام ومنها ما لو اراد الوالد
 وفرعنا على وقف ملكه وهو الراجح فانه لا يرجع لان الرجوع لا يقبل الوقف كما
 لا يقبل التعليق فلو حل من احرامه او عاد الى الاسلام والموهوب باق
 على ملك الولد **رجوع** لو وهب لولد شيئا ووهب الولد لولد لم يرجع لاد
 في الاصل لان الملك غير مستفاد منه ولو وهبه لولد فوهبه الولد لاختيه من
 ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك الرجوع فالاب اولى ولو
 وهبه الولد لجدته ثم الجد لولد وله فالرجوع للجد فقط ولو زال ملك الولد
 عن الموهوب وعاد اليه بارت او غيره لم يرجع الاصل لان الملك غير مستفاد
 منه حتى يرجع فيه ولو زرع الولد الحب او فزع البيض لم يرجع الاصل فيه
 كما جزم به ابن المقري وان جزم الملقين بخلافه لان الموهوب صار متعلقا
 ولو زاد الموهوب رجوع فيه بزيادة المتصلة كالسمي دون المنفصل كالولد
 الحادث فانه يقع للمتهب كدونه في ملكه بخلاف الحمل المقارن للهبه فانه
 يرجع فيه وان انفصل ويحصل الرجوع برجعة فيما وهبت او استرجعته
الارادة ملكي او ملكي او نفقت الهبة اخذ ذلك كابطلتها او فسختها
 ولا يحصل الرجوع ببيع ما وهبه الاصل لفرعه ولا بوقفه ولا بهبته ولا
 عتاقه ولا بوطي الامة ولا بد في صحة الهبة من صيغة وهي الركن الرابع وتحصل
 بالجار في قوله

في الاصل لان الملك غير مستفاد منه ولو وهبه لولد فوهبه الولد لاختيه من ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك الرجوع فالاب اولى ولو وهبه الولد لجدته ثم الجد لولد وله فالرجوع للجد فقط ولو زال ملك الولد عن الموهوب وعاد اليه بارت او غيره لم يرجع الاصل لان الملك غير مستفاد منه حتى يرجع فيه ولو زرع الولد الحب او فزع البيض لم يرجع الاصل فيه كما جزم به ابن المقري وان جزم الملقين بخلافه لان الموهوب صار متعلقا ولو زاد الموهوب رجوع فيه بزيادة المتصلة كالسمي دون المنفصل كالولد الحادث فانه يقع للمتهب كدونه في ملكه بخلاف الحمل المقارن للهبه فانه يرجع فيه وان انفصل ويحصل الرجوع برجعة فيما وهبت او استرجعته

فسرع لولا اقترون حبا وبذره فإراد المقترون الرجوع به يرجع حبا وبذره فثبت فان ما لكه يرجع في الزرع
 ويلزم الفا حب ارض اشتمل ان حجب انقص من الزرع ولا يشترط في الهبة والصدقة ما
 شروط الموهوب وشروط العاقل فلا بد منها لكون الهبة والصدقة صحيحة فان اختلفت شروط الوهب
 كانت فاسدة فلا تملك ولو قبضت ولما لكها الرجوع فيها فان تلفت فلا ضمان وان اختلفت شروط
 بايجاب وقبول لنظام الناطق مع التواصل المتبادل كالبيع ومن صريح الايجاب
 وهبتك ومختك وملكك بلا من ومن صريح القبول قبلت ورصيت
 ويقبل الهبة للصغير ونحوه من ليس اهلا لقبول الولي ولا يشترط الايجاب
 والقبول في الهبة ولا في الصدقة بل يكفي الاعطاس للمالك والاخذ من المذوق
 له **رخص** يعري ورقي فالعري كما **اذا امر شيئا** كان قال امرتك هذا اي جعلته
 لك عرك هذا اي جعلته لك عرك او حياتك او ماعث وان زاد فادامت عاد
 لي خبر الصبي حين العري ميراث لاهلها وخرج بقولنا جعلته لك عرك ما لو
 قال جعلته لك عري وعري زيد فانه لا يصح خروجه عن اللفظ المتبادل لما فيه من
 تاقبت الملك فان الواهب او زيد قد يموت او لا بخلاف العكس فان لانا
 لا يملك الامة حياته ولا يصح تعليق العري كذا اذا جافلان او ليس الشهر
 فهذا الشيء لك عرك والرقي كما اذا قال جعلته لك رقي **او قبضته** كان قال
 ارقبته ان مت قبلي عاد الي وان مت قبلك استقرت لك **كان** في الشيء
للعري في الاولى او المرقب في الثانية بلفظ اسم المفعول فيها **او رقبته**
من بعد ويلفوا الشرط المذكور في العري والرقي خبر اي داود لا تقربوا
 ولا ترقبوا فن ارقب شيئا او عركه فهو لورثته اي لا تقربوا ولا ترقبوا
 طبعاني ان يعود اليكم فان مصير الميراث والرقي من الرقب فكل منهما
 يرقب موت الاخر والهبة ان اطلقت بان لم تقيد بثواب ولا بعده فلا
 ثواب فيها وان كانت لا على من الواهب او قبضت بثواب ولا بعده
 مجهول كوثب فباطلة او معلوم فبيع نظر الى المعنى وظرف الهبة ان لم
 يعتد به كفوصرة عر هبة ايضا والا فلا واذ لم تكن هبة حرام استعماله
 الا في اكل الهبة منه ان اعتيد **تمت** يس للوالدان علا العدل في عطية

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة والصدقة

وهو الوجه في الرجوع في الهبة والصدقة

وهو الوجه في الرجوع في الهبة والصدقة

وهو الوجه في الرجوع في الهبة والصدقة

وهو الوجه في الرجوع في الهبة والصدقة

وهو الوجه في الرجوع في الهبة والصدقة

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 من كتابه الذي لا يحد ولا يوصف ولا يحصى ولا يدرى
 ولا يعلم ولا يحيط به ولا يحيط به ولا يحيط به

مردود وكافر معصوم في دار السلام كاصطيادهم واحتطابهم ونزع
 اللقطة منهم وسلم لعدله لانهم ليسوا من اهل الحفظ لعدم امانتهم ويضم
 لهم مشرف في التعريف فان تم التعريف تملكو وتصح من صبي ومجنون
 وينزع اللقطة منهما وليهما ويعرفها ويملكها لهما اذ اياه حيث
 يجوز الاقتراض لهما لان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها
 او سلمها للقاضي وكالصبي والمجنون السفيرة الا انه يصح تعريفه
 دونها ومن اخذ لقطة لا تخافه بان لقطة الحفظ او تملك او اختصا
 ولم يقصد خيانه ولا غيرها او قصد احدها ونسبه فامين وان قصد
 الخيانه بعد اخذها ما لم يملك او يخفى بعد التعريف ويجب تعريفها وان
 لقطة الحفظ وان اخذها الخيانه فضاين وليس تعريفها ولو دفع
 لقاض لزمه قبولها **واذا اخذها** اي اللقطة الملتقطه الواقع بنفسه
 او غيره **فعليه حينئذ ان يعرف** بفتح حرف المضارعة **سنة اشياء**
 وهي في الحقيقة ترجع الى اربعة وترك معرفة اثنين كما سيظهر الاول
 ان يعرف **وعاها** وهو بكسر الواو والمد ما يحل فيه من جلد وغيره والثاني
 ان يعرف **عفاها** بكسر العين المهملة واصلة كما في تحرير التنبيه عن
 الخطابي الجلد الذي يلبس راس القارورة وهي مراد المصنف كصاحب
 التنبيه لانها جمع بين الوعاء والعفاص والمحكي في تحرير التنبيه
 عن الجمهور ان العفاص هو الوعاء ولذلك قال في الروضة فيعرف
 عفاصها وهي الوعاء من جلد وخرقة وغيرها انتهى فاطلق العفاص
 على الوعاء توسعا الثالث ان يعرف **وكاها** وهو بكسر الواو والمد
 ما تربط به من خيط او غيره **والرابع** ان يعرف **جسها** من نقد وغيره

الخامس يعرف

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النحل
 من كتابه الذي لا يحد ولا يوصف ولا يحصى ولا يدرى
 ولا يعلم ولا يحيط به ولا يحيط به ولا يحيط به

والخامس يعرف عدها كالثنين فالكثر السادس ان يعرف **وزنها**
 كدرهم فالكثر اما كونها ترجع الى اربع فان العفاص والوعاء واحد كما عليه
 الجمهور قلل عدد والوزن يعبر عنهما بالقدر فان معرفة القدر شاملة للوزن
 والعدد والمكيل والذرع والسابع هو المتروك من كلامه ان يعرف **صفتها**
 اهرؤية ام مروية والثامن ان يعرف صفتها من صحة وتكسر ونحوها وهذه
 هذه الاوصاف تكون عقب الاخذ كما قاله المتولي وغيره وهي كماله
 الاذرع وغيره وهو المعتمد وهو قضية كلام الجمهور وفي الكافي انها
 واجبة وجرى عليه ابن الرفعة ويندب كتب الاوصاف كما قال الماوردي
 وانه التقطها في وقت كذا **ويجب عليه ان يحفظها لما كملها في حوزتها**
 المظهورة لان فيها معنى الامانة والولاية والاكساب فالامانة والولاية
 اولها والاكساب اخرا بعد التعريف وهل المغلب فيها الامانة والولاية
 لانها ناجزان والاكساب لانه المقصود وجهها في الروضة واصلا
 من غير ترجيح والمزج فيها تغليب الاكساب لا يفتح المقاطع الفاسق واللي
 في دار الاسلام ولولان المغلب ذلك لما صح المقاطعها **ثم اذا اراد الملتقط**
تملكها عرفها سنة اي من يوم التعريف تحديدا والمعنى في ذلك ان السنة
 لا تآخر فيها القوافل غالبا ويمضي فيها الفصول الاربعة قال ابن ابي
 هريرة ولانه لو لم يعرف سنة لصاعت الاموال على اربابها ولو جعل التعريف
 ابدا لا يمنع من المقاطعها فكان في السنة نظر للمفريقين معا ولا يشترط
 ان تكون السنة متصلة بل يكفي ولو مفرقة على العادة ان كانت غير حقيقة
 ولومن الاختصاصات فيعرفها او لا كل يوم مرتين طرفه اسبوعا ثم كل
 يوم طرفه اسبوعا او اسبوعين ثم كل اسبوع مرة او مرتين ثم كل شهر

ادركي

قوله كماله
 وقوله كماله
 وقوله كماله

قوله كماله
 وقوله كماله
 وقوله كماله

قوله كماله
 وقوله كماله
 وقوله كماله

كذلك بحيث لا ينسب انه تكرار لما مضى وانما جعل التعريف في الازمنة الاولى
اكثر لان تطلب المالك فيها اكثر قال الزركشي قيل ومراهم ان يعرف كل
مدة من هذه المدة ثلاثة اشهر ولومات الملتقط في اثنا المدة بني دارة
على ذلك كما بحثه الزركشي ولو التقط اثنان لقطعة عرفها كل واحد نصف سنة
كما قال السبكي انه لا شبه وان خالف في ذلك ابن الرفعة لانها لقطعة واحدة
والتعريف من كل منهما كلها لا لنصفها لانها انما تقسم بينهما عند التملك
تلييه قد يتصور التعريف ستين وذلك اذا قصد الحفظ فعرفها سنة ثم
قصد التملك فانه لا بد من تعريفه سنة من حينئذ ويبين في التعريف
من وجد ان اللقطة ويذكر نذبا للاقط ولو بناه به بعضا وصافها
في التعريف فلا يستوعبها لئلا يعتد بها الكاذب فان استوعبها
ضمن لا قد يدفعه الي من يلزم الدفع بالصفات ويعرفها في بلد الا
لنقاط **وعلى ابواب المساجد** عند خروج الناس لان ذلك اقرب
الى وجود صاحبها **وجب التعريف في الموضع الذي وجد هاتيه**
وليكثر منه فيه لان طلب الشيء في مكانه اكثر وخروج بقوله على ابواب المساجد
المساجد فيكون التعريف فيها كما حزم في المجموع وان افهم كلام الروضة
التحريم الا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه
مجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك ولو اراد
الملتقط سفرا استتاب باذن الحاكم من يحفظها ويعرفها بان سافر
بها واستتاب بغير اذن الحاكم مع وجوده ضمن لتقصير وان التقط
في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها اذ لا فائدة في التعريف
في الاماكن الخالية فان لم يرد ذلك ففي بلد يقصد هاقربت او بعد

سواء قصد هاقربت او بعد

هذا هو الوجه في تعريف المساجد
لانها مذكورة في النسخة
والمراد بها المساجد التي
يخرج منها الناس

سواء قصد هاقربت او بعد قصد بعد قصد الاول بلدة اخرى ولو
بلدة التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها الى اقرب متقولا كان
او مختصا ولا يقدر بشيء بل هو ما يغلب على الظن ان فاقه لا يكون اسفه
عليه ولا يطول طلبه غالبا الى ان يظن اعراض فاقه عنه غالبا وعليه مؤنة
التعريف ان قصد تملكها ولو بعد لقطه الحفظ او مطلقا وان لم يملك لوجوب
التعريف عليه فان لم يقصد التملك كان لقطه لحفظ او اطلق ولم يقصد تملكها
او اختصاصا بموئنة التعريف على بيت المال او على مالك بان يربتها الحاكم
في بيت المال او يقرضها على المالك من الاقط او غيره او يامر بصرفها لرجوع
على المالك او يبيع بعضها ان رآه وانما لم يلزم الاقط لان الحظا فيه
للمالك فقط **فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها كان له ان يملكها**
بشرط الضمان اذ اظهر مالكها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي مدة التعريف
بل لا بد من لفظ او مافي معناه كتملكت لانه تملك مال بيد فافتر الى ذلك
كالتملك بشرط او بحث ابن الرفعة في لقطه لا تملك كخر وكلب لا بد فيها
مما يدل على نقل الاختصاص فان تملكها وظهر المالك ولم يرض يبدلها
ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها لزمه رد هاله بزيادتها المنفصلة وكذا
المنفصلة ان حدث قبل التملك تبعها للقطه فان تلفت حسا او شرعا
بعد التملك غرم مثلها ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت متقومة وقت
التملك لانه وقت دخولها في ضمانه ولا يدفع اللقطة لمدينها بلا وصف
ولا حجة الا ان يعلم الاقط انها له فيلزمه دفعها له وان وصفها له
وطن صدقه جازد دفعها له عملا بظنه بل ليس **نعم** ان تعدد الوصف
لم يدفع الا بحجة فان دفعها له بالوصف فثبتت لاخر حجة حولت له عملا

سواء قصد هاقربت او بعد قصد بعد قصد الاول بلدة اخرى ولو
بلدة التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها الى اقرب متقولا كان
او مختصا ولا يقدر بشيء بل هو ما يغلب على الظن ان فاقه لا يكون اسفه
عليه ولا يطول طلبه غالبا الى ان يظن اعراض فاقه عنه غالبا وعليه مؤنة
التعريف ان قصد تملكها ولو بعد لقطه الحفظ او مطلقا وان لم يملك لوجوب
التعريف عليه فان لم يقصد التملك كان لقطه لحفظ او اطلق ولم يقصد تملكها
او اختصاصا بموئنة التعريف على بيت المال او على مالك بان يربتها الحاكم
في بيت المال او يقرضها على المالك من الاقط او غيره او يامر بصرفها لرجوع
على المالك او يبيع بعضها ان رآه وانما لم يلزم الاقط لان الحظا فيه
للمالك فقط **فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها كان له ان يملكها**
بشرط الضمان اذ اظهر مالكها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي مدة التعريف
بل لا بد من لفظ او مافي معناه كتملكت لانه تملك مال بيد فافتر الى ذلك
كالتملك بشرط او بحث ابن الرفعة في لقطه لا تملك كخر وكلب لا بد فيها
مما يدل على نقل الاختصاص فان تملكها وظهر المالك ولم يرض يبدلها
ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها لزمه رد هاله بزيادتها المنفصلة وكذا
المنفصلة ان حدث قبل التملك تبعها للقطه فان تلفت حسا او شرعا
بعد التملك غرم مثلها ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت متقومة وقت
التملك لانه وقت دخولها في ضمانه ولا يدفع اللقطة لمدينها بلا وصف
ولا حجة الا ان يعلم الاقط انها له فيلزمه دفعها له وان وصفها له
وطن صدقه جازد دفعها له عملا بظنه بل ليس **نعم** ان تعدد الوصف
لم يدفع الا بحجة فان دفعها له بالوصف فثبتت لاخر حجة حولت له عملا

والضرب الثاني **حيوان** **يتمتع** من صغار السباع كذئب ونمر وفهد
بنفسه اما بغير قوة كالارد والحيل والبقال والحير واما بسنة عدوه
كالاراب والظبا المملوكة واما بغيره كالحمام **فان وجده الملقط في**
الصحر الامنة واراد اخذه للملك لم يجر **وتركه** وجوبا لانه مصون بالامتناع
من اكثر السباع مستقن بالرعي الى ان يجده صاحبه لتطلبه له ولان طروق
الناس فيها لا تعم فمن اخذه للملك ضمنه ويبرأ من الضمان بدفعه
الى القاضي لا يبرده الى موضعه وخرج بقيد الملك راده اخذه الحفظ
فيجوز للحاكم ونوابه وكذا الاجاد على الاصح في الروضة ليلا يضيع
باخذها ين وخرج بقيد الامنة ما لو كان في صحرا من نهب فيجوز لقطعه
للملك حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه **وان وجده في الحضر**
بلدة او قرية او قريبا منها كان له اخذه للملك وحينئذ فهو **تخي** فيه
بين الاشيا الثلاثة التي يقدم ذكرها قريبا **فيه** اي الضرب الرابع
في الكلام على الضرب الاول **وامنه** وهو الذي لا يتمتع فاعتق عن اعادتها
هنا وانما جاز اخذ هذا الحيوان في العمران دون الصحر الامنة للملك
ليلا يضيع بامتداد الايدي الخائنة اليه بخلاف الصحر الامنة فان
فيها طروق الناس بها ناد **رتمة** لا يحل لقطعة حرم مكة الا لحفظ فلا
يجز ان لقط للملك او اطلق ويجب تعريف ما للقطعة للحفظ **خبر** ان
هذا البلد حرم الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها ويلزمه الاقط
الاقامة التعريف او دفعها الى الحاكم والسري ذلك ان حرم مكة
مثابة للناس ولما يعودون اليه مرة بعد الاخرى فربما يعودون
من اجلها او يبعث في طلبها وكان جعل ما له به محفوظا عليه كما عرفت

الدين فيه وخرج حرم مكة حرم المدينة الشريفة على ما كتبنا افضل الصلاة
واتم السلام فانه ليس حرم مكة بل هي كاي بلد كما اقتضاه كلام الجمهور

و
 فخره في القبط اي لقطته
 فهو علفه في مصايق ووجه
 ذكره بعد القطة انه نفع
 خاص منها اه بعد عوض
 بعد ويحيى لقطه اي من
 كان لا يورثه اي اعتبار
 سالان وتولد عن اي اعتبار
 لا احده عوض
 الا في بعض النسخ
 الصفة للمعروف او من
 او كان الذي يعرفه
 نفعه او عوضه
 فقهه امر الطفل ان اي
 عوضه
 واستفاد من
 فقهه

اليه ولو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو من لا يحل له نكاح الامة واقرت
بالرق لم ينفسخ نكاحه وتسلم لزوجه ابلا ونهارا ويسا فيها زوجها
بغير اذن سيدها ولدها قبل اقرارها حرد بعد رقيق **فصل في الودعة**
يقال على الابداع وعلى العين المودعة ومناسبة ذكرها بعد اللقيط ظاهر
والاصل فيها قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وخبر
اداء الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خالك ولان بالناس حاجة
بل ضرورة اليها واركابها بمعنى الابداع اربعة ودية بمعنى العين المودعة
وصيغة ومودع ووديع وشرط في المودع والوديع ما هو في موكل ومحل
لان الابداع استنباط في الحفظ فلو اودع شخص موصي كجنون ضمن ما
اودع منه وان اودع شخص موصي انما يضمن ما اودع فيه وشرط في الصيغة
ما هو في الوكالة في شرط اللقيط من جانب المودع وعدم الرد من
جانب الوديع **نعم** لو قال الوديع اودعني مثله فذعه له ساكن في شبه
ان يكون ذلك كالعارية وعليه فالشرط اللفظ من احدى ابي الزكشي
والايجاب اما صريح كما وودعك هذا او استخففتك او كناية مع
النية كخذه **والودعة امانة** اصاله في يد الوديع **فيستحق له**
قبولها اي اخذها ممن قام **بالامانة فيها** بان فذر على حفظها
ووثق بامانة نفسه فيها هذا ان لم يتعين عليه اخذها مخبر
مسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه فان تعين
بان لم يكن ثم غيره وجب عليه اخذها لكن لا يجبر على ائلا في منفعة
وسنعة حره مجانا فان عجز عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يضرها
للتلف قال ابن الرفعة ومحل اذ لم يعلم المالك بحاله والا فلا تخريم

وهذا هو العقد

هذا هو العقد الذي يبرأ به المدين من الدين
والمقرض من القرض والمودع من الوديعة
والرهن من الرهن والمبايع من المبيع
والمتبرع من التبرع والمصدق من الصدقة
والعقار من العقار والمovable من المovable
والمتبرع من التبرع والمصدق من الصدقة
والعقار من العقار والمovable من المovable

هذا هو العقد الذي يبرأ به المدين من الدين
والمقرض من القرض والمودع من الوديعة
والرهن من الرهن والمبايع من المبيع
والمتبرع من التبرع والمصدق من الصدقة
والعقار من العقار والمovable من المovable

وهذا هو العقد وان خالف في ذلك الزكشي وان قد على الحفظ
وهو في الحال أمين ولكن لم يثق بامانة بل خاف الخيانة من نفسه
في المستقبل كره له قبولها خشيته الخيانة فيها وهذا هو العقد
في المنهاج قال ابن الرفعة ويظهر ان هذا اذ لم يعلم المالك بحاله
والا فلا تخريم ولا كراهة كما علم مما مر **تنبيه** احكام الودعة ثلاثة
الحكم الاول الامانة والحكم الثاني الرد والحكم الثالث الجواز وقد
اشار الى الاول بقوله والودعة امانة وقد نصير مضمونة بغواض
عالمها لو خذ من قول المصنف **ولا يضمن الابا بتدري** في تلفها كان
ينقلها من محل اودار لاخرى دونها حرزا وان لم ينهه المودع عن
تلفها لانه عرضها للتلف **نعم** ان نقلها بظن انها ملكه ولم يتفقد
بها لم يضمن وكان يودعها غيره ولو قاضيا بلا اذن من المودع ولا
عذله لان المودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو اودعها غيره لعذر كوض
او سفر له استعانة بمن يحلها حرزا ويعلمها لان العادة جرت بذلك
وعليه لعذر كإدانة سفر ومريض ردها لما لكها او وكيله فان فقدتها
ردها للقاضي وعليه اخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكلف تلخيص فخر
السفر ويعني عن الرد الى القاضي والأمين الوصية بها اليه فمؤخر
عنده فقد المالك ووكيله بين ردها للقاضي والوصية بها اليه وعند
فقد القاضي بين ردها للأمين والوصية بها اليه والمراد بالوصية
بها الاعلام بها والامر بردها مع وصفها بما تتميز به والاشارة
لعيونها ومع ذلك يجب له شاهد كما في الرافعي عن الغزالي فان لم يرد
ولم يوص بها من ذكرها ان تمكن من ردها والا بصا بها

هذا هو العقد الذي يبرأ به المدين من الدين
والمقرض من القرض والمودع من الوديعة
والرهن من الرهن والمبايع من المبيع
والمتبرع من التبرع والمصدق من الصدقة
والعقار من العقار والمovable من المovable

هذا هو العقد الذي يبرأ به المدين من الدين
والمقرض من القرض والمودع من الوديعة
والرهن من الرهن والمبايع من المبيع
والمتبرع من التبرع والمصدق من الصدقة
والعقار من العقار والمovable من المovable

لا نه عرضها للنفوت وكان يردفها بموضع ويسافر ولم يعلم بها امين
 يراقبها لانه عرضها للضياع بخلاف ما اذا علم بها من ذكر لان اعلا
 بها بمنزلة ايداعه فشرطه فقد القاضى وكان لا يدفع متلفا بها كترك
 نفوته ثياب صوف او ترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها لان
 الدود يفسدها بترك ذلك وكل من الهوا وعروق راحته الادمي بها
 يدفعه او ترك علف دابة بسكون اللام لانه واجب عليه لانه من الحفظ
 لان يقاه عن التهوية والبس والعلف فلا يضمن لكنه يعصي في
 مسئلة الدابة كحرمه الروح فان اعطاه المالك علفا علفها منه والاول
 وكله ليعلمها او يسترها فان فقدتها واسمع القاضي ليعترض على
 المالك او يوجرها او يبيع جزا منها في علفها بحسب ما يراه وكان تلف
 بخالفه حفظ ما موربه كقوله لا تترك على الصندوق الذي فيه الودعة
 فرقد وانكسر بشقطة وتلف ما فيه بانكسار لان تلف بعينه كسرة
 فلا يضمن ولا ان نهاه عن قفلين فاقفلها لان رقاده وقفله
 ذلك زيادة في الحفظ ثم شرع في الحكم الثاني وهو الرد بقوله **والرد**
المودع بفتح الدال مقبولا في ردها على المودع بكسر هاء يمينه
 وان اشهد عليه بما عند فقها لانه ائتمنه **تلييه** ما ذكره المصنف
 يجري في امين كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في رد ما جباه
 على الذي استاجر له الجباية كما قال ابن الصلاح وضابط الذي
 يتصدق بيمينه في الرد هو كل امين ادعى الرد على من ائتمنه لا امر
 واستاجر فانها لا يصدق في الرد لانها احدا العين لغرض
 انفسهما فان ادعى الرد على غير من ائتمنه كوارث المالك او ادعى

دار المودع

وارث المودع بفتح الدال رد الودعة على المالك او ادعى المودع عند
 سفره ايضا فادعى الامين الرد على المالك طوب كل من ذكر بيمينه بالرد
 على من ذكر اذا اصر عدم الرد وبعث بيمينه **وعليه اي الوديع ان يحفظها**
 اي الوديعه كما لكها او وارثه **في حرز مثلها** فان اجر اجزاها مع التكن
 اول عليها سارقا بان عين له مكانها وضاعت بالسرقة او دل عليها

من يصادر المالك بان عين له موضعها فضاعت كذلك ضمنها لمساواة ذلك
 الحفظ بخلاف ما اذا علم بها غيره فلو كره الوديع ظالم على تسليم الودعة حتى
 سلمها اليه فلما لك تضمن الوديع لتسلمه ثم يرجع على الظالم لاستيلائه
 عليها ويجب على الوديع الكار الودعة عن الظالم والامتناع من اعلا مديها
 فان ترك ذلك مع القدر عليه ضمن وله ان يحلف على ذلك لمصلحة حفظها
 قال الاذري وبوجه وجوب الحلف اذا كانت الودعة رقيقا والظالم يريد
 قتله او الخوارج ويجب ان يوري في يمينه اذا حلف وامكنه التورية وكان
 يعرفها لئلا يحلف كاذبا فان لم يور كقر عن يمينه لانه كاذب فيه فان حلف
 بالطلاق او العتق سكرها عليه او على اعترافه فحلف حنث لانه فدي الودعة

بزوجته او رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لانه فدي زوجته او رقيقه
 بها ولو اعلم المصنوع مكانها فضاعت بذلك ضمن لمساواة ذلك للحفظ
 لان اعلمهم بانها عند من غير يمينين كما يضاف فلا يضمن بذلك **واذا**
طوب اي طالب المالك او وارثه الوديع او وارثه **بها اي بردها فام**
يخرجها اي لم يرددها عليه **مع القدر عليها** وقت طلبها **حتى تلفت**
ضمنها ببدلها من مثل ان كانت مثلية او قيمة ان كانت منقومة لتركه
 الواجب عليها فان امدته نفا قال ان امدته يا مكرم ان تؤدوا الامانات الى

قوله عليه اي الوديع ان يحفظها
 قوله اي الوديعه كما لكها
 قوله في حرز مثلها
 قوله فان اجر اجزاها مع التكن
 قوله اول عليها سارقا
 قوله من يصادر المالك
 قوله الحفظ بخلاف ما اذا
 قوله سلمها اليه فلما لك
 قوله فان ترك ذلك مع
 قوله قال الاذري وبوجه
 قوله ويجب ان يوري في
 قوله وان اعترف بها
 قوله بها ولو اعلم
 قوله لان اعلمهم بانها
 قوله طوب اي طالب
 قوله يخرجها اي لم يرددها
 قوله مع القدر عليها
 قوله حتى تلفت
 قوله ضمنها ببدلها
 قوله الواجب عليها

ما لا يملكه من مالها بل يحصل بان يحل بينه وبينها
فقط وليس له ان يلزمه مالك الا شهاد وان كان اشهد عليه عند الدفع فانه
يصدق في الدفع بيمينه بخلاف ما لو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في
دفعها اليه ولو قال من عذره ودعيه لما لم يخذل ويغفل لزمه اخذها كما في
البيان وعلى المالك مونة الرد وحل بقوله مع القدره عليها ما اذ لم يقدر على
ذلك لعذر كان كان في جنح ليل والودعيه في خزانه لا يتا في فتح بابها في ذلك
الوقت او كان مشغولا بصلاة او قضا حاجه او في حمام او باكله طعام فلا ضمان
عليه لعدم تقصيره الحكم الثالث الجواز للمودع الاسترداد والوديع الرد وكل وقت
اما المودع فلا له المالك واما الوديع فلا له من بيع بالحفظ قال ابن النقيب
ويشيع ان يقيد جواز الرد للمودع بحاله لا يلزمه فيها القول والاحرم الرد
فان كان بحاله يندب فيها القول فالرد خلاف الاولى ان لم يرض بها المالك
وتنسخ بما تنسخ به الوكالة من موت احدهما او جنونه او اعماؤه او نحو
ذلك مما مر فيها **الحاشية** لو ادعى الوديع تلف الودعيه ولم يذكر له سببا او
ذكر له سببا خفيا كسرقة صدق في ذلك بيمينه قال ابن المنذر بالاجماع ولا
يلزمه بيان الاسباب في ظاهر كبريق فان عرف الحريق وعمومه ولم يحمّل سلامة
الودعيه كما قاله ابن المقرئ صدق بلا يمين لان ظاهر الحال يعنيه عن اليمين ما
اذا احتمل سلامتها بان عم ظاهرا لا يقينا فيحلف لاحتمال سلامتها فان عرف
الحريق دون عموم صدق بيمينه لاحتمال اعداءه وان جهل ما اعداه من الظاهر
طوبى بيمينه عليه ثم يحلف على التلف لاحتمال لانها لم تنكف به ولا يكلف البينة
على التلف لانها محال في نفسه ولو ادعاه ورقة مكتوبا فيها الحق المقر به كايه دينار
وتلف بيمينه ضمن قيمتها مكتوبة واجزى الكتابة كما قاله الشيخان بخلاف

مالو التوفيق

مالو التوفيق
ما لا يملكه من مالها بل يحصل بان يحل بينه وبينها
فقط وليس له ان يلزمه مالك الا شهاد وان كان اشهد عليه عند الدفع فانه
يصدق في الدفع بيمينه بخلاف ما لو طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في
دفعها اليه ولو قال من عذره ودعيه لما لم يخذل ويغفل لزمه اخذها كما في
البيان وعلى المالك مونة الرد وحل بقوله مع القدره عليها ما اذ لم يقدر على
ذلك لعذر كان كان في جنح ليل والودعيه في خزانه لا يتا في فتح بابها في ذلك
الوقت او كان مشغولا بصلاة او قضا حاجه او في حمام او باكله طعام فلا ضمان
عليه لعدم تقصيره الحكم الثالث الجواز للمودع الاسترداد والوديع الرد وكل وقت
اما المودع فلا له المالك واما الوديع فلا له من بيع بالحفظ قال ابن النقيب
ويشيع ان يقيد جواز الرد للمودع بحاله لا يلزمه فيها القول والاحرم الرد
فان كان بحاله يندب فيها القول فالرد خلاف الاولى ان لم يرض بها المالك
وتنسخ بما تنسخ به الوكالة من موت احدهما او جنونه او اعماؤه او نحو
ذلك مما مر فيها **الحاشية** لو ادعى الوديع تلف الودعيه ولم يذكر له سببا او
ذكر له سببا خفيا كسرقة صدق في ذلك بيمينه قال ابن المنذر بالاجماع ولا
يلزمه بيان الاسباب في ظاهر كبريق فان عرف الحريق وعمومه ولم يحمّل سلامة
الودعيه كما قاله ابن المقرئ صدق بلا يمين لان ظاهر الحال يعنيه عن اليمين ما
اذا احتمل سلامتها بان عم ظاهرا لا يقينا فيحلف لاحتمال سلامتها فان عرف
الحريق دون عموم صدق بيمينه لاحتمال اعداءه وان جهل ما اعداه من الظاهر
طوبى بيمينه عليه ثم يحلف على التلف لاحتمال لانها لم تنكف به ولا يكلف البينة
على التلف لانها محال في نفسه ولو ادعاه ورقة مكتوبا فيها الحق المقر به كايه دينار
وتلف بيمينه ضمن قيمتها مكتوبة واجزى الكتابة كما قاله الشيخان بخلاف

والوصايا الفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها من التهام

المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة التقدير قال تعالى فنصف ما فرضتم
اي قدرتم وشرا عا نصيب مقدرا شرعا للوارث والاصل فيه قل الاجماع
ايات الموارث والاخبار بخبر الصحابين الحقوا الفرائض باهلها ما
بقي فلا ولي رجل ذكر فان قيل ما فائدة ذكره كرجل جيب بانه
للتاكيد لا يتوهم انه مقابل الصبي بل المراد انه مقابل الانثى فان قيل
لما لو اقتصر على ذكر كفى فما فائدة ذكر رجل معه اجيب بانه لا يتوهم
انه عام مخصوص وكان في الجاهلية موارث لورثون الرجال دون
النساء والكبار دون الصغار وكان في ابتدا الاسلام يحلف
على قسمته ثم نسخ فتوارثوا بالدم والهمزة ثم نسخ فكانت الوصية واجبة
للولدين والاقربين ثم نسخ بابي الموارث فلما نزل ما قال الله
اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث واستقرت
الاخبار بان تحت على تعليمها وتعلمها من قبلها من قبلها من قبلها
علم الفرائض للناس فاي امر مقبوض واي العلم سبق قبض وتظهر
الفن حتى تختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي فيها ومنها
تعلم الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه اول علم يات
انما سمى نصف العلم لان الانسان حالتين حالة حيوة وحالة
موت وتعلم منها احكام تخصه وقيل لنصف بمعنى النصف قال الشاعر
كانت امة كان الناس نصفان شامت واخر مشن بالذي كنت اصنع
لغيري عروضا

لغيري عروضا

فصل في معرفة النسب
واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة امور وجود اسبابه ووجود شروطه
وانتفاؤه فاما اسبابه فاربعة قرابة ونكاح وولاء وجهه الام
وشروطه اربعة ايضا تحقق موت المورث او الحاقه بالموت حكما كما في حكم
القاضي بموت المفقود اجتهادا او تحقق حياة الوارث بعد موت مورث
ولولملاحظة ومعرفة ادلايه للميت بقرابة او نكاح أو ولاء والجهة المقضية
للاورث تفصيلا والموانع ايضا اربعة كما قال ابن الهائم في شرح كافيته
الرق والعتل واختلاف الدين والدور الحكي وهو ان يلزم من توارث
مختص عدم توريثه كاخ اقرابا للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث
والوارثون من جنس الرجال ليدخل فيه الصغير **عشر** بطريق الاختصاص
منهم اثنان من اسفل النسب وهما **الابن وابن الابن وان سفل** بغير
الفاصل الا فصيح اي نزل واثنان من اعلاه وهما **الاب والجدة ابوين**
الاب وان علا واربعة من الحواشي وهما **الابن لابوين او من احد**
وابنه اي ابن الاخ لابوين او لاب فقط يخرج ابني الام فلا يرث لانه
من ذوي الارحام **وان تراخيا** اي وان سفل ابن الاخ المذكور في
والعم لابوين او لاب فقط يخرج العم للام فلا يرث لانه من ذوي الارحام
وابنه اي العم المذكور **وان تباعا** اي العم المذكور وابنه والمعتق لانه
فرق في العم بين القرب كعم الميت والبعيد كعم ابية وعم جده الى حيث
ينتهي وكذلك ابنة واثنان بغير النسب وهما **الزوج** ولو في عدة زوجه
والمولى ويطلق على نحو عشرين معنى المراد منها هذا السيد **المعتق**
النساء والمراد به من صدر منه الا عتاق او ورث به يرد على الحصر في العزة
عصبة المعتق ومعتق المعتق وطريقا البسط هنا ان يقال الوارثون من

الذكر خمسة عشر

فصل في معرفة النسب
واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة امور وجود اسبابه ووجود شروطه
وانتفاؤه فاما اسبابه فاربعة قرابة ونكاح وولاء وجهه الام
وشروطه اربعة ايضا تحقق موت المورث او الحاقه بالموت حكما كما في حكم
القاضي بموت المفقود اجتهادا او تحقق حياة الوارث بعد موت مورث
ولولملاحظة ومعرفة ادلايه للميت بقرابة او نكاح أو ولاء والجهة المقضية
للاورث تفصيلا والموانع ايضا اربعة كما قال ابن الهائم في شرح كافيته
الرق والعتل واختلاف الدين والدور الحكي وهو ان يلزم من توارث
مختص عدم توريثه كاخ اقرابا للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث
والوارثون من جنس الرجال ليدخل فيه الصغير **عشر** بطريق الاختصاص
منهم اثنان من اسفل النسب وهما **الابن وابن الابن وان سفل** بغير
الفاصل الا فصيح اي نزل واثنان من اعلاه وهما **الاب والجدة ابوين**
الاب وان علا واربعة من الحواشي وهما **الابن لابوين او من احد**
وابنه اي ابن الاخ لابوين او لاب فقط يخرج ابني الام فلا يرث لانه
من ذوي الارحام **وان تراخيا** اي وان سفل ابن الاخ المذكور في
والعم لابوين او لاب فقط يخرج العم للام فلا يرث لانه من ذوي الارحام
وابنه اي العم المذكور **وان تباعا** اي العم المذكور وابنه والمعتق لانه
فرق في العم بين القرب كعم الميت والبعيد كعم ابية وعم جده الى حيث
ينتهي وكذلك ابنة واثنان بغير النسب وهما **الزوج** ولو في عدة زوجه
والمولى ويطلق على نحو عشرين معنى المراد منها هذا السيد **المعتق**
النساء والمراد به من صدر منه الا عتاق او ورث به يرد على الحصر في العزة
عصبة المعتق ومعتق المعتق وطريقا البسط هنا ان يقال الوارثون من

الذكر خمسة عشر الاب وابوين وان علا والابن وابنه وان سفل والاخ الشقيق
والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم لابوين
والعم لاب وابن العم لابوين وابن العم لاب والزوج والمعتق **والوارثات**
من جنس النساء ليدخل فيهن الصغيرة **سبعة** بتقديم السين على الموحدة
بطريق الاختصاص منهن اثنان من اسفل النسب وهما **البنت وبنت الابن**
وفي بعض النسخ **وان سفلت** وهو في بعض نسخ المحرر ايضا وصوابه
وان سفل يحدف المشاة اذ الفاعل ضمير يعود على المضاف اليه اي وان سفل
الابن فان بنته ترث وابنت المشاة يودي الي دخول بنت بنت الابن
في الارث وهو خطأ فامله واثنان من اعلا النسب وهما **الام والجدة ابوين**
بوارث كام الاب وام الام **وان علت** فخرج بالمدلثة بوارث كام اي الام فلا
ترث وواحدة من الحواشي وهي **الاخت** لابوين او من احد هما واثنان بغير
النسب وهما **الزوجة** ولو عدة رجعية والسيدة **المعتقة** بكسر المشاة وهي
من صدر منها العتاق او ورثت به كما مر **تنبيه** الا فصح ان يقال في المرأة
زوج والزوجة لغة مرجوحة قال النووي واسمها لها في باب الفريض
متقين ليحصل الفرق بين الزوجين انتهى والشافعي رضي الله تعالى
عنه يستعمل في عبارة المرأة وهو حسن وطريق البسط هنا ان يقال
الوارثات من النساء عشرة الام والجدة للاب والمجدة للام وان علت
والبنت وبنت الابن وان سفل والاخت الشقيقة والاخت للاب
للأم والزوجة والمعتقة فلما اجتمع كل المذكور فقط ولا يكون الا فصح
ان ترث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط لانهم لا يجيبون
ومن بقي محجوب بالاجماع فابن الابن والابن والجد للاب ونصحه مستلهم

فصل في معرفة النسب
واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة امور وجود اسبابه ووجود شروطه
وانتفاؤه فاما اسبابه فاربعة قرابة ونكاح وولاء وجهه الام
وشروطه اربعة ايضا تحقق موت المورث او الحاقه بالموت حكما كما في حكم
القاضي بموت المفقود اجتهادا او تحقق حياة الوارث بعد موت مورث
ولولملاحظة ومعرفة ادلايه للميت بقرابة او نكاح أو ولاء والجهة المقضية
للاورث تفصيلا والموانع ايضا اربعة كما قال ابن الهائم في شرح كافيته
الرق والعتل واختلاف الدين والدور الحكي وهو ان يلزم من توارث
مختص عدم توريثه كاخ اقرابا للميت فيثبت نسب الابن ولا يرث
والوارثون من جنس الرجال ليدخل فيه الصغير **عشر** بطريق الاختصاص
منهم اثنان من اسفل النسب وهما **الابن وابن الابن وان سفل** بغير
الفاصل الا فصيح اي نزل واثنان من اعلاه وهما **الاب والجدة ابوين**
الاب وان علا واربعة من الحواشي وهما **الابن لابوين او من احد**
وابنه اي ابن الاخ لابوين او لاب فقط يخرج ابني الام فلا يرث لانه
من ذوي الارحام **وان تراخيا** اي وان سفل ابن الاخ المذكور في
والعم لابوين او لاب فقط يخرج العم للام فلا يرث لانه من ذوي الارحام
وابنه اي العم المذكور **وان تباعا** اي العم المذكور وابنه والمعتق لانه
فرق في العم بين القرب كعم الميت والبعيد كعم ابية وعم جده الى حيث
ينتهي وكذلك ابنة واثنان بغير النسب وهما **الزوج** ولو في عدة زوجه
والمولى ويطلق على نحو عشرين معنى المراد منها هذا السيد **المعتق**
النساء والمراد به من صدر منه الا عتاق او ورث به يرد على الحصر في العزة
عصبة المعتق ومعتق المعتق وطريقا البسط هنا ان يقال الوارثون من

من اثني عشر لان فيها رجا وسدس الزوج الربع والاب السدس والابن
الباقى او اجتمع كل الاناث فقط ولا يكون الا والميت ذكر فالوارثات منهن
خمس وهن البنت وبنت الابن والام والاخت لابوين والزوجة والباقي
من الاناث بحجب الجدة بالام والاخت لا بحجب الام بالبنت وكل من الاخت
لاب والمعتقة بالتفريق لكونها مع البنت وبنت الابن عصبة تأخذ
الفاضل عن الفروض وتصاح مسئلتهم من اربعة وعشرين لال فيها
سدس او ثلث الام السدس والزوجة الثمن للبنت النصف وبنت الابن
السدس وللاخت الباقي وهو سهم او اجتمع الذي يمكن اجتماعهم من
الصفين الذكور والاناث بان اجتمع كل الذكور وكل انثى الا الزوجة
فانها الميتة او كل الاناث والذكور الا الزوج فانه الميت ورث منهم في
المسئتين الابوان والابن والبنت واحد الزوجين وهو الزوج حيث آتت
الزوجة وهي حيث الميت الزوج لحجبهم من عداهم فالاولى من اثني عشر
لابوين السدسان اربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي وهو خمسة
بين الابن والبنت اثلاثا ولا ثلث له صحاح فتضرب ثلاثة في اثني
عشر تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصاح والثانية اصلها اربعة وعشرين
للزوجة الثمن والابوين السدسان والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن
والبنت اثلاثا ولا ثلث له صحاح فتضرب ثلاثة في اربعة وعشرين
تبلغ اثنين وسبعين ومنها يصاح ضابط كل من انفرد من الذكور حاز
جميع التركة الا الزوج والاخ للام ومن قال بالرد لا يستغنى الا الزوج وكل
من انفرد من الاناث لا يحوز جميع المال الا المعتقة ومن قال بالرد لا يستغنى
من حوز جميع المال الزوجة **تنبيه** قد علم من كلام المصنف كغيره ان

ذوي الارحام

ذوي الارحام لا يرثون وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة وهم
احد عشر صنفاً وجدية باقطان كابي ام وام الام وان علتوا
هذان صنف واولاد بنات لصلب اولابن من ذكور واناث وبنات
اخوة لابوين اولابا ولام واولاد اخوات كذلك ونوا اخوة لام وعم
موت وبنات اخوة صنف ثالث قوم واولاد اخوات صنف رابع قوم وبنات
لام اي اخوات لام وبنات اعمام لابوين اولاب اولام وعمات
بالرفع واخوال وخالات ومبدلون هم اي عماء الاول اذ لم يبق في الاول
من يدلي به وحمل هذا اذا استقام امر بيت المال فاذا لم يستقم امر بيت
المال ولم يكن عصبة ولا ذو فرض مستغرق ورث ذو الارحام
كما صححه في الزوايد وفي كيفية توزيعهم من ههنا احدهما وهو الاصح
مذهب اهل التنزيل وهو ان ينزل كل منهم منزلة من يدلي به والثاني
مذهب اهل القرابة وهو تقديم الاقرب منهم الى الميت ففي بنت بنت وبنت
بنت ابن المال على الاول بينهما ارباعا وعلى الثاني لبنت البنت لقربها الى
الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب فهذا كله اذا وجد
احد من ذوي الارحام والا فحكمه ما قاله الشيخ عز الدين ابن عبد السلام
انه اذا جارت الملوكة في ماله اعصاخ وظفر به احد يعرف المصارف اخذ وصرفه
فيها كما يصرفه الامام العادل وهو ما جاور على ذلك قالوا الظاهر وجوبه
ثم شرع فممن يحجب ومن لا يحجب بقوله **ومن اي الذي لا يسقط بحال اي**
الذي لا يحجب حجب حرمان والمحب في اللغة هو المنع وشرعاً منع من قام
به سبب الارث بالكلية او من افر حظيه وبسبب الاول يحجب حرمان
والثاني يحجب نقصان فالثاني يحجب الولد الزوج من النصف الى الربع
ويمكن دخوله على جميع الورثة والاول قسمان يحجب بالوصف ويستغنى

قوله وعم بالرفع اما بالجر وهو الاظهر
قوله وبنات اخوة صنف رابع قوم وبنات
لام اي اخوات لام وبنات اعمام لابوين
بالرفع واخوال وخالات ومبدلون هم اي
عماء الاول اذ لم يبق في الاول من يدلي
به وحمل هذا اذا استقام امر بيت المال
فاذا لم يستقم امر بيت

كالقتل والرق وسياقي ويمكن د خوله على جميع الورثة ايضا وجب بالشخص
 او الاستغراق وهو المراد هنا كما يؤخذ من قول المصنف ومن لا يسقط بحال
خمس وهم الزوجان والابوان واولاد الصل ذكر اكان او انثى وهذا اجماع
 لان كلامهم يدل على الميت بنفسه بنسب او نكاح وليس فرع الغير والاصل
 مقدم على الفرع فخرج بقولنا وليس فرع الغير المعنوق ذكر اكان او انثى فانه
 فان ادبي بنفسه فيجب لانه لغير وهو النسب وهذا اول من قول بعضهم
 وضابط من لا يدخل عليه الحب بالشخص حب حرمان كل من ادبي الى الميت
 بنفسه الى المعتق والمعتقة ثم شرع في الحب بالوصف بقوله **ومن** اي والذي
لا يرث بحال اي مطلقا **سبعة** بل اكثر كما استغفره الاول **العبد** قال ابن
 حزم وهو يشمل الذكر والانثى وقال في المحكم العبد هو المملوك اي ذكر اكان
 او انثى والثاني الرقيق **الزوج** الثالث **ام الولد** الرابع **الرقيق المكاتب**
 لنفسهم بالرق وكان الاخص للمصنف ان يقول اربعة بدل سبعة ويعبر
 عن هؤلاء بالرق الى اخر كلامه **تنبيه** اطلاقه شعرا به لافرق بين كامل
 الرق وغيره وهو كذلك اذ الصحيح ان البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية
 لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث
 الرقيق كله ولما البعض فيورث عنه مال كله ببعضه الحر لانه تام الملك
 عليه فيورثه عنه قربه الحر او معتق بعضه وزوجته ولا شيء لسيد لا استيفاء
 حقه مما اكتسبه بالرق واستثنى من كون الرقيق لا يورث كافر له امان حيث
 له جنابة حال حريته واما انه ثم نقص الا مان فسبى واسترق وحصل الموكبة
 بالسراية في حال رقه فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح قال الزرقي
 وليس لما رقيق كله يورث الا هذا والخامس **القاتل** فلا يرث القاتل من مقتول

هذا هو المصنف في قوله لا يرث بحال اي مطلقا سبعة بل اكثر كما استغفره الاول العبد قال ابن حزم وهو يشمل الذكر والانثى وقال في المحكم العبد هو المملوك اي ذكر اكان او انثى والثاني الرقيق الزوج الثالث ام الولد الرابع الرقيق المكاتب لنفسهم بالرق وكان الاخص للمصنف ان يقول اربعة بدل سبعة ويعبر عن هؤلاء بالرق الى اخر كلامه تنبيه اطلاقه شعرا به لافرق بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذ الصحيح ان البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث الرقيق كله ولما البعض فيورث عنه مال كله ببعضه الحر لانه تام الملك عليه فيورثه عنه قربه الحر او معتق بعضه وزوجته ولا شيء لسيد لا استيفاء حقه مما اكتسبه بالرق واستثنى من كون الرقيق لا يورث كافر له امان حيث له جنابة حال حريته واما انه ثم نقص الا مان فسبى واسترق وحصل الموكبة بالسراية في حال رقه فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح قال الزرقي وليس لما رقيق كله يورث الا هذا والخامس القاتل فلا يرث القاتل من مقتول

مطلقا لغير الترمذي

مطلقا لغير الترمذي وغيره ليس للقاتل شيء اي من الميراث ولا لانه لو ورث لم يورث
 ان يسجل الارث بالقتل فاقضت المصلحة حرمانه ولان القتل قطع المولاة
 وهي سبب الارث وسواء اكان القتل عمدا ام غيره مضمونا ام لا يجب شرعا ام لا
 قصد مصلحة كضرب الاب او المعلم ام لا مكرها ام لا فكل من ذلك تناول اطلاقه
والسائل المرتد وخوف كيهودي تنصر فلا يرث احدا اذ ليس بينه وبين
 احد مولاة في الدين لانه ترك كان يقرر عليه ولا يقرر على دينه الذي انتقل اليه
 وظاهر كلامهم انه لا يرث ولو عاد بعد الى الاسلام بعد موت مورثه وهو
 كذلك كما حكى الاجماع عليه صلس ابو منصور البغدادى وما وقع لابي البرقع
 في المطلب من نفيه بما اذا مات مرتدا وانه اذا اسلم تبين ارثه غلظه في
 ذلك صاحبه السبكي في الابتهاج وقال انه فيه خارق للاجماع **تنبيه** ساد
 اطلاق المصنف المعلن وغيره وهو كذلك وكما لا يرث المرتد لا يورث لغيره
 لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقطوع ومات سراية وجب قود الطرف
 ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف **والسابع اهل الملبين**
 مختلفين كملكي الاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
 لانقطاع المولاة بينهما وانفقد الاجماع على ان الكافر لا يرث المسلم ولا
 في توريث المسلم منه فالجهر على المنع فان قيل يرد على ذكر مالومات كافر من
 زوجة كافر حلال منه ووقفنا الميراث فاسلمت ثم ولدت فان الولد يرث
 منه مع حكمنا باسلامه باسلام امه اجيب بانه كان محكوما بكفره يوم مات
 ابيه وقد ورث منه كان حلالا ولهذا قال الكنتاني من محققى المتأخرين
 ان لنا جمادا يملك وهو النطفة واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه نظر
 اذا اجما د مالين حيوان ولا كان حيوانا يعني ولا اصل حيوان وخرج بمليتي

قوله لا يرث بحال اي مطلقا سبعة بل اكثر كما استغفره الاول العبد قال ابن حزم وهو يشمل الذكر والانثى وقال في المحكم العبد هو المملوك اي ذكر اكان او انثى والثاني الرقيق الزوج الثالث ام الولد الرابع الرقيق المكاتب لنفسهم بالرق وكان الاخص للمصنف ان يقول اربعة بدل سبعة ويعبر عن هؤلاء بالرق الى اخر كلامه تنبيه اطلاقه شعرا به لافرق بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذ الصحيح ان البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث الرقيق كله ولما البعض فيورث عنه مال كله ببعضه الحر لانه تام الملك عليه فيورثه عنه قربه الحر او معتق بعضه وزوجته ولا شيء لسيد لا استيفاء حقه مما اكتسبه بالرق واستثنى من كون الرقيق لا يورث كافر له امان حيث له جنابة حال حريته واما انه ثم نقص الا مان فسبى واسترق وحصل الموكبة بالسراية في حال رقه فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح قال الزرقي وليس لما رقيق كله يورث الا هذا والخامس القاتل فلا يرث القاتل من مقتول

قوله الكنتاني في قوله لا يرث بحال اي مطلقا سبعة بل اكثر كما استغفره الاول العبد قال ابن حزم وهو يشمل الذكر والانثى وقال في المحكم العبد هو المملوك اي ذكر اكان او انثى والثاني الرقيق الزوج الثالث ام الولد الرابع الرقيق المكاتب لنفسهم بالرق وكان الاخص للمصنف ان يقول اربعة بدل سبعة ويعبر عن هؤلاء بالرق الى اخر كلامه تنبيه اطلاقه شعرا به لافرق بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذ الصحيح ان البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث الرقيق كله ولما البعض فيورث عنه مال كله ببعضه الحر لانه تام الملك عليه فيورثه عنه قربه الحر او معتق بعضه وزوجته ولا شيء لسيد لا استيفاء حقه مما اكتسبه بالرق واستثنى من كون الرقيق لا يورث كافر له امان حيث له جنابة حال حريته واما انه ثم نقص الا مان فسبى واسترق وحصل الموكبة بالسراية في حال رقه فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح قال الزرقي وليس لما رقيق كله يورث الا هذا والخامس القاتل فلا يرث القاتل من مقتول

الإسلام والكفر ملنا الكفر اذا كان لهما عهد فيتوارثان كيهودى من
 نصراني ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني وبالعكس لان جميع ملل
 الكفر في البطلان كائنة الواحدة فلا يتبعها اذا بعد الحق الا الضلال
 فان قيل كيف يتصور ارث اليهودي من النصراني وعكسه فان الا
 صبح ان من انتقل من ملة الى ملة لا يقر اجيب يتصور ذلك في الولا
 والكناح وفي النسب ايضا فيما اذا كان احدا يوه يهوديا والآخر
 نصرانيا اما بنكاح او وطى شبهة فانه يتغير بعد بلوغه كما قال الرازي
 قيل نكاح المشرك حتى لو كان له ولدان واختا احدهما اليهودية وا
 لآخر النصرانية جعلنا التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخت
 مع اختلاف الدين اما الحربى وغيره كزنى ومعاهد فلا توارث بين
 الحربى وغيره لانقطاع المولادة بينهما والناس من ابهام وقت الموت
 فلو مات متوارثان بغرق او حرق او هدم او في بلاد غربة معا او
 جهلا سبقهما او علم سبقا وجهل لم يرث احدهما من الاخر شيئا
 لان من شرط الارث كما مر تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وهو
 هنا منتف والجعل بالسبق صادق بان يعلم اصل السابق ولا يعلم
 عين السابق وبان لا يعلم سبق اصلا وصور المسئلة خمس العلم بالبيعة
 العلم بالسبق وعين السابق الجعل بالبيعة والسبق الجعل بعين السابق
 مع العلم بالسبق التباس السابق بعد معرفة عينه ففي الصورة الاخيرة
 يوقف الميراث الى البيان او الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة
 وفي الثالثة الباقية تركة كل من ايمتين بغرق ونحو لباقي ورثته لان
 الله تعالى انما ورث الاحياء من الاموات وهذا لا يعلم حياته بعد موت
 صعب فمرد

هذا هو الحق لا يورث من الكفر
 الكفر ملنا الكفر اذا كان لهما عهد
 فيتوارثان كيهودى من نصراني
 ونصراني من مجوسي ومجوسي من
 وثني وبالعكس لان جميع ملل الكفر
 في البطلان كائنة الواحدة فلا يتبعها
 اذا بعد الحق الا الضلال فان قيل
 كيف يتصور ارث اليهودي من النصراني
 وعكسه فان الا صبح ان من انتقل من
 ملة الى ملة لا يقر اجيب يتصور ذلك
 في الولا والكناح وفي النسب ايضا
 فيما اذا كان احدا يوه يهوديا والآخر
 نصرانيا اما بنكاح او وطى شبهة فانه
 يتغير بعد بلوغه كما قال الرازي
 قيل نكاح المشرك حتى لو كان له ولدان
 واختا احدهما اليهودية والآخر
 النصرانية جعلنا التوارث بينهما
 بالابوة والامومة والاخت مع اختلاف
 الدين اما الحربى وغيره كزنى
 ومعاهد فلا توارث بين الحربى وغيره
 لانقطاع المولادة بينهما والناس من
 ابهام وقت الموت فلو مات متوارثان
 بغرق او حرق او هدم او في بلاد غربة
 معا او جهلا سبقهما او علم سبقا
 وجهل لم يرث احدهما من الاخر شيئا



صا حبه فلم يرث كاجنين اذا خرج ميتا والتاسع الدور الحكيم وقد مر
 مثاله والعاشر اللعان فانه يقطع التوارث ذكره الغزالي وقال ابن
 الهائم في شروح كافيه الموانع الحقيقية اربعة القتل والرق واختلاف
 الدين والدور وما زاد عليها فتحيته هافعا مجاز وقال في غيرهما
 ستة الاربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وما زاد عليها مجازا وانفا
 الارث معه لانه مانع بل لانفا الشرط كما في جهل التاريخ وهذا الوجه
 وعد بعضهم من الموانع النبوة مخبر الصحابي بن مخرن معاشر الانبياء لانوار
 ما تركناه صدقة والحكمة فيه ان لا يمتنى احد من الورثة موتهم لذلك فيهلك
 وان لا يقن بهم الرغبة في الدنيا وان يكون ما لهم صدقة بعد وفاتهم
 توامرا لا جودهم وقد علم مما تقر ان الناس في الارث على اربعة
 اقسام منهم من يرث ويرث وعكسه فيهما ومنهم من يرث ولا
 يرث وعكسه فالاول الزوجين واخوين والثاني كرفيق ومرد
 والثالث كبعض وجنين في غرة فقط فالنارث عنه لا غيرها
 والرابع الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم يرثون ولا يرثون
واقرب العصبية من النسب العصبية بنفسه وهم **الابن** لانه
 يدلى الى ايمت بنفسه **ثم ابنته** وان سفل لانه يقوم مقام ابية في
 الارث فكذا في التعصيب **ثم الاب** لادلا سابقا لعصبية به **ثم ابن**
 وان علا **ثم الاخ** **والاب والام** اي الشقيق ولو عبر به كان خصر
ثم الاخ **والاب** لان كلاهما ابن الاب يدلى بنفسه **ثم الاخ**
والاب والام اي الشقيق **ثم الاب** لان كلاهما يدلى
 بنفسه كابية **ثم العم** على هذا **الترتيب** اي فيقدم العم الشقيق على

هذا هو الحق لا يورث من الكفر
 الكفر ملنا الكفر اذا كان لهما عهد
 فيتوارثان كيهودى من نصراني
 ونصراني من مجوسي ومجوسي من
 وثني وبالعكس لان جميع ملل الكفر
 في البطلان كائنة الواحدة فلا يتبعها
 اذا بعد الحق الا الضلال فان قيل
 كيف يتصور ارث اليهودي من النصراني
 وعكسه فان الا صبح ان من انتقل من
 ملة الى ملة لا يقر اجيب يتصور ذلك
 في الولا والكناح وفي النسب ايضا
 فيما اذا كان احدا يوه يهوديا والآخر
 نصرانيا اما بنكاح او وطى شبهة فانه
 يتغير بعد بلوغه كما قال الرازي
 قيل نكاح المشرك حتى لو كان له ولدان
 واختا احدهما اليهودية والآخر
 النصرانية جعلنا التوارث بينهما
 بالابوة والامومة والاخت مع اختلاف
 الدين اما الحربى وغيره كزنى
 ومعاهد فلا توارث بين الحربى وغيره
 لانقطاع المولادة بينهما والناس من
 ابهام وقت الموت فلو مات متوارثان
 بغرق او حرق او هدم او في بلاد غربة
 معا او جهلا سبقهما او علم سبقا
 وجهل لم يرث احدهما من الاخر شيئا

هذا هو الحق لا يورث من الكفر
 الكفر ملنا الكفر اذا كان لهما عهد
 فيتوارثان كيهودى من نصراني
 ونصراني من مجوسي ومجوسي من
 وثني وبالعكس لان جميع ملل الكفر
 في البطلان كائنة الواحدة فلا يتبعها
 اذا بعد الحق الا الضلال فان قيل
 كيف يتصور ارث اليهودي من النصراني
 وعكسه فان الا صبح ان من انتقل من
 ملة الى ملة لا يقر اجيب يتصور ذلك
 في الولا والكناح وفي النسب ايضا
 فيما اذا كان احدا يوه يهوديا والآخر
 نصرانيا اما بنكاح او وطى شبهة فانه
 يتغير بعد بلوغه كما قال الرازي
 قيل نكاح المشرك حتى لو كان له ولدان
 واختا احدهما اليهودية والآخر
 النصرانية جعلنا التوارث بينهما
 بالابوة والامومة والاخت مع اختلاف
 الدين اما الحربى وغيره كزنى
 ومعاهد فلا توارث بين الحربى وغيره
 لانقطاع المولادة بينهما والناس من
 ابهام وقت الموت فلو مات متوارثان
 بغرق او حرق او هدم او في بلاد غربة
 معا او جهلا سبقهما او علم سبقا
 وجهل لم يرث احدهما من الاخر شيئا

العم للاب لان كل منهما ابن الجدة ويدل الميت بنفسه **ثم ابنة** اي العم على
 ترتيب ابيه فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب ثم عم الاب من
 الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذلك الى حيث ينتهي قاله في الروضة وتركه
 المصنف اختصارا **فاذا اعدمت العصبات** من النسب الذين يتبعون
 بانفسهم **فالولي المعنق** والعصبات جمع عصبة وهو يعني به الواحد
 والجمع والمذكر والمؤنث قاله المطرزي وتبعه النووي واكثر ابن الصلاح
 اطلاقه على الواحد لانه جمع عاصب ومعنى العصبة لغة قرابة الرجال
 كابيهم وشيوخهم ليس له سهم مقدس من الورثة فيرث التركة اذا انفرد
 او ما فضل بعد الفروض فقولنا يرث التركة صادق بالعصبة بنفسه
 وهو ما تقدم وبمنفسه وغيره معا والعصبة بغيرهن بنات والاخوان
 غير ولد الام مع اخيهن وقولنا او ما فضل الى اخيه صادق بذلك وبالعصبة
 مع غيره وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس من حال يستغنى
 فيه التركة والمعنق يشمل الذكر والانثى لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم
 انما الولي ائني اعنق ولان الانعام بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة
 فاستويا في الارث وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وانما قدم النسب عليه
 لقوة ورشد اليه **الاول** جهة النسب كجهة النسب والمسببه دون المسببه
 به **ثم عصبة** اي المعنق كنسب المتعصبين بانفسهم كابنه واخيه
 لابنته واخنة ولومع اخوهما المتعصبين لهما لان ابن الصلاح الفروض
 ولا للعصبة مع غيره والمعنى فيها ان الولد اضعف من النسب المتراخي
 واذا ترخى النسب ورث المذكور دون الاناث كبنني الاخ وبنني
 العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعنق

اولى ان لا ترث

في قوله المصنف اختصارا فاذا اعدمت العصبات من النسب الذين يتبعون بانفسهم فالولي المعنق والعصبات جمع عصبة وهو يعني به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المطرزي وتبعه النووي واكثر ابن الصلاح اطلاقه على الواحد لانه جمع عاصب ومعنى العصبة لغة قرابة الرجال كابيهم وشيوخهم ليس له سهم مقدس من الورثة فيرث التركة اذا انفرد او ما فضل بعد الفروض فقولنا يرث التركة صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم وبمنفسه وغيره معا والعصبة بغيرهن بنات والاخوان غير ولد الام مع اخيهن وقولنا او ما فضل الى اخيه صادق بذلك وبالعصبة مع غيره وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس من حال يستغنى فيه التركة والمعنق يشمل الذكر والانثى لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولي ائني اعنق ولان الانعام بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة فاستويا في الارث وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وانما قدم النسب عليه لقوة ورشد اليه الاول جهة النسب كجهة النسب والمسببه دون المسببه به ثم عصبة اي المعنق كنسب المتعصبين بانفسهم كابنه واخيه لابنته واخنة ولومع اخوهما المتعصبين لهما لان ابن الصلاح الفروض ولا للعصبة مع غيره والمعنى فيها ان الولد اضعف من النسب المتراخي واذا ترخى النسب ورث المذكور دون الاناث كبنني الاخ وبنني العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعنق

اولى ان لا ترث لانها ابعد منهما والمعتبر اقرب عصباته يوم موت المعنق
 فلو مات المعنق وخلفا ابين ثم مات احدهما وخلف ابنا ثم مات
 المعنق فلولاه لابن المعنق دون ابن ابنة **تنبيه** كلام المصنف
 كالصرح في ان الولد لا يثبت للعصبة في حيوة المعنق بل انما يثبت
 بعده وليس بمراد بل الولد ثابت لهم في حياة المعنق على المذهب المنصوص
 في الام اذا لم يثبت لهم الولد الا بعد موته لم يرثوا وقال السبكي يتلخص
 للاصحاب فيه وجهان اصحهما انه لم يعد لكن هو المقدم فيما يمكن جعله
 كارت المال ونحوه انتهى وترتيبهم هنا كالترتيب المتقدم في النسب الا في
 مسائل منها اذا اجتمع الجد والاخ الشقيق والاب قدم الاخ هنا
 في الولد على الاظهر بخلافه في النسب فلو اجتمعا معه فلا يقدم اولاد
 الاب على الجد على الاصح بل يقسم الجد مع الشقيق فقط ومنها اذا كان
 مع الجد ابن الاخ فالأظهر تقديم ابن الاخ في الولد لقوة البنوة ومنها
 اذا كان للمعنق ابنا عم احدهما اخ لام فالمدى تقدمه وكذا المصنف
 عما اذا امكن لم يكن للمعنق عصبة وحكى ان التركة لمعنق المعنق ثم
 لعصبة على الترتيب المعتبر وعصبات المعنق ثم لمعنق المعنق
 وهكذا كما في الروضة فالحق فقد اضعف الاب ثم عصبة ثم معنق
 الجدة ثم عصبة وهكذا فان لم يكن وارث انتقل المال لبيت المال
 ارثا للمسلمين اذا انتظم امر بيت المال اما اذا لم ينتظم لكون الامام
 غير عادل فانه يرد على اهل الفروض غير الزوجين لان عدل الرد
 القرابة وهي مفقودة فلهما ونقل ابن سريج فيه الاجماع هذا اذا لم يكونا
 من ذوي الارحام فلو كان مع الزوجية رجع رد عليها كبيت الخالة وبنت

في قوله المصنف اختصارا فاذا اعدمت العصبات من النسب الذين يتبعون بانفسهم فالولي المعنق والعصبات جمع عصبة وهو يعني به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المطرزي وتبعه النووي واكثر ابن الصلاح اطلاقه على الواحد لانه جمع عاصب ومعنى العصبة لغة قرابة الرجال كابيهم وشيوخهم ليس له سهم مقدس من الورثة فيرث التركة اذا انفرد او ما فضل بعد الفروض فقولنا يرث التركة صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم وبمنفسه وغيره معا والعصبة بغيرهن بنات والاخوان غير ولد الام مع اخيهن وقولنا او ما فضل الى اخيه صادق بذلك وبالعصبة مع غيره وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس من حال يستغنى فيه التركة والمعنق يشمل الذكر والانثى لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولي ائني اعنق ولان الانعام بالاعتاق موجود من الرجل والمرأة فاستويا في الارث وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وانما قدم النسب عليه لقوة ورشد اليه الاول جهة النسب كجهة النسب والمسببه دون المسببه به ثم عصبة اي المعنق كنسب المتعصبين بانفسهم كابنه واخيه لابنته واخنة ولومع اخوهما المتعصبين لهما لان ابن الصلاح الفروض ولا للعصبة مع غيره والمعنى فيها ان الولد اضعف من النسب المتراخي واذا ترخى النسب ورث المذكور دون الاناث كبنني الاخ وبنني العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعنق

قوله فقص المسئلة من اثنى عشر جزءا اي سواء اعتبر خرج النصف السهم الواجب للام او اعتبر يخرج الربع للمسلمين
 الباقيين فقصت الربع في وقتي الستة سنة وهو ثلثا لان الاربع والستة تتواءم فقامت بالانصاف في وقت
 نصف واحد في الاخر وتخرج بالاخصار على تقدير ثلثي المال لان بين السهام على كل من ذلك مائة فقصت بالانصاف
 ثلاث فكن في ستة اشراج اتم على اثنى عشر جزءا اصل المسئلة فخرجت اربع وعشرين جزءا

العم لكن المصرف اليها من جهة الرحم لا من جهة الزوجية وانما يرد
 ما فضل عن فروضهم بالنسبة السهام من يرد عليه طلبا للعدل فيهم
 ففي بنت وام يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام ربعهما
 نصف سهم وللبنت ثلثة ارباعهما فتصح المسئلة من اثنى عشر
 وترجع بالاخصار الحارثة للبنت ثلثة وللأم واحد وذكرت
 شيئا من ذلك مما لا يحتمل هذا المختصر في شرح التنبية وغيره ثم شرع
 في بيان الفرائض واصحابها وهم كل من لم سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا
 ينقص وقد ما يستحقه كل منهم بقوله **والفروض** جمع فرض بمعنى نصيب
 انصبا **المذكورة** اي المذكورة المحصورة للورثة بان لا يزداد عليها ولا
 ينقص الا لعارض كقول فينقص او يزداد **في كتاب الله تعالى** للورثة
 وخبر الفروض **سنة** يقول ويبدونه ويعبر عنها بغيران او ضمها
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والثلثان والثلث واخصرها
 الربع والثلث ونصف كل ونصفه وان شئت قلت النصف ونصفه
 ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وان شئت قلت
 النصف ونصفه وربعه والثلثان ونصفهما وربعهما وخرج بقوله
 في كتاب الله تعالى السدس الذي للجدة وللبنت الابن الا ان يقال السدس
 المذكور في كتاب الله تعالى لا مع كون من يستحقه امًا وحيدة او بنت
 ابن والسبع والسبع في سائل الا ان يقال الاول سدس عايل والثاني
 ثمن عايل وثلث ما يقع في الغراوين كزوج وابوين او زوجة وابوين
 وفي سائل الجد حيث معه ذوا فرض كام وجد وخمسة اخوة فانه
 من قبل الاجتهاد **فالفرض الاول النصف** بدأ النصف بغيره لكونه

تسليم في الفرض لاجابة اول
 ذلك بل كلام المتن واضح

في كتاب الله تعالى السدس الذي للجدة وللبنت الابن الا ان يقال السدس المذكور في كتاب الله تعالى لا مع كون من يستحقه امًا وحيدة او بنت ابن والسبع والسبع في سائل الا ان يقال الاول سدس عايل والثاني ثمن عايل وثلث ما يقع في الغراوين كزوج وابوين او زوجة وابوين وفي سائل الجد حيث معه ذوا فرض كام وجد وخمسة اخوة فانه من قبل الاجتهاد فالفرض الاول النصف بدأ النصف بغيره لكونه

الكبرى

أكبر كسر فرد قال السبي وكنت أو د أن لو بدوا بالثلثين لان الله تعالى
 بما بهما حتى رأت ابنا النجا والحسين بن عبد الواحد الوقي بدا بهما فاجتنب
 ذلك وهو **فرض خمسة** احدها **البنت** اذا انفردت عن جنس البنوة
 والاخوة لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **وثانيها بنت الابن**
 وان سفل بالاجماع **اذا انفردت** عن تعصيب فخرج بالتعصيب ما اذا كان
 معها في درجتها فانه يعصمها ويكون لها نصف ما يحصل له وبالتعصيب
 ما اذا كان معها بنت صلب فالها معها السدس كمله الثلثين **وثالثها**
الاخت من الاب والام اذا انفردت عن جنس البنوة والاخوة ولو
 عبرا بالتعقيب لكان اخصر **رابعها الاخت من الاب** اذا انفردت عن
 جنس البنوة والاخوة لقوله تعالى ولم اخذ فلها نصف ما ترك قال
 ابن الرفعة اجمعوا على ان المراد بها الاخت السقيمة والاخت من الاب
 وخرج بقيد الانفرد عما ذكر في الاربعة الزوج فان كل واحدة مع
 وجوده النصف ايضا **خامسها الزوج اذا لم يكن** اي الزوج وحده لها
ولم منه او من غيره ويصدق الولد بالذكور والانثى **ولا ولد ابني** لها وان
 سفل منه او من غيره امام عدم فلقوله تعالى ولكم نصف ما تركوا حكم
 ان لم يكن لهن ولد وانفردا لاجماع على ان ولد الابن كولد الصلب في
 حجب الزوج من النصف الى الربع اما لصدق ام الولد عليه مجازا
 فيا ساعلى الارث والتعصيب فانه فيها كولد الصلب لاجماع الفقهاء
الثاني الزوج وهو **فرض اثنين** فرض الزوج مع الولد لزوجته منه او من
 غيره **او مع ولدا ابني** لها وان سفل منه او من غيره امام عدم الولد فلقوله
 تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وامام عدم ولد الابن فلما مر وخرج بقيد

بقوله لهن بغيره لكونه
 اخصر

فقد علم عن جنس البنوة والاخوة
 المسئلة تليق من الاختصاص
 يقال من عطف الامام على الامام

فقد علم عن جنس البنوة والاخوة
 المسئلة تليق من الاختصاص
 يقال من عطف الامام على الامام

الابن هنا وفيما قبله ولد البنت فانه لا يرث ولا يجب **وهو اي الربع**
للزوجة الواحدة وكل الزوجات بالسوية مع عدم الولد للزوج او
عدم ولد الابن له وان سفل ما مع عدم الولد فلقوله تعالى ولهن الربع
 مما تركتم ان لم يكن لكم ولد واما عدم ولد الابن فبالاجماع ولا ينفيد
 من تعبيره بالزوجات بعد الواحدة ان ما فوق الواحدة الى انتهائها الاربع
 في استحقاق الربع كالواحدة وهو اجماع كما قال ابن المنذر **تنبيه** قد رث
 الام فرضا فيما اذا تركت زوجة وابوين فللزوجة الربع وللأم ثلث ما
 يبقى واحده وهو في الحقيقة ربع لكنهم تاد بواضع لفظ القرآن العظيم
والفرض الثالث الثلث وهو فرض الزوجة الواحدة وكل الزوجات
بالسوية مع الولد للزوج منها او من غيرها او مع ولد الابن له وان سفل اما
 مع الولد فلقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث واما مع ولد الابن
 فلما تقدم ويستفاد من تعبيره هذا بالزوجات بعد الواحدة ما استفاد
 فيما قبله **والفرض الرابع الثلثان وهو فرض ابنة البنتين** فالكثير ما
 في البنتين فبالاجماع المستدلى ما صححه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم اعطى
 بنتي سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاخنتين ومما احتج به
 ايضا ان الله تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين وهو لو كان مع واحدة
 كان حظها الثلث قالوا في اخرى ان يجب لها ذلك مع اختها ولما في
 الاكثر من شتين فلعوم قوله تعالى فان كن نسائون فلهن ثلثا
 ما ترك **وفرض بنات الابن** وان سفل ولو غير بنتي ابن فالكثير كان اولي
 ليدخل بنتي الابن والالف واللام في الابن المجنس حتى لو كن من ابنا كان
 الحكم كذلك وهذا اذا لم يكن معهن بنت صلب فان كان فسياتي حكمه

فرض

في الزوجة الواحدة
 في الزوجات
 في البنات
 في البنات

وفرض **الاختين** فالكثير من **الاب والام** اما في الاختين فلقوله تعالى فان كانتا
 اثنتين فلهما الثلثان مما ترك واما في الاكثر فلعوم قوله تعالى فان كن نسائا
 فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك **وفرض الاختين** فالكثير من **الاب** عند فقد
 الشقيقتين اما في الاختين فبالاية الكريمة المتقدمة فان المراد بها الصنفان
 كما حكى ابن الرفعة فيه الاجماع ولما في الاكثر فلعوم قوله تعالى فان كن
 نسائون اثنتين كما تقدم **تنبيه** ضابط من يرث الثلثين من تعدد من
 الاناث ممن فرضه النصف عند افرادهن ممن يعصبنهن او يحجبهن **والفرض**
الخامس الثلث وهو فرض اثنتين فرض الام اذا لم تحجب حب نقصان بان
 لم يكن ليمسها ولد ولا ولد ابن وارث ولا انثى من الاخوة والاخوان لم يمت
 سوا كانوا اشقاهم لا ذكر وراهم لا محجوبين بغيرها كما حوّن لأم مع جدام
 لالقول تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة
 فلامه السدس وولد الابن ملحق بالولد والمراد بالاخوة انثى فالكثير اجماعا
 قبل اظهار ابن عباس الخلاف ويشترط ايضا ان لا يكون مع الام اب واحد
 الزوجين فقط فان كان معها ذلك ففرضها ثلث الباقي كما مر **وهو اي الثلث**
لاثنين فصاعدا بالنصب على الحال وناصبه واجب الاضمار اي اذا هيا
 من فرض عدد الاثنين الى حال الصعود على الاثنين ولا يجوز فيه غير
 النصب وانما يستعمل بالفاو ثم لا بالواو كما في الحكم اي فزايدين **الاختين**
والاخوان من ولد الام يستوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان

رجل يرث كلاله او امرأة ولها او اخت الآلة والمراد اولاد الام بخلاف
 قوله الآية فينفرد لكونه في الام والآلة لان له ليل في اخوة الام والمراد
 بدليل قرأه ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وهي وان لم تنوثر عنه
 لكنها كالحية في العمل على الصحيح لان مثل ذلك انما يكون في قيفا وانما

في الزوجة الواحدة
 في الزوجات
 في البنات
 في البنات
 في البنات
 في البنات

سوى بين الذكر والانثى لانه لا تعصبت فبين ادلوانه بخلاف الاشفا ولاب
فان فيهم تعصبا فكان للذكر مثل حظ الانثيين كالبنين والبنات ذكره
ابن ابي هريرة في تعليقه وقد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيما اذا انقص عنه
بالمقاسمة كما لو كان معه ثلاثة اخوة فلكل واحد ثلث يكون فرض الثلث الثلاثة
وان لم يكن الثلث في كتاب الله تعالى فالفرض السادس **السدس وهو فرض**
سبعة بتقديم السبع على الموحدة **الام مع الولد** ذكر كان او انثى لقول
تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد **او مع ولد الابن** و
سفل للاجماع وعلى جميعها من الثلث الى سدس ولم يقتصر وانما خلفه مما
في ذلك **او مع اثنين فصاعدا** اي فالكثير من الاخوة **والاخوان** كما يعرف
الاثنين قوله اثنين قد يشمل ثلثا ولو كانت امرأة ولدين مطلقين لهما
راسان واربع ارجل واربع ابد وفرجان ولها ابن اخر ثم مات هذا الابن
وترك امه وهذين فيصرف لهما السدس وهو كذلك لان حكمهما حكم الاثنين
في سائر الاحكام من فضايل ودين وغيرهما وتعطى ايضا السدس مع
الشدة في وجود اخوين كان وطئ اثنان امرأة بشبهة وانت بولد
واشبهه الحال ثم مات الولد قبل تحرقه باحدهما ولا حدما دون الآخر
ولان فلام من ماله الولد السدس في الاصح او الصحيح كما في زيادة الوتر
في العدد واذا اجتمع مع الام الولد او ولد الابن واثنان من الاخوة فا
لذي ردها من الثلث الى السدس الولد لقوة كما يحتمل ابن الرضا وقد يفرض
لها ايضا السدس مع عدم من ذكر كما اذا ماتت امرأة عن زوج وابوين **وهو**
اي السدس **للجدة** الوارثة لاب او لام بخبر ابي داود وغيره انه صلى الله
عليه وسلم اعطى الجدة السدس والمرا بها الجنس لان الجدتين فالكثير الوارثات
كان للميت ولدا او ولد ابن لقول تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس

يترك ان او يشترك في السدس وروى الحاكم بسند صحيح انه صلى الله عليه وسلم
فرضي به الجدتين ثم ان كانت الجدة لام فلها ذلك **مع عدم الام** فقط سواء
انفردت او كانت مع ذوي فرض او عصبة لانه لا يحجبها الا الام فقط اذ ليس
بينها وبين الميت غيرها فلا تحجب بالاب ولا بالجد والجدة للاب يحجبها
الاب لانها تدلى به والام بالا جماع فانها تستحق بالامومة والام اقرب منها
والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها سواء ادلت بها كام اب وام ام
اب وام اهلام ام ام ام لم تدلى بها كام اب وام اب فلا تترك البعدى مع
وجود القرينة والقربى من جهة الام كام ام تحجب البعدى من جهة الاب كام
ام اب والقربى من جهة الاب كام اب لا تحجب البعدى من جهة الام كام ام
ام بل يكون السدس بينهما نصفين **والسدس ايضا بنت الابن** فالكثير **من**
الصلب او مع بنت ابن اقرب منها ثمة الثلثين لقضائه صلى الله عليه وسلم
بذلك في بنت الابن مع البنت رواه البخاري عن ابن مسعود وقيس عليه السلام
ولان البنات ليس لهن اكثر من الثلثين فالبنت وبنات الابن اولى بذلك
تبين استيفيد من افراد المصنف كغير بنت الصلب انه لو كان مع بنت
الابن بنتا صلب فالكثير انه لا شيء لبنات الابن وهو كذلك بالا جماع كما قال
الماوردي لان بنت الابن فالكثير انما تاخذ او ياخذ ثمة الثلثين وهو
السدس ولهذا سمى ثمة كامر **وهو اي السدس للاخت** فالكثير **والاب مع**
الاخت الواحدة **من الاب والام** ثمة الثلثين كما في البنت وبنات الابن
وهو اي السدس فورا لاب مع الولد ذكر كان او غيره **او مع ولد الابن** وان سفل
وهو ايضا فرض الجدة لاب عند عدم الاب المتوسط بينه وبين الميت اذا
كان للميت ولدا او ولد ابن لقول تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس

الابه وولد الابن كالولد كامر والمجد كالاب وهو ايضا الواحد من ولد الام
 ذكر اكان او انثى او خنثى لقوله تعالى ولدا او اخت الابه **نقطة** اصحاب
 الفروض ثلثة عشر اربعة من الذكور الزوج والاخ للام والاب والمجد
 وقديروت الاب والمجد بالتعصيب فقط وقد جمعان بينهما وسعة
 من الاناث الا وللمجد ثلثة والزوجة والاخ للام وذوات النصف لا يجمع
 في حجب المهرمان بقوله **ونسقط المجدات** سواء اكن للام او للاب
 اجماعا لان المجد انما تستحق بالامومة والام اقرب منها كامر
يسقط الاجداد المدلون الى الميت يحض الذكور **بالاب** وكل جد هولي
 اقرب منهم بالاجماع **ويسقط ولد الام** اي الاخ للام ذكر اكان او
 مع وجود اربعة اي بواحدة منها **ولد ذكر اكان او انثى وولد الابن**
 وان سفل ذكر اكان او انثى **والاب والمجد** بالاجماع ولا ياتي لهما في المفسرة
 من لا ولد له ولا والدا للام فلا يحجبهم وان ادلوا بها لان شرط حجب
 المدلى به اما اتحاد جهتها كالمجد مع الاب والمجد مع الام او اتحاد
 المدلى به كل التركة لو انفرد كالاخ مع الاب والام مع ولدها ليست كذلك
 لانها تاحد بالامومة وهو بالاخوة ولا يستحق جميع التركة اذا انفردت
ويسقط ولد الاب والام اي الاخ الشقيق ولو عبر به كان اخصرا
 مع ثلثة اي بواحد منها **الابن وابن الابن** وان سفل **والاب** بالاجماع في
 الثلثة **ويسقط ولد الاب** اي الاخ للاب فقط مع اربعة كقولهم
الثلثة وبالاخ من الاب والام لقوة بزيادة القرب فان قيل يرد
 على ذلك انه يحجب ايضا بنت واخ شقيقة احب بان كلامه فيمن يحجب
 بمفرده وكل من البنت والاخ لا يحجب الاخ بمفردها بل مع غيرها والذي
 يحجب الاخ

فلو في حجب المهرمان اي بالانسان
 ولا يرد على الابوين والزوجين
 وولد الصليب واما حجب المهرمان
 بالوصف فيمكن دخوله على كل الورثة
 واما حجب المهرمان فقد تقدم
 في ضمن باب الفروض وحيثما
 ما ذكره المفسر فاحتمل ان يكون
 وزاد المفسر فاحتمل ان يكون
 والمعادلة ان تقدم بالجهة
 اذا احدثت قديم بالجهة
 فاحتمل ان تقدم بالجهة
 قالوا فاحتمل ان تقدم بالجهة
 وبعد هذا التقديم بالقوة
 وترتيب المهرمان السنوية
 الابعة ثم المجدودة والافوة
 ثم بنوا الاخوة ثم العمومة
 ثم بنوا العمومة ثم البنوة
 بنت المال فالتقديم بقرابة المهرمان
 على المهرمان ثم ذوات النصف
 احدثت قديم بالجهة ثم كدرجه
 ثم اذا احدثت قديم بالقوة
 او بعد هذه

يحجب الاخ لابوين سنة اب لا يحجب اياه فهو اولي وجد لانه في درجة
 ابيه وابن وابنة لا يحجبان اياه فهو اولي والاخ لابوين لانه ان كان
 اياه فهو يدلي به وان كان عمه فهو اقرب منه واخ لاب لاب لانه اقرب منه
 وابن الاخ لا يحجب به سبعة هولاء السنة لما سبق وابن الاخ لابوين لقوة
 والعم لابوين يحجب ثمانية هولاء السبعة لما سبق وابن اخ لاب لقرب
 درجة والعم لاب يحجب سبعة هولاء الثمانية لما مر وعم لابوين لقوة
 وابن عم لابوين يحجب عشرة هولاء التسعة لما مر وعم لاب لانه في درجة
 ابيه فقدم عليه لزيادة قرينه وابن عم لاب يحجب احد عشر هولاء العشر فلما
 سبق وابن عم لابوين لقوة والعنق يحجب عصبية النسب بالاجماع لان
 النسب اقوى من الولد اذ يتعلق به احكام لا تتعلق بالولاء كالمهرمية ووجوب
 النفقة وسقوط القصاص وعدم صحة الشهادة وخوها وسكن المصنف
 عن ذلك اختصارا **والاربعة يعصبون اخواتهم** منصوب بالكسرة
 لكونه جمع مؤنث سالم **اول الابن** لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين فنص سبحانه وتعالى على اولاد الصلبي الثاني
ابن الابن وان سفل لانه لما قام مقام ابيه في الارث قام مقامه في
 التعصيب **والثالث الاخ من الاب والام والرابع الاخ من الاب فقط**
 لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ولاؤنا فلذلك ذكر مثل حظ الانثيين **والاربعة**
 لا يعصبون اخواتهم بل **بنات الاخوات** فلا يرثن وهم **الاعمام**
 لابوين اولاد **وبنوا الاعمام** لابوين اولاد **وبنوا الاخوة** لابوين
 اولاد لان العمت وبنات الاعمام وبنات الاخوة من ذوى الارحام كامر
 بياتهم اول الكتاب **وعصبات المولى** المعنق الذين يعصبون بانفسهم لا يجرار

وان كان غير ذلك
 فاما ما سبق في النسب
 فاما ما سبق في النسب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

فصل في بيان ما ينبغي من التواضع

[illegible]

فصل في الوصية
عند موت الموصي
فصل في الوصية
عند موت الموصي
فصل في الوصية
عند موت الموصي

كأوصيت له بصناع حنطة أو جنه أو صيت لم ينوب أو صفة كالحمل أو
وكان يتفصل حيالوف يعلم وجوده عندها لأن الوصية تحتل الجاهل وبما
لا يقدر على تسليمه كالطائر الطائر والعبد الأبق لأن الموصي لم يخل
الميت في ثلثه كاختلاف الوارث في ثلثيه **وتجوز بالشئ الموجود** كأوصيت له
بهذه المائة لأنها إذا صحت بالمعذور في الموجود أو في **تجوز بالشئ المعدوم**
كان يوصي بثمره أو حل سمحت لأن الوصية أحتمل فيها وجود من الغرر
رفق بالناس وتوسعة ولأن المعدوم يصح تملكه بعقد السلم والمساقاة
والاجارة فكذلك الوصية وتجوز بالهمم كأحد عبده لأن الوصية تحتل
الجاهل فلا يفرق فيها الإبهام ويعين الوارث وتجوز بالمنافع المباحة
وحدتها موقته وموعدة ومطلقة والطلاق يقتضي التأييد لأنها أموال
مقابلة بالأعراض كالأعيان وتجوز بالعين دون المنفعة والعين لو أجد
وبالمنفعة لا خروا إنما صحت في العين وحدها الشخص مع عدم المنفعة فيها
لا مكان صيرورة بالمنفعة له بأجارة أو بأجرة أو نحوه **تنبيه** بشرط
في الموصي بكونه مقصودا كما في الرضعة فلا تصح بما لا يقصد كالدنم وكونه يقبل
النقل من شخص إلى شخص فما لا يقبل النقل كالقصاص وحد القذف لا تصح
الوصية به لأنها وإن انقلبت بالارث لا يتمكن مستحق من نقلها **نعم**
أوصى من هو عليه صح كما صرحوا في باب العفو عن القصاص **وهي** الوصية
معتبرة **من الثلث** سواء وصي به في صحته أو مرضه لا استواء الكل وقت الذم
حال الموت **تنبيه** يعتبر المال الموصى بثلاثة يوم الموت لأن الوصية عليك
بعد الموت فلو أوصى بعد ولا عبده لم يملك عند الموت عبدا تعلقت الوصية
به ولو زاد ماله تعلقت الوصية به ولا يخفى أن الثلث الذي تنقذه

الوصية

فصل في الوصية
عند موت الموصي
فصل في الوصية
عند موت الموصي

فصل في الوصية
عند موت الموصي
فصل في الوصية
عند موت الموصي
فصل في الوصية
عند موت الموصي

بشيء

وخرج بكل وارث ما لو اوصى بعضهم بقدر حصته كان اوصى لاحد منهم
 الثلاث بثلث ماله فانه يصح ويتوقف على الاجازة فان اجيز اخذ قسم
 الباقي بينهم بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته كان اوصى
 لاحد ابنيه بعبد قيمته الف ولا خريد اربع مائة الف وهما مائة مائة
 كالأوصى يبيع عين من ماله لزيد ولكن يقتصر على الاجازة في الاصح لا خلاف
 الاغراض بالايمان ومنافعتها ثم شرع في الركن الثاني وهو الوصي بقوله
وتجوز الوصية من كل مالك بالغ عاقل هو مختار بالاجماع لانها تبرع
 ولو كافر حرييا او غنم او مجوزا عليه بسنة او فلس لصحة عباراتهم
 واحتياجهم للتواب فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عليه ورقيق ولو
 مكاتباً ومكره كساير العقود ولعدم ملك الرقيق او ضعفه والسكون كالمكلف
تنبية دخل في الكافر امر تد فتصح وصيته **نعم** ان مات او قتل كافر
 بطلت وصيته لان ملكه موقوف على الاصح والموصى له وهو الركن الثالث
 اما ان يكون معيناً او غير معين وقد شرع المصنف رحمه الله تعالى في القسم
 الاول بقوله **كل مملوك** اي بان يتصور له الملك عند موت الموصي ولو بقفا
 وليه فلا تصح الوصية لاداة لانها ليست اهلا للملك وقضية هذا انها
 لا تصح لميت وهو كذلك وقول الرافعي في باب التيمم انه لو اوصى بماء لا ولي
 الناس به وهناك ميت قدم على المتنجس او المحدث المحي على الاصح ليس
 في الحقيقة وصية لميت بل لولي له لانه هو الذي يتولى امره ويشترط فيه
 ايضا عدم المعصية وان يكون معيناً وان يكون موجوداً فلا تصح لكافر
 بمسلم لكونها معصية ولا لاحد هذين الرجلين للجهل به **نعم** ان قالوا اعطوا
 هذا لاحد هذين صح كالوقال لوكيل بعه له هذين ولا يحمل سجد **تنبية**

وخرج

فان كان الموصي كافرا حرييا او غنم او مجوزا عليه بسنة او فلس لصحة عباراتهم
 واحتياجهم للتواب فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عليه ورقيق ولو
 مكاتباً ومكره كساير العقود ولعدم ملك الرقيق او ضعفه والسكون كالمكلف
 اما ان يكون معيناً او غير معين وقد شرع المصنف رحمه الله تعالى في القسم
 الاول بقوله **كل مملوك** اي بان يتصور له الملك عند موت الموصي ولو بقفا
 وليه فلا تصح الوصية لاداة لانها ليست اهلا للملك وقضية هذا انها
 لا تصح لميت وهو كذلك وقول الرافعي في باب التيمم انه لو اوصى بماء لا ولي
 الناس به وهناك ميت قدم على المتنجس او المحدث المحي على الاصح ليس
 في الحقيقة وصية لميت بل لولي له لانه هو الذي يتولى امره ويشترط فيه
 ايضا عدم المعصية وان يكون معيناً وان يكون موجوداً فلا تصح لكافر
 بمسلم لكونها معصية ولا لاحد هذين الرجلين للجهل به **نعم** ان قالوا اعطوا
 هذا لاحد هذين صح كالوقال لوكيل بعه له هذين ولا يحمل سجد **تنبية**

يؤخذ من اعتبار تصور الملك اشتراط كون الموصي به مملوكا للموصي فتصح
 الوصية بماله الغير وهو قضية كلام الرافعي في المكاتبه وقال النووي
 قياس الباب للصحة اي يصير موصي به اذا ملكه قبل موته ولو فسر
 الوصية للاداة بالصرف في علفها صح لان علفها على مالها فهو المقصود
 بالوصية في شرط فنوله ويتعين الوجه الذي اداه رعاية لغرض الموصي
 ولا يسم علفها للمالك بل يصرفه الوصي فان لم يكن فالقاضي ولو بناه
 ونفع كافر ولو حرييا وموتدا وقابل بحق او بغيره كالصدقة عليهم ما والهة
 لهما وصورتها في القائل ان يوصي لرجل فيقتله ويحمل ان افضل حياة
 مستقرة لدون سنة اشهر منها للعلم بانه كان موجودا عندها ولا كذا
 لاربع سنين فاقل منها ولم تكن المرأة فراشا الزوج او سيدان كانت فراشا
 له او افضل لاكثر من اربع سنين لم تصح الوصية لاحتمال حدوثها معها او
 بعدها في الاولى ولعدم وجوده عندها في الثانية وتصح لعمارة مسجد
 ومصلح ومطلقا ويحمل عند الاطلاق عليهما عملا بالعرف فان قال اردت
 تملكه فقبل بطل الوصية وبجث الرافعي صحتها بان المسجد ملكا وعليه
 وقا قال النووي هذا هو الاصح لا ربح ثم شرع في القسم الثاني وهو
 الوصية لغير معين بقوله **وتجوز في سبيل الله تعالى** لانه من القرابات وتنصرف
 الى الغزاة من اهل الزكاة لثبوت هذا الاسم لهم في عرف الشرع ويشترط
 في الوصية لغير المعين ان لا يكون جهة معصية كعمارة كنيسة للتعبد فيها
 وكتابة التوراة والاحجيل وقرآنها وكتابة كتب الفلسفة وسائر العلوم
 المحرمة ومن ذلك الوصية لدفع سراج الكنيسة بغيرها لعمارة المسجد
 استغفار المؤمنين والمجاورين بضوئها فالوصية جائزة وان خالف في ذلك

فان كان الموصي كافرا حرييا او غنم او مجوزا عليه بسنة او فلس لصحة عباراتهم
 واحتياجهم للتواب فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عليه ورقيق ولو
 مكاتباً ومكره كساير العقود ولعدم ملك الرقيق او ضعفه والسكون كالمكلف
 اما ان يكون معيناً او غير معين وقد شرع المصنف رحمه الله تعالى في القسم
 الاول بقوله **كل مملوك** اي بان يتصور له الملك عند موت الموصي ولو بقفا
 وليه فلا تصح الوصية لاداة لانها ليست اهلا للملك وقضية هذا انها
 لا تصح لميت وهو كذلك وقول الرافعي في باب التيمم انه لو اوصى بماء لا ولي
 الناس به وهناك ميت قدم على المتنجس او المحدث المحي على الاصح ليس
 في الحقيقة وصية لميت بل لولي له لانه هو الذي يتولى امره ويشترط فيه
 ايضا عدم المعصية وان يكون معيناً وان يكون موجوداً فلا تصح لكافر
 بمسلم لكونها معصية ولا لاحد هذين الرجلين للجهل به **نعم** ان قالوا اعطوا
 هذا لاحد هذين صح كالوقال لوكيل بعه له هذين ولا يحمل سجد **تنبية**

من الموصي به كثره وكسبه والموتى ولو فطره ويطالب الوارث الموصي له او الوفيق
 الموصي به او القائم مقامهما من ولي ووصي بالموت ان توقف في قبوله ورد كماله
 امتنع مطلقا احكم من وجبته من التعيين فان لم يقبل او برد خير الحاكمين
 القبول والرد فان لم يفعل حكم بالطلاق كالتخيير اذا امتنع من الاحياء اما
 لو اوصى باعتناق رقيق فاعل ذلك في الوارث الاعتراف بالموتى عليه والوصي
 رجوع عن وصيته وعن بعضها بنحو نقصها كابطالها بنحو قوله هذا الوارث
 في شرا الى الموصي به وبخويع ورهن وكابته لما وصي به ولو بلا قبول ووصيته
 بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخطبه براءتها وصي به وخطبه صبرة وصي بصاع
 منها باحد منها وطاعة براءتها وصي به وتذرع له وعينه دفقا وصي به قيصا
 وبنائة وعقار اسه بارض وصي بها ثم شرع في الايصا وهو ان تصرف
 مضاف لما بعد الموت بقوله **ويصح الوصية** بمعنى الايصا في السرقات
 المالية الباحة يقال اوصيت لفلان بكذا او اوصيت اليه ووصيته اذا
 جعلته وصيا وقد اوصى ابن سعود فكتب وصيته الى الله تعالى والى الزبير
 وابنه عبدالله وان كان الايصا اربعة موصي ووصي وموصي فيه وصيغة
 وشروط في الموصي بقضا حتى كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية
 ما مرفي الموصي بما لو قد مريانه وشروط في الموصي بنحو او طفل كجنون
 ومجور كغف مع ما مر ولا يترك عليه ابتداء من الشرع ولا بتفويض فلا
 يصح الايصا من فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون ومكرم ومن
 به رفق وام وعم ووصي لم يوزن له فيه ويصح الايصا **الى من احدثت**
 فيه **حشر** الموت وترك سادسا وسابعا كما استقر في الاول
الاسلام في مسلم والثاني **البلوغ** والثالث **العقل** والرابع **الحرية** والخامس

الاذرع وسوا اوصى بما ذكر مسلم او كافرا واذا انتفت المصيبة فلا فرق
 بين ان تكون قرينة كالغفر او بنا المساجد ومباحة لا يظهر فيها قرينة كالو
 صية للاغنيا وفك اسارى الكفار من المسلمين لان المقصد من الوصية
 تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان فلا يجوز ان تكون مصيبة
سبب سكت المصنف رحمه الله تعالى عن الصيغة وهي لو كن الرابع وشرط
 فيها لفظ يتبرع بالوصية وفي معناه ما مر من الضمان وهي تنقسم الى صريح
 كاوصيت لك هذا واعطوه بعد موتى او هوله او وصيته في الثلاثة والى
 كتابة كهل من مالي ومعلوم ان الكتابة تنقسم الى النية كالبيع واولى فلو
 اقتصر على قوله هوله فقط فاقترار لا وصية وتلزم الوصية بموت الموصي مع قوله
 بعد ولو بترخ في موصي له معين وان تعدد ولا يشترط القبول في غير معين
 كالغفر ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وانما لم يشترط
 الفور في القبول لانه انما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول
 بالاجاب فلا يصح قبوله ولاد في حياة الموصي اذ لا حق له قبل الموت فاشبهه
 اسقاط السفعة قبل البيع فلمن قبل في الحياة الرد بعد الموت وبالعكس
 ويصح الرد بين الموت والقبول لا بعدها وبعد القبض وما بعد القبول قبل
 القبض فالوجه عدم الصحة كما صح في النوى في الروضة كاصحابها وان صح في
 نصيحة الصحة فان مات الموصي لم يقبل الموصي بطلت الوصية لانها قبل الموت
 غير لازمة فطلت بالموت وان مات بعد الموصي وقبل القبول والرد خلفه وان
 فيها فان كان الوارث بيت المال فالقابل والراد هو الامام وملك الموصي له
 المعين للموصي به الذي ليس باعتناق بعد موت الموصي وقبل القبول موقوف ان
 قبل بان انه ملكه بالموت وان رد بان انه للوارث وتتبعه في الوقف الفوائد الحاصل

من الموصي به كثره

من الموصي به كثره وكسبه والموتى ولو فطره ويطالب الوارث الموصي له او الوفيق
 الموصي به او القائم مقامهما من ولي ووصي بالموت ان توقف في قبوله ورد كماله
 امتنع مطلقا احكم من وجبته من التعيين فان لم يقبل او برد خير الحاكمين
 القبول والرد فان لم يفعل حكم بالطلاق كالتخيير اذا امتنع من الاحياء اما
 لو اوصى باعتناق رقيق فاعل ذلك في الوارث الاعتراف بالموتى عليه والوصي
 رجوع عن وصيته وعن بعضها بنحو نقصها كابطالها بنحو قوله هذا الوارث
 في شرا الى الموصي به وبخويع ورهن وكابته لما وصي به ولو بلا قبول ووصيته
 بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخطبه براءتها وصي به وخطبه صبرة وصي بصاع
 منها باحد منها وطاعة براءتها وصي به وتذرع له وعينه دفقا وصي به قيصا
 وبنائة وعقار اسه بارض وصي بها ثم شرع في الايصا وهو ان تصرف
 مضاف لما بعد الموت بقوله **ويصح الوصية** بمعنى الايصا في السرقات
 المالية الباحة يقال اوصيت لفلان بكذا او اوصيت اليه ووصيته اذا
 جعلته وصيا وقد اوصى ابن سعود فكتب وصيته الى الله تعالى والى الزبير
 وابنه عبدالله وان كان الايصا اربعة موصي ووصي وموصي فيه وصيغة
 وشروط في الموصي بقضا حتى كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية
 ما مرفي الموصي بما لو قد مريانه وشروط في الموصي بنحو او طفل كجنون
 ومجور كغف مع ما مر ولا يترك عليه ابتداء من الشرع ولا بتفويض فلا
 يصح الايصا من فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون ومكرم ومن
 به رفق وام وعم ووصي لم يوزن له فيه ويصح الايصا **الى من احدثت**
 فيه **حشر** الموت وترك سادسا وسابعا كما استقر في الاول
الاسلام في مسلم والثاني **البلوغ** والثالث **العقل** والرابع **الحرية** والخامس

من الموصي به كثره وكسبه والموتى ولو فطره ويطالب الوارث الموصي له او الوفيق
 الموصي به او القائم مقامهما من ولي ووصي بالموت ان توقف في قبوله ورد كماله
 امتنع مطلقا احكم من وجبته من التعيين فان لم يقبل او برد خير الحاكمين
 القبول والرد فان لم يفعل حكم بالطلاق كالتخيير اذا امتنع من الاحياء اما
 لو اوصى باعتناق رقيق فاعل ذلك في الوارث الاعتراف بالموتى عليه والوصي
 رجوع عن وصيته وعن بعضها بنحو نقصها كابطالها بنحو قوله هذا الوارث
 في شرا الى الموصي به وبخويع ورهن وكابته لما وصي به ولو بلا قبول ووصيته
 بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخطبه براءتها وصي به وخطبه صبرة وصي بصاع
 منها باحد منها وطاعة براءتها وصي به وتذرع له وعينه دفقا وصي به قيصا
 وبنائة وعقار اسه بارض وصي بها ثم شرع في الايصا وهو ان تصرف
 مضاف لما بعد الموت بقوله **ويصح الوصية** بمعنى الايصا في السرقات
 المالية الباحة يقال اوصيت لفلان بكذا او اوصيت اليه ووصيته اذا
 جعلته وصيا وقد اوصى ابن سعود فكتب وصيته الى الله تعالى والى الزبير
 وابنه عبدالله وان كان الايصا اربعة موصي ووصي وموصي فيه وصيغة
 وشروط في الموصي بقضا حتى كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية
 ما مرفي الموصي بما لو قد مريانه وشروط في الموصي بنحو او طفل كجنون
 ومجور كغف مع ما مر ولا يترك عليه ابتداء من الشرع ولا بتفويض فلا
 يصح الايصا من فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون ومكرم ومن
 به رفق وام وعم ووصي لم يوزن له فيه ويصح الايصا **الى من احدثت**
 فيه **حشر** الموت وترك سادسا وسابعا كما استقر في الاول
الاسلام في مسلم والثاني **البلوغ** والثالث **العقل** والرابع **الحرية** والخامس

الكلية

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٩٠
 الولايه عليه لان ولايته ثابتة شرعا ولو اوصى اثنين وقبلا لم ينفرد احدهما
 بالتصرف الا باذنه بالا نفرد عملا بالاذن نعم لا نفرد ابرد الحقوق وتنفيد
 وصية معينة وقضا دين في الزكوة حبسه وان لم ياذن له وكل من اوصى الوصي
 الرجوع عن الايصام متى شالانه عقد جائز الا ان يتعين الوصي او يغلب على
 ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره فليس الرجوع وصديق يمينه
 ولي وصي كان او قيميا وغيره في اتفاق على موليه لابق بالمال الا في دفع المال
 اليه بعد كاله فلا يصدق بل المصدق موليه اذ لا يصير قائم البينة عليه بخلاف
 الاتفاق ولو قال اوصيت الى الله والى زيد حمل ذكر الله على التبرك ولو قال
 الوصي على المال من استيلاء ظالم فله تخليصه بشئ منه والله يعلم الفساد من
 قال الاذرعى ومن هذا ما لو علم انه لو لم يبذل شيئا لقاضي سؤلا نزع منه المال
 وسله لبعض خوئته وادى ذلك الى استيصاله ويقرب من هذا قول ابن عبد السلام
 يجوز تقييب مال اليتيم او السفه او المجنون بحفظه اذا خيف عليه الغصب كما في
 ما تاقضه الحضر عليه السلام ونفعنا يركنه في الدنيا والاهرة **كتاب النكاح** هو لغة
 الضم والجمع ومنه تنكح الاستحجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وشرعا
 عقد ينظم اباحة وطى بلفظ النكاح او تزويج او تزويجه والعرب تستعمل بعض
 العقد والوطى جميعا ولا يصح ما في موضعه الشرعي لانه اوجه اصح بانه
 حقيقة في العقد مجاز في الوطى كما جاء به القران والاحبار ولا يرد على ذلك
 قوله تعالى حتى تنكح زواجره لان المراد العقد والوطى مستفاد من خبر يحيى بن
 خنيس تذاق عسله وعقد النكاح لازم من جهة الزوجة وكذا من جهة الزوج
 على الاصح وهل من ملك او اباحة وجهان والاصل في حله الكتابي
 الثاني وهل من ملك او اباحة وجهان والاصل في حله الكتابي

دھونا جی

وهو واجبه حلت له الامة في الصورة الاولى لان ذمته تصير مشغولة
في الحال وقتلا يجده عند حلول الاجل دون الصورة الثانية لقدرته
على تكاح حرة والمنه في ذلك قليلة اذ العادة العاسحة في اليهود ولو
رضيت حرة بلا مهر حلت له الامة ايضا لوجوب مهرها بالوطي **ثاني**
الشرط **خوف العنت** وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوة
تضعف تقواه وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا بل توقعه لا على
نذوره من ضعف شهوة وله تقوى او مروة او حيل يستقيم معه
الزنا او قوت شهوة وتقواه لم يحل له الامة لانه لا يحاف الزنا فلا
يجوز له ان يرق ولله ولعصا وطرا وكسر شهوة واصلا لعنت المشقة سمي
به الزنا لا سبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والاهل فيها كثر
قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فاما ملك
ايماكم الى قوله تعالى ذلك لمن حشي العنت منكم والطول السعة والاراء
بالمحصنات الحرائق الروايات وبالعت عموم لا خصوص حتى لو خاف
العنت من امة بعينها القوة ميل اليها وحب لها فليس له ان يتزوجها
اذا كان واجبا للطول لان العشق لا معنى له اعتبار هذا لان
تقبيح من البطالة واطالة الفكر وكم من انسان ابتلى به وسلاه انتهى
والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها عند
فقد الطول فينفوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كاف في
المنع من نكاحها وبهذا الشرط على ان الحر لا ينكح اميين وان المحسوس
والمجبوب ذكر لا يحل له نكاح الامة مطلقا وهو كذلك اذ لا يتصور
منه الزنا ولو وجدت الامة زوجها محبوبا وادارت ابطال النكاح ولو

رصيت حرة بلا مهر حلت له الامة ايضا لوجوب مهرها بالوطي ثاني
الشروط **خوف العنت** وهو الوقوع في الزنا بان تغلب شهوة
تضعف تقواه وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا بل توقعه لا على
نذوره من ضعف شهوة وله تقوى او موروثة او على استقامته
الزنا او قوت شهوة وتقواه لم تحل له الامة لانه لا يحاف الزنا ولا
يجوز له ان يوق وله ولعنا وطرا وكسر شهوة واصلا لعنت المشقة سمي
به الزنا لا سيما بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والاصيل فيما ذكر
قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فاما ملك
ايماكم الى قوله تعالى ذلك لمن حشي العنت منكم والطول السعة والمراد
بالمحصنات الحريرات الروايات وبالعت عمومها لا خصوصها حتى لو خاف
العنت من امة بعينها القوة ميل اليها وحب لها فليس له ان يتزوجها
اذا كان واحدا للطول لان العنت لا معنى لا اعتبار هذا لان

الزواج حدوث الحب بعد النكاح وامكن حكم بصفحة نكاحه فان لم يكن
حدوثه بان كان الموضع منذ ملا وقد عقد النكاح اسس حكم بهطلان
النكاح والشرط الثالث اسلام بالمسلم حرا وغيره كما مر فلا تحل له
كتابية اما المحرف لقوله تعالى فما ملكت ايما نكم من فتيانكم المؤمنات
واما غير المحرف لان المانع من نكاحها كفرها وادى المحرف كالمردة والمجوس
ومن بعضنا رقيق وباقيها حر حكمها كرقبة كلها فلا ينكحها الا
بالشرط السابقة لان ارقاق بعض الولد محذور وفي حوز نكاح امة
تيسر بعضه ترد الامام لان ارقاق بعض الولد اهلون من ارقاق
كله وعلى تعليل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الراجح اعين
المسلم من حرو وغير كتابيين فتحل له امة كتابية لاستواءهما في الدين
ولا بد في نكاح المحرك كتابي الامة الكتابية من ان يخاف ذنبا ويفقد
الحرم كما فهم السبكي من كلامهم **واعلم** انه لا يحل للمطلق النكاح امة
ولله ولا امة كتابية ولا امة موقوفة عليه ولا موصي له بحد منتهى
ونظر الرجل الفحل البالغ العاقل الى المرأة ولو غير مستهانة **على**
سبعة اضرب بتقديم السين على الموصدة فخرى بقيد المرأة وسياتي
حكم نظرها مثلها الى عبارة توهم خروج الخنثى امثلك والصحيح
ان حكمه في النظر حكم الرجل الفحل وبقيد الفحل المحسوس فنظم الى
الاجنبية جاز على الاصح كنظر الفحل الى محارمه **تنبيه** شمل قوله
قوله المصنف الرجل الفحل والخنثى وهو من قلعت انثياه وبقي ذكره
والجبوب وهو من قطع ذكره وبقي انثياه والعين والشيخ اهرم والخنثى
وهو بكسر النون على الافصح المستبده بالنسأ وبقيد البالغ
النسبي ولو غير

قوله المصنف الرجل الفحل والخنثى وهو من قلعت انثياه وبقي ذكره
والجبوب وهو من قطع ذكره وبقي انثياه والعين والشيخ اهرم والخنثى
وهو بكسر النون على الافصح المستبده بالنسأ وبقيد البالغ
النسبي ولو غير

النسبي ولو غير لكن المراهق هنا كالبالغ على الاصح وبقيد العاقل
المجنون فنظم لا يوصف بتحریم كالبهيمة **احدها نظم اي الرجل الى**
بدن امراه اجنبية غير الوجه والكفين ولو غير مستهانة قصدا
لغير حاجة كما سيأتي **فغير جاز** قطعا وان امن الفتنة واما نظره
الى الوجه والكفين فحرام عند حنوف فتنة يدعو الى الاختلاط بالجماع
او مقدامة بالاجماع كما قاله الامام ولو نظرها اليها مستهونة وهو قصد
التلذذ بالنظر المجرد وامن الفتنة حرم قطعا وكذا حرم النظر الى ما عدا
من الفتنة فيما يظلم من نفسه من غير شهوة على الصحيح كما في المنهاج
ووجهه الامام بائناق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات
الوجه وبان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل
للمؤمنين يغضوا من ابصارهم والايق بمحاسن الشريعة سد الباب
والاعراض عن تفاضل الاحوال كالحلوة بالاجنبية وقيل لا يحرم لقوله
تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين
ونسبه الامام للجمهور والشيخان لاكثرين وقال في المحرمات انه
الصواب كون الاكثرين عليه وقال البلقيني الرجاء بقوى المدركة
والفتوى على ما في المنهاج انه في كلام المصنف شامل لذلك وهو
المعتمد وخبر بقيد القصد ما اذا حصل النظر اتفاقا فلا اثم فيه
والضرب الثاني نظم اي الرجل الى بدن زوجته الى بدن امة التي

قوله المصنف الرجل الفحل والخنثى وهو من قلعت انثياه وبقي ذكره
والجبوب وهو من قطع ذكره وبقي انثياه والعين والشيخ اهرم والخنثى
وهو بكسر النون على الافصح المستبده بالنسأ وبقيد البالغ
النسبي ولو غير

ذوات كماله
منافاة كماله
على ذات كماله
الافاقية وكما في ذات كماله

الذوات

فقد ولا يقيّد هذا المبدأ كما في
إذا أمكن بمرّة هم ما زاد

والتحريم على المخالف لم يثبت في الدين
فان الكافر اذا لم يترك ما في الدين
فليس عليه التحريم

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from another page.]

فقال السككي انما يظهر فيما يجب تعلمه وتعليمه كالفاحة وما يتعين تعليمه
كالمصائب المحتاج اليها بشرط العذر من وراء حجاب وما غير ذلك فكل امرئ
يقتضي المنع ومنهم النووي حيث قال في الصداق ولو اصدفها لتعليم قرآن
فطلق قبله فالاصح تغذرتعليمه وقال الجلال المحلى وهو اي التعليم للامرؤ
لما ياتي ويسترط بذلك الى مسئلة الصداق والمعتقد انه يجوز النظر للتعليم
للامرؤ وغيره واجبا كان او مندوبا وانما منع عن تعليم الزوجة المطلقة
لان كلا من الزوجين تغلف اماله بالآخر فصار لكل منهما طرفة في الآخر منع
من ذلك ومنها نظر المرأة الى محارمها وحده كعكس فنظر منه ما عدا ما بين
سرة وركبة ومنها نظر المرأة الى بدن اجنبي والاصح انه كنظر اليها ومنها
نظر رجل الى رجل فيجلب الشهوة الا ما بين سرة وركبة فيحرم ومنها نظر
الامرؤ وهو الشاب الذي لم تثبت له حية ولا يقال لمن اسن ولا شعر وجهه
امرؤ بل يقال له ثعلب بالناث ثلثة فان كان شهوة فهو حرام بلا حرام ولا
يختص ذلك بالامرؤ كما ربل النظر الى الملتحي الى النساء المحارم بالشهوة
حرام قطعا وضابط الشهوة فيه كما قاله في الاحياء ان كل من تاشرب بحال صورة
الامرؤ بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي فهو لا يجلب النظر
ولو انتفت الشهوة وخيف الفتنة حرم النظر ايضا قال ابن الصلاح وليس
المعنى بخوف الفتنة غلبة النظر بوقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا
واما نظره بغير شهوة ولا خوف فتنة فيحرم عند النووي ايضا والاكثرون
على خلافه ومنها النظر الى الامة وهي كالحرمة على الاصح عند المحققين و
نظر المرأة الى مثلها وهو كنظر رجل الى رجل واما الخشيش المشكل فيعامل
بجوارحه فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة اذا كان في من يحرم فيه نظر

الواضح كما حرم في باب الاحداث من المجموع ولا يجوز ان يخلوا
به اجنبي ولا اجنبية ولو كان مملوكا لامرأة فهو معها كعقدها ومنها نظر
الكافرة الى المسلمة فهو حرام فتحتجب المسلمة عنها لقوله تعالى او نساكنن فلو كانت
جارتها النظر لم يبق للتخصيص فائدة وصح عن عمر رضي الله عنه منع النساء
دخول الحمام مع المسلمات هذا ما في المنهاج كاهله والاشبهه كافي الروضة
واصلها انه يجوز ان ترى منها ما يبدو عند المهنة وهذا هو الظاهر ومحل
ذلك في كافرة غير محرم للمسلمة وغير مملوكة وبحنه الزركشي علم المحرم
وهو ظاهر **تمه** متى حرم النظر حرم المسلم ان يبلغ منه في اللذة وانارة
الشهوة بدليل انه لو كس فانزل افطره ولو نظر فانزل لم يفطر وكلما حرم
نظم متصل حرم نظره متصلا كشرعائه ولو من رجل وقلامه ظفر
حرة ولو من بدنها ويحرم اضطلاع رجلين او امرأتين في ثوب واحد اذا
كانا عاريين وانه كان كل منهما في جانب من الفراش بخبر مسلم لا يفتي
الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد
مصنفه الرجلين والمرأتين لخبر ما من مسلمين يلتقيان يتصافيان الا
عقرهما قبل ان يتفرقا ويكره العانقة والتقبيل في الراس الالفاد من
سفر او تباعد لفاعرفا سنة للاتباع ويسن تقبيل يداي الصالح
او نحو من الامور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغناه او نحوه من
الامور الدنيوية ككسوة ووجاهة ويسن القيام لاهل الفضل كراما
لا يابى تخفيفا **فصل** في اركان النكاح وهي خمسة صفة وزوجة
وزوج وولي وهما العاقدان وشاهدان وعلى الاخيرين وهما الولي
والشاهدان اقتصر المصنف مشيرا اليهما بقوله **ولا يصح عقد النكاح**

قولم لا يغني لي لا يحبس ولا
يغني لي أسبابه بل هو سر
معه في نفسه اى في عقله
الاشيا في اوله واوله واوله
الا ان يقال اوله واوله
يكمل في نفسه اى في عقله

ثم في اركان ثم في ركن من الشكاه ههنا
القدس المسمى بالايمان والصور ههنا
هو مقصود في قوله لم تترك منها ما هيته
بالحسنه انفس بالاركان لان الاركان
هي الانفس والاركان هي الانفس لان الاركان
هي الانفس والاركان هي الانفس

الابولي او ما ذونه او القام مقامه كالحاكم عند فقده او غيبته الشرعية
او عضله او احراره و **حضور شاهدي عدل** كخبر ابن حبان في صحيحه عن
عائشة رضي الله تعالى عنها لا تكاح الا بولي وشاهدي عدل وما كان من تكاح
على غير ذلك فهو باطل فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له والمعنى
في احضار الشاهدين الاحياط للابضاع وصيانة الانكحة عن المحذور
ويستلزم احضار جمع زيادة على الشاهدين من اهل الخير والدين **ويستلزم**
الولي والشاهدان المعتبرون لصحة التكاح **الى ستة شروط** بل الى اكثر
كما ساقى **الاول الاسلام** وهو في ولي المسلم اجماعا وسيأتي ان الكافر
يملك الكافرة واما الشاهدان في الاسلام شرط فيها سواء كانت المنكحة مسلمة
ام ذمية اذ الكافر ليس اهلا للشهادة **والثاني البلوغ** **والثالث العقل**
فلا ولاية لصبي ومجنون
وليس من اهلا للشهادة
والرابع الحرية صح
عليه من يولد من نكاح
فلا ولاية لغيره سواء الايجاب والقبول اذ لا يليق بمحاسن
الاعداد دخولها فيه لما قصد منها من الحيا وعدم ذكره اصلا وقد قال تعالى
الرجال قوامون على النساء ولا تزوجن غيرهن بولاية ولا وكالة لخبر لا تزوج
المراة المرأة ولا المرأة نفسها **انعم** لو ابتليتا والعباد بالله تعالى بامانة امرأة فان
احكامها تنفذ للضرورة كما قال ابن عبد السلام وغيره وقياسه بتصحيح
تزوجها ولا يعتبر اذن المرأة في اذن نكاح غيرها الا في ملكها او في يده
او مجنون وهي وصية عليه وليت المرأة اهلا للشهادة ولا ينقصد النكاح
بشهادة النساء ولا برجل وامرأتين لانه لا يثبت بقولهم **تبني** انهم
كلامه انه لا ينقصد بخنتين ولو بانا رجلين لكن الاصح في زيادة الرخصة
الصحة فان قيل لو عقد على خنثى اوله ثم تبني كونه انثى في الاول او ذكر

في الثاني

في الثاني لا يصح اجيب بان الخنثى اهلا للشهادة في الجملة فاذا بان
رجلا اكتفي بذلك في النكاح بخلاف العقد على الخنثى اوله فانه ليس اهلا
لعقد النكاح عليه ولا في حال من الاحوال **والسادس العدالة** وهي ملكة في
النفوس تمنعها من اقتراف الذنوب ولو صفها بالجنة والرزائل المباحة
فلا ينقصد بولي فاسق غير الامام الاعظم جبراً كان ام لا فسق بشر الجحيم
لا عين بنفسه ام لا الحديث لا تكاح الا بولي مرشد قال الشافعي والمراد
بالمُرشد العدل والفرق بينه وبين لو كان لولاية لا ينقل الى الحاكم
فاسق ولي والا فلا قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذ الفسق قد علم بالبلاد
والعباد والوجه اطلاق المتن لان الحاكم يزوج للضرورة وقضاؤه نافذ اما
الامام الاعظم فلا يقدح فسقه لانه لا يعزل به فيزوج ببناته وبنات غيره
بالولاية العامة فتجوز الشاة فعليه بما يزوج ببناته اذ لم يكن لهن ولي غير
بناته غير **تبني** لا يلزم من ان الفاسق لا يزوج اشراط ان يكون
الولي عدلا لان بينهما واسطة فان العدالة ملكة تمنع صاحبها مما هو والصبي
اذ بلغ ولم يصد منه كبيرة ولم تحصل له تلك الملكة لا عدلا ولا فاسقا وقد نقل
الامام والفرقي الاتفاق على ان المستور يلى وحيث متغا وولاية الفاسق
فقال البغوي اذ اناب زوج في الحال وجهه بان الشرطي ولي النكاح عدم
الفسق لا قبول الشهادة ولا ينقصد بشهادة فاسق لانه لا يثبت بها
بمستورتي العدالة وهما اعروفاً بها ظاهر لا باطنا بان عرفت بان المصلحة
دون التزكية عند الحاكم لان اظاهر من المسلمين العدالة ولا فرق بين ان
يعقد بها الحاكم وغيره على المعتمد لا بمستورتي الاسلام او الحرية بان
التي يكون في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والحرار بالرقابل بد من

في الثاني لا يصح اجيب بان الخنثى اهلا للشهادة في الجملة فاذا بان
رجلا اكتفي بذلك في النكاح بخلاف العقد على الخنثى اوله فانه ليس اهلا
لعقد النكاح عليه ولا في حال من الاحوال **والسادس العدالة** وهي ملكة في
النفوس تمنعها من اقتراف الذنوب ولو صفها بالجنة والرزائل المباحة
فلا ينقصد بولي فاسق غير الامام الاعظم جبراً كان ام لا فسق بشر الجحيم
لا عين بنفسه ام لا الحديث لا تكاح الا بولي مرشد قال الشافعي والمراد
بالمُرشد العدل والفرق بينه وبين لو كان لولاية لا ينقل الى الحاكم
فاسق ولي والا فلا قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذ الفسق قد علم بالبلاد
والعباد والوجه اطلاق المتن لان الحاكم يزوج للضرورة وقضاؤه نافذ اما
الامام الاعظم فلا يقدح فسقه لانه لا يعزل به فيزوج ببناته وبنات غيره
بالولاية العامة فتجوز الشاة فعليه بما يزوج ببناته اذ لم يكن لهن ولي غير
بناته غير **تبني** لا يلزم من ان الفاسق لا يزوج اشراط ان يكون
الولي عدلا لان بينهما واسطة فان العدالة ملكة تمنع صاحبها مما هو والصبي
اذ بلغ ولم يصد منه كبيرة ولم تحصل له تلك الملكة لا عدلا ولا فاسقا وقد نقل
الامام والفرقي الاتفاق على ان المستور يلى وحيث متغا وولاية الفاسق
فقال البغوي اذ اناب زوج في الحال وجهه بان الشرطي ولي النكاح عدم
الفسق لا قبول الشهادة ولا ينقصد بشهادة فاسق لانه لا يثبت بها
بمستورتي العدالة وهما اعروفاً بها ظاهر لا باطنا بان عرفت بان المصلحة
دون التزكية عند الحاكم لان اظاهر من المسلمين العدالة ولا فرق بين ان
يعقد بها الحاكم وغيره على المعتمد لا بمستورتي الاسلام او الحرية بان
التي يكون في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والحرار بالرقابل بد من

في الثاني لا يصح اجيب بان الخنثى اهلا للشهادة في الجملة فاذا بان
رجلا اكتفي بذلك في النكاح بخلاف العقد على الخنثى اوله فانه ليس اهلا
لعقد النكاح عليه ولا في حال من الاحوال **والسادس العدالة** وهي ملكة في
النفوس تمنعها من اقتراف الذنوب ولو صفها بالجنة والرزائل المباحة
فلا ينقصد بولي فاسق غير الامام الاعظم جبراً كان ام لا فسق بشر الجحيم
لا عين بنفسه ام لا الحديث لا تكاح الا بولي مرشد قال الشافعي والمراد
بالمُرشد العدل والفرق بينه وبين لو كان لولاية لا ينقل الى الحاكم
فاسق ولي والا فلا قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره اذ الفسق قد علم بالبلاد
والعباد والوجه اطلاق المتن لان الحاكم يزوج للضرورة وقضاؤه نافذ اما
الامام الاعظم فلا يقدح فسقه لانه لا يعزل به فيزوج ببناته وبنات غيره
بالولاية العامة فتجوز الشاة فعليه بما يزوج ببناته اذ لم يكن لهن ولي غير
بناته غير **تبني** لا يلزم من ان الفاسق لا يزوج اشراط ان يكون
الولي عدلا لان بينهما واسطة فان العدالة ملكة تمنع صاحبها مما هو والصبي
اذ بلغ ولم يصد منه كبيرة ولم تحصل له تلك الملكة لا عدلا ولا فاسقا وقد نقل
الامام والفرقي الاتفاق على ان المستور يلى وحيث متغا وولاية الفاسق
فقال البغوي اذ اناب زوج في الحال وجهه بان الشرطي ولي النكاح عدم
الفسق لا قبول الشهادة ولا ينقصد بشهادة فاسق لانه لا يثبت بها
بمستورتي العدالة وهما اعروفاً بها ظاهر لا باطنا بان عرفت بان المصلحة
دون التزكية عند الحاكم لان اظاهر من المسلمين العدالة ولا فرق بين ان
يعقد بها الحاكم وغيره على المعتمد لا بمستورتي الاسلام او الحرية بان
التي يكون في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والحرار بالرقابل بد من

دین الدف

فقد لم لا شيء يستحق العقاب
استثنى من هذا ما لا يكون
لا يكون من هذا ما لا يكون
فقد لم لا شيء يستحق العقاب
استثنى من هذا ما لا يكون
لا يكون من هذا ما لا يكون

قور و ان سفلن قنابان
 بقور و ان سفلن قنابان
 بقور و ان سفلن قنابان
 بقور و ان سفلن قنابان
 بقور و ان سفلن قنابان

قبل وطى الاخرى فله وطى اليها شأ بعد استبراء العائدة او بعد وطىها حرت
العائدة حتى تحرم الاخرى ويشترط ان يكون كل منهما باحة على افرادها
فلو كانت احدهما بجوسية او غيها كحرملته فوطىها جاز له وطى الاخرى **نعم لو ملك**
اما وبناتها فوطى احدهما حرت الاخرى موبدا كما علم محامرو ولو ملك امه
فتم نكح من يجرم الجمع بينها وبينها كان نكح اخنها الحرمه او غنمها او خالتها
او نكح امراه ثم ملك من يجرم الجمع بينها وبينها كان ملك اخنها حلت
المنكوحه في المسلمين دون المملوكه لان فراشا لانكاح اقوى اذ يتعلق
به الطلاق والظهار والايلاد وغيرها بخلاف الملك ثم شرع في مثبتات
الخيار بقوله **وترد المرأة** بالينا للمنعول اي يثبت للزوج خيار فسخ
لنكاحه **بجسه عيوب** اي بواحد منها وان اوهت عبارته انه
لا بد من اجتماعها اشار الى الاول بقوله **بالجنون** وان تقطع وكان
قابلا للعلاج والجنون زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة
في الاعضاء واستثنى المتولي من المتقطع الخفيف الذي يطرأ في بعض
الزمان واما الاغما بالمرض فلا يثبت به خيار كسابر الامراض ومثله
كما قال الرزكشي فيما تحصل منه الافاقه كما هو الغالب اما الميوسن
بزوالها فكالجنون كما ذكره المتولي وكذا ان بقي الاغما بعد المرض فثبت به الخيار
كالجنون والحق الشافعي الجبل بالجنون والاصح ان يخرج من الجنون كما قاله
بعض العلما **والثاني الجذام** وهو علة يجر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع
ويتناثر ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه اغلب **الثالث البرص**
وهو بياض شديد يبقع الجلد ويذهب دميته هذا اذا كان مستحكما
بخلاف غيرهما من اوائل الجذام والبرص لا يثبت به الخيار كما صرح به

المجوبين قال والاستحكام في الجذام يكون بالقطع وتردد الامام فيه وجوز الاكتفاء بسوادده وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة ولم يشترطوا في الجنون الاستحكام قال الزركشي وعلل الفرق ان الجنون يفضي الى الجناية **والرابع الرق** وهو بفتح الراء والمثناة اسداد الفرج بالجم ويخرج البول من ثقبه صغيره كاحليل الرجل قاله في الكفاية **والخامس القرن** وهو بفتح القاف وكذا الراء على الارجح اسداد الفرج بعظم على الاصبع قبل بالجم وعليه فالرق والقرن واحد فيثبت له الخيار بكل منهما لانه يخل بمقصود النكاح كالبرص واولى لان البرص لا يمنع بالكلية بل ينقصه وليس للزوج اجبارها على شق الموضع فان شقته وامكن الوطى فلا خيار ولا تمكن الامة من الشق قطعا الا باذن السيد **وتردد الرجل** بالهاء للمنفقة اي يثبت للمرأة فسخ نكاحها منه **بخمسة عيوب** اي بواحد منها كما مر **واشار الى ثلاثة منها بقوله بالجنون والجذام والبرص** على ما مر بيانها **وتحريرا في كل منهما والرابع الحب** وهو بفتح الحيم قطع جميع الذكر مع بقاء الاثنيين او لم يبق منه قدر الحشفة اما اذا بقي منه ما يوجب قدرها فلا خيار لها على الاصح فلو تنازعنا في امكن الوطى به قبل قوله على الاصح خرج به الخصي وهو من قلت انبياء وبقي ذكره فلا خيار به على الاصح لقدرته على الجماع قال ابن الملقن في شرح الحادي ويقال انه اقدر عليه لانه لا يترك فلا يعجز به فتور **والخامس العنة** في المكلف قبل الوطى في قبلها وهو بضم و المهملة وتشديد النون علة في القلب والكبد والدماغ والالة تقطع الشهوة الناشئة للالة فتمنع الجماع وخرج بقيد المكلف الصبي والجنون فلا سمع **دعوى العنة** في حقها لان ذلك انما يثبت باقرار الزوج او يمينها بقوله

و هو بدو الملهمة الاولى ان يقول
 هي لان المصير ومع العنة
 وهي بولته والجز وهو قوله
 اعلمه موث ايضا واما قلنا
 الاولى لا يمكن توجيه التفسير
 لاعداد المصير على العنة بمعنى المصير
 باعتبار كونها حاسن الصوب
 فاش ٢١

فمنه وان رضى الى بعد العقد وقبله وهي جبرة قد في القبلية
لان للولي حق في الكفاية علمه لشهوة الخيارات للولي انما اذا رضى
به قبل العقد وهو غير جبره فلا خيار للولي قط هذا حكم جبار للولي عند
رضائها اما من نفسها ثم علمت بالغييب ورضيت به وقررت الارق الى القاض
سقط عنها في جميع العيوب كما لو رضيت باعتماره باعتماره فلا شيء وتطلب
في كافي البيع ويشترط في الفسخ بعيب العنة وكذا باقي العيوب رجع الى الحاكم
ولانه يجتهد فيه فاشبه الفسخ بالا عار ثبتت العنة باقرار الزوج او بيئته
على اقراره لانه لا مطيع للشهود عليها وثبت ايضا بيئتها بعد نكوله واذا
ثبت ضرب القاضي لم سنة كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بطلب الزوجة لان
الحق لها فاذا تمت رفعت الى القاضي فان قال وطئت حلف فان نكل
حلفت واستقبلت بالفسخ كما يستقبل بالفسخ من وجدها **خاتمة**
حيث اختلف الزوجان في الاصابة كان المصدق نافيها احدا بالاصل الا
في سبيل الاولى العينين كما من الثانية المولي وهو العين في اكثر ما ذكر الثالثة
اذ ادعت المطلقة ثلثا ان الحمل وطبها وافرقتها وانقضت علقها وانكر
الحمل الوطي فتصدق بيمينها للحمل الاولى الرابعة اذ اعلق طلقها بعد
الوطي ثم ادعاه وانكرته صدق بيمينه لان الاصل بقاء النكاح وذكر صور
اخرى في شرح المفاتيح من ارادها فليراجع **فصل** في الصداق وهو دفع
اشهر من كسرها ما وجب نكاح او وطي او نفقة بضع فم الكرضاع ورجوع
شهود والاصل فيه قبل اجماع قوله تعالى والواست صدقانهن تحلة اي
عطية من الله تعالى مستداة والمخاطب بذلك الارواح عند الاكثريين وقبل
الاولى لانهم كانوا في الجاهلية يأخذون وسوءة بخلة لان المرأة تستمتع
في الزواج كاستمتاعها او اكثر فكا بها فاخذ الصداق من غير مقابل وقوله
في الاصل والنفق وجوه من وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير الزوج النفس ولو خاف
من حديث رواه الشيخان **ويستحب للزوج سبعة امرار للزوجة في**
صلب النكاح اي العقد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولا دفع
للخصومة ولان لا يشبه نكاح الواهية نفسها صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من
الاشهر من كسرها ما وجب نكاح او وطي او نفقة بضع فم الكرضاع ورجوع
شهود والاصل فيه قبل اجماع قوله تعالى والواست صدقانهن تحلة اي
عطية من الله تعالى مستداة والمخاطب بذلك الارواح عند الاكثريين وقبل
الاولى لانهم كانوا في الجاهلية يأخذون وسوءة بخلة لان المرأة تستمتع
في الزواج كاستمتاعها او اكثر فكا بها فاخذ الصداق من غير مقابل وقوله
في الاصل والنفق وجوه من وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير الزوج النفس ولو خاف
من حديث رواه الشيخان **ويستحب للزوج سبعة امرار للزوجة في**
صلب النكاح اي العقد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولا دفع
للخصومة ولان لا يشبه نكاح الواهية نفسها صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من

فمنه وان رضى الى بعد العقد وقبله وهي جبرة قد في القبلية
لان للولي حق في الكفاية علمه لشهوة الخيارات للولي انما اذا رضى
به قبل العقد وهو غير جبره فلا خيار للولي قط هذا حكم جبار للولي عند
رضائها اما من نفسها ثم علمت بالغييب ورضيت به وقررت الارق الى القاض
سقط عنها في جميع العيوب كما لو رضيت باعتماره باعتماره فلا شيء وتطلب
في كافي البيع ويشترط في الفسخ بعيب العنة وكذا باقي العيوب رجع الى الحاكم
ولانه يجتهد فيه فاشبه الفسخ بالا عار ثبتت العنة باقرار الزوج او بيئته
على اقراره لانه لا مطيع للشهود عليها وثبت ايضا بيئتها بعد نكوله واذا
ثبت ضرب القاضي لم سنة كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه بطلب الزوجة لان
الحق لها فاذا تمت رفعت الى القاضي فان قال وطئت حلف فان نكل
حلفت واستقبلت بالفسخ كما يستقبل بالفسخ من وجدها **خاتمة**
حيث اختلف الزوجان في الاصابة كان المصدق نافيها احدا بالاصل الا
في سبيل الاولى العينين كما من الثانية المولي وهو العين في اكثر ما ذكر الثالثة
اذ ادعت المطلقة ثلثا ان الحمل وطبها وافرقتها وانقضت علقها وانكر
الحمل الوطي فتصدق بيمينها للحمل الاولى الرابعة اذ اعلق طلقها بعد
الوطي ثم ادعاه وانكرته صدق بيمينه لان الاصل بقاء النكاح وذكر صور
اخرى في شرح المفاتيح من ارادها فليراجع **فصل** في الصداق وهو دفع
اشهر من كسرها ما وجب نكاح او وطي او نفقة بضع فم الكرضاع ورجوع
شهود والاصل فيه قبل اجماع قوله تعالى والواست صدقانهن تحلة اي
عطية من الله تعالى مستداة والمخاطب بذلك الارواح عند الاكثريين وقبل
الاولى لانهم كانوا في الجاهلية يأخذون وسوءة بخلة لان المرأة تستمتع
في الزواج كاستمتاعها او اكثر فكا بها فاخذ الصداق من غير مقابل وقوله
في الاصل والنفق وجوه من وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير الزوج النفس ولو خاف
من حديث رواه الشيخان **ويستحب للزوج سبعة امرار للزوجة في**
صلب النكاح اي العقد لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولا دفع
للخصومة ولان لا يشبه نكاح الواهية نفسها صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من

كافي البيع

قوله ويرجع شهود الخ وكل رجوع الزوج عليهم انما يكون بشروط ا ن
لا يجد قهرم الزوج وان تكون شهادتهم على رجل والا فلا عزم عليهم وان
لا يثبت عدم النكاح بالمرأة فان شهدوا بالطلاق مثلا ثم شهدوا
انها اخته بن الرضاع فلا عزم ايضا اه قوله ويرجع شهود الخ
ويعرضون نصف المهر ان كان قبل الدخول وكل المهر ان كان بعد
الدخول وقيل يعرضون كل المهر مطلقا لانه قربة المهر النصف
الذي فتوه وهو المعتد اه يعرضون الشئ عوقب

قوله لم ير التزوج اي تزويج النبي لم من وصيت نفسها للنبي
صلى الله عليه وسلم ولم ير قربة لك كما يدل عليه سياق الحديث اه
فان دفع ما يقال كان الاول التزوج اه يعرضون عوقب
قوله الزوج الخ كان الاوى العاقد يشهد الولى والزوجة فان
التسمية منهما الا ان يقال المهر فيه تفصيل فان الولى تارة
تسند التسمية وتارة بحب وتارة تحرم اه يعرضون عوقب

هذا ان السيد لا زوج عبده امته انه يجب له ذكر المهر وهو ما في الروضة تبعاً
 لبعض نسخ الشرح الكبير وهو العقد اذا لم يدر في ذلك وان خالف في ذلك
 بعض المتأخرين ومن ان لا يدخلها حتى يدفع اليها سب من الصداق
 خروجاً من خلاف من اوجب **فان لم يتيه صداقاً بان اخله العقد منه**
العقد بالاجماع لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمولي وغيرهما
 وقد تجب النسيئة في صور الاولى اذا كانت الزوجة غير جارية التصرف او
 مملوكة لغير جارية التصرف الثانية اذا كانت جارية التصرف واذن لو لها
 ان يزوجه ولم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة اذا كان الزوج غير جاري
 التصرف وحصل له اتفاق في هذه الصورة على قل من مهر مثل الزوجة وفيما
 عداها على اكثر من تسعين شهية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اخلاؤه منه
 واذا اخله العقد من التحيث فان لم يكن مفوضة استخفت مهر مثل بالعقد
 وان كانت مفوضة بان قالت ابيد لوليها زوجي بلا مهر ففعل **وجب المهر**
بثلاثة اشياء اي واحدة منها الاولى **ان يفرضه اي يقدره الزوج على**
نفسه قبل الدخول ولها حبس نفسها لغيره لئلا تكون على بصيرة من تسليم
 نفسها لتسلم المفروض الحال كما سمي في العقد اما الموجد فليس لها حبس نفسها
 كما سمي في العقد اما الموجد فليس لها حبس نفسها لتسلم المفروض
 ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لان الحق لها فان لم ترض به فكان لم
 يفرض وهذا كما قال الازدعي اذا فرض دون مهر المثل ما اذا فرض لها مهر
 مثلاً ما حالاً من نقد البلد وبذل لها وصدقته على انه مهر مثلاً فلا يقبر
 رضاها لانه عبث ولا يشترط علم الزوجين حيث تراضيا على مهر بقدر
 مهر المثل لانه ليس بدلالة بل الواجب احدهما ويجوز فرض موجد بالرضا

فوق مهر

هذا ان السيد لا زوج عبده امته انه يجب له ذكر المهر وهو ما في الروضة تبعاً
 لبعض نسخ الشرح الكبير وهو العقد اذا لم يدر في ذلك وان خالف في ذلك
 بعض المتأخرين ومن ان لا يدخلها حتى يدفع اليها سب من الصداق
 خروجاً من خلاف من اوجب فان لم يتيه صداقاً بان اخله العقد منه
 العقد بالاجماع لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمولي وغيرهما
 وقد تجب النسيئة في صور الاولى اذا كانت الزوجة غير جارية التصرف او
 مملوكة لغير جارية التصرف الثانية اذا كانت جارية التصرف واذن لو لها
 ان يزوجه ولم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة اذا كان الزوج غير جاري
 التصرف وحصل له اتفاق في هذه الصورة على قل من مهر مثل الزوجة وفيما
 عداها على اكثر من تسعين شهية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اخلاؤه منه
 واذا اخله العقد من التحيث فان لم يكن مفوضة استخفت مهر مثل بالعقد
 وان كانت مفوضة بان قالت ابيد لوليها زوجي بلا مهر ففعل وجب المهر
 بثلاثة اشياء اي واحدة منها الاولى ان يفرضه اي يقدره الزوج على

ولها بعد الفرض
 حبس نفسها

وفوق مهر المثل والثاني ما اشار اليه بقوله **او يفرضه الى امه** اذا امتنع الزوج
 من الفرض لها او تنازع في قدر المفروض كما يفرض لان منصبه فصل الخصومات
 ولكن يفرضه الى امه حالاً من نقد البلد كما في قيم المتلفات لا موجد ولا يقبر
 نقد البلد وان رضيت الزوجة بذلك لان منصبه الا لزام بمحال حال من نقد
 البلد ولها اذا فرضه حالاً تاخير القبض بل لها تركه بالكلية لان الحق لها
 ويقبر مهر مثل بلا زيادة ولا نقص ويشترط علم الحاكم بمهر المثل حتى لا يزيد
 عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير ولا يصح فرض اجنبي من ماله لانه
 خلاف ما يقتضيه العقد والفرض الصحيح كسعى في العقد قيسطر بطلان
 بعد عقد وقبل وطى سواء كان الفرض من الزوجين ام الحاكم الثالث ما
 اشار اليه بقوله **او يدخل بها** بان يطأها ولو في حيم او احرام او دون **وجب**
لها مهر المثل وان اذنت له في وطئها بشرط ان لا مهر لان الوطى لا يباح
 لما فيه من حق التدفق والاعتبار في مهر مثل المفوضة اكثر من مهر مثل متدة
 من العقد الى الوطى لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقرت به الاطلاق
 فوجب الاكثر كما يقتضيه بشرط اسد ولو طلق الزوج قبل فرض ووطى فلا شرط
 وان مات احد الزوجين قبلها وجب لها مهر المثل لانه كالوطى في تقدير
 المسمى فكذلك في ايجاب مهر المثل في المفوض وهل يعتبر مهر المثل بالاكراه
 مراوياً للعقد والموت في التفتيش اوجه في الروضة واصلها بلا ترجيح
 اوجهها اولها لان البضع دخل في ضمانه بالعقد ونقر عليه بالموت كالوطى ولو
 قتل السيد امته او قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها بخلاف ما لو قتلتها
 اجنبياً وقتلت امته نفسها قبل العقد لا يسقط مهرها ومهر المثل ما يرفع
 به في مثلها عادة وركنة الاعظم نسب في النسب لوقوع التفاحية كالغارة

هذا ان السيد لا زوج عبده امته انه يجب له ذكر المهر وهو ما في الروضة تبعاً
 لبعض نسخ الشرح الكبير وهو العقد اذا لم يدر في ذلك وان خالف في ذلك
 بعض المتأخرين ومن ان لا يدخلها حتى يدفع اليها سب من الصداق
 خروجاً من خلاف من اوجب فان لم يتيه صداقاً بان اخله العقد منه
 العقد بالاجماع لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمولي وغيرهما
 وقد تجب النسيئة في صور الاولى اذا كانت الزوجة غير جارية التصرف او
 مملوكة لغير جارية التصرف الثانية اذا كانت جارية التصرف واذن لو لها
 ان يزوجه ولم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة اذا كان الزوج غير جاري
 التصرف وحصل له اتفاق في هذه الصورة على قل من مهر مثل الزوجة وفيما
 عداها على اكثر من تسعين شهية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اخلاؤه منه
 واذا اخله العقد من التحيث فان لم يكن مفوضة استخفت مهر مثل بالعقد
 وان كانت مفوضة بان قالت ابيد لوليها زوجي بلا مهر ففعل وجب المهر
 بثلاثة اشياء اي واحدة منها الاولى ان يفرضه اي يقدره الزوج على

فقل له ان تقدم
المحلات من قبل
الاعتدال من قبل
استوى انما ذلك ام
انما هو من قبل
ام ونظرا من قبل
الاصل من قبل
فقد تم انما من قبل
انما لا من قبل
فقد تم انما من قبل
قلب اي الام وقد بانها ام

في النكاح فظاهر كلام الاكثرين اعتبار ذلك في العجم كالعرب وهو المعتمد
لان الرغبات تختلف بالنسبة مطلقا فبراعى اقرب من تنسب اليه فاقربهن
اخت لا يوين ثم لاب ثم بنات اخ لا يوين ثم لاب ثم بنات لا يوين ثم لاب
لان المدي بجهتيه يقدم على المدي بجهة ثم بنات الاعمام لا يوين ثم لاب
فان تقدر اعتبار نسأ العصبية اعتبر بذوات الارحام كالجدات والحالات
لا يهن اولى من الاجانب ويقدم من نسأ الارحام الام ثم الجدات ثم الحالات
ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال والمراد بالارحام هنا قرابات الام لا ودي
الارحام المذكورين في الفريض لان امهات الام لسن من المذكورين في الفريض
ويعتبر مع ما تقدم سن وعفة وعقل وجمال ويسار وفصاحة وكثرة وثبوت
وما اختلف به غرض كالعلم والسرف لان المهور يختلف باختلاف الصفات
وبغير مع ذلك البلد فان كن نسأ العصبية يلدن هي في احديها اعتبر
بعضيات بلدها فان كن كلهن ببلدة اخرى فلا اعتبار ببلد لا باجنيات
بلدها كما قاله في الروضة **وليس لاقل الصداق ولا الاكثر حد** بل صابط
كلما صح كونه مبيعا عوضا او معوضا صح كونه صداقا وما لا فلا فلو عقد عالا
ينور ولا يقابل بمثل كعبير خطه لم يصح التسمية ويرجع لمهر المثل وكذا
اذا اصدقها ثوبا لا يملك غيره فلا يصح لتعلق حق الله تعالى به في ستر
العورة كما قاله الزركشي مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم الذي اراد التزوج
على ازاره ازاله هذا ان اعطينه اياها جليسة ولا ازاله وهذا اخل
في قولنا ما صح مبيعا صح صداقا وبسن ان لا ينقص المهر عن عشر دراهم
خروج جاس خلع في ابي حنيفة وان لا يزيد على خمسمائة درهم كاصدقة
بناتكم صلى الله عليه وسلم وروجانه واما اصدق ام حبيبة اربع مائة بنالا
فكان من الجاني

فقد بان انما من قبل
المحلات من قبل
الاعتدال من قبل
استوى انما ذلك ام
انما هو من قبل
ام ونظرا من قبل
الاصل من قبل
فقد تم انما من قبل
انما لا من قبل
فقد تم انما من قبل
قلب اي الام وقد بانها ام

في جواز ان يزوجه على منفعة

فكان من الجاني الرام الى الله عليه وسلم **في جواز ان يزوجه على منفعة**
علمية تستوفي بعقد الاجارة كتعليم فيه كلفة وخياطة ثوب وكتابة
وغيرها اذا كان يحسن تلك المنفعة فان لم يحسنها والنزاع في الدماء جاز
ويستاجر لها من يحسنها وان التزم العمل بنفسه لم يصح على الاصح لعجزه
وخبر بقيد العلم والمنفعة المجهولة فلا يصح ان تكون صداقا ولكن يجب
مهر المثل والطلاق والتعليم فيما تقدم شامل لما يجب تعليمه كالفاحة وغيرها
والقرآن والحديث والفقه والشعر والخط وغير ذلك مما ليس محرم وتعليمها
في اولدها الواجب عليها تعليمه وكذا العبد ما على الاصح في الروضة
فعل هذا لا يتعد تعليم غيره بطلاقه اما اذا اصدقها تعليمها بنفسه
فطلق قبل التعليم بعد خوله او قبله بتعليمه لانها صارت محرمة عليه ولا
يجوز اختلاف بها فان قيل الاجنبية يباح النظر اليها للتعليم وهذه
صارت اجنبية فلا جاز تعليمها اجيب بان كلام من الزوجين تعلقت به
اماله بالآخر وحصل بينهما نوع ود فقويت التهمة فامتنع التعليم لقرب
الفتنه بخلاف الاجنبي فان قوة الوحشة بينهما اقتضت حوازل التعليم
وقيل المراد بالتعليم الذي يجوز النظر له هو التعليم الواجب كقراءة الفاتحة
انما هذا محله في غير الواجب وزج هذا السبكي وقيل التعليم الذي يجوز
النظر خاص بالامرد بخلاف الاجنبي وزج هذا الجلال المحلي والمقدم الاول
تنبيه افهم تعليمهم السابق انما لو لم تحرم الخلوة بها كان كانت صغيرة
لا تشتهى وصارت محرمة بربها او بغيرها ثانيا لم يتغير التعليم وهو كذلك
فروع لو اصدق زوجته الكتابية تعليم قرآن صح ان توقع اسلامها والا
فلا ولو اصدقها تعليم التورية او الا جيل وهما كافران ثم اسلم او ترافعا اليها

فقد بان انما من قبل
المحلات من قبل
الاعتدال من قبل
استوى انما ذلك ام
انما هو من قبل
ام ونظرا من قبل
الاصل من قبل
فقد تم انما من قبل
انما لا من قبل
فقد تم انما من قبل
قلب اي الام وقد بانها ام

فصل في ما لا يفسد من وجوب الاجابة
وقوله ان لا يخص الاغنيا بالاجابة
او يخص الاغنيا بكونهم اهل حرمة فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة

فصل في ما لا يفسد من وجوب الاجابة
وقوله ان لا يخص الاغنيا بالاجابة
او يخص الاغنيا بكونهم اهل حرمة فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة

عرس فيلجبه واما غيرها من الولايم فالاجابة اليها مستحبة لما في كنه
احمد عن الحسن قال دعي عثمان ابن ابي العاص الى فلم يجب وقال لم
يكن بدعائه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله **الاجابة** اشار
به الى اكثر شروط وجوب الاجابة فان شرطها كثر منها ان لا يخص
بالدعوة الاغنيا لغناهم بخبر شرط الطعام ومنها ان يكون الداعي مسلما
ومنها ان يكون المدعو مسلما ايضا ومنها ان يدعوه في اليوم الاول فترس
الاجابة في اليوم الثاني ويكره في اليوم الثالث ومنها ان يكون الداعي مطلقا
المتصرف **فصل** في ان اتخذها الولي من ماله وهواب او احد فالظاهر كما قال
الاذرعى الوجوب ومنها ان لا يدعوه مخوف منه لو لم يحضر وطعا في
جاهه او اعانته على باطل ومنها ان يعين المدعو بنفسه او بنايه
لان نادى الناس كان فتح الباب وقال ليحضر من اراد ومنها ان لا
يتعدى المدعو الى الداعي ورضي بخلفه ومنها ان لا يسبق الداعي غيره
فان جاء معا اجاب اقربهما رجا ثم دارا ومنها ان لا يدعوه من اكثر
ماله حرام فترس كان كذلك كرهت الاجابة فان علم ان عين الطعام
حرام حرمة اجابته والا فلا ونباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله
شبهة ولهذا قال الزكشي الاجابة في زماننا انتهى ولكن لا بد ان
يقب على الظن ان في مال الداعي شبهة ومنها ان لا يكون الداعي امرأة
اجنبية وليس في موضع الدعوة محرم لها ولا المدعو وان لم يخل
بها ومنها ان لا يكون الداعي ظالما او فاسقا او شريرا او مستكفرا
طالبها للمباهاة والفخر قاله في الاحياء ومنها ان يكون المدعو حرا فلو دعي

فصل في ما لا يفسد من وجوب الاجابة
وقوله ان لا يخص الاغنيا بالاجابة
او يخص الاغنيا بكونهم اهل حرمة فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة

فصل في ما لا يفسد من وجوب الاجابة
وقوله ان لا يخص الاغنيا بالاجابة
او يخص الاغنيا بكونهم اهل حرمة فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة

عبد الزم

فصل في ما لا يفسد من وجوب الاجابة
وقوله ان لا يخص الاغنيا بالاجابة
او يخص الاغنيا بكونهم اهل حرمة فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة

عبد الزم ان اذل له سببه فوجهان والا وجه عدم الوجوب والمجوز عليه في اجابة
الدعوى كالرشد ومنها ان يدعوه في وقت الوليمة وقد تقدم وقتها ومنها
ان لا يكون المدعو قاضيا وفي معناه كل ذي ولاية عامة ومنها ان لا يكون
معدورا بغير خص في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك من يتاوى بحضوره
او لا يليق به بحالته كالاراذل ومنها ان لا يكون المدعو امر دينا يخاف من حضوره
ربه او نهمه او قاله ومنها ان لا يكون هناك منكر لا يزول بحضوره كشر
الخمر والضرب بالملاهي فان يزول بحضوره وجب حضوره للدعوة وازالته
للمنكر ومن المنكر فرش غير الحلال كما لغصوب والمسروق وفرش جلود الغنم
وفرش الحرير للرجال ومنها ان لا يكون هناك صورة حيوان في غير ارض
وسباط ومخدة والمرأة اذا دعت النساء كما ذكرنا في الرجال قاله في الروايات
وقياس ما مر عن الاذرعى في الامرد ان المرأة اذا خافت من حضورها
ربه او نهمه او قاله لا تجب عليها الاجابة وان اذن الزوج والولي حضورها
في هذا الزمان الذي كثرت فيه اختلاط الاجانب من الرجال والنساء في
مثل ذلك من غير مبالاة بكشف ما هو عورة كما هو معلوم مشاهد ولا يسهل
الحاج المالك اعتنى زايده بالكلام على مثل هذا واشباهه باعتبار زمانه
فكيف لم يزمان خرق فيه السياج وزاد بحرفه وهاج ولا تسقط
اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل من المدعو فلفظ افضل والاصل
الضيف مما قدم له بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا باكل وملك الضيف ما تقدم
بوضعه في فمه كما حرمه ابن القري والمضيف اخذ ما يعلم رضي المضيف به
ويحل نثر سكر وغيره في الاملاك ولا يكره النثر في الاصم ويحل التقاطه
ولكن تركه اولى ويسن للمضيف وان لم يأكل ان يدعوا المضيف وان يقول

فصل في ما لا يفسد من وجوب الاجابة
وقوله ان لا يخص الاغنيا بالاجابة
او يخص الاغنيا بكونهم اهل حرمة فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة

تدور حقيق سبي باسم ملك يا في برزقة بضيفة قبل مجيئه يارب عين يوما وهو
في الاصل القريب وقد مراد به هنا من كل طعام غيره وضفة ان يطبق نسبة او يطبق
رجل من عطفان كان يا في الاول لم من غيره وضفة ان يطبق نسبة او يطبق

المالك لضيفة واغيره كزوجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكرر
عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاثة مرارة وذكر في شرح
المنهاج وغيره ما يبل مهمته تتعلق بهذا الفصل لا بأس من جعلها
فصل في القسم والنذور والقسم بفتح القاف والسيف البين
والنذور هو الخرج عن طاعة ويجب القسم لزوجتين او زوجات ولو
كن اما فلا مدخل لاما غير زوجات فيه وان كن ستولات قال تعالى فان
خفتم ان لا تعدوا وافراده او ما ملكتم ايمانكم وقد مر في القسم الاول بقوله
والنسوة في القسم في المبيت بين الزوجتين والزوجات الحرائر واجبة
على الزوج ولو قام بهما او بهن عند ركوض وحوض ورنق وقرن واحرام
لان المقصود الانس لا الوطى ولا تجب النسوة بينهما او بينهما في التمتع
بوطي وغيرها لكنها تنس وخرج بقولنا الحرائر ما لو كان تحت حرة وامه
فلانهم ليلتان والامه ليلة الحديث فيه مرسل واذا اقام بالزوجة نشوز
وان لم يحصل به اثم كجبنه بان خرجت عن طاعة زوجها ما كان خروجها
ممكنه بغير اذنه او لم تفتح له الباب ليدخل ولم تمكنه من نفسها لا
تستحق قسما كما لا يستحق نفقة والزوج اعراض عن زوجته بان لا يبيت
عندهن لان المبيت حقه فله تركه ويسن ان لا يعطاهن بان يبيت عندهن
ويحصنهن كواحدة ليس تحت غير حاذله الاعراض عنها ويسن ان لا
يعطيهما واد في درجاتها ان لا يجليها كل اربع ليال عن ليلة اعتبار
بمن له اربع زوجات والاولى له ان يدور عليهن بمسكنهن وليس له
ان يدعوهن لمسكن احدهن الا برضاها ولا ان يجعهن بمسكن الا
برضاها ولا ان يدعوا بعضا لمسكنه ويمضي بعض اخر لما فيه من التخصيص
الموسى البرضاها

قوله والاولى له ان يدور عليهن بمسكنهن وليس له ان يدعوهن لمسكن احدهن الا برضاها ولا ان يجعهن بمسكن الا برضاها ولا ان يدعوا بعضا لمسكنه ويمضي بعض اخر لما فيه من التخصيص الموسى البرضاها

الموسى البرضاها او بقرعة او غرض لقرب مسكن من يحضر اليها دون
الاخرى والاصل في القسم من عمله نهارا الليل لانه وقت السكون والنهار فيه
او بعده تبع لانه وقت المعاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا
فيه والنهار مبصر والاصل في القسم من عمله ليلا كحارس النهار لانه وقت كونه
والليل تبع لانه وقت معاشه فلو كان يعمل نهارا بالليل لم يجز ان
يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولا اخرى عكسه ومن عدا قسمه
الليل **لا يدخل نهارا على غير القسم لها الفير حاجه** الخ يخرج حينئذ لما فيه
من ابطال حق صاحبة النوبة فان فعل وطال مكثه لم يملك لصاحبة النوبة القضا
بقدره لك من نوبة المدخول عليها اما دخوله لحاجة كوضع متاع او اخذه او
تسليم نفقة او تعريف خبر فحينئذ عايشة رضي الله تعالى عنها كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يطوف عليا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس
اي وطئ حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبت عندها ولا يقضي اذا دخل لحاجة وان
طال الزمن لان النهار تابع مع وجود الحاجة ولم يمسوى وطئ من استمتاع الحديث
السابق وخرج بقيد النهار الليل فيحرم عليه ولو لحاجة على الصالح لما فيه من
ابطال حق ذات النوبة الا الضرورة كمرضاها الخوف كلفة الطلق وخوف الهيب
والحرثي ثم ان طال مكثه عرفا قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه لان حق
الادوي لا يسقط بالعدوان لم يطل مكثه لم يقض لقلته ويأثم من تعدى بالدخول
وان لم يطل مكثه ولو جامع من دخل عليها في نوبة غير هاضية وان قصر الزمن
فكان للضرورة قال الامام والايق بالتحقيق القطع بان الجماع لا يوصف
بالتمزج ويصرف التمرم الى ايقاع المصيبة لا الى ما وقعت به المصيبة وخاضع
ان تخرم الجماع لا لعينه بل لامر خارج ويقضي لمدة دون الجماع لان قصر

وهو ينفذ المهر
قوله الحديث عايشة رضي الله تعالى عنها
ان دخولها في نوبة المدخول عليها
فمنه حرم لغير حاجة وذكر في
لانه بالرضا او ان الله خصه بغير
لاحق للزوجات فيها بغيرها
من مشاء ومن ذلك سبي على عدم
وجوب القسم وعلى كل مكان الاولي
تأخير الحديث عن قوله لا يبيت
وطئ الحديث عايشة رضي الله تعالى عنها
من غير مسيس اي وطئ في بعض
بدل تيمارا وطئ في بعض
قوله من غير مسيس
في بعض الاحيان ولا يفتد كان
عند زوجها ويطأها في بعض
بعد الحديث يكون ذلك لا يفتد
شخصا او المغير افاده

وحل وجوب القضاء اذا ابلت المظلومة في نكاحه فلو مات المظلومة
 بسببها فلا قضاء لمحلوه الحق للباقيات ولو فارق المظلومة بعد القضاء
 اما من عاد قسمه النهار فليله كنهار غيره ونهاره كليل غيره في جميع ما تقدم
 هذا كله في المقيم واما المسافر فمما ادق قسمه وقت نزوله ليل كان او نهارا
 قليل كان او كثيرا قال في الروضة **تنبيه** اقل نوب القسم عظيم عمله
 نهار ليلة ولا يجوز تبعضها لما فيه من تشوش العيش وعسر ضبط اجزاء
 الليل ولا ليلة وبعض اخرى واما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسيئة فحرم
 على راضيه واما المسافر فقد حركه واما من عاد قسمه النهار كما لو سافر
 كلامهم انه لا يجوز تبعضه كتبعض الليل من يقسم ليله وهو الظاهر ويحمل
 انه يجوز لتسهول الضبط والاه قصار على الليلة افضل من الزيادة عليها
 اقتداء به صلى الله عليه وسلم وليقرب عهد بهي ويجوز ليلتين وثلاثا بغير رضاء
 ولا يجوز الزيادة عليها بغير رضاء وان تفرق في البلاد ليلان يودي الى
 المهاجرة والايجاش للباقيات يطول المقام عند الضرورة وقد يموت في المدة
 الطويلة فيفوت حقهن وتجب الفرقة للابتداء واحدة منهن عند عدم
 رضاء من حرزا عن الرجوع مع استوائهن في الحق فيبدأ من خرجت فرقتها
 فاذا مضت نوبها اقرع بين الباقيات ثم بين الـ خبرتين فاذا تمت النوبة
 داعي الترتيب ولا حاجة الى إعادة الفرقة بخلاف ما لو بدأ بـ فرقة فانه
 يقرع بين الباقيات فاذا تمت النوبة اقرع له **بدا** **واذا اراد الزوج السفر**
 لنقله ولو سافر قصر احرم عليه ان يستحب بعضهن دون ولو بفرقة فان
 سافر بعضهن ولو بفرقة قضى للمختلفات ولو نقل بعضهن بنفسه و
 بوكيل قضى لمن مع الوكيل ولا يجوز ان يتركهن بل ينقلهن او يطلقهن كما في

ذلك في نقله

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

ذلك من قطع اطلأ عنهن من الوقاع فاشبه الايلا بخلاف ما لو
 اقطع من الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجاوهن
 وفي باقي الاسفار الطويلة او القصيرة المباحة اذا اراد استصحاب بعضهن
اقرع بينهن وجوبا كما اقتضاه ايراد الروضة واصلا عند تنازعهن
وخرج بالتي يخرج عليها سهم الفرقة لما روى الشيخان انه صلى الله
 عليه وسلم كان اراد سفر اقرع بين نسيئة فابتعن خرج سهمها
 خرج بهامعه وما كان ذلك في يومها او يوم غيرها واذا خرجت
 الفرقة لصاحبة النوبة لانه لا يدخل نوبتها في مدة السفر بل اذا رجعا
 وفي لها نوبتها واذا خرجت الفرقة لواحدة فليس الخروج بغيرها
 وله تركها ولو سافر بواحدة او اكثر من غير فرقة عصي وفضي فان رضي
 ترك الواحدة جاز بلا فرقة وسقط القضاء ولهن الرجوع قبل سفرها قال
 الامام اوردني وكذا بعده ما لم يجاوز مسافة القصاري يصل اليها واذا سافر
 بالفرقة لا يقضي للزوجات المختلفات مدة سفره لانه لم يتعدا الحق
 فيه ان المستصحب وان فازت بصحبته فقد لحقها من تعب السفر
 ومشتقه ما يقابل ذلك والمختلفة وان فاتها حظها من الزوج
 فقد ترفعت بالراحة والاقامة فتقابل الامران فاستويا وخرج
 بلا سفر المصلحة غيرها فليس ان يستحب فيها بعضهن بفرقة
 ولا بغيرها فان فعل عصي ولزمه القضاء للمختلفات وخرج بالزوجات
 الاما انه ان يستحب بعضهن بفرقة فان وصل المقصد وصار
 مقبلا قضا مدة الاقامة مخرجه عن حكم السفر هذا ان ساكن المحوطة
 اما اذا عثرها مدة الاقامة فلا يقضي كما جزم في الحاي ولا يقضي

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

في السفر والجمعة
 في السفر والجمعة

مدة الرجوع كما لا يقضي مدة الذهاب **نبيه** من وهبت من الزوج
 حقها من القسم لغيرها لم يلزم الزوج الرضا بذلك لانها لا تملك استقام
 حق من الاستمتاع فان رضي بالهبة وهبت لمعينه منهن بان عندها
 ليلتها كما فعل صلى الله عليه وسلم لما وهبت كودة نوبتها لعائشة رضي الله
 تعالى عنها وان وهبت للزوج فقط كان له التخصيص لراحة فاكتر
 لانها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء ولو وهبت له وللبعض الزوج
 اوله وللجميع قسم ذلك على الروس كما يجتهد بعض المتأخرين ولا يجوز
 للواحدة ان تأخذ على المساحة بحقها عوضا لامن الزوج ولا من لغيره
 لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقام الزوج عندها ليس بمنفعة
 ملكتها عليه وقد استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن خلع الاجنبي
 جواز النزول عن الوظائف والذي استقر عليه لا يرد ان اخذ العوض
 فيه جاز واخذ حلال لا سقط الحق لا يتعلق حق المنزول له بل يبقى
 الا مرفق ذلك الى ناظر الوظيفة بفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا وبسط
 ذلك وهذه المسئلة كثيرة الوقوع فاستفدها والواحدة الرجوع
 متى شئت فاذا رجعت خرج فور ولا ترجع في الماضي قبل العلم بالرجوع
 وان مات الزوج في نوبة واحدة عند غيرهما ثم ادعى انها وهبت
 حقها واكرت لم يقبل قوله الابينة **واذا الزوج** حرا وعبد في
 دوام نكاحه **جديدة** ولو معادة بعد المنيونة **خصها** كل منهما
 وجوبا **يسبع** ليل متوالية بلا قضا للباقيات **ان كانت** جارية
 ثلاث ليل متوالية بلا قضا للباقيات
كانت ثيبا خبر ابن جابر في صحيحه سبع للبكر وثلاث للثيب
 في ذلك

في ذلك زوال الحشمة بينهما ولهذا سئو بين الحرة والامة لان ما
 يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والابلا وزيد البكر
 لان جباها اكثر الحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث مقتقرة في الشرع
 والسبع عددا يام الدنيا وما زاد عليها فكذا فان فرق ذلك لم يحجب
 لان الحشمة لا تزول بالمفرق واستأنف وقضى المفرق للاخويات **نبيه** دخل

في الثيب المذكورة من كانت ثوبتها بطي حلالا وحراما ولو طي شبهة وخرج
 بها من حصلت ثوبتها بمرض او نوبة او بخودك وسن تخبر الثيب بين
 ثلاث بلا قضا وبين سبع بقضا فاعل صلى الله عليه وسلم لم يملكه رضي الله
 تعالى عنها حيث قال لها ان شئت سبعة عندك وسبعة عندهن وان شئت
 ثلاثة عندك ووددت اي بالقسم الاول بلا قضا والا لقالا وثلاثة عندهن كما
 قال وسبعة عندهن ولا يختلف بسبب ذلك عن الخروج للجماعات وسائر اعمال
 البر كعبادة المرحوم وتشجيع الجنائز مدة الزفاف الاليل فيختلف وضوابط
 تقديم الواجب وهذا ما جرى عليه السجاء وان خالف فيه بعض المتأخرين
 واما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج وعدمه فاما ان يخرج
 في ليلة الجميع او لا يخرج اصله فان يخص ليلة بعضهن بالخروج اثم ثم

شروع في القسم الثاني وهو **النشور** بقوله **واذا خاف الزوج نشور**

نشرة بان ظهرت امارات نشورها فعلا كان يجد منها اعراضا او عسا
 بعد لطف وطلاقة وجه او قولا كان تحببه بكلام خشن بعد ان كان
 بلين **وعظما** استجبا بالقوله تعالى واللا في تخافون نشورهن فعظوهن
 فان كان يقول لها ان الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة بلا
 ولا ضرب ويبين لها ان النشور يسقط النفقة والقسم فلعلمها وان كان عذرا في
 النشور او كان عذرا في النشور او كان عذرا في النشور او كان عذرا في النشور

في ذلك زوال الحشمة بينهما ولهذا سئو بين الحرة والامة لان ما
 يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والابلا وزيد البكر
 لان جباها اكثر الحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث مقتقرة في الشرع
 والسبع عددا يام الدنيا وما زاد عليها فكذا فان فرق ذلك لم يحجب
 لان الحشمة لا تزول بالمفرق واستأنف وقضى المفرق للاخويات **نبيه** دخل
 في الثيب المذكورة من كانت ثوبتها بطي حلالا وحراما ولو طي شبهة وخرج
 بها من حصلت ثوبتها بمرض او نوبة او بخودك وسن تخبر الثيب بين
 ثلاث بلا قضا وبين سبع بقضا فاعل صلى الله عليه وسلم لم يملكه رضي الله
 تعالى عنها حيث قال لها ان شئت سبعة عندك وسبعة عندهن وان شئت
 ثلاثة عندك ووددت اي بالقسم الاول بلا قضا والا لقالا وثلاثة عندهن كما
 قال وسبعة عندهن ولا يختلف بسبب ذلك عن الخروج للجماعات وسائر اعمال
 البر كعبادة المرحوم وتشجيع الجنائز مدة الزفاف الاليل فيختلف وضوابط
 تقديم الواجب وهذا ما جرى عليه السجاء وان خالف فيه بعض المتأخرين
 واما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج وعدمه فاما ان يخرج
 في ليلة الجميع او لا يخرج اصله فان يخص ليلة بعضهن بالخروج اثم ثم
 شروع في القسم الثاني وهو **النشور** بقوله **واذا خاف الزوج نشور**

قوله غير مبرح وهو ما يعظم الممانعة خشية من سببها **والا** لم تنزل الامة اي بالمرح فيصير المبرح وغيره ولو لم يكن
 تفسيره المبرح باذنه قوله الاصح ان يضربها عند كل مفسوخة او سقوطا لا سقوطا لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 انه سبب لشدة رادعت عدمه قاله قوله بالنسبة لكونه لا بالنسبة كسقوط النفقة والاشارة الى ما هو
 وسئل ان شاء الله من رادعت لو ادعى عدم تمكنه من وطئها فادعت انه يريد وطئها في الدبر او في غير ذلك
 او انشأ سببا لاجاب بانها تصدق بيمينها **ان** سببها
 يضربها كما صرح به الامام وغيره وخرج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا
 يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمهالك والاولى العفو عن الضرب وخبر
 النبي عن ضرب النساء محي على ذلك او على الضرب بغير سبب يقتضيه
 وهذا بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضرب ولدك ادب مصلح
 له وضرب الزوج زوجته مصلح لنفسه **ويسقط بالنشوز قسمها الواجب**
 لها والنشوز يحصل بخرجها من منزل زوجها بغير اذنه لا الى القاضي
 لطلب الحق منه ولا الى كتابها النفقة اذا عسر بها الزوج ولا الى استفتاء
 اذ لم يكن زوجها فقيها ولم يستف لها ويحصل ايضا بمنعها الزوج من
 الاستمتاع ولو غير الجماع حيث لا عذر له لا منعها منه تذل ولا انشتم
 له ولا الايذاء باللسان او غير بل تأثم به وتتحق النكاح **ويسقط**
 به ايضا حيث لا عذر **نفقتها** وتوابعها كالسكنى والالت الشظيف ونحوها
 فان كان بها عذر كانت مريضة او مضناة لا تحمل الجماع او غيرها فخرج
 كانت مستحاضة او كان الزوج عبلا اي كبيرا لا يضرها وطئه فلا يسقط
 نفقتها لعذر **تنبية** قضية اطلاق المصنف كغيره تناول نشوز بعض اليوم
 وهو الاصح ومرادهم بالسقوط منع الزوج لا سقوط ما وجب حتى لو نشز
 قبل الفجر وطلع الفجر وهي ناشزة فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط
 فرع الوجوب وسكت المصنف عن سقوط الكسوة بالنشوز كسبب جعلهم
 الكسوة تابعة للنفقة تجب بوجوبها وتسقط بسقوطها وسياتي تحريم ذلك
 في فصل نفقة الزوجة ان شاء الله تعالى **تم** لو منع الزوج زوجته حقا
 لها القسم ونفقة الزم للقاضي توفيقه اذا طالبت لهجرها عنه فان اسأ
 واذاها بضرب او غيره بلا سبب نهاه عن ذلك ولا يعزرها فان عاد اليه
 يضربها كما صرح

بندي عذرا او تنوب عما وقع منها بغير عذر وحسن ان يذكرها ما في الصحيحين
 من قوله صلى الله عليه وسلم اذا ماتت المرأة هاجرت فراش زوجها فاعتقها
 الملائكة حتى تصبح وفي الترمذي عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما امرأة باتت وزوجها رض عنها دخلت الجنة **فان استمع**
 وعظه **الا النشوز هجرها** في المصنف اي يجوز ذلك لظاهر الآية في الهجر
 اثر اظهر في نكاح النساء والمراد ان يهجر فراشها فلا يصاحبها فيه وخرج
 بالهجران في المصنف الهجران بالكلام فلا يجوز الهجر به لالزوجة ولا غيرها
 فوق ثلاثة ايام ويجوز فيها الحديث الصحاح لا يخل مسلم ان يهجر اخاه
 فوق ثلاثة ايام وفي سنن ابوداود في هجر فوق ثلاث فوات دخل
 النار وحمل الاذرع وغيره التحريم على ما اذا قصد بهجرها ودعا لحظ
 نفسه فان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحريم وهذا
 ما خوذ من قولهم يجوز هجر البدع والفاسق ونحوها ومن روي به هجره صلح
 دين المهاجرا والحق روي عليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب ابن مالك وصيه
 ونهيه صلى الله عليه وسلم الصحابة عن كلامه وكذا هجر السلف بعضهم بعضا
فاذا قامت عليه اي اصرت على النشوز بعد الهجر المرتب على الوعد **فان**
 ضربها غير مبرح لظاهر الآية فتعذر بها واللا في تخالف نشوزهن فعضوهن
 فان نشزن فاهجرهن في المضاجع واضربوهن والحق في هذا معنى العلم
 لقوله تعالى فان خاف من معرض جنفا او اثما **تنبية** ظاهر كلام المصنف
 انه لا يضرب الا اذا اكبر ثقلها النشوز وهو ما رجحه جمهور الفقهاء
 وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صححه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر
 النشوز لظاهر الآية وانما يجوز الضرب اذا افاد ضربها في ظنة والافلا
 يضربها كما صرح

سحره ربه
 في قوله
 ما خوذ من قولهم

فان نشزن فاهجرهن
 واضربوهن
 والحق في هذا معنى العلم

قوله غير مبرح وهو ما يعظم الممانعة خشية من سببها **والا** لم تنزل الامة اي بالمرح فيصير المبرح وغيره ولو لم يكن
 تفسيره المبرح باذنه قوله الاصح ان يضربها عند كل مفسوخة او سقوطا لا سقوطا لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 انه سبب لشدة رادعت عدمه قاله قوله بالنسبة لكونه لا بالنسبة كسقوط النفقة والاشارة الى ما هو
 وسئل ان شاء الله من رادعت لو ادعى عدم تمكنه من وطئها فادعت انه يريد وطئها في الدبر او في غير ذلك
 او انشأ سببا لاجاب بانها تصدق بيمينها **ان** سببها
 يضربها كما صرح به الامام وغيره وخرج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا
 يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمهالك والاولى العفو عن الضرب وخبر
 النبي عن ضرب النساء محي على ذلك او على الضرب بغير سبب يقتضيه
 وهذا بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضرب ولدك ادب مصلح
 له وضرب الزوج زوجته مصلح لنفسه **ويسقط بالنشوز قسمها الواجب**
 لها والنشوز يحصل بخرجها من منزل زوجها بغير اذنه لا الى القاضي
 لطلب الحق منه ولا الى كتابها النفقة اذا عسر بها الزوج ولا الى استفتاء
 اذ لم يكن زوجها فقيها ولم يستف لها ويحصل ايضا بمنعها الزوج من
 الاستمتاع ولو غير الجماع حيث لا عذر له لا منعها منه تذل ولا انشتم
 له ولا الايذاء باللسان او غير بل تأثم به وتتحق النكاح **ويسقط**
 به ايضا حيث لا عذر **نفقتها** وتوابعها كالسكنى والالت الشظيف ونحوها
 فان كان بها عذر كانت مريضة او مضناة لا تحمل الجماع او غيرها فخرج
 كانت مستحاضة او كان الزوج عبلا اي كبيرا لا يضرها وطئه فلا يسقط
 نفقتها لعذر **تنبية** قضية اطلاق المصنف كغيره تناول نشوز بعض اليوم
 وهو الاصح ومرادهم بالسقوط منع الزوج لا سقوط ما وجب حتى لو نشز
 قبل الفجر وطلع الفجر وهي ناشزة فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط
 فرع الوجوب وسكت المصنف عن سقوط الكسوة بالنشوز كسبب جعلهم
 الكسوة تابعة للنفقة تجب بوجوبها وتسقط بسقوطها وسياتي تحريم ذلك
 في فصل نفقة الزوجة ان شاء الله تعالى **تم** لو منع الزوج زوجته حقا
 لها القسم ونفقة الزم للقاضي توفيقه اذا طالبت لهجرها عنه فان اسأ
 واذاها بضرب او غيره بلا سبب نهاه عن ذلك ولا يعزرها فان عاد اليه
 يضربها كما صرح

قوله ولا يفرقها او يفرقها
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق

وطلت تغريم من القاضي عزهم بما يليق به لتعديدها وانما لم يغرم في
الاولى وان كان القياس جوازها اذا طلقت لانه اسان الخلق تكثر بين الزوجين
والغريم عليها بوث وحشة بينهما فيقتصر ولا على النبي لعل الخ لا يلزم
بينهما فان عاد عزهم وان قال كل من الزوجين ان صاحبه متعدي عليه تعرف القاضي
الحال الواقع بينهما بثقة بخبرهما ويكون الثقة جازا لهما فان عدم استكما
حجب ثقة يعرف حالهما من غير ما يعرفه فاذا تبين للقاضي حالهما منع
الظالم منهما من عوده لظلمه فان اشتد الشقاق بينهما بعث القاضي حكما
من اهل وعلم من اهلها لينظر في امرهما بالبعث واجب ومن اهلها سنة
وهو اوكيلان لهما من جهة الحكم فيكون كل واحد منهما بطلاق او خلع
وتوكل في حكمه بغير عوض وقبول طلاق وبغير فائسهما ان رايه صوابا ويشترط
فيها اسلام وحرية وعدالة وان هذا الى المقصود من بعثها لانه اذا اشترط فيها
ذلك مع انها اوكيلان لتعلق وكالتها بنظر الحاكم كما في امينة ويسن كونها
ذكرين فان اختلف رايهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يجمعان على شيء
فان لم يرض الزوجان بعث الحكيم ولم ينفق على شيء ادب القاضي الظالم
بالحكم بينهما واستوفي للمظلوم حقه **فصل في الخلع وهو لغة مشتق من خلع**
الثوب لان كل من الزوجين لباس له خرقا ليقع هن لباسكم وانتم
لباس لهن فكانه بخارفة الاخر فرج لباسا وشرعا فرفقه بين الزوجين
ولو بلفظ مفادات بعوض مقصود راجع لجهة الزوج فنقول المصنف
الخلع جاز على عوض معلوم بقيد كما ذكره تخرج بمقصد الخلع
بدم وخوف فانه رجعي ولا مال ودخل برجع لجهة الزوج وقوع العوض
للزوج ولسيدك وما لو خالعت ما ثبت لها من قودا وغيره وجرح به او
قوله او غيره اي كذا في او تميز ويشهد الزوج من ذلك
وثبت بين الزوجين المثل للزوج لا ينفق من القودا لغير سيد
وهو عليه حقه الى من قتل وكان متعديا لان لا يسقط حقه القودا
والمتعدي وكذا لما تضمن جهاد ذلك منها الرضا والرضا منها

قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق

قوله فان انفقها فان لم ينفق

قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق

قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق
قوله فان انفقها فان لم ينفق

اهل انهم والطاهر ان لا يشترط فان قيل كيف يقال ان الصريح لا
يحتاج الى نية بخلاف الكناية مع انه يشترط قصد لفظ الطلاق لعناه
ولا يكفي قصد حروف الطلاق من غير قصد معناه اجيب بان كلام
الصريح والكناية يشترط فيه قصد اللفظ معناه والصريح لا يحتاج الى
الايحاء بخلاف الكناية فلا بد فيها من ذلك **فروع** قوله الطلاق لازم
لي او واجب على صريح بخلاف قوله فرضا على المعروف في ذلك ولو قال على
الطلاق وسكت في البحر عن امر في انه كناية وقال القمحي لا يرد صريح
الرد كنه وهو الحق في هذا الزمن لا شهاده في معنى التلخيص وهذا هو الظاهر
وقوله لا طلاق الله ولا طلاق الله ولا طلاق الله ولا طلاق الله صريح في الطلاق
والابرا والعنق اذ لا يطلق الله ولا يبرأ ولا يعنق الا والزوجه طالق والغريم
مري والامة معتقة بخلاف ما لو قال باعك الله او اقالك الله فانه كناية
في الصيغ هنا قونية لا استقلالها بالمقصود بخلاف صيغتي ابيع ولا قاله
والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ولا يخالف هذا قول البغوي في
تهذيبه هي كل لفظ يبنى عن الفرفة وان دق ولا قول الرافعي ما احتمل
معنيين فصاعدا وهي في بعض المعان اظهر لرجوع ذلك كل الى معنى
واحد **ويقتصر** وقوع الطلاق بها **الى النية** اجماعا اذ اللفظ متردد
بين الطلاق وغيره فلا بد من نية تميز بينهما والفاظ كثيرة لا تكاد
تخصص ذكر المصنف بعضها في بعض النسخ بقوله **مثل ان خلية** اي خالية
منها ولذا يفتى بجوارها ويجوز فيما بعده **وانت** بمنشأة قبل اخرج اي
مقطوعة الرصل ما خوزه من البت وهو القطع **تنبيه** تنكير البت حوزة
الفرادى مذهب سيبويه انه لا يستعمل الا معروفا باللام **وانت** **باني** من البنى

وهو المرفق

قوله ولا طلاق الله ولا طلاق الله ولا طلاق الله ولا طلاق الله صريح في الطلاق
والابرا والعنق اذ لا يطلق الله ولا يبرأ ولا يعنق الا والزوجه طالق والغريم
مري والامة معتقة بخلاف ما لو قال باعك الله او اقالك الله فانه كناية
في الصيغ هنا قونية لا استقلالها بالمقصود بخلاف صيغتي ابيع ولا قاله
والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ولا يخالف هذا قول البغوي في
تهذيبه هي كل لفظ يبنى عن الفرفة وان دق ولا قول الرافعي ما احتمل
معنيين فصاعدا وهي في بعض المعان اظهر لرجوع ذلك كل الى معنى
واحد **ويقتصر** وقوع الطلاق بها **الى النية** اجماعا اذ اللفظ متردد
بين الطلاق وغيره فلا بد من نية تميز بينهما والفاظ كثيرة لا تكاد
تخصص ذكر المصنف بعضها في بعض النسخ بقوله **مثل ان خلية** اي خالية
منها ولذا يفتى بجوارها ويجوز فيما بعده **وانت** بمنشأة قبل اخرج اي
مقطوعة الرصل ما خوزه من البت وهو القطع **تنبيه** تنكير البت حوزة
الفرادى مذهب سيبويه انه لا يستعمل الا معروفا باللام **وانت** **باني** من البنى

وهو الفرق **تنبيه** قوله باني هو اللغة الفصحى والقليل بآينه **وانت** **حرام**
اي محرمه على مجموعة للفرقة **وانت** **كالمسنة** اي في التحريم شبه تحريمها عليه
بالطلاق كتحريم المسنة **واغربي** بمجته ثم راى صبري غريبة بلا زوجه واما
اغربي بالمسنة والزاي فذكره المصنف بمعناه كاسياني **واستبرأ** اي
رحمك اي لا يني طلقك وكوفي ذلك المدحول بها وغيرها **وتقضي** اي
راسك بالقناع لا يني طلقك والقناع بكسر القاف والمقنعة بكسر التاء تقضي
به المرأة راسها ومحاسنها **وابعدا** اي يني لا يني طلقك **واغربي** اي لا يني طلقك
وهي بمعنى اغربي بالمسنة والزاي **والحق باهلك** بكسر الهمزة وفتح الحاء
بالعكس وجعلها اعطى زعمي خطأ اي لا يني طلقك سواء كان لها اهل ام لا
وما اشبه من الفاظ الكناية كجرحي وترودي اي استعدي للموت
باهلك وللحاجة لي فيك اي لا يني طلقك وذوق مرارة الفراق وجعلك
على غاربك اي خليت سبيلك كما يحل البعير في الصحر او زمامه على غاربه
وهو ما تقدم من الظهور وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء ولا انه سربل من
المدح وهو الزجر اي الالهتم بشأنك لا يني طلقك والسب يفتح السين
وسكون الراء المهملة والابل وما يرعى من المال اما بكسر السين فالجماعة
من الظباء والبقر ويجوز كسر السين هنا وخروج بقيد شبه ما ذكره مالا يشبه
من الالفاظ نحو بارك الله فيك واطمئني واسقيني وزودي وني وقومي
واقعدني ونحو ذلك فلا يقع به طلاق وان نواه لان اللفظ لا يصلح له
فان توى جميع ذلك اي توى بلفظ من الفاظه **الطلاق فيه** لا يصلح
بكل اللفظ كما في امهاج كاصرو وقيل يكفي افتراءها باوله ويستحب
قوله وما بعده عليه وجهه الرافعي في الشرح الصغير وصوبه الزركشي والذي
على التقديرين هو الصحيح

قوله وما بعده عليه وجهه الرافعي في الشرح الصغير وصوبه الزركشي والذي على التقديرين هو الصحيح

قوله وما بعده عليه وجهه الرافعي في الشرح الصغير وصوبه الزركشي والذي على التقديرين هو الصحيح

قوله وما بعده عليه وجهه الرافعي في الشرح الصغير وصوبه الزركشي والذي على التقديرين هو الصحيح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

قوله رايته اذ لا يحفل عادة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

تعمين في عليه
سنة وطلاق في الحام والخص
الحصن أو سنة أو طلاق
فانه يدعي على اقامه لان العدة بالوضع
فان الحصن لا يقدح
في السنة
الحصن فندعي
فدله انه جئت سنة
منه بطلان الم

الحديث فيدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما الموطوعة فمبنيّة إذا جلت
قوله إذا جلت فتبين ويظهر من الحديث المذكور أن المصلحة
منه ثم طلقها طاهر فإنه بدعي التبنية الثالث يستثنى من الطلاق في الحديث
صور منها الحامل إذا حاضت فلا يحرم طلاقها لأن عدتها بالوضع ومنها ما
مالو كانت الزوجة أمة وقال لها سيدها إن طلقك الزوج اليوم قامت في
حرة فسئلت الزوج الطلاق لأجل العتاق فطلقها لم يحرم فإن دوام
الرق اضربها من تطويل العدة وقيل لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت في يوم
اسرها بالرق قاله الأذري بجنا وهو حسن ومنها طلاق المتحدرة وليس
بسنة ولا بدعي ومنها طلاق الحكمين في صورة الشقاق ومنها طلاق الولي
إذا طولب فان توقف فيه الرافعي ومنها ما لو طلقها في الظهر طلقت ثم طاعها
في الحيض ثانية ومنها ما لو خالفها على عوض لا طلاق قوله نعم فلا جناح

عليها فيما أفدت به ولما حلتها إلى الخلاص بالمفارقة حيث أفدت بها المال. خلاص
قوله وهو وارد في الخبر الأخير انضبط راجع إلى ما في النصيب الثالث أو راجع إلى ما في الخبرين الأولين من ما
وهذا ليس بيسري ولا بدعي وهو وارد غير قول المصنف **وهو ليس** لأن الأول
طلاقه كونه ولا بدعة على المشهور من المذهب كما في الروضة **وهي النجس** لأن قوله
الأولى **المصنف** التي لم تحض والثانية **الائيسة** لأن عدتها بالأشهر فلا بد من
ضرر يلحقها **والثالثة الحامل** التي ظهر حملها لأن عدتها بأربعين فلا تخلف
أمد في حقها ولا ندب بعد ظهور الحمل **والرابعة المختلعة التي لم يدخل بها**
أذ لا عدة عليها **تمه** من طلق زوجته بدعيًا سنن له الرجعة ثم بعد ذلك
أن شأ طلق بعد تمام ظهر خبر الصحيحين أن ابن عمر طلق زوجته وهي
حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال امره فليراجعها ثم ليطلقها
طاهرًا أي قبل أن يغسلها إن أراد كما صح بذلك في بعض رواياتهما ولو قال تم
لحايض محسوة أو غسلا أنت طالق للبدعة وقع الطلاق في الحال وإن كانت حائضًا

وخدمت کلومهم واما الموطوعة مشبهة اذا جعلت
 الاله بدعي التبيين الثالث يستعمل من الطلاق في الحصة
 احاض فادخلها في الموطوعة مشبهة اذا جعلت

قدوم بديهي
 لعدم سر و طرا
 له طلاق المتعذر
 بسبب ولا يدعى تحلة
 او وقع طلاقها في اول
 شهر او في ثلثه او بقصد
 مع حيضا وطرا
 في بقاى فاعادوا
 بديهي

على عطف ايضها الى سوا
ت الخلق او اذنت لاجنبى
بالاذ كان الاجنبى يخالع
فقد عرفوا بانها اه عوف
من اذن من اذن عوف
وهي اذن من اذن عوف
باعتبار اذن عوف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the top right of the page.

من عمن طلق
بالطلاق والاشارة
غيره هل يقع او لا
انما يقع في النكاح
عليه ان يقع الطلاق
لا يقع في غيره

طالق السنة ببيع الطلاق حين يظهر وان قال من في ظهره لم يمس فبانت
طالق السنة وقع في الحال وان مست فيه حين يظهر بعد حيفر والبدعة
وقع في الحال ان مست فيه او في حيفر قبله ولو قال انت طالق طلقه حسنة
او احسن الطلاق او افضل او اعدله او اجله فكل سنة او طلقه
قبحة او ابيع الطلاق او اسحقه او احشبه فكل بدعة وقوله لها طلقا
طلاقا كالتلج او كالتار يقع في الحال ويلغو النسبة المذكور **فصل فيما**
ملك الزوج من المطلقات وفي الاستنسا والتعليق والمحل القابل للطلاق
وشروط المطلق وقد شرع في القسم الاول وهو عدد المطلقات
يقوله **ويملك الحر** على زوجته سواء كانت حرة ام امه **ثلاث طلاقات**
لا له صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن النابلس
فقال واستخرج باحسان وانما لم يعتبر وارق الزوجة لان الاعتياد
الطلاق بالزوج لما روى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يجرم جمع المطلقات لا غير
الطلاق لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا قبل
ان يجزى النبي صلى الله عليه وسلم انها تبين باللعان متفق عليه فلو كان
ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم هو ومن حضره **ويملك**
العبد طلقتين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني
مرفوعا طلاق العبد طلقتين والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما
لم يعتبر واحدية الزوجة لما مر **تنبيه** قد يملك العبد ثالثة كذا في طلاق
زوجه طلقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانها
تحل له على الاصح ويملك عليها الثالثة لانها لم تحرر عليه بالطلقتين

طلاقا كالتلج او كالتار يقع في الحال ويلغو النسبة المذكور
فصل فيما ملك الزوج من المطلقات وفي الاستنسا والتعليق والمحل القابل للطلاق
وشروط المطلق وقد شرع في القسم الاول وهو عدد المطلقات
يقوله ويملك الحر على زوجته سواء كانت حرة ام امه ثلاث طلاقات
لا له صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن النابلس
فقال واستخرج باحسان وانما لم يعتبر وارق الزوجة لان الاعتياد
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يجرم جمع المطلقات لا غير
الطلاق لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا قبل
ان يجزى النبي صلى الله عليه وسلم انها تبين باللعان متفق عليه فلو كان
ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم هو ومن حضره ويملك
العبد طلقتين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني
مرفوعا طلاق العبد طلقتين والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما
لم يعتبر واحدية الزوجة لما مر تنبيه قد يملك العبد ثالثة كذا في طلاق
زوجه طلقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانها
تحل له على الاصح ويملك عليها الثالثة لانها لم تحرر عليه بالطلقتين

قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان طلاقا كالتلج او كالتار يقع في الحال ويلغو النسبة المذكور
فصل فيما ملك الزوج من المطلقات وفي الاستنسا والتعليق والمحل القابل للطلاق
وشروط المطلق وقد شرع في القسم الاول وهو عدد المطلقات
يقوله ويملك الحر على زوجته سواء كانت حرة ام امه ثلاث طلاقات
لا له صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن النابلس
فقال واستخرج باحسان وانما لم يعتبر وارق الزوجة لان الاعتياد
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يجرم جمع المطلقات لا غير
الطلاق لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا قبل
ان يجزى النبي صلى الله عليه وسلم انها تبين باللعان متفق عليه فلو كان
ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم هو ومن حضره ويملك
العبد طلقتين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني
مرفوعا طلاق العبد طلقتين والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما
لم يعتبر واحدية الزوجة لما مر تنبيه قد يملك العبد ثالثة كذا في طلاق
زوجه طلقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانها
تحل له على الاصح ويملك عليها الثالثة لانها لم تحرر عليه بالطلقتين

فصل فيما ملك الزوج من المطلقات وفي الاستنسا والتعليق والمحل القابل للطلاق
وشروط المطلق وقد شرع في القسم الاول وهو عدد المطلقات
يقوله ويملك الحر على زوجته سواء كانت حرة ام امه ثلاث طلاقات
لا له صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن النابلس
فقال واستخرج باحسان وانما لم يعتبر وارق الزوجة لان الاعتياد
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يجرم جمع المطلقات لا غير
الطلاق لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا قبل
ان يجزى النبي صلى الله عليه وسلم انها تبين باللعان متفق عليه فلو كان
ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم هو ومن حضره ويملك
العبد طلقتين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني
مرفوعا طلاق العبد طلقتين والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما
لم يعتبر واحدية الزوجة لما مر تنبيه قد يملك العبد ثالثة كذا في طلاق
زوجه طلقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانها
تحل له على الاصح ويملك عليها الثالثة لانها لم تحرر عليه بالطلقتين

وطر بان الرق

قوله وهو الاستنساخ مشتق من الشئ اي المرح والرق لان المتكلم رجع عن مقتضى كلامه وصرح عن طرده
ولا يستثنى من ذلك قوله خيرة اي جعل العتق مع شرط وان كان طر يبدل اخذ بغيره
وزاد بعضهم على قوله سرقة معناه وزاد به يفرغ عنها قصده دفع حكمه لا يلزم من ذلك
معرفة معناه وزاد بعضهم عدم جمع المرفق في الاستنساخ فاما تقدم في الاقرار ام لا فتقديره عطف
على ما قبله

وطر بان الرق لا يمنع المحل السابق بخلاف ما لو طلقها طلقه ثم استرق
فانها تقوله بطلقة فقط لانه رفق قبل استيفاء عدد العبيد لم يشرع
في القسم الثاني وهو الاستنساخ بقوله **ويصح الاستنساخ في الطلاق** لو وقع
في القرآن والسنة وكلام العرب وهو الاخراج بالا او احدها خواتمها
ولصحة شروط خمسة وهي **اذا وصل به** اي اليمين ونواه قبل فراقه
وقصده رفع حكم اليمين وتلفظ بمعناه بنفسه ولم يسترق فلو فارق
زاد على سكتة النفس ضرا ما لو سكت لنفسه وانقطاع صوت فانه لا
لا يضر لان ذلك لا يعد فاصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو سيرا او
نواه بعد فراق اليمين ضرر بخلاف ما اذا نواه قبلها لان اليمين انما
تعتبر بما نواه وذلك صادق بان ينويه اولها واخرها او ما بينهما او لم
يقصد به رفع حكم اليمين بان قصد به رفع اليمين ولم يتلفظ به او تلفظ
به ولم يسمع به نفسه عند اعتدال سمعه او استغرق المستثنى من طر
والمستغرق باطل باجماع كما قاله الامام والاموي ولو قال انت طالق ثلاثا
الا ثلاثا لم يصح الاستنساخ وطلقت ثلاثا ويصح تقديم المستثنى على المستنسا
بان منه كانت الا واحدة طالق ثلاثا والا استنساخ يعتبر من الملفوظ لا من المحل
فان لو قال انت طالق خمس الا ثلاثا وقع طلقتان ولو قال انت طالق ثلاثا
الا نصف طلقه وقع ثلاثا لانه اذا استثنى طلقه بعض طلقه بقى بعض طلقه
ومنى بقى كملت **تنبيه** يطلق الاستنساخ على التعليق بمشئة الله تعالى
كقوله انت طالق ان شاء الله تعالى وان لم يشأ الله طلاقك وقصد التعليق بمشئة
الله تعالى في الاولى وبعد ما في الثاني قبل فراق الطلاق لم يثبت لان
المعلق عليه من مشئة الله تعالى وعدمها غير معلوم فان لم يقصد بمشئة التعليق
لم يثبت لان المشئة في الاولى وبعد ما في الثاني قبل فراق الطلاق لم يثبت لان
المعلق عليه من مشئة الله تعالى وعدمها غير معلوم فان لم يقصد بمشئة التعليق
لم يثبت لان المشئة في الاولى وبعد ما في الثاني قبل فراق الطلاق لم يثبت لان

فصل فيما ملك الزوج من المطلقات وفي الاستنسا والتعليق والمحل القابل للطلاق
وشروط المطلق وقد شرع في القسم الاول وهو عدد المطلقات
يقوله ويملك الحر على زوجته سواء كانت حرة ام امه ثلاث طلاقات
لا له صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن النابلس
فقال واستخرج باحسان وانما لم يعتبر وارق الزوجة لان الاعتياد
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يجرم جمع المطلقات لا غير
الطلاق لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا قبل
ان يجزى النبي صلى الله عليه وسلم انها تبين باللعان متفق عليه فلو كان
ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم هو ومن حضره ويملك
العبد طلقتين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني
مرفوعا طلاق العبد طلقتين والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما
لم يعتبر واحدية الزوجة لما مر تنبيه قد يملك العبد ثالثة كذا في طلاق
زوجه طلقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانها
تحل له على الاصح ويملك عليها الثالثة لانها لم تحرر عليه بالطلقتين

فصل فيما ملك الزوج من المطلقات وفي الاستنسا والتعليق والمحل القابل للطلاق
وشروط المطلق وقد شرع في القسم الاول وهو عدد المطلقات
يقوله ويملك الحر على زوجته سواء كانت حرة ام امه ثلاث طلاقات
لا له صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فابن النابلس
فقال واستخرج باحسان وانما لم يعتبر وارق الزوجة لان الاعتياد
الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولا يجرم جمع المطلقات لا غير
الطلاق لما لا عن امراته عند النبي صلى الله عليه وسلم طلقها ثلاثا قبل
ان يجزى النبي صلى الله عليه وسلم انها تبين باللعان متفق عليه فلو كان
ايقاع الثلاث حراما لنهاه عن ذلك ليعلم هو ومن حضره ويملك
العبد طلقتين فقط وان كانت زوجته حرة لما روى الدارقطني
مرفوعا طلاق العبد طلقتين والمكاتب والمبعض والمدير كالقن وانما
لم يعتبر واحدية الزوجة لما مر تنبيه قد يملك العبد ثالثة كذا في طلاق
زوجه طلقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اراد نكاحها فانها
تحل له على الاصح ويملك عليها الثالثة لانها لم تحرر عليه بالطلقتين

[illegible]

[illegible][illegible]

فرضين
صفتي لما يقتضي في
والاحرام خرج الاحرام
الغسل فلا يفتن احدا
المدة ومن امتنع او عذر

فمن قبلها وسننا
صنف من توقف

فلو كان القاصد في هذا وجه دلالة الآية الامام على تفريق نفسها وتجب فيه نظر فان كلامه القاصد لا مطلقا فمع ان كلامه مقصود بالامام فهو غير في كلامه بل هو ذلك القاصد لا دلالة في نفسه بل في عرف

يقول اذ قدرت ثبت ثم ان لم يثبت طابته بطلاق او شرعي كاحكام وصوم واجب
فقطا بل بالطلاق لانه الذي يمكنه حرمة الوطى فان عصى بوطى لم يتطالع
بطلاق لا بخلاف الايلا فان امتنع منها اي لغيره والطلاق **طلق على الحاكم**
طليقة مائة عدل لانه لا سبيل الى دوام اضرارها ولا اجار على الفتنة لانها
لا تدخل تحت الاجبار والطلاق يقبل النيابة كتاب الحاكم عنه عند الامتناع
فيقول او قف على فلانة عن فلان طليقة كما حكى عن الاملا او حكى عليه في
زوجته بطلقة **نبيه** بشرط حضوره ليقب امتناعه كالعضل الا ان يتعد ولا
بشرط للطلاق حضوره عنه ولا ينفذ طلاق القاضي في مدة ايماله ولا بعد
اوطيه او طلاقه وان طلقا معا وقع الطلاق وان طلق القاضي مع الغيبة لم
يقع الطلاق لانها المقصودة وان طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع الطلاق
ان كان طلاق القاضي رجعي **نعم** لو اختلف الزوجان في الايلا او في انقضاء
الحكمة بان ادعت عليه فانكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطى
بعد الحرة وانكر سقط حقها من الطلب عملا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه
لاعترافها بوصول حقها اليها ولو كرر يمين الايلا مرتين فاكثروا رد بغير الايلا
التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق بيمينه كظن في تعليق الطلاق
وفرق بينهما وبين تجيز الطلاق بان التجيز انشا واقاع والايلا والتعليق
مستقلان بامر مستقبلي فالتاكيد بهما البق او ايراد الاستيفاء تعددت الايمان
وان اطلق ولم يرد تاكيدا ولا استيفاء فواحدة ان اتحد المجلس حملا على التاكيد
والا تعددت بعد التاكيد مع اختلاف المجلس **فصل** في المظاهر والاختلاف
من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجتي انت علي كظهر امي وخصوا الظاهر
دون غيره لا ينعى الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كما
لا يدين

كالا يلا في غير الشرع حكمه الى نحوها بعد العود ولو من الكفارة كما سياتي وحقيقته
الشرعية تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بحرمة كما يزوج ما ياتي والاخر فيه
قبل الاجماع اية والذين يظهرون من مساكنهم وهو من الكبار قالوا وانهم
ليقولون منكر من القول وزولا **فايضا** سورة المجادلة في كل اية منها اسم
تعاظمه او مرتين وثلاث فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف الفرات
عددا وعشر باعتبار الاجزاء وكان الظاهر اربعة صبغة ومظاهر ومظاهر
ومشبه به وكلها تخرج من قول **والظاهر ان يقول اي وصيغته وهي اركان الاول**
ان يقول **الرجل اي الزوج** وهو الركن الثاني **لزوجته اي المظاهر** منها وهو الركن
الثالث **انت علي** او مني او معي او عندي **كظهر امي** اي مركب جرم كركبي من امي
وهذا هو المشبه به وهو الركن الرابع فقد حصل من كلام المصنف جميع الاركان ولكن
لها شروط فشرط في الصبغة لفظ يشعر بالظهار وفي معناه ما مر في الصفات وذلك
اما مع رج كانت او اسك او يدك ولودون علي كظهر امي او كيدها او كناية كانت
وكاي او كيدها او غيرها مما بين كى المكرامة كراسها وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح
طلاقه ولو عدا او كافرا او خصيا او مجنونا او سكرانا فلا يصح من غير زوج
وان نكح من ظاهرها ولا من صبي ومجنون او كره وشرط في المظاهر كونها
زوجة ولوامة او صغيرة او مجنونة او رفا او قرنا او رجعية لا اجنبية
ولو مختلفة اوامة كالطلاق فلو قال لا جنبية ان نكحتك فانت علي كظهر امي او
قال السيد لامة انت علي كظهر امي لم يصح وشرط في المشبه به كونه كل انثى محررة
او جزائى محرم بنسب او رضاع او مصاهرة لم يكن حلالا للزوج كنبته واخته
مما نسب او رضاع او مصاهرة او مرضعة ابنة اوامة وزوجة ابنة التي نكحها قبل
ولادته او معها او بما يظهر بخلاف غير الانثى من ذكر وخشني لانه ليس محل التمتع
معتد

من ولد قبله
من ولد بعده
من ولد بعده

وبخلاف من كان حلاله كزوجه امه وبخلاف ارجاج النبي صلى الله عليه وسلم
ان تحرجهن ليس للمحرمة بل لشرفه صلى الله عليه وسلم واما احده من الرضاع فان كانت
ولادتها قبل رضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت بعده صح وكذا ان كانت
معه فيما يظهر **تبييه** يصح نافي الظهار كانت كظهر امي يوما تغليب للميم فلو
قالت على كظهر امي خمسة اشهر كان ظهارا موقتا لا يلا امتناعه من وطئها
فوق اربعة اشهر ويصح تغليفه لا يتعلق به التحريم فاشبهه الطلاق فلو قال ان
ظاهر من شهرتك فان علي كظهر امي فظاهر منها فظاهر منها عملا بمقتضى التخيير
والغلق **فاد قال المظاهر لك ولم يتبعه بالطلاق** بان يسكنها بعد ظهاره زمن
كفارة عمدة وهو يلزم ان لا يكون فرقته ولم يفعل **صار عايدا** لان تشبيهها بالام مثلا يقتضي ان لا يسكنها
صلة ان لا يكون عايدا ولا يلا امتناعه من وطئها فلو قال ان
ظاهر من شهرتك فان علي كظهر امي فظاهر منها فظاهر منها عملا بمقتضى التخيير
فان قولاهم عادله وعاد فيه اي خالفه ونقصه وهو قريب من قولهم عاد في هبته
تبييه هذا في الظهار الموبد او المطلق وفي غير الرجعية لانه في الظهار الموقت كما في
بصير عايدا بالوطي في المدة كما ساقى لا بالامساك والعود في الرجعية انما هو بالرجعة
من كلامه ما اذكر لفظ الظهار وفصده التاكيد فانه ليس بعود على الاصح مع تمكنه
بالانسان بلفظ الطلاق بدله التاكيد وما تقدم من حصول العود بما ذكره من اذ التمس
بالظهار فرقة بسبب من اسبابها فلو اتصلت بالظهار فرقة بموت منها او من احد هما او
فسخ نكاح بسببه او سبها او بانفساخ كرهه قبل الدخول او فرقة بسبب طلاق باين
او رجعي ولم يراجع او جن الزوج عقب ظهاره فلا عود ولو راجع من طلقها عقب
ظهاره او اراد بعدد حوله متصلا به ثم اسلم بعددته في العدة صار عايدا بالرجعية
وان لم يسكنها عقب الرجعية بل طلقها لا الا سلام بل هو عايد بعده ان مضى بعد
الاسلام زمن يسع الفرقة والفرق ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام

الرجعة

فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي

فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي

فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي

وبخلاف من كان حلاله كزوجه امه وبخلاف ارجاج النبي صلى الله عليه وسلم
ان تحرجهن ليس للمحرمة بل لشرفه صلى الله عليه وسلم واما احده من الرضاع فان كانت
ولادتها قبل رضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت بعده صح وكذا ان كانت
معه فيما يظهر **تبييه** يصح نافي الظهار كانت كظهر امي يوما تغليب للميم فلو
قالت على كظهر امي خمسة اشهر كان ظهارا موقتا لا يلا امتناعه من وطئها
فوق اربعة اشهر ويصح تغليفه لا يتعلق به التحريم فاشبهه الطلاق فلو قال ان
ظاهر من شهرتك فان علي كظهر امي فظاهر منها فظاهر منها عملا بمقتضى التخيير
والغلق **فاد قال المظاهر لك ولم يتبعه بالطلاق** بان يسكنها بعد ظهاره زمن
كفارة عمدة وهو يلزم ان لا يكون فرقته ولم يفعل **صار عايدا** لان تشبيهها بالام مثلا يقتضي ان لا يسكنها
صلة ان لا يكون عايدا ولا يلا امتناعه من وطئها فلو قال ان
ظاهر من شهرتك فان علي كظهر امي فظاهر منها فظاهر منها عملا بمقتضى التخيير
فان قولاهم عادله وعاد فيه اي خالفه ونقصه وهو قريب من قولهم عاد في هبته
تبييه هذا في الظهار الموبد او المطلق وفي غير الرجعية لانه في الظهار الموقت كما في
بصير عايدا بالوطي في المدة كما ساقى لا بالامساك والعود في الرجعية انما هو بالرجعة
من كلامه ما اذكر لفظ الظهار وفصده التاكيد فانه ليس بعود على الاصح مع تمكنه
بالانسان بلفظ الطلاق بدله التاكيد وما تقدم من حصول العود بما ذكره من اذ التمس
بالظهار فرقة بسبب من اسبابها فلو اتصلت بالظهار فرقة بموت منها او من احد هما او
فسخ نكاح بسببه او سبها او بانفساخ كرهه قبل الدخول او فرقة بسبب طلاق باين
او رجعي ولم يراجع او جن الزوج عقب ظهاره فلا عود ولو راجع من طلقها عقب
ظهاره او اراد بعدد حوله متصلا به ثم اسلم بعددته في العدة صار عايدا بالرجعية
وان لم يسكنها عقب الرجعية بل طلقها لا الا سلام بل هو عايد بعده ان مضى بعد
الاسلام زمن يسع الفرقة والفرق ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام

فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي
فصل في خلاف ارجاج النبي

فمنه لا يخرج من البيت المقدس فغند

على من يري هذا بمسا ائمة متو من النار وان كان في بيت المقدس فغند
الصخرة لانها اشرف بقاعه لانها قبله الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي خبرين
جاء انهما من الجنة وتلا عن امرأة حايضا ونفسا او متغيرة مسلمة بباب الجامع محرم
مكتنفا فيه والباب قرب الى الموضع الشريفه ويلا عن الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج
الحاكم او نايبه اليها ويغلف على الكافر الكافي اذا توافعوا اليها في بيعة وهي
بكر او حرة مع عبد النصارى وفي كنيسة وهي مع عبد اليهود وفي بيت فارحوسي
لا بيت اصنام وثني لانه لا حرمه له واما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان فيكون
بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلب حبثا لان المهر الفاحش بعد العصر غلظ
عقوبة خبر الصحابي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم
الله يوم القيمة ولا يتركهم ولم عذاب اليم وعد منهم رجلا على يمين كاذبة بعد
صلاة العصر فيقطع بها ما لم يمسلم فان لم يكن طلب حبث بعد صلاة عصر
يوم جمعة لان ساعة الاجابة فيه كما رواه ابوداود والنسائي وصححه الحاكم وروى
انها من مجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلاة اما التغليب بالزمان
في الكافر فيعتبر باشراف الاوقات عندهم كاذن المادري وان كان فضية كلام
المصنف انه كما مسلم ونقله ابن الروعة عن السدي يحيى وغيره **تنبيه** من لا يتحل
دينا كالدهرى والزيدى الذي لا يدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم
تغليب بل يلاعنون في مجلس الحاكم لانهم لا يعطون زمانا ولا مكانا فلا ينزحرون
قال الشيخان ويحسن ان يحلفن ذكر بابه الذي خلفه ورزقه لانه وان غلا
في كفر وجد نفسه مذمنة كالحق يدبر ويبين التغليب ايضا في جماعة اي
مخضو جمع من عدولا عيان الناس وصالحاتهم من بلد اللعان لقوله وليشهد
عدها طائفة من المؤمنين ولان فيه دعاء عن الكذب واقلهم كافي في المنهاج باصله اربعة

جنون

منه لا يخرج من البيت المقدس فغند
الصخرة لانها اشرف بقاعه لانها قبله الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي خبرين
جاء انهما من الجنة وتلا عن امرأة حايضا ونفسا او متغيرة مسلمة بباب الجامع محرم
مكتنفا فيه والباب قرب الى الموضع الشريفه ويلا عن الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج
الحاكم او نايبه اليها ويغلف على الكافر الكافي اذا توافعوا اليها في بيعة وهي
بكر او حرة مع عبد النصارى وفي كنيسة وهي مع عبد اليهود وفي بيت فارحوسي
لا بيت اصنام وثني لانه لا حرمه له واما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان فيكون
بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلب حبثا لان المهر الفاحش بعد العصر غلظ
عقوبة خبر الصحابي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم
الله يوم القيمة ولا يتركهم ولم عذاب اليم وعد منهم رجلا على يمين كاذبة بعد
صلاة العصر فيقطع بها ما لم يمسلم فان لم يكن طلب حبث بعد صلاة عصر
يوم جمعة لان ساعة الاجابة فيه كما رواه ابوداود والنسائي وصححه الحاكم وروى
انها من مجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلاة اما التغليب بالزمان
في الكافر فيعتبر باشراف الاوقات عندهم كاذن المادري وان كان فضية كلام
المصنف انه كما مسلم ونقله ابن الروعة عن السدي يحيى وغيره **تنبيه** من لا يتحل
دينا كالدهرى والزيدى الذي لا يدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم
تغليب بل يلاعنون في مجلس الحاكم لانهم لا يعطون زمانا ولا مكانا فلا ينزحرون
قال الشيخان ويحسن ان يحلفن ذكر بابه الذي خلفه ورزقه لانه وان غلا
في كفر وجد نفسه مذمنة كالحق يدبر ويبين التغليب ايضا في جماعة اي
مخضو جمع من عدولا عيان الناس وصالحاتهم من بلد اللعان لقوله وليشهد
عدها طائفة من المؤمنين ولان فيه دعاء عن الكذب واقلهم كافي في المنهاج باصله اربعة

لثبوت الزنا بهم فاستحب ان يحضر ذلك العدد ويبدأ في اللعان بالزوج فيقول
اشهد بالله اني من الصادقين فيما ريت به نفي حق هذه من الزنا ان كان
حاضرة فان غابت عن البلد او مجلس اللعان لم يرض او حياض او خفي لك سماها
ورفع نسبها بما يميزها عن غيرها دفعا للاشقيته وان كان ثم ولد بغيره
عند ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة الاية يستثني عنه فيقول في كل منها
وان هذا الولد ان كان حاضرا او ان الولد الذي ولدته ان كان غائبا مني
وليس هو مني لان كل مرة بمنزلة شاهد فلو غفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج
الى اعادة اللعان لنفسه **تنبيه** فضية كلامه انه لو اقتصر على قوله من الزنا
ولم يقل ليس مني انه لا يكفي قال في الشرح الكبير وجاب كبيرون لانه قد
يظن ان وطئ النكاح الفاسد او الشبهة زنا ولكن الراجح انه يكفي كما هو في
اصل الروضة والشرح الصغير حملا للفظ الزنا على حقيقة وقضيته ايضا انه
لو اقتصر على قوله ليس مني لم يكفي وهو الصحيح لاحقا لانه يريد ان لا يشبهه
وخلقا فلا بد ان يسد مع ذلك الى سبب معين لقوله من زنا او وطئ شبهة
ويكره ذلك **اربع مرات** لايات السابقة اول الفصل وكررت الشهادة لتأكيد
الامر لانها اقيمت مقام اربع شهود من غير لقيام عليها المجد ولذلك سميت
شهادات وهي في الحقيقة ايمان واما الكلمة الخامسة الاية فمؤكدة لمعاد الاربعة
ويقول في المرة الخامسة بعد ان يعظه الحاكم نداء بان يخوف من عذابه
نفا وقد قال صلى الله عليه وسلم لعل لا اتق الله فان عذاب الدنيا اهن من عذاب
الآخرة ويامر رجلا ان يضع يده على قلبه لعل ينزجر فان ابى بعد ما لغة الحاكم
في وعظه الاغصقي قال قل **وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين** فيما
رسمتها من الزنا ويشير اليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الاربع

منه لا يخرج من البيت المقدس فغند
الصخرة لانها اشرف بقاعه لانها قبله الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي خبرين
جاء انهما من الجنة وتلا عن امرأة حايضا ونفسا او متغيرة مسلمة بباب الجامع محرم
مكتنفا فيه والباب قرب الى الموضع الشريفه ويلا عن الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج
الحاكم او نايبه اليها ويغلف على الكافر الكافي اذا توافعوا اليها في بيعة وهي
بكر او حرة مع عبد النصارى وفي كنيسة وهي مع عبد اليهود وفي بيت فارحوسي
لا بيت اصنام وثني لانه لا حرمه له واما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان فيكون
بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلب حبثا لان المهر الفاحش بعد العصر غلظ
عقوبة خبر الصحابي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم
الله يوم القيمة ولا يتركهم ولم عذاب اليم وعد منهم رجلا على يمين كاذبة بعد
صلاة العصر فيقطع بها ما لم يمسلم فان لم يكن طلب حبث بعد صلاة عصر
يوم جمعة لان ساعة الاجابة فيه كما رواه ابوداود والنسائي وصححه الحاكم وروى
انها من مجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلاة اما التغليب بالزمان
في الكافر فيعتبر باشراف الاوقات عندهم كاذن المادري وان كان فضية كلام
المصنف انه كما مسلم ونقله ابن الروعة عن السدي يحيى وغيره **تنبيه** من لا يتحل
دينا كالدهرى والزيدى الذي لا يدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم
تغليب بل يلاعنون في مجلس الحاكم لانهم لا يعطون زمانا ولا مكانا فلا ينزحرون
قال الشيخان ويحسن ان يحلفن ذكر بابه الذي خلفه ورزقه لانه وان غلا
في كفر وجد نفسه مذمنة كالحق يدبر ويبين التغليب ايضا في جماعة اي
مخضو جمع من عدولا عيان الناس وصالحاتهم من بلد اللعان لقوله وليشهد
عدها طائفة من المؤمنين ولان فيه دعاء عن الكذب واقلهم كافي في المنهاج باصله اربعة

منه لا يخرج من البيت المقدس فغند
الصخرة لانها اشرف بقاعه لانها قبله الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي خبرين
جاء انهما من الجنة وتلا عن امرأة حايضا ونفسا او متغيرة مسلمة بباب الجامع محرم
مكتنفا فيه والباب قرب الى الموضع الشريفه ويلا عن الزوج في المسجد فاذا فرغ خرج
الحاكم او نايبه اليها ويغلف على الكافر الكافي اذا توافعوا اليها في بيعة وهي
بكر او حرة مع عبد النصارى وفي كنيسة وهي مع عبد اليهود وفي بيت فارحوسي
لا بيت اصنام وثني لانه لا حرمه له واما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان فيكون
بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلب حبثا لان المهر الفاحش بعد العصر غلظ
عقوبة خبر الصحابي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم
الله يوم القيمة ولا يتركهم ولم عذاب اليم وعد منهم رجلا على يمين كاذبة بعد
صلاة العصر فيقطع بها ما لم يمسلم فان لم يكن طلب حبث بعد صلاة عصر
يوم جمعة لان ساعة الاجابة فيه كما رواه ابوداود والنسائي وصححه الحاكم وروى
انها من مجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلاة اما التغليب بالزمان
في الكافر فيعتبر باشراف الاوقات عندهم كاذن المادري وان كان فضية كلام
المصنف انه كما مسلم ونقله ابن الروعة عن السدي يحيى وغيره **تنبيه** من لا يتحل
دينا كالدهرى والزيدى الذي لا يدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم
تغليب بل يلاعنون في مجلس الحاكم لانهم لا يعطون زمانا ولا مكانا فلا ينزحرون
قال الشيخان ويحسن ان يحلفن ذكر بابه الذي خلفه ورزقه لانه وان غلا
في كفر وجد نفسه مذمنة كالحق يدبر ويبين التغليب ايضا في جماعة اي
مخضو جمع من عدولا عيان الناس وصالحاتهم من بلد اللعان لقوله وليشهد
عدها طائفة من المؤمنين ولان فيه دعاء عن الكذب واقلهم كافي في المنهاج باصله اربعة

الزيتون

فقد رزنا المذوق انظر ما في بنا
في مقام الاضيق كما في غزلت بنا
وغيره اذ بان بالجار والجار
فيما بعد "اه" فصار عوض الم

الحاكم يذبح في هذه المرة بالتخويف والتخدير وكان يقول لها عذاب الدنيا أهون
 من الآخرة وبأمر امرأة تضع يدها على فمها العليا أن تنزح فوانت الالمفي
 ولي **وعلى غضب بعد ان كان من الصادقين** فيما دأب في به كما في الرخصة
 فم سكونه في لعانها عن ذكر الولد انها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه
 ذكره في لعانها حكم فلم يحتاج اليه ولو فرض له لم يضرب **نقطة** لوبه لفظا
 بحلف ونحوه كاقسم بالله او احلف بالله الى اخره او لفظ غضب بلعن
 الابعاد وعكسه بان ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن او ذكر اللعن او
 اللعنة عام الشهادة لم يصح ذلك اتباعا للنفى كما في الشهادة والحكمة في
 لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا اعظم من جريمة
 قول الاعظم بمثله وهو الغضب لان غضبه تعف ارادة الاستقام من الغضب
 فوبة لهم واللعن الطرد والبعد فحقت المرأة بالترام اعطى العقوبة ولو
 ولد انتم اسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته
 استحققة لحقة في نسيه واسلامه وورثه وانقصت القسمة ولو لم
 من نفاه ثم استحققة لحقة وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد
 نالة القذف فلا يتغير ان يجد وث عتق او رق او اسلام في القاذف
فصل في العدة جمع عدة ما حوذة من العدة لاشتمالها على
 الاقرا والاشهر غالبا وهي في الشرع اسم عدة تترى فيها المرأة معرفة
 بها او للتعبد او لتفجعها على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع الايات
 الالائية وشرعت ضيانه لانه ناسيب وتحصينا لها من الاختلاط
 في الزوجين والولود والنكاح الثاني والغلب فيها التعبد بدليل ان
 عانة علمه ثمانية عشر يوما **والعدة** من النساء **على ضربين متوفى**

باب في لعانها عن ذكر الولد انها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه
 لا يتعلق ذكره في لعانها حكم عام يحتاج اليه ولو فرضت له لم يضر **قوله** لا لفظ
 شهادة بحلف ونحوه كاقسم بالله او احلف بالله الى اخره او لفظ غضب يعني
 او غيره كالابعاد وعكسه بان ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن او ذكر اللعن او
 الغضب قبل عام الشهادة لم يصح ذلك ابتاعا للعن كما في الشهادة والحكمة في
 اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا اعظم من جريمة
 القذف فتقبل الاعظم بمثل وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الاستقام من الغضب
 وانزال العقوبة لهم واللعن الطرد والبعد فخص المرأة بالترام اعطاء العقوبة ولو
 في الذي ولد ثم اسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته
 الكفار ثم استحققة لحقه في نفيه واسلامه وورثته وانقصت القسمة ولو
 قتل الا عن من نفاه ثم استحققة لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد
 والتعزير بحالة القذف فلا يتغير ان يجد وثائق او رق او اسلام في القاذف
 او القذوف **فصل** في العدة جمع عدة ما حوذة من العدة لاشتمالها على
 عدة من الاقار والاشهر غالبا وهي في الشرع اسم مدة تترتب فيها المرأة بعد
 براءة زوجها او لتبطل او لتفجها على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع الايات
 والآخبار الاتية وشرعت ضيانه لانه ناسب وتخصيصا لها من الاختلاف
 رعاية حق الزوجين والولود والنكاح الثاني والغلب فيها التعبد بدليل انها
 لا تقتضي نفرا واحدا مع حصول البراءة **والنساء على ضربين متوفى**

لا يمكن الشك في صحة الولادة
فإنه فينفق العدة كما هو
مقرر في بعض النسخ

قوله من ذلك اي من قوله ولا يخرج من بعضه عرض قوله وجوب الغرة اي اذا ظهر بعضه ميتا جناية على امه فذهب
 الغرة وان لم يتفصل وكان ذلك البعض راسه على ما بان تفصيل ذلك في ذات الغرة ان شاء الله تعالى انه عوفى
 قوله اذا خرج من اي بعد ظهور بعضه فذهب الغرة وان لم يتفصل عن عرض قوله اذا مات بعد صياحه اي يخرج
 بعضه جيا ما كان جناية على امه او عرض قوله وتنفق الغرة يخرج راجع للمتن بمنزلة التتبع ام عرفت

من سائر احكام الجنين لعدم تمام انفصاله وظاهر الآية واستثنى من ذلك وجوب
 الغرة بظهور شيء منه لان المقصود تحقق وجوده ووجوب القوه اذا خرج جان فبينه
 وهو حي ووجوب الذية بالجناية على امه اذا مات بعد صياحه وتنفق الغرة ميت
 وبمصلحة فيها صورة ادي حقيقه على غير القوابل لظهورها عند هن فان لم يكن
 في المصلحة صورة ادي لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلنا هي اصل ادي ولو بقيت لتصور
 انقضت الغرة بوضعها على الذهب المنصور لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسئلة
 نسعى مسئلة النصوص فان نص هنا على ان الغرة تنقضي بها وعلى انه لا يجب فيها
 الغرة ولا يثبت فيها الاستيلاء والفرق ان الغرة تنقضي براءة الرحم وقد حصلت
 والاصل براءة الذمة في الغرة وامومية الولد كما يستحيل في الرحم فيصير دماغا غليظا
 فلا تنقضي الغرة بها لو ان نسعى حملا **فائدة** وقع في الاثنان الولدان
 في بطن المرأة وتعذر نزوله بدلا وغيره كما يتفق لبعض الحوامل هل تنقضي
 عنها بالاقراء ان كانت من ذوات الاقراء او بالا شهران لم تكن من ذوات
 الاقراء ولا تنقضي عدتها ما دام في بطنها اختلف العصريون في ذلك والظاهر
 الثاني **كالمصرح** به جلال الدين البلقيني في حواشي الروضة قال وقد وقعت هذه
 المسئلة واستفتينا عنها فاجابنا بذلك انتهى ويبدل لذلك قوله تعالى واولاد لا محال
 اجطن ان يرضع حملين **وان كانت** اي المفدة عن فرفة طلاق وما في معناه
 مما مر **حالة** بالمعنى المتقدم **وهي من ذوات** اي صواب **الحيض فعدتها**
ثلاثة قروا جمع قرو وهو لغة بفتح القاف وضعا حقيقته في الحيض والظفر
 ومن اطلاقه على الحيض ما في خبرنا في غيره بترك الصلاة ايام اقراها
وهي في الاصطلاح **الاطلاق** وهي عن عمر وعلى وعائشة وغيرهم من
 الصحابة ولقولنا بفتح القاف وضعا حقيقته في الحيض والظفر
 وطلقيهن بعد نفق والطلاق في الحيض حرام كما مر في الحيض

عندنا في اي من قوله ولا يخرج من بعضه عرض قوله وجوب الغرة اي اذا ظهر بعضه ميتا جناية على امه فذهب
 الغرة وان لم يتفصل وكان ذلك البعض راسه على ما بان تفصيل ذلك في ذات الغرة ان شاء الله تعالى انه عوفى
 قوله اذا خرج من اي بعد ظهور بعضه فذهب الغرة وان لم يتفصل عن عرض قوله اذا مات بعد صياحه اي يخرج
 بعضه جيا ما كان جناية على امه او عرض قوله وتنفق الغرة يخرج راجع للمتن بمنزلة التتبع ام عرفت

قوله من ذلك اي من قوله ولا يخرج من بعضه عرض قوله وجوب الغرة اي اذا ظهر بعضه ميتا جناية على امه فذهب
 الغرة وان لم يتفصل وكان ذلك البعض راسه على ما بان تفصيل ذلك في ذات الغرة ان شاء الله تعالى انه عوفى
 قوله اذا خرج من اي بعد ظهور بعضه فذهب الغرة وان لم يتفصل عن عرض قوله اذا مات بعد صياحه اي يخرج
 بعضه جيا ما كان جناية على امه او عرض قوله وتنفق الغرة يخرج راجع للمتن بمنزلة التتبع ام عرفت

عندنا في اي من قوله ولا يخرج من بعضه عرض قوله وجوب الغرة اي اذا ظهر بعضه ميتا جناية على امه فذهب
 الغرة وان لم يتفصل وكان ذلك البعض راسه على ما بان تفصيل ذلك في ذات الغرة ان شاء الله تعالى انه عوفى
 قوله اذا خرج من اي بعد ظهور بعضه فذهب الغرة وان لم يتفصل عن عرض قوله اذا مات بعد صياحه اي يخرج
 بعضه جيا ما كان جناية على امه او عرض قوله وتنفق الغرة يخرج راجع للمتن بمنزلة التتبع ام عرفت

فيصرف الاذن

فيصرف الاذن الى زمن الطهر فان طلقت طاهرا وبقي من زمن طهرها شيء
 انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه
 اسم قروا **قال** **الحج** اشهر معلومات وهو شهران وبعض انك او طلقت في
 حيض انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة ولا يجب طهر من لم تحض
 قرا بناء على ان الطهر هو المحتوش بين دمي حيض وجين ونفاس او دمي
 نفاس كما صرح به المتولي وعدة مستحاضة غير متخير باقراها المردودة
 اليها وعدة متخير بثلاثة اشهر في الحال لا شتمال كل شهر على طهر وجين
 غالبا **وان كانت** اي المفدة **صغيرة** او كبيرة **اي** من الحيض **فعدتها** **الا**
اشهر **هلاية** بان اشطب الطلاق على اول الشهر قال تعالى والاي يئس من
 الحيض من نسائكم ان اريتم فعدتهن ثلاثة اشهر والاي لم يحض اي فعدتهن
 كذلك كما قاله ابو البقاي اعزاه وقوله تعالى ان اريتم معناه ان لم تعرفوا ما تعدد
 به التي يست من ذوات الاقراء فان طلقت فحاشا طهر كل من الرابع ثلاثين
 يوما سواء كان الشهر تاما ام ناقصا **تنبيه** من انقطع حيضها لعارض كرضاع
 او نفاس او مرض تصبر حتى تحيض فتعد بالاقراء وحتى تبلغ سن الياس فتعد
 بالاشهر ولا مبالاة بطول مدة الانتظار وان انقطع لاهلة تعرف فكالانقطاع
 لعارض على الجديد فتصبر حتى تحيض او تياس **فائدة** قال بعض المتأخرين
 ويتعين النطق لتعليم جهلة الشهود هذه المسئلة فانهم يزجون منقطة
 الحيض لعارض او غيره قبل بلوغ سن الياس ويسمونها بحج الانقطاع ايسة
 ويكتفون بمضي ثلاثة اشهر ويستغفرون القول بصبرها الى بلوغ سن
 الياس حتى تصير عجزا فيحذر من ذلك انتهى اي لان الاشهر انما شرعت
 للذي لم تحيض والايه وهذه غيرهما فلو حاضت من لم تحض من طهر

عندنا في اي من قوله ولا يخرج من بعضه عرض قوله وجوب الغرة اي اذا ظهر بعضه ميتا جناية على امه فذهب
 الغرة وان لم يتفصل وكان ذلك البعض راسه على ما بان تفصيل ذلك في ذات الغرة ان شاء الله تعالى انه عوفى
 قوله اذا خرج من اي بعد ظهور بعضه فذهب الغرة وان لم يتفصل عن عرض قوله اذا مات بعد صياحه اي يخرج
 بعضه جيا ما كان جناية على امه او عرض قوله وتنفق الغرة يخرج راجع للمتن بمنزلة التتبع ام عرفت

عندنا في اي من قوله ولا يخرج من بعضه عرض قوله وجوب الغرة اي اذا ظهر بعضه ميتا جناية على امه فذهب
 الغرة وان لم يتفصل وكان ذلك البعض راسه على ما بان تفصيل ذلك في ذات الغرة ان شاء الله تعالى انه عوفى
 قوله اذا خرج من اي بعد ظهور بعضه فذهب الغرة وان لم يتفصل عن عرض قوله اذا مات بعد صياحه اي يخرج
 بعضه جيا ما كان جناية على امه او عرض قوله وتنفق الغرة يخرج راجع للمتن بمنزلة التتبع ام عرفت

حرة

الحمد لله

[illegible]

أكثر من خمسة عشر حسب فراغ كل بعده شهر هلاوي والام يحسب في افتقار بعده
 هلاوي على العقد خلاف الباري في الكفاية بشهر ونصف وعدتها بالشهر
الوفاء قبل الدخول وبعده ان تقعد شهرين هلاوي وخمسة ايام لبياها
 في الاكسار وبعدها عن الطلاق وما في معناه كان تقدم بشهر هلاوي
 بنفس شهر لا مكان التنصيف في الاشهر وهذا هو الاظهر وقال المصنف من عند
 نفسه **قال اعندت بشهرين كان اولى** اي لانها تقعد في الافرأقرين وفي
 اليك تقعد بشهرين بدل اعنها قال بعض المتأخرين وما ادعاه من الاولويه
 لم يقل فيه احد من اصحاب القائلين بالتنصيف ثم قال وحمل ما في المسئلة ثلاثة
 اقوال الاظهرها ما تقدم وثانيها وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة اشهر
 فالتخلف في الوجوب فان اراد الاولويه من حيث الاحتياط على القول الرابع
 بالاحتياط انما يكون بالقول الثالث ولم يقولوا به ايضا انتهى وقد يقال ان المصنف
 قد اطالع على ذلك في كلامهم ولا شك ان الاحتياط بالشهرين اولى من الاحتياط
 على شهر ونصف وان كان بالثلاثة اولى ويراعى الاول الوجه الضعيف فيجعل من باب
 الاحتياط **ثلاثة** لو طلق زوجته وعاشرها بلاوطي في عدة اقرارها واشهر فان
 كانت باينا انقضت عدتها بما ذكر وان كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وان
 طالت المدة ولا رجعة لم بعدا لاقرا والاشهر وان لم تنقض بذلك العدة ولا يحكمها
 الطلاق ولو طلق زوجته الامة وعاشرها سيدها كان كعاشرة الزوج ففيه التفتية
 البار اما غير الزوج والسيد فكمعاشرة البايين فتقضي عدتها بما ذكر **فصل**
 فيما يجب للمعدة وعليها سواء كانت باينا ام رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني
 فقال **وللمعدة الرجعية** ولو حايلا او امة **السكنى والنفقة** والكسوة
 وسائر حقوق الزوجة الا انه تنظف لبقا حسن النكاح وسلطنة ولهذا
 لا ترضى في طلاقها الا ان كان طلاقا حايلا او امة او كانت باينا
 او كانت رجعية او كانت باينا او كانت رجعية او كانت باينا او كانت رجعية

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

صغرى او كبرى اذ البت القطع **ملزمة البيت** اي الذي كانت فيه عند الفدية
موت او غيره وكان مستحقا للزوج لا يقابها القول تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن
اي بيوت أزواجهن واصفا بها اليهن للسكنى ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة
مبينه قال ابن عباس وغيره الفاحشة المينة هي ان تبدوا على أهل زوجها وليس
للزوج ولا لغيره اخراجها ولا لها خروج منه وان رضي به الزوج الا لعذر كما سيأتي
لان في العدة حق الله تعالى والحق الذي لله تعالى لا يسقط بالتراضي وخبر بقيد
المبتونة الرجعية فان للزوج اسكانها حيث شاء في موضع يليق بها وهذا ما في
حاوي الماوردي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين لانها في حكم الزوجة وبه
جزم النووي في نكته والذي في النهاية وهو مفهوم النكاح كاصلة انها لغيرها
وهو مانع عليه في الام كما قاله ابن الرفعة وغيره وهو كما قال السبكي اولي المطابق
الاية وقال الادرعي انه المذهب المشهور للركري انه الصواب ولانه لا يجوز
له الخلق بها فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب
ملزمة البيت قوله **الا حائجة** اي فيجوز لها الخروج في عدة وفاة وعدة طلاق
شبهة ونكاح فاسد وكذا بيان ومفسوخ نكاحها وضابط ذلك كل معتدة لا
يجب نفقتها ولم يكن لها من يقضيها حاجتها للخروج في النهار كشرط عام

[illegible]

فصل در کتابخانه ای خاص و مخصوص
نویسندگان و مؤلفان

وقطن وكان وبيع غزل ونحوه الحاجة الى ذلك اما من وجبت نفقتها من رجبية او بابتن حامل او سيرة فلا يخرج الاباذن او ضرورة كالزوجة لا نفق مكنيات بنفقة زوجها وكذا لها الخروج بذلك ليلا ان لم يكن لها مال وكذا الى ارجاءها الغزل وحديث ونحوها للناسي لكن بشرط ان ترجع ونبيت في بيتها **تنبيه** افتصر المصنف على الحاجة اعلا ما يجوز للمضرة من بابا ولو كان خاف على نفسها تلغا او فاحشة او خاف على مالها او ولدها من هدم او غرق فخرج لها الاشغال للمضرة لا عية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها لغير حاجة وهو كذلك لخروجها الزيارة وعبادة واستعمال التجارة وغوذلك **تنبيه** لو اخرجت بحج او قران باذن زوجها او بغيره اذ نهى ثم طلقها او مات فان خافت الفوات لطبق الوقت جاز لها الخروج سعته لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين المهر من سفقة مضاربة الاحرام وان اخرجت بعد ان طلقها او مات بحج او عمر او بها استع عليها الخروج سوا خافت الفوات ام لا فاذا انقضت العدة امنت عرتها ووجهها ان بقي وقته والاحتلت بافعال عمره ولزمها الطهارة ودم الفوات ويكره الحاكم من مال مطلق لا سكن له مسكن المعرفة لتعديفها ان لا ينفذ مستطاع به فان لم يكن له اقترض عليه الحاكم وان اذن لها الحاكم ان تقترض على الحاكم او تكزي المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته بقصد الرجوع بلا اذن الحاكم نظر فان قدره على استيناد اذ لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان قدرت واشهدت رجعت **فصل** في الاستبراء وهو يلد لغة طلب البراءة وشرعا ترص الامه مدة سبب حدوث ملك المهر او زواله او حدوث حمل كما كانت والمدة المعتبرة براءة فمدة التمسك ولا يكون الاستبراء ان يمسك بها عدة التمسك عند الوفاة او عند الرجوع او التمسك وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ على الذي قبله وموضعها قوله فمدة التمسك وهذا التمسك بالامه وهو بهن لا سيما في قولنا فمدة التمسك وهو ان يمسك بها عدة التمسك وهذا التمسك بالامه وهو بهن لا سيما في قولنا فمدة التمسك وهو ان يمسك بها عدة التمسك

وخص الرخص بسبب النكاح باسم العدة اشتقاقا من العدة والاصل في الباب ما سياتي من الادلة **ومن استحدثت اي حدث له ملك امه** ولو لم يكن لا يمكن جماع كالمراة والصبي ولو سيرة قبل ملكه بشرة وارث او هبة او رد بعيب او اقالة او تحالف او يقبل وصىه او سبي او خوذك **حرف** في قوله فمدة التمسك بالامه **الاستبراء بها** بكل نوع من انواعه حتى انظر بشهوة **حتى يستبرأ بها** بما سياتي لاحتمال حملها اما المسبية التي وقعت في نسبه من الغنمة فيجوز لها منها غير وطئ من انواع الاستبراءات المفهوم قوله اصله علمه وسلم في سببا او طمس الا لا نوطا حامل حتى تضع ولا غير ذات حتى تحيض فمدة الحيضة وقاسل الشافعي رضي الله تعالى عنه المسبية عليها بجامع حدوث الملك وادخل من الاطلاق في المسبية انه لا فرق بين البكر وغيرها والحقت من لم تحيض وامسه بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما سياتي ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال وقعت في سبي جارية جلولا فنظرت اليها فاذا عنقها مثل ابرق الفضة فلم املك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر علي احد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمد قرية من نواحي فاس والنسبة اليها جلولي على غير قياس فمقت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائم ثمانية عشر الف وفارقت المسبية غيرها فان غايتها ان تكون مستولدة حزني وذلك لا يمنع الملك وما حرم وطنها صيانة لما فيه ليلا يختلط بما حرم لا حرمة ما الحربي ثم **ان كانت اي** الامه التي تحب استبرأوها من ذوات الحيض فاستبرأوها يحصل **حيضة** واحدة ثم بعد ان يقال لها اليه في الجديد الخبر السابق فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في استبراءها وتنتظر ذات الاقرا الكاملة الى سن الياس

قوله وانما لم يكن في بقية الحصة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان تود
بقية الطهر تستغف الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغف الطهر ولا بد
دلالة على البراءة وان كانت من **دوات الشهور** لصغر او يافس سترها وهاهنا
يحصل **شهر** فقط فانه كذا في الحرة فكذا في الامه والخيرة تستبرأ بشهر
ايضا **وان كانت من دوات الحمل** ولومن زنا فاستبرأ وهاهنا يحصل **بالدوام**
لعموم الحديث السابق ولان المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة بذلك
تنبيه لو مضى زمن استبرأ على امه بعد الملك وقبل القبض حسب زمنه ان
ملكها بارت لان الملك بذلك مقبوض كما وان لم يحصل القبض حساب دليل صحة
بيعه وكذا ان ملكت بشر او غيره من المعاضات بعد لزومها لان الملك لازم
فاسيده ما بعد القبض اما اذا جرى الاستبرأ في زمن الخيار فانه لا يعتد به
باعتق الملك ولو وهبت له وحصل الاستبرأ بعد عقدها وقبل القبض
لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض ولو اشترى امه بخوسية او غيرها
كبر تدف في اصب او وجد منها ما يحصل به الاستبرأ من وضع حمل او مضى شهر
لغيره وان الاقراء لم اسلمت بعد انقضاء ذلك او في اثنايه لم يكف هذا
الاستبرأ في الاصح لانه لا يستغف حل الاستناع الذي هو المقصد في الاستبرأ
فروع يجب الاستبرأ في مكاتبه كتابه صحيحة فستحتمل بلا تعجز وعجز
بتعجز السيد لها عند عجزها عن النجوم لعود ملك الفتح بعد زواله فاشبهه
ما لو باعها ثم اشترىها اما الفاسدة فلا يجب الاستبرأ فيها كما قاله الرافعي في
بابه وكذا يجب استبرأ امه مريدة عادة الى الاسلام لزال ملك الاستناع
ثم اعادته فاشبهه تعجز المكاتبه وكذا لو ارتد السيد ثم اسلم فانه يلزم الاستبرأ
ايضا لما ذكره ولو زوج السيد امه ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبرأ
بما رواه طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبرأ في العدة بل يلزمه

قوله وانما لم يكن في بقية الحصة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان تود
بقية الطهر تستغف الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغف الطهر ولا بد
دلالة على البراءة وان كانت من دوات الشهور لصغر او يافس سترها وهاهنا
يحصل شهر فقط فانه كذا في الحرة فكذا في الامه والخيرة تستبرأ بشهر
ايضا وان كانت من دوات الحمل ولومن زنا فاستبرأ وهاهنا يحصل بالدوام

ان يستبرأ بها بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبرأ امه حل من حيض ونفاس
وصوم واعتكاف واحرام لان حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف المكاتبه
والردة ولو اشترى زوجة لامة اشحب له استبرأ وهاهنا لا يملك من
ولاء النكاح لان النكاح يقع بالولد رقيقا ثم يفتى فلا يكون كفوا لحرمة اصله
ولا نصيره امه ولد وملك اليمين يعكس الحكم **واذا مات سيد المولود**
او اعتقها وهي خالية عن زوج او عده **استبرأت نفسها** وهاهنا **الامة**
على حكم التفصيل المتقدم فيها ولو كانت في نكاح او عده وقت موت السيد
او اعتقها لم يلزمها استبرأ على المذهب لانها ليست فراثا للسيد بل المزوج هي
كغير الموطوءة ولان الاستبرأ محل الاستناع وهاهنا يغنيان بحق الزوج ولو اعتق
مستولدة فله نكاحها بلا استبرأ في الاصح كما يجوز له ان ينكح المعتدة منه لان
الملك لو احدث **نكح** ولو هي امه شريكان في حيض او طهر ثم باعها او اراد ان يزوجها
او وولي اثنان امه رجل كل يظنها امه و اراد الرجل تزويجها وجب استبرأ
في كالعديتين من شخصين ولو باع تجارية لم يفر بوطئها فطهر بها حمل فادعاه
فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم منه وثبت نسب البائع على الاوجه من
حلا وقصه اذ لا ضرورة على المشتري في المالية والفايل بخلافه علله بان
البيع يقطع اثر المشتري بالولا فان اقر بوطئها وباعها نظرت فان كان ذلك
بعد ان استبرأها كانت بولدها سنة اشهر من استبرأها منه تحق وبطل
البيع لثبوت امية الولد وان ولدته لسنة اشهر فالولد مملوك للمشتري
او يمكن وطئها والا فادامكن كونه منه بان ولدته لسنة اشهر فاكثرت وطئ تحق
وصارت الامه مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له ان امكن
كونه منه الا ان وطئها المشتري وامكن كونه منها فيعرض على القايض ولو زوج

ان يستبرأ

قوله وانما لم يكن في بقية الحصة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان تود
بقية الطهر تستغف الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغف الطهر ولا بد
دلالة على البراءة وان كانت من دوات الشهور لصغر او يافس سترها وهاهنا
يحصل شهر فقط فانه كذا في الحرة فكذا في الامه والخيرة تستبرأ بشهر
ايضا وان كانت من دوات الحمل ولومن زنا فاستبرأ وهاهنا يحصل بالدوام

قوله وانما لم يكن في بقية الحصة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان تود
بقية الطهر تستغف الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغف الطهر ولا بد
دلالة على البراءة وان كانت من دوات الشهور لصغر او يافس سترها وهاهنا
يحصل شهر فقط فانه كذا في الحرة فكذا في الامه والخيرة تستبرأ بشهر
ايضا وان كانت من دوات الحمل ولومن زنا فاستبرأ وهاهنا يحصل بالدوام

قوله وانما لم يكن في بقية الحصة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان تود
بقية الطهر تستغف الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغف الطهر ولا بد
دلالة على البراءة وان كانت من دوات الشهور لصغر او يافس سترها وهاهنا
يحصل شهر فقط فانه كذا في الحرة فكذا في الامه والخيرة تستبرأ بشهر
ايضا وان كانت من دوات الحمل ولومن زنا فاستبرأ وهاهنا يحصل بالدوام

قوله وانما لم يكن في بقية الحصة كما اكتفى بقية الطهر في العدة لان تود
بقية الطهر تستغف الحصة الدالة على البراءة وهذا يستغف الطهر ولا بد
دلالة على البراءة وان كانت من دوات الشهور لصغر او يافس سترها وهاهنا
يحصل شهر فقط فانه كذا في الحرة فكذا في الامه والخيرة تستبرأ بشهر
ايضا وان كانت من دوات الحمل ولومن زنا فاستبرأ وهاهنا يحصل بالدوام

قوله واذا طالت
على ذلك ثم عاد
عاد قوله واذا طالت

من الحشا عراضا عن الشيء بعد علاه بالعرف ولو قطعت عليه الرضعة لشغل
وطالته ثم عاد بعد ذلك كما في أصل الرضعة لأن الرضاع يعتبر فيه فعل الرضعة والوضع
على الانفراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة فائمة او أجنبية لبنا وهو نائم وإذا
ثبت ذلك وجبان يعتد بقطعهما كما يعتد بقطعه لهما ولو قطعه لهما أو نحو كونه
خفيفا أو تنفسا أو زردا ما جمعه من اللبن في ثمة وعاد في الحال المعتد به بل لكل
رضعة واحدة فان طال الهوى أو نومته فان كان الثدي في ثمة فرضعة والا فرضعتان
ولو تحول الرضيع بنفسه أو بتحويل المرضعة في الحال من ثدي إلى ثدي وقطعت الم
لشغل خفيف ثم عادت لم يعتد حينئذ فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع
ولو حلب منها لبن دفعة ووصل إلى جوف الرضيع أو دما عذبا يجر أو اسعاط
أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خمسا وأوجره الرضيع دفعة فرضعة
واحدة في صورتين اعتبارا في الأولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية
بحالة وصوله إلى جوفه دفعة ولو شك في رضع هل رضع خمسا أو أقل وهل
رضع في جوفه أو غيرها فلا يحرم لأن الأصل عدم ما ذكر ولا يخفى الورع والاحتياط
في شرط الثالث وصول اللبن في الخمس إلى المعدة فلو لم يصل إليها فلا يحرم ولو
وصل إليها وتقيا ثبت التحريم والشرط الرابع كون الطفل حيا كما في الروايات
فلا اثر للوصول إلى المعدة الميت أعلم ان الحرمة تنتشر من المرضعة والفحل إلى
أصولها وفروعها وحواشيها ومن الرضيع إلى فروعها فقط إذا علمت ذلك وجوز
الشرط المذكور في تصدير المرضعة بذلك أمه **ويصير زوجها** الذي ينسب إليه
الحمل بنكاح أو طي شبهة **أبالة** لأن الرضاع تابع للنسب أما من لم ينسب إليه
الحمل كالزاني فلا يثبت به حرمة من جهةه وتنتشر الحرمة من الرضيع إلى أولاده
فقط سوا أكالوا من النسب من الرضاع فلا تنسب الحرمة إلى أبيه وأخوته

فلا بد منه

قوله الذي ينسب إليه المولد
أشار إلى أن المولود ينسب إلى
جده على النكاح ولو كان
أنه ولد من زنا أو طي
أباهما كان زوجا أو غريبا
أو بمثل ذلك

قوله واذا طالت
على ذلك ثم عاد
عاد قوله واذا طالت

فلا يثبت به حرمة من جهةه وتنتشر الحرمة من الرضيع إلى أولاده
فقط سوا أكالوا من النسب من الرضاع فلا تنسب الحرمة إلى أبيه وأخوته
قوله **ويصير زوجها** الذي ينسب إليه المولد أشار إلى أن المولود ينسب إلى
جده على النكاح ولو كان أنه ولد من زنا أو طي أباهما كان زوجا أو غريبا
أو بمثل ذلك

ويحرم على الموضع بفتح الصاد اسم مفعول **الزواج إليها**
المرضعة لأنها من الرضاعة فتحرم عليه بنص القرآن وتنتشر الحرمة منها **إلى كل**
من ناسبها لأن النسب اليه من الأصول وانسب إليها من الفروع **تنبيه**
كان الأولى أن يقول إلى كل من تنسب إليه أو ينسب إليها بنسب أو رضاع لما مر من
الضايف **ويحرم عليها** أي المرضعة **الزواج إليه** أي الرضيع لأنه ولد لها وهذا
معلوم لكنه ذكر المصنف توضيحا للمبتدي ليفقه أن الحرمة المنتشرة منها ليست
كالحرمة المنتشرة منه فان الحرمة التي منها منتشرة إلى ما تقدم بيانه والحرمة التي
منه منتشرة إليه **والله** أذكر وإن سفل من نسب أو رضاع لأنهم أحفادها
دون من كان في درجة أي الرضيع كإخيه فلا يحرم عليها تزوجه كما مر
الحرمة لا تنتشر إلى حواشيه وعطف المصنف على الجملة المنفية قوله **أو علا** أي
ودون من كان أعلا **طبقه منه** أي الرضيع كإبائه فلا يحرم عليها تزوجه أحد
أبويه كما مر من الحرمة لا تنتشر إلى أبيه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم
من النسب والرضاع فارجع إليه **تنبيه** لو كان الرجل خمس مستولات أو أربع
نسوة دخل بهن وأم ولد فرضع طار من كل رضعة ولو متوايا صار ابنه لأن
لبن الجميع من فحرج على الطفل لا يهن موطات أبيه ولو كان الرجل بدله المستولات

قوله واذا طالت
على ذلك ثم عاد
عاد قوله واذا طالت

[illegible]

عبدالله

قصیدہ

وإذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينفسك

فمنه ما لا ينطق الا بالحق والادب على من خلقه الحق
والله اعلم بالصواب ولا تقسم بكمية انتم تارة
وتدعون او تهتدون مع عدم علم الادب انتم تعلمون
ان الله قد عرفنا اوليائنا فلا

فمنه ما لا ينطق الا بالحق والادب على من خلقه الحق
والله اعلم بالصواب ولا تقسم بكمية انتم تارة
وتدعون او تهتدون مع عدم علم الادب انتم تعلمون
ان الله قد عرفنا اوليائنا فلا

[illegible]

اي لا يجوز
 منها او اكر
 ذلك على ما
 للمهي عن ذ
 او حلف او

ثلاثة النكاح والقرابة والملك واورد على الحصر في هذه الثلاثة صور منها
الهدى والاصحية المذربين فان نفقت ما على الناذر والمهدي مع ان يقال
انك فيهما للفقر ومنها نصيب الفقرا بعد الحول وقيل لا مكان يجب نفقته
على المال وقدم المصنف القسيمي الاخرين ثم شرع في القسم الاول بقوله
ونفقة الزوجة التي يمكن من نفسها واجبة بالتمكين التام لقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وخبرنا نقول الله في النساء
ان كن لآلهن رزقا لهن فليؤتيهن من رزقهن واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم
رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه مسلم ولا نهما سلمت ما ملك عليها يجب
ما يقابل من الاجرة لها والمراة بالوجوب مستحقا فيها يوما بيوم كما صرح حوا
ولو حصل التمكين في اثناء اليوم فالظاهر وجوبها بالقسط وهل تمكين
سبب او شرط فيه وجهان اوجهها الثاني فلا يجب بالعقد لانه يوجب المهر
وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولا نهما مجهولة والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولا
صله الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ستة سنين ودخل بها
بعينتي ولم ينقل انه انفق عليها قبل الدخول ولو كان حقا للمالقة اليها ولو
وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته مدق مع سكوتها عن طلبها ولم يمنع فلا
نفقة لها لعدم التمكين وان عرضت عليه وهي عاقلة بالغة مع حضوره في بلدها
كان بعث اليه بخبره ابي مسلمة بن عبد الله فاحترق اتيك حيث سئيت اوتاني
الى وجبت نفقتها من حين بلوغ الخبر لانه حينئذ مقصر فان غاب عن
بلدها قبل عرضها عليه ورفعت الامر الى الحاكم مظهره لم التسليم كتب الحاكم لحاكم
بلد الزوج ليعلمه الحال فيجب اوبوكل فان لم يفعل شيئا من الامرين ومضى من
امكان وصوله فرضها القاضي في مال من حين امكان وصوله والعبارة في زوجه

مجنونه ومراهقة

مجنونه ومراهقة عرض وليمها على زوجها لان الولي هو المخاطب بذلك ولو
الزوجان في التمكين فقالت مكنت في وقت كذا فاكره ولا بينة صدق بمجينة لان
الاصل عدمه **وهي اي نفقة الزوجة** **مقدرة على الزوج** بحسب حاله **ان كان الزوج**
محررا **موسرا** **فدان** عليه لزوجه ولو امة وكنايته من الحب **من غلبت قوتها**
اي غالب قوت بلدها من حنطة او شعير او غيرهما حتى يجب الاقط والادرة
في حق اهل القرى والبادي الذي يقاته ونه لانه من المعاشة بالمعروف والمأثور بها
وقياسا على الفطرة والكفاية فالتعبير بالبلد جري على الغالب **ويجب لها مع ذلك**
من الاوم ما جرت به العادة من ادم غالب ادم البلد كزيت وشحير وسمين وزبد
وغير ذلك لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من المعاشة فكيفها الصبر على
الخبر وحده اذا الطعام غالبا لا ينسخ الا بالادام وقال ابن عباس رضي الله عنهما
عنهما في قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم الخبر والزيت وقال ابن عمر رضي الله
عنهما ويختلف قدر الادام بالفصول لا اربعة فيجب لها في كل فصل ما يعتاده الناس
من الادام قال الشيخان وقد تغلب الفاكهة في اوقانها فتجب ولقد رآنا ادم عند تناج
الزوجين فيه قاضيا جهاده اذ لا توفيق فيه من جهة الشرع ويفاوت في قدره
بين موسر وغيره فينظر في جنس الادام وما يحتاج اليه المد فيطره على المعسر
ويضا عفه للموسر ويوسطه فيها للمتنوسط ويجب لها عليه لحم يليق ببسارتها
واعسامه كعادة البلد ولو كانت عاداتها كالحمل والخبر وحده وجب لها ادم ولا
نظر لعاداتها لانه حقه **ويجب لها عليه من الكسوة** لفصل الشتاء والصيف **ما**
جرت به العادة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وما
روى الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث وحققن عليكم ان تحسنوا
اليهن في كسوتهن وطعامهن ولا بد ان تكون الكسوة تكفيها للاجتماع على انه

فان كان الزوج
محررا موسرا فدان
عليه نفقة الزوجة
مقدرة على الزوج
بحسب حاله ان كان
الزوج

ان كان الزوج
محررا موسرا فدان
عليه نفقة الزوجة
مقدرة على الزوج
بحسب حاله ان كان
الزوج

لا يكتفي ما ينطلق عليه الاسم وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وسمنها وهزلها
 واختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج
 واعساره ولكنها يوتران في الجودة والرواية ولا فرق بين البسوة والحضرة
 ويجبها عليه في كل سنة اشهر قيس وسراويل وخمار وكعب ويزيد الزوج زوجة
 على ذلك في السناجبة بحسب قطن او فروه بحسب العادة لدفع البرد ويجب لها
 ايضا انواع ذلك من كوشه الرأس ودهك لباس ودرار القميص والجبه ونحوها وحسب
 الكسوة من قطن لانها لباس اهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فان
 جرت عادة البلد مثل الزوج بكنان او حرير وجب مع وجوب التفاوت في
 مراتب ذلك الحسب بين المؤسر وغيره على العادة ويجب لها على ما تقدر
 عليه كزلية او لبدي في الشتاء او خضيرة في الصيف وهذا الزوج المعسر ما رزقه
 المؤسر فيجب لها ان تضع في الصيف وطئفسه في الشتاء وهي بساط صغير
 بحسب ما تيسر له ويجب لها على فراش للنوم غير ما تفرشه نهار العادة
 بحسب ما تيسر له ويجب لها على محدة وكحاف او كسائي في الشتاء في بلد بارد ومحفة
 في الصيف او الكسائي في الصيف **وان كان الزوج معسرا** **فقد** واحد من غالب
 قدر وجبا على ما مريانه **وان كان الزوج حرا متوسطا** بين البسا
 والاعسار **فقد ونصف** اي ونصف مدمي غالب قوت محلها كما مر ويجب
 لها عليه مع ذلك **من الادم** قدرا وجبا على ما مريانه **ومن الكسوة** **الوسط**
 في كل منها على ما مريانه واحتجوا لاصل التفاوت بقوله نفق لينفق ذو سعة
 من سعته واعتبر الاصحاب النفقة بما لكفاية بجماع ان كلا منهما حال يجب
 بالشرع ويستقر في الذمة واكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مدان

وذلك في الكفارة

هذا هو الذي عليه المشايخ
 من الفقهاء في النفقة
 والزوج المعسر
 والزوج الحرة
 والزوج المتوسط
 والزوج الغني
 والزوج المسكين
 والزوج الفقير
 والزوج العليل
 والزوج المسافر
 والزوج المقيم
 والزوج المقيم في بلد
 والزوج المقيم في سفر
 والزوج المقيم في دار
 والزوج المقيم في بيت
 والزوج المقيم في حجرة
 والزوج المقيم في دار
 والزوج المقيم في بيت
 والزوج المقيم في حجرة

وذلك في كفارة الاذى في الحج واقل ما وجب له مدني نحو كفارة الظهار فاوجبوا
 على المؤسر الاكثر وهو مدان لانه قدرا لموسع وعلى المعسر الاقل وهو مدان المد
 الواحد يكتفي به الزهيد وينتفع به الرغيب وعلى المتوسط ما بينهما لانه لو
 الزهر المدين لغيره ولو اكتفى منه بمد لضرها فخرمه عن الاعسار في النفقة وان كان
 كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة ومن فوق المستكين ان كان
 لو كلفا نفاق مدين رجوع مسكينا متوسط وان لم يرجع مسكينا مؤسرا وتختلف
 ذلك بالرخس والغلا وقلة العيال وكثرتهم اما من فيه رق ولو كانا ومبعضا وان
 كثرت له نفق نصف ملك المكاتب ونقص حال المبعوث وعدم ملك غيرها ولو اختلف
 قوت البلد ولا غالب فيه واختلف الغالب وجب لايق بالزوج لانه بافلو كان ياكل
 فوق الا يوتي به تكفاله يكلف ذلك او دونه بخلا او زهدا وجب الا يوتي به ويعتبر
 العسار وغيره من توسط واعسار بطلوع الفجر في كل يوم اعتبارا بوقت الوجوب
 حتى لو ايسر بعده او عسر لم يغير حكم نفقة ذلك اليوم وهذا اذا كانت مكنته حين
 طلوع الفجر اما المكنة بعد فبغير حال عقب تمكيتها وعليه عليها الطعام حسب ما
 وعليه مونة طحينه وعجينة وخبز ببذل مال او يتولى ذلك بنفسه او بغيره فان غلب
 غير الحب كثر ولحم واقط فهو الواجب ليس غير لكن عليه مونة اللحم وما يطبخ به كحافا
 الراجعي ولو طلب احدهما بدل الحب خيرا او قيمته لم يجبر المتنع منهما لانه غير الواجب
 فان اعتاضت عما وجب لها نقد او غير من العروض جاز لا خيرا او دقيا ونحوها
 من الجنس فلا يجوز لما فيه من الربا ولو اكلت مع الزوج على العادة سقطت نفقتها
 على الاصح لمريانه العادة به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ونفقة من غير نزع ولا
 الكار ولم ينقل ان امرأة طالبت بنفقة بعده الا ان تكون الزوجة غير رشيدة
 كصغيرة او غيبه بالغة ولم ياذن في كلها معه وبها فلا تسقط نفقتها باكلها معه

هذا هو الذي عليه المشايخ
 من الفقهاء في النفقة
 والزوج المعسر
 والزوج الحرة
 والزوج المتوسط
 والزوج الغني
 والزوج المسكين
 والزوج الفقير
 والزوج العليل
 والزوج المسافر
 والزوج المقيم
 والزوج المقيم في بلد
 والزوج المقيم في سفر
 والزوج المقيم في دار
 والزوج المقيم في بيت
 والزوج المقيم في حجرة
 والزوج المقيم في دار
 والزوج المقيم في بيت
 والزوج المقيم في حجرة

فصل في النفقة
والنفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
والنفقة واجب على الزوج في كل حال
ولا يبرأ منه الا بموت الزوج او بغيره
او بغيره او بغيره او بغيره

تلفت فيه بلا تقصير منها لم تبدل لانه وفاهما عليه كالنفقة اذا تلفت في رجاها
فان ماتت او اباؤها بطلاق او غيره او ماتت في اثناء فصل لم ترد ولو لم يكس
الزوج فدين عليه والواجب في الكسوة الثياب لاقمتها وعليه خياطتها ولها بيعها
لانها ملكها ولو لم يستدوها من مالها لان له غرض في ثملها **وان اعسر الزوج بنفقة المستفيدة**
لنفق ماله مثلا فان صبرت بها وانفقت على نفسها من مالها او مما اقترضته صار ذمها
عليه وان لم يفرضها القاضي كسائر الديون المستقرة فان لم نصبر **فلهما فسخ النكاح**
بالطريق الا في لقولهما فاساك بمعروف او تسريحا بحان فاذا عجز عن الاول
تعين الثاني ولا نهذا فصحت الجب والنفقة في العجز عن النفقة او في لان البدن
لا يقوم بدونها بخلاف الوطى ما لو اعسر بنفقة ما مضى فلا فسخ على الاصح
ولا فسخ ايضا بالاعسار بنفقة الخادم ولا بامتناع مؤمن من الاتفاق سواء
احضام غاب عنها لثمنها من تحصيل حقها بالحكم ولو حضر الزوج وغاب ماله
فان كان غايبا مسافة القصر فلا فسخ لها ويومر باحضار سرعة ولو تباعد
شخص بها عن زوج معسر لم يلزمها القول بل لها الفسخ ما فيه من المنفعة **نعم**
لو كان المتباعد ابا او جدا والزوج تحت حجره وجب عليها القول وقدره الزوج
على الكسب كالقدرة على المال وانما تفسخ الزوجة بعجز الزوج عن نفقة
المعسر ولو عجز عن نفقة مؤسر او متوسط لم تفسخ لان نفقته الا ان نفقة
معسر فلا يصير الزايد ديناً عليه والاعسار بالكسوة كالا عسار بالنفقة
لا بد منها ولا يبقى البدن بدونها غالبا ولا تفسخ باعساره عن الادم وان
لان النفس تقوم بدونها بخلاف القوت **وكذلك** يثبت لها خيار الفسخ **اد اعسر**
الصدق قبل الدخول العجز عن تسليم العوض مع بقاء العوض فاقبته
ما اذ لم يقبض البايع المتجر على الشراء بالفسخ والتبعية باق بغيره ولا

تفسخ بعد

تفسخ بعهه لتلف المعوض وصيرورة العوض ديناً في الزمة **تبينه**
لوقبضت بعض المهر قبل الدخول كما هو معتاد واعسر بالباقي كان لها الفسخ
كما افق به البارزي وهو مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن المهر بالعجز عن
بعضه وبه صرح الجوزي وقال الاذري وهو الوجه بخلافه معنى انه وان افق
ابن الصلاح بانه لا فسخ اذ يلزم على ثبانه اجبارا للزوجة على تسليم نفسها باستلام
بعض الصداق ولو اجبرت لا تحذف الزوج ذلك ذريعة الى ابطال حق المرأة من جنس
نفسها باستلام درهم واحد من صداق هو المثل درهم وهو غاية البعد **نعم** لا فسخ
باعسار زوج بنتي عماد ذكر حتى ثبت عند قاض بعد الرفع اليه اعساره ببيئته او التمس
فيفسخه بنفسه او يابيه بعد الثبوت او ياذن لها فيه وليس لها مع علمها بالعجز
الفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعده قبل الاذن فيه **نعم** ان عجزت عن الرفع الى القاضي
وفسخت بقتطاعها وباطنا المضرورة ثم على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة
يجب امهاله ثلاثة ايام وان لم يطلب الزوج الامهال لم يفسخ عجزه فانه قد عجز لعرض
ثم يزول وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بغيره ولا يخرج فيها التحصيل
نفقة مثلا بكسب او سوالا وعليها الرجوع الى مسكنها لئلا لانه وقت الدعة وليس
لها منه من المتع ثم بعد الامهال يفسخ القاضي او هي باذنه صبيحة الرابع **نعم** ان
لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ فان
سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ لئتين زوال ما كان الفسخ لاحله فان اعسر
ما سلم نفقة اليوم الرابع بنفقة الخامسة ثبت على المدعي ولم تستأنفها كالواحد
ايسر في الثالث ثم اعسر في الرابع فانها تبني ولا تستأنف فلورضيت قبل النكاح
او بعده باعساره فلها الفسخ لان الضرر يتجدد ولا اثر لقولها رضيت به ابد لانه
وعدا لا يلزم الوفا به لان رضيت باعساره بالمهر فلا فسخ لها لان الضرر لا يتجدد

فصل في النفقة
والنفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
والنفقة واجب على الزوج في كل حال
ولا يبرأ منه الا بموت الزوج او بغيره
او بغيره او بغيره او بغيره

فصل في الحضانة وهي يفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الجنب

بضرم ولو كبر المحزوننا كما يعهد به بفعل حسنه وثيابه ودهنه وكلمه وريث الصفة

اشفق واهدي الى النسيه واصبر على القيام بها واولاهن ام كما قال **والا**

[illegible]

...فقد اقم القرى والقرى وامهات اب كذلك وحرج بالوارثات غيرهن و...

تدلى بالأم فثبتت أخت فيست أخ كالأخت مع الأخ فغمة وتقدم أخت وخالة

عند عدم الابوين على الجذات اول فرج ممكن متعه بها فمذمومه كان او انى

كما صرح به ابن الصلاح في فتاواه وتقدم الحزانة في بيانها

بدر و عمارت است بحاله و بنت عمه و نذر قریب وارث عمر ماکان کاخ او

بدر بولاية النجاح ولا تسلم منهن لغد محرم هذا من الخلق المحمودة

وان غلبت قايث فامهارة وان علا مامر الاقرب فامر من الى اسم ذكره

استوياد كورة و قلوبه قدم بفرقة من احد حده و في اعلاه و في الخلفه هذا الذكر

[Handwritten Arabic script]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

ابوبه ان صلحوا المحضاته بالشروط الآتية ولو فضل احدهما الآخر ديناً او مالا

رواه الترمذی وحسنه والعلامة كالعلاء في الإشباق ولان القصص في

وَمَثَلُ نَبِيٍّ سَاطِعٍ عَلَى السَّعْوِ قَدْ تَخَذَ مِنَ الْكَافِرِ وَالْمُكْرِمِ أَعْلَالَ

والن رفة ومعتز في تفسيره ان يكون عارفا سباب الخسار والاحراق و
 قوله باسباب الاغنياء في من المحبة والغبنا والدين وبصالحهم

غيره من الحواشي كالح او عم وابنه كالأب يجمع القصيدة كما يحذفين اب واخ

فظهر الامر على خلاف ما ظنه او يتغير حاله من اختاره قبل **نعم** ان غلب على الظن

ان سبب امر الله تعالى في هذه الدنيا هو ان الله تعالى لا يترك احد من عباده الا ان يهديه الى صراط مستقيم

كَيْفَ زَادَ أَمْرُ وَلَا يَكْثُرُ الْخَوْفُ لِمَا رَمَى الْإِسْلَامَ سَاعِيًا فِي الْقُلُوبِ وَوَضَعَ
تَوَلَّى لَهُ يَتِيمَ أَيَّ وَجْهًا يَأْتِيهِ عَدَمُ الْخَوْفِ وَاجِبٌ فَلَوْ مَنَعَ حَرَمَ عَلَيْهِ لَقَدْ لَمْ يُوْجِبْ عَدَمُ

هو اولى منها بالخروج لانه ليس بقوة وهذا على سبيل الوجوب والاسمى

في الكفاية الذي صرح به السيد بجي ود عليه السلام لما ورد في الاول ويسع الاول

اذا اخبرته من رايه انما بالحق الصالحه وطمع الله واولاد الله في كل ما يرجع
 اليه من رايه واولاد الله في كل ما يرجع اليه من رايه واولاد الله في كل ما يرجع اليه من رايه

ولا تمنع الأم ربيارة ولدها حتى يولد ويؤتيها أمه أو يرضعها
 ورضعها أمه إذا كانت الأنثى المكثوم أو وليه يرضعها عنه لأنها أشق

واهدى اليه هذا ان رضى به والا فعندها وبعدها وحز في الحالين عند

الخلق بها واذا اختارها ذكر فغدها ليل وعنده نهار البعثة الامور الدينية

والله نيوية على ما يليق به لان ذلك من مصالحه من ادب ولله صغيرا سرية

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

كبير يقال الادب على الابا والصلاح على امه او اختارها انثى وخشى كالحاجة
بعضهم ففندها ليدلها لا سوا الذين في حقها وبزورها الاب على
العادة ولا يطلب احضارها عنده وان اختارها مائنا فخرج بينهما ويكون
من خرجت فرعة منهما اولم يختار احدهما فالاولى لان الحضانة لها ولهم
يختار غيرها **وشرايط** استحقات **الحضانة** **سبعة** وترك ستم كما استقر احداهما في
العقل فلا حضانة لمجنون وان كان جنونه متقطعا لانه ولاية وليس هو من
اهلها ولا لانه لا ينفق منه الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه
نعم ان كان ميو كونه في سنة كما في الشرح الصغير لم تسقط الحضانة كونه
يطر او يزول **وقايتها** **الحرية** فلا حضانة لورثيق ولو مبعضا وان اذن له سيده
لا يها ولاية وليس من اهلها ولا له مستفول بخدمة سيده وانما لم يورثه لانه
قد يرجع فينشئ امر الولد ويستني بالوالد اسلمت ام ولد الكافر فان ولدها يتبعها
وحضانته لها ما لم تنكح كما حكاه في الروضة في المهمات فراغها منع السيد من قضايتها
ووفور شفعها **والنكاح** **الدين** اي الاسلام فلا حضانة لكافر على مسلم اذ لا ولاية
له عليه ولا له رعايته في دينه فيحضنه اقاربه المسلمون على ترتيب المارقان لم ينكح
يوجد احدهم حضنة المسلمون ومؤنته في ماله فان لم يكن له ماله فطعم من تلمز من
نفقته فان لم يكن فهو من محايج المسلمين وينزع نديا من الاقارب الذين
ولده في وصفه **السلام** وثبت الحضانة للكافر والمسلم على الكافر بالاولى
لان فيه مصلحة له **ورابعها** **خامسها** **العفة** **والامانة** جمع المصنف بينهما
لتلازمهما اذ العفة بكسر الميم الكف عما لا يحل ولا يحل قاله في المحكم والامانة
ضد الحياء فكل عفيف امين وعكسه فلو غير المصنف عن الثالث الى هاتين العدة
كان اخصر فلا حضانة لفاسق لان الفاسق لا يباي ولا يؤتمن ولان المحضون

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل
فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل
فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

لا حظ لابي حضانة

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

لا حظ لابي حضانة لانه يستأمن طريقه وتكفي العدالة الظاهرة كشهود
النكاح **نعم** ان وقع نزاع في الاهلية فلا بد من ثبوتها عند القاضي **وساوها**
الاقامة في بلد الطفل بان يكون ابواه مقيمين في بلد واحد فلو اراد احدهما
سفره بالنفقة كج ونجاة فالمقيم اولى بالولد مميلا كان اولا حتى يعود المسافر لحظ
السفر والنفقة فالعصبة من اب او غير ولو غير محرر اولى به من الام حفظا
للمسبان امن خوفه في طريقه ومقصده والا فالام اولى وقد علم مما مر انه
لا نسلم مشتهاة لغير محرر كما ينعم هذا من الخلق المحرمة بل نفقة تراقفه كنبته
وساوها **الخلو** اي خلوة الحاضنة **من زوج** لاحق له في الحضانة فلا حضانة لمن
تزوجت به وان لم يدخل بها وان رضي ان يدخل الولد ان له خبر ان امرأه قالت يا
خديجة ان ابي هذا كان بطي لي وعاء وجرى له جوار ولدي له سفا وان اباه طلقني
ولم اعلم انه يزرعني فقال انت احق به مالم تنكحي ولا لها مسفولة عنه بحق الزوج
فان كان له فيه حق كهم الطفل وابي عمه فلا يطل حقا نكاحه لان من تنكحه
له حق في الحضانة وسفقتة تحمله على رعايته فينتعا وان على كفايته وثامنها
ان تكون الحاضنة موضع للطفل ان كان المحضون رضعا فان لم يكن لها اب او
امتنعت من الارضاع فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة المنهاج وقال البلقيني
حاصله ان لم يكن لها ابين فلا في استحقاتها وان كان لها ابين وامتنعت
فالاصح لا حضانة لها انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها ان لا يكون به مرض
وايم كاسل والفالج ان عاق تالمة عن نظر المحضون بان كان بحيث يشغله
المه عن كفالة وتدير امرأة او عن حركة من تباشر الحضانة فيسقط في
دون من يدبر الامور بنظره وبباشرها غير وعاشرها ان لا يكون اعمى
ولا اجذم كما في قواعد العلائي وحادي عشر ان لا يكون اعمى كما افني به عبد

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

فصل في حضانة المولود
والقضاء على ما فيه من
المصلحة والعدل

الملك ابن ابراهيم المقدسي من يمننا وهو من اقران ابن الصباح واقرب عليه جمع
من محققى التواريخ وثاني عشرها ان لا يكون مغفلا كما قاله الجرجاني في
الثاني وثالث عشرها ان لا يكون صغيرا لانه لا يسع هومن اهلها فان
اختل منها اي الشروط المذكورة **شروط** فقط **سقطت** حضانتها اي لم تحقق حضانتها
كما نفرد **نعم** لو خالفها الاب على الف مثلا وحضانتها وله الصغير سنة فلا يسقط
حقها في تلك المدة كما هو في الروضة او اخر الخلع حكاية عن القاضي الحلي معللا
بان الاجارة عقد لازم ولو فقد مقتضى الحضانت ثم وجد كان ملك نافضة
بان اسلمت كافر او نابت فاسقة او افاقت مجنون او عنت رقيقة او طلفت
منكوبة باينا او رجعية على المذهب حضنت لزوال مانع وتصح المطلقه الحضانت
في الحال قبل انقضاء العدة على المذهب ولو غابت الام او امتعت من الحضانت فالحكمة
مثلا ام الام كالومات او جنت وضابط ذلك ان القريب اذا امتنع كانت الحضانت
تزيله وظاهر كلامهم عدم اجبار الام عند الامتناع وهو مفيد بما اذا لم تجب النفقة
عليها للولد المحضون فان وجبت كان لم يكن له اب ولا ملا اجبرت كما قاله ابن
الرفعة لانها من جملة النفقة في حبسها كالاب **خاتمة** ما مر اذا لم يبلغ المحضون
فاذا بلغ فان كان غلاما وبلغ رشيدا ولي امر نفسه لاستغنايه عن بكفه
فلا يجبر على الاقامة عند احد ابويه والاولى ان لا يفارقهما ليدبرهما قال الماوردي
وعند الاب والى الخامسة **نعم** ان كان امرد وحيف من انفراذه ففي العدة عن
الاصحاب بان يمنع من مفارقة الابوين ولو بلغ عاقلا غير رشيد فاطلق مطلقون
انه كالصبي وقال ابن حجر ان كان له عدم اصل اسم ماله فذلك وان كان لوليه
فقبل تمام حضانتها الى ارتفاع حج والمذهب انه يسكن حيث شاء قال الرازي
في التفسير في هذا الفصل حسن انتهى وان كان في فان يلف رشدا فالاولى ان تكون

عند احدها

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

عند احدهما حتى تزوج ان كانا متفرقين وبينهما ان كانا مجتمعين لانه بعد
عن النفقة ولها ان تسكن حيث شئت ولو كره هذا اذا لم تكن ربيبة فان كانت
فللام اسكانها معها وكذا الولي من العصبه اسكانها معها اذا كان محرما لها والا
ففي موضع لا يليق لها يسكنها ولا حظها دفعا لعاد النسب كما يمنعها نكاح
غير المكفوء ويجبر على ذلك والامرد مثلها فيما ذكر كما مر من الاشارة اليه ويصدق
الولي بهيمة في دعوى الربيبة ولا يكلف بيعة لان اسكانها في موضع ابدية
اهون من الفضيحة او اقام بيعة فان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل للمار
قال النووي في نواقض الوضوء حضانتها الخنثى المشكوك وكفالة بعد البلوغ لم ار فيه منع
نقلا وينبغي ان يكون كالنبت البكر حتى تجي في جواز استقلاله وانفراذه عن فرد
الابوين اذا شا وجها ان انتهى ويعلم التفصيل فيه بما مر **كتاب الحمايات**

عبرها دون الجراح لتسمل القطع والقتل ونحوها مما يوجب حدا او تعزيرا او
توبة وهو حسن وهي جمع جناية وجمعت وان كانت مصدر للنوع كما سيأتي الى
قوله وعند خطأ وشبه عند الاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى يا ايها الذين
امانوا عليكم القصاص والاعذار من الجنايات التي كنتم تعملون
وقوله وما من ياروا الله قال الله والشركاء بالله والشركاء بالله والشركاء بالله
والحق واكل الربا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات
وقوله وقيل لادمي عمدا بغير حق من الكبرياء وقد قيل صلى الله عليه وسلم
اي الذنب اعظم عند الله قال ان تجعله ندا وهو خلقك قيل ثم اي قال عند الله
ان تقتل ولدك مخافة ان يطعم معك رواه الشيخان وتصح توبة القاتل اذا
عذلان الكافر تصح توبة فهذا اولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطر
المسيئة ولا يخلد عذابه ان عذب وان اصر على ترك التوبة كسائر ذنوبه

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

هذا هو الذي قاله الجرجاني في التواريخ

قوله احص الشريعة من حيث هذا العلم محل وحاصله انه ينشأ عن الحقوق ثلاثة حق الله وحق الميت وحق
للوارث بالعموم والدية والقتل واما حق الميت فيبقى لكن يموت من الله ومنه ويصلح بينهما فان لم يمتب واقص
منه مثلا سقط حق الوارث فقط ام لم يمتب عوف

الكبار غير الكفر واما قوله تعالى ومن قتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها
امرا بالخلود المكث الطويل فان الدلائل تظاهرت على ان عصاة المسلمين لا يردوم
عذابهم او مخصوص بالموت كما ذكره عكرمة وغيره واذا اقتصر من الوارث او عفي
على ما لا او جازا فظن ان مقتضى سقوط المطالبة في الدار الاخرة كما افق به النووي
وذكره في شرح مسام ومذهب اهل السنة ان المقتول لا يموت الا باجله والقتل لا يفت
لا يقطع الا بجل خلا فالاعتزال فاهم قالوا القتل يقطع ثم شرع في تقسيم القتل
بقوله **القتل على ثلاثة اضرب عمد محض وخطا محض وعمد خطا وجه**
المحصر في ذلك ان الجاني ان لم يقصد عينا لم يجز عليه فهو الخطا وان قصد عينا
فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والا فخطا محض كما توخذ هذه الثلاثة من قوله
فالعمد المحض اي الخالص اي ان يعد بكسر الميم اي يقصد الى ضربه اي الشخص
المقصود بالجناية **بما يقتل غالبا كجراح ومقتل وسحر ويقصد بفعله قتل ذلك**
عدوانا من حيث كونه من هذا النوع كما في الروضة يخرج بقصد الفعل ما لو قتل
زلف رجله فوقع على غيره فمات فهو خطا ويقصد الشخص المقصود ما لو رمى زيدا
فصاب عينا فهو خطا ويقصد الغالب لئلا يرد كما لو غزا ربة في غير منزل ولم يعقبها
فماتت فماتت فلا قصاص فيه وان كان عدوانا ويقصد العدو وان القتل الجائر ويقصد
جنيته الا زهاق الروح ما اذا استحق حررقه قصاصا فقد نصيب فلا قصاص
فيه وان كان عدوانا فانه في الروضة لانه ليس عدوانا من حيث كونه من هذا
واعلم ان ما هو عدوانا من حيث انه عدوانا عن طريق **قائمه** يمكن انقسام القتل الى
الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالاول قتل امرئ
اذا لم يتب والحربي اذا لم يسلم او يعطى الجزية والثاني قتل المعصوم بغر حرق
والثالث قتل الفاري فريسه الكافر اذا لم يسب الله تعالى او كوله والرابع

قتله اذا برأه

فصل في الاصل
وهو كذا والعذر
والقتل والارواق

قتله اذا اسبأ أحدهما والخامس قتل الامام الاسير اذا اسبأ فانه مخير فيه
واما قتل الخطا فلا يوصف بجلال ولا حرام لانه غير مكلف فيما اخطأ فيه فهو
كفعل المجنون والبهيمة **فيجب** في القتل العمد لا في غيره كما سياتي **القتل** اي القصاص
لقوله تعالى كتب القصاص في القتلى الآية سواء اصاب في الحال ام بعده لسراية
جراحة واما عدم وجوبه في غيره فسيأتي ويصير قصاص قود الا انهم يقولون
الجاني بجل او غير الى محل الاستيفاء وانما وجب القصاص فيه لانه بدل
سلف فتعين جنسه كسائر المتلفات **فان عفي** المستحق **عنه** اي العفو فحاشا
سقط ولاديه وكذا ان اطلق العفو لاديه على المذهب لان القتل لم يوجب
الدية والعفو سقاطا ثابت لا اثناء معدوم او عفي على مال **وجبت دية**
مغلظة كما ستعرف فيما سياتي **حالت في ملاقاته** وان لم يرض الجاني لما روى
البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شوع موسى عليه السلام تخم القصاص جزا
وفي شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه الامور وخرها
بين الامرين بما في الا نواميس احدهما من الشقة ولان الجاني محكوم عليه فلا تغير
رضاه كالحال عليه ولو عفي عن عضوا من اعضا الجاني سقط كله كما ان تطليق
المرأة تطليق كلها ولو عفي بعض المستحقين سقط ايضا وان لم يرض البعض
الاخرون القصاص لا يتجزى ويغلب فيه جانب السقوط **والخطا المحض**
هو ان يقصد الفعل دون الشخص كان **يرمي الى شئ كشيعة او صيد فيصيب**
اسنانا **رجلا** اي ذكرا او غيره **فيقتله** او يرمي زيدا فيصيب عمره كما مر ولم يقصد
اصدا الفعل كان زلقا فسقط على غيره فمات كما مر ايضا **قود عليه** لقوله
تعالى ومن قتل مومنا خطا فخر برقيقه مؤمنة ودية مسلمة فوجب الدية ولم
يسع من القصاص **بل تجب دية** الآية المذكورة **تخفف** كما ستعرف في فصلها **موجلة**

فصل في القصاص
وهو كذا والعذر
والقتل والارواق
فصل في القصاص
وهو كذا والعذر
والقتل والارواق

قوله على سبيل المراساة اي الاصلان من العاقلة وهي وان كانت واجبة عليهم فورد على الواجب بسبب محسن
وقوله من جهة الاصلان اي الاصلان من العاقلة والشرع رجم العاقلة واجل الدية عليهم جزوا لتحملهم لدية من اطلاق كاد
تعالى هل جزاء الاصلان اي ما جزا الاصلان منكم بجزا لدية من الاصلان من اطلاق من اطلاق بتاجيلها
عليكم او غرض

عليهم لانهم يحملون على سبيل المراساة ومن المراساة تاجيلها عليهم **في ثلاثة سببا**
بلاجماع كما حكاه الشافعي رضي الله تعالى عنه وغيره **وعند الخطا** انما سببه
العدوهان بقصد ضربه اي الشخص **بالايقظ غالبا** كسوط او عصي خفيفة
وتخوذ ذلك **في وقت سببه فلا قود عليه** لفقد الالة القاتلة غالبا فوته بغيرها
مصادفة قدر بل **تجب دية مغلطة** لقوله صلى الله عليه وسلم الا ان في قتل عمد الخطا
قتل السوط او العصي مائة من الابل مغلطة منها اربعون خلفه في بطونها
اولادها والمغني فيه عن سببه العمد متردد بين العمد والخطا فاعطى حكمه من وجه
تقليظها وحكم الخطا من وجه كونها **على العاقلة** لما في الصحيحين ان صلى الله عليه وسلم
قضى بذلك **موجب** عليهم كما في دية الخطا **تنبية** جهات حمل الدية لانه قرابة
قوله في جهة الاولى فيمنعهم واولاد بيت مال لا غيرها كزوجة وقرابة ليست بعصبة ولا اقمير الذي لا غير
فيه نظر لانه هذا قسم لا وى ولم يعبر عنه في الدية الا في جهة الاولى عصبة الجاني الذي يرثونه
ولم يعبر عنه في الدية الا في جهة الاولى عصبة الجاني الذي يرثونه
تكون بالثمانية والاولى بالثمانية والاولى بالثمانية والاولى بالثمانية
ادرجها في هذا الاصل في الدية بالثمانية والاولى بالثمانية والاولى بالثمانية
غيره من اهل البيت ع

غير اصل

قوله على سبيل المراساة اي الاصلان من العاقلة وهي وان كانت واجبة عليهم فورد على الواجب بسبب محسن
وقوله من جهة الاصلان اي الاصلان من العاقلة والشرع رجم العاقلة واجل الدية عليهم جزوا لتحملهم لدية من اطلاق كاد
تعالى هل جزاء الاصلان اي ما جزا الاصلان منكم بجزا لدية من الاصلان من اطلاق من اطلاق بتاجيلها
عليكم او غرض

قوله على سبيل المراساة اي الاصلان من العاقلة وهي وان كانت واجبة عليهم فورد على الواجب بسبب محسن
وقوله من جهة الاصلان اي الاصلان من العاقلة والشرع رجم العاقلة واجل الدية عليهم جزوا لتحملهم لدية من اطلاق كاد
تعالى هل جزاء الاصلان اي ما جزا الاصلان منكم بجزا لدية من الاصلان من اطلاق من اطلاق بتاجيلها
عليكم او غرض

غير اصل وفرعه وكذا ابداء عتيق المارة يعقلها عاقلة لها ومعنقون في تحملهم
كعتق واحد وكل شخص من عصبة كل معنق يحمل ما كان يحمله ذلك المعنق في حياته
ولا يعقل عتيق عن معنقه كما لا يرثه فان فقد العاقل من ذكر عقل ذوالارواح
اذ لم ينتظم امر بيت المال فان انتظم عقل بيت المال فان فقد بيت المال فكله
على الجاني بناء على انها تلزمه ابتداء ثم تتحملها العاقلة وهو له صرح وصفات
من يعقل حسن الكوفة وعدم الفقر والحرية والتكليف واتفاق الدين فلا يعقل
امراة ولا خنثى **نعم** ان بان ذكر اغرم حصته التي اداها غيره ولا فقير ولو
كسوبا ولا رفيق ولو مكاتب ولا صبي ولا مجنون ولا مسهم عن كافر وعكسه
ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه كالارث وعلى الغني في كل سنة من العاقلة
وهو من يملك فاضلا مما يقبل في الكفارة عشرين دينارا او قدرها اعتبارا
بالزكاة نصف دينار على اهل الذهب او قدره ستة دراهم على اهل الفضة وعلى
المتوسط منهم وهو من يملك فاضلا عما ذكر دون العشرين دينارا او قدرها
فوق ربع دينار ليل ينفق فقيرا ربع دينار او ثلاثة دراهم لانه واسطه بين
الفقر الذي لا شيء عليه والغني الذي عليه نصف دينار وتحمل العاقلة الجناية على
العبد لانه بدل ادي ففي احوال سنة من قيمته قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلا
سلا في ثلث سنين والاطراف لقطع اليد والحوكمات واروش الجانيات
توجب في كل سنة قدر ثلث دية كاملة واجل دية النفس من الزهوق واجل
دية غير النفس كقطع يد من ابتداء الجناية ومن مات من العاقلة في اثنا سنة
سقط من واجب تلك السنة **وشرايط وجوب القصاص** في العمد **ثلاثة**
بل خمسة كما ستعرفه **الاول ان يكون القاتل بالغا والثاني ان يكون عاقلا**
فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنها وتنفينها ما متلفا عنها انما هو

قوله على سبيل المراساة اي الاصلان من العاقلة وهي وان كانت واجبة عليهم فورد على الواجب بسبب محسن
وقوله من جهة الاصلان اي الاصلان من العاقلة والشرع رجم العاقلة واجل الدية عليهم جزوا لتحملهم لدية من اطلاق كاد
تعالى هل جزاء الاصلان اي ما جزا الاصلان منكم بجزا لدية من الاصلان من اطلاق من اطلاق بتاجيلها
عليكم او غرض

غير اصل

فَقُلْ عَلَى قِصَاصٍ مِمَّا لَمْ يَكُنْ يَدْرِي
أَنَّهُ يَكُونُ لَكَ قِصَاصٌ مِمَّا كُنْتَ تَعْتَدُ

والحرية العامة

المصدر المفقود في هذا المتن

المفوض عنكم في هذه المدة

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

حرية ورقا شايها فليز قتل جزا حرية جزا ورق وهو مستع والفضيلة في شخص
لا تجبر انقص فيه ولهذا الاقصا من بين عبد سام وحردى لان المسلم لا يقتل الذي
والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما انقصته **وتقتل الجماعة** وان كثروا **بالاول**
وان تفاضل جراحهم في العدد والجرح والاشوش سواد اقلوه بمجد دام بغيره
كان القوة من شاق او في بحر ماروي مالك بن عمر رضي الله عنه قتل نفر خمسة او
سبعة برجل قتلوه غيلة اي جملة بان يندع ويقتل في موضع لا يراه فيه احد وقال
لوما لا اي اجتمع عليه اهل صنعنا القتل منهم به جميعا ولم ينكر عليه احد فصارت ذلك الجماعة
ولان القصاص عقوبة تجب الواحد على الواحد فيجب الواحد على الجماعة كحد القذف
ولانه شروع محقق الدعاء فلو لم يجب عندنا لاشترائه لكان كل من الادان يقتل
الشخص استعان باخر على قتله واتخذ ذلك ذريعة لسفك الدماء لانه صار امينا
من القصاص والولي العفو عن بعضهم على الدية وعن جميعهم عليها ثم ان كان
القتل جراحات وزعت الدية باعتبار عدد الروع لان تأخير الجراحات لا يبرئ
منه وقد يزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة وان كان بالضرب فعلى عدد
الضربات لانها تلاقي الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات ومن
قتل جميعا مريبا قتل باولهم او دفعة فبالفرعة والباقي من الديات لتعذر القصاص
عليهم فلو قتل غير الاول من المستحقين في الاول او غير من حرجت قرعة منهم
في الثانية عضو ووقع قتله قصاصا والباقي من الديات لتعذر القصاص عليهم
فلا بغير اختيارهم ولو قتلوه كلاما اساء او وقع القتل موزعا عليهم ورجع كل منهم
بالباقي من الدية **وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس** بالشرط
كما تقدمت **تجرب بينهما القصاص ايضا في قطع الاطراف** وفي المروح المقد
كما هو مذكور المصنف وفي ان الله بعض المنافع المضبوطة كضوء العين

والسبع والستون

والسمع والشم والبطن والذوق قال في الروضة لان لها محالا مضبوطة وتسمى
 لاهل الخبرة طرف في ابطالها **وشرايط وجوب القصاص في الاطراف بعد**
الشرايط الخمسة المذكورة في قصاص النفس اثنان الاول **الاشراف في الاسم**
الخاص رعاية للمائلة **اليمين باليمين واليسرى باليسرى** فلا يقطع يسار يمين
 ولا شفة سفلى بعليةا وعكسهما ولا جاذب بعد الجناية بموجود فلو قطع سنا في
 ليس مثلها فلا قود وان ثبت له حكم بعد وخرج بقيد الاسم الخاص الاشراف
 في البدل فيقطع الرجل في المرأة وعكسه والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس
 فيها قال في الروضة **والثاني ان لا يكون باحد الطرفين** اي الجاني والجاني عليه
شكلا وهو يثبت في العضو بطل عمله فلا تقطع صحيحة من يد ارجل مثالا
 وان رضيه الجاني او سكت يده ارجله بعد الجناية لا تنقأ المائلة ولو خالف
 صاحب الشكلا وفعل القطع بغير اذن الجاني لم يقع قصاصا لانه غير مستحق بل عليه
 دية ما ولد حكومة يد الشكلا فلو سري القطع فعليه قصاص النفس لتفويتها بغير
 حق وتقطع الشكلا بالشللا اذ استويا في الشكلا وكان شكلا الجاني اكثر ولم
 يخف نزف الدم والا فلا تقطع ايضا بالصحيحة لانها دون حقة الا ان يقول
 اهل الخبرة لا ينقطع الدم بل تنفتح افواه العروق ولا يسد بجسم النار ولا
 غيره فلا تقطع بها وان رضى الجاني كما نص عليه في الام حذر امي استفا النفس
 بالطرف فان قالوا ينقطع الدم وقنع بها مستوفيتها بان لا يطلب اسقاط
 لا استوائهما في الجرم وان اختلفا في الصفة لان الصفة المجردة لا تقابل بالاد
 وكذا الوقتل الذي بالمسلم او العبد بالحر لم يجب لتفضيلة الاسلام والحرية
 شي ويقطع عضو سليم باسم واعرج اذ لا خلل في العضو والقسم بمجملتي
 مفتوح حتى تشنج في الرق او قصر في الساعد والعضو ولا اثر في القصاص

اليمين باليمين يا بيش فاعل
اليمين يا بيش فاعل

تویر فی فی المدن بالنون و فی
المدن الذیة وقصص لا یستقران
عوضه او الصفة

ديهما ولو حكمة يد السلافلو سري القطع فعليه قصاص النفس لتفويتها بغير
حق وتقطع السلا بالسيلا اذا استويا في السلا او كان سلا الجاني اكثر ولم
يخف نرف الدم والا فلا تقطع ايضا بالصحيحة لا تقادون حقه الا ان يقول
اعل الخبير لا ينقطع الدم بل تنفتح اقواه العروق ولا يسد جسم النار ولا
غيره فلا تقطع بها وان رضى الجاني كما نص عليه في الام حذر امن استقا النفس
بالطرف فان قالوا ينقطع الدم وقنع بها مستوفيتها بان لا يطلب ارسا قطعت
لاستوائهما في الجرم وان اختلفا في الصفة لان الصفة المجردة لا تقابل بال
وكذا وقتل الذي بالسلم او العبد بالجرم يجب التفضيلة الاسلام والحريه
شي ويقطع عضو سليم باعسم واعرج اذ لا خلاف في العضو والغسم بمجملتي
مفتوح حتى تشنج في الرق او قصر في الساعد والعضو ولا اثر في القصاص

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف
فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

في يد او رجل بخضرة اخضالا وسوادها لانه علة وموضع في الظفر وذلك لا يؤثر
في وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاظفار بليتها لانها دون
عكسه لان الكامل لا يؤخذ بالناقص والذكر صفة وشلا كاليد صفة وشلا
لذلك لا شل منقبض لا ينسبط وعكسه ولا اثر لا انتشار وعدمه فيقطع ذكره
بذكر خصي وغيره وانف صحاح بالشحم يا خشم ويقطع اذن سميع باصم ولا
تؤخذ عين صحيحة بحدة عمياء ولا لسان تاطق يا خرس وفي قاع السن
قصاص قال تعالى والسن بالسن ولا قصاص في كسرهما كما لا قصاص في كسر
فهم ان امكن فيهما القصاص فهو النقص لا يجب لان السن عظم مشاهد من
الاجزاء ولا جوارب ولا جمل الصفة الا في طمعه يعتمد عليها والضبط فلم تكن كسائر
العظام ولو قطع شحم متغور وهو سقط روضه سن كبير او صغير لم يسقط
استانه الرواضع ومنها الفلوة فلا ضمان في الحال لانها تعود غالبا فان جازت
نيانها بان سقطت الباقي وبنت دون المقموعة وقال اهل الجيرة فسد الميت
القصاص فيها جنيته ولا يستوفي للصغير في صغره لان القصاص للشيء ولو قطع
سن متغور فبنت لم يسقط القصاص لان عودها نعمة جديدة من الله تعالى
عضو اخذ اي قطع جناية من مفصل يفتح الميم وكسر الملهة كالخوفق والانا مل والكوع
ومفصل القدم والركبة **ففيه القصاص** لان تضباط ذلك مع الامن من التيقا الزيادة
ولا يضر في القصاص عند مساوات العمل كبير وصغير وطول وقصر وقوة بطون
وضعفه في عضو اصلي ولا يرد من المفصل اصل الفخذ والكنك فان امكن القصاص
فيها بلا جناية اقتضى والا فلا سوا جافة الجاني ام لا **فهم** ان مات الجاني عليه بذلك
قطع الجاني وان لم يكن بلا اجافة ويجب القصاص في فتي عين وفي قطع اذن
جفت وشقة سفلى وعليا ولسان وذكر وانثيين وشفرين وهما بقم السنين المعجزة

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فصل في تقطع
الاجزاء من الاطراف
غير اطقا رطلقة اه عوف

فانما يفتقر الى ما يفتقر اليه من غير ان يكون له من نفسه شيء من ذلك بل سبب تخفيفه
 سببه خطأه فان الاول في غير خطاها وتاخر ما هنا عند قوله ثالثة لان يقال ان ابا متعلقة بخذوف لا تخففه
 والتقدير الواجبة بسبب قتل الذكر شيخ هو تعذر

اسباب اربعة لا نوتة والرق وقيل الجنب والكفر فالاول يرد لها الى السطر والثاني
 الى القيمة والثالث الى الغرم والرابع الى الثلث او اقل وكون الثاني انقص
 جري على الغالب والا فقد يزيد القيمة على الدية ثم شرع المصنف في القسم
 الاول وهي المغلظة فقال **فالمغلظة مائة من الابل** في القتل العمد سواء وجب
 فيه قصاص وعنف على مال لا يقتل الوالد ولده **ثلاثون حقة وثلاثون جذعة**
 ونقدم بيانها في الزكاة **طريقون خلفه وهي التي في بطونها اولادها** الخ
 الترمذي بذلك والمعنى ان الابعين حوامل يربيت حملها بقول اهل الخبر بابل
 وفي ذلك في قتل الذكر الحر المسلم المحقون الدم غير حنين انفصل بجناية على امه ميتا
 والقاتل له لارق فيه لان الله تعالى اوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي
 صلى الله عليه وسلم في كتاب عمر ابن حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواه الشافعي
 ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع وله مختلف الدية بالفضايل والروايل وان
 اختلفت بالاذن والذكورة والنفقة بخلاف الجناية على الرقيق فان فيه القيمة
 المختلفة اما اذا كان غير محقون الدم كانت الصلوة كسلا والزاني المحصن
 اذا قتل كل منهما سلم فلا دية فيه ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا الغير
 المقتول ولو مكاتب او ام ولد فالواجب اقل الامرين من قيمته والدية وان
 كان ببعض الزمة لجهة الحرية القدر الذي يناسبها من نصف او ثلث مثالي
 ووجه الرقية اقل الامرين من قيمته والدية وهذه الدية مغلظة من ثلثه
 اوجه كونها على الجاني وحالة ومن جهة السن والمخلة بفتح الحاء المعجمة
 وكسر اللام وبالقاف واجمع لها من لفظها عند الجمهور بل من مضاهيها وهو
 خاص كامرأة وشا وقال الجوهري جمعها خلف بكسر اللام وبن سيدة
 جمعها خلفات وفي شبه العمد مغلظة من وجه واحد وهو كونها مثله **والخففة**

مسير

فانما يفتقر الى ما يفتقر اليه من غير ان يكون له من نفسه شيء من ذلك بل سبب تخفيفه
 سببه خطأه فان الاول في غير خطاها وتاخر ما هنا عند قوله ثالثة لان يقال ان ابا متعلقة بخذوف لا تخففه
 والتقدير الواجبة بسبب قتل الذكر شيخ هو تعذر

قوله بسبب قتل الذكر الخ فيه نظر لا يقتض ان سبب التخفيف قتل الذكر الحر وليس كذلك بل سبب التخفيف
 سببه خطأه فان الاول في غير خطاها وتاخر ما هنا عند قوله ثالثة لان يقال ان ابا متعلقة بخذوف لا تخففه
 والتقدير الواجبة بسبب قتل الذكر شيخ هو تعذر

بسبب قتل الذكر الحر المسلم **مائة من الابل** وهي في الخطا مخففة من ثلاثة
 اوجه الاول وجوبها خمسة **عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون**
بوت وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ونقدم بيانها في
 الزكاة والثاني وجوبها على العاقل والثالث وجوبها موحدة في ثلث ثمنين
 وفي شبه العمد مخففة من وجهين وهما وجوبها على العاقل وجوبها موحدة في ثلاث
 سنين ولا يقبل في ابل الدية معيب بما ثبت الرد في البيع وان كانت ابل من لزومة
 معينة لان الشرع اطلقها فاقضت السلامة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها بغير
 المال وخالف الكفارة ايضا لان المقصود بها تخلص الرقبة من الرق ليستقل
 فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر في العمل والاستقلال الا برضى المستحق بذلك
 اذ اكان اهلا للتبرع لان الحق له فله اسقاطه ومن لزومه دية ولم ابل فتؤخذ
 منها ولا يكلف غيرها لا بها تؤخذ على سبيل المواساة فكانت مما عذر كما
 تجب الزكاة في نوع النصاب فاله يكن له ابل من غالب ابل بلدي او غالب ابل
 قبيلة بدوي لا يتها بدلا متعلق متلف فوجب فيها البدل الغالب كما في قيمة
 المتلفات فان لم يكن في البلدة او القبيلة ابل بصفة الاجزاء فتؤخذ من غالب
 ابل اقرب بلاد او اقرب قبائل الى موضع المودي فيلزمه نقلها كما في زكاة الفطر
 ما لم تبلغ مائة نقلها مع قيمتها اكثر من ثمن المثل ببلد او قبيلة لعدم فانه
 لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقري وهو اولى من الضبط عما
 القصر واذا وجب نوع من الابل لا يعود عنه الى نوع من غيره ذلك الواجب
 ولا الى قيمته عنه الا بتراض من المودي والمحقق **تنبيه** ما ذكره المصنف
 من التقليل والتخفيف في النفس بحري مثله في الاطراف والجروح **فان**
عدمت الابل حسابا لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه او شرعا

فانما يفتقر الى ما يفتقر اليه من غير ان يكون له من نفسه شيء من ذلك بل سبب تخفيفه
 سببه خطأه فان الاول في غير خطاها وتاخر ما هنا عند قوله ثالثة لان يقال ان ابا متعلقة بخذوف لا تخففه
 والتقدير الواجبة بسبب قتل الذكر شيخ هو تعذر

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثلها **النقل الى قيمتها** وقت وجوب تسليمها
بالغة ما بلغت لانها بدل متلف فيرجع الى قيمتها عند عوار اصله وتقوم
بنقد بدلها لانه اقرب من غيره واضبط فان كان فيه نقدان فالأكثر
لا غالب فيهما فخير الجاني بينهما وهذا هو القول الجديد وهو الصحيح **وقيل**
هو القول القديم **ينقل** المستحق عنه عدها الى اخذ الفدية من اهل الدنانير
او ينقل الى ثمن عشر الف درهم فضة من اهل الدرهم والمعتبر فيهما
المضروب الخالص وعلى القديم **ان غلظت** الدية ولو من وجه واحد **زيد عليها**
لاجل التقليل **ثلث** اي قدره على احد الوجهين المفرعين عليه ففي الدنانير
الف وثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث ديناراً وفي الفضة ستة
عشر الف درهم والمصنف في هذا متابع لصاحب المذهب وهو ضعيف وا
صحها ما في الروضة انه لا يزداد شيء لان التقليل في الدنانير لا يزداد بالسن
والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدرهم **وتغلظ دية الخطأ**
وجه واحد وهو وجوبها مثلثة في احد ثلاثة مواضع **الاول** **او قتل خطأ في الحرم** اي
حرم مكة فانها ثلث فيه لان له تأثيراً في الامن بدليل ايجاب جرأ الصلح المقتول فيه
سواء كان القاتل والمقتول فيهما اصاب المقتول فيه طرحي من خارجة ام قطع
السهم في مروه هو الحرم وهو بالحل **تنبيه** الكافر لا تغلظ دية في الحرم
كما قال المتولي لانه ممنوع من دخوله لغرضه اقتضته فهل تغلظ او يقال
هذا نادراً لوجه الثاني وخرج بالحرم الاحرام لان حرمة عادضة غير مستمرة
وعكة حرم المدينة بناء على منع جزأ الصيد بفعل صيده وهو لا يصح والثنائي
ما ذكره بقوله **او قتل خطأ في بعض الاسطر** الاربعة **الحرم** وهي ذوالقعدة
بفتح الصاد وذوالحجة كسراً على مشهور فيهما وسماها بذلك لفقوهم

ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

عما القتل

عن القتل في الاول والفرع الحج في الثاني والحرم بشد يد الرافعة سمي بذلك
لحرم القتال فيه وقيل للحرم الحجة فيه على ابيس حكاها صاحب المستقرب ودخلت الام
دون عين من المشهور لانه اولها في فرقونه كانه قبل هذا الشهر الذي يكون ابد اول
السنة ورجب ويقال له الاصح والاصح وهذا الترتيب الذي ذكرناه في هذه الام
الحرم وجعلها من سنين هو الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعددها القرون
من سنة واحدة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة ورجب وذو الحجة قال ابن
رجبة ويظهر فائدة الخلاف فيما اذا اذ رصيا بها اي مرتبة فعلى الاول يبدأ بذي
القعدة وعلى الثاني بالمحرم والثالث ما ذكره بقوله **او قتل خطأ محرماً ذات رحم**
اي قريب **محرم** كالام والاخت لما في ذلك من قطعة الرحم وخرج بمحرم ذات
رحم صورته ان الاولى ما اذا انفردت الحرمة عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع ولا
يغلظ فيها القتل قطعاً الثانية ان تنفرد الرحمة عن الحرمة كاولاد الاعمام ولا
خوال فلا تغلظ فيهم على الاصح عند الشيخين لما بينهما من التقاوت في القرابة
تنبيه يدخل التقليل والتخفيف في دية المرأة والذي ونحو من له عصمة
وفي قطع الطرف وفي دية الجروح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغلظ
ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس ساير المقومات ولا تغلظ
في فكل الجاني بالحرم كما يقتضيه اطلاقهم وصح به الشيخ ابو حامد وان كان
مقتضى النص خلافه ولا تغلظ في الحكومات كما نقله الزركشي عن تهرج الماوي
وان كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتفيد المصنف القتل بالخطأ إشارة
الى ان التقليل انما يظهر فيه اما اذا كان عمداً او شبه عمداً فلا يتضاعف بالتقليل
ولا خلاف فيه كما قاله العمري لان الشيء اذا انتهى غايته في التقليل لا يقبل
التقليل كالابحان في العتامة ونظيره المكبر لا يكبر كعدم التثليث في غلاة

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية
ان مقتضى اصل الفدية

لا دية لا شعاعا لخال بعجزه وان لم يبلغ او ان النطق فدية اخذ بظواهر
 السلامة كالحب الدية في يده ورجله وان لم يبلغ او ان النطق فدية
 اخذ بظواهر البصيرة كالحب البطش ولا مشي وخرج بقيد الناطق
 الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو كان خرسه عارضا كما في قطع اليد المشلول
 وبسليم الذوق عديمه فخرم الماوردى وصاحب المذهب بان فيه حكومة كالآخرس
 قال الاذرعى وهذا بناء على المشهور ان الذوق في اللسان وقد ينارعه قوله
 البقوي وغيره اذا قطع لسانه ذهب ذوقه ولم يبق له ذوق وهذا هو المظاهر
 قال الراغبى اذا قطع لسان اخرس فذهب ذوقه وحيث الدية للذوق وهذا يعلم
 من قولهم ان في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان **وتكلى دية النفس في ابانة**
الشفتين لو روده في حيث عروبت حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة
 وهي في عرض الوجه الى الشدقين وفي طوله ما يستر اللثة كما قال في الحمر نصف الدية
 عليها او سفل رقت او غلظت صغرت او كبرت والا شلا كما لقطع وفي شفتها بلا
 ابانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الاحكومة الشق وان قطع بعضها
 فنقلص البعض الباقيان وبقي كقطع الجميع وزعت الدية على القطوع
 والباقي كما اقتضاه نص الام وهو يسقط مع قطعها حكومة الشارب والا وجهان
 اظهرهما الاول كما في الاهداب مع الاجفان وتجب في كل نصف دية وهو يفتح لاه
 وكسرهما واحد المحيى بالفتح وهما عظمان يثبت عليهما الاسنان السفلى ملتصقا
 الذقن اما العليا فثبتها عظم الراس ولا يدخل الراس الاسنان في دية فك الحيى
 لان كلاهما مستقبل براسه ولم يبدل مقدار اسم يخصه فلا يدخل احدهما في الاخر
 كالاسنان واللسان ثم شرع في القسم الثاني وهو ازالة المنافع **وتكلى دية**
النفس في ذهاب الكلام الجناية على اللسان بخبر البصيرة في اللسان الدية ان

هذا الكلام في دية اللسان
 وهو من كلام الراغبى
 في المحرر

من الكلام

هذا الكلام في دية اللسان
 وهو من كلام الراغبى
 في المحرر

منع الكلام وقال ابن اسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية
 فكذا منفعته العظمى كاليد والرجل وانما نقتض الدية اذا قالا اهل الخبرة لا يعود كلامه
 فان اخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نطقه امتحن بان يرقع في اوقات
 الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه شئ حلف المجنى عليه
 كما يحلف الاخرس هذا في ابطال نطقه بكل الحروف واما في ابطال بعض الحروف فيعتبر
 قسطه من الدية هذا ان بقي له كلام مفهوما والا فعليه كمال الدية كما حرم به صاحب
 الانوار والحروف التي توزع عليها الدية ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب بخلاف
 كلمة لا لانها لام الف وهما معدودتان ففي ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال
 حرف منها ربع سبعة وخروج بلغة العرب غيرها فيوزع عليها وان كانت اكثر
 حروفا وقد انفردت لغة العرب بحرف الضاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات
 حروف ليست في لغة العرب كالحرف المتولد بين الجيم والسين وحروف اللغات
 مختلفة بعضها احد عشر وبعضها احد وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على
 الحروف بين اللسانية وغيرها كالحروف الخليفة ولو عجز المجنى على لسانه عن
 بعض الحروف خلفته كارت والتع او بافة سماوية فدية كاملة في ابطال كلامه
 كل منها لانه ناطق وله كلام مفهوما الا ان في نطقه ضعفا وضعف منفعته العظمى
 لا يقدح في كمال الدية كضعف البطش والبصر فعلى هذا الواجب الجناية بعض
 الحروف فالنوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف **وتكلى دية النفس في ذهاب**
البصر من العينين بخبر معاذ في البصر الدية وهو غريب ولان منفعته النظر اقوى
 ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت او كبيرة حادة او كالة صحيحة او عييلة
 عما او حولا من شئ او طفل حيث البصر سليم فلو قفاها لم يرد على نصف الدية
 كما لو قطع يده ولو ادعى المجنى عليه زوال البصر وانكر الجاني سئل عدلان من اهل الخبرة او

هذا الكلام في دية اللسان
 وهو من كلام الراغبى
 في المحرر

خطا في ان كان
مجانا من رطب
لا يطعم عليه انسا

شعور وذهاب السمع
في الاذنين او قسطه
في الجاهات الت
لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والهيئات فلما كان
تعلقاته اكثر كان اشرف وهذا هو الظاهر **تنبيه** لا بد في وجوب الدية من تحقق
زواله فلو قال اصل الخيرة يعود وقد زواله مدة لا يستبعد ان يعيش اليها انتظرت
فان استبعد ذلك او لم يقدر وادى اخذت الدية في الحال وفي ازلته من اذن
نصفها لا ينفذ السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذ بخلاف صو البصر
تلك اللطيفة متعددة ومحلها الخدقة بل لان ضبط نقصانها بالمنفذ اقرب منه
بغيره وهذا ما مضى عليه في الامم ولو ادعى المجني عليه زواله من اذنه ولكن الجاني
وانزعج الصباح في نوم وغفلة فكاذب لان ذلك يدل على التصنع فان لم
ينزعج بالصباح ونحوه فصادق في دعواه وحلف حينئذ لا حقال تجرده
واخذ الدية وان نقص سمعه فقسطه من الدية ان عرف والا فحكومة باجتهاد
قاضي وتخل دية النفس في **ذهاب السمع** من المنعرجين كما جاء في خبر عمر ابن

رجل وامرأتان ان كان خطأ او شبه عمد فانه اذا اوقفوا الشخص في مقابلة عين
الشخص ونظروا في عينه عرفوا ان الصنو ذاهب او موجود فان لم يوجد ما ذكر
من اهل الخيرة استحق المجني عليه بقرب عقرب او حديدة بحمالة او نحو ذلك من عينيه
بفتة ونظر هل ينزعج او لا فان انزعج صدق الجاني بيمينه ولا فالمجني عليه بيمينه
وان نقص صنو المجني عليه فان عرف قدر النقص بان كان يرى الشخص من مسافة قصر
فصار لا يراه الا من نصفها مثلا فقسطه من الدية والا فحكومة **وتكلم دية النفس**
في **ذهاب السمع** خبر البهيم وفي السمع الدية ونقل ابن الجيزي رفيه الاجماع ولانه
اشرف الحواس فكان كالبصر بل هو اشرف منه عند اكثر الفقهاء لان به يدرك الفهم
ويدرك من الجهات الت وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة
وبواسطة من ضياء او شعاع وقال اكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لان السمع
لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والهيئات فلما كان
تعلقاته اكثر كان اشرف وهذا هو الظاهر **تنبيه** لا بد في وجوب الدية من تحقق
زواله فلو قال اصل الخيرة يعود وقد زواله مدة لا يستبعد ان يعيش اليها انتظرت
فان استبعد ذلك او لم يقدر وادى اخذت الدية في الحال وفي ازلته من اذن
نصفها لا ينفذ السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذ بخلاف صو البصر
تلك اللطيفة متعددة ومحلها الخدقة بل لان ضبط نقصانها بالمنفذ اقرب منه
بغيره وهذا ما مضى عليه في الامم ولو ادعى المجني عليه زواله من اذنه ولكن الجاني
وانزعج الصباح في نوم وغفلة فكاذب لان ذلك يدل على التصنع فان لم
ينزعج بالصباح ونحوه فصادق في دعواه وحلف حينئذ لا حقال تجرده
واخذ الدية وان نقص سمعه فقسطه من الدية ان عرف والا فحكومة باجتهاد
قاضي وتخل دية النفس في **ذهاب السمع** من المنعرجين كما جاء في خبر عمر ابن

حزم

حزم وهو غريب ولانه من الحواس النافعة فمكملت فيه الدية كالسمع وفي ازلته شتم
كل من نصف الدية ولو نقص السمع وجب بقسطه من الدية ان امكن معرفته والاية
فحكومة **تنبيه** لو انكر الجاني زواله امتحن المجني عليه في عقلاته بالروايح الحاد
فان هب للطب وعين غير حلف الجاني لظهور كذب المجني عليه ولا حلف
هو لظهور صدقه مع انه لا يعرف الامنه **وتكلم دية النفس في ذهاب العقل**
ان لم يرج عوده بقول اهل الخيرة في مدة بطل انه يعيش اليها كما جاء في خبر
عمر ابن حزم وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لانه اشرف
المعاني وبه يتميز الانسان عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل الغريزي
الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف ففيه حكومة فان
رجي عوده في المدة المذكورة انتظر فان عاد فلا ضمان **تنبيه** اقتصر المصنف
على الدية يقتضي عدم وجوب القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف في محل فصيل
القلب وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما والاكثر على الاول وقيل مسكنه الدماغ
وتدبيره في القلب وسمى عقلا لانه يقبل صاحبه عن التورط في المهالك ولا يراد
شي على دية العقل ان زال بما لا ارش له فان زال بجرم له ارش مقدركا لموضحة
او حكومة وجبت الدية والارش اوهي والحكومة ولا يندرج ذلك في دية
العقل لانها جناية ابطلت منفعة غير حالة في محل الجناية فكانت كما لو انفرد
الجناية عن زوال العقل ولو ادعى ولي المجني عليه زوال العقل وانكر الجاني
فان لم ينتظم قولا المجني عليه وفعله في خلواته فله دية بلا يمين لان بيمينه
يثبت جنونه والمجنون لا يحلف وهذا في الجنون المطبق اما المنقطع
فانه يحلف في زمن افاقته فان انتظم قوله وفعله حلف الجاني لاحتمال
صدوره المنتظم اتفاقا او جريا على العادة وخروج الغريزي العقل المكتسب

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

الذي به حسن التصرف فيجب فيه حكومة فقط كما قاله الماوردي وتكاد به النفس في
الذكر السليم كخبر عروان حزم بذلك ولو كان لصغير وشيخ وعين وخصى لاطلاق
الخبر المذكور ولان ذكر الخصى سليم وهو قادر على الايلاج وانما الفات الايلاد
والعنة عيب في الذكر لان الشهوة في القلب والمني في الصلب وليس الذكر محل
لواحد منهما فكان سليمان من العيب بخلاف الاسنل وحكم الحشفة حكم الذكر لان
ما عداها من الذكر كالاتباع لها كالكف مع الاصابع لان احكام الوطى تدور
عليها وبعضها بقسطه منها لان اليد تكمل بقطعها كما مر ففقطت على ابعاضها
وتكلم دية النفس في **الانثيين** حديث عروان حزم بذلك ولا نهما من تمام
الخلقة ومحل التماسد وفي احدها نصفها سوا اليمين واليسرى ولومن عيني
ووجوب وطفل وغيرهم **تنبيه** المراد بـ **الانثيين** البيضان كما صرح بهما
في بعض طرق حديث عروان حزم ولما الخصيتان فالجلدتان اللتان فيهما
البيضان **وتجب في الموضحة** اي موضحة الرأس ولوللعظم الثاني خلف الاذن
او الوجه وان صغرت ولو ماتحت المقبل من الميمين نصف عشرية صاحبها فيها
حرم مسلم غير جنين **حسن من الابل** لما روى الترمذي وحسنه في الموضحة خمس
من الابل فيراعي هذه النسبة في حق غيره من المارة والكنابي وغيرها وخرج
بقيد الرأس والوجه ما عداها كالاساق والعصا فان فيها الحكومة وبقيد
الحر الرفيق ففيه نصف عشر قيمته وبقيد المسلم الكتابي ففي موضحة
بغير وثلاثان والعجوسي ونحوه ففي موضحة ثلث بغير ولا يختلفا في
موضحة كبرها ولا صغرها لا تباع الا سم كالاطراف ولا تكونها بارزة
او متورقة بالشعر ويجب في هاشمة مع ايضاح عشر **ابرة** وهي عشر
دية الكامل بالحرية وغيرها لما روى عن زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وسلم

اقرب في الهاشمية

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

اوجب في الهاشمية عشر من الابل ويجب في هاشمة دون ايضاح حمة
ابرة ويجب في منفلة مع ايضاح وهشم حمة عشر بغير كما رواه النائي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجب في **فلع السن** الاصلية التامة المتغورة غير
غير المقلقلة صغيرة كانت او كبيرة بيضا او سودا نصف عشر دية صاحبها
ففيها الذكر حرم مسلم **حسن من الابل** حديث عروان حزم بذلك فقوله خمس
من الابل راجع لكل من المستلنيين كما تقرروا لافرق بين السن والناظر
لضرس وان انفرد كل منهما باسم كالسبابة والوسطى والخنصر في الاصابع
وفيهما لاني حرم مسلم بغير ان ونصف ولذي بغير وثلاثان والعجوسي
ثلث بغير ولرفيق نصف عشر قيمته **تنبيه** يستثنى من اطلاق صورتي
الاولى لو انتم صغر السن الى ان لا يصلح للمضغ فليس فيها الا الحكومة لثاني
ان الغالب طول الثيابا على الرباعيات فلو كانت مثلها او اقصر ففضية
كلام الروضة واصلا ان الصحيح انه لا يجب الخمس بل ينقص منها بحسب
نقصانها ولا فرق في وجوب دية السن بين ان يقلعها مع الشخ
وهو كسر المصلة وسكون المزون واعجام الخ اصلها المستز بالعم وبكسر
الظاهر منها دونه لان الشخ تابع فاشبه الكف مع الاصابع ولو
اذهب منفعة السن وهي باقية على صالها وحيت ديتها وخرج بقيد الا
صلية الزايدة وهي الشاغية الخارجة عن سنن الا سنن الاصلية بخالفه
نباها لها ففيها حكومة كالا صبع الزايدة وبقيد التامة ما لو كسر بعض
الظاهر منها ففيه قسطه من الارش وينسب المكسور الى ما بقي من
الظاهر دون الشخ على المنصوب ولا بقيد المتغورة ما لو قلع سن صغير
او كبير لم يغير نظر ان بان فساد التثبت فكم المتغورة وان لم يبين الحال

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

منه ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

علی مرتضیٰ

علاحة واهل من صوم نعمة كما اوضحته كله في شرح المنهاج وغيره **ودية**
العبد اي والجنابة على نفس الرقيق المعصوم ذكر اركان او اثني ولو مدبرا او مكاتبا
او ام ولد **قيمتة** بالغة ما بلغت سواء كانت الجنابة عمدا ام خطأ وان زادت
على دية الحر كسائر الاموال المتلفة ولو عبر بالقيمة بدل الدية كان اولى فيقول وفي
العبد قيمته كما سبق في تعريف الدية اول الفصل ولا يدخل في قيمته التخليط
اما المرد فلا ضمان في اطلاقه قال في البيان وليس انا شيء يصح بيعه ولا
يجب في اطلاقه شيء سواه ويجب في اطلاقه غير نفس الرقيق من اطلاقه لطائف
ما نقص من قيمته سيما ان لم يتقد ذلك الغير من الحر ولم يتبع مقدرا ولا يبلغ
بالحكومة قيمة حيلة الرقيق المجني عليه او قيمة عضوه على ما سبق في الحر وان
قدر في الحر كوضحة وقطع عضو فيجب مثل نسبته من الدية من قيمته لا كما نشبه
الحر بالرقيق في الحكومة ليعرف قدر التقاوت ليرجع به ففي النسبة به اولى ولا
اشبه الحر في اكثر الاحكام بدليل التكاليف فالحقناه به في التقدير ففي قطع يده
نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي اصبعه عشرها وفي موضحة نصف عشرها
وعلى هذا القياس ولو قطع ذكره وانثاه ونحوهما مما يجب للحرفية ديتان
وجب بقطعها قيمتان كما يجب فيهما للحر ديتان ومن نصفه حر قال الماوردي يجب
في طرفه نصف ما في طرف الحر ونصف ما في طرف العبد ففي يده ربع الدية وربع
القيمة وفي اصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس
ففي زادن الحرية او نقص في **دية الجنين الحر المسلم** عشره كجنين الصبي المجني اية
صلواته عليه ولم قضى في الجنين بعشر **عبد او امه** بتريك تنوين عرقه على الاضافة
البيانية وتنوينها على ان ما بعدها بدل منها واصل البيان في وجه الحر في هذا
اشترط عمر ابن العلاء ان يكون العبد ابيض والامة بيضا وحكاها الفاكهاني في شرح

علاحة داخل من صوره سنة كما اوضحته كله في شرح المنهاج وغيره **ودية**
العبد اي واجباية على نفس الرقيق المعصوم ذكر اكان او انثى ولو مدبرا او مكاتبا
او ام ولد **قيمتة** بالغة ما بلغت سواء كانت الجباية عمدا ام خطأ وان زادت
على دية الحر كما ير الاسوال المتلفة ولو عبر بالقيمة بدل الدية كان اولى فيقول وفي
العبد قيمته لما سبق في تعريف الدية اول الفصل ولا يدخل في قيمته التخليط
اما المرتد فلا ضمان في اثلافه قال في البيان وليس لنا شيء يصح ببعده ولا
يجب في اثلافه شيء سواه ويجب في اثلاف غير نفس الرقيق من اطرافه واطرافه
ما ينقص من قيمته سيما ان لم يتقد ذلك الغير من الحر ولم يتبع مقدرا ولا يبلغ
بالحكومة قيمة حيلة الرقيق العجبي عليه او قيمة عضوه على ما سبق في الحر وان
قدر في الحر كوضحة وقطع عضو فيجب مثل نسبته من الدية من قيمته لا كما تشبه
الحر بالرقيق في الحكومة ليعرف قدر التفاوت ليرجع به ففي النسبة به اولى ولا
اشبه الحر في اكثر الاحكام بدليل التكاليف فالحقناه به في التقدير ففي قطع يده
نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي اصبعه عشرها وفي موضحة نصف عشرها
وعلى هذا القياس ولو قطع ذكره وانثياه وكحىهما مما يجب الحر فيه ديتان
وجب بقطعهما قيمتان كما يجب فيهما الحر ديتان ومن نصفه حر قال الماوردي يجب
في طرف نصف ما في طرف الحر ونصف ما في طرف العبد ففي يده ربع الدية وربع
القيمة وفي اصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس
ففي زادن الحرية او نقص في **دية الجنين الحر المسلم عرقه** جنين الصبي حتى انه
صلاته عليه وسلم قضى في الجنين بعرقه **عبد او امه** ترك تنوين عرقه على الاضا
البيان وتوניהما على ان ما بعد هابل منها واصل البيان في وجه الحر من هذا
اسطر عمر وابن العلاء ان يكون العبد ابيض والامه ايضا وحكاها الفاكاني في شرح

الرسالة عن ابن عبد البر ايضا ولم يشترط الا كثرون ذلك وقالوا النسمة من
الرفيق غرة لانها غرة ما يملك اي فضله وغرة كل شيء خياره وانما تجب الغرة في الجنين
اذا انفصل ميتا بجناية على امه الحية مותר فيه سواء كانت الجنانية بالقول كما
تشهد يد والتخريف المقتضي الى سقوط الجنين ام بالفعل كما ان يضر بها او يوجرها
دوا او غير ذلك فيجب جيننا ام بالترك كان يمنعها الطعام والشراب حتى تلقي الجنين
وكانت الاجنة تسقط بذلك ولود عنها ضرر الى الشرب دوا فينبغي كما قال
الزركشي انها تضمن بسببه وليس من الضرورة ولو في رمضان اذا احتشيت منه
الاجهاض فاذا فعلته فاجهضت ضمنته كماله الماوردي ولا تترك سدا لها قاله
وسواء كان الجنين ذكرا ام غيره لا طلاق الخمر لان دينهما لو اختلفت لكان الاختلاف
في كونه ذكرا او غيره فسوى الشارع بينهما وسواء كان الجنين تام الاعضاء ام ناقصا
في غيب النسب ام لا لكن لا بد له ان يكون معصوما مضمونا على الجاني عند الجنانية
وان لم تكن امه معصومة او مضمومة عندها ولا اثر لغيره خفيفة كما لا تؤثر في
الدين ولا الضربة قوية اقامت بعدها بلا ام ثم القت جيننا فنقله في البحر عن النص
وسواء انفصل في حياتها بجناية او انفصل بعد موتها بجناية في حياتها ولو ظهر
بعض الجنين بلا انفصال من امه كخرج لاسه ميتا وجبت فيه الغرة لتحقيق
وجوده فان لم يكن معصوما عند الجنانية كجنين حربية من حربي وان اسلم
احدهما بعد الجنانية او لم يكن مضمونا كان الجاني مائتا الجنين ولا مائة
جنين على امه الحية وجنيتها من غير وهو ملك فقتلت ثم القت الجنين
او كانت امه ميتة او لم ينفصل ولا ظهر الجنانية على امه ميتة فلا شيء فيه لعدم
احترامه في الصورة الاولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وظهور موته بموتها
في الثالثة ولعدم تحقق وجوده في الاخيرتين ولو انفصل حيا وبقي عند انفصاله

لنسأل الله فيه ثم مات فلا ضمان على الجاني وإن مات جيباً خرج بعد انفصاله أو
 دأب الله ومات منه فدية نفس كاملة على الجاني **تنبيه** لو ألفت امرأة بجانية عليها
 جنين ميتين وجب عزائان أو ثلاثا فثلاث وهكذا ولو ألفت يداً أو رجلاً وماتت
 وجبت عرق لأن العلم قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت الأم ولم تلحق جنيناً
 فلا تجب الأنصف عرقاً كما أن يداً إلى الوجه فيه الأنصف دية ولا يضمن باقيه لأن
 لم يمتجى تلفه ولو ألفت لحاقاً أو ألفت الخيرة فيه صورة آدمي خفية وجبت فيه
 العرق بخلاف ما لو قالوا يبقى لتصور أي تخلف فلا شيء فيه وإن انفصلت به العدة
 كما سرق العدة والخيرة في العرق إلى القامد وتجبر المستحق على قبولها من أي نوع
 كانت بشرط أن يكون العبد والأمة مميّزاً فلا يلزمه قبول غير سليمان من عيب
 مبيع لأن العيب ليس من الخيار والأصح قبول رقيق كبير لم يعجز به من لادن
 الجاني إمامه تنقص منافعه ويشترط بلوغها في القيمة نصف عشر الدية من الأب
 المسموم وهو عشر دية الأم المسمومة ففي الحر المسموم رقيق قيمته خمسة أبعرة كما دوى
 عن عمر عن علي بن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم فإن فقدت العرق حساباً
 لم توجد أو شرباً بآب وجدت بأكثر من ثمن مثلها خمسة أبعرة بدلها إلا أنها مقدرة
 بها وهي لورثة الجنين على فرايض الله تعالى وهي واجبة على عاقلة الجاني والجنين
 اليهودي أو النصراني بالاتباع لا بوجه تجب فيه عرق كثلث عرق مسلم كما في دية
 وهو بعير وثلاثا بعير وفي الجنين المحوسي ثلث حسن عرق مسلم كما في دية
 وهو ثلث بعير ولما الجنين الحر والجنين المرتد بالاتباع لا بوجه فهدران ثم لا بد
 من شرع في حكم الجنين الوفي فقال **ودية الجنين المملوك** ذكراً كان أو
 غيره فيه **عشر قيمة أمه** قنة كانت أو مدبرة أو مكاتبه أو مستولدة فإما
 على الجنين الحر فإن العرق في الجنين معتبر بعش ما تضمن به الأم وأما

لم يعتبر واقعة في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله ميتا **تبيينه** يستثنى
 من ذلك ما اذا كانت الامة هي الجانية على نفسها فانه لا يجب في جنيتها المملوك
 للسيد شيئا اذ لا يجب للسيد على رقيقته شيء وخرج بالرفيق المبعوض فالذي
 ينبغي ان توزع الغرة فيه على الرق والحره خلافا لما يلي في قوله انه كالحر
 ويعتبر قيمة الام كما في الاصل الروضة بالكر ما كانت من حين الجناية الى الاجهاض
 خلافا لما جرى عليه في المخرج من انها يوم الجناية هذا ان انفصل ميتا كما علم
 من التعليق السابق فان انفصل حيا ومات من اثر الجناية فان فيه قيمة يوم
 الانفصال وان نقصت عن عشر قيمة امه كما نقله في البحر عن الثمن وسكن المصنف
 عن المستحق لذلك والذي في الروضة ان بدل الجنين المملوك لسيدته وهو حسن
 من قول المخرج سيدها اي ام الجنين لان الجنين قد يكون لشخص وصي
 له به وتكون الام لاحرفا لبدل سيده لا سيدها وقد يعتمد على المخرج
 بانه جرى على الغالب من ان الحمل مملوك لسيد الام **تمه** لو كانت الام مقطوعة
 الاطراف والجنين سليما فومت بقدرها سليمة في الاصح لانه منه كالو
 كانت كافر والجنين مسلم فانه يقدر فيها **المسلم** وتقوم مسلمة وكذا
 لو كانت حرة والجنين رقيق فانه يقدر رقيقة وصورتها ان تكون الامة
 لشخص والجنين لاخر بوصية فيعتقها مالكها ويجعل العشر المذكور عاقلة
 الجاني على الاظهر **فصل في القامة** وهي بفتح القاف اسم للايمان
 التي تقسم على اوليا الدم ما حوزة من القسم وهو البهي وقيل اسم
 للاوليا ونزجهم السافعي رضي الله تعالى عنه والاكثرون بباب دعوى الدماء
 والقامة والشهادة على الدم واقتصر المصنف على ايراد واحد منها
 وهو القامة طلبا للاختصار وادرج فيه الكلام على الكفارة فقال

واذا

قوله السيد الام لا يمتنع على الجنين ان يكون له ولد
 ان يمتنع عليه ان لا يكون له ولد
 من قول المصنف ان الجنين قد يكون لشخص وصي
 له به وتكون الام لاحرفا لبدل سيده لا سيدها
 وقد يعتمد على المخرج بانه جرى على الغالب من ان الحمل مملوك لسيد الام
 لو كانت كافر والجنين مسلم فانه يقدر فيها المسلم وتقوم مسلمة وكذا
 لو كانت حرة والجنين رقيق فانه يقدر رقيقة وصورتها ان تكون الامة
 لشخص والجنين لاخر بوصية فيعتقها مالكها ويجعل العشر المذكور عاقلة
 الجاني على الاظهر

واذا اقترن بدعوى القتل عند حاكم لوث وهو باسكان الواو والمثلثة شق
 من التلوين وهو التلويح **يقع به** اي اللوث **في النفس صدق المدعي**
 بان يغلب على الظن صدقه بقريته كان وحده قتيلا او بعضه كراسه
 اذا تحقق موته في محلة منفصلة عن بلد كبير ولا يعرف قاتله ولا بيته
 يقتله او في قرية صغيرة لا عياله وسوا في ذلك العراوة الدينية والنبوية
 اذا كانت تبعت على الاستقام بالقتل او وجد قتيلا وتفرق عنه جمع
 كان اذ حو على باب الكعبة ثم تفرقوا عن قتيلا **حلف المدعي بكسر**
 العين على قتل ادعاه لنفسه ولونا قصة كرامة او ذي **حسين يمينا** اثبت
 ذلك في الصميمي ولا يشرط موالاتها فلو حلف القاضي حميلا يمينا
 في حبي يوما صحيح لان الايمان من جنس الحج والحج يجوز تفريقها
 كما اذا شهد الشهود متفرقين ولو تخلل الايمان جنونا او غيابة اذ افاد
 على ماضى ولومات الولي المقسم في اثبات الايمان لم يبرهن وارثه بل يستأنف
 لان الايمان كالحجة الواحدة ولا يجوز ان يسحق احد شيئا يميني غيره كالمو
 اقام شرط البيعة ثم مات حيث يضم وارثه الى الشرط الثاني ولا يستأنف لا كما
 شهادة كل شاهد مستقل اما اذا اتمت ايمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل
 يحكم له كما لو اقام بيعة ثم مات واما وارث المدعي عليه فيبني على ايمانه اذا تخلل
 موته الايمان وكذا يبنى المدعي عليه لو عزل القاضي او مات في خلاصتها وولي غيره
 والفرق بين المدعي والمدعى عليه ان يمين المدعي عليه للنفي فتنفذ بنفسها ويمين
 المدعي للاثبات فينتفق على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة
 اقيمت عند الاول ولو كان المقتيل ورثة خاصة اثنان فاكثروا زعت الايمان
 المحسنون عليهم بحسب الارث لان ما يثبت بايمانهم يقسم بينهم على فرايض

قوله السيد الام لا يمتنع على الجنين ان يكون له ولد
 ان يمتنع عليه ان لا يكون له ولد
 من قول المصنف ان الجنين قد يكون لشخص وصي
 له به وتكون الام لاحرفا لبدل سيده لا سيدها
 وقد يعتمد على المخرج بانه جرى على الغالب من ان الحمل مملوك لسيد الام
 لو كانت كافر والجنين مسلم فانه يقدر فيها المسلم وتقوم مسلمة وكذا
 لو كانت حرة والجنين رقيق فانه يقدر رقيقة وصورتها ان تكون الامة
 لشخص والجنين لاخر بوصية فيعتقها مالكها ويجعل العشر المذكور عاقلة
 الجاني على الاظهر

قوله لان شهادة المدعي عليه
 الادلة بغير ايمان المدعي عليه
 صحيح البين انه لا يبرهن

الله تعالى فوجبان يكون الايمان كذلك وخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث
غير حايرو وشريكه بيت المال فان الايمان لم توزع بل يحلف الخاص خمسين
يميناً كما لو نكل بعض الورثة او غاب يحلف الخاص خمسين يميناً وهل تقسم الايمان
بينهم على اصل الفريضة او على الفريضة وعولها وجهان اصحهما كما في الحايوي الثاني
ففي زوج وام واخنتين واخنتين لام اصلها ستة ونقول الى عشرة فيحلف الزوج
خمس عشرة وكل اخت لاب عشرة وكل اخت لام خمسة والام خمسة ويجعل للمكسر
ان لم تقسم صحبة لان اليمين لا تنبعض ولا يجوز اسقاطه لئلا تنقص نصاب
القسامة فلو كان ثلثة من يمين حلف كل منهم سبعة عشر وتسعة واربعين حلف
كل يمينين ولو كل واحد وارثين حلف الوارث الاخر خمسين واخذ حصته لانا الدية
لا تنفق باقل منها ولو غاب احدها حلف الاخر خمسين واخذ حصته تمام
تنبيه يمين المدعي عليه قتل بلا لوث واليمين المردودة من المدعي عليه على المدعي
ان لم يكن لوث او كان ونكل المدعي عن القسامة فردت على المدعي عليه فنكل فردت
على المدعي مرة ثانية واليمين المردودة على المدعي عليه بسبب نكول المدعي مع
لوث واليمين ايضا مع شاهد حنون في جميع هذه الصور لا نهائياً فمما ذكر
يمين دم حتى لو تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم على الاظهر
بخلاف تعدد المدعي والفرق ان كل واحد من المدعي عليهم يمتنع عن نفسه
والقتل كما ينفيه من انفراد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت الواحد
لو انفراد بل يثبت بعض الادب فيحلف بقدر الحصة **واستحق** الوارث
بالقسامة في قتل الخطاء او قتل شبه العمد **الدية** على العاقلة محقة
في الاول مغلظة في الثاني لقيام الحجة بذلك كما لو قامت به بينه وفي قتل العمد
دنة حاله على المقسم عليه ولا قصاص في الجديد بخلاف الحكم بالدية ولم

يفصل

والدين في القسامة
والدين في القسامة
والدين في القسامة

والدين في القسامة
والدين في القسامة
والدين في القسامة

يفصل
نقل على الله عليه وسلم ولو صحت الايمان للقصاص لذكره ولان القسامة حجة ضعيفة
فلا توجب القصاص احتياطاً لامر الدماء كما هدد اليمين **تنبيه** كل من
استحق بدل الدم من سيد او وارث سواء كان مسلماً ام كافراً ام فاسقاً محجوراً
عليه بسفه ام غيره ولو كان مكاتباً لقتل عبده لانه اقسم المستحق لبدله ولا يقسم بسفه
بخلاف العبد الماذون له في التجارة اذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد
يقسم دون الماذون لانه لاحق له ولو عجز المكاتب بعد ما اقسم اخذ السيد
القيمة كما لو مات الولي بعد ما اقسم او قبله وقبل نكول حلف السيد او بعد نكول
فلا يبطال الحق بالنكول كما حكاه الامام عن الاصحاب **وان لم يكن هناك**
اي عندنا لقتل **لوث** بان تعدد اثباته او ظهر في اصل القتل بدون كونه عدلاً او
خطاً او انكر المدعي عليه اللوث في حقه او شهد به عدلاً او عدلان ان زيدا قتل
احد هذين القتيلين او كتب بعض الورثة فهذه خمسة صور يسقط فيها اللوث
كما قال في الروضة **قال يمين على المدعي عليه** لسقوط اللوث في حقه والاصل براه
ذمته **تنبيه** قضية تعيير باليمين انه لا يغلظ في حقه بالعدد المذكور وهو
احد القولين واظهرهما كما في الروضة انه يغلظ عليه بالعدد المذكور كما مر
الاشارة اليه لانها عين دم فكان الاولى ان يقول فالاعمال الى اخره **تمت**
من اراد بعد استحقاقه بدل الدم بان يموت المجرم ثم يرثه وليه قبل ان
قال اولي تاخير القسامة ليسم لانه لا يتوزع في حاله رده عن الايمان الكاذبة
فاذا عاد الى الاسلام اقسم اما اذا اراد قبل موته ثم مات المجرم وهو مرث
فلا يقسم لانه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارثه فانه لا فرق بين
ان يرث قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه بالملك لا بالارث فان
اقسم الوارث في الرده صح اقسامه واستحق الدية لانه عليه الصلاة والسلام

والدين في القسامة
والدين في القسامة
والدين في القسامة

والدين في القسامة
والدين في القسامة
والدين في القسامة

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

للعاين ان يدعوا بالبركة فيقول اللهم بارك فيه ولا تقصره وان يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله
قيل وينبغي للسلطان ان يمنع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويامر به بلزوم
بيته وبرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجذوم الذي منعه عروضي
الله تعالى عنه عن مخالطة الناس وذكر القاضي حبي ان نبيا من الانبياء عليهم السلام
واسلم استكثر قومه ذات يوم فامات احد منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما اصبح
شكى الى الله تعالى ذلك فقال تعالى استكثرتم فقتلتم فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم
فقال يا رب كيف احصيتهم فقال تعالى يقول احصيتكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا
ودفع عنكم السوء بالف لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل
اذا اراد ان يفسد سليمة واحوال معتدلة يقول في نفسه ذلك وكان القاضي حبي
يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم ويكتوا عن القتل بالمال واذا بقي بعض المتأخرين
عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال سهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جريس
ابن مطرق ابن عبيد الله بن السخري كان بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرق
الله ان كان كاذبا فامته فخر ميتا فرفع ذلك الي زياد فقال فقلت الرجل قال لا ولكن
دعوه وافقت اجلا **كتاب الحدود** جمع حد وهو لغة المنع ومن عاقبته
مقدرة وجبت لجرأ عن ارتكاب ما يوجبها وعبر عنها جمعاً لتوابعها ولو عبر بالاب
لكان اولى مما تقدم ان الترجمة بالحجيات شاملة للحدود وما فيها الزنا وهو
بالقصر لغة مجازية وبالمد لغة تيمية وانفق اهل المل على تحريمه وهو من الخش
الكابر ولم يجل في لغة فظ ولها كان حده استدلاله دلالة جناية على الاعراض
والانساب فقال **الراي** اي الذي يحده وهو مكلف واضح الذكورة اوج حشفي

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

بجثة الزكشي فارقابن ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكتفاء بالابلاج فيها
بناء على تحليل المدة محرم في نفس الامر لعين الابلاج خلا عن شبهة المسقط
المحد مشتهر طبعاً بان كان فيج ادي حي فلهذا فيود لا يجاب المخرج بالاول
بالصبي والمجنون فلا حد عليهما وبالثاني المحدثي اشكل اذا اوج الى الذكورة
فلا حد عليه لاحتمال التوثق وكون هذا عرفاً لا يرد وبالثالث ما لو اوج
بعض الحشفة فلا حد وبالرابع ما لو اوج له ذكران يشبهان فادج احدهما
فلا حد فيه للشك في كونه اصلية كما قاله الادريجي وبالخامس الذكر ايمان فلا
حد فيه وبالسابع ما لو اوج في فرج حشفي شكل فلا حد لاحتمال الذكورة
وكون هذا محل زاياد وبالسابع المحرم لامر خارج كوطي حايض وصائمة ومحرمة
ودخول وبفسس الامر ما لو وطئ زوجته ظاناً انها اجنبية فلا حد عليه وبالثامن
وطئ المينة والبهيمة فلا حد فيه وبالتاسع وطئ شبهة الطريق والفاعل
والمحل الا في جارية بيت المال فيجد لوطها لانه لا يستحق الاعفاف وان
استحق النصف ثم هو بالنسبة الى نفسه المحرم في حقه **على ضربين محصين**
وهو من استحل الشروط الالوية **وغير محصين** وهو من لم يستحلها **فالمحصين**
والمحصنة كل منهما **حد الرجم** حتى يموت بالاجماع وتظاهر الاخبار فيه
كرجم ماعز والقامدية وقريش اذا والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما
البية وهذه نسخ لفظها وبقي حكمها فكانت هذه الالية في الاحزاب كما
قاله الزمخري في تفسيره ولو زنى قبل احصائه ولم يجد ثم زنى بعده جلد
ثم رجم على الاصح في الروضة في اللعان وارسل فيها في باب قاطع الطريق
وجهاين مصححين من غير تفصيل بن جريح وصح في المهمات بان الواج
ما صحاه في اللعان وهو الصحيح في التشبيه ايضا ومشا عليه في شرحه

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

فلا بد من العلم بالدين
والعلم بالدين هو العلم
بما هو واجب وما هو
مباح وما هو مكروه
وما هو حرام وما هو
مستحب وما هو

واقوم عليه النووي في تصحيحه **وغير المحصر** ذكر اكان او انتمى اذا كان حراً
حله مائة جلدة لآية الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا
تلقوا فيها نظر فان لم يزل الاثم لم يصح ولا فان كان حبيب لم يضر وان كان
ذو ن ذلك ضرر وعلل بان الحبين حد الرفيق وسمى جلد الوصول الى الجلد
تغريب عام لرواية سلم بذلك **تنبيه** اخم عطفه التغريب بالواو وانه
لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب انه لا بد من تغريب الامام او اياه
حتى لو اراد تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكن وهو الصحيح
لان المقصود التشكيل ولم يحصل وايند العام من حصوله في بلد التغريب في
احد وجهين اجاب به القاصي ابو الطيب والوجه الثاني من خروجه من بلد
الزنا ولو ادعا الحدود انقضاء العام ولا يمينه صدق لانه من حقوق الله
نكاح ويحلف ندباً قال الماوردي وينبغي للامام ان يثبت في ديوانه اول زنا
التغريب ويغرب من بلد الزنا الى **مناصفه القصر** لان ما دونها في حكم
الحضر لتواصل الاحبار فيها اليه ولان المقصود ايجاسه بالبعد عن اهل
الوطن فافوقها ان رآه الامام لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعلي
الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معي فلا يرسله امام ارسالا واذا عين له
عمر الامام جهة فليس للتغريب ان يختار غيرها لان ذلك البق بالزجر ومعاملة
له لم ينقيض قصده **تنبيه** لو غرب الى بلد معي فهل يمنع من الانتقال الى بلد
اخر وجهان اصحهما كما في اصل الرخصة لا يمنع لانه امثل والمنع من الانتقال
غيره لم يدل عليه دليل ويجوز ان يحمل معه جارية يتسرى بها مع بفقته يحتاجها وكذا
قال المال يجزئ فيه كما قاله الماوردي وليس له ان يحمل معه اهل وعشيرته فان خرجوا
معه لم يمنعوا ولا يعقل في الموضع الذي غرب اليه لكن يحفظ بالمرافقة والتوكيل

23. 10. 77

به ليل لا يرجع الى بلده او الى مادون المسافة منها لئلا يستقل الى بلد اخر كما امر ان
لواستقل الى بلد اخر لم يمنع ولو عاد الى بلده الذي غلب منها او الى دون مسافة
القصوة منه رد واستأنف المدة على الاصح اذ لا يجوز تفريق سنة التفرغ في
الحرب ولا نصفها في غيره لان الاحتياش لا يحصل معه وقصته هذا انه لا يتعين المنزلة

في الرضا فقال **وشرايط الاحصان الاربعة** الاول **البلوغ** الثاني **العقل** فلا
حصانة لصبي ومجنون لعدم الحد عليها لكن يوديان بما يزوجها كما قاله في الرضة

فثبت الاشارة اليه والمتعدي سكره كما تكلف **والثالث الحرية** فالرفيق ليس
بمستحق للاشارة في امر ادبها مطلق ^{الحرية} لانها لا تنصف
للمكاتب وبمعضا ومستولية لانه على النصف من الحر والرجم لانصف

لا تكونه محضاً فلو غيب حرني حشفته في نكاح وصحنا الناحية الكفار وهو
الاصح فهو محض حتى لو عقدت له ذمة فزني رجم ومثل الذي المرند وضع

مر في سماح شعاع لاد الشهور مربية في المعوس واد اوي في سماح شعاع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

ما هكف طباطبائي
الحيا فان

وهو كذلك ويثبت الزنا باحد امرين اما بيينة عليه وهما اربعة تكلو دلاية
اللاقي ياتين الفاحشة من سياتكم او اقرار حقيقته ولو مرق لانه صلى الله
عليه وسلم رجم ما عزا والغامدية باقرارهما رواه مسلم ويشترط في البيينة

قوله يا عليه وسلم رحم ما عزاوا
المرءة فلا يثبت الزنا باليمين في
دعوى خلية قتلا في المرأة
لما لم يثبت

A close-up photograph of a page from an ancient manuscript. The page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed. The text is arranged in horizontal lines, with some words written in larger, more decorative script. The overall appearance is that of a well-preserved historical document.

وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا

التفصيل فنذكر من زنا الجوارح لا أحد عليه بوطئها والكيفية لاحتمال ارادة الكفاة
فيما دون الفرج وتعرض للحشفة او قدرها وقت الزنا فيقول ربه اياه ادخل
ذكره او حشفته في فرج فلا نه على وجه الزنا ويعتبر كون الاقرار مطعلا
كالشهادة وخرج بالاقرار الحقيقي التعديري وهو اليقين المردودة بعد
نكول الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن يسقط به الحد عن العقاب وبين
الزاني وكل من ارتكب معصية لسرعة على نفسه كخبر من اتى من هذه القاذو
شيا فليست بستره فانه من ابد لنا فضيحة اثنا عليه الحد رواه الحاكم
والبيهقي باسناد جيد **وحكم الواط** وهو يلج الحشفة او قدرها في
دبر ذكره ولو عبده وانى غير زوجته وامته **واثبات البهائم** مطلقا في وجوب
الحد **حكم الزنا في القبل** على المذهب في مسئلة الواط فقط فيرجم الفاعل
المحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق واما المفعول به فيجحد ويغرب
مطلقا احصن ام لا على الاصح وخرج بقيد غير زوجته وامته الواط اما
فلا حد عليه بل واجبه التعزير فقط على المذهب في الروضة اي اذا تكرر
منه الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والروابي والزوجة
والامته في التعزير مثله واما ما ذكره المصنف من ان اثبات البهائم في الحد
كالزنا فهو احد الاقوال الثلاثة في المسئلة وهو مرجوح وعليه يفرق بين
المحصن وغيره لانه حجب بالوطي كذا علة صاحب المذهب والتهذيب
والثاني ان واجبه القتل محصنا كان او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم
من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه ما بعد رواه الحاكم وصححه اسناده
واظهرها لاحد فيه كما في المنهاج كاصله لان الطبع السليم يباه فلم يحتج
الى زاجر يجذب يعزروني الساي عن ابن عباس ليس على الذي ياتي بهائم

محمد بن

وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا

حد ومثل هذا لا يقوله الا عن نوقيف **ومن وطئ الاولى ومن ياتر فيما دون**
الفرج بمفاجئة او معانقة او قبلة او نحوه **عز** بما يراه الامام من
ضرب او صم او حبس او بغي ويفعل ما يراه من الجمع بين هذه الامور او
الاقتصار على بعضها ولم الاقتصار على التوبخ باللسان وحده فيما يتعلق
بحق الله تعالى كافي الروضة **ولا يبلغ** الامام وجوب **بالتعزير** **ادنى الحدود**
لان الضابط في التعزير انه مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة
سوا كانت حق الله تعالى ام لا دي واما كانت من مقدمات ما فيه حرجا
اجنبية في غير الفرج وسرقة ما لا قطع فيه والسب بما ليس بقذف ام لا
كالزور وشهادة الزور والضرب بغير حق وشوش الزنا ومنع الزوج
حقها مع العذرة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى واللاتي تخافون نشوز
الاية فباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وروى
البيهقي ان عليا رضي الله عنه سئل عن قال لرجل يا فاسق يا خبيث
فقال يعزرك **تنبيه** اقتضى الضابط المذكور ثلاثة امور الامور الاول التعزير
ذي المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى ما يل منها الاصل
لا يعزرك بحق الفرج كمالا يجد بقره ومنها ما اذا التذم اسلم فانه لا
يعزرا ولمرقة ومنها اذا كلف السيد عبده مالا يطيق فانه يحرم عليه ولا
يعزرا ولمرقة وانما يقال لا تغد فان عاد عزرو ومنها اذا قطع الشخص
اطراف نفسه الامر الثاني متى كان في المعصية حد كالزنا او كفارة
كالتمتع بطيب في الاحرام يتفي التعزير لا يجاب الاول الحد والثاني الكفارة
ويستثنى منه ما يل افساد الصائم يوما من رمضان يجماع زوجته
او امته فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة ومنها المظاهر يجب عليه التعزير

وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا

وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا
وقد قيل في الزنا

قوله ولو يصدق ان الزبير تخاضع مع رجل في نسق ارض حكم النبي للزبير بان
يستقي اولاد في الكوفة ولا يقال انهم نزلوا الى الكوفة ان كان ابن عتيك يفتخ
تعليل لا يجوز ان يكون له في الكوفة ولو كان قد عظم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر
عليه الغضب في النبي فادى للزبير ان يستقي ويحسن المأوى الى الكعبة وكان اولاد الزبير كانت
يساح خصمه من بعض حقه فلما وقع منه الخصم ما ذكره رجع النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكره الزبير

مع الكفارة ومنها البهي الغوي يجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما ذكره الشيخ
عز الدين في القواعد الصغرى انه لو زنى بامه في جوف الكعبة في رمضان وهو
صائم معتكف محرم لزوم العتق والبدنة ويجوز الزنا ويعزر اقطع رحمه و
حرمة الكعبة الامور الثالث انه لا يعزر في غير معصية وبثني من مسائل منها
الصبي والمجنون يعزران اذا فعل ما يعزر عليه البالغ العاقل وان لم يكن فعلهما معصية
ومنها ان المحتب يمنع من يكتب بالله ويؤدب عليه الاخذ والمعطي وظاهره
تناول الله والمباح ومنها اني الخنثى نصر عليه الشافعي مع انه ليس بمعصية
وانما هو فعل المصلحة واستثنيت في شرح المنهاج وغيره من ذلك مسائل
عديدة مهمة لا يحلها هذا المختصر وفيما ذكرته لا بد من باب **نقطة**
للامام ترك تعزير الحق انه تعالى اعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه
كالغالب في الفتنة ولاوى شدة في حكم الزبير ولا يجوز تركه ان كان لادى
عند طلبه كالفصاح على العهد وان خالف في ذلك ابن المقرئ ويعزر من
وافق الكفار في اعيادهم ومن يسلك الحجة ويدخل النار ومن قال لذي
الفرس من سقى زار قبره الصالحين حاجا ولا يجوز له امام العفو عن الحد
ولا يجوز الشفاعة فيه وليس الشفاعة الحسنة الى ولاة الامور لقوله تعالى
من يشفع شفاعة الاية ولما في الصحيحين عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا اتاه طالب حاجة اقبل على جلسابه وقال شفعلوا توجروا
ويقضي الله على لسان نبيه ما شا **فصل** في حد القذف وهو بالذال
الجمجمة لغة الرى وشرعا الزنا في معرض التعذيب والفاظ القذف ثلاثة صريح
وكناية وتقرين وبدل الاول فقال **واذا قذف شخص غير بالزنا**
قوله رجل وامراة زنيت او زنيت بفتح النون وكسرها او يازاني او يازانية **فيل**

قوله ولو يصدق ان الزبير تخاضع مع رجل في نسق ارض حكم النبي للزبير بان
يستقي اولاد في الكوفة ولا يقال انهم نزلوا الى الكوفة ان كان ابن عتيك يفتخ
تعليل لا يجوز ان يكون له في الكوفة ولو كان قد عظم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر
عليه الغضب في النبي فادى للزبير ان يستقي ويحسن المأوى الى الكعبة وكان اولاد الزبير كانت
يساح خصمه من بعض حقه فلما وقع منه الخصم ما ذكره رجع النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكره الزبير

قوله ولو يصدق ان الزبير تخاضع مع رجل في نسق ارض حكم النبي للزبير بان
يستقي اولاد في الكوفة ولا يقال انهم نزلوا الى الكوفة ان كان ابن عتيك يفتخ
تعليل لا يجوز ان يكون له في الكوفة ولو كان قد عظم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر
عليه الغضب في النبي فادى للزبير ان يستقي ويحسن المأوى الى الكعبة وكان اولاد الزبير كانت
يساح خصمه من بعض حقه فلما وقع منه الخصم ما ذكره رجع النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكره الزبير

حد القذف

حد القذف الحدف بالاجماع السند الى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية
وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال ابى امية حين قذف بشريك ابن سمح البينة او حد
في ظرك ولما قال صلى الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله اذا راى احدا على امراته
رجلا ينطق بلفظ البينة ففعل النبي صلى الله عليه وسلم بكرد ذلك فقال لهلال والذي
بعثك بالحق نيا ابى لصادق ولينزلن اده ما يبري ظهري من الحد فنزلت
آيات اللعان ولو قال لرجل يا لانية والمرأة يازاني كان قذفا ولا يضر الحق بالثمة
للموت وعكسه كاصح به في المحرم لو خاطب خنثى بزاينة او زان وجب الحد لكنه
يكون صريحا ان اضاف الزنا الى فرجيه فان اضافه الى احدهما كان كناية والرمي
لشخص بايلاج ذكره او حشفة في ربه في فرج مع وصف الايلاج بتعريض
مطلق والرمي بايلاج ذكره او حشفة في دبر صريح وانما اشترط الوصف بالجرم
في القتل دون الدبر لان الايلاج في الدبر لا يكون الا حراما فان لم يوصف الاول
بالجرم فليس بصريح لصدقه بالجلال بخلاف الثاني واما اللفظ الثاني وهو
الكناية فلقوله زان بالهزة في الجبل او السلم ونحوه فهو كناية لان ظاهره
يقضي الصعود وزيت بالياء في الجبل صريح المظهرية كالوقاية في الدار وذكر الجبل
يصلح فيه الادة محله فله ينصرف الصريح عن موضوعه وكقوله رجل يا فاجر يا فاسق
يا خبيث ولا امرأة يا فاجر يا فاسق يا خبيث وانت تحمين الخلق او
الظلمة او لا تردن بدلا من واختلف في قوله شخصه غير بالزنا هل هو صريح
او كناية لاحتمال انه يريد الله على من قوم لوط والمقداد كناية بخلاف
قوله بالايلاج انه صريح قال ابن القطان ولو قال له يا فاجر او يا خبيث فهو
كناية والذي اقرى به ابن عباس السلام في يا خبيث انه صريح وهو الظاهر
وافى ايضا بصراحته يا خنثى للعرف والظاهر كناية فان انكرت شخص
في الكناية ارادة قذف لها صدق بيمينه لانه اعرف بملده فيحلف انه ما اراد

قوله ولو يصدق ان الزبير تخاضع مع رجل في نسق ارض حكم النبي للزبير بان
يستقي اولاد في الكوفة ولا يقال انهم نزلوا الى الكوفة ان كان ابن عتيك يفتخ
تعليل لا يجوز ان يكون له في الكوفة ولو كان قد عظم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر
عليه الغضب في النبي فادى للزبير ان يستقي ويحسن المأوى الى الكعبة وكان اولاد الزبير كانت
يساح خصمه من بعض حقه فلما وقع منه الخصم ما ذكره رجع النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكره الزبير

قذف قال الماوردي ثم علم القذف بالاذن والماوردي بما اذا خرج لفظه بخرج
السب والذم والافله تعزير وهو الظاهر واما اللفظ الثالث وهو التعزير فكقول
لغيره في خصوصه او غيرها بان الحلال واما ان قلت بزان ونحو ذلك فكيف است اي بانه
ولست ابن جبار واسكا في وما حسن اسمان في الجيران فليس ذلك بقذف صريح
ولا كناية وان نواه لان النية انما تترادف احتمل اللفظ المتوهم وهذا ليس اللفظ
استعاره وانما يفهم بقرائن الاحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصد به القذف ان لم
يحصل غيره فصرح والى فان فهم من القذف بوضع كناية ولا فتعريف وليس الرمي
بإتيان البهائم قذفا والسببة الى غير الذي من الكبار وعندها ما فيه اذا كقول لها
فثبت بقلنا او اصابك فلا يفتي القذف الا اذا لا المحذور بقوله **وشرايط**
اي حد القذف **ثمانية ثلاثة منها بل ستة في القاذف كما ستعرف وهو**
ان يكون بالغافلا فلا حد على صبي ومجنون لثبتي الا اذا بقذفه فاما عدم تكليفهما
لكي يعززان اذا كانا من نوع غير الثالث **ان لا يكون والد اي اصلا للمقذوف**
فلا يحد اصل بقذف فرعه وان سفل والرابع كونه محتالا فلا حد على مكره بفتح الراء
في القذف والخامس كونه ملتزما لاحكام فلا حد على حرابي لعدم التزامه والسادس
كونه ممنوعا منه بخرج ما لو اذن محض لغريم في قذفه فلا حد كما صرح به في الروايد
تنبيه قد علم من الاقتصار على هذه الشروط في القاذف عدم اشتراط اسلامه
وحرية وهو كذلك **وخمسة منها في المقذوف وهو ان يكون مسلما بالغافلا**
عاقلة عاقلا عن وطى يجدي بان لم يبطا اصلا او وطى وطيا لا يجدي به كوطى
الشريك الامة المشتركة لان اضرار ذلك نقص وفي الخبر من اشرك بالله فليس
بمحض وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لان حد اهانته والحد بقذفه اكرامه
واعتبرته العفة لان من زنا لا يعتبر به **تنبيه** برود على ما ذكر بوطى زوجته في
دبرها فانه تبطل به حصانته على الاصح مع انه لا يجدي ويتصور الحد بقذف الكافر

بان يذف

هذا هو القذف
الذي هو القذف
الذي هو القذف
الذي هو القذف

بان يذف موبنا بزيان يضيغه الى حال اسلامه ويقذف المجنون بان يذف بزيان
يضيغه الى حال افاقته ويقذف العبد بان يذف بزيان يضيغه الى حرية اذا طرأ
عليه الرق وصورة فيما اذا اسلم لا سير ثم اختار الامام فيه الرق وتبطل
العفة المتعبره في الاحصان بوطى شخص وطيا حراما وان لم يجدي به كوطى محرمه
برضاع او سب كاخت مملوكة لمع علة بالخبر يمد لانه على قلعة مبالاة بزيان
بل غشيان المحرم اشد من غشيان الاجنبيات ولا تبطل العفة بوطى حرام
في نكاح صحيح كوطى زوجته في عدة شبهة لان التحريم عارض يزوله ولا بوطى
امته ولله ثبوت النسب حيث حصل علق من ذلك الوطى مع انتفاء الحد ولا بوطى
في نكاح فاسد كوطى منكوبة بلا ولي او بلا شهود لقوة الشبهة ولا تبطل العفة
بوطى زوجته او امته في حيض او نفاس او حرام او صوم او اعتكاف ولا بوطى
زوجته الرجعية ولا بوطى مملوكة مرتدة او مزروجة او قبل الاستبراء ومكانة
ولا بزيان صبي ومجنون ولا بوطى جاهل تحريم الوطى لقرب عهد بالا سلام
او نشا بادية بعيدة عن العلماء ولا بوطى مكره ولا بوطى محسوس محرما له كاه
بنكاح او ملك لانه يعتقد تحريمه ولا بمقدمات الوطى في الاجنبية **فروع** لو زنا
مقذوف قبل ان يجدي قاذفه سقط الحد عن قاذفه لان الاحصان لا يتيقن
بل يظن وظهور الزنا يجدي شبهة كالشاهد ظاهرا العدالة شهد بشي ثم ظهر فسقه
قبل الحكم وتوارى ثم يسقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا انه
يكتم ما اكتم قاذفه فظهر فسقه اشهر بسبق مثله لان الله تعالى لا يفتك
الستر ولا مرة كما قال عمر رضي الله عنه والردة عفيفة والعقيدة لا تخفى
غاليا فاطهارها لا يدل على سبق الاعتقاد كالردة السرقة والقتل لان ما
صدر منه ليس من جنس ما قذف به من زنا مرة ثم صلح بان تاب وصلح حاله

هذا هو القذف
الذي هو القذف
الذي هو القذف
الذي هو القذف

هذا هو القذف
الذي هو القذف
الذي هو القذف
الذي هو القذف

لم يعد محصنا ابدا ولو لازم العدالة وصار من اودع خلق الله وانه هم لان
 قبل العرض اذا انخرم الزنا لم يزل خله بما يطهر من العفة فان ورد التاييب من الذنب
 كان لا ذنب له اجيب بان هذا بالنسبة الى الاخرة **ويجوز المحرم في القذف ثمانين**
 جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واستفيد كونها في الاحرار
 من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا **ويجوز الرقيق فيه ولو ببعضه اربعين جلدة**
 بالاجماع وحده القذف او تقديره بمرتبة كسائر حقوق الادبيات ولو مات القذوف
 مرتدا قبل استيفاء الحد فالوجه انه لا يسقط بل يستوفى وارثه لولا المردة
 للمنفعة كما في نظيره من قصاص الطرف **ويسقط حد القذف من القاذف بثلاثة**
 بل بخمسة **اشياء** الاولى **اقامة البيعة** على الزنا المذوف وتقدم انها اربعة
 وانها تكون مفصلة فلو تهدم دون اربعة حدودا كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه
 لثاني ما اشار اليه بقوله **او عقر المذوف** عن القاذف عن جميع الحد ولو عفى
 عن بعضه لم يسقط منه شيء كما ذكره الرافعي في الشفعة والحق في الرخصة المقررة
 بالحد فقال لا يسقط بعضا ايضا ولو عفى وارث المذوف على ما لا يسقط ولم
 يجبا المال كما في فتاوى الخناطي ولو قذفه ففزع عنه ثم قذفه لم يجز كما بحثه الز
 ركشي بل يعزروا الثالث ما اشار اليه بقوله **واللعان** اي لعان الزوج القاذف
في حق الزوجة المذوفة ولو مع قدرته على اقامة البيعة كما تقدم توجهه
 في اللعان والرابع اقوال المذوف بالزنا والخامس ما لو ورت القاذف الحد
تمت يثبت الحد جميع الورثة الخاضعين حتى الزوجين ثم تعدهم السلطان كما
 ناله والقصاص ولو قذف بعد موته هل للزوجين حق اولاد وجهان وجهها
 ائتمنع لا يقطع الوصلة حالة القذف ولو عفى بعض الورثة عن حقه مما ورثه
 من الحد فللباقين منهم استيفاء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع

وغيره

قوله في القذف ثمانين جلدة
 لان القذف من جنس القصاص
 والقصاص من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف

قوله في القذف ثمانين جلدة
 لان القذف من جنس القصاص
 والقصاص من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف

وفرق بينه وبين القود فانه اذا عفى بعض الورثة عنه سقط بان لا بد لا يعدل اليه
 وهو الدية بخلافه هنا اذا كان المذوف حرا ولو كان رقيقا واسحق القذف على
 غير سيده ثم مات فهل يستوفى سيده او عصمته الاحرار والسلطان وجوه
 اصحابها اولها والقاذف تخلف المذوف على عدم زناه ولو مع قدرته على
 البيعة عند الاكثرين فان جلف حد القاذف والاسقاط عنه **فصل في حد**
شارب المسكر من الحر والممسرة الآية وانقضى الاجماع على تحريم الخمر وكان المسكر
 يشربونها في صدر الاسلام واختلف اصحابنا في ان ذلك كان استصحابا
 منهم بحكم الجاهلية او شرع في اباحنها على وجهين رجع الماوردي الاول
 والنووي الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد احوال بل كان
 اجماع الشرب لا ما ينهي الى السكر المنزى للمعقل فانه حرام في كل ملة حكاه القنبري
 في تفسيره عن القفال الشافعي قال النووي في شرح سلم وهو باطل لا اصل
 والخمر المسكر من عصير العنب واختلف اصحابنا في وقوع اسم الخمر على الابنية
 هل هو حقيقة قال المزني وجماعة **نعم** لان الاشتراك في الصفة يقتضي الا
 شتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الاكثرين وهو ظاهر الاحاديث
 ونسب الرافعي الى الاكثر انه لا يقع عليها الامجاد اما في التحريم والحد فكلما خمر كما
 يوحى من كلام المصنف **ومن شرب** اي من المكلفين الملتزمين الاحكام محتملا
 لغرض ضرورة عالميا بالتحريم **او شرب** اي من عصير العنب كما مر **او شرب**
شعير او ذرة او نحو ذلك **يجوز المحرم اربعين** جلدة لما في مسلم عن
 انس رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يذوق في الخمر بالجرير
 والنفال اربعين ويجوز الرقيق ولو ببعضه عشرين لا يجز يتبع بعض فتصنف في حد
 لانه

قوله في القذف ثمانين جلدة
 لان القذف من جنس القصاص
 والقصاص من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف

قوله في القذف ثمانين جلدة
 لان القذف من جنس القصاص
 والقصاص من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف

قوله في القذف ثمانين جلدة
 لان القذف من جنس القصاص
 والقصاص من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف
 والقذف من جنس الحد
 والحد من جنس القذف

علاء الدين

فقلت اي قديرا قال لا يسكو
قوتك ابي ووالدك انه قد عجز
عنكته نعم الكفاي فقلت وحيد هو عوض
فقلنا اي فانه يحسن ويحذر

بدلا بالشبهات وال

يدل بالاشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام ام لا ولو
 قال علمت تحريمها ولكن جهلت الحد بشرها حدلان من حقه اذ اعلم التحريم
 انما يمنع ويجد بذكري سكر ولا يجد بشره في ما استهلك فيه ولا يجزئ عن
 دقيقه بل لان عين المسكر اكلته النار وبقي الخمر متنجسا ولا يعين هو
 فيه لا يستهلكه ولا باكل لحم طبخ به بخلاف مرقه اذا شربه او عسل فيه
 واثر دبه فانه يجد بقا عينه ويجزئ تناولا الخمر لداء وعطش اما تحريم
 الداء بها فلا فله صلى الله عليه وسلم ما سئل عن التداوي بها قال انه ليس
 بداء لكنه داء والمعنى ان الله تعالى سلب من الخمر منافعا حتى ما حرمها
 وما دل عليه القرآن من ان فيها منافع للناس انما هو قبل تحريمها وان لم
 بقا المنفعة فتمريمها مقطوع به وحصول الشفا بها مظنون فلا يقوى على
 ازالة المقطوع به وانما تحريمها للعطش فلا نه لا يزيله بل يزيده لان طبعها
 حار يابس كما قاله اهل الطب وشرها لدفع الجوع كشرها لدفع العطش
 هذا اذا تداوى بصرفها اما الاقتراف المعجون بها وخمر مما يستهلك فيه فجوز
 التداوي به عند فقد ما يقوم مقامه مما يحصل به التداوي من الطاهر ان كان تداوي
 بنجس كحمية وبول ولو كان التداوي بذلك لتجمل شفا بشرط اخبار طبيب
 مسلم عدل بذلك او معرفة للتداوي به والله بالفتح المعجون بنجس لا يجوز
 ببقه لنجاسته ويجوز تناوله ما يزيل العقل من غير الاشرية لقطع عضو متاكل
 اما الاشرية فلا يجوز تغاطها لذلك واصل الجلد ان يكون بسوط او يدا ونعال
 او اطراف ثياب لما روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان يضرط بالجريد
 او النعال وفي البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم
 يسكن قاصصا بصره فنام من ضره بيده ونام من ضره بقله ونام من ضره بثوبه

تسلسل در ایجاد دنیا است بلکه از آن محذور
نیست و اما قائلان که از خداوند آدمی را
ایجاد کرده اند و از خداوند تعالی

في عقبه الذي هو الذي يبق
التي هي في عقبه
في عقبه الذي هو الذي يبق
التي هي في عقبه

يسوله الخرافة فترجعه مولد
 فليس هو صفي القاسوس
 ولا في الصباح ولا المصباح كذا
 كطريق الا فاضل له

قد غضر بالفتح وكوز ضمها وعل
كل حلا المعنوا أحد بعض تشرق أجمدة



ويجوز للامام ان يبلغ به اي الشارب **لغير ثمانين** على الاصح المنصوص لما روي
عن علي رضي الله عنه انه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وجلد ابو بكر اربعين
وعمر ثمانين وكل سنة وهذا احب الي لا اذ اشرب سكر اذ اسكر هذي واذا هذي
افترى وحدا لا فتر ثمانون والزيادة على الاربعين في الحر وعلى العسر في غير
على وجه التعزير لانها لو كانت حدا لما جاز تركها وقيل حد لان التعزير لا يكون
الا عن جنابة محقة واعتراض الاول بان وضع التعزير للنقص عن الحد فكيف
يساويه واجيب بانه لجنابات توالت من الشارب ولهذا استحس تغير
الجناب بتعزيرات على تغير العجز بتعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا
بان الجنابة لم تحقق حتى يعزى والجنابات التي تولد من الخمر لا تخصر فلجوز
الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قضية تبليغ الصحابة المضرب
ثمانين الفاظ مشعر بان لكل حد وعليه في الشارب مخصوص من بين سائر الحدود
بان يتحكم بفضله ويتعلق بفضله باجتهااد الامام انتهى والعقد انها تعزيرات
واعالم تجز الزيادة اقتضاه ما ورد **ويجب عليه** اي الشارب المقيد بما
من الحد باحد امرين اما بالبيضة وهي شهادة رجلين انه شرب خمر او
شرب مما شرب منه غيره فسكر منه **والاقرار** بما ذكر لان كلاما من البيضة والاقرار
حجة شرعية فلا يجد بشهادة رجل وامرأتين لان البيضة ناقصة والاصل
برأة الذمة ولا باليمين المردودة مما ياتي في قطع السرفة ولا يبرج حر وكر
وفي الاحتمال ان يكون شرب غالطا او مكرها والحد يداء بالسيئة ولا
يستوفيه القاضي بعلمه على الصحاح بناء على ان لا يقضي بعلمه في حدود
الله تعالى **نعم** سيد العبد يستوفيه بعلمه لاصلاح ملكه ولا يشترط
في الاقرار والشهادة تفصيل بل يكفي الاطلاق في الاقرار عن شخص بانه

شرب خمر

هذا الحد باحد امرين
اما بالبيضة
وهي شهادة رجلين
انه شرب خمر او
شرب مما شرب منه
غيره فسكر منه
والاقرار
بما ذكر لان
كلاما من البيضة
والاقرار حجة
شرعية فلا يجد
بشهادة رجل
وامرأتين لان
البيضة ناقصة
والاصل برأة
الذمة ولا باليمين
المردودة

شرب خمر وفي شهادة بشرب مسكر شرب فلان خمر ولا يحتاج ان يقول
وهو بخمر عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما
يشربه فانزال الاقرار والشهادة عليه ويقبل رجوعه عن الاقرار لان كل ما
ليس من حق ادي يقبل الرجوع فيه **نعم** لا يجد حارس سكر لان المقصود
منه الودع والزجر والتخيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يوحى وجوبا
الى فاقته ليرتدع فان حد قبلها ففي الاعتداء به وجهان احدهما كما
قال الملبضي الاعتداء به وسوط الحدود والتعازير بين قضيب وهو
الغصن وعصى غير معتد به وبين رطب ويايس بان يكون معتد بالحرم
والطوبى للاتباع ولم يصر حوا وجوب هذا ولا بنديه وقضية كلامهم الوجوب
كما قاله الزركشي ويفرق المضرب على الاعضاء فلا يجتمع في موضع واحد لانه
قد يؤدي الى الهلاك ويجتنب المقاتل وهي موضع يسرع القتل اليها بالمضرب
كقلب وثقرة خرد فرج ويجتنب الوجه ايضا فلا يضربه بخبر مسلم اذا ضرب
ضرب احدكم فليتق الوجه ولانه مجمع الخصال فيعظم اثره فيته بخلاف
الرأس فانها مغطاة غالبا فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه
وروي ابن ابي شيبة عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال للملاد اضرب
الرأس فان الشيطان في الرأس ولا تشدد بالجلود ولا مجرد ثيابه الحقيقية
التي لا تمنع الرضرب اما ما يمنع كالحجبة المحسنة فتترفع عنه مراعاة لمعه سود
الحد ويوالي المضرب عليه بحيث يحصل رجس وتكيل فلا يجوز ان يفرق
على الايام والساعات لعدم الايلاء المقصود في الحدود ولم يضبط التقري
الجاميز وغيره قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة اثم لم وقع كسوط او سوطين
في كل يوم فهذا ليس بحد وانما له وقع فان لم يتخلل من يزول فيه

هذا الحد باحد امرين
اما بالبيضة
وهي شهادة رجلين
انه شرب خمر او
شرب مما شرب منه
غيره فسكر منه
والاقرار
بما ذكر لان
كلاما من البيضة
والاقرار حجة
شرعية فلا يجد
بشهادة رجل
وامرأتين لان
البيضة ناقصة
والاصل برأة
الذمة ولا باليمين
المردودة
وفي الاحتمال
ان يكون شرب
غالطا او مكرها
والحد يداء
بالسيئة ولا
يستوفيه القاضي
بعلمه على
الصحاح بناء
على ان لا يقضي
بعلمه في حدود
الله تعالى
نعم سيد العبد
يستوفيه بعلمه
لاصلاح ملكه
ولا يشترط
في الاقرار
والشهادة
تفصيل بل
يكفي الاطلاق
في الاقرار
عن شخص
بانه

فقد في حد السرقة ذكرها عقب ما تقدم لنا من قبلها في ان كلامه
 الكما يروى من الكلمات المحبوس ولولا ان في حد السرقة وشروطها كان
 اول اربعة ذكرها لاسر من م عوم
 قوله من الملاءم وكان عالما فطحا بلينا وكان ينعن لنا من عن الزمزم ويقول فيقول
 فتاوت بالاولاد فنعصون منه فنتبها في قضاة قلم ولذا كان سكت طول عمره ثم يتزوج
 وكان يلازم شيوخه في محاسن المنة بعد عدهم
 الالم الاول كفي وان تحلل لم يكف على الاصح وبكره اقامة الحدود والتعازير في
 المسجد كما صرح به الشيخان في ادب القضاء **فصل** في حد السرقة الواحدة
 بالنص والاجماع وهي اربعة اخذ المال خفية وشرعا خفية ظاهرا من حرز مثله في
 بشرط تاتي وما نظم ابو العلاء المعري البيت الذي اشكل على اهل السرقة في
 الفرق بين الدبة والقطع في السرقة وهو يد بخمس مئتين عشجود ديت
 ما بالها فطعت في ربع دينار **اجابه** القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله في
 وقاية النفس علاها وارخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري
 وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا الما كانت امينة كانت غنية فلما خانت هانت
 واركان القطع ثلاثة مسروق وسارق والمصنف اقتص على السارق
 والمسروق فقال **يقطع يد السارق** والسارقة ولو دسني ورفقتي
يست بل يعسر **ترابط** كما استعرفه ومراده بالشرط هنا ما لا بد عنه الشارح
 للوكن وغيره لانه ذكر من جعلها المسروق وهو احد الاركان كما هو الاول **الكون**
 السارق **بالغا** فلا يقطع صبي لعدم تكليفه **الثاني** ان يكون **عاقلا** يقطع فلا
 مجنون عما ذكر الثالث وهو المشا ليه من الاركان **ان يسرق نصبا** وهو
 ربع دينار فلو كان الربع جماعة اخذ حرزهم لم يسلم لا يقطع يد
 سارق الا في ربع دينار فصاعدا وان يكون خالصا لان الربع انفسون
 ليس بربع دينار حقيقة فان كان في لغشوش ربع خالص وجب القطع
 ومثل الربع دينار ما قيمته ربع دينار لان الاصل في التقويم هو الذهب
 الخالص حتى لو سرق دراهم او غيرها قومت به وتقدر قيمته **ربع**
دينار وقت الاخراج من الحرز فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط
 القطع وعلى ان التقويم يعتبر بالمضروب فلو سرق ربع دينار مسبوكا

او حليا او نحو

في ربع دينار نصبا اي نصفنا فلو نقصنا ميزان
 في ربع دينار نصبا اي نصفنا فلو نقصنا ميزان

او حليا او نحو كقرصنة لا تساوي ربعا مضروبا فلا قطع به وان سواه غير مضروب
 لان المذكور في الخبر لفظ الدينار وهو اسم للمضروب ولا يقطع بخاتم وزنه
 دون ربع وقيمته بالصفة ربع نظر الى الوزن الذي لا بد منه في الذهب ولا
 بما ينقص قبل اخراجه من الحرز عن نصيب باكل او غيره كالحرق لا تنفذ كون
 الخرج نصبا ولا يامد ونصبا يعني اشترك اثنان في اخراجه لان كل منهما لم يخرج
 يسرق نصبا ولا يقطع بثوب رث في جيبه تمام نصيب وان جهل السارق لانه لا يقطع
 اخبر نصبا من حرز بقصد السرقة والجهل بخسته لا يؤثر كالمجهول بصفته
 ونصبا بظنه فلو سالا بساويه لذلك ولا ترتب ظنه والرابع ان ياخذ **رب**
حرز مثله فلا قطع بسرقة ما ليس بحرز الخبز اي داود لا قطع في شيء من الامانة
 الا فيما اواه المراج ولان الجناية تعظم بمخاطرة اخذ من الحرز فحكم بالقطع
 بخلاف ما اذا اجره المالك ومكنه بتضييعه والاحراز يكون بالمخاطلة بكسر اللام دام
 اوحصانية موضعه مع مخاطلة والحكم في الحرز العرف فانه لم يجد في الشرع ولا اللفظ
 فراجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء ولا شك انه يختلف باختلاف الاموال
 والاحوال والافات فله يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت بحسب صلاح
 احوال الناس وضادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يبعد
 صاحبه مضيقا فغرضت دار وصفها حرز خيس انية وثياب اما نفسها
 فحرز بيوت الدور والحانات والاسواق المنيعه وحرز حرز حلي ونقد
 ونحوها ونوم بحوضها كسجد وشائع على شائع ولو توسد حرز
 ومحل في توسيده فيما بعد التوسد حرز له والا كان توسد كسافيه نقد
 او جواهر فلا يكون حرزا له كما ذكره الماوردي ويقطع بنصيب النصيب
 وعاد بنقبه له وان انصب شيئا فشيئا لانه سرق نصبا من حرزه ونصيب

الاولى حذو هذه الجمل به فلو ان كان
 سارقا لا يقطع به
 سارقا لا يقطع به
 سارقا لا يقطع به

سارقا لا يقطع به
 سارقا لا يقطع به
 سارقا لا يقطع به

سارقا لا يقطع به
 سارقا لا يقطع به
 سارقا لا يقطع به

Use of

قدوة للعالمين وكان قاصدا للشر
 زعموا بأنهم وكان قاصدا للشر
 ما أتت به
 ن

بیت

قوله الماوى الاحمال صدق ولو شهدت
اليقظة بان ملك المشرق حقه

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

475

الورق والجلد فان بلغا نصابا قطع والا فلا والسابع كونه مختارا فلا يقطع
 المكروه بفتح الراء على السرقة لرفع القلم عنه كالصبي والمجنون ولا يقطع المكروه
 بكسرها ايضا **نعم** لو كان المكروه بالفتح غير مميز بحجة او غيرهما قطع المكروه
 له عامر والثامن كونه ملتزما للاحكام فلا يقطع حربي لعدم التزامه بقطع
 مسلم وذمي بما لمسلم وما لذمي اما قطع المسلم بما لا اعلم فبالاجماع يقطع
 واما قطع ما لا الذي فعلى المشهور لانه معصوم بذمته ولا يقطع مسلم ولا
 ذمي بما لمعاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بسرقة ماله ذمي او مسلم
 لانه لم يلتزم الاحكام فاشبهه الحرابي والتاسع كونه مختارا فلو اخرج مسلم
 او ذمي خيرا او لوم محترمة وخنزيرا او كلبا او لوم مقننى وجلد ميت بلا دفع فلا
 قطع لان ما ذكره ليس بما لا يدبوغ فيقطع به حتى لو دبحه السارق في الخبز
 ثم اخرجه وهو يساوي نصابا سرقة فانه يقطع به اذا قلنا بانه للمقتصوب
 منه اذا دبحه الغاصب وهو الاصح ومثله كما قاله البلقيني اذا صار الخمر خلا
 بعد وضع يد السارق عليه وقبل اخرجته من الخمر فاذ بلغ انا الخمر نصابا
 قطع به لانه سرقة نصابا محررا لا شبهة فيه كما اذا سرق انا فيه بورق فانه
 يقطع بالاتفاق كما قاله الماوردي وغيره وهذا اذا قصد باخراج ذلك
 السرقة اما اذا قصد تغييرها بدخوله او باخراجها فلا قطع وسواخرها
 في الاولى او دخل في الثانية بقصد السرقة ام لا كما هو قضية كلام الروض
 فيه ما وكلام اصلي في الثانية ولا قطع في اخذ ما سلط الشرع على كسر كثر ما
 وصم وصليب وطشور لان التوصل الى الالة المعصية مندوب اليه
 فصار شبهة كما دافعة الخمر فان بلغ بكسر نصابا قطع لانه سرقة نصابا
 من حرره هذا اذا لم يقصد التغيير كما في الروضة فان قصد باخراجها

قوله لا يقطع المكروه بكسرها ايضا نعم لو كان المكروه بالفتح غير مميز بحجة او غيرهما قطع المكروه له عامر والثامن كونه ملتزما للاحكام فلا يقطع حربي لعدم التزامه بقطع مسلم وذمي بما لمسلم وما لذمي اما قطع المسلم بما لا اعلم فبالاجماع يقطع واما قطع ما لا الذي فعلى المشهور لانه معصوم بذمته ولا يقطع مسلم ولا ذمي بما لمعاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بسرقة ماله ذمي او مسلم لانه لم يلتزم الاحكام فاشبهه الحرابي والتاسع كونه مختارا فلو اخرج مسلم او ذمي خيرا او لوم محترمة وخنزيرا او كلبا او لوم مقننى وجلد ميت بلا دفع فلا قطع لان ما ذكره ليس بما لا يدبوغ فيقطع به حتى لو دبحه السارق في الخبز ثم اخرجه وهو يساوي نصابا سرقة فانه يقطع به اذا قلنا بانه للمقتصوب منه اذا دبحه الغاصب وهو الاصح ومثله كما قاله البلقيني اذا صار الخمر خلا بعد وضع يد السارق عليه وقبل اخرجته من الخمر فاذ بلغ انا الخمر نصابا قطع به لانه سرقة نصابا محررا لا شبهة فيه كما اذا سرق انا فيه بورق فانه يقطع بالاتفاق كما قاله الماوردي وغيره وهذا اذا قصد باخراج ذلك السرقة اما اذا قصد تغييرها بدخوله او باخراجها فلا قطع وسواخرها في الاولى او دخل في الثانية بقصد السرقة ام لا كما هو قضية كلام الروض فيه ما وكلام اصلي في الثانية ولا قطع في اخذ ما سلط الشرع على كسر كثر ما وصم وصليب وطشور لان التوصل الى الالة المعصية مندوب اليه فصار شبهة كما دافعة الخمر فان بلغ بكسر نصابا قطع لانه سرقة نصابا من حرره هذا اذا لم يقصد التغيير كما في الروضة فان قصد باخراجها

تسري

تيسر تغيير فلا قطع ولا فرق بين ان يكون مسلم او ذمي ويقطع بسرقة
 مالا يحل الاستفاد به من الكتب اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة
 انا النقد لان استعماله مباح عند الضرورة الا ان اخرجته من الحرز لشبهه
 بالكسر ولو كسرنا الحرز والطبوع ونحوه وانا النقد في الحرز ثم اخرجته قطع ان
 بلغ نصابا الحكم الصحيح والعاشرون ان الملك في النصاب تاما فويل كما قاله في
 الرخصة فلا يقطع مسلم بسرقة حصر المسجد للمعدة للاستعمال ولا يبار
 ما يفرش فيه ولا قناديل تشيع فيه لان ذلك بمصلحة المسلمين فله فيه حق
 كمال بيت المال وخروج بالمعدة حصر الزينة فنقطع بها كما قاله ابن المقرب
 وبالمسلم الذي فيقطع لعدم الشبه وينبغي ان يكون بلاط المسجد حصر
 للمعدة للاستعمال ولا يقطع المسلم بسرقة باب المسجد وجذعه وناديره وسواره
 وسقوفه وقناديل زينة فيه لان الباب للمؤمنين والجذع ونحوه للمعاق ولعدم
 الشبه في القناديل ويلحق بهذا سر الكعبة ان خيط عليها لانه حينئذ محرر
 وينبغي ان يكون ستره كذلك ان خيط عليه ولو سرق المسلم من ماله بيت
 المال شيئا نظرا لفرز لطايفة كذوي القرابي والمساكين وكان منهم او اصله
 او فرع فلا قطع وان افرز لطايفة ليس هو منهم ولا اصله ولا فرع قطع اذا
 شبهه له في ذلك وان لم يفرز لطايفة فان كان له حق في المسروق كمال المصالح
 سواء كان فقيرا ام غنيا وكصدقة وهو فقير او غارم لذات البين او غار فلا
 يقطع في المسلمين اما في الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك
 قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات والفناطر فيستفيع به الغني والفقير
 من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظر الى انفاق
 الامام عليه عند الحاجة انما ينفق عليه للضرورة وشرط الضمان كما ينفق على المصطر

هذا لا يحل الاستفاد به من الكتب اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة انا النقد لان استعماله مباح عند الضرورة الا ان اخرجته من الحرز لشبهه بالكسر ولو كسرنا الحرز والطبوع ونحوه وانا النقد في الحرز ثم اخرجته قطع ان بلغ نصابا الحكم الصحيح والعاشرون ان الملك في النصاب تاما فويل كما قاله في الرخصة فلا يقطع مسلم بسرقة حصر المسجد للمعدة للاستعمال ولا يبار ما يفرش فيه ولا قناديل تشيع فيه لان ذلك بمصلحة المسلمين فله فيه حق كمال بيت المال وخروج بالمعدة حصر الزينة فنقطع بها كما قاله ابن المقرب وبالمسلم الذي فيقطع لعدم الشبه وينبغي ان يكون بلاط المسجد حصر للمعدة للاستعمال ولا يقطع المسلم بسرقة باب المسجد وجذعه وناديره وسواره وسقوفه وقناديل زينة فيه لان الباب للمؤمنين والجذع ونحوه للمعاق ولعدم الشبه في القناديل ويلحق بهذا سر الكعبة ان خيط عليها لانه حينئذ محرر وينبغي ان يكون ستره كذلك ان خيط عليه ولو سرق المسلم من ماله بيت المال شيئا نظرا لفرز لطايفة كذوي القرابي والمساكين وكان منهم او اصله او فرع فلا قطع وان افرز لطايفة ليس هو منهم ولا اصله ولا فرع قطع اذا شبهه له في ذلك وان لم يفرز لطايفة فان كان له حق في المسروق كمال المصالح سواء كان فقيرا ام غنيا وكصدقة وهو فقير او غارم لذات البين او غار فلا يقطع في المسلمين اما في الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات والفناطر فيستفيع به الغني والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظر الى انفاق الامام عليه عند الحاجة انما ينفق عليه للضرورة وشرط الضمان كما ينفق على المصطر

هذا لا يحل الاستفاد به من الكتب اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة انا النقد لان استعماله مباح عند الضرورة الا ان اخرجته من الحرز لشبهه بالكسر ولو كسرنا الحرز والطبوع ونحوه وانا النقد في الحرز ثم اخرجته قطع ان بلغ نصابا الحكم الصحيح والعاشرون ان الملك في النصاب تاما فويل كما قاله في الرخصة فلا يقطع مسلم بسرقة حصر المسجد للمعدة للاستعمال ولا يبار ما يفرش فيه ولا قناديل تشيع فيه لان ذلك بمصلحة المسلمين فله فيه حق كمال بيت المال وخروج بالمعدة حصر الزينة فنقطع بها كما قاله ابن المقرب وبالمسلم الذي فيقطع لعدم الشبه وينبغي ان يكون بلاط المسجد حصر للمعدة للاستعمال ولا يقطع المسلم بسرقة باب المسجد وجذعه وناديره وسواره وسقوفه وقناديل زينة فيه لان الباب للمؤمنين والجذع ونحوه للمعاق ولعدم الشبه في القناديل ويلحق بهذا سر الكعبة ان خيط عليها لانه حينئذ محرر وينبغي ان يكون ستره كذلك ان خيط عليه ولو سرق المسلم من ماله بيت المال شيئا نظرا لفرز لطايفة كذوي القرابي والمساكين وكان منهم او اصله او فرع فلا قطع وان افرز لطايفة ليس هو منهم ولا اصله ولا فرع قطع اذا شبهه له في ذلك وان لم يفرز لطايفة فان كان له حق في المسروق كمال المصالح سواء كان فقيرا ام غنيا وكصدقة وهو فقير او غارم لذات البين او غار فلا يقطع في المسلمين اما في الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات والفناطر فيستفيع به الغني والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظر الى انفاق الامام عليه عند الحاجة انما ينفق عليه للضرورة وشرط الضمان كما ينفق على المصطر

وشروط الضمان وانتفاعه بالخصائص والرباطات بالتبعية من حيث انه قاطن بدار
 الاسلام لا لا اختصاصه بحق فيها واماني الثانية فلا استحقة بخلاف الغني فانه
 يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غاريا او غارما لذات البين فلا يقطع مما سرق فان
 لم يكن له في بيت المال حق قطع لانها الشبهة **فروع** لو سرق شخص من المصنف المو
 قوف على القراء لم يقطع اذا كان قاريا لان له فيه حقا وكذا ان كان غير قاري
 لا يقطع عليه ما يعلم منه قال الركني او يدفعه الى من يراقبه لاستماع الحاضرين ويقطع
 بموقوف على غيره لانه مال محرز ولو سرق مالا موقوفا على الجهات العامة او على
 وجوه الخير لم يقطع وان كان السارق ذميا لانه تبع المسامحة **تبعية** قد
 تقدم ان المصنف ترك الركن الثالث وهو السرقة وهي خد المال خفية كما مرو جسيمة
 لا يقطع بمخلس وهو من يعتمد على القوة والعلمة ولا مكر ودبعة وعارية لحث
 ليس على الختاس والمنتهب والى ابن قطع صحح الترمذي وفرق من حيث المعنى بينهم
 وبين السارق بان السارق ياخذ المالا خفية ولا يتاقي مسعة فشرع القطع زجرا
 له وهو لا يقصد وانه عيانا فيمكن منعهم بالسلطان وغيره كذا قاله الرافعي وغيره
 ولعل هذا حكم على الاغلب والا فالحاجد يقصد لاخذ عينه مخبوءة عيانا فلا يمكن
 منع سلطان ولا غيره وفروع الباب كثيرة ومحمد ذكرها في المبسوطات وفيها
 ذكرناه كفاية لقاري هذا الكتاب **وتقطع يده** اي السارق **اليمنى** قال الله تعالى
 فاقطعوا ايديهما وقرى شاذ فاقطعوا ايديهما والقرأة الشاذة كخبر الواحد في
 الاحتجاج بها ويكتفى بالقطع ولو كانت معيبة كفاقة الاصابع او زايدها
 لعدم الالة ولان الغرض التشكيل بخلاف القود فانه يبنى على التماثل كما مروا وسرق
 من اقبل قطعها لاتحاد السبب كالوزن او شرب من ارا يكتفى بمجد واحد
 وكالايد اليمنى في ذلك غيرهما كما هو ظاهر فان فقد الاجماع على قطعها **من مفصل**

الكوع

في قوله فاقطعوا ايديهما
 في قوله فاقطعوا ايديهما
 في قوله فاقطعوا ايديهما
 في قوله فاقطعوا ايديهما

الكوع بضم الكاف وهو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام وما يلي الخنصر
 اسمه كرسوخ بضم الكاف والرسوخ هو العظم الذي عند اصل ابهام الرجل ومنه
 قولهم ما يعرف كوعه من لوعه اي ما يدري لبعاه ومنه ما اسم العظم الذي عند كل ايهام
 من اصبع يديه من العظم الذي عند كل ابهام من رجله **فان سرق ثانيا** بعد قطع
 يمينه **قطع رجله اليسرى** بعد ان ذل مال يده اليمنى لئلا يفضي التوالي الى الهلاك
 وتقطع من المفصل الذي بين الساق والقدم لا يتباع في ذلك **فان سرق**
ثالثا بعد قطع رجله اليسرى **قطع يده اليسرى** بعد ان ذل مال رجله اليسرى لما
 مر **فان سرق رابعا** بعد قطع يده اليسرى **قطع رجله اليمنى** بعد ان ذل مال
 يده اليسرى لانه ما رواه انما قطع من خلاف لما روى الشافعي ان سرق فاقطعوا
 يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا
 قطعوا رجله وحكته لئلا يفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع
 الطريق **فان سرق بعد ذلك** اي بعد قطع اعضاءه الاربع **عز** على المشهور
 لانه لم يبق في تكاله بعد ما ذكر الا التعز لركا لو سقطت اطرافه **اولا وقيل** لا يترجم
 جسيمة تعزير بل **يقتل** وهذا ما حكاه الامام عن القديم لو روده في حديث
 رواه الاربعة قال في الروضة انه مسوخ او مود على انه صلى الله عليه وسلم قتله
 لاستحلاله او لسبب اخر انتهى والامام اطلق حكاية هذا القول على القديم
 كما تراه وقيل المصنف يكون **صبرا** قال بعض شارحيه ولم اره بعد التبع
 في كلام واحد من الائمة الحاكين بل اطلقه من وقفت على كلامه منهم
 فلعلم ما قيده المصنف من نصرة اوله فيه سلف لم اظفر به وعلى كلا الامر
 هو منصوب على المصدر انتهى قال النووي في تهذيبه الصبر في اللغة المحسن
 وقتله صبرا حبسه للقتل انتهى ويوافق قول الجوهري في صحاحه يقال

في قوله فاقطعوا ايديهما
 في قوله فاقطعوا ايديهما
 في قوله فاقطعوا ايديهما
 في قوله فاقطعوا ايديهما

رجلی

رجلين كما بر العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع
وبشرط ذكر الشاهد شروط السهقة الموجبة للقطع كما مر في الاقرار ويجب على
السارق رد ما اخذ ان كان باقيا لخبر ابي داود على اليد ما اخذت حتى تؤديه
فان تلف ضمنه ببذله جبرا لما فات **فصل** في قاطع الطريق الاصل فيه اية
انما جاز الذين يجارون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز لاختلا مال او
اقتل او ارباب مكابر اعقاد على القوم مع البعد عن الغوث ويثبت رجلين
لا برجل وامرأتين وقاطع الطريق ملزم للاحكام ولو سكران او ذميا محتار
مخيف للطريق يقاوم من يبرزه ولو بان يساويه او يغلبه بحيث يتبعده
غوث لبعده عن العماراة او ضعف في اهلها وان كان البارز واحدا
او اثنين بلا سلاح وخرج بالقيود المذكورة اضدادها فليس المقتصد
بها او شيء منها من حربي ولو معا هذا وضبي ومجنون ومكره ومختلس
ومستهب قاطع طريق وقد علم مما تقر انه لا يشترط فيه اسلام وان شرط له
في النهاج كاصله ولو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا اهلها من الاستغاثة
مع قوة السلطان وحضوره فقطاع **وقطاع الطريق على اربعة**
اقسام فقط لان الموجود منهم اما الاقتصار على القتل او الجمع بينه وبين
اخذ المال او الاقتصار على اخذ المال او على خافة ورتبها المصنف على هذا
مستد بالاول فقال **الاقتلوا** معصوما مكافيا لهم عمدا **ولم ياخذوا المال**
قتلوا حقا للاية السابقة ولا لهم ضغوا الى جنايتهم اخافة السيل
المقتضية زيادة العقوبة ولا زيادة هنا الا تخم القتل فلا يسقط
قال البندجي وحل تخمه اذا قتلوا لاخذ المال والا فلا تخم ثم اشار
الى القسم الثاني بقوله **فان قتلوا واخذوا المال** المقيد بنصاب السهقة

[illegible]

والمنع من الطروق لا سبيل إليه وهذا هو العمد وإن نازع في ذلك أكثر التأخرين
وإنما يقضى صاحب الدابة ما أتلفته دابته إذا لم يقصر صاحب المال فيه فإن
قصر بان وضع المال بطريق أو عرضه للدابة فلا يضمنه لأنه المضيع لهالة وإن
كانت الدابة وحدها فأتلفت لرعا أو غيره نهاراً لم يقض صاحبها أو ليلاً
ضمن لنفسه يوم بارسها ليلاً بخلافه نهاراً للخبر الصحيح في ذلك رواه
ابوداود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهاراً
واللأبد ليلاً ولو تقود أهل البلد رسالاً الدواب أو حفظ الزرع ليلاً
دون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسليها ما أتلفته نهاراً دون الليل
اتباعاً لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني أنه لو جوت
بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسليها ما أتلفت مطلقاً **ثم** يستثنى من
الدواب الحمام وغيره من الطيور فلا ضمان بألّا فعلها مطلقاً كما جاهد في
أصل الروضة عن ابن الصباغ وعليه أن العادة إرسالها ويدخل في ذلك
الغزل وقد ذكر البلقيني في محل الإنسان قتل جملًا لا خير بعد ضمان وعليه
أن صاحب الخيل لا يمكن ضبطه **التقصير من صاحب الجمل** ولو أتلفت الهرة
طيراً أو طعاماً أو غيره إن عهد ذلك سها ضمن مالكها أو صاحبها الذي أودعها
ما أتلفته ليلاً كان أو نهاراً وكذا كل حيوان مولع بالتعدي كالجمل والحمار
الذين عرفا بعقر الدواب وألّا فعلها ما إذا لم يعلم منها أتلاف ما ذكر فلا
ضمان لأن العادة حفظ ما ذكر عنها لا ربطها **قاعدة** مثل العقلاء عن خمس
الطيور في اقتصاصها السماع أصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا
تعهدت مالكها بالاحتياج إليه كالبهيمة تربط ولو كان بدله كلب عقوراً أو
دابة جموح ودخلها شخص بأذنه ولم يعلم بالخلا ففضله كالكلب رخصة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الدابة ضعى وان كان الداخل بصيرا او دخلها بلا اذن او اعلم بالجار فلا ضمان
 الا في المسبب في هلا او نفسه **فصل** في قتال البغاة جمع باغ والباغي
 الظلم ومجاوزة الحد فهو بذلك لظلمهم وعدو لهم عن الحق والاصرفيه ايضا
 وان طابقان من المؤمنين افنكوا وليس فيها ذكر الخروج عن الامام صريحا
 لكنها تشمل لعمومها وتقصيه لانه اذا طلب القتال لبعي طائفة على طائفة
 فالبغي على الامام اولى وهم مسلمون يخالفون الامام ولو جابر ابا ن خرجوا
 عن طاعته بعدم انقيادهم له او منع حق الوجه عليهم كزكاة بالشروط الاية
ويقاتل اهل البغي وجوبا كما استفيد من الآية المتقدمة وعليها عول علي
 رضي الله تعالى عنه في قتال صفيين والنهر وان **بثلاثة شرائط** الاول ان
يكونوا في منعة بفتح النون والعين المهملة اي شوكة بكثرة اوقوة ولو جحد
 بحيث يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكلفة من بذل
 ما لا تحصيل رجال وهي لا تحصيل الا بطاع اي متبوع يحصل به قوة نشوكتهم
 يصدر عن رايه اذ لا قوة لمن لا تجمع كلمتهم ببطاع فالبطاع شرط لحصول الشوكة
 لانه شرط اخر غير الشوكة كما يقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط ان يكون فيهم
 امام منصوب لان عليا رضي الله تعالى عنه قاتل اهل الجمل ولا امام لهم واهل
 صفين قبل نصب امامهم **والثاني ان يخرجوا عن قبضة الامام** اي طاعته
 بانفرادهم ببلدة او قرية او موضع من الصحراء كما نقله في الرضوة واصالها عن
 جمع وحكى الماوردي الاتفاق عليه **والثالث ان يكون لهم** في خروجهم
 عن طاعة الامام **تاويل** ما يبع اي يحمل من الكتاب والسنة يستندون
 اليه لان من خالف بغير تاويل كان معاندا للحق **تنبيه** يشترط في التاويل
 ان يكون فاسدا لا يقطع بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج كتاويل

قوله من الكتاب المثلث الثاني
في الشهر وهذا الفصل في
ان يكون لهم شجرة في
القرية ليعرفوا في خروج

اعمال

[illegible]

اعبأ وصفات القاضي فيه فيما يقبل فيه فضا قاطبنا لان اونا ويلا يسوع فيه
الاجتهاد الا ان يستحل شاهد البغاة او قاضهم دمانا واما مال فلا تقبل شهادته
ولا قضاؤه لانه ليس بعدل وشرط الشاهد والقاضي العدل هذا ما نقله الشيخ
في الروضة واصلا هنا عن المعتبرين وجرى عليه التوري في منهاجه ولا ينفى
ذلك ما ذكر في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من انه لا فرق في قبول
شهادة اهل الاهواء اي وقضا قاضهم بين من يستحل الرما والاموال ام لا
لان ما هنا محمول على من استحل ذلك بلا تاويل وما هناك ممن استحل بتاويل
وما اختلف باع من نفس وعاد على عاد او عكسه ان لم يكن في قتال للضرورة
بان كان في غير القاتل وفيه لا للضرورة ضمن كل منهما متلفة من نفس وما جرى
على الاصل في الاتلافات **نعم** ان قصد اهل العدل بانلاف المال اصفا فمهم وهم
مهم يضمنوا قاله الماوردي فان كان الاتلاف في قتال للضرورة فله ضمان اقتداء
بالعدل ان الوفايع التي جرت في عصر الصحابة كوقت الجمل وصفين لم يطالب
بعضهم بعضا بضمن نفس ولا مال وهذا عند اجتماع التوبة والتاويل فان
نفذ احدهما فله حالان الاول الباغي المتناول بله شوكه يضمن النفس والمال
ولو حال القتال كقاطع الطريق والثاني له شوكه بلا تاويل وهذا كباغ في النفا
وعدمه لان سقوط ضمان في الباغيين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو
موجب هنا ولا يقاتل الا امام البغاة حتى يبعث اليهم امينا فطنان
كان البعث للمناظرة ناصحا اليهم يستلمهم ما يكرهون اقتداء بعلي رضي الله تعالى
عنه فانه بعث ابن عباس الي اهل النهروان فرجع بعضهم وابى بعضهم فان
ذكر واسطة او شبهة اذ الهالان المقصود بقتالهم ردصم الى الطاعة فان
اصروا ونصحتهم ووعظهم فان اصرروا علمهم بالقتال لان الله تعالى امر ولا

[illegible]

فيماله وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر
حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصباح **ط**
يطلع الشمس في العصر بغيرها وفي العشاء بطلوع الفجر فيطالب باذانها
اذا ضاق وقتها ويتوعد بالمقتل ان اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج
استوجب القتل بقرينة كلامها بعد وما قيل من انه لا يقتل بل يجوز ويجزى حتى يصلي
كترك الصلوة والركعة والجمعة ويجزى لاجل دم امرئ مسلم الا باحد من ثلاث الشئ الذي في
والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضا
مردود بان القياس متروك بالنصوص والمخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج
الوقت انما هو للمترك بلا عذر على ان يمنع انه لا يقتل بترك القضا مطلقا بل فيه
تفصيل ياتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وان قال اصيلها ظهر كما في
زيادة الروضة عن الشاشي تركها بلا قضاء اذ الظهر ليس قضاء عنها ويقتل
بمخرج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل وتوبة
ان يقول لا تركها بعد ذلك سلا وهذا فيمن يلزمه الجمعة اجماعا فان ابا
حنيفة يقول لا الجمعة الا على اهل مصر جامع وقوله جامع صفة لمصر **وحكم**
بعد قتله **حكم المسلمين في وجوب الدفن** في مقابر المسلمين وفي وجوب
الفعل والصلوة عليه ولا يطس قبره كساير اصحاب الكبار من المسلمين
خاتمة من ترك الصلاة بعد ركوع او سريان لم يلزمه قضاؤها فورا لكن
يسن المبادرة بها او بلا عند لزوم قضاها فورا لتقصير لكن لا يقتل بغايته
قاسه بعد لان وقتها موسع او بلا عذر وقال اصيلها لم يقتل لتوبته
بخلاف ما اذا لم يقل ذلك كما مرر الاشارة اليه لو ترك مندورة سقوة لم يقتل
كما علم من تقييد الصلاة باحد من الحسن لانه الذي اوجبها على نفسه وقال

فيما ذكر

فلا يقتل بترك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حدا بل
مقتضى ما قال النووي في فتاويه من كون الحدود تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء
بالكلية لانه قد عذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوبته على الفور لان
من غير قتل فان قيل حد هذا الفعل والحدود لا تسقط بالتوبة **اجيب** بان هذا
الفعل لا يبيها الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل حملها على ما
توجه عليه من الحق ولهذا لا خلاف في سقوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يخرج
على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب **والا** اي وان لم يتب **قتل**
بالسيف ان لم يبدع **احدا** لا كفر الخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس ما
حني يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسامهم
على الله فان ابدع ذلك كان قاتلا تركتها ناسيا او للبرد او نحو ذلك من الاعذار
صحيحة كانت في نفس الامر او باطلا لم يقتل لانه لم يتحقق منه نفيها
عن الوقت بغير عذر لكن يامر بها بعد ذكر العذر وجوبا في العذر الباطل
وندا في الصحاح بان يقول لم صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال نعمت
تركها بلا عذر قتل سوا قال ولم اصلها او سكنت جنابته بعد التأخير ويقتل
تارك الصلاة للصلاة لانه تركها ويقاس بالطهارة الاركان وسائر
الشروط ومحل فيما لا خلاف فيه وفيه خلاف واه بخلاف القوى فقي
فتاوي الفقهاء ولو ترك فاقدا لظهورين الصلاة معتدا او مشاف في الذكر
او مس المرأة او نكاحا لم ينو صلى متعذرا لا يقتل لان جواز صلته يختلف فيه
والصحيح قتله وجوبا بصلوة فقط لظاهر الخبر بشرط اخرجها عن وقت الضرورة

فلا يقتل بترك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حدا بل
مقتضى ما قال النووي في فتاويه من كون الحدود تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء
بالكلية لانه قد عذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوبته على الفور لان
من غير قتل فان قيل حد هذا الفعل والحدود لا تسقط بالتوبة **اجيب** بان هذا
الفعل لا يبيها الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل حملها على ما
توجه عليه من الحق ولهذا لا خلاف في سقوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يخرج
على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب **والا** اي وان لم يتب **قتل**
بالسيف ان لم يبدع **احدا** لا كفر الخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس ما
حني يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسامهم
على الله فان ابدع ذلك كان قاتلا تركتها ناسيا او للبرد او نحو ذلك من الاعذار
صحيحة كانت في نفس الامر او باطلا لم يقتل لانه لم يتحقق منه نفيها
عن الوقت بغير عذر لكن يامر بها بعد ذكر العذر وجوبا في العذر الباطل
وندا في الصحاح بان يقول لم صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال نعمت
تركها بلا عذر قتل سوا قال ولم اصلها او سكنت جنابته بعد التأخير ويقتل
تارك الصلاة للصلاة لانه تركها ويقاس بالطهارة الاركان وسائر
الشروط ومحل فيما لا خلاف فيه وفيه خلاف واه بخلاف القوى فقي
فتاوي الفقهاء ولو ترك فاقدا لظهورين الصلاة معتدا او مشاف في الذكر
او مس المرأة او نكاحا لم ينو صلى متعذرا لا يقتل لان جواز صلته يختلف فيه
والصحيح قتله وجوبا بصلوة فقط لظاهر الخبر بشرط اخرجها عن وقت الضرورة

فيماله وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر
حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصباح **ط**
يطلع الشمس في العصر بغيرها وفي العشاء بطلوع الفجر فيطالب باذانها
اذا ضاق وقتها ويتوعد بالمقتل ان اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج
استوجب القتل بقرينة كلامها بعد وما قيل من انه لا يقتل بل يجوز ويجزى حتى يصلي
كترك الصلوة والركعة والجمعة ويجزى لاجل دم امرئ مسلم الا باحد من ثلاث الشئ الذي في
والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضا
مردود بان القياس متروك بالنصوص والمخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج
الوقت انما هو للمترك بلا عذر على ان يمنع انه لا يقتل بترك القضا مطلقا بل فيه
تفصيل ياتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وان قال اصيلها ظهر كما في
زيادة الروضة عن الشاشي تركها بلا قضاء اذ الظهر ليس قضاء عنها ويقتل
بمخرج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل وتوبة
ان يقول لا تركها بعد ذلك سلا وهذا فيمن يلزمه الجمعة اجماعا فان ابا
حنيفة يقول لا الجمعة الا على اهل مصر جامع وقوله جامع صفة لمصر **وحكم**
بعد قتله **حكم المسلمين في وجوب الدفن** في مقابر المسلمين وفي وجوب
الفعل والصلوة عليه ولا يطس قبره كساير اصحاب الكبار من المسلمين
خاتمة من ترك الصلاة بعد ركوع او سريان لم يلزمه قضاؤها فورا لكن
يسن المبادرة بها او بلا عند لزوم قضاها فورا لتقصير لكن لا يقتل بغايته
قاسه بعد لان وقتها موسع او بلا عذر وقال اصيلها لم يقتل لتوبته
بخلاف ما اذا لم يقل ذلك كما مرر الاشارة اليه لو ترك مندورة سقوة لم يقتل
كما علم من تقييد الصلاة باحد من الحسن لانه الذي اوجبها على نفسه وقال

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely representing the text from the manuscript snippet provided.]

انه كان بالفاحين اسلم كما نقله القاضي ابو الطيب عن الامام احمد وقيل انه اسلم قبل
معلقه بلوغه وعليه الاكثر وجاب عنه البيهقي بان الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ
بعد الصحة قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما نبطت بخمسة عشرة عام
الحديث فقد تكون منوطه قبل ذلك بسن التقيد والقياس على الصلاة وخوها
لا يصح لان الاسلام لا يتقبله وعلى هذا يحال بينه وبين ابويه الكافرين لئلا
يفتنانه وهذه المجلولة مستحبة على الصحيح في الشرح والروضة فيستلطف بالدين
ليأخذ منها فان ابيا فلا حيلولة **تمه** في اطفال الكفار اذا ماتوا ولم يتلقوا
السلام خلاف منتشر والاصح انهم يدخلون الجنة لان كل مولود يولد على الفطرة
فحكمهم حكم الكفار في الدنيا فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وحكمهم
حكم المسلمين في الاخرة كما مر **فصل** في قسم الغنيمة وهي لغة الزبح ورعا
او ما الخ به كخبر محزنة حصلت لنا من كفار اصليين حربيين مما هو
لهم بقتال منا وايجاب خيل اوركاب او نحو ذلك ولو بعد انهم في
القتال او قبل شهر السلاح حين النفا الصغبي ومن الغنيمة ما اخذ من دراهم
او حنطة او لقطه او ما اهدوه لنا وصالحوا عليه والحق باقعة وخرج
منه ما ذكره في تاريخ بغداد في سنة ١٠٠٠ في الخبر القوي على الكفار والقتال في سنة ١٠٠٠
ما ذكره من اهل الذمة من اهل الحرب بقتال فالنصر انه ليس بغنيمة فلا يوزع
وما اخذ من تركته المرتد فانه في لا غنيمة وما اخذ من ذمي كجزية فانه في
ايضا ولو اخذنا من الحربين ما اخذوه من مسلم او ذمي او نحوه بغير حق
لم يملك ولو غنم ذمي ومسلم فهل يصلح لجميع او نصيب المسلم وجهان
اظهرهما الثاني كما رجه بعض المتأخرين ولما كان يقدم من اصل مال الغنيمة
الغنيمة السلب بداهة فقال **ومن اي اذا قتل** سواء شرطه الامام لان
لا قتيلا اعطي سلبه سواء شرطه الامام لان
من قتل قتيلا فله سلبه وروى ابوداود ان ابا طلحة

فوقه التي عليه ليس
منها و قال عونا اذا
بكر او عجز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اللازمة في

فصل في بيان

42/25

من عدم الاستشهاد من ذلالي
عقود

فمنهم من فرادى والواو مع
او والكسرة النسيب الذين
ينزلون على اهل بيته
فيهم من لا يشرب معهم احد منهم
منهم من لا يشرب معهم احد منهم

[illegible]

كلام الزائعي ترجحه لا عراضه عنه بالاجابة ولم يجز بجهاد **ويدفع للفارس**
ثلاثة اسهم له سهم والفرس سهمان للاقتناع فيما رواه الشيخان ومن
 حضر فرس يركبه يسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لا ان حضر
 ولم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا بفرس واحد وان كان اكثر منها لا
 صلوا عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس وكان معه يوم خيبر افراس عربيا
 كان الفرس او غيره كالبدون وهو ما اولى عجيان والخبان وهو ما اوى
 عزي دون امه والمطرف بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء عكسه لان الكرم
 والفارس يحمل من كل منهما ويضربا وتهما كالرجال ويعطى لفرس اعجب اي مهزول فرس
 ولا مالا نفع فيه كالهزم والكبير لعدم فايدته ولا لبعير وغيره كالليل والبغل
 والتمار لا تصلح للحرب بصلاحية الخيل لم ولكن يرضخ لها ويقاوت بينهما كس
 النفع **ويدفع للراجل سهم واحد** لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق
 عليه ولا يرد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة ابن الاكوع رضي الله تعالى عنه في
 وقعة بدرين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم راى منه خصوصية **افنقت**
 ذلك ولا يسهم من الغنيمة **الامن اشركت فيه حسن** بل ست **شرائط الاسلام**
والبلوغ والعقل والحربة والذكورية والصحة فان اختلف شرط من ذلك
 اي محاذي كالكافر والصبي والمجنون والرفيق والمرأة والحشي والزمن **وفسخ له ولم**
يسهم لواحد منهم لانهم ليسوا من اهل فرض الجهاد والرضخ بالصاد والحاء المعجمين
 لغة العطا القليل وشرعا لما دون السهم ويجتهد الامام او امير الجيوش في
 قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى الراية ويقاوت على قدر ترفع الموضع لم
 فيرجح المقاتل ومن مقاتلة اكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة
 التي تداوي الجرحى وتسقي العطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف الغنيمة

وَقَدْ قَاتَلَ الْعُقَابُ عِندَ
بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَانَ
رَأْسُهُمْ كَالْحَمَلِيِّينَ
وَوَضَعُوا لَهُمْ
أَفْئِدَةً يُضَارِبُونَ

والله اعلم بالصواب

فانما يستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوب عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به
سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع المسهام فنقص به عن قدرها كالحكمة
والاروس المقدرة ومحل الرضخ الاحساس الاربعة لانه سهم من الغنيمه حتى
يحصون الوقعة الا انه ناقص وانما يرضخ للذي وما الحق به من الكفار حضر
اثر لاذن الاحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له سواها وان
حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضىخ له بل يعززه الامام ان رآه وان
اكرهه الامام على الخروج الحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضىخ لاستهلاكا
عمله عليه كما قاله الماوردي ويقسم الخمس الخماس بعد ذلك على خمسة ام
فالقسم من خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه الاية الاولى سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط
بوفاته صلى الله عليه وسلم بل يصرف **بعد** صلى الله عليه وسلم للمصالح اي مصالح
المسلمين فلا يصرف من كان في زمن المصالح سد الثغور وسحبها بالعدد
والمنفعة ما عليه من الثغور والمقابلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد
المشركين فيها فاهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون وازراق
القضاة والائمة العلماء بعلوم يتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث
وفقه ومعلمين القرآن والمؤذنين لان بالثغور حفظ المسلمين وليلا
يتطيل من ذكرنا الاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ
الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ويتفرغ لذلك قاله الماوردي
نقل عن الغزالي يعطي العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي
السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

التي ذكرها في الاية الاولى من قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسها الاية الاولى سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل يصرف بعد صلى الله عليه وسلم للمصالح اي مصالح المسلمين فلا يصرف من كان في زمن المصالح سد الثغور وسحبها بالعدد والمنفعة ما عليه من الثغور والمقابلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد المشركين فيها فاهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون وازراق القضاة والائمة العلماء بعلوم يتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلمين القرآن والمؤذنين لان بالثغور حفظ المسلمين وليلا يتطيل من ذكرنا الاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ويتفرغ لذلك قاله الماوردي نقل عن الغزالي يعطي العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

فانما يستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوب عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع المسهام فنقص به عن قدرها كالحكمة والاروس المقدرة ومحل الرضخ الاحساس الاربعة لانه سهم من الغنيمه حتى يحصون الوقعة الا انه ناقص وانما يرضخ للذي وما الحق به من الكفار حضر اثر لاذن الاحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضىخ له بل يعززه الامام ان رآه وان اكرهه الامام على الخروج الحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضىخ لاستهلاكا عمله عليه كما قاله الماوردي ويقسم الخمس الخماس بعد ذلك على خمسة ام فالقسم من خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسها الاية الاولى سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل يصرف بعد صلى الله عليه وسلم للمصالح اي مصالح المسلمين فلا يصرف من كان في زمن المصالح سد الثغور وسحبها بالعدد والمنفعة ما عليه من الثغور والمقابلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد المشركين فيها فاهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون وازراق القضاة والائمة العلماء بعلوم يتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلمين القرآن والمؤذنين لان بالثغور حفظ المسلمين وليلا يتطيل من ذكرنا الاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ويتفرغ لذلك قاله الماوردي نقل عن الغزالي يعطي العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

ويعطى العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

في ذلك العجز

العاجز عن الكسب لضع الغنى والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر اما قضاة
وهم الذين يكونون لاهل الغنى في مغازهم فيرزقون من الاحاس الاربعة لاهل خمس
الخمسة كما قاله الماوردي وكذا ائمتهم ومؤذنيهم وعالمهم يقدم الالهم فالالهم
منها وجوبا واهلها كما في التنبيه سد الثغور لان فيه حفظ المسلمين **تنبيه**
قال في الاجال لم يدفع السلطان الى **مستحقين** حقوقهم من بيت المال فكل
مستحق لا يجوز لاحد اخذ شيء من بيت المال فيه اربعة مذاهب احدها لا يجوز اخذ
شيء اصلا لانه مشترك ولا يدرى قدر حصته منه وهذا غلو والثاني ياخذ كل
يوم قوت يومه والثالث كفاية سنة والرابع ياخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا
هو القياس لان المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنيمه بين الفاعلين والميراث
بين الورثة لان ذلك ملك لهم حتى لو ماتوا اقسام بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق
وارثه انهم واقروه في المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر **والثاني سهم لذوي**
القرى للاية الكريمة **وهم** الم صلى الله عليه وسلم **بنو هاشم وبنو** **اعظم**
ومنه امامنا الشافعي دون بني عبد شمس وبني نوفل وان كان الاربعة اولا
لقد لا يقتصر على ذلك بل يوزع على من في القس على بني الالين مع سواد بني
الاخيرين له رواه البخاري ولا نهم لم يفارقوه في جابلية ولا اسلام حتى انه
لما بعث صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بني الهذيل بل
كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقا ونوفل اخوه لا يهيم وعبد شمس جد
عثمان ابن عفان والعبرة بالنسب الى الاله با اما من انتسب منهم الى الاله
فلا ويشترك في هذا الغنى والفقير والتا ويفضل الذكر كالارث وحكي الامام
فيه اجماع الصحابة **والثالث سهم لئالي** للاية جمع بينهم وهو صغير ذكر
او خنثى وانثى لا اب له اما كونه صغيرا فليخبر لا يتم بعد احتلام واما كونه لا اب
ولا ام له فليخبر لا يتم بعد احتلام واما كونه لا اب له فليخبر لا يتم بعد احتلام

فانما يستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوب عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع المسهام فنقص به عن قدرها كالحكمة والاروس المقدرة ومحل الرضخ الاحساس الاربعة لانه سهم من الغنيمه حتى يحصون الوقعة الا انه ناقص وانما يرضخ للذي وما الحق به من الكفار حضر اثر لاذن الاحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضىخ له بل يعززه الامام ان رآه وان اكرهه الامام على الخروج الحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضىخ لاستهلاكا عمله عليه كما قاله الماوردي ويقسم الخمس الخماس بعد ذلك على خمسة ام فالقسم من خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسها الاية الاولى سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل يصرف بعد صلى الله عليه وسلم للمصالح اي مصالح المسلمين فلا يصرف من كان في زمن المصالح سد الثغور وسحبها بالعدد والمنفعة ما عليه من الثغور والمقابلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد المشركين فيها فاهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون وازراق القضاة والائمة العلماء بعلوم يتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلمين القرآن والمؤذنين لان بالثغور حفظ المسلمين وليلا يتطيل من ذكرنا الاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ويتفرغ لذلك قاله الماوردي نقل عن الغزالي يعطي العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

فانما يستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوب عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع المسهام فنقص به عن قدرها كالحكمة والاروس المقدرة ومحل الرضخ الاحساس الاربعة لانه سهم من الغنيمه حتى يحصون الوقعة الا انه ناقص وانما يرضخ للذي وما الحق به من الكفار حضر اثر لاذن الاحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضىخ له بل يعززه الامام ان رآه وان اكرهه الامام على الخروج الحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضىخ لاستهلاكا عمله عليه كما قاله الماوردي ويقسم الخمس الخماس بعد ذلك على خمسة ام فالقسم من خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسها الاية الاولى سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل يصرف بعد صلى الله عليه وسلم للمصالح اي مصالح المسلمين فلا يصرف من كان في زمن المصالح سد الثغور وسحبها بالعدد والمنفعة ما عليه من الثغور والمقابلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد المشركين فيها فاهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون وازراق القضاة والائمة العلماء بعلوم يتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلمين القرآن والمؤذنين لان بالثغور حفظ المسلمين وليلا يتطيل من ذكرنا الاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ويتفرغ لذلك قاله الماوردي نقل عن الغزالي يعطي العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

فانما يستوي فيه المقاتل وغيره لانه منصوب عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع المسهام فنقص به عن قدرها كالحكمة والاروس المقدرة ومحل الرضخ الاحساس الاربعة لانه سهم من الغنيمه حتى يحصون الوقعة الا انه ناقص وانما يرضخ للذي وما الحق به من الكفار حضر اثر لاذن الاحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلا اذن الامام او الامير فلا رضىخ له بل يعززه الامام ان رآه وان اكرهه الامام على الخروج الحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضىخ لاستهلاكا عمله عليه كما قاله الماوردي ويقسم الخمس الخماس بعد ذلك على خمسة ام فالقسم من خمسة وعشرين لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسها الاية الاولى سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم للاية ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل يصرف بعد صلى الله عليه وسلم للمصالح اي مصالح المسلمين فلا يصرف من كان في زمن المصالح سد الثغور وسحبها بالعدد والمنفعة ما عليه من الثغور والمقابلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي يليها بلاد المشركين فيها فاهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون وازراق القضاة والائمة العلماء بعلوم يتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلمين القرآن والمؤذنين لان بالثغور حفظ المسلمين وليلا يتطيل من ذكرنا الاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم ويتفرغ لذلك قاله الماوردي نقل عن الغزالي يعطي العلماء والقضاة مع الغنا وقد اعطى الى راي السلطان بالمصلحة ويختلف بصيق المال وسعته قال الغزالي ويعطي ايضا

وعندهما حملنا الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم
له أربعة أخماس وخمس خمسة وكل من الأربعة المذكورين بعد في الآية خمس الخمس
كما هو في الفصل قبله وأما بعده صلى الله عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس الخمس
لمصالحنا كما هو أيضا في الفصل قبله **ويعطى أربعة أخماسها** التي كانت له
صلى الله عليه وسلم في حياته **للمقاتلة** أي المرتزقة لعمل الأولين به لأنها كانت لوكول
الله صلى الله عليه وسلم ولم يحصلوا النصر به والمقاتلون بعدهم المرصدون للمقاتل
في مصالح المسلمين بتعيين الإمام لهم سواء مرتزقة لأنهم ارصدوا أنفسهم للذب
على الدين وطلبوا الرزق من مال الله وخروجهم المقتطوعة وهم الذين يغزون إذا
نشطوا وانما يعطون من الزكاة لأن النبي عكس المرتزقة **تتمة** يجب على الإمام
أن يبحث عن حال كل واحد من المرتزقة وعن من تلزم نفقتهم من أولاد وزوجات
ورقيق لحاجة غزو وخدمة أن اعتادها لا رقيق زينة وتجارة وما يكفهم فيعطى
كفائته وكفايتهم من نفقة وكسوف وسائر المكنون بقدر الحاجة ليستفرغ في الجهاد ويراعي في
الحاجة حاله في سروته وضدها والمكان والزمان والرخس والفلا وعادة البلد في
المطاعم والملابس ويزاد إن زادت حاجتهم بزيادة ولدا وحدث زوجة وما لا
يرقب له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للمقاتلة أو لخدمة إذا كان ممن يجرم ويعطى
زوجته وأولاده الذين تلزم نفقتهم في حياته إذا مات بعد أخذ نصيبه ليل تستغل
الناس بالكسب عن الجهاد إذا علموا ضياع عيالهم بعدهم فيعطى الزوجة حتى تنكح
لاغتسابها بالزوج ولو استغنت بكسب وارث أو نحو كوصية لم تعط وحكم
أم الولد كالزوجة وكذا الزوجات ويعطى الأولاد حتى يشتقوا بالكسب أو
نحو كوصية واستنبط السبكي رحمه الله تعالى من هذه المسئلة أن الفقيه أو
المعيد والمدرس إذا مات يعطى زوجته وأولاده ما كان يأخذ ما يقوم بهم

ترغيبا في

في ما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

ترغيبا في العلم كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وافرغ بعضهم بينهما بأن
الاعطاس من الأموال العامة وهي أموال المصالح اقوى من الخاصة كالأوقاف
ولا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لأنه مال معين أخذه
شخص لا يحصل مصلحة لغير العلم في هذا المثل المخصوص فكيف يصرف لأهم
وهذا هو الظاهر **فصل** في الجزية تطبق على العبد وعلى مال الملتزم به
وهي مأخوذة من الجازاة لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضا قال الله
تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تقضي والأصل فيها
قبله جماع الله قاتلوا الذين لا يؤمنون وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم
من مجوس هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب رواه البخاري ومسلم
كما رواه أبو داود والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا وإهانة لهم
وربما يحلهم ذلك على الإسلام وفرض عطا الجزية في الآية بالنزاهة والصفاء
بالتزام أحكامنا وأركانها حصة عاقدة ومعقودة له ومكان ومال وصيغة
وشرط في الصيغة وهي الركن الأول ما مر في شرطها في البيع والصيغة
إيجابا كإقراركم أو أدنت في إقامتكم بدارنا مثلا على أن تلزموا كذا جزية
وتتقوا وحكمنا قبولنا نحو قبلنا ورطينا وشرط في العاقدة كونه أمما يعقد
بنفسه أو بغيره ثم شرع المصنف في شروط المعقود له وهو الركن الثاني
بقوله **وشرايط وجوب ضرب الجزية** على الكفار المعقود لهم **خمس**
خصال الأولى **البلوغ** والثانية **العقل** فلا يصح عقدها مع صبي ولا
مجنون وله من ولها عدم تكليفها ولا جزية عليها وإن كان المجنون بالغا
ولو بعد عقد الجزية إن طبق جنونه فإن تقطع وكان قليلا كساعة من
من شهر لزمته ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وله أثر لزم من يسير الأفاقة كما

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

فما كان يأخذ ما يقوم بهم

بجنته بعضهم وان كان كثير اليوم ويومين فالاصح يلفق زمن الافاقه فاذا
سنه وجبت جزيتها **والثالثة الجزية** فلا يصح عقدها مع الرقيق
ولو مبعضا ولا جزية على ممحق الوق اجماعا ولا على البعض على المذهب
والرابع الذكورية فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله
تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب الذكور
وحكى ابن المنذر فيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه
انه قال اني امر الاجناد لا تاخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا مع خشي
ولا جزية عليه لاحتمال كونه انثى فان بابت ذكوره وقد عقد له الجزية
طالبناه بجزية المدة الماضية عملا بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل
حربي دارنا وبقي مدة ثم اطلقنا عليه لا ناخذ منه شيئا لما مر لعدم عقد
الجزية له والخشي كذلك اذا بابت ذكوره ولم تعقد الجزية وعلى هذا التفصيل
يجوز اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه **والخامسة ان يكون المفقود**
بعه من اهل الكتاب كاليهود والنصارى من العرب والعجم الذين لم يعلم
دخولهم في ذلك الدين بعد سنده لاصل اهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين
لا يؤمنون الى ان قال من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية **او بمن له شبهة**
كتاب كالعجوس لانه صلى الله عليه وسلم اخذها منهم وقال سنواهم سنة اهل
الكتاب ولان لهم شبهة كتاب وكذا تعقد اولاد من تهود او تنصر قبل
النسخ لديمته قبل التبدل وان لم يجتنبوا المبدل منه تغليباً لمحقن الدم ولا
تخلد بجنتهم ولا مناكحتهم لان الاصل في البنات والا بصاح التحريم وتعقد
ايضا لمن شكنا في وقت تهوده او تنصره فلم نعرف ادخلوا في ذلك الذي
اجل قبل النسخ او بعده تغليباً لمحقن الدم كالعجوس وبذلك حكى الصحابة

ايضا من شكلنا في وقت الهوده او ننصره
 قبل النسخ او بعده تغليا الحق المدم كالمج
 قسود لم نعلم ذلك في الاولاد من بعد النسخ
 في ذلك الوقت لم نعلم ذلك في الاولاد من بعد النسخ
 في ذلك الوقت لم نعلم ذلك في الاولاد من بعد النسخ

كما نرى عليه الشافعي فاندرب في قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب من قرون
احد ابويه كتابي والاخر وثني تغليباً لحقن الدم ويحرم ذبيحته ومناكحة نسائه
واحتياطاً ومن ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس عنة
والملأى ومن في معناهم من يقول ان الفلك حي ناطق وان الكواكب السبعة الهة
فلا يقررون بالجزية ولو بلغ ابن ذمي ولم يعط جزية الحق بامنه وان بذلها
عقله والمذهب وجوبها على من وشيخ هرم واعمر وراغب واجبر لانها كانت
على الدار وعلى فقير عجز عن كسب فاذا تمت سنة وهو عسر ففي ذمته حتى يوسر
وكذا حكم العينة الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله
واقل الجزية دينار في كل حول عن كل واحد ما رواه الترمذي وغيره عن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

من الضافة تبا وليم
عوض عن الضافة
باعتل على حد العضة
فأضفة راي فاضلا
وحي رجا جبراه عوف

والجزية

قسوة اذ لم يخف واذا ارى
 ان لا يهرب له ولو اصابه او
 وادرك غير متوقع في وقت
 ذلك حتى انقضى الوقت لها ان
 الا ان يخاف ان لا يهرب له
 واليا فحسب ان لا يهرب له
 حصة وقتها على من لا يهرب
 اى هو ان لا يهرب له وقت بعد
 تنقضي اوقافه ان لا يهرب له
 ولا يؤخذ من اوقافه علمه
 يستلزم ان لا يهرب له من
 قسوة من اهلها ان لا يهرب
 اى هو من اهلها ان لا يهرب
 قسوة من اهلها ان لا يهرب
 قسوة من اهلها ان لا يهرب

والجزنة على التملك ويجعل ذلك ثلاثة ايام فاقل ويذكر عدد رجلا وخيلا
لانه انني للمقرر واقطع للنزاع بان يشترط ذلك على كل واحد او على المجموع
كان ينفذ ويضيفون في كل سنة الفاسم وهم يتوزعون فيما بينهم
او تحمل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم ككنيسة وفاضل مسكن وخبس
طعام وادم وقدرها كل منا ويذكر العلف للدواب ولا يشترط ذكر جنسه
ولا قدره ويجعل على تين ونحوه بحسب العادة الا الشعير ونحوه كالقول
ان ذكره فيقدره ولو كان لواحد دواب ولم يعين عددا منها لم يعلق الا
واحدة على النص والا صل في ذلك ما روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم
صالح اهل ايلة على ثلاثماية دينار وكانوا ثلاثماية رجل وعلى ضيافة
من يبرهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة ايام وليكن
المنزل بحيث يدفع الحر والبرد والركن الرابع العاقد وشرط فيه كونه اماما
ليعقد بنفسه او نائبه فلا يصح عقدها من غيره لانها من الامور الكلية
فيحتاج الى نظر واجتهاد لكن لا يفتقر الى القفود بل يتبع ما منه وعليه
اجابته اذا طلبوا لها ومن اذا لم يحف غايلتهم ومكيدهم فان خاف فلا
لا يكون الطالب جاسوسا يخاف شرهم لم يحجمهم والا صل في ذلك خبر سلم
عن برقة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امره بالامر على الحديث او سمعته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ولا ياذن له الا بشرط احد شي من ساعها كالغسل ولا يقيم فيه بعد اذ ذل الانل
ايام فلو اقام في موضع ثلثة ايام ثم انتقل الى اخري وبينهما مسافة الفص
وهكذا فلا يمنع فان مرضه فيه وثق نقله منه وخيف منه موته تركه مراعاة لا عظم
الضرر في فان مات فيه وثق نقله منه او خيف دفن فيه للضرورة نعم الحربي لا
يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام
بعد عامهم هذا والمراد جميع الحرم لقوله تعالى فان خفتكم عيلة اي فقرا يتعم
من الحرم وانقطاع ما كان لكم بقدرهم من المكاسب فسوف يفتنكم الله
من فضله ومعلوم ان الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه والمعنى
في ذلك انهم اخروا النبي صلى الله عليه وسلم منه فموجبوا بالمنع من دخوله
بكل حال فان كان رسولا خرج اليه الامام بنفسه او ناييه يسمعه فان مرض
فيه خرج منه وان خيف موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه بنش
واخرج منه الى الحل لان بقا حيفته اسد من دخوله حيا ولا يجزى هذا الحكم
في حرم المدينة لا اختص حرم مكة بالنسك وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم

ادخل الكفار سجده وكان ذلك بعد نزول برادة **ويتضمن عقد الذمة**
اي الجزية المستعمل على هذه الاركان الخمسة وقد قال البلقيني بنفس العقد
يشمل الايجاب والقبول والفداء لما خوذ والموجب والقابل فبعله متضمنا
لغالب الاركان ثم بيى ما تضمنه بقوله **الربعة اشياء الاولى ان يؤدى الجزية**
عن يد اي ذلة وصغارا اي احتقار واشد على امرئ ان يحكم عليه بما لا
يقدر ويضطر الى احتماله قاله في الزوائد فيؤخذ برفق كسائر الديون
ويكفي في الصغار المذكور في ايها ان يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد حله كما
فسره الاصحاب بذلك وتفسيره بان يجلس لاخذ ويقوم الكافر ويطاطا

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

وبجني ظهروه ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ لحينه ويضرب لهزيمة
وهما يجمع العم بين الماضغ والاذن من الجانبين مردود بان هذه الهيئة بطلت
ودعوى استجبابها او وجوبها استشهد بها ما ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم
ولا احده من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها **والثاني ان يجزى عليهم**

احكام الاسلام في غير العبادات من حقوق الادميين في المعاملات
وغرامة المثلقات وكذا ما يفتقدون تحريم كالزنا والسرقة دون ما لا يفتقدونه
كشرب الخمر وانما وجب التعريض لذلك في الايجاب لاجزيتها مع الانقياد والاسلام
كالعوض عن التعريض فيجب التعريض له كالتمن في البيع والاحرة في الاجارة
وهذا في حق الرجل اما المرأة فيكفي فيها الانقياد بحكم الاسلام **والثالث**

ان لا يذكر ودين الاسلام لا بخير لا عزاءه فلو خالفوا وطغوا فلا يفتن
فيه وفي القرآن العظيم او ذكر ودين الاسلام صلى الله عليه وسلم بما لا يليق
بقدره تعظيم عزراء والاصح انه ان شرط انتفاض العهد بذلك انتقض ولا
يقتضي **والرابع ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين** كان فالتوهم ولا شبهة وليس كذلك

لهم او امتنعوا من اداء الجزية او من اجرا حكم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا
من ذلك انتقض عهدهم وان لم يشترط عليهم الانتفاض به ويمتنعون ايضا
من سقيم المسلمين خمر او اطعامهم خنزيرا وسماهم قولا شركا لقوله
الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن اظهر اذخر وخنزيرا فاقوس
وعبيد ومتى اظهر واحمى بهم اريق وقباسة انلاف الناقوس وهو
ما يضرب به النصارى لاوقات الصلاة اذا اظهروه ومن حدوث
كنيسة وبيعته وصومعة للرهبان وبيت نار المجوس في بلد احد شاه كبد

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

فصل في بيان ما تضمنه عقد الذمة
من وجوب الجزية على الكافر
والصغار المذكور في ايها ان
يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد
حله كما فسره الاصحاب بذلك

خان فیلی

فاما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فانما هو الذي يدين الناس بالحق والعدل
وانما هو الذي يدينهم بالاسلام ولا اله الا الله

المقصود حصول العلم والبيان وهو حاصل
العلم والبيان

و اما در استنباط فقه سائر الاطوار
از آن افاضه شده اند و از این جهت
در بعضی از کتب فقهیه که در این
موضوع نوشته شده است به این
صورت آمده است که هرگاه کسی
بخواهد در فقه سائر الاطوار
تبحر یابد باید که در فقه امامیه
تبحر داشته باشد و این سخن
صحیح است و در حقیقت فقه
سائر الاطوار بر فقه امامیه
استوار است و بدون تبحر در
فقه امامیه نمی توان در فقه
سائر الاطوار تبحر داشت

291

تنبيه ظاهر كلامه انه لا فوق في منع ركوب الخيل بين النفيس منها والخبيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف الحمير والبغال ولو نفيسة لا يباح خيستها وان كان الكراعبان الناس يركبونها ويركب باكاف وركاب خشب لا جديد ونحو ولا سرج اتباعا لكتاب عمر والمعنى فيه يقيموا عن المسلمين ويركب عرضا بان يجعل رجله من جانب واحد وظهوره من جانب اخر قال الراغب ويحسن ان يتوسط فيفرق بين ان يركب الى سافة قريبة من البلد او بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن اللجم المزينة بالنفدين اما النساء والصبيان ونحوها فلا يمسفون من ذلك كما لا جزية عليهم قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة المولود والامراء كما يمسفون من ركوب الخيل **وبالحون** عند رحمة المسلمين **الى ضيق الطريق** بحيث لا يقفون في هذه ولا يصدمهم جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبدوا اليهود ولا النصراني بالسلام واذا القيتهم احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه اما اذا حلت الطريق عن الرحمة فلا حرج قال في الحاوي ولا يمسفون الا بافراد متفرقين ولا بقرون في مجلس فيه مسلم لان الله تعالى اذ لهم والظاهر كما قال لا اذ عني تحريم ذلك **حائمة** تحريم مودة لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل قد مر في باب الوليمة ان مخالطة مكروهة اجيب بان المخالطة ترجع الى الظاهر والمودة الى الميل القلبي فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه اجيب بان كان دفعه بقطع اسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كما قيل الاساة تقطع عروق المحبة والاولى للامام ان يكتب بعد الكف عفا الذمة اسم من عفا بدينه وخليته ويتعرض لسنة اهو شيخ ام شاب ويصف اعضاء الظاهرة من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه

انما هو من مودة الكافر
والظاهر كما قال لا اذ عني تحريم ذلك
حائمة تحريم مودة لقوله تعالى
لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل
قد مر في باب الوليمة ان مخالطة
مكروهة اجيب بان المخالطة ترجع
الى الظاهر والمودة الى الميل القلبي
فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص
فيه اجيب بان كان دفعه بقطع اسباب
المودة التي ينشأ عنها ميل القلب
كما قيل الاساة تقطع عروق المحبة
والاولى للامام ان يكتب بعد الكف
عفا الذمة اسم من عفا بدينه وخليته
ويتعرض لسنة اهو شيخ ام شاب
ويصف اعضاء الظاهرة من وجهه
ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه

والنفس واسنانه واناد وجهه ان كان فيه انار ولونه من سمر او شقر وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عرفا مسلما بضبطهم ليعرفه بمن مات او اسلم او بلغ منهم او دخل فيهم واما من يجزهم يودي كل منهم الجزية او يستكي الى الامام من تقدي عليهم منا او منهم فيجوز جعله عرفا لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه في العرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره **كتاب الصيد** مصدر صا يصيد فتم اطلق الصيد على المصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم **والذبايح** جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا افرد المصنف وجمع الذبايح لانها تكون بالسكين او السهام او الجوارح والاصح في ذلك قوله تعالى واذا احللتهم فاضطادوا وقوله تعالى الا ما ذكيتم وقوله تعالى احل لكم الطيبات والذكي من الطيبات **تنبيه** ذكر المصنف كاشفا عن ذبح الذبايح والاصح في ذلك قوله تعالى واذا احللتهم فاضطادوا وقوله تعالى الا ما ذكيتم وقوله تعالى احل لكم الطيبات والذكي من الطيبات فقال وهو انساب قال ابن قاسم ولعله وجه التسمية ان طلب الحلال فرض عين انتهى وان كان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر اربعة ذبح والذبيحة ذبايح وقد شرع في بيان ذلك فقال **وما قدر** يفهم القاف على البناء للمفعول **على ذكائه** بالجمعة اي ذبحه من الحيوان المأكول **فركائه** استقلاله **في حلقه** ولينها **اجماعا** هذا هو الركن الاول والثاني وهو الذبح والذبيحة والحق اعلى العنق واللينة بفتح اللام المشددة اسفله وقيدت اطلاقه بالاستقلال لانه مراده فلا يرد حل الجنين الموجود ميتا في بطن امه ولم يذبح ولم يعقر لان حل بطريق التبعية لذكاة امه كما سباني في كلامه ويشترط في الذبح قصد فلو سقطت مذبته على مذبج شاة او احتكت بها فانه تحت او استرسلت جازية بنفسها فقتلت او ارسل سمها لا لاصيد فقتل صيدا حرم كجارية ارسلها وغابت عنه

انما هو من مودة الكافر
والظاهر كما قال لا اذ عني تحريم ذلك
حائمة تحريم مودة لقوله تعالى
لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل
قد مر في باب الوليمة ان مخالطة
مكروهة اجيب بان المخالطة ترجع
الى الظاهر والمودة الى الميل القلبي
فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص
فيه اجيب بان كان دفعه بقطع اسباب
المودة التي ينشأ عنها ميل القلب
كما قيل الاساة تقطع عروق المحبة
والاولى للامام ان يكتب بعد الكف
عفا الذمة اسم من عفا بدينه وخليته
ويتعرض لسنة اهو شيخ ام شاب
ويصف اعضاء الظاهرة من وجهه
ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه

كل ما هو من جنس الانسان
او من جنس الحيوان
او من جنس النبات
او من جنس المعدن
او من جنس النار
او من جنس الماء
او من جنس الهواء
او من جنس الارض

مع الصيد او جرحه ولم يثبته بالجرح الى حركة مذبح وغابت ثم وجهه ميتا فيها
فانه كرم لاحتمال ان موته بسبب اخر وما ذكر من التحريم في الثانية فهو ما عليه
الجمهور وان اخذوا النوى في تصحيحه الحل ولورى شياطينه حجر اورى
تطيع ظبا فاصاب واحدة فيه او قصد واحدة منه فاصاب غيرها حل ذلك
لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور **وما لم يقدر** بضم حرف المضارعة على
البناء للمفعول **على ذكاته** لكونه متوحشا كالضبع **ذكاته** عقره اي جرح مروح
لروح في اي موضع كان العقر من بدنه بالاجماع ولو نوحش انسي كعبير
نذ فهو كالصيد يحل بجرحه في غير مذبحه **حيث قدر عليه** بالظفر ويحل باليد
بارسال الكلب عليه كما قاله في الروضة **تنبيه** يتناول اطلاق المصنف ما في
لو نردى بعير في يار ولم يقدر على ذكاته فيحل بجرحه في غير المذبح وهو ما
كذلك على الاصح في الروايد ولا يحل بارسال الكلب عليه كما صح في المنهاج
من زيادته والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل
الجارية ولو نردى بعير فوق بعير فغرز رمحا في الاول حتى نفذ منه الى
الثاني حلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الاسفل بقل
الا على لم يحل ولو دخلت الطعنة اليه وشك هل مات بها او بالثقل لم يحل
كما هو قضية ما في فتاوى البغوي **ويستحب في الذكاة** اي ذكاة الحيوان
المقدور عليه **اربعة اشياء** الاول **قطع كل الحلقوم** وهو حرق النفس
والثاني قطع كل المري وهو بفتح الميم والمد والضمرة في اخر جحر الطعاف
والشراب **والثالث والرابع** قطع كل **الودجين** بفتح الواو والدال المهملة
والجيم وهما عرقان في صحن الحنفي العنق محيطان بالحلقوم وقيل بالمرور هما
الوريدان من الاودي لانه اوجي واسهل لخروج الروح فهو من الاحسان

في الذبح

الذبح هو ما يذبح به
الذبح هو ما يذبح به
الذبح هو ما يذبح به

كل ما هو من جنس الانسان
او من جنس الحيوان
او من جنس النبات
او من جنس المعدن
او من جنس النار
او من جنس الماء
او من جنس الهواء
او من جنس الارض

في الذبح ولا يثبت قطع ما وراء ذلك **تنبيه** مراد المصنف ان قطع هذه الاربع
مستحب لان قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي اذ قطع الحلقوم
والمرئ واجب واليد اشار بقوله **والمري منها** اي الاربع المذكورة في الحل **شأن**
وها قطع كل الحلقوم وكل المري مع وجود الحياة المستقرة او قطعها لان الذكاة
صادقة وهو حي كالوقطع يد حيوان ثم ذكاه فان لم يسرع قطعها ولم يكن فيه
حياة مستقرة بل انتهى حركته مذبح لم يحل لانه صار ميتة فلا يفيد الذبح بعده
تنبيه لو ذبح شخص حيوانا واخرج اخرامعاه او خمس خاصرته معالم يحل لان
التذيق لم يتحقق بقطع الحلقوم والمري قاله في اصل الروضة سوا كان ما قطع به
الحلقوم مما يذوق لو انفراد او كان يعين على التذيق ولو اقرن قطع الحلقوم
يقطع رقبته الشاة من قفاها بان اخرى سكين من العفا وسكين من الحلقوم حتى
التقيا في ميتة كما صرح به في اصل الروضة لان التذيق انما حصل بذبح ولا
يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقربته
ولو عرفت بسنة الحركة وانفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدم ما يحل عليه الهلاك
فلو وصل بجرح الى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصل ان الحياة
المستقرة عند الذبح تارة تنبثق وتارة تقطع بعلا مات وقراين فان شككنا
في استقرارها حرق للشك في البيع وتغلبا للتحريم فان مرض او جاع قد جحه
فان مرض وقد صار اخر من حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات
الطعام بغير حتى صار اخر من كان سببا يحال الهلاك فلم يحل على المعتمد ولا يشترط
في الذكاة قطع الجلد التي فوق الحلقوم والمري فلو ادخل سكين باذن تغلبت
وقد انزل وقطع الحلقوم والمري داخل الجلد لا جل جلد وبه حياة مستقرة حل وان
ذبحه حرم عليه التعذيب ويسن تجر ابل في اللثة وهي اسفل العنق كما مر لقوله تعالى
الذبح هو ما يذبح به
الذبح هو ما يذبح به
الذبح هو ما يذبح به

الذبح هو ما يذبح به
الذبح هو ما يذبح به
الذبح هو ما يذبح به

عنقها

فانزاد

فوائد بعد از ویام برضا

هذه هي الامور التي هي في الدنيا
والتي هي في الآخرة
والتي هي في الآخرة
والتي هي في الآخرة

قوله او عقبه اي اذا اكلت منه
بعد ما سكت عن شربها فلا يغزاه كونه

[illegible]

الكلب من الصيد نجس كغيره مما نجسه الكلب والاصح انه لا ينجس عند وانه
لا بد من غسله سبعاء واربعة في احدها كغيره وانه لا يجب ان يفور العفن
ويطرح لانه لم يرد ولو تخالفت الجارحة على صيد فقتلته بنقلها او نحو
كعضها وصد منها ولم تجرحه حل في الاظهر لعموم قوله تعالى فكلوا مما امسكن
الاية عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو الالة فقال **وتجوز الزكاة بكل ما**
يجرم كالحديد وفصيب وجرور صاص وذهب فضة لانها تسرع
في انزهاق الروح **الابالسن والظفر** وباقي العظام متصلة كان او منفصلا
من ادمي او غيره نجس كغيره يجرى ما انظر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فذي
الجشنة والحق بذلك باقي العظام واليهي عن الذبح بالعظام قبل تعديده
قال ابن الصلاح وماذا اليه ابن عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم
معناه لا تنجس بها فانها نجس بالدم وقد نهيت عن نجسها في
الاستنجاء لكونها طعام اخوانكم من الحي ومعنى قوله واما الظفر
فذي الجشنة انهم كفار وقد نهيت عن التشبيه بهم نعم ما قلته
الجارحة بظفرها او نابها حلال كما علم مما مر وخرج بمجدد ما لو قتل
بمنقل كبندقة وصوت وكسهم بلا فصول واحد او سهم وبندقة او
اخنق ومات باحولة منصوبه لذلك او اصابه سهم فوقع في طرف
جبل ثم سقط منه فيه حياة مسفرة ومات حرم الصيد في جميع هذه
المسايل ما في الفتل بالمنقل فلانة موقوفة فانها ما قتل بحجر او نحو
مما الاحدم واما موته بالسهم والبندقة وما بعدهما بشئ مبيح ومحرم
فقلب الحي لانه الاصل في الميتات واما الخنقة بالاحولة فنقله

فسمي في الركن الثالث اي بعضه
اي وبعضه الاخر فسمي وبعضه
اي وبسببه في ذلك باعتبار الجارحة
تفصل الالة وان كانت الالة
ثانيا عند احوال الالة ان كان

فسمي وبسببه
اي وبسببه
اي وبسببه
اي وبسببه

نقوا والخنقة

تقوا والخنقة ثم شرع في الركن الرابع وهو الذبح فقال **وتحل ذكاة وصيد**
كل مسلم ومسلمة وكتابي وكتابية محل من اكلتها لاهل ملتها قال تعالى
وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس انما حلت ذبايح اليهود
والنصارى من اجل انهم امنوا بالتوراة والانجيل رواه الحاكم وصححه ولا اثر
للرق في الذبايح فتحل ذكاة امة كتابية وان حرم من اكلتها العموم الاية
المذكورة **ولا تحل ذكاة مجوسي ولا وثني** ولا غيرها ممن لا كتاب له ولو
شارك من لا تحل من اكلتها مسلما في ذبح او اصطيد حرم المذبح والمهاد
تقليبا للتحريم ولو ارسل المسلم والمجوسي كلبين او سهمين على صيد فان
سبق الة المسلم الة المجوسي في صورة السهمين او كلب المسلم كلب المجوسي
في صورة الكلبين فقتل الصيد ولم يقتله بل انفاه الى حوكمة مذبح حار ولو
انعكس ما ذكر او جرحاه معا وحصل الهلاك بهما او جهل ذلك او جرحاه
مربيا ولكن لم يذف فهلك بها حرم الصيد في مسئلة العكس وما عطف
عليها تقليبا للتحريم **فايدة** قال النووي في شرح مسلم قال بعض العلماء
والحكمة في اشتراط الذبح وانها راد الدم تميز حلال اللحم والشحم من حرامها
وتنبية على تحريم الميتة لبقاء دمها ويحل ذبح وصيد صغير مسلم او كتابي
ميز لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلما فاذبح
تحت الادلة كالبائع وكذا صغير غير مجرب ومجنون وسكران تحل ذبيحتهم
في الاظهر لانهم قصده ارادة في الجملة لكن مع الكراهة كما نص عليه في
الام خوفا عن عدولهم عن محل الذبح ويكره ذكاة اعى لذلك ويجوز صيده
يرمي وكلب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يري الصيد
واما صيد الصغير غير المميز والمجنون والسكران فمقتضى عبارة المتأخر انه

اعلم اننا لا نكتب
في كتابنا
في كتابنا
في كتابنا

فسمي وبسببه
اي وبسببه
اي وبسببه
اي وبسببه

تسلیه
ند کلک و فصل و قلمه از
تغیله فصل و قلمه
مانند طرح و فصل

[illegible]

الساقفة

وَمِنَ الْأَسْعَافَاتِ فَطَاهِرٌ قَالِقًا وَمِنَ الصَّوْفَانِ وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارُهَا أَثَانًا
وَمَتَاعًا إِلَى جَنِينٍ وَضَرَجَ بِالْمَاكِ الْخَوَّشِ شَعْرٌ غَيْرُهُ فَخْمٌ وَمِنْهُ شَعْرٌ عَضْوَابِيٌّ مِنْ

فاسق او كتابي انه ذبح هذه الشاة مثلاً حل الكلب لانه من اهل الذبح فلن كان

في البلد بحوس ومسلمين وجهل ذابح الحيوان هلهوسم او بحوسي لم يحل
تذكاره في الايام الثلاثة والاصابع مرفوعة ان كان المسلم اكله كما في

فصل في معنى الجوس كل من لم يحل ذبيحة فصل

في الاطعمة جمع طقام اي بيان ما يحل اكله واشربه منها وما يحرمه معرفة

نعم ثبت من حرام فالنار اولوه والا صل فيها تولى قل لا اجد فيما اوحى الي

محرم الاية قوله تعالى وتجعل لهم الطبقات ويجرم الخبايا وكل حيوان لانفسه

بفكره ولا يقدمه استطائنه العرب وهم اهل اريثرة وخصب اهل

طبائع سليمة سواء كانوا سكان بلاد أو قرى في حال رفاهية **وهو حلال**
 البلاء **جدا** **وإد الشعة** **تجدهم** **كاسا** **أق** **ولاهم** **هم** **فلا** **استطاعتهم**

وكل حيوان استخسنته العرب اي عدوه خبيثا فهو حرام الا ما اى

حيوان ورد الشرع بابا حته كما سيأتي فلا يكون حراما لأن الله تعالى

كل العالم لا تتجالد اجماعهم على ذلك عادة لاختلاف طبائعهم فتعني ان يكون

فصل في معرفة ما لا خلاف فيه

عقود

واللينة

فان الصورة الاصل ومن المتولد من ما كور وغيره السمع
انه متولد بين الدب والضبع والبغل لتولد بين
زرافة وهي بفتح الزين وضنها وبتحجها جرم صاحب

التبنيه وقال النووي في المجموع انه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة التحريم
 وحكى ان البغوي في مجله قال الاذري وهو الصواب ومنقول اللغة
 انها متولدة بين ما كولين من الوحشي وقال الرزكيني ما في المجموع سهو
 وصواب العكس انتهى وهذا الخلاف يرجع الى الوجود ان ثبت انها متولدة
 بين ما كولين فابقوله حولا ظاهره والا فاعتمد ما في المجموع ويحل كركي وبط
 واوز ودجاج وحمام وهو كل ما عب وهدر وما على شكل عصفور وان
 اختلف لونه كعندليب وهو الهزار وصعوة وهي صفار العصفور ويحل غراب
 الزرع على الاصح وهو اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون بحمر المسفار
 والرجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه الفواحت واما ما عدا الاطبع
 الحرام غراب الزرع الحلال فانواع احدها العقعق ويقال له الققعق
 وهو ذو لونين ابيض واسود طويل الذنب قصير الجناح عيناها شهاب
 الرقيق صوته العقعقة كانت الغرث شام بصوته فانيها الغراف الكبير
 ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان حرامان لجنسهما ثالثها
 الغداف الصغير وهو اسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم
 كما صح في اصل الروضة وحري عليه ابن المقرئ لانه يقتل الغراب في جوفه
 وقيل يحل كما هو قضية كلام الراعي وهو الظاهر وقد صرح مجله البغوي
 والجرجاني والرويان وعلايه بانه يأكل الزرع واعتمده الاسنوي والبلقيني
ويحل المضطر اي يجب عليه اذا خاف على نفسه في حال **المخضنة** يسمي
 مفتوحتين بينهما خاء معجمة وبعد هاء صاد اي الجماعة موتا او مرضا
 مخوفا او زيادة او طول مرته او انقطاعه عن رفقة او خوف ضعف عن شيء
 او كروب ولم يجد حلالا يأكل **ان يأكل من الميتة المحرمة** عليه قبل اضطراره
 بخارم

قوله وهو انما هو متولد
 بين ما كولين
 فابقوله حولا
 ظاهره والا فاعتمد
 ما في المجموع
 ويحل كركي وبط
 واوز ودجاج
 وحمام وهو كل ما عب
 وهدر وما على شكل
 عصفور وان اختلف
 لونه كعندليب
 وهو الهزار وصعوة
 وهي صفار العصفور
 ويحل غراب الزرع
 على الاصح وهو اسود
 صغير يقال له الزاغ
 وقد يكون بحمر
 المسفار والرجلين
 لانه مستطاب
 يأكل الزرع يشبه
 الفواحت واما ما عدا
 الاطبع الحرام غراب
 الزرع الحلال فانواع
 احدها العقعق
 ويقال له الققعق
 وهو ذو لونين
 ابيض واسود
 طويل الذنب
 قصير الجناح
 عيناها شهاب
 الرقيق صوته
 العقعقة كانت
 الغرث شام
 بصوته فانيها
 الغراف الكبير
 ويسمى الغراب
 الجبلي لانه لا
 يسكن الا الجبال
 فهذان حرامان
 لجنسهما ثالثها
 الغداف الصغير
 وهو اسود
 رمادي اللون
 وهذا قد اختلف
 فيه فقيل يحرم
 كما صح في اصل
 الروضة وحري
 عليه ابن المقرئ
 لانه يقتل الغراب
 في جوفه
 وقيل يحل كما هو
 قضية كلام
 الراعي وهو
 الظاهر وقد
 صرح مجله
 البغوي والجرجاني
 والرويان
 وعلايه بانه
 يأكل الزرع
 واعتمده
 الاسنوي
 والبلقيني
ويحل المضطر
 اي يجب عليه
 اذا خاف على
 نفسه في حال
 المخضنة
 يسمي مفتوحتين
 بينهما خاء
 معجمة وبعد
 هاء صاد اي
 الجماعة موتا
 او مرضا مخوفا
 او زيادة او
 طول مرته او
 انقطاعه عن
 رفقة او خوف
 ضعف عن شيء
 او كروب ولم
 يجد حلالا
 يأكل ان يأكل
 من الميتة
 المحرمة عليه
 قبل اضطراره
 بخارم

لان تاركه ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع الهلاك باكل الحلال وقد
 قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ولا تقتلوا انفسكم ولا بشرط فيما يحيا
 تحقق وقوعه لو لم يأكل بل يكفي في ذلك الظن كما في الاكراه على اكل ذلك
 فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على الموت بل لو انتهى الى هذه الحالا
 لم يحل له اكله فانه غير مفيد كما صرح به في اصل الروضة **تبنيه** يستثنى
 من ذلك العاصي بسفره فلا يساح له الاكل حتى يتوب قال البلقيني وكالعا
 بسفره مراق الدم كالمرة والحربي فلا ياكلان من ذلك حتى يسلم قال وكذا
 مراق الدم من المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك
 الصلوة ومن قطع الطريق قال ولم ارض تعرض له وهو متعين **تبنيه** قتل في صح
 اضم كلام المصنف اطلاق الميتة المحرمة التحريم بين انواعها الميتة شاة
 وحمار لكن لو كانت الميتة من حيوان نجس في حياته كخنزير وميتة حيوان
 طاهر في حياته كحمار وجب تقديم ميتة الطاهر كما صح في المجموع وهو
 المعتمد وان خالفه الاسنوي ثم ان توقع المضطر حلالا على قرب البحر
 ان يأكل غير ما **يسد رقعة** لانه فاع الضرورة به وقد يجد بعده حلالا فيقول
 نقا غير محتانف لانه قيل اراد به الشيع قال الاسنوي ومن تبعه والرق
 بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر ان السد
 المذكور بالشين المعجمة لا بائنه بل قال الاذري وغيره الذي حفظه انه بائنه
 وهو كذلك في الكتب والمعني عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك
 بسبب الجوع **نهم** ان خاف تلفا او حدوث مرض او زيادة ان اقتصر
 على سد الرق جازت له الزيادة بل وجبت لئلا يهلك نفسه **تبنيه** يجوز
 له التردد من المحرمات ولورحي الوصول الى الحلال ويبدأ وجوبا بلغة حلالا
 ولو بدأ حلالا

قوله وهو انما هو متولد
 بين ما كولين
 فابقوله حولا
 ظاهره والا فاعتمد
 ما في المجموع
 ويحل كركي وبط
 واوز ودجاج
 وحمام وهو كل ما عب
 وهدر وما على شكل
 عصفور وان اختلف
 لونه كعندليب
 وهو الهزار وصعوة
 وهي صفار العصفور
 ويحل غراب الزرع
 على الاصح وهو اسود
 صغير يقال له الزاغ
 وقد يكون بحمر
 المسفار والرجلين
 لانه مستطاب
 يأكل الزرع يشبه
 الفواحت واما ما عدا
 الاطبع الحرام غراب
 الزرع الحلال فانواع
 احدها العقعق
 ويقال له الققعق
 وهو ذو لونين
 ابيض واسود
 طويل الذنب
 قصير الجناح
 عيناها شهاب
 الرقيق صوته
 العقعقة كانت
 الغرث شام
 بصوته فانيها
 الغراف الكبير
 ويسمى الغراب
 الجبلي لانه لا
 يسكن الا الجبال
 فهذان حرامان
 لجنسهما ثالثها
 الغداف الصغير
 وهو اسود
 رمادي اللون
 وهذا قد اختلف
 فيه فقيل يحرم
 كما صح في اصل
 الروضة وحري
 عليه ابن المقرئ
 لانه يقتل الغراب
 في جوفه
 وقيل يحل كما هو
 قضية كلام
 الراعي وهو
 الظاهر وقد
 صرح مجله
 البغوي والجرجاني
 والرويان
 وعلايه بانه
 يأكل الزرع
 واعتمده
 الاسنوي
 والبلقيني
ويحل المضطر
 اي يجب عليه
 اذا خاف على
 نفسه في حال
 المخضنة
 يسمي مفتوحتين
 بينهما خاء
 معجمة وبعد
 هاء صاد اي
 الجماعة موتا
 او مرضا مخوفا
 او زيادة او
 طول مرته او
 انقطاعه عن
 رفقة او خوف
 ضعف عن شيء
 او كروب ولم
 يجد حلالا
 يأكل ان يأكل
 من الميتة
 المحرمة عليه
 قبل اضطراره
 بخارم

المطبعة

فوله فعلية ان تبقا سلم
فوسيلة الاكبر دون اسم
المستعمل لا يجيب على التفتيد

قولاً لا يفسد في تصورهم هذا الجواب
ضعيف لأنه يفيد أنهم ممنونون
باعتقاده ولا يرجع إليهم ممنونون
ليس موافق ونسوا كذا قالوا إلا
لأننا لا نعلم موت غيرهم بل
الفضل لا يجد إلا أو أقيم
وبعدوه أنه تعرض

قطعه من جیوان

بقال میا جلد ۱۰۰

[illegible]

عقرب الماء وحية ونسما وسلاحف يضم السنين وفتح الام
 لحبث لحمها والنبهي عن قتل الضفدع **قاعدة** روى القزويني عن
 رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض الف
 امته متمايزة في البحر واربعماية في البر وقال مقاتل ابن حيان خلق الله
 تعالى ثمانون الف اربعون الفا في البحر واربعون الفا في البر **ودان حلا**
لان وهما الكبد بكر الموحدة على الاصح **والطحال** بكر الطحال الحديث
 ليا ميسران ودمان السمك والجراد والكبد والطحال رفعة بن ماجه بسند
 عن ضعيف عن بن عمر رضي الله تعالى عنهما وصحح البيهقي وقعه عليه وقال حكمه
 حاتم المرفوع وكذا قال في مجموع ابن عمر هو القليل املت لنا وان يكون به
 الصيغة مرفوعة **تمة** افضل ما كانت منه كسبك من زراعة لانها اقرب
 الى التوكل ثم من صناعة لان الكسب فيها يحصل بكبد ايدين ثم من تجارة
 لان الصناعات كانوا يكتسبون بها ويجرم ما يضر البدن والفعل كالجس
 والزنا والربا والسرقة والسم كالافيون وهو من الخشخاش لان ذلك مضر
 بالبدن لا يضر النفس **قاعدة** قال تعالى ولا تلغوا بآيكم الى التهلكة قال الزركشي في شرح التبيين
 وهو ما يحرم كل الشوي للامور وهو ما يفي عليه عطا بعد استوائه لا ضرارة بالبدن
 بين ترك البسط في الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السافهين
 يدع اليد حاجة كقرا الضيق واوقات التوسعة على العيال كيوم عاشوراء
 لم يقصد به لان التفاخر والتكاذب يلطيط خاطر الضيق والعيال
 وقضاء وطرهم مما يشتهون في عطاء النفس شهواتها المباحة ما احب حكاها
 الما وادي منها وقهرها كيد تطفئ اعطا وها تحيا على نشاطها وبعثا
 وحائيتها والاشبه التوسطين الا من لان في طائفتها الكل سلاطة

قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع
 قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع
 قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع
 قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع

عليه وفي غيرها

عليه وفي غيرها بلادة ويسن حمل من الاطعمة وكثرة الايدي على الطوام وان
 يحمل الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى ابو داود بسند صحيح انه صلى
 الله عليه وسلم كان اذا اكل وشرب قال الحمد لله الذي اطعم واسقى ولو تعة ما
 وجعل له خراجا **فصل في الاضحية** مشتقة من الضحوة وسميت باول زمان
 فعلها وهو الضحى وهي بضم حاء تنها وكسرها وتشديد يائها وتخفيفها
 ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم العياد الى اخر ايام التشريق والاصل
 فيها قبل الاجماع قوله تعالى فاعل لربك وانحر فان اشهر الاقوال ان المراد
 بالحلة صلاة العيد وبالحضاضا وبخبر الترمذي عن عايشة رضي الله
 تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عاين ادم يوم النحر من عمل
 احب الى الله من اذاقة الدم انها لتاتي يوم القيمة بقرودها واغلاها
 وان الدم يقع من الله مكان قبل ان يقع على الارض فاستطابوا وطيبوا
 بها نفسا **الاضحية** بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهم
 كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به **سنة** مؤكدة في حقنا على الكفاية ان
 تعدد اهل البيت فاذا فعلها واحد من اهل البيت كفي عن الجميع والا
 فسنة عين والمخاطب بها المسامحة البالغ العاقل المستطيع وكذا المبعث
 اذا ملك ما لا يبعضه نحو قال في الكفاية قال الزركشي ولا بد ان يكون
 فاضلة عن حاجة وحاجة مؤنة لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه
 يكفي ان يكون فاضلا عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله
 كما في صدقة التطوع وينبغي ان تكون فاضلة عن يوم العيد وايام التشريق
 فانه وقتها كما ان يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا
 فيها ان تكون فاضلة عن ذلك واما المكاتب فهي منه تبرع فيجري فيها

قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع
 قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع
 قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع
 قوله الذي اسما في النوع والثاني الذي اسما في النوع والثالث الذي اسما في النوع والرابع الذي اسما في النوع

ما يجري في سائر تربيته **تنبيه** شمل كلام المصنف أهل البوادي والحضر
والسفر والحاج وغيره لأنه صلى الله عليه وسلم فحى في منى عن نسيه بالقر
رواه الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها
وقال الشافعي لا رخص في تركها لمن قدر عليها فبكره للقادر تركها وبين
لمريد ها أن لا يزال شعره ولا ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحى ولا يجلب
بالنذر وبين أن يذبح الأضحية الرجل بنفسه إن أحسن الذبح للاتباع
أما المرأة فالسنة لها أن تؤكل كما في المجموع والخشني مثلها ومن لم يذبح
لعذر أو غيره فليشهدها كما روي الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال
لغاطلة رضي الله تعالى عنها قومي إلي فحييتك واشهد يها فإنه باور قطرة
من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا لك
وأهل بيتك فاهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة
وشرط التضحية نعم بل وبقر وعظم لقوله تعالى ولعلنا منكم لبد
كروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة
تتعلق بالحيوان فاحتقت بالنعم كالزكاة **ويجزي فيها من النعم**
من الضأن وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو اجزى قبل تمام
السنة أي سقطت أسنانه اجزى العموم أحمد فخصوا بالجذع من الضأن فإنه
جاذي ويؤون ذلك الباعوخ بالن أو الاحتلام فإنه يلقى أسبقها
كما صرح به في أصل الروضة **والثني من المعز** وهو ما استكمل سنتين وطفن
في الثالثة **والثني من الإبل** وهو ما استكمل خمس سنين وطفن في السادسة
والثني من البقر الأسي وهو ما استكمل سنتين وطفن في الثالثة وخرج بقيد
الأنسي الوحشي ولا يجزي في الأضحية وإن دخل في اسم البقر ويجزي التضحية

هذا هو الأصل في التضحية
فإن كان من البهائم
فكانت تضحية
وإن كان من الدواب
فكانت ذبحة
وإن كان من الثمرات
فكانت صدقة

فإن كان من البهائم
فكانت تضحية
وإن كان من الدواب
فكانت ذبحة
وإن كان من الثمرات
فكانت صدقة

هذا هو الأصل في التضحية
فإن كان من البهائم
فكانت تضحية
وإن كان من الدواب
فكانت ذبحة
وإن كان من الثمرات
فكانت صدقة

بالذكر أفضل

بالذكر أفضل على الأصح المنصوص أن لحمه أطيب كما قال الأفعى ونقل في المجموع
في باب الهادي عن الشافعي أن الأنثى أحسن من الذكر لأنها أطيب لحمها
ولم يحل غيره ويمكن حمل الأول على ما إذا لم تكثر نزوانه والثاني على ما إذا
كثر **تنبيه** لم يعرف كثير من الفقهاء لأجزاء الخشني في الأضحية وقال النووي
أنه يجزي لأنه ذكر وأنثى وكلاهما يجزي وليس فيه ما ينقص اللحم **ويجزي**
البقرة عن الاشتراك فيها عن **سبعة** لما رواه مسلم عن جابر رضي
الله تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهنئين
بالح فامرنا أن نشترك في الأبل والبقر كل سبعة متان في بدنة وسواء اتفقوا
في نوع القرية أم اختلفوا كما إذا قصار بعضهم التضحية وبعضهم الهادي
وكذا لو أراد بعضهم اللحم وبعضهم التضحية ولهم قسمة اللحم لأن قسمة
قسمة أفراز على الأصح كما في المجموع **وكذا البقرة تجزي عن سبعة** الحديث
المار تنبيه لا يختص جزأ البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية بل ولو
لزم شخصاً سبع شياة بأسباب مختلفة كالتمتع والقران والقوات و
مباشرة محظورات لأحرام جاز ذلك بدنة أو بقرة **وتجزي النيات**
المعينة من الضأن أو المعز عن **واحد** فقط فإن ذبحها عنه وعن أهله
أو عنه واشترك غيره في ثوابها جاز وعليه حمل خبر مسلم رضي الله عليه
وسلم بكشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال في
المجموع وكما يستدل به لذلك لحذر الصحيح في الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري
قال كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهي
الناصر فعاترت مباحات وخرج بمعينة الاشتراك في شاتين مشاعيتين
بين اثنين فإنه لا يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين

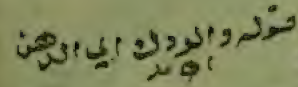
هذا هو الأصل في التضحية
فإن كان من البهائم
فكانت تضحية
وإن كان من الدواب
فكانت ذبحة
وإن كان من الثمرات
فكانت صدقة

مشتا عتين او بدنين كذلك لم تجزعتهم ذلك لان كل واحد لم يخص به
بدنة او بقرة من كل واحد من ذلك والمتولد بين ابل وبقرة وبقرة وغنم يبيع
انه لا يجزي عن اكثر من واحد وفضل انواع التضحية بالنظر لا قامت شوا
رها بدنة ثم بقرة لان لحم البدنة اكثر ثم ضان ثم معز لطيب الضان على
المعز ثم المشتركة في بدنة او بقرة اما بالنظر للحم فالحم الضان خيرها وبيع
شياه افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشار كذا في بدنة او بقرة
للا نفراد باراقة الدم واجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فا
لسمينه افضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضلية في الذوات واما في
الالوان فالبيضا افضل ثم الصفرا ثم العفرا وهي التي لا يصفوا بياضها
ثم الحمراء ثم البلقا ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن النظر وقيل لطيب
الحكم وروي الامام احمد خبر الدم عفر احب الي الله تعالى من دم
سودوني **والربع لا تجزي في الضحايا الاول العول** بالمد البين

عورها بان لم تبصر باحدى عينيها وان بقيت الخرقه فان قيل لا حاجة
لتقييد القول باليمين لان المدار في عدم اجزاء القول على ذهاب البصر
من احاد العينين **اجيب** بان الشافعي قال اصل القول بياض يغطي النا
ظر وان كان كذلك فتارة يكون يسيرا فله يضر فلا بد من تقييده باليمين
في حديث الترمذي الآتي **تنبيه** قد علم من كلامه عدم اجزاء العمى
طريق الاول ويجزئ المشا وهي ضعيفة البصر مع سداد الدمع غالبا
والثانية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشوه وهي التي لا تبصر ليلاد
لانها تبصر وقت الرى غالبا **والثانية العرجاء** بالمد **اليمين عرجها**
بان شتر عرجها بحيث تسبقها الماشية الى المري وتختلف عن القطيع

لا تخشوا الله ربكم ولا تمشوا في الارض فخر
 لا تخشوا الله ربكم ولا تمشوا في الارض فخر
 لا تخشوا الله ربكم ولا تمشوا في الارض فخر
 لا تخشوا الله ربكم ولا تمشوا في الارض فخر

فلو كان عرجها يسير بحيث لا تتخلف به عن الماشية لم يضركم في ادوية
والثالثة **الريضة البين مرضها** بان يظهر بسببه عرجها وفساد
جلها فلو كان مرضها يسير لم يضرب ويخل في اطهق المصنوع اليها بفتح
الهاء والمداد تجرى لان الهيام بالمرض ياخذ الماشية فتهم في الارض
ولا ترقى كما قاله في الزوايد **والاربعة العجفا بالمد وهو الذي ذهب**
جلها السمين بسبب ما حصل لها من **الهزال** بضم الهاء وهو كما قاله
ضاد السمع ويدل لها قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه انه صلى الله
عليه وسلم قال اربع لا تجرى في الاضاحي العور البين عورها والريضة
البين مرضها والعرجا البين عرجها والعجفا التي لا تنقي ما خذوة من النقي
بك النون واسكان القاف وهو الخ اي لا تخلفها من شدة الهزال وعلم
من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور في الدرع ولا ترى الا قليلا
فتنزل وتسمى ايضا الشول بل هو اولها **تنبيه** قد عرفت ما تناوله
كاهم المصنف من ان الهيا والهيا والمجنونة لا تجرى وبه ضادة العيوب
المذكورة سبعة وبقي منها ما لا يتناول كاهمه الجربا وان كان الجرب
يسير اعلى الاصح المنصوص لانه يفسد اللحم والودك وكامل فلا تجرى
كما حكاها في المجموع عن الاصحاب وتبعه عليه في المهمات وتعجب من بن
الرفعة حيث صح في الكفاية الاجزاء **الفائدة** ضابط المجري في الاضحية
السلامة من عيب ينقص اللحم وغيره مما يוכל **ومحجز النقي** لانه صلى
الله عليه وسلم صحى بكبشين موجهين اي خضيين رواه الامام احمد
وابوداود وغيرهما وخير ما قطع منه زيادة لحم طيبا وكثرة وايضا الحصى
المفقودة منه غير مقصورة بالاكل فلا يضرب فقدها وانفق الاصحاب الا بكن



المنذر على جوار خفي الماكول في صفه دون كبره وتحريمه فيما لا ياكل كما او
 ضحه في شرح المنهاج وغيره **وتحريم الكسورة** القات مالم يعيب اللحم وان
 ادى بالكر لان القرن لا يتعلق به كغيره ولما افقده خلقه فان
 عيب اللحم ضربا لجرب وغيره وذات القرن او لحذر خير الاضحية الكباش
 الاقرن ولانه احسن منظر ابل كبره غير ها كما نقله في المجموع عن
 الاصحاب ولا يضرب ذهاب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلة في وقع
 اللحم فلو ذهب الكاضر لاني يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب
 البعض اذا اثر يكون كذلك وهو الظاهر ويدل ذلك قول البقوي
ويحرم مكسور سن او سنين ذكره الاذني وصوبه الزركشي **وتحريم**
مقطوع بعض الاذن وان كان سيرا لذهاب جزء مأكول وقال ابو حنيفة
 ان كان المقطوع دون الثلث اجزى وافهم كلام المصنف منع كل الاذن
 بطريق الاول ومنع المخالفة به اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف
 فاقه الضرع والديلة والذنب خلقة فانه لا يضر والفرق ان الاذن
 عضو لازم خالبا بخلاف ما ذكر في الاولين فكما يجزى ذكر المعز واما في
 الثالث فقياسا على ذلك اما اذا افقد ذلك بقطع ولو لبعض منه كما
 يوضح من قوله **ولا مقطوع بعض الذنب** وان قل او بقطع بعض لسان
 فانه يضر حدوث ما يؤثر في نقص اللحم ويحدث بعضهم ان شلل الاذن لفقدها
 وهو ظاهر ان خرج عن كونه مأكولا ولا يضر شق اذن ولا خرقها بشرط
 ان لا يسقط من الاذن شيء بذلك كما يعلم مما مر لانه لا ينقص بذلك شيء
 من لحمها ولا يضر الطريق وهو قطع شيء يسير من الالية لجبر ذلك بسننها
 ولا قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كقبحه لان ذلك لا يظهر بخلاف الكلب

بالاضافة الى

فانه لا يضر قطع بعض لسان
 ان يقال ان مقطوعه على ذواتها
 لا يضر الذي قبل قولهم ان
 لا يضر من الذي قبل قولهم
 اما اذا خشي ان يضر
 ان يضر اي يقطع بعض
 اللسان او بعض

فانه لا يضر
 من الذي قبل قولهم
 ان يضر من الذي قبل قولهم

بالاضافة الى العضو فاد تجزى لنقصان اللحم **يدخل وقت الذبح**
 للاضحية المذوبة والمذوق **ومن وقت مضي قدر صلاة ركعتي**
صلاة وهو طلع شمس يوم النحر ومضي قدر خطبتين خفيفتين
الغروب الشمس من ايام التثنية الثالثة بعد يوم النحر بحيث
 لو قطع الحاقوم والذي قبل تمام غروب اخرها صحة اضحيته فلو ذبح قبل
 ذلك او بعده لم يقع اضحية لحبر الصيحين او ما نسا به في يومنا
 هذا انما نرجع فنحن من فعل ذلك فقد اصاب سنتا ومن ذبح
 قبل ذلك فاما هو لم يقدم لادله ليس من السنك في شيء وخبر من
 حبان في كل ايام التثنية يوجب والافضل تاخيرها الى مضي ذلك من
 ارتفاع شمس يوم النحر كرمح خروجها من الخلف ومن نذر اضحية
 معينة او في ذمته كدله على اضحية ثم عين المذود لزمه ذبحه في الوقت
 المذكور فان تلفت في الاكل او لم يلد تقصير به الاصل عليه او تلفت في
 الاول بلا تقصير فانه شيء عليه وان تلفت بتقصير لزمه الاكثر من
 مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التثنية يشترى بها كرامة او مثلين
 للمتلفة فاكثر فان اتلفها اجنبي لزم دفع قيمتها للناذر ليشتري
 بها مثلها فان لم يجد فدونها **ويستحب عند الذبح مطلقا خمسة**
بل تسعة اتياء الاول التسمية بان يقول بسم الله ولا يجوز ان يقول
 بسم الله واسم محمد **والثاني الصلابة** والسلم على سيدنا رسول الله
على الله عليه وسلم كما بينهما **والثالثة استقبال القبلة** بالايحة
 اي بما وجهها فقط على الاصح دون وجهها لئلا يسهل الاستقبال ايضا **والرابع**
التكبير ثلاثا بعد التسمية كما قال الماوردي **والخامس الدعاء بالقبول**

فانه لا يضر
 من الذي قبل قولهم
 ان يضر من الذي قبل قولهم

فانه لا يضر
 من الذي قبل قولهم
 ان يضر من الذي قبل قولهم

فانه لا يضر
 من الذي قبل قولهم
 ان يضر من الذي قبل قولهم

فانه لا يضر
 من الذي قبل قولهم
 ان يضر من الذي قبل قولهم

فانه لا يضر
 من الذي قبل قولهم
 ان يضر من الذي قبل قولهم

بان يقول اللهم هذا منك واليك تقبل مني **تحديد الشقة** في غير مقابلتها
السابع امرها وتجاهلها وادبها **الثامن** اضجاعها على
 شقها الايسر وشدقوايها الثلاث غير الرجل اليه **التاسع** عقل
 الابل وقدرت الاشارة الى بعض ذلك **ولا ياكل من الاضحية منذ**
مرة واطري المندور كرم الجبرانات في الحج **شيء** اي يحرم عليه
 ذلك قياسا فان اكل من ذلك شيئا عزمه **ولا ياكل من الاضحية**
المتطوع بها اي يندب له ذلك قياسا على هدي التطوع الثابت
 بقوله تعالى فكلوا منها واطعوا الباييس الفقير اي شديد الفقر وفي
 رواية البيهقي انه صلى الله عليه وسلم كان ياكل من كبداضحيته
 وانما لم يجب الاكل منها كما قيل به لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن
 جعلناها لكم من شعائره لئلا يجعلها لنا وما جعل للانسان فهو
 خير بين تركه واكله قاله في المذهب **ولا يبيع من الاضحية شيئا**
 ولو جلد ها اي يحرم عليه ذلك ولا يبيع سواء كانت مندوبة ام لا
 وله ان ينتفع بجلده اضحية التطوع كما يجوز له الانتفاع بها كان
 يجعله دلو او نعلا او خفا والتصدق به افضل ولا يجوز بيعه ولا
 اجارته لانه بيع المنافع كجزء حاكم وصحة من باع جلده اضحيته
 فلا اضحية له ولا يجوز اعطاؤه اجرة للجزاء ويجوز له اعارتها
 اما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كما في المجموع والقرن مثل الجلد
 فيما ذكره وله جزئ صوف عليه ان تركه في الذبح ضربها بالضرر والد
 فادبجه ان كانت واجبة لانتفاع الحيوان به في دفع الاذي وانتفاع
 المسكين به كمال الذبح وكالصوف فيما ذكره شعره والوبر وولد الاضحية

الواحدة يذبح

قوله كان ياكل من كبداضحيته
 بها كرام الله تعالى
 منهم كبد الخوف او الكرام
 في قوله تعالى
 انما جعل للانسان
 بالخير
 انما جعل للانسان
 بالخير
 انما جعل للانسان
 بالخير

الواجبة يذبح صما كاهمه ويجوز له كما في المشناه اكله قيا ساعا على اللبن
 وهذا هو المعتاد وقيل لا يجوز كالا يجوز الاكل من امه ولله شرب
 فاضل لبنا عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي **يطعم العقل**
والمساكين من المسلمين على سبيل الصدقة من اضحية التطوع
 بعضها وجوبا ولو جزايسير امن لحمها بحيث يخلو عليه الاكل
 ويكفي الصنف لو اكل من الفقراء والمساكين وان كانت عبارة المصنف
 تقتضي خلاف ذلك بخلاف سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه
 لاقل من ثلاثة لانه يجوز هذا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن
 صرفه لكثر من واحد ويشترط في اللحم ان يكون نيا ليتصرف فيه
 من يأخذه بما شاء من بيع وغيرة كما في الكفارات فادى كما في جعله
 طعاما ودعاه الفقراء اليه لان حقهم في ملكه ولا تملكهم لم يطبخوا
 ولا تملكهم غير اللحم من جلد وكبد وطحال ونحوها ولا
 الهادية عن التصديق ولا القدر النافذ من اللحم كما اقتضاه كلام
 الماوردي ولا كونه قديدا كما قاله الباقيني ولو قصد بقدر الواجب
 واكثر ولد ها كاله جاز ولو اعطى المكاتب جاز كما حرقيا ساعا على الزكاة
 وخصه بن العباد بغير سيادة والافره هو كما لو صرفه اليه من زكاته
 انتم وهو ظاهر وخبر بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اطعامهم
 منها كما نص عليه في البويطي ووقع في الجمع جواز اطعام فقراء اهل
 الذمة من اضحية التطوع دون الواجبة وتعجب منه الاذكي
تم الافضل التصديق بجلدها لانه اقرب للتقوي وابعده عن
 حظ الفقر لا لقيمة او لقبين او لقبين برك بالكلها عملها بغيرها

قوله كان ياكل من كبداضحيته
 بها كرام الله تعالى
 منهم كبد الخوف او الكرام
 في قوله تعالى
 انما جعل للانسان
 بالخير
 انما جعل للانسان
 بالخير
 انما جعل للانسان
 بالخير

فيه كالدعش ويجوز ذكره بقصد التعريف لمن لا يعرفه **واللقاب**
 الحسنة لا ينهي عنها وما زالت الالقاب الحسنة في الجاهلية واللام
 قال الزمخشري اما اخذته الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا
 السفلة بالالقباب العلية **وبين** ان يكنى اهل الفضل من الرجال
 والنساء ويحتمل التكني باللقاب القاسم ولا يكنى كافر قال في الروضة ولد
 فاسق ولا مبتدع لان الكنية للكرامة وليسوا من اهلها الا خوف
 فتنة من ذكره باسمه او تعريفا قيل في قوله تعالى ثبت يدين
 الي لهب واسمه عبد العزي **وبين** في سابع ولادة المولود ان
 يحلق رأسه كله ويكون ذلك بعد فسخ العقيقة وان يتصدق بوزن
 الشعر ذبها فان لم يتيسر في الروضة ففضة **وينبغي** على البناء للفقير
 حذو فاعاله للعلم به وهو من تاذمه نفقته كما قاله في الروضة **عن**
الغلام ثاتان متساويتان **وعن الجارية ثاتان** حذو عايشته رضي
 الله تعالى عنها من ارسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعق عن
 الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة وانما كانت الانثى على النصف
 تشبهها بالادية ويتاخي اصل السنة عن الغلام بشاة لانه صلى
 الله عليه وسلم عقق عن الحسن والحسين كبشا كبشا وكالشاة سبع
 بدلة او بقعة اما من مال المولود فانه يجوز للولي ان يعق عنه من
 ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممتنع من مال المولود **تنبيه** لو كان
 الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر قبل تمام السابع
 استحب في حقه وان ايسر بها بعد السابع وبعد بقية مدة النفاس
 اي اكثره كما قاله بعضهم لم يوسر بها وفيما اذا ايسر بها بعد السابع

في مدة النفاس

في مدة النفاس
 في مدة النفاس
 في مدة النفاس

في مدة النفاس
 في مدة النفاس
 في مدة النفاس

في مدة النفاس رد دالاصحاب ومقتضي كلام الانوار ترجيح مخاطبته
 بها وهو الظاهر **ويطعم الفقراء والمساكين** للمساكين فكل الاضحية في
 جنسها وسلامتها من العيب والافضل منها وسنها والاكل وقدر
 المأكول منها والتصدق والاهل منها وتعينها اذا عينت وامتناع
 بيعها كالاضحية السنونة في ذلك لانها ذبيحة مندوب اليها فاشبهت
 الاضحية لكن العقيقة ين طبخها كسائر الولايم بخلاف الاضحية
 لما روي البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه السنة **وبين**
 ان يطبخ بجلوتغا ولا بجلادة اخلاق المولود وفي الحديث الصحيح انه
 صلى الله عليه وسلم كان يحب الحاموي والعسل **تنبيه** طاهر كلامهم
 انه ين طبخها وان كانت من ذرة وهو كذلك ويستثنى من طبخها
 رجل الشاة فانها تعطى للقبالة لان فاطمة رضي الله تعالى عنها فعلت
 ذلك يا من النبي صلى الله عليه وسلم رواه الى اكم وقال صحيح الاسناد
وبين ان لا يكس منها عظاما بل يقطع كل عظم من مفصله تغاولا
 بسلامة اعضاء المولود فان كسر هالكم يكره **خاتمة** بين ان يؤذن
 في اذن المولود اليميني ويقام في اليساري لحزبن النبي من ولد له مولود
 فاذن في اذنه اليميني وقام في اليساري لم تضره ام الحبيبان اي التابعة
 من الجن وليكون اعلامه بالتوحيد ولا ما يقرع سمعه عند قدومه
 الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وان يحنك بتمر سواء كان ذكرا
 ام انثى فيمضغ ويدلك به حنكته ويفتح فاه حتى يتزل الى جوفه منه
 شي وفي معنى التمر الرطب **وبين** لكل احسان الناس ان يدهن غبّا
 بكر الغنم اي وقتا بعد وقت بحيث يحق الاول وان يكتحل وترا

في مدة النفاس
 في مدة النفاس
 في مدة النفاس

في مدة النفاس
 في مدة النفاس
 في مدة النفاس

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

عن ابن العباد
مكره
المعروف
منه ولا يخلو

المكرين ثلاثة وان يخلق العانة ويقام الظفر وينتق الا بطوان يغفل
البراجم ولو في غير الوضوء وهو عقدا الاصابع ومفاصلها وان يسبح الحجة
لجرايد اود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره القرع وهو
حلق بعض الرأس واما حلق جميعها فلا بأس به لمن اراد الشظف ولا تركه
من اراد ان يدهنه ويحمله ولا يسحب حلقها الا في نساك وفي حق
الكافر اذا اسلم وفي المولود اذا اراد ان يتصدق بزنة شعرة ذهبيا
او فضة كارب واما المرأة فيكره لها حلق رأسها الا ضرورة وكثير تنف
الحجة او طلوع اثار المرودة وتنق الشيب واستعمال المشيب بالكبر
يت او غيره طلبا للشهوة **كتاب السبق والري** السبق بالسكون
سبقي تقدم وبالتحيات المال الموضوع بين اهل السباق والري
يشمل السهام والماريق وغيرها وهذا الباب من مبتكرات امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله المزي وغيره
لمسابقة الشاملة للمفاضلة سنة المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع
ولقوله تعا واعدوهم ما استطعتم من قوة الآية وفي النبي صلى
الله عليه وسلم القوة بالري وخبر ان كانت العضا ناقة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق فجاء اعلى على قعوده فسبقها فتق
ذلك على ما بين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا
على الله ان لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم
الري تركه كراهة شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان مباحا
لان الاعمال بالنيات وان قصد به محرم ما قطع الطريق كان
حراما اما النساء فصرح الجهر بمنع ذلك لهن واقه الشيخان قال

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

الزركشي ومروا

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

الزركشي ومروا انه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقديري ابو داود باسناد
صحيح ان عائشة رضي الله عنها سابت النبي صلى الله عليه وسلم
وتصح السابقة بعوض وغيره **على الدواب** الخيل والابل والبغال والخيول
والغيلة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوا وحاف فلا
يجوز على الكلاب ومهارشة الديابة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا
بغيره لان فعل ذلك سفه ومن فعل قوم لوط الذين اهلكهم الله بالزنا
نوبهم ولا على طير وصراع بعوض لانها ليست من آلات القتال فان قيل
قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركانة على شياه رواه ابو داود
اجيب بان الفرض من مصارعتة له ان يريد شدته ليسلم بدليل انه
لما صرعه فاسم دد عليه غمه فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا
كل ما لا ينفع في الحرب كالثبان والمسابقة على البقر فيجوز بلا عوض
واما الفطس في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب كالسباحة
فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا **وتصح المناضلة** بالنون والضاد
للجدة اي المغالبة **على ري السهام** سواء كانت عربية وهي النبل او
عجمية وهي الشباب وتصح على مزاريق جمع مزارق وهو رمح صغير وعلى
رماح وعلى رمي باحجار بمقادع او يدور من منجنيق وكذا نافع في الحرب
ما يشبه ذلك كالري بالمسلات والابر والتزدد بالسيف والرمح وخرج
ما ذكر المرامات بان يرمى كل واحد منها الحجر صاحبها واشالة الحجر باليد
وسمي العلاج فلا يصح العقد على ذلك واما التقا والمثناة وتقول
العامة بالذال فلا نقل فيه قال الاذري والاشبه جواز لا ينفع
في حال المسابقة وقد يمنع خشية الضرر اذ كل حجر على اصابت صاحبه

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

في نسخة اخرى
لا يخلو العادة
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو
منه ولا يخلو

كالكلاب وهذا هو الظاهر ولا تقع على يدي يدي به في جفرة و
 نحوها ولا على سباحة في الماء ولا شطرنج ولا على خاتم ولا وقوف
 على رجل ولا على معرفة ما بيده من شفع او وثق وكذا سائر انواع اللعب
 كالمسابقة على الاقدام وبالسفن والرواق لان هذه الامور لا تنفع
 في الحرب هذا اذا عقد عليها بعوض ولا قباح واما الذي بالندق على
 قوس فظاهر كلام الروضة واصلها انه كذلك لكن المنقول في
 الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلاسهم انه لا خلا فيه قال وهو
 اقرب وشروط السابقة **عشرة اشياء** اقصر المصنف منها على
 ذكر اثنين اولها **اذا كانت السابقة** اي مسافة ما بين موقف
 الرمي والغرض الذي يرمى اليه **معلومة** ابتداء وغاية وثانيهما
 المحلل الذي في كلامه **الثالث** من باقي الشروط ان يكون المعقود عليه
 عدة القتال **الرابع** تعيين الفرسين مثله لان الغرض معرفة سيرهما
 وهو تقتضي التعيين ويكتفي وصفها في الذمة ويتعينان بالتعيين
 فان وقع هلاك انفس العقدان وقع العقد على موصوف في
 الذمة لم يتعنا كما بحثه الرافي فلا ينسخ العقد بموت الفرس
 الموصوف كالاخير غير ان **المعين** **الخامس** مكان سبق كل واحد
 من الفرسين مثلا فان كان احدهما ضعيفا يقطع بتخالفه او فارها
 يقطع بتقدمه لم يجز **السادس** ان يكون مركبا المركوبين ولا
 يرسلهما فلو شرط ارسالهما للجريا بانفسهما لم يجز لانهما
 لا يقصدان الغاية **السابع** ان يقطع المركوبان المسافر فيقدر
 كونها بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب **الثامن**

في قوله لا يقع على يدي يدي به في جفرة
 والمراد به في جفرة و
 والمراد به في جفرة و

في قوله لا يقع على يدي يدي به في جفرة
 والمراد به في جفرة و
 والمراد به في جفرة و

تعيين
 على كل واحد

تعيين الركبين فلو شرط كل منهما ان يركب دابة من ثاء لم يجز حتى
 يتعين الركبين ولا ياتي في الموصوف الركب كما بحثه الزركشي **التاسع**
 العلم بالمال المتروك جنسا وقدر وصفه كسائر الاعواف عينا كان او
 دينارا حلالا او موحدا فادى يصح عقد بغير مال كلب ولا بالجهول
 كتب غير موصوف والعاش اجتناب شرط منفذ فان قال ان
 سبقتي فلان هذا الدينار بشرط ان تطعمه اصحابك فرب العقد
 لانه تمليك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كماله باعده شيئا بشرط
 ان لا يبيعه **سبعة** سكت المصنف عن حاتم عقد المسابقة و
 هو لازم في حق ملة ثم العوض ولو غير المتبايعين كالاجارة فليس
 له فسخه ولا تركه قبل الشروع ولا بعده ان كان مسوقا او
 سابقا وامكن ان يدركه الاخر ويسبقه والا فله ترك حقه
 ولا زياده ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله **وصفة النبا**
صفة معلومة معطوف على المسافة اي وكانت صفة المناضلة
 معلومة لتتحقق في شرطها زيادة على ما سريان البادي منها بالرمي
 لا شرط الترتيب بينهما فيه حذر من اشتباه المصيب بالخطي
 لورميا معا وبيان قدر الفرق وهو بفتح الفين ما يرمى اليه من
 نحو خشب او جاذ وقطاس طول او عرضا وسما وبيان ارتفاعه
 من الاخر ان ذكر الفرق ولم يغلب عرفيهما فان غلب فلا يشترط
 بيان شيء منهما بل يحل المطلق عليه ولا بيان مبادرة بان يبدى
 اي يسبق احدهما باصابة العدد الشرط من عدد معلوم
 كعشرين من كل منهما مع استوايهما في عدد الرمي والياس من

في قوله لا يقع على يدي يدي به في جفرة
 والمراد به في جفرة و
 والمراد به في جفرة و

استوائهما في الاصابة ولا بيان محاطة بان تزيد اصابة علي
 اصابة الاخر كذا لو احدث من عدد معلوم كعشرين سهم من
 كل منهما ويجوز ان يطلق على المقيد بشيء من ذلك على المبادر وعلى اقل
 نوبة وهو سهم لعلبتهما ولا يشترط بيان قوس وسهم لان العدة
 على الراي فان عين شياء منها لغا وحاز ابداله بمثلها من نوعه
 وشروط منع ابداله مفيد للعقد وسين بياضفة اصابة الغرض من
 قرع وهو مجرد اصابة الغرض او خرقا بان يتقيد وسيقطع وضيق
 بان يثبت فيه وان سقط بعد ذلك او مرق بان ينفذ منه او خرم
 بان يعيب طرف الغرض فيخرمه فان اطلقا في القرع **ويخرج العوض**
 المشروط **احد المتساقيين حتى اذا سبق بفتح** اوله على البناء للفقهاء
استدرة ممن هو معه **وان سبق بضم** اوله على البناء للمفصول
اخذه صاحبه السابق ولا يشترط حينئذ بينهما محل **وان اخرا**
 اي المتساقيان العوض معا لم يخرج حينئذ **الا ان يدخلا** اي بشرط
 بينهما محل **لا برك** اللام الاولى فيجوز ان كانت دابته كفوا لادبتهما
 سمي محلا لانه محل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان
 المحلل **ان سبق المتساقيين اخذ** ما اخذاه من العوض لنفسه
 سواء اجامعاهم مرتبا لسبقه لهما **وان سبق** اي سبقاه وجاء ان معا
لم يفرم لهما شيء ولا شيء لاحدهما على الاخر وان جاء المحلل مع احد
 المتساقيين وتأخر الاخر قال هذا لنفسه لانه لم يسبقه احد ومال
 المتأخر للمحلل والذي معه لانها سبقاه وان جاء احدهما ثم المحلل
 ثم المتأخر الاخر قال الاخر الاول لسبقه **الاثنين تنبيه** الصور

قسول ودين بيان مع حاصله
 انه ان اطلق سقي القرع وما يبيع
 بالاولى وكذا ان ذكر القرع فان ذكر
 شي ما بعده كفي المتكبر وما يبيع
 لاما قبله ام عوض

الممكنة في

الممكنة في المحلل ثمانية ان يسبقهما معا ويجيان معا او مرتبا
 او يسبقاه ويجيان معا او مرتبا او يتوسط بينهما او يكون
 مع او لها او تأخيرها او يجي للثلاثة معا ولا يخفى الحكم في الجميع
 ولو تساوى جمع ثلاثة فكثر وشروط الثاني مثل الاول او دونه صح
 ويجوز شرط العوض من غير المتساقيين سواء كان من الامام ام
 من غيره كان يقول الامام من سبق منك فله في بيت المال كذا ولم
 على كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني والاجنبي من سبق منك فله على كذا لانه بذل مال في
 طاعة ولا شك ان اخراج احد المتنازعين العوض واخراجها
 مع احكم السابقة فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج احدهما ان
 يقول احدهما يري كذا فان اصبحت منها كذا فلك على كذا وان ا
 صبتها انا فله شيء لاحدنا على صاحبه وصورة اخراجها معا ان
 يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان اصاب ولا يجوز هذا الا
 بحلل بينهما كما سبق **خاتمة** لو تراهن رجلان على اختيار رجل قوتها بصعود جبل موع
 او اقل او صخرة او كل كذا فهو من اكل موال الناس بالباطل وكله
 حرام ذكره ابن كح واقره في الروضة قال الدمي يري ومن هذا
 النمط ما يفعله العوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا
 الى مكان كذا او اجرا الساعي من طلوع الشمس في غروبها وكل
 ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشتمل عليه من ترك الطوأت وفعل الصلوات
 المنكرات انتم وهذا امر ظاهر ويندب ان يكون عند الغرض
 شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة او خطأ فليس لهما

الممكنة في المحلل ثمانية ان يسبقهما معا ويجيان معا او مرتبا
 او يسبقاه ويجيان معا او مرتبا او يتوسط بينهما او يكون
 مع او لها او تأخيرها او يجي للثلاثة معا ولا يخفى الحكم في الجميع
 ولو تساوى جمع ثلاثة فكثر وشروط الثاني مثل الاول او دونه صح
 ويجوز شرط العوض من غير المتساقيين سواء كان من الامام ام
 من غيره كان يقول الامام من سبق منك فله في بيت المال كذا ولم
 على كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني والاجنبي من سبق منك فله على كذا لانه بذل مال في
 طاعة ولا شك ان اخراج احد المتنازعين العوض واخراجها
 مع احكم السابقة فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج احدهما ان
 يقول احدهما يري كذا فان اصبحت منها كذا فلك على كذا وان ا
 صبتها انا فله شيء لاحدنا على صاحبه وصورة اخراجها معا ان
 يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان اصاب ولا يجوز هذا الا
 بحلل بينهما كما سبق **خاتمة** لو تراهن رجلان على اختيار رجل قوتها بصعود جبل موع
 او اقل او صخرة او كل كذا فهو من اكل موال الناس بالباطل وكله
 حرام ذكره ابن كح واقره في الروضة قال الدمي يري ومن هذا
 النمط ما يفعله العوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا
 الى مكان كذا او اجرا الساعي من طلوع الشمس في غروبها وكل
 ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشتمل عليه من ترك الطوأت وفعل الصلوات
 المنكرات انتم وهذا امر ظاهر ويندب ان يكون عند الغرض
 شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة او خطأ فليس لهما

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

وبالبقية ظهور آثارها فليست يميننا لاحتمال اللفظ وقوله وكنا
الله يمين وكذا القرآن والمصحف الا ان يريد بالقرآن خطبة والصلوة
وبالمصحف الورق والمجلد وحروف القسم المشهورة بآء موحدة
وواو وتاء فوقية كبائده ووايده وتائده لافعلن كذا او يحنف
لفظ الله تعالى بالتاء الفوقية والمظهر مطلقا بالواو ومع شاذ
تقرب الكعبة وتاء الرحمن وتدخل الموحدة عليه وعلى المظهر في اليمين
صل وتليها الواو ثم التاء ولو قال الله مثله بتثنية الحاء او
تكنها لافعلن كذا وكنا به كقوله اشهد بآءه او لعروا الله
او على عهد الله وميثاقه وذمته وكفالت لافعلن كذا ان
نوي به اليمين فيمين والافلا واللعن وان قيل به في الرفع لا يمنع
الانقار على انه لا يحسن في ذلك فالرفع بالابتداء اي الله
احلوه لافعلن والنصب بنزع الحافض والجرح بحد فذوا بقاء
عمله والتكيد باجر الوصل بحر الوقوف وقوله اقمتم او اقم
او حلفت او احلوه بالله لافعلن كذا يمين الا ان نوي خبرا
ماضي في صيغة الماضي او مستقبله في المضارع فله يكون يميننا
لاحتمال ما نواه وقوله بغيره اقمتم عليكم بالله او اسلك بالله
لتفعلن كذا يمين ان اراد يمين نفسه بخلاف ما اذا لم يرد
ويحال على الشفاعة وعلم من حصر الانقار فيما ذكره عدم
انقار اليمين بخلافه وكما في جبريل والكعبة وخوفناك ولو
مع قصاص بل يكره الحافض الا ان يسبق اليه لسانه ولو قال
ان فعات كذا فانا يهودي او بدي من الاسلام او من الله

او من رسول

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

او من رسول فليس يمين ولا يكره ان قصد تباعد نفسه عن
الفعل او اطلق كما اقتضاه كاهن الا ذكر وليقل لا اله الا الله محمد
رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد اللفظ بذلك اذا فعله
فهو في الحال **نسيه** يصح اليمين على ماض وغيره وبكره الا في طاعة
وفي دعوى مع صدق عند حاكم وفي حاجة كتوكيد كلامه فان
حلوه على ارتكاب معصية عصى بحلفه ولزمه حنث وكفارة
او على تركه او فعل مباح من ترك حنثه او على ترك مندوب
او فعل مكروه من حنثه وعليه بالحنث كفارة او على فعل
مندوب او ترك مكروه كره حنثه وله تقديم كفارة به صوم
على احد سبها لمذور مالي **ومن حلف بصدق ماله** كقوله لله
على ان تصدق بما اتيه فعلت كذا او اعتق عبدي وسي نذر
الحاج والفضب ومن صور ما اذا قال العتق يلزم ما فعل كذا
وهو حلف على اظهر الاقوال **فعل الصدقة** التي اقرتها او العتق
الذي اقرته **وبين فعل الكفارة** على اليمين التي تبيانه خبر مسلم
كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تكفي في نذر النذر المشوكة بالاتفاق
فتعين حمله على نذر الحاج ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة يمين
او كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة تغليباً لحكم اليمين
في الاولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى يمين فلغوا وعلى
نذر حلف ويتخير بين قربة وكفارة يمين **ولا شيء في لغو اليمين** كقوله
تعالى لا يؤخذكم الله بالفنوي ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عاقدتم
الايمان اي قصدكم بدليل الآية الاخرى ولكن يؤخذكم كسب قلوبكم

كافح

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

فصوله ظهور آثارها فاشارة المعطية والكبرياء هلاك المجاورة وبيان قهرهم واثار العزة الا ان يصل اليه مكره
من احد واثار الادارة تخصيص المسكنات لكن هذا كله ظاهر في غير كلامه الا ان كلامه لا يفسر من صفات التي يتركها
التي سب ان يريدوا بالكلية الا لفظا لا لاصول لا لغير القديم كما ذكر ذلك بعضهم

فوق لو خلفت المرأة انما لا تتزوج ففعل عليها وليها نظر ان كانت
مجردة فعلى قول المذاهب وان كانت غير مجردة واذنت في التزوج فزوجها
الولي فمما لو اذن الزوج لمن يزوجه ولو خلق الامير لا يضرب زيد
فامر الجاه بضر به فضر به لم يحث او خلق لا يبني بيته فامر البناء
ببنائه فبناه فكذا ذلك اولاً يخلق لاسه فامر حلاقاً فحلقه لم
يحث كما جرى عليه بن المقرى لعدم فعله وقيل يحث للمعروف
وجزم به الراجح في باب محرمات الاحرام من شرحه وصححه الا
سوى او لا يبيع مال زيد فباعه ببيعاصي محاياب باعه ملا
او لظفر او اذن حاكم حجر او امتناع او اذن ولي لصفر او حجر او جنون
حنت لصدق اسم البيع باذكار ولو لا يبيع لي زيد مالا فباعه زيد
حنت سواء علم زيد انه مال الحلال ام لا لان اليمين منعقدة على
نفي فعل زيد وقد فعل باختياره واليمين والنسيان انما يعتبر
في المباشرة للفعل لا في غيره ووقت الفداء من طلوع الفجر الى الزوال
ووقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقد هما ان يكمل فوق
نصف الشبع ووقت السجود بعد نصف الليل الى طلوع الفجر ولو
حلوا ليشين على الله احسن الثناء او اعظمه او اجله فليقل
لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على اوليائك انت الله تعالى يجامع
الحكم او باجل التمام فليقل الحكم الله حمداً يوا في نعمه ويكافي
مزيد وهذا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها
هذا المختصر وفيما ذكرته كفارة لدولي الابواب ثم شرع في كفارة اليمين
واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة في الابتداء مرتبة في

في كفارة اليمين
في كفارة اليمين

لو خلت المرأة انما لا تتزوج ففعل عليها وليها نظر ان كانت مجردة فعلى قول المذاهب وان كانت غير مجردة واذنت في التزوج فزوجها الولي فمما لو اذن الزوج لمن يزوجه ولو خلق الامير لا يضرب زيد فامر الجاه بضر به فضر به لم يحث او خلق لا يبني بيته فامر البناء ببنائه فبناه فكذا ذلك اولاً يخلق لاسه فامر حلاقاً فحلقه لم يحث كما جرى عليه بن المقرى لعدم فعله وقيل يحث للمعروف وجزم به الراجح في باب محرمات الاحرام من شرحه وصححه الا سوى او لا يبيع مال زيد فباعه ببيعاصي محاياب باعه ملا او لظفر او اذن حاكم حجر او امتناع او اذن ولي لصفر او حجر او جنون حنت لصدق اسم البيع باذكار ولو لا يبيع لي زيد مالا فباعه زيد حنت سواء علم زيد انه مال الحلال ام لا لان اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره واليمين والنسيان انما يعتبر في المباشرة للفعل لا في غيره ووقت الفداء من طلوع الفجر الى الزوال ووقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقد هما ان يكمل فوق نصف الشبع ووقت السجود بعد نصف الليل الى طلوع الفجر ولو حلوا ليشين على الله احسن الثناء او اعظمه او اجله فليقل لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على اوليائك انت الله تعالى يجامع الحكم او باجل التمام فليقل الحكم الله حمداً يوا في نعمه ويكافي مزيد وهذا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكرته كفارة لدولي الابواب ثم شرع في كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة في الابتداء مرتبة في

في كفارة اليمين
في كفارة اليمين

الاستبراء والصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور الحنث واليمين معا
فقال **كفارة اليمين هو اي المكفر الحر الرشيد ولو كافرا مخدوعا**
فعل واحد من **ثلاثة اشياء** وهي **عتق رقبة مؤمنة** بلا عيب
يخلع وكسب **او اطعام** اي تمليك عشرة **مساكين كل مسكين مد**
من جنس الفطرة على ما مر بنا في فقهها **او كوتهم** بما سمي كسوة
ما يعتاد لبسه ولو **توبوا** او عامة او ازارا او طيلسانا او منديلا
قال في الروضة والمراد به المعروف الذي يحال في اليد او مقنعة
او درع من صوف او غيره وهو قيس لا كم له او ملبوسا لم تذهب
قوته او لم يصلح للمدفع له كقميص صغير كبير لا يصلح له و
يجوز قطن وكتان وحري وشعر وصوف منسوج كل منها لامرأة
ورجل لوقوع اسم الكسوة على ذلك ولا يجزي جديد مملوك
مهلك النسيح اذا كان لبسه لا يدوم الا بقدر ما يدوم لبس
الثوب البالي لضيق النفع به ولا خوف ولا قنار زينة ولا مكعب
ولا منطقة ولا قلنسوة وهي ما يغطي به الرأس ويحفظ الرأس
لا يسمى كسوة كدرع من حديد وتجزي فوفة ولبد اعتياد في البلد
لبسها وله يجزي الثبان وهو زويل قصيرة لا يبلغ الركبة ولا
الخاتم والتمكة والعرقية ووقع في شرح المنهاج انها تكون ورد بان
القلنسوة لا تكون كامرة وهي شاملة لها ويمكن حملها على التي تجعل تحت
تحت البردعة وان كان بعيدا فهو اولى من مخالفتها له صاحب
ولا يجزي نجس العين ويجزي المتنجس عليه ان يعلمهم بنجاسته
ويجوز ما غسل بالماء يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لا انطلاق

في كفارة اليمين
في كفارة اليمين

لو خلت المرأة انما لا تتزوج ففعل عليها وليها نظر ان كانت مجردة فعلى قول المذاهب وان كانت غير مجردة واذنت في التزوج فزوجها الولي فمما لو اذن الزوج لمن يزوجه ولو خلق الامير لا يضرب زيد فامر الجاه بضر به فضر به لم يحث او خلق لا يبني بيته فامر البناء ببنائه فبناه فكذا ذلك اولاً يخلق لاسه فامر حلاقاً فحلقه لم يحث كما جرى عليه بن المقرى لعدم فعله وقيل يحث للمعروف وجزم به الراجح في باب محرمات الاحرام من شرحه وصححه الا سوى او لا يبيع مال زيد فباعه ببيعاصي محاياب باعه ملا او لظفر او اذن حاكم حجر او امتناع او اذن ولي لصفر او حجر او جنون حنت لصدق اسم البيع باذكار ولو لا يبيع لي زيد مالا فباعه زيد حنت سواء علم زيد انه مال الحلال ام لا لان اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره واليمين والنسيان انما يعتبر في المباشرة للفعل لا في غيره ووقت الفداء من طلوع الفجر الى الزوال ووقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقد هما ان يكمل فوق نصف الشبع ووقت السجود بعد نصف الليل الى طلوع الفجر ولو حلوا ليشين على الله احسن الثناء او اعظمه او اجله فليقل لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على اوليائك انت الله تعالى يجامع الحكم او باجل التمام فليقل الحكم الله حمداً يوا في نعمه ويكافي مزيد وهذا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكرته كفارة لدولي الابواب ثم شرع في كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة في الابتداء مرتبة في

في كفارة اليمين
في كفارة اليمين

فمنه يرد
وكونه يرد
اذا اشتد
عشتا
لان في
كان
عن

الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يوتر في مقصودها كالحبيب
الذي لا يضرب العمل في الرقيق ويندب ان يكون الثوب جديا خاما
كان او مقصور الآية لان تنال البرحي تنفقوا مما تحبون ولو
اعطى عشرة شواطير لم يجزه بخلافه فماله وقطعه قطعاً قطعاً
ثم دفعه اليهم قال الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة
وخرج بقول المصنف عشرة مسكين ما اذا اطعم خمسة وكسي خمسة
لا يجزي كالا يجزي اعتنا ونصنف ربة واطعام خمسة **فان لم**
يكن المكفر شديداً ولم يجد شيئا من الثلاثة لعجزة عن كل منها
بغير غيبة ماله بواحد **فصيام ثلاثة ايام** لقوله تعالى لا يؤخذ
احد باللفوف فيما انكم الآية والرقول لا يملك او يملك ملكا ضعيفا
فلو كفر عنه سيد بغير صوم لم تجز وتجزي بعد موته الاطعام
والكسوة لا رقيب الموت وله في المكاتب ان يكفر عنه بهما باذنه
وللمكاتب ان يكفر بهما باذن سيده اما العاجز بغيبة ماله فافير
العاجز لانه واحد فينتظر حضور ماله بخاه وفاقدا للماء مع غيبة
ماله فانه يتيم لضيق وقت الصلوة ونجاسة المتع المعركة
الموسر ببائده فانه يصوم لان مكان الدم بكلة فاعتبر بياره
وعدمه بهما ومكان الكفارة مطلقا فاعتبر مطلقا فان كان له
هنا رقيق غايب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال **تنبيه** المراد به
بالعجز ان لا يقدر على المال الذي يعرفه في الكفارة كمن يجد كتابته
وكفاية من تلزمه مؤنته فقط ولا يجدها يفضل عن ذلك قال
الشيخان ومن له ان ياخذ سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارة

فمنه يرد
وكونه يرد
اذا اشتد
عشتا
لان في
كان
عن

له ان يكفر

فمنه يرد
وكونه يرد
اذا اشتد
عشتا
لان في
كان
عن

له ان يكفر بالصوم لانه فقير في الاخذ فكذا في الاعطى وقد يملك
نصا با ولا يرد دخله بخرجه فتلزمه الزكاة وله اخذها والفرق بين
البائدين ان الاول اسقطنا الزكاة خاه والنصاب عنها باه بدل
وهو الصوم ولا يجب تتابع في الصوم لاطلاق الآية فان
قبل قرأ ابن مسعود ثلاثة ايام متتابعات والقرأة الشاذة
كخبر الواحد في وجوب العمل كما او جينا قطع يد السارق
اليمن اجيب بان البا بالقرأة الشاذة في قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ايماهما اجيب بان آية اليمن نسخت متنا
بعات تلاوة وحكما فله يستدل بها بخلاف آية الرقة فانها نسخت
تلاوة لاحكام **تنبيه** ان كان العاجز امة تحل السيد عالم تضم
الاباذن كغيرها من امة لا تحل له وعبد والصوم يضربها في
الحذمة وقد حثت بلا اذن من السيد فانه لا يصوم الاباذن له
في الحلو لحق الحذمة فان اذن له في الحث صام به اذن وان لم ياذن
لحق الحلو فالعبرة في الصوم باذن فيما اذا اذن في احدهما بالحث
ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلو والاول هو الاصح في الروضة
كالشرح فان لم يضرب الصوم في الحذمة لم يحث الى اذنه فيه ومن
يقض حروله مال يكفر بطعام او كسوة ولا يكفر بالصوم لياره ولا
يعتق لانه يستعقب الولاء المتصفا للولاية والارث وليس هو من
اهلها واستثنى الباقيني ما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت
عن كفارتك فنصيب منك حر قبل اعتناقه عن الكفارة او معه فيصح
اعتناقه كفارة نفسه في الاول قطعاً وفي الثانية على الاصح **فصل**

فمنه يرد
وكونه يرد
اذا اشتد
عشتا
لان في
كان
عن

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه
قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

في النذر والنجاة الزوم لانه نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه
او شرعاً الوعد بخير خاصة قال الروياني والماوردي وقال غيره
الان كلامهم ما عقد يعقده المرء على نفسه تأكيداً لما اتزمه والاصل فيه
ايان كقول تعالى وليوفوا نذورهم واضربا كخبر البخاري من نذر
ان يطيع الله فليطيعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه وفي
كونه قربة او مسكرها خلاف والذي رجه ابن الرفعة انه قربة في
نذر التبررون غيره وهذا اولى ما قيل فيه واركانه ثلاثة صيغة
ومندور وناذر وشرط في الناذر اسلام واختيار ونفوذ تصرف
فيما ينذره فلا يصح **النذر** من كافر لعدم اهليته للقربة ولا من مكه
كخبر رفع عن امتي الخطا والسيان ولا من لا ينذره فيما ينذره
كخبر ربه او في القرب المالية المعينة وهي وبحسن وشرط
في الصيغة لعظم بغير التزام وفي معناه ما روي في النذر على
كذا او على كذا كاي العقود **ويلزم** ذلك بالنذر بناء على انه يستلزم
بمسلك واجب الشرع وهو ما صحح الشيخان هنا ووقع لهما فيه
اختلاف ترجيح وبين المصنفين لزوم بقوله **في المجازات**
اي المكافاة **علي** نذر فعل مباح لم يرد فيه ترغيب كاكل وشرب
وقعود وقيام او ترك ذلك وهذا من المصنفين سواء سبق
قلم اذ النذر على فعل مباح او تركه لا ينعقد باتفاق الاصحاب
فضلا عن لزومه ولكن هل يكون يمينا تلزم فيه الكفارة
عند مخالفة او لا اختلف فيه ترجيح الشيخين فالذي رجحه

في النذر

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

في النذر والنجاة الزوم لانه نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه
لعدم انعقاده فان قيل يوافق الاول ما في الروضة واصحابها من انه
ذوق قال ان فعلت كذا فله علي ان اطلقك او ان اكل الخبز او له
علي ان ادخل الدار فان عليه كفارة في ذلك عند الخليفة اجيب
فان الاولين في نذر الحاج وكلام المصنف في نذر التبررون اما الاخير
فلزوم الكفارة فيها من حيث النذر **ويلزم** النذر على فعل **مباح**
مقصود لم تتعين كعتق وعبادة مريض وسلام وتنشيع
جنازة وفراة سورة معينة وطول فرة صلاة وصلاة جماعة
ولا فرق في صحة نذر الاخيرة بين كونها في فرض ام لا فالقول
بان صحتها مقيدة بكونها في الفرض اخذ من تقييد الروضة واصحابها
بذلك وهم لانها ما قيد بذلك للخلاف فيه فلو نذر غير القربة
المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر او خبز كاحد حصص الكفارة
اليمين ولو مقبلة كما خرج به القاضي الحين او معصية كما
سماني كشراب خمر وصلاة بحدث او مسكر وكصوم الدهر لم يخاف
به ضرباً او فوت حق لم يصح نذره اما الواجب المذكور فلا تلزم
عينا بالشرع قبل النذر فلا معنى للترامه واما الكفر به
فلا نذر لا يتغرب به بخبري داود لا نذر الا فيما يتغرب به وجبه الله
ولم يلزمه بخالف ذلك كفارة ثم بين المصنف نذر المجازاة وهو
نوع من التبررون وهو المعلق بشي **كقوله ان شئ الله تعالى**
مريض او قدم غايي او نجوت من الفرق او خوذ لك **فله** تعالى

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

قوله لا نذر في غير معصية الله تعالى والذي يبرحه

علي ان اصلي واصوم واتصدق واوفي كلام الم تنوع عتبة
ويانزله بعد حصول المعلق عليه **من ذلك** اي من اي نوع التزمه
عند الاطلاق ما يقع عليه **الاسم** منه وهو في الصلاة ركعتان علي
الاظهر بالقيام مع القدرة حمل علي اقل واجبا لشرع وفي الصوم يوم واحد
لانه اليقين فلا يزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتناول شرعا ولا
يتعد بخسة دراهم ولا بنصف دينار وانما حملنا المطلق علي
اقل واجب من جنسه كما قاله في الروضة لان ذلك قد يلزم من
الشركة فزع لو نذر شيئا كقوله ان شئني الله مريض فشيء ثم شئني
نذر صدقة او عتقا او صلاة او صوما قال البغوي في فتاويه بحمل
ان يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس وحمل
ان يقال بحملها بخلاف الصلاة لانا يتقنا ان الجميع لم يجب عليه
وانما وجب شئ واحد واشبهه في حمله كالاولي والقبلة انتهى
وهذا الوجه وان لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من نوع
التبرر كقوله ابتداءه علي صوم اوج او غير ذلك لزمه ما لزمه
لعموم الدالة المتقدمة ولو علق النذر بمشئة الله تعالى او مشئة
زيد لم يقع وان شاء زيد لعدم الجزم اللايق بالقرب نعم ان
قصد بمشئة الله تعالى التبرر او وقوع حدوث مشئة زيد
نعم لا بد من زيادة في قوله ان قد يرد فعل كذا فالواجب
الوجه كما صرح بذلك بعض المتأخرين **ولا يصح نذر في فعل معصية**
كقوله ان قتلت فلا تأكله علي كذا كحديث لا نذر في معصية الله
تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر ان يطبخ الله فليطبخه
ومن

نذر في فعل معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر ان يطبخ الله فليطبخه ومن

فلا بد من زيادة في قوله ان قد يرد فعل كذا فالواجب الوجه كما صرح بذلك بعض المتأخرين

ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه ولا يجب فيه كفارة ان حث
واجاب النذير عن خبر لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين
بانه ضعيف وغيره يحمله علي نذر الحاج وحمل عدم لزومها بذلك
كما قال الزركشي اذا لم ينوبه اليمين كما اقتضاه كلام الرازي اخرا
فان ينوب به اليمين لزمته الكفارة بالحديث **نذر في**
التوسيع اعتناق العبد المهرهون فان الرازي حكى التمسك ان نذره
منفقدان نفقة معتقه في الحال وعند ادائها مال وذكره في الرهن
ان الاقدام علي جوار العتق عن المهرهون لا يجوز وان تم الكلا
مان كان نذرا في معصية معتقدا واستثنى غيره ما لو نذر ان يصلي
في ارض منسوبة صحة النذر ويصلي في موضع اخر كذا ذكره البغوي
في تهذيبه وهو باسستنايه الجوابي في بضاهاه ولكن جزمه الحامي
بعد الصحة ووجهه كما ورد في وكذا البغوي في فتاويه وهذا هو
الظاهر الجاري علي القواعد وقال الزركشي انه الاقرب ويتايد
بالنذر في الاوقات المكروهة فانه لا ينعقد علي الصحيح **ولا يلزم**
النذر بمعنى لا ينعقد علي ترك فعل مباح او فعله كقوله لا اكل
كحالا اشرب لبنا وما اشبه ذلك خبر البخاري عن ابن عباس
بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب اذ راي رجلا قابلا في الشجر
فقال عنه فقالوا هذا ابو اسرايل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا
يستظل ولا يتكلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم سروه فليتكلم
وليستظل وليقعد وليتم صومه وفسر في الروضة واصلها المباح
بالم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع علي ذلك واستوي
فلا ينعقد ولا كفارة

نذر في فعل معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر ان يطبخ الله فليطبخه ومن

نذر في فعل معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر ان يطبخ الله فليطبخه ومن

نذر في فعل معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر ان يطبخ الله فليطبخه ومن

فعله وتركه شرعا كنوم واكل وسوا قصد بالنوم التثاقل على
التسجد وبالاكل التقوي على العبادات ام لا وما لم يقع في
القسم الاول كما اختاره بعض المتأخرين لان فعله غير مقصود
هنا بنى لان المقصد لا على الفعل تنبيهه كان الاولي المقصود التفسير
الذكر ان النذر بترك كلام الاوليين لا ينعقد وبه صرح في
الروايد والمجموع ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه بن
المقري هنا وان خالف فيه بعض المتأخرين اذا كان مندوبا وفي
فتاوى الفرائد ان قول البائع للمشتري ان يخرج البيع مستحقا
فله على ان اهبك الفاعل لان المباح لا يلزم بالنذر لان
النذر كما لو قال ان فعلت كذا فله على ان اصابي ركنين وفي
فتاوى بعض المتأخرين انه يقع نذرا مرة فزوجها ما وجب لها
عليه من حقوق الزوجية وبراء الزوج وان لم تكن عالمة بالمقدار
قياسا على ما اذا نذرت لزيد ثمرة بستاني مدقحياني فانه صحيح كما
اتفق به الباقين وقياسا على صحة وقف مال بركة كما اختاره النووي
وتوجب عليه فانه اعم من ان يكون الموقوف عليه معين وجهته
عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام
نفل لزمه او نذر تقصود بعض يوم لم ينعقد او نذرا اتيان الحرم
او شيء منه لزمه نكاح من حج او عمرة او نذر المشي اليه لزمه مع
نكاح

قوله في القسم الاول هو مقصود
المصادرة بالمعنى نحو انما
على التسجد بالنوم

لنفذ
قوله في القسم
والمعنى كما
سئل عن
لان المباح
كالهبة هنا

النذر كما لو قال ان فعلت كذا فله على ان اصابي ركنين وفي فتاوى بعض المتأخرين انه يقع نذرا مرة فزوجها ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية وبراء الزوج وان لم تكن عالمة بالمقدار قياسا على ما اذا نذرت لزيد ثمرة بستاني مدقحياني فانه صحيح كما اتفق به الباقين وقياسا على صحة وقف مال بركة كما اختاره النووي وتوجب عليه فانه اعم من ان يكون الموقوف عليه معين وجهته عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام

قوله خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام
عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام
عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام

نكاح مشي من مسكنه ونذرا ان يحج او يعتمر ما شيا او عكسه لزم
مع ذلك مشي من حيث احرم فان ركب ولو بلا عذر اجزاءه ويزم دم وان
ركب بعذر ولو نذر صلاة او صوما في وقت فحاشا ولو بعذر فحاشا
ولو نذرا هذا بشي الى الحرم لزمه حمله اليه ان سهل ولزمه حرقه
بعد ذبح ما يذبح منه مسكينة اما اذا لم يسهل حمله كعقار فيلزمه
حمل ثمنه الى الحرم ولو نذر ان يتصدق بشي على اهل بلد معين لزمه
صرفه لساكنيه المسلمين ولو نذر صلاة قاعدا جاز فعلها قايما لا
تبانة بالا فضل لا عكسه ولو نذر عتقا اجزاءه رقية ولو ناقصة لم
يكفر او غيره او نذر عتق ناقصة اجزاءه رقية كاملة فان عينه
ناقصه كذله على عتق هذا الرقيق الكافر بقيت ولو نذر زيتا
او شعرا لا سراج مسجد او غيره او وقف ما يشترط به من غلته
صح كل من النذر والوقف ان كان بدخل المسجد او غيره من ينفع
به من نحو مصلى او نايك والا لم يقع لانه اضاعة مال ولو نذر ان
يصلح افضل الاوقات الى الله تعالى لعبادة لا يشترط فيها احد
فقبل يطوف بالبيت وحده وقبل يصلي داخل البيت وحده وقبل
يتولى الامامة العظمى وينبغي ان يكون واحد من ذلك وما ورد به
من ان البيت لا يجلس عن طائفتين من تلك او غيره هكذا مردود لان
العبادة بما في ظاهرها كالذكر في شرح المنهاج وغيره هنا وعام
الامة لا يجلسها هذا المختص فمن ارادها فليدبر اجربها في ذلك
كتاب الاقضية والشهادات الاقضية جمع قضا بالمذكر كقضا
واقضية وهو لغة مضاء الشيء واحكامه وشرعا فصل الخصومة
وتقضية هي ازالة الخصومة والادلة على ذلك

قوله في القسم الاول هو مقصود المصادرة بالمعنى نحو انما على التسجد بالنوم

النذر كما لو قال ان فعلت كذا فله على ان اصابي ركنين وفي فتاوى بعض المتأخرين انه يقع نذرا مرة فزوجها ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية وبراء الزوج وان لم تكن عالمة بالمقدار قياسا على ما اذا نذرت لزيد ثمرة بستاني مدقحياني فانه صحيح كما اتفق به الباقين وقياسا على صحة وقف مال بركة كما اختاره النووي وتوجب عليه فانه اعم من ان يكون الموقوف عليه معين وجهته عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام

قوله خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام
عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام
عامة خاتمة فيها ما سئل من متعلق بالنذر من نذرا تمام

القصص
شود في تحقيقها الكتابية
القصص اي نسبة الى مسانيد
نحجب اذا قيل في الناحية
مختصا ولا يمتنع الا
الطلب والقبول والحكم
صالحه ولو سفسف لا يفسد
عدالة الطلب اعرف

卷一

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض اسم المفعول لا يكون
بعض اسم المفعول لا يكون
بعض اسم المفعول لا يكون

قوة وضعنا في حديث لم يجمع على قبوله **والفاسفة معرفة الاجماع والا**

ختلاف فيه فيعرف اقوال الصابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا لئلا يقع في حكم اجمعوا على خلاف تنبيه قضية كلام المصنف انه يشترط

بعض في حكم اجمعوا على خلاف تنبيه قضية كلام المصنف انه يشترط

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

بعض المتقدمين او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها

قوله جميع ذلك اي ما على الظاهر من قوة جميع ذلك وليس مراد بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي

قوله جميع ذلك اي ما على الظاهر من قوة جميع ذلك وليس مراد بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي

قوله جميع ذلك اي ما على الظاهر من قوة جميع ذلك وليس مراد بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي

بعض اسم المفعول لا يكون
بعض اسم المفعول لا يكون
بعض اسم المفعول لا يكون

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

بشروط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في

فمنه ومنه من يهتد بهما ولا يهتد حكمه
وقت ادخاله وامام وقت عدمه
احتمال في اشارة الى انفس حكمه وان لم يهتد
حكمه عليه كونه غايها او ميتا في وقت

وغيرهم كانوا يقولون اسنا مقلدين للشافعي بل وافقوا لنا في ذلك
وجوز تبعض الاجتهاد بل يكون العالم مجتهدا في باب دون باب
فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه **والثانية عشر ان**
يكون سمعا ولو بصياح في اذنه فلا يولي اصره لا يسمع اصلا فانه
لا يفرق بين اقرار وانكار **والثالثة عشر ان يكون بصيرا** فلا
يولي اعمى ولا من يربى الاشباه ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطل لب
من المطلوب فان كان يعرف الصورة اذا قرب منه صح وخرج بالاغمى
الا عور فانه يعي توليته وكذا من يبصر نهرا لا يقطع دون من
يبصر ليلا فقط قاله الاذري فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ابن ام مكتوم على المدينة وهو اعمى ولذا قال
مالك بصحته ولا ية الاغمى **اجيب** بانه انما استخلفه في امارة
الصلاة دون الحكم **تنبيه** لو سمع القاضي البينة ثم عي
القاضي في تلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لو **اهل** نزل
قلعة على حكم اعمى فانه يجوز كما هو مذكور في محله **والثالثة والرابعة**
عشر ان يكون كتابا على احد وجهين اختاره الاذري والزرقي
عشر ان يكون كتابا على احد وجهين اختاره الاذري والزرقي
عليه واهمها كما في الروضة وغيرها عدم اشتراط كونه كتابا
لانه صلى الله عليه وسلم كان اميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط
فيه ايضا معرفة الحساب لتصحیح المسائل الحسابية المنقرضة
كما هو في المطالب لان الجهل به لا يوجب التحلل في غير تلك المسائل

فمنه ومنه من يهتد بهما ولا يهتد حكمه
وقت ادخاله وامام وقت عدمه
احتمال في اشارة الى انفس حكمه وان لم يهتد
حكمه عليه كونه غايها او ميتا في وقت

اي ولا يجب

والاحاطة

والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط **والخامسة عشر ان يكون**
متيقظا بحيث لا يولي من غفلة ولا يندفع من غيرة كما اقتضاه
كلام ابن القاص وصرح به الماوردي والرويان واختاره الاذري
في التوسط واستند فيه الى قول الشيخين ويشترط في المعنى التيقظ
وقوة الضبط قال والقاضي اولى باشتراط ذلك والالضاعة
الحقوق انتهى لمحضها ولكن المجزوم به كما في الروضة وغيرها التحجب
ذلك لاشتراطه **تنبيه** ما كان المصلتان **الضبيحة الضعيفة**
الموعود بهما واما المتروكتان فالاولى كونه ناطقا فلا تصح توليته
الاخرى على الصحيح لانه كما يجادو **والثانية** ان يكون فيه كفاية
للقيام بامر القضا فلا يولي مختل نظر بكبرا ومرض او نحو ذلك
وفسر بعضهم الكفاية اللدقيقة بالقضا بان يكون فيه قوة على
تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيفا النفس جبانا فان كثيرا
من الناس يكون عالما دينيا ونفسه ضعيفة عن التنفيذ
والالزام والسطوة فيقطع في جانب بسبب ذلك واذا عرف
الامام اهلية احد ولاه ولا بحث عن حاله كما اضطر صلى الله
عليه وسلم معاذ اولو ولي من لا يصلح للقضا مع وجود الصالح
له والعلم بالحالات المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ
قضا ولا وان اصاب فيه فليكن تعذر في شخص جميع هذه الشروط
السابقة فولي سلطان له فاستقامت او مقلدا نفذ قضاوه
للفروقة لئلا تعطل مصالح الناس فخرج بالحكم الكافر اذا
ولي بالشوكة واما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنفوذ

فمنه ومنه من يهتد بهما ولا يهتد حكمه
وقت ادخاله وامام وقت عدمه
احتمال في اشارة الى انفس حكمه وان لم يهتد
حكمه عليه كونه غايها او ميتا في وقت

فمنه ومنه من يهتد بهما ولا يهتد حكمه
وقت ادخاله وامام وقت عدمه
احتمال في اشارة الى انفس حكمه وان لم يهتد
حكمه عليه كونه غايها او ميتا في وقت

قوله استغنى عن هذا الحكم

موقف ۲

منها ومعلوم انه يشترط في غير الاهل طرف من الاحكام والوعاد
ان يتولى القضاء من هو الامير الباغي فقد سلبت عايشة رضي
الله عنها عن ذلك من استقصاء زياد فقالت ان لم يقض لهم
خيارهم قضى لهم شرارهم فسرع يندب للامام ان ياذن للقاضي
في الاستخلاف اعانه له فان اطلق التولية استخلف فيما عجز عنه
فان اطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقا وان خصص
شئ لم يتعد وشرط الاستخلاف بفتح اللام كشرط القاضي السابق
الا ان يستخلف في امر خاص كسماع بنية فيكنى علمه بما يتعلق
به وحكمه باجتهاده ان كان مجتهدا او اجتهاد فقلده ان
كان مقبلا وبارز نصب اكثر من قاض بحل الاجتهاد ان لم
يشترط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز ما يقع بينهم من
الخلاف في حل الاجتهاد ويؤخذ من التقليل ان عدم الجواز محله
في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويجوز تحكيم اثنين فاما
كثر اهل القضاء غير عتوية الله تعالى ولو مع وجود قاض
وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيم مع وجود الاهل ولا يند
حكمه الا برضى الخصمين قبل الحكم ان لم يكن احدهما قاضيا والا
فلا يشترط رضاهما ولا يكتفي برضى جانب في ضرر يده على عاقلة ولو
ولورج احد الخصمين قبل الحكم من منع ولو كانت اهلية
القاضي بنحو جنون كاعمال الغرر والوعادات لم تعد ولا يته وله
عزل نفسه كالوكيل وللامام عزل بحل وبافضل منه وبمصلحة
كتسكين فتنة فان لم يكن شئ من ذلك حرم ونفذ عزله ان

وَجِبْر

ان وجهه صالح والا فلا ينفذ ولا ينعزل قبل بلوغه عزله فان علق عزله بقرينة
بقراءة كتابا انعزل بها وبقرائته عليه وينعزل بانعزاله فأيضا لا يقيم
بقيم ووقف ولا من استخلف بقول الامام لا استخلف عني ولا ينعزل
قاضي ووالا ينعزل الامام ولا يقبل قول متولي غير محل ولا يثبت
ولا منعزلا حكمت بذلك ولا شهادة كل منهما بحكمه الا ان يشهد
بحكم حاكم ولم يعلم القاضي انه حاكم ولو ادعى على متولي جور في
حكمه لم يسمع ذلك الا ببيينة فان ادعى عليه بشئ لا يتعلق
بحكمه او على منعه او بشئ فكيفهما وثبت تولية القاضي
بشاهدين يخرجان معه الى محل ولا يثبت بخبر ائو باستفاضة عليه
ويستأن ان يكتب سولي له كتابا بالتولية وان يبحث القاضي
عز حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله وان يدخل يوم الاثنين
فخير فثبت **ويستحب ان يجلس للقضاة في وسط البلد** ليساوي
اهله في القرب منه هذا اذا اتعت فطته والائز حيث يسر
وهذا اذا لم يكن فيه موضع ليعتاد النزول فيه وان ينظر
في اهل الجسر لانه عذاب فمن اقربهم بحق فعل به مقتضاه ومن
قال ظلمت فعلى خصمه حجة فان كان خصمه غايبا كتب اليه بحضر
هوا وركيله ثم ينظر في الاوصياء من وجده عدلا قويا فيهما اقر
فاستقا اخذ المال منه وعدلا ضعيفا عضده بمعين ثم يتخذ كاتباً
الحاجة اليه عدلا ذكر احوالها بكتابة محاضر ومجملات شرط
فقيسها عنيقا واقر العقل جيد **المخطوطة** ندبا وان يتخذ مترجمين وان
يتخذ قاضيا ضم ستمين الحاجة اليهما اهل شهادة ولا يضرهما
لان الترجمة والاسماع تغير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معانية

قوله العبي كان مترجماً على ان المقصود ان
كان مترجماً كلام المقصود منها ان
الشيء لا يشترط ان يكون يومه انما
مطلقاً لا يشترط فيه التقيد

بخلاف الشهادة وان يتخذ دارة بالسرا المهلة للناديب وسجد الاداء
 صوت لمقوبة ويكون جلوسه في موضع **الركعة** اي ظاهر للناظر
 سهم ليعرف من اراده من مستوطن وعريب مقبولا من ذوي
 حرمة بريد بان يكون في الصحن مهب الريح وفي الشتاء في كن الايقا
 بالحال فيجلس في كل فصل من الصحن والشتا وغيرها بما يناسب
 ويكره للقاضي ان يتخذ حاجبا كما قال **الاجاب** اي القاضي
دو اي الخصوم اي حيث لا زحمة وقت الحكم لقوله
 صلى الله عليه وسلم من وي من امور المسلمين شيئا فاحجب حجب
 انه يوم القيامة رماه ابو داود والحاكم باسناد صحيح فان
 لم يجلس الحاكم بان كان في وقت خلواته او كان ثم زحمة يكره
 نصبه والبواب وهو من يقعد بالباب للاحرار ويؤيد على
 على القاضي لا ستاذان كالحاجب فيما ذكر **قال** كما اورد
 اما من وطيفته ترتيب الخصوم الاعلام بمنزل الناس اي
 وهو المسمى لان بالنقيب فلا بأس باتخاذ وصح القاضي ابو
 الطيب وغيره باستخبا به تنسبه من الاداب ان يجلس
 على مرتفع كدكة ليسهل عليه النظر الى الناس وعليهم الطالبة
 وان يتميز عن غيره بفرش ووسادة وان كان مشهورا بالزهد
 والتواضع فيعرفه الناس ويكون اهيئ للخصوم ورفع به
 فلا يمل وان يستقبل القبلة لانها اشرف الجهات كما روى
 الحاكم وصححه وان لا يترك غير عذروا ان يدعو عن جلوسه
 بالتوفيق والسديد والاولى ما روت ام سلمة ان النبي صلى الله

قسوه ويكره للقاضي ان يتخذ حاجبا
 اي كراهة عظيم

لم

عليه

تسليع
 تسليع
 تسليع

عليه وسلم كان اذا اخرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله
 اللهم اني اعوذ بك ان اضل او اضل او ازل او اذل او اظلم او اظلم
 او اجمل او يجهل علي قال في الاذكار حديث صحيح رواه ابو داود
 قال ابن القاص وسعت الشعبي كان يقول اذا اخرج الى مجلس القضا
 ويريد فيه او اعتدي او يمشي على اللهم اعني بالعلم وزيني
 بالمحلم والزمني لتقوى الحق لا انطق الا بالحق ولا اقضي الا بحسب
 بالعلم بالعدل وان ياتي المجلس ركبا ويستعمل ما جرت به العادة
 من العامة والطلسان ويندب ان يسلم على الناس يمينا وشمالا
 وان يشاور النقطا عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة
 في حكم قال الله تعالى لبيد صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر
 قال الحسن البصري كان النبي صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن
 اراد ان يصير سنة بالحكام اما الحكم المعلوم بنقض واجماع او قياس
 جلي فلا والمراد بالنقطا كما قاله جمع من الاصحاب الذين يقبل قولهم في
 الافتاء فيدخل الاعم والمبدوء والمرأة ويخرج الفاسق والمجاهل **ولا**
يقعد القضا في المسجد اي يكره له اتخاذ مجلسا للحكم صونا
 له عن ارتفاع الاصوات والنظر الواقفين بمجلس القضا عادة
 ولو انقضت قضية او قضايا وقت حضوره فيه للصلاة او
 غيرها فلا بأس بفصلها وعلى ذلك محل ما جاء عن صلى الله عليه
 وسلم وعن خلفائه في القضا في المسجد وتذوا احتاج للمجلس
 فيه لعذر من مطر ونحوه فان جلس فيه مع الكراهة او دونهما من
 الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمثالا ونحوها بل يقعدون **تسليع**

تسليع
 تسليع
 تسليع

قوله وسجد الاداء
 عطف السبب على السبب
 قوله وسجد الاداء
 عطف السبب على السبب

فاعطاه على الدرع

فوق بقا شرح ما بقول يا نصراني
بعد تقدم وهو من سيدنا محمد بن
الدرع لم يبق قول نشرح ما بقول
يا نصراني آه بعد هو

خارجا وينصب من يدخل عليه ضميم ضميم واقامة الحدود فيه
اشد كراهة كما نضر عليه ثم شرع في التوبة بين الخصمين فقال
ويسوي اي القاضي بين الخصمين وجوبا على الصحاح في
فلا قبل بعد التيقا كما استقر فيها الا في المجلس فيسوي بينهما
فيه بان يجلسهما بين يديه او احدهما عن يمينه والاخر عن يساره
والجلوس بين يديه اولى ولا يرتفع المولى عن العكبل والخصم
بل ان الدعوى متعلقة به ايضا بدليل تخليفه اذا وجبت بين
كماه من الرقعة عن الزبيلي وفره قال لا ذرعي وغيره وهو
حسن والبلوي به عامة وقد راينا من يوكل من فراد من
التوبة بينه وبين خصمه والصحاح جواز رفع مسلم على
ذمي في المجلس كان يجلس المسلم اقرب اليه من الذمي كما روي
البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي عنه الى سوق فاذا هو
ما بنصراني يبيع درعا نضرها علي فقال هذا ادعى بني وسيدك
قاضي المسلمين فانما الى القاضي شريح فلما راي القاضي عليا قام
من مجلسه واجلسه فقال له علي لو كان خصمي مسلما جلست معه
لا بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا تساووهم في المجلس افضى بيني وبينه فقال شريح ما تقول
يا بنصراني فقال ادع ادعى فقال شريح افضى بيني وبينه فقال
علي صدق شريح فقال النضراني في شهره ان هذه احكام
الانبياء ثم اسلم النضراني فاعطاه على الدرع وماله على
فرس عتيق قال الشعبي فقد لا يته يعاقل المشركين عليه
ولان

قوله
وان الاسلام
معتوق على نفسه
بما
التي
بانه

ولأن الإسلام يعلم ولا يعلم عليه وبشيء كما في الروضة وأصلها
أن يجري ذلك في سائر وجوه الأكرام حتى في التقديم في الذكر كما بحث
بعضهم وهو ظاهر إذا قلت المخصوص الملبس والاصح فالظاهر خلافه
لكثرة ضرر المسلمين قال لا نسوي ولو كان أحدهما ذميا والآخر
مرتدا فينتج ترجحه على المكافاة في القطن القضاير والصحيح
أن المرتد يفضل بالذم دون المهر عكسه وتجب البليغني من هذا التخرج
فإن الشك في في القضاير ليس مما نحن فيه بسبيل وهو اعتبارنا
لرفع الحر على العبد والوالد على الولد والثاني في سماع **اللفظ**
منها لئلا ينكر قلب أحدهما والثالث في **اللفظ** بالنظر الثالث
وهو النظر بموخر العين كما في الصحاح والمعنى فيه ما تقدم **والخامس**
في القيام لهما فلا يخص أحدهما بقيام أن علم أنه في خصوصية فإن لم
يعلم إلا بعد قيامه له فاما أن يقدم بخصمه منه واما أن يقوم له
بقيامه الأول وهو الأولى واعتاد بن أبي الدم كراهية القيام
لهما جميعا كما في أدب القضاء أي إذا كان أحدهما من يقام
له دون الآخر لأنه ربما يتوهم أن القيام ليس له والسادس في
في جواب سلاهما أن سلاهما فلا يرد على أحدهما ويرد على الآخر
فإن سلم عليه أحدهما انتظر الآخر وقاله سلم بجميعها معا إذا سلم
قال الشيخان وقد يتوقف في هذا إذا طال الفصل وكانهم أصلا
هذا الفصل لئلا يبطل معنى التسوية والسابع في طلاق الوجه وسائر
أنواع الأكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها وإن اختلفا بفضيلة
وغيرها **باب** يندب أن لا يشتري ولا يبيع بنفسه لئلا
يشغل قلبه عن ما هو بهدده ولأنه قد يحايي فيميل قلبه

عوى مح

فيسره وهو المظفر بوضو العين ليس
قيده انه يعمره عوضه

م
 في
 الاخر
 ر
 صلوا
 ويا ايها القوم وقد بؤس هذا
 لا تشبهوا الاشرار من عبث
 بكم في الدنيا والآخرة
 فليعلم ان الله لا يهدي
 القوم الظالمين
 فليعلم ان الله لا يهدي
 القوم الظالمين
 فليعلم ان الله لا يهدي
 القوم الظالمين

أحد بين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا أنه لا يفرق بين الجتهل
وغيره ولا بين أن يكون له تعالى أو لا وهو كذلك لأن المقصود
تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتفي الكراهة إذا دعت
الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يستعين الحاكم على الفور في صور كثيرة
الثاني عند الجوع والثالث عند العطش المفرطين وكذا عند
الشيح المفرط وإهماله المم والرابع عند شدة الشهوة أي
التوقان إلى النكاح والخامس عند الحزن المفرط في مصيبة أو غيرها
والسادس عند الفجح الزهة المفرط ولوقال المفرطين لكان أولى لأنه
لأنه قيد في الحزن أيضا كما سر والسابع عند المرض المولم كما قيد
به في الروضة والثامن عند مدافعة أحد الاخصيين أي البول
والغايط ولو ذكر أحد كما قدرته في كلامه لكان أولى لإفادة
الاكتفاء به وكراهة عند مدافعتيهما بالاولي وكفايكره عند مدافعة
الزوج كما ذكره الديري وإهماله المم والتاسع عند التعاس
أي غلبته كما قيد به في الروضة والعاشر عند شدة الحر شدة
البرد وإهمال المم عند الخوف الزعج وعند الملل وقد جزم بهما
في الروضة وإنما كرهه القضاة في هذه الأحوال لتغير العقل والتخلق
فيها فالوضو والنزوف فيهما نفذ قضاؤه كما جزم به الروضة لقضه
الزبير في الشهوة ولا ينفذ حكم القاضي لنفسه لأنه من خصايصه
صلى الله عليه وسلم ولا يحكم لرفيقه ولا لشريكه في المال المشترك
بينهما للمهمة وحكم للقاضي ولو ذكر معه الامام أو قاض آخر
أخر أو نائبه وإذا أقر المدعي عليه عند القاضي أو بكل عن يمين
فخلق المدعي يمين المردودة وسأل القاضي أن يشهد على اقراره

عنده في صورة الاقرار بمبينة في صورة النكول او سال الحاكم باثبت
عنده والاشهاد به لزمه اجابته لان قد ينكر بعد ذلك **ولا يسأل**
القاضي المدعي عليه الجواب اي لا يجوز له ذلك **الا بعد الحال**
الدعوى الصحيحة ويشترط لصحة كل دعوى سواء اكانت بدم
ام بنيرة كغيب وسرقة وتلاف ستة شروط الاول ان تكون معلومة
غالباً بان يفصل المدعي ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قتله عمداً او
خطأً اقراراً او شركة فان اطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني
سن للقاضي استغصالا عما ذكره والثاني ان تكون ملزمة فلا
تسمع دعوى هبة شيء او بيعه او اقراره حتى يقول المدعي وقبضت
باذن الواهب ويلزم البايء والمقر التسليم والثالث ان يعين
المدعي عليه قلو قال قتله احد هؤلاء لم تسمع دعواه لانهام اليدي
عليه والرابع والخامس ان يكون كل من المدعي والمدعي عليه غير
حريري الا امان له ولا هبى ولا مجنون ولا دعوى عليهم والسادس
ان لا يناقضها دعوى اخرى فلو ادعى على احد افراده بالقتل ثم
ادعى على اخر شركة او افراد لم تسمع الدعوى الثانية لان الاولى
تكذبها نعم ان صدقها الاخر فهو ما خذ باقراره وتسمع الدعوى
عليه على الاصح في اصل الروضة ولا يمكنه الرجوع الى الاولى لان
الثانية تكذبها **ولا يحلف** اي لا يجوز للقاضي ان يحلف المدعي
عليه **الا بعد السؤال** اي طلب المدعي حليفه فلو حلفه قبل طلبه
يعتد به فعلى هذا يقول القاضي المدعي حلفه والا فاقطع طلبك عنه
قال ابن النقيب في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب المدعي وقبل
احلاف القاضي لم يعتد به صرح به القاضي حين انتهى التبيين
قد تمام مما ذكره المصنف انه لا يجوز للقاضي تحاكم على المدعي عليه الا
بعد طلب المدعي وهو كذلك على الاصح في الروضة في باب القضاء

شعبه علم ادب

لا بد لنا من تبيين المدعى عليه في حقنا الاول في حرفة

تسود قديم مما ذكر اي بطريق
تخصيص القياس من احوال

من السيرة

من التهمة تتقبل المراد بالعداوة الديونية الظاهرة لان
الباطنة لا يطلع عليها الا علام الغيوب وفي مجمع الطهراين ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال لسياتي قوم في اخر الزمان اخوان
العلائية اعداء السرية بخلاف شهادة له اذ لا تهمة والمنفصل
ما شهد به الا اعداء وعدو الشخص من يحزن بفرجه ويفرح لحزنه
وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون من احدهما فتختص
برد شهادته على الاخر ولا يشتط ظهورها بل يكفي ما يدل عليها
من الخاصة وخبرها كما قال البلقيني ناقلا له عن نصر المحقق
اما العداوة الدينية فلا تجوز رد الشهادة فتقبل شهادة
المسلم على الكافر وشهادة النبي على المبتدع وتقبل من مبتدع
لا تكفره ببدعته ككفرى صفات الله تعالى وخلق افعال عباده
وجوارى رويته يوم القيامة لا اعتقادهم انهم مصبون في
ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره ببدعته ككفرى حدوث العالم
والبعث وحشر الاجسام وعلم الله تعالى بالعدوم وبالجنديجات
لانكارهم ما علم بحق الرسول مندورة لا تقبل شهادتهم ولا
شهادته من يدعوا الناس الى بدعته كالا تقبل روايته بل او لا
شهادة خطابي لشكك ان لم يذكر فيها ما ينفي احتمال اعتاده على
قول المشهود له لا اعتقاده انه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقول
رايت اوسعت وشهدت الفم قبلت لزوال مانع ولا تقبل
شهادة والد وان علا **والد** وان سفل **والد** لا تقبل شهادة
ولد وان سفل **والد** وان علا للتهمة ولو قال المص لا تقبل
شهادة الشخص لبعضه لكان مضمرا فم كلامه قبول شهادة
الواحد الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لا استثناء التهمة

تنبه يستثنى من ذلك ما اذا كان بينه وبين اصله
او فرع عداوة فان شهادته لا تقبل ولا عليه كاجزائه في
الانوار واذا شهد بحق لفرع او اصل له واجنبى كان شاهد برقيق
لها قبلت الشهادة لكل من الزوجين للاجنبى على الاصح من قولي
تفريق الصنفين وتقبل الشهادة لكل من الزوجين للاخر لان الحاصل
بينهما عقد يطر او يزول نعم لو شهد زوجه بان فلان قد فشا
لم تصح شهادته في احد وجهين رجحه البلقيني وكذا لا تقبل
شهادته عليها بالزنا لانه يدعى خيانتها فرفضه ولا تقبل شهادة
الشخص لاحد اصليه او فرعيه على الاخر كما جزم به الفخاري
ويؤيده به شيخ الحكم بين ابيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام
في ذلك معللا بان الوازع الطبعي قد تقارض فظهر الصدق لضعف
التهمة ولا تقبل تركية الولد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء
اكان في حجر ام لا وان اخذنا باقراره برشد من في حجره **ن**
قد علم من كلام الحكم ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي
النسب تقبل شهادة الاخ لاضيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة
الصديق لصديقه وهو من صدق في وادك بان يهمل ما اهلك
قال ابن القاسم وقيل في اي زمانه ونادر في زماننا او معدوم
ولا يقبل القاضي كتاب قاض كتب به القاض ولو غير معين
اي لا يعمل به في ما انزهه فيه من **الاصح** كان حكم فيه قاض
على غايب بدين **لا بعد شهادة شهادتين** عدلى شهادته
يشهدان عند من وصل اليه من القضاة بما فيه اي الكتاب
من الحكم تنبيه صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة
حضر فلان وادعى على فلان الغايب المقيم ببلا كذا بدين

فصل في تقبل شهادة الزوجين
يقال ان شهادتهما في شهادته لا تقبل
فصل في تقبل شهادة الاخ
فصل في تقبل شهادة الولد
فصل في تقبل شهادة القاض
فصل في تقبل شهادة القاض

وقل

وصحبت له حجة او جبت الحكم ويسألني ان اكتب اليك بذلك فاجبه
واشهد بالحكم شاهدين ويسميها ان لم يعد لها والا فله ترك فتد
تسميها وبين ختمه بعد قرأته على الشاهدين بحضرة ويقول
اشهد كما اى كتبت الى فلان بما سمعنا وبضعان خطهما فيه
ولا يكتفى ان يقول اشهد كما ان هذا خطي وان ما فيه حكمي ويدفع
للاشاهدين نسخة اخرى يادختم ليطعها ويؤخذ كبر اعند
الحاجة ويشهدان عند القاضي الاخر على القاضي الكاتب بما
جرى عنده من بينوت او حكم ان انكر الخصم المحضر ان المال
المذكور فيه عليه فان قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمينه
ان لم يعرف به لانه اخبر بنفسي والاصل برأه الذمة فان عرف به
لم يصدق بل يحكم عليه او قال لست الخصم وقد ثبت باقراره
او بحجة انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يشركه فيه
وعاصر المدعى لان الظاهر انه المحكوم عليه فان كان ثم من
يشركه فيه وعاصر المدعى فانه مات او انكر الحق بحث المكتوب
اليه المكاتب ليطلب من الشهود زيادة تميز للشهود عليه
ويكتبها ويشهد بها ثانيا للقاضي ببلد الغايب فان لم يجد زياده
تميزه وقت الامر حتى ينكشف فان اعترف الشاكر بالحق
طوبى به ويعتبر ايضا مع المعاصرة كما صرح به البندنجي وغيره
ن لو حضر قاضي بلد الغايب ببلد الحكم المدعى الحاضر
فشافهه بحكمه على الغايب امضاه اذا عاد الى محل ولايته
وهو قضا بعلمه بخلاف ما لو شافهه به في غير محله فليس له
امضاه اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والغزالي ولو قال

فصل في تقبل شهادة الزوجين
فصل في تقبل شهادة الاخ
فصل في تقبل شهادة الولد
فصل في تقبل شهادة القاض
فصل في تقبل شهادة القاض

فصل في تقبل شهادة الزوجين
فصل في تقبل شهادة الاخ
فصل في تقبل شهادة الولد
فصل في تقبل شهادة القاض
فصل في تقبل شهادة القاض

فصل في تقبل شهادة الزوجين
فصل في تقبل شهادة الاخ
فصل في تقبل شهادة الولد
فصل في تقبل شهادة القاض
فصل في تقبل شهادة القاض

فصل في تقبل شهادة الزوجين
فصل في تقبل شهادة الاخ
فصل في تقبل شهادة الولد
فصل في تقبل شهادة القاض
فصل في تقبل شهادة القاض

قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضي بلد الغائب في طرف
ولا يثبت حكمت بكذا على فلان الذي يبطل في هذه لانه ابلغ من
الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه والانهاء ولو تغير كتاب الحكم
بعض مطلقا عن التقييد بفوق مسافة العدوي والانهاء بسباع
حجة يقبل فيها فوق مسافة عدوي لا فيما دونه وفارق الانهاء
بالحكم لان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيلاء بخلاف سماع الحجة
اذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة ما بين التنا
ضيين لا بما بين القاضي المنه والفرع ومسافة العدوي ما يرجع
منها مبكر الى محله يومه المعتد وسميت بذلك لان القاضي
يعدي اي يعين من طلب حضا منها على احضار ويؤخذ
من تعليمه السابق ان لو عسر احضار الحجة مع القرب بخوض
قبل الانهاء كما ذكر في المطلب **فصل في القسمة بغير القارة**
وهي تميز بعض الانصاف بين بعض والقسام الذي يقسم
الا بنسبة بين الناس قالوا قاض بما قسم المليك فانما قسم
المعيشة بينا قاسمها ولا اصل فيها قبل الاجماع قوله
تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان هبلي الله عليه وسلم
يقسم القنايم بين اربابها رواه الشيخان والحاجة
داعية اليها لئلا يترك كل واحد من الشركاء من التعرف
في ملكه على الكمار يتخلص من سوء المشاركة واختلاف
الايدي **ويقتصر القاسم** الذي ينصبه الامام والقاضي
على **السبعة شرائط** وزيد عليها شرائط اخرى كما سترها
وهي **الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة** لا
ذلك ولاية ومن لم يتصل بما ذكر ليس من اهل الولاية وعلم

المساحة

هذا هو القاسم الذي يقسم بين الناس
في المساحة من غير ان يكون له
الولاية في ذلك البلد

هذا هو القاسم الذي يقسم بين الناس
في المساحة من غير ان يكون له
الولاية في ذلك البلد

هذا هو القاسم الذي يقسم بين الناس
في المساحة من غير ان يكون له
الولاية في ذلك البلد

هذا هو القاسم الذي يقسم بين الناس
في المساحة من غير ان يكون له
الولاية في ذلك البلد

المساحة وعلم **الحساب** لا يستند على المساحة من غير علم
وانما شرط علمها لانهما آلة للقسمة كما ان المقنعة آلة للقضاء
اعتبر الماوردي وغيره مع ذلك ان يكون عفيفا عن الطمع
حتى لا يرتشي ولا يخون واقصاه كلام الام وهل يشترط فيه
معرفة التقويم فيه وجهان او جهتها لا يشترط كما جرى عليه ابن
المقري وقال لا سنوي جزم باستصحابه القاضي ان البند ينجي
وابوالطيب وابن الصباغ وغيرهم تنبيهه لوقال المص بدل
العدالة تقبل بشهادته لا يستفيد منه اشتراط السمع والبصر
والنطق والاضطاد لا بد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام
والبلوغ والعقل ويستغنى عن ذكر ذلك ايضا بالعدالة
واذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فاشترط اليه
بقوله **فان تراخيا** وفي نسخة فان تراخيا **الشريكان** المطلقان
التصرف **لن يقسم بينهما** من غير ان يحكما المال المشترك **لم ينفق**
هذا القاسم **الى ذلك** اي الشروط السابقة لانه وكيل عنها ولكن
يشترط فيها التكليف في التكليف فان كان فيها محور عليه فقام
فكسب عنده وليه اشترط مع التكليف العدالة اما حكمها فهو
كمنسوب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة **وان كانت**
في القسمة تقويم هو مصدر وقوم السلطة قدر قيمتها **لم**
يقتصر في على قل من اثنين لا اشتراط العدد في المقوم
التقويم شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم فيمكن قاسم
واحد وان كان فيها خسر وهو الاصح لان الحاكم لا يجتهد ولا
ساجتها دم فكان كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة

هذا هو القاسم الذي يقسم بين الناس
في المساحة من غير ان يكون له
الولاية في ذلك البلد

المساحة

و يقسم بقسمين
القسم الاول
والقسم الثاني

و ان كان في القاضى تخير فحينئذ لم يقرر
على اقل من اثنين فلو لم يقرر لم يقرر
الباقي باسم القاضى فحينئذ لم يقرر
بالقانون فلو ان كان في القاضى تخير فحينئذ لم يقرر
كان تخير فلو ان كان في القاضى تخير فحينئذ لم يقرر
فحينئذ لم يقرر فحينئذ لم يقرر فحينئذ لم يقرر

القيمة

فسيكون مثلاً ارجع لك كتابه لان
القرعة عند نها جبرقة مشهورة عند
العوام

[illegible][illegible]

فمنها اجبارهم لقولهم وان كان فيها
مقتضى عقولهم وان كان فيها
مقتضى عقولهم وان كان فيها

فصل في بيان ما يستعمل بالانفرد لما في الرفع الى الحاكم من ائمة هذه حيث لا حجة له والا فلا يسب الا باذن الحاكم ومن جاز له الاخذ فكل ما لا يصل للمال لا يدركه باب ونقبة حذار وظاهر ان محذور ذلك اذا كان ملكا للمدين ولم يتعلق به حق لازم كرهة او اجارة وما اخذ مضمون على الاخذ ان تلقى قبل ملكه ولو بعد البيع لانه اخذ لغرض نفسه كالسنام واما ان كان الدين على غير ممتنع من ادائه طالبه به فلا ياخذ شيئا له بغير مطالبة ولو اخذه لم يملكه ولم يردده ويعتد ان تلقى عنده **نكول** المدعي عليه اي امتنع **عن اليمين** بعد عرضها عليه كان قال لانا كل او يقول له القاضي اخلق فيقول لا اخلق او سكت لا الدهشة وعياوة **ردت** اليمين حينئذ **على المدعي** لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه الحاكم وصححه وكذا فعله عمر رضي الله عنه بحضرة من الصحابة رضي الله عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعي رضي الله عنه **فيخلق المدعي** ان اختار ذلك **ويستحق** المدعي به يمينه لا ينكول خصمه وقول القاضي للمدعي اخلق نازل منزلة الحاكم ينكول المدعي عليه كافي بالروضة واصلا وان لم يكن حكمه بخلق حقيقة ولا بجملة فليخضع بعد نكوله للعود الى المخلق بالمحكم ينكوله حقيقة او تنزيلا ولا فليس له العود اليه الا المدعي ويبين القاضي حكمه لنكول المجادل به بان يقول له ان تلكت عن اليمين اخلق المدعي واخذ منك الحق فان لم ينقل وقام بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن الحاكم

النكول ويدين المدعي بعد نكول خصمه كما قرار الخصم لا كاليمين لان يتصل باليمين بعد نكول الحق فانتبه اقراره فيجب الحق بعد المدعي من يمين الرد من غير افتقار الى حكم كما لا قرار ولا يستمع بعد حاجته بسقط كاداء او ابرافان لم يخلق المدعي يمين الرد ولا عذر بسقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين ولكن تسع تحت فان ابدى عن لا كاتمة وسوال الفقيه ومراجعة حساب امهل ثلاثة ايام فقط ليلا تظور مدافعة والتلاثة مدة مفتقرة شرعا ويفارق جواز تاخير الحجة اذ بانها قد لا تساعد ولا تحضر اليمين اليه وهل هذا هو الا بها واجب ومستحب وجهان الظاهر الاول ولا يمهل خصمه لعذر حين يستخلق الا برضى المدعي لانه مقهور بطلب الاقرار واليمين بخلاف المدعي وان استمهل الخصم في ابتداء الجواب لعذر امهل الى اخر المجلد ان شاء القاضي وقيل ان شاء المدعي والاول هو ما جرى عليه بين المقر وهو ان الظاهر لان لا يتعبد باقرار المجلس ومن طول بجزية فادعي مستقلا كاسلامه قبل تمام الحول فان وفقه لا عواه الظاهر كان كان غائبا فخر وادعي ذلك وخلق ذلك وان لم توافق الظاهر بان كان عندنا فادعي ذلك وخلق ذلك وان لم توافق الظاهر ان كان بها بان او افقه ونكل طولب بها وليس ذلك قضاء بالنكول لانها وجبت ولم يات بدافع او بركاة فادعي المستقلا كدفعها بالبيع اخر لم يطالب بها وان نكل عن اليمين لانها مستحقة ولو ادعي ولي جبي او مجنون حقا له

النكول

النكول ويدين المدعي بعد نكول خصمه كما قرار الخصم لا كاليمين لان يتصل باليمين بعد نكول الحق فانتبه اقراره فيجب الحق بعد المدعي من يمين الرد من غير افتقار الى حكم كما لا قرار ولا يستمع بعد حاجته بسقط كاداء او ابرافان لم يخلق المدعي يمين الرد ولا عذر بسقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين ولكن تسع تحت فان ابدى عن لا كاتمة وسوال الفقيه ومراجعة حساب امهل ثلاثة ايام فقط ليلا تظور مدافعة والتلاثة مدة مفتقرة شرعا ويفارق جواز تاخير الحجة اذ بانها قد لا تساعد ولا تحضر اليمين اليه وهل هذا هو الا بها واجب ومستحب وجهان الظاهر الاول ولا يمهل خصمه لعذر حين يستخلق الا برضى المدعي لانه مقهور بطلب الاقرار واليمين بخلاف المدعي وان استمهل الخصم في ابتداء الجواب لعذر امهل الى اخر المجلد ان شاء القاضي وقيل ان شاء المدعي والاول هو ما جرى عليه بين المقر وهو ان الظاهر لان لا يتعبد باقرار المجلس ومن طول بجزية فادعي مستقلا كاسلامه قبل تمام الحول فان وفقه لا عواه الظاهر كان كان غائبا فخر وادعي ذلك وخلق ذلك وان لم توافق الظاهر بان كان عندنا فادعي ذلك وخلق ذلك وان لم توافق الظاهر ان كان بها بان او افقه ونكل طولب بها وليس ذلك قضاء بالنكول لانها وجبت ولم يات بدافع او بركاة فادعي المستقلا كدفعها بالبيع اخر لم يطالب بها وان نكل عن اليمين لانها مستحقة ولو ادعي ولي جبي او مجنون حقا له

فصل في بيان ما يستعمل بالانفرد لما في الرفع الى الحاكم من ائمة هذه حيث لا حجة له والا فلا يسب الا باذن الحاكم ومن جاز له الاخذ فكل ما لا يصل للمال لا يدركه باب ونقبة حذار وظاهر ان محذور ذلك اذا كان ملكا للمدين ولم يتعلق به حق لازم كرهة او اجارة وما اخذ مضمون على الاخذ ان تلقى قبل ملكه ولو بعد البيع لانه اخذ لغرض نفسه كالسنام واما ان كان الدين على غير ممتنع من ادائه طالبه به فلا ياخذ شيئا له بغير مطالبة ولو اخذه لم يملكه ولم يردده ويعتد ان تلقى عنده **نكول** المدعي عليه اي امتنع **عن اليمين** بعد عرضها عليه كان قال لانا كل او يقول له القاضي اخلق فيقول لا اخلق او سكت لا الدهشة وعياوة **ردت** اليمين حينئذ **على المدعي** لانه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه الحاكم وصححه وكذا فعله عمر رضي الله عنه بحضرة من الصحابة رضي الله عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعي رضي الله عنه **فيخلق المدعي** ان اختار ذلك **ويستحق** المدعي به يمينه لا ينكول خصمه وقول القاضي للمدعي اخلق نازل منزلة الحاكم ينكول المدعي عليه كافي بالروضة واصلا وان لم يكن حكمه بخلق حقيقة ولا بجملة فليخضع بعد نكوله للعود الى المخلق بالمحكم ينكوله حقيقة او تنزيلا ولا فليس له العود اليه الا المدعي ويبين القاضي حكمه لنكول المجادل به بان يقول له ان تلكت عن اليمين اخلق المدعي واخذ منك الحق فان لم ينقل وقام بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن الحاكم

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان قوله في يد احدتهما
هو في يد احدتهما
فان قيل ان كان في يد
احدهما فلا بد ان يكون
في يد الاخرى لان
اليمين واحدة
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما

على شخص فانكر ونكلم بخلق الولي وان ادعى بشوته بسبب مباشرة
بل ينظر كماله لان اثبات الحق لغيره في اليد **وان تناهيا** اي
اخصمان اي ادعى كل منهما شيئا اي عينا وهي **في يد احدتهما** ولا
بينه لواحد منهما **فان قولنا** **قوله صاحب اليد** يمينه لانها ملكه
اذ اليد من الاسباب المرجحة **وان كان** المدعى به وهو العين
في يدهما ولا بينة لهما **تخالفا** على النفي فقط على النص **وجعل**
ذلك بينهما نصفين لتضايده صلى الله عليه وسلم بذلك كما صح
الحكم على شرط الشك في ولو اقام كل من المدعين بينة بما ادعاه
وهو بيد ثالث سقطنا لتناقض موجبها فيخلق لكل منهما مينا
وان اقرب لاهدهما عمل يقتضي اقراره او بيدها ولا بيد احد
فهو لهما اذ ليس احدهما باولي به من الاخر او بيد احدهما وبشي
الا دخل رحت بينته وان تاخرتا ربحها او كانت شاهدا
ويمينا وبينته الخارج شاهدين او تبين سبب الملك من
شراء او غيره ترجح البينة بيده هذا ان اقامها بعد بينة
الخارج ولو قبل تعديلها لانهما تسع بعدها لان الاصل في
جانبه اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية ولو ازيلت يده بينة
واستندت بينة الملك الى ما قبل ازالة يده واعتذر بغيرتها مثلا
فانهما ترجح لان الملك ازيل لعدم الحجية وقد ظهر ذلك لكونه
قال الخارج هو ملكي شترية منك فقال له اخل بل هو ملكي واقام
بينتين بما قاله ربح الخارج لزيادة علم بغيرته بما ذكر فلما ازيلت يده
بما قرأ لم تسع دعواه به بغيره كرا انتقال لانه موافق باقراره فلم

نقول

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان قوله في يد احدتهما
هو في يد احدتهما
فان قيل ان كان في يد
احدهما فلا بد ان يكون
في يد الاخرى لان
اليمين واحدة
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان قوله في يد احدتهما
هو في يد احدتهما
فان قيل ان كان في يد
احدهما فلا بد ان يكون
في يد الاخرى لان
اليمين واحدة
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان قوله في يد احدتهما
هو في يد احدتهما
فان قيل ان كان في يد
احدهما فلا بد ان يكون
في يد الاخرى لان
اليمين واحدة
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان قوله في يد احدتهما
هو في يد احدتهما
فان قيل ان كان في يد
احدهما فلا بد ان يكون
في يد الاخرى لان
اليمين واحدة
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما

فقد وجدنا في بعض النسخ
ان قوله في يد احدتهما
هو في يد احدتهما
فان قيل ان كان في يد
احدهما فلا بد ان يكون
في يد الاخرى لان
اليمين واحدة
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما
فان قيل لا بل
لان اليمين
تكون في يد
احدهما او
في يد الاخرى
او في يد
كلاهما

نظام

فلو وري الخالف يمينه بان ق
بان اعتقدا الخالف خلا في نيته
لان اليمين شرعت ليهاب الخ
تخليط يمين مدعي اذا خلق مع
و يمين مدعي عليه وان لم يطل
تعالى في قوله لا يفتقر اليه مال كمال وظل
لا يفتقر اليه مال كمال وظل
على يمينه شرع لا يفتقر اليه مال كمال وظل
لان مفسرنا يفتقر اليه مال كمال وظل
التورم ٥٢ فانما يفتقر اليه مال كمال وظل
بعدت عوفى فانما يفتقر اليه مال كمال وظل

والتكاريه

البتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها وقال الامام
 حتى كل جريمة تؤخذ بقوله اكرات مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها
 بقرينة التعارض المذكورة غير الكبائر الاعتقادية التي هي البلع
 فان الراجح قبول شهادة اهلها ما لم تفرحهم كما سيأتي بيانها
 هذا فخطرها بالحد واما بالعدا فاشيا كثيرة قال ابن عباس هي اي
 السبعين اقرب وقال سعيد بن جبير انها الى سبع مائة اقرب
 اي باعتبار اجناف انواعها وما عد ذلك من المعاصي فمن الصغار
 ولا بأس بعدن من النوعين فمن الاول تعديم الصلاة وتأخيرها
 عن وقتها بلا عذر وشيخ الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والقدره وشيخان القرآن والياس من رحمة الله
 وامن مكره تعالى واكل الربا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان
 من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور
 وضرب المسلم بغير حق والنية واما الغيبة فان كانت في
 اهل العلم وصلة القران فهي كبيرة كما جرى عليه بن المعري
 والافصاف ومن الصغار النظر للموم وهو المسلم فوق ثلاثة
 ايام والناحة وشق الجيب والبختر في الشئ وادخال صبيان
 او مجانين بقلب تعذيبهم السجود واستعمال بخاسة
 في بدن او ثوب لغير حاجة فباد كتاب كبيرة او اصرار على
 صغيرة من نوع او انواع تنسئ العدالة وان اقتضت عبارة
 المصم الاثنا مطلقا **قاعدة** في البحر لو نوي العدل فعمل
 كبيرة غدا كزنا لم يضر بذلك فاسقا بخلاف نية الكفر

هذه هي الكبائر التي لا حد فيها
 والحد فيها من الكبائر
 ما لم تفرحهم كما سيأتي بيانها
 هذا فخطرها بالحد واما بالعدا فاشيا كثيرة

والثالث

والثالث ان يكون العدل **حليم السريفة** اي العفيفة بان لا يكون
 مبتدعا لا يكثر ولا يسوق ببدعته فلا تقبل شهادته مبتدع بكفر
 او يسوق ببدعته فالاول ككثري البعث والثاني كساب
 الصوابه ويستثنى من هذه الخطا بية فلا تقبل شهادتهم
 وهم فرقة يجوزن الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول
 لي على فلان كذا هذا اذا لم يبينوا السبب كما مر في الاشارة
 اليه كان قالوا رايانا تقدره كذا فتقبل شهادتهم **جائز**
 والرابع ان يكون العدل **سامونا** مما تقع فيه النفس الامارة
 صاحبها **عند الغضب** من ارتكاب قول الزور والاصرار
 على الغيبة والكذب لقيام غضبه فادعائه لمن يحكمه غضبه
 على الوقوع في ذلك والخامس ان يكون **حافظا على مروة** **مشر**
 بان يتخلق الشخص بخلق امثاله من ابنا وعصه ممن يراني
 مناجح الشرع راد ابيه في زمانه ومكانه لان الامور العرفية قل
 ما تنعبط بل تختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان
 وهذا بخلاف العدالة فانها لا تختلف باختلاف الاشخاص فان
 العسق يستوي فيه الشريف والوضيع بخلاف المروة فانها
 تختلف فلا تقبل شهادة من لامرورة له كمن ياكل ويشرب في
 سوق وهو غير سوقي كما في الروضة وغير من لم يغلبه جوع او
 عطش او عشي في سوق مذكوف الرأس والبدن غير المروة
 من لا يليق به مثله ولا غير محرم بنسك اما المروة فكشفها حرام
 او يقبل زوجته او امته بحضرة الناس واما تقبل ابن عمر رضي الله

هذه هي الكبائر التي لا حد فيها
 والحد فيها من الكبائر
 ما لم تفرحهم كما سيأتي بيانها
 هذا فخطرها بالحد واما بالعدا فاشيا كثيرة

عنهما امته التي وقعت في سهم بحفرة الناس فقال الزركشي كان
تقييل استحقاق لا تمتنع او ظن انه ليس ثم من ينظره او علي
ان المرة الواحدة لا تنقض على ما اقتضاه نص الشافعي ومد الرجل
عند الناس بضرورة كقبلة امته بحضرتهم ومن ذلك كثرة
حكايات متخيلة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له وخارج
بالاكتفاء ما لم يثبت او كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة
وليس فقيه قبالاً او لثبوت النسبة في محل لا يعتاد للفقهاء ليس
ذلك واكتفاء على لعب الشطرنج بحيث يشغله عن مهماته وان
لم يقترن به ما يحرمه او على غنا او على سماعه واكتفاء رقص
وحرفة دينية مباحة كحجامة وكس نربل وخوخة وديج ممن
لا يليق ذلك به واعتراض جعلهم كحرفة الدنية واجيب بكل
ذلك على من اختار ما تقدم مع حصول الكفاية بغيره اما
الحرفة غير المباحة كالنجم والعراني والكاهن والمصور فلا
تقبل شهادتهم قال القيمي لان شعارهم التلبس بلباس
هذا الشرط الخامس انما هو شرط قبول الشهادة لا في العدالة
فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً لكن شهادته لم تقبل لفقد
مهمته ومن الشروط القبول ايضا ان لا يكون متهماً والمتهم
ان يجزأ اليه بشهادته نفعاً او يدفع عنه بها ضرراً كما سيأتي
في كلامه **فصل** لو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركته
فشهد الاثنان للشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت
الشهادتان في الراجح لا تفصال كل شهادة عن الاخرى
ولا تجز شهادته نفعاً ولا تدفع عنه ضرراً ويجز شهادته

تقبل

الحسنة

هذا هو الكتاب الذي لا بد منه والاكثاد
منه وكان مع شمس الدين غير
اكثر ومثل الشطرنج المنقولة
والسجدة والسجدة وكذا ما كان
اذا كانت من غير طالع فليس
اما مع ذلك فحاشاه وهذا الكتاب
صراخ مما يخل بالمروءة مع قول
وهو انها تخرج من فوض الكفاية
الطبا والدة والقرة بالغ المفرد
محل للحدود وكذا التزام
الا لا يغير الطبول حلال الا
الدر بكة ٥٠ عوف

الحسنة في حقوق الله تعالى المتحصنة كالصلاة والصوم وفيما سده
فيه حق موكد وهو ما لا يتاثر برضي لادى كطلاق وعق وعتق
عن قصاص وبقاعدة والنفاء لها وحد الله تعالى وكذا النسب
على الصحيح ومتى حكم قاض بيناهدين فباناً غير يقبولى الشهادة
ككافرين نقتضه هو وعيظه ولو شهد كافر او عبداً او جني ثم اعاد
بعد كمال قبلت شهادته لا انتفاء التهمة او فاسق تاب لم تقبل
للتهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط اختياره بعد التوبة
مدة بظن فيها صدق توبته وقدرها الاكثر من سنة ويشترط
في توبته معصية قولية القول فيقول قد فني باطلاً وانا نادى عليه
ولا اعود اليه ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة وانا
نادى عليها والمعصية غير القولية يشترط في توبته منها بالا
قلاع عنها وندم عليها وعلمه ان لا يعود لها ورد ظلامته
ادى ان تعلق به **فصل** كما في بعض النسخ يذكر فيه بعد
في الشهود والذكورة والاسباب المانعة من القبول ومسقط
ذكر فصل في بعضها **الحقوق** المشهود بها بالنسبة الى ما يعتبر
فيها عدة او وصفاً **باب** احدها **حق الله تعالى** وثانيها
حق الادمي ويبدأ بها فقال **فاما حق الادمي** لانه الاغلب وقوعاً
فصل على ثلاثة اقسام **الاول ضرب لا يقبل فيه الا شهادتان**
ذكر ان اي رجلاً ولا مدخل فيه الاثبات ولا الامين مع الشاهد
وهو ما لا يقصد منه المال اصلاً كفقوة الله تعالى والادمي
يطلب عليه الرجال غالباً كطلاق ونكاح ورجعة وقرار بخبر

الحسنة في حقوق الله تعالى المتحصنة كالصلاة والصوم وفيما سده
فيه حق موكد وهو ما لا يتاثر برضي لادى كطلاق وعق وعتق
عن قصاص وبقاعدة والنفاء لها وحد الله تعالى وكذا النسب
على الصحيح ومتى حكم قاض بيناهدين فباناً غير يقبولى الشهادة
ككافرين نقتضه هو وعيظه ولو شهد كافر او عبداً او جني ثم اعاد
بعد كمال قبلت شهادته لا انتفاء التهمة او فاسق تاب لم تقبل
للتهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط اختياره بعد التوبة
مدة بظن فيها صدق توبته وقدرها الاكثر من سنة ويشترط
في توبته معصية قولية القول فيقول قد فني باطلاً وانا نادى عليه
ولا اعود اليه ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة وانا
نادى عليها والمعصية غير القولية يشترط في توبته منها بالا
قلاع عنها وندم عليها وعلمه ان لا يعود لها ورد ظلامته
ادى ان تعلق به **فصل** كما في بعض النسخ يذكر فيه بعد
في الشهود والذكورة والاسباب المانعة من القبول ومسقط
ذكر فصل في بعضها **الحقوق** المشهود بها بالنسبة الى ما يعتبر
فيها عدة او وصفاً **باب** احدها **حق الله تعالى** وثانيها
حق الادمي ويبدأ بها فقال **فاما حق الادمي** لانه الاغلب وقوعاً
فصل على ثلاثة اقسام **الاول ضرب لا يقبل فيه الا شهادتان**
ذكر ان اي رجلاً ولا مدخل فيه الاثبات ولا الامين مع الشاهد
وهو ما لا يقصد منه المال اصلاً كفقوة الله تعالى والادمي
يطلب عليه الرجال غالباً كطلاق ونكاح ورجعة وقرار بخبر

هذا هو الكتاب الذي لا بد منه والاكثاد
منه وكان مع شمس الدين غير
اكثر ومثل الشطرنج المنقولة
والسجدة والسجدة وكذا ما كان
اذا كانت من غير طالع فليس
اما مع ذلك فحاشاه وهذا الكتاب
صراخ مما يخل بالمروءة مع قول
وهو انها تخرج من فوض الكفاية
الطبا والدة والقرة بالغ المفرد
محل للحدود وكذا التزام
الا لا يغير الطبول حلال الا
الدر بكة ٥٠ عوف

وموت ووكالة وصداقة وشركة وقراض وسفالة وشهادة على شهادة
لان الله تعالى نفع على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروي
مالك عن الزهري مفت السنة بان لا يجوز شهادة النساء في
الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالمذكورات غيرهما ما يشار
كهما في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعد ما وان كانت في مال
المقصود منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلاف
في الشركة والقراض قال وينبغي ان يقال ان رأم مدعيتهما اثبات
المتصرف فهو كالوكيل وان ثبتت حصته من الربح فيشبان برجل
وامرأتان اذا المقصود المالمو يقرب منه دعوي المرأة النكاح لاثبات
المهر وشطره او الارث فيثبت برجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح
بهما في غير هذه الصور **والثاني ضرب يقبل فيه شهادتان**
رجلان او رجل وامرأتان او شاهدان او رجل واحد ويمين
الادعي بعد ادائها شهادت شاهده وبعد تقديمه ويذكر حتماني
حلفه صدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتان
الحجب فاعتبار ارتباط احدهما بالآخر ليصير كالنوع الواحد
ما كان في وهو اي هذا الضرب الثاني في كل **وهو** ما لا عينا كان او دينا
او منفعة او كان **المقصود منه المال** من ماله او من غيره او من
مال كبيع ومنه كحالة لانها بيع دين بدين واقالة وضمان
وخيار ورجل وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا بشهدين
من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروي مسلم
وغیره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي
في الاموال وقيس بما فيه ما فيه **ما لا يقبل** من هذا الضرب

الوقوف

قوله ويقبل فيه شهادتان
الاولى اثبات العصة فلا يشترط
قوله في غير هذه الصور بان
قوله في كل وهو ما لا عين
قوله في الاموال وقيس بما فيه
قوله ما لا يقبل من هذا الضرب
قوله في كل وهو ما لا عين
قوله في الاموال وقيس بما فيه
قوله ما لا يقبل من هذا الضرب

الوقوف ايضا كما قاله ابن سيرين وقال في الروضة ان اقوي في المعنى
وصحة الامام والبقوي وغيرهما انتهى وصحة الراعي ايضا في الشرح
الصغير كما افاده في المهمات **والثالث ضرب يقبل فيه شهادتان**
رجلان او رجل وامرأتان او اربع نسوة منفردات **وهو اي**
هذا الضرب الثالث في كل ما لا يطلع عليه الرجال غالب الكفاية
وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها كجراحة على
فجرها جرة كانت او امه واستهلا اولد لماروي ابن ابي نسيبة
عن الزهري مفت السنة بان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع
عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر غيره مما
يشترك في الضابط المذكور واذا ثبتت شهادتهن في
ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل وامرأتين **اولى**
قيد القفال وغيره مئة الرضاع من الثدي فان كان من انا
حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لان تقبل شهادتهن
بان هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجل لا يطلعون عليه غالبا
فخرج بعيب امرأة تحت ثوبها ما نقله في الروضة عن البقوي
واقره العيب في وجه الحرة وكغيرها فانه لا يثبت الا برجلين وفي وجه
الامة وما يبدو وعند المهرنة فانه يثبت برجل وامرأتين لان
المقصود منه المال فان قيل هذا وما قبله انما يتايمان على القول في
حل النظر في ذلك اما على ما صحح الشيخان في الاولى والنووي في
الثانية من تحريم ذلك فتقبل النساء فيه منفردات **اجيب**
ان الوجه والكنين يطلع عليهما الرجال غالبا وان قلنا بحرمته
نظر الاجبي لان ذلك جائز لحرمة زوجها ويجوز نظر

قوله ويقبل فيه شهادتان
قوله في كل وهو ما لا عين
قوله في الاموال وقيس بما فيه
قوله ما لا يقبل من هذا الضرب
قوله في كل وهو ما لا عين
قوله في الاموال وقيس بما فيه
قوله ما لا يقبل من هذا الضرب
قوله في كل وهو ما لا عين
قوله في الاموال وقيس بما فيه
قوله ما لا يقبل من هذا الضرب

الاجنبى لوجهها التعليم ومعاملة وتخلشهادة وقد قال العيا لمرافى
اطلق الما وري نعل الادجاء على ان عيوب النساء في العرجة والكفن
لا يقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين المرأة وبين صريح القاضي حين
فيهما انتهى اي فلا يقبل النساء المخلص في الامم لما لم يقبل
فيها رجل وامرأتان لما وكل ما لا يشب من المحقوق برجل
ويمين الا عيوب النساء وغيرها كرفض فانه لا تثبت بشاهد
وحيد وهو كذلك لعدم ورودها في سواها خلافا للمال
وعلم من تقسيم المصم المذكور انه لا يشب شي بامرأتين ويمين
وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقيام مقامه في رجل
في غير ذلك لوروده في صريح ما قبل فيه شهادة النسوة على فعله
لا تقبل شهادتهن على الاقرار به فانه بما يسمع الرجال غالبا
كسائر الاقارب كخا ذكرو الميرى **وما حرق الله كذا فلا تقبل**
فيها النساء اصله والخشي كلمة في هذا وفي جميع ما مر وهي اي
حقوق الله تعالى **على ثلاثة اقرب** ايضا الا اقرب لا يقبل فيه
اقل من اربعة الرجال وهو اي هذا القرب الزنا لقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهود ولما تقي
صالح وسلم عن سعيد بن عباد دعي الله عنه انه قال
لو سئل الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلا
امهله حتى اتي باربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقوم الا من
اشين فصارت كاشهادة علي فعلن ولان الزنا من الغلظ
الغواض فنظمت الشهادة فيه ليكونا استروا ما يقبل
شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا التفاتة فرائنا وتعدنا
النظر لقامة الشهادة قال الما وري فان قالوا لقدنا لغير

فصل في
الاجنبى لوجهها التعليم ومعاملة وتخلشهادة وقد قال العيا لمرافى
اطلق الما وري نعل الادجاء على ان عيوب النساء في العرجة والكفن
لا يقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين المرأة وبين صريح القاضي حين
فيهما انتهى اي فلا يقبل النساء المخلص في الامم لما لم يقبل
فيها رجل وامرأتان لما وكل ما لا يشب من المحقوق برجل
ويمين الا عيوب النساء وغيرها كرفض فانه لا تثبت بشاهد
وحيد وهو كذلك لعدم ورودها في سواها خلافا للمال
وعلم من تقسيم المصم المذكور انه لا يشب شي بامرأتين ويمين
وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقيام مقامه في رجل
في غير ذلك لوروده في صريح ما قبل فيه شهادة النسوة على فعله
لا تقبل شهادتهن على الاقرار به فانه بما يسمع الرجال غالبا
كسائر الاقارب كخا ذكرو الميرى **وما حرق الله كذا فلا تقبل**
فيها النساء اصله والخشي كلمة في هذا وفي جميع ما مر وهي اي
حقوق الله تعالى **على ثلاثة اقرب** ايضا الا اقرب لا يقبل فيه
اقل من اربعة الرجال وهو اي هذا القرب الزنا لقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهود ولما تقي
صالح وسلم عن سعيد بن عباد دعي الله عنه انه قال
لو سئل الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلا
امهله حتى اتي باربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقوم الا من
اشين فصارت كاشهادة علي فعلن ولان الزنا من الغلظ
الغواض فنظمت الشهادة فيه ليكونا استروا ما يقبل
شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا التفاتة فرائنا وتعدنا
النظر لقامة الشهادة قال الما وري فان قالوا لقدنا لغير

فصل في
الاجنبى لوجهها التعليم ومعاملة وتخلشهادة وقد قال العيا لمرافى
اطلق الما وري نعل الادجاء على ان عيوب النساء في العرجة والكفن
لا يقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين المرأة وبين صريح القاضي حين
فيهما انتهى اي فلا يقبل النساء المخلص في الامم لما لم يقبل
فيها رجل وامرأتان لما وكل ما لا يشب من المحقوق برجل
ويمين الا عيوب النساء وغيرها كرفض فانه لا تثبت بشاهد
وحيد وهو كذلك لعدم ورودها في سواها خلافا للمال
وعلم من تقسيم المصم المذكور انه لا يشب شي بامرأتين ويمين
وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقيام مقامه في رجل
في غير ذلك لوروده في صريح ما قبل فيه شهادة النسوة على فعله
لا تقبل شهادتهن على الاقرار به فانه بما يسمع الرجال غالبا
كسائر الاقارب كخا ذكرو الميرى **وما حرق الله كذا فلا تقبل**
فيها النساء اصله والخشي كلمة في هذا وفي جميع ما مر وهي اي
حقوق الله تعالى **على ثلاثة اقرب** ايضا الا اقرب لا يقبل فيه
اقل من اربعة الرجال وهو اي هذا القرب الزنا لقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهود ولما تقي
صالح وسلم عن سعيد بن عباد دعي الله عنه انه قال
لو سئل الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلا
امهله حتى اتي باربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقوم الا من
اشين فصارت كاشهادة علي فعلن ولان الزنا من الغلظ
الغواض فنظمت الشهادة فيه ليكونا استروا ما يقبل
شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا التفاتة فرائنا وتعدنا
النظر لقامة الشهادة قال الما وري فان قالوا لقدنا لغير

الشهادة

الشهادة فسقوا وروث شهادتهم انتهى هذا اذا تكرر ذلك
منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والا فتقبل شهادتهم لان
ذلك صغيرة وينبغي اذا اطلقوا الشهادة ان يستفسروا ان تيسر والا
فلا تقبل شهادتهم ولا بد ان يقولوا اينا اذ دخل هسنته او
قدرها من فاقد حافي فريها وان لم يقولوا كالا صبح في الخاتم او
كالمرور في الكحلة **تفصيل** اللواط في ذلك كالزنا وكذا اتيان
البهية على المذهب المنصوص في الام قال في زيادة الرخصة لان كل
اجماع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامم
قال البلقيني ووطي الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتبات
البهية فانه لا يشب الا باربعة على المعتد انتهى وخرج بما ذكرنا
وطي الشبهة اذا قصد بالدعوى به المال وشهد به حسيبة ومقدمان
الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة ويقبل في الاقرار
بالزنا وما الحق به رجلان كغيره من الاقارب **الثاني ضرب**
يقبل فيه اثبات اي رجلان وهو اي الضرب الثاني **ما سوي**
الزنا وما الحق به من الحدود سوا كان قتلا للمرتد ام
لقاطع طريق بشرطه ام لقطع في سرقة ام في طريق ام جلد لشارب
سكر **الثالث ضرب يقبل فيه رجل واحد وهو حلال شهر**
رمضان بالنسبة للصوم على اظهر لقول ابن عذرة الشيخين احتياط
للصوم واما بالنسبة لخلو رجل ولوقوع طلاق فلا كما مر ذلك
في الهيام والحق بذلك مسایل منها ما لو نذر صوم رجب مثلا
فشهد واحد برويته فهل يجب الصوم اذا قلنا يشب به

فصل في
الاجنبى لوجهها التعليم ومعاملة وتخلشهادة وقد قال العيا لمرافى
اطلق الما وري نعل الادجاء على ان عيوب النساء في العرجة والكفن
لا يقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين المرأة وبين صريح القاضي حين
فيهما انتهى اي فلا يقبل النساء المخلص في الامم لما لم يقبل
فيها رجل وامرأتان لما وكل ما لا يشب من المحقوق برجل
ويمين الا عيوب النساء وغيرها كرفض فانه لا تثبت بشاهد
وحيد وهو كذلك لعدم ورودها في سواها خلافا للمال
وعلم من تقسيم المصم المذكور انه لا يشب شي بامرأتين ويمين
وهو كذلك لعدم ورود ذلك وقيام مقامه في رجل
في غير ذلك لوروده في صريح ما قبل فيه شهادة النسوة على فعله
لا تقبل شهادتهن على الاقرار به فانه بما يسمع الرجال غالبا
كسائر الاقارب كخا ذكرو الميرى **وما حرق الله كذا فلا تقبل**
فيها النساء اصله والخشي كلمة في هذا وفي جميع ما مر وهي اي
حقوق الله تعالى **على ثلاثة اقرب** ايضا الا اقرب لا يقبل فيه
اقل من اربعة الرجال وهو اي هذا القرب الزنا لقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهود ولما تقي
صالح وسلم عن سعيد بن عباد دعي الله عنه انه قال
لو سئل الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلا
امهله حتى اتي باربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقوم الا من
اشين فصارت كاشهادة علي فعلن ولان الزنا من الغلظ
الغواض فنظمت الشهادة فيه ليكونا استروا ما يقبل
شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا التفاتة فرائنا وتعدنا
النظر لقامة الشهادة قال الما وري فان قالوا لقدنا لغير

الشاهد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الشاهد بها سمها وابصار قائلها حال تلفظ بها حتى لو
نطق بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم يأتى وما حكاه الروائي
عن الأصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنان فقط
سمع تعاقدهما بالبيع وغيره كفى من غير رواية زينة البندنجي
بأنه لا يعرف الموصى من القابل ولا يقبل شهادة **الاعلى** فيما
يتعلق بالبيع بخلاف اشتباه الاصوات وقد يحكى الانسان
صوت غيره **الافى ستة** وفي بعض النسخ **خسة مواضع** وسياق
توجيه ذلك الموضوع **الاول الموت** فانه ثبت بالتساع لان اسبا
كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها
فجاز ان يعتمد على الاستفاضة **الموضع الثاني النسب** لذكر
او اثني وان لم يعرف عين المسبوب اليد اب فيشهد ان هذا
ابن فلان او ان هذه بنت فلان او قبيلة فشهد انه من
قبيلة كذا لانه لا مفضل الرواية فيه فان غاية الممكن ان يشاهد
الولادة على الفراش وذلك لا يفيد القطع بلا لظاهر فقط وحاجة
داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد الموفين والقبائل من
القديمة فسومح فيه قال ابن النذر وهذا مما لا اعلم فيه خلافا
وكذا اثبت النسب بالاستفاضة الى الام في الاصح كالاب وان كان
النسب في الحقيقة الى الاب **الموضع الثالث الملك المطلق**
من غير اضافة الى الملك معين اذ لم يكن منافع تنسبه هذه
الثلاثة من الامور التي تثبت بالاستفاضة ولا يشك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

يقول من الامور التي تثبت بالاستفاضة

العقود والولا والوقف والشكك كما هو الاصح عند المحققين لانها امور موبدة فاذا طالت مدتها عسرا قامت البيضة على ابتداءها فثبتت الحاجة الى ثباتها بالاستفاضة ولا يشك احد ان عايشة رضي الله عنها وعن ابويها زوج النبي صلى الله عليه وسلم وانا فاطمة رضي الله عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى اصله واما شرطه فقال التنوير في فتاويه لا تثبت بالاستفاضة شرط الوقف وتفاصيله بل ان كان وقفا على جماعة معينين او جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية وعلى مدرسة مثلا ونحو ذلك فشرطه صرف النافذ من الغلة فيما يراه من مصالحها انتهى والا وجه حمل هذا على ما افق عليه به بنية الصالح شيئا من ان الشروط ان شهد بها منفردا لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة باصل الوقف سمعت لان مرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف وما يثبت بالاستفاضة القضا والمجج والتعديل والترشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع اليها مثل ولا يثبت بها بالاستفاضة سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادة مبنية عليها بل يقولون شهد ان له ان ابنه مثلا لان قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صح بذلك لم تعقل شهادته على الاصح لان ذكره صريح بعد عدم مرجع بالشهادة ويؤخذ من التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له ان يقول شهد ان فلانة ولدت فلانا او

تسوية واما شرطه اي الوقف فلا يشك في ان شرطه هو ما ذكر في الوقف هو بالنظر الى اصله واما شرطه فقال التنوير في فتاويه لا تثبت بالاستفاضة شرط الوقف وتفاصيله بل ان كان وقفا على جماعة معينين او جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية وعلى مدرسة مثلا ونحو ذلك فشرطه صرف النافذ من الغلة فيما يراه من مصالحها انتهى والا وجه حمل هذا على ما افق عليه به بنية الصالح شيئا من ان الشروط ان شهد بها منفردا لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة باصل الوقف سمعت لان مرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف وما يثبت بالاستفاضة القضا والمجج والتعديل والترشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع اليها مثل ولا يثبت بها بالاستفاضة سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادة مبنية عليها بل يقولون شهد ان له ان ابنه مثلا لان قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صح بذلك لم تعقل شهادته على الاصح لان ذكره صريح بعد عدم مرجع بالشهادة ويؤخذ من التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له ان يقول شهد ان فلانة ولدت فلانا او

بوالسطة فان التنوير في مدعيه به بنية الصالح شيئا من ان الشروط ان شهد بها منفردا لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة باصل الوقف سمعت لان مرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف وما يثبت بالاستفاضة القضا والمجج والتعديل والترشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع اليها مثل ولا يثبت بها بالاستفاضة سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادة مبنية عليها بل يقولون شهد ان له ان ابنه مثلا لان قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صح بذلك لم تعقل شهادته على الاصح لان ذكره صريح بعد عدم مرجع بالشهادة ويؤخذ من التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له ان يقول شهد ان فلانة ولدت فلانا او

فصل في احوالها وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع اليها مثل ولا يثبت بها بالاستفاضة سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادة مبنية عليها بل يقولون شهد ان له ان ابنه مثلا لان قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صح بذلك لم تعقل شهادته على الاصح لان ذكره صريح بعد عدم مرجع بالشهادة ويؤخذ من التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له ان يقول شهد ان فلانة ولدت فلانا او

عائى او مكانة قال اي احياء ان شهادته وتثبت بالاسماع السماع اذ لا يثبت به

ان فلانا

ان فلانا اعتق فلانا مامر وانما يشترط في الشهادة بالفعل لا بعبارة وبالقول لا بعبارة والسبع وبشرط الاستفاضة التي تستند الشهادة اليها في المشهود به سماع المشهود به من جمع كثير يوم توافواهم على الذكوب بحيث يقع العلم والظن القوي بخبرهم كما ذكره الشيخان في الشرح والروضة لان الاصل في الشهادة اعتماد اليقين وانما يندرج عند عدم الوصول اليه الى قن يقرب منه على حسب العاقبة والموضع الرابع الترجمة اذا اتخذ القاضى مترجما وقلنا يجوز له وهو الاصح فتقبل شهادته فيها لان الترجمة تفيد اللفظ فلا يحتاج الى معانية واشارة وقوله وما شهد به قبل العي ساقط في بعض النسخ من عدل المواضع ستة عد ذلك ومن عدتها خمسة لم يعد ذلك سم ومعناه ان الاعمال لو حملت في الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروضا لعمى لم يعمى بعد ذلك شهد بما يحمله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليها فيقول شهد ان فلان ابن فلان اقر فلان بن فادن بكذا بخلاف بجهولها او احدهما اخذ من مفهوم الشرط نسما لعمى ويدهما او يد المشهود عليه في يد فشهد عليه في الاولى مطلقا مع تمييزه له من خصمه وفي الثانية لم عرف الاسم سم والنسب قبلت شهادته كما بحثه الزركشي في الاولى وصرح به في اصل الروضة في الثانية والموضع الخامس والسادس على ما تقدم ما تحمله على المضبوط عنه كان يقر شخص في ذنه

في هذه الايام من اهل البيت واولادهم في الاماكن المخصصة

فصل في احوالها وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصدق بها بل يرجع اليها مثل ولا يثبت بها بالاستفاضة سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادة مبنية عليها بل يقولون شهد ان له ان ابنه مثلا لان قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صح بذلك لم تعقل شهادته على الاصح لان ذكره صريح بعد عدم مرجع بالشهادة ويؤخذ من التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له ان يقول شهد ان فلانة ولدت فلانا او

بنحو طلاق أو عتق أو مال الشخص معروف الاسم والنسب فيتعلق
 بالأمر به ويضبط حتى يشهد عليه بما سمع منه عند قاض به فيقبل
 على الصحيح لحصول العلم بأنه المسموع عليه وإن يظن زوجته
 اعتمادا على صحتها للضرورة ولأن الوطئ يجوز بالنظر ولا يجوز
 أن يشهد على زوجته اعتمادا على صحتها كغيرها خلافا لما بحثه
 من **الأدعي قبول شهادته عليها اعتمادا على ذلك ولا تقبل شهادته**
بأن نفسه لها فترد شهادته لعبدته سواء كان مازدا أو نال
 أو لا ومكانه لا ناله فيه علقه **نفسه** لو شهد بشيء شقص
 لم يثبت فيه وفيه شفعة لمكانه قبلت ولغيره لم يثبت وإن لم تسترق
 تركته الديون أو عليه حج فليس لأنه إذا ثبت لنفسه المطالبة
 به وترد شهادته أيضا بما هو ولي أو وصي أو وكيل فيه ولو لا دون
 جعل لأنه يثبت لنفسه سلطنة التعريف وبراءة من صناديد أو
 ويجزأه **أبرأ** لأنه يدفع بها اليه عن نفسه ويجزأه موصية قبل انذارها
 لأنه لو مات كان الأثر له ولو شهد بموت غيره من غير حج
 بما قبل الأندمال قبلت شهادته والفرق بين هذه والتي
 قبلها أن الجراحة سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال
 وأصح منع قبول الشهادته في ذلك وأمثاله بقوله تعالى وإدني
 ابن لا ترتابوا والريسة حاصلة هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين والظنين المتهم **ولهذا لا تقبل**
شهادته **أصح** أي عن نفسه **فرد** كشهادة عاقلة به
 ينق شهوده من غير قتل كملونه من خطأ أو شبه عمد وشهادة
 غرضا مغلس بنق شهود دين آخر ظم عليه لأنهم يدفعون
 بها ضررا لمزاومة **تتم** لا تقبل شهادة مغفل لا يضبط
 أصلا

الفرع شيئا أثبت

بعد ما ذكرنا من
 ما لا يقبل من
 شهادته

أصلا أو غالبا لعدم الوثوق بقوله أما من لا يضبط نادرا والأغلب
 فيه الحفظ والاضبط فتقبل شهادته قطعا لأن أحد الأيسر من
 ذلك ومن تعاد غلطه وضبطه فالظاهر أنه لم يكن غلب غلطه ولا
 شهادة مبادر بشهادته قبل أن يستشهد للمتهم ويجزأه الصحيحين
 إن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرين ثم الذي
 يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى قوم يشهدون ولا يستشهدون
 فان ذلك في مقام الزم لهم وأما خبر مسلم إلا أخبركم بخير الشهود
 الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فحجوز على شهادة الحسبة
 وهي مأخوذة من الاحتساب وهو طلب الأجر فتقبل سواء استشهد
 دعوي أم لا سواء كانت في غيبة المسموع عليه أم لا وهي
 كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله تعالى
 المتضمنة كحسنة وكفاة وصوم بأن يشهد بتركها وفيما لم يثبت
 فيه حق موكد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاعدة وانقضاءها
 وحده تعالى بأن يشهد بموجب ذلك والمستحب ستره إذا راى
 المصلحة فيه واحصان وتعديل وكفاة وبلوغ وكفر وإسلام
 وتحريم مصاهرة وثبوت نسب ووصية ووقن إذا عت جهتها
 ولو أقرت المجتهدة العامة فيد خل نحو ما أفتى به البغوي من أنه لو
 وقن دارا على ولاده ثم الفقراء كما سألوا عليه ورثته وتلكوا
 فشهد شاهدان حصة قبل فقره أو ولاده بوقفيته قبلت
 شهادتهما لأن آخره وقن على الفقراء لا أن خضت جهتها
 فلا تقبل فيهما المتاعهما بحفظ خاصة وخرج بحقوق الله تعالى
 حقوق الأديين كالقصاص وحده القذف والبيع والاقارب
 لكن إذا لم يعلم صاحب الحق به أعاله الشاهد به ليستشهد به

والأغلب
 فيه الحفظ
 والاضبط
 فتقبل
 شهادته

قوله ولا شهادة مبادر
 من قاعدة من استعمل على شيء
 قبل أو أنه غريب بحسنة الله

قوله وتحريم مصاهرة
 بسبب المصاهرة

قوله لا أن خضت جهتها
 المقصود

قوله حقوق الأديين
 أي فلا تقبل

بالنبي وفي سنة ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 اعترف بالحق في حق الله تعالى فله اجر عظيم
 اعترافه بالحق في حق الله تعالى

عسى واولا فيكون فيه
 قوله فلان رفته بخ
 باقظ الفعل الماضي فيه وفيما
 ويكون به الاما اضمم الثقبة او
 مكان وفيه قارة بالفتح على الهمزة
 غير تنوين فيه والتنوين فيها
 ويكون اول خبر مبتدأ اي ذوق
 فلان رفته بخ والصير

والبيع ولو باعه ثم اشتراه لم تعد الصفة ولو علقه

هذه خلاصة ما قيل في

عليه السلام

ان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره

على صفة بعد الموت ثم مات السيد لم تبطل الصفة ويصح موقفا
 ويصح لتأقيت والركن الثاني العتق ويشترط فيه ان لا يتعلق
 به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كاستولدة وموجب جلا في ما يتعلق
 به ذلك كره في علي تفصيله سريانه وهذا الركن لم يذكره المصنف
 شرع في الركن الثالث وهو الصيغة وهي اما صريح كناية وقد شرع
 في القسم الاول بقوله **وقد العتق** اي ينفذ **بصريح** لفظ **العتق**
والرقبة وما تعرف منهما كانت عتق او معتق او حر او حررتك
 له ورواه في القرآن والسنة متكررين ويستوي في الفاظهما الهاء
 واللام لان هاء لم يجر لها جرحا رواه الترمذي وغيره وكذا في
 رقية وما يعرف منه كملوك الرقية صريح في الاصح لوروده في القرآن
صريح لو كان اسم منه قبل ارفاقها حرة فسميت بغيره
 فقال له يا حرة عتقت ان لم يقصد النداء بها باسمها
 القديم فان كان اسمها في الحال لم تعتق لان قصد العتق
 ولو اقر بجنه رقيقه ضوفا من اخذها المالك عن اذ طالبه
 المالك به وقصد الاخبار لم يعتق باطنيا ولو قال لامرأة لا حرة
 تاذري يا حرة فبانت امته لم تعتق ولو قال لعيده افرغ من
 عملك وانت حر وقال انت حر من العمل لم يقبل ظاهرا
 ويدين ولو قال لعيده اعتقك عتق او اعتقك امه فكذلك
 كما هو مقتضى كلام الشافعي ولو قال لعيده انت حر مثل هذا
 العبد وأشار الى عبد اخر لم يعتق ذلك العبد كما بحثه
 النووي لان وصفه بالعبد يمنع عتقه ويعتق الخاطب فان
 قال شديدا ولم يقل العبد عتقا كما صوبه النووي وان قال
 الاسوي انما يعتق الاول فقط ولو قال السيد لرجل انت

للمنكر خلاف ما يتعلق به
 فلو كان العتق مطلقا
 لفظ العتق مطلقا
 بل هو كناية فيكون
 بصرح مستحق العتق
 على مقتضى ما ان كان
 وما نص في سبيلها
 لفظ العتق للتشهير

نعم ان

ان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره

تعلم ان عبدي حر عتق باقرا وان لم يكن الخاطب عالما
 بحريته لان قال له انت تظن او تزي والصريح لا يحتاج الى
 نية لا يقاوم كسائر الصرايح لانه لا يمنع منه غيره عند الاطلا
 فلم يحتاج لتقويته بالنية ولان حر لم يجد كما مر فيتم العتق
 وان لم يقصد ايقاعه اما قصد الصريح لمعناه فلا بد منه
 ليخرج اعني اللفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع في القسم
 الثاني وهو الكناية بقوله **ويقع العتق ايضا باللفظ الثاني**
 وهو ما احتمل العتق وغيره كقوله لا مسلك لي عليك لاسلطا
 لي عليك لا خدسة لي عليك انت سائبة انت مولاي ونحو
 ذلك كاذت ملكي وحكمي عنك لا شعاعا ما ذكر باذالة المالك مع
 احتمال غيره ولذلك قال المصنف **النية** اي لا بد من نية
 العتق وان اخفت بها قرينة لاحتمالها غير العتق فلا بد من
 نية التمييز كالا مسالك في الصوم تنبيهه يشترط ان يأتي
 بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية كما مر ذلك في الطلاق
 بالكناية ولو قال لعيده يا سيدي حر هو كناية لا وجهان
 رجع الامام انه كناية وجرى عليه بن المقر وهو الظاهر في
 القاضي والغزالي انه لفظ لانه من السوء وتدبير المنزل
 وليس فيه ما يقتضي العتق وصيغة طلاق او ظهار صريحة
 كانت او كناية كناية هنا اي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله
 للعبد اعتد واستبري رحمك او لرقيقه انا منك حر فلا ينفذ
 به العتق وان نواه ولا يفرض بتركه كذا وتاثير فقوله عبده
 انت حر ولا مته انت حر صريح ويصح اضافة العتق الى حر من

ان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره
 بان لا يتعلق بالعين ان
 له في حقها بغيره

فصل في
معرفة ما كان
للعقود من الصلوات
فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات
فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات

لأن المشتري كان قد دفع ثمنه
وأنما هو في القيد ليس في النصيب
لأن المشتري كان قد دفع ثمنه
وأنما هو في القيد ليس في النصيب

فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات
فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات

فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات
فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات

من الرقيق كما قال **فاذا اعتق المالك بعض عبده** كيداه او شاع
منه كبر بعم **اعتق جميعه** سراية كنفه في الطلاق وسواء الموسر
وعينه لما روي النماي ان رجلا اعتق شقضا غلام فذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وسلم فاجاز عتقه وقال ليس به شريك هذا
اذا كان باقية له فان كان باقية لغيره فقد ذكره بقوله **وان**
اعتق اشركا بكسر الشين اي نصيبا مشتركا له في عبد سواء كان
شريكه مسلما ام لا كثر نصيبه ام قل **هو موسر** **سري** **العتق** منه
يخرج تلفظه **الي باقية** من غير توقوف على اداء القيمة **نصيب**
المراد يكون موسرا ان يكون موسرا بقيمة حصته شريكه فاضلا
ذلك عن قوته وقوت من تلزم نفقته في يوم وميلته ودست
خوب بلبسه وسكنى يوم على ما سبق في الفلاس ويعرف في
الديون **وكان عليه** بجزء السراية **قيمة نصيب شريكه**
يوم الاعناق لانه وقت الاتلاف فان ايسر ببعض حصته سري
اي ما ايسر به من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبر **الصحاب**
من اعتق شريكه في عبد وكان له مال لم يبلغ ثمن العبد قوت
العبد عليه قيمة عتقه فاعطى شريكه حصته من العتق
عليه العبد والا فقد عتق عليه منه ما اعتق وفي رواية من
من اعتق شريكه في عبد وكان له مال لم يبلغ قيمة العبد فهو عتق
واحرز بقيد يسار عن اعسائه فانه لا يسري بل الباقي ملك
شريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار بالبناء بحالة الاعناق
فلو اعتق وهو موسر ثم ايسر فلا تقويم كما قاله في الروضة
وقضية اطلاق التقويم شموله لما لو كان عليه دين بقدره

وهو كذلك

وهو كذلك على الاظهر عند الاكثرين كما قاله في الروضة لانه ما كان
لما في يد نافذ تصرفه فيه ولهذا لو اشترى به عبدا واعتقه لند
ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستورا بان
استوردها وهو موسر فلا سراية في الاصل لان السراية تقتضي
النقل وجزءا بخلاف فيما لو استوردها احداهما وهو موسر
ثم استوردها الاخر ثم اعتقها احداهما ولو كانت حصته الذي لم
يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قول واحد كما قال في الكفاية
ويستثنى صورتان لا تقويم فيهما على العتق مع يسار الاول
ما اذا اوهب الاصل لغيره شقضا من رقيق وقبضه ثم اعتق
الاصل ما بقي في ملكه فاذ يسر في نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة
ولا عليه على الاصح والثانية ما لو باع شقضا من رقيق ثم حرق
على المشتري بالفسخ فاعتق البايع نصيبه فانه يسري الي البايع
الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لان عتقه
صادق ما كان له ان يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فاعتق سم
اثنان منهم نصيبهما معا واحدهما مسرورا الاخر لا موسر فقوم
جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموسر كما قاله الشيخان والمر
موسر لاني ثلث ماله فاذا عتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض
موت فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه
وعتق جميعه وان لم يخرج الا نصيبه عتق بالسراية ولا يختص به
السراية بالاعتناق وخرج استيلا واحد الشريكين الموسر الا انه
المشتركة بينهما يسري الي نصيب شريكه كما لعتق بل وكما
منه بالنفوذ لانه فعل وهو اقوي من القول ولهذا ينفذ
استيلا والمجنون والمجهور عليه دون عتقهما واتلاف المريض

فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات
فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات

فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات
فصل في معرفة ما كان
للعقود من الصلوات

من راس المال واعتاقه من الثالث وخرج بالموسر المعسر فلا يسرى استيلاده
 كالاعتق **نفسه** ان كان الشرايا استولدا اصلا لشريكه سرى كما لو استولد
 الجارية التي كالماله وعليه قيمة نصيب شريكه للاتفاق بازالة ملكه
 وعليه ايضا حصته من مهر مثل لا يستفاد بمالك غيره ويجب مع ذلك
 ارش البكارة لو كانت بكرا وهذا ان تاجر الانزال عن تغييب
 الحنفية في ملك غيره وهو مستوف وشروط سرية العتق اربعة
 الاول اعتاق المالك ولو بنايته باختياره كشرائه جزاء صلح
 وليس المراد بالاختيار مقابل الاكره بل المراد السبب في الاعتاق
 ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكره لان الكلام فيما يعتق فيه
 الشفيع الاكره لا عتقه وخرج بالاختيار ما لو ورث بعض خرم
 او اصله فانه لم يسر عليه **العتق لبقائه** لان التقويم به
 سبيله **سبيل ضمان** المتلفات وعند انتهاء الاختيار لا يمنع بفسد
 اتلاف الشرط **الثاني** ان يكون له يوم الاعتاق مال في بقية الباقي
 او بعضه كما مر الشرط الثالث ان يكون محلهما قابلا للمنفق فلا
 سرية في نصيب حكم بالاستيلاد فيه ولا الى الحصة الموقوفة ولا
 الى المنذور واعتاقه الشرط الرابع ان يعتق نصيبه يعتقا ولا
 يسرى العتق الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغيره فلا
 سلك ولا تبعية فلو اعتق نصيبه بعد ذلك سرى الى حصته شريكه
 ولو اعتق نصيبا مشتركا واطلق حرا على ملكه فقط لان الانساق
 انما يعتق ما كان ملكه كما جزم به صاحب الانوار **ومن سلك واحدا**
من والديه او مولوديه من النسب يسرى اليه ما سلكا قهرها
 كالارث او اختيارا كالأشغال والمهبة **عتق عليه** اما الاصول فلعوله
 تعالى واخضع لهم اجناح الذوال يثاني خنفسا جناح مع الاسترقاق

ولما في صحيح

قول وجب مع ذلك ارش البكارة
 قول وجب مع ذلك ارش البكارة
 قول وجب مع ذلك ارش البكارة

قول الرابع ان يعتق من عتق نفسه
 قول الرابع ان يعتق من عتق نفسه
 قول الرابع ان يعتق من عتق نفسه

ولما في صحيح مسلم ان يجزي ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتره
 فيعتقه اي فيعتقه لا ان الولد هو المعتق لا بشايعه المعتق
 فهم داود الظاهر بدليل رواية فيعتق عليه واما الفروع سم
 فلقوله تعالى وما ينبغي المؤمن ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات
 والارض الا الي الرحمن عبدا وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
 سبحانه بل عباد مكرمون **د** على نفي اجتماع الولدية **تسببه**
 شمر قوله والديه او مولوديه الذكور منهما والانات علوا او
 سفلا اتخذ دينهما ام لا نه حكم متعلق بالقرابة فاستوي فيه
 من ذكرناه وخرج من عداها من الاقارب كالاضوة والاعمام فانهم
 لا يعتقون بالملك لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى ما ورد فيه
 النص لا لتفاء البعضية عنه واما خبر من ملك ذا رحم فقد
 عتق عليه فضيق بل قال الشافعي انه منكر وخرج بقولنا من
 النسب احمله او فرعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه **تسببه**
 لا يصح شراء الولي لطفل او مجنون او سفيف قريبه الذي يعتق
 عليه ولو وجب لن ذكره وحي لم به لانه انما يتصرف عليه
 بالقبضة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو وجب لن ذكره وحي
 له به ولم تلزم نفقة كان هو معسر وفرعه كوسبنا فعلى
 الولي قبوله ويعتق على موليه لا لتفاء الضرر وحصول الحال
 للبعض فان لزمته نفقة لم يجز له لولي قبوله ولو ملكا
 اصله او فرعه في مرض موته جازا كان ورثه او وجب له عتق
 عليه من راس المال **الاث** الشرع اخرج عن ملكه فكان له
 بدخل وهذا هو المعتق كما صح في الروضة كالشرحين وان
 صح في المنهاج انه يعتق من ثلثه وان ملكه بعوض بلا حيازة

قول وجب مع ذلك ارش البكارة
 قول وجب مع ذلك ارش البكارة
 قول وجب مع ذلك ارش البكارة

قول الرابع ان يعتق من عتق نفسه
 قول الرابع ان يعتق من عتق نفسه
 قول الرابع ان يعتق من عتق نفسه

في كتاب الله فهو باطل فقتل الله ابا عبد الله وشرطه او شق انا الاول
 لمن اعتق ويثبت له الولاء استواء احصل العتق بخرام بصنة
 ام بكتابة باد اجنوم ام بتدبير ام باستيلاء ام بقرابة كان
 ورث قريبه الذي يعتق عليه او ملكه بيع او هبة او وصية
 او بشرا الرقيق لمعتقه نفسه فانه عقد عتاق ام ضننا
 كقوله لغيره اعنت عبدك عني فاجابه انا ولاوه بالاعتاق
 فله خبر السابق واما بغيره فالقياس عليه اما اذا اعتق
 غيره عبده عنه بغير اذنه فانه يهرج ايضا لكن لا يثبت له الولاء واما
 ثبت للمالك العتق خلا فاما وقع في اصل الرقبة من اذنه يثبت
 له المالك واستثنى من ذلك ما لو اقر بجرته عبدا ثم اشتراه فانه يعتق
 عليه ولا يكون ولاوه له بل هو موقوف لان المالك بزمه لم يثبت
 له واما عتق مواذلة بقبوله ومالوا عتق الكافر كافر فالحق
 العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولاه
 للثاني ومالوا عتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه
 يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للعقوبت يثبت الولاء للكان
 على الماسم كعكسه وان لم يتوارثا كما ثبت عتقة الكاح والنسب
 بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب اخر غير الاعتاق
 كاسلام شخص على يد غيره وحديث من اسلم على يد رجل فهو
 احق بحياه وماله قال البخاري اختلفوا في صحة وكالتقاط
 وحديث تحوز المرات ثلاثة موارث عتيقها وتعتقها وولدها
 الذي لا عت عليه ضعفه الشافعي وغيره **وحكمه** اي الارث بالولاء
حكم التعصيب بالنسب في اربعة احكام التقدم في صلاة الجنائز
 والارث به وولاية التزويج وتخل الديه **عند عدم** اي التعصيب

في كتاب الله
 في كتاب الله

عتق من ثلثه لانه فوت على الورث ما بذله من ولا يرث لانه لو
 ورثه لكان عتقه بقرع على الورث فيبطل استقرا جازية لوقوعها
 على ارثه المتوفى على عتقه المتوفى عليها فيستوفى كل من اجازته
 وارثه على الاخر فيعتق ارثه فان كان المريض مدينا بدين سترق
 لماله عند موته بيع للدين ولا يعتق منه شيء لان عتقه يعتبر
 من الثلث والدين يبيع منه وان ملكه بغيره بحايات من البايع
 فقدرها كملكه بحايات فيكون من راس المال والباقي من الثلث ولو
 ذهب لرقيق جزاء بعض سيده فقبل عتق قال في المنهاج وسرق
 وعلى سيده قيمته باقية لان الهبة له هبة لسيده وقال
 في البروضة ينبغي ان لا يسرق لانه دخل في ملكه قهر كالاث وهذا
 هو الظاهر كما اعتمد البلقيني وقال في المنهاج وجه ضعيف
 غريب لا يلتفت اليه **فصل في الولاء وهو يفتي الو او الممد**
 لغة القرابة ما خوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرها
 عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحربة وهي ستراخية
 عن عصوبة النسب فيرث بها العتق ويلى موال الكاح والصلاة
 والعقل والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم لابائهم
 الى قوله ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم انا الولاء لمن
 اعتق وقوله الولاء لامة كلمة النسب اي اختلاط كاختلاط
 النسب لا بيع ولا يوجب والامة بضم الهمزة القليلة ويجوز
 فحماها ولا يورث بل يورث به لانه لو ورثه لاشترك فيه
 الرجال والنساء كاي الحقوق **والاول من حقوق العتق**
 اللازمة له فلا يكتفى بغيره فلو اعتقه على ان لا ولا له عليه او
 انه لغيره لغا الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس

في كتاب

في كتاب الله فهو باطل فقتل الله ابا عبد الله وشرطه او شق انا الاول
 لمن اعتق ويثبت له الولاء استواء احصل العتق بخرام بصنة
 ام بكتابة باد اجنوم ام بتدبير ام باستيلاء ام بقرابة كان
 ورث قريبه الذي يعتق عليه او ملكه بيع او هبة او وصية
 او بشرا الرقيق لمعتقه نفسه فانه عقد عتاق ام ضننا
 كقوله لغيره اعنت عبدك عني فاجابه انا ولاوه بالاعتاق
 فله خبر السابق واما بغيره فالقياس عليه اما اذا اعتق
 غيره عبده عنه بغير اذنه فانه يهرج ايضا لكن لا يثبت له الولاء واما
 ثبت للمالك العتق خلا فاما وقع في اصل الرقبة من اذنه يثبت
 له المالك واستثنى من ذلك ما لو اقر بجرته عبدا ثم اشتراه فانه يعتق
 عليه ولا يكون ولاوه له بل هو موقوف لان المالك بزمه لم يثبت
 له واما عتق مواذلة بقبوله ومالوا عتق الكافر كافر فالحق
 العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولاه
 للثاني ومالوا عتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه
 يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للعقوبت يثبت الولاء للكان
 على الماسم كعكسه وان لم يتوارثا كما ثبت عتقة الكاح والنسب
 بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب اخر غير الاعتاق
 كاسلام شخص على يد غيره وحديث من اسلم على يد رجل فهو
 احق بحياه وماله قال البخاري اختلفوا في صحة وكالتقاط
 وحديث تحوز المرات ثلاثة موارث عتيقها وتعتقها وولدها
 الذي لا عت عليه ضعفه الشافعي وغيره **وحكمه** اي الارث بالولاء
حكم التعصيب بالنسب في اربعة احكام التقدم في صلاة الجنائز
 والارث به وولاية التزويج وتخل الديه **عند عدم** اي التعصيب

تاریخ

بموتة بالعمومة وصوت

بموتة بالعمومة وصوت

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

غيره وفي موته ما سر تبايعه نصيب المتأخر موتاً بوث المتقدم مدبراً
دون نصيب المتقدم ويشترط في المالك ان يكون مختاراً لا عدم
حي وحيثون فيصح من سفيه ومنلس ولو بعد الحج عليهم ما ومن
بعض وكافز ولو حر به بالان كلامهم صحاح العبارة والمالك من
سكان لانه كالمكلف حكماً وتدير من تدسوقوف ان اسلم بالبيت
صحة وان مات من تدان بان فسادة وكحي حمل مدبره لانه هم لان
احكام ارفق باقية ولو دبر كافراً اسلم نزع منه وجعل عند عدل
ولسيدة كسبه وحبوباً على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية
ويجوز له اي السيد الجائز التصرف ان يبيعه اي المدبر ويملكه
حياته كما قبل التدبير **ويبطل تدبيره** بازائه ملكه عنه للخبر السابق
فلا يعود وان ملكه بنياً على عدم عود المحنت في اليدين وخرج
جائز التصرف السفيه فانه لا يبيع ببيعة وان صح تدبيره ويبطل
ايضاً بايلا مدبرته لانه اقوى منه بدليله لا يعتبر من الغلت
ولا يبيع منه الدين بخلاف التدبير فيرفع الاقوى كما يرفع ملك
اليمن النكاح ولا يبطل التدبير بردة السيد ولا المدبر صيانة
لحق المدبر عن الضياع فيعتق يموت السيد وان كانا مرتدين
ولا زوج عنهما بالنظر لغرضه ونقضه كاي العلاقات ولا
نكاح التدبير كما ان انكار الردة ليس سلاً ما وانكار الطلاق
ليس رجة فيلحق انه مادبره ولا وطى مدبرته ويجل وطى البقاء
ملكه ويصح تدبير الكاتب كما يصح تعليق عتقه بصفة وكتابة

مدبره

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

مدبره في تعليق كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من الوصفين **سهم**
نصيب من ذبرت حاملاً مدبرتها وان الغنم قبل
سوت سيدها لانه بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموتها كبيع
فيبطل تدبيره ايضاً ويصح تدبير حملها يبيع اعناقاً ولا تتبعه امه
لان الاصل لا تتبع الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبره ولده
وانما يتبع امه في الرقة وكوبة **وحكام الرقيق المدبر في حلاله**
السيد حكام العبد العتق في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل
على المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الرخصة في بابيه والقن
بكر الغافق وشديد الموت هو من لم يكتسبه شيء منف
احكام العتق ومقدماً بخلاف المدبر والمكاتب والمعلق
عتقه بصفة والمستولدة سواء كان ابواه مملوكين او عتقين
او حرين اصلين بان كانا كافرين واسترق هو كما قاله
النووي في تهذيبه **لتم** لو وجد مع مدبر مال وجوه
في يده بعد موت سيده فتنازع هو والوارث فيه فقال المدبر
المدبر كسبه بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر
في حقه لان اليد له فترج وهذا بخلاف ولد المدبره اذا قالت
ولده بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن
فان القول قول الوارث لانها تزعم حرية والحر لا يذلل تحت
اليد وتقدم بيعة المدبر على بيعة الوارث وان اقاما بينتين
على ما قاله لا اعتقادها باليد ولو دبر برجلان امتهما وان
بوكد وادعاه احداهما حقة وضمن لشرطه نصف قيمتهما ونقص
مهرها وصارت ام ولد له ويبطل التدبير وان لم ياخذ شرطه

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

فقال له المصنف في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب
من كلامه في كتابه
في بيان ما كان عليه
الشيخ في هذا الباب

الهمزة المنقولة
قله انقل الكواكب
اي نقل الكواكب
وصاصله في تلك النجوم
المعروف والسكر في غير النجوم
مع ان فصل الشافعي في غير النجوم
في النجوم واصب عليه كمالها

فمن اجبره الى ان لا يتعدى
الحد الذي هو في الفضل
في الظن والواقع على كماله
وكل الحد بقله

وفي كل موضع

والله اعلم بالصواب

محمد بن عبد الله

فبذلك فإن فقد شرط من هذه الشروط
لا يقتضي الإباحة أما الأول فنفقده
لشرطين يتفقان على فقدانه بوجود
التقدم انه لا يثبت على الاستصحاب
للا كيد لم يدر في شرط

الفسق كرهت كما قاله الأذرعى وأركانها أربعة سيد ورفيق وصيفة
 وعوض وشرط في السيد وهو الركن الأول وأما في المعتقد من كونه
 مختارا أهلا تبرع وولا ولائها تبرع وآيئة للولا فتخرج من كافر
 أصلي وسكران لا من مسرعه ومكاتب وإن أذن له سيده ولا من صبي
 ومجنون ومجور سفه وأولياهم ولا من مجور فلس ولا من
 مرتد لأن ملكه موقوف والمعقود لا توقف على الجديد ولا من
 مبعوض لأنه ليس أهلا للولا وكتابتة من مرضي مرض الموت
 بحسبة من الثلث فإن خلط بمثل قيمته صحت في كله أو مثل
 قيمته ففي ثلثيه / ولم يخلق غيره ففي ثلثه وشرط في الرفيق وهو
 الركن الثاني اختيار وعدم هوى وجنون وإن لا يتعلق
 به حق لازم وشرط في الصيغة وهي الركن الثالث لم يشر
 بالكتابتة وفي معناه ما مر في العنان إيجابا للكتابتة / وأما
 مكاتب على كذا كالمفوض بها مع قوله إذا أديته مثلا فانت
 حر لفظا / أو نية أو قبولا كقبول ذلك الرابع كونه مالا كما
 تعرض له الحزم ولم يذكر غيره من الأركان بقوله **ولا تقص**
 أي الكتابة **الأجل** في ذمته المكاتب نقدا كان أو عرضا
 بوضوفا بصفات السلم لأن الأعيان لا يملكها حتى يورث
 العقدة عليها عند تمام قدرها وجنسا وصفة ونوعا لأنه عوض
 في الذمة فاشترط فيه العام بذلك كدين السلم ويكون
أجل معلوم ليحصله ويؤديه فلا تقص بالمال ولو كان
 المكاتب مبعوضا لأن الكتابة عقد خالف القياس في سه
 وضعه فاعتبر فيه سنن السلوك والمأثور عن الصحابة
 فمن بعدهم قولوا وفعلوا إنما هو التأجيل ولم يعقدوها

فقولوا فعلوا أي أضافوا فعلها إلى قولها
 عقد الكتابة منهم هو بعد عن عقدها

فقولوا لأن الأعيان لا يملكها حتى يورث
 عقد الكتابة منهم هو بعد عن عقدها

فقولوا قولوا أي أضافوا فعلها إلى قولها
 عقد الكتابة منهم هو بعد عن عقدها

أحد منهم

فقولوا قولوا أي أضافوا فعلها إلى قولها
 عقد الكتابة منهم هو بعد عن عقدها

أحد منهم حالة ولو جاز لم يستغفروا على تركهم مع اختلاف الأغراض
 خصوصا وفيه تعجيل عتقه **فصل** لو كان العوض منفعة
 في الذمة كبناء دارين في ذمته وجعل لهما واحدة منهما وقتا سه
 معلوما جاز كما يجوز أن تجعل المذمة ثلثا وأجرة أما لو كان العوض
 منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها لأن الأعيان لا تقبل التأجيل
 ثم إن كان العوض منفعة عين حالة نحو كالتبائك على أن تحذني
 شهرا أو تحيطلي ثوبا بنفسك فلا بد معها من فدية ما كقولك
 وتعطيني دينارا بعد / نقضنا لأنه لا فدية شرط فلم يجز أن
 يكون العوض منفعة فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن
 كل شهر نجم لم يصح لأنها نجم واحد ولا ضمانة ولو كانت على
 خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد أنه يشترط في الخدمة أو
 المنافع المتعلقة بالأعيان أن اتصل بالعقد ولا تعدد نجوم
 الكتابة **واقلة بخلاف** لأنه المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم
 فمن بعدهم ولو جازت على قدامين نجوين لفعلوه لأنهم كانوا
 يبادرون إلى القربات والطاعات ما أمكن ولائها مشتقة من
 ضم النجوم بعضها إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد
 بالنجم هنا الوقت كما في الصحاح قال النووي في تهذيبه حكاية عن
 الرافعي يقال كانت القربى لا تعرف الحساب ويستون أمورهم على
 طلوع النجوم والمناز فيقولون أحدهم إذا طلع نجم شراي أدت حقوق
 فسميت الأوقات نجوما ثم سمي للوقتي في الوقت **فصل** قضية
 إطلاقها أنها تصح بنجوين ولو في مال كثير وهو كذا لا ثم

فقولوا قولوا أي أضافوا فعلها إلى قولها
 عقد الكتابة منهم هو بعد عن عقدها

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في يوم الاثنين
 في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة
 في عهد السلطان
 المنصور قايتباي
 رحمه الله تعالى

لا مكان القدرة عليه كالسهم الى معر في مال كثير الى اجل قصير ولو
 كاتب عبدا كماله صفعة واحدة على عوض واحد كالن منجم
 بنجين وعلق عتقهم بادائه صح لا اتحاد المالك فصار كالوابع عبدا
 بثن واحد وزع العوض على قيمتهم وقت الكتابة فن ادي حصته
 منهم عتق ومن عجز وق ويصح كتابة بعض من باقية من لانها تنفذ
 الا استعمل المقصود بالعتق ولا تصح كتابة بعض رقيق وان كان
 باقية لغيره واذن في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد
 لاكتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض
 ثلث ماله او وصي بكتابة رقيق فام يخرج من الثلث الابعض ولم
 يخرج الورقة صحة الكتابة في ذلك القدر وعن النص البغوي تحت
 الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد شريكين في عبدا كتاباه
 معا او كلا من كتابه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفا وعدد
 واجلا وجعلت النجوم على نسبة ملكها ملك العبد فجزه احداهما
 وضع الكتابة وابقاه الاخر فيها لم تصح كتابة عبدها ولو
 ابراه احداهما من نصيب من النجوم واعتق نصيب من العبد
 عتق نصيب منه وقوم عليه الباقي ان اسير وعاد الرق للمالك وخرج
 بالابراء والا عتق عتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الاخر
 بتقديره اذ ليس له تخصيص احداهما بالقبض **وهي** اي الكتابة الصحيحة
من جهة اي جانب السيد **لازمة** ليس له نسخها لانها عقدت لحظ
 كاتبه لا لحظه فكان فيم كالرهن لانها حق عليه اما الكتابة الفاردة
 فهي جائزة من جهته على الاصح فان عجز الكاتب عند الحل بنجم
 او بعضه غير لواجب في الاستنابة او امتنع منه عند ذلك مع

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في يوم الاثنين
 في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة
 في عهد السلطان
 المنصور قايتباي
 رحمه الله تعالى

القدرة عليه

القدرة عليه كالسهم الى معر في مال كثير الى اجل قصير ولو
 كاتب عبدا كماله صفعة واحدة على عوض واحد كالن منجم
 بنجين وعلق عتقهم بادائه صح لا اتحاد المالك فصار كالوابع عبدا
 بثن واحد وزع العوض على قيمتهم وقت الكتابة فن ادي حصته
 منهم عتق ومن عجز وق ويصح كتابة بعض من باقية من لانها تنفذ
 الا استعمل المقصود بالعتق ولا تصح كتابة بعض رقيق وان كان
 باقية لغيره واذن في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد
 لاكتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض
 ثلث ماله او وصي بكتابة رقيق فام يخرج من الثلث الابعض ولم
 يخرج الورقة صحة الكتابة في ذلك القدر وعن النص البغوي تحت
 الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد شريكين في عبدا كتاباه
 معا او كلا من كتابه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفا وعدد
 واجلا وجعلت النجوم على نسبة ملكها ملك العبد فجزه احداهما
 وضع الكتابة وابقاه الاخر فيها لم تصح كتابة عبدها ولو
 ابراه احداهما من نصيب من النجوم واعتق نصيب من العبد
 عتق نصيب منه وقوم عليه الباقي ان اسير وعاد الرق للمالك وخرج
 بالابراء والا عتق عتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الاخر
 بتقديره اذ ليس له تخصيص احداهما بالقبض **وهي** اي الكتابة الصحيحة
من جهة اي جانب السيد **لازمة** ليس له نسخها لانها عقدت لحظ
 كاتبه لا لحظه فكان فيم كالرهن لانها حق عليه اما الكتابة الفاردة
 فهي جائزة من جهته على الاصح فان عجز الكاتب عند الحل بنجم
 او بعضه غير لواجب في الاستنابة او امتنع منه عند ذلك مع

حضر

والغاسق

قوله وعمره ثلاثون سنة
بأنه المتكلم واختلفوا في
المكانات في الخدم وغيرها
دعا الخ في استقلال
فلازمه في الفاسقة

[illegible]

منهما ملك زوج **فصل في** المساهات الاولاد وضم

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Arabic, covering the lower portion of the page. The text is dense and appears to be a continuation of the preceding section.

فولم ضم الميم الى الخ كان الاول ان يستقدم
الاولاد على ابيهم فانه لا يتركهم الا بعد
الموت والاولاد على ابيهم في كل حال
والاولاد على ابيهم في كل حال

الحمد لله تعالى كتابه بالعقود ترجى ان الله تعالى يعثقه وقار
وثاب من النار فمسالى الله تعالى من فضل وكرمه ان يحزننا ووالينا
وشأخنا وجميع اهلينا ومحبتنا منها واخر هذا الفصل لانه
عقودهم بما مشوب بقضا وطارد واسهات بضم الهمزة وكسرها
مع فتح الهمزة وكسرها واصلها اسهة بدليل جمعها على ذلك
قال الجوهري ويقال في جمعها ايضا مات وقال بعضهم لاسهات
لناس والامات للبهائم وقال اخرون يقال فيهما اسهات وامات
ككن الا والكثرة الناس والثاني اكثر في غيرهم ويمكن رد الاول
الى هذا والاصل في ذلك خبر ايمامة ولدت من سيد هاشمي
حرفه عن دبر من رواه ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر الصحاحين
عن ابي موسى يارسول الله انا ناتي السبايا ونخب اثمانهن فراعين
قول في العز فقال ما عليكم ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى
يوم القيامة الا وهي كائنة فني قولهم ونخب اثمانهن دليل على ان
بعضهن بالا سبيلادهم ممنوع وانما هذا لك البسحق يقول
عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله وسلم دينه
اولادها ولا عبيدا ولا امته قال فيه دلالة على انه لم يترك امر
ابراهيم فبقية وانها عتقت بموته **اذ اصحاب** اي وطى
السيد الرجل المحرك او بعضيا مسلما كان او كافرا اصلها **امته**
اي بان عتقت منه ولم يفسقها او يحزن او مكرها او اهلها
الكافر حال اسلامها قبل بيعها عليها بوطى مباح ويحرم كانه
اي لذاته او لغرضه كان تكون حايضا او محرما كاخته او زوجة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

انما هو انما الاجتماع المتفق في زمن
منهم المتفق وان الاجتماع على خلافه
فليس هو الاجتماع بل هو الاجتماع
الاجتماع الى وقد خالفه في عدم
الاتفاق في وان عليه بان هذا الاجتماع
وهو في الاجتماع المتفق اجماع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

فمنه على
لا غفر عليه
بدا ورسول الله
عليه السلام
صلى الله عليه
وآله وسلم
من قال لا اله الا الله
والله اعلم
بما يخفى
فمن قال لا اله الا الله
والله اعلم
بما يخفى
فمن قال لا اله الا الله
والله اعلم
بما يخفى

من الخط لان ملاسه الذين

الله عليه وسلم قولاً ونقلاً وهو نبي صلى الله عليه وسلم
 عن بيع امهات الاولاد ويستثنى من بيعها بيعها
 من ثمنها ابتداء على انه عقد عتق وهو الاصح ويبنى عليه انه
 لو باعها بعضها انه يقع ويبرى الى باقيةها كما لو عتق بعض
 رقيقه وان كان السيد بمعناه انه لا يقع منه لانه ليس من
 اهل العتق وهذا ظاهر وان لم يرد من ذكره وتحمل المنع اذا لم
 يرتفع الا يلاذ فان ارتفع بان كانت كافر ولايت لمسلم ويست
 وصارت قنة فانه يقع جميع التفرقات فيها وكذا يقع بيعها
 في صور منها استولده الراهن القبط المعسر تباع في الدين
 ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها
 الوارث وهو معسر تباع في دين البيت ومنها ما اذا استولده
 الجانية جنابة توجب مالا متعلقا برقيتها وهو معسر تباع في
 دين الجنابة ومنها ما اذا استولده السيد من العبد الماذون
 له في الحرة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه
 الصور الاربعه واخر الباب الخامس من النكاح وقال ان
 المالك اذا اعاد في هذه الصور الى المالك بعد البيع عاد الا
 الاستيلاء انتهى اما الصورة الاولى وهي مسئلة السبي
 فالذي يظهر فيها انه لا يعود الاستيلاء اذا عادت لما كانها
 بعد ذلك لانا ابطالناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى
 من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر بالتصدق بثمنها ثم استولدها
 فانه يلزمها بيعها والتصدق بثمنها ولا ينفذ استيلاءه

فيها للوارث

من ثمنها ابتداء على انه عقد عتق وهو الاصح ويبنى عليه انه
 لو باعها بعضها انه يقع ويبرى الى باقيةها كما لو عتق بعض
 رقيقه وان كان السيد بمعناه انه لا يقع منه لانه ليس من
 اهل العتق وهذا ظاهر وان لم يرد من ذكره وتحمل المنع اذا لم
 يرتفع الا يلاذ فان ارتفع بان كانت كافر ولايت لمسلم ويست
 وصارت قنة فانه يقع جميع التفرقات فيها وكذا يقع بيعها
 في صور منها استولده الراهن القبط المعسر تباع في الدين
 ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها
 الوارث وهو معسر تباع في دين البيت ومنها ما اذا استولده
 الجانية جنابة توجب مالا متعلقا برقيتها وهو معسر تباع في
 دين الجنابة ومنها ما اذا استولده السيد من العبد الماذون
 له في الحرة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه
 الصور الاربعه واخر الباب الخامس من النكاح وقال ان
 المالك اذا اعاد في هذه الصور الى المالك بعد البيع عاد الا
 الاستيلاء انتهى اما الصورة الاولى وهي مسئلة السبي
 فالذي يظهر فيها انه لا يعود الاستيلاء اذا عادت لما كانها
 بعد ذلك لانا ابطالناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى
 من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر بالتصدق بثمنها ثم استولدها
 فانه يلزمها بيعها والتصدق بثمنها ولا ينفذ استيلاءه

فيها للوارث وما اذا اوصى بعتق جارية خرج من الثلث فالثالث
 فيها للوارث ومع ذلك لو استولدها قبل ان تقام الميراث ينفذ
 لان نفيه الى ابطال الوصية وما اذا استكمل العتق سبع سنين فلو
 امته فولدت لاكثر من ستة اشهر فان الولد يلحقه قالوا وما كان
 لا يحكم ببلوغه قال البلقيني وظاهر كلامه يقتضي انه لا يثبت سم
 استيلاءه والذي فتوا به الحاكم ببلوغه وثبوت استيلاءه
 امته فعلى كلامه نستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثنى
 انتهى والعمد لا يستثنى واختلص في نفوذ استيلاءه عليه
 بالفلس خرج نفوذة ابن الرقة وتبعه البلقيني وخرج السبكي
 خلافه وتبعه الاذري والزر كشي ثم قال لكن سبق عن الحارثي
 والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاء الراهن المعسر اشبه
 من كونه كالمرضي فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمرضي ومن يقول
 بعدمه يشبهه بالراهن للمعسر وخرج بقيد الحر كالا وبعضه لا يثبت
 اذا احبل امته ثم مات رقيقا قبل العج او بعده فلا تعلق بموته وبالماء
 المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الحارثي على وجه محرم لعينه كالزنا
 فلا يثبت به استيلاءه وبجاء الحياة ما اذا استدخلت منبيله
 المنفصل في حال حياته بعد موته فلا يثبت به امية الولد لانها بالموت
 انتقلت الى ملك الوارث ويدخل في عبارة امته التي اشترهاها
 بشرط العتق فانه اذا استولدها ومات قبل ان يعتقها فانها
 تعلق بموته وقد توهم عبارة انه لو احبل امته التي يملك بعضه
 انه لا ينفذ الاستيلاء فيها وليس بل يثبت الاستيلاء في تقسيم
 السيد وقت ان يستدخل امته في استخلاص الامه ذكر
 الدبري ونسب على قوله وورث لعل ملكه الارث مع كونه
 مالوا ولا وارث امته اشترهاها عليه عند استولده
 الا اعتاق فانه لا ينفذ الاستيلاء لان نفوذه ما كان من
 الوفا بالشرط عن جهته موروثة او مداني

من ثمنها ابتداء على انه عقد عتق وهو الاصح ويبنى عليه انه
 لو باعها بعضها انه يقع ويبرى الى باقيةها كما لو عتق بعض
 رقيقه وان كان السيد بمعناه انه لا يقع منه لانه ليس من
 اهل العتق وهذا ظاهر وان لم يرد من ذكره وتحمل المنع اذا لم
 يرتفع الا يلاذ فان ارتفع بان كانت كافر ولايت لمسلم ويست
 وصارت قنة فانه يقع جميع التفرقات فيها وكذا يقع بيعها
 في صور منها استولده الراهن القبط المعسر تباع في الدين
 ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها
 الوارث وهو معسر تباع في دين البيت ومنها ما اذا استولده
 الجانية جنابة توجب مالا متعلقا برقيتها وهو معسر تباع في
 دين الجنابة ومنها ما اذا استولده السيد من العبد الماذون
 له في الحرة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه
 الصور الاربعه واخر الباب الخامس من النكاح وقال ان
 المالك اذا اعاد في هذه الصور الى المالك بعد البيع عاد الا
 الاستيلاء انتهى اما الصورة الاولى وهي مسئلة السبي
 فالذي يظهر فيها انه لا يعود الاستيلاء اذا عادت لما كانها
 بعد ذلك لانا ابطالناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى
 من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر بالتصدق بثمنها ثم استولدها
 فانه يلزمها بيعها والتصدق بثمنها ولا ينفذ استيلاءه

قوله عنقت اي من حين الموت وان تاحر الموضع عنه كما دمج بعضهم وهو الظاهر
لكن شرط ان تملك له ملكا وجوده فيها ما حوت الوطى او اسقطه خال
المتاح الى الولادة او عنقت

وفي الكران كان موسرا كما مر في لعنق **وجازله** اي السيد
التصرف فيها بالاستخدام والاجارة والاعارة لبقاء ملك
عليها فان قيل قد مرح الاحباب بانه لا يجوز اجارة الانحية
العينه كما لا يجوز بيعها المحاطا للمنافع بالاعيان فهلا
كان هناك كذا كذا فلا يخفى الا ان مالكا اجيب بان الانحية
تخرج ملكه عنها **تسبيبه** محل صحتها اجادتها اذا كان
من غيرها اما اذا اجرها نفسها فانه لا يصح لان الشخص
لا يملك منفعة نفسه وهل لها ان تستعين نفسها من
سيد ها قيا من ما قالوه في الحر انه لو اجر نفسه وسلمها
ثم احرازها جازا نه هناك كذا ولومات السيد بعد
ان اجرها انفسه الاجارة فان قيل لو اعتقر رقيقه
الموحر لم تنسخ فيه الاجارة فهلا كان هناك كذا
اجيب بان السيد في العبد لا يملك منفعة الاجارة فاعتاقه
ينزل على ما يملكه وام الولد ملكات نفسها بموت سيد ها
فانسخ الاجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا انه لو اجرها
ثم احبلها ثم مات لا تنسخ الاجارة وهو كذلك وله
تزوجها بغير اذنها لبقاء ملكه عليها وعلى منافعه
وله الوطى لام ولده بالاجماع والحديث الدارقطني المتقدم
هذا اذ لم يحصل هناك مانع منه والموانع كثيرة فتها مالو
احبل الكافر امته المسلمة او احبل الشخص امته المحترمة
عليه بنسب او رضاع او مصاهرة ومالوا ولد مكاتبته وما

ومالوا ولدا

ومالوا ولدا لبعض امته **واذا مات السيد** ولو بقتلهما بقصد
الاستحالة **عنقت** بخلاف ما مر من الادلة ولما روي البيهقي
عن ابن عمر انه قال امه الولد اعقها ولدها اي اثبت لها
حق الحرين ولو كان سقطا وهذا احد الصور المستثناة من
القاعدة المعروفة وهي من استحل بشئ قبل او انه عوقب
بحرمانه وعقها **من راس مال** لقوله صلى الله عليه وسلم
اعقها ولدها وسواها اجباها ام اعقها في المرض ام لا
او هي بها من الثلث ام لا بخلاف مالوا وهي بحجة الاسلام
فان الوصية بها تحسب من الثلث لان هذا اتفاق حصل
بالاستماع فاشبه اتفاق المال في اللذان والشهوات ويبدأ
بعقها **قبل قضاء الديون** ولولله تعالى كالكفا **والرضا**
ولو بجهته عامة كالنفراء **ودله** ها المحاصل قبل الاستيلاء
من زنا او من زوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم
والتصرف فيهم بغير التفقات كحدوثهم قبل ثبوت الحرية
للام بخلاف الولد المحاصل بعد الاستيلاء **من غيره**
بنكاح او غيره فانه بمنزلة **بمنزلة** في منع التصرف فيه بما يمنع
عليه التصرف به فيها ويجوز له استخدام واجارته وحيار
على النكاح ان كان انثى لان كان ذكرا وعقها بموت
السيد وان كانت امه ماتت في حيات السيد كما قال
في الروضة لان الولد يتبع امه وقا حريمه فكذا في سبيبه
اللازم ولانه حق استقره في حياة امه فلم يسقط بموتها

قوله عنقت اي من حين الموت وان تاحر الموضع عنه كما دمج بعضهم وهو الظاهر
لكن شرط ان تملك له ملكا وجوده فيها ما حوت الوطى او اسقطه خال
المتاح الى الولادة او عنقت

قوله عنقت اي من حين الموت وان تاحر الموضع عنه كما دمج بعضهم وهو الظاهر
لكن شرط ان تملك له ملكا وجوده فيها ما حوت الوطى او اسقطه خال
المتاح الى الولادة او عنقت

قوله عنقت اي من حين الموت وان تاحر الموضع عنه كما دمج بعضهم وهو الظاهر
لكن شرط ان تملك له ملكا وجوده فيها ما حوت الوطى او اسقطه خال
المتاح الى الولادة او عنقت

قوله عنقت اي من حين الموت وان تاحر الموضع عنه كما دمج بعضهم وهو الظاهر
لكن شرط ان تملك له ملكا وجوده فيها ما حوت الوطى او اسقطه خال
المتاح الى الولادة او عنقت

قوله مستولدة
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب

ولو اعتق السيد مستولدة لم يعتق ولدها وليس له وطى
بنت مستولدة وعلا ذلك حرمتها بوطي اسها وهو جري على
الغالب فان استدل بالمتى الذي يثبت به الاستيلاء وكذلك
خلو وطئها هل يصير مستولدة كما لو كاتب ولد المكاتب فانه
يصير مكاتباً ولا ينبغي ان يصير وفائدة الحلق والتعاليق
قوله سكنت المص من اولاد اولاد المستولدة ولم ار من
تقرض لهم والظاهر اخذ من كلامهم انهم ان كانوا من اولادها
الا ان حكمهم حكمهم اولادها ومن المذكور فلا لان الولد يتبع
الام رقاً وحرمة ولو ادعت المستولدة ان هذا الولد حدث
بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث
فذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو من صدق يمينه
بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبه بعد موت
السيد وانكر الوارث فانه المصدق لان اليد لها فخرج
بخلافها في الاولى فانها تدعى حرة والحركة لا يدخل تحت اليد
ومن اصاب اي وطى امته غيره بنكاح لا غرض فيه بحرية
او بزنا **قوله منها** **مملوك السيد** بالاجماع لانه يتبع
الام في الرق والحرة اما اذا غر بحرية امته فنكحها واولدها
فالولد حر كما ذكره الشيخان في باب الخبار والاعفاف وكذا
اذا نكحها بشرط ان اولادها الحادتين منه احرار فانه
يصح الشرط وما حدث له منها من ولد فهو حر كما اقتضاه
كلام القوت في باب الصداق **قوله** لو نكح جارية

قوله مستولدة
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب
قوله لو نكح جارية
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب

اجنبى

هذا الاول
او قوله
قوله مستولدة
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب

اجنبى ثم ملكها ابنه او تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينسخ
النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلو استولدها الاب
بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلاء
لان رضى برق ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون
واطياً بالنكاح لا بشبهة الملاك بخلاف ما اذا لم يان نكاح كما
جري على ذلك الشيخان في باب النكاح ولو ملك المكاتب زوجة
سيدة الامة انسخ نكاحه **وان اصابها اي وطئها** لا بنكاح بل
بشبهة منه كان ظنها امته او زوجته الحرة **قوله منها** حينئذ
حر شيب بلا خلاف اعتباراً بظنه **وكن عليه** في هذه الحالة
قيمة وقت ولادته بان يقدر دقيقاً فابلغت قيمته دفعه
للسيد لتغويته الرق عليه بظنه اما اذا ظنها زوجته الامة
فالولد رقيق للسيد اعتباراً بظنه واطلاق المص ينزل على
هذا التفصيل كما نزلنا عليه عبارة المنهج في شرحه اذ هو
المذكور في الروضة وغيرها ولو افصح به كان اولى ولو
تزوج شخص حرة وامة بشرطه فوطى الامة ظنها الحرة فلا شبهة
ان الولد حر كما في امته الغير يظنها زوجة حرة تنبئه اطلق
المصنق الشبهة ومقتضى تعاليلهم بشبهة الفاعل فخرج
شبهة الطريق التي اباح الوطى بها عالم فلا يكون الولد
بها حراً كان تزوج شافع امته وهو موسر وبعض المذهب
يري بصحة يكون الولد رقيقاً وكذلك لو اكره على امته الغير
كما قاله الزركشي **وان ملكه الواطى بالنكاح الامة الملقاة**

قوله مستولدة
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب

قوله مستولدة
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب

قوله مستولدة
وهو الذي جرى على الغالب
بالوطي جري على الغالب

منه بعد ذلك اي بعد ولادتها من النكاح لم تصرام
 ولد بما ولدته منه بالوطي في النكاح تكونه رقيقا لانها علفت
 به في غير ملك اليمين والاستيلاد انما يثبت تبعا لحريته
 الولد كما قاله في الروضة **قوله** تقييد المصنف سم
 بالطلقة لا معنى له بل قد يوهن قصر الحكم عليه وليس
 مراد اقامه اذا ملكها في نكاحه هاهنا لا تصير ام ولد
 لكن يعتق عليه ولده ان وضعت له دون اقل مدة الحمل
 من الملك او دون اكثره من حين وطئ بعد الملك فان
 وضعت بعد الملك له دون اقله من الوطي فيحكم بحصول
 علوقته في ملكه وان امكن كونه سابقا عليه كما قاله
 السيد لاني واقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ
 المطلقه كان اولى واشمل **وطا** اي الامه التي ملكها
اقول بما ولدته منه بالوطي بالشبهة الغروية بظنه
على احد القولين وهو المرجوح لانها علفت منه بحر
 والعلوق بالحر سبب الحرية بالموت والقول الثاني
 وهو الاظهر كما في المنهاج وغيره لا تصير ام ولد لانها
 علفت به في غير ملكه فاشبهه ما لو علفت به في النكاح
قوله محل الخلاف في الحر اما اذا وطئ العبد جارية
 غيره بشبهة ثم عتق ثم ملكها فانها لا تصير ام ولد
 بخلافه لانه لم ينفسل من حر خاتمة لو
 اولد السيد امه مكاتبه ثبت فيها الاستيلاد

ولو اولد

منه بعد ذلك اي بعد ولادتها من النكاح لم تصرام
 ولد بما ولدته منه بالوطي في النكاح تكونه رقيقا لانها علفت
 به في غير ملك اليمين والاستيلاد انما يثبت تبعا لحريته
 الولد كما قاله في الروضة قوله تقييد المصنف سم
 بالطلقة لا معنى له بل قد يوهن قصر الحكم عليه وليس
 مراد اقامه اذا ملكها في نكاحه هاهنا لا تصير ام ولد
 لكن يعتق عليه ولده ان وضعت له دون اقل مدة الحمل
 من الملك او دون اكثره من حين وطئ بعد الملك فان
 وضعت بعد الملك له دون اقله من الوطي فيحكم بحصول
 علوقته في ملكه وان امكن كونه سابقا عليه كما قاله
 السيد لاني واقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ
 المطلقه كان اولى واشمل

اي الامه التي ملكها
 قوله على احد القولين
 وهو المرجوح لانها علفت منه بحر
 والعلوق بالحر سبب الحرية بالموت والقول الثاني
 وهو الاظهر كما في المنهاج وغيره لا تصير ام ولد لانها
 علفت به في غير ملكه فاشبهه ما لو علفت به في النكاح
 قوله محل الخلاف في الحر اما اذا وطئ العبد جارية
 غيره بشبهة ثم عتق ثم ملكها فانها لا تصير ام ولد
 بخلافه لانه لم ينفسل من حر خاتمة لو
 اولد السيد امه مكاتبه ثبت فيها الاستيلاد

ولو اولد الاب الحر امه ابنته التي لم يستولدها ثبت الاستيلاد
 وان كان الاب معسرا او كافرا وانما يختلف الحكم هنا انما ثبت
 حرمة الابوة باليسار والاعسار كما في الامه المشتركة لان
 الاستيلاد هنا انما يثبت لحرمة الابوة وشبهة الملك وهذا
 المعنى لا يختلف بذلك ولو اولد الشريك الامه المشتركة
 فان كان معسرا ثبت الاستيلاد في نصيبه خاصة وان كان
 معسرا بحصة شريكه ثبت الاستيلاد في جميعها
 كما مر في الاشارة اليه وكذا الامه المشتركة بين قريش الواطي
 واجنبي اذا كان الاصل موسرا ولو اولد الاباحر مكاتبه ولده
 لان الكتابية لا تقبل الفسخ او لا لان الكتابية لا تقبل النقل
 وجهان اوجهها كما جزم به القفال الاول ولو ولد امه ولده
 المزوجة نفلا يلاذه كاليلاد السبايلها وحرمت على الزوج مدة
 الحمل وجارية بيت المال كجارية الاجنبي فيحد واطينها
 وان اولد لها فلا نسب ولا استيلاد وان ملكها بعد سواها كان
 فقيرا ام لا لان الاعناق لا يجب من بيت المال ولعنه شهد
 اثنان على قرار سيد الامه باليلادها وحكم به ثم رجعا عن
 شهادتهما لم يعرف ما شئنا لان الملك باق فيها ولم يفوتها الا
 سلطنة البيع ولا قيمة لها باعترادها وليس كباقي العبد
 من يد غاصبه فانه في عهده جنبا يد حتى يعود الى مستحقه فان
 فان مات السيد غمرا للوارث لان هذه الشهادة لا تخط
 عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليق فوجبا

منه بعد ذلك اي بعد ولادتها من النكاح لم تصرام
 ولد بما ولدته منه بالوطي في النكاح تكونه رقيقا لانها علفت
 به في غير ملك اليمين والاستيلاد انما يثبت تبعا لحريته
 الولد كما قاله في الروضة قوله تقييد المصنف سم
 بالطلقة لا معنى له بل قد يوهن قصر الحكم عليه وليس
 مراد اقامه اذا ملكها في نكاحه هاهنا لا تصير ام ولد
 لكن يعتق عليه ولده ان وضعت له دون اقل مدة الحمل
 من الملك او دون اكثره من حين وطئ بعد الملك فان
 وضعت بعد الملك له دون اقله من الوطي فيحكم بحصول
 علوقته في ملكه وان امكن كونه سابقا عليه كما قاله
 السيد لاني واقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ
 المطلقه كان اولى واشمل

اي الامه التي ملكها
 قوله على احد القولين
 وهو المرجوح لانها علفت منه بحر
 والعلوق بالحر سبب الحرية بالموت والقول الثاني
 وهو الاظهر كما في المنهاج وغيره لا تصير ام ولد لانها
 علفت به في غير ملكه فاشبهه ما لو علفت به في النكاح
 قوله محل الخلاف في الحر اما اذا وطئ العبد جارية
 غيره بشبهة ثم عتق ثم ملكها فانها لا تصير ام ولد
 بخلافه لانه لم ينفسل من حر خاتمة لو
 اولد السيد امه مكاتبه ثبت فيها الاستيلاد

وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب يوم الاثنين عشر
الآخر من شهر ربيع الثاني الذي هو من شهر
٥ ٣ ٢ سنة

خمس وثلاثين ومائتين والقب بعد الهجرة
النبرية على صاحبها افضل الصلاة وَاَتَمُّ
السليم على يد كاتبه الفانيه الفقير
الحقير المعترف بالعمى والتقصير ان
حضر لا يعرف وان غاب لا يذكر على
ابن السيد الحاج احمد الشافعي
مذهبا الرافعي شيا الخلواني
طريقه الكلاوي بلدا
عزله ولوالديه
ولشايخته وللسلبي
امين امين

امين

م

يا رب اعضاء السجود عتقهم يا من فضلك الرافعي وانت الباقي
فالتعق يسري بالغنا باذا الغنا فاهنن على الفاني بعنوا الباقي